

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَحْرَمُ أَفَنْدِي

شرح مساجد

الحاج فخر الدين عزالدين

مكتبة الشريعة

مسجد النور في دمشق

— ❦ — الجلد الثانی من محرم — ❦ —

اعاظم علمادین بر ذات محترم اصحیحہ ہمت بیور مشدر

— ❦ —

معارف نظارت جلیہ سنک ۲۹۵ نومرولی وفی ۲۹ جمادی الآخر ۳۱۸ وفی
۱۱ تشرین اول ۳۱۶ تاریخلی رخصتنامہ سبلہ طبع اولیئمشر .

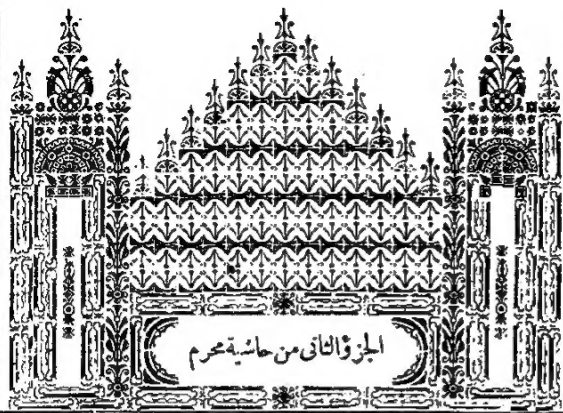
— ❦ —

سنہ

۱۳۲۰

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ — کونٹہ فون ۸۳۳۲۶۲



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة
للفاضل التحرير الشهير بمحرم اقدى عامه الله تعالى بلفظه الحنى حاشية مفيدة لتعاني
شرح مولانا الجامي قدس سره العالي على كافي ابن الحاجب ولكنها متنته الى قول
الشارح المزبور في باب البدل (وان اختلافهما هو ما فهمنا من حدان ذاتا) يعني وان اختلف
مدلول البدل ومدلول البدل منه في بدل الكل في نحو قوله جاءني زيد اخوك لكون
الشخص الذي هو مدلول زيد هو الشخص الذي هو مدلول اخوك فاذا اريد البدل الضيف
الفقر المحتاج الى عناية به القدير الحاج عبد الله بن صالح ابن اسماعيل الامام بالجامع المنير
العالي المنسوب الى خالد بن زيد ابى ابوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتم ما قص
من هذه الحاشية مهمة بعض فضلاء الزمان ورجوعهم نظر وطالع من الاخوان ان لا ينظر
الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته في التصير ونسأل الله تعالى ان يوفقه لانعام هذا الشأن
الحظيرة وانه على كل شيء قديره قال الشافعي افعلا عن الشيخ الرضى (قال الشافعي الرضى)
اى في شرح الكافية في هذا المقام (واما الى الان) اى الى هذا الزمان (لم يظهر لي فرق جلي)
اى بحث بين المفارقة لكلية (بين بدل الكل من الكل وبين عطف اليان بل لا يرى
عطف اليان) اى شيئا نابعاً من التوابع (الابدل الكل) واستدل عليه بان سيومه لم يذكر
عطف اليان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة نحو مررت برجل عبد الله ثم قال يعني
سيومه ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله بدخاله وقوله (واما قالوا) من تنمة
كلام الشيخ المذكور يعني والتوجه الذي قالوا به ومبتدأ وخبره قوله فالجواب
(من ان الفرق بينهما) اى بين بدل الكل وبين عطف اليان (ان البدل هو المقصود
بالقبة دون متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه هذه الحيثية يعني في كونه مقصودا

الاسماء لكن لا ينبغي على
اخذناه لا يعرف بذلك تلك
الاسماء على الوجه
الطالوب وتعرف المستنى
بانه المذكور بعد الا
واخبرنا عما قاله لا قبلها نقياً
واشياءنا كذلك فانه تعرف
للمستنى بحيث يصدق على
كل من التصل والنقطع
ولا يميز احدهما من الآخر
وقد صرح المصنوع
تعبيره كذلك واما قال
يتصور تعريفه على وجه تميز
احدهما من الآخر به وهذا
كما قال بمنع الضرورة
وقوله ثم يقول آه باطل
ايضا لما عرفت من عدم
حصول الامتياز الطالوب
بالتعريف واذ اعمدت
هذا عرفت فساد قول
المتأمل انه ليس مفهوم عام
بل هو لفظ مشترك لانه من
قبيل المفهوم العام القسم
الى قسمين المتماثلين وليس
بلفظ مشترك موضوع لكل
واحد من المعنيين المختلفين
وضعا مستقلا به تبيين
بطلان قول الهندي ان
قبل هذا يتسم الكل الى
الاجزاء وذلك ظاهر ولا
تقسم الكلى الى الجزئيات
لانه يكون متواترا
مشتركا قبل يمكن من
الاخير بارادة ما هو
مشترك بين القسمين على
وجه عموم الجاهز فانه كلى
متواصلي كالحيوان وكل
من التصل والنقطع من
جزئيات ذلك المفهوم
الكل كالتشديد كالمصلى
هذا حيث قال وهو قوله

من النسبة (بمخلاف عطف البيان فانه بيان) اى جى لبيان متبوعه لالكونه مقصودا
من النسبة (والبيان) اى المين بكسر اليا (فرع المين) بفتح اليا (فيكون المقصود) اى
من النسبة في عطف البيان (هو الاول) اى هو المين المتبوع للمين التابع (فالجواب)
اى عن قولهم هذا فى بيان الفرق (اما لاسلم ان المقصود فى بدل الكل) اى مثل
جاء فى اخوك (هو الثانى فقط) اى من غير دخل للفصل المتبوع (ولا فى سائر الابدال) اى
وايضالا ينحصر القصد فى الثانى فباعد ابدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتغال
(الا) بدل (الغلط) اى فاناسلم ان المقصود فى غير بدل الغلط هو الثانى فقط وحاصل ما قالوا
فى بيان الفرق ادعاء انحصار القصد فى الثانى وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار فى غير بدل
الغلط ومنه وقع الاشتباه الذى ذكره الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر المقصود فى الثانى وجاز
ان يكون المتبوع داخلا فى كونه مقصودا لا يظهر الفرق بين عطف البيان وبين بدل الكل
فانهما يحشرون فى ان يكون المتبوع مقصودا ثم نقل التمسك من طرف الحجب بتحقيق بعض
المحققين فقال (وقال بعض المحققين فى جوابه) اى فى الجواب عن المذكور (الظاهر) اى
الراجع (انهم) اى ان القائمين فى الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم ان البديل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بمخلاف عطف البيان (انه) اى المتبوع فى البديل (ليس مقصودا بالنسبة
اصلا) اى لاصالة ولا تباها فى بدل الغلط (بل ارادوا) اى قولهم هذا (انه) اى متبوع
البديل (ليس مقصودا اصليا) اى اى لاولا لانفاة ان يكون مقصودا لاقادة فائدة اخرى
(والحاصل) اى حاصل ارادتهم (ان مثل قولك جاء فى اخوك زيد ان قصدت) (اى انت فيه)
اى فى هذا القول (الاستدلال الاول) اى اى اخوك (وجئت) اى انت (بالثاني) اى بلفظ
زيد (تتمه) اى لفظ اخوك (و توضحا) وهذا اذا كان للمخاطب اخوة غير زيد فيكون زيد
موضعا للامراد وميتا لان الاخ الجاني هو الاخ الذى يسمى زيدا لا غيره من عمر ووبكر
(فالثاني) جواب ان اى قصدت ذلك فاللفظ الثانى التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا
للتوضيح (وان قصدت فيه الاستدلال الثانى) اى الى زيد قصد اى ليا (وجئت بالاول) اى
باخوك المتبوع (نوطة) اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للمخاطب اخ غير زيد وبالملة
فى الاستدلال اى للقصد الى مبالغة الاستدلال بسبب تكرار ذكره بمناوين (فالثاني بدل) لعدم
محبيه للايضاح (وح) اى وحين انقصه به التوطئة لا الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به)
اى ذلك المول (مقصودا) اى المقصود واصله هو الاستدلال اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر
(والثاني) وهو مبتدأ (اى بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدأ (اى جزء البديل منه نحو
صربت زيدا راسه) (والثالث) وهو مبتدأ (اى بدل الاشتغال) وقوله (ايته) خبر مقدم
وقوله (وبين الاول) معطوف عليه (اى البديل منه) وقوله (ملازمة) مبتدأ مؤخر والخلة
خبر المبتدأ الاول وقوله (محتمل توجب) تفسير الملازمة اى المراد بالملازمة ما تقع بينهما
ملازمة فمحتمل توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس (اى الى التابع الملابس (اجمالا)
لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء) اى قوله اعجبني

الذى يجزئه من المنقطع
(قوله) عن متعدد قبل اى
عن المراد منه بان يكون
المتبوع قرينة انه ليس
المراد بجمع المتعدد كما هو
مدلول اللفظ لان حكمه
حتى يلزم التناقض باذخاله
فى الحكم واخرجه بل
الحكم على التعدد به
اخراج المتبوع عنه ولك
ان ترتبه انه يخرج عن
النسبة الى التعدد بان تريد
جميع التعدد وتنسب اليه
اليه فأتى بالاستثناء
لاخراجه عن النسبة ولا
تناقض لان الكتب صفة
النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم
ترد بالنسبة اعادة الاعتقاد
بل قصصت النسبة ليخرج
عنه ثم تعيد الاعتقاد
وهذا غاية ما يسرني في
تحقيق المقام ولا يحسد كلام
غيري الاطالة الكلام وان
شئت الوصول فاسمع لا
يخفى عليك بالقبول واعلم ان
في تحقيق معنى الاستثناء
ثلاثة احوال منهم من يقول
الاستثناء مبني لفرض
التكلم بالمتبوع منه فهو مثل
التخصيص منه هؤلاء
المنى لافرق بينهما الامن
جهة وجوب الاتصال بصيغ
خصوصية وهو غير مستقيم
لجواز له عندي عمرة الا
درعوا العشرة نص في
مدحها ولا يصح ان
يقال ان التكلم بغيره اراد
بما تمه و ذكر الواحدا
ليبين صراحه ليطلان
النسوية واجماع
النسويين على ان الاستثناء

زيد نسبة الإعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس يتعلق بالإعجاب فاته ليس بالمرغوب حتى يحصل الغرابة بل بعدم الادراك يحصل بالجهل لصفته من صفاته التي يتعلق بها الإعجاب (وتتضمن نسبة الإعجاب الى زيد بسببه الى صفته من صفاته اجمالا) فان العقل صارف عن تعلق الإعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التي يراد تعلق الإعجاب اليها مذ كور تاجالا في ذات زيد وهذا في الصفات التي هي داخلية في الذات واماما تكون غير داخلية فهو قوله (وكذا في سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير مقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا ما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة إجمالية (بخلاف ضربت زيد احماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعني تعلقه ووقوعه عليه (رأه) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لا تخطر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم في محتملها) اي في محتمل النسبة (اعتبار غير زيد) اي اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اي يكون لفظ حماره و غلامه (من باب بدل الغلط) لعدم مناسبة بين زيد وبين ما بعده انتهى من الملازمة المذكورة (بغيرها) وقصره بقوله (اي تكون تلك الملازمة) للشارة الى ان قوله بغيرها طرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة احترازية للملازمة اي ملازمة تكون (بغير كون البديل كل البديل منه او جزءه) اي وبغير كون البديل جزء البديل منه واحتزبه عن الملازمة بما ذكر من التوعين اي بغير الكلية والبعضية (فبدخل فيه) اي في قوله بغيرها (ما) اي ملازمة حاصلة (اذا كان البديل منه جزء من البديل) اي بعكس النوع الثاني وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض (ويكون باده الله) اي ابدال هذا النوع منه اي من بدل الاشتمال (بناء على هذه الملازمة) فانه يصدق عليه ان يتنعم بملازمة بغير العينية وبغير كون البديل جزء من البديل منه (نحو نظرت الى القمر فلنك) فان البديل منه وهو القمر جزء من البديل وهو فلنك وهذا اشارت الى وقوع الخلاف في ادخال هذا النوع في انواع البديل فقال بعضهم ان هذا النوع لا نسلم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شيء مركوز في الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعني وليس هو بدل الكل من البعض فاراد التمسك بوجه قوله (والتناقضة بان القمر ليس جزء من فلكه بل هو مركوز فيه متناقضة في المثال) وليست هذه المتناقضة يستلزم ان عدم تطبيق المثال بالمثل لا يلزم منه عدم جواز المثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن ان يورث له مثل ما رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المتناقضة فيه) اي في هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التي هي جزؤ البرج وقوله (واما لم يحل هذا البديل) جواب عما يتوهم ان قال واذا كان كذلك فلم يحل النجاة هذا النوع نوعا آخر من البديل فاجاب عنه انه لم يحل (فما خلا مسأله) اي غير داخل في بدل الاشتمال (ولم يسم يبدل الكل من البعض) اي ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل في الاقسام

المفصل اخراجه بمطل له ايضا ومنهم من قال المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جماعتي واحد من غير تقدير الاول انتهى ثم اخرج منه حتى كان العرب وضعت لتسعة عبارتين احببها تسعة والاخرى عشرة قالوا واحدهم وايضا غير مستقيم لان ما لا طاعون ان التكلم بقوله عندي عشرة معبر بالثبوت عن مدلولها الذي هو خبتان والآخر معنى الاخراج وبالواحد من المخرج ولو كان بمثابة تسعة لم يستقيم فهم هذه المعاني المذكورة منها كما لا يستقيم ان يفهم من بعض حروف تسعة عند الطالها هل مدلولها معنى آخر ثم هو يربط باجتماع التوعين على انا اخرج وايضا فانه لم يبعد بكتلت مركبة وضعت لمعنى تعرب في وسطها هذا معلوم انتفاءه من لغة العرب قال المصنوع والذي حمل الرقيقين على مخالفة الاخراج ما هو هو من لزوم الكذب في كل استثناء وبيانه اذا قال له عندي عشرة وقصد اليها الى انفرادها بمجملاتهم اخرج البوم منها كان ما لربه او لا فاني انما فيلزم الكذب في احد الامرين فتعد ذلك بتعدد الاستثناء في كلام الله فانه اذا قال فليث فيهم الف ستعقلا تخمين ما عاوا واد بالثبوت جميع مدلولها يكون المعنى لثبوت الحق في جله

المذكورة بعنوان أنه بدل الكل من البعض (قلت وندرت) وقال الشارح العجوداني في هذا المقام ولعل التقسيم الذي ذكره العلامة السكاكي مستبدأى مستقل بإخراج مثل هذا لتقص حيث قال في المتاح ووجه الحصر عندي هو أنا نقول البديل أما أن يكون عين البديل منه أو لا يكون فإن كان فهو بدل الكل من الكل وإن لم يكن فاما أن يكون اجنبيا أو لا يكون فإن كان فهو بدل الفلظ وإن لم يكن فاما أن يكون بضمه فهو بدل البعض من الكل أو غير بعضه فهو المراد ببديل الاشتغال وقد سقط بهذا زعم من زعم أن هنا قسما خامسا أهله التحويل وهو بدل الكل من البعض كنجو نظرت إلى القمر فكذلك هذا كله لفظا للمفتاح الذي نقله ذلك الشارح (بل قيل لمدم وقوعه) وهذا إشارة إلى قول البعض الآخر وهو أنهم لم يحمله قسما خامسا لمدم وقوعه (في كلام العرب فإن هذه الامة مصنوعة) أي ليست بشواهد بها على وضع انواع عدوا تمام قال بل قبل ولم نقل وقيل الإشارة إلى الترتيب في النقل يعني أن بعضهم لم يعتبر الامة وانكر هذا النوع بأسره قوله (والرابع) أي من انواع البديل وهو مبتدأ وفسره الش بقوله (أي بدل الفلظ) وقوله (أن قصد) خبره وهو قبل معلوم يستند إلى مخاطب ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الفلظ الذي هو صفة الاسم وكان قوله أن قصد عبارة عن القصد الذي هو صفة المخاطب لم يتحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل أراد الش أن يفسره على وجه يحصل به اتحاد بينهما فقال (أي يكون) يعني الرابع الذي هو بدل الفلظ هو اللفظ الذي يوجد (بأن قصدت) أي بسبب قصدك (اليه) (أي إلى البديل) هذا تفسير للضمير المحرور والعائد إلى المبتدأ ولما كان قوله أن قصد بمنزلة الجنس لم يبدل الفلظ لكونه شاملا لبدال الثلاثة لأنهم أيضا قصدوا بالآخرجه الش بقوله (من غير اعتبار ملاية بينهما) أي بين البديل والمبدل منه لأن البديل الثلاثة وإن كانت قصدوا بها لكن ذلك القصد باعتبار الملاية الواقعة بين البديل والمبدل منه كالكلية والبعضة وغيرها بخلاف القصد في بدل الفلظ لأن الملاية بينهما وإن وجدت في بعض الصور لكنها غير متبرة للقاصد وقوله (بمدان غلظت) ظرف لقوله أن قصد أي قصدك إلى البديل بمد غلظت بسبب من الأسباب كالسهور والنسيان وغيرهما وقوله (بغيره) متعلق بقوله أن غلظت وقول المش (أي بغير البديل) تفسير للضمير المحرور وقوله (وهو البديل منه) بيان للفظ التبريم شرع المرص بد تقسيم البديل إلى انواع الاربع في بيان مسأله واحكامه التي تجوز وما لا تجوز فيه عموما وخصوصا فقال (ويكونان) وفسر الش ضمير التثنية بقوله (أي البديل والبديل) منه للاحتراز عن تخصيص المسئلة ببديل الاشتغال واللفظ لكونهما قريبين للضمير وقوله (مرفقين) خبر منصوب ليكونان والمراد من المرفقة أعني أي معرفة كانت من انواع المعارف مثاله (مخوضيت زيدا اشاك) وهذا التثنية لتبديل الكل لأن مدلول اشاك المعروف بالإضافة مدلول زيد المعروف بالترفيف واتمامل الش بهذا الكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التبريف فيه ولتعميم المسئلة كاذكرنا واما مثال بدل البعض فتحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله من الاشتغال نحو اعجبني زيد علمه ومن بدل

الالف ولم يلبث تلك التحسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا وهذا الذي ذكره ويلزمهم في هذا الباب من البديل كبديل البعض وبدل الاشتغال ويستعمل على ذلك أيضا وقوعه في كتاب الله تعالى وشه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا وإذا كان يجب من ذكر الناس مع الوجوب على جميعهم فيستحيل أن يذكر مع ذلك ما يدل على أنه واجب على بعضهم إذ يصير المعنى امرت الجميع امرت البعض في وقت واحد وهو باطل فإن زعم الأول أن الناس ههنا المستطيعون وأنه أعاد ذكر المستطيعين ليتبين به القصد بالناس كان الرد عليهم على ما تقدم وزاد قوله هو أن التبريد من استطاع منهم بغير خلاف والضمير في منهم راجع إلى الناس فيصير المعنى والله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا ما يجزئ المسلم على تجوز زعم وإن زعم التبريق الثاني أن المراد بما عني بدلا ومبدلا منه عين ما يفهم منه آخر كافي المستحق هتدم كان أظهر فسادا لأن جميع ما تقدم يطله إضمار كذا الضمير في منهم المذكور لا يعود منه على بعض مدلول الكلمة وهو فاسد وأيضا فاته يؤدي إلى أن يكون بعض الناس والمستطيعين

اللفظ جاني (زيد حاره) (ونكرتين) أي ويكونان نكرتين مثاله من بدل الكل (نحو جاني رجل غلامك) ومن بدل البعض اعني رجل رأس له ومن بدل الاشتغال نحو اعجنبي رجل علمه (ومختلفين) أي ويكونان مختلفين في التريف والتكثير يعني في كون احدهما معرفة وكون الاخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالناسية ناسية كاذبة) وقوله مختلفين شامل للصورتين احدهما كون المبدل منه معرفة والمبدل نكرة كقاي المثال المذكور وثانيهما بالعكس ومثاله ما ذكره الش قوله (وجاني رجل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط يخص بالقسم الاولين من المختلفين فقال (واذا كان) وقوله (البديل) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر تحت وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كاهو مختار الش حيث فسر قوله من معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للإشارة الى انه خبر بمذخر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالتت) تفسير الش له بقوله (أي نعت البديل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام في قوله فالتت عوض عن المضاف اليه وان قوله فالتت مبتدأ وخبره محذوف وهو افظ واجب والجملة الاسمية جزائية وقوله (لثلا يكون المقصود اقص من غير المقصود من كل وجه) دليل للوجوب يعني انما واجب توصيفه لثلا يكون البديل الذي هو المقصود بالنسبة اقص فائدة من غير المقصود الذي هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة ثم من كل وجه والبديل مع كونه مقصودا اقص من كل وجه ومن وجوه الاقادة لكونه نكرة محضة وهذا خلاف المضي للزوم نقصان المقصود وكال غير المقصود (فاتوا) أي اورد اصحاب اللغة (فيه) أي في مثل هذا البديل (صفة) حيث وصفت بصفة (تكون) ذلك اليراد (كالمجرب لما) أي للتقضي الذي (فيه) أي في البديل حال كونه (من نقض الكارة) أي من نقض الكارة المحضة ولما وصفت النكرة زالت الكارة المحضة التي هي اقص الوجوه ومثله المصنف بالاية ليكون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالناسية) وهو المبدل منه المعرفة (ناسية) وهو البديل النكرة (كاذبة) وهذه صفة البديل النكرة ثم شرع في مسئلة اخرى من مسائل البديل فقال (ويكونان) أي البديل منه والبديل من أي بدل كان (ظاهرين) أي اسمين ظاهرين غير مضميرين (نحو جاني زيدا خوك) هذا مثال لبديل الكل ايضا والامثلة من غير ظاهرة (ومضميرين) أي ويجوز ان يكون المبدل منه والبديل مضميرين غير ظاهرين سواء كان متكلمين او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما مضميرين (نحو الزيدون اقيتهم اياهم) فان اياهم ضمير بديل من ضمير المفعول المتصل بقوله اقيتهم وانما مثل الش بالغائبين لاسباحي من الاتفاق فيدون غيره (ومختلفين) أي ويجوز ان يكونا مختلفين بان يكون احدهما ظاهرا والاخر ضميرا وذلك يشمل صورتين احدهما كون المبدل منه ضميرا او البديل ظاهرا (نحو اخوك ضربت زيدا) وثانيهما كونه بالعكس نحو (اخوك ضرب زيدا) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل من زيد الذي هو الاسم الظاهر ثم شرع في مسئلة غير جائرة من الصور فقال (ولا يبدل

جما عارة عن المستطعين
وفساد هذا مقطوع به
والذهب الثالث وهو
المستقيم التقدم منه
الاشكالات كلها ما فروا
منها وما لزهم ان المشتق
منه وكذا المبدل منه مراد
به الجمع بالنظر الى الافراد
والمشتق داخل في المشتق
منه والباقي بعد بديل البعض
داخل في البديل منه
والتناقض بجزي زيد
وانتفاء بجزيه في جاني
القوم الا زيدا غير لازم
وانما يلزم ذلك لو كان الجزي
منسوبا الى القوم فقط
وليس كذلك بل هو
منسوب الى القوم مع قوله
الا زيدا فان نسبة الفعل
في جاني غلام زيد ورايت
غلاما ظرفا الى الجزئين
مما لکنه جرى العادة
بانه اذا كان الفعل منسوبا
الى شيء ذي جزئين او
اجزاء قابل كل واحد
منهما للاحزاب
اعراب الجزء الاول
وذلك لان المنسوب اليه
الفعل وان تأخر عنه افعا
لكن لا بد منه من التقدم له
وجودا على النسبة الى بدل
عليها الفعل اذا المنسوب
اليه والمنسوب سابقان على
النسبة بينهما ضرورة
وبذلك التفصيل يبين انه
لا يصح تفسير المتعدد
بالمراد منه كالفعل الفاعل هذا
مع كونه تفسيرا لا يرتكب
مبنى على الثاني من القولين
المزيجين وفيه فساد آخر

ظاهر من ضمير بدل الكل (من الكل) يعني لا يجوز ان يكون الاسم الظاهر
 دلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر (الامن الغائب) اي لا يجوز ان
 يبدل الظاهر من الضمير الغائب (مثل ضربته زيداً) لان زيداً في هذا المثال اسم ظاهر
 يكون دلا من ضمير الغائب في ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرعه الشرع في دليل عدم
 جواز الابدال من ضمير المتكلم والمحاطب فقال (لان الضمير المتكلم والمحاطب اقوى)
 في المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اي من الاسم الظاهر كما سيأتي في بحث المعرفة
 فقوله اخص دلالة عطفت تفسير لقوله اقوى لان القوة المتبرة في باب التعريف بحسب
 الاخصية وما هو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك (فلوا بدل الظاهر) اي ولو جعل
 الاسم الظاهر بدلا (منهما) اي من الضمير المتكلم والمحاطب حال كونه (بدل الكل) يلزم
 ان يكون المقصود الذي هو البديل (اقص) لضعفه في التعريف (من غير المقصود)
 الذي هو البديل منه لقوته في التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارته الى وجه
 تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اي لكون بدل الكل ما يكون مدلول الاول بعينه يلزم
 ان يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف كافي التعريف الذي بين ضمير الغائب وبين
 الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط) فان البديل في
 هذه الثلاثة لما يمكن مدلوله مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارع قوله
 (فان المانع فيها) اي الذي يمنع كون الاسم الظاهر دلا من المتكلم والمحاطب (مفقود)
 اي غير موجود (اذ) اي لانه (ليس مدلول الثاني فيها) اي في هذه الثلاثة (مدلول الاول)
 حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع في امتثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر تركها
 في الابدال الثلاثة فقال (فقال) اي فيجوز ان يقال في بدل البعض (اشتريتك نصفك)
 فنصفك بدل من ضمير المحاطب المنصوب (واشتريتني نصف) فنصفني بدل من ضمير
 المتكلم المتصل المنصوب في اشتريتني وهذا انما لان لبديل البعض (و) يقال في بدل الاشتمال
 (اعجبتني علمك) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال المحاطب (واعجبتك علمي)
 فان علمي مرفوع بخلاف هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم (وضربتكم الحمار) فان
 الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المحاطب في ضربتكم (وضربتني الحمار)
 فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم (عصف البيان) وهو مبتدأ
 وقوله (تابع) خبره اي هذه القول (شامل لجميع التوابع من الصفة والعطف والبديل
 والتأكيدي لا يصدق على هذه الاربعة انها توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى
 فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالة على
 معنى في متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى
 فيه او لا (واحترز) اي المصنف (هـ) اي بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان الابدال
 والتأكيدي والمطابق بالحروف ايضا توابع غير الصفة ودخلت في التعريف واراد المصنف
 اخراج هذه الثلاثة منه فقال (بوضع متبوعه) وهذا الجملة الفعلية صفة بصفة لقوله

وهو انه ادعى الاخراج
 من الراد من المتقد ووزعم
 الراد منه ما عدا المستثنى
 على ما عليه القول الثاني كما
 دل بقوله بان يكون المستثنى
 قرينة انه ليس المراد جميع
 التمدد كما هو مدلول اللفظ
 ولم يدرك الاخراج لانه
 لا يكون داخل فيه حتى
 يكون مخرجا فادري وجهه
 الى القول بما معناه
 ان المستثنى غير
 منها بما يستحقه الفرد
 اذ اخرج منه وباليه في مثل
 ذلك الموانع وما بقي من
 اجزاء المنسوب اليه يخرج
 ان استحق الجرم كالضفاف
 اليه وضيع ان استحق
 النجاسة كالتوابع المحقة
 وان لم يستحق شيئا من
 ذلك لعيب المستثنى تشبها
 بالقول في بحثه بد
 المرفوع وان كان جزء
 السدة في بعض المواضع
 نحو جاني القوم الا يزيدا
 لان النجوس هو المسند
 اليه فزيد الكلام ان
 دخول المستثنى في جنس
 المستثنى منه ثم اخرجه
 بالاواخوات انما كان ليل
 استناد الفعل او شبهه اليه
 فلا يلزم التناقض في نحو
 جاني القوم الا يزيدا لانه
 بمنزلة قوله القوم المخرج
 منه زيد جاني ولا في
 محوله على غير ما لا درها
 لانه بمنزلة قوله الضرة
 المخرج منها واحده على

تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) أى المصنف (هـ) أى قوله يوضح متبوعه (عن البدل) لأن المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) أى احترز عن العطف (الحروف) لأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والأكد) لأنه قرر امر متبوعه لأنه يوضحه ولما تبادر إلى الوهم أن عطف البيان لكون المقصود منه إيضاح التبوع يلزم أن يكون أوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التبريد أراد الشارح أن يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) أى من كون عطف البيان لا إيضاح المتبوع (أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على أن بعض صورته ليس بأوضح من متبوعه (بل يبنى) فى عطف البيان (أن يحصل من اجتماعهما) أى من اجتماع التابع المتبوع (إيضاح لم يحصل) ذلك الإيضاح (من أحدهما على الأفراد) أى لم يحصل من التابع على الأفراد أو من المتبوع على الأفراد وإذا لم يلزم الاوضحة (فصيح أن يكون الأول) أى المتبوع (أوضح من الثانى) أى من التابع مثاله (مثل) قول الأعرابي (اقسم بالله أبو حفص عمر) (فأبو حفص) أى الذى يكون فاعلا لا قسم كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر بالرفع (عطف بيان له) أى لقوله أبو حفص لأن عمر تابع غير صفة لعدم دلالة على المعنى لكونه علما وهو أيضا يوضح قوله أبو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أبى حفص على الأفراد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الأفراد إيضاحه شامل لعمر الذى ليس كنيته أبى حفص ثم شرع الشارح فى سبب ورود فقال (وقسته) أى قصة سبب ورود هذا الكلام (هـ) أى الثانى (أنى أعرابى إلى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) أى فى وقت خلافة (قال) أى الأعرابى على سبيل الاشتكاك (إن أهلى) أى وطنى الذى فيه أهلى (بميد) عن هذا محل (وأتى على ناقة) أى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من الدبر وهو علة فى البعير فسر ما المعصام بقوله ريش يشتوحى على وزن حراء صفة لناقة (مجنجاء) وهى صفة أخرى لها أى يقال لها أعر (نقاء) وإيضاح صفة لها وهى مؤنث أقرب مشتق من الثقب وهى علة الحرب يكون فى الدواب كذا فى القاموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة الأعرابى أعطى ناقة قوية توصلى إلى أهلى والمآل له الأعرابى (فقطه) أى ظن عمر رضى الله تعالى عنه هذا الأعرابى أو كلامه (كاذبا) أى على خلاف الواقع (فلم يحمله) أى فلم يهبطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) أى عمر رضى الله عنه على طريق القسم بناء على ظنه الغالب (واقه ما تقب لناقة) أى ليس بها علة الثقب كما زعمت (ولاد برت) أى ولا بها علة البر ولما آيس الأعرابى (فانطلق الأعرابى) أى ذهب مأبوسا (فحصل بعيره) أى حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استل الطمحاء) أى توجه إلى الوادى الذى فيه حصاء صفار أو إلى الوادى المسمى بالطمحاء (وجعل يقول) أى شرع فى أن يقول (وهو) والحال أن الأعرابى لم يركب عليها بل معنى خلف بعيره * أقسم بالله أبو حفص عمر * ماسها فى ثقب ولا دبر * وقوله ماسها جواب القسم (اغفر له اللهم أن كان نجس) * وهذا اعتذار

بمسبب استخلافه لكونه نائب مناب المشتق منه فتح لا بد من فيه تام لم يتم الشاطلة وليس بجى وإيضاحه أن اتصال اليوم فى المثال المذكور ليس لوقوعه موقع المشتق منه (قوله) الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط الألف نقضه المسمى بقولنا اليوم أزيد أخوتك ولعل الشارح لم يلتفت إليه لعدم وثوقه على المثال وجواز أن يكون منصوبا وليس الاسم كما زعمه إذ لا كلام فى جواز هذا التركيب والمراد هو النقض بجواز هذا ليس الألف بدول الفارح عن ذلك لقوله ما ليلاب به الرضى وقصيلة الكلام أن للمسمى قال فى إيضاح العامل فيه المشتق منه بواسطة الألف لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيمثل نحو اليوم أزيد أخوتك قال الرضى هذا لا يرد الألفى مذهبا للصيرين ولهم أن يقولوا أن فى أخوتك معنى الفعل وإن كان من أخوة النسب أى يتسبون إليك بالأخوة وكذا فى أمثاله فيما أن يصل العامل الضعيف فيها تقدم عليه لتفريه بالأخوة جوابه

للإعرابي من طرف عمر رضي الله عنه يعني يارب اغفر لعمر رضي الله عنه ان حلف هذا
الحلف كاذبا لانه يكون حينئذ بمنعنا عن سامن الكبار فيكون عاجزا به واعلم ان ليس في الواقع
من طرف عمر رضي الله عنه تجوز لانه يمين على ظنه فيكون بيننا لقوا الا يؤاخذ به ولذا قال
الاعرابي الاديب ان كان فجر يعني ان عمر رضي الله عنه مع ظهور عدائه وشفته لا يحلف
كاذبا ولو فرض انه كذب فاغفر لجوره (وعمر مقل من اعل الوادي في مكان يسمى مقالة
(جمل) اي فسر عمر اذا قال الاعرابي (اغفر له اللهم ان كان فجر) اي في وقت قوله
هذا (قال) عمر رضي الله عنه اللهم صدق صدق كرره لاهتمامه اي اللهم صدق الاعرابي
بني قبل اعتذاره من طرفي وهذا بناء على كمال قوامه وتنزهه ثم نزل من اعل الوادي الى
مكان الاعرابي (حتى التقي) اي اتقى عمرو والاعرابي (فاخذ) عمر (بيده) اي بيد الاعرابي
تلفظ به (قال) عمر رضي الله عنه متفحصا عن حال الناقة ومتطلبا لصدقه (ضع) امر من وضع
(عن راحلتك) اي ازل ما عليها الحمل (فوضع) اي الاعرابي امتالا لامره (فانها هي قبلة)
اي الناقة ناقة قبلاء (محجفا) على ما خبر به (فعله على بعيره) اي فاعطاه بعيره نفسه (وزوده)
واعطاه اذاد (وكساه) واعطاه كسوة ثم اراد ان يصف ان بين الفرق اللغويين تركيب
يجوز فيه كون الاسم عطف بيان وبين تركيب لا يجوز كونه بدلا فقال (وفصله) اي فصل
عطف البيان ثم فسر الشارح معنى الفصل بقوله (اي فرقة) وقوله (من البدل) متعلق
بالفصل (لفظا) وتفسير الشارح بقوله (اي من حيث الاحكام اللفظية) يدل على ان قوله
لفظا يميز من الذات المقدرة في اضافة الفصل الى الضمير اي فصل شيء من عطف البيان
وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة فسر به قوله اي من حيث الاحكام اللفظية
يعني الفرق بينهما من حيث ان الحكم الجوهري الذي يجوز في عطف البيان لا يجوز في البدل
وقول الشارح (واقم) اي اشار الى ان قوله وفصله مبتدأ وخبره في مثل انا بن بان يكون ظرفا
مستقرا ومتعلقا واقم (في مثل) انا بن التارك البكري بشر (ثم اشار الى بيان الفرق
فقال (فان قولك بشر) بالجر (ان جعل) عطف بيان للبكري) اي الذي جعل مضافا اليه
التارك (جان) اي جاز كونه عطف بيان من البكري وهذا حكمه اللفظي الذي يجوز في
عطف البيان وهو انه لا يشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل) اي ان جعل لفظ
بشر في هذا التركيب (بدلا منه) اي من البكري (لم يميز) اي لم يميز كونه بدلا وهذا حكمه
اللفظي الذي لا يجوز في البدل لان جواز اقامة البدل مقام البدل منه شرط فيه وحاصله ان
كل تركيب يجوز فيه قامت مقامه جاز وكل تركيب لا يجوز هذا المميز كايته الشارح قوله
(لان البدل) اي انما لم يميز ان يكون بدلا لان البدل يكون (في حكم تكرر العامل) وهو لفظ
التارك ههنا (فيكون التقدير) اي تقدير البدل مقام البدل منه (انا بن التارك وبشر وهو)
اي تركيب التارك بشر (غير جائز كذا ذكرنا سابقا) اي في بحث الاضافة وقوله (في الضارب
زيد) بدل من قوله فيما سبق اي ذكرنا في بحث الاضافة بان تركيب الضارب زيد لا يجوز
وهو كون المضاف ضما معر قابلا للام وكون المضاف اليه اسما مجردا عن اللام وكونه مضافا

ولا يخفى ان ثبوت معنى
العمل في اخوته ممنوع
وان اويل بذلك تصف
غير صحيح وعلى تقدير
التاميل يكون العامل ح
في غاية الضعف ومثله لا
يسل فيها قبله بالاتفاق
فالقول ما ذهب اليه المصنف
قوله عطف على قوله بعد
الاصح كذلك وما قبل من
انه وجب ان يجب لصب
في المستثنى في قولنا ما
جاء في غير زيد القوم وفي
قولنا جاء في القوم غير
جاء ليس بشيء لثبوت
قوله ومخوض به غير
لهذا قد سد سبيل
ذلك التوهم ومنه يعلم
ان قوله بهذا المتوسط
بين منقطع نحو وما يناسب
حذفه واعلم ان المصنف به
في الصريح على ان شرط
ان يتقدم احد جزئي الكلام
مثل قوله ما جاء في الاخوة
احد فلذلك لا يزيد ما
جاء في اخوته لم يميز
(قوله) وما قبل على النصب
على الحالية هذا متعين
وما قبل الاحسن ان خلاف
تقدير زمان متغايضا
زمان خلافا كما في مذ
سافر يطابق في المعنى
ما خلا وهم ومن هذا
القول وما قبل في قوله
قدس سره اي النصب
به انما هو في اكثر الاستعمالات
لان الانسب ان يجعل

بإضافة لفظة لان شرطاً جوازاً لإضافة اللفظة وجوداً وتخفيف اللفظ في المضاف فقط
أو في المضاف اليه فقط وفي كليهما وفي هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وهذا لا يجوز ثم
ان هذا الصراع لا يدرى اراد اظهر شجاعته ثم اراد ان يذكر مصراعه الثاني يظهر
معنى الاول فقال (وآخره) أى آخر البيت قوله (عليه الطير رقبه وقوعاً) اعلم ان
التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فلاناً
متدياً بمعنى صير فيكون فلاناً قصوا لما احتمل هما المتعنان اراد ان يشبه عليهما وعلى
اعرابه في كل من المتعينين فاعلى تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير
ثاني مفعولى التارك) يعنى على تقدير كون التارك بمعنى المصير أى بمعنى جعل يكون قوله
البكرى مفعوله الاول ويكون عليه خبراً مقدماً والطير مبتدأ مؤخر أو الجملة منصوبة بالحل
عنى انها مفعول ثان له والمعنى ان ابن الرجل الذى هو جاعل البكرى عليه الطير هذه هى
هذا الاعراب وهو كونه مفعولاً ثانياً (ان جعلناه) أى ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير
والأى) وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) أى فتركيب
عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف اليه وهذا محتمل وجهين احدهما
ان يكون عليه ظرفاً مستقراً حالاً والطير بالرفع فاعل له والآخر ان يكون عليه خبراً مقدماً
والطير مبتدأ مؤخر أو الجملة الاسمية حال منه بالضمير فقط على حذف نحو كنهه فهو الى
فى وإلى الوجهين اشار بقوله (وقوله رقبه) أى جملة رقبه وهو مضارع من الترقب وهو
الاستتار واسمه ترقب بتانين فحذفت احديهما وحى (حال من الطير ان كان) لفظ الطير
صرفاً حال كونه (فاعلاً عليه) وهو الوجه الاول فالمعنى ان ابن الرجل الذى ترك البكرى
والحال ان عليه الطير مترقباً ثم اشار الى الاعراب على الوجهين الثاني فقال (وان كان) أى
لفظ الطير (مبتدأ فهو) أى تركيب رقبه (حال من الضمير المستكن فى عليه) أى الضمير
الذى انتقل من المتعلق المحذوف وكان فاعلاً للظرف المستقر (وقوعاً) أى وقوله وقوعاً
(جمع واقع) كالشهود جمع شاهد (حال من فاعل رقبه) أى الطير مترقبه حال كونه فى
الترقب (واقعة حوله) أى حول البكرى (مترقبه) ومنظرة (لازهاق) أى لاخراج
(روحه) وقوله (لان الانسان مادام فيه رقى) أى علامة حياته (فان الطير لا ترقبه) توجهه
ودليل تصويره بالترقب والاستتار لانه لو كان ميتاً لو قسن عليه لاجل الاكل ولكن لما ترقب
علم انه لم يمت بعد ولا يخفى ما فى هذا البيت من اظهار شجاعته وبها ولا تخاف بالانساب اليه
وفهم ان عوان البكرى جنباً كنهه حتى لم يقدروا على التقرب لتخليصه ومخافته ولما قيد
المصنف الفرق بقوله لفظاً وفهم من ان له فرقامتوا ايضاً اراد الشارح بيانه فقال (واما
الفرق المعنوي بينهما) أى بين عطف البيان والبدل (تقدستين) أى ظهر (فيما سبق) أى فى
نصفهما بان البدل تابع مقه وبالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم اراد الشارح ان يبين
وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب ان ابن التارك البكرى وبين عطف البيان الذى يكون
مثالهما فقال (والمراد) أى مراد المصنف (بمثل ان ابن التارك البكرى بشر كل ما) أى كل

المتى القطع والستى
بجلاء مخارقه الصب
(قوله) تقديره خلوتيه
وعدم عمر ولا حاجة الى
هذا البيان لانها مع ما
يأتى فى آخر الكلام على
بره عليه ان الفعل
السند الى الفاعل
الستى اذ صار فى تقدير
المصدر يكون فى تقدير
المصدر المضاف الى الفاعل
فيكون تقديره حاله
من زيد (قوله) أى وقت
خلوه بل الظ خلو
بعضهم وكذا فى قوله وقت
يجاوزهم ولا وجه
للاقتصار على الوجهين
لاختلاف جوع ضميرهما
خلالى الجاني ولا وجه
لهذا القول لان الفاعل
المذكور وهو القوم فلا يصح
تقدير البعض وكان منشأ
توهم عدم دخول زيد فى
القوم ولقد عرفت فساد
ودعوى لزوم تقدير
الجاني ايضاً مما لا يدور
منه اذ فى سبكه (قوله)
أى حال كون الستى
والعاقى محل يكون متأخراً
من الاول لاخفاء فى جملة
هذا التوجيه اذ البيان
المضاروف فى هذا المعنى
وبجور فيه الصب بد
الا ولا معنى لان يقال
فى فعل واقع بد الا
ولا حتى لا يقال فى فعل
واقع بد الا لو كان كلة
فيه لا يجوز كنهه الشارح

قوله فيما بعد الابدل من
قوله فيه بدل البعض من
الكلام وليس مما يلحق
اليه ارباب التي لان ما
استدل به على حجة التكرار
لا يناسب بانها ما
لان المص لم يقل ويجوز
فيه نصب بعد الابدل فيما
بعد الافاضة الى تصوير
المعنى في صورة الحال كما
ذهب اليه قدس سره او
بيان انه بدل كما قاله الهندي
ولا يخفى على الارباب
وجها من حجت الشايع
قدس سره وان لم يرض
به القائل (قوله) ولم يفرط
ان لا يكون منقطعا ولا
مقسما ما ذكره من وجه
عدم التقيد شئت اذ
عادة المص استثناء التأخر
من الحكم امام المتقدم
لثاني للسماح لا العكس
لعدم التقيد هنا يوجب
اخراجهم من الحكم السابق
ولا يقتضي تقديمه اخرجهم
من هذا الحكم ويمكن
ان يقال لو لم يكن حكم
المشتق المتقدم والمنقطع
في كلام غير موجب ايضا
تقدم لكان ذكر قوله او
مقسما وقوله او منقطعا
بعد قوله وهو منصوب
اذا كان بعد الاخير الصفة
في كلام موجب لقوا الافادة
فيه فلم يأت على عموم فيها
سبق فلم يجمع هنالك التقيد
بعدم كونه مقسما ولا اوجه
ان يقال اختيار الابدل فيما
يسمونه فيه الابدل ولا يمكن

لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ التي ليست فيها الالف واللام (المعرف)
باللام) كلفظ البكري (الذي اضيف اليه) اي الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعروفة باللام
ومثاله مثل هذا (نحو الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان
من الرجل المعرف باللام الذي اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام
فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز ان يكون بدلا منه وهذا
البيان لم يرد المصنف مما هو ظاهر من تركه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون
المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعني تركيب التارك البكري بشر يريده ما
هو مثله في تلك الهيئة اراد الشانين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجهه واعم
من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اي لا يمتنع (ان يراد به) اي قوله في مثل انما بن
التارك الخ (ما) اي التوجيه الذي (هو) اي هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اي من باب
الضارب الرجل زيد يعني من هذه الهيئة (اي كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم
اي المراد في مثل انما بن التارك البكري بشره كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز
(اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اي وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول
خالف اي خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اي حكم وقت
كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان في مثل التركيب الذي
ذكره او لا فاذا اراد به هذا (فيقتول) اي فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الخ
(صورة التدايما ايضا) اي كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول يا غلام زيد وريدا) وقوله
يا غلام متاخر مبنى على ما يرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد امتنا وزيد يجوز ان يكون
عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع حملا على
لفظه وبالنصب حملا على محل المتاخر كما سبق في بحث المتاخر كما قال (التسوين مرفوعا حملا
على اللفظ) اي لفظ المتاخر (ونصبوا حملا على المحل) اي على محل المتاخر وهو
النصب للمفعولية (اذا جعلته) اي يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم
عطف البيان حيث قال المص في بحث المتاخر وتوابع المتاخر المبني المفرد من التأكي
والصفة وعطف البيان الخ ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله هذا حكم كونه
عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (ويا غلام زيد بالضم) من غير تسوين
ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اي اذا جعلت زيد بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم
كونه بدلا حكم المتاخر المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال في بحث المتاخر
ايضا والبدل والمعلوف غير ما ذكر حكمه حكم المتاخر المستقل ثم بين احكام التوجيهين
فقال (والمعنى الاول) اي تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثاني
فوجه الاظهر ان المص لم يقل نحو انما بن التارك فالتاخر من ذكر المثل ومن اضافته الى
هذا التركيب ان مراده تخصيص ويمكن دلالة على التعميم بمحتمل لكنه وجه ظاهر مرجوح
(والثاني) اي توجيه مراده الى التعميم (افيد) اي اكثر فائدة من الاول وجهه الاقضية

ان الثاني شامل الى صوراخرى من المتادى (وغيره كما عرفت) (المبنى) ولما كان المبنى من اقسام الاسم فسر ما تشي قوله (اي الاسم المبنى) يعني لا المبنى المطلق (وهذا الحد) اي حد المبنى بما ذكره (لا يصح) لاحد (الا ان يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اي سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تميزا بالجهول (ولا يعرف) اي لا يصح الا ان لا يعرف (الاسم المبنى) لانه لو عرفه فيكون تميزا بالعارف بما يعرفه وهو مناف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية المبنى المطلق (اذا) اي لانه (ولم يعرفها) اي لو لم تأت به المبنى على الاطلاق (لكان) اي هذا الحد (تميزا للمبنى) على اطلاق (لكان) اي هذا الحد (تميزا للمبنى) اي الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل ثبت ان هذا تعريف لان يعرف المبنى المطلق وانما يكون هذا تميزا للمبنى بالمبنى (لانه) اي المصنف (ذكر في حد المبنى) اي في حد الاسم المبنى لفظ المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الخ جواب سؤال الوارد على تفسير الشارح فقوله اي الاسم المبنى تقديره ان هذا التعريف باطل لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشيء بالجهول وهذا لا يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف الشيء بالجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق (ما ناسب) (اي اسم ناسب) فقوله اسم تفسير لما هو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب لانه لم يناسب قربة تخصيصه الموصول بالاسم وتفسيره سياق الكلام وهو ذكر مبنى الاصل بعده (مبنى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الاصل امابانية والتقدير المبنى الذي هو الاصل كما هو مرضي الشارح او اضافة لامية كما هو مرضي عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قبل بان الاضافة اليبانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وهما ليس كذلك لان المبنى عم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة الالامية كيوم الاحد ودربان هذا الشرطا كما هو في الاضافة اليبانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيانية لقومة ويمكن رده باننا لنسلم ان بينهما عموم مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز ان يراد بالمبنى المطلق فحينئذ يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اي المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضي) بجميع صيغة (والامر بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالمشابهة التيفية في تعريف المعرب) وهو قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل (وهو هذه المناسبة) حيث قسرا الشيء قوله لم يشبه قوله لم يناسب وهذا جواب لسؤال المقدّر وهو انه لا تقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى لان الثاني في تعريف المعرب هو المشابهة والتميز في تعريف المبنى المناسبة ولا تقابل بينهما فاجاب بان المراد بالمشابهة التيفية وانما قسرها المشابهة هي المشاركة في الكيف

في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في النقط لان البدل فيه لا يكون الا بدلا للنقط ولا يمكن النقط في الاستثناء لان معناه على الرواية كما تقدم فلذا لم يمتنع الى التقييد بما يخرج النقط والتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو التابع في ذكره فاستثنى به من التقييد بما يخرج المستثنى المقدم كذلك قيل وقد اراد الشارح قدس سره بذلك الرد على الهندي حيث قال في قول المص ويخار البدل اي في المستثنى متصل مؤخر ليخرج النقط والتقدم على المستثنى منه بان حكم المستثنى المقدم على المستثنى منه وحكم النقط قد يتناه لا يجوز فيهما الا النصب بعد هذا لم يبق حاجة الى التقييد كذلك لاخراج ذلك اذ لا يخطر ببال من احاط بما سبق جواز النصب وكون البدل في مختار في هذين القسمين لماقتضى هذه الحاطرة لا تقدم لم تقابل ان يقول في هذا الوجه نظر لانه ح يلزم الاستثناء من قوله في كلام غير موجب ايضا لانه احتراز من كلام

موجب وقد علم حكمه
فما سبق ودفعه ظاهر
لاصحاب الفطرة السليمة
(قوله) فالمراد بالمرغ
الفرغ له ولك ان تستغنى
عن هذا التكلف بان
تجمل المرغ وصفا
لمستغنى بحال متعلقه
فيكون المسأل المرغ
عائله وان تجمل
المستغنى مفرغا عن
اعرابه للعامل فيكون
المستغنى مفرغا والعامل
مفرغا هكذا قيل
والوجه ما قاله الشارح
قدس سره قال المص
وهذا الذي يسميه
النحويون الاستثناء
الفرغ لانه فرغ له
العامل قبل حذف
المستغنى منه وجعل
اعرابه لما بعد الا
وسى باسمه وان كان
في المبنى مخرجا من
مستغنى منه محذوف
الآخرى ان معنى ما قام
الازيد ما قام احدا لا
زيد والا لم يستغنى
الاستثناء ولم يفهم
قال وما يدل على انهم
اعتبروا ذلك قولهم
ما قام الا عند امتناع
قام عند لان عند
في قولك قام عند
فأعمل في التحقيق وقولهم

والمناسبة اعم منه مطلقا فمفهوم العرب هو عدم المشابهة وهو يقتضى الاخص المطلق
ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين
الاعم الاعم المطلق فيلزم ان يكون بعض العرب مبنيا وبعض المبنى معاربا هو باطل لانه
مستلزم لبطلان التمرين طردا وعكسا واما اذ قصر المشابهة بالمناسبة فيكونا بينهما تباين
كلى فلا محذور ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل وأثبت به وجه تفسيره
المشابهة ولذا اورد على طريق الثقل فقال (ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة)
اي المناسبة المذكورة في تعريف المبنى (بأنها) اي مناسبة الاسم المبنى لى الاصل من الامور
الثلاثة (اما) حاصلة (بتضمن الاسم) اي الاسم الذي يصدق عليه حد المبنى (معنى مبنى
الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل ابن فانه) اي فان ابن اسم مبنى
(بتضمن معنى همزة الاستفهام) لان ابن مركب من الطرف والاستفهام فالاستفهام
جزء من معناه فيكون متضمنا معنى همزة الاستفهام التي هي مبنى الاصل لكونها
حرفا ضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكتابة والجزئية (او شبهه) عطف
على قوله بتضمن اي المناسبة ما يشبه الاسم المبنى (له) اي لمبنى الاصل (كالمبهات) من
الموصلات واسماء الاشارات والمضمرات (قلها) اي فان كل ذلك من المبهات (تشبه الحرف
في الاحتياج الى الصلة) كان الموصل يحتاج الى الصلة في تعيين معناه (او الصفة) عطف
على قوله الى الصلة كان الموصل من المبهات يحتاج الى الصفة في تعيين معناه نحو مرود
بن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصفة (او غيرها) اي او يحتاج الى غير الصلة
والصفة من الاحتياج الى المرجع في المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله
بتضمن اي المناسبة اما حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقمه) اي موقع مبنى الاصل (كترال)
من اسماء الالفاظ (فانه) اي لفظ ترال (واقع موقع ازل) لان قولهم ترال يتألف في موقع
قولهم ازل يتألف ازل امر بنظر الالام وهو مبنى الاصل (او مشاكلة) اي المناسبة اما حاصلة
بمشاكلة الاسم المبنى (للواقع) اي للاسم الواقع (موقمه) اي موقع مبنى الاصل (كعفجار)
لانه وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى فاجرة فكيف مشاكلة لزال الذي هو واقع موقع
ازل (او وقوعه) اي او المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقع ما) اي موقع الاسم الذي
(اشبهه) اي اشبه مبنى الاصل وذلك (كالنمادى المضموم) اي كالنمادى الذي يبنى على الضم
وهو الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو فايد (فانه) اي فان علة بناءه (واقع موقع كاف الخطاب)
لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعوا ولو قد اظهروه يكون ادعوا وك قوله (المشابهة)
بالجر صفة لكاف في كاف الخطاب وقوله (للحرف) متعلق بالمشابهة اي المنادى المضموم
واقع موقع الكاف الاسمي في كونها مفعولين منصوبين والكاف الاسمي الذي هو
الضمير مشابه للكاف الحرفي الذي في ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد

ما قام الاهداء الفاعل في التحقيق هو المشتق منه ونهت مستتاة ولكنه لاحذف المشتق منه تفرغ العامل فصل فيه عمله في المحذوف (قوله) وهو ان الحال ان المشتق قيل ذلك ان يحمل الواو لمطوف ويحمل هو عطفا على المشتق منه وفي غير الواجب عطفا على غير المذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المشتق منه بل ما هو في غير الواجب حقيقة المشتق منه دون المشتق ثم قيل والاوجه ان يحمل الضمير واجما الى عدم ذكر المشتق منه ويحمل قوله وهو في غير الواجب جملة مطبوعة على ما سبق يعني وعد الذكر في غير الواجب ليليد الكلام الا ان يستقيم المعنى فتح يصح عدم الذكر في الواجب فصح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مشتق من فعوى الكلام لاى يرب على حسب العوامل في الواجب وتنا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى وانت خير بان الحال متعين وما ذهب اليه القائل مسجع لا يلفظ اليه الا من له مرجح (قوله) بان

معنى الاصل والكاف في نحو ادعوك ككاف اسمية ليست بمنى الاصل بل مشابهة للمعنى الاصل الذي هو كاف ذلك والمتاذي المضموم واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفي قال اي معنى الاصل والواقع موقع المشابهة للمعنى الاصل واقع موقع معنى الاصل بالواسطة وقوله (في نحو ادعوك) متعلق بقوله واقع (او اضافته) اي المتأينة اما باضافة الاسم الذي اوردناؤه (اليه) اي الى معنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا (فبين) اي في مذهب القاري الذي (قرأ) اي قرأ لفظ يومئذ (بالفتح) اي بفتح الميم واما في مذهب من قرأ بالجر فهو عندهم مركب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور بالاضافة لاضافة المذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الطرف المبني الذي هو اذا الذي هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التثوين كان لفظ اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى معنى الاصل بل مضاف الى الطرف الذي هو من الاسماء التي اصلها الاحراب ولعل مراده ان مناسب باضافة الى المضاف الى معنى الاصل اعني بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمعنى شرع في تعريف النوع الثاني منه فقال (او وقع) اي المبني ما وقع (غير مركب) اي وقع حال كونه غير مركب او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب ولما كان المراد بالمراد بالمركب التثنية في تعريف المركب المركب مع عاملة على وجه يتحقق مع عاملة كان المراد بالمركب المنفي ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال (مع غيره) اي مع غير الاسم المبني وهو الذي لم يقع مركب مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجهه) اي على طريق (يتحقق معه عاملة) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يتحقق معه عاملة وقوله (فعل هذا) متعلق بقوله اي معنى فياسيائي والفاء تقريبية يعني اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عاملة سواء كان مركبا في نفسه او لا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله معنى وقوله (من المركبات الاضافية المدودة) حال من ضمير المضاف الرجوع الى الالف واللام والموصول اي الاسم الذي يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافة وكان الترض من ذكره تعددا لانه يتوارى عليه المعاني المتقضية للاعراب وذلك الاسم (كلام زيد و غلام عمرو و غلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (معنى) لكونه غير مركب مع عاملة بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عاملة وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (مركب) اي الاسم الذي اخذ في هذا التركيب وهو زيد و عمرو و بكر مركب لكونه مركبا مع عاملة الذي هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنويع المبني على نوعين دون المركب حيث اورد في تعريف المبني باو وهو هنا لتقسيم المحدود فكانه

يكون الحكم مما يصح
ان يثبت على سبيل الصوم
كان عليه قدس سره
ان يكتفى بهذا القدر ولا
ما ذكره من الخلل خارج
عما نحن فيه وقوله او يكون
هناك قرينة دالة على ان
المراد بالمتنى منه بعض
معين غير محتاج اليه بل
غير مجبج لانهم صرحوا
باعتبار الصوم في مثل
قرأت الايام كذا ولم
يجوزوا كون المتنى منه
بعضا معينا في هذا الباب
مطلقا قال المص
والكثير في هذا الباب
الوقوف في غير الموجب
لان المتنى منه محذوف
ولا بد من تقديره معنى
وانما يقدر عاما من جنس
المشترك او هذا التقدير
يستقيم مع الذي اترى اي
انك اذا قلت ما ضربني الا
زيد استقام تقديره ما
ضربني احد ولو قلت
ضربني الازيد لم يستقم
مثل افراد ذلك بوجه
ولقد جاء قليلا في الموجب
حيث استقام المعنى كقولك
قرأت الايام كذا الا يجوز
ان يقرأ الايام كلها الا يوما
بخلاف ضربني الازيد فانه
لا يستقيم ان يضربه كل احد
ويستثنى زيدا هذا كلامه
وعليه غيره وانما وقع
الشراح في ذلك عدم صحة
كون المراد بالمتنى فيه
جميع الايام الدنيا وان خبير

قال المبنى على نوعين احدهما مناسب مبنى الاصل والثاني ما وقع غير مركب فقال (ولما كان
المبنى مقابلا للمعرب) يتقابل العدم والملكية لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان
المتعريفه المناسبة للمعرب عدم تكون المتعريفه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثاني
بالعكس لان المتعريف في المعنى عدم التركيب وفي المعرب عدم التركيب فافهم وقوله (واعتر
عطف على كان اي ولما اعتبر (فيه) اي في المعرب (امر ان) احدهما (التركيب) لانه قال في
تدريجه هو المركب (و) ثانياً بما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل
وقوله (كان) جواب لما ينبغي لما كان كذلك كان (المبنى ما انتق) اي الاسم الذي انتق (فيه)
مجموع هذين الامرين (اي المشابهة والتركيب) اما بالنسبة لما صا (اي وذلك الانتفاء) اي
انتفاء المجموع اما حاصل انتفاء عدم المشابهة والتركيب كهو لا لما لمعبر المركب (او) حاصل
(انتفاء احدهما فقط) اي انتفاء احدهما من ذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتق
فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التي بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتركيب
الاضافة المعدودة كاذكرناو فانتهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم
المشابهة وذلك بان يكون مناسباً نحو ضرب هؤلاء فان هو لا مركب مع عامله لكنه مناسب
لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه انتفاء مجموع الامرين يعني بجواز كذبهما او يصدق
احدهما وكذب الاخر (فكلهما او) وهو ما في قوله او غير مركب (ههنا) اي في تعريف
المبنى (لمنع الخلو) يعني انه لا يجوز في المعنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق
احدهما كما هو شأن القضية المنفصلة العادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة
وعدم التركيب اذا كذبا معا لم يصدق عليهما المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم
التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب لمبنى الاصل
ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذي هو المعرب فثبت
في المبنى الصورتان الثلاث التي تجوز فيه اما صدقهما فكما في لفظ هؤلاء فانه يصدق
عليه انه مشابه لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صدق الاول وكذب الثاني فكما
في نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل
يصدق عليه انه مركب واما صدق الثاني اعني عدم التركيب وكذب الاول اعني
المناسبة كما في التركيب الاضافية المعدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد و غلام عمر وفاته
يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب تحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير
مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحقق عصام الدين انه يمكن ان يحمل
اول المعجم بان يكون المراد بقوله ما مناسب ما مناسب تكون سببا لثبوت قوله لانه غير
مركب انه ما يكون عدم التركيب سببا لثبوت قوله فلي هذا مع صدقهما معا على لفظ هؤلاء
المعروف انه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة لثبوت ولا يصدق عليه ان عدم

تركيبه سبب لبنائه بل سبب بنائه مناسبة لبنى الاصل سواء كان مركبا او لا وقوله وانما
 اختلف الخ توجهه الى ارتكيب المصنف من عكس الترتيب في تعريف المبنى حيث قدم
 التركيب في تعريف العرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما
 اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف العرب والمبنى) وقوله (تقدما وتأخيرا)
 اما تقديره ان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعني اختلف ترتيب ذكرها في التعريفين
 من جهة تقديم ما اخر في احدهما وتأخير ما قدم في التركيب واخر المشابهة في تعريف
 العرب فيها قال هو المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب في
 تعريف المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل ووقع غير مركب او مفعولان مطلقان من
 اختلف اى اختلفا تقدما وتأخيرا وقوله (ايثارا) مفعول له للاختلاف يعني انما اختلف
 الترتيب المذكور ولا يثار المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذى (مفهومه
 وجودى) وهو المناسبة في تعريف المبنى والتركيب في تعريف العرب وقوله (لشرفه) علة
 للايثار يعني انما اختار تقديم ما هو وجودى ليكون الوجودى اشرف من المعدى ثم انه
 لا يخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه
 ليس فعلا لفاعل الفعل الملل لان الاختلاف مسند الى الترتيب والا يثار فعل المصنف
 اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافه ايثار ثم شرع المصنف
 في بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى ما يبره عنه وقوله (اى القاب المبنى)
 تفسير لجمع الضمير وقوله (من حيث حركات او اخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع
 الضمير الى المبنى لان القاب الذى هو الضم مثلا ليس فى قلب اللام المبنى بل لقبه هو قولنا
 المضموم وايضا ان القابه ليست بمنحصرة فى الثلاثة لان الالف فى بازيدان والواو فى
 بازيدون القاب المبنى ايضا لان كلا منهما متادى مبنى على ما يرفع به وهو الالف فى الاول
 والواو فى الثانى ولا يتوهم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل لا نقول له خلاف الظاهر
 لان الضمير رجع الى المبنى المعروف وهو المبنى العارض الذى يوجد فى الاسم فيحتاج فى
 التصحيح الاقدين احدهما ان كون الالقاب للمبنى لامن حيث نفسه وذاته بل من حيث
 حركات واخره قان دفع به الاول وثانيهما ان كون القاب للمبنى منحصرة فى الثلاثة يتوقف
 على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فيقوله من حيث حركات واخره اندفع هذا ايضا
 وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين في هذا وهو تخصيص
 التمييز للمبنى بهذا الالقاب ولا يبرهها في العرب اذا الظاهر فى الاضافة هو التخصيص
 وقوله (ضم وفتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (لحركات الثلاث) تمييز لهذا
 التمييز بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب او
 البعيد وقوله (للسكون) تمييز لقلب الوصف بالمبنى الذى بنى على السكون ولما تبين ان المصنف

بان تحقيق معنى السوم هنا
 لا يتوقف على اعتبار ايام
 القديس بل على عموم ايام
 القارى وهو المراد من
 غير اعتبار الاسوع او
 الشهر وما اتى به من الا
 لا يتجسئ شيئا ولا يحتاج
 في دفعهما الى ما ذكره
 من الوجه الغير الصحيح
 وذلك لانه لا يجوزون
 نحو قولك ما مات الازيد
 وما خلق الا بشر
 عدم صحة تقدير العام
 المنضبط به ذلك الباب
 وعدم توجه الثانى ظاهر
 مما قلناه لان بناء فاسد
 فافضل ما انتهى الى ان مذهب
 السؤلين لا يجمعان
 لان الاول مبنى على
 ما هو الصحيح من
 وجوب عموم المستى
 منه والثانى على عدمه
 وجواز خصوص
 المستثنى منه فان كان
 الامر هو الثانى لا
 يجوز الايمان بالسؤال
 الاول متبنا فلا يجوز
 الثانى وقوله فكيف يكون
 المبنى زيد دائما على
 جميع الصفات الصحيح
 دام زيد على جميع
 الصفات (قوله)
 وقال الشارح الرضى
 يمكن اه عبارة
 الشارح الرضى هكذا
 ولما قل ان يقول اهل
 الصفات المتبنة
 على ما يمكن ان يكون
 مثله ملها عملا يتناقض

ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح ان يبين مذهب مخالفهم في هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المني) التي هي الضم والفتح والكسر والوقف (في المغرب) ويقولون في نحو ضرب زيد غلام حمز ومثلا ان زيدا مضموم والقلام مفتوح وعمر ومكسور وكذا في نحو لم يضرب مثله ساكن (وبالعكس) اي ويذكرون انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر والجرم في المني ولا يخصون احدها باحدها ولا كان المفهوم من ظاهر قوله (واما الكوفيون فيذكرون الخ) ان البصريين يخالفون في كل من ذلك يعني لا يذكرون القاب المني في المغرب ولا القاب المغرب في المني مع ان المصنف عبر في صدر الكتاب المغرب بالقاب البناء حيث قال بالضمه رضاء الخ اراد الشارح ان يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اي المراد بما ذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين في هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التي هي المعبر عنها (لا يعبر عنها) اي عن الحركات والسكنات (البصريون الابهة القاب) اي لا يعبرون عنها بالقاب الاعراب ولا يقولون ان ياذن مثلا صرفوع وان لا رجل منصوب وان فجار مثلا مجرور وان من مجزوم بل يعبرون عنها ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فاتهم يعبرون بها (لان) اي الى المراد به وان هذا القاب (اي الضمة والفتحة والكسرة) لا يعبر بها) اي هذه القاب (الاعراب) والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا (اي الاعراب الحركات والسكنات) لانهم) اي البصريين (كثيرون ما يطلقونها) اي يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اي كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كاسم) اي كالاطلاق الذي مر (في صدر الكتاب حيث قال اي المصنف الذي هو على مذهب البصريين) بالضمه رضاء والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمه والفتحة والكسرة فالتى هي القاب المني ولولم يجز التعبير بهذا في مذهبهم يجز التعبير للمصنف بها لكونه ذاها الى مذهبهم لا يعبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير بالتخصيص التعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعني ان البصريين كما يطلقون القاب المني على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غيرها الحركات الاعرابية (كما قال الرازي) رجل مثلامفتوحا والجم مضموما مع انه ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانها مختصان باخر الكلمة كما عرف في بيان حكمه ما حيث قال في المغرب وحكمه ان يختلف آخره وفي المني وحكمه ان لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا ما بين احدهما المعبر عنه والثاني التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثاني ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثاني تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة لبنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذي اختلف فيه البصريون والكوفيون فالصريحون لا يعبرون ولا يطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع في بيان حكمه بعد تبرئه فقال (وحكمه)

واستحي من جلته
العلم كما قيل فما زيد
طام في الصفات الغيبة
او احل ذلك على
المبالغة في نفي سفة
العلم كالمكة قلت امكن
ان يجمع فيه الصفات
الاسفة العلم كاحل
حالك على المبالغة
في اثبات الوصف
ولا يخفى ان الاول
يخرج المستحي منه عن
العلوم الى الخصوص
ولا يصح جدا والثاني
مدفوع بما ذكره
الفاضل الصريفي من
انه اذا حل قولنا ما زيد
الاعمال على المبالغة
كان مثناه ان يجمع
الصفات قد اشق منه
الاسفة العلم ويلزم من
ان ذلك يجعل سائر
صفاته الموجودة له
في حكم عدم نظرا
الى كمال العلم وقصور
تلك الصفات فيه
وهذا معنى قوله
الطابع للبيئة واما
ادخل ما زاد الى الا
طام على المبالغة كان
معناه دام زيد على جميع
الصفات الاعلى سفة
العلم ويلزم منه ان
يحمل الصفات
المدحومة عنه في حكم
الوجود له نظرا الى
ان ثبوت تلك الصفات
له القرب من ثبوت
سفة العلم وفيه
سجاسة (قوله) واذا

تمنذ البدل قبل
لا يخفى ان هذه
المستقلة من جهة اختيار
البدل فيبقى ان لا
يفصل بينهما وبينها بحث
الاعراب على حسب
العوامل ثم قيل وكان
التكليف فيه ان تحذف
يتوقف على معرفة
العرب على حسب
العوامل يرشدوا اليه
قوله ومن ثم جاز ليس
في هذا الا ما غاوا ومع
ما زيد لا فاما ما كان
يتمتع لكون
الغرض المتوقفة
الكلام ببيان اسرار
المستثنى من الابدال
والصل بملغضي
العامل وكون بيان
حاله اسحق بالخدم من
بيان حال شي من
اسوالة فندبر (قوله)
اي برأ الله قيل يني
فاعل حاشا ضمير الله
تعالى اضمير من غير
سبق ذكر لتبينه ولا
يخفى ان حاشا زيد
متعلق بالفعل المذكور
وافضاؤه الى زيد
على وجه التنزيه من
غير ملاحظة تنزيه الله
تعالى اياه فالأظهر
ان فاعل حاشا ضمير
الفعل المتقدم اي برأ
الحي زيد من نفسه
جبل امتاع الحي
وتشاقوه منه بمنزلة
تنزيهه لأمور هذا

وقوله (اي حك المنى) تفسير لرجع الضمير وقوله (واثره الترتيب على بناءه) تفسير لفظ
الحكم وتفسير الحكم بالارتياح بان المراد بالحكم هنا هو ما حكم به وهو من معاني الحكم لانه
اذ قيل ان حكم كون فجاء مثلا لانه لا يختلف آخر ما يختلف العوامل فلا شك ان الحكم به اثر
لكونه مبنيا وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث العرب (ان لا يختلف آخره)
وقوله (اي آخره المنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لا مطلقا) موطئة وتربية لفائدة من التقيد
حيث قال (بل) (لا تختلف العوامل) يعني ليس المراد من حكم المنى الاختلاف آخره اسلا
سواء اختلفت العوامل اول الابدال المراد به ان لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافي هذا اختلاف
آخره في بعض المواضع لعله اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) الخ لعله هذا
التقيد اي وانما قيد الص عدم الاختلاف بهذا التقيد لانه قد يختلف (آخره) اي آخر المنى (لا
لاختلاف العوامل) بل لعله اخرى (نحو) اختلاف سكن من في قولك (من الرجل) حيث
حركت التون بالفتحة لرفع اجتناع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأته) فان
نونها حركت بالكسرة لرفع التقاء الساكنين ايضا (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقي
على الاصل لعدم علل الاختلاف ثم شرع في تعداد اواعه فقال (وحي) وقوله (اي المنى) تفسير
للضمير ولما يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكرا اراد ان يصححه بقوله
(والثابت) اي جعل ضمير المنى مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) اي باعتبار خبر الضمير وهو قوله
(المضمرات واسما بالاشارات والموصولات والمركبات والكلمات واسما بالافعال والاصوات)
وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق مجبزه نحو قوله تعالى هذا كبر وقوله بالرفع بيان لاهراب
لفظ الاصوات لانه لا يمكن مضاهاة الاله للاسماء باحتمل عطفه بالرفع على الاسماء الالفاظ والجبر
على الافعال المضاف الى الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى ليطابق الاجمال بالتفصيل قال
(بالرفع) اي قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لا على الافعال) اي بالجبر
على انه عطف على الافعال ثم بين فريضة هذا التوجيه بقوله (تصديره) اي انما يكون كذلك
وقلناه لتصدير المص (بحث الاصوات فيما بعد) اي في مقام التفصيل (بالاصوات لا باسماء
الاصوت) ولو كان مراده بالجبر عطفه على الافعال لكان المص في مقام التفصيل يصدره باسماء
ويقول انما بالافعال ولما لم يقل كذلك علم ان مراده في الاجمال عطفه على الاسماء (وبعض
الظروف) اي المنى بعض الظروف ولما غير المص اسلوبه في قوله بعض الظروف حيث قيده
بالبعض بخلاف اخواته اراد ان يذكر وجه تنزيهه فقال (وا انما قال) اي المص (بعض
الظروف) ولم يقل الظروف كما قال امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اي لان جميع
الظروف (ليست بمبنية بل بعضها) اي بل بعضها مبنية ولو قال الظروف او كل الظروف لكان
خلاف الواقع ثم اشار الى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه) اي الابواب التي ذكرها المص
في اقسام المنى (ثمانية ابواب) منحصرة (في بيان الاسماء المبنية ولا لكل واحد منها) اي من
الاقسام الثمانية المذكورة (من علل البناء) مثلا لا بد من ان يقال في المضمرات الهالم تكون مبنية
واي مناسبة بينها وبين معنى الاصل وقوله (لان الاصل في الاسماء الاعراب) دليل لقوله لا بد

تدبر جهة فذل
جاء في القوم حاشا زيدا
لا يصح في مثل ضرب
القوم عمر حاشا زيدا
لان الضرب لا يكون
فيه فاعلا وان اعتبر
هل سبيل التجوز كما
لا يجنى (قوله) منكور
إلى منكور لا يرف
باللام قبل بشر
كلامه بأن المنكر
استراق من المرف
باللام ولا وجه
لتخصيص الاحتراز به
لأدو احتراز من كل
معرف مضاف كان
محو جاف أخوة
زيد الأمرا فانه لا
يصح فيه المحل هل
الصفة أو اسم الإشارة
محو ما جاء هؤلاء
الا زيد أو اسم
موصول محو أن
الناس الا الذين آمنوا
لن يضر والاوجه
انه يجب جله تابعا
لتكر ليصح جله
سفلان غير الايملح
وصفا لمرقة فكذا
الا الحصول عليه
وليس شيء لظهور
كون المراد به التبد
إخراج الحرف باللام
محو ما جاء في الرجال أو
القوم الا زيد فانه
احتل ان يراد به
استراق الجنس
فيصح الاستثناء
واحتل ان يشار به

الحجاي وأنما زعموا هذا ذكر علة في بنائها لكون البناء خلاف الأصل لان الأصل في الأسماء ان تكون
معربة والحاصل انه لا بد في بنائها من علة لكن تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ما هو الأصل
في البناء فقط (واذا كان) أي اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو ماؤه هؤلاء
(فلا بد عند ذلك) البناء على الحركة (من علتين اخريين) أي من العلتين التين مما غير العلة التي
كانت علة لبنائه (احدهما) أي احدى هاتين العلتين (علة البناء) أي علة كونه مبنيا (على الحركة)
لانه خلاف الأصل (فان) (لا اصل) في البناء السكون) فاذا مبنيا على الحركة التي هي خلاف
الأصل يقتضي لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) أي واخرى العلتين التين لا بد منهما
في بناء المبنى على الحركة هي علة البناء (للمحركة العينة) من الفتح والضمة والكسرة وهي (انها)
أي الحركة المبنية من هذه الثلاث (لما) أي لا علة (اختيرت) أي تلك الحركة من الثلاث (دون)
الباقيتين) منها بان قال مثلا ان آمن الضما لم يبن على الفتح ودون الكسر والضم ويازيد مثلا
لم يبن على الضم وزال من اسماء الافعال لم يبن على الكسر ثم اعلم ان النس اشار بقوله فانه ثمانية
ابواب حيث ذكر الثمانية بعنوان الابواب الى دفع ما يشكل على المحصر في الثمانية من لزوم خروج
بعض المبنات منها لانه لا قائل للموصلات دخل فيها ما الموصولة وخرجت سائر انواع ما من
الشريطة والاستهامية والصفة والتامة وكذا في قوله اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التي
ليست بمعنى الامر لان فعال التي تكون بمعنى يافعة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال
كاسميا تصدق على ما كان بمعنى الماضي او الامر وكذا خمسة عشر وبذلك فانها مبنيان مع
انهما لم يدخلا في اقسام المركبات ولما غرضها الشارح بالباب فكانه قال باب الموصولات وباب
اسماء الافعال وهكذا في غيرها كانت شاملة غير الموصولات ايضا لان الباب في اصطلاح طائفة
من مسائل متنوعة ولا تحصر في مسألة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام
الدين ثم المص شرع في التفصيل بعد الاجال بطريق ترك حرف التفصيل والمطلف كما هي عادته
فقال (المضمر) وهو من نوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها
خبره بمعنى المضمر الذي هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لتكلم وما يوجب ان يعلم ههنا ان
في وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء
الاشارات والموصلات والحروف واما الهاءات موضع لفهوم كلى تحتها افراد كما في وضع سائر
الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لفهوم التكلم يستعمل في كل ما ورد في التكلم
نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولي ولنا واياي واياها فيكون الوضع على هذا المسلك عاما
والموضوع له ايضا عاما فانهما مسلك التحقيق عندهم هو ان المضمر واسمائه وضع لمعين مثلا
اذا قلنا انا زيد قام موضوع لهذا التكلم واما مفهومه وهو ما وضع لتكلم مثلا آلة للملاحظة ذلك
الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر في علم الوضع واذا
قرر هذا اقول المص ما وضع لتكلم الخ يحتمل المسلكين فانا كان الاول قائلنا انه وضع لفهوم
التكلم مع افراده واذا كان الثاني فانه وضع لفهوم التكلم في كل من التكلم الخاص الذي هو
الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من التكلم والمخاطب والغالب الاستراق يعني لكل

متكلم كما أفاده عصام الدين ثم قيد الشئ المتكلم قيد فقال (من حيث أنه متكلم بحكي عن نفسه) إلى
 من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث أنه متكلم حاكيا عن غيره
 وإنما قيد بالحياة لأن التكلم اسم قاعل من التكلم كان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ونعني
 المتكلم من أظهر الكلام كان المخاطب من توجه إليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعلم من المتكلم
 الذي يحكي عن نفسه نحو ضربته أو عن غيره نحو ضرب زيد أو يحكي عن نفسه بالاسم الظاهر نحو
 أنا زيد فالذي يكون موضوعا له الضمير هو الذي يحكي عن نفسه بالإنشيد لا لما قال أنا حكي عن
 نفسه بأنا وما قال زيد حكي عن نفسه بالاسم الظاهر وكذلك الحكم في مخاطب لان من توجه إليه
 الخطاب اعلم من أن مخاطب بانت وإن مخاطب بغيره فالوضع له الخطاب هو الاول ولذا أفاده
 الشئ اعني قوله (أو مخاطب) بقوله (من حيث أنه مخاطب توجه إليه الخطاب) فقوله يتوجه
 إليه الخطاب يحتمل أن يكون سفة كاتفة لان الخطاب هو الذي توجه إليه الخطاب ولا معنى له
 غيره كما صرح به عصام الدين وإن كان المراد بالخطاب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراد به الشئ لانه
 حكي هذا التوجه عن غيره حيث قال (وقيل المراد (يا) المتكلم) أي بلفظ المتكلم الذي هو موضوع
 له الضمير من (يتكلم به) أي من يتكلم بأناتلا (أو) (المخاطب) أي المراد بلفظ الخطاب الذي هو
 الموضوع له من (مخاطب به) وإنما اراد هذا القائل هذا المعنى (فإن) (أو) مثلا (موضوع لن) أي
 لشخص (يتكلم به) أي بآنا (وإنت) أيضا موضوع (لن) أي لشخص (مخاطب به) أي بآنت
 والفرق بين المراد قضاء الشئ من حل كلام المص عليه بين ما حكا عن هذا القائل أن ما اختاره
 الشئ هو محل قوله ما وضع لتكلم الخ على معنى أن أناتلا موضوع لفهوم التكلم والمخاطب لا
 لفظهما والقرينة في محل قيد الحياة على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم
 والمخاطب وصراد هذا القائل أن أناتلا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل أن المراد بالمتكلم
 ما لفظه ومفهومه أو ذاته فالاول ليس بمراد حدو كلام المص يحتمل الثاني والثالث قوله
 (ويخرج بهذا القيد) يحتمل أن يكون المشار إليه قول المص يعني يخرج قيدان المضمير ما وضع
 حد هذه الأمور الثلاثة من التكلم والمخاطب والناصب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره
 عصام الدين ويحتمل أن يكون إشارة إلى تفسير الشارح فقط يعني ويخرج قيد الحياة ويحتمل
 أن يكون إشارة إلى تفسير ما حكا الشارح بقوله وقيل الخ كآقال به بعضهم لقربه ولكن قال
 الحاشي عصام الدين أن المراد به هو قيد المصنف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الأمور الثلاثة
 على تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكا الشارح وبدل على كونه كذلك أفراد القيد لانه لو كان
 المراد القيد الأخير لكان حق العبارة أن يقول بهذا القيد الأخير ولو كان المراد القيد
 أقال مذهب القيد وبدل عليه أيضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فإن الإجابة لنظامه
 بعده يعني ويخرج قيدان المضمير ما وضع لتكلم والمخاطب أو غاب تقدم ذكره لفظا المتكلم
 والمخاطب لان لفظهما موضوعان لمن يتكلم ولن مخاطب لانهما موضوعان للمتكلم والمخاطب
 لعدم التمييز الموضوع والموضوع له ولان لفظي المتكلم والمخاطب غائبان (فإن الاسماء الظاهرة
 كلها) أي سواء كانت لفظا المتكلم والمخاطب والناصب الغير الموصوفة بما وصف (موضوعة

إلى جماعة يعرف
 بالمخاطب ان فيهم زيدا
 فلا يتغير أيضا إلا
 ستثناء التي هو
 الأصل في الإكالة
 قدس سره وصرح
 به الرضوي والهندي
 وغيرهما وأما نحو
 هؤلاء فإنما احتل
 أن يشابه إلى جماعة
 يعرف بالمخاطب ان
 فيهم زيدا فيكون
 بهذا الحياة في خلاف
 هؤلاء ولو سكت عن
 المستثنى إلا أنه لا
 يدخل في الإطلاق
 الجمع المرفوع فلا
 يصح الاحتراز بالجمع
 المنكور عنه ولا يلزم
 من ذلك الإخلال به
 لظهور امره بعد
 هذا اللهم إلا أن يقال
 الجمع المرفوع إنما يقابل
 الجمع المنكور لا المنكور
 وح كان على القائل أن
 يمنع سداد قوله أي
 منكره وقيل به وقوله
 أن الناس إلا الذين
 آمنوا لن يفسد
 فتحل كون المستثنى
 دخلا في الجمع المرفوع
 الواقع اسم موصول
 سهو وما زعمه أوجه
 مخالفت امره عبارة
 المص فينصر (قوله)
 نحو جاءني رجال إلا
 واحد القائل أن يقول
 هذا غير داخل فيه
 لانه لو سكت عن

لغالب) أى موضوعه الغالب (مطلقا) أى من غير اشتراط تقدم الذكر نحو التكلم زيد والمخاطب عمرو والغالب بكونهم اخوة (واقاب تقدم ذكره) أى والمضمرة ما وضع للغالب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا القيد) أى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جادى رجل واكرمت الرجل وقوله (وان كانت) أى واصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء الظاهرة تخرج قيد الغالب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولو كانت (موضوعه للغالب) مطلقا كاذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر فى ضمير الغالب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر الغالب شرط فيها) أى فى الاسماء الظاهرة كما كان شرطاً فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطاً لها وما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظا ومعنى او حكما) اما تميز من ضمير ذكره ما ومفعول مطلق مجازى لقوله تقدم ما يتأويلها بالاسم المنسوب اى تقدم اللفظا او مضويا او حكما فحذف اداة النسبة او بحذف المضاف اى تقدم لفظا وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد) اى المص (بالقدم) اللفظى ما يكون) اى قدما يكون (المتقدم) اى اللفظ المتقدم (ملفوظا) اما مقدا متحققا بان يذكر المرجع او لا والضمير ثانيا (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على انه قاعل وغلامه بالنصب مفعوله والضمير الغالب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم متحققا على الضمير (او تقدير) اى او التقدم اللفظى يكون قدما تقدير التحقيق بان يذكر الضمير او لا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديره يعنى ان رتبة ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فغلامه فى هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير الجبرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالفعل قاعل للفعل وهو متقدم على الضمير قدره لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه قاعلا واما محل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على تقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احدها الاقسام فاسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كاللفظ او اما ما قبله عمل فحل لان المصنف لما ذكر لفظا ما غلا للمعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما هذا لاني ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع آخر ولا يمتزى ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى التقدم المعنوى لان الاقسام فى متنه اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف معنى المصنف هذا (والتقدم المعنوى) اى اراد بالنصب بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) اى المرجع (مذكورا) من حيث المعنى فقط (لان من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بيته) يعنى بان يكون المرجع جزءا للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلو) هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير اى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو العدل المفهوم) اى هو لفظ العدل الذى يفهم (من قوله تعالى اعدلوا) لكونه مصدرا الذى هو الحدث وهو الجزؤ من الفعل واذا كان العدل منهما من اعدلو (فكانه)

المستثنى فى هذا المثال لم يتبين دخوله فى المستثنى منه لانه لا يشمل جميع الرجال واحتمال دخوله غير مضرب هو المطلوب والا فخرج جادى رجلا الا زيد من الباب (قوله) ويتنذر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة يتبين قبل فان قلت ما كره لا يبعد الا تندر الاستثناء الفصل وهو لا يكتفى فى المحل على الصفة بل تصد الاستثناء مطلقا فيلحق ان يقول وعدم خروجها عنها يتبين قلت فى الدخول يتبين اداة الدخول بشك فاما ما ذكره المطلوب ويصدق به نظر لان عدم الدخول يبين بمحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكتفى فى الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك يبعد فان قلت تصد الا ستثناء لا يوجب المحل على الصفة فيلحق على البطل قلت رده المص بأنه لا يكون الا فى غير الوجوب وليس التنى الضمن المتفاديين كلمة لو كان لصريح والتنى الضمن الذى هو كالصريح انما

هو للبا والواي
ومصر فاه وواقعة
الرضى وورد ايضا
بانه لا يجوز البدل
الا حيث يجوز الا
سكتاه وفيه انه يتبين
البدل عند مدح في
كلمة التوحيد ولا
يجوز الاستثناء وفيه
انه لا وجه لاعتراض
المعتبر في دخول
المستثنى دلالة لفظ
المستثنى منه عليه عند
عدم الترضي له كـ
المستثنى ولا يمتنع ان
هذه صريته اليقين
دون الظن فتوجه
وطريق الظن يمكن
في الاستثناء فم قوله
لان التعدد يستلزم
التباينة قيل فعل هذا
معنى قوله تعالى (لو
كان فهما آية
الا لله) لو كان
فيهما آية غير الله
باعتبار كون الجميع
غير الله ولا يمتنع ان
المبادر من وصف
الجميع بالخبرة لشي
ان لكل جزء منه
غير ذلك الشيء
قولنا وجال غير زيد
يعني ان كل رجل
منها غيره لان الجميع
من حيث الجميع غيره
وكيف لا دلالة فائدة
في وصف الجميع
بمفردة الواحد
فالوجه ان وصف

اي فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن متقدما عليه صراحة
لفظا مقدما او مؤخرا او قوله (او من سياق الكلام) مسطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام
بالياء التحية يطلق على التأخر من الكلام كان السياق بالوحدة يطلق على المتقدم لكن
المراد ههنا معنى السياق لانه اعم من المعنيين في بعض المواضع كما ذكره المحقق حسن جلي في
حاشية الطول اي ذلك المعنى الذي هو المرجع اما مفهوم من سياق الكلام اي من ما قبل الكلام
الذي هو فبيان يكون المرجع لفظا لم يذكر لفظ مصر حاو يدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى
ولا يوبه) وهو الذي ذكر في آية الميراث في سورة النساء وهي آية يوصيكم الله في اولادكم ولم يذكر
في هذه الآية مرجع ضمير ولا يوبه لاحقية ولا تقدير ابل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل اي هذا الكلام دلالة التزامية) على ان (ثم) اي في باب ذكر الميراث (مورد) اي ميتا نارا وكذا
دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا مورد لا لا للميراث (فكانه) اي فصار كأنه (تقدم ذكره
معنى) اي ذكر المرجع معنى فصار معنى الآية ولا يوب المورث وجعل صاحب المتوسط هذه
الآية داخلة في المتقدم الحكمي والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما
او مؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمنيا والتزاما صار التقدم مننويا وقال في الامتحان
وكذا قوله تعالى . حتى توارث بالحجاب . اذ الضمير يدل على توارى الشمس وهي مرجع
المستتر في توارث قال بعضهم ومنه قوله تعالى . انما نزلنا في ليلة القدر . اذ النزل في ليلة القدر
دليل على ان النزل هو اقرر ان مع قوله تعالى . شهر رمضان الذي اُنزل فيه القرآن . وكذا
قوله تعالى . ما ترك على ظهرها من دابة . فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دل على ظهر
الارض وكذا الفنا مع لفظه على في قوله تعالى . كل من عليها فان . وقال صاحب الامتحان ان
في قول ذلك البعض والحق الايات الثلاث بالمنوى نظر فان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان
المدلول مقدم ذكر معنى بل المناسب ان يحيل من التقدم الحكمي انتهى ثم قال واما التقدم
الحكمي تصدق باموال وجه تفسير العبارة ههنا حيث لم قل واراد ان التقدم الحكمي كما قال فيه
اللفظي والمنوى هو ان مراد المصنف غير معلوم في الحكمي لان بعض المصنفين كالنبي صلى
يدكر التقدم الحكمي اسلا وقال الفاضل البركوي رحمه الله في امتحانه وانما لم يذكر ما نس لان
في ذكره . تناقضا اذ مثل ما ذكر فيه قول الرضى التقدم الحكمي ان يكون المفسر
مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير فتقول انه وان لم يكن مقدما على
الضمير لالفاظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال الرضى
فان قلت قاضى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضه بتأخير مفسره عنه قلت التضمين
والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان يد ما قل عن الرضى هذا الكلام فظهر
من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكمي مجاز انتهى وقاية ما في الباب بدالتي والثلاثان
الحكمي يأتي لعين احدهما الاثر الثالث لشي منه وثانيهما قصد الحكم مثلا فلو لمهم المستتر في
حكم الملقوظ معناه النجاة يحكمون بملفوظه لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا او

هو للبا والواي
ومصر فاه وواقعة
الرضى وورد ايضا
بانه لا يجوز البدل
الا حيث يجوز الا
سكتاه وفيه انه يتبين
البدل عند مدح في
كلمة التوحيد ولا
يجوز الاستثناء وفيه
انه لا وجه لاعتراض
المعتبر في دخول
المستثنى دلالة لفظ
المستثنى منه عليه عند
عدم الترضي له كـ
المستثنى ولا يمتنع ان
هذه صريته اليقين
دون الظن فتوجه
وطريق الظن يمكن
في الاستثناء فم قوله
لان التعدد يستلزم
التباينة قيل فعل هذا
معنى قوله تعالى (لو
كان فهما آية
الا لله) لو كان
فيهما آية غير الله
باعتبار كون الجميع
غير الله ولا يمتنع ان
المبادر من وصف
الجميع بالخبرة لشي
ان لكل جزء منه
غير ذلك الشيء
قولنا وجال غير زيد
يعني ان كل رجل
منها غيره لان الجميع
من حيث الجميع غيره
وكيف لا دلالة فائدة
في وصف الجميع
بمفردة الواحد
فالوجه ان وصف

مطلوبه فاعلموهنا انهم يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو محقق ذكر الضمير وهذا
 مبنى على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في الجواز الاتحاد في الوازم ولا المشابهة
 فمن ان يلزم الحكم بالتقديم انتهى ما في الامتحان ولما كان في كون التقديم الحكمي حقيقة
 او مجازا اشياء وكلام الص محتملا لهما ولم يبلغ ما اراده قال الش الملامر واما التقديم الحكمي
 قائما بما في ضمير الشأن والقصة لانه انما جى (اى انما اختير ذكر الضمير في هذا المقام
 من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة في سائر الضائر الغائبة (قصدنا) اى لقد
 المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مقول له الحصري لقوله جى واللام
 في التعظيم متعلق بالقصديين وانما جى بمنزلة هذا الضمير الذي لم يتقدم مرجعه لظهور قصده
 لتعظيم القصة التي تذكر بعده وقوله (يذكرها) متعلق بالتعظيم بمعنى حصول التعظيم بسبب ذكر
 القصة بعده (مبينة) وقوله (ليعظمه) وقوعها في نفس ثم تفسرها (على لاقتضاء) الابهام للتعظيم
 وهو مقول له الحصري ايضا في ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى ظهورها
 وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها مبينة (فيكون ذلك) اى الابهام
 ثم التفسير (بالبلغ من ذكره) اى ابتداء (مفسرا) اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر
 مرجعه (فصار) اى ذلك الصنع (كما في حكم الما تالى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذي
 هو موضوع لما تقدم ذكره (المهور يذكرون) بين مخاطبك (لكونه مذكورا بالضمير الذي هو
 من المعارف) انتهى المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف
 لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها ولا مفسرا لكان غير مفيد لعدم الجول فيه ثم اعلم
 ان الحصري في قوله قائما بما في ضمير الشأن بالنظر الى قصد التعظيم بمعنى انما جاء التقديم الحكمي
 في ضمير الشأن لان قصد التعظيم لا يوجد الا في ما لا بالنظر الى وجود التقديم الحكمي لانه يوجد
 فيه وفي غيره كما قال (وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد ورجلا) حيث جعل فاعل نعم
 ضمير انما مستتر من غير سبق مرجع ومفسر بالكرة التي بعد وهو رجلا لان مرجعه
 هو الخصوص الذي ذكر بعده وهذا اذا كان الخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد واما
 اذا كان مبتدأ وخبر جملة نعم فالسبب ان يكون من التقديم اللفظي التقديرى قاصر ووجه
 رجلا هل ان يكون الضمير مفسرا بالكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور
 فيها مما كان الضمير قسيات متداخلة بعضها بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصاله
 بها واتصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم الاول فقال (وهو)
 وقوله (اى المضم) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ما قبله) اى الى كلمة قبله
 قبل هذا القسم وهو للاحتراز عن القسم باعتبار اعرابه وقوله (فبان) اشارة الى ان
 قوله (متصل ومنفصل) خبر المبتدأ بعد ملاحظة المطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين
 فقال (فالمتصل) هو (مستقل بنفسه) وانما قدم المتصل في الاجال وقدم المنفصل في الترتيب
 للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه في الاجال لاساكنه ولما كان تعريف المتصل
 وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المتصل لكونه

الآلهة بغير الله تعالى
 انما اذا وجد الآلهة
 يكون كل منها غير
 الله لان وجود
 الآلهة يستلزم معبر
 كل منها فلا يكون
 شي منها اقدها
 ظهوره يصح الاستثناء
 ايضا لان فرض
 وجود الآلهة يستلزم
 كون الله تعالى مستثنى
 عنها بين هذا البيان
 وهذا من جهة
 الادوام اما اولا
 فلان كلامه قدس
 سره لا يقتضى
 كون الجميع من
 حيث الجميع غيره
 تعالى كون وهذا
 محال لا سبيل اليه
 لانه يجوز ح ان
 يكون فرد منها
 ثابتا غير مغاير له
 وهذا محال بالضرورة
 بل يقتضى ما قاله انه
 لو كان فرد منها
 غيره تعالى موجود
 الحاصل التسدد
 المستلزم كثوث
 النافية عن وجود غير
 الله من الآلهة وقد
 اثبت تصافيه
 صريح في ان الآلهة
 صفة لها باعتبار
 كل الافراد كلا
 افرادها لا يجوزها واما
 ثانيا فلان الكلام في
 معنى قوله عز وجل لو
 كان فيهما آلهة الا

كالمركب المتصل والمركب مقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كذا اخرى قبله) تفيد معنى
 المستقل بنفسه يعنى ان الضمير المتصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو محتاج فى تلفظه
 الى الكلمة الاخرى اى غير نفسه من الكلمة التى قبل ذلك الضمير كما هو شأن المتصل فعلى
 هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (ليكون) صفة بدم صفة للكلمة وهو كاليان للاحتياج المتعبر
 فيه وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التى قبله وهو داخل فى مدخول الضمير يعنى فى التنى
 ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزء منها) اى من الكلمة التى قبله (بل هو) اى الضمير
 المتصل (كالاسم الظاهر) فى عدم الاحتياج الى ما قبله وفى عدم كون كالجزم (سواء كان)
 اى الضمير المتصل الغير المحتاج (مجاورا لامله نحو مانت منطلقا) لان ما فى هذا هو المشبه
 بليس وهو عامل (عند الحجازية) اى عند اللغة الحجازية فى رفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان
 كان مجاورا واحتجنا الى عامل الذى قبله لكنه غير محتاج اليه فى التلفظ والا يكون كالجزم المتصل
 به (او) سواء كان (غير مجاور له نحو ما ضربت الاياك) لان اياك وان لم يكن مجاورا لامله الذى
 هو ضربت بل كان مجاورا لالا لكنه غير محتاج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبدأ بياك
 والمافرغ من تعريف المتفصل شرع فى تعريف المتصل فقال (والتصل غير المستقل) (بنفسه)
 وفسر ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل) اى ذلك المضمير (ب) اى بامله وانما قال
 فى التفسير الاول الى كذا وقال ههنا الى عامله لان الاحتياج لما كان منفيما فى الاول وكان ما قبله اعم
 من المامل وغيره قال الى كذا لكونها اعم من المامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء
 كان الى اخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو لاحتياج فى التلفظ وكان ذلك منحصرا
 فى الاتصال بالمامل فان المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان الغرض منه الاتصال به
 (ويكون) ذلك المضمير باحتياجه واتصاله (كالجزء منه) اى من المامل والمافرغ من تقسيم
 المضمير باعتبار ما قبله شرع فى تقسيمه باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمير) اشارة
 الى مرجعه واحتوزه من ارجاعه الى احد القسمين من المتصل والمتفصل ليكون هذا التقسيم
 تقسيما آخر للمضمير اى لانه تقسيم لاحد قسميه واثار ايضا الى تفرع هذا التقسيم الى ما به
 يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله (ثلاثة اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر
 امور الامر واحد وهو قوله (مرفوع ومنصوب ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتفسير عن
 المضمير بهذه الصفات التى هي مختصة بالمربيعى وانما عر عن المضمير بالرفوع واخوه اقيام
 المضمير فيها وجدفيه (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المربع مثل كونه مبتدأ وخبر او فاعلا
 ومفعولا ومضاهيا له وقوله (واقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه اى ولاقسام
 الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع والمنصوب والمجرور ولما كان
 الحصر العقلى قاضيا بكون الاقسام ست بضرع القسمين الاولين اعنى المتصل والمتفصل فى هذه
 الاقسام الثلاثة وكان الاستقرار قاضيا بكونها خمسة اراد ان بين الاقسام اربعة لا استقرارا
 فقال (فالاولان) وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما)
 اى من الاولين اشارة الى انه كالمجوز ان يضرع بالقسمين الاولين كذلك يجوز ان

الله لا يلقى انا
 زعمه من وقوله
 ذا وجه الاله
 يكون كل منها غير
 الله لا يكون معنى النظر
 الجليل فانه لا يلقى
 حسمى قوله لفسدنا
 وبهذا ظهر عدم صحة
 قوله لان وجود
 الاله يستلزم عين
 كل منها فلا يكون
 شئ منها الله لان
 الاستدلال لم يكن
 بهذا الطريق وبذلك
 سقط ما روي من
 جواز الاستثناء
 المنقطع فان منبأه
 هذا المعنى الخالف
 الصريح النص (قوله)
 قال فى البيت شذوذ
 ان آخر ان قيل
 الاولى فى قوله الا
 المرفوعان شذوذ وان
 آخر ان احدهما
 وقومه صفة كل
 دون ما خيف اليه
 وثانيا الفصل بين
 وبين موصوفه بالخبر
 وكان المعنى اراد
 التنية على ان البيت
 عالم يحاش فيه من
 استعمال لينا كذا
 كون الا صفة فيه
 شاذ او كان لئلا
 قصد الظرافة فى جعل
 لفظ المرفوعين شاذ
 رعاية للنسبة بينه
 وبين معناه فانه شاذ
 من الاخوة والاول

يضر المصوب فيما ايضا بخلاف الجرور كاسمائه وقوله (قيمان) وقد عرفت الفائدة بهذا
التفسير (متصل) اي القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه الاصل) دليل للاتصال يعني ان
المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا في الضمير فلا يبدل عنه الا مانع يمنع الاتصال
وساقي ذكر الموانع منه (ومتصل) اي القسم الثاني منهما متصل وانما كان متفصل مع انه
خلاف الاصل (لانه من الاتصال) اي لوجود مانع من الموانع الآتية لكونه متصلا (والتاثيرات)
وقوله (اي المضمر الجرور) تفسير للتاثيرات اي القسم الثالث الذي هو الضمير الجرور (متصل
فقط) اي هو متصل فلا يتجاوز الى كونه متفصلا وانما لا يوجد الجرور المتفصل (لانه لا مانع
فيه) اي في الجرور (من الاتصال الذي هو الاصل) في المضمر وكل ما لم يوجد فيه المانع فلا
يبدل فيه عن الاصل ولما ذكر المانع انما هو سلبا حال معرفته الى ماساقي فقال (وستعرف المانع
من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) احوال بعد التفصيل وتبجته وقوله (اي المضمر
تفسير) للشارح وهو مبتدأ وقوله (خسة انواع) خبرهم بين الشارح هذه الخسة بقوله
(المرفوع المتصل) اي اول الانواع من الخسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيهما (المتفصل
اي) المرفوع المتفصل كانه (و) ثالثها (المصوب المتصل) مثل ضربك (و) المتفصل اي رابعها
المصوب المتفصل مثل ما ضربت الاياك (و) خامسها (الجرور المتصل) نحو امعجني ضربه
فيه ثم شرع المص في تفصيله فقال (التوع) (الاول) وقوله (يعني المرفوع المتصل) تفسير
للتوع الاول الاول اي يريد المصنف بالتوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر
للفظ وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف لطابق الخبر وهو قوله (ضربت) المبتدأ
وهو قوله التوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اي مثال التوع الاول من الضمير ضمير نحو
ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من التكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح
ان يبينه فقال (على صيغة التكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاما (المعلوم الماضي) اي
مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنيا على صيغة التكلم المخاطب يعني فتح الضاد والراء وسكون
الياء يضم التام والمخاطبة في هذا عادة النحاة في الابتداء من التكلم كاسمائه (وضربت)
وقوله (على صيغة التكلم) تفسير للفظ ضربت يعني ان هذا اللفظ هنا كان التكلم على صيغة
(الواحد) لانه ولغيره كما في ضربنا (المجهول الماضي) كان الاول معلوما يعني يضم الضاد وكسر
الراء وسكون الياء يضم التام وقوله (المتنمين اولهما) اشارة الى مشلق الجار في قوله (الى
ضربن) والمراد بالاول لهما هو اللفظ الاول اعني ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم
الماضي) تفسير للفظ ضربن يعني انه يفتح الضاد والراء وسكون الياء ويضم ضمير الغائب (و)
(ثانيهما) اي ثاني اللفظ وهو ضربت المجهول منتهى (الى) (ضربن) (صيغة جمع الغائبة المجهول
الماضي) يعني يضم الضاد وكسر الراء وسكون الياء ويضم الضمير المؤنث (واما بآء) اي المص
بالتكلم دون الغائب والمخاطب (لان ضمير التكلم اعرف المعارف) كاسمائه في باب المعرفة
وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معرفته فتقديم الاشرف النسب ولما كان هذا الدليل
دالا على تقديم التكلم فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب

يحتل ان يكون الا
شرطا اي لا يكون
الفرقان اي الا يوجد
فالهى ان يوجد
الفرقان لكانا
مفارق اخيه فلا
شدوة في البيت
اصلا وانت خبر
بانه لوجمل التمسك
بالا لفرقان لكان
الاول ذلك ولما
اذا كان التمسك
بالبيت الحادي
فلا وجه لان
يقال في قوله
الا لفرقان لا
تراء من الفاخر
وما جود من كون
الاشراط فهو محبت
لا يذهب اليه وهم
ذي لهم (قوله)
وعند الكوفيين
الح قيل يعني في
نصب ما على الظرفية
خلافا للكوفيين فنعى
قوله نصب هل
الظرفان اعربهما
النصب لا غير ذلك
النصب على كونها
ظرفين ابدا على
الحكاية حالة الظرفية
في بعض الاوقات ثم
ما اشارة الشارح
من ان في قول المص
على الظرف مساعة
والمراد الظرفية
ليس بضروري
بل يصح ان يكون
على ظاهره والنعى

فقال (واضح) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربت وضربن معا لهما (لانه) اى لان
 ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب (وصورة التصريف) التى ذكرها
 المصنف اولها ومتنها من التوعين المعلوم والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت)
 يضم التاء المعلوم المتكلم وحده (ضربنا) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتا) لثنية
 (ضربتم) لجمع ضربت بكسر التاء للمخاطبة (ضربتا) لثنيتهما ايضا (ضربن) لجمع المؤنث المخاطبة
 (ضرب) لمقر الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لثنية (ضربوا) لجمع (ضربت) ففتح الضاد
 والراء والياء وسكون التاء المفرد المؤنث الغائبة وضميره هى مستتره ايضا (ضربنا) لثنيتهما
 (ضربن) لجمعهما وقوله (وعلى هذا القياس) غرض مستقر خير مقدم لقوله (المجهول) اى اذا
 قرئ يضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصرف المجهول والضمير فى هذا الصيغ
 مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم ولا بد فى المجهول والتاء المضمومة فى المتكلم الواحد والمفتوحة
 فى المخاطبة والمكسورة فى المخاطبة ونافى المتكلم مع الغير والالف فى التاني والتون فى جمع
 المؤنث والمستتر فى الغائرين وفيهما متصل مسترور فى باقيهما متصلات بارزات (و) (النوع)
 (الثاني) وقوله (اى المرفوع المتفصل) تحصيله اى لنوع الثاني من المتصل والمفصل اللذين
 من قسم المرفوع ضمير (انا) للمتكلم وحده حال كونه متنيا (الى هن) وهو ضمير جمع المؤنث
 الغائبة كاعده الشارح قوله (انا) للمتكلم وحده (نحن) للمتكلم مع غيره (انت) ضميت التاء
 للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لثنيتهما (انتم) لجمعهم (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتم)
 لثنيتهن (انتن) لجمعهن (هو) للمفرد المذكر الغائب (ها) لثنيتهن (هم) لجمعهم (هى) للمفرد المؤنث
 الغائبة (ها) لثنيتهن (هن) لجمعهن وهذه نهايتها التى ذكرها لئلا يتم ما كان انت مركباً من ان
 ومن ت بالحر كات ثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو المجمع وركب واحد او احدها
 والاخر لئان احواها اراد ان يبين ما ذكره من الحاجة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن؟)
 (هو ان) اى التون الساكنة مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجما) اى اجمعوا فيها اجما
 (والحروف الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى اخرا ت واخواتها من التاء المتحركة
 بالحر كات الثلاث مجردة قواعداً مع الف لثنيتهن قواعداً لجمع (دالة على احوال) اى على احوال
 الضمائر حال كون احوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بتاءات وحدها (والثنية) اذا كانت
 مقارنة بتاءات والاقص (والجمع) اذا كانت مقارنة بتاءات والواو فى الجمع المذكر وباءات والتون
 فى جمع المؤنث (والثذكير) وهو فى المفرد ضميت التاء وسمى بالجمع والواو (والثأيت) وهو فى المفرد
 بكسر التاء وفى الجمع بالتون وقال بعض المحققين وليس نقل الاجماع فى هذا المحل صحيح وانما
 هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت يكما له اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان
 الضمير هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما اردوا ان فصلها ضموا الفظان اليها فان
 قيل لعل مراده اجماع البصريين كاحل عليه صاحب الباب عبارة الباب قبل هذا لا يدفع
 الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان اتفاق انت على الاسم وحى والثى فى نحو
 فتسيان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد

ان نصبه بناء على
 الظرف فان سوى
 صفة الظرف فى
 الاصل اقم مقامه
 فنصبه بناء على
 موصوفه الذى هو
 الظرف ثم قيل قال
 الرضى ناقده ان
 سوى فى الاصل
 مكنا سوى قال الله
 تعالى مكنا سوى اى
 مستويا ثم حذف
 الوصف والميم
 الوصف مقامه مع
 قطع النظر من معنى
 الاستواء فصار
 بمعنى المكان ثم استعير
 لغيره البدل كما استعير
 لفظ المكان قليل
 انت الى مكان محرو
 اى بدله ثم استعمل
 بمعنى البدل فى
 الاستثناء ثم جرد
 من معنى البدل
 لجرد الاستثناء وقد
 مررت من هذا
 التحقيق انه ظرف
 فى الاصل لا لى ال
 الاستثناء ولا يبنى
 عليه ان قوله هنا
 اضى وقد مررت من
 هذا التحقيق انه
 ظرف فى الاصل
 يبنى ما سبق
 ان سوى صفة
 الظرف فى الاصل
 فنصبه بناء على
 موصوفه الذى هو
 الظرف وكذا قوله

الشارح بالاجماع الاجماع الاكثرى لا الاجماع الكلى والله اعلم (و) (التروع) (الثالث) (اي
 المنصوب المتصل وهو) اي المنصوب المتصل (قسان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من
 التروع الثالث (المتصل) اي الذي اتصل (بالفعل) لكونه عامله (نحو) (ضربني) متبيا (الى
 ضربين) ثم قال الشارح طريق التفصيل (ضربني) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح اليااء للمتكلم
 مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لثنتيه (ضربكم) لجمع (ضربك) بكسر الكاف
 للمخاطبة (ضربكما) لثنتيه (ضربكن) بشديد التون المفتوحة لجمه (ضربه) للمفرد الغائب
 (ضربهما) لثنتيه (ضربهم) لجمه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما) لثنتيه (ضربهن)
 لجمه المؤنث (و) (القسم الثاني) من القسمين للمنصوب (المتصل) اي الذي اتصل (بغير
 الفعل) من الحروف النواصب التي تنصب اسمها (نحو) (اني) لانه ضمير متكلم منصوب
 لكونه اسم ان متصلا بعامله الذي هو ان وقوله (انتا) للمتكلم مع الغير (انتك) بفتح الكاف
 للمفرد المخاطب (انتكما) لثنتيه (انكم) لجمه (انك) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (انكما)
 لثنتيه (انكن) لجمه (انه) للغائب متبيا (الي انهن و) (التروع) (الرابع) (اي المنصوب)
 التفصيل وقوله النوع في الموضوعين تفسير لموصوف قوله الثالث والرابع وقوله اي
 المنصوب المتصل والمنصوب (التفصيل) تفسير ان النفس الثالث والرابع وهو مبتدأ
 وقوله (اي) خبره وهذا للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف
 للمفرد المخاطب (ايانا) لثنتيه (اياكم) لجمه (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (ايانا)
 لثنتيه (ايانكن) لجمه (اياه) متبيا (الي اياهن) ثم بين الشارح الاختلاف الواقع في اياه
 واخواته فقال (وفي اياه اختلافا كثيرة) مبني على ان الضمير فيها على هو ايا وحده
 او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه قبل الخليل والاختش والماضي
 ان الاسم المضمر هو ايا وما يتصل به اسما ماضيا اليها لقوله اياه واما التواب وهو ضيف
 لان الضمير لايضاف قايده واما التواب شاذ وقال الزجاج والسراي ان اسم ظاهر مضاف الى
 المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم اياك واما وياى بكما لها اسما وهو ضيف اذ ليس
 في الاسماء الظاهرة ولا المضمرات ما يختلف آخره كفاؤها وياى وقال بعض الكوفيين وابن
 كيسان من البصريين ان الضمير ان الضمير اثرى الاحقة ايا واما دالة لها التصير بديها منفصلة قال الرضى
 وليس هذا القول بسبب من الصواب وقال سيده وهو المختار ان الضمير هو ايا وما يتصل به
 بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والنية والمخاطب واخطار الشارح في هذا
 مذهب سيده حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا ويا وياحق) اي وما يتصل به يده من الهاء
 والكاف والياء وغيرها (للدلالة على التكلم) اي تبدل على اتم متكلم كاياء في اياى وناى اياما
 (والمخاطب) كالکاف في اياى (والنية) كالهاى في اياه (والافراد) كاياء وناى (والثنية) كايها
 وياى (والجمع) كياهن وياهن وياى (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض الحنثين في
 بيان دليل هذا المذهب وذلك ان الواو كانت اسما لزم اضافة الضمير اليها وهو امر لم يثبت
 في كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير والواو الحق المتصلة حروف تبدل على احوال

فمن قوله انصب على
 الخطرف ان امرابها
 انصب لا غير وذلك
 انصب على كونهما
 طرفين ابداعا يساعده
 هذه الدعوى فبين
 كون الامر كما فسره
 الشارح قدس سره
 عند الدليل ايضا
 وان مخالفة هذه من
 قليل وقوعه في جرح
 وليس على ان النص
 قد صرح بان اتصا
 بهما فانه قال هذه
 مذهب سيده وهو
 عنده طرف من حيث
 المعنى لا انك اذا قلت
 جاءني القوم سوى زيد
 فكذلك قلت مكان
 زيد ولم يسمع منهم الا
 منصوبا فان ذلك التزام
 فيه النصب ثم انه تمحيق
 الرضى صرح على انه لى
 الاصل ليس وقد
 استفاد القائل منه
 ذلك (قوله) ومعرفها
 اي الاخوات ومنهم
 من يجوز رجوع
 الضمير الى كان
 واخواتها لان
 كالا التي ثبتت لها الخبر
 لم تصرف بعد وليه
 ما به (قوله) والمراد
 بيده للسند
 لدخولها ان يكون
 استاده الى اسمها
 واقعا بعد دخولها
 اسمها وخبرها ليل
 فيه ان اخذ الخبر في

المقصود من كان ايا مشترك ثم شرح في بيان النوع الخامس الذي هو الجبر والتصل فقال (و)
(النوع) (الخامس) اكنى التثنية تاسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر
تفسير الخامس كاذكر في الاولين لظهوره وانحصاره في التصل فقط واول هو ايضا قسما قسم
منها متصل بالاسم المضاف كقول المص (غلامي) وهو خير للمخاس وقوله (مثال التصل
بالاسم اى لفظ غلامي مثال المضمر الجبر والتصل الذى اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه
تضمنا لثني الجروفي الجارة وثانيها متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولى) وهذا
معطوف على غلامي وقوله (مثال التصل بالحرف) تفسير له اى لفظلى مثال المضمر الجبر و
التصل الذى اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر من
الجبر والتصل بالاسم حتى ينتهى الى ما ذكره المصنف من غاية القسمين فقال (غلامي) هذا مثال
الجبر والتصل بالاسم للمتكلم وحده (غلامنا) مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد
لذكر المخاطب ثم ترك باقى الامثلة لظهورها على غلامك غلامه غلامها غلامهم وهذاهايتها
كاذكره المصنف بقوله (الى غلامين) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثانى فقال (ولى) هذا مثال
لما يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع الغير (لك) لما يتصل بالحروف للمفرد والمخاطب
وكذا الكما لكم لك لكما لكن له لهما لهما لها لهما لهن وهذههايتها التى ذكرها المصنف بقوله (الى)
(لهن) ثم كانت الاقسام الجارة ثرى الضمائر اكثر من التى وجدت فى اللغات اراد الشارح ان
يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اى الاصل فى حكم العقل (ان تكون ضمائر كل
من المتكلم) - واما كان مرفوعا ومنصوبا واجر وامتصلا او منفصلا (والمخاطب) اى من
المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب كذلك وقوله (ستة) خبر لكان اى يقتضى ان يكون
للمتكلم ستة صيغ لان المتكلم اما واحد او ثلثان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما ذكر او مؤنث فهذه
معان ستة وكذا القياس فى المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (وضموا المتكلم) اى
لفهم المتكلم واولن يتكلم (لفظين يدلان) بالاشراك المعنوى (على ستة معان كضرب وضربنا)
اى مثال اللفظين الموضوعين لستة معان من الضمائر كالثاني مرفوعا المتصلة بالفعل والثالثة
به ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (ضمير ضربت) وهو اتما المضموم من مشترك
اى لفظ مشترك بالاشراك المعنوى (بين الواحد المذكور والمؤنث) يعنى ان لفظ ضربت اذا صدر
من المتكلم المذكور يكون موضوعا للمذكر واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو
مشترك بين هذين المعنيين وموضوع لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربت) بامشراك بين الاربعة
اى ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المتى) بدل بعض من اربعة اى
احدا المعانى الاربعة التى وضع لها لفظ ضربنا هو تسمية (المذكر والمتى المؤنث) اى تسمية المؤنث
(والجمع المذكور والجمع المؤنث) اى وتالها الجمع المذكور واربعاها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان
وضع لها لفظ ضربنا (ووضعا) اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خسة الفاظ اربعة) من
هذه الخمسة (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربن كل واحد
من هذا الاربعة موضوع لمنه مستقل (واحد) اى واحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربتما

ثم عرف الحريف
 الذي ينفق لألا
 أن يقال المراد بعبارة
 السند أنه خولها أن
 يكون اسنادها وافقاً
 بدخولها وبعديها
 نظر لأن كون هذه
 الأضال من دواخل
 الجلة الإسية يحكم بأن
 يكون الاستدليل
 دخولها لابد في
 التعريف على خبر من
 أخبارها ولا يخفى
 التمسك لتأمل لأن
 الشارح قدس سره
 ليس بصدد تعريف
 الخبر بل كلاً من
 في بيان المراد بالعبارة
 المسأخوذة في تعريفه
 وما في القائل ليس
 أصروا ما ذكره
 قدس سره وما نظره
 الثاني فغير وارد أن
 المراد بكون هذه
 الأضال من دواخل
 الجلة الإسية التام
 دواخل ذاتها وما
 صدق عليه هذه الجلة
 دون مفهوما
 الحاصل في محقق
 الاضاد ومقتضاها
 فانه لو كانت كذا
 يتبرنا أن نتكلم
 بقولنا كان زيد قائماً
 مثلاً لبيان قول
 زيد قائم وهو
 ضروري البطلان
 (قوله) وذلك إذا

كان الاعراب فيهما
وفي احدهما لفظا قبل
اشارة الى ان الالف
كلام المن ليس على
ما ينفي ولا من قيد
ويمكن دفعه بان المن
لا يجعل حكمه حكم
خبر المبتدأ استثنى منه
كون تعرفه ما لم يكن
تقدمه فان ليس له هذا
الحكم من احكام
الخبر واما امتناع
التقديم فياذا اتنى
الاعراب فيهما
والترتبة فليس
من احكام الخبر بل
من احكام الفاعل
والفعل ولا بد ان
يقول وذلك اذا
كان الاعراب فيهما
وفي احدهما لفظا و
كان هناك ترتبة تعين
الخبر برشد اليه قوله
فيها بد وكذلك اذا
اتنى الاعراب اه
والظاهر ان مراد
الناح قدس سره
ليس الاعتراض هل
المن بل بيان
اشراكه مع خبر
المبتدأ في جميع الاحكام
سواء الالف
سواء التقديم فلا
يجب الاعتراض بذلك
ولو له ولا بد ان يقول
اه يشهد بسره اللهم
لان المراد بيان مادة
الخلافة بين الجزئين
وذلك عند كون
الاعراب فيهما وفي

(مشارك بين المنى المذكور) اذا كان متبعية ضربت وضربت (والمنى المؤنث) اذا كان تسمية ضربت
وضربت ثم شرع في بيان الغائب بطريق المقايضة فقال (واعطوا) اي اعطى اهل اللغة (الغائب
حكم المخاطب في ذلك) اي في ان تكون الاربعة موضوعا لاربعة معان واللفظ الواحد
موضوعا لعينين ولما توهم ان تسمية الغائب ليس كتسمية المخاطب والقياس وفيه قياس مع الفارق
لان تسمية المخاطب لفظ واحد وتسمية الغائب ليس كذلك لانها لفظان متمايزان اجاب بقوله (فان
الضمير) وهو الالف فقط (في مثل ضربا) لتسمية المذكور (وضربنا) لتسمية المؤنث (هو الالف
المشارك بينهما) اي بين المذكور والمؤنث والوحدة المتبركة بالنظر اليه (والهاء) اي التي في ضربنا
(حرف تأنيث) اي لبيان تأنيثها لانها ضمير حتى يكون ما لمع الوحدة والحاصل ان ما به الاشتراك
غير ما به الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اي بقيت الانواع
الخمس المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل
ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها الجبر والمتصل وقوله (جارية) بالانصب حال من انواع
اي بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا الجري) اي يجري المرفوع المتصل ثم
فسره بقوله (اي) اي اريد بقوله جارية هذا الجري (ان للمتكلم لفظين) يعني من المعاني الستة
للمتكلم لفظان (وللمخاطب اي عين للمخاطب المذكور مع مؤنث خمسة) اربعة منها مقابلة
وهي المفرد المذكور والمؤنث والمجموع المذكور والمؤنث واحدهما مشترك وهو تسمية (والغائب)
اي وعين الغائب المذكور مع مؤنث خمسة (ايضا) (فصار المجموع) اي فصار مجموع الالفاظ
الموضوعة (تتلى عشرة كلمة) يعني لفظين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله
(الثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اي معنى ثمانية عشر معنى يعني ستة للمتكلم وستة للمخاطب
وستة للغائب (فاذا كان لكل (اي اكل) واحد (من الانواع الخمسة) يعني المرفوع مع قسميه
والمنصوب مع قسميه والجبر والمتصل (اتنى عشرة كلمة ثمانية عشر معنى) يعني للفظين
المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (تكون جلها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة في
الكلمات اتنى عشرة (لتسعين معنى) اي موضوعا لتسعين معنى لا فاذا ضربنا معاني الانواع
الخمس في المعاني الثمانية عشر يحصل تسعون معنى (ويروا) اي بين اهل التصريف (لكل
الامور) اي لوضع كل لفظ معين على حد ما بالاشتراك (عللا) اي علة تسميته له (ومناسبات)
بين الالفاظ والمعنى وهو عطف تفسير للمثل كذا قيل لكنه لما بين في عمله الذي هو ليس من علم
النحو قال (لا نطول الكلام بذكرها) اي بذكر الالفاظ لانها مذكورة مفصلة في المراح وغيره
فليرجع اليه ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات في الانواع الخمسة شرع في بيان المستترات
فيها فقال (فالرفوع المتصل) وهو الذي يكون اما قاعلا او نائب في الافعال التامة واسما لا فاعلا
الناقص وقوله (خاصة) اما ضدا العامة كجاء القاموس واما مصدر بوزن العافية بان يكون اصله
خاصة فادغمت فان كانت ضدا العامة تكون حالا من فاعل يستتر وهو الضمير الراجع الى المبتدأ
على مذهب من جوزه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اي خص خصوصا
وهذا الجملة امامترضة او حالية بقدر المقدرة اي قد خص خصوصا وقاؤه بالثانيات واللفظ

احدا فلفظا واما اسما
جوزا القديم باعتبار
تحقق القرينة المعينة
لغيره وعدم جواز
باعتباره مع تحقها
فهما متوافقان فيه كما
ارشدنا اليه التارخ
قدس سره فلا يصح
ان يقال وذلك اذا
كان الاعراب فيها
او في احدهما فلفظا او
كان هناك قرينة تدل
الخبر (قوله) خبر كان
وهو ان لا خبر
كان واخواتها اشارت
الى رفع ما وروده
الرضى بعد ان يفسر
عليه بقوله لا يجر
غيره كان واخواتها
من اما ان كان يجر
لفظ هذا الاطلاق
لا لا يجر من هذه
الافعال الا كان
واعتز عليه بان
اجماع الضمير الى
مجرد خبر كان
والسابق خبر كان
واخواتها بدلا
وليس في ظاهره مرجع
كل منها الى خبر كان
واخواتها قال المعتز
ولقد انما جعل الضمير
واجبال خبر كان
واخواتها ويجعل
قوله في مثل الناس
يجزون قيده
بضمه بكان وانت
خير بان الاعتراض
عليه يبعد ما ذكره

اولها لفظة كما فصله المحقق عصام الدين وقوله (يعني لا التصوب والمجرور والمتصلان) تقصير
للتصير المستقدم لفظا خاصة يعني ان التصير فيه اضافي بالنظر الى المتصلات والى المتصلات
قدم جواز الاستتار فيه بين لان الاتصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قيل قصر الصفة
على الموصوف يعني الاستتار مقصور في المرفوع المتصل دون التصوب والمجرور وقوله
فالرفوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره قوله (لانها يافضة) دليل لعدم وجود الاستتار في
التصوب والمجرور والمتصلين يعني انما يستتر هذا النوعان لكونه لهما فضا في كلام لا عدة فيه
وقوله (والرفوع) بالنصب عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالرفوع المتصل
يعني انما اختص الاستتار بالرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل او شبهه بصفة المرفوعة
(وهو) اي والحال ان الفاعل (يجز الفاعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهي الحدث
والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل المعين ليس بجزء ولكنه
مشبه بالجزء والجزء لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره ولما كان يحصل هذا الدليل وجوب
ذكر الفاعل وجوبه يقتضي امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكر وا دليلا لاجد هذا وجوب
فذكره الشارح بقوله (فجوزوا) اي فجوزوا الحذف (في باب الضمير) وضمها للاختصار
وقوله وضمها على صيغة المصدر مبتدأ للاختصار ظرف مستقر خبره والجملة التي وقوله
(استتار الفاعل) بالنصب على انه مفعول لجوزوا يعني جواز النحاة استتار الفاعل مع
كونه واجب الذكر كمتنع الحذف لان الضمير موضوع للاختصار كان معارضا لكونه واجب
الذكر لان الاختصار يقتضي عدم الذكر وهو مناف لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا
وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) مطبق على قوله فجوزوا وبان لعلنا ترجع الاستتار اللازم
للاختصار يعني انما رجعوا جانب الاختصار دون جانب لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ
الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذي هو كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع في كلام العرب
حيث قال في الاستشهاد (كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة شيء) اي حرف من حروفه
لعدم لزوم الترابية بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اي ويوجد (فيما بقي) من الحروف
(دليل على ما) اي على الحرف الذي (التي) فعل مجهول من الالتقاء والمراد منه هنا الحذف اي
على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ماضى) ثبوتية الاستشهاد وهو خبر
للمبتدأ المحذوف يعني حذف شيء في آخر الكلمة المشهورة يعني على الجواز الذي سبق (في
الترخيم) اي في باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجاز في المنادى من غيره ضرورة وفي
غيره يضرر وذا على ان ههنا مقدمة مطلوبة لا بد من الضمير فيها وهي انهم عبروا عن الحذف بالاستتار
مكرها تيسير الحذف في باب الفاعل كما اشار اليه الناقل المحقق عصام الدين عصمه الله تعالى
بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر محذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الا
ان النحاة لا يسلطون المحذوف على المستكرهاه التصير بخلاف الفاعل انتهى يعني ان ظاهر
كلام الشارح وهو قوله فجوزوا الخ وقوله كما يحذف يقتضي ان الحذف جائز مع ان المطلوب
هنا جواز الاستتار بقية انضام هذه المقدمة يتدفع هذا بان المراد من الادلة نبات جواز

من الفهم واختيار
مالا يصح لمن جهة
اللفظ ولا من جهة
المنى مما يجب منه
(قوله) ويجوز في
مثله الى مثل هذه
الصورة ليل جعل
ضمير مثله الى هذه
الصورة والاظهر
جعله الى هذه الجملة
وانما قال المنى في مثلهما
ولم يقل فيه ارجاع
الضمير الى التل
المناف الى الجملة
للمذكورة لانه لم يرد
بجملتها ما اراده
اولا بل ما هو اخص
منه وهو ما اشار الى
تفسير الخارج لم يقل
فاحفظ هذه التكمة
الجديدة عليك بحيث
يتا لا يثيق باللفظ
لان الامر ليس
كذلك بل التل
المناف الى هذه الجملة
يراد به مثل هذه
الصورة دون ما هو
اخص منها بدليل قوله
ويجب المنفرد في مثل
المانت الى فلا يصح
ان يقال بانه اعم من
مثله وانما قال كذلك
لان المنى على ذلك
اي ان هذه التكمة
وتطابقها يجوز فيها
اربعة اوجه وهذا
لا يستغنى من قوله
في ظاهره كما لا يخفى
وهو ظاهر من تفسير
الخارج الضمير بهذه

الحذف في الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستقرار لكان المذكورة ثم انما كان
مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستقرار في الفاعل مطلقا مع انه خاص في بعض صفة
اراد ان دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستقرار ليس في جميع الصيغ) كما هو المعلوم
من الدليل المذكور (بل) اي بل هو خاص في بعض الصيغ وهي ما ذكره هالمصنوع (في)
(الفعل) (الماضي للفائب) ولما كان قوله للفائب شاملا لتثنيته وجمعه ومؤنثا للفائب وصفه
الش لا احتراز عنهما فقال (الواحد) احتراز عن التثنية والجمع (المذكر) احتراز عن المؤنثة
الفائبة لا تاذكر فيها بعد قوله (اذ لم يكن مستدالي الظاهر) احتراز ايضا عن المذكر الفائب
المستدالي الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان
ضرب ماض معلوم فائب واحد وغير مستدالي ظاهر بل هو الى ضمير مستتر تحت راجع الى
زيد (و) (لواحدة المؤنثة) (الفائبة) قوله والفائبة بالجر عطف على قوله للفائب وقول الش
فيما بين حرف العطف ومطوعة اعني الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه وعن المذكر
الفائب كما احتراز في الاول ولكن قدم الش الاوصاف ههنا واخرها في الاول لتنفق في الصارة
وقوله (اذ لم يكن مستدالي الظاهر) بجزءه كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه
ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير
او المؤنث المستتر تحت راجع الى هند ولما توهم ههنا ان الاستقرار في المذكر الفائب مسلم لانه ليس
فيه شيء زائد يحصل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم يجوز ان تكون التاء في
ضرب ضمير ايرادا فاعله اراد ان يدفع هذا بقوله (فان التاء) اي انه مستتر ههنا ايضا فان
التاء الساكنة في آخره (علامة تثنية لا الضمير المرفوع) اي لانه الضمير المرفوع وقوله
(او الالم يجمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعني لانه لو كان ضميرا
مرفوعا وفاقلا لم يجمع مع الفاعل الظاهر (في نحو ضربت هند) لامتاع اجتماع الفاعلين
لفعل واحد لما اجتمع مع الفاعل الظاهر كافي هذا المثال علم انه ليس بفاعل قوله (وفي)
(انفرد) (المضارع للمتكلم مطلقا) عطف على قوله وفي الفائبة يعني ان المرفوع المتصل
يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله (سواء كان) متى او مجموعا (واحد او فوق الواحد
مذكر او مؤنثا) ضمير لقوله مطلقا يعني يستتر في المتكلم مطلقا اي سواء كان متى او مجموعا
مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهي التي المذكور والمؤنث فيشمل اربعة معان وهي
التي المذكور والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث فوضت لهذه الاربعة صيغة المتكلم مع غيره
وقوله واحد ايشمل مضمين اعني الواحد المذكور والواحد المؤنث مثال الواحد المذكور والمؤنث
(نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحت هو واسواء كان عبارة عن المتكلم المؤنث او المذكر
ومثال ما فوق الواحد الذي هو عبارة عن اربعة معان قوله (ولضرب) بالاعطف على قوله
اضرب فان لضرب موضوع للمتنى والجمع المذكور والمؤنثين اعلم ان النسخ المقولة عن
الخارج هكذا كما افتاه عنه في تفسير المطلق ووجهه على ان قوله او واحد مستدرك بعد
قوله متى او مجموعا ولذا قال المحقق عصام الدين عصمه انه ان هذا يعني قوله متى او مجموعا هو

الصورة دون هذه الجملة (قوله) أي أن كان في عمله خير فجزاؤه خير قيل ينبغي أن يحمل ضمير جزؤه إلى الظروف لا إلى الطرف أي جزاء ذلك الخير فانه يدفعه ما قاله الرضى انه ليس مراد التكلم انما كان في عمله خيرا لانه لا يوفى مقصود التكلم وما يصدح لوجعل مراده ذلك فلا دليل على فيه وانما يقوت مقصوده ولو جعل الضمير الى الطرف وهو من جملة الارهاق لان كلام الرضى لا يندفع بهذا النصف الخالي من الفائدة بل يتأكد به يتقوى لظهور ان مراد التكلم بالجزاء ليس الا جزاء العمل وذلك ان الرضى قال التركيب الذي في المتن اعمى ان يكون بعد اسم وجزاؤه الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المأخوذ بما قتل به ان سيفا قسيف وان خبرا فتخبر فتقول تنظر فيه فان جازع كان المحذوف بعد ان تدبر فيه او موهو نحو ذلك كما قاله الناس

من قبل الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس في عبارة الشارح قوله متى او مجموعا بل الشارح اراد ان يغير عبارة الهندي عن قوله متى او مجموعا الى قوله ما فوق الواحد فالناسخ جمع بين اللفظ المتغير وبين المتغير منه وانما غيره ما للشارح لان لفظا متى لا يطلق على اثنين في العرف بل يطلق فيه على لفظ مخصوص بخورجلان فاعلمه وقوله (و) (لواحد المذكور) (المخاطب) عطف على ما قبله اي يستمر المرفوع المتصل ايضا في المضارع لواء واحد المخاطب وانما قسره بالواحد لانه لو كان متى او مجموعا يكون الضمير فيهما بارزا وقوله (المذكر) قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضرين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو) تضرِبِ واضرب) فان فاعله الضمير وهو انت مستتر فيه (و) (لواحد) (الغائب والغائبة) وهما ايضا معطوفان على ما قبله يعني ويستمر ايضا في المضارع الواحد الغائب والواحدة الغائبة لانه لما كان الاستمرار فيهما غير واجب جاز ان يكونا مستدريين تارة الى الضمير الذي تحته وتارة الى الاسم الظاهر و اراد الشارح ان يقدح بان استقاره فيها ليس مثل ما قبله ما بل الضمير مستتر فيها (اذ لم يكن) اي الواحد الغائب والغائبة (مستدريين الى الظاهر) نحو يضرب زيد وتضرب هند ومثال الاستمرار ماثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب) فان الضمير المذكور في الاول والمؤنث في الثاني مستتران فيهما ر قوله (والصفة مطلقا) معطوف على ما قبله ايضا يعني ان الضمير المرفوع مستتر في الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله في الصفة وتذكير مطلقا مع وجوب مطابقتها لذي الحال اما بتأويل الصفة بالوصف وبالاعتبار او على عدم الاعتداد بتأنيث الصفة لكونها مصدر ا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان مصدرا ميميا فهو مفعول مطلق لقعل محذوف وهو اطلق ثم قسره الشارح بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افضل التفضيل) وهذا ضمير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حال من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او متى او مجموعا مذكر او مؤنثا) تفسيره ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان في محل المطلق الذي هو لفظ واحد على معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين في ما قال في اعراب مطلقا انه طرف زمان اي زما مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين يعني سواء كانت الصفة في زمان كونها اسم فاعل او غيره وسواء كان مفردا او غيره والا حسن ما قال صاحب الوافي حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير الثاني وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد اضافة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافضل التفضيل ولما كان الاستمرار جازا هما كذلك قيده بقوله (اذ لم يكن مستدريا الى الظاهر) يعني ان الاستمرار في الصفة ليس في جميع الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها مستدريا الى الظاهر واما اذا كانت مستدرة الى الاسم الظاهر (نحو اقامت الزيدان) فلا يكون مستترا فان قائم لكونه معتمدا على حمزة الاستفهام يكون مستدرا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل لما استدلى المستر بقوله (كقوله زيد ضارب) فان ضارب مستد الى مستر تحته (وهند ضاربة) فان ضاربت مستدرة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان ضاربان) فان ضاربان مستد الى ضمير الثنية تحته (والهندان ضاربتان) فان ضاربتان مستدرة الى ضمير ثنية المؤنث ايضا

(والمزبور ضاربون) مثال لما استعمل الضمير المذكور (والمهندات ضاربات) مثال لما استند الى ضمير جمع المؤنث تحت وقوله (وليس الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لقدرة ان الاستقار في مفردات الصفة مسلم ولكن في الثاني والجمع غير مسلم لا يجوز ان يكون الالف في اثنتي والواو في الجمع المذكور ضميرين بارزين وقاعلين كافي الفعل قاياب بان الالف (في ضاربان والواو في ضاربون) ليست (بضميرين لانها يتقلبان باء في النصب والجر) اى في حالة نصبهما وجرهما نحو رأيت ضاربين وهذا مثال لحالة النصب ومهرت بضاربين هذا مثال لحالة الجر ثم هذان المثالان ان قرى باؤها بالفتح يكونان مثالين للثنية فيكون باؤها مقولوبان الالف وان قرى بالكسر يكونان للجمع فيكون باؤها مقولوبان الواو (والضائر لا تستعير عن حالها) في جمع الاحوال (الان يستعير عاملها) اى الاق في حال تغير عاملها مثلا ان اقتضى عاملها ثنية الفعل يكون الفا وان اقتضى جمعه يكون واو او ان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين هذا التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) ان في الصفة (ليس عاملا في الضمير) حتى يكون تغيرها بسبب تغير العامل (واعاهاو) اى انما العامل في الصفة (عامل في اسم الفاعل) اى في نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعله) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (والضمير باق) خبر به خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه في الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان في حالة رفعه وهو ما باق على ما كان عليه في ضاربين في حالة نصبه وجره فمقدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحت الالف والياء وكذلك في ضاربون من ان الضمير هو هم الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا متنى في الاول وجمعا في الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرهما في الصفة (ضائرا لا تستعير) اى يلزم ان لا تستعير ثم ان ههنا من الجيب يحتمل ان يكون ابطلا لاسند منع السائل وقوله (الابرى) الخ تمنا الابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (في تضربين والنون) اى وان النون في تضربين وكذا في تضربين (والواو) اى وان الواو (في تضربون) وكذا في يضربون (والالف) اى وان الالف (في يضربان) وكذا في تضربان (لا تستعير) اى هذه المذكورات من الضائرا لا تستعير في الفعل المضارع في حالة رفعه ونصبه وجره وهو عدم تغير هادليل على كونها ضائرا وقوله (فهما اى الالف) الخ ضمير لحاصل ما ذكر في الفرق يعنى ان الالف (والواو في الصفة حرف التثنية والجمع) اى الالف حرف دال على تثنيها والواو حرف دال على جمعا (وليسا) اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان تكونا ضميرين ضميرين كما كانتا في الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان في الصفة واسان في الفعل والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضائرا الى المتصل والمنفصل اراد ان يبين ان اسم حامن القسمين اصل في الضائرا و اى على تبدلها عن اصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الشن قوله (اى لا يجوز) لان السوغ معنى الجواز وقوله (لضمير) لان فاعله هو قوله (المتفصل) وهو صوفه

بجزبون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه اوفى عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه اوفى يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد التكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان مائلا به سيقا لان له امحالا وفي تلك الاعمال خبر ولان في يده اوفى صحته وقت القتل سيقا قال وهذا الذى قلباى المعنى ضعف فانظر هل ترى سبيلا الى انتفاعك بما ذكره القائل وانما سلا قوله) اى لان كنت ليل رد على الكوليين حيث قالوا الذى ان كنت مطلقا انطلقت وان الفتحة جالت يعنى ان الضرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلافا في معناه لانه ان كان يعنى الضرط كان المكسورة كان التركيب استغيا بارلو كان ذكره المعنى متتابعة للصرين فالتركيب ما سوى والقاضى بامور الحان

الضمير وقائدة التفسير في قوله (أي من فوقه كان أو منصوبا) تعميم المنفصل إلى النوعين يعني
 أن الأصل في الضائر أن يكون متصلا ولا يبدل عنه الالة وإذا كان الأصل فيها هو الاتصال
 فلا يجوز تزيان المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شيء) من الملل لا التمهيد المنفصل
 وقوله (أي لاجل تعدده) إشارة إلى أن اللام في تعدد جالية وإلى أن الاستثناء مفرغ والمستثنى
 منه محذوف وهو ما قد مر الش في قابل بقوله لاجل شيء وقوله (لأن وضع الضائر الاختصار
 والمصل أخصر) دليل لكون الاتصال أصلا فيه وقوله (ففي إمكان) قريب لكونه هو الأصل
 يعني إذا كان الاتصال أصلا ففي إمكان أي الاتصال الذي هو الأصل (لا يسوغ الانفصال) أي
 لا يبدل عن الأصل إلى الفرع الذي هو الاضمار إلا في الموضع الذي يمتنع فيه إتيان المصل الذي
 هو الأصل ثم أراد أن فصل مواضع تعدد الاتصال فقال (وذلك) وقول الش (أي تعدد
 المصل) تفسير للمشار إلى أي ذلك التعدد ثابت (بالتقديم) وقوله (أي تقديم الضمير) تفسير
 للمضاف إليه التقديم بأن يكون الالف واللام عوضا عن المضاف إليه الذي هو مفقوله وبيان
 للمقدم والمقدم عليه هو قوله (على عامه) يعني إذا اراد تقديم ضمير الفاعل المنصوب على عامه
 تعدد الاتصال وقوله (لأنه إذا تقويم على عامه لا يمكن أن يتصل به دليل للتعددية في تلك الصورة
 يعني إذا قدم على عامه لا يمكن أن يتصل بالضمير بعامه وقوله (إذا الاتصال) به (أنما يكون باخر
 العامل) دليل للملازمة أي أنما يلزم عدم إمكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامه لأن
 الاتصال المتبر في الضمير أنما يكون باتصاله باخر العامل لا بالاول لأن الأصل في العامل التقديم
 قوله (أو بالفضل) عطف على قوله بالتقدم وقول الش (الواقع) ظاهره أنه تصحيح تعلق
 اللام في قوله (لنرض) بقوله بالفضل وقال الحنثي عصام الدين أنه لا حاجة إلى تفسيرها لأنه
 لا قيد للاتفاق اللام وهو حاصل بغير هذا التفسير وأقول لدلي قائدة الإشارة إلى أن اللام أنما
 يتعلق بالفصل مع تضمنه معنى الوقوع لأن المقام مقام العدول عن الأصل ولا يبدل عنه إلا
 بتحقيق الفصل لا بتوهمه يعني أن تعدد الاتصال لا يوجد إلا بوقوع الفصل الذي يقع لغيره لا
 بوقوعه لغيره وقول الشارح (لا يحصل إلا به) للإشارة إلى أن الفرض قد لا يحصل بالفصل
 وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيداً فأنا الفرض وهو الإتيان بزمان زيداً وأن كان يحصل بهما
 إلا أنه لم يتعين لهذا الفرض إذ يحصل بدونه أيضاً كما يحصل بالتقدم نحو ضربت وجواز
 الانفصال مختص بالفصل الذي لا يحصل غرض المتكلم إلا به لأنه لو حصل بغير الفصل لا يجوز
 الانفصال كما في ضربت زيداً وأنا وقوله (إذا الفصل ينافي الاتصال) دليل لقوله لتعدد الاتصال
 يعني أنما يتعدد الاتصال لأن الفصل اللازم للفرض ينافي الاتصال اللازم للإسالة وقوله
 (وبتركه موت الفرض) دليل لاستثناء اللازم يعني ولأن ترك الفصل يقتضي موت الفرض
 المقصود ومجمله أن فيه مقامين أحدهما ترك الاتصال وتأسيسهما ترك الانفصال فالاول للاول
 والثاني للثاني ثم أعلم أن ذلك الفرض مقتضى للانفصال وقوله (أو بال حذف) عطف أيضاً على
 ما قبله يعني ذلك التعدد إما حاصل بسبب الفصل أو الحذف وقول الشارح (أي حذف عامه)
 تفسير للحذف بأن يكون إشارة إلى أن الالف واللام عوض عن الضمير إليه وهو مفقوله الحذف

الاستعمال فما قال
 الشيخ الرضي لا يرى
 قولهم يبدأ من
 الصواب لمساعدة
 اللفظ لمعنى ما للمعنى
 فلا ساطعة الصليق
 وأما اللفظ فتقول
 الشاعر أبخرته
 أما أنت ذا فخره فان
 قوي لم يأكلهم الضحك
 لحي طاه الصراط فلا
 يصح تعلق لأن كنت
 بما بعد الفاء فلا بد من
 تقدير فعل قبله أي
 لا تغتر والكوفيون
 مستفنون من ذلك
 فيه نظر لأن مساعدة
 المعنى لا تثبت بمجرد
 استقامة الصليق بل
 لابد من إثبات
 التركيب فيها بينهم
 استظهار وقوله
 وزيدت لفظاً ما بعد
 أن في موضع كان
 هو ضابطه يدل على أن
 لفظه ما زائدة وفيه
 بحث لا لهم لمبد وأما
 بعدان الفتحة من
 مواضع زيادة قال
 الرضي مالى حيث
 ليست ضربة لأنه
 قطع حيث من
 الإضافة ويظهر من قوله
 هذا أن الزائدة مالم
 يتعلق به غرض في
 الكلام وجهه عوضاً
 عن كلمة كان وموجبا
 لحذفها غرض منوع
 زيتها وفيه اعط

منه ان الرضى لم يخل
عاطفه عنه من بيان
ساعده المعنى والفظ
ومنه ما زعم ان قوله
وزيدت لفظا ما يبد
ان في موضع كان
عوضا منها يقتضى
كون ما زائدة
فاعترض عليه وليس
كذلك بل هو صرح
بانها ليست بزايدة
وكانه وقع فيه من قوله
زيدت حيث وهم ان
التعبير كذلك يدل على
كون ما زائدة ولا يفتى
ان امثال هذا عمالا
يلقب بشان المصلين
ولفظ كلام الرضى
ببهارته ليتكشف نور
الحق ويضمحل دجى
الباطل قال ويجب
حذف كان بهذا
موضعها ما يحول
الباخر اشارة الى
تفرق قوى لم يجمعهم
الضع اى لان كنت
فحذف حرف الجر
جواز على القياس
المذكور في المصنوع
لهم حذف كان وايدل
منه ما فوجب الحذف
لتلاجم بين العوض
والمعوض منه واجاز
البرد ظهور كان على
ان مزيدة لا عوض
ولا يستدلك الى
سماع ثم ادغم النون
لما كنى الى الميم
وجوبا لقب الضمير
المرفوع بالتصل بلا

وقوله (لا اذ حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه
اذا حذف عامل الضمير (لا يوجد) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (ه) اى بذلك اللفظ ولما
تعذر الاتصال لعدم ما يتصل به بين الافصال وقال عصام الدين عصمه الله يفتى ان يراد حذف
عامله ودونه يفتى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد
هنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدّر متصلا بالعامل
المقدّر نحو زيد اضر به لان عامل زيد او هو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل
به وهو ضمير الفاعل وقوله (او يكون الهامل) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير
ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل
الضمير (مضويا) بان يكون الضمير مبتدأ او خيرا وقوله (لا متاع اتصال اللفظ بالمعنى) دليل
ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يفتى انما كان كون عامله مضويا سببا للتعذر لان حيزم اتصال
الضمير للمفوض بالعامل الغير المفوض وهو مجتمع فبين الافصال ايضا والفرق بين كون العامل
محذوف او بين كونه مضويا هو ان العامل في الاول هو الموجود وفي الثاني هو المندوم لان
العامل في زيد اضر به هو لفظ ضربت الذى قدرتم حذف وفي زيد قائم هو عدم العامل
اللفظي في اوله وقوله (او) (بكون عامله) (حرفا) عطف على قوله مضويا كما اشار اليه الشارح
في اثنائه بقوله (او يكون عامله لانه يفيدانه عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببية كون العامل
حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان قيد بقوله (والضمير) اى والحال
ان الضمير (المعقول) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذا الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يفتى انما كان هذا سببا للتعذر
لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لا يتصل (لانه) اى لان الاتصال
(خلاف لغتهم) اذ لم يوجد في لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه
وقوله (بخلاف التصوب) دليل على قيد المعنى يفتى انما خص تعذر الاتصال بالحرف في المرفوع
لانه غير متعذر في غيره لانه يوجد في لغتهم اتصال الضمير بالتصوب بالحرف العامل (نحو اى
وامك) لانها ضمير ان منصوبان متصلان باملهما الحرف وانما لم يذكر الجر ورمعه متصل
ايضا لان الكلام دائر بين جواز الاتصال والافتصال والجر وليس كذلك اذ لا غير جائز
الاتصال وقوله (او يكونه) عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقوله (اى
كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسم له وقوله (مستداله) غيره
وقوله (اى ان ذلك الضمير) تفسير للضمير فى ايه وهو ظرف للمستند وقوله (سنة) بالرفع
ثابت فاعل للمستند ولا يضر كون المستند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيقى وقوله (جرت)
صفة للصفة وقوله (على غير من) اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى) وقوله
الش (اى تلك الصفة) تفسير لمرجع هى وقوله (كأنه) تفسير لتعلقه له (له) وايدان يكون
هى مبتدأ وله ظرفا مستقرا خبره يفتى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال
يستدله صفة جرت على غير فاعلها. قوله (فانه لم يتصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا

في تلك الصورة يبنى لو لم يتفصل (الضمير) في هذه الصورة (عن هذه الصورة لزم الالتباس)
 أي الالتباس غير الفاعل (في بعض الصور) أي في بعض صور هذا الباب وأن لم يلزم في بعض
 صور أخرى مثال الصورة التي التبس فيها (كما ذلت زيد) وهو مبتدأ أول وقوله (عمرو)
 مبتدأ ثان وقوله (ضارب) خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبره والضمير المحرور راجع إلى عمرو
 قوله (هو) ضمير مرفوع متصل على أنه فاعل لصفة تأتي هي جرت على عمرو والذي ليست
 هي له بل زيد ثم فصله الشئ قوله (فأه لويل) أي فلو لم يتفصل الضمير الذي هو فاعل ضاربه بل
 اتصل واستتر فيه وقبل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (التبس على السامع أن الضارب زيد
 وعمرو) يعني التبس أن ضمير ضاربه الذي تحتها هو راجع إلى زيد بأن يكون هو الضارب أو
 إلى عمرو وبأن يكون هو الضارب (بل المتبادر) إلى الفهم (أنه) أي مرجع ضمير ضاربه (عمرو
 لأنه) أي لأن عمرا (أقرب إلى الضمير المستتر) من زيد أي إلى الذي استترحت ضاربه (بمخلاف)
 أي هذا القول فيه الالتباس بخلاف (ما) أي بخلاف الذي القول (أذا قيل ضاربه هو) بأبراز
 الضمير فلا الالتباس فيه (فأه لما اتصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لأن الظاهر أن
 يتصل به لما عرفت أن الأصل الضمير في هو الاتصال (بمعن مرجعه) أي مرجع الضمير
 (ما هو خلاف الظاهر وهو) أي المرجع الذي هو خلاف الظاهر (زيد) لأن الظاهر في باب
 الارجاع أن يرجع إلى قرينه الذي هو عمرو وهما قوله (والا لا حاجة) إشارة إلى أن المقضى
 للاختصاص ليس مثل الأسباب السابقة لأنه لم يوجد الالتباس المذكور لا حاجة (إليه) أي إلى
 اختصاصه هاتم الشارح لما قال أن الالتباس يختص ببعض الصور دون الأخرى أراد أن يذكر
 وجه شمول هذا الحكم في غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (وإذا وقع
 الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حل عليه) أي حل على ذلك البعض (ما) أي الصورة
 التي (لا الالتباس فيه لأطراد الباب) أي لتكون الصورة التي لا الالتباس فيها والصورة
 التي التبس فيها على أنقى واحد ثم إن الشارح أراد أن يذكر نكتة لا اختيار المصنف
 للفظ من مع الالتباس فلفظها المعمود من فقال (وإنما قال) أي المص (من هي لا) أي
 لم يقل (ما هي) وقوله (كأهو الظاهر) متعلق قوله لا ما هي له أعني أنه متعلق بالشيء أي لم يقل
 ما هي له بلفظ ما كان الإتيان به هو الظاهر وقوله (ليكون شمل) متعلق بالشيء دليل على كون
 لفظ ما ظاهرا يعني أن وجه الظهور كونه اشمل للقلما وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله
 وإنما قال يعني إنما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الأصل) يعني بالأصل هو المقلاء انتهى
 وقال المحقق عصام الدين أن كون المقلاء ماصلا ممنوع لأن الأصل هو ما هو الأكثر وهو غير
 غير المقلاء انتهى ويمكن أن يتصور جانب الشئ بإثبات المقدمة المنوعة بدليل آخر بأن قال
 أن المقلاء هو الأصل للترقية واقعا علم ثم شرع في مثله الفصل الذي تعد فيه الاتصال فقال
 (مثل ما ذكرنا) (مثال) أي هذا مثال للتعذر (تقديم الضمير على العامل) هكذا
 وجدته من نسخ الترح لكن الأحسن أن يقال مثال للتقديم على العامل أو لتقدمه على العامل
 كالأجنبي (وما ضربك إلا أنا) وقوله (مثال الفصل) خبر لمبتدأ أيضا أي هذا المثال مثال

عالم متصل به فعمل
 متفصلا عما كانت
 وتقول أيضا ما زيد
 قائم فت وقال
 الكوفيون أن
 الفتحة
 بمعنى
 المكسورة الضريبة
 ويجوزون معنى أن
 الفتحة ضريبة قالوا
 القراءتان في قوله تعالى
 أن فصل أي فصح
 الهزة وكسرها
 بمعنى واحد أي بمعنى
 الضرب وما عندهم
 أيضا عوض عن
 الفعل المحذوف ولا
 أدى لو لم يبدأ من
 الصواب لمساعدة
 اللفظ والمعنى إياه أما
 معنى فلان معنى
 (قوله) أمانت أنظر
 البيت أن كنت ذاعده
 قلت بغيره وأما اللفظ
 فلهجاء الفاء في نقا
 البيت وفي قوله أمانت
 وأمانت مع تحلافاً
 بكلاماً تأتي ويأخذ
 مع طعناً ما أنت قد وقع
 الهزة على أمانت
 بكسر الهزة وهو
 حرف شرط بلا
 حذف قال
 والبصريون يقولون
 أمانت مطلقاً انطلق
 معك بالرفع
 والكوفيون جوزوا
 جزمه بأن الفتحة
 الضريبة وجوزوا
 الرفع مع كونه
 جواب الشرط ليكون
 الشرط محذوفاً حذفاً

تتذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامه (لفرض وهو) اى الفرض (التخصيص
هنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالفاعل وهذا لا يحصل الا بالفصل بالا
وعناء نحو (واباك والشر) (مثال) لتتذر (لحذف العامل) الحذف هو ما قد رده
بقوله (اى اتى نفسك والشر) فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامه الذى هو اتى هنا حذفاً
واجباً لكونه من باب التحذير كما تقدم فتتذر اتصاله فاقصّل لذلك (وانازيد) (مثال كون
العامل) اى مثال لتتذر المتصل بسبب كون عامه (معنوي) فان ائلاماً كانت مبتدأ كان عامه
معنويّاً فتتذر اتصال المفعول اللفظي بالعامل المعنوي (وماءت قائماً) (مثال كون العامل
حرّاً) يعنى مثال لتتذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرّاً (والضمير) اى والحال ان
الضمير المذكور فيه مرفوع لكونه اسم ما تى تبه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد
ضاربه) (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهو هى هنا حيث اسند اليه
(صفة) وهى ضاربه (جرت) اى صارت تلك الصفة خبر الزيد فكانت جارية (على غير من) اى
على غير فاعله (هى) اى تلك الصفة (له) اى فاعل وصفة وهى هند هنا كما قال الشارح
(قائه) اى الشان (اسند اليه) اى الى لفظى (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد) وهو
غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبر اليه) اى الزيد (وهى) اى
والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب بها) اى يند فى الواقع لانها هى الضاربة
لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى يصح ان يكون هذا المثال مثلاً لتتذر بكونه اسند اليه صفة
(اذا كان هى) اى لفظى فى هذا المثال (فاعلاً) لصفة المذكورة (لاناً كيداً) اى لا يكون هذا
المثال من هذا القبيل اذا كان لفظى تأ كيداً بان يكون فاعل الضاربة ضميراً متصلاً مستتراً
تحت راجعاً الى هند و يكون لفظى تأ كيداً ذلك الضمير المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان
يكون مثلاً لصفة المذكورة على تقدير كون هى تأ كيداً (لكن) اى هذا المثال على ذلك التقدير
(داخلاً فى صورة الفصل لفرض التأ كيد) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك
يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلاً تأ كيداً بان هى فى هذا المثال هل
هو فاعل على انه داخل فيها نحن فيه او تأ كيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه
لفظى ههنا (تأ كيداً لازم) اى لازم فتركيب (لا فاعل) اى لانه فاعل اسند اليه الصفة
المذكورة (بديل نحن الزيدون) والمعمرون (ضاربهم نحن) فان قوله نحن نحن ليس فاعل
لضاربهم لانه ما جمع بالواو علم اى فاعله تحت وهو ضمير جمع المذكور ولما كانت الصفة غير
مختلفة بالنية والمخاطبة والمتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظهم ولفظاً هم ولفظ
نحن فان كان الاول يكون راجعاً الى المعمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم
فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحت وهو نحن بالفصل حتى لا يلتبس غير الفاعل بالفاعل
(وروى عن الزمخشري) فى هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والمعمرون ضاربهم نحن
اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ما روى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ
نحن (فاعلاً) لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحت ضمير لانه لو استتر لم يكن

لازماً ولا كان معنى
الشرط ههنا ظاهراً
قال سيبويه دخل فى
ان معنى اذا قائماً يعنى
اذا وما اذا ما شرطية
بلا خلاف قال ولا بد
عند البصريين من
تقدير فعل يعمل فى
الجار والمجرور اى
فى امانات انظر الى
وهي لا كنى
ولا يصلح ان يكون
ذلك لما يكلم لان
مفعول خبر ان لا
يتقدم عليها ايضا
بعد الفاء لاجل ليا
قبل الفاء الامع اما
الشرطية لما ظاهراً
او مقدرة فيقدر
البصريون امانات ذا
نفر تقشر وتنكبر
ويشئ على هذان
يكون قوله لا قد يكلم
جواب اما فت
والعامل فى امانات
صريحاً لا حذف اى
بكلام الله لاجل
ارحمك قال وكله
تكلف والاولى ان
يقول ان ان الشرطية
كثيرة الاستعمال مع
كان الناقصة فان
حذف شرطها جوازا
لم يغير حرف الشرط
عن صورتها نحو ان
سيفاً سيف وان خفا
وان كذا وكذا
حذف شرطها وجوباً
مع مفسر كافى ان زيدا
كان متعلماً وان

مفردا مذكرا لرجعان وهما الذين والعمران لا يساعده وقوله (كافال) بمحتمل ان يكون
 قلا لتوجيه الزمخشري يعني ان الزمخشري بعدمائل به قال على طريق الاعتذار (واختار
 بالتحليل صورة لا ليس فيها) يعني الزمخشري اختار في التحليل الصفة المذكورة باللفظ ضاربهم
 بالافراد لا التباس في كون نحن فاعلا لتعيينه وهذه الصورة بخلاف نحو ضاربهم بالجمع
 لانه لما كان لفظ الجمع التباس فاعله وانما اختار صورة عدم التباس (لبيت الحكم) اي حكم
 وجوب الانفصال (في صورة التباس بالطريق الاولى) يعني اذا وجب انفصال الضمير في صورة
 لا ليس فيها فوجوبه في صورة التباس اولى وبمحتمل ان يكون قوله كاقال اشارة الى كلام المصنف
 يعني كون نحن في هذا المثال كاقال به المصنف في تخيله في المتن بقوله هند زيد ضاربته هي لانه
 مثال لا التباس فيه لان ضاربته لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى
 زيد فعل هذا يكون قوله واختار عطف على قوله قال فيكون توجيها لاختيار المصنف هذا المثال
 والمخرج من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع في مسائله من حيث جواز
 الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) ولما قيد المصنف في
 هذه المسئلة قوله وليس احدهما مرفوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقيد فقال (احتراز)
 اي قوله وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمك) فان في اكرمك ضميرين احدهما
 ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثاني الضمير المنصوب مخاطب فالاول متصل
 بفاعله بالفعل وكذا الثاني لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذا مرفوع كالجزء
 من الفعل فكأنه) اي فصار كأنه (لم يتحقق انفصل بين الفعل) اي بين مجموع الفعل وفاعله
 (والضمير الثاني) اي بين الضمير الثاني وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا انشأ به هذا الجزء
 (فيجب اتصاله) اي اتصال الضمير الثاني بالفاعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيتم شرع
 المص في بيان حكمه على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد انشأ هذه المسئلة بقيد
 احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اي اجتماع الضميرين وتأسيسهما قوله (وعدم كون) اي وعلى
 تقدير عدم كون (احدهما) اي احدا الضميرين (مرفوعا) لاحتراز القيد الاول عن كون الضمير
 واحدا بالقيد الثاني عن كون احدهما مرفوعا ليطابق الاجمال بالتفصيل وقوله (احدهما)
 بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اي احدا الضميرين) وقوله (اعرف)
 بالنصب خبر كان وقاعله راجع الى الاخذ والتفصل عليه هو ما فسر الشارح بقوله
 (من الاخر) وكون احدهما اعرف من الاخر بان يكون احدهما متكلما والاخر مخاطبا او غائبا
 او يكون احدهما مخاطبا والاخر غائبا ثم بين قاعدة التقييد بامر في احدهما في اجراء احكام التحخير
 فقال (احتراز) اي قاعدة هذا القيد احتراز (عما) اي عن الضميرين الذين (اذا اسوبا)
 في التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او غائبين (نحو اعطاهما اياه) فان كلا الضميرين في هذا
 المثال غائبا وليس احدهما اعرف من الاخر فتتغير حكم التحخير فيدخل في الحكم الذي سبأ
 وهو قول المصنف والافه متفصل وذكر الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال في
 الثاني) اي في ان الضميرين ثم بين الشارح علة حكم وجوب الاتصال في صورة كون احدهما

حذف شرطها
 وجوبا بلا مفسر
 وجب تغيير صورتها
 من كسر الهزة الى
 فتحها لان شالها صل
 وضما الاصل مع
 قطعها وجوبا عن
 مقتضا الاصل بلا
 مفسر هو كالوض
 مستكروه فاذا غيرت
 عن حاله الوض سهل
 حذف شرطها على
 سبيل الوجوب لانها
 تغيرتها ليست في
 الظاهر حرف
 الصراط ولا يذعن من
 ما تكون كالكتابة لها
 من مقتضاها اعني
 الصراط لم لا يخلوها
 عند ذلك من ان
 يحذف منها كان مع
 اسمها وخبرها او
 يحذف مع اسمها
 وحدها فان كان الاول
 وجب في جزائها الفاء
 وذن بها انما هي
 الاصل حرف شرط
 لان الفاء علم السببية
 فغير بها لا تغير صورة
 حرف السببية اعني ان
 وانقطع على سبب
 الوجوب جميع اجزاء
 السبب اعني كان مع
 اسمها وخبرها وذلك
 نحو امانا زيد فطلق اي
 امانا في الدنيا شي
 فزيد متعلق اي ان
 يكن شي موجودا
 وجد اطلاقه اي هو
 متعلق لامحالة فلا بد
 اذن من اقامة جزء
 من الجزاء مقام الصراط

اعرف فقال (لنحرض عن قدم) الخ يعني انه انما وجب الانفصال في الثاني في هذه الصورة
ليحترزه عن قدم (احدا المتساويين من غير مرجع) لان المرجع في صورة عرفية احدهما
للتقديم الذي يقتضي جواز الانفصال في الثاني هو كون المقدم اعرف ولما اتفقت هذه الامة المر
جحة للتقديم تعيين وجوب الانفصال الثاني منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى
الجملة الشرطية اي ان كان احدا الضميرين اعرف وادرت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اي
احدا الضميرين) تفسير اضمير قدمته لانه راجع الى احدا المضاف في قوله احدهما ولما
كان المتبادر من اضافة الاحدا الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار
المشار الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذي هو اعرف) يعني ان الاحد الذي
قدم معين واصله للعهد الخارجي وهو اعرف فهما وقوله (على الآخر) متعلق
بقدمته اي قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال
(احتراز) اي قوله وقد احتراز (عما) اي عن الصورة التي (اذا كان الاعرف موخرا)
لنكتة اقتضت تأخيرها اما بان يكون المقدم مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير
الاعرف او بان يكون مقتضيا لتأخير في اول الوجهة (نحو اعطيت اياك) فان احدا مفعول اعطيت
ضمير قائب وانها ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن
لم ير ذلك التكم لتقديم المخاطب الذي هو اعرف فما لان ضمير الغائب لكونه مفعول اول لا عطف
لزم تقديمه على المخاطب الذي هو المفعول الثاني لمع اعرف فيه (فيلزم انفصاله) اي انفصال الضمير
الثاني وقوله ليعذر على لزوم الانفصال ههنا يعني انما يلزم انفصاله (ليعذر التكم) اي ليصح
اعتذار التكم (في تأخير الاعرف) مع وجود المرجع لتقديمه واذا قيل له لما خرت الماخر التي
حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول اني وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع
لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعذر اي ليعذر التكم ولثلا يلحقه (طعن في اول الوجهة
وان كان) لا يلحقه بعد التفكير بكونه مفعولا قائما يجب تأخير وقوله (بايراده) من قيل التنازع
بل هو ان لم يلقه قوله ليعذر وقوله لا يلحقه يعني انما حصل التمدد به او انما لا يلحقه طعن بسبب
ايراده اي ايراد التكم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اي الذي هو الاتصال وخلافه
ايراده منفصلا وهذا الذي اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكي سيبويه
نحو جزا الاتصال) في صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اي كالمع الجمهور في صورة تقديم
الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارت الى جواز الانفصال بين اسيويه جواز الانفصال
ايضا كما جاز الجمهور الانفصال (نحو اعطيتوك) ثم قوله وحكي سيبويه اي وحكمه عن النحاة
بلا التزام محتم كذا في النصاب وقال بعض المحققين في الاستدلال على ما حكاه سيبويه لان الثاني
وان كان اعرف لكن الاول في معنى النحاة لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الاخذ
واذا كان كذلك فهو يستحق التقديم نظر الى ترجيح المعنوي الذي هو مفعن عن الترجيع
اللفظي كذا في الحواشي الهندي وحكي النصاب ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه فقه حيث قال
بعد حكايته عن النحاة فاسد لانه لم يسمع مثاله من العرب وانما علم وقوله (فلك الحيار)

لاهم يتيق منه في كما
يجي في حرف الشرط
وان كان الثاني قاله
غير لازم بل يجوز
حذفها والاتيها
نحو اماز يمتطفا
انطلقت واما انذا
فمر فان قومي واما فتح
الهمز فان الشرطية
من دون حرف
الشرط كما اثبت
الكوفيون فليس
بمجهور هذا كله
كلامه او رده بطلوه
لضعفه استفاد الخط
من المحل مع كون ما
تقدمه حقيقة قبول
(قوله) اسم ان
واو اثباتا واستقر بها
اي الاخوات (قوله)
اي لثني صفة الجنس
وحكمه بل يكتفي
تقدير الصفة ولا
ساجة الى تقدير
مطوف يشير اليه قوله
وحكمه ويمكن ان
يقال لم يبره بقوله
وحكمه الى تقديره بل
اشار الى بيان معنى لثني
صفة الجنس من انه
ليس يعني لثني وجود
الصفة بل لثني حكمه
وهو ثبوت الجنس
ولكن ان ثني صفة
الجنس من ظاهرها
لا يلتقي في الاغلام
وجل طريف لثني
جنس طرفة الرجل
فكذلك قلت لا طرفة
وجل وات خبير بان
مراد الطارح قدس
سره بهذا التفسير
افاد ان لثني ما جرى

جملة جزائية يجوز ماله على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى
 جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اي الاختيار) تفسير لفظ الخيار لمطابقا لما فسر به
 صاحب القاموس فكل هذا يجوز ان يكون قوله (في) (الضمير) (الثاني) ظرفا لثانيه ومتعلقا
 للفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا للظرف المستقر وهو قوله فذلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار
 بقوله (ان شئت اوردته) اي الضمير الثاني (متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتك) وقوله
 (باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعني ان شئت اوردت
 الضمير الثاني متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بفصله عن العامل (بما هو) اي بسبب
 الضمير الذي هو (متصل) بالمعامل وهو الضمير المخاطب ههنا لانه لما قدم لآخر فيتم ان يتم
 فيه زيادة فضيلة ومنه على غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق الثاني
 المتفهم من قوله الخيار بقوله (وان شئت اوردته متصلا) ويجوز ذلك ايرادك الضمير الثاني
 منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثاني من غير المرفوع
 منفصلا ثم بين بسبب الايراد قوله (باعتبار الاعتداد) اي انما جاز فيه ان تورد منفصلا بسبب
 انه يجوز ذلك الاعتبار الاعتداد (بالفصل) اي بفصل الثاني (بما هو) اي بسبب الضمير الذي
 (فصله) اي فصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذي فصل بين الضمير
 الغائب وبين العامل ههنا (وان كان متصلا) ولما كان الاعرف من الضمير ضميرين احدهما
 المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وانهما التكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب ولما
 اورد المصنف مثال الاول اراد ان يورد مثال الثاني فقال (و) (نحو) (خبريك) ثم الش اراد
 تطبيق المثال بالمثال فقال (قائه) يعني هذا المثال مطابق للمثال لانه (اجتمع فيه ضميران) احدهما
 الضمير المتكلم المخبر والمتصل لكونه مضافا اليه وانهما الضمير المخاطب المصوب المتصل فع
 قد وجد الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثاني ايضا كما قال (ليس احدهما)
 اي الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا
 للمصدر يكون مرفوعا فع يكون مخالفا للشرط الثاني اراد الش دفع هذا التوهم فقال (يجر
 الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية) يعني ان احدهما ليس بمرفوع كاتوهم لان الاول مجرور
 بالاضافة اي باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا
 والاعتبار بمحله القريب فقال انه ضمير مجرور متصل والضمير الثاني منصوب متصل لكونه
 مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان لوجود الشرط الثالث وهو
 قوله وقدمته يعني ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف
 الذي هو ضمير المتكلم) وانما قدم لكونه فاعلا لكونه الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت
 الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فذلك) اي فجاز ذلك (الوصل) اي اتصال الثاني (باعتبار عدم
 الاعتداد) اي بسبب اعتبارك لعدم (الاعتداد بالفصل) اي بفصله (بالمتصل) اي بسبب الضمير
 المتصل (ولك) اي وجاز ذلك (الفصل) اي بجعل الضمير الثاني منفصلا (نحو ضربى اياك
 للاعتداد) اي بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اي بفصله (بالمتصل) ولما فرغ المصنف من

عليه وهذا سر
 المصنف وما ذكره
 القائل من قوله ولك
 ليس اسرورا وهذا
 فان الصادق عليهما
 ذكره ليس الاما
 ذكره قدس سره
 قوله لكن اكثر
 منها قيل في كون
 المفعول به وفيه وله
 كذلك نظر لان
 المجرور بواسطة
 حرف الجر والواقع
 مفعول الفاعل كثير
 جدا ثم بين الاول ان
 يقال كان المنصوب من
 اسم لا مخصوصا باسم
 لها يتم وكان المنصوب
 اهم بالبيان فذا ذلك
 الى بيان هذا الاسم
 وتعرف مفهومه
 بخلاف سائر المنصوب
 فان المنصوب منها
 يخص باسم والاول
 ليس بشئ لان اسم لا
 لا يكون منصوبا الا
 باجتماع ثلثة شرائط
 فلوا حيل واحد منها
 لم ينصب بخلاف سائر
 المنصوبات فان نصبها
 بلا شرط وبضما
 جبر شئ فظهر من
 ذلك ثلثة هذا وكثرة
 ما عاده واما الثاني
 فليس يجب بل هو
 مختار المصنف فانه قال
 كانت ترجحة هذا
 الفصل بقوله
 المنصوب وجب ان يحد
 بما يكون معه منصوبا
 فذلك ذكرت هذه
 الشرط لانه اترجم باسم
 للاستغنى بان قال

المسئلة التي حكمها بالتخير شرع في المسئلة التي حكمها وجوب الاتصال فقال (ولا) وفسره
 الش قوله (اي وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساوي في المرفة فكونهما غائبين ومخاطبين
 او متكلمين وهذه الاشارة الى انعدام الشرط الاول وقوله (او يكن ولكن ما قدمت)
 اشارة الى انعدام الشرط الثاني يعني وان لم يكن احدا الضميرين اعرف من الاخر او يكون
 احدهما اعرف ولكن ما ردت تقديم ما هو اعرف (فهو) وقوله (اي الضمير الثاني) تفسير
 للمرجع وقوله (على كل من التقديرين) قيد للجزء وقوله (منفصل) خبر للبتة والجملة جزائية
 وقوله (لا غير) تأكيده لاي لا يجوز فيه غير المنفصل كما يجوز الوجهان في الباب السابق ثم
 شرع الش في ادلة وجوب الاتصال فقال (واما على التقدير الاول) اي اما تبين الاتصال على
 تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلان لا يلزم الترجيح في تقديم احدا للثاني على الاخر) يعني
 لو جاز الاتصال والاتصال على تقدير عدم اعرفية احدهما يلزم ترجيح احدا للثاني اي احدا
 المتساويين في المرفة (فما) اي في اللفظ الذي (هو) اي ذلك المقطع مع ما يتصل به كالكلمة
 الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا في المعنى لانه لا خفي باب اعطيت (بلا مرجع) لان
 المرجع في صورة الاول هو الاعرفية او تقديم المتكلم فاذا لم يوجد احدهما من الامرين لم
 يوجد مرجع مفتي تقديم احدهما واتصاله فاذا لم يوجد مرجع يلزم اكتب مرجع آخر
 لانهما اذا انفصلت اخطا والمرجع جعل الثاني منفصلا حتى تبين الاول للاتصال الموجب
 للتقديم (واما على التقدير الثاني) اي واما تبين الاتصال ووجوبه على تقدير كون احدهما
 اعرف ولكن ما قدمت (فلكل احدهما) اي فالانفصال لكون احدهما (تقديم الانفص) وهو الاعرف
 الذي لا يكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه فاعلا لفظا كافي ضربتك او معنى كافي اعطيتك اياه
 وقوله (على الاقوى) متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اي على
 الاقوى الذي هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب معه لا اول اعطيت
 ولكن مخاطب الاعرف منقول انا عليه فانه وان كان اعرف وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه
 ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح لتقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقديمه بلا
 مرجع اي زائد على الاعرفية فمع وجود منفصلا حتى تبين الاول للاتصال ومثال ما لا يكون
 احدهما اعرف (نحو) زيدا (اعطيتك اياه) كاقال الش (مثال) اي هذا مثال (لما) اي للضميرين
 الذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم الاعرفية يعني ان احدهما ليس
 باعرف في هذا المثال لكونهما (ضميرين غائبين) (او) (اعطيتك) (ايك) انما انفسه الش
 باعطيت له الاشارة الى ان قوله اياك عطفت على قوله اياه والتقدير نحو اعطيتك اياه (مثال) اي هذا
 مثال (لما) اي للضميرين الذين (يكون احدهما اعرف وهو) اي الاعرف (ضمير مخاطب)
 وهو اياك (ولكن ما قدمت) للفتنة السابقة ولما فرغ المضى من المسائل التي تبين فيها احدا من
 من اراده متصلا ومنفصلا وتخبر فيها المتكلم في ارادتهما ما شرع في المسئلة التي اختير فيها
 احدا من الامرين مع جوازها فقال (والختار) اي الذي يكون مختارا لاختاره من الامرين (في
 خير) (باب) (كان) اي اذا وقع الضمير خبره الى و زاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد

هو المسند اليه بعد
 دخوله لكن اوليته
 غير ظاهرة بل الظاهر
 كون مختاره قدس سره
 اولي لانه يظهر به وجه
 ترجحة هذا الفصل
 بقوله المنصوب بلا
 قوله ولا يبعد ان يقال
 اشارة الى امكان
 تزييف ما هو المتبر
 المنصوب به من كون
 المنصوب بلا ضمنا
 اسم لا وفيه ان اعتبار
 كون المبنى منه منصوبا
 محلا يلزم ان يكون
 المرفوع ايضا كذلك
 لانه ايضا لا محل له
 ولفيه الاسم الحادى
 على ذلك الشرط
 لا يتسبب وايضا لو كان
 المبنى داخلا في
 المنصوب بلا فاصح
 الاحتراز عنه والا
 خرج من حده فله
 فاعلوا ذلك (قوله)
 لك على الضمير المنصوب
 رقة فقه المتأخرين قيل
 هذا بعيد جدا لان
 لا غلام من كل بل
 لا غلام لك فالاولى انه
 نصف احدي المتأخرين
 حذف خبره وذكره
 على طبق ما سبق انه
 بحذف كثير اوله لقدم
 مثال الحذف وذلك
 القول سيد كاظمي
 (قوله) والكسرى
 جمع المؤنث السالم بلا
 تنوين يوقن في
 العبارة بان ليس ما
 ينصب به الكسرى بلا
 تنوين فذكره في تبين
 ما ينصب به غير

بالحرف هنا اعم من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة وفعالها مانه مختص بكان ولذا
 فسر بقوله (اي خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير
 والا فلا فائدة فيه وقوله (الاتصال) خبر لقوله والاختار ومثاله (كان قولك زيد قائما) اي
 مثاله قولك وكنت ايامي اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياما) وانما ورد قوله كان زيد
 قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح
 في بيان دليل كون الاتصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا لكونه هو
 الاصل فقال (لانه) اي انما اختاروا الاتصال ههنا لان خبر باب كان (كان في الاصل خبر المبتدأ)
 لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اي وحيث يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا)
 وقوله (لان عامله) علة لقوله يجب اي وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان
 عامله اي عامل خبر المبتدأ (مثنوي) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الاتصال
 ولذا اختاروا الاتصال بالنظر الى اصله ثم شرع الشارح في بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز)
 اي جواز امر جوا (ان يكون) اي خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اي يجوز جواز امر جوا
 ان يكون منفصلا (نحو) كسنت في قولك (كان زيد قائما وكنت) وانما جاز ذلك (لانه) اي ان خبر
 باب كان (شبيه بالمفعول) في وقوعه بعد الفعل وقاعله لانه مفعول حقيقة للماعرف (وضمير
 المفعول) في مثل زيد (خبر به واجب الاتصال في شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال)
 لكون لازم في المشبه به وجود منزهة على المشبه (فلا اقل) في فائدة التشبيه ونحوه وقوله (من)
 ان يكون جازا للاتصال بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعني لاحكم اقل من جواز الاتصال لان
 الاقل من الجواز هو الامتناع ولو حكمه لم يسبق فائدة للتشبيه ولو حكمه بالوجوب كما هو حكم
 المشبه به لم يحصل منزهة المشبه به على المشبه فرعى للجائين وحكم الجواز ولما تولد من ههنا
 لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فكان الاتصال مختارا استدرك
 الشارح بقوله (لكن الاتصال مختار) في خبر كان (لان رعاية الاصل) وهو كون مقتضى اتصاله
 كون اصله خبر المبتدأ (اولى من رعاية المشابهة بالمفعول) الجواز للاتصال يعني لما راض
 المرجحان احد هما يرجع الاتصال والاخر يرجع الاتصال فرعاية الاول كان اولى وجه
 الاولية ما ذكره المحقق بمصام الدين وهو ان الجزية حقيقة لكونها لازم للذات وكونه
 مشاهبا بالمفعول تشبيهية وهي لازمة لصفات فرط الحقيقة اولى من رعاية التشبيهية ثم شرع
 المصنف في بيان مسئلة اخرى فقال (والاكثر) ولما كان المتبادر من الاكثر انه اكثر المذاهب
 اراد الشارح ان يبين ان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال فقال (في الاستعمال) ولما فهم
 منه ان الضمير الذي يبدلوا بجوز فيه الاتصال والاتصال لكي اكثر الاستعمال هو الاتصال
 كما ستعرف من مثال المتن الذي سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الاتصال بقوله
 (افصال الضمير) اي وجه كون الضمير (المرفوع) الذي (يبدلوا) متصلا في اكثر الاستعمال
 ثابت (لكون ما) اي لكون الاسم الذي وقع (يبدلوا) لا يمتد هذا بالتصعب خبر الكون وقوله
 (محذوف الخبر) صفة (قوله) (لولا ان الى آخرها) اي الى آخر الضمائر وفسر الشارح

مستحسن (قوله) على ما ينصب به فان قلت كان الاظهر ان خبر كان يقال على الفتح كما ذكره الجوزي فلم يخالفه بالعدل عنه قلت ليسم بالثنية والجمع كانه عليه المس حيث قال هذا اول من قولهم مبنى على الفتح فانقول لاعلامي لك وليس جليا على الفتح وكذلك لا مسلمين لك فاذا قلنا على ما ينصب به ينشأ ذلك (قوله) والياء المتفرجة ما قبلها قبل والاسمي ان يكون الاعراب المحل للمعرب بالحروف الذي بين عليه لانه لو وضع موضع الاعلامين لاغلاي رجل لكان منصوبا بالياء وما فيه ظاهر (قوله) لان الاعانة ترجع جاب الاحدية لانها من خواص الاسم وفيه وجه آخر ذكره المحقق قالوا انما يخفى المراد منه لانه من معنى الحروف ولم يبين المضاف ولا المشبه به لان الاعانة مائة لخصوصيتها بالاسماء واما لان البناء تركيب فذكره تركيبا اكثر من كثرين والاول اقوى وما قيل في تفسير قوله لان الاعانة اي الاضافة الى المراد ليس كما ينبغي (قوله)

والتحقيق ان
المحدود هو الضروب
بلا ذلك ليس الا
الذكاة المتصلة بالفرقة
ولا يلزم من ذلك
وجوب انتسابها هو
كذلك فلا يلزم المحذور
ولا يحتاج الى قيد
يخرج تلك الذكوة
في صورة وجوب
التكرير بل لا يصح
لان سبب ذلك الجواز
فكما يجوز اعمالا
كذلك يجوز الفاؤه
عن العمل وتفصيل
ذلك على ما قاله الرضوي
ان لا التبرع انما قصد
لنشاطها لان وجهه
المشابهة ان لا يشابه
في الايات اذ منها
التطيق لا غير
البركة في البيارة في النفي
لأن الثاني الجنس فلما
توصلنا في الطرفين
اعنى في النفي والايات
تشابهنا فاعلمت حملها
ومحملها مع هذه
المشابهة ضيق
لوجهين احدهما ان
اصلها التي هي ان اعم
تعمل لتأدية الفعل
بالاشارة فهي مشبهة
بالشبهة والتأثير ان
الظاهر ان بين ان
ولا التبرعة تنافيا
وتنافيا لا مشابهة ولا
مقارنة قبل هذا القول
اعلم ان فصل في المعرفة
لان وجه التشابه وهو
كونها في الجنس لم
يكن حصوله فيها
دخولها على المعرفة
اذ ليس المعرفة لفعل

فقال (فذهب الاخفش الى ان الكاف اي المتصل الذي يعدلوا ضمير مجرور) اي مجرور
متصل بكافي بك وضربك (وقع) اي لكنه واقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقام المبتدأ كما
عرفتم اشار الى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع قاعدة وهي قوله (فان الضائر) مطلقا
(قد يقع بضمة او وقع بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كاقول ما نا كانت) ثم اشار الى مقام
الاستشهاد فقال (قالت) اي الذي هو مدخول الكاف الجارة وقوله (في هذا المقام) متعلق
بوقع المتأخر (مع انه ضمير مرفوع) اي مع انه موضوع على الضمير المرفوع المنفصل (وقع
موقع المجرور) اي موقع الجر والمتصل وكذلك الضمير في لولا كان في صورة الجر والمجرور المتصل
ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت ثم شرع في بيان توجيه سببويه في لولا فقال
(وذهب سببويه الى ان لولا في هذا المقام) اي فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف الجر) اي
بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولا كذا كان كذا في معنى لم يكن كذا لوجود كافي حاشية
الصمام وقوله (والكاف) بالنصب عطفت على لولا اي وان الكاف في لولا كذا ضمير مجرور واقع
موقعه لاما وقع غيره كاذب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (قال اخفش
تصرف فيها لولا) حيث ابق لولا على حاله وتصرف في الضمير بما تصرف وقوله (وسببويه)
مرفوع على انه عطفت على الضمير المتصل في تصرف وقوله (في نفسه) معطوف على قوله بعد
لولا فيكون من قيل عطفت الشئين على معمولي واحد واما ان عطفت سببويه على قوله
فالاخفش وفي نفسه على قوله يعدلوا لا يكون من قيل عطفت الشئين على معمولي عاملين مختلفين
ولا يجوز زعمي يحصل مذهب سببويه انه تصرف في نفس لولا حيث اختلفت بالحروف الجارة وقدم
الشراح مذهب الاخفش تنبيه على انه هو المذهب المتصور لما قال الاخفش الصمام ان التصرف
في ما بعد لولا في من التصرف في نفسه لانه معمول والممول محل تصرف الا هراب وايضا
انه متأخر والمتأخر اولى في التصرف ولما فرغ من نقل المذهبين في ما بعد لولا على بعض اللغات
شرع في نقلهما في باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ما ذهب اليه في لولا
يعنى (الى ما) اي الكاف في عساك (ضمير منصوب) في الصورة (واقع موقع المرفوع) لكون
قاعلا لاسى (وسببويه) اي وذهب سببويه (الى ان عسى محمول على لمل) اي التي للترجي
(لتقاربا) اي لتقارب عسى ولعل في المعنى) اي في كونها للطمع والاشفاق ثم ذكر محل
المذهبين ايضا قوله (فها) اي في التصرف في عسى (ايضا) كما تصرف في لولا (الاخفش تصرف
في الضمير) بناء على ما قلنا من قاعدة ان بعض الضائر واقع في موقع بعض وقوله (وسببويه) ايضا
عطفت على المستقر في تصرف لما قلنا في سابق وقوله (في العامل) عطفت على قوله في الضمير وما
محمولا لتصرف ولما فرغ المصنف من المباحث التي تتناقض ايضا ثم من حيث ذاتها ومن حيث
صفاتها التي تلحقها بالذات كالانصال والاقصال شرع في المباحث التي تلحقها بالواسطة
فقال (ونون الوقاية) وازافة النون الى الوقاية اضافة لامية من قبل اضافة السبب
السبب اي نون هي سبب الوقاية او بيانية اي النون التي هي الوقاية كذا في
الصمام وهو مبتدأ وقوله (مع الياء) ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ او

التي في الحقيقة واجاز ابو الياس وابن كيسان عدم تكرير لافي الموضع التثنية وانما ينعرض للمص لصورة كون هذه التكررة غير معبولة لان القيان كونها معبولة منسوبة فلا ماس له هذه الصورة بما هو فيه قوله هذا جواب دخل مقدار على قوله وان كان معرفة قيل وعلى التعريف بأنه غير جامع وتغاضي ما رشحته الى فسادها فانها بحسب الوجوه ترجع على ما بينه الفارح قدس سره في انشاء بيان تلك الوجوده الخمسة (قوله) معطف مفرد على مفرد وغيره محذوف لم يقل واخرها محذوفان بنبينا على ان المحذوف خبر واحد لهما لانها بحكم المبالغة في حكم واحد كان في بداوان عمرا قائمان وقيل ان حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذمالا لا شيء من الاصلين الا بالله ولذلك اى لا حول ولا قوة موحود ولم يقل موجودان وهذا غير مستقيم لان المص التي لا حول من الصية ولا قوة على الطاعة لا يتوفيق الله ولا درجوع لثانين العاصي ولا طاعة لثالث من مشقة الدينان التي يؤمر بها في اداء

الخصصة بالاسم يعني الكسرة التي تكون في آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر المضارع اما صرف بالضمه وما منصوب بالفتحة واما ما كان بالجر وما محذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقادير وانما قيدما بالكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة نضربين) على صيغة المفرد الخاطئة يعني كسرة تاء نضربين خارجة عن الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لانها) اى لان كسرة تاء نضربين متلازمة واقعة في الوسط حكما) اى لاحقية لانها في الحقيقة في آخر الكلمة ولكن لما لحقت به تاء الضمير في كل حالة التثنية في حالة رفعه كانت الكسرة بسبب لحوقه ما في الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا) حيث كسرت التثنية لا لتقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانها مجزومان او الثاني في حكم الجزوم وحركت التثنية واللام بالكسرة ولكن تلك الكسرة ليست هي الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لروضها) اى لروض الكسرة فيها ما يلزم نون الوقاية في امثالها وما لا يفرغ المصنف من بيان الموضع التي التزم فيها اتيان التثنية شرعا في بيان الموضع التي يلزم فيها التثنية يقال (وانت مع التثنية) ولما كان المراد بالتثنية ههنا هي نون الفعل المضارع وصفها الشارع بقوله (الاعرابية) اى مع التثنية المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكسرة) لتبينه على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور والمحل على انه صفة للتثنية المعرب باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان تكة لا يجوز ان يكون صفة للعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن قد در في امثال هذا المقام الاسم المعرب باللام وقوله (اى في المضارع) تفسير للضمير المجرور يعني اذا كان الفعل المضارع مع التثنية الاعرابية وهي نون التثنية والجمع المذكور والمخاطبة (و) (مع) (لدون وان اخوانها) ثم فسر الشارع اخوات ان بقوله (يعني ان) فتحق الهمة (وكان ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا التثنية لاختصاص هذا الحكم بما في آخره التثنية بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله (غير) خبر مبتدأ ولما كان التثنية عبارة عن استواء الامر من غير ترجيح احدها اراد الشارع ان يذكر الامر من فقال (بين الاثني بنون الوقاية) ثم ان اختبار هذا الاثني لما احتاج الى مرجع اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البناءية) يعني بجوز ذلك في هذه الكلمات اتيان نون الوقاية في اواخرها او بما يجوز ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة في بعضها محافظة حركاتها وفي بعضها محافظة سكنها اما محافظة حركاتها (في غير لدن) من المضارع الذي فيه نون الاعراب وان واخواتها لان حركاتها البناءية اما كسرة كافى يضربان واما فتحة كافى البوقا واذالم تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لما قبلها ياء المتكلم واذ كسر تزول الفتحة التي بنت عليها (و) اما المحافظة (على السكون) فصاحصة (في لدن) لانه لو لم تلحق التثنية بالزيم تحريك نون لدن بالكسرة فيزول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعني بجوز ذلك ترك اتيان نون الوقاية في الكلمات المذكورة وما يجوز تركه (بحرزا) اى لتحراز المتكلم (عن اجتماع التثنية) والمراد بان ثنوتها مع ما فوق الواحد لان ثنوتها لا يجتمع في كل من تلك الكلمات بل يجتمع في بعضها وهي وان ولكن وكان واما في لدن فتجتمع فيها التثنية وكذا في يضربان ويضربون ومحمّل ان يكون من باب التثنية والمحمّل على هذا الحكم في لعل وليت اشار الى تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليها فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك الاحتياج اجتماعا

الزكوة والصدقة
وغيرها الا بالذات
الرضي ويحوز على
مذهب يبييه ان
يقدر بعد ما خيرا لها
ما اى لاحول ولا
قوة لنا اى موجودان
لنا ان مذهبه ان لا
لتنوع اسمها لتعمل
عمل ان في الخبر فاما
في موضع الرفع فلا قوة
مبتدأ مطوف على
مبتدأ والقدر مرفوع
منه خبر المبتدأ لا خبر لا
فيكون الكلام جملة
واحدة محو يدوم
وضاربان ويحوز ايضا
عنده ان قدر لكل
واحدة منهما خبر اى لا
حول موجود فلان
قوة موجودة لنا
فيكون الكلام جملتين
واما مذهب غيره
وهو ان لا تنوع
اسمها ملة في الخبر
عمل ان كاملت فيه لا
لتصوب اسمها
ليحوز ايضا ان قدر
لها اسم خبر واحد
وذلك الخبر يكون
مرفوعا بلا الاولى
والثانية ساو حواوان
كأنا ماملين الاتسبا
مبتدآن فيجوز ان
يصل اى اسم واحد
عملا واحدا كما في ان
زيدان عمر اثنان
كاتبان واحدان
المتن ان يصل ماملان
مختلفان في حالة واحدة
عملا واحدا فيقول
واحد قديسا على امتناع
حصول اثر من

حكيم بان يجمع مع التون الحكمى (كافى لعل) لانه ليس في آخره تون بل فيه لام ولكن اللام
في حكم التون (لقرب اللام) اى اقرب مخرج اللام (من التون) اى من مخرج التون وقوله
(في المخرج) متعلق بالقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك في ليت فقال (وحمل على اخواتها)
يعنى وانما يجوز ترك التون في ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس في آخره تون ولا ما هو
في حكمه بل فيه تاء لا قرب لمخرج من التون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز
فيه حمل على اخواتها (كافى ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيه احد الامرين وان استوفى في الجواز
فقال (ويختار) وقوله (لحق تون الواقية) تفسير لثائب الفاعل المستتر في يختار يعنى ويكون
لحق تون الواقية مختارا على عدم طوقها (في ليت) وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت
اى يميز من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مالع) وهو اجتماع التونات الذى
هو علة الترك وهذه العلة معدومة (في ذاتها) اى في ذات ليت لانه ليس في آخره تون ولا ما هو
في حكمه ثم اشار الى دفع المرجع الذى يجوز ان يسان بقوله (والحمل على اخواتها خلاف الاصل
ولا يصار) اليه الا لضرورة صادقة عن المدول عنه ولا يخفى ان قول ويختار بمنزلة الاستثناء
من مسألة التخيير (و) (ق) (من) وعن ولد وقط اى ويختار لوقها ايضا في من وعن ولما كان
لفظ قد محتملا للعرف الذى يخص بالتمل وهو قد التحقيق او التقليل اراد الشارح دفع
هذا الاحتمال فقال (وما) اى افقط قد وقط براديهما ما هو (بمعنى حسب) اى الاسمان لان المراد
بقد هو الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد لان قط ليس يحرف بل اسمية ظاهرة
لا يحتاج الى التفسير بل يذكر استنباطا وانما كان المحقق مختارا في الكلمات المذكورة (ولمحا فقه)
على السكون اى على سكون او اخرها (اللازم الذى) اى السكون الذى (هو الاصل
في البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان قال ان هذا الدليل بينه جار على قلندى لكون
آخرها سا كننا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى لان لم جريان دليل الاختيار في كلمة
لدن لان تمام اللة هو انضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم
اشار الى ما هو المختار في لمل فقال (وعكسا) (اى عكس ليت) هو مبتدأ وقوله (لعل) خبره
وقوله (في الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان ليت ليست بالعكس في معناها او في غيره من الاحكام
بل في كون لحوق التون مختارا فيها ويكون العكس ههنا يعنى التى قال قال (فالمختار) يعنى ان معنى
العكس هو ان المختار (فيها) اى في لمل (ترك التون) الذى هو عكس امثيان وانما كان ترك
التون مختارا في لمل (لتقل التضييف) وهو تشديد اللام في آخرها بخلاف ليت لانه ليس
في آخرها تضييف (وكثرة الحروف) اى لكثرة حروفها فى حصول من مجموع الامرين قل
ليس في غير هاتم شرع في مسألة ضمير الفصل فقال (وتوسط بين المبتدأ) اى جمع او بدخل بين
المبتدأ (والخبر) قال بعض الشراح وانما قال بتوسط للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم ويتأخر
انتهى فلى هذا يكون قوله بين المبتدأ مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشيئين ولهذا يحمل
التوسط على التجربة اى على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسر به بعض المحققين وقوله
بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا يمتنع لمكان فتأمل وقوله (قبل الموامل) اى قبل دخول
الموامل اللفظة عليها (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذى هو المبتدأ لان

وبين ان تمام الخبر الان (وبعدها) (اي) ويدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليها
 (نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا
 بعد دخول العوامل اللفظية اما وخبره لكنه ما باقيا على حقيقتها وهي الابتدائية
 والخبرية حقيقية فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليها كذا في العاصم وعله بان المراد بالمبتدأ
 والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة مرفوعة) بالرفع
 على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التعبير ان قول ضمير مرفوع فمحل المعنى عن هذا
 التعبير اراد الشارح ان يبين وجه المدول فقال (ولم يقل) اي المصنف (ضمير مرفوع) على
 مقتضى الظاهر والوافي ولم يقل اما عاطفة اي قال صيغة مرفوعة ولم يقل ضمير مرفوع وبجمل
 ان تكون استثنائية بان يكون جوابا للسؤال المقدّر (لمكان الاختلاف) اي لوجود الاختلاف بين
 المحاذي في هذا المكان وقوله (في كونه) متعلق بالاختلاف اي في كون المتوسط بين المبتدأ والخبر
 (ضميرا) فنجد اكثر البصريين وعند الحليل انه حرف وعند غير الحليل انه اسم لكن لا محل له
 من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا في ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال
 الكسائي بالاول والقراب الثاني وهذا هو الاختلاف الذي قلّه ابن هشام والرضي فقلّه على
 خلاف ذلك فقال اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشبّه هذا
 الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جملة حرفا لم يكن ضمير اعنده لان الضائر
 من اقسام الاسم قاور وما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظا الصيغة سواء
 كان ضميرا او لا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوعة هو انما هي من كاسبق وقوله (مطابق)
 صفة بعد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله
 افراد) نحو زيد هو القائم وهذا هي القائمة (وثنية) نحو الزيدان هما القائم (وجما) نحو
 الزيدون هم القائمون (وتذكيرا وتثنية وتكلم) نحو انما القائم (وخطابا) نحو انما انت القائم
 (وثنية) نحو زيد هو القائم ثم شرع في بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال (ويسمى) وقوله
 (هذا المرفوع) تفسير لاثنية الفاعل المستتر في يسمى اي ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك
 الصيغة التي هي على صورة ضمير المرفوع تسمى (فصلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سيبا
 التسمية وسبيل التوسط وكان الظاهر هو الثاني اراد ان يحل قوله ليفصل على ما هو الظاهر
 فقال (ذلك التوسط) اي توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (يفصل)
 اي في ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر في يفصل بقوله (ذلك المرفوع المتفصل المتوسط)
 وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اي بين كون الخبر) تفسير للضمير
 المجرور في كونه اي انما يقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليعرف ذلك بين كون ما بعده (نما) لما
 قبله (وخبر) اي وبين كون الخبر خبره البعض انه خبر لا مت واما جرى هذا السبب في كونه سببا
 لتمييز قيا يتبس الخبر بالمت وقيلا يتبس كاشهده الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون
 المرفوع سببا للتمييزين كونه نعتا وخبرا (قيا يصح لهما) اي في التركيب الذي يصلح ما وضع في
 مقام الخبر ان يكون نعتا لا ضمير متبدا بان يوجد فيه شرط كونه نعتا من التمرير وغيره فيلبس الخبر

مؤثرين ويجوز
 عندهم ايضا ان يقدّر
 لكل واحد منهما على
 خياله هذا كلامه
 وبذلك كل ظهرا كان
 اللازم للشارح قدس
 سره ان يتأني بوجود
 دان بدل قوله موجود
 وان يقول في الصورة
 الثانية من الوجه الاول
 اي لا حول موجود
 ولا قوة موجودة الا
 بالله لان المقدّر هو
 الخبر دون الاستثناء
 والظاهر من قوله
 قدس سره فعند
 خبر الجملة الاولى
 استثناء منه خبر الجملة
 الثانية ان الخبر هو
 الاستثناء وهذا هو
 كاسري ومن العيب
 ما قيل على ذلك
 اي فعند خبر الجملة
 الاولى استثناء منه خبر
 الجملة الثانية من انه
 يستفاد من هذا ان
 خبر الجملة الثانية
 مذكور وقد سبق انه
 موجود فينتمى ما تناثر
 فالاولى ان يقال سابقا
 وخبر ما بالله فانه كثر
 لانه اذا قيل لا حول
 ولا قوة بالله يكون
 المعنى قبيحا عن الله
 تعالى علوا كبيرا
 (قوله) فلان لازمة
 قبل جواز الشيخ
 الرضي كون لائق
 فتكون ملغاة لجواز
 انما هي شرط التنكير
 والتنكير ولا يجب
 الالغاء في كليهما بل
 يجوز الاختلاف بينهما

في هذا التركيب التمتع فيحتاج الى التغيير واما في التركيب الذي لم يصلح فيه ما وضع في موضع
 الخبر ان يكون نمنا بان لم يوجد فيه شروط التسمية فهو ما قاله الشارح (ثم اتسم) اي اعطى
 الرخصة في الاستعمال (فادخل) اي ادخل بسبب الرخصة لاسباب الاحتياج الى التغيير (فيا)
 اي فيما فيه الالتباس وقوله ما تاب فاعل لا دخل اي ادخل في انواع التركيب الذي فيه ليس
 التركيب الذي (لا ليس فيه وذلك) اي سبب عدم الالتباس واقع (عند اختلاف الاعراب) كافي
 قوله لان زيد هو القائم مادام منصوبا على انه خير كان لا يحتمل ان يكون لتأثيره في فروع لما عرفت
 ان اصفة تأييد للموصوف في الاعراب (وكون المتبدا) اي وذلك عند كون المتبدا (ضميرا) فانه
 لا ليس فيه ايضا لان الضمير لا يوصف به (وغير ذلك) ككونه نكرة مع كون المتبدا معرفة وقوله
 (الحل) متعلق بآتي اي اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التي لا ليس فيها (على صورة الالتباس)
 اي على الصورة التي لها ليس من قيل حمل التقيض على التقيض واعلم ان الشئ انما يحمل قوله
 ليفصل على كونه سبيلا للتوسط لم يحمل على كونه سبيلا للتسمية لقربة السابق لان السبب للتغيير
 بين كونه لتأثيرا وخبر انما هو الوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه
 التسمية حيث قال وانما تسمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده لتأثيرا كونه خبر انك اذا قلت
 زيد القائم جاز ان يترهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فحبت بالفصل لتبين كونه خبرا
 وقال الحليل وسيبويه سمي فصلا لفصل الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس
 من تمامه بل هو خبر وما المسمى الى شئ واحد لا ان تقديرها احسن من تقديرهم
 والكوفون يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لا يسطع على الخبرة كاعمال في البيت
 الحافظ للسقف عن السقوط ولما كان جواز التوسيط بشرط شئ لا مطلقا شرع المص في بيان
 ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشئ الضمير المحرور بقوله (اي شرط الفصل بذلك
 المرفوع) وانما فسر الضمير بهذا لم يقل وشرط التوسيط لان الفصل قريب والارجاع الى
 القريب مع عدم المنع وشرط الفصل على ما ذكره احد امرين ولهما (ان يكون الخبر معرفة)
 في تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اي وشرطه الاول كون الخبر معرفة ثم ذكر الشئ على
 الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعني انما اشترط الفصل بكون الخبر معرفة لان الفصل
 خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى شئ آخر والفصل الذي هو خلاف الظاهر
 (انما يحتاج اليه) اي الفصل (فيها) اي في المعرفة وفي صورة كون الخبر معرفة وثاني
 امرين الذي هو شرط له ايضا ما ذكره بقوله (او افضل من كذا) الخبر صيغة افضل التي
 استعملت بين لا بالالف واللام ولا بالاضافة وقوله (للاحاق بالمعرفة) دليل لاشتراط الفصل فيه
 يعني انما اشترط الفصل فيه لان افضل اذا استعمل عن يكون ما حقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة
 الملحوق بها الذي هو الاحتياج الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لا احتياج للام) دليل للالحاق يعني
 انما الحاق افضل من المعرفة لا اشتراكهما في عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة بعد كونها
 معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افضل من بعد كونه مستعملا بين
 لا يجوز دخول اللام فيه ثم قوله (مثل كان زيد هو افضل من عمرو) ولما كان هذا القسم

في الالتفاء والاعمال
 وفيه غلطان احدهما
 ان الرضي لم يجوز له
 الوجه كون الثانية لتقي
 الجنس بل قال والثاني
 فتح الاول ونسب
 الثاني عن ان يكون
 الثانية زائدا لتأكيد
 في الفعل كافي قوله
 ما جاءني زيد ولا عمرو
 وثانيه ان لا تكرر
 في هذه الصورة لان
 المتأخر تكون لا
 الثانية الفكر برأها
 يتصور لو كانت الثالثة
 لا الاولى وانما وقع
 القائل فيه عدم
 ضبط الوجود لما
 قاله من يجوز له الرضي
 واقع لكن في الوجه
 الخامس دون الثاني كما
 ضعف عليه (قوله)
 ويجوز ان يقدرا لهما
 خبر واحد هذا على
 مذهب غير سيبويه
 واما عنده فلا سبغ
 فذلك لان خبر لاحول
 صريح عنده لا يند
 او خبر قوة صرف
 بلا لان التسمية
 لا سيما حاطة عنده في
 الخبر كما هو كذلك عند
 غيره فترفع الخبر
 بامان مختلفين ولا
 يجوز قيب ان يقدرا
 لكل منهما خبرا على
 حياله (قوله) وضعف
 وجه ضعف رزم
 الاول بانه يجوز ان
 يكون رفعه لا لفاء عمل
 لا قبل له وجه ضعف
 اظهر ما ذكره وادعوا
 انه يجوز ان يكون لا

منقسم ايضا الى كون الفصل داخل قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخل بعد دخولها وترك المص مثال الاول واقتصر على المثال الثاني احتاج الى بيان وجه الاقتصاد وايضا يلزم على المص ان يأتي مثلا ليكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتذكره ايضا اراد الشان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقصر) اى المص فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افضل من كذا) بعد دخول العوامل حيث او رده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى التركيب الثاني اى واقتصر على مثال افضل من ولم يؤت مثال الخبر وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر الى الاقتصاد على تمثيل افضل من يعنى وانما اقتصر فى افضل من على تمثيل كون الفصل داخل بعد دخول العوامل لا يراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان دخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله (لاستغناء لهما) دليل على الاقتصاد فى البابين اى لاستغناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع افضل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل لهما بالاستقلال وقوله (لكثرةهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اى قبل دخول العوامل ويمدو لكثرة امثلة مثال افضل من قبل دخولها وقال المصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة وانما اقتصر على هذا لانه لما احتاج الى الفصل فى صورة افضل من مع عدم الالتباس فيه فاحتاجه اليه فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصر المصنف فيه الاشارة الى هذا فاقهم ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة ومحل هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول الشارح (اى للفصل) يعنى المرفوع الذى يسمى فضلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من مواضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والخبروات لافعال واقتدر الاعمال (عند التحليل) وانما ذهب التحليل الى الحكم بعدم المحل له من اعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند التحليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لاعل صورة من الصور المختصة بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت الحرف من المبنى الاصل ثم قبل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده التحليل فقال (وعنده بضمهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (معنى) كسائر الضائر لكن (لا مقتضى فيه) من المقتضيات المذكورة (للاعراب) من القاعدية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالملة اقول لامة مقتضى الاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كاسبق فى تعريف العامل بانه ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن التحليل استبعد) اى نسب البعد (انما الاسم) اى جعل هذا الاسم لئلا يعطل لان لا يكون حاملا للمبنى من المعانى المتصورة على الاسم فيقتضى الى وجود واسطة بين قسمي الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا واقتدرا كما فى العرب او محلا كافى للمبنى منه (فذهب الى حرقته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا واقتدرا ولاعمال وهذه المذاهب اتى ذكرها المص على تقدير

يعنى ليس ولا تكون
حاملة ادليس ههنا
يدل على عملها من
لصبا الخبر والضمير
عملها الاستغناء لهما
قبل وانما قل وضعت
وجه نصف الاول ولم
يقل نصف نصف
الاول اشارة الى ان
الظاهر ان المص
نصفه فى الاول فى
الاستعمال ولا يلزم
من ضعف توجيه
الضعف اندفاع
الضعف فى الاستعمال
فان مداره على كثرة
الاستعمال وقلته
وكلامه من الواضحات
الاول فظاهر لان
الاعتراف يكون لا
يعنى ليس فى التركيب
ولكن عملها فيما بعد من
الاسم المرفوع والخبر
المنصوب المتدولا
يتصور اجتماعهما
فيس له حظ من
العربية والاقتدار على
احمال الفكر والرؤية
واما ان فى لسان كلام
المص صريح فى ان
ضعف الى جوه و
قوتها من جهة اللفظ
من غير نظر واعتبار
الى طرف الاستعمال
وكيف يتصور حواش
هذا التوهم مع ثبوت
قوله وامارغ الاول
ونفع الثاني فوجه ان
الاولى جعلت لاشبهة
بليس فلذلك قبل على
ضعف لان استعمال
يعنى ليس قليل واما
فتح الثاني فواضح جدا

في هذا المثال متعنى عامله ان يكون منصوب بالكونه خبر الـ كـت اذا رفع على تقدير وجود قراءة
 الرفع فيه تعين كونه خبر الـ مبتدأ الذي هو الفصل (و) في مثل قولك (علمت زيداً وهو المطلق)
 لان التلويح في هذا المثال ان قرئ بالتصبيح يكون مقولاً ثانياً لمثل وان قرئ بالرفع يكون
 خبر المبتدأ الذي هو الفصل ولما كانت النسخ مختلفة بوجود الواو في بعضها وعدمها في البعض
 الاخر وكان ماد كرهه الشارح من التوجيهين بناءً على النسخة الواردة بالواو اراد ان يذكر
 التوجيه الذي تقتضيه النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن) اي وفي بعض
 نسخة هكذا (مبتدأ ما يمد به خبره بدون الواو) في اول قوله ما يمد به (وحيث) اي وحين اذا كان
 بلا واو او حين اذا لم يكن بالواو (الرفع) اي رفع قوله خبره (متعين) لانه لا يجوز حينئذ كونه
 معطوفاً على المصوب المنصوب لعدم اداة العطف فيه تعين كون الموصولات مبتدأ وخبره خبرا
 والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما في قوله لـ كـت فـه اي في قول وانما اختار الشارح النسخة
 الاولى مع كون الثانية اخصر ليعرف البارة على الاستعمال القوي وهو استعمال الاسمية
 الحالية يذكر الواو على تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعاً لما يقتضيه النسخة الثانية وانه
 اعلم ولما فرغ المصنف من مسئلة ضمير الفصل شرع في مسئلة ضمير يقال له ضمير الشأن فقال
 (ويتقدم قبل الجملة) ولما ورد في الحواشي الهندية بان لفظ قبل حشو لا فائدة فيه اذا فرض
 يحصل بان قول ويتقدم الجملة ضمير فاقب اراد الشارح ان يدفع هذا الـ ايراد فقال (ويراد
 لفظ قبل التأكيـد التقدم) يعني انه ليس محشوزاً كـ قـيل ولما كان الظاهر كون هذا التأكيـد
 تأكيـداً مضمواً بالكونه بعد تكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيـد ما دفع توهم التجوز او عدم
 الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه هنا فقال (لان تقدم الضمير) يعني انما يحتاج الى
 هذا التأكيـد كـدفع توهم التجوز في التقديم وانما يتوهم التجوز فيه لان تقدم الضمير (على
 مرجحه غير معهود) ويكون هذا اقرية مبنية عن ارادة المعنى الحقيقي ثم ذكر وجه آخر لدفع
 توهم كونه حشواً واجعله على التأسيـس فقال (ولا يـمد) اي دفع توهم الحشوان بحمل لفظ قبل
 على بيان القاعدة اللازمة هنا وهي (ان يقال معنى الكلام) اي معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير
 قائب (وقع) اي الضمير القائب المسمى بضمير الشأن (متقدما) اي حال كونه متصفاً بصفة
 التقدم وقوله (من غير سبق مرجح) ليس بداخل في المراد دفع الحشواً وانما هو تخصيص آخر
 لدفع الانتقاض بخوال الشأن هو زيد قائم كما يصرح به الشارح بقوله لو لم يحتمل التقدم على ما ذكرنا
 انتقضت القاعدة قولنا الشأن هو زيد قائم فلما قيد التقدم وخصص بكونه متقدما من غير سبق
 مرجح لم يصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة
 لان الضمير في ذلك التركيب وقع مقدما لكنه سبق المرجع وهو لفظ الشأن (وذلك)
 اي وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اي تقدمه (قبل الجملة اولا) اي قبل
 المفرد وان كان بحسب التحقق مختصاً بـ قبل الجملة لكونه مفسراً ايها (فلذلك) اي فلكون التقدم
 المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجاً الى قيد يخصه بالتقدم قبل الجملة (قيد) اي المصنف قوله

ان يجعل المصنف من
 قبل مصطلح الفرد على
 الفرد ان يكون قوله
 الا بالله خبر الـ
 فيكون منصوب بالكونه
 خبر الاول ويكون
 مرفوعاً اي بالكونه
 خبرا لثاني وثي
 واحد لا يكون
 مرفوعاً ومنصوباً في
 حالة واحدة وهذا
 مبنى على ما ثبت عليه
 من السوابق الظاهر فان
 الاية لا يكون خبرا
 الاول بل هو استثناء
 بعد تمام الكلام بتقدير
 الخبر لها والسبب من
 الشارح قدس سره انه
 صرح في عدة مواضع
 من تلك الوجوه بموافاق
 ان يتقدم لها خبر واحد
 وان يتقدم لكل منهما
 خبر على حدة واداء
 كان الثابت عنده ذلك
 اي كون المستثنى مع
 اداة الاستثناء خبراً في
 هذه الصورة كيف
 يقول يتقدم خبرا
 وخبرين فانما ان
 اعتبر جملة واحدة لا
 يكون الخبر فيه مقدراً
 بل مذكوراً وان اعتبر
 جملتين يكون المقدراً
 خبرا واحدا دون
 خبرين ولا يخرب
 ذلك فان الانسان حبل
 على النقصان ولكن
 رفع عن الاستثناء
 والنيان (قوله) اما
 الاستثناء حقيقة
 الشارح قدس سره
 بذلك على ان مقصود
 النص خبر المعنى في

الثقة وليس كان معه
الهندي من أنه قصد
إلى الصوم حيث قال
ونحوها كالانكار
والقدير وغيرهما من
مولات الاستفهام
فإن هذا ليس يثبت
(قوله) فيجب انتصاب
الاسم بغير ما نحو الـ
فيما تذكره قبل في
وجوب الانتصاب
بمدكلة العرض نعل
لازم نحو الـ لا يزيل
الان ينكف ويقل
وارد وجوب انتصاب
الاسم بعد ما في باب
الإخبار على شرطية
الضمير وكأنه لا يسمع
كلام الأندلس وقوله
لقد قلتم إن لا في العرض
تعمل فيها بعد ما
تعمل فيه إذا كانت في
الشيء وهذا غير صحيح
لأنه إذا كانت عرضة
من حروف الأفعال
كان ولو حروف
الضمير فيجب
انتصاب الاسم بعدها
كأني أو لك الأزيد
تكرمه ولا يكون من
قيل ماذكرتم قول
يعود صحت قول القائل
بعد ذلك كلفاته لا
مأس لهذا بصورة
كون العمل متدايلا ولا
فيما ولا سبيل إلى
الرجوع دعوى
الرجوع إلى سورة
الإخبار على شرطية
الضمير كأنه يعني على
التأمل (قوله) ولت
اسم لا يبنى قبل يني

يتقدم (قوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة للفسر تأتي تقدم عليها الضمير حصه معينة من جنس
الكلام كسباني في تفسيرها بجمعة معينة أربابا من جنس الجملة هنا بقوله (أي قبل هذا الجنس
من الكلام) وأعلم أن الفائدة في تفسير الجملة في قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفي تفسيرها
في قوله (أي) وغير الجملة قوله (أي) هذه الحصه المعينة أنما هي أربعة الفائدة بذكر الثاني بالاسم
الظاهر إذا الظاهر في العبارة أن يقول ضميرها بعد ما لا ذكر في موضع الضمير الذي هو مقتضى
الظاهر باسمها الظاهر الذي هو خلاف مقتضاه أشار إلى أن الجملة في الموضعين متغايرة لأن المراد
بالأولى جنس الجملة والثاني الحصه المعينة ثم أعلم أن قصد الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا
يبدو مقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجهها وجهها ولكن اعترض عليه المعاصم
بأن هذا التوجيه بعد ما في البعد لا يستلزم تغيير عبارة المصنوع بوجوه الأول أنه جعل صيغة
التقدم على خلاف مقتضاه لا ما فسر بقوله ويقع مقدما لا يقتضي كون المتقدم متأخرا وهذا
التوجيه أخرج مقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثاني أنه لما قيد قوله بمقدما بقوله من غير
سبق مرجع جعل التقدم لغيره لأن لا يسبق عليه المرجع وهذا أيضا خروج عن مقتضى التقدم
أقول وهذا إذا جعل قوله من غير سبق قيد التقدم وداخل في المراد في دفع توهم الحشو وقد
عرفت فيه ما لدفع انتقاض آخر والثالث أنه جعل الجملة غير مضاف إليه للتقدم بل جعله بمعنى
المتقدم مطلقا لأنه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع وإضافة التقدم إلى الجملة هو معنى تركيب
المصنف وهذا أيضا أخرج تركيبة عن مقتضاه انتهى ثم قال ولا يبعد أن يقال أراد بقوله قبل
الجملة كونه قبل الفصل وذكر أي أنه قبل قبل لم يعدم جواز الفصل بين ضمير الشأن والجملة
بغير الضمير أو بحملة معترضة وقال أيضا في وجه تفسير الجملة في قوله قبل الجملة بقوله (أي) قبل هذا
الجنس من كلام أن هذا التفسير من الشارح لا رد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بأن
تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأن الضمير فيتم فيه أن المراد بقوله ضميرها أي ضمير ما
يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال ضمير بالجملة فدفع هذا التوهم
فردا للثوهم بأن الجملة في الموضعين متغايرة فقال المحشي أن ما قيل هو أن ما ذكره في تركيبة
من أداها للثوهم قائلهم واختار ما شئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف إلى قوله
(قائل) إضافة الهم إلى الخاص وقوله (يسمى ضمير الشأن) أن كان داخلا في الفائدة
لجملتها فاسفة للضمير وأن كان غير داخل فيها فاعتراضية وإضافة الضمير إلى الشأن من قبل
إضافة الدال إلى المدلول أي الضمير الذي يعني الشأن وقول الش (إذا كان مذكرا) قيد
لقسبة ضمير الشأن وقوله (رعاية للمطابقة) مقصود به ليسى تحذف فيه الالام لكون التسبة
والرعاية فملين لأن وضع هذا الاسم يعني إذا وقع الضمير مذكر يسمى ضمير الشأن لتحصيل
الرعاية لمطابقة لفظ الشأن لذلك الضمير وقوله (ولا أن الضمير راجع إليه) لدفع التوهم الثاني
من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتصریح بالضمير يعني أن
تسمية ذلك الضمير إذا كان مذكر بالضمير الشأن وأنما هي رعاية لربما بين كونه مذكرا أو يين تسميت
للمطابقة في الجملة لا لكون الضمير راجعا إلى لفظ الشأن المذكور وتحصيل المطابقة منه وبين

مرجعه (و) (ضمير) (القصة) مجرد على انه معطوف على الشان كإشارته الى الشارح
بتوسيط لفظ الضمير بين حرف المعطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤنثا)
قيد ايضا لتسمية بالقصة يعني ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير وقام على صيغة
المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة لانه لو سمي ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا وجد الرعاية
لان لفظ الشان مذكر واما اذا سمي بالقصة وهي لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى
في الجملة ولما لم يبين المصنف موقع ايراده مذكر او مؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن
تأنيته) اي تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذا كان العدة فيها) اي
في الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعدة هي المستدالية لانه لكونه ذاتا وموضوعا كافي الجملة
الاسمية او فاعلا او مفعول به الفعل كافي الجملة الفعلية بكون عمدة بالنسبة الى السند الذي هو
وصف او فعل وقوله (لتحصل) علة (النسبة) دليل لقوله يحسن يعني انما يحسن
هذا التحصيل المناسبة بين الجملة التي وقت العدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذي وقع معها
ومفسر ابها وحاصلة تحصيل المناسبة بين المفسر مثال الاول هو زبد قائم ومثال الثاني نحو
قوله تعالى قاذمى شاخصة ابصار الذين كفروا ونحو قوله تعالى قاتها لا تمسى ابصارا ونما
قال ويحسن ولم يقل ويحب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحساني لا امر وجوبي لانه يجوز
تذكره ايضا اذا كانت العدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للثنى الاخير وهو استحسان
كونه مذكر اذا كانت العدة فيها مذكر لان لم تضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيته وان كان
قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العدة في استحسان هذا الاراد لانه لو كان المؤنث فصلة
او كافضة نحو انها بنت غرة لا يختار تأنيته بل يكون الامر ان مساوين فيه ولما كان ذلك
الضمير مهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر ما يحسره فقال (يضر) على صيغة
المجهول وقوله (ذلك الضمير النائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى
اعتراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كاعرفت وقوله (لا يهاه) علة لاحتياجه الى التفسير اي
يضر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان او قصه لكونه ضمير أمهم لعدم سبق مرجعه
والاحتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اي بالجملة التي ذكر (بعده) اي
بعد ذلك لا الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها
صفة للجملة بتقدير المطلق معرفة وانما وجب ان يضر هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة من
ذلك الضمير وانما كانت بعدا لضمير لوجب كون مفسر الشيء بعدا وانما اختير تقدم هذا الضمير
على الجملة ليحصل التعظيم لضمون الجملة والاجلال له لان ذكر الشيء مهمما ذكره مفسرا
او وقع في النفس تعظيما واجلالا ولتلاخوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لا يورد اذا لم
يكن شأن للجملة فلا يخال هو الباب بطريق وانما مفسر الشارح قوله بالجملة قوله (اي بهذا المعنى)
من الجنس المذكور وهو جنس الكلام كاسبق لانها داخل معنى هذا الجملة على معنى تلك الجملة
المذكورة في قوله قبل الجملة بمينها لم يكن بينهما قافية في اللفظ والمعنى فيحتاج الى تكتفي اختياره

التي اشارت الى معناه
وهو التي من اقسام
اسم لا يخرج عنه
نحو لا اريد ان اغان
بارد ليس لت اسم لا
التي فانه تخرج اسم
لا قوله التي في قوله
وتنت التي اشارت الى
ما بين على الفتح
بالاسالة على الارجاء
اليه اسلا ولا وجه
لهذا القول فانه من
قبل الصريح ما علم
ضمنا والتضمين لا
سبق من الاجال
(قوله) مفر داحل من
ضمير مبنى قبل لا وجه
يدعو الى جعل معنى
قبول الحكم اوصافا
للموضوع وبضها
احوالا والا طهر
ولست مبنى اول مفرده
عليه ثم قبل ولك ان
يحمل مفر داحل من
ضمير في الاول وعليه
حالا من ضمير مفردا
فيكون حال كل حامل
عليه ويكون الضمير
كلها للموضوع
والاول ذكر ككثير
والثاني فادحسب
اللفظ والمعنى (قوله)
اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا
قبل زادي كلام التي
قيد من الصواب ما
ذكره التي مطلقا
اذا الكلام في المعطوف
على اسم لا واذا كان
المعطوف معرفة تثبت
المعطوف على المتأولا
بصور المعطوف على
اسم لا واذا كان

الظاهر مقام الضمير كما هفت في ضمن التوجيه الثاني الذي ذكره الشارح بشون ولا يبدل لأن
هذا التفسير وان كان مذكور في ضمن التوجيه لكنه مريض الشارح للعلامة ولما جاز كون
جملة يسمى ضمير الشأن داخل في قاعدة ضمير الشأن بان تكون صفة خارجية عنها بان تكون
معرضة وكان الرجوع عند الشارح ان تكون خارجية لكونه وجه التسمية عنده للتأنيض وجه عليه
لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ما هو الراجح منهما فقال (والظاهر) أي الراجح (ان)
قوله أي قول المص (يسمى ضمير الشأن والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (جملة معرضة)
أي جملة معرضة في أثناء القاعدة خبر ان قوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر أي ليس بقيد مخرج
او مدخل وقوله (ليس داخل في بيان القاعدة) كالتأكيدي لم يلزم لكونه لبيان الواقع لان مالا
يكون قيد الاحتراز عن خروج فرد ودخوله يكون خارجا للبيان في قاعدة يسمى الراجح
ان يكون جملة يسمى جملة معرضة وقيد او قويا لا احترازا ولا غير داخل في الجملة المبينة لقاعدة
ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجح هذا التوجيه بمرن احدهما ما ذكره بقوله (قانه لا دخل
للتسمية في هذا الحكم) أي في حكم بيان القاعدة وقال المحشي العصام عليه بالانسان ان كون
عدم المدخلة في البيان مستلزم لعدم الدخول في القاعدة لان علته الدخول في القاعدة لا تنحصر في
البيان والاثبات بل يجوز ان تكون بقتيد وغيره ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بالمدخلة ما يكون
على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (قانه ثابت سواء وقعت هذه
التسمية او لا) دليل لقوله (قانه لا دخل الخ) يعني ان ما يكون له دخل في بيان القاعدة بشرط
ان لا يكون قابلا للبيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج
ان ماله دخل في القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع في الدليل الثاني لاثبات عدم
المدخلة فقال (وايضا) أي كابدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية
يدل ايضا على خروج شيء آخر وهو لزوم الاستدراك يعني انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشأن
في القاعدة (يلزم استدراك قوله يسمى بالجملة بعده) أي يلزم دخوله ان يكون قوله يسمى بالجملة
بعدم استدراكه او ما يلزم له الاستدراك الباطل فكون هذا القول داخل في القاعدة باطل اما
الصغرى فلا نه لو كان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة داخل في القاعدة يكون متناعن قوله
يسمى بالجملة لان ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسرا بالضرورة لانه لا بهامه يحتاج الى التفسير
فجبر دقوله يسمى ضمير الشأن اقامه اقامه قوله ضميره فلزم ان يكون قوله يسمى ضمير الشأن مستدركا
زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل في القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهما
الظاهر في الضمان ان يكون له مرجع بين منها فيحتاج الى قيديين كونه مبهما وذلك القيد
قوله يسمى الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية استفاض
آخر اراد الشارح ان يبين انه قانه فقال (فلي (هذا) والقافي فلي فصيحة والجار متعلق بقوله
انتقضت واسم الإشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلة التسمية يعني اذا اندفع لزوم الاستدراك
بجعل قوله على عدم المدخلة يلزم على هذا الحل محذور آخر فيحتاج لفصل الى حمل التقديم على

الطيف يتكرر لا
ايضا يجوز الطيف
على اللفظ والجل
وقوله فحكم ما علم فيا
سبق لا يوجب التقييد
لاخر اجماع لان ما سبق
ما علم من هذا المقام
ولا يذهب عليك ان
الشارح قدس سره
لم يرد بذلك التنبه على
وجوب ذكر هذين
القيدين واخلال المص
بما لا يري ان يبين انني
بالي امر جواز الامر
ين في اي سورة ولا
ينفي جواز الامرين
في مثل لاول ولا قوة
ايضا كيف وجواهما
مذكور في الجواب بل
يقول سورة لا تكبير
لا تخص بمجواز
الامرين بل فيها امور
وراء هذين وقد سبق
بما لا يفي التفسير
فانرض لان يتبين
بالقاعدة غير ذلك
(قوله) ولم يجعل في
حكم الفصل لظنة
بالفصل بل لا حاجة الى
جملة مظنة الفصل بل
يكفي في منع البناء
الفصل بالطيف وكانه
لم يبلغ الى فصل
الطيف اتمه اذ هو
على حرف واحد وهو
ضمير اذ لم يكن
وحي فصل كثير
وليس على حرف
واحد الا حرفان
وليس بمحتمل لان
التليل بذلك يمكن
لنوع البناء كيف وقد
مرح قدس سره بان

امتناع البناء لمكان
 العاطف بل علوجه
 عدم كونه في حكم
 التصل كما ان يازيد
 ومعمو وكذلك وجود
 العاطف لا يمنع حكم
 الاتصال كما في هذا
 المثال بل المانع له الفصل
 بلا كالا يخفى (قوله)
 يعني ان الاصل في مثل
 هذين التركيبين قبل
 طوى ما اشتدل عليه
 الشروح في هذا المقام
 من انه جواب سؤال
 مقدور هو انك قلت
 اسم لا المرد التكررة
 مبنى ومثل لا اياه ولا
 فلاي له مع افرادها
 وتكريرها معرب لانه
 محل لا ادلائل على
 اعراضها حتى تنقض
 بهما ما قلنا بان يحمل
 تحقيقا لهذين التركيبين
 كيبين من غير تقدير
 سؤال وهذا من
 عجائب الاوهام فان
 اذا رجع لم يذهب
 الى ان جواب سؤال
 مقدور هل ما ذكره
 وكيف يوجه العدول
 من تقدير السؤال
 بعدم الدلالة على
 اعراضها مع ثبوت
 الاجماع عليه بل عدم
 التقدير اعماهم لعدم
 ظهور السؤال قال
 الرضى يعني المص
 بقوله ذلك ان الكثير
 ان يقال لا بل ولا
 غلامين له فيكونان
 مبينين على ما ذكر
 وجاز ايضا على
 لكن لا الى حد

الضمير (منفصلا) لتمذرا لاتصال كاعرفت (وان كان) أي وان كان عاملا (لفظيا) و قوله (يصلح)
صفة لفظيا و قوله (لاستتار الضمير) أي لاستتار الضمير (فيه) متعلق بـ (يصلح) (كان) أي يقع
الضمير (مستترا) (والا) أي وان لم يكن العامل معنويا وكان انظما ولكن لا يصلح لاستتار
الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى واهل ما قام عبد الله وكان اول مفعول باب علمت نحو
قول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد (كان) أي يقع الضمير حينئذ (بارزا) لتمذرا لاستتار
(منزه زيدا قائم) (مثال) أي هذا مثال (للمفصل) أي الذي كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ
وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على رأي بعض المفسرين (وكان زيدا قائم) (مثال) أي هذا مثال
(للمتصل المستتر) لان ضمير الشأن مستتر في كان على ان يكون اسمها وحجة زيدا قائم ضميره
والقرينة عليه رف قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه التنب (وانه زيدا قائم) (مثال) أي هذا
مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظي لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال
في الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعولي باب علمت
كان بارزا مثال الاول كان زيدا قائم ومثال الثاني نحو قوله تعالى ما كاد يرفع قلوب فريق منهم ومثال
الثالث انه زيدا قائم ومثال الرابع كاسق في ريت الشاعر اعلم انه بقي ههنا شي وهو ان
الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل
معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرفا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولتقارن
النصام ان الشارح لم يأت بحج التفعيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا هو مرفوع كان
منفصلا والافان كان مرفوعا يكون مستترا والافانز انتهى واقول لعل المش اراد ذكر ما هو
متفق عليه وهو المبتدأ الذي عامه معنوي واسم ما فكونه مرفوعا ليس يتفق عليه لانه مختص
بلنه واما في بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف في بيان جواز حذفه وفي
قواته بالقوة والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ أي حذف ضمير الشأن ولما كان قوله
وحذفه محتملا لحذف عن اللفظ مع جازا لتقدير ولحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح
الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن
اللفظ قوله (باضاره) وقوله (لانسبا مفسيا) اشار الى ان المراد ليس الاحتمال الثاني بان يكون
محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون لسيا وقوله (حال كونه) اشار الى ان قوله (منصوبا) حال
من الضمير المحرور في حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعني ان
حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوبا جازع الضعف كما فسره الشارح بقوله (أي)
جازع ضعف) وقوله (بمخلاف ما) للامارة الى بيان الحكم المفهوم المخالف من قوله منصوبا
يعني ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذي (اذا كان) الضمير المذكور
(مرفوعا) لا يجوز حذفه (اصلا) أي لا بالضعف ولا بالقوة وانما لا يجوز حذفه اذا كان
مرفوعا (لكونه) أي لكونه المرفوع (عمدة) أي في الكلام لو وقع مبتدأ وعمدة لا يجوز
حذفها الا بقامة القرينة في مقامها وحذفه بلا دل على غير جازع (اما جواز) أي اما جواز

الشذوذ في التي وجع
المذكر السالم وفي
الاب والاع من بين
الاسماء الستة اذا دلها
لام الجر ان تعطي حكم
الاضافة بحذف نوني
التي وانما جوع
واثبت الالف في الاب
والاع فيقال لاغلاي
لك ولا تسلسل لك ولا
باله ولا خاله فتكون
معرفة اتفاقا هذا كلامه
وبه نبين القام والضعف
المرام (قوله) أي
مشاركه اسم لا حين
يضاف قبل لا فرق بين
التوجيه في المثال
واغلاي التفرقة في حل
تركيب المعنى بارجاع
ضمير مشاركه تارة
الى اسم الضاعف
اطهار اللام وبارجاع
ضمير له الى الضاف في
اصل معنى الاضافة
وهو الاختصاص
والترتيب متفرع
عليه لمخصوص المواد
وبارجاع ضمير
مشاركه تارة الى مثل
حذين التركيبين
وبارجاع ضمير له الى
تركيب يشتمل على
الاضافة وهو
اختصاص قوله في
اسل معناه اشار الى
ان التمرير في
الاضافة زائدة على
اسل التي وح لا
يكون قوله الا ان بين
الاختصاصين تفاوتاً
عما يستفاد من كلام
المصنف بل زائدة عليه
ومحتمل ان يكون معنى

الحذف في المنصوب مع كونه عمدة ايضاً لكونه اسم ان (فلكونه) اي فليكون المنصوب (على صورة الفضلات) لكونه ضميراً منصوباً وصورة ان كان عمدة حقيقة والفتحة يجوز حذفها بلا قرينة (واما ضمة) اي واما كون جواز حذفه ضعيفاً (فلايه) اي فلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد اي) يلزم لحذفه حذف الضمير الذي يراد براده (بلا دليل عليه) اي بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعني ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر الذي ضمير ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المستداليه والمستند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد ثم شرع في التمثيل استشهاده اقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اي مثال المنصوب الذي حذف مع حذفه (من) ان يدخل الكنيسة يوماً (اي) يلق فيها جازاً وناظراً (اي) ان من يدخل قاسم ان ضمير شان ومن من كمال الجواز ان يدخل بكسر اللام قبل شرط والكنيسة مقول فيه له وقوله يلق يجوز وم حذف الالف في آخره على انه جزءا من الشرط والجاء ذم جمع جود وهو ولد البقر والمراد ههنا ثنيان يشبهن في الحسن والجمال بالاولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى البيت ان أثنان من يدخل معبدان تصاري صادف هناك ولداً ثانياً يشبهن بالاولاد البقرة وانما عملت في ضمير اثنان المقدور لا يلزم قدر بل عمل ان في من لبطت الصدارة لان كفة من تقتضي الصدارة فلهذا لم يدخل ان على كمال الجواز ان دخل الجواز مع الضمف على تقدير كون الضمير منصوباً بان المشددة اراد ان يذكر حكمه في حالة كونه منصوباً بان الحنفية فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من المواضع التي يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان) (الفتوحة) يعني جاز حذفه في كل موضع يكون ذلك الضمير منصوباً على انهم لان الامع كونه اسنان الفتوحة (اذا خففت) اي في وقت كون الفتوحة مخففة ولما كان المستثنى منه ضرباً من الجواز والضمف وكذا الاظرف اليها وكان الجواز ههنا يعني الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لامبات الامتناع او الوجوب فقال (قاه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اي) حذفه بنية الاضمار) يعني حذفه من اللفظ لا من الية كسابق (ههنا) اي في موضع يكون مع ان الفتوحة المخففة (مع كونه) اي مع كون الضمير (منصوباً) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اي المراد بفتح الامكان الخاص الذي ليس طرفاً ضرورياً هو الوجوب لا الامتناع وان كفا لا ليس لفتح الضمف بل لفتح الجواز ومثال في التنزيه (كقوله تعالى واخر دعويم) اي آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبر اعن اسم المعنى هو الدعوة لانها لو كانت خبر اعن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد ان قائم واسمه ضمير الشأن لان قراءته رفع الحمد دل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وحده (الحمد) رب العالمين (خبر لها ومفسر) بشأن المقدرم شرع الشارح في بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان الفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اي ذلك الزوم اعني لزوم تقدير الضمير المذكور مع ان الفتوحة المخففة كابت (لايه) اي الشأن (قد خففت ان) بالكسر (وان) بالفتح

اسل مثله واصل الاختصاص او يكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لا بين الاخصاين خصوصاً فتاوتاً فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تمازجاً من مضمونات كلام المعنى وهو اجدد في القول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقيدي والاختصاص المفهوم من هذا التركيب خبري وهذا الظاهر كالأجنى مل من نفسه اظهر من البيت انه لا سبيل الى اعتبارهما واحداً بحسب المال فان حاصل الوجه الاول كون التشبيه لمشاركته لمضاف يدرجها الى هذه الصورة اي زيادة الالف وحذف النون في الاختصاص وحاصل الثاني عكس الاول لان اعتبار التشبيه لمشاركته له حال كونه في صورة لا باله ولا غلامين بدون زيادة الالف وبثبات النون الاختصاص يدل على ذلك يكون المشاركة لا باله ولا غلامين وهو الاول يكون هو مشاركاً بل المشارك

او بالعكس وانما اخففتا (لتقلهما بالتشديد) اى تشديدا التون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة
والفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) بنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف
وفى اللمة وجداهل اللمة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى الملفوظ)
ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلاما
لبيوفهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا ناصبة ولم يعم
عملها بالتخفيف (ولم يجدوا ان الفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى الملفوظ مع ان ان) اى مع ان
لفظان (الفتوحة اقوى شبا) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للفتوحة
مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة
فى المكسورة عفاذا كانت الفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى الفتوحة (اجدر)
اى البق من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها من المكسورة (قازا لم يجدوها) اى الفتوحة
فى الاستعمال (عاملة فى الملفوظ) اى فى الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قدروا عملها) اى عمل
الفتوحة الخفيفة (فى ضمير الشأن) اى التقدير والزموه (للازيد المكسورة عليها)
اى على الفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها فى الملفوظ
مع نقصان مشابهتها وتعمل الفتوحة مع زيادة مشابهتها (مع انه) اى مع ان لفظان (اجدره)
اى بالعمل ولما كان فى الفتوحة الخفيفة حكمان احدهما كون الاعمال لازما وانما كون حذف
الضمير المذكور لازما وقد بين وجه كون الاول لازما اراد ان بين وجه الحكم الثانى فقال (ولم
يجزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اى قازا لم يجدوها كذلك قدروا عملها فى ضمير
الشأن ولم يجزوا (اظهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدور المعمول (للافتوحات التخفيف
المطلوب ههنا) اى لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير فبوت الغرض من تخفيف ان لانها بما
خففت لتقل التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا اظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون
اقبل من الاول وقوله (كايدل عليه حذف التون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا ببنى بدل
حذف احدى التونين على مطلوبة التخفيف فى ان التشديد ولما كان قوله ولم يجزوا بمعنى
انهم لم يجعلوا الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن التنى ههنا هو الامكان العام المقيد بحاج
الوجود اعنى فى الضرورة عن الاظهار فقط لان عدم اظهاره ضروريا واجبا ولذا لم يكف
التنى بقوله ولم يجزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اى لما خروا الضرورة عن الاظهار
واحتمل كلامهم التنى ايضا عن عدم الاظهار مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الش
بيان مرادهم بالامكان التنى فقال (وحكموا) اى انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشأن
مع ان الفتوحة) دون المكسورة لانهما تر الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت)
اى حاله تخفيف الفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف
من بيان مسائل الضمائر من انواع مبنى شرع فى بيان مسائل اسما الاشارة واتواعها
فقال (اسما الاشارة) وازاحة الاسماء الى الاشارة لامية لانه من قيل اضافة الدال الى
المدلول ولما كان هذا التركيب دالا على كونه حرفا وكان تصرفه للمهادن الحارصى فترتسب

ح لا باله ولا هلاى له
وهذا على اسبيل الى
الشك فيه وان كنت
فى ريب بعد ذلك
فذلك التام فى كلام
الشارح قدس سره
واذا وعيت ذلك
فاستمع لما هو الحق
واعلم انه لا يستقيم
الكلام على ما ذكر
قدس سره ولا لان
التشبيه بالضاف
واعطاه حكمه له انما
يكون بعد حصول
المصنع لذلك وهى
المشاركة فى اصل
المعنى فلا بد من
حصولها قبل ذلك
والا لما صح التشبيه به
فاكفى تشبيها بحيث لا
يسبيل الى احوال آخر
جد قال المص تشبيهه
بالمضاف لما ركنت له
فى اصل معناه فمبهور
هل ذلك ان تقول لا
باله ولا هلاى له
فنعطى هذا التنى
اسكام المضاف من
ثبات الالف وحذف
التون وهو على هذه
الفة مبرر لانه اخرى
يجرى المضاف بخلاف
الفة اخرى اعنى
لا بلك فانه ليهابى
لانه غير مشبه بالمضاف
وان كان متساكالا
فيجرى بجرى
المرادات قال وانما شبه
بالمضاف فى هذه اللة
المقابلة لمشاركته
بمضاف فى اصل معناه
لان معنى قوله اوجك
أب لك فقد اشتراكا

ذكره أو لكون المبدأ خارجاً عن اصطلاح مقام التعريف ولا يدل على الضرورة أراد أن
 أن يذكر القيود التي بها حصل تعريفه فقال (أي أسماء الإشارة المعدودة في المبنيات) قوله
 أسماء الإشارة أي الأسماء التي تدل على الإشارة شامل للقوى وغيره لقوله المعدودة في المبنيات
 يخرج منها ما لا يمدنها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا
 لغوية ومتعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر أعني بين المحدود والحد لأن قوله أسماء الإشارة
 مبتدأ وقوله (ما وضع) أي الموصول خبره بنى أسماء الإشارة ما وضع ولما كان الغرض من
 التعريف أن يكون للمساهية وكان أراد صيغة الأسماء بالجمع منافيها ولم يوجد له مفهوم كلي يشمل
 لكل أفرادها لكون كل أفرادها موضوعاً لمعنى مستقل كاهو شأن وضعه وكان المبتدأ على صفة
 الجمع أراد الشارح أن يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (أي أسماء) يعني أن
 الموصول عبارة عن الأسماء لطابق بالمبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الأسماء الذي وضع لمعنى
 بل المراد به (أ) (وضع كل واحد منها) أي من الأسماء (المشار إليه) ولما كان المشار إليه هنا عبارة
 عن المعنى فربما كونه الموضوع له فسر الشارح بقوله (أي لمعنى مشار إليه) يعني أن كل واحد منها
 موضوع لمعنى يصدق عليه أن يشار إليه وقوله (إشارة حسية بالجوارح والأعضاء) قيد للإشارة
 التي دل عليها لفظ المشار ومنسوب على أنه مفعول مطلق للتعريف المحذوف الذي يدل عليه قوله
 إشارته أي يشار إليه إشارة حسية وأما حل الإشارة على هذا المعنى وخصه (لأن)
 الإشارة عند إطلاقها أي عند ذكرها مطلقاً (حقيقة في الإشارة الحسية) وإذا كان المراد
 بالإشارة إشارة حسية لأذهنية وكان استعمال أسماء الإشارة في هذا المعنى حقيقة لكونه
 استعمالاً في معناه الموضوع له في الاصطلاح (فلا يراد) على التعريف معناه ضمير الغائب
 وأمثلة (من المعارف) بأن قال إن هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لأنه أيضاً
 موضوع لمعنى يشار إليه يعني إلى مرجعه وأما لا يراد (قائلاً) أي قان الضمائر ليست موضوعاً
 للمعنى المشار إليه بالإشارة الحسية بل هي موضوعة (للاشارة إلى معانيها إشارة ذهنية
 لاحسية) فاما إذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للإشارة إلى زيد الموجود في ذهنه لا إلى
 زيد الموجود والحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله
 تعالى تلك الجنة التي (تأ) أي أسماء الإشارة التي (ليس الإشارة إليه) فيها (حسية) أي مثل
 ما في هذه الآية لا يدخل في أفرادها أسماء الإشارة التي يطلق عليها في الاصطلاح حقيقة لوجود
 القرينة المانعة في هو وعدم كون المشار إليه محسوساً مشاهداً بل مثل الإشارة في هذا المحمول
 على التجوز أي على الجازم أي الاستمارة للمصرح بأن يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد
 في غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس ثم بين الشارح على بناء أسماء الإشارة بقوله
 (وأما ببيت) أي أسماء الإشارة مع كون الأصل فيها الأعراب لكونها أسماء (تشبهها) أي تشابهها
 (بالحروف) التي هي معنى الأصل في احتياجها إلى الصفة في تعيين معناها كما أن الحروف
 احتاجت إلى التعلق في الدلالة (كسبقي) وقائدة ذكر على البناء مع ما علمتها تعيين أسماء
 الإشارة في النوع الأول من المعنى أعني أنه داخل في نوع ما ناسب معنى الأصل لا في النوع

هذا المعنى وهو نسبة
 الإبهام إلى المذكور بعد
 اللام متلها في الإضافة
 وإن اختلفا في أن
 الحذف فيه قوة
 المحسوسية حتى يصير
 معرفة وإشبات اللام
 لا يصير مع ذلك قلنا
 اشتركا في أصل معنى
 الإضافة حل حل
 المضاف جازي
 يحرمه ذلك دليل لا
 الدلالة ولا على أنه
 كلامه في وقال في
 الأمالي كل فكرة
 ليست كالمنسوب إليه
 باللام وحكمها يختلف
 باعتبار إرادتها
 وباعتبار إضافتها
 فالتعريف استعمالها
 مفردة لأن اللام
 قطبها من الإضافة
 فظا ومعنى كأي سائر
 الأبواب ويؤثر على
 غير القياس وهو مع
 ذلك ليس بالكثير
 في الاستعمال أجروها
 بحري المضاف في
 الحكم لا في المعنى
 فنصلى أحكام المضاف
 من أعراب بحرف أو
 حذف نون حتى كاتب
 متفافة فتقول لا في
 إياك وفي لا غلامين
 لك لا غلامين لك تشبها
 له بالمضاف المشار إليه
 له في أصل معنى
 الإضافة من حيث
 كونه منسوباً إلى الثاني
 حل أصل معنى تلك
 النسبة لأصل الأ
 خصائص التعريف
 الذي جعلها الواحد

الثاني الذي هو غير المركب ثم شرع في تقسيمه فقال (ح) (اي اسما اشارته) (ذا) فقلوه
هي مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبره وهذا هو التوجيه الرضوي عند الشرحية انه
جعل قوله للمذكر حالا لا خبرا حيث قال (حال كونها) اي حال كون ذا (للمذكر) ولما كان
المذكر اسم جنس شامل للثنية والجمع اراد الشرح ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المتى
والمجموع قرية المقابلة ولما حمل الشرح قوله للمذكر على انظر في مستقر حال من ذا ورد عليه
انه يلزم ان يكون حالا من الجزم اي من جزم الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المص
حيث عرف الحال في اسبق بمتين هي الفاعل او المفعول به وحمل كلام المصنف على خلاف
ما ارتضاه غير مرضي فاجاب قوله (والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من لسة الخبر)
اي ذا (المبتدأ) يعني هي فيكون متناه لسة ذا اي هي فيكون لفظ ذا نائب فاعل لسة فكانت
حالا من الفاعل معنى واعتراض المصام على هذا التوجيه بمتع كون ذا قاعلا لسة لان ذا وحده
ليس مخبرا للمبتدأ بل هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذه
يقضي ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم المصام بعد
ما بين ردفا كما الشارح رجح ان يكون خبر هي محذوف اي خصة وان يكون ذا مبتدأ والمذكر
خبره كما رجحه صاحب الاستحسان وزي زاده وغيرهما يقول لعل جميع الشارح هذا التوجيه
وتكلفه بما عرفت لسلاسته من الحذف واقدم قوله (ولما دان) معطوف على ذا قبل الربط
كما هو مرضي الشارح يعني واذن حال كونها لمتى ذالما كانت حالات الاعراب ثلاثا هي
الرفع والنصب والجر وعين تلك الحالات الثلاث لفظين وهما ذان وذين اشار الشارح
الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (ردفا) اي ذان بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء
السكنة المفتوح ما قبلها (نصبا وجر) اي في حالة النصب والجر ثم فسره بما يطابق به مرضيه
فقال (اي ذان وذين حال كونهما لمتى المذكور) ولما كان لفظ لمتاه حالا وخفا ان تكون
مؤخرة عن ذي الحال احتاج الى نكتة لتدعيمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم)
على صيغة المجهول اي قدم لمتاهم ان رتبة تقضي تاخره (ليكون الضمير) اي الضمير المخبر و
الراجع الى المذكور (اقرب الى مرجحه) بما يكون مؤخر اعنه (وعلى هذا القياس في التراكيب
الثلاثة الباقية) وهي قوله للؤثت ذا وما عطف عليه والمتاهان وجمعهما اولاه ثم صرح بذلك
الاعراب فقال (فقوله) اي قول المصنف (هي مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ما عطف
عليه مقيدا كل واحد منهما) اي من ذا وما عطف عليه (بحال) من كونه للمذكر وللؤثت وغيرهما
(كان) اي ذلك المجموع المركب من ذا وما عطف عليه (خبراله) اي للفظ هي ولما كان في
لفظ ذان لفتان احدهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يرفع به اذا استعمل في حالة
الرفع وعلى ما ينصب باذا استعمل في حالة النصب والجر وتأتيها ان يكون مبنيا على
ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجي في بعض اللغات ذان) يعني حال كونه
مبنيا على الالف (في جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر) وقوله (منه) خبر مقدم (قوله

معين قال ومن ثم يعني
ومن اجل ان هذا
الحكم كان من اجل
تعيينه باصل معنى
الاضافة انهم يضافوه
للاب لا لغيره
النسبة ليست نسبة
الاضافة فذلك لم يمتط
حكم الاضافة باعتبار
بغلاف النسبة التي هي
بمعنى اللام (قوله)
لفساد المعنى قبل قال
التمس ولاه لو كان
مضافا لزم الرفع
والتكبير وكان لم
يذكره في المتن لانه
معارض بانه لو كان
مفردا لزم عدم الالف
ووجود النون وكما
يمكن ان يحذره
عدم التكبير هو الرفع
بانه لا غير صورة
الضاف شابه الفرد
التكبر فلم يرفع ولم
يكررو فقول قال في
الشرح يذهب بيبويه
ومن ثابته ان ما
ذكرناه مضاف واللام
لأن كيد الاضافة
فذلك كانت بابا حكام
الاضافة واعاقره
من ذلك وجه احكام
الاضافة فظن انه
مضاف وليس
بمستقيم لاسرير احدا
انما قطع بان قولهم لا
انالك معنى لا بابك
ولا خلاف ان لا باب
لغيره مضاف فوجب
ان يكون ذا اخر مثله
والوجه الثاني ان لا
ما به اهي التي تنصب
هنا لانه لا دخل الاعلى

تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القيل قوله تعالى (ان هذا لساحران) اى على قراءة من قرأ
 ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماء ولقد اقال (على احد الوجوه) اى وكونه
 من هذا القيل على احد الوجوه المقررة في هذه الالة الكريمة وقال بعض المحشين المراد
 بقوله على احد الوجوه بمعنى انه على احد التوجيهات في قراءة التشديد مع قراءة هذان
 بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وانها ان ههنا بمعنى نعم وهذا مبتدأ وساحران
 خبره وتاليها ضمير الشأن محذوف والجملة خبر ضمير الشأن مفسرة كذا نقل عنه وانما
 دخل اللام في خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قول هذا هو الاول لانه نقل من الشارح
 نسخة مشتقة لها (ولمؤنث) (الواحدة) (تأ) اى ايلها لإشارة حال كونها موضوعة للمؤنث
 الواحدة سبعة احدها ناقص والاقوال بين التحاة في اصاله احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تا
 فقط والتانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله
 (قيل هي) اى كلمة تسمى (الاصل) فقط (في لغات المؤنث الواحدة) وهي اللغات السبع التي
 يذكرها المصنف (لانه) اى اصلها ثابتة لانه لم يثن منها اى لم يكن شئ من لفظها من اللغات
 (الاهى) اى الالات (وذى) وهي ثمانية من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول
 الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هي) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط في اللغات المذكورة
 انما تكون (الاصل) (لكونها) اى تكون ذى (بازاء ذال المذكر) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء
 اللغة الموضوعة للمذكر وهي ذال (فيبقى ان يناسبها) اى فيبقى ان يناسب المؤنث لمقابلته من المذكر
 في بعض الحروف ومع ان الياه فيها يصلح ان تكن اداة التأنيث كما في تفسيرين ثم ذكر القول الثالث
 من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تا و ذى كلاهما (اصلان) والبواقي فروعات لوجود المرجح
 في كل واحد منهما من غير زيادة في احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائر هاتين فقال (وللقول)
 اى ولو قوع القول من التحاة (باصالتهما) اى باصاله تا و ذى (قد متاعلى سائرهما) اى على سائر
 اللغات الموضوعة للمؤنث الواحدة (لغيريتها) اى لغير عتسائر اللغات (وتى) (قلب الالف)
 من (ياء) وهي ثالث اللغات (وهو ذه) وهي خامسها حال كونها (قلب الالف) من ثانيا
 (والياه) اى قلب الياه في ذى (هه) فتكون تامقلوبة الى هه و ذى مقبلوبة الى ذه (بغير وصل الياه)
 اى بغير جعل الياه موصولا (يهاء) اى يهاء ثابت فيها بل الياه فيها مكسورة بالقصر (وتهى)
 وهي سادس السبعة (وذهى) وهي سابعها حال كونها (بوصل الياه) اى بحمل الياه موصولا
 (يهاء) بخلاف الاولين (ولتاء) (اى لثى المؤنث) (تان) اى لفظ تان حال كونه موضوعا
 لثى المؤنث (في الرفع) اى في حالة الرفع وفي الصابة تغن حيث قال في الاول رفضا هه ما يفيد
 ان اثنى الواحد (وتين) ضح التاء وسكون الياه (في النصب والجر) اى في حالة النصب والجر
 ولما اخصى الثنية من اللغات المذكورة دون سائرهارا اذ الشارح ان يذكر وجه الاختصاص
 بها فقال (ولا يثنى) اى ولا يورد الثنية (من لغات) اى من الالفاظ السبعة المستعملة في
 المؤنث الواحدة (الالات) اى الالة تادون اللغات السبعة وانما اخصى هذا لابراده (الكثرة

الكثرات ولو كان
 مضافا لكان معرفة
 وح يمتنع دخول لا
 عليه وجه دخولها
 دليل على انه غير
 مضاف وذكر في
 الامالى وجهها ثالثا
 وهو انه لو كان معرفة
 لكان لواحد مخصوص
 ونحن نقطع بان قولك
 لا اهلك ليس لواحد
 مخصوص وانما هو تى
 لجميع الاخوة اما
 باعتبار الفروم واما
 باعتبار رضى كافي لا
 رجل افضل منك ولما
 كان اعتبار جانب المعنى
 اقوى اكتفا هناك
 بالثنية عليه وما ذكره
 الفائل من المعارضة
 لا يصح لضرورة ان
 القول بان هذا التثنية
 غير داخل في حقيقة
 ذلك المعنى والا لكان
 لوازمه باسرها
 موجودة فيه بل تثبت
 بعض احكامه له تشبيه
 به لا يكون معاضاياته
 لو لم يكن هذا دخلا
 في حقيقة ذلك لما ثبت
 فيه هذا الحكم وما
 ذكره في الاعتذار
 عن سيوئه واكثر
 التبعين ما هو ضمن
 كلام الرضى فانه قال بعد
 نقل كلام المص
 واعتراض عليه
 وجواب لم يرفع ولم
 يكره لكونه في صورة
 التكره والافرض من
 الفصل باللام ان لا
 يرفع ولا يكره فكيف
 يرفع ويكره مع الفصل

دور هاعلى الالسة) اى على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى
بعض النحاة (من اختلاف او اخردان ودين) فى ثنية المذكور (وتان وتين) فى ثنية المائت وقوله
(باختلاف الموامل) متعلق بقوله من اختلاف واخر اى مشتألهم هو الاختلاف الواقع
فى واخر حال كونه بسبب اختلاف الموامل وقوله (انها مربية) مفعول توهم والضمير
راسع الى المذكورات بمعنى توهم بعض النحاة ان اللغة المحصورة فى ثنية ذواتها ذان وتان
مربية وهذا التوهم الذى يقتضى كونها مربية ناشئ من الاختلاف الواقع فيها ايرادها بالالف
مرتبو باليا اخرى بسبب اختلاف الموامل كما فى ثنائى الاسماء المربية (والجهمود) اى وجهود
النحاة تباينون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى
العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما او جرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف بسبب اختلاف
الموامل كما توهم ذلك البعض (بل ذان وتان بالالف) (موضوعان لثنية المرفوع ودين وتين)
بالياء لثنية المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وعلى ان وقوع المذكورات حال كونها (على
صورة العرب اتفاقا لا لقصد الاغراب) اى لان وقوعها عليها لقصد الاعراب الدال على
المعاني المتصورة حتى تكون مربية مخالفة لا خواصها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم
كونها مربية (لوجود علة لئلا فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لثنية الاصل الذى هو
الحرف ووجوب علة البناء بحقق واتفاق بعض المنيبات على صورة العرب واقع والحكم لثنائى
من هذا النوع وهى مع ان الحكم يثبتها على لوجود علة والسلوك الى مسلك القتل اولى
من السلوك الى مسلك الوهم (ولجملهما) (اى يلجم المذكور والمؤنث) (اولا ومدوا قصرا)
وتفسير الش بقوله (اى مدودا ومقصورا) اشار الى ان قوله مدودا قصر احال من لفظ اولاه
يعنى من اسماء الاشارة اولاه حال كونها موضوعه لكل واحد من جمع المذكور والمؤنث بالاشتراك
اللفظى وحال كون لفظ اولاه مقرر بالمداى بوجود الهمزة المكسورة بعد الف بان يكون
مبنيا على الكسرة وبالقصر بعدم الهمزة بعدها بان يكون مبنيا على السكون ثم اشار الى الصورة
الدلالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظا ولا موادا (مقصورا) يعنى اذا ريد ايراده على
هيئة المقصور (يكسب الياء) على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوى وقصوى ولما فرغ
المصنف من مسائل اسماء الاشارة من حيث تجردها عن المالحقات شرع فى مسائلها
من حيث لحوق بعض الحروف بالاولا واخرها فقال (ويلحقها) وقوله اى اسماء الاشارة
تفسير لجمع الضمير المنصوب ولما كان المحقوق مشمرا بالكون فى الاخبار اذ ان يفسره
على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعنى)
اى يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى انه (يدل على اولائها) بذكره المحقوق الاخص واردة
الدخول الاعام او بذكر المقيد واردة المطلق دخولا مقيدا بقوله (على سبيل الاحق)
وانما قيد به لان الدخول بشرط الجزئية فاحترزه عن الدخول على سبيل الجزئية
والحاصل ان قيد الدخول بلى اولائها للدلالة على القرض الاول وقيد بلى سبيل
المحقوق للدلالة على الثانى وقوله (والمرضى) عطفت تفسيره للحرق لان المحقوق هو

باللام لا يرفع ولا
يكسر فكيف يرفع
ويكسر مع الفصل
باللام وهذا الجواب
ليس مستقيم لان اسم
لا العرب يحرف
اعرابا محذوف منه
توهم الثنية لا يكون
فى صورة النكرة
(قوله) والقرض من
الفصل باللام لا
يرفع ولا يكسر فلما
هذا القرض ينافى
قوله لم يرفع اللام
فاكيد اللام المقدرة
كثيرة الخافى فى ايم
على كل مذهب من
قال ان يتم الاول
مضاف الى مذهب
الظاهر فكان الفصل
بين المضاف والمضاف
البيان فصل وكيف
يصح كون اللام زائدة
ذلك القرض وقد ساء
الفصل باللام المصنعة
بين المضافين فى
النادى كقوله يا بوس
للجهل ضراوا الاقوام
وقال الرضى فى جواب
قوله لا اياك بينى ولا
بك اتفاقا فوجب ان
يكون خبر مضاف محذوف
قد اتفقوا على معنى
الجلتين اعنى لا اياك
ولا بياك سواء ولم
يتفقوا ان اياك راب
لك بمعنى واحد وقد
يكون الخ من الجلذين
واحد مع ان السند اليه
فى احد ما صرفه وفى
الاخرى نكرة
فالسند اى خبر لا فى
اياك محذوف اى لا

لروض (باعتبار اصالتها) أي اصاله اسما بالاشارة يعني لا اعتبار كونها مركبة مع ملحقها
وقوله (حرف التثنية) فاعل يلحقها (وهي) أي حرف التثنية (كلمتها) وتأنيث هي باعتبار الخبر
وقوله (فهو ليس في الحقيقة منها) بيان لقاعدة التصير بالحقوق ودفع لما شوهم من اتصاله في
الحطاب جزء منها والقافي فهو يعني ان يكون للتفصيل أي والهاء في كلمة هذا ليس جزء من اسما
اشارته في الحقيقة وان كان جزء منها في صورة الخط (واما هو) أي انما لفظها (حرف جي) (ب)
أي الحق باو اثل اسما بالاشارة (التثنية على المشار الى قبل لفظه كجي) (ب) للتثنية أي لقاعدة تثنية
المخاطب (على النسبة الاسنادية) أي على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التي بعدها كونها
من الامور التي يجب ويستحب الاعتناء بها (كقولك ها زيد قائم وها ان زيد قائم) وقال
اليضاوي في متن الامتحان ويدخل الها، ما يلحق باللام ينهي يعني ان هاء التثنية لا تدخل
على كلمة ذلك وتلك فلا يقال هاذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعني بقوله ما يلحق باللام
كما شرط به اليضاوي في متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله يلحقها
أي يلحق بعضها لان بعض اسما بالاشارة لا يلحقها حرف التثنية وردده الشارح المتجدد واني
عليه بان عدم دخول حرف التثنية على بعضها من قبيل التخالف المانع وجد في اجراء القاعدة
وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط والمانع في عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين
على معنى واحد وهي قاعدة التبعيد وقال العصام وانما لم يقل ويصل بها التلاويهم عدم جواز
الفصل بينهما وبين ذامع انه بكلمة فلو اتهم وهو واخواتها كثيرة ومنه قوله تعالى هاتم اولاد
ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسما بالاشارة فقال (ويصل بها) ولما كان المراد من
الاتصال ههنا اتصال لفظا بآخر وكان هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول وبالاخر وكان
الواقع ههنا هو الثاني اراد ان يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل
الاجتزاف المضاعف فقال (أي باو اخر اسما بالاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح
له هو شمول مطلق اتصال لا الاتصال بآخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز
بطريق ذكر اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظا لا يراخ لان اسما بالاشارة متعددة
ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخل في القاعدة المقررة ان اذا قيل بالجمع بالجمع
يراد به اقسام الاحاد على الاحاد وقوله (حرف الخطاب) فاعل يصل اي حرف مخاطب به
(وهو) والحرف الذي يصل بالاولاخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) أي مسمى الكاف
وقوله (تثنية) مفعول به بقوله يصل وانما حذف اللام مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل الملل
لكونه صفة الحرف بخلاف التثنية فانه صفة المتكلم لكن الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم
لكن لكونه مطاوعا واصل يجوز ان يكون صفة له كأنه قال اوصله المتكلم بالتثنية فاقص (على حال
المخاطب) أي على حال الشخص الذي وقع به التخاطب باسماء الاشارة لا قوله (من الافراد)
خلف مستقر على انه صفة للحال يعني تثنية على الحال التي هي جزء من مجموع الافراد (والثنية
والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت يكون ذلك تثنية على حال المخاطب بانه مفرد مذكر
والافراد والتذكير جزء من مجموع تلك الاحوال ثم لا كان كاف الخطاب معدودة من الضائر

الاهل موجودا وانما
لا اياك فهو لك أي
لا اياك موجود لك
فالجملة الاولى بمعنى لا
كان اياك موجود
او الثانية بمعنى لا كان
لك اياك فمسمى الخطابين
واحد مع كون المسند
اليه في احدهما مفعولا
وفي الاخرى نكرة
وهذا ايضا نفيس
بمعنى ضرورة انها
ليسا بيبين بحسب اللفظ
فاذا ثبت الاتفاق على
حكم باعتبارهما ثبت
كون ذلك بحسب
المعنى الا بواسطة بينه
وبين اللفظ سلطنا ان
المراد بالمعنى ما هو
افصح من الدعوى
وانه واسطة بينهما
لكن لا يمتزج
هذين التركيبين بحسبه
ايضا لظهور ان حاصل
قوله لا كان اياك
موجودا انتفاء وجود
اب مخصوص وحاصل
قوله لا كان لك اب
انتفاء جنسه اعم من ان
يكون واحدا او كثيرا
والفارق بينهما ظاهر
جدا فلا يصح عند
ارادة احدهما التصير
بما يؤدي الى الاخر وعدم
تعدد الارب بالنسبة الى
شخص واحد لا عبرة
به لانه امر لا يتحدد
من اللفظ بل من
الخارج على ان مادة
الحال لا تخص بهذا
المثال بل تم تحولا
اخاله فليغرض
الكلام في (قوله)

والضائر معدودة من الاسم وكان المناسب ان يكون الكاف اسما وقد جعل حرفا قاتضي وجهها
 للدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان تكتلوجه الدول فقال (وانما جعلت هذه
 الكاف حرفا لامتاع وقوع الظاهر موقعا) فلا يقال داذيد (ولوكانت) اي تلك الكاف (اسما)
 لم يتعم ذلك (اي وقوع والظاهر موقعا) مثل ضربتك ومرت (بك) حيث يجوز فيها ان
 يقول ضربت زيد او زيد وهذا الاستدلال باطل الالزام للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر
 موقعا وقبل عليه الان ان لم كون جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضائر المسترة
 في افضل وقمل وقمل من التكلمين والمحاط اسما مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعا
 لوجوب الاستتار فيها ولو كان جوازا لوقوع لازما لامتاع انكاف الاسمية عنها فاجيب
 بنحو المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذي يلزمه الجواز هو الذي يكون من مقولة
 الصوت اللفظ والضائر المسترة ليست من مقولة الصوت فاجاب عنه الهندي بان فيه
 دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال لا امتحان ولا يخفى هذا كلام على السند والالزام
 اثبات المقدمة المنوعة وان هذا واجب ايضا تغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه
 الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذلك انبت بسكون الياء فيجوز
 لاشكال وهذا ما اختاره المصمم وقيل والدليل على حرفيته عدم خطه من الاعراب
 فلا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او توكيدا لانه متباين ولا جملة
 مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة واذا امتنع
 الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو ما اختاره
 صاحب الامتحان و اشار اليه المصمم تصويره ولا يبعد ثم شرع في بيان انواعها فقال (وهي)
 (اي حروف الخطاب) وانما فسر به ليصح ارجاع ضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف
 الجمع ثم ان الضمير مبتدأ وقوله (خسة) خبره وانما هي في اسم العدد بالتامع ان الظاهر
 ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكونه مجزءا حرفا فالجواب يجوز ذكره وتاينه وانما
 ترك ما هو الاولى وهو اعتبارنا انبت ههنا حتى يكون مقرأ الحرفية حروف الخطاب لتحصل
 الموافقة لقوله في خسة كذا في المصمم (والقياس) اي الاصل في بيان عدد حروف الخطاب
 (مقتضى) ذلك الاصل (التي) لكون الاحوال المنبذة في الخطاب ستة ثلاثة للذكر الخطاطب
 وثلاثة للمؤنث الخطابية ثم ذكر وجه كونها خسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اي ولما اشترك
 اثنين الخطابين في اللفظ (فرجعت) اي وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خسة) بقوله
 (مضروبة) مجرد على انه صفة لقوله الى خسة في تركيب الشارح لانه قول المصنف بقوله
 ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خسة اي حروف الخطاب بحسب اللفظ خسة مضروبة
 (في خسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التي ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسما
 الاشارة يعني) اي يريد من انواع (المفرد والمذكر والمؤنث ومتاهما وجمعهما وهي) اي وانواع
 اسما الاشارة ايضا (سنة) لان المعاني فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الست (راجعة
 الى خسة) كارجعت حروف الخطاب الى خسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة

لاشتراك تقيدهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراكيهما) اى جمع المذكور والمؤنث حيث
اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء. ولما فسر الشرح الحجة بالاوتواع مع ان الظاهر ان فسر
لافراد ادارادان بين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها
(لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترقى الى الستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق
من الثلاث الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرعا له او كان كلها اصولا برأسها ستة وهى
تأريز وتوه وتهى وهى فلو اعتبر الافراد فيها كان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى
ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكور واثنان لثنيتهما
وواحد لجمعهما واذا اعتبر المص في المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد
وانما اعتبر المصنف لاوتواع دون الافراد لانه في مدد تعدد اسماء التى يدخل فيها حرف
الحطاب لا في مدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موازدا استعمال
ثم الغاء في قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل
من الضرب وعلى الثانى قريع الحاصل وعلى كلاً التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل
ولذا فسر الشارح بقوله اى (الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف
الحطاب الخمسة في مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمس وعشرين وهى) (اى تلك
الخمسة والعشرون) (ذلك) ففتح الكاف اى ابتداء هذا ذلك متبها (الى ذاك) (يعنى) اى
المص قصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذلك) ففتح الكاف (اذاشرت) اى اذا
اردت الاشارة (الى المذكور وخاطبت مذكرا) اى وارتد الحطاب الى مفرد مذكرا ايضا (واذا
كاناشرت الى مذكور وخاطبت مذكرين) ففتح الراء وحيث اردت المتعين قلت ذلك اللفظ
(واذاكم) اى احدها ذاك (اذاشرت الى مذكر) اى المفرد مذكرا (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء
(و) (على هذا القياس) (ذلك) وتوسيط الشرح قوله على هذا القياس بين حرف المطف
وبين ذلك لارادة مزج لفظ ذلك فيما قبله من بيان اثنين مواقع الاستعمال والافهنا
اللفظ في كلام المص معطوف على قوله ذلك من قيل عطف احدا جزاء الخبر على
جزء آخر فيكون المعنى على ارادة الش وتقول ذلك على هذا القياس يعنى على
القياس الذى قلت بقولى اذا اشرت الخ وعلى ارادة المص عطفه على ما قبله وهى
ذلك في حالة الرفع (وذلك) في حالى النصب والخبر (اذا اشرت) اى اذا اردت
الاشارة (الى مذكرين) ففتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا حال
كونه متبها (الى ذاك) في حالة الرفع (وذلك) في حالى النصب والخبر (اذا
اشرت الى مذكرين) ففتح الراء (وخاطبت مؤنثات) اى جمعا مؤنثات (وكذلك البواقي)
(يعنى) اى يربد المص بالبواقي (تاك) اذا اشرت الى مفرد مؤنث وخاطبت مفرد
مذكر امتبها (الى تان) يعنى تانكا تانكا تانكا تانكا تانكا تانكا تانكا تانكا تانكا تانكا
مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيك) اشارة الى ان كاف الحطاب انما يدخل
في اللفظ من اللغات الواقعة في مفرد المؤنث وهما تان وتان لان مقولوب تانكا تانكا تانكا
اشار بقوله تيك يعنى تيك فاذا اشرت الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيك

لاخراج الحروف الا
واخر الايتين ما اريد
بكلمة ما ولو جعل الاشتال
بمعنى كون الخبر متصلا
مذكورا لافادته معنى في علم
يحتاج اليه والاحتياج
ليس بمجرد اخراج
الحروف الا واخر
المذكورة بل لكل مجموع
من الحروف الا واخر
وجزء آخر لاشتال على
الجزء كاشتال الاسم وليس
كذا فان معنى اشتال الضم
على آخر تحققة في ذلك
الضم ليس الا ولا يفتى ان
عمل الاعراب يشتمل على
علم الحذف اليه لتعنه
وتبوت فيه فاحتج الى
جعل ما عبارة عن الاسم
لاخراج ذلك وليست
الحروف الا والاول والا
واسط تشتمل على علم
الحذف لان عمله الا واخر
فلا يصح الا الاحتراز الا
متبها (قوله) والحذف اليه
وان كان مختصا بما عر
به لكن المشتمل على علامته
اخره وما هو مشبه به قيل
اشارة بقوله وان كانا
مختصا بما عر به الى احوال
ان لا يكون مختصا بالظاهر
ما عر به بل ان يراد بانسب
اليه حقيقة او صورة وقوله
ولكن المشتمل على علامته
اخره وما هو مشبه به يعنى
على ان يراد به المشتمل على
ذات العلامة لا على العلامة
من حيث لها علامه
الاشتال حقيقة او صورة
وقه انه ينقض تعريف
الجروح بثل غلاى غير
مجرد ويمكن ان يدف
ان المراد بلامه الحذف

اى متنها الى تيكن تيك تيكما تيك تيكما تيكن وقوله (وتلك) في حالة الرفع (وتيك) في
حالتى النصب والجر اذا اشترت الى تيكما المؤنث وخاطبت مفردا مذكر امتها (الى تانكن
وتيكن) اذا اشترت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات بنى تلك تانكنما تانكنم (الى تانكن
(واولئك بالمد) بالهمزة يبدال الف اذا اشترت الى المذكر من المؤنثات (واولاك بالقصر)
اى بغير الهمزة بعد الالف متنها (الى اولان تانكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل
ينصل به حرف الخطاب او لا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد ورد ما عشرين والمالكي
وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء الاشارة من حيث
ما يدخل فيها وينصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال (وقال) اى يستعمل (ذا) بنى من
غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام (للقرب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه
القريب بالنسبة الى البعيد (وذلك) اى يستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد)
اى اذا اشترت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذلك) اى يستعمل لفظ
ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اى اذا اردت اشارة الى المشار اليه الذى يقع فى
الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب وذاك للمتوسط
وذلك للبعد حتى يكون الوضع مطابعا لطبع لزم ان يبين نكتة لهذا العدول فقال (واخر)
اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط) لكونه من الامور النسبية (لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب لكونه عبارة عن التخلل بين الشئين فاعتبر
جانب التحقق ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى
قاللها من غير التصدير بلفظ قبل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ قال
اراد الشارح ان يذكر نكتة عدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من
هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد
من ذوا الاخرين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل ذا البعيد
والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا
لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق دامن اخوه مثلا باستعماله فى القريب
(مذهبا) اى مذهبا حاصل يستدل الى النجاة وشيع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى
قل هذا الفرق عن غيره (فقال) فى صدره (قال) اى لفظ قال ولم يقل هو ذا للقريب
ونحوه من عبارات كاهى عاده فى غير هذا المقام ثم شرع فى بيان احوال الكلمات
التي تستعمل فى البعيد ايضا فقال (وتلك) اى الموضوعه للمفرد المؤنث مقارنة
باللام والكاف (وتلك) اى الموضوعه لثنية المؤنث مقارنة بالكاف (وذلك)
اى الموضوعه لثنية المذكر مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخرين)
تفسير لقوله (مشددتين) وبيان على انه حال من ذلك وتلك يعنى انهما تدخلان
هذا الحكم اذا كانتا توتهما بالتشديد (واولاك) اى الموضوعه لجمع المذكر والمؤنث
بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرتين باللام المتوسط بين اولاهما والكاف وقوله
(اى هذه الكلمات الاربعة) تفسيرا وبيان فان قوله (مثل) (وكلمة) (ذلك) خبر للمبتدأ

الى ما كان حاسلا يعرف
الجر حقيقة وان اضر بما
اشتمل على علم المصنف اليه
ليس اولى بتقدير ان لا
يخص المصنف اليه باعرفه
به كما يقتضيه كمال الوصل
وقوله قدس سره وان كان
مخصصا باعرفه بعدة بين
تلك الاشارة والمصنف من
القاتل انه قصدى لثنية
ومعه ذلك لا يلحق لفظ لا
دليل عليه وتوهم انتقاض
تفسير الشارح وبطلان
عجيب فانه ليس يستعمل
العلامة لا حقيقة ولا صورة
والقول بكون المراد بلفظ
العلامة مجردا لكسرة
او الفتحة او اليا سواء
كانت من حركات اوائل
الكلم او اواخرها وسواء
كانت من حرفها او اصول
او زواضعها فساد مظهر
من ان يخرجه عن
هذه مراد الشارح قدس
سرهم فبقي كلام قريب بلا
صرحة فان قلت يلزم المصنف
الى ذلك من ادخاله نحو كفى
بالله مع انه ليس بمضاف
اى قلت نظر الشارح فيه
انه وان لم يكن مضافا اليه
لكنه مجرور بواسطة
حرف الجر وكل ما هو
كذلك فهو متشمل على
علامة المضاف اليه فهل
يلزم من ذلك اخراج
العلامة عن مساحتها
واعلم ان كلامنا هذا سوق
ليبان مراد الشارح ونحن
لأتم ذلك بناء على انه لا
يقصد بالمد الا ما ليس
بزائد لان الجواب اعتبار
المعاني لا يدخل الامور
التي لا معنى لها ولا

و هو كلف تلك مع ما عطف عليه واما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للإشارة الى ان لفظ ذلك هنا يراد لفظه كما هو الظاهر لا ما اذا اريد معناه كان إشارة الى كل ما سبق من ذواخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في قاعدة البعد) تفسير لوجه التبيين ذلك وبين ما ذكر يعني ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منهما اذا استعمل تلك الصورة فيكون المشار اليه بعيدا ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة أحدها ما ظهر وتأتيها غير جائز وتأتيها بعيدا اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كإفسره به واما الفجاءة الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير الى اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الاستماع وان كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يردهما كما قال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد (ان يجمل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجمل (إشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهي ما ذكره بقوله وذلك البعيد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لا ما اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فاعلم ان المقصود من ان كان المراد ذلك لكن على المصنف ان يقول هذا بدون اللام يعنى بما استعمل في المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق في الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور في لفظ تلك وتلك وذلك المتدئين واولئك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ما عداها مجعلا اراد الشارح بيان احكام تلك وتلك وذلك الخفتين واولئك الغير المقرونة باللام فقال (واما تلك) اى حال كونها بغير اللام (وتلك وذلك) حال كونهما (مخففتين واولئك بغير اللام) وقوله (فلا متوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ماهو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم هنا احتمالا للاستعمال في القريب والمتوسط احتاج الى التبيين ثم شرع في بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تميز استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بمد حذف حرف الخطا بـ) يكون (لقريب) محذوف اذا حذف الكاف منه يكون ذا فيكون قريبا وكذلك ذلك وتلك بمد حذف الكاف فان وتان فيكونان للقريب (واما ثمة وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف التون) (وهنا) حال كونها (فتح الياء وتشديد التون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتح الهاء يعنى اذا شدد التون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسر الهاء (في بعض النسخ كسر الهاء) اذا شددت (ايضا) اى كجا بفتح الهاء (فلا يمكن) اى ثمة وهنا باقضية فموضوع للإشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقي) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهني وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع لمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسما للإشارة لانها ايضا للإشارة الى المكان كما قال هذا

و أدى الى ان يكون له معنى فيما ليس له معنى كما صرح به المصنف فالأما الى ايضا إضافة العلم الى المضاف اليه بعيدا الاختصاص فلا يدخل فيه اى في تعريف المجرور ما لا يدخل في المضاف اليه (قوله) وكذا المضاف بالإضافة الظفية وان لم يكن داخل في تعريفه نظر لان المصنف صرح بدخول القطعي في التعريف كما عطف عليه وكان الشارح قدس سره يجهل كلامه على عدم التمام (قوله) وذو صلب ذلك الى مذهب سيويه قال في الشرح والمجرور بالحرف مضاف الى الاثرى لك اذا قلت صرحت بزيد فذهب اشقت المردود الزيد بواسطة حرف جر وله معنى حرف جر لا تاجر معنى الاتصال الى الاسماء قال الرضى نحو الاسماء ولا على ان الجور جر حرف ظاهر مضاف اليه وقد ساء سيويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ماهو المصنف ولان من اصطلاح النحويين ان المضاف لفظ المضاف اليه اريد به ما جاز مضافة اسم اليه محذوف التويز من الاول للاضافة وامان حيث المعنى فلا شك ان زيدا في صرحت بزيد مضاف اليه اذا صنف اليه المردود بواسطة حرف الجر وانت خبر بيان العامل على ذلك الحاطة اراد الجور فلا يجعل الغرض بتأية المسود (قوله) مراد اقال المصنف احترازه عن مثل

المسجد وذلك البت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص بل هي عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة التقيود بقوله (لا يستعمل) اي لا يستعمل ثمة واخوامة (في غيره) اي في غير المكان المذكور وهذا الظاهر الى فائدة توصيف الشارع للمكان بالحقيقي والحسي اي لا يستعمل في غير المكان الحقيقي الحسي سواء كان مستعملا في غير المكان او في المكان الغير الحسي (الاجازا) وقوله (على سبيل التثنية) بيان للملاحة الجازية انما تستعمل هذه الالفاظ في غير المكان مجازا على سبيل الاستدانة للمصرحة نتيجة بان يشبه الزمان كما في قوله تعالى هناك الولاية وغيره كما اشار به الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينه ما ذكر بعد ما من الاوصاف وقوله (واما ما عداها) اشارة الى فائدة تشديد بقوله خاصة بما لا احتراز عن سائر اسماء الاشارة يعني ان المذكورات من اسماء الاشارة موضوعة بالمحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ما عداها اي ما عدا المذكورات (من اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل في المكان) كما المذكورات ههنا في نحو هذا المسجد (وغيره) اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل وهذا عمل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينهما بين سائر اسماء الاشارة ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة وفي غيره مجازا بخلاف البواق فانها تستعمل في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره المصام وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للظرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما البواق فلا يلزم ظرفيتها فتكون ظرفا او غيره ثم شرع في مسائل الموصولات من المتي فقال (الموصول) وقوله (اي الموصوت المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام في قوله الموصول لله داخلان حجي وقوله (في اصلاح النجاة) اشارة الى ان ما ذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاح لا لنوى والى ان المراد به اصطلاح التحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام (ما لا يتم جزء) وقوله (اي اسم) تفسير لما اشار الى انه موصوف بكرة لا موصول معرفة حيث لم يفسر بالمعرفة لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم ولو كان معرفة لازم معلومته وقوله (لا يتم) يتعلق بقوله (من حيث جزئيه) وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله جزء يتميز من القات المقدرة في نسبة لا يتم الى فاعله يعني لا يتم جزئيه وقوله (يعني لا يكون جزءا كاملا) تفسير على طريق بوضع ان التسمية صفة للجزء لان التميز ههنا بمعنى الفاعل واذا ايضا ان التي راجع الى التقييد اعني في التسمية لا الجزئية وقوله (ان كان جزءا) اي تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزء (تميزا) اي ان كان نسبة على التميز وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان الافعال عندهم متحصرة في المعدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى صار في نحو قوله لهم تم التسمية بهذا عشرة واوله اشارة للشارح بقوله (اولا يصير) عطف على قوله لا يكون يعني اما ان يفسر بما سبق او يفسر ان معناه لا يصير (جزءا) اما ان كان يتم اي لفظه (من الافعال الناقصة) وقال المصام وبمدحله فلا نقاصا بوجه بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى اللهم الا ان يقال لا كان في التسمية بعد التقصان تحوّل وانتقال فسر به لتلك

قوله فقت يوم الجمعة فانه نسبه الى القيام بواسطة حرف جر تقدير او لكانه محذوف غير مراد واعتراض عليه الرضى بانه ان اراد انه غير مراد معنى لم يجز ادعى الظرفية فيه ظاهر وايضا انت مقرر بتقدير الحرف فيه وكل مقدّر مراد معنى اذا لمعنى له الا هذا وان اراد انه غير مراد لفظا ليس في حكم القلوط به حيث لم يجز والمقدّر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجواب في كانت قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا صرح وجر حرف مقدّر فيكون على نحو ما انكر من حدهم العرب بانه يختلف آخره وينضى الى الله انما الزمهم اذ يكون المضاف اليه مجرور واحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر بعد ذلك كانت في الفاعل انما عده يعرف فيعلم وقد حصل معرفة حقيقة الحاجة الى كونه مجرور والذمى مراد باني عمله اي الجبر والجواب ان المراد هو الثاني كما دل عليه صريح عبارة قوله يكون على نحو ما انكر من حدهم العرب وينضى الى الدار قلنا حذام واما يكون كذلك وبلزم الدور ان لوحد ما ظهر الجبر فيه فأنزل ثم قال الرضى اعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف جر

الاشارة والامه لما قسمه على التقدير الاول بلا يكون قسمه في الثاني بلا يصير للتفان والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اي الذي اعتبر عدمه في الموصول (ما لا يحتاج) اي جزء الجملة الذي لا يحتاج (في كونه جزءا) او لا يتخلل اليه بحيث يتخلل اليه (المركب او لا) اي انحلالا او ليا لانه اذا انحلت اليه الجملة لا تاتي بما يكون ذلك الجزء جزءا ناقصا لكونه جزءا من الجزء يعني ان الجزء التام هو الجزء الذي لا يحتاج في كونه جزءا او ليا وان كان غير محتاج بعد انضمام شيء اليه لكنه لا يحتاج قبل الانضمام (الي انضمام امر آخر منه) مثال الاول (كابتداء الخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه من حيث الاستناد كما في المبتدأ والخبر والفاعل ومن حيث التعلق كالنقول فهذا المبتدأ مثلا جزء اولي للجملة وتحتل الجملة اليه انحلالا او ليا فان لم يحتاج الى انضمام امر آخر نحو زيد في قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام امر آخر في كونه جزءا او ليا فهو جزء ناقص نحو الذي فانه اذا كان مبتدأ يحتاج في كونه مبتدأ الى انضمام الصلة ثم لما كان الظاهر المعروف ان قول في التعريف مالا يكون جزء لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر في كونه مبتدأ لا يكون مبتدأ فلا يكون جزءا أصلا فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد اشارة ان بين وجه الموصول (والتامني) في التعريف (كونه جزءا تاما) بناء على ان الذي يرجع الى القيد (لا جزءا مطلقا) يعني سواء كان تاما او لا (لانه) اي عدم نفي الجزئية ثابت لانه (اذا) كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب) بعد كونه جزءا تاما بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اي من غير ملاحظة الصلة (ايضا) كما كان المجموع (جزءا) اي من المركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفي الجزئية عنه نفي للجزئية عما تحققت جزئته وهو على خلاف الواقع (لكن لا جزءا تاما) لكونه جزءا من الجزء (او ليا) اي ولا ليا لانه اذا انحلت الجملة اليه تحل اوليا الى مجموع الموصول والصلة وثانيا الى الموصول وحده وهذا يظهر فائدة قيد الكون والانحلال قوله او لا قوله (الايصلة) استثناء مفرغ يعني لا يتم شيء الا بصفة (وعائد) ولما يوجه توجه النقص على التعريف بانه باطل لكونه مستلزما للدور حيث ذكر في الصلة الموقوفة على الموصول اراد اشارة منه بنحو المراد فقال (والمراد بالصلة) اي المذكورة في التعريف (منها القوي) وهو ما يتصل به (لا الاصطلاحي) اي ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما يمكن المراد به منهاها الاصطلاحي (فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير طائد اليه) يعني ان الاصطلاحي ليس بعبارة عن مطلق اتصال شيء باخر بل هو عبارة عن الاتصال الخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على الماد او اذا كان الاصطلاحي عبارة عن هذا المعنى فمررها اي معرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول مذكوريه واذا كانت مرفوعة موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف الموصول بها) اي بالصلة (لزم الدور) ولما توهم من جانب الناقض ان قال لانسلم ان يكون المراد بالصلة منهاها القوي اراد العرف ان ثبتت المقدمة المنوعة بقوله (والقرينة على ان

بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا يعرف الجركا كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يتنجح في اضافته اليه لاقى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد تعدى اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنصبه نحو انا ضارب زيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا كلامه وليس منهاه النقول مما قال المعنى والغرض ان يتدرج فيه القوي والفعلي ولا يمكن التفرع بينهما الا بذلك التعريف واذا فصل باخس من ذلك بل يريد الرده عليه بان قوله هذا وقصده التفرع بهذا الحد بينهما ليس بمستقيم وقول وبانه التوفيق في الاسم لا يتغير بنفسه والاسم لا يعمل الجزاء الثانية من الحرف العامل فاذا لم يكن حرف في الاضافة الفعلية فكيف يكون المضاف اليه مجرورا وانما مقتضى على اعتبار حرف الجر في الاضافة الفعلية فانهم يقولون بان العامل في المضاف اليه مطلقا اما الحرف القدر او المضاف لثباته عن الحرف ولا قائل بالفرق هنا بين المضاف اليه بالاضافة الفعلية وبينه بالاضافة المنوية والشيخ الرضي لوقع في تلك الخفاة قد اضطررب هذا القام وتبين ما هو العامل في المضاف اليه بالاضافة

المراد بها) أى بصلة (معناها التقوى لا الاصطلاحى) هى (قوله) أى قول المرف (وعائده) لو
 اراد بها) أى بالصلة (معناها الاصطلاحى) لكان هذا القول (أى قوله) وعائده (مستدركا) لكنه
 ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لأنه لاخراج) الخ دليل المقدمة
 الاستثنائية يعنى ان قوله وعائده ليس بمستدرك لأنه قيد لازم لاخراج (مثل اذ وحيت) من
 تعريف الموصول لانها ليسا بموصولين لانهما وان وجدت بعد حاجة (و) لكن (ليس)
 لهامصة اصطلاحية) لعدم العائده بها واذ كان لفظ عائده لا يخرج شئ مقار للمرف لم يكن
 مستدركا واذ لم يكن مستدركا يكون قيد لازم او اذا كان القيد لازم لم يكن المراد من الصلة
 معناها الاصطلاحى لأنه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائده لكونه مندوبا فيتم
 شرع في احتمال جواب آخر عنه بتقدير التعريف فقال (والقاتل) أى ويجوز اقاتل (ان يقول)
 في الجواب عنه (يمكن) أى لا يمتنع (ان يعرف الصلة بما) أى بتعريف (لا يتوقف معرفته)
 أى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف (الصلة جملة متصلة
 باسم لايم) أى ذلك الاسم (جزء) الامع هذه الجملة) وقوله (متصلة) صفة بعد صفة للجملة أى
 الصلة جملة متصلة متصلة (على عائده) أى الى ذلك الاسم (فعل هذا) أى بناء على تعريف
 الصلة بهذا التعريف (مخوذا ان يكون المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى
 ولا يلزم الدور) المحذور فقام للممكن الموصول المذكور فى هذا التعريف الذى هرف به
 الصلة لم يلزم الدور لأنه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى عرفناها
 به ولما توجه على هذا التعريف ايضا وان اندفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقى فيه
 محذور آخر وكون ذكر العائده مستدركا قامة لما اعتبر فى الجملة التى اراد اتصالها بالموصول كونها
 متصلة على العائده وكون العائده ايضا مأخوذا فى تعريف الصلة واذ اشتملت الصلة الاصطلاحية
 على هذا المعنى يكون ذكر العائده هاما مستدركا لا محالة لكون هذا التعريف مفتاعا لذكره
 اجاب عنه قوله (وذكر العائده مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف
 هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه عائده اصلا وليس كذلك بل
 فى ذكره مكررا قائده وهى (تصرح بما) أى بالبنى الذى (علم ضمنا) أى فى ضمنه لا مصرحا
 وقوله (بالتفهيم) مفعول له لتصرح أى قد تصرح به بعد ما علم فى ضمن التعريف لتقص
 المبالة (فى الاحتراز) أى فى الذى قد حصل فى ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيت) أى عن
 الاسماء التى التزم كرا الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر العائده فى هذه الجملة التى وقت
 بعد اذ اذ وحيت ليس ملتزم بهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء
 التى يلزم معها الجملة بذكر العائده ولكن لما كان ذكره فى التعريف على طريق الفضلة اعنى قوله
 متصلة على عائده ذكره قابلا للاعتناء به ومن الين انه لا يلزم من ذكر الشئ مرتين بل مرات
 اذا كان للإهتمام استدرالك منكرو وقال الصمام ولا يخفى ما فى كلام هذا القائل الذى غيرا التعريف
 من التذكيف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر ما لا يتم جزءه فى تعريف الموصول لغوا دخوله

اللفظة فقال وفى العامل فى
 المضاق الى القاطن اشكال
 ان قلنا ان العامل هو
 الحرف المقدرا اذ لا حرف
 مقدر او قلنا ان قلنا ان
 العامل معنى الاضافة لا
 تربطها مطلق الاضافة اذ لو
 اردنا ذلك لوجب انجرار
 الفاعل والمفعول والحال
 وكل معمول الفعل بل تريد
 الاضافة التى يكون بسبب
 حرف الجر وكذا ان قلنا
 ان العامل هو المضاق لان
 الاسم لا يسل الجرا لا
 لثباته عن الحرف العامل
 فاذا لم يكن حرف فكيف
 يتوب الاسم عنه قال ويجوز
 ان يقال عمل الجرا لثباته
 للمضاق الحقيقى بغيره
 عن التثنية او التثنية لا
 الاضافة فقد ظهر بذلك
 وقوعه فى جيب ويص
 وكونه كس
 عليه الشؤن واختلط به
 الظنون فان ما ذكره فى
 استماع كون العامل فيه
 الاضافة او المضاق
 يدل دلالة قطعية على كون
 الاضافة اللفظية مشاركة
 للمعنوية فى اعتبار حرف
 الجر وقد نل ذلك وايضا
 مجموع كون العامل هو
 المضاق مع قطع النظر عن
 الحرف ومعناه متافض
 فقوله الاسم لا يسل الجرا
 لا لثباته عن الحرف العامل
 وانما وقع فى هذه الورطة
 من ان القوم يقولون فى
 المعنوية ان الاضافة يعنى
 اللام او يعنى من ولا
 يقولون كذلك فى اللفظية
 بل يصحرون بان مادها
 ليس الا التذكيف لكنه

في مفهوم الصلاة يعني مفهوم الصلاة التي عرفت بهذا التعريف فهو هذا القائل من محذور
 ووقع في محذور آخر وهو اشتغال تعريف الموصول على اللغو وهو ذكر ما لا يمت جزءاً
 اللازم عليه ان يكتفى قوله ما لا يكون الاصلة وان يقول ما لا يذكر الاصلة ثم ان قوله وذكر
 المأثم من قول هذا القائل والظاهر ان هذا منع لزوم الدور والاستدلال على تقدير ارادة
 النفي الاصطلاحي من الصلاة يعني انما لنسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحي وانما
 يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفها بهذا التعريف فلا دور ولا نسلم ايضا لزوم
 الاستدراك بذكر المأثم انما يلزم لو كان ذكره من غير قاعدة وليس كذلك وقوله (ولما كانت
 الصلاة) الخ توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايها كون
 المقصود من قوله وصلته تعريف للصلاة لكونه في صدد التعريف حيث عرف اول الموصول
 فيهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف الصلاة لوجود التضائيف بينهما
 فاراد الشئ ان يدفع هذا الابهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف
 الصلاة كما توهم لانه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غير مانع لكونه تعريفاً لا عملاً بل
 المقصود من ذكره انما كانت الصلاة اي المذكورة في تعريف الموصول بقوله الاصلة
 (يعنيهما) اي بالمتبين الذين يجوز ارادة احدهما هنا واما معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي
 الذي عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان كانت مساوية بحسب التحقق لان العلم
 يتحقق في الواقع الا بالوصف المقصود واما بحسب المفهوم فهي اعم (من ان يكون) جملة خبرية
 او غير خبرية) بان تكون انشائية طلبية او غير طلبية لذكر الجملة في التعريف مطلقة (ولا تكون
 بحسب الواقع) اي ولا يجوز ان تكون الصلاة في الواقع (الا) جملة خبرية فان هذا التخصيص
 لا يفهم من التعريف قوله (والمأثم) عطف على والصلاة اي ولما كان المأثم المذكور في التعريف
 (اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون ضمير او غيره) بان يكون الالف واللام وغيره من
 المأثمت (واذا كان ضميراً) اي وايضا اذا كان المأثم ضميراً (اعم من ان يكون) ذلك الضمير
 (للموصول) بان يكون راجعاً اليه (اولئك) والواجب (اي والحال ان الذي) وجب
 في الضمير الذي اشترط في الصلاة (ان يكون ضمير الموصول) وانما ذكر الشئ والواجب
 احتمالاً بان كان الضمير ضمير الموصول لانه متفق عليه بخلاف وجوب كون المأثم
 ضميراً لانه يختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز كونه اعم من الضمير لما ذكره في التسهيل
 بعدم الفرق من ان المأثم الى المبتدأ اعم اتفاقاً من ان يكون ضمير او غيره واذا فاقس عليه عائد
 الموصول بقى على عموم وجه الصواب كونه عاماً هنا ايضا وتبينه صاحب الامتحان وقوله
 (عنهما) جواب لما يعني ولوجوب التخصيصات الغير مفهومة من التعريف عين المص
 الصلاة (قوله) (وصلته) (اي صلة ما لا يمت جزءاً الاصلة) وعائنه تفسير لمرجع ضمير
 وصلته وانما فسر الضمير بها اول جملة راجعاً الى الموصول كما هو الظاهر لانه قريب النسبة الى
 الموصول ولان السبب لتعين الصلاة انما هي الصلاة التي ذكرت في تعريف الموصول والتصریح
 بما في المرجع انما يحصل بذكره مفضلاً بذكره مجحلاً ولا يحصل الذكر التفصيلي الا بالارجاع

خلف عن البات ذلك فيه
 وتبينه عن معنى على اعتبار
 معنوي وهذا انما يكون
 بعد تحقق الاضافة وثبوته
 وهو يتوقف على اعتبار
 الجبر كما عرفت فلا يلزم من
 قولهم القفظة لا تكون
 يعني من واللام وعدم
 تقدير ما لا غاد معنيهما
 عدم اعتبار حرف الجر
 مطلقاً الا ترى ان بعض
 افراد المعنوية من نحو غلام
 زيد لا يجوز فيه تقدير باللام
 لتصادم المعنى ولزوم كون
 غلام زيدا نكرة كغلام
 لزيد فاذا وجب اعتبار
 حرف الجر فيه لتصبح
 القفظة في القفظة يعرب
 الاولى (قوله) تنوينه اوما
 يقوم مقام قبل هذا
 الاكثر فلا يتنصب بالضم
 الوجه لان الحقة في الاضافة
 فيه محذور متعلق الضاف
 اليه ولا يتنصب بكم رجل
 وسواء بيت الله والضارب
 الرجل لان المراد محذوف
 التنوين لاجل الاضافة
 كونه بحيث يجب حذف
 تنوينه لاجله لو كان له
 تنوين ولا يلزم صحة اضافة
 الغلام الى زيد لان الغلام
 ليس بحيث لو كان فيه
 تنوين لسقط بسبب
 الاضافة لانه لو كان فيه
 تنوين لسقط لاجل اللام
 وفيه ان توكك الضارب
 الرجل وقوله الغلام زيد
 الغرض سواء في علة حذف
 التنوين المقدور ايضا هذه
 الدعوى تنافي ما سبق من
 قوله هذا في الاكثر فلا
 يتنصب بالضم الوجه لان
 الحقة في الاضافة فيه محذوف

الى المذكور في التريف وقوله (حجة خبرية) خبر لمتدا وهو صلته وقوله (او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذي هو عطف قول القائل على قول القائل الاخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتي يعني ان الصلة ليست بمنحصر بالجملة الخبرية بل هي المركبة بالتركيب الاسنادي الخبري بل مراد المص بها التام من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادي الخبري او بالتركيب الغير الاسنادي قرينة قوله بعده وصلته الالف واللام اسم الفاعل واقتصار المص على الجملة الخبرية لتكونا اضافي للصلة لان الذي والى وغيرهما من الموصولات وضمت لجلها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجملة متكررة لا تكون صفة للمعرفة فتحل اخوات باب الذي عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالاسم والتهى غير موضحة للموصولات والصلة يجب ان تكون موضحة لها قوله (والعائد) مبتدأ بقوله (ضمير) خبره اى العائد الذي ذكر في ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا غير ضمير) تأكيد للقصير المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدات وقوله (له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كانه له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المحرور وقوله (لا لغيره) تفسير للتحديد المستفاد من سوق الكلام لاجل التعينات الثلاثة احدها تعيين الصلة للجملة الخبرية فاقاده وصلته وتاثيره تعيين العائد للضمير فاقاده بقوله والعائد ضمير وتاثيره تعيين الضمير لكونه الموصول فاقاده بقوله ههنا له ولما كانت الالف واللام اذ اختلفتا على اسم الفاعل والمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتها جملة في الحقيقة بل في معنى الجملة اراد ان يبين صلتها فقال (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) وانما يمكن صلتها جملة مع انها هي الاصل فيها لان الالف الموصولة تشبه الالف الحرفية اى في الصورة فتكون اسما في الحقيقة وحرفا في الصورة (فحلت لذلك صلتها) اى صلة الالف (ما) اى لفظا كانت جملة معنى لكونها مشتقة على المسند والمسته الى والاستناد تام لان اسم الفاعل مشتعل على الفاعل الراجع الى الالف وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتعل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتهما جملة فعلية لكن جملة (مفردة صورة) اى من حيث الصورة اوفى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جملة صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها في الصورة لتكون الموصول الداخلة عليها في صورة الحرف وقال الصام ليس تعرض المص لصفة الالف واللام لعدم دخولها في تعريف الصلة فانها داخلة في تعريف الصلة لان هذا الاسم الذي هو في صورته اسم الفاعل او المفعول جملة سكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة الالف الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمص ان يقد قوله فقط لوجود الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانها لا بدعها عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر في قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلتها من بين الجمل وتاثيرها تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام المصنف على ما قرره والثاني من اشارة الكلام بموتة المساعدة المقررتان السكوت في محل البيان

متعلق المضاف اليه فانه يحكون البيان كليا ويندرج تحوا الحسن الوجه تحت هتا بحيث يظهر ما وقع القائل فيه ان الرضى ذهب الى صحة التفسير في نحو المرفع باللام ايضا حيث قال في شرح قول المص مجردا تنوينه اى التنوين او ما يقوم مقامه من تنوين التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه تنوين والون بقدراته لو كان فيه تنوين الحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل ومن حواج بيت الله والصارب الرجل فعل هذا يكون شاملا لكل ولا يعمه السؤل الجواز الفاعل زيد لان الكلام ليجاز في وثبت والمص ايضا صرح بذلك قائلا ردت التنوين وما قام مقامه وكذلك ما ليس فيه تنوين بقدر ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجلها لكنه اراد تقديره فيها ليس باللام فلا يشمل هذه تحوا الحسن الوجه والصارب الرجل ويقول ان ما يقوم مقامه امر من ان يكون حذوفا وسكنا فدخل تحوا الحسن الوجه ايضا حيث حذف ما اضاف اليه فاعل الذي هو كثر منه والمضاف اليه قائم مقام التنوين لما حذف من فاعله المضاف اليه فكانه حذف من المضاف اكان الجزية وانما نحو الصارب الرجل فلم يحذف منه تنوين ولا ما يقوم مقامه حقيقة ولا حكما لكونه معمول على الحسن الوجه فكان في

حكيم وذلك لأن سقوط
التونين من الحرف باللام
لا يكون لاجل الإضافة
منه بل لاجل اللام
(قوله) ثم يبادر من هذا
التعريف قبل أن يقال
التي لا يمكن تأويل
التعريف بأن المراد بواسطة
حرف الجر لفظا أو قد يرا
أهم من التقدير حقيقة أو
حكما ولا ينبغي أن هذا
التأويل لا يدخل اللفظ على
وأي من لا يوفق بأعتبار
الحرف فيها وكلام الشارح
مبنى عليه بل معنى التبادر
أن الظاهر من كلام القوم
هو أن أساس الحرف
بالفظة والتعريف مبنى
على اعتبار هـ فهي غير داخلة
فيه والعجب من الشارح
أنه قال لفظا من كلام القوم
فإن الظاهر من كلام القوم
ليس عدم الدخول بل هو
مما عرفت به الشيخ الرضى
وكأنه قد سرهم بلفظ
القول الهندي اعلم أن
كلام النحويين يدل على أن
الإضافة اللفظية أيضا
بواسطة حرف الجر
(قوله) لا ينفصل مبنى
المضاف قبل تبادر منه أن
نسبة المنحوى إلى مفاد
الإضافة قائمها فافادت معنى
المضاف ونحوه أن اللفظية
أيضا فافادت معنى المضاف
وهو الحنفى فالأولى أن يقال
نسبة المنحوى إلى المفاد
وكذا اللفظية فإن الإضافة
الأولى تنبئ تنبئا أو
تخصيصا لحق المضاف
والثانية لا تحيد إلا تخفيفا
اللفظ المضاف فنسبة
الأولى إلى معنى المضاف

والثانية الى انقله ومن
الظاهر ان الحقة لا تكون
معنى اللفظ لانها صفة اللفظ
من حيث انه لفظ بخلاف
التي يفيد الشخصين فان
الحاصل من ذلك ان الصوتين
معنى له باعتبار الدلالة عليه
وما اختاره ما ملل لاسطراره
ان لا يكون الشخص
والصوتين هو الحذف وان كان
يقول في بيان وجه التسمية
لا وجب في الاصل ان من
اعتبار الحرف اما الذي
اللفظ والمعنى جميعا او
الذي اللفظ فقط نسوا
الاول الى المعنى والثاني الى
اللفظ تميزا بين نسبتيه
هذا الوجه (قوله)
الصادق عليه وعلى غيره
بصرف ان يكون المضاف
اليه اذ قيل لاحاجة الى ذكر
هذا الشرط لانه اذا
صدق المضاف اليه عمل
المضاف وغيره لاحالة
يصدق المضاف على غير
المضاف اليه لامتناع اضافة
لاخص مطلقا وانت خبير
بان الاستثناء عن هذا
الاشتراط والبيان انما
يكون في صورة سبق ما
يتم منه امتناع اضافة
لاخص مطلقا (قوله) واما
ما ركبت واسدلت ان
اورد المساواة التي هي من
من اسام النساك هو
الظاهر لا يصح التثنية
بالثنية والاسدلت ايرادها
وان اورد المساواة في
الاستعمال بان يصح
استعمال احدها كما يصح
استعمال الآخر لا يلزم
المقابلة بالاعم والاص
والباين الا اذا حملت على

اللات بحذف الياء واجمالا كسرة على التام) وهذا فرع اللغة الاولى وقوله (وفي اللواتي)
الفرع للثانية يعني وجاء في اللواتي راءوا بحذف التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح
ان المعنى قد ذكر هنا سبع لغات وهي الاول والذين واللائين واللاء واللاي واللاتي
واللواتي مع فروعات بعضها لفظان منها مختصان في جمع المذكور وهما اللذين واللائين ولفظان
منها مختصان في جمع المؤنث وهما اللاتي واللواتي وثلاثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق
بينهما بزيادة التثنية وقلة ما كان الاولى منها اشتهر في المذكر واللاتي مع فرعها اشتهر في
المؤنث (وما) عطف على ما قبله اي الموصولات ما اذا كان مقارنا (بمعنى الذي) اي
منها معناه الذي وهذا بيان ما به الاشتراك بين وما بين من وهو كونهما بمعنى الذي وقوله
(فيما لا يقل) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ماستعملا فيما لا يقل وقوله (غالبا) لتفيد
الاستعمال فيما لا يقل بما اكثرى لا كاي واما استعمال من فيما لا يقل فكلي وقوله (نحو)
عرفت ما عرفته مثال الاستعمال العالي فيما لا يقل لان معنى ما في عرفته ليس من ذوي
المقول واما مثال استعماله فيما لا يقل فهو ما قال (جاء فيما لا يقل) اي وقد استعمل لفظ
ما به كونه بمعنى الذي فيما لا يقل (نحو والسما وما بينهما) حيث ورد في هذا الآية وما بينهما
مستعملا مع ان المقام يقتضي ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة عن الله عز وجل (ومن)
عطف على ما قبله وقوله (ايضا بجماء) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذي
وقوله (فمن لا يقل) اتيان ما به الافتراق ايضا وهو كونه مختصا فيمن يقل ثم شرع الشرح
في بيان احكامهما المشتركة بينهما فقال (ويستوي فيهما) اي في ما ومن (المفرد المثنى
والجمع والمذكر والمؤنث) اي يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما اذا ذكر حجر
واحد او حجران او اجمار وكذلك يقال ومن اذ كان زيد او زيدان او زيدون او هند
او هندان او هندات (واي) عطف على ما قبله ايضا وهو (بمعنى الذي) كافي الاولين
(نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار) وهذا للمذكر (وايه) للمؤنث
حيث قال (بمعنى التي نحو اضرب ابنتي في الدار اي اضرب التي في الدار) (وذو الطائفة)
يعني لفظ ذو ايضا من الموصولات ثم فسر الشرح لفظ الطائفة بقوله (اي المنسوب الى نبي طي)
واما نسبتا اليهم (لا اختصاص بجيب) اي بجي ذو (موصولة) اي حال كونها موصولة كسائر
الموصولات (بلطيم) اي بلفظ نبي طي وهو ايضا (بمعنى الذي) اذا استعملت صفة للمذكر (واتي)
اي بمعنى التي استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر ويثرى ذو حفرت وذو طويت)
فان الماماماني وجدى هو قوله بثرى عطف على قوله ما ماني فيكون ذو صفة او مبيد او خبر له
وذو في الوضحين اسم موصول بمعنى التي وحفرت صفة التكم صلتها العائد الى الموصول
محذوف كانه قوله (اي التي حفرتها) والموصول مع صلتها خبر للمبتدأ وذو طويت
عطف على ذو حفرت كما قال (واتي طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولا تخفى ما
في قوله فان الماماماني وفي قوله ويثرى ذو حفرت من الحصر الادعائي المستلزم للمندح كاهو
الانساب لمقام الافتخار (واذ بعدما) اي بعض الموصولات لفظ ذال كونه بعدما (الكائن)
اشارة الى ان قوله (الاستهزاء) ظرف مستقر صفة لا بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ما اذا

الـهـو اـمـلـ المـصـافـ هـو
جـنـسـ لـهـ وـكـلـ مـصـافـ لـيـس
بـامـلـ فـلـيـسـ بـجـنـسـ وـيـا
بـكـسـ فـيـنـهـا تـلـزـمـ تـهـدـت
هـذا عـرـفـت ان التـكـامـ
المـسـ لا يـقـبـل النـقـيـد كـنـكـلـه
وان مـثـل قـولـه تـلـكـه وـجـال
وـمـاء رـجـل عـامـيـتـرـقـيـه
كـون المـصـاف اـلـيـه جـنـا
لـلـمـصـاف مـتـبـر عـلى ان
يـكـون حـو اسـلـا لـهـ فـلا
عـذـور (قـولـه) فـقـولـك يـوم
الـاحـد وـمـل الفـقـه وـشـجـر
الـارـاكـيـل الـاسـبـ مـسـب
الـمـسـي ان يـكـون هـذه
الـاـضـافـات بـيـانـيـة واطـهـار
مـن فـيـهـا خـال مـن التـكـلف
الـان اـثـمـة الـعـربـيـة جـمـلـوها
لـا يـقـبـل ولا يـظـهـر مـادامـه
اـلـيـه وـالـاصـمـاء بـس كـا زعمـه
الـفـاعـل بـل كـون الـاـضـافـة
فـي هـذه لـامـيـة مـتـعـينـة مـيـث
لـا يـسـيـل اـلـي الـبـيـانـيـة وـذلك
لـان عـرـطـا الـبـيـانـيـة كـون
لـمـصـاف اـلـيـه جـنـا المـصـاف
والـاخـص لا يـكـون جـنـا
لـلامـه وايـضـا مـن شـرطـها
صـحـة الـحـل واثـبـ خـيـر بان
لـاخـص لا يـجـبـل عـلى الـامـ
(قـولـه) لـنـا لـمـ كـنـنـا
كـانـت الـاـضـافـة مـيـث فـاه
قـبـل هـذا اـعـلـم طامـري او قـم
او لـمـن قـم فـهـ قـتـه التـدـبـر
وـيـشـع كـثـيـر وـن لـمـهـر بـرـقـة
الـتـقـلـيـد مـن التـفـكـر
والتـعـقـيـق مـادامـا اـلـيـه
ان كـثـيـرا مـا يـزـلـطـر فـهـو
الـحـدـث مـزـلـة الفـاعـل
فـيـسـتـدالـيـه فـلا اـضـافـة اـلـيـه
ايـضـا لـهـذ التـنـزـيـل فـنـي
ضـرب الـيـوم كـنـي ضـرب
قـد يـقـيـنـون مـيـث الـامـ

حذفه وكذا يجوز حذف الجرور بشرط ان يخرج بحرف متعين تطلبه الصلة وتتمدى به نحو قوله تعالى فاصدع بان تأمر ولا تمين تؤمر في التمدية بالياء تطلبه فكان تطلبه قرينة للمحذوف اى تأمر به او بشرط ان يخرج باضافة صفة ناصية له تقدير نحو الذى افاضاب زيدا فان افاضاب زيدا خير والجملة صلة للموصول والماضي محذوف وهو ضاربه اعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعا ومنه للمعاداة خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف الماعث المفعول كثير وحذف المبتدأ والجرور قليل كقائل ايضاوى في متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ وجرورا وادصوبه شارحه البر كوى في زيادة لفظ وكثر حيث قال في الامتحان وقد اسباب بمعنى المصنف في زيادة الكثرة اولها لا وهم اختصاص الجواز واعتذار الشى الملامة عن المصنف بحمل الفصـر على الاضافى قوله لا اذا كان فاعلا تـلا مختص بـعدم الجواز بـمعاداة المفعول حيث خصص بـعدم الجواز الفاعل ليدخل حكم المبتدأ والجرور والمذكورين في جواز الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى ان عذرا التقييد ضيف الى الاول ان الحذف فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلة فتسمى آخر ولا شك ان الجواز فيها عاده مشروط بالشرط المذكورة وان قلت ان الجواز في الماعث المفعول مشروط ايضا بـعدم المانع كقيد الشارح قلت المانع الذى قد يبدمه ليس بمانع للجواز لان علة الجواز هى كونه فضلة واقية للمانع الذى يكون عده مشروطا هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون شرط الاخص شرط للاعم بخلاف الشرط المذكورة للمبتدأ والجرور ولا نهى مشروط للجواز كما فصحت به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخ ليس جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى آفة بسط الرزق لمن يشاء وقدر له اى لمن يشاءه) بمعنى ان المفعول الماعث دالى من محذوف في هذه الاية ثم المص لا وسط مسئلة الاخبار بالذى بين مقام الاجمال والتفصيل اتباعا للحاجة اراد الشى بيان فائدة توسيعهم لها فقال (واعلم ان الحاجة وضو ابابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع ما يلحق به كالى (او ما يقوم مقامه) اى واما يقوم مقام الذى يبنى به الالف واللام (وقصودهم) اى مقصودا الحاجة (من وشه) اى من وضع هذا الباب (تعرين التسلم) وفى القاموس مره تعرينا تعرين دره قد درب انتهى والتدرب التودى القاء فى المبالغة حتى تود الجراءة كاهو عادة الفرس ان فى تعلم الفرس فتى تعرين المتعلم تسود فى الجملة بالقاء فكره فى المسائل الصعبة كاقال (فينا تسلمه فى هذا الفن من مسائل النحو وتذكره) اى تذكر المتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه ميزان يعلم به مراتب المتعلمين فى الاستحضار والسرعة فى الاستقبال ولانه لا بد فى الاخبار بالذى من تذكر كثير من المسائل متلا بـعدم تذكر الحال والفتيز بـانه يجب ان يكونا ذكر حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان صغيرا وان الجرور بخى وكاف التشبيه لا يقان مضربى حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان صغيرا الشان يجب تقديره لغرض الايهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه

وليس هذا الوجه جاريا
في نحو خاتم فضة فانظرنا
ومن الظاهر ان الداهيين
الى المتنوعة في قسقين
يدهون ان الاضافة الى
الظرف ايضا بمعنى الام
يقولون معنى ضربت اليوم
ضرب له اختصاص باليوم
بعلامة الوقوع فيه كنقول
احمد حمل الخشب لصاحبه
خضطر فك ونحو كوكب
الحرقاء وسبل اى كوكب
له اختصاص بالمرء الخرقاء
بعلامة انها تضرع في التبي
لاسباب الشاء عند طلوعه
لا قبله كما هو شأن النساء
المدبرقات الهيئة لا موزن
احياناً موزن الى يقال لها
اضافة لادنى ملاعبة كما
صرح الرضي وغيره
فشرح كلامهم بما يخالف
صرح معاهم ليس بمرضى
ثم فيما ذكره الشارح قدس
سره نظر لان شرط البيان
ان يكون المضاف اليه
جنس المضاف محمولاً عليه
وشرط الامة ان لا
يكون المضاف اليه فيها
جنس المضاف فلا يكون
ادراج احد الاثنين تحت
الآخرى بخلاف الظرفية
فانها ليست بهذه المثابة بل
وافقت شرط الامة على
ان ما ذكره قدس سره في
الجواب ضعيف لا يدغم
السؤال الترجيح بلا
مرجع بالكلية الا ان قال
هذا الارجاع محمول على
التجوز وارتكاب مجاز
كثير محدود فلهذا لم يجز
ارجاع البيانية اليها (قوله)
اى ضرب واقف في اليوم
قبل الظان في يوم فيما هو

وعلى هذا قدس سره (فانهم) اى فان الاتحاد (اذ قالوا الاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم
الفلائي في الجملة الفلانية بالذى يبدىهاهم) له انه قبل البيان تعجز وهو غير جائز (طريقة
الاخباره) اى بالذى (لا بدله) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى بما يجوز
فيه التقديم والتأخير وما لا يجوز وما يجوز فيه الاخبار وما لا يجوز كما نشرنا فيما سبق الى نبذة منها
(وتدقيق النظر) اى لا بد له ايضا من تدقيق النظر (فيها) اى في تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب
التدقيق (ان ذلك الاخبار في اى اسم) من الاسماء (يصح وفي اى اسم) منها (يتمتع) كما تستطلع
عليه ما واذ كان الامر كذلك (فاراد المصنف) له هذا السبب (الاشارة الى هذا الباب فقال) (واذا
اخبرت) وتفسير الشئ لقوله اخبرته بقوله (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرته ههنا
بما مرسل تبين بذكر المسبب الذى هو اخبرته وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة
المجاز ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه يختلف الفعل المراد عنها واما القرينة المانعة
عن ارادة معناه الحقيقي فهو ان اخبرته لما كان بصيغة الماضي افاد تحقيق الاخبار والحال انه لم
يتحقق (بمبدل مستحق) بعد هذا وقوله (عن جزملة) متعلق بخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون
جزملة كالمتبدا والمفعول (بالذى) وتفسير الشارح بقوله (اى باستانة الذى اثنى والالف
واللام) للاشارة الى ان الباء بالذى للاستعانة كالباء في كتبت بالقلم من قيل الاستعانة على
الفعل بالته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيره من الموصولات فكأنه قال
اذا اخبرته باستانة الذى واخواته بما يقوم مقامه قال المعاصم ان قوله وما يقوم مقامه هو الالف
واللام واما باقى الموصولات فالظاهر انه يجرى هذا الاخبار في كلها اى نحو التى والذات
والذين وكذا ما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان الوجه حمل الباء على الاستعانة
دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست صلة يعنى ان كون الباء في قوله بالذى يحتمل
ان تكون صلة لقوله اخبرته وان تكون للاستعانة لكن الظاهر انه ليست بصلة لانها لو كانت صلة
يلزم ان يكون لفظا الذى خبرها هو وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى خبر عنها لا يخبر بها
قوله لان الذى (خبر عنها لا تخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا
لان المتفهم من كلام الصام جواز الحمل على الصلة بان يصر قوله بالذى بقوله بما يصر عنه بالذى
يعنى ان المراد ان اخبرته بالاسم الذى يصر عنه بلفظ الذى فعلى هذا يكون الخبر عنه الاسم الذى
يصر عنه بالذى فيكون الذى خبره بآية فيع تكون الباء صلة للاخبار وقوله (صدرتها) (جواب لاذا
(اى) اذا اردت الاخبار بالذى (او قست كلة الذى او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية) يعنى
الجملة الحاصلة بعدها الاخبار انما قسر صدرتها بقوله واو قست الى آخرها لعدم تأتى معنى التصدير
في الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ في صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى
والى ما يقوم مقامه وتعيين المضاف اليه الذى اضيف اليه الصدر المذكور في ضمن التصدير (و
جعلت موضع الخبر عنه) قوله (اى في موضع ما هو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول فيه جعلت
وتفسير الخبر عنه بقوله ما هو (خبر عنه) اشارة الى ان المراد بالخبر عنه هو الذات الذى قصد

اصل ضرب اليوماني
ضرب في اليوم متعلق
بالضرب وليس صفة
تقدير واقع في اليوميات
خير بان مراد الشارح
قدس سره المادة ان
الظرف مشغور والتمتين
لضرورة استحالة كونه
لنواكها والظ (قوله)
موضوعة للدلالة على
مطلوبة المضاف فان
ومضاه على ان تقدير بين
المضاف والمضاف اليه
خصوصية ليست لغير وفيها
دل عليه لفظ المضاف
لذلك الحاد الترتيب
متلاذلت غلام راكب
غلمان كثيرة لغلادان تشير
به الى غلام من بين غلمانه
له ضمنية خصوصية يزيد
واما يكون اعظم غلمانه او
اشهر لكونه غلاما له او
بكونه غلاما سهوا بينك
وبين الخطاب والجملة
حيث يربيع اطلاق اللفظ
اليه دون سائر الغلمان
وكذا كان ابن الزبير وابن
حياتى قبل السبئية قال
الرضي لا تظن من اطلاق
قوله في مثل غلام زيدانه
بمعنى اللام ان معناه ومعنى
غلام زيد سواء بل معنى
غلام زيد واحسن غلمانه
غير معين ومعنى غلام زيد
الغلام المعين من غلمانه ان
كان له غلمان جاعة او ذلك
الغلام المعلوم زيدان لم يكن
الا الواحد (قوله) وليس
يجرى هذا الحكم في نحو
هرو مثل كسوه وشه
وغير ذلك قل بنيتي ان لا
يكون فرق بين غلام زيد
ابن غير اشارة الى معين

الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (ب) استمارة (الذي في الجملة الثانية) بجهة غير معلومة في
الجملة الاولى التي كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى في قصير الخبر
عنه بقوله بما هو خبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التي تكون مخبرا عنه في الجملة الثانية
وان اطلاق الخبر عنه عليه مجازا لى باعتبار ما يؤلف اليه لانه باعتبار وجوده في الجملة الاولى
قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع الخبر عنه الحقيقي ثم اشار الى كون هذا
الموضع ليس بموضع الخبر عنه الحقيقي قوله (بني) اي يريد المعنى قوله وجعلت موضع الخبر
عنه (في موضعه الذي كان) اي ذلك الموضع (له) اي الذات الذي يكون خبرا عنه في الجملة الثانية
اي في المال وقوله (في الجملة الاولى) متعلق بكان بني كان ذلك الموضع موضعا في الجملة الاولى
وقوله (ضميرها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اي لكلمة الذي) تفسير لرجع الضمير في لها
مع التنية على ان تأنيث الضمير بتأويل الكلمة (واخرته) وقوله (اي الخبر عنه) تفسير
لرجع الضمير المنصوب في اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اي اخرت
اللفظ الذي يكون خبرا عنه في الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الرابع الى كلمة الذي (خبرا)
(انصب على الحال) اي قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير المنصوب في اخرته يعني
اخرت الخبر عنه عن الضمير الرابع الى كلمة الذي حال كون ذلك المؤخر خبرا للبتداء الذي
هو الموصول (او ضمن اخرته) يعني يحتمل اي يكون في نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه
مفعولا تابعا لآخرته على تضمنين اخرت يعني (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل
الشيء مؤخرا عن الشيء الاخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (اي جعلته خبرا متأخرا)
والحاصل ان الاخبار بالذي يحصل بعده اشياء بتصدرك الذي ويوضحك الضمير الرابع الى
الذي في موضع الاسم الذي اريد اخباره تأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجملتك اياه
خبر اعن ماصد من الموصول ثم مثل له مثلا فقال (فاذا خبرت) وزاد الشارح ههنا كلمة
(مثلا) احترازا عن التخصيص في المفعول (عن زيد من) (جملة) (ضربت زيدا) والتفسير
بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيدا اللفظ وما ذكر
المعنى موضوع التمثيل على طريق الاجمال اعتادا على التفصيل السابق اراد ان يذكرو
تقبيل فقال (بكلمة الذي) يعني اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذي (واقفها) اي واقفت
كلمة الذي (في صدر الجملة الثانية) يعني الجملة التي تحصل بعد اجلل المخصوص (وجعلت في
موضع ما) اي في موضع الاسم الذي (هو خبر عنه) اي كان خبرا عنه واخرته وبقي موضعه
خاليا وذلك الموضع (في هذا الجملة) اي في الجملة الثانية التي اريد تحصيلها (اعني) اي اريد بذلك
الخبر عنه الذي اخرجتني من موضعه خاليا (زيدا) اي لفظ زيدا اي الذي كان مفعولا في الجملة
الاولى وهذا التفسير الثاني وهو قوله (المراد بموضعه) معنى على ان المراد بموضع
الخبر عنه (عله الذي كان) ذلك المحل (له) اي للخبر عنه (في الجملة الاولى) يعني في جملة ضربت
زيدا (وهو) اي ذلك المحل (عمل المفعول من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل
الاصراب الذي وجد فيه المفعول لا ذات المفعول والحاصل انك اذا جعلت في موضع ما هو

خبر عنه سواء كان موضوع المؤخر في هذه الجملة او موضوع زيد المفعول في الجملة الاولى
(ضمير الذي) اي راجع الى الذي (واخرت الخبر عنه يني زيدا) في المثال المصنوع
(وجملته) اي وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذي) (قلت الذي خبرته زيدا) والواو
في قلت ليس في نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا اخبرته فلا يقتضي الواو
واما باعتبار مزج الشارح الكلام المصنف مع كلامه فيقتضي الواو لانه على هذا معطوف
على جملة الذي هو يفس من كلام الشارح ولما اختص الاخبار بالالف واللام في الجملة
الفعلية من الجمل اراد المصنف ان يبين عليه فقال (وكذلك) فسر الشارح بقوله
(اي مثل الذي) للاشارة الى ان الكاف في كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة
اشارة الى لفظ الذي والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله
(الالف واللام) مبتدأ مؤخر كذا في المرب ويحتمل ان تكون الكاف اسما مع بقائه
خبريته وبعد ان يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام مثل
ذلك لان الجمل في حكمهما في جواز الاخبار لافي تجسس الامثال الكلمة الذي في هذا
الحكم وقوله (في الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على انها
صفة الالف واللام او ظرفا مستقرا منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا
في زيني زاده وقوله (خاصة) حال من الجملة الفعلية يعني ان الالف واللام اللتين تدخلان
في الجملة الفعلية حال كونها خاصة في حكمهما في جواز الاخبار عن جزء من اجزاء تلك
الجملة مثل حكم الذي في الجواز وفي الكيفية المنصوبة وهو بان تصدر الالف واللام
وبان تحمل موضع الخبر عنه ضمير الالف واللام وبان تؤخر الخبر عنه خبرا له مثلا اذا
ازدت الاخبار عن زيد في خبرته زيدا بالالف واللام بدلت الفعل الذي هو ضرت
الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول في الاول الضارب انا زيدا والثاني المضروب
الى زيد وعلى جواز الامر من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول شبه المص
بصورة الدليل فقال (ليصحب اسم الفاعل والمفعول) (منها) اي من الجملة الفعلية
والالفليس من دأب المص لتليل المسائل كانه عليه الصمام ثم اللام في ليصحب متعلق بالاشراط
المنفهم من الكلام السابق يعني انما يشترط كون صلة جملة فعلية ثم اراد انش ان يبين علة
اختصاص الالف واللام في هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون
الاسم الفاعل واسم المفعول) كما عرفت فليسبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال
والجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صله بهما لم ان يكون ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم
الفاعل والمفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان لا يمكن اخذهما منه لا يجوز ان يكون صلة
لهما والجملة الاسمية لا يجوز ان تكون صلة لهما لانها لا يمكن اخذهما منه فان قلت يجوز ان
يخبر عن زيد في مثل زيد قائم وفي زيد اخوك قائم يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناء
محيط يصح كونها صلة للالف واللام لانه لا يصح لقال القائم زيدا او الواخيك زيد
وليس كذلك بل يقال هو قائم وهو واخيك والضمير لا يصح ان يكون صلة
فلي هذا لزم ان يبد قول اكل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف

وبين مثل وغير في علم
افادة الاضافة التعريف
فياسم ان الاستعمال فرق
بينما في تعريف وصف
الاول دون الاخرين
وبالاعتناء لهذا الكلام فله
الامل فان تعريف وصف
الاول باعتبار ما هو عليه
في الحال والاصل او الاصل
فقط وكلاما متبنا في
الاخرين لتوغلها في
الايام فكيف يصح
القياس (قوله) او المراد
بالتعريف مجرد وجوده
على انه مصدر المبنى للمفعول
فالذي وشرطه ان يكون
المضاف مجردا من التعريف
خاليا عنه ومن العجائب ما
قيل والاعطيان المراد
بالتعريف يراه بالتعريف
فانه مال ذاتي والى وان
اراد انه منطوق بمثل المتن
فكلا (قوله) وانما يجب
التعريف لان المعرفة تلو
اخذت الى التكرار لكان
كلها للادنى وهو
التعريف قبل استعمال
التعريف في المعرفة وهو
خلاف اصطلاح النحاة
لان التعريف عندهم
تحليل الاشتراك في التكرار
وما هو بمنزلة التعريف
في التكرار يسي في المعرفة
توضيحا وهذا من عدم
فهو المحل فان المراد ان مفاد
المفوعة اسم ان التعريف
والتعريف ولا يطلب
شي منها ما عدا المعرفة
فليس المضاف التكرار
قال المص وانما شرط
تجريد المضاف من
التعريف لان الاضافة
ان كانت الى معرفة تادي الى

واللام ولما كانت علة الجواز امكان اخذها ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من بعضها اراد الشارح ان يذكر شرطاً لا يمكن الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول) اي كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من) الفعل (المبنى للمفعول) لا معطاف (بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفاً) اي ما يجي منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اي لان الفعل الذي لا يتصرف (نحو تم وبس وحذا وعسى وليس لايجي منه) اي من غير المتصرف (اسم الفعل ولا المفعول) فاذا لم يجي منه اسم فاعل ولا مفعول لم يكن اخذها منه واذا لم يمكن اخذها منه فلا يجزى بالالف واللام عن زيد مثلاً (في ليس زيد متطلقاً) ولا يجزى ان هذا شرط وجودي فسرع في بيان شرط آخر عدى فقال (وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل) اي الفعل الذي اريد الاخبار عن اجزائه بالالف واللام وحرف لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول منهاها) اي معنى تلك الحروف ومثال الحروف التي لا يستفاد منهاها هي كالسين وسوف وحرف النفي والاستهزاء فلا يجزى باللام عن زيد) اي الداخل (في جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم وانما لم يجز بها من اجزاء هذا الجمل (قانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اي مثلاً (يكون) ذلك المبنى (قائماً) اي دالاً على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذي هو تهرب الاستقبال (فيقوت معنى السين) الذي هو الغرض من تصدير المضارع به وفي حاشية المصانف فيه بحثنا لان السين قيداً للتأخير كان صيغة المستقبل قيد ذلك وصيغة الماضي قيد التقديم فقام بالاولا في الاخبار بالالف واللام بقوت الزمان الدال عليه الجملة جازان لا بالواقيات ما يفيد السين او سوف قانه بمنزلة الزمان ولا يجوز ان يؤخذ من الفعل المبنى اسم الفاعل المدلول فيقال في الاخبار عن زيد في لا يقوم زيد لا قائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعد كون الفعل على بالسين وسوف وحرف النفي وغيره او اثبت هذا الاشتراط بان لا يجوز كون الفعل على تلك الصفة واريدها اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يكن اشتقاق احدهما من الفعل الذي تجزى بهذه الحروف مع قائم المعنى استفادتها توجه عليه فقص بان قال ان استدلال الاشتراط بهذه الدليل باطل لان هذا الدليل يثبت جاز في اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضي او المستقبل لانه لم يكن ايضاً اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع قائم زمانهما المعين مع انهما جازان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة يقولون انما يفيد الفعل من الزمان المين وريانه لو جاز عدم بالانهم بقوت ما يفيد الفعل من الازمنة فلم لا يجوز عدم بالانهم ايضاً بقوت ما يفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال القوت اعني قوت الغرض المستفاد من الازمنة في الفعل المجزى بان اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان في الجملة فاذا اشتقت من فعل قيد الازمنة مقارنته بزمان واماً التين فيجوز ان يستفاد من القران بخلاف

الجمع بين الترفيع وهو مطروح في لغتهم وان كانت الى فكرة لم يستعمله ترفيعه بل من تخصصه وقال الرضى وانما مجرد المضاف عن الترفيع لان الامم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون محصلاً بالحاصل والغرض من الاضافة الى التكرار تخصيص المضاف وفي المضاف المرفع التخصيص مع زيادة وهي السنين فانظر هل ترى بين الاقوال الثلاثة شيئاً من التخالف (قوله) ولو اخذت الى المعرفة فكان تخصيص الحاصل قبل لا يجزى ان يحصل الحاصل محال فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة لان المؤدى الى المعجوع فلا حاجة الى قوله فخصيص الاضافة وليس كذلك بل المحال حصول الحاصل وما يكون محصلاً وطلباً والحاصل غير محال كيف ولقد فصل كثير من الامور ما تعد من قبل محصيل الحاصل فالحق ان اضافة المعرفة الى مثله لا يكون الا طلب الترفيع وهو حاصل بدونها فلا يتبع الاضافة لان حصول الحاصل محال وكان الفاعل لم ينظر الى شرح الرضى فانه مع كونه قائلاً بان اضافة المعرفة الى مثله محصيل الحاصل يجوز ما مع لانه لا يمنع من اجتماع الترفيع اذا اخلفا (قوله) لا ينفق هذه الامثلة تعريف

المعرف بل هيمازوال
الترتيب الحاصل للام
او الاضافة وحصول
تعريف آخر قيل بجه عليه
انه وان ليس فيه تحصيل
الحاصل لكن فيه تعيين
العمل اذ لا فائدة في ازالة
تعريف اللام الموجود
في الكلمة واحداث
الترتيب بطريق آخر
هذا واذك انما يكون
شيئا ان لو كان مفاد
المبطل عين مفاد المبدل به
وليس فليس (قوله) واما
استعمال فلان ثبت من
الفحصاء من ترك اللام
قيل اي ابداء تم قيل
والا خسر الاوضح فانه
مع ما ثبت من الفحصاء لا
يحتج بطلانه فان الاستدلال
ليس بعدم ثبوت ذلك من
الفحصاء بل بانه ثبت منهم
تركه في موضع ذكره فلو
كان الاستعمال به لا تركوه
وليس الداعي انهم التزموا
تركه ولم يجوزوا ذكره
صلاحي بقيد باذ كان هذا
غير معلوم فلا سبيل الى هذه
الدعوى ولا يصح الا
استدلال بهذا الطريق قال
المصنوع واما استعمال
الفحصاء فالمسوغ منهم
ثبوت الاثبات قال ثبت
الاتاق والديار الالاف
وقال قساو وادرك خمسة
الاشارة هذا كلامه وبه
ظهر حقيقة ما قلناه مع
فسادهم القائل (قوله)
تحقيقا لا تعريف ولا
تحقيقا بل يجوز انما قيد
تحقيقا لا تعريف ولا
ولا يجوز لا قيد التحقيق
لا تعريف ولا تحصيل
فالاولى ان يقال قيد

ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والتي لان الصفة لا تدل بذاتها عليها مع ان الفرض
والمقصود من بنائها لفعل المذكور انما هو اعادة ذلك المعنى القيد بقيد حصول فلا يلا خطفه
وجود القرينة الدالة على معنى السين والتي ثم شرع المصنف في قاعدة ذكر القيد للالزمة في
الاخبار فقال (فاذا قيد امرها) وقوله (اي من الامور الثلاثة) تفسير لمرجع الضمير
المجروح في معنا وقوله (التي هي تصدير الموصول) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهي تصدير
الموصول (ووضع عائلا للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هي
اركان جواز الاخبار وانما جاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجوز واحدا من الثلاثة (وتعذر
الاخبار) اي لم يجوز الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامر من الاخيرين او لم يوجد
شرع المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع الاخبار
المذكور فقال (ومن ثمة) والجواب متعلق بالمذكور بعد ما على منها تعذر سبيل التنازع والمشار
اليه ثمة هو ما فسر الشارح بقوله (اي ومن اجل انما قيد الاخبار) يعني ان الحكم بامتناع
الامر الا ان يلزم من ثبوت تلك القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من في من ثمة
اطيلة بمعنى اللام والى ان المشار اليه ثمة هو تلك القضية ولا يخفى ما في اطلاق الاسم الموضوع
للاشارة الى المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم (امتنع) (الاخبار) وقوله (بالذي) قيد
وقوع (في الضمير الشأن) ثم شرع الشرح تصوير جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اي لو فرض
الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشأن مخبرا عنه) وقوله (لا امتناع تصدير الجملة) دليل
لامتناع اخبار الذي يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناع يحصل بامتناع
امر منها وهما امتنع الاخبار بامتناع امر منها هو امتناع تصدير الجملة (بالذي) اي جعل الجملة
الاولى مصدرة بالذي (وتأخيرها مخبر عنه خبرا) واعلم ان المفهم من ظاهر الكلام ان الممتنع
الذي يقتضي الاخبار هو الشئان تصدير الجملة وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر
واحد وهو تأخير المخبر عنه لانه استدلال على امتناعه بقوله (لوجوب تقديم) اي تقديم ضمير
الشأن (على الجملة) فيكون تأخير ما فيها هذا الوجوب وما ذكر التصدير فكونه سبيبا وجبا
للتأخير يعني ان هذا الامتناع لثرتب الامر من المتأخرين على ضمير الشأن لانه ترتب على كونه
ضمير الشأن تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيرها واجتماع هذين الامرين هو اجتماع
التقيضين لانه يلزم حيث ان يكون ضمير الشأن موجبا للتقديم والا تقديم فراجع مقتضى
كونه ضمير الشأن وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير (و) (كذلك امتنع) اي الاخبار (في)
(الموصوف) اي في الاسم الذي كان موصوفا بصفة بصفة وايراد بالاخبار بالذي عن هذه
الموصوف فقط (بدون الصفة) اي بان لا يراد بالاخبار به مع صفة لانه لو اريد بالموصوف مع
صفة لم يمتنع وقوله (و) (في) (الصفة) عطف على قوله في الموصوف اي امتنع الاخبار ايضا
في الصفة التي اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف) فلا يجوز في ضربت زيدا الماقل
ان يخبر بالذي عن زيد اي عن الذي هو الموصوف (بدون الماقل) الذي هو الصفة

(ولا عن العاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف
 لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة
 بدون الموصوف (لاستزاهه) اى لاستزاهم الاخبار (وقوع الضمير الصفة) فى الشئ الثانى (او
 موصوفا) فى شئ الاول وفيه لطف وتشر متوش كالايحتمل لانه لا يمكن الاخبار عن زيد فقط
 فى المثال المذكور لزم تأخير عن محله خبر الموصول الذى صدور لزم ايضا جعل محل زيد
 ضميرا او ابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان قال الذى ضربته العاقل زيد فمع يلزم
 ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد الاخبار عن اللفظ العاقل فقط يلزم
 تأخير واقامة الضمير فى محله فيؤول التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل
 فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كالايجوز كونه
 موصوفا كذلك لايجوز كونه صفة لما سبق فى باب الصفة (بخلاف ما) اى الاستماع فى الصورتين
 حاصل ملايس بخلاف جواز الاخبار (اذا خبر عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف
 والصفة بجمل المجموع خبرا عنه (فيقال) اى فيجوز ان قال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه
 لا محذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا وصفة (و) (كذلك امتنع فى) (المصدر
 العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فياذ كر امتنع ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون الموصول
 بان اريد الاخبار عنه فقط بدون الموصول فلايجوز اى الاخبار (فى نحو عجبت من دق القصار
 الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اياه (بدون
 الثوب) اى بدون مفعوله الذى هو الثوب فيؤول الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق
 القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار
 وهو الضمير المحرور فى منه (علما فى الثوب) تاصاله فلايجوز اعمال الضمير (بخلاف الذى
 عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله
 فلا محذوره (و) (كذلك امتنع فى) (الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فياذ كر من
 الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع حالا لانه اذا خبرت عن قائما
 فى قولك ضربت زيدا قائما قلت الذى ضربته زيدا اياه قائم متنع ان يقع اياه قائما قائما وانما
 امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال فى باب الحال واسلمان تكون نكرة
 واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة (فلايجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه)
 اى فى موضع الاسم الذى وقع حالا (والحالية) اى يحمل الصفة التى كانت فى الاسم المخبر عنه
 المتأخر عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التناقض بين مقتضى الحالية وبين مقتضى
 الضمير امتنع ايقاع الضمير موقفه فاذا امتنع ايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احد
 شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع فى) (الضمير المستحق لغيرها) يعنى وكذلك امتنع
 الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها (اى لغير كلمة الذى) (و) فسر الشارح الضمير
 المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع ضمير المؤنث اعنى ضمير لغيرها الى

تخفيفا فى اللفظ لانه غا
 ولا لمخصصا وكان العاقل
 اراد ما ذكر فى بعض كتب
 البلاغة من ان الذى بلا
 العاطفة لا يجامع الذى
 والاستثناء لا يعرطاهم فى
 لان لا يكون متنيا فيها
 بنيتها ويجامع انما بناء على
 ان الذى فيه غير مصرح به
 لكن لما كان هذا الفرق
 او هن من بيت العنكبوت
 كيف وقد جوزوا اجتماع
 غير لام أدوات التى
 بالنى والاستثناء لم يكن
 مقيدا به كما صرح به
 الفتاوى حيث قال وقد
 يقع مثل ذلك فى تراكيب
 المصنفين واعلم ان مراد
 الشارح قدس سره قوله
 لانه غا ولا لمخصصا ليس
 ان هذا من لغة ما ذكره
 المس فان ذلك ما لا يجوز
 الماروف باساليب الكلام
 وطرقه بل يريد انما كان
 القصر انما وقع بالنسبة الى
 معنى الاضافة التريف
 والضمير فهو فى قوة
 ان يقال اى لانه غا ولا
 لمخصصا (قوله) فى اللفظ
 لاقى المعنى قبل اشارة الى
 فائدة ذكر قوله فى اللفظ
 وفيه بحثان احدهما ان المعنى
 لا يوصف بالحقة والتقل
 وانما انه يحمل المعنى
 بظاهرة مضاعفا الى خفة
 المعنى اى لا خيد لا تخففها
 فى اللفظ لا فى المعنى فلا
 خيد انه لا خيد لغيره فاولا
 تخصيصا فاما لعل ان ذكره
 فى اللفظ للاشارة الى وجه
 التسمية اقرب منه وان كان
 بعيدا فقل اقرب ان
 قال لوال لا خيد لا تخففها

الذى وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير المنصوب المتصل بالراجع الى زيد ضربته
 وصدرت الذى واخرت الضمير المنصوب على عمله وقلب الذى زيد ضربته هو امتنع
 هذا التركيب (لما امتنع تصدير الذى) واما امتنع التصدير (لاستزاج ذلك) اى التصدير
 (عود الضمير) اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى الى كلمة الذى واذا رجع ذلك
 الضمير اليها (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى
 المستحقين فامتنع الاخبار (و) كذلك امتنع اى الاخبار (فى) (الاسم المشتمل عليه)
 يعنى فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى (نحو)
 قوله زيد ضربته غلامه اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه فى تركيب زيد
 ضربته غلامه (فلا يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مشتملا على الضمير الذى يستحق
 لزيد الذى هو غير كلمة الذى (بان قال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير)
 اى الذى فى غلامه (عائدا الى الموصول) اى الذى صدرت (بقي المبتدأ) وهو زيد (بلا عائدا)
 وهو لا يجوز (واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائدا وكل منهما) اى كل واحد
 من قائم المبتدأ بلا عائدا وقام الموصول بلا عائدا (متنح) فكل واحد منهما مستلزم للعائد
 اما المبتدأ فحذف العائد اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المقول
 لكن فلا يجوز فى باب الاخبار (والمالسمية) الواو استتافية واما مبتدأ والاسمية صفها
 وما يصد من قوله موصولة واما عطف عليه خبره واما قيدها بالاسمية لالهامى الموصولة
 (لا) مالى هى (الحرفية قائما) اى فان ما الحرفية لا تكون موصولة لان الحرفية قسبان
 (اما كافة) اى مائة لملدان وغيرها من تأثر العوامل (نحو انا زيد قائم) وكذا انما
 بالفتح وكائنا وكننا (واما تافية) اما داخلة على الفعل (نحو ما ضرب زيد او) اما داخلة على
 الاسم (نحو ما زيد قائما) وكلاهما يستلزمان موصولين قال المصام ان فى ذكر المعنى لفظ ما بوصف
 الاسمية وبيان معانيه التى هى غير كونها موصولة قائدين احدهما ان لفظه ما مشتركة
 بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كانتكون
 اسمية تكون حرفية وتاميهما بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هى كانتكون موصولة
 كذلك تكون استثنائية وغيره يصل به الاستثناء عن وضع باب مخصوص لغيره من المعانى
 وهذا عادة المصنف حيث استثنى بذكر باب اسماء الافعال عن ذكر باب مستقل لغير
 اسماء الافعال وادرج فيها ما ليس من اسماء الافعال هذا خلاصة ما فى المصام
 وهذا البيان من المصام على ما ذكرنا من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن
 بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به ما لا ليس بموصول فيها وليس كذلك لقوات
 الفائدتين فيه وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والثانية نظرا لان المصدرية وكذا
 بالزائدة حرفية ايضا يمكن ان يقال ان مرادها الشارح حصر الحرفية التى يدخلها على
 الفعل والاسم مع كونها موضوعة لمعنى واما المصدرية فمقتضى بالدخول على الفعل
 والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما مثالها من غير العقلاء (نحو)

ينادى الله من الى تخفيف
 المضاف على قياس افادة
 الاضافة المنبرية التعريف
 والتخصيص فى المضاف
 فصرح بقوله فى اللفظ اى
 فى لفظ التكلم سواء كان
 مضافا او مضافا اليه للتعميم
 والاول ثم فان القليل
 مطلقا بوصف بالحقة
 بملاحظة القلة والثاني
 مدفوع بان المقام معين
 المرام ولا يساعده العمل
 بذلك الظهور مع انه اقرب
 مخالف لرضي المعنى فانه
 صريح بما ذكره من الادرار
 فليس سره حيث قال شارحا
 لقوله لا تقيد الانحطافا فى
 اللفظ لان المعنى كما كان
 الاخرى انك اذا قلت
 صرحت برجل ضارب
 زيدا فلم تلزم ان يفسدوا
 الانحطاف فى اللفظ
 والمعنى على ما كان عليه فى
 اصل هذا (قوله) والمراد
 ان اشار اليه قوله لا
 يخفى ان هذه العبارة انما
 يذكر لبناء على حقى سابق
 وابيات سابق بلا حق ولا
 يثبت المجموع هنا بما ذكر
 ادلا بثبت عدم افادة
 التخفيف واجب بان
 عدم افادة التعريف يستلزم
 عدم افادة التخصيص لان
 معنى واحدا فى الاضافة
 يوجب التعريف
 والتخصيص واما تفاوت
 الايجاب بتفاوت المضاف
 اليه فى التعريف والكفاية
 وذلك البراء لا بدفع
 به الجواب لان ما ذكره
 من الاستزاج ودعوى

عرفت ما اشترت) ومن العقلاء نحو قوله تعالى والسماء وما بينهما وانما اكتفى بالشئ بمثل واحد
اشارة الى التخييل بالاصل واستثناء بمثله في الاجمال (واستفهامية) اى ما الاسمية كانكون
موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء معناها من قيل
نسبة الكل الى الجزء كذا في الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فقال الاول
(نحو ما عندك) مثال الثاني نحو (ما فعلت) ونحو ذلك الفهم الجار المضاف نحو كتابته
عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى عم يسألون للفرق بينهما وبين الموصولة من نحو عما
كانوا يعملون ولذا انما تحذف قبلها الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها ما السكت في
الوقف كما وقد تستمار لمن في معانٍ ساسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانتكار
(وشريطة) اى تكون بمعنى الشرط ولها جزاء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ما يفتح
الله الناس من رحمة فلا تمسك لهما (وموصولة) اى بمعنى شئ (اما) موصولة بمفرد نحو صرحت
بما معجب لك اى بشئ يعجبك فان معجب مفرد اى ليس بجملة (واما) موصولة بجملة
نحو رب ما تذكره انفس من الاسرار له فرجة كحل العقال (هـ) وفسر ما الشئ بقوله (اى رب
شئ تذكره النفوس) للاشارة الى ان ما يعنى شئ والى انه مفعول لقوله تذكره وقد علم عليه
للمصادرة اللازمة لرب وجملة تذكره مفتحة فقله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انخراج
الف وانكشافه والعقال بكسر العين جبل تشبهه الله بالية ليعلمها عن القيام والمعنى رب امر
تكرهه النفوس له انخراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم وبطء غاية
الاحكام بل يشد على وجهه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر يعنى
ورب ما تذكره النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانخراج لانه قبل الحل لم يدرك
كونه مشدودا بالسهولة للحل فلما انخرج محل العقال علم في ذلك الوقت انه كان مشدودا به
(ونامة) اى ما الاسمية تكن نامة يعنى غير محتاجة الى صلة ولا صفة كذا فسر بعض الشراح
وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعنى انه لا يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا
صفة يجب ايضا ان يقول ولا موصوف لانه لا يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب
الاحتراز ايضا عن الصفة كاسمى بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحتراز عن الاستفهامية
بان يقول ولا استفهام كافي الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسر هاهنا وحصر
الاحتراز عن الامر ليس تفسير احقيقا لهما بل مراده منه الاحتراز عن بعض ما عدا
ويحتمل ان قال ان مراده بالاحتياج احتياج المتقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف
من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف عن قيل احتياج المتأخر الى المتقدم فأمثل
وقوله (بمعنى شئ) لطرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة التامة ولما وقع الاختلاف بين
التحاة في ان التامة هل هى بمعنى شئ المنكر او العرف اراى الشارح ان يذكر هذين المذهبين
فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ انما هى بمعنى شئ منكر (عند ابى على
والشئ المعروف) اى وانها بمعنى الشئ المعروف باللام (عند سيويه) ولما ذهب المصنف

ان معنى واحدا في الاضافة
يوجب التعريف وا
التخصيص جما ضرورى
البيان بل الدائم بارتكاب
النحو كفى قولك فلا قيل
تلك القبيلة (قوله) فلا يرد
انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتهاء
التخصيص قيل قد عرفت
دفنه بما هو الاحق
بالاختيار يريد ساقى
آخاف من الوجه الم (قوله)
ومن جهة التباين تحفيها
قيل الاولى ان يقال من جهة
انها لا تقيد بشرط وتفيد
تحفيها الفرق الضاربين
والضاربين فى الجواز
والامتناع ادلواغات
التعريف لتساويا في
الامتناع ولولم تعد
التخفيف لتساويا في الجواز
وما فيه من الفساد اظهر
من ان معنى (قوله) واجاب
المصنف فى شرحه كلامه
هذا وقد اجلها الفراء
املا انه توهم ان التعريف
انما دخلها بعد الحكم
بإضافة فصل التخفيف
بالإضافة فلما قصد
التعريف عرف بما يليق به
واما لانه توهم التمثل
قولهم الضارب الرجل
والضاربك وكلا امرين
غير مستقيم اما الاول فلان
الاقصود اللامى السابقة
والإضافة انما انتبهت
الحكم بذهاب التوهم فلا
يستقيم حذف التوهم
اليها واما الثانى فبأن
الكلام عليه (قوله)
وشفت قبل الاولى ان

الى مذهب ابي علي قدمه الش ومثاله (نحو قوله تعالى تسماعى) فاذا فسرت على المذهب الاول
 قيل (اى ثم شئناى وانتم التى هى) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه
 بمعنى التى المعروف وسيد ذكر الشارح سائر احوالها في افعال المدح (وصفة) اى ما
 الاسمية صفة يعنى تكون صفة لتكره لا فائدة الا بهام في تلك التكره (نحو اضربه ضربا ما) ثم
 فسر الش بقوله (اى ضرباى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك التكره بماتعميم الضرب
 بانه اى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف في حال التى تلى التكره من فائدة الا بهام
 وتوكيد التكره فقال بعضهم انها اسم فعلى متلا ما متلا مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل
 انها حرف للتقليل وقائدة ما هذه اما التحقير او التظيم او التوين فعلى اضربه ضربا ما هو
 ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من الضربات او ضربا قليلا لا قوله (ومن كذلك) جملة اسمية
 معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الى الخبى ان من التى من اقسام الاسم كافى كونها مشتركة
 بين ما ذكرت من المعانى وانما يعيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية
 لان من لا يخفى حرفا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد ترد عند الكوفية بناء على
 تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحو في (نحو اكرمت من جاءك
 واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فن في المثال الاول اما
 مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفي المثال الثانى مفعول للضرب (وشرطية) اى تكون
 شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما
 تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى ويعد كونه موصوفة اما ان تكون موصوفة بمفرد (نحو قوله)
 اى قول حسان ابن ثابت رضى الله عنه في مقام الاختصار والابتنج في كوننا من امة محمد صلى الله
 تعالى عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا فى قوله (هوكنى بنا فضلا على من غيرناه حب النبي محمد
 ايانا اى) على (شخص غيرنا) وحب النبي فاعل كنى وهو مضاف الى فاعله وهو النبي وايانا
 مفعوله وقوله فضلا من حب النبي وحب النبي وان كان مؤخر الكنى مقدمه في الرتبة
 لكونه فاعل كنى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كنى حب
 نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى احبابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى
 غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قد اكرمت) فن
 مبتدأ وجملة جاءك صفة وجملة قد اكرمت خبره وقوله (الافى التامة) استثناء من الظرف المستقر
 وظرف له اى ان لفظنا كان مثل ما فى جميع الامور المذكورة (الافى التامة) (والصفة) يعنى
 لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الش (فان كلمة من لا تعنى تامة ولا صفة) وشاره بقوله لا تعنى اى
 ان عدم كونها مستمدة في التامة والصفة عامها لعدم ورودها في كلاهما العرب وقال المصموفيه
 رد لابي علي حيث ائت عجى كلمة من في التامة وقال في القاموس انها عجي متكررة تامة فاختار المص
 عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المص منها ان كلمة من خصت بما يلزم وخصت
 ما بما لا يلزم وانما نحو قوله تعالى فتم من يمشى على نبطه ونفسى وما سواها حيث استعملت من

يكون من التضعيف يعنى
 ضفة الصلة فلم يكن
 موقوفه يستدل به وح
 لا يتوجه المصادرة وهذا
 من قلة التدبر لان المراد
 من المعصية ليس الا
 الرب الرباء وتضيق
 القرا كيب وغوبها لا
 ينسب اليه بل هو فعل
 الاداء ومتمسكه في ذلك
 ما ثبت من استعماله الفصح
 قوله) لما مررت من امتناع
 الضارب زيد قيل يعنى
 امتناع الضارب زيد
 متفرع بحيث يعنى ان يرد
 من مخالفه وان كان الاصل
 فلا يمكن ان يرد بقول
 الاصل وح لا ضوب
 للمصادرة ويحتمل
 فان قلت بل فاسد لان
 اثبات امر وتوبيخ في كلام
 العرب انما يكون
 باستعمالهم وعنده فلا
 يجوز لاحد ان يخالفهم
 ويرد استعمالهم فانهم
 اوردوا هذا الساذج ولا لنا
 فيه شى سوى القبول
 والاذعان على ان هذا
 المعنى الفاسد لا يمكن
 اخذه من القفط بل في
 ما رده وهو قوله ضعف
 اذ لو كان كذلك لوجب
 ان يقال امتنع فلنا لم يرد
 القتال ودما ثبت من
 استعمالهم باس من عنده
 غير ثابت عندهم حتى
 يشبه ذلك بل ان امتناع
 هذا التركيب ثابت
 بشهادة استعمال اهل
 اللسان ودلالة اصول
 المستفاد منهم بحيث يرد
 من مخالفه ذلك وان كان
 ممن يستدل بقوله
 وذلك لاستعماله الخ

في الآية الاولى فيا لا يقبل واستعملت كلمة ما في الآية الثانية فيا يعلم فقال صاحب الامتحان انها مجازان ومنها انها يقان على الواحد والمذكر والمثنى والجمع والمؤنث ومنها ان لفظها مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والجمع فيحمل تارة على اللفظ وقال ضربت من قام من الاناسين والانسى والهندين والهندات وقال ايضا عرفت ما فعلت من الاسرين والامور وقد يحمله تارة على المعنى يقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن وعرفت ما فعلت وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا في الامتحان (واي) اي حكم هذا اللفظ الذي كان معدود من الموصولات حال كونه (المذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اي وحكم لفظا به حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كن) اي حكمه مائل حكم من (في ثبوت الامور الاربعة) وهي وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصولة (وانتفاء التامة والصفة) اي في انتفاء التامة والصفة يعني ان هاتين الكلمتين تقمان موصولة واستفهامية وشرطية وموصولة ولا تقمان تامة وموصولة ولا يخلو ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الاسرين لانه مركب منهما فلا يتوهم ان المركب من الثبوت والانتفاء عدس على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت غير المتنى فافهم ولما اكنى المصنف بالنسب ولم يتعرض لاثباتها اراد الشارح ان يبين الاشارة فقال (فاي الموصولة) اي مثال كلمة اي التي وقعت موصولة (نحو اضرب ايم لقيت) فاي بالنصب ليكون مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمل وجملة لقيت صلها (والاستفهامية) اي مثال هذه الكلمة التي وقعت استفهامية (نحو ايم اخوك و ايم لقيت) فاي مرفوع لفظا على انه مبتدأ مضاف الى ضمير اخوك خبره (والشرطية) اي مثال كلمة اي التي وقعت شرطية (نحو قوله تعالى ايا ما بدعوا الله الاسماء الحسنى) فقوله ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زاد وجمله اسماء الحسنى جزاء الشرط ومعنى الآية اي اسم من الاسمين المذكرين وهما ذاك وهاذا ذكر في اول الآية من قوله تعالى قل ادعوا اللهوا دعوا الرحمن فداؤه تعالى بهما جائز لان قد اسما كثيرة حسنة (والموصولة اي مثال الكلمة التي وقعت موصولة (نحو بالها الرجل) فاي نادى مبنى على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه نادى والرجل صفة واختلفوا في ان اي هل تكون موصولة بالتركيب لا خفش اجاز كونها تارة موصولة وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالندا ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اي) اي كلمة اي (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة في قوله مررت برجل اي رجل فيلزم على المصنف ان يقول واي كالا في التامة (فلم يجعلها المصنف كن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة في الاصل) ليست بصفة بل هي (استفهامية) في الاصل (لان معنى مررت برجل اي رجل) ليس معنا توصيف الرجل الاول باي بل معنا ان هذا الرجل (رجل عظيم يسئل عن حاله) اي عن حاله التي تكون سببا عظيمة لانه عظيم (لا يرفع كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام

ومعنى ذلك وامانه لم يقن امتنع فلما شرفه من حال التابع والتبوع ولارب فان مراد المصنف ضغفه لرجوعه الى الضارب زيد المجتمع لا غير قال في الترح واعما حكمتا بضعف الواهب الماء البهتان وعبد هالان قوله وعبدما معطوف على الماء المغاف اليه الواهب المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدما فيكون مثل الضارب زيد قال وانما يجوز به الضمير ان ليس مباشرة وانما هو تابع ولقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في التبوع كاي قولهم رب شاة وسلفها بدوهم ولو قيل رب سلفها لم يجز هذا كلامه وسببا لهذا الحمل ضرب تحقيق ان هاء افتتح (قوله) اللهم الا ان قاله قيل اشار الى صفة الواضع لوضوح كمال بعده عن العبادة ثم قيل ولقوله وضعت الواهب الماء البهتان احتمال آخر من كونه من جملة الاستدلال على قوله ولا ينفذ لا تخفيا في اللفظ وكذا نظاره يريد القائل انه لا جمل اعتبار هذه الامور الثلاثة وجودا وعبدما ضعف الواهب الخ وهذا ليس من تصرفات القائل بل هو من جملة ما ذكره الشارح قدس سره كجسي قوله فانه يحتمل النصب على الحمل قيل به ضعف لان

هو الجمل في ذات المسؤول عنه وفي صفته وسبب الجمل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبل
الاطلاق المسبب على السبب وهي) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اي واية مشتركان
في الحكم الا ان اراد الشارح ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث فسر به قوله (اي كل
من اي واية) يعني كل واحد من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشرح كونهما مرة بقوله
(بالاقتاف) ليظهر فائدة تقييد بقوله (وحدھا) يعني ان قيد المصنف قوله وجدها وان القصر
المستفاد منه انما هو قصر اضافي بالنسبة الى الاختلاف الواقع في البواقي من الموصولات كما هو
مقتضى تفسير الشرح بقوله (اي لا يشار كما) اي لا يشار لكل واحد من الكلمتين (في الاعراب) اي
في كونها معربة (غيرها) اي غير وكل احد من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات)
اي من باقي الموصولات (الا على اختلاف) اي لا يشار في كونها معربة الا مع وصف الاختلاف
وتلك المشاركة (في) كلمة (الاذان واللسان وفي) كلمة (ذو الطائفة) يعني اتفاق النحاة في كون
بعض الموصولات معربة بصورتي هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواقي
من الموصولات معربة ايضا لكنه معربة بالاختلاف كما في الاذان واللسان وذو الطائفة وقد سبق
بيان الاختلاف الواقع في الاعراب والبناء في الاذان واللسان واما في ذو فان منهم من يعربه مع لزوم
صيغة الافراد والتذكير في استعمال اية نحو قوله فاما رجال موسر وان يتهمه مخسبي من ذي
عندهم ما كفاياه يعني اما الرجال الاغنياء الذين ايتهم فالذي تكفيين من الذي حصل عندهم
ما كفاي من المؤنة وغيره فان قوله من ذي مجرور بالياء باجاء الذي هو من فاستعمل ذو معربا في
هذا القول وقال في الامتحان وذو الطائفة مبنية في أشهر اللغات لا تصرف قول جاء في ذو فعل
وذو فعلا ورايت ذو فعلا وقد تقرر في التذكير والافراد وغيرهما في التأنيث والتثنية والجمع
مع اعراب جميع متصرفاتها حلا على الذي يعني صاحب نحو هذا ذو اعرف وهذا ان ذرا
اعرف وهو لا ذو وانا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث
ويعودان في كل حال ومنهم من يقول في جمع المؤنث ذوات مضمومة في كل الاحوال انتهى
واعترض المصنف على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقية واثبت
الاعراب الاختلافي لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف قوله وحدها على
رد اعراب الاذان وذو الطائفة يعني انهما ليسان بمعرتين عند المصنف فقوله وهي معربة وحدها
محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضيع
الشارح ما قصده يعني ما قصد المصنف بجمل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب
من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة في الاذان وذو الطائفة مشهور وان لم يذهب
اليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير متكرر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لا يشعر
بالإنكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمله على وجه يشعر بالإنكار كما حمله عليه المحشي
فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح في بيان وجه كون
الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) اي انما اعرب كل واحدة من اي

مدار الاستدلال على ان
القول الموقوف به الجبر
ولولا لا احتمال انما
البيان النصب على
المصولة فلا يحتاج الى
دعوى النصب المبدها
على الفعل وفيه لا ينظر
الى مراد المستدل بل الى
ما استدله فاذا احتمل
وجها غير ما اراد مجوز
حمله على الامالة وليس
الكلام في اضافة الواجب
الى الامالة حتى ينصب الامالة
لنفسه لانه من قبيل
الضارب رجل المحمول
على الحسن الوجه من جهة
انهم شبهوا الحسن الوجه
في النصب صفة الاضافة
بالضارب الرجل فيشبهوا
الضارب الرجل في صفة
الاضافة بالحسن الوجه
وذلك انما كان في الحسن
الوجه لشيء الا في الالف واللام
في الثاني فيلبي ان يشبهه
ما كان موافقه في ذلك
فهو جائز بالاتفاق ولا
يلزم من جوازه جواز
الضارب زيد وما يشبهه
ليس فيه اللام من المعارف
لما ذكرناه (قوله) لزوال
التوهم باللام الجمل لا يكتفى
في اثبات انتفاء التخصيف
بل لا بد من ضمنية انتفاء
ما عطف من المضاف اليه
للاضافة كالحسن الوجه
وهنا سبب من لان الكلام
ليس في بيان سبب انتفاء
مطلق التخصيف من جهة
الاضافة في بيان انتفاء
تخصيف الضارب الرجل
من هذه الجهة وذلك
انما يكون ببيان ما كان

وأية مع ان الاصل فيها هو البناء وكونهما معر بين على خلاف ما هو الاصل فيها (لا التزم فيها) أي في كل واحد من تلك الأي (الإضافة أي اضافتهما إلى المفرد) وقوله (التي صفة الإضافة أي الإضافة التي هي من خواص الاسم التمكن) أي الاسم المنصرف الذي قبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) قرير على قوله الإضافة إلى المفرد فيجوز لا يرد النقض بكلمة (حيث واذا واذ) لأنها وان كانت اسما ما التزم فيها الإضافة لم تكن الإضافة الملتزمة فيها أي الإضافة إلى الجملة لا إلى المفرد التي هي من خواص الاسم التمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (إذا) ظرف لقوله مرة وتوسط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما إذا كانت موصولة لأنها إذا كانتا موصولتين فهما مبيتان مطلقا كما يجب ولم يترس له المص لان سابق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مفن عنه يعني ان كل واحدة من الموصولتين مرفقة في جميع الاوقات والوقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها أي صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لنزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عيا) وهذا (يعني) أي في قراءة من (قرأ) كلمة اشد (الضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المتفصل في التفسير الذي فسر به الشارح بقوله (أي ايهم هو اشد) ثم شرع في بيان وجه كونها مضافة في هذه الصورة فقال (واما ببيت) أي انا كل واحد منهما حال كونها (موصولة) عند حذف صدر صلتها (لأنك تشبه) أي لوجودنا كدمشابه المذكور (الحرف) لأنها كانت موصولة كانت مشابهة للحرف في الاحتياج وهو احتياجه إلى الصلة ثم لا حصل لها المشابهة الأخرى (من جهة الاحتياج إلى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الآخر فتأكد احتياج القديم فاضمحلت علة الاعراب ولما كان الاصل في المبنى ان يبنى على السكون احتياج إلى أخرى للبناء على الحركة فقال (وبيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) هي لجملة ما تشبه (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لأنه حذف منها) أي من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعني انها مشبهة بالغايات في الحذف في كل منهما ومن الغايات (بعض ما يوضحها) وبيننا لأنه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كحذف من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه) ثم شرع في بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصولة حيث استثنى الاول ولم يترس لثاني فقال (ولم يستثن) أي وانما لم يستثن المصنف (الموصولة أي الحال التي كانت كل واحدة منهما موصولة مع ان استثناءها لازما ايضا) (لثبته) وعدم استثناءه مستلزم لدخولها في المستثنى (مثل ما بالاجل) لان أي هناما موصولة مبنية (كاستثنى التي) أي كاستثنى المصنف الموصولة التي (حذف صدر صلتها أي لان المصنف (ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو متني) سواء كان من لفظ أي وايضا وغيرها (وبناء الموصولة) أي وبناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصولة (لهذا) أي لكونها داخلية في المنادى المفرد المعرفة فاذا ثبت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة إلى الذكر ثانيا)

تخفيفه بسببه (قوله) يعني سببونه واتساع ذلك مخالف للقي شرح الرضي من قوله والصاربه عند سببونه لا يجوز فيه الا بسبب ويحتمل عند يمد التي والجموع بالوار والون ان يكون محرورا على الإضافة ومنصوبا وقال الرماني والمرد في احد قوله به جار الله ان الضمير يمد في الامم فردا كان او متني او جموعا محرورا بالاضافة (قوله) فانه لا يحتاج جوؤه إلى حل قيل أشار إلى فاعلة قوله فيمن قال والاظهر انه إشارة إلى قياس المبرد على الضاربه من وجه آخر وهو منع كونه مضافا وهذا مع قطع النظر عما فيه نصريح المص بان ذلك إشارة إلى ان الجواب كذلك انما يحتاج إليه على قول هذا القائل وامان ذهب إلى انه مفعول وليس بمضاف فصول الفراء من تقديم عنه من اسله (قوله) فالحذف المفعول له قيل كأنه غفل من قوله حلا على المختار فاخر الأنا ويل إلى هنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ثم قيل ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له قال أي انما جاز عندهم قال كذا حلا على المختار والاول ليس شي ثم والثاني بين البطلان لفساد المني (قوله) وبيانه قال المص واما الضاربه فلاهم حمله في صفة

لا، حيث يلزم تحصيل الحاصل ثم شرع المص في مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية في معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضي التغير في جوابها افعال (وفي) توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) فيدان استعمال (ماذا صنعت) ايس بكلام شاعر مخصوص بل مشهور ومتداول في محاوراتهم ويحتمل ان تكون قاعدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصل ان ما صنعت ظرف مستقر خير مقدم وقوله (وجهان) مبتدأ مؤخر اي ان ماذا صنعت اي المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظا اذا الموصولة ومن قبل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الرجوع اليه توجيهان في معنى ماذا (احدها) اي احد الوجهين وتوسيط الشارح قوله (ان معناه) للإشارة الى ان قوله (مالذي) خبر لقوله احدها لكن مجرد قوله مالذي لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجه يقتضي ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل قال وجهت بان زيدا قائما او قاعدا فيقتضي ان يصح قول المص بان يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو مالذي قوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى مالذي بناء على ان يكون (ذا) اي لفظ ذا وحده (بمعنى الذي فيكون التقدير) اي تقدير مجموع الكلام (اي شيء الذي صنعت) فقوله اي شيء مأخوذ من ما الاستفهامية وقوله الذي مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجلة صنعت صلة فيقتضي المأند فسر الشارح بقوله (اي صنعت) يعني المأند الى الموصول محذوف ثم اراد توجيه اعراب ماذا بدتوجيه معناه فقال (فا) اي كلمة فاي ماذا (مبتدأ وما) اي والكلمة التي (بعده) بعد ما وهو ذا بمعنى الذي ههنا (خبره) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (او بالكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول مبتدأ مؤخر ثم شرع في بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و) (حيث) اي حين اذا كان ماذا بمعنى الذي (جواب) ان يكون المناسب في جواب السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث يساعد الخط كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسر قوله (اي مرفوع) وأشار المعاصم في حاشيته الى الاحتمال الثاني حيث قال ولك ان نجمله فله مجهولا انتهى يعني بان يكون رفع فعلا مجهولا وتائب الفاعل الذي تحت راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبرا ولا يخفى ان ما اختاره الشارح اولي وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو الاصل في الخبر ثم اشار الى المعنى المتقضي للرفع بقوله (على انه) اي على ان اللفظ الذي يجاب به (خبر مبتدأ محذوف كما ذاقنا) في جواب (الاكرام) اي لفظ الاكرام الرفع وتقدر الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسر قوله (اي الذي) وهو المبتدأ وقوله (صنت) بصيغة التكلم صلة والضمير المنصوب في صنته راجع الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) الخ دليل على كون الجواب مرفوعا يعني انما يكون

(جواب)

الاضافة على ضاربك الا ترى انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجعولا تنها وكانت مفعولات متصلا التزموا الازافة ولم ينظر والى تحقق تخفيف لانهم ابتدوا فيه التنوين والنون لجوabin التنوين لان التنوين والنون مشعر ان اللفظ والغير المتصل في حكم نية الاول فيصير متصلا متصلا في حالة واحدة ولما التزموا الازافة من غير تحقق تخفيف في ضاربك حلوا لضاربك عليه باب واحد قد ثبت انه لا يفتي فيه تخفيف لما منع فصل من ذلك انه لا يلزم من صحة اضافة الضاربك صحة اضافة الضاربك زيد هذا كلامه وانما ذكرناه لبيان كون المراد ما ذكره الشارح قدس سره ولا يظهر سقوط ما في ثانيا فان الكلام في اعادة هذه الازافة وصحتها في اضافة الاسم الى الضمير المتصل مع قطع النظر عما كان عليه اول قائله فيبقى هذا المقام شيئا لا ترى انك اذا قلت اصل ضاربك ضارب اياك قصدوا التخفيف فخلصوا الفاعل متصلا وقالوا ضاربك هل يكون الازافة الى الفاعل عليه التخفيف كلا (قوله) ولم يجملوا الضارب زيد عليه قبل توجيه عليه اهل لم يجملوا الضارب زيد على ضارب

جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب مطابقة للسؤال في كون كل منهما) أى من السؤال
والجواب (جملة اسمية) ثم شرع في بيان الوجه الآخر وفي جوابه المناسب فقال (و) (الوجه)
(الآخر) وزاد الشارح كلمة الوجه ليعظم موصوف كلمة الآخر الذى هو اسم التفضيل أى
الوجه الآخر من الوجهين (ان معناه) أى معنى (ماذا مطلقا) (هـى شئ) ولما كان لفظ ماذا فى
الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فواحد يدل على معنى أى شئ من قبيل لفظ واحد دل على
معنى المركب وذا واحد يدل على معنى الذى لم يبق في هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما فى
هذا الوجه فيحمل كونها زائدة كالقائل (وهنا عبارة ثان) أى فى هذا الوجه يحتمل التعبير
ان (احديهما) أى احدى البارتين (ان ماذا بكما لها) أى بمجموع ما وذا يعنى بهىئة الاجتماعية
(بمعنى أى شئ) أى بمعنى أى شئ مأخوذ من المجموع لا ان أى شئ مأخوذ من ما وحده كفى
الوجه الاول (والثانية) أى العبارة الثانية من البارتين المحتملتين (ان ما) وحده (معناه أى
شئ) أى مجموع أى شئ مأخوذ من ما كما كان فى الوجه الاول (وذا زائدة) أى و تكون ذا زائدة
لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر) أى الراجع من البارتين هى العبارة
الاولى وهى (ان ما وذا) أى مؤدى ما وذا (واحد) لا ينفك احدهما عن الآخر فى الدلالة على
هذا المعنى (فان معنى قولهم) أى معنى قول القوم (انها) كلمة ماذا (بكما لها) أى بمجموعها (بمعنى
أى شئ) بخلاف المفهوم من هذا القول (انه) أى الشأن (ليس لكل منهما) أى من ما وذا (معنى
بالاستقلال) بان يكون لهما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك (لكون كلمة ذا
زائدة) هنا فالتى التى هى أى شئ ليس معنى ما وحده واللام تحصل للمقابلة بين هذا الوجه
الاول فلا يحصل الفرق بينهما ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة هنا فمعنى ان يكون معنى
المجموع منها واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما أى شئ) وفى العاصم والاولى
ان ذا الانحى موصولة ولا زائدة الابد ما ومن استقها ميتين والاولى فى ماذا هو او من ذا
هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قوله من ذا فاعلمنا اسم اشارة
لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كفى قوله تعالى ام من
هذا الذى فان هاء التنية لا تدخل على اسم اشارة انتهى ملخصا ثم شرع في بيان كيفية
جواب هذا الوجه فقال (و) (حيثن) أى وحيث كان ماذا بمعنى أى شئ (جوابه)
اى يكون المناسب في جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منصوب لان جوابه
المناسب (انصب) (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ الذى يجب
به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب (اى صنعت الاكرام ليكون الجواب
مطابقة للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية) اما فى الجواب فظاهر واما فى السؤال فلان
ماذا مفعول للفعل الذى بعده ولما لم تكن علة الرفع فى الاول وعلة النصب فى الثانى
وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخلف فيها اشار الشارح بقوله
(ويجوز فى الاول انصب الجواب بتقدير الفعل المذكور فى الثانى رفعه على ان يكون

زيد فان النسبة بين
الضارب زيد وضارب زيد
كالنسبة بين الضاربك
وضاربك ورد بان منشأ
هذا الاشياء عدم التأمل
المورث للاختباء والا
فكيف يشق مثله على
الفضل والمنازين فان
اضافة ضاربك حصل
بها التفضيل فى المضاف
والمضاف اليه والضاربك
وان لم يشارك فى تخفيف
المضاف ولكن شاركه
فى تخفيف المضاف اليه
بغلاف الضارب زيد
وضارب زيد ثم قال الراد
ويستحق من هذا انه
يمكن حمل الضاربك على
المتعار فى حسن الوجه
لشاركتها فى تخفيف
المضاف اليه بالاضافة
بقي انه لما حصل فى
الضاربك التفضيل لا
حاجة فيه الى اطلاق الا ان
قال لم يحصل التفضيل
بجذف فهو بل يبدل
التفصيل بالتفصيل فالحق
بالتفضيل بالهذف وانك
غير بان كليهما ليسا على
شئ بل قد خبط خبط
هعوا وواكبنتى حمياء
لا سيما الراد اما القائل
بلان حمل الضاربك على
ضاربك وان كان لغيره
تشاركهما فى كون
المضاف اسم فاعول
والمضاف اليه مفعولا
من مفعولات مصلات
لكن لا يقاس هذا عليه
حتى يمكن ان يقال ان
الضارب زيد وضارب
من جنس واحد فاما

يجوز في احد ما يجوز في الآخر اذ المصحح هو الاتحاد الجسدي وذلك لا عرفت من ان حمل الضارب على ضاربه انما هو من جهة جواز ضاربه بدون حصول التخفيف بالاضافة لفصل عليه ذلك ما هو من جنسه وجواز ضارب فبدل حصول التخفيف بها فلا يجوز حمل ما ليس كذلك عليه بمجرد كونه من جنسه وبهذا ظهر توجه السؤال على ما هوته الشارح بقوله ولقاتل بحيث لا سبل الى دمه ولكن قد عرفت انه خلاف المراد بل هو خارج عن الباب فلا يبرهيه واهل الاول من وقع في هذه الرواية الرضى فانه قال معترضاً على المصنف قل كلامه من عدم صحة القياس على الضارب لانه محمول على ضاربه المنته فيه اعتبار التخفيف ولا يحمل عليه الضارب زيد لانه ليس من بابيه في نظر وذلك لان لفراء ان يقول اذا جازكه حمل ذى اللام في الضارب في وجوب الاضافة على الجبر ومنها لعله في الجبر دون ذى اللام وعلى اجتماع النفيين لو لم يصف لاذكرت لهما من باب واحد قول اجازى حمل ذى اللام في الضارب زيد على

خير مبتدأ محذوف ولم يستبره المصنف حيث لم يقل والاولى في جوابه والاحسن وانما لهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لغات المطابقة بين السؤال والجواب) معنى عنه لان من العلوم امراته مطابقة الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحساني لانه قد يختلف ولو كانت واجبة لم يحز تخلفها ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع في مسائل اسماء الافعال التي هي ممدودة من المبيات فقال (اسماء الافعال) اي الاسماء التي معانيها معاني الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبر وقول الش (اي اسم كان) للاستشارة الى ان مفاعلة عن الاسم عريضة كونها من المبيات العارضة وانما فسر بمغفر ليكون المقام مقام التعريف الذي هو للجنس لان لا فرد وقوله (بمعنى الامر) خبر منصوب لكان اي اسم كان معناه المفهوم منه مقارناً بالمعنى المفهوم من لفظ الامر كاسمجي وجه وقوله (او الماضي) بيان لتوحي اسماء الافعال يعني ان اسماء الافعال نوعان احدهما كان مقارناً بمعنى الامر والاخر ما كان مقارناً بمعنى الماضي ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة فقال (الذين) بصفة التثنية اي بمعنى الاسماء والماضي الذين (ها) اي الامر والماضي (من اقسام المعنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو معنى فاذا كان موصوفين بكونه من اقسام معنى الاصل (فعله بناها) اي علة بناء اسماء الافعال مطلقاً (كونها) اي كون تلك الاسماء (مشابهة) اي مناسبة (لمعنى الاصل) في وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف بانقضاء بالاسماء التي ليست بمعنى الامر او الماضي ولزم ان يكون غير جامع دمه قوله (فان قيل) اي اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احد الامرين فقط فاحتاج في دفع ما قيل (ان اف) يعني ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضي بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى المضجر) على صيغة التشكك للمضارع (واوه) بتشديد الواو اي وكذا لفظ اوه ليس بمعنى ما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحيثه تحتاج الى ان تقول (فلتراد به) يعني لان لم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من المضجر واتوجع منها الاصل الذي هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضي فان المراد بال معنى (تضجرت) و (اتوجع) معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة في الانشائيات في نحو بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحال لوقوعها وقت التكلم (عبرت) اي عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اي بالتضجر واتوجع (لان المعنى على الانشاء) اي منها عموماً على انشاء المضجر واتوجع (وهو) اي المعنى المحمول على الانشاء (انسي بان يعبر عنه) اي عن ذلك المعنى الانشائي (بالمضارع الحالي) اي بصفة المضارع التي يراد بها الحال ثم شرع في امتثالهما مع الاشارة الى التمثل بتوحي الفعل من اللازم والمتمدي فقال (مثل رويد زيد اي امهله) وقوله (مثال) خبر المبتدأ المحذوف اي مثل رويد زيد امثال (لها) لاسم الفعل الذي (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيات ذاك) وفي هيات ثلاث لفات احدها (فتح التاء) وهو (في) لغة (الجار وبكرها) اي وثايتها بكسر التاء وهو (في) لغة (في تيم وبالضم) اي وثايتها بضم التاء وهو

المجرد منها وهو ضارب
زيد في جهة الإضافة لعله
حاصلة في الجرد دون
ذو اللام وهو حصول
التخفيف بناء على اتها
من باب واحد وما المراد
للضرورة انتفاء التخفيف
بالإضافة في ضاربك بـ
جزئته وانتفاء في
الضاربك أيضا إذ لا
يتصور فيه حصول ذلك
في الضاف إليه فإنه لا
يتصور في الضاف وقد
دل بقوله بخلاف الضارب
زيد وضارب زيد
انتفاء التخفيف في كل
هذين التركيبين ولا
يخفى أنه أظهر بذلك كونه
عن لا يدرى باب الإضافة
أصلا فإن العارف بشئ
مما ذكره وفي القنطرية
من تحقيق المسئلة وخالفه
الفراء والحامل عليها
والجواب لا يقرب ال
القول بحل هذا القول
المخالف لا صرحوا به
من نفس الأمر ومن
فروع هذه الفئلة قوله
ويتقدم من هذا أنه يمكن
حل الضاربك على المختار
في الحسن الوجه
لما ركنتهما في تخفيف
الضاف إليه بالإضافة
فإنك قد عرفت أنه لا
يحصل على الحسن الوجه
الإمكان في الضاف
والضاف إليه مرفق
باللام وأنه لا تخفيف
في الضاربك بالاتفاق
ومن فروعهما قوله في
الح وقد أحلت بحجة

(في لغة بعضهم) أي بمعنى بنى تميم أو بعض العرب (أي بعد) (مثال) أي قوله هيأت مثال
(لما) أي لاسم الفعل الذي (هو) مقارن (بمعنى الماضي) وهو فعل لازم ثم أراد الشارح أن يذكر
وجه تقديم الأمر على الماضي لتقدمه بالطبع لكونه مشتقاً من الفعل (وقدم الأمر) أي وأما تقدم
المصنف الأمر في التعريف على الماضي (لأن أكثر أسما الأفعال بمناه) يعني أن أكثر ما وقع
من أسما الأفعال ورد بمعنى الأمر تقدم في التعريف للإشارة إلى هذا ثم إنه لما اختلفت أقوالهم
في هذا الباب في أن أسما الأفعال هل هي موضوعات بمعنى معنى الأمر والماضي بأن يكون
علماله أراد الشارح بين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذي) أي الأمر
الذي (حلمهم) أي حمل النجاة (على أن قالوا أن هذه الكلمات) من رويدها هيأت (وأمثالها)
من الأسما التي فهم منها معنى الفعل (ليست بأفعال) أي حقيقة بل هي أسما (مع تأديتها) أي
مع أي كلامها يؤول (بمعاني) الأفعال من الأمر والماضي وغيرهما وقوله والذي مبتدأ وقوله
(أمر لفظي) خبره أي الذي حلمهم على هذا القول أمر لفظي حقيق يعني نفي الفعلية
عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل لأمر آخر (وهو) أي الأمر اللفظي الذي هو
الحامل لهم على هذا القول (أن صيغها) أي أن صيغ هذه الأسما (مخالفة لصيغ الأفعال)
أي لصورة الأفعال المضبوطة بوزن معلوم من هيأة الماضي والأمر الحاضر وقوله (وإنها)
عطف على أن صيغها كعطف التفسير أو كعطف الخاص على العام يعني وإن هذا الأمر
الحامل لتلك الأسما (لا تنصرف تصرفها) يعني أنها لا تقبل التصرف كتصرف
لأفعال بأن يكون لها مفرد وثنية وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لأنها) معطوف على قوله
أمر لفظي يعني أن ليس مرادهم قولهم في مقام الإثبات مع تأديتها معاني الأفعال أن أسما
الأفعال (وإن لم تكن أفعالا لكنها) (موضوعة لصيغ الأفعال) لكونها مؤدية لمعانيها (على
أن يكون) أي بناء على أن يكون لفظ (رويدها) موضوعة لكلمة أمهل (ثم أيدها)
بترتيب الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (قال الشارح الرضى وليس ما) أي ليس
القول الذي (قال بعضهم) ناشأ عن التوهم من كون أسما الأفعال مؤدية لمعاني الأفعال وهو
(أنه مثلا اسم لفظ اسكت الذي هو دل على معنى الفعل) وهو ما يدل بيئته على الزمان
وبما دله على الحدث كما هو شأن الفعل وإذا كان لفظه أسما لفظا اسكت الدال على معنى الفعل
(فهو) أي لفظه (علم لفظ الفعل) وهو اسكت (للمناه) أي ليس أسما الأعلى معناه فقوله
ما قال اسم ليس وقوله (بشيء) خبره يعني ليس ما قال هذا الشيء شيء معتبر مسموع في هذا
الباب لأنه لو كان اسم علم لموضوع لفظا اسكت لفظهم لفظا اسكت في كل وقت من أوقات
إطلاق لفظه وليس كذلك (إذا العربي الفتح) بضم القاف الحامل يعني لأن العربي الحامل
(ربما يقول) وفيهم من طلب السكون من الحاطب (مع أنه لم يخطر بباله) أي قبله (لفظ
اسكت) ولو كان مناه لخطر بباله وقوله (وربما) ترقى يعني وربما (لم يسمه) أي ذلك العربي الفتح
لفظا اسكت (أصلا) فضلا عن أن يخطر بباله (ولهذا) أي ولكون أسما الأفعال غير موضوعة
لألفاظ الأفعال (قال المصنف) في تعريفها (ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ولم يقل

ما كان معناه الامر او الماضي ثم اراد الشان بدفع الاستفاض الوارد على تعريف المصنف بان
 هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضي ايضا فاجاب عنه بان لا نسلم ان
 هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعني اني
 هي دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان
 معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيات (والتبادر) من قوله ما كان بمعنى
 الامر او الماضي (ان يكون هذا) اي كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو
 معنى الفعل يبنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه
 ان يكون بحسب الوضع (فلا يراد مثل الضارب امس) حال كونه (مقتضى التعريف) لانه لا
 لا يصدق عليه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انها اسمان وضع احدهما
 المعنى والاخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف في ان وزن فعال من الثلاثي المجرد هل هو قياسي
 في معنى الامر او لا اراد المصنف ان يبين بقوله (وقال) (فتح الفاء (اي ما يوزن) ببنى المراد
 من فعال ليس حصره في تلك المادة بل يعم لكل ما يوزن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى
 ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر يتقدم في معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال
 فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ بمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه
 خبر التحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة في التوصيف بكونه بمعنى
 الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضي حتى يحتجز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز
 عن كونه مصدرا او غيره كما سيبي (كذا قوله) (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثي)
 (المجرد) ظرف مستقر صفة الامر هذا اما اختاره الشان والمصنف وضعه للمعرب المشهور
 بزخري زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال واحالا واختار في الامتحان كونهما محالا وقوله
 تعالى مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشان بقوله (اي قياسي) لتصبح الحلل لان
 القياس بدون حرف النسبة لا يتعدا بالبدا فاحتاج الى التصحيح اما بالانضمام حذف حرف النسبة
 حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او يتقدم وذو اي كونه كذلك ذو قياس
 مثال ما كان كذلك (كقوله تعالى انزل) مشتقان من الزول الثلاثي ولما وقع الخلاف بين سيبويه
 والمبرد في كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا قال سيبويه انه قياسي وقال المبرد انه مسموع
 لانه لو كان قياسيا لجاز ان يقال قوام وقادفي وقم وقد وليس لاحدي يتدع صيغة لم يقلها العرب
 اراد الشان بين ان المصنف اختار مذهب سيبويه وانه كيف يحاج عن الايراد الوارد على
 سيبويه فقال (قال سيبويه هو) اي كون فعال بمعنى الامر (مطر في الثلاثي المجرد ويرد عليه)
 اي على كونه مطردا (لانه لا يقال قوام وقادفي قم واقعد) فيحتاج الى ان ياول قول سيبويه وهو
 مطرد (فلهذا تأول بعضهم) وهو اندلسي (قول سيبويه) اي قوله مطرد (بانه) اي سيبويه (اراد)
 بالاطراد الكثرة) يعني بقوله مطرد انه كثير الوقوع يعني انه مسموع كما قاله المبرد لكن لما
 كثرت المسموعات (فكانه) اي فبلغ في الكثرة حتى صار كأنه (قياس لكثرة) وفي قوله فكانه

الحال خيرا (قوله) من غير اعتبار حذف تنوينه ما قبل متعلق بقوله ثم محل لا بقوله فما فاعظير بالتأمل عكس ذلك (قوله) ولك ان تجعل كل واحدة منها فاعها والحق الذي لا رمية فيه وما سبق من البيان ليس كما ينبغي بل هو غير صحيح اما اولاه فانه لم يتقدم من القراءة انه استدلل بهذا البيت ووقع في مخالفة منه الاخرى الى قول المصنف اجاز القراءة نحو الضارب فبدأ ما لانه توهم ان الام تعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها ففصل التحريف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم حرف باللام واما لانه قامه على ضارب الرجل والضارب فانه اذا جاز الاضافة فيها مع عدم التحريف فليبرر فيه ايضا فانه حسب الازادة في هذين الامرين ولو كان الغرض من ايراد البيت تزيينها استدلاله لما صحت له ذلك واما ثانيا فلان قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ليس بمقتضى لان ذلك الامتناع انما هو الاضافة المنوية وامانة الضارب الى زيد على قول من يجوز لا يكون من اقسام المنوية بل هو منه اضافة اللفظة فلا يلزم منه ذلك الحذور ولوقيل فيه كما

إشارة إلى أن الأطراد هي ما يجاز عن كثرة الوقوع وقال المصام وصاحب الامتحان أنه لا يحتاج إلى حل كلامه على الجواز ليندفع هذا الإيراد لأن كون الشيء قياساً لا يقتضي أن يجيء في جميع المواد فلا ينافي عدم وروده في مادة القيام والعود لكونه قياساً حتى يحتاج إلى التأويل وزاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل المذكور فعلاً تاماً فلا يجيء أنما هو وكون انتهى ولما كان يختلف في كونه قياساً أنما هو في محبة من الثلاثي أراد أن يبين ما هو حكمه من الرباعي فقال (وإما في الرباعي) أي وأما حكمه في الرباعي (فاقتوا) أي فاقفت الحاجة من سيويع وغيره (على أنه) أي على أن اسم الفعل الكائن بمعنى الأمر (لميات) أي لم يجيء (الانادرا) وهذا المعنى الذي نحل عليه قوله على أنه لم يأت الانادرا هو ما اختاره المصام وغيره من المحسنين في توجيه كلام الشارح لأنه إذا حمل على ظاهره وقيل أن معناه أن فعلاً لم يأت من الرباعي الانادرا فلا يجوز لأن فعلاً لم يتصور بجبته من الرباعي وما يجيء نادراً هو قرار وعرار وليس بوزن فعلاً بل لفعلاً وقرار بمعنى صوت من التصويت وعرار بمعنى تلاعوا أي الصبيان بالعرصة وهي لمبة لهم لأن الصبي إذا لم يجد أحداً رفع صوته فقال عراراً فذا سمعوا خرجوا إليه وتلاعوا بذلك اللبابة قال يدعوا وليدهم بهار عار قال المبرد قرار حكاية صوت الرعد وعرار حكاية صوت الصبيان قال غاي غاي وقال السيرافي في الجواب إلى المبرد أن الحكاية لا تنصرف لولا كانا صوتين لقليل قرار وعرار بالالف وعند الأخفش أن فعلاً بمعنى الأمر من الرباعي قياس والله أعلم ثم شرع في بيان باقي المعاني لهذا الوزن فقال (والمال) وهو مبتدأ وزاد الش قوله (حال كونه) (البيان) أن قوله (مصدر) حال من الضمير المستتر في خبره لا في معنى قوله (معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدر أو قوله (كفتجار) صفة أخرى للمصدر بمعنى حال كون هذا الوزن موصوفاً بصفتين أحدهما المصدرية وثانيهما التعريف ببنى أن يكون قوله كفتجار خبراً للابتداء المحذوف بتقدير هو مثل فجار لكن الزني زاده قدم كونه صفة بعد صفة فأمل ولما خفي كونه معرفة أشار في تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة أو الفجور) يعني أنهم يسمعون مثل هذا بمعنى الفجور أو الفجرة فالمرقة باللام لأن يكون علماً للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة أو فجور وأشار الش أيضاً بقوله بمعنى الفجرة أو الفجور إلى وقوع التردد بين كونه مستملاً في المؤنث والمذكر وأيده بما نقله عن الش الرضي حيث قال (قال الش الرضي وهو) أي هذا الوزن (على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يحم إلى الآن دليل قاطع على كونه مؤنثاً) وأما قال هذا الآن ادلتهم مرددة ومعارضة لأن من كان مذهبه أن جميع أوزان فعلاً مرا أو صفة أو مصدراً أو علماً مؤنثة فإذا سمي بهما ذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد في كونها مؤنثة كذا في المصام ومحصل التردد في الدليل أنهم ربما استدلو على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقفين على وزن فعلاً بكونه مؤنثاً في استعماله صفة وعلم الشخص طردافاً هما مؤنثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب ثم قيل في الاستدلال على كونه خبرية الواقعة معرفة قوله (أما اقتسمنا حطيقنا بيتنا) فحملت برة واحتملت

هو لصواب من انتاع مثل الضارب زيد لعدم حصول التضييق بالانافة لما مع أيضاً قروم المصادرة على الطالان الذي ذلك وقد جعل دليلاً وأما قالوا فلهو هو أنه لو كان المراد تزييف دليل الفراء كان الواجب أن يقول وأمتنع لأن الحكم بصفته دليله لا من جهة الاستعمال اعتناف يجوز أن قوله (والمال) ولا بامتناع ما جوزه وهذا باطل بالضرورة ولأنه من التناقض البين وأما إذا حمل على هذا الوجه الصحيح الدال على كلام المصم على النسخ الصريح فلا يتصور ورود في مما ذكر وما لم يذكر (قوله) لأن لكل من معنى التركيب الرضي والاضافي معنى آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر قيل فيه بحث لا في التركيب من معنى الاضافة وتركيب الصفة مع موصوله معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل والمسؤول وهذا ناش من القول من تصريح القوم بأن المعنى في الاضافة اللفظية كما كان ولذا قالوا بأنه لا يبعد شيئاً سوى التضييق وذاك ضروري للتنظيم الأخرى إذا قلت سرور برجل ضارب زيد سكان في المعنى كفتوك صرحت برجل زيدا وتفصيل الكلام بالاضافة

الموصوف الى الصفة نكت
معرفا شئ. يالم يقصد
الذات الاخرى انك اذا قلت
حسرت بزيد العالم فالتق
بالذات زيد والعالم محمى
الا لنرض الحكم عليه
بالعلم وايضا فان كونه صفة
يقضى له حكم التبعة
وكونه مضافا اليه يقضى
له حكم التالى بالنسبة فكيف
يكون التالى متغاير شئ
من جهة واحدة وايضا فان
الصفة يقضى ان يكون
باعتبار الموصوف وكونه
مضافا اليه يقضى ان يكون
محموطا بالاضافة فيؤدى
الى ان يكون التالى محوطا
سرفوا وهو باطل واما
امتناع اضافة الصفة الى
موصوفها فالسلام فيه
كالسلام الى الاول وزيادة
وهو انه يؤدى الى التقديم
النعم وتأخير النعم وهو
عكس حقيقتها ولذلك
امتنع تقديم الصفة على
الموصوف هكذا في شرح
المص وقال في الامالى انما
امتنع ذلك لانه لا يحل ايمان
تصنيف باعتبار الذات او
باعتبار المعنى او باعتبارها
جميعا فان اخفت باعتبار
الذات كان باطلا لانه
يؤدى الى اضافة التالى الى
نفسه وان اخفت باعتبار
المعنى فهو ايضا باطل اذ
ليس عالم موصوفا بمجرد
المعنى بل لذات والمعنى
هو التالى ولذلك لو
قلت زجل عالم جازو باعتبار

فجار وجه الاستدلال ان برعة علم المرأة وفجار بمعنى الفجار ولما كانت برعة معرفة لكونه
علما حكم بترصف فجار لكونه قريبة ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول فى الغرابة وحمل
كلامه على الاخرى فى التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على المحمولة معرفة فمؤنثة بدين
بل لمؤنث وصف فجار بالمؤنث المرفى فجارا الفجيرة مثلا جازا الاستدلال به على الامرين
التأنيث والتعريف وقوله (و) (حال كونه) (صفة) عطف على قوله مصدر او قيد الشارح
بقوله (المؤنث) اشارة الى قول الشارح الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن الصفة
المؤنث والمحمى فى الصفة المذكورة (مثل يافساق) (يعنى يافاسقة) وقوله (معنى) خبر المبتدأ
وهو فعال مصدر او كافر به الشئ بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما فعال
مصدر او فعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر لانه اسم فعل (معنى)
ثم ذكر وجوب بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) اى لمشابهة كل من القسمين (له) (اى)
الفعال بمعنى الامر وهو القسم الاول كاسبق من انه معنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة
بقوله (عدلا وزنه) وهما يتميزان من الذات المقدرة فى النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امازنة)
اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهر واما عدلا) اى واما مشابهة عدلا (فلما) اى قابت للذى
(ذهب اليه التحاقه من ان فعال) اى ان هذا الوزن فى طرف المشبه به الذى هو (بمعنى الامر)
ممدول عن الامر الفعلي يعنى ان تزال مثلا ممدول عن ائزل (للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
فى الامر) هذا بيان لعل المدول اى انما عدل عن الامر الفعلي لقصد المبالغة فى الامر ونظرو
(كفعال) ختمت القاموس تشديد المعين (وقول للمبالغة فى الفاعل) يعنى كان فعال وقول بمحيثان
لقصد المبالغة فى فاعل كذلك محمى له اى فى مكان افضل وانما لم يبين وجه المدول فى طرف
المشبه لكونه ظاهرا فيه اما فى فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار ممدولا عن الفجور
او الفجرة وفى فعال صفة فلكون يافساق ممدول عن يافاسقة ثم علم ان المشابهة من جهة
الزينة ظاهرة واما من جهة السلب فقهاش على ما حكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى
والذى) اى والرأى الذى (ارى ان كون اسما لافعال ممدولة عن الفاعل الفاعل) بان يكون
هيئات مثلا ممدولا عن يمدول ويعد ممدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لادليل لهم) اى للتحاة
(عليه) اى على جواز فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى كيف يكون مع ان القاعدة
(فى كل ممدول عن شئ ان لا يخرج) ذلك الاسم الممدول اليه (عن النوع الذى ذلك الشئ)
اى الممدول (منه) اى من ذلك النوع يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب فى الممدول ان يكون
اسما ايضا فاذا كان الاصل فى كل ممدول ان يكون كذا فكيف يخرج الفعل بالمدل يعنى
فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثلا يمدو امهل واما له ما من المدولات بسبب كونه ممدولا
(من العملية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع الاسم حتى جاز يمد العدل ان يقال
انها اسما لافعال (واما للمبالغة) واما تشبيه هذا القسم بفعال بمعنى الامر فى كونه ممدولا
لتحصل المبالغة المقصودة به (ففى) اى بالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها

ما جيبا ايضا باطل لانها
جيبا ليس القفط موضوعا
لها على السواء وهذا
الوجه يجرى في منتهى إضافة
الصفة الى موضوعها ايضا
(قوله) فلا قال الى قوله
من غير فرق مما يجذف
(قوله) ولا يضاف اسم
مائل المضاف اليه في
السموم والمخصوص قبل
اراد بالمائة في السموم ان
يكون مدلولها كليين
ويجذف افرادها ومتساويين
وبالمائة في المخصوص ان
يكون مدلولها شخصا
واحد والاحصاء الواضع
ولا يضاف احد افراده
والمساويين الى الآخر
ويبقى ان لا يقتصر
عليه بل يضم اليه ولا
يضاف الاخص من حيث
انه الاخص الى الاخص
وقايمه يقتصر على ما ذكر
لانه وقع في الفئة ما يوم
وقوعه من محمول
الادهم وعين الشيء
وسمي كثر فراه دفعه
وفيه ان المراد بهذا التعبير
اخص ثبوت المساواة الى
السموم والمخصوص ليس
بالافادة عدم كون
احدهما اهم من الآخر
او اخص منه واذا انتفى
هذان الاختلافان تبين
المساواة اهم من الترادف
والتساوي يقتضي
المراد من ثبوت المساواة
في السموم وحده متمتع
كيف يلزم على هذا
محقق التساوي بين
الكليات بأسرها لتحقيق
المساواة في السموم فان كل
واحدة منها معتبر على

(ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين) اي الشارح الرضى (وجمها) اي وجه حصول المبالغة في جميع
اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة المحصورة حيث بين هذا (في كلام طوليل) وكان
الماسب تركه لطلوه (فن اراد الاطلاق عليه) اي على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اي الى ما في
شرح الشيخ الرضى وقال المصنف في حاشيته ويرد عليه يعني برد النقض على قوله والاصل في كل
مدلول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء من ان قال ان ثلاث معدود عن ثلاثة
ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس باسم فالممدول اسم والممدول منه ليس باسم
واجب عنه بان المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة
النقض من قبل الثاني فلا نقض (و) (فعال حال كونه) (علما للاعيان) وزاد الشرح بين حرف
المعطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن في معنى
كسائيا ولما كان لفظ اعيان جمعا ولفظ فعال ليس يعلم له انما الجمع فصره بقوله (اي امين من الاعيان)
اي لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله للاعيان بقوله (انما قال) اي المص (علما
ليخرج باب فساق) لانه صفة لا علم (وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا)
اي بناء على ما قال النحاة علم الفجوة والفجوة خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكن)
(علم للمعاني للاعيان) اي لانه علم للاعيان والذوات (وقوله) اي المص (مؤثرا) بالنصب (صفة
علما) اي صفة لفظ علمين بين وجه زيادة هذا القيد فقال (وذكره) اي انما ذكر المص لفظه مؤثرا
الاوقع علماء مؤثرا وان جاز وقوعه عند اذكر اعتد العقل وحاصل النية ان هذا القيد قيد
وقوعه لا احترازا ومثال ما وقع كذلك (كقطام) (علما له مؤثرا) اي لاسرأة (وعلا ب)
(كذلك) اي انه علم لاسرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ وقوله (في) استعمال اهل
(الحجاز) قيد لكونه مبنيا وزاد الشارح لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان
الاختلاف الذي حصل في بناءه واعمراه انما هو بين اهل اليمن ان قوله في الحجاز مجاز حذف
كافي قوله تعالى واستل القرية لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه
مخالفة في الاستعمال لافي الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهته لفعال
بمعنى الامر) يعني انما استعملوه كذلك لكون هذا القفط مشابها بباب فعل الذي هو بمعنى
الامر (عدا لوزنه) اي من جهة العدد والوزن يعني ان قطام مثلا معدول عن طاعمة كان
ترال معدول عن ازل وقوله (ومعرب) معطف على قوله مبنى يعني ان مثل هذا من فعال
معرب (في) استعمال (في تميم) ولا يحتاج هنا الى تقدير اهل لان بني تميم اسم
قبيلة لا اسم مكان كافي الاول وقوله (الاماني آخره) استثناء من نائب الفاعل الذي استكن
في معرب يعني معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اي الا في فعال) اي الا في الوزن
الذي وقع (علما للاعيان الذي) وهذا التفسير لفظ ما وقوله (يكون) الخ تفسير
لفظ (في آخره) وشارع الى انه ظرف مستقر صفة لما وقوله (راه) قاعل للظرف ويجوز ان

يكون في آخره خبرا مقدره ما وراء مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية صلة للموصول كما جوزه صاحب
العرب في زيادته لكن تفسير الشبهاني عن قوله (فان في تيم) دليل للاستثناء يعني
انما يستثنى من هذا الحكم ما في آخره ما فان في تيم (اختلافه وايه) اى في ما يكون في آخره راء
(فاكثرهم) اى فاكثر في تيم (واقفون الحجازيين في بنائه) اى ما في آخره راء (واقفهم) اى
واقف في تيم (لا يعرفون) في هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير ذات الراء (بل
يحكمون) اى يحكم اولئك الاقوال من في تيم (باعراب الكل) اى باعراب كل واحد من
ذلك الوزن وقوله (مخوضار) (علما للكبك) مثال للمستثنى عن ذلك اكثرهم ثم اراد
الشراح ان يبين وجه الفرق بين ذات الراء وغيره ما حيث حكم الاكثرون باعراب ما ليس
فيه راء وبيانه ما في راء فقال (وجه الاكثرين) اى وجه حكم اكثر في تيم بينا ما في راء هو
(ان الراء حرف مستقل) وقوله (لكنه) علة لكونه مستقلا يعني انما حكم الراء بالانقل لكون
الراء (في مخرجه كالكر) لوجود صفة الكرى فيه (فاكثر فيه) يعني فلكونه كالكر واكثر
فيه (البناء) دفعا للثقل المارض له بسبب التكرار (لا) اى لان البناء (اخف) من الاعراب
وقوله (اذسلو طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعني انما يكون البناء اخف لانه لعدم
اقترانه باختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الاعراب لانه لكونه مقتضيا
لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك في الطريقة الواحدة (اسهل) من سلوك طرائق
مختلفة (وهو بدى) وقال في الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال
المصام هذا وجه بدى ذكره المناضل الهندي اوضحه الش والمشهور في كتبهم وجه
آخر هو ان الامة في ذات الراء مستحسنة والمصحح له كسر هاء التثنية وانما كانت الامة
مستحسنة لان في تيم احمر من الامة لاسباب ذات الراء (الاصوات) اى الاصوات التي
عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتي وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذي
هو المحدود من المبنيات اخف من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بانواعها ونظير
من تلك الانواع ما هو معرب وما هو مبني منها فاراد الش ان يذكر تلك المقدمة فقال (اعلان
الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية على لفظ الانسان) بل على لفظ
العرب (ما منقولة) اى من الصوت (الى باب المصادر) وهى ايضا نوعان لانها ما منقولة الى
المصادر (ولزمت المصدرية ولم تصراصا) منقولة الى المصادر (لم تنلزم المصدرية وصارت
اسم فعل قالا) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصراصا فعل
(مثل وهما للتمجيد) فان واحدا اصله صوت ثم نقل الى المصدرية وتلزم المصدرية وهو ليس باسم
فعل (وحكمه) اى وحكم هذا النوع من الاصوات (حكم المصادر) في انه يكون مفعولا مطلقا
بالنصب (والثاني) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولم تنلزم المصدرية فصارت اسم
فعل (دله صومه وحكمه) اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتدأ
واقفها اسما مصدرية فتكونوا جملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية او غيرها من الاحكام
الجارية عند التحاقها في اسماء الافعال وقال الرضى وانما سميت هذه الاقسام اصواتا وان كان غيرها

وجه الصوم والالام كان
كلها (قوله) وانما اذا كان
الجنس قتيها خفاء قبل
يزول الخفاء حتى لا
شيء ونفس اللامى
والخفاء انما من جعل
الشيء شاملا للغير الموجود
في الخروج كما هو في اللغة فان
الشيء في اللغة ما يصح ان
يجزعه وتقصيل ما يزول
به الخفاء ان اللام الجنسى
اذا اريد به الاشارة الى
الطبيعة من حيث هى
فالعين اعم منه لصدة
على فرد من الطبيعة
والطبيعة بخلاف طبيعة
فالها لا تصدق الا على
فصل وان اريد به الطبيعة
في ضمن الفرد فالعين
تصدق عليها وعلى الطبيعة
من حيث هى فعلا كلا
التقديرين يكون العين
اعم وليس بمستقيم اذ لا
شيء اعم من الذي كمال
عليه قوله من زول وهو
على كل شيء فغير والا
شيء فرضي ولا يكون
هو اعم منه بل هو اما
من افراد الشيء بمثل
اللائى اصرا يصح ان
يجزعه او مبين له وهو
ظاهر ولا سبيل لشيء
سوى هذين جزما فيل
ما زعم من زوال الخفاء
والتيصل باطل ايضا
لضرورة انه في صورة
الجنس بم جميع ما افراد
ما يصدق عليه فلا تصور
يخصه بطبيعة حتى
يكون العين منه باعتبار
شبهه لطبيعة اخرى
ايضا وهذا في غاية
الظهور ولكن لم
يحمل الله له ثورا
قاله من ثورا كان

من الكلام ايضا لان صوتا هذه في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماءات
والجمادات او اصوات مقلدة مستمدة على الخارج لكونها غير موضوعة لمان كالالفاظ العليبية
مثل اخ وافي ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت فقليل اصوات وقوله (واما
غير منقولة) عطف على قوله امامنقولة يعني الاصوات الجارية اما غير منقولة من الاصوات
الصرفة الى غيرها (بل باقية على ما) اي على الصفة التي (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه)
اي على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اي على ما كانت عليه حين كون تلك
الاصوات (اصواتا ساذجة) اي صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء
افعال وحي) اي والتي كانت كذلك من غير المنقولة (على انواعها) اي فبعض تلك الانواع (ما)
اي صوت (يمرض الانسان عند عرض معنى له) اي للانسان من التداية من شيء (او المتعجب
من شيء) (كقول المتقدم) اي من تعرض له التداية واراد اظهارها (او المتعجب) اي من
يمرض له اذ اراد امر غريب وينشأ منه التعجب فاراد اظهاره (وي) قال في الصحاح هو كلمة
تعجب ويقال وبك ووي لصد الله وقد تدخل وي على كأن المحفظة والمشددة تقول وبكأن قال
الخليل من مفصلة قول وي ثم يتدنى فقول كأن وقال الكسائي هو وبك فدخل عليه
ان ومعناه الم تراها اقول ومنه قوله تعالى وبكأن الله يسطر الرزق وقوله تعالى وبكأنه (و)
قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر) يعني حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى
المعنى الاخر لم تكن مبتدئة ولا خيرا ولا فاعلا ولا غيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشيء
والخبر ما يمكن ان تحكم به على شيء والامر ان محالان ههنا لك لا تقدر (ان تحكم عليه) اي
على ذلك الصوت (شيء) حتى يكون مبتدئة (او) ان تحكم (به) اي بذلك الصوت (على شيء)
حتى يكون خبرا وانما امتنت القدرة بذلك لان وضعه لاظهار التداية او التعجب او الجمع كان
اح وكذا وضع فاق لحكاية صوت الغراب لا غير ونحوه لا سماعا لهذا الصوت لجري
المادة بما اختار في محج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه اوبه
فان وقع شيء من هذا الباب مركبا فاعما يقصد به اللفظ كقولك نبح صوت لاماخة البعير وفاق
حكاية صوت الغراب لاما هو وضع الباب عليه من حكاية الصوت او نصوت البهائم او اظهار
الندم (ومنها) اي ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على اصلها (ما يجري على اسط الانسان
على سبيل الحكاية) اي هذا الجريان (١) سبب (ان يصدر من نفسه) اي من ذلك الانسان
المتلفظ به (ما) اي لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شيء) من الاصوات (كاذبا قلت
فاق قاصد الاصدار ما) لاصدار لفظ (يشابه صوت الغراب على نفسك ووح لا تقدر) انت
ايضا (ان تحكم عليه اوبه) الا اذا اردت لفظه وقول قلت فاق ولفظ فاق صوت غراب (ومنها)
اي ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اي صوت (يصوت به) اي يراد
باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية وعلى قصد اظهار معنى بمرضه
وقوله (اما زجر ادماء او غير ذلك) بدل بعض من لاجل (كاذبا قلت نبح لاماخة البعير

الانسان للشارح قدس
سره ان لا يصرح بصورة
كونه اهمه فان بطلان
هذا الاحتياط ظاهر من
عدم حصول المعنى على
اعتبار الشيء اما لا يقال
اذا قلت معنى الشيء يصح
ان يزيد به غير مخصوص
بان يكون المعنى عين ما
يصح عليه اطلاق الشيء
او عين هذا اللفظ لانه على
الاول لا يكون عين الشيء
العام بل عين ما يطلق هو
عليه وهو ليس بهام كذا
وعلى الثاني لا يكون نحن
وبه لان العهد والجنس
المستفاد من الام لا
يكونان بالنظر الا
الانفاط ولقد احسن
الرضي حيث قال لافادة
ذلك من زيد وكلام المعنى
ايضا ظاهر بل صريح في
كون الام المقيدة قال
في قوله بخلاف كل
الدارهم وعين الشيء فان
هذا ليس مثله لان كلا
سالم للدارهم وغيرها
فاذا اخضت الى الدارهم
بقدر حصلت فائدة لم يكن
وكذلك عين الشيء وما
كان مثله فان المضاف
يخص بهذه الاضافة لما
فيه من صلاحة ان يكون
المضاف اليه وغيره قوله
ويرد على قواهم اسم مماثل
قبل الوارد لا يخص هذا
الحكم بل كارتوجه على
قوله وترطبا تجريد
المضاف من التعريف
وكأنه نقل المسمى عن
وروده فافتره الى هنا
واليس مما يلتفت اليه
لانه على تقدير
وروده لا يكون

(وح) أي وحين إذا كان المقصود ذلك (أيضا) كالنوعين السابقين (لا قدران تحكم عليا وبه
 وهذه الاقسام) أي وهذه الاقسام الثلاثة أي هي اقسام لغز المنقولة (كلها مبنية لانشاء التركيب
 فيها) أي في تلك الاقسام قصد على كل منها أن غير مركب لعدم القدرة على جعل كل منها معكوما
 عليه اوبه (وإذا تلفظ بها) أي إذا أراد أن يجري واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية
 كما إذا قلت) في النوع الاول (قال زيد عند العجوبى و) أي إذا قلت في النوع الثالث (عند
 قصد (ناخه البعير) قال زيد (غ) أي إذا قلت في النوع الثاني قال زيد (غاف) عند حكاية صوت
 الغراب) وقوله (فهي) جواب إذا تلفظ أي إذا أراد أن يتلفظ بتركيب من تلك الاصوات مع
 العوامل تلك الاصوات (في هذه الحالة) أي في حالة التركيب (أيضا) كما كانت غير مركبة (مبنية)
 من غير تفرقة بين كونها مركبة وغير مركبة في كونها مبنية (لكن) أي لكن كون الاصوات المركبة
 مبنية (لا من حيث انها اصوات) كما كانت مبنية في حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) أي من
 حيث ان هذا الاصوات (حكاية عنها) أي عن الاصوات الساذجة المبنية (والمراد بالاصوات
 هنا) أي في القسم الذي عد من المبنيات (ما) أي اصوات (كانت باقية على ما) أي على حالها التي
 (هي) أي الاصوات (عليه) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة أنواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم
 المنقول الى المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن حالتها
 التي ذكرها بقوله وإذا تلفظ الى آخره يعني ان المراد هنا كانت باقية على التصويت ولم تنقل
 على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله (وهي هذا الاعتبار) بيان لقربة كون المراد
 بها هو ما كان كذلك معنى وانما يكون المراد بها هنا ما لم تكن منقولة على سبيل الحكاية لانها باعتبار
 كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوى في التعجب دال بالطبع وان
 الثاني كغاف حكاية له صوت واصداه على لسان الانسان تشبيها بشئ لا ينبغي انه ليس بوضع
 وكذا الثالث لا تلم بوضع لاناخه البعير وانما هو لجري مادة الله تعالى بانناخه عند اسماء عوماليس
 باسماء ليس بمبنى لان المبنى الذي هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفى الاعم يستلزم
 نفى الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذي ورد على قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء
 يعني ان لا تدكر في عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها أي بان ذكر النحويين تلك الاصوات
 (في باب الاسماء) انما هو (لا جراتها) أي لا جرات تلك الاصوات (بجريها) أي يجري الاسماء
 (واخذها) أي ولاخذ الاصوات (حكما) أي حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها امر فوغة
 محلا لكذا او منصوبة لكذا (ونيت) يعني وبمدا جراتها يجري الاسماء واخذها حكما ملحق
 بالمبنيات منها لا بالجريات (لجريها) أي لجري الاصوات (بجري ما) أي يجري الاسم الذي
 (لا تركيب فيه من الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم المبنى بل كان بعضها ممربا
 كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها دخلا في اسماء الافعال ولم يكن المراد بها هذا
 الداخل بقرينة كونها بما آخر اراء الدال شارح بعد سر دفي المقدمة المذكورة بيان ما هو المراد
 من تعريف المصنف فقال (فلا اصوات) هذا قرع تفسيره بقوله والمراد بالاصوات

(وتطبيق)

التأخير مينا على القول
 بل على كون هذا الوضع
 احق به اخرى (قوله)
 فاجاب عنه بما تناول به حمل
 احداهما على المدلول الخ فيل
 يتبادر منه انه يريد بالسيد
 مطلق المدلول وهو يريد
 بل الطريق في تنكير الملم
 ان يراد به المسمى لا
 مطلق المدلول فتأويل
 سيد كرز مسمى سيد
 هو المسمى بكرز والاطير
 ان يراد بالكرز مدلوله
 دون اللفظ وأول السيد
 مسمى به فيكون من قبيل
 اضافة العام الى الخاص
 لا اضافة المدلول الى اللفظ
 وليس من سلامة الفهم
 ان ليس المراد تنكير
 المضاف ولا يفهم ذلك
 من كلامه قدس سره
 فضلا عن التبادر بل
 المبادر والموافق لما صرح
 به المحقق والرضي وغيرهما
 ان المراد بالمضاف الذات
 وبالمضاف اليه اللفظ وذلك
 انه كما يطلق اللفظ ويراد به
 مدلوله يطلق ايضا مع
 القرينة ويراد به ذلك
 اللفظ الدال حول مثلا
 جاءني زيد والمراد ذاته
 وتكتل زيد والمراد
 اللفظ فمن جاني سيد
 كرز أي ملقب بهذا القب
 ولا يذهب عليك ما بين
 (قوله) فتأويل سيد
 كرز مسمى بسيد هو
 المسمى بكرز وبين قوله
 والاطير ان يراد بالكرز
 مدلوله دون اللفظ اقتضى
 لكون مبنيا تأويله هذا
 اضافة المدلول الى اللفظ
 من الثاني وفاد محجوز

ونطبق لتعريف المصنف بالحدود يعني ان تعريف المصنف بما يطابق بمطلق الاصوات لان
 الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) أى المصنف (لفظ) مع ان الاصوات من
 انواع الاسم (ولم يقل اسم) أى كل اسم (لعدم الوضع فيها) أى فى الاصوات بهذا الاعتبار
 (كما صرحت) فى قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع (حتى) أى بهذا
 اللفظ (صوت) من اصوات الحيوانات او من الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم
 او غيرها كما مثل لها فى متن الامتحان بلفظ ضجع الماء وكسر ها وسكون الفاق حكاية وقوع
 وقوع الحجارة بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حتى بقوله (أى اصدار على لسان
 الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قوله زيد غاف او قال زيد غاف او اخ واما مشابهه
 نحو قال الغراب غاف او غاف صوت الغراب او قلت غافا قاصدا اصدار ما شابه صوت الغراب
 عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر
 الحكاية به ببنى ان الاصوات كل لفظ تصد به اصدار صوت وقوله (تشبها) مفعول له لقوله
 اصدار وبيان اغراض الاصدار ليحصل تشبيه لفظ (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات
 والجمادات ثم احال الشارح مصحح تفسيره الى ما بين فى السابق فقال (كما عرفت فى القسم
 الثانى من الاصوات) أى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات (الغير المتقولة) وهو قوله
 ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية قال هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى
 وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية باخر القسم اثنائى وهم لشمولها لكل معنى وحكما
 والفرض الاصلى من التحوم معرفة التركيب فخرج ما وقع فيها وادخل ما وقع غير مفعول مع
 انه حيث لم تحصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات وكذا بـكل
 قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الفرض منه والالكان بيان المبنيات
 فى الكتاب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدر على
 الجميع انه حتى به صوت ثم عرف المصنف القسم الاخر من الاصوات فقال (او صوت به
 للبهائم) ببنى القسم الاخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم أى للحيوان الذى هو ذوات
 القوائم الاربع ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فارد ان يفسر كلامه
 بالحل على التمثيل حتى يشمل فقال (ببنى مثلا) أى يريد المصنف قيدها بتصويت بقوله للبهائم انه
 صوت به مثلا للبهائم وغير ها وقوله (أى لا ختها) تفسير التصويت ببنى ان التصويت للبهائم
 يكون لا ختها كنخ مشددة او مخففة لا خة البير (او زجر ها او دما لها) ككسر البكر الهاء
 وبالسكن المشددة و هج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر النعم ونحوه يضم الواحدة وسكون
 السين لدعاء النعم (او غير ذلك) نحو سح لحت الابل وهدع لتسكين صفارا الابل اذا خرت ثم
 بين الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) أى وانما فسرنا كلام المصنف بقولنا مثلا
 (لان التبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبيرو والنعم دون الطيور فاذا حل البهائم على
 هذا المعنى التبادر منها (فلا يتناول) أى التعريف (ما) أى التصويت الذى (هو) أى ذلك

كونه من قبيل اضافة
 العام الى الخاص ظاهر
 لاسبقه (قوله) والقب
 اوضح من الاسم قبل كون
 القب اوضح انما يظهر
 اذ لم يكن مشتركا لكن
 التكرار مشترك فى
 القاموس الكرخ والضم
 والحاذق وابن عقلة وابن
 ديرة وابن جبروان
 خبر بان القب ما يفيد
 تعيين لذات الذى يفيد
 الاسم مع زيادة وصف
 يمدح به الذات او يذم
 فالذات بالقب اشهر منها
 بالاسم وما قبله من
 القاموس لا يستلزم
 خلاف ذلك لان
 الاشتراك كما يكون فى
 القب يكون فى الاسم
 وانما يلزم الخلاف ان لو لم
 يكن الاشتراك فى الاسم
 والنسب سببا لكفر
 من ان يصى (قوله)
 واختلف فى ان ايها
 الاصل قبل وفى تقديم
 مفتوحة اشعار اختيار
 ان الاصل للغة لكن
 قوله ونعت لها كنين
 ظاهر فى ان السكون
 هو الاصل وليس كذلك
 لان معنى قوله ونعت
 لها كنين انه لا استعمال
 اجتماع الساكنين وجب
 التمرير بهذه الحركة
 لكونها اولى من غيرها
 وهو فيه ما يفسر برجمان
 السكون فيما نحن فيه
 كلام وقد صرح المص
 بان الصحيح هو النعت
 (قوله) مثل مسلمين
 اذا اضيف الى ما لا تنكح
 قبل لو كان الفرض لتلبي
 التمثل كان الظاهر
 ان يقال لانه اذا اضيف
 ولو كان قيد لا

التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض الافراد الانسان) اى بل لاجل بعض
 افراد الانسان (ايضا) كالاتاؤل ماهو للطيور (كالمباني والمجانين) ثم ذكر افادة هذا
 التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لاعلى سبيل
 التقيد والتخصيص (وقاؤل التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى
 كلامن الطيور وافراد الانسان (قالاؤل) اى مثال القسم الاول المعروف بقوله لكل لفظ
 حكي به صوت (كذاق) ولما كان لفظ غاق اعتبارا ان احدهما اعتبارا كونه نفس الحكي عنه
 ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وتانيهما اعتبارا كونه تشبيها لصوته بصوت
 الغراب نحو قال الغراب غاق والاؤل ليس بصوت عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف
 على ما رتضاء فقال (اذا صوت به) بئى انما يكون لفظ غاق مثلا اذا صوت به (الانسان)
 اى بصوت به على سبيل الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها) اى لقد تشبيه
 صوت (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثاني) اى ومثال القسم الثاني المعروف بقوله صوت
 به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة ومخففة عند اخاعة البعير) وقال بعض النحاة ان هذا
 القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاء لرضى وقال صاحب الامتحان وارى انه الحق
 لدخوله في حدها انتهى ولما ذكر الشارح في الاصوات الغير المتقولة ثلاثة انواع فها سبق
 واخذ كلامن الثلاثة في الاصوات المبنية حيث قال وهذه كلها مبنية والمصنف لم يذكر
 الا تعريف القسمين الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على
 طريق النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المترك (ما)
 اى صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوت الحيوان والجمادات هذا
 احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه وان كان
 صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم او غيرها فيكون متعلقا بالغير بخلاف القسم الاول
 لانه صوت الانسان نفسه عند عرض المعنى له (قبل) اى في تلميل تركه والقائل هذا هو الفاضل
 الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشأن (لما كان هذا من
 القسمين) بئى الاخيرين المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان
 يكون المقصود بالاؤل حكاية الغير وبالتالي التصويت للغير فقله مع تعلقهما متعلق بقوله
 (ملحقين) الذى هو خبر كان بئى لما الحق القسمين الاثنان وجد فيهما ما يأتى عن
 الحاقهما (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
 الاصوات ليست باسماء كما مر لانها لا تعلق بغير الانسان بالتلفين بوجه ذلك التعلق انهم من
 جنس اصوات الحيوانات تتكلم فيما بينها ويحكي فيما بينها عن غيرها التى ليست من الاسماء
 المبنية فقله (كان) جواب لما لا كان هذا من القسمين ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان
 (كون ذلك القسم) اى انقسم الاول الغير المذكور (كذلك) ملحقا بالاسماء المبنية (اولى)
 بالالحاق من القسمين الاخرين (ليكونه) اى انما كان هذا الاولى بالالحاق لكون

يطلب اذا جازى بالغير اى
 يقول وسار مسلبي
 بالقطب ولا يجمل جزاء
 لاذركه اقله مسلون
 اذا اضيف الى ياء التكلم
 قلبت واووه من الظاهر
 ان كلنا الصورتين اى
 التلميل والتقييد مثلا
 يناسب المقام اوقال بعد
 قوله وان كان آخره ياء كما
 في مسلمين ادعيت في ياء
 التكلم لاجتماع التثنية فيها
 هو كالكلية الواحدة
 مقتصر على ذلك القدر
 وقال بدلى قوله مثل
 مسلمون اذا اضيف الحذف
 اضيف المسنون الى ياء
 التكلم لاجل الحسن (قوله)
 واما لاسمه الستة التى
 صرحت فيها هذا بمنزلة
 الاستثناء من قوله فان كان
 آخره العائيت وان كان
 ياء دمجت وان كان وار
 القلب ياء وادمجت فان كان
 في آخره هذه الاسماء
 الحروف الثلاثة في
 الاحوال الثلث اذا
 اضيف الى غير ياء التكلم
 ففي الاضافة الى ياء
 يجب ان يكون على
 الاحكام المذكورة في
 الحروف الثلاثة باستثناءها
 ببيان حكمها بمنزلة
 الاستثناء من اضافة
 الاسم الصحيح لانها
 يخفف بمجاورتها نسيا
 منسيا اسمها صحيحة مع
 ان بعضها ليس كالاسماء
 الصحيحة وهو واخى
 وبنى على ما اجازها
 البرد وتصح انه يبنى
 انه يمرض لجر دغى

واقى وقى والشرى
بالباقى طارش القائفة
مكذبا قبل وليس بصواب
اذ ليس مما سبق بمائل
هذه الاسماء الستة وبيان
حكمها حتى يكون هذا
من قبيل الاستثناء من
الحكم السابق فان هذه
ليست من الثابت في آخره
ياه او او او الف قبل
من المحذوف الآخر
بحذف صاره ببناء
كيد المنطق بالصحيح
وليس حكمه مبين
لحكمه حتى يكون
مستثنى منه ودعوى
ذلك باعتبار بعضها على
مذهب البردوين البطون
فانه يخالف في صريح المتن
الارسمى الى قوله واجاز
المبرد ولو كان مبنى
الكلام مذهب المبرد
لقال واجاز وياى واخى
وقد صرح في الصرح به
من قبيل الصحيح حيث
قال وتقول في الاسماء
الستة اذا استفتها الى
ياه التكلم اى واخى كما
تقول بدى لانهم لما
حذفوا حرف العلة من
آخره كحذفهم من بدودم
صاروا سافيا وكذلك
امرهم على ما قبله فقالوا
ابو داود فصار وحكمه
حكم الصحيح ولذلك
قالوا اى واخى (قوله)
فاخى وياى قبل تقدم الاخ
على الاب لانه بعدهم
خلاف المبرد وارجح
هذا الحكم كيف ولم
يستعمل اخى بالقدس

القسم الاول (صوت الانسان) ابتداء (من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير في غاية البعد
من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فها هو ابعدهم بالطريق الاولى
ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على هذا التوجيه انما يدل وبتت اولوية كون
القسم الاول ابعده عن كونه معربا من القسمين الآخرين وكان حاصله اثبات العبدية عن
الاصواب وهذا يستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول انما لان لم اعد معربا
يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا تكون اسما معربة
ولامنية كما في المعاصم ولعل الشارح اشار الى ضعفه بصيغة الضعيف ولم يترمه واكتفى
بالنقل والوجه والوجه تركه ما علة الى الاتحان حيث قال بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ
غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمتقدم وآملتو جمع واح للسماع
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما يقتضيه الطبع فاذا حكمى دخل في القسم الاول
ببنى بقوله كل لفظ حكمى به صوت انتهى وبقوله ان حاصل التعليلين ان اريد بالحكمة
في ضمن حكمى اعم من الحكاية بنفس الحكمى غف ومما شبهه كان مثل قال زيد دوى داخل
القسم الاول وان اريد بالحكمة بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف به الشرح وحل الحكاية
عليه يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فبحرناج الى ان يقول في الحاقه بالمبنيات بانه علم الحاقه
من الحاق القسمين الآخرين بالادلة والافعال (المركبات) الظاهر انها مبتدأ وخبره ما سأل
من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله اى المركبات المدودة من المبنيات) والمتبادر منه
ان باعث التفسير الاشارة الى ان اللام للعهد يعنى ان المراد بالمركبات المذكورة سابقا هو الذى
عدت في اقسام المبنيات اهم من ان يكون مبنيًا بكذا جزئيه كخمس عشرة او باحد جزئيه كطبلك
صرح بذلك في الفصل وقال المعاصم جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها مما لا يصح
فلا يصح التعريف لتوقفها على محلة الحل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل
اسم تعريف المحدث اى المركبات كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخوانه للبذ كورات
على ماهو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطله للجمعية لا يلائم
جعل لظواهرها معهودات فهذه اليارة من المستفاد عايدة الى حل المذكورات على الاجناس
لا المعهودات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف عليه في المركبات
وفيا سبق من اخوانها يكون اولى مما يشتر كلام الشارح به من حملها على العهد فترى هذا
التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح من قوله اى المركبات المدودة من المبنيات ليس لبيان
كون اللام للعهد بل لتبيين المحدود وهو المركبات المدودة من المبنيات لا المركبات المدودة
من العرب (كل اسم) اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله (من)
(تركيب) (كثيرون) ظرف مستقر على اضافة للاسم وزاد الشارح لفظ التركيب للاشارة الى ان
حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل من تركيبهما وقوله من كثيرون فصل يخرج به

والأجزاء المبردة حلا على ما ورد من إبي كاسر ح به الشارح قدس سره وهو سرود يقول المص وأجاز البرد ادى الى تقديم ائتي فيه اضافاته لو كان سبق التقديم هذا لكان اللزوم هنا غيره والتعرض لامت ذلك مما يغنى عنه العيب وبراء العاقل المحجب من كل عيب (قوله) في اكثر موارد استعماله قال المص وما وجه في وهي الفقه الفصيحة فهو انه انما قيل لم في الفرد لفردية تزل عند الاضافة وذلك انهم لو افردوه على اصل اخوانه لقالوا فقلت الواو الفاصحة ساكنة مع التنوين فيجوز الالف لثلاثة الساكنين فينبى الاسم على حرف واحد وليس ذلك في الاسم المتكسر من كلامهم فاذا اضالوا فقد زال التنوين من اجل الاضافة فوجب ان لا تحذف الين لعدم التقضى بمحذوها واذا وجب ان يثبت الين وهي الواو فقياس هذه المواد ان يكون ما قبلها من جنسها فصار اهل فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك ثم ثبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها فصار في الأحوال الثلاث

الاسم المفرد فانه اسم لكنه ليس بمركب من كلمتين هذا هو التبادر من البارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسا لا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه لاحاق به الياء ايضا كافي سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء وان اجاب عنه العصام بانه لو لم يصح كانت البارة هكذا وهو قولنا كل ما هو من كلمتين وعدم محبة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم وقائدة ضم النش قوله (حقيقة او حكما) سيد كرها وقوله (اسمين) الخ لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كعربك خمسة عشر (او فعلين) نحو ضرب بضرب (او حرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) يشمل على المركب من اسم وفعل نحو انا ضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من قوله (وجعلها كلمة واحدة) فاطر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة او جعلها كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا ما بالعلمية كعربك او فعلا كما في خمسة عشر وانما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصيل الفائدة فيما يقيد به المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة) (اصلا) وقوله (لا في الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا ثم ذكر فائدة قوله حقيقة او حكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لا يخرج) من تعريف المركب (مثل سيويو) اى ما تركب من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعين لمعنى خرج منه نحو سيويو (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظ يوه (صوت غير موضوع لمعنى) كما هو شأن الاصوات فاذا كان صوتا (فلا يكون كلمة) حقيقة فلا يصدق تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (في حكم الكلمة حيث اجري) اى لانه اجري (بجري الاسماء المنبئة) كما عرفت في الاصوات (وقوله) اى قول المصنف في التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريفاتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المنبئ (مثل عبادة) اى مثل العلم الذى اصله مركب بتركيب اضافي بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا مثل (تأبطشرا) اى مثل العلم الذى اصله مركب وبين تأبطشرا نسبة تعلقية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين في التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبادة وتأبطشرا (نسبة قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما انهما اسمان مركبان من الكلمتين لكنه لا يصدق عليهما الحدود ودية تقضى اتيان فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصلا يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبد الله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلا بد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقد افاضل الهندى النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية في قوله ليس بينهما نسبة هي ما ليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبادة الله والنسبة عمل نحو تأبطشرا فيدخل في التعريف نحو خمسة عشر فاشار

الشراح الى ركازة هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج هذا القيد) اى قيد ليس بينهما نسبة (مثل خمسة عشر) وكذا مثل بيت بيت بما تضمنه الثاني من معنى حرف العطف او حرف الجر كما في بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثاني متضمن لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن الحد المركب (مع انه) اى مع ان مثل هذا التركيب (من افراد الحدود) اى من افراد الاسم المركب المبني وكل حد لا يصدق على كل ما يصدق عليه الحد وليس محدد صحيح فحد المركب ليس بمحدد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للمعنى بى انما يخرج عن التعريف مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والآخر عشر (قبل التركيب) اى قبل اثبات هذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فحينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كليه لكون التكررة في سياق التثنية وقد صرح المصنف بقوله اصله افعال لصلب الكل فوجب الحمل على ما حمل عليه الشرح قوله في الحال ولا قبل التركيب ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت آخرا من تعيين النسبة المثنية بقوله (وتعيين النسبة على وجه) آخر اى على وجه لا يخرج عن الحد مثله (يخرج منها) اى من النسبة المثنية (هذه النسبة) اى مثل بسبب العطف وقوله وتعيين مبتدا وخبره قوله (اصعب من خرط القناد) ووجه الاصعوبة انه لا قرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدى الى الدور ثم الشرح لاراد التوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجهها بوجه آخر لا يخرج مثله فقال (والاحسن) في توجيه هذا التعريف بوجه لا يخرج مثله (ان قال المراد بالنسبة) يعنى بالنسبة المثنية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة مفهومة) اى المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهريته تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الا ان لم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى في عبادة) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر اليه يعلم انه قد كان فى اصل تركيب اضافى (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى في تأبط شرا النسبة التلقية التى تكون بين الفعل) وهو تأبط (والفعل) وهو شرافع يصدق على مثل عبادة وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان عن الحد (مخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احدهما جازية مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا) لان من نظره الى ايشاده في التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف فى الظاهر (كان هيئة تركيب احدهما شطرى جعفر) يعنى الكلمة التى ركب من الحروف الهجائية من الجيم والين (مع الاخر) اى مع الفاء والراء (لا تدل عليها) اى على هيئة التركيبية (من غير فرق) اى من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جمع وفر (فانطبق الحد على الحدود طردا) اى جمعا وهو صدق القضية القائلة به كذا صدق الحد والحد صدق الحد (وعكسا) اى مضاهو صدق القضية القائلة به كذا صدق الحد صدق الحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة المركب النسبي نحو عبادة وتأبط شرا وزيد قائم والثاني ما لم يكن على هيئة المركب

(قوله) وكذا من خص
المفهرم بالذكر قيل كان
ما ذكره مقتضيا
لاختصاص ياء الكلام
بالذكر فى مقام التثنية لان
ثبوت بعض الاحكام
انما كان بالاضافة اليه
وليس بى لانه الكلام
في الضاف الى اليا فلما
ثبت صورة الاضافة الى
المفهرم دخل موبه
دخولا اوليا لا يقال
لوقيل ودولا يضاف
الى غير اسم الجنس اكان
الاصح ذلك لان الكلام
في المفهرم فلا يناسب
التعريف لغيره قال الشراح
قدس سره وانما خص
المفهرم بالذكر مع كون
ذوقنى الاضافة الى غير
اسم الجنس مطلقا لان
الكلام في هذه الاسماء
باعتبار اضافتها الى ياء
الكلام فله يناسب الكلام
على وجهه ياء المفهرم وغيره
لكان احسن (قوله)
كل ثانى اى متأخر قيل
اراد دفع ماورد على
التعريف من الشاهد
فصاعده اوله طريقا
جبل الثانى يعنى المتأخر
واعتباره ثانيا فى الرتبة
الثانية بالاضافة الى
متبوعه لاق الذكر
والصفة الثالث فى الرتبة
الثانية من الموصوف
وان كانت ثالث فى الذكر
واول كلاه فاعطى الى
الذبح الاول واخره الى
الثانى ولا يذهب عليك
ان المعنى به بقوله
كل ثانى بالمراب

النسي ونى الجز أن والثالث كذلك لكن لم يبين كلا الجزئين بل أحدهما فالاول خارج عن التعريف والاخير ان داخلا في قارة المصنف بيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (ان تضمن) (الجزء) (الثاني حرفا) وانما زاد الش لفظ الجزء ليان موصوف الثاني سواء كان الحرف المذكور الذي تضمنه الجزء الثاني عطفًا (اي حرف عطف) كخمس عشر (او غيره) كيف يت هذا خسر الحرف على وجه التعميم (بنا) (اي الجز أن معا) ثم بين الش علق البناء في كل من الجزئين فقال (الاول) يعني ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره في وسط الكلمة) وقوله (الذي) حقه للوسطاى في الوسط الذي (ليس محلا لاعراب) لان الاعراب يكون في الآخر (والثاني) اي وجه بناء الجزء الثاني واقع (تضمنه) اي لتضمن الجزء الثاني (الحرف) تناسب لهذا بمعنى الاصل فوجب البناء (كخمس عشر) اي مثال المركب الذي تضمن الجزء الثاني في الحرف فينبى لذلك مثل خمسة عشر (فان اصله خمسة وعشرة) بمطابق العشرة على الحقة) حذفت الرواى (اي واو العطف التي عطفت الثاني على الاول ليحصل التركيب) وركبت عشرة مع خمسة) تركبا تماديا (و) (مثل) (حادى عشر واخوانها) وسط الشارح لفظ المثل للإشارة الى انه مطوف على مدخول الكاف من كخمس عشر يرد ما دون العشرين وفوق العشرة ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كها هو التبادر في الضائر والى مجموع المتالين ليكون شاملا لاراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اي انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادى عشر) فقط وحي (من ثاني عشر) متبعا (الى تاسع عشر) وقوله (واخوات) إشارة الى الاحتمال الثاني يعنى اخوات (كل من خمسة عشر وحادى عشر) ولما كانت مادة المصنف لا اكتشاف بمثال واحد في مثال هذا اعنى في مقام لا يحتاج فيه الى الإشارة الى بكنة ولم يكتب في هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثال فقال (وانما اورده) اي المصنف (مثالين) في اسماء العدد المركبات (ليعلم) اي للإشارة الى ما يجب علمه وهو (ان البناء) اي كونه مبنيًا (ثابت في هذا المركب) اي في التركيب التعدادى (سواء كان احد جزئيه) اي جزئى المركب بالتركيب التعدادى (العدد الزائد على العشرة) وهو من احد عشر الى تسعة عشر (او صيغة الفاعل) اي او كان احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اي من احد ونحوه وهذا التعميم مبنى على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهر كافي احد عشر او غير ظاهر كافي حادى عشر اذ ليس المعنى حادى وعشر ولما كان تضمن التركيب الثاني لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واراد على تمثيل المصنف بالمثال الثاني اراد الشارح ان يقرر ذلك الاراد وجوابه فقال (وقيل فيه نظر) اي في التحليل للمعنى بالمثال الثاني (لان الثاني) اي لان الجزء الثاني (فيه) اي في نحو حادى عشر (لا يتضمن الحرف) اي حرف العطف (لانه) اي عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراده) اي بمحادى عشر (حادى وعشر) اي مجموع الحادى والعشر كما يراده في نحو احد عشر بل يراده الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اي جواب هذا

ساقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني في اعراب ساقه والباء قطرية فيقول الثالث والرابع في انه كرلان لانها مان في الاعراب والكل باطل فان الشارح قدس سره لم يرد بما ذكره بيان طريق الفهم كيف وهذا مما يساعد اللفظ والمعنى فان قوله (قوله) لو حفظ لمحت قوله متأخرا ولا يصح له الاكتفاء بالموصوف لان اطلاقه ان وارادة متأخر بلا وجه ليس بسديد ليست الحاجة الى وصف يظهر ذلك ولا يتوجه الاشكال بمثل عليه وجه اهة السلام لآخر التامر رتبة وبه ظهر سقوط قوله ان المسبوقه كل ثان باعراب ساقه ان المراد بالثاني المسبوق ومختار من جملة الاحاجيب لظهور انه مع ذلك لا يحتاج الى ذكره الشارح قدس سره (قوله) انما يراها من جهة واحدة شخصية مثل جاني زيدا العالم الخ قيل لا يتحقق اسما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة واتى لترجم والتاكيد فان قصد ليس الى نسبة الفعل الى الفاعل وتايه بل الى المتبوع وذكر التامر للتمسك او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد نوعا من البيان وبعض

النظر بغير المراد بان يقال (ان المراد بصفة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلاً حادى عشر وثلاث عشر ايراديه (واحد من المشتقة) لان المراد به المجموع كما هو وجه النظر وحاصل تسليم قوله لا يتضمن معنى ان المراد به واحد هذا العدد لا بالمجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن لا مطلقاً) يعنى لان مراديه اشتقاق لفظ حادى من لفظ احد مطلقاً اى سواء اعتبر فيه تركيبة مع العشر اولا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتقة) اى بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان يراد عليه واحد ويراد اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة ثم اراد ايضاح ذلك بقوله (فان الثالث مثلاً) اى الواقع المرتبة الثالثة (واحد من الثلاثة) اى من مجموع الثلاثة (لكن لا مطلقاً) اى لكن لانه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك لاقال فيه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد من (باعتبار وقوعه) اى وقوعه ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحاد الى العشرة (للدلالة) اى ليدل (على ما ذكرناه) اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك) اى ارادوا مثل اخذه فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشر (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحاد والعشر واخواته وانه لا يتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لاتسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصليه مع الالف الزائدة وقوله (جميعاً) حال من حروفها اى لاتسع حروفها حال كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحاد والعشر وافتتاح بالضمير ورفا الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلوجب ذلك لحصل اسماء الفاعل الدالان على المفردين فالتبس ح منه المقصود (فانقصروا) اى فذلك اضطروا الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذ تلك الصيغة المشتقة (من اخذ الجزئين) اى من ايهما كان (اذافى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطروا الى الاخذ من احدها لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مقتضى التباس) اى التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط اذا اخذناهما من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (واختاروا) اى لاضرارهم الى الاخذ من الجزئين تعيين الاخذ من احد الجزئين ثبت من هذا جواز الاخذ من احدهما من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) او اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم لما يؤخذ (على المقصود) وهو ارادوا الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لا يدل عليه من اول الامر بل من تانى الامر وما يدل على الحق من اول الامر اولى مما دلالة عليه من تانى الامر ثم اشار الى منشأ غلط السائل حيث توهم ان المراد من التضمن لحنى المروف هيو تضمن

المطوقا وبليس من فهم الحبل فاق قول الشاعر
 هي فاعلية زيدا لمخالط
 لكل بحسب القياس
 كيف والسابع المثال
 المذكور صفة مادية
 وتوسع زيادة الكلام
 المتعلق بهذا المقام (قوله)
 فليس ارتقاها من جهة
 واحدة هذا الذى ذكره
 الشاعر قدس سره مراد
 المعنى كانه على الفصح
 بل من جهة واحدة خرج
 به غير المتبدأ والثانى
 والثالث من باب محذ
 واعلمت لهما وانما يهراب
 سابقهما ولكن من غير
 جهة واحدة والجبين
 الرضاه على عبارة هذه
 مع ظهور معناها على وجه
 لا حاصل له قال ذكر
 المصان قوله من جهة
 واحدة يخرج غير المتبدأ
 وثانى مفصول فثبت
 والاضطراب والمحال من
 المنسوب والجبين من
 المنسوب لان ارتفاع
 المتبدأ من جهة كونه
 مبتدأ وارتفاع الجبر من
 جهة اخرى هى كونه
 خبرا لمتبدأ وكذا انتصاب
 احد المقولين من جهة
 كونه اوامها وانتصاب
 اتان من جهة كونه تانيها
 وانتصاب الاول فى خبر
 زيدا قائما من جهة كونه
 مفعولا به وانتصاب الثانى
 من جهة كونه حالا وكذا
 فى جرتا الارض جميعنا
 انتصب الاول من جهة
 كونه مفعولا به والثاني من
 جهة كونه تميذا قال وبه

نظر لان ارتفاع المتبدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونها مبدئي الكلام كاقترار في اول الكتاب وانصاب الاسماء المذكوكة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان فلنا بتغير الجهات بسبب تغيير اسم كل واحد من الاول والثاني فلنا ان نقول ارتفاع زدي في جاتي زيد الظرف ضمن جهة كونه قاعلا وارتفاع الظرف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة ليستأ نحو هو الغفور الودود الآية وكذا السندات ضرورتها زيادة طائلا فانها ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقيد مذموما عند ولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاتي القوم الا زيدا الاعراب الاشياء اسماءها ولا جهات اعرابها فينبغي ان ندخل في حد التوابع وما عرفت من كلام الشارح ان الابتداء من حيث انه يقتضي منها اليه صار ما ملأ الا مبتدأ ومن حيث انه يقتضي مستندا صار ما ملأ في الخبر فليس ارتفاعها بالاصل المذكور من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظهرا فيه ومظنونة مل في مغنويه وليس انصافا بالاصل من جهة واحدة وعلى هذا القياس سقط ما رورده اولا وقوله وان قلنا بتغير الجهات ساقط

فمن تركيب الحادى عشر ونحو عليه الموال وليس كذلك بل بحقيقه ما قال بقوله (فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن) معنى (حرف العطف حادى عشر) معنى الواحد الاخير (من احد عشر) لكنه لا مطلقا بل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقا من الاحد بشرط وقوعه بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركيب حادى عشر (متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف) لا باعتبار اى ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه ببنى باعتبار (ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له) لانه لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى قياس) اى على قياس حادى عشر في كونها متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون لا فرق بينهما) في كونها بعطف الجزء الثانى على الاول ببنى (الا بذكر الواو) في الحادى والعشرون لكونهما معربين (وحذفه) اى ومحذف الواو في الحادى عشر باعتبار انه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو في الثانى وبقي في الاول وقوله (الا تى عشر) استثناء من قوله كخمسة عشر اى كل واحد من احدى التسعة اذا تركب مع العشرة في الجزء آن منه الا تى عشر للمذكر ولما اكتفى المصنف بذكر مثال المذكر اراد ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (وان تى عشرة) ولما استثنى المصنف تى عشر من تركيب خمسة عشر الذى تى فيه الجزء آن احتمل حكم المستثنى ان لا يبنى الجزء آن وان يبنى احدهما ويرب الاخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اى في كل من تى عشر واتى عشرة (الجزآن) اى الجزء آن الاول وانما واننا (بلى يبنى الثانى) منهما وهو العشر (للتضمن) اى لتضمنه معنى حرف العطف (ويرب الاول) اى يرب الجزء الاول منهما (الشبه) اى لشبه الجزء الاول (بالضاف) اى بالثنية المتضاف لان اصلها اثنان واثنان لالحاقهما بالثنية كما عرفت ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبهاسا ثنائى (بسقوط النون) اى بسبب سقوط النون منهما في كونهما معربين بالالف والياء وفي سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع في بيان القسم الثانى من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يبنى ان المركب المدحود من المبنى قسبان احدهما ما تضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثانى لم تضمن فحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثانى هو المراد بقوله والا لما كان قوله والا امر كيان ان الشرطية ولا الحرفية القائمة مقام الفعل فسر الشارح بقوله (اى وان لم تضمن الثانى) اى الجزء الثانى (حرفا) اى معنى حرف من الحروف (اعرب الثانى) اى اعراب الجزء الثانى منها وقوله (مع مصر فقه) لتقيد الاعراب الذى في الثانى بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثانى منها مقيد بكونه مريا قبل التركيب فانه ان لم يكن مريا قبله بل كان مبنيا لم يرب كافى نحو سيوبه وانما قيد الشىء بقوله مع منع صرفه ليعظم ما به الفرق بين الانصاع والفصح لان اعراب الثانى متفق عليه في الفصح والانصاع والفرق بين الانصاع وغيره

انما هو في منع صرفه في قولهم فالاول الاصح والثاني غير الاصح وكذا قاعة القيد بقوله وان لم يكن الخ تنطبق قول المصنف على ما هو الا شهر والاولى لانه قد قيل الرضى جواز اعراب الجزء الثاني المعنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارات المصنف في هذا المقام حيث اطلق اعراب الثاني وفي بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين في كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لا يكون بالإضافة ولا اسنادا ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح كلامه هناك بما وجهه تطبيق الكلام ما هو المشهور (كبيك ونى الاول) ولعل المصنف قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتيقيد للاعراب بكونه كاعراب بملك وهو اعراب مع منع الصرف واقفا علم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره في وسط اللفظ المار بركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع في الوسط مع جبال البناء وهو العلم ان لم يكن تركيب بملك لسيا وجملنا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول في وسط الكلمة والوسط ليس عللا للاعراب فيكون مانعا له تعين البناء ولما كان الاصل في البناء هو السكن احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح) اى وانما يخفى على الفتح (لانه) اى لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال في الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوه في غير ما تنهى وانما لم يتعرض الشارح لعلل الاعراب في الثاني لكونه في غاية الظهور لان الاصل في الاسم هو الاعراب وقوله (في الاصح) شمل على اعراب الثاني وقوله بنى الاول على سبيل التنازع فيما يتعلق حذف المفعول من الآخر كذا في المرب لئلا يزداد وتفسيره بقوله (اى اعراب الثاني مع منع الصرف) لبيان ما هو الاصح وانما منع الصرف لوجود الملتين فيه وهما التركيب والعلمية (وبناء الاول انما هو في افح اللغات) وفي هذا التفسير تأييد لكون قوله في الاصح من التنازع ثم شرع في بيان اللتين الغير الاصحين بقوله (وفيه) اى في مثل بملك من المركبات التي لا يتضمن الثاني فيها معنى الحرف (لثنا اخرين) اى فصيحان (احسبهما) ما يقابل قوله بنى الاول وهو (اعراب الجزئين ما واصله الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما) اى واخرى اللتين الفصحيتين ما يقابل منع الصرف في الثاني وهى (اعراب الجزئين ما واصله الاول الى الثاني وصرف الثاني) ولما فرغ المصنف من المركبات شرع في بيان الكتابات التي هي من جملة الميقات فقال (الكتابيات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وما عطف عليه ثم شرع في بيان التكتة في عدم تعرض المصنف لشرحها فقال (جميع كتابية) اى لفظ الكتابات جمع والمراد بها ههنا جميعها لان المقام ليس بمقام التعرف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جميعها مضمحلة (وهي) اى الكتابية (في اللغة والاصطلاح) ان يعبر عن شئ معين اى غير مهم (بلفظ غير صريح في الدلالة عليه) اى على ذلك التثنية واللين وانما يعبر عنه بلفظ صريح (لنرضى من الاغراض كالباهم) اى وذلك الفرض مثل اراد قاهم التثنية المعين (على السامعين) اما لحاظه عن السامعين او محافضة السامعين عنه (كقولك جاني فلان وانت تريد زيدا) فانه غير

ايضالا لانه لا بد من تغيير الجهات بتغيير الاسماء بل بتغيير تعلقات العوالم بالمولات كما ذكر في نحو قواك جاني زيد الطريف لم يتغير تعلق العامل جاني لى من حيث انه كان يقتضى مستداه اليه حمل فيها ما واما قوله ثم تقول الاخبار المتعددة الخ لجوابه ان ليس شئ مما ذكره ثانيا وثبة بل لفظا والمراد ما هو فان انتهى سابقه فمما عليه وثبة ليكون ثانيا كاملا مستغنى لكونه ثانيا ومن قال ان الرقم علامة السدة والنصب علامة الفضلة لله ايضا ان يبين تعبد الجهات في السد والفضلات فان كون المعنى حمدة من حيث كونه مستداه جنة مفارقة لكونه حمدة من حيث كونه مستداه او كونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفضل جنة مفارقة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفصل (قوله) اعلم ان الاعراب الخ قبل الاخير ان الصرف هنا لتابع في الاعراب ولما لم يكن عاملا لتابع حركة التثنية وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في علمها ولم يرض باحالتها الى هذا الباب وليس يستقيم كالانحى (قوله) ثم ان لفظه كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون مجلس وبالمجلس لا خلافا وبالافراد وبالافراد قبل وبالا

فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يصرعه باسمه الصريح الذي هو زيد لفرض إيهامه على
 السامعين لاحدى الحافظين ثم لما توهم ههنا ان مراد المصنف من لفظ الكليات ان كان تعريفها
 لزوم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزوم عليه ان يذكر جميع الالفاظ المستعملة في
 الكناية فكلما لا لزوم متفيا ههنا اراد الشارع ان يصرها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال
 (والمراد بها) اى بالكليات (ههنا) اى مباحث المنيات (ما يكتفى به) اى لفظ يكتفى به (للامنى
 المصدرى) اى ليس المراد بها معناه المصدرى وهو التكنية والتعبير بقربة اطلاقها على نفس
 الاسماء وبتدفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل ما يكتفى به بل بعضه) بقربة ان
 كثير منها معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذى يستهجن ذكره وفلان وفلانة
 وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالشعر الغائب ومن ما يندفع توهم لزوم ذكر الجميع
 (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بصعوبة الافراد وقال بعض المحققين ان فى دلالة العبارة
 عليه خفاء وقال المصنف لا فرق بينه وبين كل ما يكتفى به والصواب مهم اى والصواب ان يقول
 ولا بعض مهم (بل بعض معين) اى بالمراد بالكليات بعض معين لا مهم وقوله (فكانهم
 اصطلاحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكليات
 هو العهد الحارضى فلا بد له من قرينة واظن ان النجاة اقتضوا (في باب المنيات ان يريدوا
 بها) اى على ان يريدوا بالكليات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة التى قد ذكرت فيما بعد
 وقوله (ولذلك لم يقل) بيان القرينة على ذلك الاصطلاح بنى ولاصطلاحهم على هذا لم يصدر
 المصنف لفظ البعض بان يقول (بعض الكليات كاقال) اى كما هو دأب فى مقام يراد به البعض المعين
 حيث صدر على الظروف فقال (بعض الظروف) وتصدره فى الظروف وتركه فى الكليات
 يدل على ان تركه للاعتداد على الاصطلاح (ويصدره) اى فحين اذا اراد به البعض المعين لا يمكن
 (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالصريح به مفعلا) اى بصريح كل واحد
 من البعض المعين على طريق التفصيل ثم ذكر الجمع فى لفظ واحد لاختلاف الفاظ ومعانيه ولان
 التعريف يكون بجنس لا لافراد وقوله (فذلك) تخرج على هذا التحقيق اى فلكون المراد
 بها البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف الكليات مطلقا وقوله
 (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف مطلق الكليات من المبنى والمعرب
 وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف من المطلق الكليات ومن تعريف البعض المعين
 (وتعرض) اى فذلك تعرض المصنف (لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع
 العين لما فى كل منها (فقال الكليات) (كم) ثم ذكر الترتيب كونها مبنية فقال (وبناؤها) اى
 ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين اما (لكونها) اى لكون كلمة كم (موضوعه وضع الحروف)
 اى كوزن الحروف فى كونها موضوعه على حرفين وهما الكاف والميم فاشتبهت الحروف وهذا
 وجه مشترك بين الخبرية والاستفهامية وقوله (او لكون الاستفهامية متضمنة للمنى الحروف)
 وجه خاص بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبيان الخبرية فذلك قال (وحل الخبرية) اى
 فوجه بناء الخبرية حلها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل النظم على التظهير (وكذا)

يصدق على تابعه وانما كل
 كان قد كرر كل بمعنى صفة
 الحول وليس بشئ لان
 الحول هنا لم يكن على تابع
 ثم ما ورد الشارح
 قدس سره واراد لا يمكن
 دونه بان يقال انه ليس
 تعريف بل تعيينا لمعناه
 وانه على اى شئ يطلق
 بالنسبة الى من صرف
 معنى التابع لان المعنى اعتمد
 ببيان فوائد القيود الالهية
 الا ان يقال ان صبغة
 الجمع ولفظة كل
 مقتضيان لزيد ان لبيان
 الجمع والتبع (قوله)
 والظاهر انحصار الحدود
 فيها لعدم ذكر غيرها
 يريد قدس سره ان
 اليريد بالافراد لا
 يحصل الفرض من صيرها
 وهو كون الحد جامعا
 وما لا يقدح اسرار مجموعا
 فلا بد ان يقال انه لما اذا
 صدق الحدود على كل
 افراد الحد ظهر منه انه
 لا يصدق على غيرها
 فيكون مانعا لكن لا
 يحصل بهذا التدرك
 جامعا يقال الظاهر هو
 الانحصار اذ لو كان شاملا
 لغيره لكان مذكورا
 وهذا التكلف على تقدير
 اعتبار كل غير محتمل
 محتاج الى دليل هذا
 تكلف مستغنى عنه كالا
 يحل على من له حظ
 ادنى بالاسباب دقائق
 التراكيب العربية بل مما
 يغلبه البحر من وجوه
 الى ما عاقب الى السائل

اي ومن البعض المين كذا (وبناؤها) اي ووجه بناء هذا الكلمة (لأنه) اي لان هذه
الكلمة في الاصل ذامن اسما بالاشارة اي التي من جهة اسما بالاشارة (دخل عليها) اي على
كلمة (كاف التشبيه فصار المجموع) منها (بغزة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى
الذي يلابس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقي فاعل اصل بنائه) فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر
زائدا على اصل بناء وقوله (وكل واحد منهما يكون) للاشارة الى اشتراكهما في معنى وكل واحد
من كم كذا اي كذا موضوعا (للمدد) وقوله (او الكنائية عنه) لئلا يظن انهما ليسا باقطين صريحين
للمدد بل كمن ماعن العدد ولما ذكر المصنف في معانيهما ما به الاشتراك اذ اراد للشارح ان يذكر
معنى آخر لفظ كذا بحث لم يجد في كم فقال (وجه كذا) اي وجه لفظ كذا في اللغة (كنائية عن
غير العدد ايضا) كما يجي (للمدد) نحو خرجت يوم كذا كنائية عن يوم السبت مثلا وقوله (او
غيره) بالجر عطف على قوله عن يوم السبت والمعنى ح انه يجي ايضا كنائية عن غير يوم السبت
من الايام الاسبوعية ويحتمل ان يكون مر فوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون
المعنى ان غير العدد اما خرجت يوم كذا او غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت فانه
يجي بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعني ومن البعض المين من الكنايات لفظ
كيت وذيت وهما الحديث يعني قال ان زيدا قال كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله اي
الكنائية عن الحديث) وقوله (والجمل) عطف تفسير للحديث وهو للاشارة الى ان المراد بالحدث
هو الحديث الطويل الذي اطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء والفتح اشهر اى
كذا وكذا وقال المصنف تفصيله انهما في الاصل كيت وذيت على وزن المرة حذف اللام وابدل
منهما تاء تاني كيت في بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها حيث شاء بناء
ولا يكونان المفتوحين كذا في الرضى يعني انهما اذا استملا على الاصل ووقف عليهما بالهاء
لا يكونان المفتوحين فلا ينافي ما قل عن غيره من جواز حركات التاء كما سبق لانه محمول
على الاستعمال بكيت وذيت فاقه والله اعلم (واما بنيا) اي واما بنيا لفظ كيت وذيت (لان كل
واحدة منهما كلمة واقعة موقع جملة التي هي) اي الجملة (من حيث هي) اي من حيث كونها جملة (لا
لتحقق اعرابا ولبناء) لانها من خواص المفردات بل استحقاتها للاعراب انما هو اذا وقعت
موقع المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذي هو من انواع الكلمة التي هي
المفرد ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لانيات كونه مبنيا فقوله
(فلما وقع المفرد موقعا) يعني ولما وقع الاسم المفرد الذي هو كل واحد من كيت وذيت موقعا
اي موقع جملة المذكورة (ولم يحز خلوهم) اي خلو الاسم المفرد (عنهما) اي عن الاعراب
والبناء لانها تصانف ذلك المفرد احدهما (رجع البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب)
هنا جواب لما لان للاسم حالتين احديهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل
في الاولى البناء وفي الثانية اعراب قال الشيخ الرضى وبنائها على الفتح لتل البناء كما في
اين وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤها على الغم والكسر ايضا فثبها بحيث وجب ولا

من الالاجيب مما يلتفت
اليه (قوله) يدل على
معنى في متبوعه قبل او بعد
عليه الوصف بحال
المتعلق بمحور صيرت برجل
حسن غلامه فانه لا يدل
على معنى في متبوعه بل
على معنى في متعلق متبوعه
واشار الشارح فيما بعد
الى دفعه بان الوصف
بحال المتعلق مناه
الوصف بحالة اعتبارية
تصل به بسبب المتعلق
لان الوصف بحالة قائمة
بالمتعلق حتى ينافي دلالتها
على معنى في متبوع وهذا
يبيد من العبارة وخلاف
التصديق لان الوصف
في المثال المذكور هو
حسن وهو يدل على حالة
قائمة بالمتعلق لاصل حالة
عبارة قائمة بالمتبوع
والحق ان قال حسن
وان دل اعتبارا اسناده
الى قائمه على حال قائم
بالمتعلق وبهذا الاعتبار
قاله الوصف بحال
المتعلق لكنه يدل باعتبار
تركيبه مع الشرع على
في المتبوع وهو كونه
بحيث يحسن غلامه ولا يخفى
على التأمل الجيد انه
لا فرق بين ما ذكره
الشارح فيما بعد وبين
ما اختاره القائل هناك
الا من جهة الاجمال
والتفصيل (قوله) اي
يدل بهت تركيبه مع
متبوعه على حصول
معنى في متبوعه قبل لا
يذهب ان اعين زيد
وعليه واما عيني زيد عليه
وجاء في الترمذ كلم خرجت

يستملان المكررين واول المعطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى
وقد عرفت ان هذا النقل منه محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اى على خلاف كونها
مشددتين لانه علل قوله فلا تكونان المفتوحين بقوله لثقل التشديد ولما كان اللاتين بالمرس
يدكر كلما كان فتركها الراد الشى العلامة ان يذكرها وان يذكر في وجه تركه نكتة فقال (ومن
الكنايات اى ومن جملة الكنايات التى بنيت (كأين) وهو فتح الكاف وفتح الهزة وتشديد
الياء (وأنما بنى) اى ذلك اللفظ (لان) اى لان لفظة (كاف) التشبيه دخلت على (اى) اى
على افضاء بنى تشديد الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع
فى بيان حال الجزء الثانى فقال (واى) اى لفظاى (كان فى الاصل) اى فى اصل وضه (ممربا)
كاسبق فى الاستفهام (لكنه) اى لكن الشان (عنى) بضم الميم وكسر الحاء بمجمل بما يحصى
ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظاى (مما هما لافراى) اى معنى التشبيه من
الكاف ومعنى الاستفهام من اى (وصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) فى كون المجموع
دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملاسبا معنى احدا الجزئين بل (معنى كم الحبرة)
وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اى فذلك صار لفظ كأين (كأنه اسم مبنى على السكون) لكونه
بمعنى الاسم المبنى الذى هو كم الحبرة ومناسبه فى البناء على السكون وقوله (آخره) مبتدأ
اى آخر الاسم المبنى وقوله (نون ساكنة) خبر والجملة صفة بعد صفة لئلا يبنى صار ذلك
الاسم مشبها للاسم المبنى الذى آخره نون ساكنة (كما) اى كالنون الذى وقع (فى) آخر
(من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لا تونين) يمكن عطف على قوله نون ساكنة
اى ليست التون الساكنة التى فى آخر تونين يمكن كانت تلك التون الساكنة فى الاصل
تونين يمكن استشهد على كونها نون ساكنة لا تونين بقوله (ولهذا) اى ولكونها نون ساكنة
كأنى سائر المنبئات عليها لا تونين (تكتب) فيه (بدايها) اى بدايهاى (نون) فى الرسم ببنى
الشاهد على كونها نون ساكنة لا تونين انه يكتب بعد الياء تون وقوله (مع ان التونين لاصورة
لها) دليل على ان كتابتها بالتون علامة على عدم كونها تونين ابنى ان كتابة التون بعد الياء
علامة على ان تلك التون الساكنة ليست بتونين لانها لو كانت تونين لم تكتب على صورة التون
لانه لاصورة للتونين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة امركية مركبة من المبنى والمرب
وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل التون تونينا (فرتبت) اى فرتبة لفظه كأين
(فى البناء) من حطة على اخواتها (لكون اخواتها مركبة من المبنى والعرف) (فذلك) اى فلا
نحاط رتبتها عن رتبة اخواتها (لم يذكر المص) اى ذلك اللفظ (معا) اى مع اخواتها وقال
النصامو محتمل ان لا يقول المص ببناء ثم شرع المص فى تفصيل كل من كم الاستفهامية والحبرة
وفى بيان الفرق بينهما وبين غيرها فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدأ وقول الش (المتضمنة
معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة لسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله
(يعجزها) اى يعجز الاستفهامية مبتدأ فان وتفسير الشارح بقوله (اى الذى يرفع الاجسام

بهذا القيد من التمرير
لان دلالة عمله على حصول
صفة فى زيد ليست بهيئة
تركيب مع زيد بل لانسانته
الى ضميره وكذا دلالة
كلمه على النول فى القوم
ليست بهيئة تركيب بل
لانسانته الكل الى ضمير
فلا فائدة لقوله مطلقا ولا
بتم ما ذكره فى بيان فائدته
وقول ان المراد بقوله
يدل بهيئة تركيب ليس
الافادة لزوم الاتراف
والانفهام تنبها على معناه
الحاص العرف هنا وانه
بذلك يمتاز من العام كما
سند كره لكل ما يكون
حركاته متبوعه والاصل
معنى قائم به داخل فى الحد
لازاح فيه واصر الصغير
وعده عملا عبرة وكيف
ولو لم الخروج بذلك
الاختيار لكان مثل ما
سبق صرحت برجل حسن
فلا مخرجا عنه وليس
فليس ثم هذه الاشلة
خارجة بهذا القيد لكن
من جهة اخرى كما يستفقد
عليه وما اختاره الشارح
قد صرح من اخرجها
بقيد الإطلاق مخالف
لرأى المص قال فى الفصح
قولى تابع يدخل فيه النسب
وغير قولى على معنى فى
متبوعه يخرج عنه ما
سواه وقولى مطلقا يدفع
وهم المتوهم فى مثل
ضربت زيداً قائماً داخل
فى ذلك فانه ان سلم انه تابع
يدل على معنى فى متبوعه
فليست دلالة على ذلك
مطلقا وانما هو بضميد

عن جنس المستول عنه) للإشارة الى ان رفعه للاجرام إنما هو عن جنس الذي سئل عنه
يعني ان المستول عنه من اى جنس ملك او انفس ورجل او امرأ أو قوله (منصوب) خبر لمبتدأ
الثاني والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التميز) لبيان المعنى المقضى للاعراب وهو
التمييز وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر اوصفة للمنصوب ثم شرع في وجهه كون بمنزلة هذا
التقسيم منصوباً مفرداً فقال (لأنها) اى وانما اختير لميزها بالنصب والافراد لان كلمة كم (لما
كانت) موضوعة (للمدد) وكتابة عنه وكان لمميز العدد ثلاثة اتحاد كاسيحي في امسا العددان
ميزان ثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع ويميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
ويميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
ميزه منصوب مفرد جعله بميزها) وهو جواب لما اى جعل بميزكم الاستفهامية (كذلك)
كميز احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دليل الاختيار حال العدد الاوسط يعنى وانما
جعل بميزه كميز العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعاً مجروراً كافى
الطرف الاول او مفرداً مجروراً كافى الطرف الثانى (لكن تحكما) اى لكان دعوى بلاد ايل
وترجيحاً بالمرجع لتساويهما في الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساوى في الوسطية
مع لوفيه رجحاناً من وجه لانه خير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندى بان اختيار
حال لوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان
السائل لا يعرف القلة والكثرة فصلهما على الدرجة الوسطى الاولى وقال المعاصم بعد
قله عنها ودفه عايناً والواجب ان حال نصب بميزكم الاستفهامية لانه جعل بميزكم
الخبرية كالطرفين دفعا لتحكم فلو جعل بميزكم الاستفهامية مثلها او مثل احداهما لالتبس
بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تميزاً ولم يعكس لان كم الخبرية مقدمة على الاستفهامية
لكن الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل
وجهة ثم شرع المصنف في بيان حال بميزكم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله
الخبرية مبتدأ اول وموسوفها محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الشئ بتوسطه يتنوين
المطلق والمبتدأ الثانى محذوف وشار اليه الشارح بقوله (بميزها) وقربته الحذف عدم
جواز كون قوله (مجرور) خبراً عن الخبرية لانه لا معنى اما انما قدم المطابقة للفظية
واما معنى فلهذا جواز الحمل وقربته المحذوف سياق الكلام الحاصل ان الجملة الصغرى خبر
المبتدأ الاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الشئ
على خلاف ما قدره الفاضل الهندى لانه قد رلفظ المميز حيث قال وبميزكم الخبرية مجرور
لكن الشئ اختار هذا المسلك ليحصل التوافق بينه وبين ما قبله وشار الشارح بقوله (بالضافة)
الى الواسطة للجر وهى اضافة كم اليه وانما كان بميز الخبرية مجروراً لانها تقتضى قرب فحملت
عليها في الخبر كذا في الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بعد خبر اوصفة لقوله مجرور
واشار الشئ بقوله (تارة) الى انه لا تناقض بين قوله مفرد بين قوله مجموع لانه مفرد تارة
(ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندك) بالمميز المفرد (وكم رجال عندك) بالمميز المجموع

بحال الضرب كما تقدم وقال
في الأيضاح الصفة يطلق
باعتبارين عام وخاص
فالعام مادل على ذات
باعتبار معنى هو لائق
والخاص باعتبار الابع
وهو ان يقال تابع يدل على
معنى في متبوعه من غير
تقييد فقولنا تابع يخرج منه
الخبر اذا الخبر ليس بتابع
وانما هو جزء مستقل
بخلاف الصفة فانه ليست
بمتبوع وقولنا يدل على معنى
في متبوعه يخرج ما هذا
الصفة والحال وقولنا يدل
من غير تقييد يخرج منه
الحال هذا كلامه وخروج
مثل قولك جاني زيد
صديقك ونحو المجنى زيد
عليه وغير ذلك من
المطوف بذلك القيد اعني
قوله يدل على معنى في
متبوعه ظاهر لما تقر في
علمه من ان قيد الخبرية
سر ادنى الحد وذكر اولم
يذكر فاعني تابع يدل على
معنى في متبوعه وذكر
بهذه الخبرية ولكن في
كلهم واجمعون في قوله
جاني القسم كلهم او
اجمعون فانه ذكر بحيث
يدل على التسلول والاجتماع
وقد ذكر في الاسماء انه
اورد هذا الاشكال على
المس فاجاب عنه قائلا ان
كان كلهم دالاً على معنى
التبوع فليكن فوك جاني
زيد زيد الا على معنى في
التبوع وليس دالاً على
معنى فيه وبيانه ان التوهم
الذى رفع بزهد الثاني ليس

(كما تقول) في الميزة لسانتها وما فرقه من اسماء المدد التي هي احد الطرفين (مائة توب) بالجر والانراد (و) تقول في الميزة للثلاثة الى العشرة التي هي الطرف الاخر منهما (لثلاثة اثواب) بالجر والجمع ثم اراد الشانين وجه جواز كون ميمز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) ميمز الخبرية (مفردا) اي حال كونه مفردا في بعض الاستعمال ليوافق ميمز المدد الكثير وهو ما فوقها (لان المدد الكثير) وهو مائة وما فوقها (مميزه) اي ميز ذلك العدد (كذلك) اي مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فقال (وانما جاء) اي ميمز الخبرية حال كونه (مجموعا) في بعض الاستعمال لقصد التصريح بتكثيره الذي يحتاج في الى التصريح ولا يحتاج اليه في اصل المدد (لان المدد الكثير) نحو مائة توب (فيه) اي حاصل فيه (ما) اي لفظ (نحو) اي بخبر (عن كثرة) اي عن كونه كثيرا (صريحا) اي انباء صريحا لان لفظ المائة مثلا يعني صراحة بكثرة (ولما كان هذا) اي ولما كان المدد كور من كم الخبرية لكونه كناية عن المدد الكثير وليس بصراحة منه (ليس) اي هذا المدد كور من المدد الكثير بالكناية (مثله) اي مثل المدد المذكور المصرح بكثرته من لفظه (في التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح بذلك (جعل جمية مميزة) اي قصد بجعل مميزه مجموعا ان يصير الجمل المدد كور (كأنها) اي مثل ان تلك الجمعية تصير (ناشئة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقول مقامه في التصريح (بها) اي بالكثرة ثم شرع المصنف يبين ما به الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التمييز في بيان ما به الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اي وتدخل لفظه من الجارة (فيها) اي عليها ما في جواز اذا لم يفصل بينهما وبين مميزها فجعل متمدقا لو فصل به وجب دخول من عليهما للتلاقي بالنسبة الميمز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كذا في الامتحان ولما احتمل كون الضمير الجرور واجما الى ذات كم الاستفهامية والمخبرية وهو خلاف الواقع اراد الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اي في ميمز كم الاستفهامية والخبرية) يعني ان الضمير راجع الى قوله مميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا امره في كلام المصنف لكنه متى بحسب الاضافة الى النوعين كافي قوله تعالى ثم قست فلو كنتم (تقول) في ميمز الاستفهامية في مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا في ميمز الخبرية بطريق الاقتباس في مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكك من القرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المصنف المساواة في جواز دخول من في ميمز الاستفهامية والمخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضي اراد الشارح العلامة ان يبين ما هو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضي هذا) اي دخول من (في الخبرية) اي في ميمز الخبرية (كثير نحوكم من ملك وكم من قرية) وهاتان في الآيتين الخبرية اي كثيرا من ملك وكثيرا من قرية وقوله (وذلك) ليند اي كونه كثيرا وقوله (لما وافقت) ظرف مستقر خبره وما وافقت مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المتصاق اليه وهو راجع الى ميمز الخبرية وقوله (جر) بالاصب، فقول المصدر

تالما يزيد الاول ولم يكن موضوعا له وانما جاء التيسر على السامع بالنظر الى الوجود اذ يحتمل ان يكون جاء غلامه او غيره من المفسرين اليه فالتبوع ليس التوهم قائما بالتيه بل بالمخاطب ونحن قد قيد وقتنا مادل على معنى في التبوع وكذلك قولنا جاءني القوم كلهم لم يأت المتكلم بلطف ظمير الانباء بها التوهم عن السامع لثلاث قدران بعضهم جاء فليس في التبوع الذي هم القوم احتمال اصلاص كلهم لثلاث ان مطلقا ليس الاخراج الحال وقد اورد على المصطلح المؤكدة فلما تدل على معنى في صاحبها مطلقا فلتكن كالصفة واجاب بان قال انما اي قوله مطلقا على سبيل التبيين لاهل معنى انه داخل في قبة المحدث فان الحال ليس يتابع حتى يجب الاحتراز عنه ثم لو قلنا في الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول لوردت الصفة اذن فنقول في الصفة من غير تفهيد يفرج عن هذا ان الحال ليس يتابع اذا تمهدت هذا فنقول بتقريب مد قلناه من الايضاح ان الرضي اعترض عليه بانه ينفذ الحد الاول باسمه الالة والمكان والزمان اذ القتل مثلا دل على ذات وهو الموضوع باعتبار معنى وهو القتل هو الحق من وضع هذا

وقوله (للمميز) متعلق بمجرور ويجوز ان يكون بترفع الحافظ اى فى الجرح متعلقا بموافقته وقوله للمميز صلة للموافقة وقوله (المضاف) الجرح صفة للمميز واللام بمعنى الذى وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل يعنى ان وجهه كثر دخوله من الياسية فى يميز الخبرية انما هو لكونه موافقا فى الجرح للمميز الذى اضيف اليه لفظ كم الخبرية (واما يميز كم الاستفهامية) يعنى واما اجل يميز كم الاستفهامية (انما اعتر) اى فلم اطالع (عليه) اى استعمال ذلك للمميز (مجرد) اى حال كونه مجردا (عن) فى نظم ولا ترو ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن) اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها فى يميز كم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثره عارضه الشارح على قوله ولادل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بتجوز الزمخشري فى تفسير الآية فقال (لكن جوز الزمخشري) يعنى ان قولك ولادل على جوازه باطل لان الزمخشري جوز (ان يكون كم) اى كلة كم (فى قوله تعالى سل على اسرائيل كم آياتهم من آيةينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيها ثم ذكر المصنف مسألة اخرى مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها الشيخ بقرينة ارجاعه الى كلة كم حيث فسره بقوله (اى لكم) ثم عمده بقوله (استفهامية) كانت (او خبرية) لانه لو كان ما وجده من النسخة متشبا للزم عليه ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون نظرا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما انضمام الاستفهامية لصدارة قاتب (لان الاستفهامية تنضم للاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو) اى الاستفهام (تقتضى صدر الكلام) وانما اقتضى الاستفهام الصدارة (لأنه يعلم من اول الامراته) اى الكلام الذى قصد الاستفهام به (من اى نوع من انواع الكلام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية ظاهرا واما فى الخبرية فمما قال (و) الخبرية ايضا) اى كالاتفهامية (تدل على انشاء التكنيز) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلا يخرج الكلام الذى فيه احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلّة الخارجيتين كانه عليه المعاصم بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المنكهم واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصده انشاء التكنيز (ايضا) اى كالكلام الذى قصده الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذ كان كذلك (فيجب النية) من المتكلم (عليه) اى على اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر) كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اصاب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاما) اى كالاتفهامية والخبرية ولما كان فى لفظ كلامهما اشكالان احدهما فى تذكره لان الظاهر ان يكون مؤنثا والآخر فى تقيته لان الخبر وهو قوله يقع مفرد والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما مقع او يقول كلامهما معان ليطابق الخبر بالبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لوقال) اى المصنف (كلاما) بافظ المؤنث (لكن) اى لكان هذا اللفظ (اوفق) من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا بتأنيها وبيل اللفظين او الاسمين لكن زيادة الموافقة فى ايرادهم مؤنثا (لتأنيث الاستفهامية والخبرية) وهذا دليل للاوقعية

اللفظ هل ما فى روزف ما لاجاب به فى الايضاح من السؤال الذى اوردته هل نفسه وهو ان اسماه الاجناس كلها هل ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الكورية والانسانية والمرأة باعتبار الالفوة وكذلك جميع اسما من الالصفات المقصود بهما لى لالذات والاسماء التى بهالذات ولد احترضا فى الله يقولنا هو الذى قال ان اراد بقوله اسما الاجناس ان الذى بها الذات وحدها من دون المعنى فلان اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فها معنى الرجولية بالاختلاف وان اراد ان الذى الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا منها اولا فلا ينعف لان الصفات ايضا اذا كرتها مجردة من متبوعها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا كرتها مع متبوعها لان معنى ضارب وضرب ولا شك ان معنى ذوات ومعنى ضرب معنى فى تلك الذات ولزم يلد الالذى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والالحسن ثم تقول قوله فى الصفات ان الذى بها المعنى لالذات متناقض قوله فى جد الصفة التامة ما دل على ثبات باخبار معنى ولا يذهب الى الصفات ان لا يرد على

الشيء من ذلك. فان
ورودها بالاشارة والزمان
والمكان فغالب تصور اذا
كان القى بوضعها والتأنيظ
بها فادع المعنى اولاً وبالذات
وهذا ضروري البطان
الآثرى الى لفظ القتل فانه
لا فائدة موضع القتل وزمانه
ليس الا وانفهام المعنى منه
اعنى القتل انما يكون في
ضمت وبقيته وما ذكره
في التزييف من التردد
فأش من التردد في
الواضحات فان المراد ليس
هذا ولا ذاك بل كون
القصص الى الذات اولاً
وبالذات والى المعنى ثانياً
وبالعرض ولا ترتيب في
ان اساءه الاجناس كذلك
وقوله ثم نقول له غريب
جداً فانه لا يفهم من كلام
المص في حد الصفة العائنة
ان القصص به الذات لا
المعنى حتى يكون منافضاً
ذكره في الصفات بل قد
صرح فيه بان المعنى هو المعنى
دون الذات المادول بها
الآثرى الى قوله مآله على
ذات باعتبار معنى هو المعنى
فقبل يكون هذا منافضاً
لقوله في الصفات ان لفظها
المعنى لا الذات كلا (قوله)
فان دلالة التواضع في هذا
الأمتنع على حصول معنى في
المتبوع اعلمى خصوص
موادها قيل ذلك في الجبري
القوم عليهم باطل لان
تركيب التاكيد مع المبرح
يبيد قهره المتداول فلا
دلالة على حصول الشمول

يعنى انما كان الابراد بالتأنيث اوفق لان تأنيثكم شاع في السنة التحية اما وجه الموافقة
فللاشارة الى ان تأنيثه بقاويله مبنى على ماشاع بين التحية وللتذكير وجه ايضا ثم شرع
الشارح في رفع الاشكال الثاني وهو ان الظاهر ان يكون لفظ كلا فرد الان شرطه ان يكون
مضافاً الى التثنية والضمير المضاف اليه يبنى ان يكون مفرد لان لفظكم واحداً بالذات فدفعه
بقوله (فوق) اى في وجه ابراده بلفظ كلا لئلا يثنية مبنى (على تاويل كلا هذين النوعين)
يعنى ان لفظكم وان كان واحداً بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اى النوعان (كم)
الاستفهامية والحجربة) وقوله (اى كل واحد منهما) اى من كم الاستفهامية والحجربة اشارة
الى وجه اقرار الخبر وهو قوله (مفع) ونقل الزنجي زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال
كلا عن معنى اليب قتال وقد سكت قديماً عن قول الفاعل زيد وعمر وكلاهما قائم او كلاهما
قائم ان ابرما الصواب فكنت ان قدر كلاهما توكد اقل قائمان لانه خبر عن زيد وعمر
وان قدر مبتدأ فالوجهان والخيار هو الافراد فلي هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران قيل
كلهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان وبتين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما يحب لصاحبه لان
معناه كل منهما انتهى وهذا القتل من يقتضى ان يكون الافراد في مفع غنار الكونه خبرا ههنا
وقوله (مرفوعاً منصوباً ومجروراً) اما حال من المستكن الذى في مفع او خبر منصوب له
ان كان مفع بمعنى يصير (ثم ين) اى المصنف (موقع كل واحد منهما) اى من الاستفهامية
والحجربة في نسخة منها فيكون راجعاً الى التثنية من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله)
(فكلما) فأنشأ الشئ بتفسير ما قبله (اى كل واحد من كم) من الاستفهامية والحجربة الى ان
لفظ كل ههنا افرادى لا مجموعى لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعاً ولم يدخل ههنا على
ما الموصول هو ثم انه مجموعى فدفع الشارح هذا التوهم بهذا التفسير وانشأ الى انه ليس
بحصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد نوعى لفظكم كما قال زنجي زاده ان لفظاً
ههنا لا يجوز ان يكون موصولاً لهذا السبب وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله (بمده)
طرف مستقر ومتعلق يكون على صيغة المضارع يعنى يوجدها الجملة صفة ما قبله (امل) مبتدأ
مؤخر ثم الشئ اراد ان يبه بقوله (او شبه المفعول) على ان المراد بالفضل ايمه وشبهه ليشمل
نحوكم بومان ساروكم رجالات ضارب وجهه الزيادة بقوله (لفظاً او تقدير) بينه فيها
بمد قوله (غير مشتغل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه) متعلق بمشتغل تضمين معنى
الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما قبله (بضمير) متعلق ايضا بمشتغل وصلة على اصل
مضاف يعنى فكل من الاستفهامية والحجربة اذ وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملها سبب
اشتغاله يكون بالضمير الراجع ولما كانت النسخة لصحيفة غير مشتغل عنه ولم يكن فيها قوله
بضميره وكان انغير المشتغل اى الفارغ عن عملكم اعم من ان يكون سبب فراغه اشتغاله بالضمير
او بالمتعلق بل محتجج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق بضميره واما على النسخة التى زيد
فيها قوله بضميره يعنى تخصيص سبب الفراغ بالاشتغال بالضمير فاحاج الى زيادة قيد ينفع به
وهم تخصيص سبب الفراغ بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق بضميره) فتال

في متوهم لم يتقرر به
 المشمول الذي يدل عليه
 المتوهم ولا يخفى ان الفاعل
 من من الفاعلين ولقد سبق
 بيان المقام بالا مزيد عليه
 فلهذا من الواضحين
 (قوله) ووجهه يدل على
 انه لا داعي الى اشتراك
 الاشتقاق ولا موجب
 للتأويل بالاشتقاق ولا
 فلا وليس بناء الرد على
 الامثلة التي ذكرها حتى
 يتبين ان يقال ان اكثرها
 ذكره لا يصح ودالان
 كونه نعتا باعتبار انه في قوة
 المشتق ولقد اسباب الفاعل
 في هذا القول قال المص
 في شرح قوله ولا انفصل
 الى المتني يعني ان معنى النعت
 ان يكون تابعا يدل على معنى
 في متوهمه فاذا كانت
 دلالة ذلك صحيح وقوعه
 لنداء لافرق بين ان يكون
 مشتقا وغيره ولكن لما كان
 الاكثر في هذا الموضع
 المشتق توهم كثير منه
 النعوتين ان الاشتقاق
 شرط حتى تأ ولو اثير
 المشتق بالاشتق هذا كلامه
 (قوله) ولا انفصل بين ان
 يكون مشتقا وغيره يدل
 الارضاح الاحصر ولا فرق
 بين المشتق وغيره بذلك
 اذ ليس المطلوب ان
 الفرق بين المشتق وغيره
 كغير الذي بينهما وان
 بل فيه بين النعتين وان
 اراد الفاعل انه لا انفصل بين
 المشتق وغيره فان يكون
 نعتا يبطل دعوى

المشمول بالضمة نحوكم وجلا ضربته ومثال المشمول بمتعلق ضميره نحوكم وجلا ضربت
 ومثال المشمول بمتعلق ضميره نحوكم وجلا ضربت غلامه وانما زاد الشارح
 (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر
 لقوله فكل ما يعني ان كل واحد من هذين الوعين لكم اذا كان مقيد بهذه القيود يكون
 اعرابه نصبا (معمولا) لما وجد بعد من الفعل اوشبه (على حبه) اى على اقتضائه
 ولما كان ضمير حسيه راجعا الى الفعل والفعل يقتضي معيولات كثيرة توهم منه ان كونه
 منصوبا بمتعلق عن نفسه اقتضاه الفعل مثلا اذ قلناكم بوماضيت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل
 كان اللاتقي في ان يكون مفعولا للفعل وان نظرنا الى الميز الذي هو الظرف يكون اللاتقي
 فيه ان يكون مفعولا في ايراد الشارح ان ضمير الضمير على وجهه يدفع به هذا التوهم فقال
 (اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذي
 وقع بعده فان كان حال كونه مصافا الى هذا الميز فان كان الميز مفعولا نحوكم وجلا ضربت
 يكون اقتضاؤه مفعولا وان كان ظرفا يكون اقتضاؤه مفعولا فيه وليس المراد به اقتضاء
 الفعل مطلقا من غير نظر الى الميز ثم قرر الشارح العمل الخاص بهذا الفعل بقوله (وهله
 لا يكون الا بحسب الميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله لا يكون الا بحسب
 الميز اى دليل كونه كذلك انك (تقول بوماضيت) مثلا (فكم) في هذا التركيب
 (منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا لضربت باقتضاء عجزه يكون كذلك (مع اقتضاء
 الفعل) من غير نظر الى الميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المصوبات
 فتبين) اى فتكون كم ههنا معينا (لا حدى من المصوبات) وهو المفعول فيه (انما هو) اى النعتين
 (بحسب الميز) وهو اليوم لا نعلم انكم تكون كذلك بلزم ترجيح تعيين الضمير وهو المفعول فيه
 من مفعولات الفعل على الاخرى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا واعلم
 ان هذا التفسير من الشرح وجهه تشعير ساق في الاستدلال عليه لرفع ما عترض عليه الشارح الرضى
 بقوله ان الاول ان يقول مفعولا على حبه وحسب الميز مما وذلك انك تقول بوماضيت
 فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل بالمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من
 المصوبات فتبين لاحد المصوبات انما هو بحسب الفعل والميز انتهى ووجه الدفع انه لما فرغ
 من تعيين عمل هذا الفعل لم يحتاج الى ما قاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلا انما هو على وجه
 الظرفية لا على وجه آخر ثم شرع الشرح في امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية) اى فمثل كم
 استفهامية منصوبة هو مبتدأ وقوله (نحوكم وجلا ضربت) خبره وقوله (في المفعول به) متعلق
 بالنسبة (وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق) وكم بوماضيت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
 ملككم وكم ضربة ضربت بوماضيت (لان كلامنا هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن
 عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرهما فاقتضى كل من هذه الاقوال بحسب الميز ما اقتضى
 من المفعول به في الاول والمصدر في الثاني والظرف في الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه
 تقييد الفعل بقوله لفظا وتقييد افعال (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور

في قول المصنف (اوشبهه) أي وجعلنا قولنا اوشبهه (اعم من ان يكون) أي ذلك الفعل الذي وقع بعدكم مع عدم اشتغاله بضميره (ملفوظ) في نحوكم وجلاضربت (او مقدرا) أي وكان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدرا بعدكم أي بينكم وبين الفعل المذكور المشتغل بالضمير في نحوكم وجلاضربت لانهما اضطربت اقوال النحاة في هذا الصورة لانهما حينئذ تدخل في قاعدة الرفع لانهما يصدق عليهما قاعدة النصب لكون الفعل الذي بعد لفظكم مشتغلا بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب في تلك الصورة ايضا ولذلك اجاز الفاضل الهندي دخول هذه الصورة في قوله والا فرفع بمعنى انه يجوز رفعه وحل قول المصنف ان منصوبا على وجوب النصب يعني ان المنصوب نوعان نوع وجب نصبه كافي نحوكم وجلاضربت ونوع جاز نصبه ورفع كافي نحوكم وجلاضربت وقال المعاصم ويرده ما ذكره الرضي انكم وجلاضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف انتهى يعني ان هذا الكلام من الرضي يمنع النوع الذي يجب فيه النصب بل يقتضي ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا وتكلف الشارح الرضي في نحوكم وجلاضربت حيث جوز تقدير الفعل قبل كم وقال ولا منع من تقدير الناصب قبل كم ثم دفع ما قيل انكم يقتضي الصدارة والتقدير قبله مجتمع بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر العقلي هو المقصود انتهى ثم مقصود الشارح الجامي هنا توجيهه على وجه ما يحتاج الى ما تكلف به الفاضلان من حل النصب على الوجوب كاذب اليه الهندي ومن تقدير الفعل قبله كاذب اليه الرضي بهم الفعل الغير المشتغل من المملووظ والمقدر (لا يدخل في قاعدة النصب مثل قولكم وجلاضربت اذا جعلتم من قبل الاضمار على شريطة التفسير) وقوله (وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه أي كم وجلاضربت ضربت) لقوله اذا جعلتم من قبل الاضمار على شريطة التفسير يعني ان طريق جعله من هذا التليل ان تقدروا بعدكم فعلا غير مشتغل أي غير فارغ من عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) أي قتل هذا التركيب يجوز نصبه ورفع لانه (من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم يحمله) أي وان لم يحمله مثله (من قبله) أي من قبل الاضمار (ولم تقدروا بعده) أي بعدكم (فعلا غير مشتغل عنه فهو) أي قوله (من هذه الحجة مرفوع داخل في قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف في بيان المحل الذي يكون كم مجرورا فيه فقال (وكل ما قبله) وفسر الشارح بقوله (أي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للإشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفه بالذكر التي هي عبارة عن الزرعين من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله في الاشارة الى ان قوله ظرف مستقر صفعا وقوله (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشترت) وقوله (وبكم رجل صررت) اشارة الى مثال الخبرية (او مضاف) أي او وقع اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التي وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلام كم وجلاضربت) ومثال الخبرية نحو (عبدكم رجل اشترت) فقوله وكل ما قبله مبتدأ والفاء في قوله (فمجرور) جوابية وقوله

الاحصية والمول باله ولو اني بدلا تفصل بالفرق لكان اوضح محلا بلغت اليه (قوله) صررت رجل أي رجل أي كامل في الرجولية ففتح الراء وضما وكلة أي اذا اضيف الى اللفظ موسوفا بينه يكون مجازا من الكسالة في حقيقة دل عليها لفظ موسوفا المراد بتل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل أي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع تعاريف عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موسوفا حتى يظهر ان عدم الصفة من جانب أي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل صررت بضارب أي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع تعاريفه اذ ليس بمستقيم فضلا عن كونه واردا الان اوله صررت بضارب أي رجل ليس مما يلتزمه فكيف يصح ان يتل بتركيب باطل بل انخرض افادة كونه تارة صفة وامشاعه اخرى وذلك قد حصل بما ذكره الناح قدس سره (توله) وتوصيف التكره قيل أي التكره وما في حكمهما من ذي لام يقصده الى فرد مبهم كافي قوله ولقد اسر على اقبم يعني و اشار الى وجه تخصيص الجملة بالتكره بقوله في حكم التكره وفيه نظر لان الجملة في حكم

مجرد وخبر المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف وأشار
 الشارح بقوله (بحرف الجر والاضافة) الى ما قبل الجرور وقوله (والتمايز) بتقديم حرف الجر
 او المضاف عليهما مع ان لهما مصدر الكلام) جواب للسؤال الذي ورد بان تقديم حرف الجر
 او الاسم المضاف على كم الاستفهامية او الخبرية مناف لصدورها عما جاب به جائز للضرورة
 (لان تأخير الجار) سواء كان حرفا واسما (عن الجرور) مجتمع لضعف عمله (اي عمل الجار
 مطلقا) واذا امتنع التأخير (فيجوز) اي وجب (تقديم الجار عليهما) اي على الاستفهامية
 والخبرية مع اقتضائهما الصدرة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما
 مع اعطاء حكم الصدرة لهما وقوله (على ان يحمل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من
 الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم ح ان يسطى حكم الصدرة للجار ينش مع انا المحتاج
 الى ما قلنا من الجواز للضرورة والتمايز الى ان لا يمكن الجار مع الجرور كالكلمة الواحدة
 مع انه جار ان يحمل الجار (اسما كان او حرفا) تقدم الش اسم ههنا على الحرف ليكون اشارة
 الى ان الجمل المذكور في الاسم ابعد من الجمل في الحرف فاذا جاز في الابد فحوازه في
 البعد اولى (مع الجرور) اي مجرد وكل منهما (ككلمة واحدة) اي مثل كلمة واحدة (مستحقة
 للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لا يسقط الجرور عن مرتبة ثم
 شرع المصنف في الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والا) ولما
 كان قوله والاعارة عن انتفاء كل من الشروط المتقدمة فسر الش بقوله (اي وان لم يكن)
 واثاره الى ان الاصل كية من حرف الشرط ولا التافيه يعني وان لم يوجد (بعده) اي بمد كل
 واحد من الاستفهامية والخبرية (للفظ لا لتقدير افضل ولا شبه فعل غير مشتدل) اي غير فارغ
 (منه) يضمه او يمتلئ ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هي شروط النصب (ولاقبله) اي
 قبل كل منهما (حرف جر او مضاف) كما هي شروط الجر وزاد الشارح قوله (وكان مجردا
 عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كلمة لقوله (فرفوع) يعني وان
 لم يكن كذلك فيكون مر فوا لكونه مجردا عن العوامل اللفظية من الفعل الملقوظ والمقدر
 ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله (اي فهو رفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخله
 على الجملة الاسمية التي حذف فيها المبتدأ فتكون جملة اجزاء لقوله والاقوله (مبتدأ) خبر
 بمد خبر او صفة للرفوع يعني ان مثل هذا رفوع على انه مبتدأ (ان لم يكن ظرفا) اي
 ذلك الرفوع يريد به المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث وما وقع ظرفا قال كثراته
 مقدر بمجمله لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب
 وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا في متن المصام وقول الشارح (نحو من ابوك)
 تنظير لا تمثيل يعني كان من الاستفهامية في قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره
 اعني ابوك معرفة كذلك يجوز ان يكون مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبرا له وان كان معرفة
 يجوز ان يكون خبرا عنه ثم انه لما كان كون النكرة مبتدأ لا يجوز في صورة كون خبره معرفة

النكرة لكونها لا فائدة
 لنبه بمجمله كالنكرة التي
 هي لا فائدة فرد بمجمله واذا
 جلست صفة يجب ان يكون
 معلومة للمخاطب حتى
 يتبين موصوفه عند
 المخاطب بما يفهم من النسبة
 ولذا قيل الاخبار بعد العلم
 بها اوصاف الا ان يكفي في
 كونها في حكم النكرة بانها
 موضوعة لا فائدة لنبه
 بمجمله واستتم لها في
 النسبة المعلومة طار على
 وضعها وقوله لا المعرفة
 اشارة الى ان قوله النكرة
 احتراز عن المعرفة لكن
 يثني ان يعلم انه لم يخبر عنها
 لانها لا توصف بالجملة
 الخبرية بل لانه لا يوصف
 بالجملة اصلا فبادر المص
 نفير واضحه وليس كما
 يثني الظهور ان وصف
 الخبرية كذلك انما هو
 باعتبار ما هي عليه في اصل
 وصفه ومدار المقام على
 مطلق الجملة الا انه في بقية
 الخبرية للمبين ولا يتنهم
 من المذكوران المعرفة
 قد توصف بالجملة الانشائية
 فلا ورود لسؤال خفاء
 العبارة على ان حل قوله
 وتوصف النكرة على
 الاحتراز مما لا يصح جدا
 وقول الشارح لا للمعرفة لم
 يكن لبيان قصد الاحتراز
 بل لا فائدة ان عدم التعريف
 للمعرفة انما سكان
 لاختصاص هذا الحكم
 بالنكرة ثم ان سبب عدم
 اتصاف المعارف بالجل انما

عند غير سيويه من الحجة اراد الشان يذكره فقال (وهذا) اى كون كم مبتدأ على الاطلاق
(مضى على مذهب سيويه) اذ يلزم حينئذ التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام ماضى
كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك الاعلى مذهب سيويه (فانه يخرج عنده بمعرفة عن نكرة)
لا مطلقا بل عن نكرة (متضمنة استفهاما) كمن وما وكم (واما عند غير سيويه) من الحجة (فهذا)
اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عنه غيره حتى يلزم ما ذكره هو في مثل تلك الصورة
(خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يحز كونه مبتدأ (لكونه نكرة) لكن (بما بعده معرفة)
وقوله (وخبر ان كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ (نحوكم بوماسرفكم) اى لفظكم (ههنا)
اى فى هذا المثال الذى كان يحزه ظرفا (منصوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار
الاصل (داخل تحت قاعدة النصب) لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف اذ هو غير
مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا واقع لضمير الذى فيه على الفاعلية وناسب لكم على الظرفية
وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بكم وقوله (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بال دخول الذى
فى ضمن قوله وادخل اى دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم
وقال المصنف هكذا ذكر الرضى وهو غير مرضى لاراء المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية
وهى الناشئة على الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى وداعى المصنف ان مقاله الرضى مرضى
موافق لكلام النجاشية كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى
اليد اشار المشرح بقوله (وداخل فى قاعدة الرفع) اى وكم ههنا كاي دخل فى قاعدة النصب
باعتبار اصله داخل ايضا فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبه مشتغل عنه للفظ ولا
تقدير او لا قبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه واما داخل هذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع
(القيامه) اى لقيام لفظكم (مقام عاملة الذى هو خبر المبتدأ) لان القاعدة هى ان الظرف اذ قام
مقام عاملة ثبت له حكم العامل ولما فرغ لمصنف من بيان اعرابكم الاستفهامية والخبرية شرع
فى بيان احوال اسماء الاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط
مثل احكامها حال الياء المذكور بقوله (وكذلك) على احكامكم ولما احتتم ان يكون المشار
اليه عبارة عن قوله فكل ما بعده وعن قوله ولما صدر الكلام فصره الشان بقوله (اى مثلكم)
وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع
احكامها بل (فى تاتى الوجوه الاربعية الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا مفعولا على
حسبه وثانها كونه مجرورا بمجرى الجر والاضافة وثالثها كونه مفعولا بالابتداء بشرط ان لا
يكون ظرفا واربعا كونه مفعولا بالخبر بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة) وهى
اشتراط نصبه يكون ما بعده فعلا واشتراط جره يكون مدخولا احدا الجارين واشتراط رفعه
بكونه مجرودا عن ما قبله وكذلك ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط)
مبتدأ ومؤخر والمماثلتان جميع الوجوه الاربعية فى كل واحد من هذه الاسماء وله الشان بقوله
(بمعنى انه تاتى تلك الوجوه الاربعية) يعنى المراد بما ذكرنا فى وجه التشبيه معنى ان تلك

يظهر على ما اختاره المصنف وهو ان الجمل نكرات
لانه لا يتقدم باعتبار الحكم
والحكم فى المعنى نكرة
لان الحكم يعنى على شئ
يجب ان يكون مجهولا عنه
المخاطب اذ لو كان معلوما
لوقع الكلام لواءه والياء
فوقنا والارض تحتها فكان
الاسم الذى يسبكه فيها
نكرة وتقرير ذلك بقوله
فى الفعلية صرحت برجل
قام ابوه فتقدمه بقاء ابوه
فتأخذ الاسم من الحكم لا
من المحكوم عليه ولو كانت
اسمى كقولك صرحت
برجل ابوه قائم لكان
تقديره صرحت برجل قائم
ابوه فليسبكه من الحكم
الذى هو التانى لانه لا يقد
يكون بعض الاحكام
معارف فى قولك زيد قائم
لاننا نقول ليس قائم فى زيد
القائم خبر عنه بالقيام بل
لا بد ان يكون القائم معلوما
نسبة الى صاحبه عند
مخاطب ولو كان الحكم
بالقيام اوجب ان يكون
مجهولا وانما الخبر فى المعنى
الحكم بان هذه الذات هى
هذه الذات واذا كان
كذلك صار زيد محكما
عليه والذى يدل على ذلك
صرحت برجل اخوه القائم
وعلى ذلك الاعتبار انما
عند اكثر الحو بين يكون
نظر التفاضل منه فمما
اصله (قوله) لان الدلالة
تعليل لوصف النكرة بالجل
(قوله) وانما قيد الجمل

بالخبرة لان الانشائية لا تقع
صفة الانشائية لا تقع
قيد التأويل بالبعد لان
التأويل مشترك بينهما وبين
الجل الخبرية اذا اجل الى
الماضي من الاعراب في
تأويل مفرد سوك منها
كما هو المشهور ومحصل
ما ذكره ان التقيد بالخبرة
اشارة الى انماط الوصف
بالجل الانشائية عن درجة
الاعتبار لاحتياجها الى
تأويل بعيد لعدم وقوعها
والاولى ان يقال البعيد
لان الانشائية لا تقع صفة
وكل ما هو في سورة زاهدة
فهو ضد التحقيق متعلق
الصفة ومفهومها
والصواب هو التليل اما
بان الانشائية لا تقع صفة
ولا خبر ولا صلة ولا حالا
لان الانشائية لا يثبت لها
في نفسها واثبات العلم
لشي فرع ثبوته في نفسه
وما بان الصفات كلها بال
العلم بها اخبار في الحقيقة
فانما علمت سميت صفات
وكان الخبر لا يكون الا
محملا للصدق والكذب
فكذلك الصفة وهذا ما
ذكره المص في الايضاح
ثم ما ذكره الشارح في
نفس الامر فان الطليعية
قد تقع صفة لكونها محكية
يقول محذوف هو اللمت
في الحقيقة كقولها جاؤا
ينقل حل رأيت الذئب قط
اي ينفق قول عنده هذا
القول كما يقع حالا ونقلت
فيما اضربه وانقله اى

الوجود تنأى (في جميع هذه الاسماء) لا في كلها وهذا لا ينفي ان لا يوجد بعض اوجوه في
بعض تلك الاسماء وهذا انما هو التثنية وهو المفهوم من تشبيه هذه
الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام لاعرابية قاته ففهم منه ان هذا الوجود الاربعة تجري في كل
واحد من هذه الاسماء وليس كافهم في تجري في بعضها ويجريها في البعض يصدق عليها
تنأى في المجموع بالجل (لا المراد بانها تنأى في كل واحد منها) اى من هذا الاسماء كما يفسله
لش وفي المص ان هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه وهو قوله اسما لا استنهام
حيث اراد بها ان ما شبه منها بكم جميعا من حيث المجموع لا كل واحد منها وبعضهم اوله في
التشبيه فقال ذلك البعض ليس وكذلك انما هو كفى بعض تلك الوجود او جميعا اسما بالشرط
والاستنهام انهم قال المص لا ينفق ان في قوله وكذلك اسما لا استنهام والشرط حوازة لانه
لا بد ان يراد جميع اسما بالشرط وبقي لاسماء لا استنهام انتهى ثم بين الشارح ما هو مشترك بين
الاستنهام والشرط وبين ما هو مختص احدهما فقال (وهي) اى تلك الاسماء المشبهة بكم (من)
اى لفظ من (وما وى واين اى وتى مشتركة) اى حال كون كل من هذه الستة مشتركة (بين
الاستنهام والشرط واذ) اى وكلة اذا حال كونها (مختصة بالشرط وكفى) اى وكلة كيف
(واين) حال كونها (مختصين بالاستنهام) ثم فصل الش كل واحد منها من حيث تنأى فيها
بعض تلك الوجود فقال (قن وما اذا كانتا استنهاميتين تنأى فيهما) اى في من وما وقت كونها
استنهاميتين (الوجود الثلاثة الاول) وهي كونها منصوبتين بما بهما من الفعل وكونها
مجرورتين احدهما جار بن وكونها امر فوعتين بالابتداء ومثال كونها منصوبتين بما بهما في
كلمة من (نحو من ضربت و) في كلمة ما نحو (ما صنعت) ومثال كونها مجرورتين في كلمة من مجرف
الجر نحو (بمن مررت و) الاسم المضاعف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونها امر فوعتين
بالابتداء في كلمة من نحو (من ضربت و) في كلمة ما نحو (ما صنعت) ثم بين وجه عدم تنأى
الوجه الآخر فهما فقال (ولا تنأى فيهما) اى في من وما (الرفع على الخبرية لاحتياج ظرفيهما)
لانها شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اى كلمة من وما (شرطيتين فكذلك تنأى فيهما تلك
الوجود الثلاثة) اى كانتا تلك الثلاثة فيا اذا كانتا استنهاميتين من النصب والجر والرفع
بالابتداء (نحو) اى مثال النصب في من نحو (من تضرب اضرب و) في ما نحو (ما صنعت اصنع و)
مثال الجر ود مجرف الجر نحو (بمن مررت و) بالمضاف نحو (غلام من ضربت اضرب و)
مثال الرفع ما بالابتداء في من نحو (من يأتى فهو مكرم و) وفي ما نحو قوله تعالى (وما تقدموا الا انفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا تنأى فيهما) اى من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لا تنأى (في جميع
اسماء الشرط) سوله كانت ماعداهما مشتركة نحو اى واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى كل
تقدير فيها لا تنأى (الرفع على الخبرية) وقوله (قاة لا يقع) اشار الى ان عدم وقوعها خبر ليس
لعدم استبعاد تلك الاسماء للخبرة بل لانه لا يقع (بدها) اى بعد تلك الاسماء (الا لفعل)
لكونها شرطية مستلزمة للدخول على الفعل (ولا يصح الفعل للابتداء) الا اذا نحو تسمع

مقولا في حق هذا القول
ومفعولا تاليا في باب ظن
تحو وجدت الناس غير
قوله لكن يرجع جميع ذلك
الى الخبرية فالوجه في
تعليل ما عرفت (قوله)
واذ لم يكن فيها الضمير
الراية تكون اجنبية قيل
اي في بادى النظر فالترام
الضمير احتراز عن ان
ينظروا الخاطب اجنبية غير
قابلة لكونها صفة ولم يحترز
عن ذلك في الخبر الجمله
واكتفى بما يقوم مقام
الضمير لان توجه الخاطب
الى الخبر فوق توجه الى
الصفة فليس ههنا مظنة
الغفلة عما يظهر الاجزى
توجه والله بالذات في رابطة
الحال ايضا فوق المبالاة
في رابطة الخبر وما عتقنا
انطلق ما قيل من انه في
اللازمة مناقشة لجواز
حصول الربط بغير الضمير
كافي خبرا مبتدأ وفيه ان
الحكم بالزوم اهم من ان
يكون مذكورا او مقدرا
وايضا حذف الضمير
الربط في الصفة احسن من
حذفه في الخبر لانها مع
الموصوف جزء الجملة
بخلاف الخبر فاه مع المبتدأ
جمله فالنقص فيها مومع
غيره كالكتابة الواحدة
اولى كما صرح به الرضى في
مباحث خبر المبتدأ (قوله)
ويوصف بحال الموصوف
سواء كان مفردا او جملة
وكذا عديله فلذا آخر
البحث من بيان كونه جملة

بالمعدي وماؤلا بالاسم في نحو وان تصووا (وما هو لازم للظرفية) اي والاسم الذي هو لازم
ظرفيته وقوله (من هذه) بيان لما هي حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة السابقة (كنى
واين وان وانى وكيف واذ) قوله وما هو مبتدأ وقوله (لنم خبر مجاز) جملة شرطية خبره
يعنى ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرطيات في وجهان من الوجوه الاربعة احدها لجر
بحرف الجر ان دخل عليه وتانيهما التصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار مجزبه
(نحو من ابن) وان لم يدخل (فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية) ابتداء باعتبار انه مفعول لقدر
(وعن بعضهم) اي ونقل عن بعض الحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويوقع
اسما صريحا) كطلف لتفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى اذا خرج من الظرفية ببقى اسما
صرى مجزبا عن معنى الظرف (نحو اذا قوم زيد اذا قد عمرو) وقوله (اي وقت قيام
زيد وقت قد عمرو) تفسير واسارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثاني خبره وكلاهما يعنى
الوقت (فهى) كى كلة اذا في قوله اذا قوم زيد (مر فوعة بالابتداء) وقوله (وقال الشارح)
للإشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (والما اعتر) اي لم اطلع (لهذا) اي لكون اذا
مستملا في غير الظرف (على تاه من كلام العرب) نظما ونقرا وهذا من الشارح تأكيده لقوله
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء ما من هذه الاسماء لما نقله عن الشارح
الرضى من عدم الاطلاق لانه يشعر بعدم ثبوت فلا يجوز قض القاعدة بمثل هذا وقال بعض
الحشيين ان قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ اذا غل فينا نقل من الشارح المذكور يعنى والاسم
الذى هو لازم الظرفية (يرفع في الاستفهام محلا) وقوله في الاستفهام احتراز عن الشرط
اذ لا يتصور فيه الخبرية كما قدم قريبا وانما قيد الارقتاع بقوله محلا لانه اذا كان مبنيا سار له محلا
احدهما الرفع وهو محله البعيد والثاني التصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه
بقوله (مع انتصابه على الظرفية) ابراد مع فاته بدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب
لان مع بدخل على التبوع الدال على التقدم وقوله (اذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان
بمده فدل كما تقدم (نحو متى عهدك فعلان) فان متى لكونه لازما للظرفية له محلا احدهما انتصابه
على الظرفية بكونه ظرفا لمتى محذوف ولما احتمل ان يقدرا المحذوف مقدما ومؤخرا اراد
ان يفسره بقوله (اي متى كان عهدك) لاقاعدة ان المتعلق بقدر مؤخر اعل وفق ما تقدم في قوله
وقدرت بعده فعلا (وماى) اي واما لفظى من هذه الالفاظ (فتأتى في وجود الاربعة كلها
قاة قد يقع في محل الرفع الخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجبر والنصب ومن
الرفع الابتداء على الخبرية كما صرح بالخبرية في هذا المثال وهو (نحو اى وقت يجيئك اى الى
وقت) إشارة الى ظرفية (كان) إشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر (الحقيقة) (يجيئك)
مبتدأ مؤخر متم فصله بقوله (قأى وقت على تقدير انتصابه) لفظا (الظرفية) اي بكونه ظرفا
(مر فوع المحل) اي مر فوع محله (الخبرية) يعنى انه منصوب لفظا لكونه مفعولا مرفوع محلا
لكونه خبرا (والوجوه الباقية) وهى الوجوه الثلاثة الباقية احدها التصب (مثل ايم

ضربت و) ثانيها الجر نحو (ايهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع
 المصنف في مسئلة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهي جواز
 الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد (وفي مثل كم عمه كم باجر وخاله) ثم
 فسر الش هذا المثل بقوله (يعني فيها احتمال الاستفهام والخبر وذكر التمييز وحذفه) اي
 يريد المصنف بالثلاثة في التركيب الذي وقع لفظكم واحتمل من حيث نفسه لان يكون
 للاستفهام والخبر ومن حيث يتميز ان يكون يميزه مذكور او ان يكون محذوفا فان الحال
 في تركيب كم عمه كذلك يقول في مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لا
 اختلف النسختان عند الشارح ففي بعضها وفي مثل كم عمه بحذف المميز كما هي مختار
 الشارح فان النسخة تقتضي التعميم في المسئلة من حيث المميز كما فسر به بإشارة العموم الى
 احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه اراد ان يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه
 يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اي كاتلت وفسرت عليه يعني بحذف
 لفظ المميز (في كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفي بعضها) اي وفي بعض
 النسخ (وفي مثل تمييز كم عمه) يعني زيادة لفظ التمييز فينشد يكون مراد المصنف بقوله
 في مثل (اي ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه) اي في مثل الاسم الذي وقع تمييزا مجري فيه
 بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمه منصوبا ومجرورا واما اذا كان مرفوعا فلا
 يكون فباو وقع تمييز ثلاثة اوجه من الاعراب (فصل النسخة الاولى) وهي النسخة التي
 اختارها الشارح في ما لم يذكر فيها لفظ التمييز فبناء عليها (يحتمل) اي احتمالا عند راجع
 كما يصريح (ان اعتبار الوجة الثلاثة) اي التي ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه اي يجوز ان
 تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (في كم) اي في ذاتها (احدها) اي احدا الثلاثة (رفضه) اي محل كم
 مرفوعا (بابتداء) لعدم شرط نصب الجر وعلى هذا التقدير كون المميز مذكورا وهو لفظ
 عمه ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص او شخصا (والآخران) اي والوجهان
 الآخران من الثلاثة (نصبه على الظرفية وعلى المصدرية) اي الثاني من الوجوه جملة
 منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير كون
 المميز محذوفا وانما احتمال اعتبار الوجوه في كم (قائه) اي لان المصنف (اشار فيما سبق)
 في بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوبا معمولا على حسيه الى كثرة وجوه النصب)
 حيث لم يقال منصوبا بالمفعولية بل قال على حسيه ليم كل المنصوبات التي اقتضاها
 الفعل فحينئذ يجوز ان يعتبر في هذا اليت على تقدير كون عمه ميمزا ان يكون مرفوعا
 بالابتداء وخبره قوله حلت في الصراع الثاني وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون
 عمه مرفوعا بالابتداء يمحتمل ان يكون المحذوف زمانا او مصدرا تقدير الاول كم زمان
 فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله حلت وتقدير الثاني كم حلبة فيكون منصوبا على
 انه مفعول مطلق لقوله حلت ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق
 من بيان المصنف فقال (ولا يخفى ان هذا) اي وجه اعتبار الوجوه الثلاثة في نفس كم

فتح قوله بتمه في النكرة
 محتاج الى التأويل والمراد
 بحال الموصوف ما جعل
 حاله ولو يجوز انزيد
 الحسن من قبيل الوصف
 بحال الموصوف وان ليس
 الحسن الاوجه وكذا
 المراد بالوصف بحال المتعلق
 ما جعل حاله لغير الموصوف
 بحسب دلالة التركيب وان
 كان قائما بمحوز بدل الحسن
 نفسه او ذاته فانه من قبيل
 الوصف بحال المتعلق مع
 ان الحسن قائم بزيد
 فاعرف حال قوله اي بحال
 قائمه به وليس بما بلغت اليه
 فان قوله بتمه في النكرة
 لا يحتاج الى التأويل لان
 الجمل تكررات كما مررت
 فان كان الموصوف نكرة
 جاز توصيف بالجل والافلا
 فكيف يكون الحكم
 بالقيمة في التشكيك محتاجا
 الى التأويل قوله والمراد
 بحال الموصوف ما جعل
 حاله ولو يجوز الى آخر
 ما ذكره فطناش من ثلة
 التدبير فان الجار والمجرور
 في قوله بحال الموصوف
 في محل الرفع فاعل يوصف
 اي يجهل حال الموصوف
 اي حيث وصفه كافي
 رجل مثله اي وقد جعل
 حال متعلق قائم ومضروب
 وحسن وكذا معنى قوله
 وبحال الشيء وصفا للشيء
 الذي لتزله منزلة حاله نحو
 برجل مصري حسانه في
 حصول الفائدة بذلك على
 ما مرص بالرضى وغيره
 كيف ولا سبيل الى ما ذكره

(اليق) ان الوجهين الآخرين (عاسق) في كلام المصنف (من وجوه) مرأب كم وجه الالقية
 ار في هذه التوجيه تخليصا لكلام المصنف عن ورود لزوم الاختلال بذكره مالم يذكر قوله
 ثم شرع الشارح في بيان احتمال التوجيه الآخري في الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى فقال
 (ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعبر الاوجه) اى الاوجه الثلاثة المذكورة (في)
 مميزها) اى في غير تلك كم (اعنى) اى بذلك المميز هنا (عمة) اى علة عمدة (فاحداه) اى فا حد الاوجه
 الثلاثة (لرفع) اى رفع عمة (بلا ابتداء) اى يكونه مبتدأ وحلت خبره فبع لا يكون بميزا
 لان المميز لا يكون مر فوا فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء
 ان تكون تلك كم استفهامية فيكون مميزها المحذوف منصوبا مقردا (او خبرية) بكون المحذوف
 مجرورا مقردا والوجهان لا يخفى ان الاعتبار لا يكون في هذا التقدير البجحف المميز فلا يكون
 داخلا في الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه
 (والآخران) اى الوجهان الآخران (الصب) اى احدهما نصب تلك عمة (على تقدير كونها)
 اى كون كم (استفهامية) بان يكون عمة تميزها (و) الآخر من الوجهين (لجر) اى جر عمة
 على تقدير كونها اى كون كم (خبرية) ولا يخفى ان هذا الوجه معنى على اعتبار جواز حذف
 مميزها وهو غير مذكور في سابق (ولما كان اعتبار الاوجه كما ذكره الشارح مرعا على جواز
 حذف المميز لرجحان التبرير اليه بقوله (فكان الاليق) اى على المص (تأخير هذا) اى تأخير قوله
 وفي مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الآتى بعده وهو قوله (وقد حذف في مثل كم الك) حتى
 يكون قوله على الترتيب الابق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز في بعض المواضع تقديم
 الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل ان الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك لا اعتبار
 لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الطرفية او المصدرية مبنيان ايضا على حذف
 المميز ولم خصص الش الالقية بهذا الوجه الثاني فاجاب عنه الفاضل الامير بان الوجه الاول
 ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه معتبرة في نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه
 الاعرابية واما الوجه الثاني فبعبه عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بمحذوف
 المميز وقال المصام بمدائيات التمثل في التميز في الحل على التميز في بعض الوجوه فالاولى
 ان يقال المراد بالوجه ثلاثة نصب عمة وجرها مع الالقية والمراد بقوله
 وقد محذوف ان محذوف مثل يميز كم عمة لك يا جبرير وشاة فانه الذى ذكر آتافا يكون اشارة
 الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون محوكم مالك وكضربت تنظير المحذوف
 هذا التميز وتمييزا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كافى كم ضربت او المقدر
 كافى كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها وهو جر عمة مع الجمعية يحتاج الى اثبات
 وقوع نسخة في البيت المذكور بالجمع بان تكون كم عمات وخالات ولعل الفاضل المذكور
 اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر فيها
 التميز فقال (واما النسخة الاخرى) اى واما باعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وعى وفي

الفاصل لفظا ولا معنى كما لا
 يخفى على اأمل الخبير قوله
 يعنى بصفة اعتبارية تحصل
 له بسبب من لفظه قول لا اعكلى
 عليه الموسوف بحال التعلق
 اذا التفت تابع يدل على معنى
 في متبوعه وليس حال
 المتعلق معنى في المتبوع
 اول قوله بحال متعلق بما
 ذكره ويلزمه ان يكون
 التفت في جانيه وجلى
 حسن فلامه الحسن بل
 ما هو مألوف اى كان بحيث
 يحسن فلامه ولا يخفى ان
 هذا الوصف تابع
 للموصوف في الامور
 الصغرى كالوصف بحال
 الموصوف بل يلزم ان
 يكون جانيه رجل كاش
 بحيث يحسن فلامه وصفا
 بحال المتعلق لانه وصف
 بصفة اعتبارية محصل
 بسبب التعلق فالوجهان
 يقال معنى قوله وهو وصف
 بحال المتعلق انه بوصف
 بلفظ يدل على معنى قائم
 بالمتعلق ويجرى عليه
 اعراب التابع ويجوز له
 ويشكك في صدق
 التعريف عليه بأنه يدل
 بجملة وصفا على معنى
 اعتبارى حاصل بالقياس
 اليه في متبوعه وليس
 الاصح كذا فان ما ذكره
 قدس سره وان تضمن
 رفع ما حكاه من الاشكال
 التوجه من التعريف لكن
 غرضه بيان كيفية ما هو
 المجموع عليه من تنزيل حال
 متعلق الذى منزلة حاله كما

فالجبر لمصول الفاشدة
 بذلك على ما ذكره المص
 في الصرح قال العنصري
 وقد تزلوا نمت الكى بحال
 ما هو من سببه منزلة نمت
 بحاله وهو نحو قولك
 صرحت برجل كبير عدوه
 وكان القاتل ذهل عن
 صرام القوم وكون هذا
 القسم من باب التزليل والا
 لا اعتراض على ما ذكره
 الشارح موافقا لما ذكره
 بأنه يرجع الى ان يكون
 النمت كائن بحيث يحسن
 علامه دون الحسن فيبعد
 التسمان فان من عرف
 ذلك عرف ان النمت هو
 الحسن وان التسمين
 متفاران وله واقع بين
 ظاهر قوله اذكر ان الرجل
 الخ غافلا من كونه لتصرير
 ذلك الاعتبار والتزليل ثم
 ان ما تاتي به من الوجه ماله
 مال ما ذكره الشارح
 قدس سره فيصير قوله
 والا فرادى والثنية والجمع
 والتذكير والتأنيث الإضافة
 كان مصدرافاة يتوسى
 فيه جميع هذه الامور نحو
 رجل عدل وزجال عدل
 وامرأة عدل وافضل
 التفضيل بمن فانه مفرد
 مذكر لا غير وافضل
 التفضيل المضاف للزيادة
 هل من اضيف اليه او
 نقول بمعنى فاعل بنحو رجل
 صبور وامرأة صبور او
 قبلا بمعنى مفعول رجل
 جريح وامرأة جريح
 وما في الصرح في هذا القام

مثل غيركم زيادة ذكر التميز (فلا محتمل) فلا محتمل الاعتبار في الوجوه (الوجه الاخير)
 وهو اعتبار بعض الوجوه في عمة على تقدير عدم كونه مميزا وهو تقدير وصفه بالاستدراك بان يكون
 المميز محذورا واعتبار بعضا في عمة ايضا على تقدير كونه مميزا ثم شرع في بيان معنى اليت المذكور
 بعده تطبيقه بما سبق فقال (واليت للرزق) هذيان لقائه (به جو جريا) بمعنى مراده هذا
 اليت ان به جو جريا يرتد ذيل اقاره (وعامة) اى وعامة البيت (فدعاء قد حلت على عشارى) ثم
 شرع في بيان بعض المفردات من حيث اللفظ والتصريف فقال (القدعاء) على وزن حرام مؤنث
 الافدع ومعناه (المعوجة الرسخ من اليد والرجل) وفي شرح الايات القدع، البحر يك عوج
 في المعاصل كأنها قد زالت عن اماكنها وقال رجل افدع وهو الموج الكف والذراع
 او القدم والساق لان في مقاصله انحرافا وانحرافا (فكون) حيث قد معنى القدعاء مقابلة للكف
 او القدم بمعنى انها اى الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل
 (صار) اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة المثل (كذلك) اى
 معوجة (او هذا) اى او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج بمعنى اعوجاج الاعضاء المذكورة
 (خلة لها) اى للخدمات والحالات (نسبها) اى نسب الشاعر في مقام الهجو عمت جريا وخالاه
 (الى سوء الخلق) من اول الامر لا لكثرة خدمة يحصل الهجو المطلوب في كل من الاعتبارين
 (وانما عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اى لفظ حلبت (بعل) مع ان الاصل فيه ان يتعدى
 باللام كما قال حلبت له ماشيته وهما تعدى بلى الاستعلاية (تضمنه) اى لتضمن لفظ حلبت
 (معنى قحلت) بياغة في الهجو اى حلبت وقحلت تلك الحلبة على ثم يمين وجه كونه مستقل خدمتها
 بقوله (اى كنت كارهة لخدمتها) لسوء خلقتها (مستكفها منها) اى من خدمتها (فخدمتهى
 على كرهه) وبى واختار اى ولذلك الاكره اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اى لان
 الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (البلغ في القدم من خدمة الاناس) الخدمة
 مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق باباغ اى خدمة المواشى اباغ في الذى من الخدمة
 للسان (والمشار) بكسر العين (جمع عشار) بضم العين وقبح الشين (وهى) اى العشار
 (الثافة اى اى على حماة عشرة اشهر واختارها) اى واختار الشاعر من المواشى خدمة
 الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمزود وغيرهما من المواشى (لانه) اى لان الناقة الموصوفة
 (تتأذى من الحلب) اشتد تأذيها (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (يسهولة) وان اطاعت بكروه
 وضربوا اذا لم اطلع بسهولة (فنى حلبها) اى فيحصل في حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها
 وزيادة مشقة الحالب هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (وفى ذكر عمة وخالة) اى فى
 ذكر الشاعر عمة جريا وخاله من بين الاقارب (اشارة الى رقالة طرفي) وقوله (يسهولة) بدل
 من الطرفين لان العمة اخت الاب والخال اخت الام يمين ان نسبك يا جريا يرتد ذيل مطلقا لا شرعا
 فى واحد من الطرفين وهذا البلغ فى مقام الهجو المطلوب ثم شرع في تطبيق لفظكم المقصود على
 تقدير كونها استغفامية وخيرية فقال (فلا استغفاهم) اى المستغفاهم كم هو مبتدأ وقوله (على تقدير

سهو بين وقع من فحوة
الالام مكذابل وهو من
جلة الارحام ذل اغبار على
الفرح في هذا المقام وكانه
اراد نسيه السهو اليه اتم
بذكر المصدر وافضل
التفصيل في الجلة المستناة
ولا يعمل ذلك على السهو
جزمابل لا يبنى ان يعمل
على التفصير ايضا لان
المصدر من حيث انه مصدر
لا يصير صفة فلا وجه
لذكره في هذا الموضع
وكذا افضل التفصيل فان
تساوى الامور به انما هو
من جهة استعماله ببعض
ما يستعمل به لا مطلقا على
انه قد صرف حكمه في سابق
والشارح قدس سره قد
في ذلك الزعمى فاعمال
وكا كانت الصلة وفق
الموصوف في اعرابه فهي
وقته على الانفراد والثنية
والجمع والتعريف والتكثير
والذكيروالتأنيث الا اذا
كان ما هو من سببه فانها
موافقة في الاعراب
والتعريف والتكثير دون
ماسواها او كانت صفة
يستوى فيها المذكر
والمؤنث نحو قول وفعل
يعني مفعول او مؤنث يجرى
على المذكر نحو علامة هذا
كلامه وان لم يقله (قوله) فان
قلت اذا نظرت حق النظر
وجدت الاول اح قيل فيه
بمثلان الالف التي تليق
الثنية في الفعل نفس
الفاعل والفعل مفرد كما
كان والالف التي تليق

النصب) اي نصب عمه خير المبتدأ وقوله (على سبيل التهمك) خبر بعد خبر واحد خبر
والآخر حال من فاعل الطرف في الخبر يعني الاستفهام ههنا ليس على حقيقة بل على حقيقة استفهام
تقتضي جهالة المتكلم وطولية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من
سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء مجازا بسلامة اللزوم لان كثرة الشيء ملزوم للجهل
فكأنه ممن ذكر اللزوم واراد ان لازم واليه اشار شارح بقوله (كأنه) اي كأن المتكلم ههنا
(دخل) اي غفل (عن كية عدد عماته وخالاته) اي لكثيرتهما (فأل عنه) اي عن عدده
وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على الحقيقة كأنه قال اخبرني اي
عدو من العمات والحالات حليت على عشاري اي ذلك كثير لا اعراف عدده في الحقيقة
وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها (خبرية) وقوله (على تقدير الجرح) اي جرح عمته على التمييز
(على سبيل التحقيق) اي على سبيل الحقيقة (اي كثير من عماتك) باجرير (وخالاتك) قد حليت
على عشاري) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة جلدك وهذا ان الوجهان على تقدير
كون عمه ميمزا منصوري في الاستفهامية ويجوز في الخبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا
فصحة صرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة واليه اشار الشارح بقوله
(واذا حذف الميز) فنصب كم اذ على الظرفية واليه اشار بقوله (اي كم مرة) او على المصدرية
واليه اشار بقوله (او كم حبة) والنصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على)
سبيل (التهمك) كما صرفت (او كم مرة او كم حبة) بالخبرية فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق
وقوله (على التكثير) اشار اليه تداعا (فانقطاع عمه) اي فعل تقدير كون المميز محذوفا وكون عمه
مرفوعا يكون ارتفاعا (على الاستدعاء) اي على كونه مبتدأ (ولما كان عمه نكرة احتاج الى تخصيص
ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال (وهو صحيح) اي صحيح كونه مبتدأ (توصيفا) اي جملة وهو صفة
(قوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اي خبر ذلك المبتدأ (قد حليت) اي جملة قد
حليت والمبتدأ الى المبتدأ الضمير المستتر بخبره اجمالا الى المبتدأ (ركم) اي و اعرابكم (استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمه في موضع النصب) ليكونا دخلا في قاعدة النصب (لان
انقل الواقع بعدا) اي بعدكم وهو حليت (سلط عليها) اي على كعدم شغلها بالضمة واو غيره
(سلطوا الظرفية) على تقدير المميز بمر (او المصدرية) او تسليط المصدرية على تقدير محبة كما صر
(واذا رفعت عمه رفعت خاله وقدعاء) لانهما تابان لعمه فان الاول عطف عليه والثاني صفة له
(واذا نصبها) اي اذا نصبت عمه على التمييزية على تقدير الاستفهام (نصبها) اي نصبت خاله
وقدعاء (واذا خفضها) اي واذا خفضت عمه على التمييزية على تقدير الخبرية (حفظتها) اي
خفضت خاله وقدعاء ايضا (وذلك واضح) ولما فارغ المصنف من مسئلة كم من حيث مداه ومن
حيث اعرابه واصر بتمييزه شرع في بيان تمييزه من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف)
قال في المغرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف
بعض المسائل الشتي على بعضها وتفسير الشارح بقوله (يميزكم) لبيان الضمير المستتر

تحت يني اى نائب الفاعل ي حذف مستتر تحت وراجع الى محكم الى لالى نفسكم وقوله
 (استفهامية كانت اوخيرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من التوعين (ومثل كم
 مالك) في الجملة الاسمية (وكم ضربت) في الجملة الفعلية ولما كان قوله في مثل اشارة الى
 تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فصرح الشارح وجه المشابهة بقوله (اى
 في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال
 بالقرينة فقال (فانه) اى في مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهى انه (اذا سئل عن
 كية مالك) على تقدير كونها استفهامية (او اخبر عن كثرة) اى كثرة المال على تقدير
 كونها اخبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية جواب
 لقوله اذا سئل عن المال او اخبر بكثرة بالقرينة للمحذوف قرينة حالية لان ظاهر حال
 المتكلم (على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كية وراحمك او دنايرك) لان المال يطلق
 عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف خصهما بهذا على تقدير استفهاميتهما (او اخبار)
 اى او ظاهرا الحال قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرة) اى اى دنايرك
 ودنايرك وهذا على تقدير خبريتهما (فانه) اى فعنى تركيب كم مالك (كم دوها او دنايرك) بنصب
 التمييز في الاستفهامية (او) نداء (كم دوها او دنايرك) مجزما في الخبرية ثم شرع في بيان
 اعراب كم في مثال كم مالك فقال (فكم) اى فلفظ كم (في هذا المثال) اى في مثال كم مالك يني
 في كل مثال يكون بعدكم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما للحال للابتداء مع
 اقتضاء الصدارة (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظ كم (واذا سئل عن
 ضربك) يني اذا قيل في التركيب الثاني كم ضربت وايد به الاستفهام وسئل عن عدد
 الضرب ضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد المرفوع) اى اذا سئل بعد
 على المتكلم بوقوع الضرب من مخاطب لانه لو لم يلم بوقوعه كان الظاهر ان يثقل عنه
 بالهزة او بهل ويقول اضربت او هل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهرا انه علم
 بوقوعه ولكن جهل عدده واسئل كذلك (او اخبره فظاهر) اى الرجوع الى المراد ان قدر
 المرقا او الضربة وان احتمل احتمال امر جوهان قدر مقعولا كاسيبي (ان السؤال) حين
 كونها استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اى كل واحد منهما (النسبة الى مرات
 ضربك اى كم مرة) بنصب المميز في الاستفهام (او كم مرة) بالجر (ضربت) في الخبرية (او الى
 ضربك) بفتح والنسبة الى ضربك (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (او كم ضربة
 ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم في هذا المثال) اى في مثل كم ضربت يني في كل مثال دخلت
 لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (امام منصوب على الظرفية) اى على ان يكون ظرفا للفعل
 الذى يمدد (او المصدرية) اى او على ان يكون مصدرا مقعولا مطلقا ولما كان المصدر
 الذى للمد مشتركا مع المرة في الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان
 يفرقه بقوله (والفرق بين العتين) اى بين جملة ظرف وبين جملة مصدرا (واذا كان المصدر)

الصفة علامة شتيها
 والضمير لهما سكن واما
 ان شتيها باعتبار شتيها فاعلا
 دون موصوفها فنوع بل
 الحق انها الموصوفها كيف
 ولا يوجب شتيه السند بلا
 شتيه في موضع ويوجب
 شتيه الموصوف بلا شتيه
 نحو جاه في هذا الرجلان
 نعم يجه على كون الوصف
 بحال الموصوف مطلقا تاما
 للموصوف في الجملة
 البواقي ايضا لانه لا يظهر
 في الوصف بالجملة فان
 يضربان في رجلان
 يضربان بل لا يقع الرجلين
 بل الحق به ضمير الفاعل
 لفصل صيغة النفية الا ان
 يقال اراد الثانية حقيقة او
 سورة او يقال الجملة اى
 وقت صفة مأولة بمنفرد
 مطابق ولا يني على الناطق
 حق النظر ان الثقل
 اتركب لفتح السؤال مالا
 يرتكب اليه وهو مع ذلك
 لا يبد شتيها واراد ما هو
 ظاهر المنع فليس كلامه
 مما يلتصق اليه (قوله) حين
 قام رجل فاعده فلما قيل
 ولولم يكن كالفضل وكان
 تاما لم سوف لوجب قام
 رجل فاعده فلما وامتد
 فاعده فلما وهذا غلط
 ظاهر لانه لو لم يكن كالفضل
 لا جاز فاعده فلما فضلا
 عن الوجوب لان المطابقة
 واجبة في غير الفضل وكانه
 وقع فيه من وجوب مطابقة
 الصفة للموصوف مطلقا
 اذا لم يكن كذلك كما دل عليه

ببارة لكنه لم يدركه لا
سبل الى هذا التركيب
بدون اعتباره كالفعل
والجيب منه انه لم يقطع
لذلك من قوله ويجوز
فعود غلغله فان جواز
هذا التركيب لجيبه على
سبيل ما يشبه به الفعل فان
قلت فيرم اذا لم يجر هذا
التركيب لوجوب المطابقة
اذا لم يكن الصفة كالفعل قلنا
هي كالفعل ايضا الا انه لعدم
مشاكلتها لفظا نظر الضعف
فصار سببا لذلك الجواز
(قوله) وضعف قام رجل
فاعدون غلغله كاضف
يقعدون غلغله لانه كالفعل
والفعل اذا قدم على الاسم
لا يثنى ولا يجمع واذا لم يمتنع
الجواز كونه من باب كمل في
البراهيث وما قيل هنا
ولو لم يكن كالفعل لاستنع
فان من الوهم الجلب فساد
(قوله) اجتمع لواء قول
الاولى تركيب في الظاهر
ليصل الاستثناء بلا كلمة
وللتلخيص ان جعل الاسم
الظاهر بعد الضمير بدلا
ليس خلاف الظاهر حتى
يكون الظاهر اجزاء فاعلم
واذا كقول سعد بن غيران
هذا القيد لو لم يوجد كان
الاستثناء مطلقا يكون ذلك
الابدال خلاف الظاهر
ايضا (قوله) او جعل الفعل
خبرنا مع ما قبله فيبدأ قيل
الاولى او جعل الجملة تم قيل
ووجهه ما ذكر العلامة
الفضائي في المطول انه
كثيرا ما يطلق الفعل على

في قوله كضربة (للتوع) بان يكون بكسر الصاد (فظاهر) لانه لا يشتركان لان المراد
في المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفي الضربة عن نوعها فلا يشتركان حينئذ
حتى يحتاج الى التفرقة (واما اذا كان للمعد) اي واما اذا كان المصدر للمعد بان يكون بفتح
الصاد فتح تشترك المرة والضربة في السؤال عن المعد فحتاج الى الفرق حتى يجوز ان يعتبر
في الاول الطرفية وفي الثاني المصدر مع اتحادهما لهما فيفرق بينهما بالملاحظة (فاما يحفظ
في الطرفية) اي المعنى الذي لو حفظ في جملة منصوب على الطرفية (اولا) اي قبل ملاحظة كونه
حدئا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع في زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان
الذي دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان (الدال عليه) لانه لا يخلو من ان يقع في زمان
محو امس والآن وغدا لان هذا زمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل
الفرق بين الزمان الذي هو مدلول الفعل وبين الذي هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول
الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد متضمن وجود الفعل الى اقتضائه وما لا يقبل التعدد
يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذي هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرار الضرب
يقضي تعددا زمتا والله اعلم (وفي المصدرية) اي المعنى الذي لو حفظ في جملة مصدر (اولا)
اي قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحدث الذي هو جزء الفعل لانه لا يجلس الا يقبل
التوعية والمعد يدل المراد به الحدث (الدال عليه) لفظا المصدر لانه قابل للمعد والتوع وهذا
التوجه في اعراب كم اذا قدر المعنى بالمراد بالضربة ولما فرغ من بيان الاحتمال الرابع اجماع اراد
ان يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال الثاني) وهو كضربت اي ما كان بعده فعل غير
مشتغل (بتقديم كم رجلا) النصب اذ كانت استغماية (او رجلا ضربت بالجر اذا كانت خبرية)
(فعل هذا التقدير يكون كم منصوبا على المقولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المعنى ولما فرغ
المصنف من مسائل الكتابات من البنيات شرع في مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما
عبر عنه بالمصنف في تعداد البنيات بعض الظروف واسقط هنا لفظ بعض احتاج الى توجيه
المهد الحارجي المستفاد من حرف التثنية دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسر المفسر الشارح
بقوله (اي الظروف المددودة من البنيات المعبر عنها عند تعدادها) اي تعداد المبنيات
(بعض الظروف) يعني ان الالف واللام للمهد الحارجي وهو اشارة الى ما ذكر في تعداد
المبنيات بعنوان بعض الظروف واذا كان المهد اشارت اليه لاني اطلق الظروف يكون مغنيا
(فلا حاجة الى ذكر البعض هنا) فكأنه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف
وقوله الظروف مبتدأ (مها) ظرف مستقر خبره وفسر الضمير الجبرور بقوله (اي
من تلك الظروف) وقوله (ما) (اي ظرف) الوصول مع صلة التي هي (تقطع) على صيغة
المجهول فاعل الظرف كذا في المرب يعني ان الظروف يكون بعضها الظرف الذي قطع (عن
الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (بمعدى المضاف اليه) بيان لسبب القطع يعني ان سبب
قطع هذا الظروف عن الاضافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون التبع) اي

دون الحذف من التية ونسبناه (فانه عند نفسياته اصرى مع التوين) يعني انما اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون التية لانه ان حذف من التيقان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التي عدت من المنبئات لانها يكون مرعا مع وجود التوين الذي هو من خواص العرب (وهو ريب بعد كان خبرا من قبله) فانه لما حذف المضاف اليه منها في اللفظ حذف ايضا التية لانه لم يرد خبرية بديهية شيء من قبلته بل اورد فيها ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا عبر عنها بالثانيات ايضا اراد الشارح ان يبين وجه تسميتها بالثانيات فقال (وسميت الظروف المقطوعة على الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غايتها الكلام) اى غاية كل كلام صدر من العقل (كانت تلك الغاية (ما) اى اسم الذى (اضيفت) الى تلك الظروف (الى) اى الى ذلك الاسم لارضاة الكلام في كل امر لى يجب ان تكون في ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافة يجب ان تكون في المضاف اليه (فلما حذف) ذلك الذى اضيفت الى به بلا عوض (صرر) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (يتى بها الكلام) صفة كائنة للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه يتقضى بها الكلام وانما قيد الحذف بلا عوض اذ عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فصرف وهو في غير الظروف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الاشكال وفي الظروف قليل كاسيحي في ما بعد من كلام الشارح ثم شرع في بيان وجه بانها فقال (وانما بنيت) اى اى اثبتت تلك الغايات من ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى تضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسباً لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة في اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لتشبهها) شروع في بيان السبب الآخر في معنى ان تكون النسخة مأخوذة من بعض الحواشي المرئية بمعنى ان سبب بانها ما تضمنتها معنى اللام الذى هو الاصل في الاضافة او لتشابه تلك الغايات (بالحروف) التى هى مبنى الاصل (في الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا في حال اضافة بالفعل لان في حال اضافة بالفعل مرجعا لاعرابه وهو وجود الاضافة الى معنى من خواص الاسم هذا بخلاف حال عدم الاضافة فانه لم يوجد المعارض لمرجع البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب في الاسم الذى اضيف الى الجملة فاعلم ان ظهور اثر الاعراب في المضاف اليه لكونه جملة كذا في المعاصم وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فارد جبره باختيار الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد) اما ظرف مستقر خير لامتناء الحذف اى كان كقيل اوصفة له صدر الحذف اى قطع قطعاً كقبل وقول الشارح (وما تشبهها) تفسير لتمثيل اى والذي كان مشابهاً بها وقوله (من الظروف) بيان لما اى من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وقاعدة التفسير بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه التشبه بين تلك

الفعل مع ضميره المصل وانما خبر بان حارة الجملة ههنا اجنبية لان الكلام في الفعل والتشبه وليس المقى به الفعل مع فاعله حتى يكون الجملة السبب بالمثل ويكون اطلاق الفعل عليها من قبيل بعض الاطلاق فتلا قوله من عدم التأمل (قوله) فلا حاجة لهما الى التوضيح قبل فيه ان اعرف المصروف الذى فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبة فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليعتري في الوضوح فلام عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب لبيان امرية المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة لمراد المتكلم الى التوضيح وجعل عليه بال الصائر وكان القائل قائل من الخلاف بينهم وعن كون مبنى كلام الشارح ما هو المختار من مذهب سيويه من ان اقوى المصروفات وضمير المتكلم والمخاطب في مرتبة واحدة واما ما ذهب اليه فهو مذهب مالك ولا علينا ان قصل في هذا المقام لنقف على قول المص والموصوف اخص او مساوئين عندك ما ذكره الشارح في فتقول المتقول عن سيويه وعليه جهود العناية ان اعرفها

سيبوه وعند المبرد قال
 تعريفه المضاف انقص من
 تعريف المضاف اليه لانه
 يكتسب منه ولذا يوصف
 المضاف الى المضمورا
 بوصف المضمرفته نحو
 الظريف في قوله رايت
 الرجل الظريف بدلا
 صفة. وعند سيبويه هو
 صفة لسلام ومنه ذهب
 الكوفيون ان الاعرف
 العلم ثم المضمرف ثم المبهم ذو
 العلم قال الرضي ولعلهم
 نظروا ان العلم حين وضع
 لم يقصده الامدول واحد
 معين بحيث لا يشار كفى
 اسمه ما يمثله وان اتقى
 مشاكلة فيوضع ثا
 بخلاف سائر المضاف وعند
 ابن كيسان الاول المضمرف
 ثم اسم الاشارة ثم الاسم
 ثم الموصولة وعند ابن
 السراج امرها اسم
 الاشارة لان تعريفه بالتعيين
 والقلب ثم المضمرف ثم العلم
 ثم ذواللام وقال ابن مالك
 امرها ضمير المتكلم ثم ضمير
 الخطاب واللم الخاص
 الذي يتفق له مشاكلة
 جعلها في دوزجة واحدة
 ثم ضمير الغائب السالم من
 لهماى الذي لا يشبه
 مفسره ثم المشابه والمثادى
 ثم الموصول وذوالاواة
 والمضاف يجب المضاف
 (قوله) اى الموصوف
 العرف اشد اختصاصا
 بالتعريف اراد بذلك
 التفسير التقييد على ان ليس
 المراد بكونه اخص او

(اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انما راجع الى الظروف المذكورة
 لكن لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيته بل الى لفظ ما فى قطع عن الاضافة وقوله (لا غير
 وليس غير) اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (فى حذف المضاف اليه) اى وانما اجرى
 هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف لاشتراكهما فى حالين احدهما حذف المضاف
 اليه فى كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اى وتانيهما كون كل منهما
 من الظروف مبنيين على الضم وقوله (واراد يمكن) الخ شروع فى علة البناء على الضم وحجة
 وان لم يكن اعتراضه ببنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير فى اللفظين (من الظروف) اى معدودا
 منها لكنه بنى على الضم (الشبه) اى لشبه غير (بالتانيات) وهى لفظ قبل وبمذو شها (بها) لشدة
 الابهام اى لوجود شدة الابهام (الذى فى) اى فى لفظ غير لان صفة التعريفية لا تخص بذات
 دون ذات حتى لا يكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهى اشدها بما من مثل
 قائمها لم ين مثل على الضم (كا) اى كالابهام الذى هو حاصل (فيها) اى فى الظروف
 المقطوعة (ولا يحذف منه) اى من لفظ غير (المضاف اليه) فى اى موضوع كان (لا يبدل
 وليس) اى فى موضع كونه واقعا يبدل ولا وليس (نحو اقبل) يحمل الامر والتكلم (هذا لا غير
 وجافى زيد ليس غير) وقال فى شرح لب الان لا فى غير لنى الجنس وقد جردانى زيد لا غير
 جافى زيد لا الجافى غير زيد ويجوز ان يكون التقدير جاء زيد لا غير زيد جاء وغير التى فى ليس
 غير بمعنى الاول المضاف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قبل ليس الا كذا قاله الرضى وقال
 المصام فى مثله والظاهر ان غير فى لا غير وليس غير على نحو واحد وليس فى ليس ضمير
 والتقدير ليس غيره جاشا كما ان لا غير تقديره لا غيره جاء وانما خصص حذف المضاف اليه
 فى حال وقوعه بعدهما (لكنه استعمال غير بعدهما) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان
 الحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة شابهته بغير فسر الشارح بتوسط (كذلك
 اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن اضافة) بين الماطف وبين قوله (حسب) اى كما
 اجرى لا غير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن ليس
 اجراؤه مجراها الشبه بالتانيات بل (الشبه) اى شبهة كلة حسب (بشئ) اى لفظ غير (فى كثرة
 الاستعمال) كفى غير زيد لا وليس (وعدم تعرفها) اى وفى عدم اكتساب كلة حسب
 للتعريف (بالاضافة) كفى غير مطلقا وقال المصام ولا عجب ان يقال ان حسب بمعنى لا غير اذا
 فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والقلعة عن هذا الوجه عجب
 وليت شئى ان لم يحمل حسب مناسبا لتانيات فى الابهام لانه لا بهامه لا يشرف كثيرا انتهى
 وحاصله اعتراض على الشارح فى حمل حسب على غير مع انها متساويتا الاقدام (ومنها)
 (اى من الظروف المبنية) اى المدودة من المبني وفى الامتحان ان ترك قوله ومنها انب
 انتهى وللمراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك فى علة البناء مع لا غير ونحوه فلا
 يحتاج الى كلة منها لانها تقتضى التقدير (حيث) اى لفظ حيث (للمكان) وفى الصحاح
 ان حيث فى المكان بمنزلة حين فى الزمان وهو موضوع للمكان فى اللغة محوقت حيث قام

وإذا كان مكان قيامه (وقال الاخفش قد يستعمل) اى استمالا قليلا (لزمان) نحو وقت حيث
قام زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف للفظ حيث اى شئ من شأنه ان يضاف اليه
(الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (او فعلية) تفسر الجملة البكرة
فى قول المصنف نحو وقت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله
يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لافى اكثر اللغات ثم شرع
فى بيان ما هو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا اليت وهو قوله (اما
ترى حيث سهيل طالما فحيث) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا اليت (مضاف الى مفرد
وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى
مفرد مفعول ترى ثم يفسره بقوله (اى اما ترى مكان سهيل طالما آخره) اى آخر اليت
(نحوه ايضا) كالشهاب ساطعا (وقال بعض المحسن فعل هذا يكون مفعولا كما صرح به بعضهم
من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى اليت مفعول ترى اى مكان سهيل كافى
قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته هذان هما على ان نجم الحركات كاذكره الش بدلا من
سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح
الآيات وطالما حال من سهيل والمعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طالما نجما ساطعا
كالشهاب ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة حيث (على
الضم كالمبايات) اى كبناء الغايات المذكورة فنبأ سقى (لانها) اى لان تلك الكلمة (قابلة
للاضافة) اى قابلة اضافتها (الى الجملة) وان كانت فى الاصل مضافة الى مفرد لانه نادر
فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (والضاف) اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة)
مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة (ففى) اى كلمة حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى
الجملة فاضاها) اى فاضافة كلمة حيث اليها اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة)
بعض وجود الاضافة مشابه لدمها (فشابهت) كلمة حيث (المبايات) المحذوف ما ضيفت (هى
الى) وقوله المحذوف بالنصب صفة التباين على انها صفة جرت على غير من هى لان
قوله ما ضيفت اليه نائب فاعله اى التباين التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه
كقبل وبعد (بنيت) اى حيث (على الضم مثلا) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا
بالاقتراح (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففیه قولان احدهما انه (يعبر به بعضهم لزاوالة البناء
اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاؤه على بناءه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاؤه)
اى بقاء حيث الضاف الى المفرد (على بناءه) لشذوذا لاضافة الى المفرد) فلا تنهدم القاعدة
بمخرج فرد من حكمها (ومنها) (اى من الظروف المبينة) (انها) اى لفظ اذا (زمانية
كانت) كانت هو وضعها (او مكانية) وهى التى للمعاينة فمكانيها قوله كاسيأتى فى الشرح (وانما
بنيت) اى وانما بنيت كلمة اذا (لما) اى للعلية التى (ذكرنا فى حيث) وبه ان ما ذكره الش فى علة
بناء حيث هى علة بناءه على الضم وانما ليست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبينة
على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانا موضوعين لهما

ما سواياته بنى ان يكون
ما يطلق عليه لفظ
الموصوف من الافراد اقل
ما يطلق عليه لفظ الصفة
او مساوياه فان هذا لا
يطرد لافى المصارف ولا
فى التكرات اما فى المعارف
فانك تقول جاءنى الرجل
المائل وهذا الرجل وقيمت
النفس العجب وامانى
التكرات فانك تقول رايت
شيئا ابين وهذا ذات
قديمة او واجبة الوجود
(قوله) فلا اقل من ان
يكون ادون وهذا غير
جائز لان الحكمة تقتضى
ان يبدأ المتكلم بما هو اخص
فان اكتفى به المخاطب فذاك
ولم يتجسس الى نعت والاذا
عليه من النعت ما يزيده
المخاطب معرفة (قوله) لم
يوصف ذو اللام الا بمثله
قبل اما ان يراد بمثله مثله فى
درجة التعريف فيشمل
للضاف الى مثله فلاحاجة
الى قوله او للضاف الى مثله
الا ان يقال اراد عدم
خروج المتضاف على مذهب
من قال انه انقض من المتضاف
اليه ايشاوان اراد المانة
فى كونه ذواللام وح نجه
ان يقال الاحصر الاوضح
ح لم يوصف ذواللام الا به
اى بذى اللام ويراد ايضا
انه يوصف ذواللام
بالوصول ايضا فيكتف
بان المراد بمثله مثله ولو
سورة ولا يخفى سقوط
هذا القول لظهور ان المراد
بالثل هو التبادر منه الشامل

الموصول على المختار ولو
اكتفى بهذا القدر لما ظهر
دخول المضاف الى احداهما
في هذا الحكم وان كان
مساويا لانه ليس مستغلا
في ذلك بل هو حاصل له
بسبب الاضافة وحال كونه
مضافا هذا على مذهب
سيبويه واما اذا جمل على
مذهب غيره فلا بد منه جدا
(قوله) بلا واسطة نحو
جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة قبله
حاجة اليه على مذهب
سيبويه لو ذكر المانعة
بالمكانة في الدرجة لانه
ابدا موصوف بالمضاف الى
نقطة بلا واسطة على مذهب
سيبويه ولا يخفى انه محال
يلتص اليه (قوله) مساو
لتعريف المضاف اليه او
انقص من قيل من قال انه
المضاف الى الضمير دونه
وعلى هذا يشكل وجه ان
لا يوصف المرفع باللام
الا بئله او بالمضاف الى مثله
لجواز ان يوصف بالمضاف
الى الاعرف منه وهذا من
الجناب فانه لم يقطن لمراد
التعسك ومعنى ما تمسك به
فانه يقول لو كان تعريف
المضاف مساويا لتعريف
المضاف اليه لما جاز وصف
المضاف الى المضمر لعدم
الحاجة اليه كما لا يجوز
وصف المضمر للذك ولا
يقول بالان كل معرف يجوز
وصفه بالمضاف الى المضمر
حتى يصح توهم القائل

احتاجنا الجملة المضاف اليها فاحتاجنا الى الجملة الموصول ولهما شاهدا الحرف
في مطلق الاحتياج لانهما محاجتان الى الاضافة ولعل الشئ اراد بقوله لما ذكرنا ما ذكره
في بيان مذهب بعضهم آتيا بقوله لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة كذا في حاشيته لابن
قاسم السبادي وقال بعض المحققين ويحتمل ان تكون علة بناء اذا اسكان الاخر وقلة الحروف بلا
اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عدا اشهى فعلى هذا الاشتراك بينهما في الالة (وهما) اي
كلمة اذا ولما هم الشارح بقوله زمانية كانت او مكانية احتاج الى التقييد بقوله (اذا كانت
زمانية اي كلمة اذا زمانية واما مكانية فادراك كانت زمانية فهي) (المستقبل) (اي للزمان المستقبل
ولن كانت) اي ولو كانت لفظة اذا (داخلة على الماضي) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا
في بعض النسخ بما تأيت وهي الموافقة لما قبلها وفي بعضها بتذكير وان كان (وذلك) اي كونها
للمستقبل في حالتي دخولها على المستقبل والماضي حاصل (لان الاصل في استعمالها) اي في
استعمال اذا (ان تكون لزمان من ازمة المستقبل يخص من بينهما) اي من بين تلك الازمنة
المستقبلية (وبوقوع حدث فيه) لئلي في ذلك الزمان (مقطوع ووقوعه) اي بوقوع ذلك الحدث
(في اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع في الواقع اولا (والدليل عليه) اي على
كونها كذلك (استعمالها) اي استعمال لفظة اذا (في الاغالب الاكثر في هذا المعنى) اي
في الحدث المقطوع ووقوعه في زمان من ازمة المستقبل (نحو اذا طلعت الشمس) فان وقوع
طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفي الواقع ايضا (وقوله تعالى) اي ونحو قوله (اذا)
الشمس كورت) اي هورت واذا ذهب ضوها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير العمامة
كذا في الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع ووقوعه (ولهذا) اي ولوكون اكثر عمل اذا بما
تحقق وقوعه وقطعه (كثرت في الكتاب اعز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد يستعمل) اي لفظ اذا (في الماضي) كافي قوله تعالى اي قصة ذي القرنين عليه السلام (حتى
ذا بالغ) اي ذو القرنين (بين السدين) وكذا قوله تعالى (حتى اذا سواي) اي سوي (بين الصدقين
اي بين منطلع الجبلين المرتفعين) (و) كذا في قوله تعالى في تلك القصة (حتى اذ جعله تاراجا)
وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه الافعال منه في الزمان الماضي بالنسبة
الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واد استعماله في الشرط
فاقال (وفيها) (اي في اذا) يعني في كلمة اذا (معنى الشرط) يعني تدل عليه بالالة التضمنية
وان لم تكن موضوعه ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذي تضمنته فقال (وهو) اي
معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى) اي على مضمون
الجملة الاخرى التي وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا ان غربت الشمس جئت فكيف ترتب مضمون
جئت وهي محيى التكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين التين
وقتها بهما كذلك (فضمنت) اي فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهي كلمة ان
هذا اشارة الى صور الالة تدل على ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بداهة جملتين يترتب

مضمون احدهما على الاخرى وكل اداة شاتها كذلك ففيها معنى الشرط كذا كذا انما هو
 الشرط ثم اراد ان يشير الى قاعدة اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اي قال بان كلمة ذا
 متضمنة لمعنى الشرط (على اخرى لبنائها) اي لباء كلمة اذاع الملل التي ذكرت فيما قبل من كونها
 مبنية ثم ايد المعنى كلامه (ولذلك) وهو باو او واللام متعلق بما بعده قديمين الجملة حينئذ
 لان تكون مترعة واستتافية وفي بعض النسخ بالفتح فيكون الجملة جوابية اي اذا كانت كلمة
 اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاعل لا اعتراض والاستئناف كما في عرب زى زاده ثم
 فسر الشارح المشار اليه بقوله (اي لكون معنى الشرط فيها) لتعين علة عدم وجوب الفعل
 بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر يعني ولتضمن معنى الشرط فقط لا لاساتها فيه كما في
 كلمة ان (اختير) (اي جعل مختارا) وانما فسر به للاشارة الى ان اختيار متضمن لمعنى جعل وقوله
 (بعدها الفعل) يعني اختير ولم يجب يعني ان اهل الكلام اتفقا لمجمولوا وقوع الفعل بعد
 اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه
 على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعوى بين احدهما عدم الحكم بوجوب
 الفعل بعدها وثانيهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على ما فسر به الشارح وعلى
 ما فهم من القصر المستفاد من التقديم يعني انما لم يجب وقوع الفعل لعدم احصائها في الشرط
 وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قاله الفاضل المصام بان اولي فيه ان يراد بقوله ولذلك
 ولكون معنى الشرط فيها غير قوي اختيار الفعل ولم يجب كما في معنى واخواتها لانما جعلنا
 القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوع للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة
 لمعنى الشرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لناسبة الفعل
 الشرط) لان الشرط يقتضي الفعل ثم اراد ان يبين لوجه الغير المختار فقال (وجوء الاسم)
 اي وجوزوا وقوع الاسم بعدها (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اي لعدم كون كلمة
 اذا اصلا (في الشرط مثل ان ولو) اعلم ان في هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك في
 نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا او
 تقديرا كان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم لا الاخفش فانه جوز وقوع الاسم بعدها
 وبعبارة الشيخ الرضي تقتضي ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفي شرح نجم الدين سعيد
 والذي يدل على تجوز الامر من الاطابق على جواز الرفع فيما اضمر عامله اذ اوقع بعدها
 اي نحو اذ ان يضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل
 حينئذ واجب فتعين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامر من
 واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال (وقد تكون)
 وقوله (اذا) تفسير للضمير في تكون وقوله (للمفاجأة) ظرف مستقر على ما خبر لكون
 وانما اتى بتكون مصدرا قبل للاشارة الى ان استعمال اذا في المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله
 من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيد الشارح بقوله (بمجردة عن معنى الشرط)

(للاشارة)

وتجه ابراده ذلك (قوله)
 اي باب اسم الاشارة بنى
 اللام قال المص اورد ذلك
 اعتراضا لكون الميم لم
 يوصف بضاف اليه ميم
 او مضاف الى معرف باللام
 وهو اخس منها ووجب
 عن ذلك بقوله للاباء قبل
 يجب ان يراد بنى اللام
 ما يشمل الذي واخواته قال
 الرضي لا يوصف اسم
 الاشارة الا بنى اللام
 والموصول نحو هذا الرجل
 وهذا الذي قاله كذا والا
 ظهر ان يراد بهذا في قوله
 باب هذا خصوصه وقوله
 باب هذا اسم الاشارة لان
 يراد بهذا اسم الاشارة
 وليس من باب الافادة
 فانه لاحاجة الى ارتكاب
 مالا يصح من دعوى
 وجوب عموم ذي اللام
 الموصول لانه محمول عليه كما
 صرح به الشارح وما نقله
 عن الرضي ليس فيه امر
 واراد ما ذكره الشارح
 قدس سره فلا يثبت به
 وجوب كون ذي اللام اهم
 من معناه كيف وقد صرح
 الرضي ببطلان كلامه المنقول
 فانه اقتصر على ذي اللام
 لتعيينه في نصب وحل
 الموصول عليه لا يمنع صكه
 بمعنى ذو اللام وما
 ادعاه اظهر احد معاني
 المذكورة في الشرح (قوله)
 بل ورجل اراد به فردا من
 افراده على ما قال المص من
 انه ليس من الايش ما
 يبين به حقيقة الذات

للإشارة الى المناقاة بين كونها للشرط وكونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المص بعده
 فيلزم المبتدأ بعدهم بين الشرط والمفاجأة بقوله (قال فاجأ الامر مفاجأة) بمعنى انها من مهموز
 اللام ومن باب المفاجأة مأخوذة (من قولهم) اى من قول العرب (فجئت) بكسر الجيم على
 انه من باب سمع او فتحه على انه من باب منع بمعنى محمت عليه كذا في القاموس (فجأة بالضم
 والمد) اى بالضم القاء ما عايد به لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأه من الجدين بمعنى اخذه بفتة
 والمراد اى بافظ المفاجأة المأخوذة من فجئت فاما الذى تكون اذا بعناه انه بمعنى (اذا فتيه) وانت
 لا تشمر به اى الملائقة من غير شعور فى حضوره ههنا قال الهندى ان المفاجأة كالضربة بمعنى
 وكسى رانا كاهد رافقتى وبالد بمعنى فاكاهد سيدى انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى
 بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها) عطف على قوله وقد تكون وتحملة ان تكون الفاء
 جوابية للمحذوف كذا فى العرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذا التى للمفاجأة
 (وبين اذا الشرطية) لبيان علة لزوم المبتدأ بمعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق
 بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المناقاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب الرفع فى باب
 الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد) اى مراد المصنف
 (بازوم المبتدأ) اى بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو (غلبة وقوعه) اى وقوع
 المبتدأ بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد بالازوم هو الازوم الكلى واذا كان
 كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى قوله فيلزم (ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا
 المفاجأة (فى باب الاضمار على شريطة التفسير) وقال المصام وهذا بعيد مبنى على الارادة
 بالازوم على معنى الغلبة بعيد وقبل معنى الازوم اى يلزم قياسا على باب الاضمار على شريطة
 التفسير وقبل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون
 المرفوع بعدها فاعلى الظرف على مذهبه الذى لا يشترطون الاعتماد على المبتدأ او غيره
 فى عمل الظرف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى بعدها يلزم ان يكون
 مبتدأ لافاعلا للظرف ولما لم يشر من المثال اراد الشارح بانه قال (نحو خرجت) يعنى مثال
 كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع اى فاذا السبع حاضرا واقف على حذف الخبر)
 اى على طريق حذف خبره (والعامل فى اذا هذه) اى التى للمفاجأة (معنى المفاجأة)
 هذا عند المصنف وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى لعنى التى
 هو المفاجأة بان يشق منه فعل يتضمن مضاء (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى
 من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل فى المنادى وغيره (وقد استقروا
 عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوة ما) اى لقوة المعنى الذى (فيه) اى فى هذا المعنى
 (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولاً على معنى هذا العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه
 لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا (فهى) اى تلك الفاء (السيبة) اى للسيبة
 ما قبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع) وهى المعنى المفهوم من اذا (مسيبة) يعنى انها مسالة

المشار اليها بخلاف قولك
 صرحت بهذا العالم لانه يبين
 به ان المشار اليه رجل فكان
 فى ضمنه يبين حقيقة المشار
 اليه فسط ما قبل بل رجل
 متصف بالعلم (قوله) اى
 لقد نسبته قبل المراد
 بالنسبة ما به المتعلق والنسبة
 التفسيرية لئلا يغلط بزيد
 وعمرو وجاء فى فيشكل
 الشريف بجاءى زيد
 الفاضل والعامل لوجمل
 وصفا لاسطفا كما سيجي
 يشكل بالمطوف فى قوله
 وانواعه رفع ونصب وجر
 الا ان يقال النسبة المقصودة
 فى هذا المقام نسبة
 البضعية لان جعل
 المجموع خبرا يبدى بضعية
 كل منها فالمطوف
 مقصود بهذه النسبة
 منشأ ذلك اليراد فله
 العامل فان عموم النسبة
 مسلم لكن الصفة
 خارجة بكون السلف
 ما هو الملقى بها فان الصفة
 غير مقصود بالنسبة ولا
 اوتيا بى ودخول ونصب
 وجر محب الحدود لانه
 من جملة الملقى ولا وجه
 لجعل النسبة بمعنى نسبة
 البضعية وصرفها عن
 الظاهر التبادى المراد فى
 هذا الوضع وهو نسبة
 الفعل اليه فاعلا كان او
 مفعولا او غيرها ونسبة
 الاسم اليه اذا كان مضافا
 كما صرح بالرضى وغيره
 بل هو غلط صريح شاذ
 من عدم اتقان معنى

(عن الخروج) المفهوم من خرجت (وقيل) اى فى تحقيق الفاء (والا قرب الى التحقيق انها) اى الفاء (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افاقتها السببية (اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب الزجاج (اى ان اذاهذه) اى الى المفاجأة زمانية (او) التقدير (مكان وقوف السبع كاذبه الى المبرد فانها) اى اذاهذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان وقوف السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت لامفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولاً به بل كان مفعولاً به (لمبق اذا ظرفية) وقوله (بل تصير اسمية) عطفت على قوله لمبقى وقوله (بل المفعول به محذوف) عطفت على قوله لامفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه) وهذا تفسير لكونه مفعولاً به (ايام اى السبع) وهذا تفسير لامفعول به المحذوف ولما ذكر المصنف من استعمال كلة اذا استعمالها للمعنى الشرط واستعمالها للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد يكون) اى كلة اذا (لجرد الزمان) اى على وجه الطريقة دون الشرطية والمفاجئة (نحو آتيك اذا احمر البسراى وقت احمر اراد البسر) فان كلة اذا فى اذا احمر لجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولاً به ومنه قوله تعالى والليل اذا بشى كافى الاستحسان (وقد يستعمل) اى كلة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا قد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قوم عمرو وقدمه الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنه (الاشارة) فى باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انما اعترأخ وقدمر ان الراجع عند الشارح عدم ثبوتها ولا فرغ من بيان اذا بالالف بعد الدال شرع فى بيان اذا يسكون الدال فقال (ومنها) (اى من الظروف المبنة) (اذ) اى كلة اذا يسكون الدال وقوله (الكثرة) اشارة الى ان قوله (لماضى) صفة لكلمة اذا نحو قوله تعالى واذا يكر بك الذين كفروا (وبناؤها) اى وجه بناء كلة اذا حاصل (لما) اى لوجه الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلة حيث وهى اضافتها الى الجملة (او) وجه بنائها (لكون وضعها) اى وضع كلة ذ (وضع الحروف) اى مثل وضع الحروف اى كان الحروف وضعت لمعى غير مستقل كذلك هذه الكلمة وان كانت اما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضمنية وهى المضاف اليه قدحجى (اى قدحجى) كلة ذ (للمستقبل) اى مثل اذا برينة مجازا (اى كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذا الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلة اذ طرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه استعمال اذعنا لتزبل المستقل بكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت الافعال الماضية فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو وضع فى الصور وقال المصام ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز

(ان يكون)

النسبة كما لا يخفى على اصحاب البصرة (قوله) فقول به بالنسبة متعلق بالمقصود المعلوم من الملقى قيل توضيحه انه ليس متعلقا بالملقى والا لكان المخطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ الملقى بالنسبة نسبة المخطوف بل هو متعلق بالمقصود المعلوم من الملقى لانه عبارة عن قصد نسبتته الى شئ اولية شئ اليه وفى قوله المعلوم من المقصود احتلال اى المفهوم من لفظ الملقى او من الملقى منه وهو الظاهر من كلام الشارح قدس سره لكن قوله اى كما يكون هو مقصود بتلك النسبة يكون متبوعا لها مقصودا بها متناقض لذلك فانه يلزم نفي كون المخطوف مقصودا والبيان كونه كذلك فى حالة واحدة وباعتبار واحد وكلام الشارح لا يقبل التوجيه فليكن بضبط ما هو الصواب وهو ان الجار والمجرور متعلق بمقصود وليس الملقى المذكور صفة النسبة حتى يكون معنى الكلام اى قصد نسبتته الى شئ اولية شئ اليه ويكون متعلقا بالجار والمجرور بالمقصود المنه منه كيف ولو كان كذلك لا يخرج به من الصفة

ان يكون لطاق الوقت كأنه قيل سوف يلعمون زمان الاعلال في اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو قوله تعالى واذا قال الله يا عيسى ابن مريم انت قلت كافي قسیر التيسير (وقع بعدها) اي بعد كذا (الجلتان) وقوله (الاسمية والفعلية) تفسير للجلتين على طريق البدل وانما يحتاج الى التيسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجلتين الماضوية والاستقبالية كافي اذا معني ان كلة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية وانما يجوز وقوع الجلتين فيها (لعدم اشتغالها) اي لعدم اشتغال كلة (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالصب على انه مفعول للمقتضى لوجود شرط العمل في المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعلية) متعلق بالاختصاص وهذا الوصف كيان على اختصاص ماعدا اذ بالفعلية يعني ان اذ غير مختصة بالفعلية لانها غير مشتركة على معنى الشرط وغيرهما من نحو اذ مختصة بالفعلية لانها مشتركة على معنى الشرط وكل ما هو مشترك على معناه يختص بالفعلية لان الشرط يقتضي اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اي مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثل لوقوع الاسمية (واذا قام زيد) وهذا مثل لوقوع الفعلية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصبا لمعنى الماضى على اصل وضعا وقدر جمع في التزليل وقوع الجمل الثلاث في آية واحدة في قوله تعالى اذا خرجهم الذين كفروا منى اشين اذها في الفار اذ يقول لصاحبه ثم بين الش استمالة آخر لم يذكره المصنف فقال (وقديجي) اي لفظة اذ (للمفاجأة) كما استعمل اذ فيها (نحو خرجت فاذا زيد قائم) وقوله (قديجي) اي ججي اذ في المفاجأة (لم يذكرها المصنف) والانسب في المثال نحو يناعند فلان اذ زيد طالع حتى يوافق ما نقل عن الرضى من انه قديجي للمفاجأة والاغلب في جواب بينا اذ في جواب بينا اذ او لايجي بعد اذا الا الفعل الماضى وبعد اذا بالجملة الاسمية والاكثر خلوجوا بها عنهما ولذا لا يستفصدهما الاصمى في جوابهما لكن خطي في انكار الفصاحة كذا في المصام وفي الامتحان واتى اذ المفاجأة فيدخل حينئذ الماضى ومثل قوله يناعند فلان اذ طلع زيد لايجي ان هذا محتمل لما نقل من انه لايجي بعدها الا الاسمية ولعل مراده من حصرها في الاسمية انه في الاستعمال الاغلب مراد صاحب الامتحان جواز على خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يشرع لوقوعها بين بينا وبين الاختلاف الواقع بين الاصمى وغيره واتى بالجملة الاسمية في المثال للتنبيه على الاستعمال الاغلب وقديجي للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما استعار اللام للوقت استعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكأنه لترد في الاسمية لم يذكره الشارح هنا (ومنها) اي ومن الظرف المبينة (ابن واتى) وتوسيط الشارح قوله (ومنها) للاشارة الى ارف قوله (للمكان) خبر للمبتدأ الخدوف وانما فسر معنا كذلك وفيها قيل بتوسيط الكائن للفتن يعني ان في مثل هذا يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبر للمحذوف ولكننا يجوز ان يكون حالا كذا في التعرب وقوله (استفها ما وشرطا) يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الظرف المستقر

والأشبه وعطف البيان لأن كل واحد من هذه التوابع مما قصد نسبتها الى شيء أو نسبة شيء اليه وهذا عمالا سبيل الى التاكيد فيه بل هو صفة المطف اي المطفوف بالحروف فقدم انتقاض الحد انما هو بان يكون المنى على ظاهر اللفظ قال المص في الفصح خرج بقولنا مقصود بالنسبة لصفة والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسبة الا ترى انك اذا قلت جاء زيد العاقل فائق بالنسبة انما هو زيد والصفة انما هي بها لتوضيحه وشرطها ان تكون معلومة ليصح الايضاح بها وهل هذا التماس (اوله) قوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع قيل لانها لم ينسب اليها شيء ولا هي الى شيء لان اسبها غير مقصودة صك البدل منه فادراغ القصد ليس لقصده الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينهما وبين البدل ثم قيل فاعرف القصد ولا تغل ولا رب في ان الفضائل قد مال عن القصد والعصايط المستهم شل بما وجده في الشرح عن سواء البدل (قوله) واجباه قيل فهم هذا المعنى من كون

المطوف مقصودا بالنسبة
 مع متبوعه بعيد جدا
 على انه يرد عليه ان يدل
 الغلط مقصود بالنسبة
 مع متبوعه بهذا المعنى
 وبالجملة انه لا فرق للمنى
 بين قولنا جاء زيد حماره
 وبين قولنا جاء زيد بل
 حماره فجعل احدهما
 داخلا في مفهوم
 التعريف بهذا التفسير
 دون الاخر تحكم وليس
 يثبت بل هو غير مستقيم
 لان مدار الجواب تعلق
 القصد بكليهما ومتبوع
 الغلط غلط غير مقصود
 اصلا بخلاف غيره مما
 ذكره الا ترى ان
 المطوف عليه ببل مقصود
 ابتداء والمطوف انتهاء
 بتبدل الراى فكلاهما
 مقصودان بهذا الطريق
 (قوله) ولما تم الحديث
 ذكره جمعا ومما اردفه
 لزيادة التوضيح قيل
 يحتمل ان يكون قوله
 يتوسط ضروريا في بيان
 حكم المطوف بعد تعريفه
 سيما اذا ارد به التوسط
 في اللفظ كما هو المتبادر
 فيكون بيانا لعدم جواز
 حذف العاطف وقد قال
 المص قولنا يتوسط الخ
 شرط بعد تمام الحدالان
 الحد بما قبله قد تم (قوله)
 ولم يكن قبل لعدم
 الاكتماء كانت منها
 قصد زيادة التوضيح
 ومنها بيان ما يقصد في
 ايراد المطوف ومنها

وارى يكون تمييزا من نسبة الطرف المستقر الى قاعه اى من حيث الاستفهام والشرط وان يكون
 منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام والشرط كما اختاره المعاصم بقرينة ما بعده وهو
 قوله ومضى لزمان فيما اى فى الاستفهام والشرط واختار الشارح اوالوجود حيث فسره
 بقوله (اى حال كونهما للاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا فى المعاصم او
 بطريق تسمية الحال وهو ذواتها باسم المنلول وهو متاعها كذا فى الامتحان ثم بين وجه
 كونهما مبنيين بقوله (وبساؤهما) اى وجهبنا قلنا بين وانى حاصل (لنصفتهما) اى تضمن
 كل واحد من ابن وانى (معنى حرف الاستفهام او الشرط) مثال تضمن ابن حرف الاستفهام
 نحو ابن زيدو مثال تضمنتها حرف الشرط (ابن تكن اكن) مثال تضمن اى حرف الاستفهام
 (اى زيدو) مثال تضمنتها حرف الشرط (اى مجلس اجلس) اراد لشارح ان يذكر استعمالا
 خاصا بانى فقال (وقد جاء) اى جاء فى الكلام تركيب (اى زيد) لابعنى الاستفهام عن مكان
 زيد ولا يعنى الشرط بل (يعنى كيف) نحو قوله تعالى فانوا حركتم انى كنتم اى كيف كنتم
 يعنى من اى جهة كنتم كذا فى الفيضاوى والقرينة الصارفة عن ارادة معناه الحقيقى هو وجود
 فعل يده مجردا عن معنى الشرط (و) جاء ايضا فى الكلام (اى القتال) لابعنى السؤال
 عن مكانه بل (يعنى متى) يعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولا فى ثلاثة معان استفهامية كانت
 او شرطية احدها يعنى اين الان اين مع . فى للاستعمال ظاهرة او مقدرة ويجبى اى يعنى
 كيف نحو اى فى تكون ويجبى اى يعنى متى ويجبى اى يعنى متى وكيف الاوبده فعل انتهى
 قال ابن قاسم المبادى قوله ولا يجبى يعنى متى وكيف الاوبده فعل مخالف لما مثله الشارح
 بقوله اى زيد وانى القتال وقال سبى زاده والحق ما قاله الرضى ثم قال بمدما جمع قول
 الرضى بقى ههنا شئ وهو ان اى فى قوله تعالى انى لهم الذكر يعنى كيف على ما صرح فى الكشف
 ولم يدخل على الفعل ثم قال ويمكن دفعه فليأتا امل اقول وجه التأمل انه يجوز ان يكون
 الفعل مقدرا بعد اى فى هذه الاية ويشعر بهذا تفسير الفيضاوى بقوله وكيف يتذكرون
 والله اعلم (و) (منها) (متى) ووسط الشريين حرفا المطوف وبين متى بقوله منها للاشارة الى
 ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظتها
 ههنا للاشارة الى كمال اتصال متى بما قبلها من اين وانى فى كونهما للمكان والزمان وقوله (للزمان)
 ما مفعلة فى تقدير الكاشة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان اوحال منه اى كاشا للزمان وقوله
 (فهما) ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فهما (اى فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى
 الاستفهام (نحو متى القتال) وفى الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (ايان) اى ومن
 الظروف المبنية ايان (للزمان) اى الكاشة للزمان اوحال للزمان (استفهاما) اى حال كونها
 للاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه مثله فى كونه للزمان وللأستفهام وهذا كلام يشير به الى
 ما ل كلام المصنوع الى تصويره باللفظ اخصر منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فايان ظرف زمان خبره
 مقدم ويوم الدين مبتدأ مؤخر (والفرق بينهما) اى بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان

استفهاما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامور العظام) اى الامور التى تعظم عند المتكلم
 لكونها هائلة وعامة لكل (وبالمستقبل) اى ومختص ايضا بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذا
 كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يقال (ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام
 (و) لا يقال ايضا (ايان قدم الحاج) بل لفظ الماضى لا يتناول عن زمان قدوم الحاج فى الماضى
 وليس هو سؤال عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اى ايان ملابس بخلاف متى (فانه) اى لفظ
 متى (غير مختص) اى غير مقصور (بهما) اى بالامور العظام والمستقبل بل يستعمل فيها وفى
 غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان الماضى فيقال متى هذا الوعد متى قيام زيد ومتى يقوم
 زيد ومتى قام زيد ولما كان فى لغة ايان اختلاف بين اهل اللغة منه الشىء قوله (والشهور فيه)
 اى فى ايان فتح الهزمة والنون) اى فتح النون (وقد جاء) اى فى غير المشهور (كسرهما) اى كسر
 الهزمة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اى كسرها فتحهما وقال المصنف قوله وقد جاء كسرهما يان
 من هذه العبارة اى عجى كسرهما كجى فتحهما وليس كذلك انتهى بئى ان المتبادر منه ان
 كسرهما معنى لغة واحدة وليس الامر كذلك لبارة الرضى وهى ان كسرهما لغة سليم وقال
 الاندلسى كسر نونها لغة انتهى وقد يبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة
 المشهورة اعنى فتح الهزمة وحاصل ما يفيد عبارة الشىء ان فتحهما لغة مشهورة وكسرهما
 معاملة غير مشهورة وما يفيد عبارة الرضى ان اللغة المشهورة فتح الهزمة مع فتح النون وكسرهما
 وان غير المشهورة منها كسر الهزمة والواو والتبادر من احدى العبارة ان تخالف للآخرى
 (و) (منها) (كيف) (الكسرة) (للحال استفهاما) واما صرح الشىء بتوسط الكسرة ههنا
 ليكون اشارة الى الفارقة بين متى وايان وبين كيف فكون معناها لزمان فى مابق وللحال فى كيف
 ولما كان لفظ الحال موضوعا فى اللغة لزمان اعنى نهاية الماضى وبداية المستقبل وحمل بعض
 الشارحين وهو صاحب الوافية لحال ههنا على هذا المعنى اراد ان الشىء العلامة ان يرد هذا الحال باز
 يفسره بقوله (ى) استفهاما (لحال الشىء وصفته) بئى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشار
 الى باعث التفسير بقوله (فلما راد الحال صفة الشىء لازمان الحال كما هو بئى الشارحين)
 وهو صاحب الوافية حيث قال كيف ان زمان الحال قول كيف زيد وفى تضمنه هزمة لا استفهام
 وهو من ظروف الزمان عنده لا سؤال عن حال المسئول عنه فى الحال او فى حال التكلم
 بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا الطرف ثم ايدى الشارح تفسيره به
 بالقل عن صاحب المفصل فقال (قال صاحب الفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف
 (ومعناها السؤال عن الحال) لا اله السؤال عن حال المسئول عنه فى الحال كما هو التوهم (قول
 كيف زيد اى على اى حاله) وقال الجهم الدين سعيد ما نصه قال تالم هذا المصنف كيف جار مجرى
 الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الطرف نحو كيف زيد صحيح ام سقيم بئى ولو كان
 ظرفا لا بدل منه الطرف نحو متى يوم الجمعة يوم السبت وهذا مذهب سيويه فانه عنده اسم
 لا ظرف وانما اجرى مجرى الطرف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان

انه اما ان يبدل الحروف
 العشرة فيقول واما
 ان يجبل فيبقى معرفة
 المعلوم موقوفة الى
 وقت معرفة العشرة فى
 قسم الحروف واما ما
 ذكره فيمكن منع كون
 المعلوم على الصفة
 تدا نحو ما عندهم كيف
 ولو كان كذلك لاستحق
 الرفع صرتين فاما ان يؤثر
 فى الرفع الموجود سكلا
 المتضمين فيكون اثر
 المتضمين واما ان يقدر
 رفع لاحد المتضمين ولم
 يقل به وليس بذلك لان
 المس صرح فى الشرح
 بان عدم الاكتفاء ما
 ذكره الشارح قدس سره
 حيث قال ولم استغن
 الحد بقول تابع بتوسط
 بين وبين متبوعه اح
 الحروف العشرة لان
 الحروف قد تتوسط بين
 الصفات فلو حدا المطف
 بذلك لدخل فيه بعض
 الصفات وما زعم من
 امكان المنع لا يجبه عليه لان
 الصفات فى نحو قوله
 بالهف زانية للصارى
 الصابع فالقام فالارب
 سواء فى صدق حدانته
 المتبر بينهما عليه فنقول
 لو كانت هذه معطوفات
 ايضا فاما ان يؤثر فى الرفع
 الموجود سكلا المتضمين
 وكلاما باطل بالضرورة
 تفتين عدم دخوله فى
 المطف احد التوابع
 قوله وحكم المس فى

وقال الاخفش وهو ظرف اذ تقدير كانه يقولك في معنى حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال
بمعنى الحال الاصطلاحية النحوية قالها مقدرة بنى مع انها ليست بظرف ثم هو ماض بصحة
تقديره على ما يتوجب بالاسماء انتهى (و) هي قد (تستعمل) اى كنه كيف (لشرط) اى لمعنى
الشرط مطلقا بل اذا كانت (مع اعلى ضعف) اى على استعمال ضعيف (عند البصريين)
بمعنى شرط المقارنة بكلمة ما فى استعمالها فى الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس
اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع اى معنى استعمالها فى الشرط
غير مشروط بمقارنة بما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسببى فى بحث الحروف ان
كون كنه ما من كل المجازاة شاذ غير موجود فى كلام البلغاء ثم فصل الشاعرا بها فقال (فانكار)
اى ان وجد (بمد) اى بعد لفظ كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف
(فى محل الرفع بالتجربة) اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله امر وهو
قوله كيف زيد (وان كان) اى وان وجد (بمد) اى بعد لفظ كيف (فعل) نحو كيف جئت
فهو) اى فلفظ كيف (فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت ارا كبا او ماشيا)
(ومنها) (اى من الظروف البنية) (مدومند) والنسخة التى اختارها الشارح الهندى
ليس فيها اللفظ منها وقال فى الامتحان ذكرها منى مدومند فى الظروف وان لم يكن اى ظرفين
لما بهتمه ماله فى الدلالة على الزمان انتهى وسببى فى قوله الشارح ايضا بقوله اعلم
انهما الخ ما يؤيد النسخة التى اختارها الهندى وما قاله صاحب الامتحان (بنا) اى بنى
مدومند مع اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل فى الاسم هو الاعراب
(لوافقهما مدومند ظرفين) اى لواقفة مدومند حال كونهما اسمين لمدومند حال كونهما
حرفين فى اللفظ والمعنى وما اشبه شئ بالحروف لكونه امثلا لحرف صورة ومعنى وكذا اللفظ
عن وعلى والكاف اذا وقت اسمها ما علم ان مذمبى على السكون واذا التى الساكن يضم آخره
فيقال هذا اليوم يضم الذال وفى بعض اللغات مضموم ابدا او كسر ميم وميم من ذل فليس عليه والله
اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدد) وبيان بانه ظرف مستقر
خبر لكون وقوله تارة للاشارة الى الهماء يكونان معنى آخر كما سيجى ببنى يكون هذا ان اللفظان
فى بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول مدد (اى اول مددة زمان الفعل المتقدم عليها) او الفعل
الذى تقدم عليه ما هو ارايت فى قوله (نحو ما رايت منذ او منذ يوم الجمعة) بالرفع فى يوم الجمعة
(اى اول زمان عدم رؤيتي) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير فى قوله عدم رؤيت
راجع الى المفعول على ان الروية مصدر مضاف الى المفعول وقاعله محذوف اى عدم رؤيتي
اباه وليس الضمير راجعا الى ارايت الذى هو قاعله ارايت ليطابق المنسوخ المفسر وهذا خلاصة
ما قاله الصام من ان الضمير فى قوله فى التفسير اى اول زمان عدم رؤيتي كضمير ارايت اى فى المنسوخ
وليس قاعلا ولا توجه ان الظاهر اول مددة زمان عدم رؤيتي كما يتوهم انتهى ثم اراد المصنف
ان يفصل حكم ما كان هذا المعنى فقال (فيليهما) وقوله (اى يقع بعدها) تفسير بالاولى وهو
وقوع شئ من غير فصل وقوله (اى بعد مدومند) تفسير لضمير الثانية والفاء فى فليهما

شرح الفصل ولائى
فى شرح الفصل يشر
يكون الحقة من باب
المطف حتى يلزم التالف
بين قوليه (قوله) انه قال
فى مال الكافية عبارة
هذه عرفوا المطف
بانه تاخ بين وبين متبوعه
احد الحروف العشرة
وهذا يراد عليه جازما
العالم والمائل فانه تابع
توسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف وليس
بمطف فى التحقيق وانما
هو باق على ما كان عليه
فى الوصف وانما حسن
دخول حرف المطف
لنوع من الشبه بالمطوف
لما بينهما من المتغاير (قوله)
قال بعضهم فيه نظر
وليس ببنى لان التوابع
كل واحد منها بمنزلة من
الاخر فلا يجوز ان يكون
شئ واحد فى حالة
واحدة لمناوئها بما لا
سبيل الى دعوى خروجه
عما كان عليه بدخول
الطاف لضرورة بشائه
على ما كان عليه اول الفتح
فى لضرورة التى تدعو
اليه قال الرضى يجوز ان
يتمرض على حده بقل هذه
الارصاف فانه يطلق عليها
انها مطلوبة ويدفع فى
صورة دعوى انها فى
صورة المطف وليست
بمطلوبة والاطالهم المطف
عليها مجاز (قوله) فكان
يلزم ان يكون هذا
المطوف ايضا كبدليل

التفصيل وقوله (الفرد) الفاعل لقوله بليهما يعني اذ كاتبا معي اول المدة مع بعدها المفرد
 (اي الاسم المفرد) وهذا تفسير لو صوف المفرد احترازا على الفعل المفرد وقوله (لا المثنى
 و) لا (المجموع) ليبار ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا بمجموع ولما نسر الش المفرد
 ههنا بما يقابل المثنى والمجموع توهم ان ما وقع المثنى بعدها من المثال غير صحيح فاحتاج الى
 تأويل لفظة المفرد بما يشمل لما وقع فيه المثنى فقال (حقيقة) يعني المراد بالمراد المقابل للمثنى
 والمجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالمثال المتقدم) يعني قوله ما رأيت مذ يوم الجمعة
 لان الاسم الذي وقع بعدها في هذا المثال يوم الجمعة وهو مفردا حقيقة (او حكما) اي
 او يكون المفرد مفردا حكما واز كان شئ حقيقة (نحو ما رأيت مذ اليوم ان للذان صاحبنا)
 بفتح الباء اي كان مصاحبان او يسكون الياء اي وقع المصاحبة بيني وبينه (فهما) اي في
 هذين اليومين ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذي هو زمان عدم
 الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فالاول هذا الزمان هو الزمان الذي وقعت فيه
 المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار الشارح بقوله (اي اول مدة عدم رؤيته هذان
 اليومان) وقوله (فادام) الخ شرع في بيان ان الحق من اليومين ليس عددهما بل المقصود به
 الامر الواحد لانه مادام (لا يلاحظ هذان اليومان او امر واحد لا يحكم عليهما) اي على
 اليومين (بالولية المدة) بناء على ان محلة الحل انهما المبتدأ والخبر في الخارج بر وقوله (لان اول
 المدة) الخ دليل لقوله لا يحكم وقرر الكلام ان اليومان يلاحظ امر واحد لانه لو لم
 يلاحظ لا يحكم عليهما بالاولية لكنه يحكم فثبت انه يلاحظ امر واحد اما الملازمة
 فلان اول المدة (انما يكون امر واحد الاثنين) في صورة المثنى (او اشيا) في صورة
 المجموع، وقوله (في المثنى والمجموع) الخ تقرير يعني اذ ثبت ان يكون ما يبرعه بالولية المدة امر
 واحد فثبت ان المثنى والمجموع (انا واقسام اول المدة) بان يكونا خبرين عنه وبمحصلا عليه
 (بكونان) اي يكون ذلك المثنى والمجموع (في حكم المفرد) لانه يصير عنهما المفرد وهو اول
 المدة ههنا وقوله (المعرفة) صفة المفرد ثم اراد تميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمة
 فقال (حقيقة) اي سوا ذلك المفرد معرفة في الحقيقة (كالمثال المتقدم) يعني اليومان المذكور
 في قوله ما رأيت مذ اليومان (او صفة) (حكما) اي في الحكم لاني الحقيقة (نحو ما رأيت مذ يوم
 لقيتي فيه) فان قوله يوم ليس بمعرفة في الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاته
 المخاطب فيه صار مينا وانما يكفي كون المعرفة حكما في الجواز (لحصول التبيين المقصود من كونه
 معرفة وانما كان التبيين) بوجهه (مقصودا لانه) لو لم يتعين الوقت لكان مجهولا ولا يلحق انه
 لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) لوجه ما قصد اعلامه اي زيادة على تعيين اول
 الزمان الذي فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت ما زمان مدة الفعل معلومة بالتسوية)
 دليل لقوله لا فائدة في جعل الوقت المجهول لانه يجوز ان يتوهم ان في جعل الوقت المجهول
 اول مدة فعل فانه هو تعيين وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر فيثبت
 تكفي افادته من غير تعيين فارد دقمة بان الفائدة ما يترتب على الفعل فيلزم ان يكون

فيه ان المصنف على المؤكد
 ايضا يستلزم ان يكون
 المصنف مع كذا لاذكرت
 ولنت خبر بان ذلك اي
 ما ذكره الشارح قدس
 سره كلام الرضى بينه ولا
 يرد عليه هذا الاعتراض
 لانه لا يحصل للمؤكد معنى
 بسبب التأكيد حتى يكون
 هو والمطوف يشتركان
 فيه فانه كان الاعتبار لفظي
 ودفع هذو كما عرفت
 بخلاف التأكيد فان معناه
 قائمه (قوله) لانه قد طال
 الكلام بوجود الفصل قبل
 حكما في النسخ والاظهر
 بوجود الفصل او بطول
 الكلام بالفصل قوله لمعين
 الاختصار فيه ان طول
 الكلام حاصل لو اخر
 الفصل من المطوف مع
 انه حين التأخير يتبين
 التأكيد فانه اذا قيل
 ضربت انا وزيد اليوم
 يطول الكلام كقولنا اذا
 قيل ضربت انا اليوم وزيد
 فالوجه ان يقال جواز
 المصنف على ما هو كالجزم
 من الفعل احترازا عن
 طول الفصل بين المطوف
 والمطوف عليه ولقد
 اساب في دعوى ظهور
 الفصل بذلك المنفصل لكنه
 اخفا في الاعتراض على
 قوله فحين الاختصار
 لظهور ان قوله ضربت
 اليوم وزيدا خسر من
 قوله ضربت انا اليوم
 وزيد فحين قوله
 الاختصار بترك التأكيد

وظهر ان ما ذكره القائل
من قبل الارحام فانه اذا
اذقلت ضربت انا وزيد
اليوم لا يكون ممانح فيه
اولا يكون اليوم فصلا
فان المعنى يوقع الفصل
ان يوجد اسم فاصل بين
المطوف والمطوف عليه
وما ليس كذلك فليس
بذلك اى ليس فصلا
(قوله) والجرور لا تعمل
من جار مواء كان ضميرا
او ظاهرا كما صرح به
الرضي وغيره وما قيل هذا
ينقض بقوله تعالى فبارحة
من الله الآية وبشولهم
ضربنى من غير ما جرم
فليس يستقيم لعدم
انفصال الجرور في هذين
التساين بحسب الحقيقة
(قوله) بديل اولهم بى
وبينك اذ بين الاضاف
الا الى المصعد قبل هذا اما
يصير دليلا لم يكن زيادة
بين الا في صورة اللفظ
على الضمير وليس كذلك
لشروع استعمال مثل بين
زيد وبين عمرو والا ان
يقال هذا ايضا من قبل
اعادة الجار من غير
ضرورة كما في اللفظ
على الضمير وليس من
سلامة التعميم لان الفرض
اقامة الدليل على كون
الثاني كاللحم ياته ولم يذكر
ايضا الظاهر المراد وحصل
المنى كما في المثال المذكور
اذ لا يتصور ان يكون
هنا بيان بين النسبة الى
انكلم وحده وبين

مفيد التعمير ما قدوة الاول فالاول وقت مذكور فلا حاجة الى افاضة الى
فائدة فائدة في ذكر اول المدة بمذوم فلهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول المفهم من الفعل
ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني فهما فقال (و) (قارة يكونان) (بمعنى جميع المدة)
وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين المعاطف والمطوف
بقوله تارة يكونان وقوله (اى جميع مدة زمان الفعل) المتقدم للإشارة الى ان المراد بجمع المدة
جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كالتقدم بى يكون مذوم بذاتة بمعنى جمع المدة كما يكونان
بمعنى اول المدة (فيلهما) (اى مذومند) اى فحينئذ يلها (المقصود) وتفسير الشارح بقوله
(اى الزمان الذى قصدياته حال كونه ملتبسا) (بالمدد) للإشارة الى ان الالف واللام
في المقصود موصول والى ان الباء في قوله بالمدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف لاول
الظرف مستقر حال من الضمير الذى هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول والى ان المضاف
محذوف اى بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء في قوله بالمدد للمصاحبة يعنى
بمعنى مع يفي بى مذومند الزمان الذى قصدياته مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول
الرضي حيث قال ولولم يأول بهذا لكنت العبارة فيلها المدة مقصوده العدد انتهى وتحقيق
هذا ان المتبادر من كلام المص من دخول الباقي العدان المقصود من العدد هو بيان الزمان
وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معاقراد الرضى ان يدفع اشكال
عن العبارة فيحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الش العلامة واما الفاضل المعاصم فدفعه بقاء
العبارة على المتبادر يعنى على كون الباء صلة وبالتجريد بان المراد بالعدد داسم العدد يعنى يلها
الزمان الذى قصد هو باسم المدد بقرينة جملة مقصوده وبالكون مقصوده بان اللفظ
وانما شان المعنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعنى المص المقصود بالعدد يعنى انه قال
المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشتمل المعنى والجموع المفرد المفيد بالوحدة نحو
ماريته مذوم ومذوم انما ليست باسم العدد بل هى اعداد لكونها تقييد المقصود بالعدد
من تقييد الآحاد (اى بمدد المستغرق) اى بمدد الذى يستغرق (جميع اجزائه) اى جميع
اجزاء زمان الفعل السابق وانما فسر الش قوله بالمدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان
بهذا المعنى لان المراد فى قولنا ماريته مذوم بالجملة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة في يوم
الجمعة ببدان تكون منحصلة في جزء منه بخلاف ما لا يريد به هذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية
متتية في جميع اجزاء يوم الجمعة فالمدد مستغرق الثاني دون الاول ثم اكد الاستغراق بقوله
(بحيث لا يشذ) اى لا يخرج (منه) اى من العدد المذكور (شئ) نحو ماريته مذوم (ان) فقوله
(اى جميع اجزاء مددة زمان عدم رؤيتي) تفسير لمعنى مذوم قوله (و ما لا يزيد ولا نقص) بيان
لاستغراقه وفرق صاحب المنوسط بين الزمان الذى في السابق وبين ههنا بان الزمان الذى
في الاول هو الزمان الذى يصلح ان يكون جوابى للزمان الذى في الثاني ما يصلح ان يكون
جوابا لكم بمعنى اذ قيل متى عدم رؤيتك تقول ماريته مذوم بالجمعة واذ قيل كم عدم رؤيتك

آخر بالنسبة الى الخاطب
وحده لان البيئية اخر
يقضى طرفين ولاساس
كذلك يكون بين زائما
في صورة المظف على
الضبر اوف غير هذه
الصورة كالاجنى على
ذى القطرة السلية
(قوله) مستدلين بالاشعار
قول فيه اشعار لمعف
استدلانهم لكن لا يقتصر
استدلانهم على الاشعار
بل استدلتوا بالقرآن
الظيم ايضا وهو قوله
تعالى تساهلون به والادحام
وانت خير بانه لاشعار
فيه لما زعمه لان سدا
ما ذكره من التواعد
التحوية استعمال العرب
العرباء واشعارهم وانما
لم يتعرض لهذه الآية
الكرمة لما قيل من انه
غير متين لوقوعه لمعطف
لاحتمال سكون الواو
للقسم بخلاف قوله فاذهب
فاليك والايام عن مجب
فانه متين له لكنه مدفوع
بانه شاذ لا يقاس عليه
ولاسيل الى احتال ان
يكون الواو القسم لان
مراد الشاعر ان هذا ليس
بجيب منك ومن الايام
انما ذكر الايام ههنا
لقد فلابقسم بها وبديل
عليه اول اليك وهو
فاليوم قربت تهجونا
وتشمتنا فاذهب قال
الرضي ولا دليل لهم في
ذلك اذ الضرورة حاملة
ولا خلاف معها اذ

قول مذموم ان قيل في الاول عن حد الزمان وفي الثاني عن عدمه ولما فرغ المصنف من بيان
الاستعمال المشهور لمذموم منشرع في بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال (قد قيل) ولما
ذكر معنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولي وغيره فسر الشارح بقوله (بعدها) اى بعده
ومنذ سواء كانا بالمتى الاول او بالمتى الثاني ليخص الوقوع بمعنى الولي (المصدر) (نحو ما
خرجت مذمومك) فقد بصره على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجي زمان ذهابك
وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي مدة ذهابك (او الفعل) اى وقد وقع بعدهما الفعل
(نحو ما خرجت مذمومك) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجي زمان صدور
الذهاب منك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب منك يعنى اوله مع
اول الذهاب وآخره مع آخره وقال المصام الاول والجلية ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى
الجلية لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارة (او ان) ولما كان مراد المصنف بهذا الكلمة لفظا
شاملا لهماي المثلة والخففة فبرية جواز الاستعمال بكل منهما فسر الشارح بقوله (اى
ما كتب) يعنى ليس المراد بانى ما كانت مثلة داخلية على الاسمية او مخففة داخلية على
الفعلية على التبيين لاحدهما بل المراد بما كتب (على هذا الصورة) يعنى بالهزمة والتون
(مثلة كانت) بان قرئت بتشديد التون (او مخففة) بان قرئت بسكونها لا شرا كهما في الاقتضاء
لتأويل ما بهما من اجلية بالفرد ولا شك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثلة (نحو ما
خرجت مذمومك ذاهب) وتقديره على المعنى الاول اول مدة عدم خروجي زمان ذهابك
وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان وقوع الذهاب منك ومثال الخففة قوله (او ما
خرجت مذمومك ذاهب) والتقدير في الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا ودون الواو كما
هو الظاهر للاشارة الى ان حل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثلة والخففة
انما هو بالترديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جمعا ولما كان في هذا الباب وجه آخر وهو وقوع
الجلية الاسمية بعدهما بادخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او اجلية
الاسمية) اى وقع بعدهما اجلية الاسمية (نحو ما خرجت مذمومك مسافرا) يذكره المصنف اى لم
يذكر المصنف وقوع الاسمية (لقد) النسبة الى وقوع غير هاتم عطف المصنف قوله (فقدن)
على قوله يعنى اى قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وغيره فقدن حيثن (بعدها) اى
بعدهم ومنذ (زمان) اى لفظ زمان او بمضاهة نحو ساعة او وقت او يوم اولية لولا ساعدتهما
القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فقدن الزمان المضاف كذا في حاشية المصام (مضاف) الى احد
هذه الامور من المصدر وان والفعل وانما يتدر ذلك (لصح حمل ما) اى حل المصادر التي
(بعدها) اى بعدهم ومنذ (عليهما) اى على مذموم حلا متواظنان لمذموم متعاركان عن
الزمان فلا يحتمل عليهما الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الحار جى بينهما (فكان التقدير
في تركيب) ما خرجت مذمومك ان تقول (مذمومك ذهابك) قس (على هذا انقياس
فياقنى) من قولك ما خرجت مذمومك وما خرجت مذمومك ذاهب او مذان ذهبت وقال ابن

ولا يجوز ان يكون الواو
فالظن الجليل للقس لانه
لا يكون اذن قسم السؤال
لان قبله وتاقتا الله الذي
تسألون به وقسم السؤال
لا يكون الا مع الباء قال
وكون الارحام مجرورا
ايما هو في قراءة حمزة
والظاهر ان حمزة جوز
ذلك بناء على مذهب
الكلوبيين لانه كوفي ولازم
تواتر القراءات السبع هذا
والعجب من الهندي انه
قال وقوله تعالى تسألون
به والارحام غارضان هذا
عالم يجترى عليه اللحن اللهم
الا ان يريد ان هذا في
القراءة الفاذة لكنه غلط
لان من احدى القراءات
السبع وقد ذهب اكثر
العلماء الى تواترها والا
حسن عندي ما قيل ان الباء
مقدرة والجرباها كما هو
الخيار في نحو الله لافعلن
فانهم جوزوا حمل حرف
الجربا على مطلقا والقول
بانه لو ظهر الجربا فاعلم
لالول ساقط اذا العمل
قشاني في الاصحاح كما في
المعجم والحرف الزائد في ثم
اسم السلام وكفى بالله
(قوله) جاؤك كلمه ما قبل
فيه انه لا اشكال في جواز
جاؤك كلمه وجواز عجبني
جاءك لوجود الفصل
فالاولى التثنية بجاءوا
كلمه زيدا او عجبك جاءك
زيدا وليس بشيء لان
الكلام في الفصل بالتفصل
(قوله) وقوى اورده عليه

مالك في نكته وتقدير هذا في المصدر وان صحح لانهما قد ران فحذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيدويه لان الزمان ح يكون مضافا الى الجملة لان
الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالنضاف
اليه وقام الجملة مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير
المطرد انتهى والمافرغ المص من بيان اقسام مذمومة واقسام ما يندفعها شرع في اعرابها واعراب
ما يندفعها مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج في التبيين فقال (وهو) (اي)
كل واحد من مذمومة حال كونها (اسمين) اي لاحرفين وانما يفسر به كل واحد ليصح افراد
التصريح بالراجع اليها (مبتدأ) وقوله (وهما معرفتان) جواب للمقدّر يعني كأنه قيل لم يجوز
ان يكونان مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه بان شرط
المبتدأ موجود فيهما لانهم ما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما لكنهما معرفتان بالنظر الى
ما لهما (لكنهما) في تأويل الاضافة لانها اما بمعنى اول المدة (او بمعنى) (جمع المدة) كما عرفت
وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالاضافة (وخبره ما بعده) وقوله (اي خبر كل) واحد
(منهما) تفسير لمرجع ضمير وخبره هو قوله (ما يقع بعد) اي بعد كل منهما تقصير لصلة ما بانها
لفظ بعده بتقدير رفع (خلافا للزجاج) اي بخلاف هذا القول خلافا للزجاج يعني بعد
الاتفاق على ان احد هاتين كل واحد منهما ومن ما بعده مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند
الجمهور ومذمومة وخبره ما بعده وعند الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما)
اي لان مذمومة (عنده) اي عند الزجاج ليسا مبتدأ بل هما خبر المبتدأ او المبتدأ ما بعده ويرد
عليه (اي على الزجاج من طرف الجمهور) (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ في
مثل قولك مذمومان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذمومة (معرفة) لكونه اما بمعنى
اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اي كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا (غير جائز)
بالاتفاق وكأورد عليه هذا رد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المنى ايضا لان المقصود هو
الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجملة او يومان لان المفصود هو الاخبار عن يوم
الجملة بانه اول المدة او جميعها والمورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذمومة
كانا ظرفين على ظاهر قوله ومنهما مذمومة وهذا يقتضي ان يكونا خبرين لاسمتهين لان
الظرف اذا وقع في التركيب يتعين له خبرية فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح
ان يدفع هذا الاراد بقوله (واعلم انهما) اي مذمومة اذا كانتا مبتدأ او خبر فهما (اسمان)
صريحان لا ظرفان (لانهما ليسا بتقدير في و اذا كانا كذلك (فلا يصح عد هما) اي عدم
ومع (من الظروف المبينة) كما سبق التنبيه عليه بانه على النسخة التي اختارها الش
(الان يراد بظرفيهما كونهما من اسماء الزمان) يعني ان المراد من عد هما في
عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضم الزمان (لانهما يقعان طرفين) يعني
ان لفظ في مقدميهما كافي سائر الظروف وقوله (في تراكيههم) متعلق بيقعان (ومنها)
(اي من الظروف المبينة) (لدى) ولما جاء في لدى لغات اشار اليها المصنف فاحدهما الذي

إن الظاهر وهو (قوله)
من الاحوال العارضة له
بالنظر الى ما فيه اولى ال
يقول نظر الى غيره كالى
قوله وكذا المطوف عليه
في حكم المطوف في
الاحوال العارضة بالنظر
الى نفسه وغيره لان قولنا
زيد هو القائم ومرو
ضمروبه في حكم زيد
في الاحوال العارضة له
بالنظر الى القائم من كونه
مبتدأ واجيب التمرير
معمود اليه القائم بضمير
الفصل واعلم ان قوله
وكذا المطوف بمحتمل ان
يكون من جهة مباينة التي
ويحتمل ان يكون من جهة
مسئلة ذكرها الشارح
لاستيفاء المسئلة والثاني
اوجه لانه على الاول يكون
اعتبار امور في مباينة اليه
لاهم من تمام غير ضرورة
ثم امل ان الشارح قد افرط
في التكلف ليصح كلام
المتن كما ترى ولا يحتاج
اليه لان مناه ان المطوف
في حكم المطوف عليه في
التركيب لكل ما يستحقه
المطوف في التركيب
يستحقه المطوف في يازيد
ومباداه يستحق المطوف
عليه على تقدير كونه مضافا
النصب فكذلك المطوف له
ييزيد والمارة يستحق
المطوف عليه لو كان فيه
لام الفصل من كلمة يا فتكنا
المطوف والكل كما ترى
لان مراد الشارح اعادة
مادة العروض من اى جهة

(بالانساق الصورة) (ولدن) (فتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدن مثل
عندسا كنة النون هي المشهورة ومنها اول غاية زمان ومكان نحو لدن صباح ومن لدن
حكيم ومنها اول غاية زمان ومكان وقلة حاق قيهما فاذا اخيفت الى الجملة تحضت لزمان
ثم قال ولدى معنى لدن الا ان قال لدن ولما بينهما المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذلك يلزمها
من اما ظاهره وهو الاغلب او مقدرة فهو معنى من عند او مالى فهو معنى عند ولا يلزم معنى
الابتداء بانتهى ولكونهما اصلين في الجميع واكثر لغة فرق بينهما وبين ما بعد حاق قوله (وقد
جاب لدن) (فتح اللام وسكون الدال وكسر النون) (ولدن) (فتح اللام والدال وسكون
النون) (ولدن) (بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير
النون وهو قوله (ولد) (فتح اللام وسكون الدال) (ولد) (بضم اللام وسكون الدال)
(ولد) (فتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبق في بيان
الشارح لانه لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه في صدد التقييد واما ما من فلعلم قتيده شئ
اكتفى بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال فيحصل التقييد بالفتح والكسر في الدال
وانما لم يكتب في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان قيد الدال بحركات ثلاث مماثل لا يفرقة
التثنية على اصالته لدن بضم الدال كذا في المعاصم ثم شرع الش في وجه بيانها فقال (وبناؤها)
اى بناه لى وما بعد ها وانما فسرنا اضمير كذلك لما قال بعض المحشين ان ضمير بناؤها راجع
الى لى وما بعدها كما يدل عليه قوله الاى والفرق الخ يعنى ان الش مثل في بيان الفرق بقوله
لدى زيد اول دن زيد ولو خصص الضمير لى لكونها اصلا لم يناسب التثنية بلدى يعنى بناء
المجموع حاصل (لوضع بعضها) اى لكون بعض لغاتها وهى لدوله ولدى ما كانت بغير النون
والالف موضوعات (وضع الحروف) في كونها موضوعات على حرفين لن وعن وان كانت
مشتركة في المعنى بخلاف لى ولدن قائم موضوعات كوضع الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف
(وحمل الباقية) اى وحمل ما بقى من هذه الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه)
اى على البعض الذى وضع وضع الحرف من حل الظاهر على الظاهر في المعنى ثم اشارة الى
اشترك الكل في المعنى بقوله (وكلمها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اى
ملازمة بمضام في الجملة وانما قدنا قولنا في الجملة للتلاوة عليه بيان الفرق فان معنى قوله وكلمها
بمعنى عند في اصل اللغة والفرق بينهما في استعمال حيث قال (والفرق) اى الفرق بين كل منها
وبين عند (انه قال) اى في عند (المال عند زيدا) اى في المال الذى (بمحضر عنده) اى
في كيسه وبت (وفيا) اى وقال ايضا في المال الذى ليس عنده بل (في خزائنه) اى في خزان
زيد (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائباً عنه) او عن حضور زيد (ولا قال) اى ولا يجوز
في باب لى ان يقال (المال لى زيدا ولدن زيدا لافيا) اى في المال الذى (بمحضر عنده) لافيا
يكون غائباً او في خزائنه ولذا قال عنده و لا قال لى لافيه لانه المالك (وحكما) اى
وحكم كل من الامات بحسب العمل (ان يجر) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحت راجع

الى الحبر والمنعهم منه وقوله (ها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يحجر والماء بسبية
 وقوله (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة فى الاعراب
 بحسب ما يمد ان تكون مضافة الى ما يمدها وان يكون ما يمدها محجورا بها على الاضافة (نحو
 المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب (وقد ينصب فى بعض لغات العرب بـ (لدى)
 اى يلفظ لدى من بين تلك المذكورات (خاصة) اى خص النصب بـ (لدى) لا يغيرها من البقية وقوله
 (غدوة) نائب الفاعل لقوله ينصب يعنى نصب لفظ غدوة (خاصة) بـ (لدى) خاصة على التغيرة
 (سما) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبها لتونها) اى تشبيهه بـ (لدى)
 (لدى) (نون) (تتوين) فى مثل رطل زينا) فصار لدى كآثار اسم قائم للتوين فصار عاملا وناسبا للتمييز
 وهو لفظ غدوة قال الرضى فصبها تشبها بالتمييز او تشبها بالمفعول فى نحو ضارب زيد انتهى
 وفى نكت ابن مالك ان النصب على التميز وكذا قوله الدمامنى عن المعنى لان هشام واختاره
 الشارح العلامة ثم اراد الشارح ان يبين دليلا على كون (تتوين) لدى كالتتوين فقال (ولذلك)
 اى ولكون (تتوين) لدى كالتتوين (محذف) على صيغة المجهول اى (تتوين) (عنها) اى من كلمة (لدى)
 (ويثبت) وكذا على صيغة المجهول اى تحذف (تتوين) تارة ونسب اخرى حال كونها مع غدوة كما
 هو شأن سائر الاسماء التامة المتونة مع التميز اعلم ان العصام ذكر فيه وجهها حاصله ان حذف
 (تتوين) من قوله (لدى) غدوة ان كان قبل مقارنتها بدوة يحمل على حذف (تتوين) كفى سائر الاسماء
 المتونة ما عدا تلك الاخرى وان كان الحذف بعد مقارنتها بدوة يحمل على ان حذفها تحذف
 (تتوين) فى الاسماء التامة المتونة انتهى يعنى ان حذف (تتوين) منه جائز فى كل حال سواء حذف
 بعد كونه اسما تاما او قبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف (تتوين)
 وانباتها من لفظ (لدى) عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزا لكونها مشابهة للتتوين كذلك
 يجوز لكون غدوة (اكثرا استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحرة الاعلى
 يعنى ان (لدى) اذا نصبت بـ لفظ سحرة وقيل (لدى) سحرة لم يحجز حذف (تتوين) منها (وغيرها) اى
 وغير السحرة وهذا يشعر ان حذف (تتوين) بعد مقارنتها بدوة لان اكثر الاستعمال كانت
 كالدليل على قسمة التمييز (و) منها (قط) ترك الشى ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها وامل
 وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت
 الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتجميع عطف قوله
 قط على قوله لدى كما هو الاصل ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلفت اللغات
 فى لفظ قط واحتمل وسم ما ذكره المسالك اراد الشارح ان يفسره على وجه يشمل الكل فقال
 (مفتوح لاقاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل الاقاف والطاء مفتوح الاقاف (ومضموم
 الطاء) اى ومضموما طاء (المشددة وههنا) اى وهذا اللفظ بهذه الصفة (اشهر لغات)
 اى اشهر لغات قط وكونه اشهر يحمل كلام المصنف على هذا ثم شرع فى بيان اللغات الاخرى بقوله

حصلت هذه الاحوال له
 وكلمة غير لفظه والالهام
 مما لا يقيد هذا البيان وبمد
 حصول المطلوب حسن
 التبرير ما هو ثابتا فقال اول
 بالنظر الى ما قبله وثانيا
 بالنظر الى نفسه وغيره
 ودعوى حصول بعض
 الاحوال له مما تأخرته
 باطلة والاستدلال على
 ذلك بزيده القائم وعمرو
 واعتبار ان مرادى فى
 حكم زيد فى الاحوال
 العارضة له بالنظر الى القائم
 من كونه مبتدأ واجب
 التبرير محصورا فيه
 القائم بتغيير الفاعل فاسد
 لانه لا يحتوى على الحكم
 بالمحصار القائم فى زيد
 والمحصار فى عمرو وهذا
 ناقض بين وايس مراد
 الشارح صحيح كلامه ان
 توجيهه ما ذكره حتى يمد
 من باب انكشاف قائم صحيح
 فى نفسه بل هو انحصار
 ما ذكره الرضى فذكر
 كلامه حتى يبين مراد
 الشارح قد سره قال
 لا يريدون بقوله ان
 المظروف فى حكم
 المظروف عليه ان كل
 حكم يثبت للمظروف
 عليه مطلقا يجب ثبوته
 للمظروف حتى لا يجوز
 عطف المرة على النكرة
 وبالعكس وعطف
 الرب على البنى وبالعكس
 وعطف الفرد على النتى
 او المجموع وبالعكس بل
 المراد به ان كل حكم يجب
 للمظروف عليه بالنظر الى

(وقد تخفف الطاء المشددة) فصار قسط فتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) أي قاف كل من اللتين فصار يضم القاف والطاء مخففة (اتباعا) يعني لا لاصالهما بل لجل القاف في كل منهما تابعا (لضمه الطاء المشددة) كافي اللغة الأولى (والخففة) كافي اللغة الثانية فيحصل منها أربع لغات الأولى اللغة الأشهر والثانية الغير الأشهر وهما أصلا من الثالثة فرع الأولى الأشهر والباقية فرع الثانية الغير الأشهر ثم ذكر له القاف خامسة غير اصل ولا فرع لاحدا لاصاين فقال (و) قد جاء في حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما حمل الشبان حركة القاف لكونها مملوءة في الجملة من قوله (مثل قسط الذي هو اسم قمل) فانه فتح القاف كة وانما جاء في زيد فقط (فهذه خمس لغات) فيه (كلها) يعني ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة في التكلم لكنهم ليست بمختلفة في المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة (للماضى المنفي) وقوله للماضى تعيين للخبرة في كلام الشبان لغيره كلهما واما في تركيب المص فيجئ ان يكون حالا او صفة او خبرا المحذوف واما ضمير الشبان قوله (اي لاجل الفعل الماضى المنفي) للاشارة الى ان اللام للاجل لالصة وانما حمل اللام عليه لانه لو كان لالصة لزم ان يكون الفعل مضاء الموضوع له وليس كذلك فان مضاء هو الزمان لا الفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا في عقبه ليقيد معنى الاستغراق في الزمان الذي انفي وجوه ما حدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل واما اذا كان صفة لازمان فاليه اشارة قوله (او الزمان الماضى المنفي) فعمل هذا ان يكون اللام لالصة لانه موضوع لازمان الماضى المنفي فقوله المنفي صفة للماضى في اللفظ وجار عليه واما في الحقيقة فالمنفي هو (وقوع شئ ماى حدث فيه) اي في ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنفي والفرق بين التفسيرين انه في الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفي في قول المص صفة للماضى حقيقة عقلية لكونه مستندا الى الفعل الماضى وفي الثاني اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومستندا اليه مجاز عقلي لانه لا معنى لفي الزمان بل المنفي وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كون الماضى موضوعا له والثاني على تقدير كونه موضوعا له لهذا اللفظ وقوله (يستغرق المنفي) للاشارة الى علة زيادة هذا اللفظ فائدة يعني انما في هذه اللفظ مع اقادة الفعل السابق لما يفيد استغراق المنفي المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من الفعل المنفي السابق (نحو ما رأيت قط) يعني ان في الرؤية مستغرق جميع الازمنة الماضية وكذا نحو حمل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى ما رأيت ثم شرع في بيان وجه البناء فقال (وبناء مخففة) يعني ان وجهه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضعا) اي لكون ذلك اللفظ موضوعا ومطبوعا (وضع الحروف) اي مشابها البعض افراد الحروف في كونه على حرفين وفي سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فاقام على ثلاثة احرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان سبب آخر في بناءه ولذا قال (وبناء المشددة تشابهها) اي لكونها مشابها (لاختلاف مخففة وقيل) في وجهه بناء المشددة انه (حمل على اختها عوض) في كونه

مقابل لا بالنظر الى نفسه
يجب بيوه للمطوف كاذنا
لزم للمطوف عليه
بالنظر الى ما قبله كونه جملة
ذات ضمير ما قبله لكونه
صلة لزم مثله للمطوف
وكذا ان التقى ما قبله كونه
تكرره كسجود رب
والجبرود وربكم وجب
كون المطوف كذلك قال
وكان يجب على الاصل
التقدم ان لا يجوز ان يزيد
والمارت لوجود خبره
المطوف عن اللام بالنظر
الى ما يمكن لا كاذنا المكروه
هو اجتماع اللام وحرف
النهاء ولم يجئ حال
كون اللام في المطوف
جاء كما في بابها الرجل
وان وجب قمطوف
عليه حكم بالنظر
الى نفسه والى غيره معا
وجب مثله لمطوف ان
كان في نفسه مثله المطوف
عليه فلذا وجب بناء
المطوف في زيده ومحمود
وان لم يكن حال المطوف
في نفسه كمال المطوف
عليه لم يجب فيه ما وجب في
المطوف عليه فلذا لم يضم
المطوف في زيده وما قبله
لان ضم النداء ليس لحرف
النداء فقط بل لنداء
واكونه مفردا صرفة هذا
وبذلك تدبرين بطلان قوله
لان معناه ان المطوف الى
آخره المقول وكونه من
جملة لا ما يجب (قوله) او
محول على تكراره الضمير
فيل الظاهر ان يحمل المحل
على تكراره الضمير وجها

لا يتفرق النفي ولما جى عوض لكونه مقطوعا عن الإضافة كاسيحي جى قطب ايضا لكونه
محمولا عليه من قبل حمل النظر على النظر (و) (نها) (عوض) وتوسيط الشارح لفظ منها
لتصحيح المطلق كاسيحي وقوله (فتح العين وضم الصاد) فغير لتصحيح اللفظ وهو امحال
او خبر مبتدأ محذوف كونه بضم الصاد هي اللفظة المشهورة (وقضاء) اى وجاهى عوض (فتح
الصاد) فى لفة (وكرها) اى وكسر الصاد فى اللة الاخرى وقوله (لمستقبل) احوال او صفة
او خبر مبتدأ محذوف كاسيحي فى قوله لاماضى (اى لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله
المستقبل صفة لفعل وكان قوله (المنفى) مستند فى الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام
للاجل لا لصفة وقوله (او الزمان المستقبل المنفى فى وقوع شئ) فغير على تقدير كون اللام
لصفة وكون المستقبل صفة فزمان الموضوع له وكون اسناد المنفى الى الزمان مجازا عقليا كما
عرفت نفا سبق وقوله (ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلية) بيان ايضا الفائدة زيادة للفظ
كما عرفت (بحول اراء) فتح الهزمة (عوض) يبنى انه لا يتعلق به روى فى جميع الازمنة
المستقبلية (وبناء عوض) اى ووجه بناء عوض (الالضم) لكونه مقطوعا على الإضافة
كقبل وبعد) وقد عرفت ان ما قطع عن الإضافة من الظروف مشابه للحرف فى الاحتياج
والبناء فى قوله (بدليل اعرابه) للاستئناس ببنى انما حكم على عوض بانه مقطوع على الإضافة
بإستئناس دلالة كونه ممر باذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض الفائتين اى) يبنى انه معنى
(دهر الداهرين ومعنى الداهر والماضين الذى) اى مضاهما هو الموجود الذى (سبق على
وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض فى مقام القسم وقال المصام ان الاستدلال بكونه
ممر با على انه مقطوع عن الإضافة تحكم لجواز ان تكون الفتحة التى ترى فى لفظ الدهر
فى قوله دهر الداهرين فتحة بناء لا فتحة اعراب لانه كاسيحي يجوز بناؤه على الفتحة
والكسر بخلاف نحو قيل وبمدلانه لم يسمع بناؤه كما كذلك فتعين فتحهما الا اعراب ثم
شرع فى بيان احكام الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الإضافة الى لفظ اذ بعد
بيان احكام ما قطع عن الإضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة و) (الى كلمة)
(اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم للظروف المضافة
الى اذ ليس على الحلاقة بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضاف (الى الجملة) فقوله الظروف
مبتدأ وقوله (مجزؤ بناؤها) خبر اى مجزؤ بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الش
وقوله الش (لا كتبها) دليل لجواز بنيتها ببنى وانما يجوز بناؤها لا كتبها اى لا كتاب
لظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل ولما ظهر الاكتساب
المذكور فى الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر فى الظروف المضافة الى كلمة اذا تبار الشارح
اليه بقوله (ولو بواسطة) يبنى المراد من الاكتساب اهم من الاكتساب بلا واسطة كافيها اعداد
او بواسطة كفى كلمة اذ وقوله (على الفتحة) متعلق بالبناء وقوله (لاحقة) دليل لتعين الفتحة من
بين القاب البناء (بحقوقه تعالى يوم يفتح الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم

ثانيا تقدير التذكير ولا
يجمل مدبلا وليس من
سلامة الفهم لان معنى
تقدير التذكير ان يقدر
ذلك منكر المقصد
عدم التبيين ولا يكون
الضمير كضمير وجوب
على الفتحة فكيف
يكون هذا وجهه
بل هو قسبة كالا يبنى
قوله) تعيين الرض من
ان يكون خبر مقدمه ما على
المبتدأ وهو ممر ويل
ولما قل ان يقول لم يبين
فذلك الجواز ان يكون
الرض لكونه مبتدأ رضا
فاهل هو ممر ولا ان الصفة
اذا طاعت ممر اذ فيه
الاصران وليس ببنى لان
الانصب باعتبار المطلق
حيلة خيرا مقدمه عليه وهو
المراد بالتبيين دول
الوجوب (قوله) وانما جاز
الذى الحليل جعل لجواب
هذه السؤال تملك احتمالات
الاول منع كون الفاء
عاطفة والثاني تخصيص
كون المظوف فى حكم
المظوف عليه بما اذا لم يكن
بين المظوف والمظوف
عليه سببية لان المظوف
والمظوف عليه يصير ارجح
بثبته اى واحد فيكى
رابطة المظوف عليه
المظوف والثالث
ان الفاء السببية قيد معنى
فى الجملة الثانية رابطة لها
بما ربط به المظوف
عليه وهو ان النسب
يسبب وطيرانه واما
قوله ويمكن فمجرى آخر
يتقدم الرابطة ولا يبنى

عليك ان تكون اللمة الثانية
مع الاولى بمنزلة جملة
واحدة لا يتوقف جعل
الغامضية ولا اعماره
ما هو رابط اللمة الثانية
بما ربطه المعطوف عليه
بل يحصل ذلك من الغاء
الناطقة فان معناه التقريب
فكما يجعل الغاء السببية
لثانية مع الاولى كواحد
كذلك التقريب لانه في قوة
ويغيب بذهب طيراته
لا يرد ذلك على الشارح
قد سره لا يعلم بصرح
بغضيم كون المعطوف
في حكم المعطوف عليه بما
اذا لم يكن المعطوف
والمعطوف عليه سببية ولا
يتضمن هذا الغضيم ما
ذكره حتى يترس عليه بان
هذا الامر جارى صورة
انتفاء السببية ايضا بل لما
اجبى في المتن بجعل الغاء
على السببية بين ذلك
بالحالات ثم بان الشارح
قد سره منظوريه
وذلك لان مذهب المصنف
عدم الجواز في صورة
المعطوف مطلقا قال
الشارح تقرير الامراض
ان قال يطير سلة الذي
وفيه ضمير يعود عليها
فيغيب بذهب معطوف على
السلة ولا ضمير فيه
الصحيح ان يكون سلة
ينظر عطفه على يطير
فالجواب ان هذا الغاء
ليست فاما المعطوف ولذلك
اذا قلت الذي يطير ويغيب
فردا له باب لم يحضر اخاف

الى اللمة وهي جملة ينفع (وقوله لما لي من خزي يومئذ) وهذا مثال للمضاف الى كلمة اذا
المضافة الى اللمة وهي جملة كان كذا فعذفت جملة كان كذا وعوض عنها التثنية وقوله
(فمن قرأ بالفتح) متعلق بالتاليين يعني ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين لما بي على الفتح
في قراءة من قرأها بالفتح كما قرئ به فيهما في القراءة المتواترة وما يفهم قرأها بالرفع في الاول
وبالجر في الثاني كما هي المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين ولما لم يتعرض المصنف
للقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاسانته اراد ان يذكره فقال (ومحوزا عرابيا) يعني
انه كما يجوز ان يقرأ على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اي لكون الظروف المذكورة
(اسما مستحقا للاعراب) بالنسبة الى ذاتها بقاها ظرفية ولم يثبت الاحتياج الى شيء وهذا
بيان لمرجع الاعراب وقوله (ولا يجيب اكتاب المضاف الى المبنى البناء) اي من ذلك المبنى
اثبات لمرجع الاعراب برده مرجع البناء يعني ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين
كونها مبركة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء فجاز الاعتبار بقضى الجواز لا الوجوب
(وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اي كالمذكور من الظروف) يعني اشارة الى
الظروف بتأويل المذكور لانه لم يأول به لكان اللائق في العبارة ان يقول ومثلهما وقوله
(في جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله
(مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حال من مثل وغير اوصفه لهما ثم ان ما اختاره
الفاصل الهندي وعصام الدين من نسخ المتن هكذا مع ما وان وان زيادة الالف والتون
الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة وخفيفة اذ لفظهما مثنى عن تكررها فيهما وما
النسخة التي اختارها الشارح فالالف والتون ليس بمكرر فيجب عليه حيث ان يأول به وقول
(خفيفة) وهي التي تدخل على الفعل (ومشددة) وهي التي تدخل على اللمة الاسمية وان يأول
ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قياسي مثل ما قام زيد) وهذا مثال لفظ مثل
المذكور مع المصدرية (وقياسي مثل ان قوم) وهذا مثال مثل المذكور مع ان الخفة
المصدرية (او) قياسي (مثل انك تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ المثل مع ان المشددة وما
عطفه بالان النسخة التي اختارها الشارح هي ما ليس الالف والتون مكررا فاقضى ان مثل
مثالا لان سواء كانت مشددة او خفيفة فلا يمتنعان في مادة واحدة فيكون المثل احدا لمرتين
فيقتضى ان يأتي في المثالين بالاول والاختار على احدا لمرتين كما ذكرنا في امثاله ثم شرع الشارح
في توجيه وجه جواز البناء والاعراب في المذكورات فقال (لما بينهما) اي وانما الحق مثل
وغير حال كونهما في هذه الصفات بالظروف المضافة في جواز البناء واعراب لكونهما
مشابهتين (الظروف المضافة الى اللمة) في كونهما مضافتين في المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى
وهو ما وان مشددة وخفيفة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث يعني ان الظروف المضافة الى
اللمة وهي التي كان مثل وغير مشبهتين لها (نحو اذا وحيث) وقوله (ولهذه المشابهة) يعني
بسبب هذه المشابهة لا يغير هامن الاسباب (ذكرهما) اي المصنف (في بحث الظروف) مع

انهما ليسا بظرفين (ويجوز اعرابهما) اى ويجوز ان يبنوا على مجوز ايضا اعرابهما (لكنهما
 اسين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه في اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضى
 ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها يبنى ان لا يكون على اطلاق لان الظروف
 المضافة الى الجملة على ضربين واجبة لاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذا وما اذا فعلا خلاف
 هل هى مضافة الى شرطها ولا واجبة لاضافة وهى غير هذه الثلاثة فالواجبة لاضافة اليها
 واجبة البناء وما جازة لاضافة اليها فعلى اى ضلع ضربين لانها اما ان تصاف الى جملة ما هية
 المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان تصاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تصاف
 الى الفعلية انى صدرها مضارع او الى الاسمية سواء كان صدرها مبررا او مبنيا فى اللفظ نحو
 جئتكم يوم انت امر اذ لا بد له من الاعراب محلا فند بعض الصربين لا يجوز فى مثله الا
 الاعراب في الظروف المضافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤها انتهى ملخصا
 (المعرفة والتكررة) اى المتداولتان فى السنة النجاة وكثرة ذكرهما باقدم من المباحث قائمة
 مقام ذكرهما صريحا واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بمحضهما على بحث غير المصدر
 لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفة ما موقوفة على معرفة المبنى فلهذا اخرها
 المعنى عنه كدافى العمام تم قسمه الشى قوله (اى هذا بيان المعرفة والتكررة) ببيان ان هذين
 اللفظين خير للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشير الى ما سيجى من المسائل المستحضرة وقد ر
 كلمة الباب للإشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف
 كما هى عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وأما قدر البيان للآل يلزم اتحاد المين
 بالكسر بالين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التى كانت جزء من الكتاب مينة
 للمسائل التى كانت جزء من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للإشارة الى انهما من اقسام الاسم
 مطلقا لان الاسم المبنى لان الاسم قسمات متدخلة باغته رات مختلفة فقسمة تارة الى المرب
 والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالماثل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والتكررة باعتبار
 الإشارة الى معين وعدمها للإشارة الىه وتقسيمه الى المؤث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث
 وعدم وجودها وتقسيمه الى المنه والمجموع والمراد باعتبار دلالة على اثنين او اكثر وعدمها
 وتقسيمه الى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم قسم المتصرف الى المصدر وغيره
 كدافى الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجودها والتكررة عدمها يقدم تعريف المعرفة فقال
 (المعرفة) ببنى ما هيتها على ان يكون اللام لجنس كما هو الالىق بمقام التعريف وهو
 مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وقدير الشارح بقوله (اى اسم) (وضع)
 تفسير لما به عبارة عن القسم وهو الاسم المطلق ولما كان لا موضع اقسام اربعة عقلا وهى
 ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له اما عام واما خاص فانتع من
 هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقراء
 الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكلمات لافراد كما وضع الانسان

وانما هى عادة السببية ولا
 يلزم فيها بعد فاء السببية
 ما يلزم فيها بعد حرف
 العطف هذا الجلاء وبه قال
 فى الامالى وايضا لوجه ما
 ذكره فانما فاته ان اراد به
 انضمام سببية الاولى لثانية
 بان يكون الفاء السببية
 فهى الصورة الاولى بينهما
 اذ لا حيل الى كون الثانية
 سببا لاولى وان اراد ذلك
 الانضمام على تقدير ان
 يكون الفاء متركة بين
 العطف والسببية فهى
 الصورة الثانية لانها
 بينهما فاعظم نقول يجوز
 ذلك فى صورة كون الفاء
 عاطفة اما مع السببية كما
 ذكره الشارح او بدونها
 كما اورده القائل من مذهب
 الرضى قال اجاب الرضى عن
 ذلك بان هذه الفاء السببية
 لا للعطف ولا ماني
 المطوف هذا ما قاله الرضى
 والذي يقول عندي ان
 الجملة الذى يلزمها الضمير
 كخبر المبتدأ والصفة
 والصفة اذا عطف على
 جملة اخرى متصلة
 بالمعطوف عليها من يكون
 مضموم بعد مضمون
 الاول متراجعا ولا
 او يذير ذلك جاز تجرد
 احدى الجملتين عن الضمير
 الرابطة اكتمال بما فى اخنها
 التى هى كبرتها سواء كان
 مضمون الاول سببا
 لقضون الثانية كما فى
 مسئلة الذباب ولا كما تقول
 تخبر عن زيد فى جاء زيد

زيد وعمر ومع وضعه الحيوان الناطق الموجود فيهما او الثاني الوضع الخاص مع الموضوع
له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص
وهو وضع الحروف والمتنصيرات واسما بالاشارات وغيرها كاسيحي اراد النبي ان يفسر
الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيره من المعارف فقال (وضع جزئي) كوضع الاعلام
(او كلي) كوضع غيره والوضع الجزئي ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه
كوضع زيد لذاته يتصور مشخصاته المتحصرة له كوضع الاسامة لمالهية الاسد بان يتصور
ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدها على كثيرين فهي بمنزلة المفهوم
الجزئي لا تختمل غيرها والمراد بالوضع الكلي ان يتصور المفهوم الكلي سواء جعل ذلك
المفهوم آلة للملاحظة الجزئية فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون
الوضع عاما والموضوع له خاصا لم يجعل ذلك المفهوم آلة للملاحظة الجزئية بل وضع اللفظ
بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عين فالمعرفة بينهما كان الموضوع
له خاصا سواء كان الوضع ايضا خاصا كفي الاعلام او عاما كفي البواق من المعارف والتكررة
ما كان الموضوع له عاما فاقوم هذا فانه نافع جدا واللام في قوله (لشي) متعاق وضع
وصلة له ووسط الشارح قوله (لمتيسر) ليكون قوله (بشي) صفة لشي والضمير المجرور
في قوله بشي راجع الى الشي فقوله ما وضع بمنزلة الجنس تعريف المعرفة يشمل الاسماء
المعارف والتكررات وقوله لشي بشي بمنزلة الفصل اخرج التكررات اذ هي لموضع لشي
بشي ثم الشارح اراد تفسير لشي المتببس بشي فقال (اي بذاته المتبينة) فاراد بظاهره ان
الشي اذ قيد بشي يراد به ذاته المتبينة بشي شخصه اعتمادا على ما شاء بين الادباء من استعمال
امثال هذا التركيب اعني تقديم لشي بقوله بشي يريدون به ذاته المتبينة المشخصة والا
فهي العين بمعنى الذات المتبينة عالم تساعد عليه اللغة اذا ما يناسب هذا المقام من معانيه هو
ذات لشي ونفس الشي كافي قولهم جاني زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة
ما وضع لشي نفسه لا الامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشي اذا ما من
موضوع لشي الا انه موضوع لذلك الشي نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعات بالنسبة
الى معانيها الحقيقة فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن التكررة كذا في المعاصم وقد سمع من
بعض الاساتذة انه لا يرد على الشي ما اورده المعاصم من انما اذا لم يحمل هذا التفسير على
ما هو الشائع بين الادباء لزم الاحتذور والمذكور اعني الالتباس لان المراد من الشي المذكور
هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتبينة وغيره او ما وصف
بقوله المتببس بشي يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متبينة لا قبله انتهى
ما سمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للمتكلم والمخاطب) بالجر صفة بمدقة لقوله
بذاته وكذا قوله (المهودة بينهما) صفة ثالثة لذات (قالشي) يعني انما يتبادر هذا لان
الشي المذكور في التعريف حال كونه (مقبلا بهذا للمعلومية) وهي كونه معلوما لهما

فقربت الشمس الذي جاء
فقربت الشمس زيد لان
المتن تعجب بعبارة غروب
الشمس زيد هذا كلامه
ونحن لان جوازها والعجب
منه انه كيف تولى ذلك
عنده بلاشي تمسك به من
كلام المعاصم فان لو كان قد
ظهر بذلك لاتي به ولما
ارتكب الى الاستدلال بما
ضمنه نفسه وايضا كلامه
هذا انما مضى لا تخلفا عنه
من حكمه بان كل حكم
يجب له مطوف عليه
بانظر الى ما قبله يجب بشي
للمطوف كذا التزم في
المطوف عليه كونه جملة
ذات ضمير عالمه لكونه
صلة من مثله الى المطوف
(قوله) مختلفين اي غير
متحدتين بل ما ذكره في
توجيه مختلفين فلا يجب ان
يقضى عنه العجب والاولى
ان لا يشكك مثله بل وجب
فاوجه انه يقر في هذا ان
الوصف قد يكون لبيان
الشي بان يوصف بالشي
يوصف الجنس لبيان عموم
الحكم وشموله الجنس
ومنه قوله تعالى وامن
وابتغى الارض ولا طائر
يطير بمخاضه يوصف
طاملين مختلفين للتصريح
بالعموم ولا يبعد ان يقال
احتراز عن مثل ضرب
واكرم زيد عمرا وبكر
خالد فان زيد وعمرا
معمولان والاعين حاضر
واكرم على ما نقله عن
الفراء انه على تفسيره

(والمهودية) وهي كونه معهودا بينهما (اذ وضع له) اى تلك الشئ (اسم فهو) اى فذلك الاسم هو (المعرفة واذ وضع له اسم) يعنى اذ اوضع لذلك الشئ (اعتباراته مع قطع النظر عن هذا الحقيقة) وهي كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لتلك الشئ (اعتباراته فقط هو) (التكررة فقله ما وضع لشي) مع قطع النظر عن معلومته ومعهوديته (شامل للمعرفة والتكررة وقوله بيبته) مع القيود المذكورة (بمخرج به التكررة) ثم شرع المص في تعداد انواعها فقال (وهي) (اى المعرفة) وقوله هي مبتدأ وخبره في تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفي تركيب الشئ قوله (سنة انواع) والمضمر راجع الى المعرفة المعرفة بما ذكر لكنهما من حيث افرادها النوعية كاسبق في اول الكتاب في قوله وهي اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان المصنف في هذا الانواع الستة ليس بقلي ولا جلي بل هي متحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بحمل كل واحد منها في مرتبة بان ذكر بعضها أولا وبعضها تاليا بعده (في الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكرا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) ان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة في الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كلتي مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الاخر الخ وقيل الى مرتبة ليس فوقها عرف منها وقيل الشارح تبع في ذلك للفاضل الهندي لان الترتيب الذكر ليس بمطابق للترتيب الرتبى في الاعرفية فان المبهمات منها ما يساوى ذاللام والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها ما يفوته فاجيب بان ما ذهب اليه الشارح هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك في المتوسط ثم قال وفي اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المصنف ما هو المشهور من مذهب سيبويه فلا يترتب ان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس كذلك وكون المبهمات مساوية لذى اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهب (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعنى اول انواع المعرفة هي المضمرات وهي اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كل لانا (موضوعة بازاء معان مبنية مشخصة) وكل لفظ شاه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له وتخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزى في كافى الاعلام بل (اعتبار امر كللى) كما مر لكن ذلك الامر الكللى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فان الواضع لاحظ اول) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) 'مى من حيث ان المتكلم الواحد (بحكى عن نفسه مثلا) بان يقول انا فعلت كذا (وجمله) اى وجدل الواضع ذلك المفهوم بمد ملاحظته بهذه الحقيقة (آلة لملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (روضع) بمد ذلك من الملاحظة (لفظا تاليا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال

العالمين ليجوز العطف عليها الالة العطف على معمولي عالمين غير مختلفين بل متعينين في المسؤول ولا يخفى انه من جهة الواهم لا تالم بالضرورة انه اذا لم يذكر هذا القيد يجوز ان يتوهم امتناع ضرب ضرب زيد عمرا او بكر خالد او اما اذا ذكر فلا يتوهم كذلك جزما فثبتت ماقاله الشارح قدس سره كيف لا ومفهوم العالمين عند الاطلاق اسم من المتعينين والمختلفين فالاشيان باحد هذين الوصفين اعاهو للاحق اذ من الاخر وقد صرح بذلك صاحب الوافية واعايد العالمين بالمختلفين لغيرهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وحرمانه ليس من هذا الباب لكون النمل الثاني تأكيد الفعل الاول ليجوز العطف عليها لانه ليس بممولى عالمين مختلفين قال والمراد باختلاف هنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول وقوله ولا يمد الخ مع كونه متناظرا لما قبله لا جزم عليه فاسد لا ضرب واكرم في قولنا ضرب واكرم زيد عمرا ملائ مختلفان لاستقلال كل واحد منهما بالمراد فلا يجوز العطف على معموليها وكان الفاعل

لم يدرك ملة الاستماع فيام
الحروف الواحد مقام
حاملين وهذه الملة مضققة
فيه الا ترى انك اذا قلت
ضرب واكرم زيد عمرا
وبكر خالدا يكون المعنى
ضرب واكرم بكر خالدا
فيكون الواو قائما مقام
مدين وهو المحكوم عليه
بالاستماع ولا وجه
لتخصيص هذا المثال
بجويز الفراء فانه من
يجوز العطف على حاملين
مختلفين مطلقا كما ستقف
عليه (قوله) قوله ما كل
سوداء ثمرة ولا يشاء
شخصه فيضاه مطبوعة على
سوداء والعالم فيها كمر
ورخصة مطبوعة على ثمرة
والعامل فيها ما والناو
الاول عطف على الاسماء
الاول والعامل فيه كل
وان ان الثانية عطف على
الاسماء الثاني والعامل فيه
تخصيص وعلى هذا القياس
فيما بعد فان الحيرة عطف
على انوار العالم في الدار
هو لي عمرو مطبوع على
زيد والعالم فيه الاشياء
(قوله) وعمره جواز ذلك
المطبوع مع خلاف الفراء
جاء في جميع المواد عند
الجوهر قيل رد لما تبعه على
المس ان قوله خلا لا لفراء
بيان لاختلافه قيل تمام
الحكم لا ما يتاخر المستثنى
فاجاب بان المستثنى متعلق
بمجموع عدم الجواز اذ
المخالفة وهو مع كونه
نكلا جدا يتجه عليه ان ينظر

زيدا ما قائم وضع لفظا ان زيدوا اذا قال عمرو انما قائم وضع لفظا للمعروف مع ملاحظة كل منها
متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لا يخلو ولا يفهم الا واحد مخصوصه) يبنى لا يفيد
لفظ اناني انما قائم مثلا اذا قاله زيد الان انه وفي تركيب الثاني الان انه ولا يفهم منهما الا انه زيد
في الاول وعمرو في الثاني (دون القدر المشترك) يبنى لان الواضع لا احتلوا وضع لفظا انا
لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم التكلم الواحد قوله (تعمق ذلك المشترك)
اما مصدر مضاف مبتدأ وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لاقادته الحصر لان المصدر المضاف
اذا كان مبتدأ يكون لمصدره على الخبر ففي كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له واما
على صيغة الماضي المجهول والمضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك نائب فاعله وقوله
آلة بالنصب حال منه يبنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (الوضع) وقوله (لانه
الموضوع له) عطف على قوله آلة يستدبر باللام يبنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لانه الموضوع
له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال كاقربنا فالوضع في المضمرات واما الهامى للملاحظة
المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد التكلم وعمرو التكلم المشخصان
وموضعه علم الوضع (و) (الثاني) (الاعلام) اى الثاني الاقصر من مرتبة المضمرات
في التعين هو الاعلام (الشخصية) يبنى سواء كانت تلك الاعلام شخصية (كاذبا وتصويرات
زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظا زيدا بازائه) اى بازاء زيد التصور (من حيث معلوميته)
للتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك التصور بينهما (او الجنسية) عطف على
الشخصية يبنى سواء كانت تلك الاعلام جنسية (كاذبا وتصور مفهوم الاسد وهو الحيوان
المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين التكلم والمخاطب وبعد تلك
الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى
الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للتعيين فيه وهما التانيث
والسلبية ولا يجوز ايضا دخول حرف التعريف عليه كفى زيد (بمخلاف) اى وضع لفظا اسامة
للحيوان المفترس ما ليس بمخلاف (ما) اى بمخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظا الاسد بازاء هذا
المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
قائه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
(نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد ولفظ سبحان لتسبيح لكن
اضطربت اقوالهم في الفرق بينه وبين الاسد مع اشتراكهما في الوضع للمفهوم الكلى
قادى بعضهم الفرق بينهما ان استعمال الاسد في اقراءه حقيقة واستعمال اسامة مجاز
فقال صاحب الاستحسان والحق ما قاله ابن الحاجب والربضى من ان تعريف مثلها تقديرى
كعدم عمر لامور لفظية مثل استماع الانام ومع الصرف وبقى ههنا ما قاله المعاصم حيث قال
ويشكل تصور العلم الشخصى بانه تصور الذات بعبه ووضع اللفظ بازائه بلفظ الله تعالى فانه
لم يمكن تصور تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه تعالى

فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى ترتب فائدة الوضع المسمى وهو فهم الشخص بعينه انتهى
 اقول ان احوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الاكرماني في شرح
 لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف في اصله بدليل كونه صفة الاسم الاخر الشريف
 في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذي على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن
 الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحث لا يستعمل في غيره
 وصار كالمثل مثل الثريا والصق اجري مجراء في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف
 به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حتى غير
 معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولا لاول على مجرد ذاته المخصوصة لما فاذا ظاهر
 قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين
 مشاركا لآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان
 توجيه الاكرماني وان كان توجيها اقناعيا لكان لا يكون سببا للتخلص مما اشككه العصام (و)
 (الثالث) اي الذي في المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف في المرتبة الثالثة
 في الذكر وهو (المبهمات) (بمعنى) اي يريد المصنف بالمبهمات (اسماء بالاشارة و) اسماء
 (الموصلات) فبلى هذا يكون قوله والموصلات عطفا على قوله اسماء لا يراد به صيغة الجمع
 (وانما سميت) اي تلك الاسماء (مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اي عند مخاطب
 (وكذا الموصول) اي كان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالوصول ايضا (من غير صلة) مبهم
 صرح به الرضي حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل يحتمل ان يكون مرجع الاشارة
 ثم قال وانما يجعل الضمير الغائب من المبهمات لان ما يورد اليه متقدم فلا يكون مبهما عند
 المخاطب عند النطق به وكذا ذوالالام المهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم)
 وهو المضمرات والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع
 له الخاص بخلاف هذا القسم من المرفقة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اي والحال ان
 الموضوع له (الخاص) وقوله (فانما) دليل للمجموع يعني وانما يكون الوضع هذا القسم عاما
 والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعه بازاء معان متبينة معروفة) ومعروفة
 وهي هذا الحجر والذي خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص
 الذي في الثاني معلوم ومعهود فينوان الخارج من الدار فلفظ هذا في الاول والذي في الثاني
 موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعني بعد
 ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعينين كافي البلم حتى يكون
 الوضع ايضا خاصا بل موضوعا لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اي شاملا
 لهذا الشجر ولهذا الانسان والذي دخل والذي اكل مثلا (كلية) اي حال كونه وضعا
 كلية غير مانع من وقوع الشركة بين كثيرين (فان الواضع) اي وانما كان الوضع عاما كليا لان
 الواضع (اذا نقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور) ونقل ايضا المشار اليه المتني المذكور

انه حفيد البيان انتفاء
 عدم الجواز مع مخالفة
 الفراء في هذا التركيب
 ويكون محتملا لعدم
 الجواز لا مخالفة الفراء
 وان مخالفة سيويه
 في عدم الجواز ومخالفة
 الفراء في جميع الصور
 الا في نحو في الدار زيد
 والحجرة عمر وفلا يزيد
 ما هو المتي من عدم الجواز
 عند سيويه مطلقا للجواز
 ان يكون المقصود نفي
 مخالفة الفراء فيما عدا هذا
 التركيب او اثباته فيه ثم قيل
 اعلم ان الشيخ الرضي لم
 يوتئ نقل النص ونقل
 لمسته انه اتفق المتقدمون
 ومنهم الاخفش على انه جاز
 العطف الاثما اذا كان
 فصل بين العاطف
 والمعمول المجرور و
 خالفهم الفراء وسيويه
 بالمتن مطلقا والمتأخرون
 لا يجوزون الا اذا قدم
 المجرور في الموطوف
 والموطوف عليه فبلى هذا
 خصوص المثال المشتق
 في الموطوف والموطوف
 عليه محفوظ وقول بيان
 هذا المقام يستدعي التفصيل
 فنقول كلام الرضي وما يورد
 عليه اول ما يتبع المسئلة
 قال في الفرع العطف على
 ما لم يمتنع عند البصريين
 المتقدمين مطلقا وصورة
 ان زيد في الدار وعمر
 الحجرة جاز عند الفراء
 وبني الكوفيين مطلقا
 وتقسما امره عند كثير
 من المتأخرين كلاله

وغيره فيه ما يجوز وما
يجمع فيعبرون من قولك
في الدار زيد وانجيرة
عمرو ويمنون ما بعدا
ذكر وضابط ما جوزه
ان يقدم الجوز في
المطوف عليه ويتأخر
النصب والرفع ثم يأتي
المطوف على ذلك الترتيب
فما وجه المانعين له فلان
حرف العطف تأتي عن
العامل الواحد قائم مقامه
فلم يقل ان يقوم مقام
عاطلين فاذا قلت زيدا
الدار وعمرو والحجرة فقد
أقامته مقام المانعين ولذلك
أما أو امل قولهم ما كل
سوداء تمر ولا بيضاء
شعبة على ان المضاف
محذوف وترك المضاف
الي على امره ووجه
القائلين بالجواز ما ثبت من
ظواهر الامثال المذكورة
وهو ما ذكرناه من الترتيب
المتقدم في مثل قولك في
الدار زيد والحجرة عمرو
فوجب تقديم الجواز بالباب
الذي ثبت جواز الاء والبقاء
على الاستماع فيما لم يثبت
تسكنا كما ذكره المانعون
في التسمية ثبت ان الوجه
في العطف على عاطلين
ما اختاره التأخر وادان
الظاهر من قوله تعالى
واختلاف الليل والنهار
آيات لمؤتئين انه مثل
فوق في الدار زيد
والحجرة عمرو وكذلك
قوله ما كل سوداء تمر
وبيضاء شعبة وعليه

او المجموع المذكور قس عليه المقر والمؤث والمثي والمجموع المؤثين (وعين لفظا) اى لفظ
هذا وهذا وهؤلاء وغيره (بازاكر واحد من افراد هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه
المفرد المذكور فدخل في كل مفرد مذكر يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان
هذا) اى هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة بيني وانما يكون اذا
كان حال الوضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه ان الامر اعنى كون
الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثبت لان التصور (المستبرق) اى في
هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المستبرق (المشترك) اى هو المفهوم الذى اشترك (بين
تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد والمذكور مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار
اليه مفرد مذكرا (والموضوع له خاصا) بيني اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثبت (لانه)
اى لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه
بالحجر غير المشار اليه بالشجر وقوله (لان المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية بيني
الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بيننا) اى بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما
بمختلف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحجر والناطى المشترك بين افراد (و) (الرابع
والخامس) (ما عرف باللام) بيني الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والحاشى
منها ما عرف بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجيء وانما جميع الشارح بيننا بقية
عطف المصنف في ما سيجيى في قوله والنداء باو وانما جمع المصنف بينهما لان ما مشترك كان في
كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقي ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشارح
ان يفسر اللام على وجهه ليحل من المعاني الاربعة فقال (المهدية والجنسية والاستقراية)
يعنى سواء كانت اللام اى عرف بها الاسم لا ما تعبد المهدي والجنس او الاستقراى وسواء كان
المهدي خارا جيا او هنديا كما عهده الفاضل الامير في حاشيته وقال صاحب الامتنان في تعليقاته
ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام الحقيقة نحو الانسان نوع والصل حلوان
اويده من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فالام الاستقراى كقوله تعالى ان الانسان لى خسر
الا الذين الاية وان اريد من حيث وجوده في بعض الافراد بلاعين فالام المهدي الذهني نحو
اشترأحهم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقصة الى الحقيقة والاستقراى والمهدي
الذهنى فعلى هذا لا يرد على الشارح جعل قسم التثنية وهو الاستقراى قسما له اى لجنس كما
اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج المهدي الذهني وهناك اللام المهدي كما عتده عن
الفاضل الامير وان براد بالجنسية لام الحقيقة القسمية للاستقراى لامنها الا اهم منهما (وانما
يقول) اى المص (ما دخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ما عرف الخ (لئلا يدخل فيه) اى في
المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ) قاته لوقال ما دخله
اللام يصدق على اللام اى دخلت لتحسين اللفظ دون فائدة التعريف ولما قال ما عرف باللام
لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج منه وهو المطلوب اتم اتم لا كان للمص في حق العبارة

قوله تعالى والذين كتبوا
السننات جزاء سيئة عملها
مطفا على قوله فذين
احسنوا الحسنى وزيادة
والذين كتبوا السننات
عطف على الذين احسنوا
وجزاء سيئة عطف على
الحسنى وقال في الايضاح
ما هو مثل ذلك وهو ان
سيبويه واصحابه لا يجيزون
المطف على ما لين مطلقا
وجدهوه على حذف
المضاني وترك المضاني اليه
على اصراره وغيره يجوز
المطف على ما لين مطلقا
وكثير من النحويين
المحققين يميزونه ما كان
منه وهو ما تقدم فيه
المجروود وآخر غيرهم
يقضي بالمطوفين على ذلك
الترتيب وهذا هو الوجه
المستقيم لظواهر القرآن
واشعار العرب ولا حاجة
الى التصفص واما الذين
اجازوا المطف على ما لين
مطلقا فهم لما راجعوا
مثل هذه المسائل
وظهورها ظنوا ان الباب
واحد فاجازوا الجميع واما
حبيبه الذي هو المانع فانه
لما ظهر له امتناع زيدي
الدار ومروى الجمرة
لقد ان وردوه وظهور
ما عليه ظن ان الباب واحد
نعم المنع في جميع وهو ان
النائب لا يزيد على قوة
الاسل فاذا لم يصل الاصل
مابين فانما نائب الولى هذا
وقال الرضى ان الاختش
يميز المطف على ما لين

ان يقول ما عرف باللام والميم حتى يدل فيه ما عرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكر
وجهها لتركة فقال (والميم اى الميم التى) (فى) قوله عليه السلام (ليس من امير امصيا فى امسفر)
فى مقام ليس من البر الصيام فى السفر حيث اجاب عليه السلام لسائل حيرى سأل بلفظه بابدال
اللام الى الميم فقال امير امصيا فى امسفر وانما لم يذكر هالمصنف لان تلك الميم (بدل من
اللام) فكان ذكر اللام مضيقا عنها واذا كان ذكر اللام مضيقا عنها لكونه بدلا منها (فلا بدعنا) اى
لا يبدل الاسم المرفوع الذى (دخلته) او دخلت الميم اياه نحو لفظ بر ولفظ صيام (قسما آخر) اى
قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) ان يقال ما عرف باللام والميم وقال المصنف
فحينئذ سقط ما ذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام له لو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للام انتهى يعنى ان قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون
بدلا منه واللازم لقوله ههنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازم ان
متناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف النش بان يقال ان الاسم المتناقص
لان ما ذكره المصنف فى اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان فى كونها
من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك ما يكون خاصة باللام فيلزم حينئذ دخول التعريف
للميم لانه يكون من افرادها وخاصة وما ذكره ههنا تعريف المرفوع باللام ولا شك ان دخول
الميم فى افرادها ليس قطعى حتى يحكم انه من افرادها كاللام فاحتمل ان يكون خارجا جديلا من اللام
لحملة النش ههنا على البدلية لعدم القاطع فى دخوله والله اعلم (او) (صرف) (بالنداء) وانما
وسط النش قوله عرف بين العاطف والمطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء مطوف على قوله
باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر ما به الاشتراك بينهما كما هي اماره لكونه لتقسيم
المحدود ويؤيده عدم المصنف كلامهما تواعا على حدة حيث قد دل النش بقوله والرابع والخامس
وقد اشارت اليه ايضا فى تفسيره (نحو يا رجل) ولما كان المرفوع بالنداء مشتركا بين كونه نكرة
وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تميز ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد
الشارح ان بين تلك القرينة فقال (اذ قصد به معين) يعنى انما يكون نحو يا رجل مثلا للمعرفة
اذا قصد بالنداء ندما لمعين (بخلاف) نحو (يا رجل) اى قصد به انداء (غير معين فانه) اى فان
قوله يا رجلا مع هذا المقصد (نكرة) فلا يكون مثلا للمعرفة ولما ذكر المصنف المرفوع بالنداء
والمقدمون من التحية تركوا ذكر فى كتبهم حيث اكتبوا بذكر المرفوع باللام اراد
النش ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انما لم يذكر المتقدمون
هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع
الفرع الى اصله كما بينه (اذا صل) اى لان اصل قولنا (يا رجل) هو قولنا (يا ايها الرجل)
لتحديد المعنى الذى قصد من قولنا يا رجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و)
(السادس) (المضاف الى احدها) اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى

تختلفين. ملحقاً بالاذن
فصل بين الماطف
والمطوف المجزوء نحو
دخل زيد الى مرويكر
خاله فهذا لا يجوز اجابا
منهم ممن جوز المطف
طالين ومن لم يجوز اما
عند من جوز فمقتضى بين
الماطف الذي هو كالجزء
وبين المجزوء وامان لم
يجوز فلهذا وقع المطف على
طالين وليس الامر كما
زعم المس من قوله يجزئه
بعض الكوفيين. مطلقاً فان
كلهم اطلقوا على المع
ذكرنا لما ذكرنا انما الفعل
بالطرف او غيره بين
الماطف والرفع
او النصب فمختلف فيه
منع منه الكسائي والبراء
وابو علي في السنة وذلك اذا
لم يكن الفاعل مسطوفاً بل
يكون مسطوفاً من غير
مطف لعامل المطوف
الرفع او النصب الذي
يبدو ضرب زيد ومروا
بكر ومروا زيد واليوم
عمرو وان كان الفاعل
ايضاً مسطوفاً على مثله لم
يختلف في جوازه في
الرفع والنصب وفي
عدم جوازه في المجزوء
قال ابو علي انما هي الفصل
بين الماطف والرفع
او النصب بما ليس
بمطوف لان الماطف
كالتائب من العاصي فلا يقع
فيه بالفعل بينه وبين
مطوفه كالأفعل بين
العامل ومسوفه واجاز

احداً المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة في القسم السادس اعني ما عرف
بالبدء انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة
الارجاع الى كلها (اي الى) (احداً الامور الخمسة) يعني ان مراد المصنف قوله والمضاف الى احدها
هو المضاف الى احداً الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا يستلزم) دفع لنشأ التوهم
وهو ان الضمير المذكور لو كان راجعاً الى الخمسة المذكورة بقاد منه ان تصح الاضافة الى كل
منها مع انه لا تصح الاضافة الى ما عرف بالبدء فاجاب عنه بان لا يستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحيحاً اي صحة الاضافة بالنسبة الى كل واحد منها (فلا يريد) اي فيجوز لا يريد (انها) اي
الضافة (لا تصح بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهات وما عرف
باللام بالنسبة الى المتبقي كارجعه الفاضل الهندي كذلك (فان المتأدي لا يضاف اليه) وقال
العصام لا يخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا
جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو ان كان مبداً في اللفظ لكنه عار عن التكلف
في المعنى ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكر ما ابتدأ لم يسبق في كلامهم زيادة على هذا الاربعة
فلما زاد المصنف واورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشك ذهب الى ان القضية
المستتبعة من قوله الى احدها في قولنا احداً الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه وهذه القضية
المستتبعة هي الموجبة الجزئية وهو اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد من الامور
يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص
والله اعلم ثم لما كان التبادر من قوله والمضاف الى احدها هو الاسم الذي يضاف الى احدها
المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة وورد على تركيب المصنف قض
بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا التقص مع جوابه فقال (قبل) اي على المصنف (كان عليه)
اي كان واجبا عليه (ان قول والمضاف الى المعرفة) يعني سواء كان ذلك المعرفة مكتسبة بالتمريه
من الامور المذكورة او من المضاف الى احدها المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل
فيه) اي في النوع السادس (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضاً) اي كادخل فيه المضاف الى
المعرفة بالذات (مثل غلاميك) فان الغلام في هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى
الضمير الذي هو من المعارف المذكورة فاكسب الاب من الضمير نفساً فاصار معرفة ثم
اكسب الغلام من الاب لكونه مضافاً اليه (والجواب) اي عن هذا الاراد تجزير المراد وهو
(ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون) اي ذلك المضاف مضافاً (بالذات) كقولنا
غلامك (او بالواسطة) كقولنا غلاماً يملك اعم ان هذا السؤال قض شبيه تقريراً من عبارة
المصنف باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف وكل عبارة شائنا كذلك فهي باطلة والجواب
من الصغرى يعني لان اسمها غير شاملة لم لا يجوز ان يكون المراد منه اعم منها ولما كان بعض
الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكرنا ما اشرع في بحث الاضافة اراد ان يثبت عليه هذا فقال
(ولا يخفى عليك نظراً الى ما سبق) اي في بحث الاضافة (المضاف اذا كان لفظاً تغير او امثال

ذلك غير هي السمة الجواز
الفصل بين الرفع والناسب
وممولىهما أو امتناع ذلك
بين الجار وممولى قال
فقولوا لا تخش لا يمنع
من صور العطف على
فاملين الامانية الفصل بين
العاطف والجيرو
سيبويه منه مطعوا والعراء
كأنسب اليه ان يترك يوافق
سيبويه ويختلف الاخفش
وما في سيبويه والقراء
يغير ان الجاز في كل
صورة فهو من العطف على
فاملين فذهب المتقدمين
الجواز مطعوا كما هو مذهب
الاخفش او المزم طعنا لا
باضمار الجار كما هو مذهب
سيبويه والقراء في كلام
المصنوع واختلفوا نظرا وايضا
يرى الاشكال على ما وجه
به كلام المتأخرين واختاره
من ان الذي ثبت في كلامهم
وجوده بالاستقراء من
العطف على فاملين هو
المضبوط بالفاء المذكور
فوجب ان يقتصر ولا
يقاس عليه لغيره اذا العطف
على فاملين مختلفين مطلقا
خلاف الاصل وهو عدم
علة تخصيص الصورة
المعينة بالجواز دون غيرها
واذا كان العطف على
فاملين غالفا للاتصال فلا
اعتذر باضمار الجائز كما
فعل سيبويه والقراء حتى
لا يكون تحكما ههنا
او رده ولا يخفى على
المنصف الجديراته لاني
من ذلك برده على المصنوع

او الشبه فهو اي ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اي حكم كون المضاف معرفة بالاضافة
الى احد الامور والاولى ان قيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كما قيده صاحب الامتحان
ولعل المستفاد حمل هذا القيد ههنا وفي بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة
بنقله والله اعلم وقوله (معنى) قيد المضاف الذي اكتسب التعريف بالاضافة الى احده
الامور وهو مفعول مطلق مجازي لقوله والمضاف اما يتقدر المضاف اي اضافة معنى او يتقدر
الموصوف اي اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضامين لقوله او المضاف اي
وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اي لا فادة معنى وهذه الوجوه الاربعة
تقاربان في زاده من الحواشي الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسر
بقوله (اي اضافة معنى) ثم فسر بقوله (بني اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من
قبل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه ولما كان تفسيرا الشارح بقوله اضافة معنى ثم فسر بقوله
اضافة معنوية موحها بكون المختار عنده ان يكون من قبل حذف الموصوف اراد ان يبينه على ان
مراده منه حذف المضاف فقال (قوله) اي يقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول
مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعني ان قوله معنى مفعول مطلق
بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحرز) اي المص (به) اي بقوله
معنى (عن المضاف الى احده) الامور اضافة لفظية نحو حسن الوجه وضارب زيد واما
احرز ع (قائلا) اي الاضافة اللفظية (لا تشيد فيها) بل قيد التخفيف في اللفظ فقط كسابق
في بحث الاضافة ولما ترك المصنوع تعريجات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد ان يبين
وجه تركه فقال (ولما سبق) في بحث المبني (تعريف المضمرات والمبهمات) يعني الموصولات
واسما بالاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اي والحال ان معنى
المضاف الى احدها (معنى ظاهرا) وكذا قوله (والمعرف بالالام والتداء مستثنى عن التعريف)
حال ايضا يعني لما سبق تعريف التوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستثناء القسم
الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص
والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعني امتاز العلم بين المعارف بذكر
تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اي خص المصنف وقال (العلم) ولما كان
المراد بالعلم المعرف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصدق تعريفه عليها اراد الشارح
ان فسر بحيث يشملها فقال (اسما كان) اي سواء كان العلم اسما يعني غير كنية ولقب (اولقبا
او كنية) وقال المصنف ههنا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في العموم
انتهى يعني ان لفظ الاسم يطلق في الاصطلاح على كل دلالة على معنى مستقل وعلى اسم غير صفة
وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث (لا به) اي لان العلم
(ان صدر بالاب) نحو ابوبكر (والالام) نحو ابا يعن (او الابن) نحو ابن عامر (او البنت) نحو
بنت عمرو (فهو) اي فذلك العلم (كنية والا) اي وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان

قصده مدح) نحو صالح (او ذم) فهو صالح (فهو) اي فذلك العلم (اللقب والا) اي وان لم يصدر
ولم يقصد به مدح او ذم (فهو) اي فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمر و قال بعضهم ان تخصيص
الكنية بما صدر بالامور الاربعة للاتباع لما قال القدماء والاقتصاص غير لائق لان ما صدر
بالاخت والاخر خارج عنه واورده على ايضا ان قوله والا فان قصد قضية مابينة الكنية لان المفهوم
منها ان الكنية ما لم يقصد به المدح والا للدم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح
كابي الحبر واما الحبر فان قيل ان بينهما عموم وخصوصا من وجوه وانما قد يتصادقان قلنا فحينئذ
يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقي والمخلص ان يلتجأ الى ما حققه الرضى من ان الفرق بينهما
معنوي وهو ان اللقب يمدح الشخص او يذم بمناه والكنية لا يمدح بمناها بل لمدح التصريح
بالاسم فان بعض النحوس تأق من ان تخاطب باسمها قوله العلم مبتدأ وقوله (ما وضع لشيء)
بعينه في مقام الجلس خبره اي اسم وضع لشيء معين (شخصا) اي سواء كان ذلك الشيء شخصا
(او جنسا) لان الشيء المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة في ذهن عينا كاسامة
لحقيقة الاسد المعينة عند العقل عينا عند دخول لام الجنس (واحتز) اي المصنف (هـ) اي قوله
بعينه (عن التكرات) لانها وان وضعت لشيء لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعيين ولما ذكر
الوضع ههنا توهم خروج الاعلام التي لم يكن اختصاصها المعين من الوضع بل من غلبة الاستعمال
فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التي تبين) اي لم يكن التعيين فيها
من الوضع بل تبينها (الفر ومعين بغلبة الاستعمال) اي بسبب غلبة استعمال المستعملين (في) اي
في ذلك الفر دلالة نجم حيث تعين للفر يا غلبة الاستعمال فتل تلك الاعلام (داخلية في التعريف)
اي في تعريف العلم (لان غاية استعمال المستعملين) اذا كانت ملازمة بحسب اختصاص العلم
الغالب بفر معين تكون تلك الغلبة ملازمة بمنزلة الوضع من وضع معين فكان هو لاه
المستعملين وضموه) اي لذلك المفرد المعين (ذلك) الاسم يعني ان الاستعمال لمعين شابه الوضع
لمعين في كونهما لمعين فصار هو لاه المستعملين مشابهي للواضعين فيصدق على تلك الاعلام
انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول) بالنصب حال من الضمير الذي في وضع وقوله (غيره)
بالنصب ايضا مفعول متناول كاشارة اليه الشارح بقوله (اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء)
تعيينه غير متناول غير ذلك الشيء وقوله (بإستماعه في) بيان لتناول اي تناول والشمول
لتغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضوع لمعين في غير ذلك
المعين يعني ذلك تناول لا يتناقض ذلك الوضع (واحتز) اي المصنف (هـ) اي قوله غير متناول
غيره (عن المعارف) اي التي سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهات وما عرف باللام
او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلامها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها
المعينة كما قررنا الا انها اذا استعملت فيها تناول غيرها وتحملة كالوا من وهذا قائما
وان وضعت لتكلم معين ولشاراليه معين لكنهما تناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين
لكون وضموها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لا يتناقض في المعروف بلام الجنس فانه

كون الاختصاص بمن يميز
ذلك المصنف لا ياتي اخلاق
القول بان متقدمي
البصر بن ما دون قال هذا
الاخلاق صحيح عند اجتماع
غيره او اكفرهم على المنع
واجتماع التوهمين من
البرهين والكوافين على
استنتاج محذور دخل زبدالي
عمرو وبكر خالد لا ياتي
حكم بان الفراء وبعض
الكوفيين يجوزون
المطاف على ما بين مطلقا
ولا يوجب الاستثناء لان
جواز هذا التركيب
وامتناعه ليس لجواز ذلك
المطاف او امتناعه بل
الاسم وراء ذلك وهو
الفصل بين المطاف الذي
هو كالجارو وبين الجرد
قال جاز لجاز والا فلا
وكلام المص لا يجاوز
المطاف بل يتخص ببيان
القائلين بجوازه ولما بين
له من حيث هو هو ولا يرد
قول المص بان الفراء من
الماثين وانكاه ذلك
بمجرد نسبت ابن مائه
الا لجواز تاليه كاهو الظاهر
لمن عرف مراد الكلام
ومتكابه ولا يرد عليه
سؤال انهمك لانه يقول
كان القياس عدم الجواز
لهذه اللمة لكن لما ثبت
ذلك في سورة الترتيب
كيسق صار جازا باسما
وتمسورا على هذه
الصورة لا انتفاء السماع في
غيرها والتأويل خلاف
الظاهر او تكتب نفسها

لا يتناول غيره فلتا يمكن ان يقال المعروف باللام وضع للجنس من حيث هو بینه ويتناول غيره
كالجنس الاستراق كذا في حاشية ابن قاسم المبادي (وقوله) هو مبتدأ أى وقول المصنف
في تعريف العلم (وضع واحد) وتفسيره قوله (أى تناولوا بوضع واحد) للإشارة
الى ان قوله بوضع ظرف مستقر منصوب عملا على انه صفة لمصدر محذوف أى تناولوا
كلنا بوضع واحد وقوله (للا تخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله بى ان
هذا القيد في تعريف قيد مدخل لا يخرج لان المراد من قوله غير تناول ليس هو عدم
التناول المطلق بل عدم تناول بوضع واحد فلا ينافى هذا تناوله بوضع آخر غير الواضح
الاول فان من وضع زيد الشخص معين لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله
بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعنية فهو صفة لشخص بعينه غير تناول
لشخص آخر مسمى زيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من
انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لا يخرج لانه يوجب ان الاعلام المشتركة داخلة
قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير تناول فاحتاج الى ادخالها بقوله
بوضع واحد كاذب اليه صاحب الاستحسان ووجه الدفع انه لا نسلم خروجها بقوله
غير تناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير تناول المطلق بى سواء كان بوضع
واحد او باوضاع لم لا يجوز ان يكون المراد الغير تناول القيد بوضع واحد فحينئذ
لا يخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما
تناوله باوضاع متعددة ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار)
الى المس (الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها) أى بسبب جعل كل من الانواع
في مرتبتها في الاعرفية (في الذكر) أى في ذكر الاعرف من الانواع والامادونه تأنيها وهكذا
كاسبق (اراد) أى المس (التنبيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) بى ان المضمرات نوع واحد
وتحتها اصناف ثلاثة وهى المتكلم والمحاطب والنائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة
في الاعرفية لكن ايس مراده بيان الترتيب في كل من الانواع محاسوى المضمرات بل
(فيا) أى في النوع الذى (يكون فيه) أى في اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) في الاعرفية
كفا بين اصناف المضمرات (فقال) (واعرفها) (أى اعرف المعارف) أى اعرف كل من
اصناف تلك الانواع وقوله (بى اعرفها بسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الاخرى
اشترا كها في الوضع للمعين بى ان التفاوت بين المعارف في افادتها عدم الالتباس فانها قيد
تقليل الشرع كالمعين اكثر مما قيد الاخرى فهو اعرف لكن المتعريف افادة عدم الالتباس ليس
عدم الالتباس عند المتكلم وغيره بل المتعريف عدم الالتباس (عند المحاطب من حيث اصنافها) لامن
حيث انواعها وانما قيد بالحجية فان اعرفها من حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله
(المضمر المتكلم) خبر لقوله اعرفها وقوله (لبد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان
المتكلم اذا قال انا وسمعه المحاطب لم يقع الالتباس في كون ان الموضوع له لانا هو المتكلم المعين (تم)

(المضمر)

مستثنى منه ولترجع الى
التي وكلام الشارح فنقول
مضى قوله خلافا لقراءان
القراء مجزء مطلقا ونوله
الاقبح في الدار زيد
والجمرة عمرواى ويجوز
مطلقا وخاس عليه اذا كان
مع الضابط المذكور وقوله
خلافا لسيبويه اى لا يجوز
عنه مطلقا وان كان الضابط
المذكور مثنى من هذا
انه لا حاجة الى اخذ القراء
في سورة الاستثناء الا ان
الشارح اهم في المقام بسد
سبل ان قال انه لا وجه
لتوسيط خلاف القراء بين
المستثنى والمستثنى منه بل
لا يصح لانه بيان المحاطبة
قبل تمام الحكم فاخذنى
الاستثناء وكون المعنى
ان القراء مخالف للمضى
الطيف على التام الى جميع
الصور الا في هذه الصورة
فاه ما وقع لهم فيها وذلك
جاؤ وان كان السؤال
مندفعا من اصله وما
اعترضه القائل من قوله
يخصه عليه الخ من قبل التكلم
بالا ينييه ثم في اقتضائه
على قوله بى الا في سورة
قديم الجبروت وتأخير
الرفوع والمنصوب فعور
اذ لا بد من غيبة اشتراط
كون المطرف على ذلك
الترتيب وايضا في قوله بل
يحمل على حذف المضاف
واجاه المضاف اليه على
اعرابه فظهر ان ذلك اى
حذف المضاف وانما رده
لا يتصور في محو قوله

لدار زيد والحجرة عمرو بل
 الحذف فيه عند سيبويه
 الجار واصل التكلم وفي
 الحجرة عمرو وتقدير
 المضاف وأما المضاف
 اليه على ما كان عليه أفعالهم
 في مسئلة ما كل سوداء حمراء
 ولا يضاف صفة إذا لاصل
 عنده ولا كل بيضاء
 تعطف المضاف وترك
 المضاف على الية اعرابه لا
 على انه مطروف على
 سوداء ولولا قال السراح
 ندس سره فانه لا يجوز
 هذا العطف بحسب الحقيقة
 بل يفهم الجار كقائل
 الرضى اتم وهم (قوله)
 فثبت عنده ومحذوف قبل
 الظاهر فثبت ويصح وقد
 يقال ان التفسير بالماضي
 ادخل في البيان والبلغ
 (قوله) اوالعطف ظن
 السامع به تجوزا هذا
 يتصور على ثلثة وجوه
 اثنان منها ما ذكره الشارح
 من انك والثالث ان يظن
 السامع به تجوزا لاني
 اصل المسبة بل في التسمية
 الفعل الى جميع افراد
 المنسوب اليه مع انه يريد
 النسبة الى بعضها لان
 لعمومات المختصة بكثرة
 يدفع هذا الوجه بذكر كلا
 واجمع واخبرته وكلاما
 ويثبتهم ويجوزها وهذا هو
 الذي في به قدس سره في
 القول ومنه يعلم ان المص
 ارجح اقتدارا كقني بقوله في
 النسبة اتم وكقني (قوله)
 هذا حاصل ما ذكره المص

(المضمر) (الحاطب) اي ثم الاعراب بعد المضمر المتكلم هو المضمر الحاطب وانما الحاطب
 انقص معرفته من المتكلم (قانه يتطرق) اي يتحدث (فيه) اي في الحاطب (ما) اي طريق يسلك اليه
 ويكون ذلك الطريق سبيل الوقوع الالتباس المانع لكمال التبريد بخلاف المتكلم قانه (لا يتطرق)
 ذلك السبب (في المتكلم) وانما قصرنا التتطرق بهذا لانه في الاصل حدوث الطريق وكما كثر
 حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قيل ذكر السبب وارادة المسبب ثم اراد التث بقوله
 (الارى انك اذا قلت ما لم تبس) اي لفظا (غيره) اي بغير من قوله ويتكلمه (واذا قلت انت
 جاز ان تبس ماخر) فانه يجوز ان يكون في حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا لحاطب
 (فيتهم) اي بسبب (ان الحاطب له) اي لغير من يحاطب فمع محتاج الى قرينة لفظية او حالة على
 تعيين الحاطب الذي يراد قوله انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه يتاكون
 ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراد الجدار قانه لا يعلم انه قان وانما يجب بان احثان من
 خوطب به في انت شائع بخلاف اما ان الاحتمال فيه يعرض لحلوله الجدار اقول وهذا الجواب
 مبني على ان المتبر في الاعرفية لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان قصيره
 فيما قبل بقوله يعني اقلها ليسا عند الحاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة) اي
 التي باعتبارها الاعرفية (ابعد من البس) يدلان على خلافه فمع يجوز ان يوجد اليك في المضمر
 المتكلم وفي الحاطب لكن يكون البس الذي يوجد في المتكلم اقل من الذي في الحاطب ولما في
 حكم صنف المضمر القائب اراد التث ان يذكره فقال (ثم المضمر القائب) اي المضمر القائب
 ادون منهما في الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المص ذلك الصنف اي وانما
 لم يذكر المضمر القائب ليعينه بعد الم الاعرفية التي بالنسبة اليها لانه علم من اعرفية المتكلم الحاطب
 انه اي المضمر القائب (ادون منهما) اي من المتكلم والحاطب ثم اراد التث ان يذكر وجهما
 لاقتصار المص في بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقصر) اي المص في مقام بيان
 النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات) وترك بيان ما عداها
 (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعني انه
 لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التي تعرفها
 بسبب الاضافة الى احد المذكورات (قانه فيه) اي في المضاف (خاونا) بين اصنافها لكن ليس
 ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان العلامة المضاف الى المتكلم
 اعرف من المضاف الى المضاف اليه الحاطب (ولهذا) اي ولكون التفاوت بين اصناف
 المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ما ثبت) اي لم يثبت المص (التفاوت بين اصنافه) اي
 بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بمدية) اي بمد بيان التفاوت (بين انواع
 المضاف اليه) من المضمرات والمهمات وغيرهما (واضافه) اي وبعد بيان التفاوت بين
 اصناف بعضه يعني المضمر ثم اراد التث ان يشير الى ان الترتيب الذي ذكره المص بين المعارف
 ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذي ذكره) اي المصنف (انما هو) اي هذا

في شرحه حيث قال قولنا
 يقرر اسرار التبع يخرج
 عنه الصفة والبدل
 والمظف وقولنا في النسبة
 او التبعول يخرج عنه
 عطف البيان لانه لم يثبت به
 الا ليقرر اسرار متبوعه
 وبحققة ولكن لان النسبة
 ولا في الشعر ولعل مراد
 الشارح بذلك التصريح
 ونسبة هذا المعنى الى النص
 هو الاشارة الى عدما
 اورد الرضى من ان النص
 قال دخل عطف اليازي في
 قولنا يقرر اسرار التبع
 وخرج بقولنا الى النسبة
 او التبعول وفيه نظر لانه
 ان كان معنى التفرير تحقيق
 ما ثبت في اللفظ الاول
 ودل عليه فليس جميع
 ما هو عطف بيان مدلولاً
 عليه بلفظ التبع نحو
 جاءني العالم زيد والفاضل
 عمر واذا دلالة الاء الى الم على
 زيد بل ربما دل بعض
 متبوعاته عليه وذلك مع انه
 الاشتراك نحو القسم بانه ابو
 حنيفس عمر اذا فرضنا ان
 ليس هناك من سمي بابي
 حفص الا ان كان ثلثة وان
 كان المراد بالثبوت
 التوضيح فالوصف داخل
 فيه ايضا وان شئت آخر
 فليس بواضح ويثني
 صيانة الحدود من مثل
 هذه المحذلات ومن غفل
 عن ذلك قال لو تعرض
 لتأكيد متبوعاتها لكن
 انصب (قوله) ولا يبعد
 ارجاع الضمير الى التأكيـ

الترتيب (مذهب سيبويه) وعليه جمهور النحاة كاسبق في بحث النعت (فان في) اي في هذا
 الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وقائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط لان الموصوف
 يجب ان يكون اخص من الصفة او مساوياً لها في ما يقع موصوفاً فالآخر يكون اعرف بالنسبة
 اليه (النكرة) اي الاسم النكرة (ما) اي الاسم الذي (وضع اشئ) اي المعنى (لابينه) وقوله
 (اي لا باعتبار) تفسير لقوله بعينه الثاني يعني انه وضع اشئ لكن لا باعتبار (ذاته) اي ذات ذلك
 التي (التي) المتينة المعلومه المعهودة من حيث هو كذلك كما كان ذلك الوضع في المعرفة كذلك بل
 هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تفرقه ومعلومه وان كان ذلك الاسم منقولاً او امر متجلاً مفرداً
 او مركباً القباو كنية موضوعاً لمعين حدثاً او وقتاً او لفظاً يؤخذ به او مراداً به او محض عدد فانه
 اذا لم يعتبر التميز في كل منها يكون نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين
 لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المبنية ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع
 اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم الوضع ولا رد نحو وجهك ورأسك لان
 ذلك وضع اشئ لا بعينه وان وقع على معين امارض انتهى ما في شرح الفاضل الهندي ثم اراد
 الشارح ان يبين قائدة قيد التريف فقال (قوله) اي قول المصنف في تريف النكرة (ما وضع
 اشئ) جنس (شامل للمعرفة والنكرة) فيكون ما به الاشتراك بينهما (وقوله) اي يقول المصنف
 (لابينه خرجت المعرفة) من تريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى ما به الامتياز بينهما
 (اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اي اسماء العدد ماسياتي او خبر لمبتدأ محذوف اي
 هذا البحث اسماء العدد او مبتدأ وقوله ما وضع الخ خبره ولما كانت اسماء العدد من جملة الاسماء
 احتاج الى وجه لتخصيصها بالذكر فارد الشان يبين وجه اختصاصها فقال (انما عرفها) اي
 انما عرفها في المصاها (بالذكر) اي بذكرها من بين الاسماء ولم يردجها فيها (لان لها) اي لاسماء
 العدد (احكاماً خاصة ليست) اي تلك الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع
 استقلال ولما بعد ذكر المبتدأ بنو سبط ذكر وجه الافراد اذ الشان تنبه على كون اسماء العدد
 مبتدأ بذكر الضمير الرضى عند الشان لكون اسماء العدد مع حذف الجزاء الاخر جملة مستقلة
 فحينئذ يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما نشر تاليه واليه اشارة بقوله (وهي) اي اسماء
 العدد (ما وضع) وانما فسر الشان الموصول بقوله (اي الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع
 انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة
 واحدة بل هي ثلثان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسماً فحينئذ لو جعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل
 التريف مثل خمسة عشر فقد اقره الشارح بلفظ اعلم من الكلمة حتى يشمل التريف مثل
 هذا من الالفاظ المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعني انها الفاظ وضعت للفظ احببها
 عن السؤال يكمن يعني عن السؤال من العوارض التي تعرض للاشياء من حيث آحادها (مفردة
 كانت) اي تلك الاحاد كما كانت في لفظ الواحد (او مجتمعة) كما في غير وانما فسر الشان به
 ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندي الاشكال الذي اورد الشارح الرضى بان التريف

غير شامل للواحد والاثنتين لانهما لم يوصلا لكلمة الواحد بل لكلمة الواحد والاثنتين فاجاب
 عنه الفاضل الهندي بان المراد من الاحاد اعم من ان تكون مفردة او مجمعة فتشمل الواحد
 والاثنتين ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الاشياء والاحاد والكلمة فقال (قالا شياء) اى المراد
 بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (واحادها) اى المراد باحاد الاشياء (كل
 واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكلمة الاحاد) اى المراد منها (ما) اى لفظ (مجاوب به)
 اى بذلك اللفظ (اذا سئل عن واحد او عن اكثر) بقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من
 تلك المعدودات) ظرف مستقر صفته او احد قوله (بكم) متعلق بسئل بنى اذ سئل بكم عن واحد
 واحداى على حدة مفردة واسئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات
 حال كونهما مجمعة وهذا هو المراد من الاحاد (والا لفاظ الموضوعه) اى المراد من الالفاظ
 الموضوعه (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بهريق اى ان
 يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكلمة واحدة منها) اى من تلك
 الاحاد وقوله والالفاظ الموضوعه مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره بنى المراد باسماء العدد
 تلك الالفاظ ثم بين الشئ بالصراحة دخول الواحد فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال
 (قالوا احد) اى لفظ الواحد (موضوع لكلمة احاد الاشياء اذا اخذت) اى اخذت الاحاد
 (مفردة فاذا سئل) اى فلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم) هو اى بكم
 آحاد هو (مجاوب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت مفردة واما اذا اخذت مجمعة
 فينبها بقوله (والاشنان اى لفظ الاشنان مثلا) (موضوع لكلمتها اى لكلمة احادها) اذا اخذت
 اى تلك الاحاد حال كونها (مجمعة متكررة مرة واحدة) فاه اذا تكرر الواحد مرة حصل
 الواحدان يقال اشنان (فاذا سئل عن معدودين مجاوب بالاثنتين وهكذا الى ما نهاية له) بنى اذا
 تكرر الواحد مرتين مجاوب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات مجاوب بالاربعة وقس عليه ما فوقها
 (فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنتين داخل فى هذا التعريف لانهما من اسماء
 العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا اى الواحد والاشنان (عند بعض الحساب من العدد) بنى
 انهما داخلان عند بعض اهل الحساب غير داخلين عند بعض والاشنان داخل عند بعض دون
 الواحد والحاصل ان فى دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انها داخلان فى اسماء
 العدد وهذا مذهب النحاة لطبقهم على عددها فى اصول كسابى والثانى انها ليسا من
 اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين قالوا احد ليس له
 حاشية واحدة وهو الاثنان قالوا احد ليس بمد لاندما الحاشيتين ولما يكن الفرد
 الاول وهو الواحد عددا يبنى ان لا يكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عددا او
 هذا هو مذهب بعض اهل الحساب والثالث ان احد ليس بمد لعدم صدق
 تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البيض ماقع نصف مجموع
 الطرفين فاحد طرفى الاثنان وهو الواحد وطرفه الاخر هو الثلاثة قالوا احد مع الثلاثة

اللفظ قبل على اى تقدير
 بشكل جامع وتوابعه فانه
 لا يجرى فيها التاكيد
 اللفظي ثم قبل ودفعه
 بتأويل الشمول المستفاد
 من كمال الشمول للانواع
 للنجح للاختصاص وليس
 بذلك فان اجمع واخواته
 ادوات التاكيد والسلام
 فيما عداها من الالفاظ
 وايضا يجوز ان يكون
 الادامة الثانية مؤكدة
 للاولى فى صورة لتكرير
 فيكون اجمع واخواتها
 يؤكد تكرير لفظ وقد
 ذهب بعض النحاة الى ان
 اخوات اجمع مؤكدة لثم
 اعلم ان الشئ صرح بان
 المراد بالالفاظ كلها ما هو
 المتبادر منها حيث قال
 والمراد اللفظي ان تكرير
 اللفظ الاول بعينه لتقرير
 التسمية كقولك جاءني زيد
 زيد وهو جاري الاسم
 والقمل والحرف والجملة
 والظاهر والمفرد هذا
 كلاما (قوله) قبل لا معنى
 لهذا الكلام الثلاث قبل
 وعلى هذا الوجه لا تكررها
 بين الالفاظ التوكيد لان
 التوكيد من الاسماء
 المبررة وهذه مملات
 ولذا لم يذكر مثل حسن
 بسن فى التاكيد والحق
 ادراج هذه الالفاظ
 فى التاكيد يقرب
 من المأمة وتزييلها
 منزلة الاسماء لانها
 سميات مستقلة فى
 كلام العرب لا بد من
 ضبطها فى الصيانة من

ارومة وهو مجموع الحائتين فالاثنتان نصف اربعة الى هي مجموع الحائتين فيكون عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بمد عند اهل الحساب اتفاقا والاختلاف في الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثاني كما اشار اليه المصمم ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية في الجملة مع ان امتثالهما ليس من العدد اراد ان يبين ان تعريف المذكور بحيث يتدفع هذا الوهم فقال (ولما كان التبادر من هذه العبارة) اي من قوله ما وضع لكمية الخ (ان نفس الكمية) اي من غير ان ينضم اليها معنى آخر من الجنس وغيره (هي) اي نفسها (الموضوع له) فتوله هي ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افراد اضافي واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعني به الجنسية فان المعنى الموضوع له في نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلا موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوع للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا للكمية فقط بل تكون دلائل عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هي الموضوع له وقوله (لا ينفذ التعريف) جواب لما اى فاع لا ينفذ تعريف اسماء العدد معنا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال كون المعنى الآخر جنسا (او ذواع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذا المذكورات وان وضعت للكمية لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لا يفهم) اي لانها لا يفهم (منها) اي من هذه الكلمات (الوحدة والاثنيية فقط) بل يفهم منها معنى آخر وكل شئ يشابه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد (اصولها) اي اصول اسماء العدد هذا تفسير للضمير (انني بغير معنى منها) اي من تلك الاصول (باقيا) اي باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا ما يتفرع عليه الغير يعني انها ما تقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقول (اما بالحق فانه التأنيث) الخ تفصيل للفروع بيان اسباب تفرعها من الاصول يعني انها يتفرع منها ما بسبب الحاق فاء التأنيث (كواحد واثنان) لان اصلهما واحد واثنان (او باسقاطها) اي واما يتفرع باسقاط فاء التأنيث (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالثنية) اي يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل ثنية (كاثنتين والذين) فان اصل الاول مائة واسل الثاني الف (او بالجمع) اي اما يتفرع بعمله جماعية (كثات والوفد) مشبهة (نحو (عشرين) واخوانه (او بالتركيب) او يتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) او سواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين مضافا الى الآخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافي حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجا) بان لا يكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمس عشرة) فانه مركب من الاسمين الاذين ليس احدهما مضافا او معطوفا في الحال وان كان الثاني معطوفا في الاصل (او بالعطف) او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمس

(وعشرين)

الخطأ في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظي وعلى ضربين احدهما ان يفيد الاول به والثاني ان يفيد بموازنة مع انهما في الحرف الاخير ويسمى اتياما وهو على ثلاثة اشرب لانه اما ان يكون ثلثا معنى ظاهر نحو حديث مريتا ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا ونحوا معنى وان لم يكن له في حال في الافراد معنى نحو قولك حسن ابن ابي بكر له معنى يتكشف غير ظاهر نحو حيث ثبت من حيث الثمر اي استخرج واستفيد مما ذكره ان مريتا تأنيثا لفظي مع انه ليس تذكرا اللفظ الاول مكسبا معنى ذكره الشارح اذ ثبت الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المعنى جملته كاشفة ولا يخفى ان الثبت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صدق لا تأكيد وقد مرحت في الاول الكتاب ان الجمل مالا يشق به وتخصيص اصلا وهذا الفاظ ذكرت لتعيين اللفظ ونحوه المعنى هي موضوعات فلارجع لاوتكاب الساحة والتزويل في ادراج هذه الالفاظ التي لا يكيد وليس مذكور في التأكيد سدود منه كما في هذه التركيب وله فاعا القائل والاعتراض

وعشرين (لان هئتها الاجماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الحصة مفردة ومن العشرين كذلك قوله (اثناعشرة كلمة) خبر لقوله واصولها يعني ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) ما يدل من اثناعشرة تاخير للمعذوف اي هي لفظوا حذمتها الى عشرة او مع العشرة بنى واحد اثنان ثلثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة) الثانى عشر (الف) قال فى الامتحان فان قيل لا امتداد فى ثلاثة فلا استواء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام على دليل القطع كقوله تعالى ثم اعلموا الصيام الى الليل وانما الدخول فى تناول القطعى كقوله تعالى وايدىكم الى المراتق قلنا قد بر الكلام وثلاثة والزائد عليها بالامتداد والتناول قطعيان فتكون الفاية لاسقاط ما رواه الاملا للحكم اليها الذى هو حكم عدم تناول القطعى الملايس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشار الى المسئلة الاصولية الاولى ان الفاية قد تكون داخلية فى المقيا وقد لا تكون فان كانت الممتدة زائدة مجاورة للفاية كما فى قوله تعالى وايدىكم الى المراتق لان اليد تطلق من رؤس الاصابع الى المصدين فالمراتق داخلية فى اليد فتناول اليد اليها فتكون المراتق داخلية وان كان الممتد منقطعاً كالتناول المقطع عند الغروب فلا تجاوز بحيث يتناول الليل كما فى قوله تعالى اعلموا الصيام الى الليل فلا تدخل الفاية فيها السائل يحسؤه على ان اسماء العدد من قبل الثانى فاعترض بخروج العشرة والحبيب اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة فالعشرة داخلية فيه كما فى المراتق وقد اشترنا اليه فى التفسير ثم شرع المصنف فى بيان كيفية توزيع كل فرع منها على اصوله فقال (قول) ولا كان هذا القول من المصنف بمجمل اراد الشارح ان يخلصه بقوله (فى الاعداد) الظاهر انه بكسر الهزة على انه مصدر اعد لانه الملائم لما يكون نظرفاله وهو قول فانه فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه يفتحها على انه جمع العدد يبنى لك قول حين قصدت اسمع كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكورة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعلوفة) (واحد اثنان) (فى المفرد المذكور ونثيته) اى الواحد فى المفرد المذكور والاثنان فى ثنية المذكور (واحدة اثنان وثمانان) (فى المفردة المؤنثة وثنيتها) يبنى ان واحدة فى المفرد المؤنث واحد للفظين وهما اثنان وثمانان فى ثنية المؤنث وقوله (على ماهو القياس) اشارة الى ان هذه الفاظ غير شارجة عن القاعدة وهى ان ذوات التاء للموت والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها اصلا وما بالتاء فرعا (وقول) اى فيازاد على اثنين على خلاف القياس يبنى لك قول (فى المذكور) (ثلاثة) الى عشرة) يبنى ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملابسة (التاء) وقوله (لجماعة المذكور) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة وما فوقها جمعا مذكرا فالت كلها بالتاء (اعتبار التأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال) (و) (ثلاث الى عشر) كقوله ثلاث بالرفع على الحكاية منصوب محلا على انه

على الشارح بما استفاد ثم الجواب كذلك من فقدان التبرؤفة التبع فان ما ذكره الشارح مأخوذا من كلام الرضى حيث قال وقد تكرر التمسك منفصلا فنقول فى المرفوع ضربت انتوه من باب تكرير اللفظ وان كان الثانى مخالفا للاول لفظا اذا الفروقة داعية الى المخالفة وما ذكره من الرضى من نسى القطعى ليس الثانى منها ملتفتا الى لاي المتن ولا فى المصحح والحكمى المذكور ليس هو من الثانى بل من الاول على قول الرضى ايضا والتمس الثانى باقسامها الثلاثة من باب التاكيد بالافاق وثبوت المعنى بعض هذه الاسماء لا يخرجها من التاكيد الى الصفة لان ما فيها ليست متغيرة لا يستفاد من الثبوتات بل هى لافادة معنى تلك الثبوتات على قياس اجمع واغواها والاكثان هى ايضا داخلية فى الصفات وكلا (قوله) ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل بل لا يصح ذكرها لانه بعيد جوازها فى الانسان كله من غير ان يراد الاناس فقد افسد من اصل قول المصنوع اجزاء بتأويله بذى او مرعدتة افرادا كان او اجزاءه وفى محال فقال (قوله) اكذلك والتعير او لا قيل كانه دول

معطوف على ما قبله والعاطف مقدر كذا في المرب لثني زاده اى ثلاث اربع خمس ست
 سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى بدون التاء (تجمع المؤنث فرقا بين المذكور
 والمؤنث) بنى وانما تركت التاء فيها مع ان كلاهما للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكور الذى اتى
 بالتاء وبين المؤنث لان المذكور لما كان اصلا قى بالتاء لما سبق فيجب ان يفرق بينه وبين ما يتفرع
 عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل
 الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكرا بغير التاء ومؤنثا بها كما هو
 القياس (لكون المذكور اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ما هو اسبق في الاعتبار بغير التاء يكون
 مؤنثا باداء التانيث كما كان في نحو ناصر وناصرة والواحد والانثى واذا كان مذكرا بالتاء
 يكون مؤنثا بحذفه والاصل ههنا بعكس السابق بنى ما بالتاء اصل وما بتركها فرع ثم شرع
 المصنف في بيان احوال ما فوق العشرة فقال (وتقول اذا جاوزت عشرة) قدره الشارح كذا
 للإشارة الى اني قوله (احد عشر) وما بعده مفعول لمقدر وهو قول يعنى اذا جاوزت
 العشر تقول احد عشر (اتنا عشر) (في المذكور) اى اذا كان معدودة وتميزه مذكر فاقلعها
 بحذف الالف في احدى وبحذف التاء في اتنا وبحذفها في الجزء الثاني ايضا (نحو احد
 عشر رجلا واتنا عشر رجلا) (احدى عشرة فمتنا عشرة) (وتتعا عشرة) اى وقول
 كذا بزيادة الف التانيث في الاول وزيادة التاء في اتنا وتفاوتها بزيادتها في الجزء الثاني (في المؤنث)
 اى اذا كان معدودة مؤنثا نحو احد عشرة امرأة حال كونها (على الاصل) اى على
 القاعدة الجارية ثم ين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكور) كما في الاولين (وتانيث المؤنث)
 كما في الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه من ان الاحد ليس من اصول بلد
 المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة
 لكن الواحد غير (الى احد والواحدة) غيرت (الى احد للتخفيف) ولا يستعمل
 الاحد ولا الاحدى الا في تركيب كاسبق في احد عشر واحدى عشرة او مضافين نحو
 احدهم واثنين ولا يستعمل واحد وواحدة في التركيب الا قليلا وايضا تحذف التون
 في اتنا واثنتان وثلاث حين التركيب وفي الصماء ان اصل الاحد واحد على وزن حسن
 صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى
 كذلك عند غير المازني واما عند فقلبوا الواو المكسورة في الاول قياسا كما نعلم من (وتقول)
 (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) بنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر
 وتسعة عشر بالتاء في الجزاء الاول وبحذفها في الجزء الثاني بنى قول كذا (في المذكور
 نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشر الى تسعة عشرة) (معطوف على قوله ثلاثة
 عشر العاطف المقدر بنى وقول كذا (في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا ما فوقها
 من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وعاشرة وتسعة عشرة
 حال كون كلاهما بحذف التاء في الجزاء الاول وبإتيانها في الجزء الثاني (إبقاء) اى ليعبد

عليه المر بالتالي ولا يخفى
 انه لا وجه للفصل بين هذا
 الحكم وبين بيان النفس
 والدين كاللاجه للفصل
 بين قوله ولا يؤكذبك
 واجمع وقوله واكتنع
 واخوام مع عدة اتصال
 اكتنع واخويه با جمع وشدة
 اتصال هذا الحكم بالحكم
 السابق اذ يعلم منه ان
 الحكم السابق يشمل اكتنع
 واخويه ولو انه انصرف فيه
 على ذكر اجمع وهو من جملة
 الارحام اذ لا وجه لاراد
 هذا الحكم متصلا ببيان
 النفس والدين لانه ليس
 لبيان ذات المؤكدة المعنوية
 وقد كان الكلام لما سبق
 مسوقا لبيان ذوات هذه
 المؤكدات فالفصل بينهما
 كالفصل بين الصماء وكذا
 والنمرض فيما يلا كنع
 واخويه انما كان لبيان ان
 كل واحد منها لا يوجد
 بدونه لانه انواع له والناجب
 من حيث انه نابع لا يوجد
 بدون المتبرع وهذا حكم
 يحسن بيانه بعد انما اكتمل الكلام
 وابعاد البيان فلا تناسب
 تعقيب بيان جهة استعمال
 اجمع به وقدمه على
 شرائط استعمال النفس
 والدين (قوله) البدل تابع
 مقصود بالنسبة الى المتبرع
 قبل يخرج من التعريف
 البدل من المنسوب نحو
 شئني زيد اخوك والباردة
 الصبيحة البدل تابع
 مقصود بالنسبة دون
 متبرعه وهذا باطل كما

استفت عليه (قوله) اى
 قصد النسبة اليه نسبة
 مانسب اليه المتبوع قبل لا
 كان من الين ان ليس
 البديل مقصودا مانسب الي
 المتبوع اذ ليس المتبوع
 جاني زيد اخاك
 تكلف لتصح التعريف
 بان جمله بمعنى قصد نسبه
 نسبة مانسب الي المتبوع
 وبهذه نظر لان نسبة
 الجنى الى الاخ ليست
 نسبته الى زيد مقصودة من
 ضم السند الى زيد ونسبته
 الى الاخ مقصودة من ضم
 اليه فلا يرد من زيادة تحمل
 وهو ان من النسبة الى
 المتبوع النسبة اليه كما يبدل
 الغلط فان المتبوع من النسبة
 الى المتبوع النسبة الى التابع
 فالتلفظ بالمتبوع هو وحده
 ادبته من قدره ولكنه
 الى الذين كان الواو ومن
 المعلوم ان معنى الهمزة
 لا يتيسر على احد وهو
 انه امره مقصود بالامر
 المتبوع بالمتبوع فاذا
 قلت جاني زيد اخوك
 يكون المتبوع جاني
 المقصود اليه زيد اخاك اى
 هو المتبوع بذلك الحكم وهو
 المحكوم عليه في الحقيقة
 ولا يخفى ان مراد القوم
 هذا ليس الاوهم فيه امر
 من التكلف كلا واذا كان
 البديل مأمرا بالحكم
 النسب الى المتبوع شغل
 هذا الحد جميع الافراد
 المحذور ولا يخرج عنه

الاجزاء (للجزء الاول فيهما) اى في التوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحالها)
 اى باقائه مع حاله التي كان عليها (قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكرة
 بالهاء وؤنه بتركها وهكذا يحتمل بعد التركيب بان يكون بغير تاء في المؤنث لانها لما تزامنت
 اسم واحد صار آخر الاول تاء وسط الكلمة فصارت ذلك الاخر محفوف طاعن التثنية ثم اراد ان
 يبينه على توجيه كون الجزء الثاني بترك التاء في المذكر وبانتهائها في المؤنث فقال (وتذكر الثاني)
 اى جعل الواضع الجزء الثاني وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (في المذكر كما راه اجتماع
 التائيتين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع ادائى تائيت (من جنس واحد) بان يكون تاءه (نميا)
 اى في المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى ان تركيب ثلاثة عشر مثلا وان كانتا كلتي
 لكنهما لما اعتبرتا واحدا كانتا كالكلمة الواحدة وحده اعتبارية (بخلاف احدى عشرة) يعنى
 ان اجتماع التائيتين من جنس واحد كذلك انما يلزم في المذكر واما احدى عشرة (اثنا عشرة)
 وكذا اثنا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور (فان التائيت فيهما) اى في كل من احدى واتقاع
 العشرة (من جنسين) فان الجزء الاول في احدى عشرة مؤنث بالالف والثاني بالهاء فلا يكونان
 من جنس واحد ولما كانت علة ترك التاء في الجزء الثاني لزوم اجتماع التائيتين اورد عليه بان الجزء
 الثاني في احدى عشرة واتى عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التائيتين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما
 تذكر الثاني) اى تذكر الجزء الثاني (في احدى عشرة واتى عشر فمحمول) اى فليس للاحتراز
 عن المحذور المذكور بل تذكره في التزيين محمول (على التذكير) اى على تذكر الجزء الثاني
 (في ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التائيتين
 في احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما في اثنا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من
 جنس واحد اسكون كل منهما تاء فاجاب عنه بانبات المقدمة المنوعة فقال (والتاء في ثنتان) ليست
 اداة التائيت بل هي (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنوا فاذا كانت كذلك (فلم يجمع) اى ذلك
 التاء (لثنائيت) اى لم يكن ذلك التاء لحض التائيت بل هو مشوب بين البدلية والتائيتية (ولهذا)
 اى ولمد كونه لحض التائيت (حكمتنا علي) اى على هذا التاء (بانه) اى بان تائيت (جنس آخر
 من التائيت) مخالف لساير الاجناس من التاء التي لحض التائيت ومن الالف كذلك ونظيره الواو
 التي في واخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لحض الاعراب ولا لحض جوهر الكلمة ولما
 اورد عليه النقض بان يقال ان التاء في ثنتان لتائيت لا مع البديل لان البديل من لام الكلمة هي
 الهمزة التي للوصل في اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علائق التائيت من جنس واحد
 اجاب عنه بقوله (وفي ثنتان) اى والتاء في كلمة ثنتان (وان كانت التائيت) اى لحض التائيت لا مع
 البدلية (الانها) اى لكن تلك الكلمة (حلت على ثنتان) في اقامه التاء هذا ما افاده الشارح
 وقال صاحب الاحتجاج وتام ثنتان واثنان للثمنان الوسط لعدم مفرديهما وكانا بدلين
 من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا لتعويض كانتا بجنس آخر انتهى حاصله عدم
 التفريق بين ثنتان واثنان في هذا الحكم اراد ان يبينه على وجه اتيان التاء في المؤنث فقال

(واما تأييد الجزاء الثاني) اى الجزاء الثاني وهو عشرة (في المؤنث) اى فى نحو ثلاث عشرة امرأة ثابت (لانه) اى الثانى (لما وجب تذكر ضمير المذكر) وهو حذف التاء من الجزاء الثانى فى المذكرين فى ثلثة عشر رجلا (لما عرفت) من كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيهما وكالكلمة الواحدة (وجب تأييد) اى تأييد الجزاء الثانى بالتاء (للمؤنث) فى نحو ثلاث عشرة امرأة (لانتفاء المانع وهو) اى المانع المتبقى عدم الفرق بين المذكر والمؤنث (يعنى انما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فى المؤنث اذا استعملت مفردة فى الفرق بين المذكر الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء فى مذكره لم يحصل ذلك الفرق واما اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فبقيل فى المذكر ثلاثة عشر وفى المؤنث ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول ويتركها فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأييده بناء على القاعدة ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا فى شين عشرة من الكسرة والاسكان بين تميم والحجاز فقال (ميم) اى قبيلة تميم (تكسر الشين) يضم التاء من الاكسار اى تجعلها مكسورة قبل تبديل فتحها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله (عند التركيب للاحتراز عن اخر ادائه لاختلاف فى فتحهما وقيد المصنف قوله (فى المؤنث) للاحتراز عن المذكر فانه لاختلاف فيه ايضا فقصر الشارح بقوله (اى من عشرة لبيان محل الشين وقوله (نحو) علة لقوله تكسر يعنى ان تلك القبيلة تبديل فتحة الشين عن عشرة الى الكسرة لم يحصل التحيز عن احد الامرين اما (عن تولى الى اربع فتحات مع نقل التركيب فى احدى عشرة واثنا عشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحيز عن تولى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة فى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب الى ابتداءها ثلاث عشرة واثنا عشر واثنا عشر خمس فتحات متوالية وهى فتحة ما قبل العين وفتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) اى يخففون فتحة الشين باسكانها لا بكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصحى) كما ورد به فى القرآن فى قوله تعالى وقطناهم اثني عشر اسباطا يسكنون الشين فى القرآء المتواترة وان قرئ بكسر هاءى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة قاتها وان كانت مفيدة فى دفع المخذول لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف فى بيان القواعد الثمانية يعنى فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح بقوله (وقول) الا ان قوله (عشرون) معطوف باطاف مقدر على ما قبله من مفعول قول يعنى وقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخوانها) اى اخوات كفة عشرون من القواعد الثمانية ولما ظهر الاعراب فى كلمة اخواتها المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التى رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الاعراب فى اخواتها ان تكون بالضمة وقوا بالكسرة لصبا وجرا لكن الجرح على تقدير الكسرة ليس

البدل من المنسوب ثم قد تكافى الشارح قدس سره لكن لتصحح التريف لانه لا يتوقف عليها مرقت بل لتطيق كلامه لما سبق منه فى حد المطف وقد مر فتاويه وسنقف زيادة لتسم فى وقد تبين مما ذكرنا فساد قول القائل وبه فى نظر الخ (قوله) ولا يصدق الحد على المعطوف بل دفع لما اورده الرازي من ان هذا لا يطردق نحو جاني زيد بل محروفا الى هو الثانى دون الاول مع انه عطف لشيء فان قلت برده الى هذا الجواب ان بدل المطف قد يكون تعادلا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غلط لكونه الثانى اجنبيا وهذا يعتمد على الشراء كثيرا لغيره الفصاحة والتميز ان يرتقى من الاذن الى الاهل عند تكلم بدرا فان اعتبرت هذان الاسم البدل لا يصح الجواب ولانم تعتبر بفتح لكن ينقض التريف بخروج هذا القسم اذا اعتداهم باعتبار كلة عند تحققه ودخوله فى المجهود بحسب نفس الامر فلما قد عرفت ان التكلم بهذا القسم من الكلام يظهر كونه غائلا بما فى الاول وهذا الذى المعطوف به ليس كذلك بل الظاهر منه كون القصد اليه ابتداء

فلا عذر وقوله وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى
زيد قبل الظاهر ان يقول
على طبق ما ذكر في شرح
التعريف ان ليس المتي
نسبة عدم القيام الى زيد
بذاته الى احد في الكلام
قلب وليس بذلك القلب
في مثل هذا المقام بعيد
من القلب والمعنى وليس
ما نسب اليه الى احد من
عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى بسبب النسبة
الزيد بان يكون القصد
اليها بسبب تقرير النسبة
الى زيد او بالقياس الى زيد
بان يكون قصد هاهنا تقرير
زيد وتقرير النسبة اليه ولا
يخفى عليك انه متدفع
الاشكال من تعريف
البدل بمثل ما مضى على
تعريف العطف من ان
معنى كونه مقصودا منه
ان يكون ذكر المتبوع
نوطه لذكره وكأنه قصد
الى التنبيه على طريق آخر
في الدعوى ومن الظاهر ان
ما ذكره في شرح التعريف
عين ما ذكره في هذا الموضع
فانه قال في اي بقصد النسبة
اليه نسبة ما نسب الى
المتبوع وهذا التعبير ليس
بمستقيم لان النسبة الى زيد
غير النسبة الى اخوك بل
النسبة واحدة لكن البدل
هو المتي بهاد البدل منه
قوله اي بدل هو كل البدل
منه قبل لا يخفى ان المركبات
الاشاقية الاربعة صارت

بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجزئين الضمة رفعا والكسرة نصبا وما اختاره لما خال
الهندي هو الاول على ان يكون اخوانا مبتداء وخبره محذوف اي واخوانها مثلها فالجمله
حينئذ معترضة ولما كان الاعراف المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ما قبله اشار
الى ما اختاره على خلاف الهندي فقال (بكسر التاء) يعني ان لفظ اخوات يفتي ان يكون بكسر
التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر حتم بقوله (لانه
منصوب) يعني ان كونه بكسر التاء لكونه منصوبا مجرورا ثم بين المعنى الذي اقتضى النصب
بقوله (بالعطف على عشرون) اي نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (النصب) اي الذي
نصب محلا (بمقولة القول) بسبب كونه معطوفا للفظ قول المقدر المعطوف على لفظ نقول
الذي في كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه ما يصح ان يجرول عشرون وما عطف عليه معطولا
للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مقول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومقول
القول يكون مركبا لكون القول بمعنى المركب كذا قيل في بعض الحواشي ثم فسر الاخوات
بقوله (وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اي متبا الى تسعين يعني به متون وسبعون
وثمانون ولما كانت تلك القعود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المعنى عليه بقوله (فيهما) (اي)
قوله كذا في المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ (من غير فرق) في اللفظ بان زاد فيه حرف
في المؤنث او ينقص كما يفرق في غيره ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهي عقود ثمانية) يعني
كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها
وايضا يقال لها باب نوع عشرون وارب عشرون كما هو المذكور في متن الامتحان ثم شرع
المصنف في بيان احوال الاعداد التي بين القعود المذكورة وفسر ما للش ايضا بقوله (وقول
فيما زاد على كل عقد من تلك القعود الى عقد آخر) للتنبيه على ان قوله (احد وعشرون)
معطوف بما عطف على لفظ عشرون وقيد الشارح بقوله (في المذكر) لانه قال قول احد
وعشرون يشير به الى الاول من علامة لتأنيث في المذكر وقول (احدى وعشرون)
بالحاق الف التأنيث بالجزء الاول (في المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان
من الشارح لتكنة في تغيير المصنف لعبارة ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء
عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتب ههنا بذكر الانتهاء
بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى تكتة الزيادة ههنا وهي انما
غير الواحد الى لفظ احد وغير الواحد الى لفظ احدى (ههنا) اي في استعمالهما مع احد
العقد الثمانية حال كون كل منهما مفردا (بدون التركيب) اي بدون ان يكون كل منهما جزءا
من التركيب بخلاف نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى
احدى كان في حال التركيب لافي حال الافراد وقول (لان المعطوف) الخ علة لتغيير هاهنا مع
كونه ما غير مركبين يعني انما غيراهما مع عدم التركيب بالمثل لكون المعطوف وهو عشرون
مثلا (والمعطوف عليه) وهو احدا واحدى وان لم يكونا مركبين بالمثل لكنهما مركبان

بالقوة لكونه اجتناع المطفوف مع المطفوف عليه (في قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالمطف) يعني انهما كانتا حال كل واحد من لفظ الواحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال غيرهما مما استعمل مع المقود المذكورة من الاحاد بسبب التغير لم يكن استعمال لفظي الاحد والاحدى حال كون استعمالهما بمعطف المقود عليهما وقوله (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذي هو مضاف الى (ما تقدم) يعني انهما لم يستعمل في حال المطف على صورة لفظ الاعداد الذي تقدم استعمالا مثل استعماله (يعني) اي يبين ما تقدم من كون مذكرهما باناء ومؤنثهما بخذفها (فذلك) اي فلكونه استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال ما فوقهما (لم يذكرهما) اي لم يحمل المصنف هذين التركيبين مندرجين (في قاعدة المطف بلفظ ما تقدم) كما في ثلاثة عشر للمذكر بالياء وفي ثلاث عشرة للمؤنث بخذفها فان قاعدة لمعطف على ما سبقه ان المقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة اعني باناء للمذكر وبخذفها للمؤنث (بل) اي هل المصنف (خصها) قصر تلك القاعدة (مع اعدادها) اي جماعدا احد وعشرون واحدى وعشرون ولم يكتف بقوله احد وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرها بذكر حكم ما عداها (فقال) ثم بالمطف قال المصنف وللمصرح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبية على ان المراد بقوله ثم بالمطف بلفظ ما تقدم عطف المقود على الزائد عليها انصرح بصورة المطف فقال بالمطف لتبديده تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة المطف المطلق الاصح من عطف الاكثر على اقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متباعدة لما في حواشي الهندي اما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلاتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل هذه النكتة انه قال هنا ثم بالمطف بلفظ ما تقدم بالياء وقال في المسئلة الاية ثم بالمطف على ما تقدم بليل للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق بصورة ما تقدم من نحو خمسة عشرة حيث تقدم الاقل على الاكثر فيه واجب فلا يعكس واما في المسئلة الاية فيجوز فيها الوجهان يعني عطف الاكثر على الاقل وعكسه واما اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالمطف عطف على ما قبله بحسب المعنى فكأنه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بمطف احدها عن الاخر كما استفيد من تفسير الش حيث قال (اي عطف تلك المقود) من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اي على العدد الزائد (عليها) متعلق بقوله الزائد اي الزائد على المقود من ثلاثة الى التسعة ولا يخفى ان هذا التفسير جيدانه لا يجوز عكسه هنا كما هو في حواشي الهندي وتسمية الش وقوله (كأنه ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ما تقدم) ظرف مستقر حال من المطفوف عليه المفهوم من لفظ المطف وايسر لفظ المطف لانه لو كان ظرفا لكان متعلقا بقوله ثم بالمطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربع مطفوف على المقود

اسماء للاقسام الاربعة كبديهة علماء وان مطف البض على الكل من قبل المطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه وهذه مسأعة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحرز منه فيبان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخير من لامية لادنى ملازمة بين ما هو اصل معنى الاضافة لاماء المراد في هذا المقام فلا يتكلم انه كتب بمطف مضاف الى بالاضافة اللاحقة على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما يجيب به عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لانه فهو بين اذ لم يمس ليس مقام الاضافة اللاحقة وكذا ما يجيب به من ان بين المرف والمقدر والمقدور فرقا فيبطل المجزوء باللام المقدر على المجزوء من المقدر وان لا يجوز عطفه على المجزوء من المذكورة فلا يحصل له وفيه انه عطف بهن هذه الابدال على البض الآخر عطفا متبعا من قبل عطف بعض الاقسام على بعض فانها افراد المفهوم على معروف واقسام له فلا يصح النظر الى التانيث في الكتاب ان قال ان عطف البض على الكل من قبل المطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وانه من قبل المسأعة

وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعني انك تقول في هذا النوع فيما عدا المذكورين
 بعطف الاكثر من المقود على الاقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المطوق عليه ملاسيا
 بلفظ المدد الذي تقدم كما هو المفهوم من تفسير الش بقوله (من اساء الاعداد) وهذا بيان
 لما اى المراد من قوله ما تقدم هو اساء المدد المذكور من ثلاثة الى تسعة في المذكور ثلاث الى
 تسع في المؤنث حال كونه (بنيته) وقوله (من غير تغيير) عطف تفسير لقوله بعينه يعني المراد
 بكونه بين ما تقدم انه لا يتغير بصورة اخرى بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليسا بصورة
 ما تقدم كما عرفت وانه على القاعدة السابقة في كون استاغير التاء في المذكر وبالناء في المؤنث
 وفي كون ثلاثة وما فوقها الى تسعة بمكة كافضه الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون
 في المذكر) اى تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اساعشر فيه (و) قول (اثنان واثنان وعشرون
 في المؤنث) كما تقول اثنا عشرة فيه وهذا ان على القياس كما كنا سابقا بعد (وثلاثة عشرون)
 اى وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعني بال (في المذكر وثلاث)
 اى وتقول وثلاث (وعشرون) كما تقول ثلث عشرة بني بغير التاء (في المؤنث) ثم قال
 (هكذا) ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بمنها ولما اكنى المصنف بيان منتهى
 المذكر زاد عليه الش بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المصنف في مسألة
 ما فوقها وجعله الش على دأبه مفعولا لا مقدورا فسر به قوله (وتقول فيها) اى في العدد الذي
 (زاد) اى ذلك العدد (على تسعة وتسعين) (مائة واثني) (في الواحد) اى اذا كان كل منهما
 واحدا (مائتان والمان) اى وتقول كذا (في الثانية) اى في ثنية كل منهما وايضا بالالف
 رقمائيا لصبا وجرا على قاعدة اثنتيه وقوله (فيها) ظرف لثقول وقوله (اى في المذكر
 والمؤنث) تفسير لضمير الثنية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكر
 والمؤنث يعني تقول كذا في مذ كركل من لفظ المائة ولفظ الالف وفي مؤنثهما من غير تفریق
 بينهما بلفظ للمذكور ولفظ للمؤنث بل هي متساوية في الكل ثم شرع في بيان حكم ما زاد عليهما
 فقال (ثم) ووسط الشارح قوله (تقول فيازاد على مائة الف وما يتفرع عنهما) بين الماطف
 وبين قوله (بالمطف) لبيان ان قوله بالمطف متعلق بلفظ قول المقدور وقوله فيازاد على مائة
 والنسأ في العدد الذي زاد على مفرد مائة الف وقوله وما يتفرع عنهما اشار على ان الزيد
 عليه ليس مختصا بمفردهما بل حكم ما يتفرع عليهما وما يكون فروعا له ما من ثنيتيهما وجمعهما من
 المائتين والالفين ومن المائات والالف كذلك وهذا هو الظاهر من تلك البارة لكن الاستقراء
 يحكم ان المراد بقوله وما يتفرع هو ثنية المائة وثنية الالف لاجمعهما لان جمعهما لا يدل على
 عدد معين وما لا يدل على عدد معين ليس من اساء المدد كما صرح به في الامتحان لان المائات
 والالف لا يدل على معين من ثنيتيه وثلاثة الالف بل يحتاج في كل منهما الى قيد وتفسير
 الش بقوله (اى بعطف الزائد عليهما) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والف وواحد
 (او عطفهما) اى اما بعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والف يعني

لانه من قبل عطف الاسم
 على آخر مثله بدون
 المساعدة كما لا يخفى على
 صاحب البصيرة قوله اما
 اشغال البدل الى قول يخرج
 منه نحو جاء زيد حماره
 فانه الاشغال لا خدما على
 الاخر فكأنه جعل وجه
 التسمية اكثر يا غير مطرد
 في جميع الافراد والشهور
 اشغال البدل منه على البدل
 باعتبار تشويقه الى البدل
 وكونه دالا عليه باجبال
 بحيث يبنى سامع البدل منه
 منتظرا لذكر البدل وهذا
 وجه تحقيق مطرد بخلاف
 ما ذكره الشارح فانه كلام
 ظاهري غير مطرد ومن
 قال ينبغي ان يحمل كلام
 الشارح على هذا فندفع
 بما لا يخفى وايضا كانه
 لوجوب احدهما ان نحو
 جاء في زيد حماره ليس من
 قسم بدل الاشغال بل هو
 من بدل الفاظ كيف وقد
 اعترض الرضى على المص
 بعد ان فسر قوله والثالث
 بينه وبينه ملاسية بغير ما
 بقوله اى بن الاول
 والثاني ملاسية بغير الكسبة
 والخبرية بان هذا الاطلاق
 يدخل فيه بعض بدل الفاظ
 نحو جاء زيد غلامه او
 حماره ولان زيد انا ولا
 شك في كونهما من بدل
 الفاظ واجاب الشارح
 قدس سره بان المراد
 بالملاسية بينهما هي الملاسية
 بحيث توجب النسبة الى
 النوع النسبة الى الملايس

ان حكم المطف في هذا النوع يخالف لما قبله لان كلام من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه
 جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقفا) تمهيد لقول المصنف (على) (سورة) (ما تقدم) بانه
 ظرف مستقر وحال من الزائد المقهور من قوله بالمطف يعني ان كلا الامرين جائزان ههنا حال
 كون العدد الزائد الذي عطف على عددا للمائة والالف او عطاها عليه واقفا مستملا على
 الصورة التي تقدمت (من اسما لا عددا من غير تغيير وتبديل) يعني على ما كانت عليه قبل المطف
 من كون الواحد والاثني للمذكر والواحدة والاثنتان للأنثى وثبتت ومن كون ثلاثة الى تسعة
 بالأنثى للمذكر ومجذها للثبوت كالفصله التي بقوله (فقول مائة وواحد او واحدة) هذا مثال ما
 وقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكرا او مؤنثا بقوله (ومائة واثنان او اثنتان)
 معطوف على قوله واحد يعني انك تقول مائة واثنان للمذكر ومائة واثنان للأنثى وثبتت وهذه الامثلة
 لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) في المذكر بالياء (او ثلاث) اي مائة
 وثلاث (انسوة) مثال لما كان الزائد فيها عددا منفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا
 القياس وقوله (ومائة واحد عشر رجلا او احدى) اي او مائة وحدى (عشرة امرأة) مثال
 لما كان الزائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى القياس وقوله (ومائة واحد
 وعشرون رجلا او احدى) اي مائة وحدى (وعشرون امرأة) مائة واثنان وعشرون
 رجلا او اثنتان اي مائة واثنان (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر
 عددا مركبا بالقوة وعلى القياس في المدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون
 رجلا او ثلاث) اي او مائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك
 مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكرا بالياء ومؤنثه مجذها وقوله (الى مائة
 وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لنشئ هذا الحكم وقوله (وكذا
 الحال في ثنية المائة) اي مائتين (والالف) اي في الف (وثنيتها) اي في ثنية الف
 اي المئين بيان لحكم ما ينفرع عليها كما سر وقوله وثنيتها الظاهر عدم محبة هذه النسخة بمد
 قوله والالف بناء على ان الف معطوف على المائة كذا قيل في حاشية الفاضل الامير
 وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يعطف قوله والالف على قوله في ثنية المائة لا على المائة
 ووجه ان الشارح لما اورد في الامثلة المذكورة مثلا للفظ المائة المفردة قاس عليها
 امثلة الف المفردة فج لا يكون قوله وثنيتها على ما في بعض النسخ مستدركا زائدا لان
 في ذكر هكذا قائدة بالجملة (وجمعها) اي في جمع المائة وفي جمع الف ثم ذكر حكم
 ما كان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (وبحوز ان يعكس المطف في الكل) اي بان يعطف
 الاكثر على الاقل (فقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا) ثم شرع المصنف في بيان
 اللفظة الثالثة الجائزة في تركيب مخصوص وبيان ما هو الاصل منها وما هو شاذا منها فقال
 (و) (الاصل) (في) ياء الجزء الاول (في) ثمانية عشرة قع الياء اي اذا كان مستملا في
 المؤنث واء واسطه الشارح قوله الاصل للثنية على اصالة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها للماد

اجلا واليس نحو ذريت
 زيد احرار من هذا القليل
 لان نسبة الضرب الى زيد
 ثامة فيكون من باب بدل
 النطق وثانيسا ان مذكوره
 من الوجه الشهور ولا يكون
 اعم مما ذكره الشارح فانه
 لا يعمل ما هوه بدل
 الاشتغال من المثال
 المذكور كما لا يتعمله
 مذكوره الشارح فان نسبة
 الجرح الى زيد ثامة
 ولا يلزم من صحتها اعتبار
 غير زيد فان الدلالة
 والتعويض ثم اعلم ان النص
 قال انما وقع لبعض
 الصوريين اختلاف في بدل
 الاشتغال هل الثاني يشغل
 على الاول او الاول
 على الثاني فان اريد
 بالاستعمال التلقين فالثاني
 متعلق بالاول وان اريد
 بالاستعمال الدخول
 فالثاني داخل في الاول فان
 حتم الداد دخل في الداد
 اذا قلت اجمعي الداد حسبا
 ونحوه وان اريد بالاستعمال
 الملاسة فكل واحد منهما
 ملاس لآخر فان زيدا
 ملاس لعله وعلم
 ملاس له قوله وبدل النطق
 اي بدل سبب عن النطق
 قيل جعل النطق مصدرا
 والاول جعله بمعنى غير
 المتعجم وجعل الاضافة
 اضافة الى المبدل منه
 فيكون الملاسة قوية
 اذ هو التابع في اضافة
 البدل ويمكن جعل
 الاضافة في الاقسام
 الثلاثة ايضا من هذا القليل
 بدقة نظر بشا بهالن هو
 اعلم اغتول بدل الكل

عليه قول المص حيث قال وجا فان مثل هذا البارة وتصد رها بجاء بدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا لبناء صدور الاعداد المركبة اى اجزاءها الاول من الاعداد التى تركبت من اخواتها وقوله (على المتح) شاق البناء (كتلاعة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب معنى على الفتح وهو الثالث ثم لابين ما هو فرع عقبه قوله (وجاء اسكانها) (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (لانتقال المركب) اى لحصول الانتقال فى هذا التركيب التعداد (بالتركب) اى يوجب كونه مركبا مع اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كا) اى كاسكن آخر الجزء الاول (فى معنى كرب) يعنى مركبا ان الانتقال فى معنى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يجزء فيها نحن فيه وانما فسرناه هكذا لقال المصام بان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتركيب معنى كرب اما هو فى الانتقال على الاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موحبة او مصححة والا فلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التناقل فى معنى كرب علة موحبة وفى ثمانى عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب فى الامور وجا ئز فى الثانى ثم شرع فى بيان الوجه اشاد فقال (وشد حذفها) (اى حذف الياء) هذه النسخة التى بتقديم شذوى ما اختاره الش واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندى فهى وحذفها بفتح الزون شاذ فتكون الجملة حاسبة يعنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حال كونها (بفتح النون) على غير القياس وقوله (لانها اذا حذفت الياء) علة لقوله شذوى انما شذفتح الزون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى واخرا ثمانها (قالوا) اى فالتقياس جاء الكسرة كافى قولك جاء فى القاضى اذا حذفت الياء اى للتخفيف وقوله (الآن الذى) الخ شروى فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح يعنى انه وان كان القياس ههنا جاء الكسر لكن الوجه الذى (شروى) اى جوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كون ثمانى (مركب) اى مع عشرة لان زيادتها الياء فى آخره قليل فى مثال القاضى منفرد الوجود سبب واحد من اسباب التثقل لكن حدوث التى تركيب يكون سببا آخر له فزاد فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهدا عدل عن القياس (فروى زيادته استغاله لجعل) اى فذلك الرعاية لجعل (موضع الكسرة نتجة) ثم قل ما رد قضاء الرضى بقوله (قال الش الرضى ويجوز كسرها) اى كسر الزون فى ثمان عند التركيب مع الشتر قوليد ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى) اى من الكسر (لوانا) ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواته) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى مفتوحة اخر اجزاءها الاول فى كل حال كونها (مركبة مع الشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالفا لعله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر فى الزون قائم يكون اصلا من فوقه على ما فهم من تقريره ولذا قال عصام الدين ان الشارح فيه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المص عملا لا بترصيه الرضى فان التبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير

معناه بدل من كل المبدل منه حيث جيء به بجمع المبدل منه فهو بالبيان الاول فترك جمع المبين بالبيان الاول وجيء بجمعه بالبيان الثانى فلم يبق شئ من المتركك باليدل فاجيى به من التابع بدل من جميع مارك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبديل البعض بدل من بعض ما قصد باليدل اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد بقصد زيادته نسبة القطع اليه اجمالا قيل يدا ابدال اليد المين اجمالا باليد المين تفصيلا فنقص اليد بدل من اجماله فهو بدل البعض اذ غير المبدل من المبدل منه تركه بلا موش ولم يحدثن من المبدل منه سوى اليد لا وبديل الاشغال بدل مما اشغل هليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشغاله عليه فهو بدل مما اشغل عليه المتركك وبذلك لا بل الواحد المبدل ما شغل عليه المتركك وليس يستقيم اما اولى فانه يكون اللفظ اى المبدل منه مراد بذلك المبدل على قياس ما ذكره فى بدل الكل وبديل البعض وهذا باطل بالضرورة واما ثانيا فلان المبدل منه لا يكون موزنا فبدل لان المبدل يكون مائالا قبله فى جميع الصور كما ينطبق به صريح كلامه ولما قلنا فانه لو كان الكل والبعض

وغيرها في بدل الكل والبعض وغيرها هو البدل منه من فساد ما جمع عليه ائمة التفسير والدرية من التعبير ببدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل فالصواب ما ذكره الشارح قدس سره قال المع وبدل اللفظ انما ذكر هذا لانه الذي قال به اللفظ لانه غلط واخيف الى اللفظ لانه كان سببا للاتيان به الا ترى انما اذا اردت ان تقول ان شئت ثوبا وغلط لسبب انك الى ان قلت جازم ثمة كان سببا لان ثوبا فاللفظ في ذكر البدل منه هل خلاف ما هو عليه هو الذي اوجب ذكر البدل فبقي بدل اللفظ لذلك واما غيره في التسمية فواضح بهذا كلامه قوله والثاني جزؤه اي جزء البدل منه قيل لم يرد ان التغير راجع الى البدل منه العلوم راجع الى البدل راجع الى الاول في قوله مدلوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير على الاول وعطف على الاول مدلول الاول كاهل الظاهر والاسكان عطافا على ممول جالين مختلفين بدون ما هو شرط جواز ههنا والى ولقد اصاب في الاول دون الثاني (قوله) غير من قبل الاول

شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ في كلام المصنف راجع الى القيد وهو قطع التون بيني الشاذ مجموع الحذف والفتح ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولقد اقال في اصل الامتحان وجاز الحذف مع كسر التون وضمف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمجيد لقول الاتي وبميز الثلاثة الخ وتنبه على ان مسائل التميز غير مسائل اسماء الاعداد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف (في بيان حال تميزاتها) اي تميزات اسماء الاعداد ببيان احوال انفسها وهذا بيان وجه ذكر المميز ثم نبه على وجه الابتداء من تميز الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنتين فقال (وابتداء) اي انما ابتداء المصنف (من ثلاثة) اي من بيان حال تميز الثلاثة (لانه) اي الشأن (لا يميز للواحد والاثنتين كما يصرح) المع (ب) اي بعدم وقوع المميز لهما (فقال) (وبميز الثلاثة) منها (الى المشرة) في المذكر (والثلاث الى المشرة) اي في المصنف (مخفوظ) (اي مجرور) بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا) اما حال من الضمير المستكن في قوله مجموع اي سواء كان ذلك الذي يكون ميم مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع في اللفظ (او معنى) اي او كان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد في اللفظ وجمع في المعنى لانه يطلق على مادون المشرة من الرجال ثم بين الكارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اي اما وجه كون تميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) ثابت (ثلاثة) اي الشأن (لما كثر استعماله) اي استعمال تميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بعد الهزمة جواب اي اختاروا (فيه جرح التميز) وقد موه على النصب الذي هو مقتضى معنى التميز لان الجراغا يكون (بالاضافة والاضافة اليه) (للتخفيف لانه) اي لان الاضافة (نقص التووين والتووين) يرخذف التووين يحصل تخفيف في اللفظ وهو المطلوب فلما كثر استعماله ثم شرع في بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا) ثابت (ليطابق الممدود) اي لتحصيل مطابقة الممدود الذي هو جمع لكونه ثلاثة احدات (العدد) اي الاسم الممدود الذي وضع له (الافى ثلثائة) منها (الى ثلثمائة) اي استثناء اي قوله الا في ثلثائة استثناء (من قوله مجموع) يعني تميز الثلاثة الى عشرة مجموع في كلها الا اذا اخيف الى لفظ المائة فان المائة الذي هو تميز الثلاثة مجرور ومفرد في نحو ثلثائة وانما استثنى منه (لانه) اي لان اهل الكلام (لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها) اي بكلمة المائة (ثلاثة) اي لفظ ثلاث (واخوانه) اي اخوات ذلك اللفظ من الاربع وغيرها يعني لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تميز اللفظ الثلاث واخوانه بل تلفظوا به مفردا في كلها (وكان قياسها) اي قياس ثلثائة جملة مترتبة فاقدمها بيان ما هو القياس في استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعني انه كان القياس والقاعدة في لفظ المائة ان فرض التصديح عليها جمعا (ان يجمع) تلك الكلمة (فقال) (مئات) بالالف والهاء على صورة جمع المؤنث السالم (او) يقال (مئين) بالياء والتون على صورة جمع

المذكر السالم وإنما كان القياس فيها أن يجمع أحداً لجمعين (لأن للمائة جمعين أحدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو) أي الجمع الذي يكون على صورته (شون والثاني) أي والجمع الثاني (جمع المؤنث السالم وهو) أي ذلك الجمع (مئات) وأما زاد السلف لفظ الصورة في جمع المذكر السالم ولم يزد في جمع المؤنث لانه لا اختلاف في الثاني في كونه جملة مائة وأما جمع المذكر السالم ففيه خلاف بين الأخفش في كونه جملة فقال الأخفش أنه جمع على وزن غلبن وقال الآخر أنه مفرد في صورة الجمع فإن أصله ميم على وزن غضي بدل الياء الأخيرة نوناً فصار ميم كذا في المصام ثم شرع في بيان وجه رفض القياس المذكور في نحو ثمانية وأخواته فقال (ولا يجوز إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وإنما لم يجوز إضافة هذا العدد إلى جمع المذكر السالم لأن تأنيث صورة ثلاثة إنما يكون بتأويل الجماعة في العدد ووسلمون ليس في تأويل الجماعة ولا يمكن أن يقال ثلاث مسلمين لأن الثلاث في الشرع على غير القياس كما عرفت وإذا لم يجوز إضافة إلى جمع المذكر (فلم يبق) في جواز الإضافة إليه من الجمعين (الأمات) فإنه يجوز إضافة إليها لدم المانع فيها (لكنهم) أي لكن أهل اللغة (كروها) أن يلبس التمين بقوله التميز بالرفع فاعل بل ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور هي أي كروها أن يلبس العدد المذكور من الثلاثة وأخواته بالتمييز (المجموع بالالف والتاء) بأن قال ثلاث مئات (بعد المود) وهذا كالمفعول وجه الكراهة أي بعد العادة التي تعود بالتمييز (الجمعي) بعدما أي بعد العدد الذي (هو في صورة المجموع بالواو والنون أعني) أي أريد بالعدد الذي هو في صورة المجموع لفظ (عشرين) متبهاً (إلى تسعين) فإنه يقال فيها عشر دها فإذا لم يجوز في المذكر السالم وصار مكره وها في المؤنث السالم (فانقصر) أي التميز (على المفرد) أي على لفظ المائة دون اثنين والمئات (مع كونه) أي مع قطع النظر عن عدم جوازه وعن كراهته لأن ما يجمع بالجمعين المذكورين يكون لأفراده فائدة أخرى وهي كون المفرد (أخص) من الجمع ثم شرع في بيان حال يميز نوع آخر من أسماء العدد فقال (يميز أحد عشر) في المذكر متبهاً (إلى تسعة وتسعين) ولما اكتفى المصنف في ذكر يميز هذا النوع بذكر مذكره اضرب الشارح بقوله (بل إلى تسع وتسعين) لبيان أن يميز مؤنثه كذلك يعني إحدى عشرة إلى تسع وتسعين (منصوب مفرد) بقوله منصوب بالرفع خبر لقوله ويميز وقوله مفرد خبر بدم شرع الشارح في بيان علل كل من كونه منصوباً ومفرداً فقال (أما نصبه) أي نصب المميز (في المقود) التمانية وأما في بينهما من الأعداد المركبات أي في نحو عشرين وثلاثين (فلتعد الإضافة) أي لاستعاضة المقود استعاضة عادياً إلى تمييزها حتى تكون مجرورة وأما ما ذكرت الإضافة (إذ) أي لانه لا يستقيم إجماعاً (لأن) أي لأن التوون الواقع في آخر كل من المقود (معها) أي مع الإضافة وإنما لا يستقيم إجماعاً لأن مع أنها ليست بنون الجمع (أذني) أي لأن التوون الواقعة في المقود المذكورة وأن لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يمتنع إجماعاً (مع الإضافة ولكنها) (في صورة نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف على قوله

والأول وضع تركباً باللامبة والقول بأن يميز الملامبة غير جار هو بين السقوط (قوله) والرابع أن قصد إليه بدمان غلطت بضمه قيل فيه نظر لأن قصد إلى البدل قبل الغلط وأما ذكر خلاف ما قصد بالقصد أو النسيان أو سبق الإنسان فكأنه أراد أن قصد إلى البدل من حيث أنه بدل يميز أن قصد إلى الأبدال بدمان غلطت بضمه وانت خبير بأن أريد هذا الوهم الباطل الخارج عما نحن فيه ودفعه بجموع التمين في صورة الغلط حمل شنيع (قوله) ويكونان مفرقين وتكررين وتختلفين ليس بصريح شدة صورة حاصل من ضرب أربعة فالأول زيد أخوك والثاني زيد رأسه والثالث زيد عمله والرابع زيد الحساد والخامس رجل غلامك والسادس رجل يده والسابع رجل علمه والثامن رجل حمار ومن التاسع إلى السادس عشر تأخذ الأول من الأربعة الأولى مع الأربعة الثواني والأول منه أربعة الثواني مع الأربعة الأولى فتقول زيد غلامك زيد بدله إلى آخره قوله لا يكون المقادير تقضى قبل هذا وجده مطرد في الكل فعمل بأفراده ولم يخصص هذا يدل على الكل كما فعله المس وقال في البعض

أبداً التون أي ولا يستقيم حذف التون أيضاً بان تكون تلك العقود مضافة إلى تميزاتها (إذا)
 أي لأن التون في أواخر العقود (ليست هي) أي اللون المذكورة (في الحقيقة) أي في نفس الأمر
 (ون الجمع) حتى يجري فيها ما جرى في نون الجمع ان الأحكام فإذا امتنع الشقان المذكوران
 تعييناً وهما مع غير الإضافة فإذا تميزت بالجمع ان الإضافة امتنع الجرحين نصب (واما ما عداها)
 أي واما نصب التمييز في أعداد العقود من الأعداد المركبة فيما بين العقود (فلا نعم) أي فلان العرب
 (كروا) أي جعلوا مركباً هاتفاً بينهم (ان يصيروا) أي ان يجعلوا (ثلاثة أسماء) وهي التمييز
 والعددان اللذان تضمنهما المركب العددي (كلاسم الواحد) لان العددين لما تركبا جعل
 كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركباً من اسمين فإذا أريد إضافة
 ذلك المركب إلى ما بعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركباً من ثلاثة أسماء لانه حينئذ يكون تركباً
 اضافياً قوله (ولا يرد عليه) جواب للنقص الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل
 ثلاثة أسماء كلاسماً الواحد بعينه جازي التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خسة
 عشر ك) باضافة خسة عشر إلى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخالف وهو كراهتهم لذلك
 الجمل فاجاب عنه بمنع الجواب بان يقول لان لم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان
 خسة عشر ك ليست من قبيل جعل ثلاثة أسماء كلاسماً الواحد (لان المضاف إليه) الواقع
 (فيه) أي في تركيب خسة عشر ك (لما كان) أي ذلك المضاف إليه (غير العدد) لكونه كاف
 الخطاب (لم يترج) أي مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) أي امتزاجاً مثل امتزاج المميز
 الواقع في خسة عشر رجلاً الذي كرهوا إضافته إليه (فلم يلزم) أي اذا لم يترج ذلك مثل
 امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيورة ثلاثة أشياء شيئاً واحداً)
 قوله (وأما جواز) جواب لما ردد على أصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج المميز
 بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا أيضاً إضافة ثمانية إلى مميزه لانه مركب أيضاً من ثلاثة
 أسماء فاجاب عنه بانهم امتزاج جواز تركب (ثمانية أمراً مع ان فيها) أي في كلمة ثمانية (صيورة
 ثلاثة أشياء) يعني ثلاث مائة وأمرأة (شيئاً واحداً) أي اعتباراً شيئاً واحداً وليس هذا
 التجوز لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) أي ليكون التركيب الذي تركب من لفظ
 المائة مع الثلاث مطرداً (بمائة امرأة) أي بالتركيب الذي ذكره في لفظ المائة مفرداً ولا يخفى
 ان كراهته شيء لانه لا ينافي تجوزاً لعله أخرى ثم شرع في بيان وجه افراد مميز هذا النوع
 فقال (ولما افردت فلانة) أي واما جعل مميز هذا النوع مفرداً فبني على كونه منصوباً لانه
 (لما صار) أي المميز في هذا النوع (منصوباً فرضة) لان اللعب علم المفوضية التي
 هي الفضلة في الكلام (فاعتبر افراده) أي افراد ذلك المميز المنصوب (لتكون الفضلة
 قليلة) بسبب كونه مفرداً لان المفرد اقل حروفاً من الجمع لفظاً واقل معنى ايضاً
 بخلاف كونه جملاً اكثر حروفاً من المفرد غالباً واكثر معنى منه ايضاً لكونه جملاً
 ثلاثة أحمداً واكثر في كلمة واحدة وقال العصام الظاهر ان يكون لفظ قليلاً مؤنثاً لان

والاشتمال لانه لا بد منها
 من ضمير يرجع إلى المبدل
 منه ليخصه بالمبدل اما
 بالاضافة اليه ابو صفة
 بهم قبل ولا يخفى عليك ان
 الوصف غير لازم لان
 الاضافة ايضا كالوصف
 جائز لقصان السكرة الا
 ان يقال لم يساعد الفعل
 مقضى الفعل فذا خصه
 بالمت واعلم ان عبارة
 المص هذه وأما لم يحسن
 ابدال التكررة من المعرفة
 الأمورية لانه ان كانت
 بدل الكل من الكل فهي
 هي في المعنى فلا يحسن
 ان يؤتى بالحق من غير زيادة
 على ما هو غير المقي
 وان كان غير بدل الكل
 من الكل لزم ان يكون ثم
 ضمير يرجع إلى المبدل منه
 فان كان متصلاً به رجع
 معرفة فان كان منفصلاً منه
 رجع موصوفه قال وهو
 في غير بدل اللفظ فاما بدل
 بدل اللفظ فلا يجري فيه
 ذلك القوات المعنى
 المذكور انقطاع بذكر
 زيد وانت يعني حماراً
 فقد علمت ان المص
 لم يخصه ببدل الكل
 وان الاضافة لا يسبيل اليها
 فيما نحن فيه اذ بها يصير
 البديل معرفة والكل
 في ابدال التكررة من المعرفة
 قوله ويكونان طاهرين
 ومضمرين ومختلفين هذا
 قسم آخر باعتبار الظهور
 والاشتمال وليس من قبلة
 ذلك التقسيم لانه لا يستقيم
 ان يكونا تكثرين او
 مختلفين وما مضمر ان فإذا

موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف في بيان احوال الميمز المائتين والالف الذين من الاصول فقال
 (وميمز مائة والف) (مميز) (مئتميم) اى ثنية المائة والالف يعنى به المائتان والالفان
 (و) (مميز) (جمعه) (اى جمع الالف) وانما زاد الش لفظ المميز في الموصفين للاشارة
 الى ان قوله ثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف عبارة في قوله وجمعه
 حيث افرد الضمير في ايراد الش ان يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل اى الص (ووجههما) يعنى
 لم يقل بثنية الضمير (كما قال وثنيتهما) لان لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان استعمال
 جمع مائة) وهو مئين او مئات كما مر (مع ميمزها) اى حال كون ذلك الجمع مستعملا مع المميز
 (في الاعداد) اى في باب الاعداد وهو فتح الهزمة جمع عدد (مر فوض) اى متروكة ثم بين هذا
 المرفوض بقوله (فلا يقل ثلاث مئات رجل كما قال) اى كما يجوز ان يقال (ثلاثة لاف رجل)
 فانه لا يجوز في الاول ويجوز في الثاني هذا (بخلاف ثنية فانه يقال) اى يجوز ان يقال
 في ثنية المائة (ما شارجل) بخلاف الثون لكونه مضافا وقوله (مثل الفارجل) بنصب المثل
 على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اى يجوز فيه ان يقال قولنا مماثلا في الجواز لقوله
 الفارجل وقوله (مخفوض) خبر انوله وميمز مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبره لظاهر
 من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب
 ولكن قال في حاشية المصام ان ميمز المائة قد يجمع مخفوضا في نحو مائة ورجل وقد مفرد
 منصوبا كما في قوله واذما شئ التى ما تين عاماه فقد ذهب للاذلة والقاء انتهى وانما افرد
 ميمز هذا النوع (لانه) اى الشان (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت في صدر
 الباب (كالاحاد) اى كما كانت الاحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب)
 جواب لما لمي لما اشتراك مع الاحاد في كونها من اصول الاعداد ناسب (ان يكون ميمزها)
 اى ميمز المائة والالف جاريا (على طبق ميمزها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون
 ميمز هذين اللفظين مطابقا في الاحوال لميمز الاحاد ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون
 ميمزها مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اى وان كان
 المناسب ان يكون ميمزها مجموعا كالاحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت
 الاحاد) واقعة (في جانب الفقه من الاعداد والمائة والالف) اى وكانت المائة والالف
 واقعتين (في جانب الكثرة منها) اى من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما لمي لكان بينهما
 فرق بوقوع الاحاد في جانب الفقه وبوقوعهما بجانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا
 في ميمزها ايضا بان يختار (في ميمزها) اى في ميمز الاحاد (الجمع الموضوع للكثرة) بان يختار
 (في ميمزها) اى في ميمز المائة والالف (المفرد الدال على الفقه) وقوله (رعاية لتبادل)
 مفعول له لقوله اختير اى اختير ذلك لتجصيل الرعاية لتبادل المطلوب وهو ذكر ما دل على
 الكثير في موضع القليل وذكر ما دل على القليل في موضع الكثير ثم شرع المص في بيان
 قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التمييز

عرفت امتناع دخولها
 فيها علمت انه قسم آخر
 وحسب هذا اعتبارا ايضا
 ميمزها لاف كقولك زيد
 اخوك الى آخر الاربعة
 الاول والخامس كقولك
 زيد شربته ايامه السادس
 يذيد يذيد قطعت اياه والسابع
 جعل الزيد يذيد يذيد اياه
 والثامن كقولك يذيد يذيد
 ذكر الحار والزيد يذيد اياه
 ومن التامع الى السادس
 عشر على ما ذكره من التامع
 الى السادس عشر من
 الفقرة الاولى قوله ولا
 يلزم من ذلك ان يكون
 عطفا البيان اوضح قال
 المص واشترط بعضهم ان
 يكون عطفا البيان اوضح
 من ميمزه غير لازم فانه
 ليس هو الى بالنسبة ليشير
 فيه ذلك وانما جاء موضعا
 وقد بوضع الشئ الشئ
 عند اجتماعهما وان كان
 الاول اوضح من الثاني لو
 افترقا لا ترى انه لو كان
 جماعة كل واحد يكن
 بالجمع واحدهم اسمه بعد
 الله ولا غير ميمز ايم فاذ
 قلت جاني ابو محمد عداثة
 او ضمت ما كان محتملا
 وان كان ابو محمد اوضح من
 عبد الله لو اخر دفعه قال
 المهم صدق صدق قيل
 لظاهر بقوله لان خبر
 افعال المقاربة لا يكون لا
 مضار طوافيه قوله والمراد
 بمثل انابى التارك البكرى
 بغير كل ما كان عطفا
 بيان السرعة باللام الذى
 اضيف اليه الصفة الجبل
 المراد ماورد به صيغة

نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يخل واذ كان
 المميز (مؤثرا واللفظ) اى وكان اللفظ (المعبر عنه) اى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه (مذكرا)
 وذلك المذكور (كلفظة الشخص اذا عبرت بها) اى اذا قصدت التعبير بها (عن المؤث) اى اذا
 قصدت التعبير عن مؤث كمرأة مثلا بلنا بالشخص وقلت جاني ثلاثة اشخص في مقام ثلاث
 امرأة (او بالعكس) (بان يكون المدد ومذكر او ان لفظ مؤثنا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت
 بها عن المذكور) نحو رجل والفادى قوله (فوجهان) جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اى
 فى المدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجعله
 جوابية وقوله (التذكير) بان يعبر بالثلاث على العشرة (والثابت) اى بان يعبر بالثلاث الى العشر
 ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك
 اللفظ (النساء) وانما على بالثلاثة الدال على التذكر (اعتبارا) اى للفظ (بالاعطاء) وهو الشخص
 (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الاخر لان مراعاة جانب اللفظ
 فى الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بمحذوف التاء فى ثلاث كما
 هو شان المؤث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا للمنى) وكذلك ان شئت قلت ثلث اشخص
 وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا للمنى لان معناه الذى
 يعبر عنه مؤث وهو امرأة ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تمييز فقال
 (ولا يميز واحد) (وواحدة) (ولاشان) (واتان وتنان) وقوله (بميز بكسر الهمزة
 المشددة متعاقب قوله ولا يميز فى كلام المصنف وقيد له من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله
 ولا يميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد ينى لا يورد كل منهما وانما عمله على المجاز لانه
 لو لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تمييزهما بل قصد جأؤهما على الاجام
 وليس كذلك بل المراد ان تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال
 (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع يميز لمدم احتياجه اليه) فلا يقال عطف على قوله
 لا يورد من قيل عطف المفصل على الجملة ينى لا يقال على تقدير ايراد المميز (واحد
 رجل ولا شان منه) اى ولا يرد لفظ اشان ايضا مع يميز (كما قال اشان رجلين) ثم اراد
 ان يذكر حالهم اذا اراد ان يذكر واحد من المميزين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكرون)
 اى اهل اللسان (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تميزا لهما) اى
 الواحد والاشان على تقدير (اى على قصد (ذكر التميز) لمين للجنس (معهما) اى مع
 الواحد والاشان (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاشان) اذا قصدوا ذكر اللفظ
 الصالح لتمييز فيقولون رجلا حيث يعلم وحده وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلا
 حيث عرف قتيه وجنسه منه ايضا وقوله (استثناء) بالصعب اى انه مقبول لقوله ولا يميز
 وعلامة لمدى ايراد تمييزهما يبنى انما ليعين ان حصول الاستثناء (بلفظ التميز) وانما فسره
 الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التميز المستثنى به هو التميز

لامكان قال فى الشرح انما
 قلت مثل اشارة الى انه
 قد يقع فى غير هذا الباب
 كقولك يا غلام زيد و
 لا لوجبل بدلا لم يكن
 بدلا من ان يكون له حكم
 الاستقلال لانه انما
 بالنسبة الى الذى فكان
 يحكم المادى اولى واذا
 جعل عطف بيان كان
 الذى هو الاول مجرى كما
 مجرى الصفات فى جواز
 الاصرين هذا كلامه قال
 الرضى بعد نقل كلامه
 ههنا قال المس اعطيت
 فى مثل اشارة الى ان
 الفرق يقع فى غير هذا
 الباب ايضا كقولك
 يا اخانا الحارث ولا يجوز
 لوجبل بدلا منه
 جواز يا الحارث وكذا
 يا غلام زيد وزيد او او
 جعل بدلا لوجبل القم
 ولقد ذكرنا عليه فى باب
 الجدل يرد بما قاله لانه يمكن
 قبله معنى الى المتبوع حتى
 يحتاج الى المتبوع كاحتاج
 الوصف ولم يرد معناه من
 المتبوع كما فهم ذلك فى
 التأكيذ جاز اعتباره
 مستلذا لفظا اى صالحا لان
 يقوم مقام المتبوع ولا
 كان امره بتمينه الاول
 جاز ان يبنى غير مستقل
 اخرى فالاول نحو يا زيد
 يا اخانا زيد مبنين
 والثانى يا غلامى بشر
 وبشر امره يا اوجين
 يا اخانا زيدا بالتص
 وكذا قوله انما ان
 التارك الكبرى وبشر
 بالجر وكذا النسوق يجوز
 جملة مستقلا نحو يا زيد

ومحور وغير مستقل نحو
 يافيد والمحارث قلعة
 المذكورة بينهما وأعلم
 بخبر يافيد ومحارث لا زيد
 ومحور والتوبين كاجاريا
 علام خبر بشرى في البذل
 لأن المصطلح كحرف
 البدل والمطوف صالح
 مباشرته هذا كلامه
 وانت خبر يافيد في
 على ما تقدم به من عدم
 الفرق بين البذل
 ومطوف البيان وقد عرفت
 في الكلام التام قد سره
 الزامه على تلك المخالفة
 والتفرد ليس بشئ فكذا
 ايضا كذلك كيف ويجوز
 اعتبار البذل غير مستقل
 بناء على كون امرائه بديهية
 الاول او من من بيت
 التذكير فليكن متباعدة
 انصافا من موافق للكل
 حقيق لا يثنى بالقبول
 قوله وهذا الحد لا يصح
 الا ان يعرف ما به المبني
 على الاطلاق قبل اي هذا
 الحد الاسم المبني كاهو اظ
 به قوله اي الاسم المبني
 لهذا انما لم لو كان معرفة
 من الاصل موافق
 معرفة المبني والاصل
 لكنه مما لا يمكن
 معرفة مما فيه فبما
 بعد من توقف على
 معرفة مفهوم المركب
 الاضافي وفيه ان الكلام
 مبني على ان المبني مأخوذ
 في تعريف المبني وهذا
 باطل لان الفرق
 المطلوب
 بالسكر بالفتح فهو
 المعروف بالفتح فهو
 يستدعي تقديم معرفة
 التي على نفسه وتكون مبني

بالقوة لا التمييز بالفعل يعني ما من شانه (لان يكون تميزا على تقدير ذكره) اي ذكر
 ذلك اللفظ الصالح (معهما) اي مع لفظ الواحد والاثنين يعني انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة
 بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتمييز لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله
 (الدال) صفة اخرى للتمييز اي اللفظ يدل (مجموعه) اي مجموعها فالاصلة (على
 الجنس و) يدل (بصفة على الواحد) في محور جل (و) على (الاثنية) في محور جلان
 فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقديران مستغنيا (عنهما) اي
 عن الواحد اي عن ذكر الواحد بعد ذكر تميزه (اذا كان التمييز) اي هذا اذا كان التمييز
 (مفردا) مستغنيا (عن الاثنين) اي عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) لتمييز (متى)
 ومثلهما المصنف بقوله (مثل رجل ورجلان) اي مثال التمييز المستغني به عن لفظ الواحد
 لفظ رجل وعن لفظ الاثنين رجلا وقوله (فان من صفة رجل) علة لصحة التثنية
 بهما ومن متعلق بقوله (فهم الجنس) يعني يصح التثنية لرجل ورجلان فانه يفهم من صيغة
 رجل الجنس الذي هو الرولية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا
 (الوحدة) التي هي مدلول صيغة هذا في لفظ الرجل وامافي لفظ الرجلان فاقاده بقوله
 (ومن صيغة جلان يفهم) اي وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته
 الدلالة على التثنية (الاثنية) فذكرهما (متعلق بقوله) استغني) يعني يذكر هذين اللفظين
 الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (على الميز) وفي بعض
 نسخ الشرح استغنا بصفة اثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغني هو
 الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع في تقرير منع ورود على قوله استغناء بلفظ التمييز
 فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم يصدر عنه على سؤالهم الذي ورد
 على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وهو هنا (ان يميز الواحد من
 عنه) يعني ان يكون يميز لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لكننا لانسلم
 ان يميز الاثنين) اي لانسلم ان يكون يميز لفظ الاثنين مستغنيا كذلك اي كميز الواحد
 وقوله (ثم) اشارة الى تسليم استغناء شق في الاثنين ايضا يعني انه (اذا كان يميزه) اي يميز لفظ
 الاثنين (متى) كافي الامة المذكورة (يعني عنه) اي في الاستغناء بلفظ التمييز عن لفظ الاثنين
 مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان يميزه متى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اي المميز (فردا
 كما قال انصار جل) سند للمنع والدليل (على جواز كون يميز الاثنين مفرد وروى في الشعر
 وهو انصار جل) حفظ لك في الصام وقال ايضا ومن اساتيد النح الذي ذكره الرضي
 نحو واحد رجال وانصار جل انتهى فعل هذا يكون الاستغناء في الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع
 الش في الجوابين عن طرف المص لا التزامه صحة كلامه فقال (قلنا لا التزموا الجملة) هذا
 تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة المنوعة يعني ان يميز لفظ الاثنين مستغني ذكر الاثنين
 كذا في بعض الحواشي واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب باطل السند وهو انه لا يجوز

ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لا التزاموا الجمعية يعني لا يجعلوا ان يكون المميز (في ميم سائر الاحاد) مجموعا يعني في ثلاثة الى عشرة على وجه التزام غير متخالف عنه كما عرفت فها سبق (بني) جواب لما يعني به بني لهم (ان يعتبر فيها) اي في التميز الذي (لم يتيسر الجمعية) اي في ذلك التميز لكونه يميز الاثنين لانه لو جمع التمييز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميز من العدد وقوله (ما هو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يستراى بني في تميز الاثنين الاسم الذي يدل على المعنى الاقرب (اليها) اي الى الجمعية من الفرد لان الالتاق عند تفرشي هو المصير الى ما هو الاقرب (وهو) اي وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنية) لا الافراد لانه ابعدها بالنسبة الاثنية ثم شرع في جواب آخر فقال (ولا يبعدان) اي ولا يبعدان بحاج عند تبحر المراد بان يقال (معنى الكلام) يعني ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز في قوله (انه لا يميز واحدا ولا اثنين استثناء بلفظ التميز) ليس انهما مستفيان عنهما بذلك تميز آخر غير لفظهما بل مراده منهما مستفيان عنهما بلفظ التميز (اي مجوهر حروف) اي حروف التميز (المصورة التي صورت (ا) صورة (ب) خاصة) محور رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة الثنية الدالتين على الافراد والثنية التين هاهنهما هو المعنى الذي افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (الغالب) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة الصورة اي التي صورت بصورة قابلة (للمعنى) علامة (الافراد ب) اي تلك العلامة (التون او علامة الاثنية) اي الغالبة لاحقوق علامة الاثنية (اعني) تلك العلامة (حروف الثنية) وهما الالف والياء والتون (فاذا اعتبر) اي ذلك التميز (مع علامة الافراد) وقبل رجل بالتون (استنى) اي ذلك التميز (ب) اي بذكر رجل بالتون (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشا لافادة التون لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التميز يعني الرجال مثلا (مع علامة الثنية) وهي ادخال الالف والتون (استنى) اي كان التمييز مستفيئا (ب) اي بلفظ الدال على الاثنية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنين سلكوا الى طريق اخف من الآخر (فاختاروا) لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرها اي على الطريق هي الاستدلال عليه بذكر الواحد والاثنين ولما كان اخفية الطريق الاول بداهة عليه بقوله (ولاشك ان رجلا) اي الاستدلال على الاثنية بعلامة الثنية في رجلا (اخف من اي رجل) اي من الاستدلال عليه بلفظ اي ثم شرع المصنف في بيان دليل الاستثناء ونبه عليه بقوله (وذلك الاستثناء) يعني استثناء ذكر التميز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والثنية (انما يكون) ذلك الاستثناء (لا فادته) (اي لافادة لفظ التميز) اي ما من شأنه مجوز ان يكون تميزا وهو رجل ورجلان متلا فاقوله لافادة مفعوله لقوله استثناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز واعمالا محذوف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المطلق لان الاستثناء فعل المتكلم والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما تفسير الشارح النص بقوله

الاصل ما يعلم فيما بعد لا يدفع على قوله ويروجه وتحقيق الكلام انما ذكره الشارح ههنا من كلام الرضى او رده على المصنف قدس سره لما رآه ظاهر الرود فيمدق ذلك وليس الامر كذلك لان مبنى الاصل متعارف بين المصنف وبينه فلا يلزم من اخذه في تعريفه الفساد الناشئ من اخذه في تعريف المصنف لان العبارة بالمعنى دون اللفظ لا تقتضي محله فكون لفظ المصنف من اجزاء المصنف بمعنى غير معنى المصنف ليس بمحذور ثم انه لا يخفى على المتأمل التمييز ما بين قوله لان يعرف ماهية المبنى على اطلاق وبين قوله ولا يعرف الاسم المبني من التداغم والتالي فاهو اب ان يقول ان يعرف مبنى الاصل قوله اذا لم يعرفها قيل يعني او لم يعرف ماهية المبنى لكان اي تعريف الاسم المبني تعريف للمعنى بالبناء فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يكون لو كان تعريفا للمبنى المطلق وانما اذا كان تعريفا للاسم المبني فليس التعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريفا للمبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج معنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل

اي التخصيص) لنتيه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى اصولى وهو ما سبق
له الكلام بل المراد به المصدرى اعنى بمعنى جعل الشيء منصوحا (على العدد) وقوله
(والنصر يـ) اي بذلك المدد عطف على قوله التخصيص عطف تفسير ينى لقادته التصريح
به (الذى قصد ذلك التخصيص والتصریح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه الاشارة
الى ان قوله (بالمعد) متعلق بالمقصود ينى التخصيص الذى قصد بذلك المعدد وانما فسر
الشارح بقوله (اي بذكر اسم العدد) لنتيه على ان نفس المعدد هو المقصود لا المقصود به
وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذا المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى
النتيجة بقوله (فلما افاد التمييز ذلك التخصيص) وحصل به المقصود استغنى في قاده (عن
ذكر العدد على حدة) ثم شرع في مسئلة اخرى من مسائل اسم العدد فقال (وتقول) على
صفة المحاط بك نية عليه في الحاشية الهندية بقوله وتقول انت وتتركه الش كونه معلوما
بقريته ما ذكر في صدر الباب وهو قوله تقول واحد انسان الخ وانما يقوده بذلك الفاضل
ليان وقوعه في نسخة اول اخدم من الافاضل كذلك والافضل ان يكون على صفة الذاتية
المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا في المصام ينى انما كان بين حكم اسم الفاعل
من العدد باعتبار تصيره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأتيه فرق ظاهر في الاستعمال قال
وتقول (في المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد) ظرف مستقر اما صفة من
المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اي الكائن من العدد واما حال كونه من المتعدد ثم فسر الش
المراد بقوله (اي في الواحد) الاشارة الى ان المراد من المفرد اللفظ الدال على العدد الواحد
سواء كان بلفظ الواحد او الثاني وغيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل في باعث التفسير
لكنه ذكر تبعا لواحد ومحتل ان يكون له فائدة ايضا وهي انصرح بلزوم كون الواحد جزءه
من المتعدد وقوله (باعتبار تصيره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستقر في تقول فتكون
الباء للملازمة اي قول حال كونك ملازمة بتصيره واما مفعول مطلق من تقول اي قولاً
باعتبار تصيره فيكون ما تلوعه واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير
اختاره الشارح حيث فسره بقوله (اي بسبب اعتبار) وهذا تفسير للباء وقوله (تصير ذلك
المفرد) تفسير لضمير الجور وان التصير لكونه مصدرا من صير يصير بتشديد الياء بمعنى
الحمل مضاف الى فاعله وقوله (عدد الاقص) مفعوله الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اي على
ذلك الاقص مفعوله الثاني ينى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه
ازيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثاني) بحذف اداة الايـث (في المذكر) اي اذا
اعتبرت تذكير ممدوده (بقوله) اي قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثاني) بدل منه وقوله
(مقول القول) خبر له مبتدأ اي والفرض من هذا بيان لكون لفظ الثاني في كلام المصنف مفعولا
لتقول وقوله (وذلك القول) شروع في طعيته على الممثل ينى لاشك لفظ الثاني (انما هو)
اي انما يبر بالثاني (باعتبار تصيره) اي باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثاني (الواحد)

وليس مما يلتفت اليه
ولم يك مستغنى عن البيان
بما سبق آتاه (قوله) ينى
الاصل وهو الحروف
والفعل الماضى قبل لم يبين
مفهوم المركب الاضافى
واكتفى بتبيين ما يصدق
عليه لانه سبق معرفة
مفهومه في تعريف العرب
ولاحاجة الى تعقيد الاصطلاح
بقوله ينى الالام اذا لاسرى
عرف الفاعل الا ينى الالام
ولقد صير بيان وجه ذلك
التعقيد في صدر الكلام
قوله والمراد بالثانية
التي في تعريف العرب
هو هذه الثانية قيل
الاولى هو الثانية وهذا
باطل لانه ان اوردان
الثانية والثالثة مترادفان
فضرورة البطلان كلف
وقد اعترف بنفسه في حد
العرب بكونها اهم من
الثانية وان اراد ان الالام
يحمل على الهمد فيكون
المنى هذه الثانية فهو مع ما
فيه خلاف الظاهر لقوله
فكلمة او ههنا لتع الخ لئلا
لا تقع الجمع كما ينادى
الفهم ويمكن جعلها مائة
الجمع ايضا ان يراد بالماثل
منى الاصل ما مناسب
متناسبة موجبة لبيان وجه
وضع غير مركب ما يكون
سبب بناء عدم التركيب
ولا تخاف ان سبب بناء
هو لا غير مركب ليس
عدم التركيب بل المناسبة
ومن قال انه ليس للثاني
حق يثنى التعريف

أي المدد لا نقص الذي هو الواحد (اثنين) أي ازيد على ذلك الواحد (باضفاه) أي بانضمام
 الواحد الذي هو في المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين أي
 إلى الواحد الذي هو مذكور في المرتبة الأولى (وانما ابتداءً) أي المص (من الثاني) أي دون
 الواحد (اذ) أي لانه (ليس قبل الواحد عدد) في الواقع (حتى يكون الواحد) أي حتى يكون
 وقوع ذلك العدد سبباً لكون الواحد (مصيره) أي جاعل ذلك العدد الواحد قبل الواحد
 (واحداً) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثاني أي تقول الثانية ثلثة
 (في المؤنث) أي اذا عتبرت المدد ومثلاً (على هذا القياس) أي باعتبار نصيره ملو واحدة ثانية
 بانضمام الواحد اليه (وهكذا) أي مثل ما في الثاني والثانية تقول الثالث اثنان والرابع او
 الرابعة حال كون سلسلة المذكر متبعية (إلى العاشر) (في المذكر) (والعاشر) أي وحال كون
 سلسلة المؤنث متبعية إلى العاشر (في المؤنث) (لا غير) قوله (أي لا تقول غير ذلك) إشارة إلى ان
 الحصر راجع إلى ما تحت الاثنين وإلى ما فوق العشرة حيث فصله بقول (فلا يجزى ذلك) أي
 ذلك القول بهذا الاعتبار (فيا) أي في العدد الذي هو تحت الاثنين لما صرفت (بني الواحد كما
 عرفت وجهه) (ولافيا) أي ولا يجزى إضافي العدد الذي (فوق العشرة) من الحادي عشر
 وغيره (اذ) أي وجه عدم جريانه فيما فوق لان (فوقه) أي فوق العدد العاشر (مركبات) من
 العشرة ومن الوحدات التسعة لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) أي من تلك المركبات فلا
 يمكن أن يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك ثم شرع في بيان استعمال اسم العدد الذي على
 صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (تقول في المفرد) (باعتبار حاله) إشارة الشارح
 بتوسط قوله تقول المفردين الماعطف والمعطوف إلى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار
 الأول يعني وتقول في المفرد من التمدد باعتبار حاله ثم فسر الخارج قوله حاله بقوله (أي مرتبة)
 يعني باعتبار المرتبة الثلاثة بذلك المفرد من سائر الاحاد (من التمدد) وقوله (من غير اعتبار
 معنى التصير) بيان لقاعدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله بأنه يشترط ان لا يتغير
 ههنا معنى التصير وقال المصام لا يخفى ان التصير للمفرد حال من احواله فلا تحسن المقابلة
 لانهما مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما محاسة لان التصير من مقولة الفصل لانه يشير
 فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثاني لانه باعتبار حاله ووضعه في نفسه فيكون من مقولة الكيف
 فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر النسب الحال بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله
 بمعنى انه واحد من ذلك المدد ومن غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة وستعرف انه قال
 ثالث الثلاثة وقوله (الأول والثاني) عطف على قوله الثاني والثانية الذي هو مقول القول كما
 ان قوله باعتبار حاله معطوف على مقوله ايضاً فيكون قيل عطف الشيتين بحرف واحد
 على معمولي عامل واحد وهو جازم بالاتفاق يعني تقول باعتبار حاله الأول والثاني
 (اذا وقع) أي ذلك المفرد (في المرتبة الأولى أو الثانية في المذكر) (والأولى)
 أي وتقول الأولى (والثانية) اذا وقع كذلك (في المؤنث كذلك) حال كون

فقد بعد من السوق فإن
 قلت يخرج من اثنين
 فاق في قوله فاق صوت
 الغراب قلت الاسوات
 ليست من الاسم المعنى لانهما
 ليست موضوعات فليست
 كالثان فليست من كونها سماء
 وانما ذكرت في بيان البنيات
 ليرد مناسباً بها وان
 خبير بان ما ذكره من
 تجوز الحل على منع الجمع
 بعيد من الاعتبار بحيث
 لا يجوز اولو الأفعال
 والقول بتي كون كلمة
 اولئك صواب جداً فانه
 لو كان فذلك لفسد
 التعريف جزماً قال المص
 في الصرح وليست وهذه
 بالتى يفسد بها الحد لان
 المراد ههنا ما كان على احد
 هذين الوصفين وانما قصد
 الحد بها اذا كان المراد بها
 الشك وهكذا قال في
 تعريف المعجم وما يجب به
 مما اورد من الدوال
 ليس بذلك لما سبق عليه
 من صكون الاسوات
 المذكورة في البنيات من
 قبيل الموضوعات كما
 ترى ومنهم من قال
 المراد غير مركب
 حقيقة او حكماً باعتبار
 قصد الشاكلة للمعنى الواقع
 غير مركب فدخل في نحو
 فاق صوت الغراب قوله
 والمراد ان الحركات الثابتة
 لا يصير عنها الخ قبل نيه على
 ان المراد بالقب ما يبره
 عن شئ جرياً على القلة
 قسم العلم كما هو مصطلح
 الصناعة وان التعبير بها

فبالاخصوسا لا اشترا
كما بين المركاب
الاهرابية والبنائية
وغير هار ذلك هو الظاهر
من كلامه لكنه مستقيم
بشهادت قول الامن اوردت
ان الحركات الثلاث
والاسكان يقع فيه كما يقع
في العرب فالضم كقولهم
هذو قبل ويازيد والفتح
كقولهم ابن وكيف ولا
رجل والكسر كقولاه
وامس والاسكان
كقولهم من ولم وجملوها
الغابا بمخصوصة للحركات
البناء كما جعلوا الحركات
الاهراب وسكونه القابا
مخصوصة ليكون القلب اذا
ذكر مائة من انهم ارادوا
حركة احد النامين او
سكونه وذلك الاخر فاذا
قال قاتلهم ورفع علم انها
حركة اعراب واذا قال
ضم علم انها حركة بناء
وكذلك بانها وكذلك
سرفوع ونفخوم الى
اخرها قال وهذا
الاصطلاح للصيرين
المقدمين والتأخرين واما
الكوفيين فيعوزون كل
واحد من القطعين لكل
واحد من المتين وواقته
الرضى في ذلك الا انه
استبطن من قوله ذلك انه
يجعل الضم والفتح
والكسر القاب الحركات
وحدها فلا شأن بيازيد
المنبى على الضم واما
القاب الاعراب فانها كما
تطلق على الحركات تطلق

قصده (من غير اعتبار معنى التصير) ثم اتم لما غير المعنى قوله الواجب الى الاول والواحدة
الى الاول اراد ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل الواحد والواحدة)
بل قال الاول في المذكر والاولى في المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذي يدل على المرتبة
لا على واحد من الوحدات سواء كان في مرتبة الاول او في اثنتاه او في آخرها ولفظا
الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لا يدل على المرتبة) بل على واحد غير معين واذالم
يدل على المقصود (فابدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول) من الواحد لفظ (الاولى)
للدلالة اى لدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة (وهكذا)
اى وقول هكذا من التاوان الثانية كما قلت في الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكروه (الى
العاشرو) ينتهى مؤنثه الى (الماشرة والحادى) اى وقول فيما فوق المشرة من
المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء ويحذف التاء في الجزء الثانى حال
كونه (في المذكر) (والحادية عشرة) اى وقول كذلك بالتاء في الجزئين وضمهما حال كونه
(في المؤنث) (و) (كذلك) اى كما تقول في لفظ الحادى فيما فوق المشرة كذلك تقول في المرتبة
الثانية عشرة (الثانى عشر) في المذكر (والثانية عشرة) في المؤنث بحيث ينتهى مذكروه
(الى التاسع عشر) ينتهى مؤنثه الى (التاسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد في التذكير
والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذ لم يقع كذلك اراد ان يبين ان يبين عليه
فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدوسواء كان) اى ذلك الاسم الفاعل
مستملا (بمعنى المصير) كما في اعتبار الاول (اولا) اى اول يمكن كذلك بل كان مستملا باعتبار
حاله قبل التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين من غير العدد) (في التذكير) اى بان يكون
مذكروه بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول في المذكر الثانى والثالث
والرابع) منتهيا (الى العاشرو في المؤنث) اى وقول في مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة)
منتهيا (الى العاشرة وكذا في جميع المراتب) مما فوق المشرة (من) (العدد) (المركب) بالتركيب
العدد اى كما اذا ركب الاحاد مع المشرة (والمطوف) اى ومن العدد المركب بمقطع الاحاد
على احد القود الثمانية مثل الاول (نحو الثالثة عشرة) بالتين في الجزئين ثم يمين كونهما بالتين
بقوله (تؤنث الاسمين) اى يحمل انت هذين الاسمين لذين احدهما عشرة والاخر اسم
فاعل مأخوذ مما قصد من اسماء العدد الاحاد مؤنثين بالتاء (في المركب) المؤنث (كما ذكرها)
اى كما يحمل ذلك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (في المذكر نحو الثالث عشر)
ثم يمين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذهو عنهما من الاصول السابقة فقال
(واعاد كرو الاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لا) اى لان الثالث مثلا (اسم
لواحد مذكرو) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لمجموع الاحاد الثلاثة فاذا كان
اسما لواحد لا للمجموع (فلا معنى للتأنيث فيه) لعدم داعى يقتضى اعتبار التأنيث فيه من
كون العدد مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع المصحح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر

على الحروف ايضا يقال
 نحو جاء في زيد والزيدان
 والزيدون انها مرفوعة
 فقال والذي يظن على
 ان المتقدمين لم يضعوا
 القاب الاعراب ايضا على
 الرفع والنصب والجر
 والجر كالتصغير
 والجر كالنصب كالمفعول
 يطلقون على الحروف
 قيامها مقام حركات
 الاعراب اسما للحركات
 مجازا فقولهم في نحو رأيت
 الزيدين ان الزيدين
 منصوب مجاز فأي شيء
 المائم على هذا ان يطلق على
 الحروف القائمة مقام
 حركات البناء اسماء تلك
 الحركات مجازا فيقال في لا
 وجعل ان مفتوح مثلا
 وهذا كما ترى قوله
 وحكمه قيل حقه ان يؤثر
 من تقسيم المبنى الالهة فدمه
 لان غيره جملة تعريفها
 للمبنى الذين على ان حكمه
 الذي لا يعرف الابد
 معرفته فثبت تعريفه بقوله
 وحكمه فثبت على وجه
 المدلول بل قيل وفيه نظر
 لان حكم المبنى مطلقا ليس
 ذاك بل حكم ما تاسى به
 الاصل منه واما الذي بناؤه
 لعدم التركيب فتحكمه ان
 يختلف آخره باختلاف
 العوامل وكلاهما رأى اما
 الاول فلا ينقسم انما هو
 لغرض في البيان بتعريف
 كل واحد من الاقسام
 وبیان حكمه وهذا حكمه

رجلقاته) اي هذا الاسم اسم (للجماعة) اي لمجموع الواحدات الثلاثة عشر
 فناسب فيه اعتبار التانيث (وتقول في المطفوف الثبات والشرون) بترك التاء في المذكر
 (والثالثة والشرون) بالتاء في الجزء الاول في المؤنث ثم شرع المصنف في بيان الفرق بين
 الاعتبارين بقوله (ومن ثم) وفسر الماشرح بقوله (اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين)
 للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمة ههنا مجاز بطريق الاستعارة المصرية
 لان اصل وضمة للاشارة الى المكان واستعمل ههنا للاشارة الى ما سبق من الفرق بين
 الاعتبارين يعني هما (اعتبار تصغيره واعتبار حاله) وقوله (اختلف اضافتهما) مقدر ههنا
 ليشتمل به الجار حتى يكون قوله من ثمة مفعولا به يعني انما اختلف الاضافة في الاعتبارين
 لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلا خلاف اضافتهما) للاشارة الى ان قوله (قيل في
 الاول) معطل باختلاف اضافة وهو معطل باختلاف الاعتبارين والى ان قوله من ثمة
 متعلق بقيل بالواسطة يعني من اجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف في الاضافة ومن
 اجل حصول الاختلاف في الاضافة قيل في الاول وقسر الاول بقوله (اي في المفرد من
 المتعدد المقول باعتباره تصغيره) وقوله (ثالث اثنين) نائب فاعل للفظ قيل اي اذا اراد
 بالعدد الاخير الذي يصير باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذي اضيف اليه قيل فيه
 ثالث اثنين ورايع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اي باضافة ذلك الاسم الذي
 عبر به عن العدد (الى الاقص بدرجة) اي بواحد ومناه (اي مصيرها) وقوله (اي
 الاثنين) تفسير لضمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله الثاني قوله (ثلاثة)
 وهو محذوف من كلام المصنف اي ذلك الواحد جاعل الاثنين الانقص منه بواحد ثلاثة
 ثم بين المصنف ما يشق الثالث منه فقال (من) اي هو مأخوذ من (قوله) (لثمتما)
 (بالتخفيف) اي تخفيف اللام من الثلاث واما قيده الماشرح لانه ليس بمأخوذ من لثمتما
 بتشديد اللام من التثنية لانه حيث لا يكون مأخوذا من قولهم مثل بالتشديد وهو الشراب
 الذي يطيخ حتى يذهب ثلثه بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال في الصحاح وثلثهم من
 باب ضرب اذا كان ثلثهم وكلهم ثلاثة بنفسه (اي صيرت الاثنين ثلاثة) وهذا تفسير للمجهوع
 قوله (و) (قيل) (في الثاني) عطف على قوله في الاول واليه اشار الماشرح بتوسط لفظ
 قيل بين الماطف والمطفوف ثم قسر الثاني بقوله (اي في المفرد في العدد المفرد من المتعدد
 المقول) الذي اراد الاخبار به (باعتبار حاله) ومرتبته (ثالث ثلاثة) (او اربعة) اي رابع
 اربعة (او خمسة) اي خامس خمسة (بالاضافة) اي باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوي)
 اي ذلك المضاف اليه من (عدده) اي عدد ذلك الاسم وما أخذ اشتقاقه كما كان في ثالث ثلاثة
 (او يكون) اي او باضافته الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقه) اي فوق ما أخذ
 اشتقاقه كما كان في ثالث اربعة او خمسة او ستة ومناه (اي احدها) اي المراد من الثالث
 احدا ماضيا اليه من الاعداد المذكورة ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احدها تلك

الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة اولاً واراد الشارح ان يفيد بحيث يتدفع عنه ذلك الوهم استدرك فقال (لكن لا مطلقاً) اى ليس المراد منه انه احده من اعدادها (بل باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك المفرد في مرتبة من المراتب كوقوعه (في المرتبة الثالثة والرابعة او الخامسة والا) اى وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (لان مجوزاً ارادة الواحد الاول من عشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جداً) اى قطاً يبنى كونه مستبعداً من المرام قطى ثم شرع في بيان مافوق العشرة باعتبار الثاني فقال (وتقول) (في اضافة ما زاد على العشرة) يبنى في اضافة المفرد الذى هو في مرتبة من المراتب اى في مافوق العشرة (حادى عشر احد عشر) (باضافة المركب الاول) وهو حادى عشر (الى المركب الثانى) وهو احد عشر وقوله (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع صفة للواحد وتفسير على ما سبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل باعتبار وقوعه في المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات) اى عشر واحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير في مرتبة اخيرة بعد انقضاء لعشرة وقوله (بناء) بالنسب للاشارة الى ان كلة (على) متعلقه بكونه مقدولاً له لقوله تقول يبنى تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز ان تقول كذلك للبناء على (الاعتبار) (الثانى) لانه يقال كذلك باعتبار الاول لانه لا يجوز فيها دون الاثنين ولا يجوز العشرة كاسبق الاشارة اليه في قوله الى العاشر والعاشر لا غير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيها دون الاثنين ومافوق العشرة (اعتبار بيان حاله) كما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصير وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول منصوب ماعلى انه حال من الثانى واما على انه مصدر مفعول مطلق من قول يبنى الابتداء من الحادى والتجاوز الى مافوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصير لا تجاوز العشرة كما عرفت) في قوله لا غير ثم اشار المص الى جواز وجه آخر فقال (وان شئت قلت) وقد اشرح بقوله (في اداء هذا المعنى) للاشارة الى ان اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول ويكون ايضا بقولك (حادى احد عشر) فالمعنى باقى الصورتين ثم اشار الى عمل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقوله (بحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يبنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استغناء عنه) بالنسب مفعول له لقوله بحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستغناء فارغاً عن ذكره وقوله عنه بيان للمستغنى عنه وقوله (يذكره) بيان للمستغنى به يعنى لفظ العشرة فرغ عن ذكره في المركب الاول بسبب ذكره في المركب الثانى ثم اشار المصنف الى منتهى ما يقابل في اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وقسمه الى قول (وهكذا نقول) ليكون قوله (الى تسعة عشر) مقبلاً ويكون قوله حادى احد

مطلقاً من غير اعتبار انضمامه الى هذه الانقسام فحمله على اما الثانى فلا يلائم من البنى يكون آخره مختلفاً باختلاف الواصل والالتكان معاً بل فان العرب ليس الا ذلك على حاله بل هو حكم البنى مطلقاً كيف لا واختلف آخر غير المركب باختلاف الواصل انما يتصور بعد التركيب لا قبله وحيث يكون خارجاً عما نحن فيه بالضرورة قوله وببنى الظروف قبل وانما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اى مرتبة وحدها قلنا ولا نذكرهم انه على مذهب من جعله اللذان والاثان مبرزين لكن يبنى ان يقول بعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنى من نحو خمسة عشر وقسم مبرر وهو ما يليق ويبنى اذ يقول وبعض الكليات ايضا يخرج ثلاث وثلاثة وليس يبنى لان مدار الحكم غالب الاسم قوله المبرر موضع التكميل قبل المشهور عند الضاد وضع هذه التفسيرات المفهوم التكميل والمخاطب والغائب والتحقيق وضمان الجزئيات معينة لهذه المفاهيم والتعريف اظهر لبيان التحقيق وهذا استغنت عما تكلف الشارح لاخره جهماً وعلى ما رجحناه ان يحل

التصريف هل ان المراد
 ما وضع ليستعمل في متكلم
 بينه او مخاطب او قائل
 كذلك وهذا يدفع لفظ
 المتكلم والمخاطب وليس
 من ضم المقام لان وضع
 الضمائر لذوات المتكلم
 والمخاطب والقائل
 بالاختلاف التي ترى انك
 اذا قلت فمخاطب بهذا
 الكلام المتكلم به لا يكون
 المراد بالالفاظ والالا
 لاختصاص محل والوضع
 لمضمون المتكلم والمخاطب
 وهذا تبين فساد قوله
 والمراد ما وضع ليستعمل
 في متكلم بينه او مخاطب
 كذلك فخرج لفظ المتكلم
 والمخاطب ايضا لان
 معنى هذه العبارة هو
 الاستعمال بحسب المفهوم
 وانما ان ليس كذلك فان
 قلت اذا كان المتكلم
 والمخاطب وضوحين هما
 باعتبار ما هو المقيد
 لكون كل منهما موصوفا
 للثابت وهذا الصريح ان
 باعتبار انهما في حاجة
 الى قيد الحية فلما الحاجة
 اليه لاخراج زيد اذا خبر به
 من المسمى بزيد فانه يصدق
 عليه انه وضع لذات المتكلم
 والمخاطب فكيف لا من هذه
 الحية وايضا هذه الحية
 لا تظهر ذلك الاعتبار قوله
 ويخرج به القيد قبل اى
 قيد الوضع لكونه لاحد
 الامور الثلاثة هذه افراد
 القيد ولم يرد ان الغرض
 منه ارجاعه لانه يخرج
 جميع الاسماء الغائبة عن

عشر مقبلا عليه يعني وقس على حادى احد عشر من ثاني اثنى عشر منتها الى تابع تسعة
 عشر وانما قال كذلك لانه في الاختصاص في الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف
 ان يبين الفرق في حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثاني فقال (قريب) (الجزء)
 (الاول) يعني انه حذف الجزء الاخير في المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول
 الباقي منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذي اعرب لان الجزء
 الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثاني
 فللاحتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لان تمام التركيب)
 وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لان تمام التركيب الذي يوجب (البناء) قال عصام
 الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة في غير حالة
 التصبفانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن الاخر ايضا في حال النصب انتهى
 يعني اذا قلت جادى حادى عشر احد عشر فجادى عشر معنى بسكون الياء واذا قلت جادى
 حادى احد عشر فجادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقديره فالتلفظ في صورتين
 بسكون الياء لكنه معنى في الاول ومعرب تقديره في الثاني وانما في حاله النصب قلت في الاول
 رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبذوا في الثاني رأيت حادى احد عشر بفتح الياء
 منصوبا ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثاني منه وبقي
 حال الجزئين من التركيب الثاني مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبى الجزآن
 الباقيان) احدهما الاحد وثانيهما العشر من التركيب الثاني (لوجود موجب البناء فيما هو
 التركيب) اى لوجود وصف موجب البناء في الجزئين وذلك الموجب هو التركيب ولما فرغ
 المصنف من مباحث اسماء العدد اتى على قسم من اقسام الاسم شرع في مباحث قسم آخر منها
 فقال (المذكر والمؤنث) فقوله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بحث المذكر ما يجرى اؤخبر
 محذوف المبتدأ اى البحث الاتى بحث المذكر ثم بين الشارح وجا ذكر مباحثهما عقيب بحث
 اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لا بغيره
 مباحث) اى مباحث اسم العدد (الذي ذكره التذكير والتأنيث) بان كان عددا المذكر بدون التأنيث
 وعدد المؤنث بها كافي ما عدا باب الثلاثة الى العشرة او بالعكس بان كان مذكرا ببناء وهؤنة
 بدونها فاسمها يرا مباحثها بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر الاقسام الاسم وقوله
 (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المص المذكر في الذكر على المؤنث
 (لا صان) اى لكون المذكر اسلا لا يحتاج الى علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا بخلاف
 المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا او تقديرا وغير المحتاج اصل بالنسب الى المحتاج فكان المؤنث
 فرعالة والاصل مقدم طبع لا نسب لطريق الذكر بالطبع وقوله (واخر) عطف على ما قبله اى
 وانما اخر المصنف (تسمية) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه)
 اى لان تعريف المذكر (عديمي) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (وتعريف

المؤنث (اى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ما وجد فيه علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعداد تعرف بملكاتها كما ان تصور المسمى مؤخر عن تصور البصير لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه عبارة عن عدم التأنيث عما من شانه ان يكون مؤنثا ثم شرع فى تعريف المؤنث الوجودى فقال (المؤنث) وهو مبتدأ وقوله (ما فيه) وهو الموصول او الموصوف خبره واعلم ان لفظ ما فيه لا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصولا لكن الشئ لما نسهه بقوله (اى اسم) اشار به الى ان السترار عنده وان يكون موصولا لان لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم بلام التعريف وقوله (كان فيه) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل كما هو الرابع فيه وانه راجع الشئ جانب الموصوفة لوقوعه خبرا فى مقام التعريف وقوله (علامة التأنيث) مرفوع على انه فاعل الطرف والجملة صفة لما وقوله (لفظ) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما نسهه الشارح بقوله (اى ملقوطة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر لكانت اى كون تلك العلامة ملقوطة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ بالحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقة او غير حقيقة فالحقيقة اما من العقلاء (كاسماء) اما من غير العقلاء فهو (ناقص) اما غير حقيقة فهو (غفرة او حكما) اى اوكون تلك العلامة ملقوطة حكما (كقرب) فان علامة التأنيث ملقوطة فلهذا لكنها ليست ملقوطة بالحقيقة لانها ليست فى العلامة فى اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذا حرف الرابع فى المؤنث) وهو الباء فى المقرب (فى حكم تام التأنيث ولهذا) اى ولكن الحرف الرابع فى حكم تام التأنيث (لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السابعة) يبنى ان تصغير الثلاثى كنادملا يقال فيه نورة فتظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعى منها فانه لا يقال فى تصغير عقرب عقربة بل يقال فيه عقير وقوله (او تقدير) عطوف على قوله لفظا (اى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يبنى انها (غير ظاهرة فى اللفظ) وذلك فى الالفاظ استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا فى التصغير فى الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (كدارونار ونمل وقدم وغيرهما من المؤنثات السابعة) وجهه ان الحاجب رحمة الله فى قصيدة وهى هذه (نفس الفداء لسائل واقاى - بمسائل فاحت كروض جنان) (اسماء تأنيث بغير علامة - هى باقى فى عرفهم ضربان) (قد كان منها ما يؤنث ثم ما - خيرت فيه باختلاف معان) (اما الذى لا بد من تأنيثه - ستون منها العين والاذنان) (والنفس ثم الدار ثم الدولون - اعدادها والسن والكفتان) (وجههم ثم السير وعقرب - والارض ثم الاست والمضدان)

الموصوفة بما وصفه
الفالب بل انهما يخرجان فلا
يزوالنقص بهما وقوله فان
الاسماء الظاهرة خارجان
لصحة خروجهما به مع
انها داخلان فى الغائب
روجه لصحة انهما
موضوعان لغائب مطلقا
فخرجان بهذا القيد المشغل
على الغائب القيد والمراد
انه يخرج بهذا القيد على
كل من تصغير المتكلم
والغائب اما الثانى فظاهر
واما الاول فامر المتكلم
ظاهر واما امر الغائب
فنحن لان الغائب موضوع
لغائب من حيث انه
غائب يتوجه اليه الخطاب
ذلما معنى الخطاب الاما
يتوجه اليه الخطاب لان
يراد يتوجه الخطاب به
ولفظ الخطاب لموضع
لغائب يتوجه اليه
لغائب بلفظ الخطاب
مخلاف انت فالحصر لا
وضع ان يقال من حيث انه
غائب به ولا يذهب عليك
ساقى من الاضطراب
والاعراف من سبيل
المواهب كيف ويانه
ينطق نارة بان خروج
انكلم والغائب بما ذكر
فيما من قيد الحيثية
واخرى يكون خروجها
بما وصف به الغائب وايضا
بغير القيد بانه الوضع
لاحد الامور الثلاثة ومجب
عما اوردته على حثية
الغائب الاولى المحل
على ما جعله الشارح

(ثم الجحيم ونارها ثم المصا * والريح منها والاعلى ويدان)
 (والقول والقدوس والفلك التي * في البحر تجري وهي في القرآن)
 (وعروض شعر والقدراع وتلب * والملح ثم الفأس والوركان)
 (والقوس ثم النجنيق وارنب * والحجر ثم البر والفخذان)
 (وكذا في ذنب فهد حكمهم * ابدا وفي حرب بكل مكان)
 (واثنين قبيح والدرع التي * هي من حديد قط والمقدمان)
 (وكذا في كبد وفي كرش وفي * سقر ومنها الحرب والصلان)
 (وكذا في فرس وفي كأس وفي * انى ومنها الشمس والعقان)
 (والسكوت تحوك والموسى ما * ثم البين واصبح الانسان)
 (والرجل منها والسر اويل التي * في الرجل كانت زينة المريان)
 (وكذا الشال من الاناس ومنها * ضيع ومنها الكف والساقان)

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير ظاهرة للفظ للإشارة الى ما قال
 المص في الايضاح من ان التاء مقدرة في الجميع اى في الثلاثى كئار وفي الرباعى كقرب وان
 كانت في الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فتحكه واياه ايضا بتقدير
 التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد وردت التاء فيه ايضا شاذا نحو قوله يه في تصغير قدوم
 وورثة في تصغير وراء فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظى مخالف للعقل والنقل
 كما قال في الاستحسان ثم شرع في تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره
 الشارح بقوله (اى اسم) للإشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة
 المقابلة وقوله (لتبس) للإشارة الى ان الباء في قوله بخلافه للملابسة وقوله (بمخالفة المؤنث)
 اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف بمعنى الخلفة لانه اسم بمناء
 كما قال في الصحاح ان الخلاف بمعنى الخلفة كما قال الله تعالى فرح المخلفون بمقدمهم خلاف
 رسول الله اى مخالفة رسول الله قلى هذا يكون مضافا الى المفعول بى المذكر بخالف المؤنث
 ثم فسر مخالفة بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد في الاسم
 الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لالفاظ لا تقدر) والما توفى التعريفان على معرفة
 علامة التأنيث وجودا وعدم ان مرض المصنف ليسنا هنا فقال (وعلامت) وقوله (اى علامة
 التأنيث) تفسير للضمير المجرور (التاء والالف) وقوله (حال كونها) اى حال كون
 الالف اشارة الى ان قوله (مقصورة) بالنصب حال من الالف وقوله (كسلى)
 مثال للمؤنث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله (وحلى) مثال له من الصفة وقوله
 (او معدودة) معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للمعدودة من الاسم
 وقوله (وحراء) مثال لها من الصفة ثم اراد الشارح ان يذكر فيه ما مر فيه بعضهم فقال
 (وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة الضم (الياء) بان يجعله علامة ايضا فيقال انها

رحم الله حيلة اخرى
 مقابلة لها وفاد كل واحد
 من هذه الامور في غاية
 الظهور والاعمال اذ اعادة
 كون خروجها بقيد الوضع
 لا محذور ذلك من الافراد
 يدل على هذه دلالة قطعية
 قوله قدس سره فان الاسماء
 الظاهرة كلها موضوعات
 فماتت وبه ظهر ان ما سبق
 من قوله وبه استثنيت مما
 تكلف الشارح لاخراجها
 مبنى على الفهم السليم والله
 الهادى على صراط مستقيم
 قوله ويخرج بهذا التقيد
 الاسماء الظاهرة وان كانت
 موضوعات فماتت بالصواب
 ويخرج بهذا التقيد الاسماء
 الظاهرة الموضوعات فماتت
 قوله او بتقدير امثل ضرب
 غلامه زيد قيل جعل القدم
 رتبة واخلفي القدم لفظا
 لكن تقدير الامة نسب به
 منه اسائر الاقدام ثم نبه
 عليه انه شاع مقابلة لفظا
 لقوله قدرا لجعل قدرا
 وادخل محتمه ملبس على
 بالياء وهذا الاعتراض
 مما اراد الرضى لكنه
 ليس بشئ لانه لا مانع
 لكونه مقابلا لفظا منها
 فهو مبنى على اعتبار المعبر
 واسرائيل والاخلابا
 لتبين المراد بموت لفظا
 بحيث لا يذهب الوجود الى
 خلافة قوله من حيث لفظي
 لامن حيث اللفظ فان
 المرجع للتقدم ليس
 ملفوظا به ومذكور اللفظ
 به منه ومن الشارح حين

التسامع والتسامل ولا وجه لما قيل اراد بالذكر لان حيث لفظان يكون المعنى مقصودا باهـ ط ماستعمال فيه والا معنى اللفظ باعتبارانه مدارل لفظه مذكور لفظا قوله فكأنه مقدم من حيث المعنى قبل اى كان لفظ العدل مقدم من اجل المعنى وتقدمه فمضمر كأنه لفظ العدل وقوله من حيث المعنى دليل والا فيبقى ان يقول فكأنه مقدم من حيث اللفظ وهذا عجيب جدا فان الكلام في اثبات التقدم المعنوى دون اللفظى حتى يكون سبيل الى هذا الوجه والقول بلزوم القول فكأنه مقدم من حيث اللفظ بذلك فقط ما قيل على قوله وكأنه تقدم ذكره معنى الظاهر فكأنه تقدم ذكره لفظا فان معنى القوانين واحد قال المعنى والتقدم المعنوى كقوله تعالى هو اقرب لقولى فان قوله اعدوا لادلى على العدل صار كأنه مقدم من حيث المعنى وقد يكون ذلك من لفظ وقد يكون من سياق وسباق كقوله ولا يورب لانه لا تقدم ذكر الميراث دل على ان عمه موروثا لم يجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا كلامه قوله فانما جاء في ضمير الشأن قبل لا يصح المحضر ولو كان راجعا الى علة المحرم كان قوله لا ناعا محرم

من جملة علامات التأنيت (في قولهم) في مؤنث اسم الاشارة (ذى ونى) حيث انهما يستعملان في مؤنث ذواتا (وزعم) اى ذلك البعض (انها) اى الياء في هاتين الكلمتين (التأنيت) لان مذكرهما دون الياء ولولا الياء للتأنيت فيما لما كان كذلك واراد الشارح ان يرادستلال ذلك البعض فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء في المؤنث (بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذا لم يكن احتمال في خلافها وهما ليس كذلك (لجواز ان يكون) اى احتمال ان يكون كل واحدة من الكلمتين (حجة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت) بكسر التاء فانها ضميران موضوعان للمؤنث لانها مفاران لهو وانت فتح التاء وقال في الامتحان وفي هذا التعريف اباحت الواو ان اريد بالتأنيما يصير هاء في الوقف يخرج نحو صافات واخت وفت لانها التأنيت مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان اريد المطلق اى سواء كانت هاء في الوقف او لا لابد من التقييد بعدم الاصلة وايضا ان لم يقيد بالآخر دخل نحو تران وتكلان مع انها ليست التأنيت لان اصلهما الواو وان قيد الآخر بالآخر الحقيقي خرج نحو ضاربين لانها ليست التأنيت ولبست في الآخر الحقيقي وان قيد الآخر بالحقيقى بالآخر لكن بعد اصول الحروف خرج اخت لان التأنيها ليست بعد اصول بل هى من اصول وان اريد ان المراد من التأنيت التأنيت لا مطلق التاء لزم الله وروى وقف تاما للتأنيت على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة التأنيت لزم الدور والبحث الثاني ان من المؤنث صفاء موضوعه كهى في الضمير المنفصل وهاء الضمير المتصل وانت بكسر التاء ونحوها فتصريح ونون ضربن وتاوتة وهذه وهذى وكلتا وتنان وكماها خارجة عن المؤنث وداخلة في المذكر والبحث الثالث ان الالف قد يكون للحال فان اريد بالالف التأنيت الالف مطلقا فلا يكون التعريف ما نعال دخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان اريد بالالف التأنيت يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول ان اريد بالتاء ما هو الا اعم من الحقيقي نحو اخت والكون بعد اصول نحو فاطمة وعن الثاني انما قدر والتأني في الامثلة المذكورة من نحو هى وغيرها ولا نسب التأنيت بالصيغة طرد الباب وحفظ القاعدة ونسب الالف لفظا وعن الثالث انما اريد بالالف هو الالف الذى صار مستقلا في منع الصرف فتحو موسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظى يراد به التعيين لانه تعريف حقيقى يراد به التحصيل فلا دور انتهى ما فى الامتحان ملخصا واجاب بعضهم بان المرف خاص اى المؤنث الذى سوى ما ذكر اعلم ان مذهب سيديوه فى الالف المدودة انها فى الاصل مقصورة زبدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف لازمه صار كلام الفعل فجازت زيادة المد قبله كفى كتاب وغلام فاجتمع الفان فلوحذف احد هما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلت تاتيها الى حرف قبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلت همزة دون الواو والياء لانها لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قبلها ايضا كفى سائر ودائر كذا في المنهل وقال الجار بردى في شرح الشافية ان الالفين مع التأنيت فعل من ذلك ان الالف المدودة

به من غير ان يتقدم ذكره
مستدركا وكان الباء
المحررة فاما ما جاء في خبر
الثاني قصدا الى الخ لا يخفى
انه لا سبيل الى احتمال وراء
كونه اجماعا الى اليمين
ودعوى لزوم الاستدراك
في الكلام باطلا لان ما زعمه
مستدركا مفيد لكونه
الجمعي به من غير ان يتقدم
ذكره ولا يخفى انه لا بد منه
وبه ظهر تصور الباء
المحررة قوله وهو مرفوع
ومصوب ومجرور قبل
الانصر الراضع الاول
مرفوع ومصوب
ومجرور الثاني مرفوع
ومصوب وفائد هذا
التبيين مستغن عن البيان
قوله الاول ضربت
وضربت قبل الاولى ان
يقول ضربت ويقرب الى
ضربين ويقرن ليكون
افراد الجمع المرفوع
المتصل متولدة ثم اجاب
بانه اشارة الى بيان التماثل
المتصلة بانها دائرة على
التصريف المعلوم في
العرف فلم يفته لافاض
والسبيل وغير ما وارت
خبر بان لا سبيل الى كل
واحد من السؤا
والجواب لان المقسم هو
اللفظ الخفي اى التغيير
البارز قال في الذبح
شرعنا في تقسيم الضمير لانه
يوضح موضع الظاهر فك
ان الظاهر يكون مرفوعا
ومصوبا ومجرورا كما قد
جاء في الغرر وايضا قال هذا

في الالفان صادون الهمزة فقط فلا يرد ما اورده الصام من ان الالف التي تعدى التي قبل
الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا في قوله الالف محدودة نظرا انتهى ثم شرع المصنف في
بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اى المؤنث) (حقيقي ولفظي فالحقيقي ما) وقوله (اى اسم)
تفسير لما و اشار الى انها موصوفة كامر (بازاءه) وقوله (اى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء
يعنى المقابلة والباء في اوله يعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم (ذكر) هو بالرفع فاعل
الظرف وقوله (من) (جنس الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظا الجنس للابرد عليه ان
للتخفة ايضا ذكر امع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال فيه اشترى نخعة اتى وقيد الجنس اخرجها
عن التعريف اذ التخفة ليست من جنس الحيوان وقوله (كامرأة) (فى مقابلة رجل) مثال
للمؤنث الحقيقي من العقلاء وقوله (وناقة) (فى مقابلة جمل) مثال له من غير العقلاء ثم شرع
فى تعريف اللفظي فقال (واللفظي بخلافه) (اى المتبسط بمخالفة المؤنث الحقيقي) واعرابه
وباعت التفسير مثل ما مر وقوله (اى ليس بازاءه) اى حال تعريف التأنيث اللفظي هو انه اسم
مؤنث ليس بازاءه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ)
فلذا المطابق عليه اللفظي وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط (حقيقة)
كافى غرقة (او تقدير) كعين (او حكا) كقرب حال كون كل منها (بلا تأنيث) اى بلا وجود
تأنيث (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) اى هذه الكلمة مثال (للتأنيث
اللفظي حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين) (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفظي
تقدير) وانما كان مثلا للتقدير (فان تأنيثا لمؤنث مقدرة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها)
اى اذا اردت تغيير كلمة العين تصغير (على عينة) اظهار التاء فيها ولما كان الالف بالمصنف ان يمثل
امثلة للانواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للتوعين اراد الشارح اى يبين وجه الاقتصار
عليها فقال (ولم يورد اى المصنف) (مثالا) مؤنث اللفظي الحكيم كقرب لقلعة وقوعه بالنسبة
الى الوعين الاخرين ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسائله بالنسبة
اسناد الفعل اليه فقال (واذا اسند الفعل) اى الفعل الاصطلاحي وانما قيده بالشارح
بقوله (بلا فصل) اى بلا ادخال شئ غير المسند اليه بين وبين الفعل لان الحكم الا فى مختص
بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعنى
لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان يلى فعله
يعنى انه اذا ارد اسناد فعل مع رعاية ما هو الاصل فيه علم ان المراد بالفعل الفعل وشبهه
وعبارة من الامتحان اشد منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل
المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى (اليه) (اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة
الى ان المراد بهذا الحكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التأنيث اعم من ان يكون المؤنث
(حقيقيا) نحو امرأة (او لفظيا) نحو ظلمة (ومظهرا) اى سواء كان مظهرا نحو ضربت
امرأته او ظهرت ظلمة (او ضمرا نحو امرأة ضربت وظلمة ظهرت والفاء فى قوله (فبالتاء)

جوابية وفسر الماشرح قوله (اي ذلك الفعل) للاشارة الى ان قوله بالتاظهر مستقر
مرنوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارت الى ان المتعلق المحذوف
ما خوذ من معنى الباء التي للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدر يعاى التباسا وجوبا يبنى
ان الفعل اذا استدلى المؤن كذلك يجب كونه ملايا بالتاء والقربة على كونه واجبا وقوله فيها
سباق وان في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وقوله (ايذانا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اي انما
يجب ان يكون ذلك الفعل ملايا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان
تأنيثه معلوما في غاية الامر وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور (الى اذا كان) اي الفعل
(مسندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقي)
وقوله (فانه) علة للاستثناء يبنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذك الخيار في الحاق التاء
وتركة) وكل ما هو شأن ذلك فهو ليس بواجب وليس واجب لا يدخل في القاعدة المذكورة
وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اي اشار المنصف الى استثناء هذه الصورة (بقوله)
(وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) قوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبر ما انت
خبر في الحاق التاء وتركة في الفعل المسند الى اسم الظاهر المؤن الغير الحقيقي والماكان هذا
القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه مخصوص للقاعدة كما يخص قوله تعالى فاقولوا للمشركين
بقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقولوا له الله امداد الماشرح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة
الاستثناء فقال (نهو) اي فهذا القول من المصنف بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة وانما
قال بمنزلة الاستثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء في الحقيقة لان استثناء الحقيقي يكون
باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك ثم شرع الشر في تطبيق الامثلة فقال (فلك) اي فبالذلك ان
تقول في مثل (طلعت الشمس) مما استند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤن بتأنيث غير حقيقي
يجوز ذلك ان تقول طلعت بالتاء وان تقول (طلع الشمس) غير التاء وهذا اذا ند الى ظاهر منه
(بخلاف الشمس طلعت) اي فيها استند الفعل الى ضمير راجع الى المؤن الفعلى فانه لا يجوز
فيه الشمس (طلع) بركة التاء وقوله (لكون التأنيث) علة لجواز الامرين فيها استدلى ظاهر يبنى
انما يجوز فيه الامر لان كون التأنيث (فيه) اي فيها استند الى الظاهر الى الظاهر الغير الحقيقي
(لفظيا) كالشمس لاحقيقا كاسما وقوله (واستثناء) بما جرح عطف على لكون اي ولاستثناء
ذلك المؤن في العلم بكونه مؤنا (عن الحاق التاء) بضمه المسند وقوله (لما في لفظه) متعلق
بالاستثناء وعله اي انما استثنى عنه للحالة التي في لفظ ذلك المؤن (من الاشعار) اي من
الاعلاب (به) اي بانه مؤن وهذا الحكم ملايس (بخلاف) حكم (مضمرة) يبنى استدلى الضمير
الراجع الى المؤن اللفظ يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اي لاه) (ليس فيه) اي فيها استند
الى مضمرة (ما يشر) اي علامة تمل (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بان تأنيث فاعله لان
الفاعل حينئذ يكون تحت فيجوز ان يكون الضمير واجعا الى مذكرا ذ لا يجب ارجاعه الى المؤن
الذي تقدم ذكره فيثبت الامر فوجب الحاق التاء بضمه حتى يعلم من اول الامر ان الضمير الذي

المختل الذي ذكرناه في
المرنوع المتصل انما هو
باعتبار الفعل الماضي
والفعل مالم يسم فاعله
دون غيره من الفعل
المفاعيل والصفات لان
لكل الافعال مختص بها
وكان القائل لم يرقوله فيما
يبدو والمرنوع المفعول يستر
الخ قوله وضوء المستكم
لفظين يدلان على ستة معان
قبل ظاهر مانه مشترك لفظي
والحي انه مشترك معنوي
فانه موضوع لثمة كلام مع
التي اياها كان ذلك الغير
والضاد لانه على اكثر
من ستة معان لانه يدل على
التي المخلوط ايضا بخلاف
ضمير المتنى ولا في كلام
المماشرح قد سمره ليشير
يكون دلالة على ما ان
متعددة بحسب اوضاع
متعددة حتى يقال ظاهر
انه مشترك لفظي بل كلامه
صرح في كون الاشتراك
بحسب المتنى كالا يبنى على
المأمل الخبير وقوله ايضا
دلالة على اكثر من ستة
معان وهم ناشي من عدم
التأمل فانه ما يبنى لا تزيد
بصورة الاختلاف لاند
جاء تحت هذه الستة
والقياس على المتنى قياس
معه فارق قوله والخاص
غلام الى غلامين ولى الى
لين قال المص وانما قلت
غلامى ولى فنيها على
ان هذا المضمرة قد
يتصل باسمه وقد يتصل
بمجرى جبر كانت في
المرنوع المتصل شربت

تحت راجع الى المؤنث الذي تقدم ذكره ولما كان توجه الشارح في راجع الضمير المجرور في قول المصنف واذا اسند الفعل اليه فاعمال توجه بعض الشارحين يعني صاحب الرواية اشار الى وجه المدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اي الضمير الذي في لفظ ايلي في قوله واذا اسند الفعل اليه (رجعنا الى المؤنث الحقيقي) حيث قال ذلك البعض في تفسيره اي المؤنث الحقيقي (او ضمير المؤنث اللفظي) يعني اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقي نحو ضربت قاطمة واسندنا الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي نحو طلعة ظهرت وعين جرت فتحكمه كل منهما وجواب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (هريئة) اي باعانة هريئة (قوله) اي قول المص (وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) لان المستند من التركيب الاضافي قidan احداهما غير الحقيقي والثاني ظاهره فبق في مخالفتها ايضا قidan احداهما الحقيقي والثاني ضمير غير الحقيقي اعني اللفظي فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقي اعني ظاهر اللفظي هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله فسيان احدهما الحق في مطلقا اي سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيه ما ضمير غير الحقيقي وغاية الامر في هذا التوجيه ان الضمير في اليه راجع الى ماسوي ظاهر غير الحقيقي فهو قسيان كما هرفت فيجئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت في ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما دخلا في الاخر والفرق بين توجه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المستثنين متقايين والش جعل الثانية مستتة من الاولى بل يندميم الاولى ثم تخصصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا ولما في صورة لم يستنها الصنف نية الش عليه افعال (ولو كان) اي المص (يستثنى من هذه القاعدة) وهي قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا بوجوب الحاق التاء في مسنده (صورة الفصل) اي صورة وجود الفاصل بين السند والمسند اليه (ايضا) اي كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي بان يقول وانت في ظاهر غير الحقيقي او في ماسواه اذا فصل بالاختيار وقوله (للاحتياج) متعاقب قوله يستثنى يعني ان قاعدة الاستثناء لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) اي الى تقييد القاعدة (هو لنا بالفصل) لانه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق في القاعدة شيء منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (اكان) اي كلام المصنف (احسن) من كلامه الذي لم يستثنى فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالتصميم من الذات المقدرة في نسبة احسن الى قاعله اي اكان الكلام احسن من جهة كونه وايضا (لاحكام جميع الاقسام) اي اقسام المؤنث وانما قال احسن لان في كلامه هذا حسن في الجملة لا اشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتناء على التبادر كما عرفت في توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاختيار الى الاستثناء فقال (في صورة الفصل) يعني ان حكم صورة الفصل (ايضا) اي حكم ظاهر غير الحقيقي (كالحيار) اي جاز لك الاختيار (في الحاق التاء بالفعل وفي تركه قول) اي فكما قول (حضرت القاضي) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جازا الحق التاء في حضرت وان كان لفظ امرأة مؤنثا حقيقيا وتركه

وضربت تنيها على انه يكون في الفعل الماضي للفاعل والفعل مالم يمس فاعله له كما يحذف في آخر الكلمة المسترفة قبل ظاهره يدل على ان العامل المستد هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص وقال لا ان الصلة لا يطفون المحذوف على المستد كرامة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق ماسبق لي واول الشرح وقد عرفت حقيقة الحل قوله اذ لم يكن مسندا الى الظاهر يرد عليه ما قيل لاجابة الى هذا القيدان الكلام في بيان واد استار المرفوع المتصل حتى يحتاج الى مثل ذلك التقييد وقوله مطلقا سواء كان متنى او مجزوا او واحد او فوق الواحد وكأنه سمع ومن ثم الناسخ وفي الهندي واحد او متنى او مجزوا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحد او فوق الواحد لا يخصصه واضح لانه لا يطلق في العرف المتنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والجمع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح متنى او مجزوا او فوق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشدك الى ان مطلقا حال من المكمل لا ظرف زمان اي زمانا

كأقول (وحضر القاضي امرأة) فكلالتريكين جائز أن هذا مثال لوقوع الاستدع
الفصل المؤت الحقيقي وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال له مؤت
اللفظي التقديرى مع الفصل ايضا استقى منه صورة أخرى فقال (الا اذا كان المؤت الحقيقي)
اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤت الحقيقي (متولاهما)
اى عن العلم الذى (يناب) استعماله (فى اسماء الذكور كزيد) مثلا (اذا سئيت به) اى يزيد
اسرافاته اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب انباتها) اى انبات التأني (نحو جات اليوم زيد)
اى امرأة مسماة يزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما وجب انباتها فيه (لدفع)
هذا (الالتياس) الحاصل من غلبة الظن بأنه اسم لرجل لوقال العصام لظاهران وجوب
الانبات مقيد بما اذا لم تكن قريبة تدل على التأنيث فلا يجب فى جات اليوم زيد الكريمة
انتهى وقد يقال ان التأنيث فى الكريمة يحتمل ان تكون للقل كفى العلامة لا للتأنيث فلا يثبت
بمثل هذه القرينة واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جاتى طلحة وجاءت طلحة
مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التأنيث
فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هو له قصار
التأنيث فيه لسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمى فلم يلتفت الى اللفظ واعتبرا المعنى فقط
وما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث ثمة عند ابن البكيت كتنأنيث طلحة فيجب ترك التأنيث فيه عنده
اذا ما ريد به المذكور وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان التوبة
فى قوله تعالى قالت ثمة اى لان لو كان ذكر لما جازت التأنيث فى فعله كما لا يخوز فى فعل
طلحة وروى ان قتادة دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما تشتمون وكان ابو حنيفة
حاضرا وهو شاب فسأله عن ثمة ما بان عليه السلام كانت ذكر ام اى فافهم فقال ابو حنيفة
بعد الافحام كانت اى فقبل له من ابن عرفات فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى قالت
ثمة ولو كانت ذكر لقال قال ثمة كما قال جاتى طلحة واعلم ايضا انه اراد باللفظي هنا غير
ما اراد فى باب غير المتصرف لان اللفظي هنا فى مقابلة الحقيقي سواء وجد فيه علامة
التأنيث لفظا او لم توجد فلم يماثل المؤت الحقيقي وجعله فى باب غير المتصرف فى مقابلة
المعنوى سواء كان حقيقيا او لم يكن فتحولى علمى وسلمة علمين للمؤت حقيقى على ما ريد هنا
ولغنى على ما ريد فى باب غير المتصرف وايضا المؤنثات السماعية لظنية على ما ريد
هنا موضوعة على ما ريد فى باب غير المتصرف ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات
الغير المأولة شرع فى بيان احكام المؤنثات بالتأويل فقال (وحكم ظاهر الجمع) وقوله
(لاضميره) تفسير لفائدة قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى استدل الى الجمع الظاهر لاحكام
الفعل الذى استدل الى الضمير الراجع الى الجمع وانما خصص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم هنا
بالجائز فى التأنيث وتركها وحكم الاستدلال ضميره بايجاب الحاق احد الامرين بالاجاز فى الاتيان
والترك والحكمان متايران (فان الحاق التأنيث) الحاق (ضمير الجمع فيه) اى فى الاستدلال الى

مطلقا اولا منصوبا
لقوله يستتر مصدرا
كان اوحالا او ظرفا
وانت خير بان القائل
مصيب فى قوله ذلك
ولعل العبارة كقائه اى
واحد او فوق الواحد وما
فيل زائد من الناسخ
والمراد بالواحد التكم
وحده وبما فقه هو اذا
كان سمه فغيرهم من ان
يكون ذلك الغير واحدا
او كدخول يكون كلام
الشارح موافقا لما ذكره
القائل وعليه كلام المص
فانه قال كنوك اقوم
لم يبرز ومع التكم اصلا
من حيث كان معه ما
يرصدك اليه فيصلى كغيره
من المفهرات لان العزة
تدل على انه لم يتكلم المرود
والذي يدل على انه واحد
الاربعة قال فان قلت كيف
آقوابه مستتر ومع وجود
القبس فيه قلت هذا القبس
مفتقر لغيره من البارز
والمفصل كقولك ضربت
وضربنا والواحد فلان
يشترع بتحقيق الحق اولى
قوله وفى الصفة مطلقات
ليس حال من الصفة كما
يشعر به قوله سواء كانت
اسم الفاعل والا لوجب ان
يقال مطلقة ولا من الضمير
المرفوع كما يشعر به قوله
وسواء كان اى الضمير
مفرد الخ لاسواء كان
الصفة والا لوجب ان يقال

ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحقائق التاء (واحواء) اى والرجال بالحقاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء (غير) (جمع) (المذكر السالم) بالجر على انه صفة للجمع على قول من قال ان لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين فى نحو الحركة غير السكون او بتأويل الجمع بالثكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند الفاضل الهندى وقوله (لانه لو كان) علة للاستثناء يبنى انما استثنى الجمع المذكر السالم لانه لو كان اى المستند اليه جمع المذكر السالم (للمجرز تأنيثه) اى تأنيث فعله اصلا سواء كان مستندا الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت) بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) اى هذا الحكم للجمع المطلق مطلقا (اى سواء كان واحدة) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا) حقيقة نحو اذا جاءك المؤنثات فانه جمع مؤنث سالم مفرد مؤنث (او كان واحدا) (مذكرا) حقيقيا (نحو جاءت الرجال) وقوله (حكم ظاهر غير) (المؤنث) (الحقيقي) بالرفع خبر المبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاستناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقى ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال) ثم شرع فى بيان حكم الاستناد الى ضمير العاقلين فقال (وضمير) بالرفع مبتدأ وتوسيط الشارح قوله (جمع المذكور) لبيان موصوف قوله (العاقلين) اى جمع المذكور العاقل وقوله (من جموع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) (جمع) (المذكر السالم) وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم) اى العرب (اذا جمعو اسما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والون (فان ضمير هم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لا غير) اى لا غير من همى ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) (الزيدون جاءت) وهذه الحكم مخالف للحكم الذى يحكى بقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (فقلت) خبره بمخالف المضاف (اى) حكم (ضمير فقلت وهو) اى ذلك (الضمير المستكن) اى الذى كان مستكنا (فيه) اى فى لفظ فقلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن اى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى الضمير المؤنث المفرد المستكن تحت الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال جاءت قوله (وقموا) معطوف على قوله فقلت (اى) حكمه كذلك (ضمير قموا يبنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان فى فقلت ولاتأويل هونا كفى فقلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هو الاصل (لكونها) اى لكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكر للعاقلين ثم شرع فى بيان الجمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء فقال (والنساء) وهو جمع المؤنث المكسر (والايام) وهو الجمع من غير العقلاء وقوله (والنساء مبتدأ وخبره ما سيجى من قوله فقلت وقلن) اى ضمير

(النساء)

سواء كانت مفردة او متناة او جموعة مذكورة او مؤنثة لانه لا يصح ح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل لظرفاى زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المفعول المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا يبنى زمانا مطلقا بحسب المعنى وليس يبنى لان قول المنى سواء كانت اسم الفاعل لا يشتركون مطلقا حالا من الصفة لفساد المعنى وايضا الضمير فى قوله وسواء كان مفردا لا يكون الضمير لذلك ايضا بل هى الصفة كيف والمبادرة فى بعض النسخ هكذا وسواء مفردا قوله والالوجب ان يقال وسواء كانت مفردة او متناة هذام لان المراد من المفرد والمثنى ذاتها او ماصدا عليه اى سواء كانت هذه كنى او ذلك كنى وانما يلزم ما قاله او كان المراد بها المفهوم ليس فليس وكونه ظرفا يبنى زمانا مطلقا بعيد من الاعتبار بل الظاهر المتبادر كقول التقدير ويستترى الصفة استتارا مطلقا قال المنى انما جئت مطلقا لئيد ان الضمير المرفوع لا يكون فى الصفة المستتر كما قوله زيد

ضارب وهند ضاربة
والريدان ضاربان
والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات قوله
فلو كانت ضما برلا تنبر
الظاهر في قوله فهما
الالف والواو في الصفة
حرفا التثنية والجمع قوله
او بالفصل الواقع لفرض
قبل لاحاجة الى تقدير
المامل للظرف ولا بدعوا
اليه الفرض بل يصح تعلقه
بالفصل كما يصح تعلقه بما
قد مره من غير فصل وليس
يشيء لظهور ان فرض
الشارح افادة ما هو اول
بالمتعلق به قوله اى حذف
عامله قبل يشي ان براد
حذف عامله دونه اذ لو
حذف ما لم يخرج من
الاتصال كقولك زيدا
فلم يخرج الفعير يصف
عامله من الاتصال وكان
الاصح ان يثبت على القائل
مع كون اللفظ صريحا
في افادة المي وهو ان
يكون المامل معدوما
قانه يتندر ان يتصل به
الفعير لعدم كاتفاصل
والمتنول المعدوم فلهما
كقولك ان انت قتلت
ومنه قوله تعالى قل لو انتم
تملكون فكيف يتمور
احتمال كون المامل
والمتنول معدومين حتى
يتم بدنه ويبان ان
المعدوم هو المامل فقط
قوله لانه لا انفصل الفعير

النساء وما اى وضهير الجمع الذى (بماثلها) اى يكون مماثلا (في كونه) اى في كون ذلك المائل
(جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) اى ولم يكن ذلك الجمع المائل لها (من العقلاء) وفيه
اشارة الى ان جهة التشديد بين النساء وبين مماثلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء
كالنساء او من غير العقلاء (كاليون) وهو الجمع الذين المؤنث بما عا قوله (وضهير الايام) عطف
على قوله اى ضمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالايام (وما) اى وضهير الجمع
الذى (بماثلها) اى يكون مماثلا لكلمة الايام (في كونه) اى في كون المائل (جمع المذكر غير
السلام) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين (فلمت وقلن) ففسر الاول بقوله (اى
ضمير فلتمت مقرواتنا والتأنيث بتأويل الجماعة) وفسر الثاني بقوله (وضهير فلن) ولما كان
الضمير في فلن هو البارز ففسره بقوله (اى بالنون) بخلاف فلتمت فان الضمير فيه للممك
بارز ابل كان مستكنا تحت وكان التاء علامة ففسره بقوله مقرواتنا ثم نبه الشارح على وجه
التخيير بين الحكمين فقال (واما في جمع المؤنث) اى اما كونه بالنون في جمع المؤنث كالنساء
والعيون (فظاهر) لكونه على الاصل (لان هذه النون موضوعة) اى لجمع المؤنث
سواء كان عاقلا او لا (واما في جمع المذكر) اى واما كونه بالنون في جمع المذكر (الغير
المائل كالايام فلانه) اى غير ظاهر لانه (لا اصل له) اى الجمع المذكر الغير المائل (في التذكير
كالمجال) بان يكون ضمير مخصوص وضع له كوضع الوارد لجمع المائل والنون للجمع
المؤنث وقوله (فبراى حقه في التذكير) على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف
على جملة لا اصل له وهو داخل في التني اى لم يوجد اصل يكون سببا لمرعاة حق ذلك
الاصل والفاء في قوله (فاجرى) تقييدية لان قوله اجرى على صيغة المجهول قريع
قوله لا اصل له وداخل في التني اذا لم يكن مثل هذا الجمع اصل ولم يجب ان يراعى حقه اجرى
ذلك النوع من المجموع (يجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث المائل الناقص بالنسبة الى
المذكر المائل لان في الثاني كايين دون الاول فان فيه كالا واحدا وهو كونه من العقلاء واما
نحن فيه من غير المائل ليس له كمال اصلا وحاصل ما بينه الشارح من الوجوه ان الامر ههنا
على ثلاثة اوجه ماله اصل في التذكير وماله اصل في التأنيث وما ليس له اصل منهما قالو او
موضوعة للاول والنون موضوعة للتاني واستعمالها في الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى
المؤنث وهذا بخلاف لما في الخواشي الهندية لان ما ذكر فيها يرمى الى كون الامر ههنا على
وجهين حيث قال (وفي الخواشي الهندية) حال كون ما فيها (موافقا لشرح الرضى) هو
(ان النون) اى الضير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا او مذكرا
(كالواو) اى كالأروا (وضمت لجمع الماقبين) وحاصل قسميه ان الجمع اما جمع العقلاء
كالمسلمون او جمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعمالها) اى فاذا وضعت النون لغير العقلاء
مطلقا يكون استعمال تلك النون (في النساء) اى في قولنا النساء فان ليس لكونها مؤنثا بل
(لحمل) اى لجل نحو النساء (على جمع غير العقلاء) اى على نحو الايام والعيون على

عكس ما وجهه الشارح وإنما حمل المؤنث على غير العقلاء (إذا أناث) أي لأن الأنثى وقوله
 (لقصان عقولهن) متعلق بقوله (بجربن) أي إنما أجربت الأنثى (بجربى غير العقلاء)
 ولم تجربى بجربى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف أن النون موضوعة
 لجمع المؤنث على ما حققه الشارح ولغير العقلاء على ما حققه الهندى تبعاً للرضى فنحو الإيام
 مضين ليس بحقيقة عند الشارح لأنها ليست بمؤنث وحقيقة عند الشى الرضى لأنها من غير
 العقلاء ولما فرغ المصنف من مسائل المؤنث شرع في بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) أي الاسم
 الذى يطلق عليه المثنى وهو في اصطلاح النحاة (ما) أي اسم (لحق آخره) ولما رجع ضمير
 آخره إلى ما كانت كلمة ما عبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقه احتاج الشارح
 إلى تقدير يصحح ما هو المراد فقال (أي آخر مفردة) يعني المراد باللاحق ما لحق آخر مفردة
 لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر وبين الضمير الجرور
 (أو قدر) أي أو التوجيه في تصحيح المراد أنه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بمد قوله ونون
 مكسورة قولنا مع الواحقه والمثنى على تقدير الأول أن المثنى هي الصيغة التي ركبت من
 المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزء منه بل خارج عنه وعلى التقدير الثاني أن المثنى
 هو المفرد والواحق أي مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى قال الأول أن
 المثنى كل مفرد لحق آخره الف أو واو مع نون مكسورة ومال الثاني أن المثنى اسم في آخره
 الف أو واو مع نون مكسورة ثم أراد أن يبين وجه الاحتياج إلى التقدير فقال (والأ) أي
 وأن لم يقدر المضاف وقولنا مع الواحقه (لا يصدق التمرif) أي تمرif المثنى على فرد
 من أفراد (الأعلى مثل مسلم) أي على لفظ مسلم المفرد الذي هو جزء (من) لفظ المثنى الذى
 هو لفظ (مسلمين) مثلاً في حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) في حالة النصب والجر (كلا يخفى)
 لأن الملحقات إنما تلحق بأخر لفظ المسلم فيكون المثنى عبارة عنه مع أنه مفرد غير داخل في أراد
 المحدود فيكون التمرif ما هنا وجد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذى
 يلحق بأخره أي بأخر لفظ مسلمين أو مسلمين الف أو واو فيلزم أن يوجد اسم يلحق فيه الألف
 أو الواو بأخر لفظ مسلمين أو مسلمين ولا يخفى أنه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى
 هو المسلمان أو المسلمين وكذا ناصر أمان وضاربان فلا يصدق التمرif على شيء ولما
 كان الاحتياج إلى هذين التقديرين الاعتدع عدم اكتساب بظهور المراد بل لا احتياج إليه عند
 اظهار المراد أراد الشارح أن يشير إلى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكنى) أي في تعريف
 المثنى (بظهور المراد لاستغنى عن هذه النكلمات) يعني أن عبارة المصنف وأن وقتت هكذا
 لكن المقصود لا يظهر هو أن يكون في آخره الف ونون كما عرف به القاضى في كتاب الب
 فيجئ لا يحتاج إلى هذين التقديرين الذين هما من التكلف ومعلوم أنهم جعلوا المقصود
 الاظهر في كثير من المواضع قريبة على المراد واعلم أن ههنا بحثان وجوه الأول أنه على تقدير
 المضاف استشكل بأنه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لأنه يصدق عليه

على خلاف الظاهر
 الأولى أنه جعل انفصال
 علامة إلى ما هو خلاف ثم
 وجه يجعل الانفصال علامة
 خلاف الظاهر أولى لما هو
 خلاف الظاهر والاحسن أن
 المقام يقتضى الإتيان
 بالظاهر في مقام الإتيان
 فالضمير فيه حل محل
 الظاهر فكما لا يصلح الظ
 لم يصلح الضمير ولا يخفى
 أن مقتضى ما لخص جوابه
 ما ضا وبليس مما يلتفت إليه
 لأن مجرد الانفصال لا
 يكون علامة الرجوع إلى
 خلاف الظاهر فكيف يكون
 القول بأنه جعل انفصال
 الضمير علامة لرجوعه إلى
 ما هو خلاف الظاهر إلى ما
 قاله الشارح قدس سره
 وما زعمه أحسن مما
 لا أساس له بالمقام وإنما
 جعل المضارع جواباً لما
 نسكت به اظهار استمرار
 وفادته كما كان قد كان
 كذا فتدبر قوله إنما قال من
 هي له دون ما هي له قبل
 أن الأول بل العيوب ما هي
 له وما ذكره من النكتة لا
 يسمن ولا يخفى من جوع مع
 أن كون العقلاء أصلاً
 جريان الصفة عليهم ثم إذ
 الأصل ما هو الأكثر
 وليس بشيء لأن
 إثبات الأحكام من التمت
 والحال ما غير ما لودى
 العلوم غالباً هي أصل
 في ذلك كما اعترف به حيث

انه ملحق اخر مفردة واو اوياء مع انها جمع لامتنى فلا يكون التعريف ناقصا واجب عنه
 تحرير المراد بان المفردة هنا يراد به ما هو مفرد للثنية كما يراد به في الجمع ما هو مفرد للجمع لان
 المفرد يطلق بالاشتراك على ما قبل الثنية وعلى ما يقابل الجمع فان ناصرا مثلا مفردا للثنية
 بالنسبة الى ناصران ومفردا للجمع بالنسبة الى ناصرون كما ان لفظا واحدا مشترك بين ثنية المذكور
 والمؤنث وكذا الحال في سائر المشتركات فلا يصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق
 بمفردة الف وتون لان مفردة من حيث اريد جمعه ليس بمفرد للمتنى الثاني انه على تقديره قولنا
 مع لواحقه لم يصدق على المتن الذي حذف تونه بالاضافة في نحو مسلمان بلدة لانه على هذا
 التقدير يكون المتن مجموع المفرد والالف اولىاء والتون ولان في مثل هذا المتن واجب
 عنه بان المراد به اصل الوضع وحذف التون عند الاضافة لا ينافي كونها جزء من الابدال
 لانه كالترخيم وقد اوجب عنه بان التون مقدرة ورد بان التون في حال الاضافة كالتونين
 فكما لا تقدير للتونين مع الاضافة كذلك لا تقدير للتون معها ويمكن ان يقال لانسلم ان التون
 كالتونين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التونين والحركة لا يوجد ان الابدال التركيب
 مع المامل بخلاف التون فانها توجد قبل التركيب ايضا ولا معنى لجمعها عوضا عن الحركة
 او التونين كذا في الامتحان وسيجيء في كلام الشارح ما يخالفه من جعلها عوضا عنهما
 الثالث ان الاستثناء عن هذه التكلفات على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما هي اذا لم يكن
 في التعريف لفظا للقوق كما لم يكن في عبارة اللب متن الامتحان اما على عبارة المصنف
 حيث ادخل اللقوق ففي كون ظهور المراد قريبته لا نظر الا ان يراد من قوله لحق انه على
 وجه اللقوق على ان يكون من قيل ضيق ثم البئر فقوله (الف) بالرفع فاعل لحق
 فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اي في حالة كون المتن مرفوعا الى ان كلمة او في قوله
 (اوياء مفتوح) لتقسيم المحدودين بان المتن قسمان احدهما ملحق آخره الف وهو ما كان
 مرفوعا والاخر ملحق آخره ياء وهو ما كان منصوبا ويجرورا كما فسر به فيها سيجيء
 ولما كانت الياء مشتركة بين الين والجمع اراد ان يحترز عن التي في الجمع بقوله مفتوح (ما قبلها)
 ثم اراد يفسر الموصوف بقوله (اي مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان)
 اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الياء) اشارة الى ان
 الضمير الجرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حائى النصب والجر) للاشارة الى عمل الياء وهو
 حال النصب والجر بالاشتراك وقوله (يحتاج عن صيغة الجمع) اشارة الى علة كون ما قبل
 الياء مفتوحا يعني انما فتح ما قبلها ليحصل الامتياز بين الياء التي في المتن وبين التي في الجمع
 لانها فيه مكسور ما قبلها ثم اشار الى وجه ترجيح الفتحة في المتن بقوله (ولم يعكس)
 اي وانما لم يعكس الامر بان يعكس ما قبل الياء في المتن ويضع في الجمع (لكثرة الثنية
 وخفة الفتحة) اي ليكون الثنية اكثر استعمالا من الجمع ولكونها اكثر تداول في الالسة
 بخلاف الجمع فانه ما كانت له جوع مكسرة كانت معينة في الاستعمال فكان استعمال السلام

قال اذا اصل ما هو الاكثر ويجوز ان يكون من معنى ما كالتين في عدة مواضع وما ذكره الشارح احسن قوله وحكي سيبويه يجوز الاتصال قبل لم يخل حكم الاتصال ليعلم انه حكاية من النحاة لامن العرب وحكاية سيبويه من النحاة دون العرب مع كمال تبعه دليل ضفه كما مرع به فقال انما هو في قاسوه ولم ينكهم به العرب فوضوا الحروف غير موضعها واستبعاد المبرد مذهب النحاة وانت خبير بانه لا يعلم هذا من ذواتها يكون كذا ان لو لم ينصرو وحكاية سيبويه من العرب في شيء وبانه لا يستغناء عن ذلك من نقله عن النحاة دون العرب وانه كثير ما ينقله في كتابه عن النحاة ما ينسب به وكثيرا ما يفسر ما لم ينسب على ما سمع ويحكم بجوازهم من غير ضعف فهم يستغناء ذلك من قوله انما هو في قاسوه ولم ينكهم به العرب فوضوا الحروف غير موضعها ان سيبويه الزم النحاة القائلين بجواز اعطاء موك واعطاء ما يجوز معتنين اي مضى نفسه وهذا دليل على اهم الاقولون به قوله لكن غير الاسلوب فيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى

منه اقل بالنسبة الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية ما يعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات ناسب ان يعين لها ما هو اخف من الحركات فيعين لها الفتحه قوله (وتون) بالرفع معطوف على احد الامرين المفهوم من الداخلة في التعريف وقوله (عوضا) معقول له لقوله لحن واحال من التون اى انما حلقت التون في آخر المثنى على كلا القسمين ليكون عوضا واحال كون التون عوضا (عن الحركة) اى الحركة التى مفردة مطلقا (او) عوضا عن (التون) الذى فى المفرد اما رى عن اللام وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة لتون وهذا احتراز عن التون المفتوحة التى فى الجمع المذكور السالم وقوله (ثلاثتواى الفتحاح) علة لكون التون مكسورة يعنى انما كسرت التون ههنا منع ان الفتحة اخف لثلاثتواى الفتحاح متوالية (فى صورة الرفع) اى فى صورة كون المثنى مفروعا بالالف (وهى) اى تلك الفتحات المتوالية اربع فلانها موجودة وواحدتها مفروضة اما الثلاث الموجودة فاحديها محققة واثنانها تقديرى بان اما الموجودة التحقيقية هى (فتحة ما قبل الالف و) اما الموجودة التقديرية فهى (الالف التى) هى (فى حكم الفتحتين و) اما الغير الموجودة المحترز عنها فهى (فتحة التون) وقوله (ليدل) متعلق بقوله لحن ولما احتمل فى ارجاع الضمير فى ليدل ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها بقوله (ذلك الاحق) اى ليدل ذلك اللحق السابق ذكره فى ضمن لحن (او) ليدل (اللاحق) الذى هو الالف والياء والتون (وحد) بدون الملحق هذا بلام تقدير المضاف فى قوله آخره كما مر (او) ليدل ذلك الاحق (مع الملحق) اى مع صيغة المفرد وهذا بلام تقديرى مع الواحق ولما كان بين كون التون من الواحق وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع ذلك التوهم بقوله (ولا بأس باشئاله) اى فى اشئاله الاحق او تعريف المثنى (على لحوق التون) حيث قال ولحن تون مكسورة (وعدم دلالة) اى فى عدم دلالة (لحوقها) اى لحوق التون (على ذلك) اى على ما سيجى فى قوله على ان معناه مثله من جنسه لان التون لما كانت عوضا عن التوين او الحركة لم يبق لها مدخل فى الدلالة على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس اى وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة لحوق التون غير مسلم لجواز ان تكون التون لاحقة دالة على المقصود كافى باقى الواحق (على تقدير تسليمه) اى تسليم عدم دلالتها فلا منافاة ايضا (اذا) اى لان الشائع الجائز فى الاستعمال انه اذا (دل امران من امور ثلاثة على شئ) اى على معنى من المعانى لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى بل اذا دل الامران من ثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه (صح ان يقال) فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها (دالة عليه) اى على ذلك المثنى فلا يضر خروج احدهما الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية ما فى الباب) اشارة الى التحقيق يعنى مع ان التحقيق ههنا ان فى التون دلالة على المعنى ايضا لكن دلالتها ان يكون ليست كدلالة الامرين الاخيرين فى القوة بل التحقيق (ان يكون دلالتها) اى دلالة التون (بواسطة هذين الامرين) يعنى بواسطة الاسم المفرد الملحق وبواسطة الالف

ما هو المتبادر فى التعريف لكان اولى وفى تغييره مع قوت كمال الموافقة لهما خروج ضمير المتكلم من الحكم وليس بذلك لان الفرض المسوق له الكلام ههنا غير مناسب له فى التعريف وامر الابهام مع قوله وتون الوقاية مع البناء لازمة قبل وتون الوقاية مستدا ومع البناء غير لازمة حال من ضمير الطرف وقوله وانت مع التون اه وقوله ويختار فى ليدل الخ وقوله عكسها لعل لحن معطوفات على الحال وقوله ويختار مستثنى من التغيير وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدلت ولعل وذلك من عجائب الابهام لظهور ان لا سبيل الى كون لازمة وما بعده من الجمل احوال الفساد الظاهر قال المس وهذه التون تتركز بالمتكلم مع الفعل الماضى لزوما فلا يجوز حذفها بحال وكذلك المضارع المرى من تون الاعراب ومن ذلك علم ان الانيان بقوله الياء وعدم الاكتفاء بالخبر اى لازمة انما كان لازمة لزوما الياء يعنى انها لا توجد بدونها فانها انما هى بانها آخر الفعل من الكسرة كما هو الظاهر من التسمية بتون

اواليه المتوخ ما قبلها لان التون لو وجدت مع الواو او مع الياء المسكورة ما قبلها تدل
 بواسطتها على معنى الجمع اعلم ان قوله ولا بأس دفع الماوردي الخوانى الهندية حيث اراد
 بالدالة معنى اللحق بقرينة ان التون من الواو مع انها ليست فيها دلالة على المقصود
 فلعل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة في ليدل على الدلالة بلا واسطة وان المراد باسناده
 هو الاسناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما يلحق حتى يشمل التون ولما
 دفع الشارح الجامى بما دفعه فهم منه ان مراده حمل الاسناد على المجاز تارة وتعميم الدلالة
 من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة اخرى واعترض المصام على الشارح الجامى بانه
 منع ما جمع عليه من كونه علامة التثنية الالف اوالياء واما التون فبمعنى عوض عن الحركة
 او التونين في المفرد وما ذكره على تقدير تسليمه في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض
 من الحاق الالف اوالياء والتون للدلالة بل مجرد الحاق الالف اوالياء انتهى بمعنى ان قوله
 على تقدير تسليمه يقتضى ان يكون عدم دلالة التون غير مسلم مع ان عدم دلالتها يجمع عليه
 ومنع ما جمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله اعلم بالصواب وقوله (على ان)
 متعلق بقوله ليدل اى انما لحق باخره هذه المالحقات ليدل ايضا على ان (مه) (اى مع
 مفردة) يبنى مع مدلول مفردة وقال المصام هذا التفسير يؤيد تقرير المفرد في التعريف
 انتهى واقول اما على تقدير عدم تقدير المضاف في التعريف فالضهير راجع الى مافى
 ما لحق آخره كذا في العرب فقوله معه خبر مقدم لان وقوله (مثله) بالتهذيب اسمهاى مثل
 ذلك المفرد وقوله (في العدد) بيان لوجه التشبيه المفهم من قوله مثله ليعنى ان المراد بالمائة
 بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع منهما مبنى على المعاناة في العدد
 (يعنى) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله (حال كونه ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من
 جنسه) حال من قوله مثله وقال في العرب ان قوله من جنسه صفة تله ويجوز ان يكون حالا
 لانه على تقدير كونه ظرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فيكون معنى التحقق المستفاد من لفظ
 ان عاملا لها عتائف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفردة) اشارة الى ان ضمير
 جنس راجع الى المضاف المقدّر في التعريف وايضا اذا لم يقدّر المضاف يكون راجعا الى ما كان
 مرويا كانت المجانسة بين الشئين تعلق على معنى ان هذين الشئين يكونان تحت مفهوم واحد
 اراد الشارح ان يبين انهما مجانسان (باعتبار دخوله) اى دخول كل واحد من المفرد وما هو
 مما تله دخول المائل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة
 للموضوع يعنى ان المفرد والمفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشتركان به (بينهما)
 اى بين المفرد وبين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذا قلنا مسلمان ومسلمين ففيه فردان احدهما المفرد
 الذى لحق به الالف والتون والياء والتون وهو مذكور مجزؤه والثاني المفرد الاخر الذى
 دل عليه المجموع وهو غير مذكور مجزؤه وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو
 عاقل قبل الاسلام وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفي المصام ان

الوقاية ثم نقول لو ترك
 الشارح قوله اذا لحقه
 تلك الياء كان اول قوله
 لبقى آخر الماضى من
 الكسرة المخصصة بالاسم
 التى هى اخت الجر
 قبل وهى كسرة تكون
 فى آخر الكلمة لا مطلقا
 الكسرة ولذا لم يقض
 عن كسرة تون الوقاية
 مع ان الحرف ايضا
 يجب ان يسان من
 اخت الجر لانها تكونها
 على حرف واحد ليست
 كسرتها اخت الجر
 ومنه ما ظهر انه لو قلنا
 لبقى الماضى من الكسرة
 الختم وان ذكر الاخر
 مما لا يحتاج اليه وليس
 معنى قوله وبخلاف
 كسرة لم يكن الفين
 كفروا وقل الحق
 مروضا لم يلزم ما سبق
 لزوم الكسرة للآخر
 حتى يفرع عليه بانه مدم
 ورود ما كان الكسرة
 عارضة فيه اللهم الا
 ان يقال يستفاد ذلك
 من وصف الكسرة
 بالمخصصة بالاسم فان
 عائلها الزوم دون
 العروض ولا يبنى ان
 يتوهم من كلامنا هذا
 الاعتراف بما سبق
 من القائل لظهور
 الفرق بين الاعتبارين
 وما قبل من ان العروض
 مشترك بينهما وبين
 ما قبل الياء وان يقوى مما
 ثلثها لغيره فالاولى
 الاخر ارض عنه والتسك

قوله تحت جنس الموضوع له بشكل بمنه اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلتا تحت جنس الموضوع له اى الابدل تحت جنس المراد بالاسد وهو الشجاع وكذلك ابوان على ما ينه فان الثنية باعتبار ارادة المسح بالاب وهو ليس الموضوع له الاب قبضى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يقال المراد بالموضوع له اسم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى في حكمه ويجعل ماذ كره في القمرين والابوين كاشفاعة انتهى واعلم ان تفسير الش المسألة بقوله في المدد يعنى في الواحدي لانهم لقول المس حيث زاد بعد قوله مثله قوله من جنسه ولو لم يفسره بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستردا لان اسم الجنس المفرد الذكره حامل للمعنيين احدهما الواحدة والثاني الجنس ولما زيد بالمائة الى المائة في العدد بقى المائة في الجنس فاقاد به قوله من جنسه ثم اشار الى الشئ الاخر بقوله (ولو اراد بقوله مثله ما اى اراد به لاسم المفرد الذى (عائله) اى عائل المفرد (في الواحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التمرين متنيا (عن قوله من جنسه) لكونه مستفادا من لفظه ثم اراد بيان بعض القبول فقال (وقوله) اى قول المس (لبدل) ايس بقيد مدخل ولا يخرج بل هو (اشاره الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف والياء والنون (و) ايضا واشارة (الى انه لا يجوز تسمية الاسم باعتبار معنيين مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضمن مستقلين مثل القره فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضمن ولا يجوز تسمية القره (فلا يقال قرآن ويراد بها) اى لفظه قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان يراد باحدهما فدرهذه الثنية معنى الطهر وبالاخر معنى الحيض اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشترك بينهما كفى الرجلين والقمرين لان الموضوع له هنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القر وضع للطهر ووضع ايضا بالوضع الاخر للحيض بخلاف الرجلين والقمرين لان الرجل والقمر وضعان معا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والقمر وضع واحد (بل يراد بها) اى بل يجوز ان يقال قرآن ويراد بهما الثنية (طهران وحيضان على الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لبعضهم) ثم اما المورد النقض عليه بسبب التقلب اراد الشارح بقرير ذلك النقض ثم جوابه فقال (قان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى قوله وهو انه لا يجوز تسمية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (بشكل) اى يتقضى (بالابوين) اى يجوز اطلاق لفظ الابوين (للاب والام) اى حيث يراد به الاب والام (و) يتقضى ايضا (القمرين للقمر والشمس) فانه شئ في الاول باعتبار تغليب الاب على الام لشره وفي الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكونه القمر مذكرا والشمس مؤنسا معا وكذلك سائر اب التقلب كالممرين كاسترف مافيه وانما يتقضى به لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه) (الاب) ههنا (باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذاتك المعنيان احدهما (الاب) والاخر (الام) مع انه يجوز ذلك وشاع في الكلام (وكذلك) في قمر الرقضى (شئ القمر باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذاتك المعنيان احدهما (القمر) والاخر (الشمس قلنا) في جواب هذا

بانه كالسكون حيث لم يبدعها الحدود ولا لفظ الساكنين فيه انه ليس المراد بالمرض هناك مجرد شئ انتهى بعد ان ان لم يكن والا لكانت لكسرة المختصة بالاسم متصفة بالمرض وانما المراد ما يقابل الزوم كما اشعر اليه ولا ريب في زوم تون الوفاة وما زعمه اول من فكك بما تمسك به رد عليه ما اورده جملة سبب الاخر ارض وهو حصول القوة بالمائة فان ما كان احدهما كيف يكون في حكم السكون قوله قبل العوامل اى القفظة لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او يدها وما وان لم يكونا بهذا العوامل مبتدأ وخبر لكن يصح التمييز ههنا بالمبتدأ والخبر ليسا متفقين حتى يجب انصاف ما لصد بهما فقهوما حين تعلق الحكم بهما هكذا قيل وقيل انه من قبيل الجمع بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المس وقيل هو موقف على عدم عموم المجاز يراد بالبتدأ مثلا الجزاء الاول من الاسمية والخبر الجزء الثانى منها قوله ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون

التقص بمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان قول لانسلم ان الاب والام والشمس والقمر
معان مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيها لانه (جازان يحمل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التاسب
بينهما) اى بين الاب والام وكذلك جازان يحمل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يأول الاسم) اى
اسم الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سعى بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسعى بالاب
(يتأولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب ادعائى الذى هو الام فاذا كان
امر كذلك (فيجانب انسان) اى فيكون الاب والام اللذان يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب
جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد (فثنى) اى فيجوز ان يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها
كالاب ادعاء. (فيكون) اى فيجوز ان يكون (معنى الابوين) معنى (المسمين بالاب) وكذلك
الحال في الشمس بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قرا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء
فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر ثم اورد على هذا الجواب باطل السند بدليل
لزوم التاقص فقال (فان قلت) ان بين التأويل في مثل الابوين وبين عدم جواز التثنية في مثل
القمرين تناف لا يلو جاز اعتبار هذا التأويل في مثل الابوين (وليمثل مثل هذا التأويل في القمر
ايضا) بل هو اولى لانه في الاول احتياج الى ادعاء كون الام اباءه في مثل القرنين (بلا احتياج
الى ادعاء سميت للطهر والحض) اى الى ادعاء الاسم به لاحدهما بان يكون اسم القرء موضوعا
لاحدهما كافى الاب ويكون الاخر ادعاء (قائه) اى لان اسم القرء (موضوع لكل واحد منهما)
اى الخيض والطهر (حقيقة) لادعاء والحقيقة أقوى من الادعاء في جواز الاطلاق (ولأول)
اى وليأول مفهوم القمر بهذا الاعتبار (المسمى به) اى بالقرء (ليحصل) به (مفهوم يتأولهما)
اى الحض والطهر (فثنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل وقال قرآن معنى الحض والطهر
(قلنا) اى في جواب هذا البطل بمنع ملازمة الشرطية لقائه بانه لو جاز الاعتبار ههنا للزم
جوازه ههنا بانه لانسلم لزوم هذا الجواز لانه (لا شبهة في صحة هذا اعتبار لكن الكلام) ليس
في هذا بل (في جواز ثنيته) اى في انه هل يجوز التثنية (بمجرد اشتراك اللفظي بينهما) اى
بين الاسمين (وهو) اى هذا الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الأئمة (والمص
اختار عدم جوازه) بدليل انه لم يجد مثله في كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى وابن
مالك اختار وجواز التثنية بمجرد الاتفاق في اللفظ دون المعنى قال الاندلسى قال البنان
في عين الشمس وفي عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق بقوله (صح) او التقديم
للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص للم يجوز ثنية الاسم وجمعه بمجرد
الاشتراك في الاسم كان حكمه بانه صح (ثنية الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (او ادعاء)
نحو عمرين (وجمعا) اى والحكم بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك
بينهما كالسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله
فزيد مبتدأ وقوله (لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يأول بالمسمى
زيد) يعنى ان محجة قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هي لاشتراك كل من الاشخاص

فيه اختلاف اذ مكنونه مل
سبغة مرفوع منفصل
متعلق وان اختلف في كونه
ضمير امرا فوطا كاسم
وفيه ان قوله سبغة مرفوع
بتأويله انه ليس بضمير
مرفوع فليس مشتركا بين
الجميع وامرا متفقا
فاختاره تقييده على
رجعانه عنده هكذا
قيل والاصح ليس
كذلك فان المص صرح
بمراده قائلا وانما قلت صيغة
مرفوع ثنيها على انه لم
يشين ان يكون ضميرا او اما
هو صيغة فيجوز ان يكون
ضميرا وان يكون غير
ضمير على ما سأتى هذا
كلامه وهو مراد الفارح
قدس سره قوله يسي هذا
المرفوع ضلالا لى الاولى
تسمى صيغة هذا المرفوع
فضلا وكان الفارح تسامح
لظهور المراد وليس بذلك
قوله ان التصريح على مثال الفعل
من وقيل ان قصر لان
ال دخول فيه مع الاستثناء
من الفصل كل الاستثناء
فيكون فيه ايضا الفاعل
بطريق الاولى وليس
بمى قوله وبعض العرب
يجمعه مبتدأ أى يستعمله
بحيث يحكم الفاعل بكونه
مبتدأ قيل لو كان معنى
الجبيل مبتدأ الحكم
بكونه مبتدأ احتاج
الى هذا التوجه واما
لو كان معناه كما هو الظاهر
يجمعه في الاستعمال من

افراد المتبادلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شي متصفا بمفهوم شئ لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشئ وذلك سقيم او لا فلان مدار هذا التفسير ليس مازعمه من اعتبار جعل الشئ مبتدأ بمعنى الحكم بكونه مبتدأ كيف ومعنى قوله قدس سره والا فلا مرابلا يتركز المبدأ والمخرجه ليس معنى مبتدأ الحكم بابتدائية واما تأنيدا فلان معنى جعل الشئ متصفا باخر وصفه به ومن المعلوم ان المقابلة لا يصدق شيئا مما لا يعلم ومنه قوله ولا يبعد ان قال معنى الكلام ويقع مقدما من غير سبق صريح التعبير قيل تقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متاخر فهو اخرجه في هذا التوجيه من متصفا وجهه ليجرد ان لا يسبق اليه المرجع وهذا خارج من مقتضى التقدم وجعل الجملة غير متضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا من مقتضاها فلا يفتى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجها وقوله وذلك بحسب المفهوم امم من ان يكون قبل الجملة او لا بشر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم

الى وضع لفظ بديله ابوا ضاع متعدد في المفهوم الذي هو من سمي بزيدي لانا مشترك في امط فريد كما في مختار الخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار لكون الاعلام كثيرة الاشتراك في التسمية فبأول او لا بالمسمى بزيدي (ثم شئ وجميع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال الاعلام المشتركة ادعاء فقوله (وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لا برك) فقوله اذا صار ظرف لقوله (ياول بالمسمى بمصر) يعني ان محققا عمرين مثلا انما هي لطلاق لفظ عمر على ابي بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بمصر احدهما حقيقة والاخر ادعاء (ثم شئ) فيقال عمرين (وجميع) وهذا الاعتبار انما هو لمصلحة كثرة الاستعمال فقط وكفاية هذه الملة في الاعتبار مشتركة بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورد بمصنوعهم) اى قال بعضهم ان بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرق لان في الاعلام المشتركة غلبت احدها كثرة الاستعمال والثانية كون الحقة مطلوبة فيها (وهذا) (قال) ذلك البعض (الاولى) ان يقال الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها او كون الحقة مطلوبة فيها) متعلق بقوله (يكفى) وقوله (لثبته) اى اصحة جعلها متناه متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمعا) اى ولصحة جعلها مجموعة عطف عليه وقوله (بجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يعنى انما يكفى مجرد الاشتراك اى مجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق (في الاسم) في محبة شيئا لاعلام وجمعا لكثرة استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما كما تنكب به المصنف (بمخلاف اسماء الاجناس) كالقرء فانه يترط فيها الاشتراك في المعنى ايضا فلذا لا يثنى القرء فيحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما فلي قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك في الاسم (بشئ) ان لا يذكر في تعريف الثانية قوله من جنسه) بمخلاف المص لانه غير قابل بكفاية ذلك بل يشترط عذما اشتراك كل من افراد الثانية في معنى وان كانت علما كما عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المص من قوله فالتصور الخ فقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة الثانية في بعض المواد) وقوله (نما) خبر كان اى ما وقع آخر الاسم المفرد في بعض مادة من المواد من الاخر الذى (يسطر الى التفسير) لحكم في التفسير من كون آخره الفاعل مقصورة او ممدودة حيث يمنع مع وجودها الخاق الالف (اراد المصنف ان يبين حكمها) اى حكم المفرد الذى اريد تقييده مع انه (يسطر) ويعرض (اليه) اى الى ذلك الاسم (التعبير) وانما خص بيان حكم ما يطرأ اليه التعبير ولم يتعرض لحكم ما وراه (لان حكمها) اى حكم المفرد الذى (وراه) اى وراه حكم ما يطرأ اليه التعبير (يلم من تعريف المتى) ليكون ذلك الاخر قابلا للحركة التى اقتضتها الالف بغير تغيير يقتضيه فن التصريف (فقال) لاجله (فالتصور) وهو مبتدأ والجملة الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واواخيره يعنى وحكم المقصور ولما كان المقصور فى اصطلاح النحويين مشتركا بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة وبين ذات الالف التى ليس بعدها همزة تقتضى مدها فسر بالشارح بقوله (اى الاسم المقصور)

للإيدان إلى أن المراد به ههنا هو المعنى الأول بقرينة كونه مذكرا لأن الالف لا تدل على المثنى الثاني
 لقول والمقصورة ثم عرف الف الاسم المقصور وقوله (وهو) أي الاسم المقصور في اصطلاحهم (ما)
 أي الاسم الذي (في آخره) أي يقع في آخر ذلك الاسم (الف مفردة) أي غير مقرونة بضمزة
 كسراء (لازمة) أي غير زائدة كالالف الذي في آخر زيد في نحو ضربت زيدا إذ واقت
 عليه ولما كان القصر في اللغة يطلق على ضد الممدود وعلى الحس وعلى ضد الطول في نحو زيد
 قصيرا زاد الشارح أن بين أن المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوي يحتمل على
 المتعينين الأولين فقال (ويسمى) أي ذلك الاسم (مقصورا لأنه ضد الممدود) أي ضدا في
 آخره الف عرودة فيكون حينئذ من الضداد (و) أي ويسمى مقصورا (لأنه) أي لأن ذلك
 الاسم (محبوس من الحركات والقصر) في اللغة هو (الحبس) وقال المصام ولك أن تحمله
 مأخوذا من القصر على وزن الضب يعني خلاف الطول فإن الممدود طويل بالنسبة إلى
 المقصور قال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جله قصيرا كل ذلك في القاموس
 انتهى واشترنا إليه أيضا (ان كان الف) أي الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان
 وإنما زاد الشارح قوله (منقلبة) للإشارة إلى أن قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير كان
 لكن لفظ الف مذكرا وتأتي منقلبة للإشارة إلى جواز اعتبار التأنيث فيه باعتبار كونه
 كلف وفيه إشارة إلى أنه استدال الظاهر بختار التذكير في مثاله كما اختار المص وان استند
 إلى الضمير بختار التأنيث فيه كما اختاره الشارح في قوله منقلبة لكونه مستندا إلى الضمير
 الذي يرجع إلى الف ولما كان انقلاب عن الواو على نوعين أحدهما ظاهر والاخر غير
 ظاهر فسر بقوله (حقيقة) ليكون إشارة إلى أنه مشتمل على النوعين يعني سواء كان انقلاب
 الف عن الواو انقلابا عنه في الحقيقة بأن يكون انقلابا عنه ظاهرا (كمصون) تسمية
 عصا اسم ما يستعمله من الخشب وغيره وإنما عرف كون أصله واو لأنه لم يرسم بالياء ولم
 يسم في الإمالة (أو حكما) أي سواء كان انقلابه عنه في الحكم أي في الأمر المترتب على كونه
 واويا (بأن كان) ذلك الحكم بطريق كون ذلك الف (بمجهول الأصل) أي لم يعرف كون
 أصله واو أو ياء (ولم يل) أي ولم يسمع من لغاتهم ما لك فاته أن يسمع فيه الإمالة الحق بالياء
 لأن الإمالة إمالة الياء (كالوان) بكسر الهزة وبالدال المقنوعة تسمية إلى بكسر الهزة
 وبالف المقصورة وهو اسم مقصور وان كان أصله من الحروف الجارة فإن المراد ههنا
 استعماله (في المسمى) أي في الشخص الذي سمي (بالي) يعني كونه علامة لاقب استعماله
 في أصل وضعه فاته حينئذ لا يثنى وفي حاشية المصام أنه ينبغي أن يقول ولم يل أو أميل
 وكان لامناك سبب غير انقلاب الف عن الياء فإن الرضى شرطه في قلب عديم الأصل
 ومجمله بأن يكون ماسما في الإمالة ولم يكن هناك سبب للإمالة غير انقلاب الف عن الياء
 انتهى يعني إذا كان لامناك سبب غير انقلاب الف عن الياء كما روي فاته أميل لكن سبب
 أمالته كسر الراء التي قبله فهو حينئذ واوي حكما وان كان مما أميل ولما كان هذا الحكم

من الإسمية لا للاحواز
 من مقدم لم يسبق عليه
 صريح ليس قبل الجلة
 لعدم ما يحترز به ههنا
 أن هناك ما يحترز به مع
 وهو غير ثم رجلا
 وضمر به رجل ولا
 يبعد أن يقال أراد قوله
 قبل الجلة كونه قبل بلا
 فصل ذكره ليعلم عدم
 جواز الفصل بين ضمير
 الثاني والجلة بضمير الضمير
 أو بجلة مقترنة ومن
 الظاهر أن مراد الشارح
 لو قيل وينتقد ضمير ثابت
 من ضمير أن يقال قبل الجلة
 لأنهم منه أن الفرض
 بالإفادة لزوم التقدم
 بدون سبق المرجع وهذا
 يكون على وجهين أحدهما
 أن يكون قبل المفرد
 وثانيها أن يكون قبل
 الجلة وعلى كلا التقديرين
 يحصل التأخر هناك
 وهو أمال الجلة بأمها أو
 ثم من أجزائها ولما
 كان المصموم الثاني أغنى
 كونه قبل الجلة أن يبدأ
 التركيب وإذا حركت
 ذلك فساد قول القائل
 أخرجه من مقتضا وجعله
 لمجرد أن لا يسبق عليه
 المرجع فاته قدس سره
 قد اعتبر مقتضى التقدم
 وإنما قال كذلك إبرا
 لكون عدم سبق لازما
 وإظهار أن كونه مرادا
 في المقام ومنه أن
 قوله أخرج التركيب من
 مقتضا مما لا حاصل له جدا

ليس على الحلافة بل بشرط كونه ثلاثيا قيدا لا انقلاب المذکور بقوله (وهو ثلاثي) وفسره
 الشارح بقوله (اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي) للاشارة الى كون الواو للحال والى ان الجملة
 حالية من الضمير المحر ورفى الفه الرجوع الى الاسم المقصور اى حال كون ذلك المقصور ثلاثيا
 ولما كان الثلاثي يطلق على الثلاثي المجرد وعلى الثلاثي الاعم من المجرد ومن المزيد ففسره
 بقوله (اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به هنا هو الثلاثي المجرد المقابل
 للرابعي والخماسي لا الثلاثي الاعم وقوله من فى (من الرابعي) بناية لما فى قوله غير ما يعنى ان
 المراد بما فيه هو الرابعي اى المجرد (الثلاثي المزيدي) وهو شامل للرابعي المزيد على الثلاثي
 وللخماسي والسادسي المزيدين عليهما وقوله (قلت) جملة جزائية يعنى ان كانت حال المقصور
 كما ذكر حكمه اذا ارد ان يبنى ان قلب (الفه) (واو) لتمكن الحاق الف التثنية وانما قبلت (واو)
 (اعتبارا) اى للنظر (للاصل) الذى هو اصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (او حكما) اى اوفى الحكم
 كما مر وفى نسخة لا اعتبار الاصل باظهار الالف فى ثبوتها يستقيم عطف قوله (وخفة الثلاثي) بالمجر
 عطف على قوله لا اعتبار واماعلى النسخة التى ليس فيها الالف فيحمل ان يكون بالنصب على انه
 معطوف على قوله لا اعتبار وان يكون مجرورا معطوفا على قوله لا لاصل ببنى انقلاب الفه واو
 للنظر الى اصله الذى هو الواو معطوفا او هو ما واو اختصاص ذلك الحكم بالثلاثي لكون الثلاثي
 خفيفا بالنسبة الى ما فوقه من الرابعي فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بمخلاف ما) بخلاف
 المقصور الذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثي فى ان يكون اكثر حروفا (حيث لا يرد) اى لانه
 لا يرد الواو ولا يقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف الى اصله اجتمعت الالفان فوجب
 حذف احدهما فلينسب بالمفرد لا يقال يفرق بينهما بنون التثنية لا تقول حال الاضافة لسقط
 النون ايضا (لمكان الثقل) اى لتمكن الثقل ونسبه فيها كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا
 وقوله (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كما ذكر
 وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور (منقلبة عن ياء) وذلك
 الانقلاب اما بان يكون اصله ياء (حقيقة كرجان فى رضى) لان الف التثنية فى آخر كلمة رضى
 منقلبة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (او) لا يكون اصله ياء فى الحقيقة بل يكون اصله ياء
 (حكما) اى فى الحكم (بان كان) يعنى ان يكون المقصور ثلاثيا فى الحكم انما هو بسبب كون المقصور
 (بجهول الاصل) اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى الممكن الاصل كخضاعنى
 فرد (او عديمه) اى او كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا تكون
 منقلبة عن واو او ياء بل هى اصلية كتنى وعلى والى من الحروف الجارة فان الالف
 فى الاسماء العربية البناء اصل كما فى الرضى وقوله (وقداميل) جملة خالية من
 قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه مالا وقوله
 (ككتبان) مثال لما هو معدوم الاصل مما لا هو بفتح الميم والتاء بعدها ياء مفتوحة
 وببدالها الف اى وتقول كتيان قلب الف مفردة ياء (فى متى) اى فى ثنية متى فانه معدوم

وان قوله التثنية لاخراج
 المفهوم من الاصية اخراج
 لا محال ذلك واحترازها
 قديمتين ما ذكرنا ان
 كلام الشارح مما لا غبار
 عليه وامامنا ذكره القائل
 وحكم بضم بعده فها
 لا يثبت اليه قوله اى
 قبل هذا الجنس من
 الكلام ببناء القنوى
 اى ما هو اعم من المفرد
 والكلام والاهو يستند
 نفس الكلام لا يوافق ذلك
 اعلم ان الحامل على ذلك
 التفسير التكرار الجملة فى
 التركيب فان الظاهر ان
 ليس المراد واحدا والا
 لوجب الاشارة لحمل
 الاولى على الجنس والثانية
 على الحصة منه ولعل الاولى
 ما ذكره الهندي من ان
 المعنى وضع الظاهر موضع
 الضمير لزيادة التمكن فى
 الفهم لان هود ضمير
 انسان الى الجملة خلاف ما
 عليه شأن الضمير فكان
 من مظان التقرير قوله فانه
 لا دخل فى التسمية هذا
 الحكم قيل لا يقتضى
 الدخول فى القاعدة ان
 يكون له دخل فيها وحيلة
 للتبويب بل يمكن ان يكون
 لتقدير ضمير الغائب وتعيينه
 وانت خبير بان هذا الامر
 حاصل فى صورتها لا متراض
 فالقول بدخوله فى القاعدة
 لذلك هم قوله وايضا يلزم
 استدراك قوله الخ قيل فيه
 بحث لانه قاعدة اخرى
 مثبتة لوجوب تفسيره هذا

الجملة دون آخر من
 غير أو حرف تفسير
 قبل اعلم انه يجوز ذكر
 الضمير من غير سبق
 صريح اذا تعين الرجوع
 من غير حاجة الى ضمير
 ويصح ان يكون ضمير
 الشأن منه باعتبار انه
 راجع الى الشأن او الفضة
 لتعيينه في المقام فيكون ما
 بعده ضمرا صريحا لضمير
 الضمير واثباته انه لم يرجع
 الى الشأن المتعين في المقام
 وذكره في الابهام فسر
 دونه غرط القادود وكلاما
 باطل اما الاول فلضرورة
 ان الضمير المتقدم على
 الجملة المشروط بكونه
 ضمير شأن الجملة او قصتها
 لا يحتمل ان يكون مفسرا
 لضمير سوى هذه الجملة
 لانه ضمير هذه الجملة فلا
 يكون له مفسر غيرها
 فيكون قوله مفسرا للجملة
 بعده مستدركا لامالة
 فيجب ان لا يكون
 بيان التسمية داخلا في
 القاعدة واما الثاني فلما
 ذكرنا المسمى وغيره من
 ان هذا الضمير على
 خلاف باب الضمائر وانما
 وضموه لفرض المتكلم
 في القصة لان ذكر
 الشيء مبهما ضميره
 اوقع من نفس من
 ذكر مفسرا من اول
 الامر قد روا ذلك
 الحديث الموهود في القه
 ثم اضمره لهذا الغرض
 وجعله غائبا لانه الغائب

الاصل وقدميل في قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاءتني عمالا) اي وقد جاء مفردة
 الذي هو اسم متي بالامالة واما الى وعلى من الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بآلاء لكن
 لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا مثل متي وقوله (او كان) عطف على قوله بان كان يعني ان
 الداخل في الحكم الذي يثبت بقوله والا هو ما كان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكما او المفرد
 الذي كان مبنيا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمصطفى)
 فان الفهما اصلية لان كلمة الى على اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف و آخر ما لم وكذا
 كلمة المصطفى اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمنقلبة عن ياء فان الاعلى
 من الملو والمصطفى من الصفوة وما واويان (او زائدة) سواء كانت الالف التي في آخر
 هذا الرباعي زائدة (كجلى) فانه الفه حرف التأنيث وليست من الكلمة وقوله (فبالياء) جملة
 جزئية لقوله والا والتقدير (اي قاله مقلوبة بآلاء) يعني ان كانت حال المفرد المقصور
 كذلك فيقلب الفه في التثنية بآلاء فيقال رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا
 للاصل) بيان لوجه انقلابه بآلاء في التوعين وعلة لقوله قاله مقلوبة وقوله (فما اصله
 الباء حقيقة او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعني ان وجه الانقلاب في المفرد الذي كان اصل
 الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا) عطف على
 قوله اعتبارا اي وجه الانقلاب (فما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت ولما
 فرغ من حكم المدود اذا اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (المدود) وانما وسط الشارح
 لفظة الاسم بين المعطوف وبين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله لما مقصور
 واعلم ان الهمزة التي في الاسم المدود اما اصلية واما لآئيت واما ليست كذلك فشرح في بيان
 حكم الاول بقوله (ان كانت همزة اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة الاصلية بقوله (اي
 غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة) يعني المراد بالاصلية هي الهمزة التي ليست بزايدة
 ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة (ثبت) اي ان كانت همزة اصلية ثبتت
 تلك الهمزة على طريق الوجوب (في الاشهر) يعني بخلاف ما حكاه ابو علي عن بعض
 العرب كما سبذكره وقوله (لاصالتها) متعلق بقوله ثبتت يعني ان وجه ثبوت الهمزة
 كونهما اصلية ومثاله (كقراء) اي مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا
 اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اي لمن حسن تجويد القرآن (او) موضوع (للمتسك)
 اي لمن اتبع وعلى كلا الوضعين انه مأخوذ (من قرأ اذا تسك) يعني انه يقال قرأ فلان
 اذا تم بقرأة القرآن فتكون الكلمة مهموزة للام فالهمزة من جوهها الكلمة وقال العاصم
 ان هذا سهو وفي القاموس القراء ككتان الحسن القراءة ووجه قرأون لا يكسر وكرمان
 التاء المتباعدة كالناري والمقرى ووجه قرأون وقوارى انتهى وعلى كلامي التقديرين
 ليست همزة زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتكون اصلية واذا اريد ان يثبت
 فيقال قرأ ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (وحكي ابو علي) يعني السيرافي (عن بعض

العرب قلبها) اى قلب الهمزة الاصلى فى ذىة (واو او حو قراوان) وهذا خلاف الاشهر
 وان كان مشهورا فى نفسه ثم شرع فى بيان الحكم الثانى بقوله (وان كانت) (الهمزة)
 (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (اى متقلبة عن الف التأنيث) للاشارة الى ان قوله
 لتأنيث خبر لكانت والى ان معنى كون الهمزة لتأنيث انها متقلبة عن الف التأنيث
 لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هى مقبولة عن الحرف الذى للتأنيث وهو
 الالف (كحراء) يعنى مؤنث احر (فان اصلها) اى اصل كلمة حراء (كان) اى ذلك
 الاصل (حراء بالعين) ثم فصل الالفين بقوله (احديهما للمد فى الصوت) يعنى ان كلا الالفين
 ليسا لتأنيث بل الالف الذى بعد الواو ليس بدال اشئ بل مجرد رفع الصوت ومد
 (والثانية) اى الالف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلت) الالف (الثانية) التى
 للتأنيث (همزة) لالتزام اجتماع الساكنين اوليهم بل (لوقوعها) اى لوقوع تلك
 الالف (طرقا) اى فى آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهى الالف الاولى كما
 ان الواو والياء اذا وقعتا بعد الالف الزائدة قلبان همزة فكذلك الالف اذا وقعت بعد الالف
 الزائدة قلب همزة وقوله (قلبت واوا) جملة جزائية لانه ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم
 الممدود ان كانت همزة لتأنيث قلبت تلك الهمزة فى نية واو اعلى طريق اليجاب (فيقال)
 فى نية حراء (حراوان) وانما قلبت واوا ولم تحبل ثابتة كما فى الاصلى ولم يحز فيها
 الامران كما سيجئ (لان الهمزة) مطلقا (حرف تقبل) لكونها من اقصى الحلق الذى
 يخرج بعده ولكنهما من الحروف الشديدة ولذا تبدل الى الاكثر وتسهل ويمد الحرف الذى
 قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله (من جنس الالف) امحال من الضمير
 الذى فى لفظ تقبل او خبر بعد خبر يعنى انها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس
 الف او حرف ثقيل كائن من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف ان الهمزة اما
 الف متحرك او الف ساكن ويدل على الاول ان الالف اذا تحرك يصير همزة كما فى حراء
 وانما اختار ذلك لان مجرد كونها حرفا ثقيل لا يوجب ذلك القلب فان قوله (فيبنى ان لا تقع
 بين الالفين) مفرع عليه يعنى اذا كانت الهمزة كذلك فيجب ان لا تقع تلك الهمزة بين
 الالفين احديهما الالف الممدودة والثانية الف الثنية ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلى
 كذلك فلم يثبت تلك وقلت هذه فاراد ان يشير الى علة تقتضى القلب هنا فقال (مع انها)
 اى مع ان همزة التأنيث (غير اصلية) فان علة الثبوت هى كونها اصلية فلما اندمجت علة الثبوت
 تميت علة الانقلاب وقوله (والواو اقرب) جملة حالية وشارة الى علة وجوب الانقلاب
 الى الواو يعنى والحال ان الواو اقرب (الى الهمزة من الياء لثقلها) اى لثقل الواو بالنسبة
 الى الياء فانسبت الواو الهمزة واشتركتها فى الثقل بخلاف الياء فانها اخف بالنسبة الى الواو
 وهذا بيان لمقتضى اقرب الواو دون الياء وقوله (ولهذه) قلبت تأنيذا لقرينة (الواو)
 الى (الهمزة) يعنى كون الواو اقرب الى الهمزة من الياء يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة

على التفريق وسماه
 النحويون ضمير الثانى
 والنقصة لانه فى التحقيق
 اضمارا لما ضاموه الى ما
 هو ضميره باقوله فى زيد
 ضربت الهاء ضمير لانها
 المراد بالاضمار فلا يثبت
 ضميرها الياء هذا كلامهم
 واذا كان شان ضمير الثانى
 ما ذكر كريف بصور جملة
 كذلك واعتباره بحيث
 يخالف موضوعة وقوله فعلى
 هذا لو لم يحصل التقدم علم ما
 ذكرنا لانتفى القاعدة
 بقولنا الشان هو زيد قائم
 قيل لما رأى ان توجيهه
 السابق لقوله يتقدم يمد
 ابده يتوقف تمام القاعدة
 عليه اذ اولاه لانقضت
 بهذا القول ووجه
 الانتقاض انه لا يجب
 تفسير هذا الضمير
 بالجملة بل يصح بالفرع بان
 يقال الشان هو زيد
 ولا يبنى ان هذا التركيب
 مصنوع مستثنى عنه مجرد
 هو زيد قائم فلا يبالى
 بانتقاض القاعدة به وليس
 الامر كذلك وانما يقولوا
 لم يفسر قوله ويتقدم يكون
 التقدم على المربع ارباب
 يقال اى يتقدم ذاك الضمير
 على ما يتقدم عليه من غير
 سبق مرجع لصدق
 المذكور فى الكتاب على
 ضمير سبق مرجعه كما
 يظهر من المثال قوله واذا
 كان متصلا يكون مستترا

مضمومة قلبت الواو اليها (في مثل اقلت) من الافعال (و) في مثل (اجوء) من الاسماء والمراد من انهما لهما ان تكون الواو مضمومة في اول الكلمة فان اصل الاول وقت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى واصل الثاني وجوء جمع الوجه ولكن الاغلب في الاول الهزمة وفي الثاني الواو ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهزمة للتأنيث واوا وجويا وفيه مذهب آخران من غير الجمهور اراد الشارح ان بينهما فقال (ورعما سمحت) يعني ان عبد الله بن عتبة ثلث الهزمة كما ثبتت في الاصلية (فقبل) في ثنية حراء (حراء) بانثابت الهزمة بين الفين (وحكى المبرد عن المازني قلبها) اى قلب الهزمة التي للتأنيث (بأنحو حرايان والاعراف) اى المسلك الاعرف (قلها) اى قلب الهزمة (واوا) ولذا اختار المصنف وقوله (والا) معطوف اما على القرىب وهى جملة وان كانت للتأنيث او على البعيد وهى جملة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اى وان لم تكن الهزمة اصلية ولا للتأنيث) للاشارة الى ان الامركة من حرف الشرط ومن الحروف القائمة مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اى بسبب ان تكون الهزمة (للاخلاق كلباء) بكسر العين المهملة ويسكون اللام وبالباء الموحدة عصب المتق كذا في الصحاح من علب فاذا لم تكن الهزمة اصلية لكونه من علب ولم تكن لتأنيث لكونه مذكرا لكونه اسم العصب ولم تكن منقلبة عن واواياه (فان همزة) اى همزة لفظ علباء (للاخلاق) اى الخلق (قرطاس) اى بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولا للتأنيث بان تكون الهزمة منقلبة عن واوايه اصلية ككساء هذا مثال لكون اصلها واوا (ورداء) وهذا مثال لكون اصلها ياها كقال (فان اصلها كساو) وهو من الكسوة (ورداء) وهو من الردية وقال في المتوسط واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصلها في حكمه ليس مثل ما فيه همزة زائدة للاخلاق نحو حرايا تقول حرايان لكونها في حكم الهزمة الاصلية والمخذوف المعجز نحو اخ واب يرادى الاصل نحو اخوان وابوان وفي نحو يدوم وجهان انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ وفسره الشارح بقوله (المذكوران) للاشارة الى ان القلب واللام فيه للمهادن الحارص وخبر ذلك المبتدأ مخذوف وهو (جائزان) والجملة جزائية ثم فسر الشارح ذلك الوجهين بقوله (احدهما) اى احد الوجهين الذين جازاهما هو (شوت الهزمة) وقوله (وشاؤها) عطف تفسير للاشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هو البقاء والا فلا يستلزم الثبوت البقاء لان الشئ قد ثبت ولا يبقى (لان الهزمة في الصورة الاولى) اى في مثل علباء التي همزته للاخلاق (منقلبة عن واواياه) وقوله (ملحقة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو والياء وقوله (بالاصل) متعلق بملحقة يعني ان الهزمة في الصورة الاولى كان اصلها واوا او يا زيدت للاخلاق بالاصل كسين قرطاس (وفي الاخرى) اى وفي الصورة الاخرى (عن اصلية) اى منقلبة عن واواياه اصلية (فشابت) تلك الهزمة حيث (همزة قراء) في كونها اصلية من حيث ان احدها منقلبة عن حرف اصل والاخرى ملحقة بحرف اصل

وبارزائل فالاول عدم الفصل بين هذا التفصيل والمصل بالمفصل وكان القائل لم يدرك ان ليس البروز والاختار من اقسامه الاولى بخلاف الاختصار فله فان كان طاملة ممنونا قبل لم يأت بحكى التفصيل وحقه ان يقال ان كان ممنونا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا بارزا وانت خبير بان مراد المصن ماقاله الشارح قد سره فانه قال فيكون متصلا ومنفصلا وتستترا وبارزا على حسب العوامل واعتبر فيه قياس باب التفسير فاذا وقع مبتدأ وجب ان يكون مرفوعا منفصلا واذا وقع فاعلا وجب ان يكون مستترا لانه ضمير مفرد غائب في قبل فلا يكون الا مستترا واذا وقع منصوبا فلا بد ان يكون بارزا الا يستتر المنصوب ثم قال الرضى ويكون منفصلا اذا كان مبتدأ واسم ماله مذكور في قوله مع ان المفتوحة اقوى شيها بالتمل من المكسورة قبل فيه بحث لان المفتوحة كدزاة وان المكسورة كقرويس مما يلتزم اليه اجماعهم على ان المفتوحة لا تقوى شيها بالتمل من

(ثبتت) تلك الهمزة (في صورتين) أي في صورة الحلق وفي صورة الانقلاب عن الواو
 أو الياء الأصلية (كأن في قراء) أي كائنت في لفظ قراء (وتأنيهما) أي تاني الوجهين الجائزين
 هو (قلب الهمزة واو) فيقال عليها وان وكساوان ورداوان (لان عين الهمزة في صورتين
 ليست بأصلية) أي ليست كهمزة قراء (فشابت) تلك الهمزة في كونها غير أصلية (همزة
 حراء) وإذا كانت كذلك (فاقلبت) على صيغة المجهول يعني إذا كانت حال الهمزة كذلك
 فقلبت الانقلاب (مثلا) أي مثل همزة حراء (واو) ثم أراد الشارح ان ينقل ما في بعض
 الشروح من المخالفة لهذه القاعدة فقال (وفي الترجمة الشريفة) وهو اسم كتاب يعني أنه
 وقع فيه هذا الكلام وهو (ان اللازم من هذه العبارة) وهي عبارة المص حيث قال والا
 فالوجهان حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر أنه إشارة الى الوجهين المذكورين
 فيا قبل فلين ثم (أنه لا يجوز ان يقال في رداء) أي في المموز الذي اصل همزة به لا يجوز في
 ثبته (الا احدا الوجهين اما) ردا أن الهمزة واو ردا وان بالواو (ثم قال (لكن المشهور) يعني
 لكن هذا اللازم من عبارة المص هو اختلاف ما اشتهر بين النحاة لان المشهور عندهم في مثله ان
 النتيجة فيها إذا كانت همزة منقلبة عن ياء مثل رداء يجوز ان يقال فيه (ردا يا ياياه) أي بالياء
 التحاتية ثم قال فإذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان ينبغي ان يقول المص
 والا فوجهان بتغير لام العهد) يعني ان يبر بكرة (ليكون) أي ليكون لفظ فوجهان (عبارة)
 عن وجهين غير مذكورين فيا قبل فانه إذا كان نكرة يكون المفهوم منه انه وجهان من الوجوه
 فيشمل الوجهين السابقين والوجهين الآخرين وما قوله (عن آيات الهمزة) وهو احد
 الوجهين (وردها الى الاصل) أي وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه وقوله
 (لاشارة) بالنصب عطف على قوله عبارة يعني ليكون الوجهان عبارة عن آيات الهمزة وعن
 ردها الى الاصل من الواو والياء وان يكون لفظ الوجهين إشارة (الى الوجهين المذكورين)
 وما آيات الهمزة وقلبها واوا (كجوه) أي تميم الوجهين المذكورين (المبادر من اللام)
 في كلام المصنف فانه للسند الخارجي هنا فكونه لهمد هو الذي يتبادر للذهن وان كان غير
 المتبادر احتمال حمله على العهد الذهني هنا انتهى نقل الشارح العلامة كلام صاحب الترجمة
 اعتراضه على المصنف فورد الاعتراض ايراد لفظ الوجهان باللام ثم قال الشارح السلامة
 بمدقه كلام صاحب الترجمة (لكننا قد تصفحنا) أي تبصنا وهذا منع قوله لكن المشهور يعني
 لان اسم اللازم من كلام المص هو خلاف المشهور لان دعوى الشهرة تحكم لا نأخذ بتبنا
 كتب الفتاة كالمفصل والمتاح والباب فا وجدنا فيها) أي في تلك الكتب (أثرا) أي دلالة
 خفية فضلا عن الدلالة القوية الظاهرة (بما) ان من الآثار الذي (حكم) على صيغة المعلوم
 أي حكم صاحب هذه الترجمة (بإشهاره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير ما وقع)
 بالنصب صفة لقوله آرائي فوجدنا أثرا غير الآثار الذي وقع (في شرح الرضي) وقوله
 (من أنه) بيان لما في الواقع الذي وجدنا في كلام الرضي هو انه (قد قلب المبدل من اصل)

المكسورة لتغاومني اما
 لفظا فلان مثل خدمه
 وهل انظنان بأن اتينا واما
 معنى فدلالتها على معنى
 زائد على التأكيذا كالفعل
 والمكسورة لا تدل الا على
 التأكيذ وهو معنى الزائد
 وكان مراد القائل ان جهة
 كثرها أقوى كونه على زنة
 مدو هذه ليس بتمام لان
 ايضا على وزن فربكسر
 الفاء وانت غير متباعدة على
 انه يمكن لكثرتها أقوى
 تحقق الاشبهة من جهة
 المعنى قوله وهي ذلالي
 اسماء الاشارة ذخاله
 كونها قيل فيه ان ليس
 خيرا بل الخبر المصوب
 فليس ذا فاعلا فنية
 حتى يصح جعله ذخال
 بل الفاعل هو المصوب
 من حيث المصوب ولولا
 هذه التفتية لكان
 لتوجيه التفتية والجواب
 ان الخبر المحمول هو
 المصوب لكن لا يلزم من
 ذلك عدم صحة الحالية لانه
 بين الهيئة الفاعلة باعتبار
 انه اسم الاشارة لا باعتبار
 انه اسم الاشارة قوله
 ان هذا السحرا ان
 على احد الوجوه قل
 عنه ان ثاني الوجوه
 كون ان معنى ثم وهذا
 ان مبتدأ والسحرا ان
 خبره وثالثها حذف خبر
 الشأن أي انه هناك
 لسحرا وانترض على
 الثاني بان لام ابتداء

وقوله قلب إنما يعني عن ضعف هذا الوجه لاعتقاده وشهرته كإزعمه صاحب الترجمة
يعني أنه إذا اردت تثنية ما في آخره حمزة ليست باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك
الاصل واوا او ياء قد قلبت تلك المبدلة (واو) وهذا نهاية كلام الرضى ثم قال الش (وهذا) أى
قوله المبدلة من اصل (اعلم من أن يكون هذا الأصل واوا) نحو كساء (واو) نحو وداه فيكون
الحاصل من المذهب ثلاثة أوجه الأول الاثبات والثاني قلبها واو سواء كان أصلها واوا
او ياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المص والوجه الثالث وهو الذى ذكره الشيخ الرضى
بقوله وقد قلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهواه أن كان أصلها واو وقلب اليه فقط
وإن كان ياء قلبت ياء كقلب واوا اكتفى الش بالنقل عن كلام الرضى وأما الحشى المعصام
عصمه الله عن الأثام فقد نقل عبارة كل من الفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الش فى الحاشية
فعبارة الفصل هذا وما فى آخره حمزة لا يخلو ما نرى سبقها الألف والواو فى سبقها الألف
على أربعة أضرب كقراء ومقلبة عن حرف أصل كراء وكاء او زائدة فى حكم الأصل
كلباء ومقلبة عن الف تأيت كحمرأ ففى هذا الأخير قلب واو لا غير كحمرأ وان والقياس
فى البواقي أن لا قلب وقد اجيز القلب أيضا بعبارة المفتاح هكذا وأما الممدودة فإذا كانت
للتأيت قلبت حمزتها واوا والألف قلبت سواء كانت أصلية كقراء او متقلبة عن حرف
أصل ككساء وعن جار مجرى الصحيح وهوان تكون للإلتحاق كلباء. وقد رخص فى القلب
وعبارة الباب توافق ما فى المتن هذا كلابية فى الحاشية أقول ولعل الشارح اختار عبارة
الرضى لتكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد قلب وهو أكثر فى إفادة
الضعف وأما عبارة غيره فبعد الداخلة على الماضى فلا تعبد التقليل والله أعلم ثم شرع
المصنف فى بيان مسألة أخرى من مسائل المتن فقال (ومحذف نون) (أى نون التثنية)
(للاضافة) وقد فسره الشارح بقوله (أى لاجل الإضافة) للإشارة إلى أن اللام فيه اللام
الاجلية فإنه مفعول له ليخفف لأن اللام فيه للتوقيف بأن يكون مفهوم ما لفيه كافى للمعرب ثم
بين علة حذفها بإضافة إلى آخر فقال (أذا التون) أى لأن نون التثنية وقوله (لقيامها مقام
التون) متعلق بقوله (توجب تمام الكلمة) وجلة توجب خبر لقوله إذا التون وقوله
(وأخطأها) بالنصب أى إقطاع الكلمة وهو عطف تفسير لقيام وقوله (والإضافة) الرفع
عطف على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله (والامتزاج) عطف
تفسير للاتصال أيضا يعنى أن بين وجود التون وبين الإضافة منافاة لأن التون تقتضى
الإقطاع والإضافة تقتضى الاتصال وإذا حصل بين اللزامين منافاة حصل بين الملتزمين
كذلك (فيتأنيان) أى فيتأني التون والإضافة ولما كان القياس فى تأني الأسماء التى آخرها
تاء التأنيث أن لا تحذف تلك التاء وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقي باقيها
على القياس أراد المصنف أن يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذفت تاء التأنيث) ولما حصل
أن يكون هذا الحذف موقفاً للقياس ومخالفه وصفه الشارح بقوله (التي قياسها أن لا تحذف

لا يدخل على خبر المبتدأ
وعلى الثالث بأن حذف
شبه المبتدأ ضعيف قوله
وته وذو قلب الألف
والياء أى الألف من تاء
والياء من ذى فالأظهير
والياء هكذا قيل وهو
سواء ظاهر لأن الكلام
ليس فى الهمزة فى ته وذه
فلا يصح الانفصال قوله
ولا يثنى من لغته قيل أى
لا يورد على صورة المتن
والألف تثنى فى المعنى
بل اللفظ تمامه موضوع
للمتبعين ولو كان متنى لم
يكن فى مفهومه تعيين
لأن المعرفة لا تثنى إلا بعد
التذكير وقساده أظهر
من أن يثنى قوله ولا يبعد
أن يجعل ذلك إشارة إلى
علة ذلك قبل بيده أن علة
ذلك هناك مشار إليه
متوسط يستحق ذاك
وكانه غفل عن شروع
استعمال كل من هذه
الكلمات التثنية مقام
الآخرين ثم بيده
الإيهام للناسى لقام البيان
قوله ولا يصح جزأنا
أن كان يتم من الأفعال
التامة قيل بى ضمير
الكلام على القولين فى
الأفعال التامة القول
الثانى أنه لا حصر لها
والأول أنه منصرفه فيما
ضبط وما عداها ما التزم
بعد صرفه منصرف
أفعال تامة لا تنفك
من الأحوال فالك صواب

عن آخر المتي كسجرتان وتمرتان) ليكون اشارة الى ان حذفها (في خصيان واليان) (على
 خلاف القياس) يعني ان ثمة التأنيث حذف في هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس
 فيها خصيتان واليتان بالثاء قبل الالف التثنية لكن لا وجوب ايل (مع جواز اثباتها) اي اثبات
 تلك الاء (فيهما) اي في هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اي اتفاقا في جواز اثبات اتفاقا
 ثم بين الشارح نكتة لتخصيص المدون عن القياس بهذين اللفظين فقال (ووجه حذفها) اي
 حذف الاء (فيهما) اي في هذين اللفظين دون غيرهما ان كل واحدة من الحصين والالين
 وان كانا متينين لفظا ومعنى بان يكون كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما
 لما اشتد اتصالهما بالآخرى) اي اتصال كل واحدة من مفرد الحصين والالين بالمفرد الاخرى
 من كل واحدة منهما يعني ان الحصة متصلة بالحصة الاخرى والالية متصلة بالالية الاخرى
 (بمحيت) اي اتصالا ملائما بحيث (لا يمكن الانتفاع بها) اي بكل واحدة من الحصة والالية
 (بدونها) اي بدون الحصة الاخرى او الالية الاخرى وقوله (صارنا) جواب لما يعني
 لما اشتد اتصالهما صارنا اي صارت كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمثلة) اي في منزلة
 (مفرد) واذا كانتا مع كونهما متينين في منزلة مفرد يكون آخرهما النون واء التأنيث
 تدخل في الآخر واللازم ان قول خصينة والينة ولما تقع الاء في الآخر على مقتضى
 هذا اللازم تبين وقوعها قبل الف التثنية وهذا خلاف القياس لانه قد صرفت الاء في المفرد
 تقع في آخره وكذا فيها هو بمثلة وهما مفرد تقع في وسط الكلمة اي في حشوهما ولما تأنيث
 لا تقع في حشوه) اي في حشوها هو بمثلة المفرد ثم نقل الشارح وجه آخر في حذفها منهما
 فقال (وقيل) ان اصل الاختلاف هنا ليس على القياس وعلى عدول عنه بل هو مبني على
 اختلاف اللغة في مفرد هاتين الكلمتين فان فيهما الفتين احديهما خصية والية بالاء وهو الاكثر
 فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالاء وتأتيهما (خصى والى) بغير ثاء وهما مستعملان
 وهما لفتان في خصية والية وان كانتا) اي ولو كانت هاتان الفتان (اقل استعمالا منهما)
 اي من اللفظين اللتين بالاء فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللفظين خصيان واليان بغير الاء
 فيها فيكون الحذف منبعا على اللغة القليلة والاء منبعا على اللغة الكثير وهذا مراد هذا القائل
 ولكن ضعفه الشارح اعتمادا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام المص حيث قال وقد حذف ولم
 يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد على الماضي ان تكون لتحقيق وهذا يشعر بان الحذف
 هو الاكثر وما فهم من قول هذا القائل مشعر بقلته وببعضها فانما فهم اراد الشارح ان بين نكتة
 فيما بين المستثنين من تقابل العبارة حيث قال في المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة المضارع
 وفي المسئلة الثانية وقد حذف بصيغة الماضي فقال (ولما كان حذف النون) اي نون التثنية
 في حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فبما بين الثنات (ان) اي ان المصنف (في بيانه) اي في بيان
 حذف النون (بالفعل المضارع المفيد) اي الذي يقيد (للاستمرار) وهو المطلوب هنا
 وهذا (بخلاف حذف ثمة التأنيث) في الكلمتين (اذ ليس له) اي لانه ليس لذلك الحذف

بدها احوال وقد ما هو
 الرابع في البيان الاله
 جعل المصوب متاخير
 ولا يبدد ولو جملة حالا
 لكان اوفى بما تقرر في
 محله وجعل يمد كونه
 فلا ناقصا بمعنى صار
 وهو غير ط والظا
 معنى كان وجعل الجزء
 التام بمعنى الجزء الاول
 واراد بالتاخير جزء
 الجزء وهذا انما يتم لو
 كان التبداء والتخير
 والمفعول مجموع الصلة
 والموصول وليس كذلك
 بل هو الموصول والصلة
 تحمله ولا تصيب له من
 اعراب الموصول فهي
 قوله الاله الا متاخر
 بها لا اما خذوا معها
 وعلى هذا ينبغي ان
 يسلك في بيانه ما شتر
 في امثال لايم الدليل
 لايم البيان من ان البيان
 تمام بدول التمام والتكريب
 كناية من نفي البيان
 والدليل قلني هنا
 ما لا يكون جزءا الا مع
 صلته ولا يخفى من القطن
 المصنف ان الحق بيد
 الشارح فان كقول جزءا
 فمبدا اسد والسبب
 وليس يتم من اللزوم بده
 ذكر المصوب حتى
 يكون جملة حالا او في
 تقرر في محله ولو قال اي
 لا يكون جزءا ثمة لكان
 مبنيا ما ذكره في قاعدة
 المني الاول فلم الانباس
 ح من جهة القطف اختار
 صير ليتبع الحال في بادي

(قاعدة) تضاعن المستمرة (بل وقيم) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة) وهي مادة الحسية والاولية (فهذا) اي فلو وقع هذا الحذف على خلاف القياس (اني) اي المصنف (في بيانه) اي في بيان هذا الحذف (بالفعل الماضي) ليكون دالا على عدم الاستمرار ولما فرغ المصنف من تعريف النثية واحوالها شرع في بيان تعريف الجمع واحواله فقال (الجموع) اي تعريف الاسم الذي يقال له المجموع (مادل) ولما كان في المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفردة مع الزائد الثاني لتحققه وتأتيها بحروف مفردة فلا اعتبار الاول يكون الزائد حروف معنى اي اها معنى يدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالا اعتبار الثاني يكون الزائد حروف معنى لا حروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذلك في شرح الباب والمراد هو الاعتبار الثاني شرعا ذكر المجموع في ابواب الاسماء فسر الشارح بقوله (اي اسم) واورد منه لفظ (دل) ليكون قوله (على) متقابلا بين ان المجموع اسم دل على (جملة) (احاد مقصودة) وانما قيد الشارح الاحاد بقوله جملة لتلايتهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة ومفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او احاد واحدا فيدخل في قوله مادل على احاد نحو رجل ورجلا هكذا في العظام وقوله (اي يتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعني على آحاد وافراد يتعلق (بها) اي بتلك الاحاد (القصد) اي قصد القائل (في ضمن ذلك الاسم) يعني الاسم المجموع وسيجيء ان هذا القديم قوله (بجروف مفردة) للاحتراز عن اسماء الاجناس وانما فسر الشارح بقوله (اي بحروف هي مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الاحاد مقصودة بالحروف التي هي مادة (لمفردة الذي هو) اي ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد) مثلا ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد لتعلق القصد بتغيير جملة تلك الاحاد باسم واحد مشتعل على حروف هي مادة رجل وقوله (حال كون تلك الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله (بتغيير ما) حال من الحروف والى ان الباء للملابسة واصفة للتغيير ذكر للإبهام يعني بتغيير اي تغيير كان بعد كونه (بحسب الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (اما زيادة) اي سواء كان ذلك التغيير زيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء من المفرد (او اختلاف) يعني او كان بسبب اختلاف (في الحركات والسكنات) وسواء كان ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كاسيحي وانما قال هذا ليدخل في الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع قال في مفردة ناقة هجان وفي جمعه نون هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كسما وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف بينهما في الحكم لافي الحقيقة ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال (فالجار في قوله بحرف مفردة) وهو

انظر وقد قال قدس سرمان المراد بالجار التام ولا يحتاج الى كونه جزءا اوليا فتركيب الالف انضمام آخره كابتداء والجر ولا رب في ان الموصول لا يكون جزءا كذلك بدون المسلة واما اذا انضم الصلة اليه يكون طرفان التركيب مستقلا في ذلك مثل الحكموم عليه والحكموم به والمفعول وغير ذلك فلا يكون بدونها يحكموا عليه وضع ذلك ودعوى كون الموصول وحده احد هذه الامور امر قبيح والاستدلال على ذلك بانه لا نصيب له صلة من اعراب الموصول كذلك الا ترى انك اذا قلت زيد قائم ابوه هل تحكم على زيد بالقيام كلا بل تحكم عليه بالقيام ابيه مع ان ابوه لا نصيب له من اعراب قائم هل ان في كلام الشارح ما يمنع ذلك الا يراد وهو قوله اوليا يتصل اليه المركب الا ترى ان ما يخل اليه قوله الذي يكتب في الدار هو الكتاب في الدار لا قوله الذي في الدار واذا تدبرت في مقالتي هذه وتحققت المذكور عرفت انه لا يصح ان يرتكب ما يرتكب اليه القائل بمادل عليه بقوله وعلى هذا ينبغي ان قوله والمراد بالصلة

الباء (امام تعلق بقوله مقصودة) اى فقط (اى بقوله دل) اى فقط (اوجها) اى هو متعلق بقوله مقصودة وقوله دل حال كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولاً لاحدهما ويجعل معمول الاخير عذوقاً اى مادل بحروف مفردة على آحاد الحروف التى قصد تلك الاحاد بحروف مفردة. واعلم ان المعاصم رجح الاول من الوجه الثلاثة وزيف الاخيرين لان مادة مفردة كما هى مادة لفردة مادتها ايضا للجمع والمذخلة فى الدلالة كما كانت للحروف كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بحروف مفردة ما هم من حروف مفردة المحقق كافي رجال ومن حروف مفردة المقدرا كافي نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان صلة بكسر الفاء من الاوزان المشهورة للجمع الذى مفردة على وزن فاعل بضم الفاء ثم قال واما ما فى الحواشى الهندية من ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع امرأة بليس بشئ اذا ما من جمع الاول قصد آحاد حقيقة وانما التنازع بين المجموع فى تحقيق المفرد وتقديره ما فى المعاصم فعلى هذا لا مدخل للحروف فى الدلالة استقلالاً حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل بل لهما مدخل فى مقصود الاحاد استقلالاً (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف بتفسير ما ظن من مستقر حال من الحروف (كاسبق فى تفسيره وارايد ان الباء ليست بمعلقة بما قبلها كما فى الباء الاولى ثم بين التفسير بالزيادة فقال (ودخل فى قوله بتفسير ما جمعا السلامة) يعنى ما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان الواو والنون فى اخر الاسم) اى فى آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم (من تمامه) لان الواو عوض عن الحركة الاعرابية والنون عوض للتون وكلاهما من تنمة الاسم وليسا باجنبيين (وكذا الف والنان) فى جمع المؤنث السالم واذا كانا كذلك (تغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادات الى صيغة اخرى) لان مفردة مغرب بالحركة وتام بالتون بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى قول المصنف (مادل على احاد جنس) اى للتعريف (يشمل المجموع) التى هى الافراد (واسما بالاجناس) اى ويشمل ايضا اسما بالاجناس التى هى من الابعار (كتمر ونخل قلها) اى فان اسما بالاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدخل عليها) اى على الاحاد (وضما) لكونها غير موضوع لها (تقدتل) اى ولكنها تدل (عليها) اى على الاحاد (استملا) فانه كما يجوز ان يقال فى واحد من اتمر هذا تمر يجوز ان يقال ايضا فى تمرات متعددة هذا تمر وكذا النحل وهو شجر التمر وقوله (واسما بالجمع) بالنسب عطف على قوله واسما بالاجناس اى ويشمل قوله مادل على احاد اسما ما هى مفردة ولكنها لا تطلق الى على جماعت كرهط (وفر) وقوله (وبعض اسما بالعدد عطف ايضا على ما قبله يعنى يشمل هذا الجنس ايضا بعض اسما بالعدد يعنى غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه عليه (وعشرة) وقوله (وقوله مقصودة بحرف مفردة) متعلق بقوله خرجت اسما بالاجناس) يعنى ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفردة بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع اسما

متاماً القوى لا الاصطلاح اه كلام المر صريح فى ان معناها الاصطلاحى قال وليس ذلك اى قولنا الموصل ما لا يتم جزأه مثل قوله العالم من قام به العلم لان حد الموصل فى الاصطلاح لاحد الموصل لئلا ولو جعل موضع قوله جملة لارتفع الاشكال ولكنه جرى فى ذلك على الاصطلاح فى نسبتها صلة ولذلك لم يرسد ليرتفع الاشكال هذا كلامه قال الرضى يريد ان هذا ليس من باب تعريف التى بنفسه وذلك ان المجهول فى قولنا العالم مية العلم لاكونه ذاهل اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فالذين العلم فى الحد وقال العالم من به قام الهيئة الغالبية ثم اخذ وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصل الذى يلحق به صلة دائماً الاشكال فى مية الصلة اى فى هو تعريف الموصل بالصلة تعريف التى بما لا يشك من ذلك التى بالامر ثم اعترض على المر بان قال انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصل الموصل الى الاصطلاح لا الى اللغة ثم قال انما قلت بصلة واما لجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وتم فبان فيه لان

الاجناس التي هي من الاغيار ولما كانت اسماها الاجناس حاملة لمعينين احدهما الجنس اعني مثل الرجلية في نحو رجل والثاني معنى الافراد ولما كان قوله مقصودة بحروف مفردة مركبا من قدين احدهما مقصودة والاخر بحروف مفردة وكان خروج اسماها الاجناس بمعية ناظرا الى التقيد ان يراد الشارح ان يفصله وقصة فقال (فاذا قصد بها) اي باسماء الاجناس (نفس الجنس) يعني نفس الرجلية مثلا في رجل (لا افراد) وهو بكسر الهجمة مصدر اي كونه مفردا يعني ان قصد بها احد المعنيين اللذين هو الجنس ولم يقصد المعنى الاخر الذي كونه مفردا (بقوله مقصودة) يعني فحينئذ تخرج اسماها الاجناس بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفردة فانها حينئذ وان دلت على ايجاد لكونه فردا منتشرا وشاملا لكل من النصفين هذا الجنس لكن تلك الاحاد ليست بمقصودة بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل للمعنى الرجلية مثلا (واذا قصد بها) اي باسماء الاجناس (الافراد) اي كونه مفردا (استمالا) اي على ما وقع عليه الاستعمال (بقوله) اي فخرج اسماها الاجناس من التعريف بالتقيد الاخر وهو قوله (بحروف مفردة لان الافراد الذي قصد باسم الجنس ليس مقصودا بحروف مفردة لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغيير ما وانما قال استمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضحة (وكذلك) اي وكما خرج (بقوله) بحروف مفردة اسماها الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء الجوع) كرهط وقوم ونفر (و) اسما (العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الاحاد ليست بحروف مفردة اذ لا مفرد لها ولما وقع اختلاف في اسماها الاجناس التي يفرق بينهما وبين واحدتها بالثاء في الجمع بينهما جمع اول اذ ذكر المصنف ما هو الاصح عنده من المذاهب فقال (فبحرف ث) والهاء للتفريع يعني انه فرغ هذا الكلام على تعريف الجمع يعني اذا عرف المجموع بهذا التعريف فبحرف ثم وركب ليسا بجمع وفسره الشارح بقوله (عما) هو (الفارق) او من في قوله بما يمانية وما موصولة وقوله الفارق مبتدأ وخبره قوله لثناء والجمعة صلة ما يعني المراد بنحو ثم هو الاسم الذي يفرق (بينه) اي بين ذلك الاسم (وبين واحد) الذي هو من لفظ (الثناء) يعني من غير تغيير في لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق ايضا على واحد فاذا اريد واحده يلحق بالثناء باخاره فقال ثمرة (و) (نحو) (ركب) و اراد الشارح لفظ نحو للاشارة الى انه معطوف على ثمر يعني ونحو ركب ايضا (عما) اي من الاسماء التي (هو) اسم جمع (ليس بجمع على الاصح) وهو مذهب سيبويه كاسيحي ثم اضرب الشارح عن قول المصنف بقوله (بل الاول) اي بنحو ثم (اسم جنس والثاني) اي بنحو ركب (اسم جمع كالجماعة يعني كما ان لفظ الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم الجماعة الركب كان من غير ان يقصد جمعية الركب عليه وانما وقت الموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وقوله (وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للاشارة الى وجه التفريع يعني ان بنحو ثم وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثاني اسم جمع وقد علمت من قيود التعريف

معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المختار في ما يسمى صلة في الاصطلاح اذ معنى الموصول والحتاج الى الصلة ثمة واحد قال وفسرت الصلة بمدة قوله وصلة جملة خبرية ليرفع الاشكال فقد اقران في نفس الحد اشكالا من دون التعريف هذا كلامه وليس الاصر كما زعمه فان المصنف لم يرد بشرط الموصول بين حقيقة الصلة والمأخوذ به ولا يلزم من كون الصلة المأخوذ في التعريف اصطلاحية كون المعنى الموصول في الاصطلاح هو المصطلح الى ما يسمى صلة في الاصطلاح حتى يكون هذا بواسطة كون الموصول بمعنى المصطلح الى الصلة تعريف لشيء بنفسه وانما المراد ان ذلك تعريف لثناء الاصطلاح وهو ما لم يتم جزء الاصلة ولا توجه ان يقال انك قد اخذت الصلة في تعريفه فلم الاشكال لانه لا يدري ما هي قال لم الانني قد نفت ذلك الاشكال بتفسير الصلة عقيب التعريف واذا تم هذا فرقت ان ما ورد في الرضى ساقط لوجهه وما قاله الهندي من ان المصنف قال اوردت

اتهما ليسا بجمع فتج اتعاليما بجمع ثم اراد ان يشارح ان بين الفرق بينهما فقال (والفرق بينهما) اي بين اسم الجنس واسم الجمع هو (ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين وضما) لكونه موضوعا على حقيقة وكذا وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليهما سواء وجدت في ضمن فردا وفردين وافراد (مخلافاً لاسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنتين ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بل فقط الكلم اراد ان يدفعه فقال (فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين) يعني ان قولك في الفرد بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفردة الذي هو الكلمة وعلى مشاء الذي هو الكلمتان (وهو) اي والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالمتع فقال (قيل ذلك بحسب الاستعمال) يعني انه لان لم يعدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ماهو بالوضع وهذا لاننا في عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم يجوز ان يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لا بالوضع) اي لا بحسب الوضع ثم رقى بالعلادة فقال (على انه لا ضرر) يعني انما سلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنتين بحسب الاستعمال مالم لا ايضا لكن لان لم يعدم ان الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اي وانما قيل المصنف قوله ليس بجمع قوله (على الاصح وهو) اي والحال انه (قول سيبويه) مخالفاً للجمهور ومع ان مصلك المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل) وهو جمع جمع (وباقى) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راكب وكل واحد منهما (جمع) داخل في المجموع وقال فيناقل عنه وكذا في القاموس الجبل زوج الناقة والجمال القطيع من الابل مع رطاه واربابه والبقراسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباء جمع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعة الراكب عليه وانما وقع للموافقة في الحروف اتفاقاً من غير قصد وهذا مذهب الاخفش في ان امثال هذا الاسماء التي هي من اسماء المجموع كلها داخلية في افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقسودة يحرف مفردة بتغير ما واما اسماء الاجناس فليست بدخلة في الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعني كما ان اسماء المجموع داخلية في افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلية فيه لوجود مفردة فيها (كسرو تمر ونخل ونخلة) يعني التي يفرق بينها وبين واحدها بالثاء فصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول اتها ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف والثاني ان بعض اسماء المجموع داخلية لاسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضها داخلان وهو مذهب الفراء ثم ذكر ما فيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس اوجع لا واحده له لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها ثم شرع في بيان ماهو من الافراد ويصدق عليه التثنية فقال (ونحو فلك) (بما) اي حال

بالصلة العربة فلا يلزم تثنية التي يثنيها اذا المراد بالوصول الاصطلاحى انك عظيم فان المص لم يقل هنا شيئاً سوى ما قلناه له فلا تلغى الى اعتراضه بانه لو لم يرد بالصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيثاقض كلامه فان مينا فاسد فاطك بالبقى قوله وذكر الثالث مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الخ قيل هذا تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم لتوا لدخوله في مفهوم الصلة وقد مررت ان مراد المص ذلك ولا حول بان الثالث مأخوذ في الصلة الاصطلاحية لان الصلة في الاصطلاح ليس الا ما سطره المص به ولا يلزم من ذلك انه يسمى كل جملة خبرية صلة لان ذلك معتبر في هذه الصورة من غير ان يجعل لفظ الوصول او معناه جزء من تعريفها الا ان يذكر بعد تمام التثنية لئلا يكتف بالابتناء فقد مررت من هذا ان بيان الشرح منظور في قوله اولما معناه قبل لاجابة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع صرفهما صواب كان تامان

كونه من الاسماء التي (الجمع والواحد فيه) اى في ذلك الاسم وقوله الجمع مبتداً وقوله
 (متحد بالصورة) خبره والجملة صلة لما بينى ان الجمع الذى تكون صورته وصورة
 مفردة واحدة (جمع) (اصدق الحد) اى حد المجموع (عليه) اى مثل لفظ الفلك
 (فان التثنية المأخوذة فيه) اى تعرضه وقدمته (اعم) اى والحال ان ذلك التثنية اعم
 (وان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقاً كما فسرنا ثم لما ذكر
 فيما قبل واذا كان التثنية اعم وغير محتمس بالتثنية الحقيقية (فضمة فلك اذا كان مفرد) اى
 اذا استعمل مفرداً كما في قوله تعالى في الفلك المشحون فانه مفرد لان صافه بالمرد الذى هو
 المشحون وقوله فضمة مبتداً وقوله (ضمة قتل) خبره يعنى ان ضمة فاء الفلك اذا استعمل
 مفرداً تكون كضمة القتل الذى هو وزن المفرد (واذا كان) اى لفظ الفلك اذا استعمل
 (جمعا) كما في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث ضمير الجمع
 راجع الى الفلك فيكون جمعا فضمت (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل
 بضم الفاء وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف
 المجموع شرع في بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (صحيح ومكسر) اى
 النوع الاول جمع صحيح والثاني جمع مكسر (فالصحيح) (اى الجمع الصحيح تارة يكون)
 (لمد كرو) (تارة يكون) (لثؤنث) وانما فسرناه بقوله تارة لتلايتهم من العطف بالواو
 اى يكون لمد كرو لثؤنث معاً ان يكون مشتركاً بينهما (هـ) (الجمع الصحيح) (المذكر) وسلك
 الشارح في التقدير مسلك الهندى حيث قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة
 وفسره بالمد كرا لجمع صحيحها وكلا التقديرين جائزان كما في العرب (ما) اى هو جمع (لحق)
 آخره (اى آخر مفردة) (واو) وهو فاعل لحق وقوله (مضموم) بالرفع صفة لثؤنث وقوله
 (ما قبلها) نائب فاعله وقوله (في حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله
 (اوپاء مكسور ما قبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين
 صفة جرت على غير من جملة ولذا ذكر في الموضعين مع كونهما صفتين للثؤنث لوجوب
 الموافقة في مثله الى ما بعدهما في التذكير والتأنيث وكلمة او ههنا لتقسيم المحدود وهو
 جميع المذكور يعنى انه على قسمين وقوله (في حالتى التسبب والجزم) يعنى ان كون ذلك الجمع
 بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف على كل واحد من النوعين
 اى واو ونون وياء ونون وقوله (عوضاً) بالتسبب حال من النون يعنى حال كون تلك
 النون عوضاً (عن الحركة) فقط تارة (اوالتونين) اى او عوضاً عن التونين فقط تارة
 اخرى وقوله (على سبيل منع الحلو) اشارة الى ان هذا المنفصلة مائة الحلو يعنى انه لا تحلو
 النون في الجمع عن ان تكون عوضاً عنهما بان تكون لشيء آخر منهما بل ولكن يجوز جمعها
 بان تكون عوضاً عنهما مما فان الجمع المذكور على ثلاثة انواع احدها المعروف بالكلام نحو
 الضارين والتون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تونين في مفردة الذى هو الضارب

خبر بان واتخير بان
 اسم الفاعل وكذا اسم
 المفعول يقال له جملة
 خبرية بل يمكن ان يكون بانه
 مفرد كيف وقد ذكر
 المصنف بعد ذلك صورة
 كون الفاعل والمفعول
 صلة وجعلها معطوفة
 على صورة كون الصلة
 جملة خبرية ومن ذلك
 قد ظهر ان الاحتياج الى
 التثنية اذا هو في صورة
 الاكتفاء بالجملة عليها
 قوله والعائد ضمير لا غير
 قيل لم يفرق المالكى
 في التثنية بين العائد الى
 المبتدأ والموصوف
 فالحق ان المراد بالتثنية
 اهم منه وما ينوب منها
 وليس المراد ذلك لان
 المصنف قال وانما قلت
 والعائد ضمير له اذ لم يرد
 بالعائد الا ذلك واحتج
 اليه لان الذى لا وضع
 لعرض التعريف وضع
 مبهما فاحتج الى ربطه
 وبين صلتها لثلاث يكون
 اجنبية عنه وعن
 الموصوف هنا كلامه
 قوله وسلة الالف واللام
 اسم فاعل او مفعول قيل
 اى اسم فاعل مع ما يتعلق
 به من الفاعل او المفعول
 وغيرهما وكذا اسم
 المفعول يريد ان صلتها
 من بين الجملة هذه الجملة
 فالتثنية لها ليس لانها
 لم يدخل في تعريف
 الصلة وان الصلة المعرفة
 ما عداها بل لاخصاص

وتأنيها المضاف الى ما يتكلم نحو ضاربي اذ لا حركة في مفرده لكونه مضافا الى ما يتكلم بل هي عوض عن التثنية فقط دون الحركة وتأنيها نحو ضاربين يعني بغير اللام فأنها عوض عنهمافي مثله لان مفرد ضارب بالحركة والتثنية وقوله (مفتوحة) بالرفع صفة التثنية وقوله (لنعاذل خفة المفتوحة نقل الواو والضمه) علة وتوجيه لكون التثنية مفتوحة يعني انما فتحت التثنية في الجمع لتكون خفة المفتوحة عديلا لنقل الواو المضموم ما قبلها بخلاف التثنية في التثنية كما عرفت فيها سر وقوله (ليدل) انعام للتعريف بذكر علته التأنيه يعني انما نقل تلك الواو الحق ليدل (ذلك الحق) اي المذكر ضمنا في حق (او اللاحق فقط) بدون ملحوقه (او مع الملحوق) اي او اللاحق مع الحق (على ان مع) اي مع مفرده وانما عساه به وقوله (الواحد من حيث معناه) لوجود التقابل بينهما بين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة في الواحدة لا الافراد وقوله من حيث معناه للاشارة الى ان الواحدة ههنا ليست بوحدة حقيقية بل المراد منها هي الوحدة الاعتبارية ولما ترك المصنف في تعريف الجمع المذكور التقييد بقوله من جنسه اراد الشئ ان يذكر كثة لتركه ههنا فقال (ولم نقل) اي المصنف (من جنسه) بمان يقول ليدل على ان معناه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اي لارادة الاكتفاء (يعا) اي باللفظ الذي (ذكره في التثنية) يعني ان قديم جنسه كما هو لازم في التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لعدم لزومه ههنا ولما كان لفظ الاكثر صيغة فضيل وكان قوله من اي من المفرد مفضلا عليه والقاعدة قضى توجد الكثرة في المفضل عليه ايضا وورد عليه سؤال يحتاج الى الجواب فقرر الشئ هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قبله اسم التفضيل) يعني ان القاعدة مقررة في ان اسم التفضيل (بوجب) اي بتضي (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (في المفضل عليه) وهو المفرد (ولا كثة) اي والحال انه لا كثة (في الواحد) لكونه مقابلا لها (قوله) في جوابه (ثبوت اصل الفعل) اي في المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد اعلم من عمرو (او على سبيل الفرض) بمان فرض فرضا عقليا بوجود اصل الفعل في المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا عا ليس من شأنه ان يوجد فيه الفقه او العلم لكونهما حارا وجدازا لكن يجوز ان يكون فقها عا لما يحسب الفرض يعني لو فرض ان يوجد الفقه في الحمار والعلم في الجدار لكان فقه فلان وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة في المفرد تحقيقا لكن توجد فيه فرضا ثم شرع المصنف في بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الباء او الالف في آخر مفرده فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وقسمه الشئ بقوله (اي آخر مفرده) ليكون اشارتا الى انه يحذف المضاف وقوله (باء) بالتصحيح خبر كان وقيد الشارح بقوله (ملفوظة كالتقاضى) يعني الاسم المفرد ناقص الذي هو معرف باللام (او مقدره كالتقاضى) يعني الذي هو غير معرف باللام ليشمل هذا الحكم النوعين من المنقوض وقوله (قبلها كسرة) صفة لقيامه يعني الباء التي وفست قبلها كسرة وقوله

الالف واللام بعض الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوضه والاول ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير وذلك في حيز المنع كما رى قوله (والذين كالتثنية لجمع المذكر مكدا) ويجوز في بعض النسخ وهو سوسون قلم الناسخ والصواب كالتثنية فان الثابت ههنا دون ذلك على انه لو وجد تثنية اجمع المؤنث لانه يكون ح جمع التي قاله الرضى وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن النسل والاثنتين ربما وجرا وجرا ويحذف الذود فيقال التي بجمزة بدهما باء ساكنة صكالتاضى وقد جاء الاثنان وضاعل الذود والاثنتين نفسا وجرا قال رجع التي الالف على وزن الفاعل وهو اسم كالجاسل واليافر والاثني بالهزة مكان الالف وهو كتيدي في جمع المؤنث والواو والواو كانهما جما اجمع وقد يحذف الياءان من الاربسة قال ولاولى جمع التي ايضا لمن لفظه قاذى والتي يشتر كان في الاولى والاثني الا ان الاولى في جميع المذكرا كثر والاثني بالكمس لا اذا كان فاعلا قبل يعني التثنية بالفعول لاخراج الفاعل

لا يرد ان الحذف لا ينحصر
بل في الجبرود والرفع
ايضا ولا يخفى ان عند
التقديم ضعيف والاولى
ان الحذف فيه اكثر فلذا
نحذف الرفع وحذف الرفع
اذا كان مبدئا يجوز
بشرط ان لا يكون الخبر
جمله ولا ظرفا وان يكون
يبدأ اى او يطول الصلة
كقوله تعالى وهو الذى
فى السماء وفى الارض
اله فانه طالت الصلة
بالعطف عليه وحذف
الجبرود بشرط ان يجر
بحرف جر متعين يطلبه
الصلة او باضافة صفة
ناسبة تقديرها نحو الذى
انما ضارب زيدى ضارب
والقاتل اخذ هذا من
الرضى ولذا كرر كلامه
ليبين الحال ويصل
تحصيل القول قال ان
الضمير اما ان يكون
منصوبا او مجرورا او
سرفوتا فالمنصوب
يحذف بشرط ان لا
يكون منفصلا يبدأ الا
نحو جاني الذى ما
ضربت الا اياه واما
غيره فلا منع والشرط
ان الثانى ان يكون مفعولا
نحو الذى ضربت زيد
لان الضمير اذن فصلة
مختلف الضمير الذى
يقتل بالحرف الناصب
فلا يصح فى نحو
الذى انه قائم واما
الجبرود فيجوز حذفه
بشرط ان يجر باضافة صفة
ناسبة تقديرها نحو الذى

(حذف) (اى الياء) جزاء الشرط يبنى ان كان كذلك حذف منه الياء التى فى آخره فان
قلت كيف يصدق فى الثانى اى الياء المقدرة قوله حذف فيبنى اى يخص بالياء المذكورة قلت
نعم الياء المحذوفة بحذف التوين للحاق واو الجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين
علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق لالتقاء الساكنين
بين الياء والتوين وعلة الحذف بعد الحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع كذا
فى العاصم وتقرير السؤال ان قوله حذف ليس فى محله لان الياء فى مثل قاض ليست
بمذكورة فى جمعه حتى يطلق عليه الحذف وتقرر الجواب ان علة الحذف فى المفرد غير علة
فى الجمع لان سبب التقاء الساكنين فى المفرد هو التوين وفى الجمع سكن واو الجمع (مثل
قاضون) بضم الصاد (جمع قاض فان اصله قاضون) (فقلت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد
(بعد سلب حركة ما قبلها) وهى كسرة الضاد (طلبا للخفة) لان الكسرة قبل ضمة الياء ثقيلة
(وحذف الياء) اى الساكنة لالتقاء الساكنين (احدهما الياء والثانى واو الجمع الساكنة
وهذا فى حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى وواقع على هذا القياس فى الحذف لالتقاء
الساكنين (حالة النصب والمجرى مثل قاضين فان اصله قاضين) يبنى يائين بعد الضاد احدهما
ياء الكلمة واثنيهما ياءا لاعراب (حذف كسرت الياء لثقل اجتماع الكسرتين) احدهما كسرة
الضاد واثنيهما كسرة ياء وهما الكسرتان الحقيقيتان (والباقي) اى ولثقل اجتماع اليائين
وهما الكسرتان التقديريةتان (فسقط) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها (لالتقاء الساكنين)
احدهما الياء الاصلية التى اسكنت والثانى الياء الاعرابية التى هى علامة الجمع وقوله (وان
كان) عطف على قوله فان كان يبنى ان كان (آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه) وفسر
الشارح الضمير الجبرود ههنا عطف التفسير فى الاول لثقل اعلم ان قوله اخره ليس موجودا
فى نسخ المتن التى اختارها صاحب المتوسط وصاحب العرب واما فى النسخ التى اختارها
الشارح الجامى فهو موجود فعلى النسخة التى اختارها الاولان قاما راجع الى الاسم الذى
اريد جمعه والى آخر ذلك الاسم كافى العاصم وقال صاحب العرب اعنى الزنى زاده والاول
هو الراجع لان المقصور والممدود من انواع الاسماء المتكئة وجعل الآخر مقصورا اما
مساءعة او على مقتضى اللغة لاعلى الاصطلاح النحاة واما قولهم فى هؤلاء هؤلاء مقصور
ومدود مع انه مالى سامن الاسماء المتكئة لكونه مامتين انتهى وتفسير الشر قوله (مقصورا)
قوله (اى المام مقصورة) يدل على انه مختار ان يكون المراد بالمقصود مضاد للقوى وقوله (حذف)
الالف) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) إشارة الى علة الحذف يبنى وان كان آخره كذلك
حذف تلك الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو الياء اللتين للجمع
(وبقى) (بعد الحذف) اى بعد الحذف الالف وقوله (ما قبلها) فاعل بقى وفسر الشارح بقوله
(اى حرف) للإشارة الى ان لفظ ما موصوف وبعبارة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف)
للاشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة فلما والى ان الضمير الجبرود والمؤنث راجع

الى الف وقوله (على ما كان عليه) تفسير لبق وقوله (مفتوحا) بالنصب حال من فاعل بق وهو الموصوف وقوله (ولم ينس) على سيفه ما يجوز ولما بالنصب الفاعل راجع الى ما بيني وانما لم يغير ذلك الحرف الذي قبل الالف (ليدل الفتحه) اى الفتحه التي بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفاحذفت لعله فاقه لو غير من الفتحه الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الف (مثل مصطفون) بالواو والساكنه المفتوح ما قبلها (في حالة الرفع ومصطفين) بالياء الساكنه المفتوح ما قبلها في حال كون ذلك اللفظ (في حالتي النصب والجرف فان اسما) اى اصل هذين اللفظين الذين يفتح الفاء (مصطفون) يفتح الفاء وضم الياء (ومصطفين) يفتح الفاء وكسر الياء (فليت الياء) فيهما (الفاء لتحركها) اى لكوا الياء في اللفظين متحركة بالضمه في الاول وبالكسره في الثانى (وانفتاح) اى ولا يفتح (ما قبلها وحذفت الف) اى المقولبه منهما (لانقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين ولما كان الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط ايرادان بين شرط كل منهما ما قبل (وشرطه) (اى شرطا) (لا اسم) الذى (اى اريد جمعه) اى اريد جمعه جمعا وقوله (جمع الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعى حذف فعله وجوبه بالضم من قوله جمعه اى اريد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع ولما اختلف الاقوال في كون هذا الشرط شرطا لتذكير ما وشرطا لجمعته قال بعضهم انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان يبه عليه فقال (يعنى) اى يريد المصنف قوله شرطه (شرطه جمعه) اى ان اريد ان يجمع جمعا صحيحا له شرطه (ان كان) (ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالفتح الاعم وقوله (اسما) اراد به ما يقابل الصفه وهو الاسم بالفتح الاخص ولذا فسر الشارح بقوله (اى اسما يحضمان غير معنى وصفية فيه) فعيث فلا يرد عليه ان اسم كان خبرا متعدها فلما يجوز الحمل فان ما كان اسما فهو الاسم بالفتح الاعم وما كان خبرا فهو الاسم بالفتح الاخص فلا اتحاد بينهما هذا وقوله ان كان اسما بشرطه وقوله (فذكر) الفاء فيه جزائيه وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (علم) خبر بعد خبر اوصفه للمذكر وفسره الشارح بقوله (اى فكونه مذكرا علما) اشاره الى المبتدأ المحذوف وحجه (يقول) صفة للعلم او المذكر قال المصنف اشار الشارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده خبره مركبا من الشرط والجزاء لان قوله فذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف على مذهب الاخص وتاينها جعل المذكر والمعلم معنى الكون

انما هو يزيد اى ضاربه او يجزى بحرف جر متعين وانما شرط المتعين لانه لا بد بعد حذف الجبرود من حذف الجبار ايضا لا يبقى حرف جار بلا جبرود فينبى ان يتعين حتى لا يلبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى السجد لما تأمرنا اى تأمرنا به وبتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وقائل المتعلقات فهو صرحت بالذى صرحت اى صرحت به فاجاز ان يقال ان وقد اما قلنا هذا ومثال الموصوف صرحت بزيد الذى صرحت قال ووجعا يحذف الجبرود بحرف وان لم يتعين نحو الذى صرحت بزيد اى صرحت به ومذهب الكسالى في مثل هذا الحذف التدرج ومذهب صيبويه والاخص حذفها مما اذا ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع ويجوز له هنا السطوة الصلة ومع هذا يجوز فلا بأس بحذفها مع الجبرود بها قال واما الضمير الرفع لا يحذف الا اذا كان مبتدأ اذ فيه ذلك اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يكون اذ في الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف

مذكر او لكون علما وليس في البارة ما يحيط به ما مصدرين وثالثها العام للشرط المتوسط بين
 المبتدأ والخبر وذا لا يجوز في السمة قاجاب الش بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكر او هو
 خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ملا ورده الرضى من ان ليس في البارة ما يحمله
 مصدر الا انه يدفع بقيد الحلية اى فقد كرم علم من حيث انه مذكر علم فيعود الى كونه مذكر علما بقى
 انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السمة وكان الشارح لم يلتفت اليه لانه متع
 الهندي اختصاصه بالشعربوق ايضا هل يسمع منع الهندي للمادعى الرضى من غير سند
 موقوف به كذا في المعاص ملخصا ووجه القاضى الهندي هذه البارة بان قوله شرطه مبتدأ
 وخبره محذوف اى شرطه ما سيذكر وقوله فقد كرمه جزائية لقوله ان كان اسما كافى
 قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل سبق في صدر الكتاب وقيد الشارح قوله علما بمقتل
 بقوله (من حيث سبناه لا من حيث لفظه) ليندفع به ما يتوهم من ان التذكير والعلمية صفة
 اللفظ وكونه قالا صفة المعنى فلا يجوز وصف علما بقوله بمقتل فاشار بهذا القيد الى ان هذا
 الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال
 (وانما اشترط ذلك) اى انما جعل كونه مذكرا وعلميا للعامل شرطان محققا بالجمع
 الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا بالجمع) اى بالجمع الصحيح (اشرف الجوع) وانما كان اشرف
 (لصحة بناء الواحد) اى لعدم تغيير بناء مفرد (فيه) اى في ذلك الجمع بخلاف الجوع المكسرة
 لانه غير بناء مفرد هالفه لكل ما ليس فيه تغيير فهو اشرف مما يدخل فيه تغيير فالجمع الصحيح
 اشرف من الجمع المكسر (والذكر العلم للعامل اشرف من غيره اى من المؤنث وغيره للعامل
 واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح (للاشرف) وهو المذكر العلم للعامل
 (فان فقد) على صيغة مجهول وهو ضد وجد اى وان لم يوجد (فيه) اى فى الاسم الذى اريد
 جمعه جمع الصحيح (الكل) اى كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس يعلم للعامل (قالعين)
 فانها مؤنث سمعى ليس يعلم ولا يستعمل فى العاقل فان كلاما من معانيها خالية عن الشروط
 المذكورة وقوله (او اثنان) عطف على قوله الكل اى وان لم يوجد الاثنان من الشروط
 (كالمرأة) فانها وان كانت موضوعا للعامل لكن لم يوجد فيها الشرطان الاخران وهما
 التذكير والعلمية (او واحد) اى او وجد فيه الشرطان ولم يوجد الشرط الاخر (مخو اعوج
 علما للفرس) فانه علم مذكر لانه قال فى القاموس اعوج باللام فرس لى هلال فيكون حينئذ
 علما للفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الاخر وهو كونه علما للعامل والحاصل انه اذا
 فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اى لم يجمع ان يجمع بهذا الجمع بل يجمع اما بجمع التكنين
 فتجمع العين باليون او بالالف والتاء كقيل فى جمع اعوجى اعوجيات ولما ورد الرضى
 على كلام المص بانه كان عليه ان يقول بدل قوله فقد كران يقول فجرد عن التاء للثلاث
 ينتقض بدخول نحو ملحة ونحو سلى وور قاما زاد الشارح ان يجب تحريك مراد

بل يحمل على ان المحذوف
 هو المبتدأ لكثرة
 وقومه ضميرا واما
 الفاعل فلا يجوز حذفه
 واما خبره وحكمه حكم
 خبر المبتدأ واما اسمها
 المحاذية ولا يحذف
 اصلا لنصف عملها قال
 ويشترط فى المبتدأ
 المحذوف ان لا يكون
 خبره جملة ولا ظرفا
 ولا جاريا ومجرورا اذ
 لو كان احدهما لم يعلم
 بعد الحذف انه حذف
 شيء اذا جلت والظرف
 يسلطان مع المائد فيها
 لكونها صفة واذا
 حصل المبتدأ الشروط
 فالصبريون قالوا ان كان
 فى صلة اى جاز الحذف
 بلا شرط آخر محو قوله
 تعالى ايمم اسد على
 الرحمن متبعا لمحول
 الاستطالة فى نفس
 الوصول بسبب الاضافة
 وان لم تطل الصلة وان لم
 يكن فى صلة اى لم يحذف
 الا بشرط استطالة الصلة
 كقوله تعالى وهو الذى
 فى السماء آله وفى الارض
 آله طالب بالعرف
 عليها واما الكونيون
 فيقولون الحذف بلا
 شذوذ مطلقا فى صلة
 اى كان او فى غير ما مع
 الاستطالة او بدونها كما
 فرمى فى الشواذ على
 الذى احسن بالرفع ثم
 تقول لما كان الحال على
 هذا المنوال استشكل
 الشارح قدس سره
 بارة المص وتخصيصه

المصنف بقوله فذ كر قال (واراد) اى المصنف (بالمذكور) فى قوله فذ كر (ما يكون)
 اى اسم يكون (بجرا دافع التاء ملفوظة او مقدرة) اى سواء كانت التاء ملفوظة فى نحو طلحة
 او مقدرة فى نحو انار وغيرها من المؤنثات السماعية وانما وجه مراده بهذا التوجيه
 (يخرج عنه) اى عن هذا الحكم (نحو طلحة) فانه لا يجمع بالواو والنون (بني) يصدق
 عليه انه مذكر غلما للما قبل مع انه لا يجوز أن يجمع بالواو والنون عند الجمهور (خلافا
 للكوفيين وابن كيسان) فانهما اختلفا فى جواز الجمع فى نحو طلحة بالواو والنون مخالفتين
 للجمهور لكنهما اختلفا فى انه يسكون اللام او يفتحها (فانه) اى الكوفيين (اى جازوا
 طلحون) يسكون اللام وابن كيسان (اى واجاز ابن كيسان) يفتح اللام وقوله ابن
 كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل فى جازوا وهو جاز بلاما كيدا المتصل فى
 وجود الفصل وقد وجد الفصل هنا وقوله (وبدحل) عطف على قوله لا لا يخرج يبنى اه
 حمل مراد المصنف على هذا ليدحل (فيه) اى فى هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة
 (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين قائما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى
 بهما رجل كاما مذكرين (بجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤون وسلمون (اخفا) من النحاة
 مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما يريد بالذكر ما يكون بغير التاء سواء كان
 بالالف ممدودة او مقصورة دخلا فى الحكم المذكور وقوله (لان علم التأنيث) يبنى ان
 يكون علة الاتفاق فى جواز الجمع فى الاسم الذى فيه الف دون ما فيه التأنيث انهم انما
 اتفقوا فى جواز الجمع بالواو والنون فيها هو بالالف دون ما هو بالياء لان علم التأنيث (هو التاء
 لا الف) يبنى ان التاء والف وان اشتركتا فى كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الف
 ليست كمزلة التاء (فلا يجمع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالنؤث بالياء لا يجمع ما كان مؤنثا
 بالالف (من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة) نحو ورقاء (قلب) اى حمزه (واوا)
 اذا اريد جمعت كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤون (فتسمى) وهو يفتح التاء وسكون النون
 ويضارع من الانحاده وهو قول الخواص اذا اقلبت الهمزة فى الجمع واوا تكون (صورة علامة
 التأنيث) قابلة للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة)
 اى وحال الف المقصورة نحو سلمى (تحدف وتبنى الفتحة) التى (قلها) حال كونها (دالة
 عليها) اى على الف المحذوفة هذا توجه الشارح وقال العصام فى اجابه عماد كره
 الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذ كر فجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة وبدخل نحو
 سلمى وورقاء علمى رجلين ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفى شرح اللبان المراد
 بالذكر هو المذكور القوي يبنى ما كان مضاه مذكر الاصطلاحى الذى هو ما ليس فيه
 علامة التأنيث فلا استدراك فيه دخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما بجمعان بهذا الجمع
 بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون يسكون اللام عند الكوفيين وفتحها عند ابن كيسان
 فكان المصنف اختار قوله ما وما كون المراد من المذكور ما يكون مجرد عن التاء ولو مقدرة

الثالث المقول يجوز
 الحذف فارتكب غفلة
 للمصنف لا سبيل الى
 ارتكابه مع انه لا حاصل
 ولقد صرح بانه اراد
 تخصيص ذلك الجواز
 بالمقول فانه قال فى
 الفتح والآن قد شرحت
 الى تبين ان الثالث
 المقول يجوز حذف
 فتنبه على انه انقسم امره
 الى ما يجوز حذفه ولى
 ما لا يجوز فشرحت لما
 يجوز وهو المقول
 قول جاء فى لى ضربت
 ويجوز ضربت كل ذلك
 فيصح ولذلك تقول
 جاء فى لى ضربت
 والذين ضربت لما فى
 الكلام من قرأه لاشار
 به ولا يحذف المرفوع
 لانه فاعل والفاعل احد
 جزئى الجملة فلا يتعقيم
 حذف ولا يحذف
 المحرور لان حذفه
 يتركز حذف جار
 فتكرر الحذف هذا كلامه
 فان قلت لا نزاع فى جواز
 الحذف فى المرفوع
 والمحرور ايضا على ما
 سبق فخصه بالمصنف
 محلى قلنا بل هو مصيب
 وذلك لان مراد
 المصنف بالجواز يسكون
 التى مع خلاف هذه
 الصورة على سواء من
 جهة الفصاحة والاختيار
 الا ان يمنع منه مانع ويهدم
 الجواز ما ليس كذلك
 سواء ثبت جوازه مطلقا

ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلي فمذكورة مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم
من اللفظ اصلا لعدم القرينة التي ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف
للمجموع بقدر الطاقة وانه اعلم ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال (وشرط) (اي شرط
الاسم الذي اريد جمعه مع المذكر الصحيح) (ان كان) اي ذلك الاسم (صفة) (من الصفات)
وقوله (غير علم) بالنصب خبر بعد خبر احوال من اسم كان وقال المصنف ان قوله غير علم
للقائده به ولما قل ان قول الانسلم انه لا قائده في ذكره بل فيه قائدهما لان بعض الصفات
نحو صالح وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والنون بلا شرط
شي من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير مقابل للاسم
فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه غير موافق لما قيل فانه
لو كان كذا فليبه ان يقول غير اسم (كاسى الفاعل والمفعول) (فذكر بمقل) قال في شرح
اللب ولو قال بلم بدل يمتل تناول نحو قوله تعالى فتم للماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه
تعالى انتهى ولما كان له شروط آخر اشار الشارح بقوله (اي له) اي لصحة جمعه بالواو
والنون (شروط) بعضها وجودى اي بشرط شيء وبعضها عدى اي بشرط لا شيء (فالشرط
الاول) وجودى وهو (كونه مذكرا يمتل باسم) (و) (الشرط الثاني) مع ما عطف عليه
كها عدى وهو مع كونه مذكرا فالا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة) (افعل فعلا)
(اي مذكرا) يعني ان لا يكون مذكرا (غير مستوفى صفة الصفة) وقوله (الكائن) بالجر
صفة جرت على غير من هي له للصفة لكون فاعله مذكرا وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله
(اياها) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله (مع المؤنث) عطف المستوفى وهذه القيود
كلها مستوفى لانها بقوله للمستوى لان الصفة نوعان احدها ان تكون صفة مذكرا
مساوية لصفة مؤنثها نحو ضارب وضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بالثاء وعدمها والثاني
ان تكون صفة مذكرا غير مساوية لصفة مؤنثها بل تكون صفة كل منهما صفة مستقلة
كأمر المذكر الذي صفة مؤنثه غير مساوية له بل لها صفة مستقلة وهي حراء وكذلك
وزن فعلان غير مساو لوزن مؤنثه الذي هو فعل فاعل المصنف ان يخص محمدا بجمعية
بالواو والنون بالنوع الاول واراد ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير
ان لا تكون تلك الصفة هي الصفة التي يكون مذكرا غير مساو في صفة الصفة التي هي
صفة مؤنثها بل الشرط ان تكون تلك الصفة هي الصفة التي يكون مذكرا مساويا
لمؤنثها في الصفة التي كانت صفة مؤنثها فلي هذا يكون قوله (بل يكون المذكر على صفة
افعل والمؤنث على صفة فعلا) اضرابا عن قوله غير مستوفى اي لا يكون المذكر في فعل
فعلا مساويا بل يكون المذكر فيه على صفة افعل والمؤنث على صفة فعلا (مثل أحمر
حراء) فانه لا يصح ان يجمع أحمر بالواو والنون فلا يقال في جمعه أحمر ونون لأن صفة
غير مستوفى مع صفة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لعله كون هذا الشرط شرطه ليعني وانما

لكن على صنف او ثبت
في بعض الصور
بدون البعض ان
لا من حيث هو
بل باعتبار اسما واشترط
شي وهذا الاصطلاح
شائع ذائع وكثيرا
ما يحكم المس بامتناع شي
مع تصريحه بانها جاز على
صنف وبما قطع بانه
حرى هنا على ذلك
الاصطلاح قوله
في الايضاح ان التعبير
المفعول الصادق على
الموصول يجوز حذفه
كقوله تعالى الله يسطر
الرزق لمن يشاء اما اذا لم
يكن مفعولا حذفه
صنيف قال وانما صنف
اذا لم يكن مفعولا لانه
يكون احد جزئي الجملة
في غير الجروفي الجر يترجم
من حذفه حذف الجار
فيؤدي الى الاختلاف
او حذف الكثير بخلاف
المفعول فانه فاعله مفرد
ثم اعلم انه اراد بقوله
في التمرح ولا يحذف
لرفع لانه فاعل المبتدأ
والجواب ايضا لانه تعرض
لذكر الفاعل في التاميل
لكونه اصلا قوله وبعد
بآتيه طريقة الاخبار
وتل بشرح ان تمرن المتعلم
كان بعد تعليمهم طريق
واذا غير لازم لان الاس
بالاخبار يجوز ان
يكون قبل التاميل
فذكر فيه مسئلة تصدير
الذي وضع الضمير

لا يصح ان يجمع ليحصل الفرق (ينه) اى بين وزن اقل الذى اقل اسم التفضيل (وبين اقل التفضيل) اى وبين وزن اقل الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان التفضيل فلا يجوز فى جمع احر احمر ان يحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغير وقوله (ولم يكس) جواب للسؤال المقدّر فكأنه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمى تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بانه لا يجوز الجمع فى اقل التفضيل وان يجوز فى مثل احر ولم يكس فاجاب عنه بانه لم يكس (لان معنى الصفة فى اقل التفضيل كامل دلالة) اى دلالة اقل التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى ما يدل عليه بل بزيادة فاعطى للكامل من الجمع تحققة للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمى (ان) (لا) (يكون ذلك الاسم) (فعلان قلى) (اى) (والشرط الثالث ان لا يكون) (مذكر اغير مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث) (وزن فعلان ليس مساو) (بل يكون المذكور على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران سكرى) (فانه لا يقال فيه سكرانون) وانما لم يصح ههنا للفرق اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (ينه) اى بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلى (وبين فعلان فعلا) (اى) (وبين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلا نه بالاء) (كندمانون) فان مؤنثه ندمانه بالاء فانه كان وزن اقل من الازنان المشتركة بين اقل التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعلان مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعلا نه (ولم يكس) اى وانما لم يكس ولم يحمل الحكم بالعكس ورجع عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلان فعلا نه اصل فى الفرق بين المذكور والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها فى لان يغير الضمير وفى بالاء بالاء واظن ان سهو من قلم الناسخ ونسبى ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنسوب الى الجمع الى الفرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمانه بين مذكره ومؤنثه بالاء وعدمها اى صفة مذكره مساوية لصفة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التام اصل فى علامة التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف فعلان فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التأنيث (و) (الشرط الرابع) العدمى (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) (اى فى هذه الصفة) (وتذكر ضمير فيه انما هو) (شأويل الوصف) والاقليم التأنيث لكونه راجعا الى الصفة (مع المؤنث) طرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستوفى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخفت من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستوفى فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يسوى الشئ فى قسمه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكور مع المؤنث بان يكون كلاهما

موضع الخبر به وتأخير الخبر عنه لانه من فروع المسائل الصورية وليس من مواضعهم فى هذا الباب وله ان يقول ان تحزين التعلل فيها نطفه من المسائل انما يكون بما كان طريق جوابه قد حصل من قبل العلم حتى يمكن المؤاخذه بعد ذلك فانه اذا لم يبين له طريق الاخبار لا يتم الفرض بالقرين لانه معدوم على ان يذكر تصدير الذى ووضعه الفهم موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه ان كان بسبب العلم والاخذ من العلم فهاهنا ما قاله الشارح قدس سره وان لم يكن به فليس بما نحن فيه لان الكلام فى تحزين التعلل وقوله وليس هذا من مواضعهم فى هذا الباب ليس به لظهور ان مسئلة تصدير الذى مع ما عطف عليه لا يوجد فى غير هذا الباب وقوله اى باستانة الذى قيل او بما يميز عنه بالذى قاله صلة للاخبار وقصده غنى من البيان قوله واخره اى الخبر عنه من الغير قبل الخبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابل تصدير يكون بالنسبة الى الجملة وفيه انه يلزم ح كون الكلام ههنا الجدى فان

صدرها يستمد
تأخيره لاهل على ان
تخدم الصغير من جهة ما
يجب معرفه فيكون
بالنسبة اليه لاغير قوله
يصح بناء اسم الفاعل
او المفعول منها قبل بشر
سلامه بان ذلك لا اخبار
عن زيد بل المثال المذكور
أخذ اسم الفاعل او
المفعول فنقول المضارب
انما زيد فنقول المضروب
لي زيد ثم قيل ونبيه
بالنيل على ما صرح به
الشاعر من ضرورة الجملة
الفعلية ولذا أتى به مع انه
ليس من دأبه لتليل
المسائل ومن الظاهر
ان كلامه ليس بمرتب
بالاخبار بل هو صريح في
ذلك ولا يستلزم تليله
الشروط التي ذكرها
الشاعر بل الصفاد منه
الاختصاص بالفعلية فقط
قال في النسخ وأما حكمنا
باختصاص ذلك بالفعلية
والاسمية لا يصح بناء ذلك
منها فنسند ان يسلك
منها مفرد يصح دخول
الالف واللام عليه قال
فأجله الفعلية بخبر فيها
بالاخرين وأجله الاسمية
لأخبر فيها الا بالذي قال
الا فك اذا اخبرت
بالالف واللام وكان
الفعل مستندا الى ضمير
غير المخبر منه الى المني
فقد جرى اسم الفاعل او
المفعول على غير من موله
فصير اراا الصغير كاهو

على صفة واحدة واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكور لاني الوصف فلا يلزم
ما ذكر من وجه المسخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجابه الهندي ولم يلتفت الى شبهة
الرضي كذا في العمام وقال بعضهم فاذا كره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يتدفع به
الاشكال واما ذكره الش بقوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اى الذى اراد
جمعه مذكرا مستوفاه اى فى الصفة مع المؤنث فلا يتدفع به الاشكال لان الاسم المذكور
والصفة واحد فيلزم ما استواء الشيء في نفسه مع غير ما لان يحمل على حذف المضاف ويكون
المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكور مع المؤنث في تلك الصفة
الى الاسم اعلم اولا ان وزن الفعل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث
وان وزن الفعل بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فنقله (مثل جرح) (مثل
مثال للاول فانه بمعنى المجرى (وصار) مثال للثاني فانه بمعنى الصابر (مثال لرجل جرح)
اى مجروح (وصبور) اى صابر هذا في المذكر (واستأجر جرح) اى مجروحة (وصبور)
اى صابرة وهذا في المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والتون) بان يكون جمعا
مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثين لا يجمع بالجمع الصحيح اصلا فانه
لما لم يخص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا بواحداهما اى بالمذكر او بالمؤنث
فيكون نظيره الحق المشكل الذى لم يحكم به ذكره ولا بالتون بل بالناسب ان يجمع جمعا يستويان
اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه) اى في ذلك الجمع ولذى يستوى بان فيه هو وزن فعل (مثل
جرحى وصبرى و) (الشرط الخامس العدى (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا)
وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان الفاعل قوله (بناء التأنيث) للملابسة وذلك (مثل علامة)
فانه اسم ملابس بناء التأنيث مع انه مذكرا فقل هذا الاسم لا يجمع بالواو والتون فلا يقال
علامتون وقوله (كراهة) بالنصب مفعوله للفعل التفهم من هذا الشرط يعنى وانما
لا يصح جمعه لكراهة اجتماع صفة جمع المذكر وتاء التأنيث فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر
الحال لزم ان لا توجد فيه راحة التأنيث وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كالذي ليل
للمقدمة الرافعة يعنى اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه
لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء قليل علامون لم يعرف انه جمع فبالاوجه فاعلة
وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يعنى عنه فان العلامة
يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جرح وصبور كذا في العمام وذكر بعضهم
ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير انهم من المذكر معنى ولفظا فحق
جرح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل (ويحذف توه) (اى تون
الجمع (بالاضافة) (كاسم في التنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعنى انه يجب حذف تونه
بالاضافة (وقد شد) اى خرج عن القياس (محوسنين) وانما قيد الشارح بقوله (يكسر)
السين جمع سنة فتحبها) التنية على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة

حقيقة لفتح السين كافي مقدرة (وارضين) (فتح الراء) وقيد به ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او محلا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى قد جاء فى بعض اللغة اسكان الراء كقوله وعلى التقديرين هو (جمع ارض يسكونها) اى يسكون الراء (وانما حكم بشذوذها) اى بشذوذ سنين وارضين (لانثناء التذكير والعقل) اى لانثناء الشروط المذكورة فى حجة الجمع بالراء والتون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطفت على الاستثناء ولى ولمدم (كونها) اى كون هذين اللفظين (علما واصفة) وقال فى حاشية المعاصم ان شذوذ سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف تونه بالاضافة نحو دغانى من نجد فان سنينه «فان يهما ظاهرا وهذا علم انه لا يخرجه ان حقي بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف التون لانه لا تملقه الابعاد كز قبل حذف التون ولا تملقه بحذف التون انتهى وتام البيت «لقين بناتيا وشيتامراد «فان تون سنينه متعقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وهذا ايضا مخالف لما فى الباب حيث قال فيه وقد يحمل التون فيه متعقب الاعراب فابقى فى الاضافة على خلاف القياس كفى هذا البيت وفى قوله «وماذا يتبقى الشرا منى «وقد جاء وز حذالاربعين «فان تون الاربعين متعقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة واعلم ان الحكم بشذوذها انما هو رأى الجمهور ومنهم المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب الباب) وهو اسم كتاب فى النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والتون والقلون ونحوها من الجوع التى وقت بالراء والتون (تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها) اى من الجوع التى اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ (سنين وامثاله) من التون وهو جمع التبة بمعنى وسط الحوض وبمعنى الجماعة (وابنى) اى وابنى صاحب الباب (بعضها) اى بعض تلك الجوع (على الشذوذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التى ذكرها (منها) اى من الجوع التى ابعثها (ارضين) جمع الارض (وامثاله) من اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه (اعلم ان عبارة الباب هكذا والزيادة فى نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون او توها كاوزون انتهى وقيل فى شرحه ان المراد بنحو ارضين هو ما لم يكن مذكرا علما عاقلا يعنى قوله كارضون ان الراء والتون فى امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضه دليل ارضة اى فى تصغيره ثم قال فى الشروع وكذا فى سنون وشبون وقوله او توها كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توها لانه لا يجب ان يكون اصل اوز بالادغام اوز زجكة تحريك الزاى الاولى حتى يكون قصاصه تحقيقا لتوها انتهى مقال فى الباب ومقال فى شرحه واقول ان فى قول الشارح العلامة فى هذا التقل نوع مخالفة لان صاحب الباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنين فلا فرق فى دخول الارضين والسنين تحت تلك القاعدة فحيث يكون بين قوله اخرجتها من الشذوذ منها سنين وابنى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله

مذهب البصريين فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الضاربة انا زيد لان الالف واللام تزيد والضارب مبتكلم وهو غير مقدم على غير من هو قوله كالسين وسوف وحرف التى قبل له بحث لان السين تزيد التأخير كما ان صفة المستقبل فيه ذلك وصيغة الماضى تعيد التخييم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام بغوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بطوت ما يغيبه السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولا يجوز ان يؤخذ من الفعل التنى اسم الفاعل المدلول فيقال فى الاخبار عن زيد فى لم يغم زيد لا قائم زيد وليس يوارد نظموه امكان انما هم من الماضى من الفاعل والمفعول على ان ذلك مما اعتبره الصوريون واوجبه كما صرح به فى شرح الرضى وغيره فالقول بان جاز ان لا يبالوا من قيل مالا يبينه وما استدله من جواز اخذ اسم الفاعل المدلول من الفعل التنى شاهد عليه فانه لو جاز عدم المبالات بذلك الحرف لجاز ان يؤخذ من الفعل التنى الفاعل المحصل وليت شئ لم لم يتنظن للمثلة

وبين قله وحالته على المراجعة نوع مخالفة ولو قال وابقى بعضها على الشذوذ منها قلوب
 وحرون عالم يكن في اصله تاء لكان الثقل صحيحا موافقا للمقول والله اعلم ودر صاحب
 الواو حيث قال ان قول المصنف وقد شذا الخ جواب عن سؤال المقدور كأنه قيل في صورة
 النقص لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلان هذا متقوض نحو السنين جميع سنة والارضين في
 جميع ارض والاوزون والحرون والقلون والشبون مع استنما للشرط والمذكورة قاجاب عنه
 بقوله وقد شذ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم في توجيهها وعلمها ان الواو والياء والتون فيها
 ليست للاعراب بل هي عوض عن تاء التأنيث المقدرة كافي ارض او عن الاعلال والادغام
 كما في سنة وحررة وهو غاية الساجة انتهى ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما في الباب فقوله
 (المؤنث) بالرفع معطوف على قوله فالذكر الصحيح وهو شروع في مباحث التون الثاني من
 الجمع الصحيح وفسره الشارح بقوله (اي الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله المؤنث
 صفة للموصوف المحذوف كاسم مافيه وقوله (ما لحق) شروع في تعريفه وقوله
 (اي جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسرهما ههنا ولم يفسره
 تعريف المذكور الصحيح للاهتمام به بعد المسافة ههنا بخلاف الاول (آخره) اي آخر
 مفردة اي مفردة ذلك الجمع (الف وتا وشرطه) (اي شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعني
 ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة محسب مفردة اما صفة واما
 اسم فان كان صفة فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فرفع (ان كان) فقوله كان
 من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله
 (مفردة) وقوله (صفة) بالنصب على انه خبره والواو في قوله (وله) حالية وله خبر
 مقدم (اي لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان يعني
 ان كان مفردة ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اي فشرطه ان يكون (مذكوره)
 (اي مذكر ذلك المفرد) وقوله (جمع) ماض مجهول ونائب فاعله تحته راجع الى ذلك
 المذكر والجملة خبر ان يكون ان كان كذلك فشرطه اي يكون ذلك المذكر بما يجمع
 (بالواو والتون) بان استجمع فيه الشروط المذكورة في الجمع المذكور الصحيح وحينئذ
 لم يجر جمع مثل بحراء وسكرى وفيل بمعنى المفعول وفعل بمعنى الفاعل ومفعول
 بمعنى المفعول هذا الامتناع مذكوره بالواو والتون وانما اشترط هذا (للايلزم) اي
 لكرهه ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم
 يجمع مذكوره بالواو وجمع كجمع التكسير كفعلاء افضل مثل بحراء احمر وفيل فعلان
 كعطش عطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء يلزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل
 حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكوره به وقوله (وان لم يكن) معطوف على
 قوله ان كان يعني ان لم يكن (له) اي المفردة يعني للمفرد الذي هو صفة وليس له (مذكر)
 وقوله (جمع بالواو والتون) اشارة الى ان التي في قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعني

من الاستفادة من التي
 لا يكون من الفاعل ح
 بل من حرف التي
 المنضم الى الفاعل قيل
 والمصدر العامل قيل
 الاخصر الاوثر العامل
 وفساده ظاهر لان ملة
 الامتناع هو الاذا الى
 كون القصر طاعلا وهذا
 مختص به لا يكون في غيره
 واطلاق العامل يسه
 وغيره من الدوامل ملا
 لمصح قوله وما الاسمية
 قيل بتحقيق ما الموصولة
 وبيان انه ليس بما يختص
 بالوصلات وكذا ما
 ذكر في اخواته فليس
 بياناً لليس بموصول في
 بابه تقريبا كما ظن هذا
 والوجه ذاك الظن كما
 صرح به المسائل لا كان
 في البيانات ما يوافق لفظ
 الموصول لم يجعل له باب
 برأسه وبين في ضمن
 الموصولات كما بين ما
 وافق اسم الفصل في اللفظ
 من البيانات في اسماء
 الافعال كباب لجاز وباب
 بانساق وباب بافهام ولو
 قصد الاختصار ورواية
 المناسبة للفتنة لكان
 القياس يقتضي ان يجعل
 ابوابا برأسها قوله فانها
 اما كانت نحو ازيد قائم
 الخ اورد عليه انها قد
 تكون مصدرية وقد
 تكون زائدة ايضا قوله
 ربما تكبر النفوس
 ويجوز ان تكون كافة
 نقل من المس انه قال

ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكرة يجوز جمعه بالواو والتون. كافي حراء وعطشى وقال
 الصمام لوجه تشديد كلام المتن بما يقيد به المراد انه ان لم يكن المفرد مذكرة اصلا لان
 ما يكون له مذكرة لم يجمع بالواو والتون فقدم حكمه من قوله فان يكون مذكرة جمع بالواو
 والتون انتهى. ولعل الشارح اراد بهذا التشديد تحصيل المقابلة بين التني والابنات مع انه لا تنافي
 في مثل هذا اذ يبراهه نفي التقيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اي فسرط محبة جميعته)
 تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية يعني ان لا يكون
 لذلك المفرد مذكرة كذلك فسرط محبة جميعته شيء عديم وهو (ان لا يكون) ذلك المفرد
 (مجردا عن تاما لتأنيث) (كحافض) فانه لمدح طلاقه على المذكر ليس له مذكرة لكنه لكونه
 مجردا عن تاء التأنيث لا يجوز ان يقال في جمعه حافضات وكذا الطامات فلا يقال في جمعه
 طامات بل يقال فيه حوافض وطوامث لا غير فان الحافض والطامات المجرد عن التاء بمعنى
 من ثبت له الحيف والطمث في الجملة فيكون معنى الثبوت والصفة النابتة لا يختص بزمان
 دون زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الان او غدا بخلاف حافضة
 بالياء (لانه يقال في جمع حافضة حافضات) وكذلك في جمع الطامات طامات فانها اذا كانتا
 بالياء تطلقان على من حدث لهما الحيف والطمث كذا في شرح اللب فيكون مشابها للفعل
 في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالخبر به علامة جمع المؤنث (فلقول في جمع
 حافض ايضا) يعني الذي يبرئ التاء (حافضات لزم الانثى) اي التباس الصفة التي
 لم يعتبر فيها الحدوث بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث
 بل اعتبر فيها الثبوت يجمع الحافض على حوافض لتفان مشابها للفعل واذا اعتبر
 فيها الحدوث يقال حافضة لكمال مشابها للفعل ويجمع على حافضات والحاصل انه
 اذا قيل في جمعه حافضات فهو جمع الحافضة لاجمع الحافض واذا قيل حوافض فهو جمع
 الحافض دون الحافضة ثم شرع في بيان النوع الذي يصح فيه ان يجمع بالياء والالف
 بلا شرط شيء فقال (والا) (عطف) اي قوله والامسحوف (على قوله ان كان صفة)
 وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه مسحوف على قريبه الذي هو قوله وان لم يكن لانه
 لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسمها وقوله
 (اي وان لم يكن المؤنث صفة) اشار على ان لفظ الامر كيب من حرف الشرط ومن الحرف
 القائم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضرب عنه اي ان كان مفردة
 اسما متابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان في الاوتاب فاعله تحته
 اما راجع الى مصدره كما قوله تعالى وحيل بينهم وراجع الى المفرد وتفسير الشارح له
 بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول فظاهر واما الثاني فيعذف
 المضاف اي مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مقول مطلق مجازي اي جمع جمعا مطلقا
 وقوله (اي من غير اعتبار الشرط) تفسير لمطلقا يعني ان محبة جميعته هذا النوع

ان النواة اختاروا كونها
 موسوفة للا بلزم
 حذف الموصوف واقامة
 الجار والمجرور مقام
 يثنى من الامر وذلك
 تليل الا يبرط فقد هنا
 ثم قال التافل والاول
 ان يقال ان النواة
 اختاروه ولا يستأنف
 من تكلف من حذف
 البين او تقيمين تكره
 يستدعي تحفة من اوالحكم
 بزيادة من اوجها
 لتبيين والتبادر منه
 البيان بذكر ما وقوله
 فرجة جلة ضليحة جالية
 متعلقة بالامر وعارة
 المع هذه والموصوفة
 محذوفة ربما تكره
 النفوس من امر ففكره
 جملة واقفة صفة لما كان
 قبل رب شيء تكهره
 النفوس من الامر
 ولوقيل ان هذه هي
 التي في قوله ربما زيد
 قائم لكان مستقيما وهي
 المهيئة لدخول رب على
 الجلسة وانما استحسن
 ذلك اجراء رب على
 بابها الكثير ولا يلزم
 من حذف الموصوف
 واقامة الصفة مقامه
 وهي جار ومجرور لان
 قوله من الامر صفة
 على هذا التأويل على
 معنى تكره النفوس
 شيئا من الامر وما
 ذكره القائل من
 حذف البين والزيادة
 ليس مما يلتفت اليه
 والوجان الآخر ان
 صجوانا كما اشار اليه
 الشيخ الرضي حيث قال بعد

جمع التكسير غير التغير الذي ذكره في تعريف مطلق الجمع لأن مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه يعني من حيث الأمور التي دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بأن يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الجنية متبر في التغيرات وقوله (كما هو المتبادر) إشارة إلى قرينة قيد الجنية يعني أن المتبادر من لفظ التغير أن يحمل الشيء الثاني غير الأول وذلك لا يحصل إلا بتغير نفس المفرد وبغير حروفه (فلا يتنقض) أي فإذا أريد من التبر هذا المعنى المتبادر لا يتنقض تعريف جمع التكسير منها (بجمع السلامة) أي بدخول جمع السلامة فانه حذفت لا يدخل فيه لأن تغيره ليس بتغير نفس بناء واحد بل بتغير (لتغير بناء واحد بل بحقوق الحروف الخارجة الزائدة) وقوله (ب) متعلق بالحقوق أي بلحقوقها بذلك الواحد ثم انه لما توهم الانقراض بالجمع الصحيح الذي حصل تغير واحد بمحذوف آخره أراد أن يدفعه أيضا بقوله (وأيضا المتبادر) وكذا لا يتنقض التعريف بجمع السلامة لا يتنقض أيضا بما تغير بناء واحد بمداجمة لأن المتبادر (من تغيره) أي من تغير واحد ليس التغير الذي عرّض عليه بعد حصول الجنية بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجنية) أي بسبب حصول الجنية أو مع حصول الجنية (فلا يتنقض) أي تعريف جمع التكسير (أيضا) أي كما لا يتنقض جمع السلامة معنا (بمثل مطلقون) من الجموع السالبة التي يكون آخر مفردا بالالف المقصورة أو بالياء المكسورة ما قبلها كقفاضون (فإن تغير الواحد فيه) أي في مثله (يلزم) أي يحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجسمية) أي بعد الحاق الزائدتين لقبله ثم انما توهم منه انه ان كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير في نفس الواحد فلم يحمل على المتبادر نظيره الذي هو التغير المذكور في تعريف مطلق الجمع أراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور في تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) أي سواء كان سالما أو مكسرا (فهو) أي فهذا التغير (اعم من أن يكون من حيث ذات الواحد) كما كان في جمع التكسير (ومن حيث الأمور الخارجة الزائدة) كما كان في جمع السلامة وقوله (كما يدل عليه ما لا إبهامية) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر في تعريف مطلق الجمع يعني يدل على إرادة المعنى الأعم إيراد كلمة ما المنسوبة إلى الإبهام (المفيدة) أي تنفيد تلك الإبهامية (للمعوم في قوله) أي في قول المعص (بتغير ما) أي حيث وصف التغير بما فالوصف بالتغير هنا وتركه في تعريف جمع التكسير يدل على أن المراد بالأول غير المراد بالثاني وقوله (سواء كان) إشارة إلى تصرف آخر في التعريف لأنه لا محل للتغير هنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير الحقيقي خرج عن التعريف جمع التكسير الذي تغيره تغير اعتياري كالفلان مع أن أمثاله داخلة في جمع التكسير فيقتضي أن يتنقض التعريف جمعا فاضطر إلى إخراج التبر عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلان فاشارة إليه بقوله سواء أي المراد من التغير في تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل أعم منه يعني سواء كان (ذلك التبر حقيقيا) (كرجل وأقراس) لأن الواحد في الأول متبر حقيقة

الجمعة التي لا يبنى أن يدهم الناطق في هذا المقام أن من في وجودها لذوى العلم ولا تقع على ما لا يبنى الأنفيا وما لا لا يبنى الأنفيا ولصفة العالم فتقول ما زيد في السؤال من سفة والسيهول مية حقيقة ومنه مية الذي وهو الأصل مائة نسبت إلى انقضاء ما والمهزة تزداد في ثنائي مقصورا أريد به نفسه يقال لفظه ماء ولله قلب المهزة هاء أو تقول أنه منسوب إلى ما هو على تقدير جعل الكلمة ككلمة واحدة كذا إلى الرضى ولا يبنى أن أمثال هذه المباحث وأن كانت من المعجمات لكنها ليست من وظيفة الصويين فالقول بأنه لا يبنى أن يدهم الناطق في هذا المقام ليس كما ينبغي قوله واجب لأن أي الواقعة هذا لإيراد دفعه كلاما من كلام الرضى أنه قال وإي تقع صفة أيضا بالانقاضي فلا أدري لم يذكره المعص هنا بل جعلها كمن التي لا تقع صفة ولعله رأى أن الصفة في الأصل استهائية لأن معنى برجل أي رجل أي برجل عظيم يشمل من حاله لأنه لا يعرفه كل أحد حتى يسأل عنه ثم نقلت من الاستهائية إلى الصفة هذا كلامه وانت خير بأن

الزحرفى ايضا جمل اى
 كن ولم يتغير صورة كونها
 صفة قوله وهي معرفة
 بالافتاق وحدها لا يبعد
 ما قبل نفس المص بوله
 وحدها ما ورد فى اعراب
 القدان وذو الطائفة وقد
 ضبح الشارح رحمه الله ما
 قصده بجمل ياتيه مختصا
 بما هو المنطق قوله ولم
 يستثنى الموصوفه لبنائه
 مثل يا ايها الرجل كما
 استثنى النى حذف
 صدر منها الخ فيه
 نظرا ما اولافان بيان
 اعراب الم يكن مطلقا بل
 بالنظر الى الموصولات
 كابدل عليه قوله وحدها
 فلا يصح استثناء الموصوفة
 واما ثانيا فلان بناء
 الموصوفة ليس بوقوعها
 منادى بل وجه بانها
 ما ذكره المص فى الايضاح
 والندى ككلامه شامله
 ولغيره لزادة البيان
 قال رحمه الله اى معرفة
 فى الاستفهام والجزاء
 مبنية فى الصفة متقدمة
 فى الصلة الى معرب ومبنى
 فانما اعرابها فى الاستفهام
 والجزاء دون بقية
 الاسماء الاستفهام
 فلانهم لم يستعملوها
 الا مضافة والامضافة
 من خواص الاسماء
 فتوى اعراب الاسمية فيها
 فردت الى اعرابها فى الارباب
 واما بناؤه لها اذا
 كانت موصوفة فلانها

بكرهاته وادخال الالف بين الجيم واللام وفى الثانى بادخال الهمزة فى اوله واسكان الفاء
 وادخال الف بين الراء والسين (واعتباريا) اى او كان ذلك التغير اعتباريا لا بتغير فى بناء
 واحده (كفلك كاسم) من انه داخل فى مطلق الجمع ولما يصدق عليه تعريف النون الاول
 ان يكون داخلا فى النون الثانى واما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع
 السالم ثم حمل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال اعتبارى لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق
 يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضى حمله على غير
 المتبادر فهنا لما لم تكون داعية الى اخراجه عن المتبادر اعني بالنسبة الى اعتبار اموره
 اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه واخرجه عنه فى الثانى اعني بالنسبة
 الى التغير الاعتبارى ليدخل فيه نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا فى المعاصم ثم قال
 يمدفع هذا الاشكال بى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادتها لافين وسكون
 القاء ثم دفعه بقوله الا ان يقال لا ينكر فى افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار
 الامور لداخلة حيث عرض لفاء سكون وصيرورة حرقا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل
 بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير
 بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعنى بى تعريفه يعنى بخلاف تعريف المصحح فان التغير
 لم يعتبر فيه تعريفه ثم قال والاوجه ان يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحاقى الو او النون والياء
 والالف والتاء يعنى ان الواجه اعتبارا للتغير فى التعريفين وادارته فى الثانى غير ما يريد فى
 الاول بقرينة المقابلة لما لى التعريف الاول ما غير بالحاقى الزوائد المحصورة وما كمال الثانى
 ما غير بغير الحاقى المذكور ثم قال لاحاجة الى التكلف فى اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم
 يتغير مفردة بتغير آخره لا بتغير صيغته لان ما بطرا على الاخر لا يتغير الصيغة فقوله ما يتغير
 بناؤه اى صيغته لا اخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصا
 ثم شرع المص فى تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال (جمع
 القلة) وهو مبتدأ وما يذكر بعده خبره من قوله افضل الى قوله والصحيح والصحيح هو
 الصحيح من الاعراب الصحيح ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء النسبية اشار الى ان
 ما هو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة (ما) اى جمع (يطلق
 على ثلاثة) وهو اقله (وعشرة) وهو متناه (وما بينهما) اى ويطلق على الاعداد
 التى بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها (افضل) فتح الهمزة وسكون
 الفاء وبضم العين وقوله (اى جمع يكون على وزن الفعل) اشار الى ان افضل خبر للمبتدأ
 الذى هو جمع وفسره لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك بل ارى بده
 الوزن لم يصح الحمل عليه للمنايرة وهو (كافس جمع فلس) (وافضل) (اى جمع يكون على
 وزن افضل) فتح الهمزة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير فيه يعنى
 قوله جمع يكون على الوزن الفلانى (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى يقدر

في قوله (واقعة) أي جمع يكون على وزن افعلة بني بكسر الميم (كارغة جمع رغيف)
 (وقلة) بكسر الفاء وسكون الميم وفتح اللام (كقلمة جمع غلام) وقوله (و) (الجمع)
 (الصحيح) عطف على ما قبله أيضا وكذا كل جمع مجمع بالجمع الصحيح جمع فة لمذكر
 (كان) ذلك الصحيح (كسكين أو مؤنثا كسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر) أي الراجع
 (لها) أي جى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة (فيصحبان) أي جمعا
 السلامة (لها) أي للقلة والكثرة بني ان الظاهر ان جى السلامة موضوعان لمطلق الجمع
 من غير نظر إلى القلة والكثرة وإذا كان كذلك فيصلح للقلة والكثرة (وما عدا ذلك)
 وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثره أي الجمع الذي عدا ويجاز ذلك (الذي كثر من الأوزان)
 أي الأربعة المذكورة (والجمع الصحيح) أي وما عدا الجمع الصحيح (جمع كثره) (يطلق
 على ما) أي لمدد الذي (فوق العشرة إلى ما لا نهاية) فيبقى جمع الكثرة ثلاثة وعشرين
 وزنا . فعل . كحمر . وفعلان . بضم الفاء كغفران جمع غفير وبكسرهما كغلمان جمع غلام
 . وفعل . كجرى بفتح الفاء . وفعل . بكسر الفاء وفتح الميم كغرق جمع غرق . وفعل .
 بضم الفاء وتشديد الميم كصوام جمع الصائم . واقفلا . كإلياء جمع الولي . وفعل . بضم
 الفاء وثبديد الميم كحضر . وفواعل . كصاحب . وفعل . بضم الفاء كحبل . وفعل .
 بكسر الفاء كرجال . وفعل . بضم الفاء وفتح الميم كغرف . وقلة بالفتحة كبرة
 . وفعائل . كترائب . وقلة بضم الفاء وفتح الميم واللام كقضاة . وفعل . بفتح
 الفاء كيتامى . وقلة . بكسر الفاء وفتح الميم واللام كقرطة بوزن عنة جمع القرط
 . وفعل . كصيد جمع الصيد . وفعل . بضم الفاء كجوه . وفعل . بضم الفاء وفتح الميم
 كالظرفاء . وفعل . بكسر الفاء كضرار . وفعل . كماني . وفعل . بضم الفاء كاسارى
 ولما جاز استعمال أحدهما مكان الآخر في السمة أشار إليه الشارح بقوله (وقد يستمار أحدهما)
 أي كل واحد من القلة والكثرة (للآخر) لا في الضرورة بل (مع وجود ذلك الآخر)
 يعني يستعمل اللفظ الموضوع للقلة في الكثير مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل
 أيضا اللفظ الموضوع للكثرة في القلة مع وجود لفظ يدل على القلة (كقوله تعالى ثلاثة قروء)
 فان القروء على وزن وجود جمع كثره وقد استعمل في القلة (مع وجود اقراء) أي مع وجود
 لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفي الصحاح القروء بالفتح وجمه اقراء كإفراخ وقروء
 كفولس واقروء كإفلس ونقل العصام عن الرضي ان هذه الأوزان للقلة إذا جاء المفرد ووزن
 كثره وما إذا انحصر جمع التكثير فيها فهي لقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة إذا
 لم ينحصر فيه الجمع والافه مشترك كاجادل ومصانع انتهى ما نقله وقال بضمهم ان الفرق
 بين المجموع بالقلة والكثرة انما هو عند كونها فكرا ما إذا كانت مرة بالقلة فهي مشتركة
 بينهما غير مختصة بإحدهما وكذا إذا كانت مضافة إلى المعرفة وقال العلامة التفتازاني

غير مضافة وأما الموصولة
 فلا إذا كانت ملحقها
 تامة فالعرب ملحقها
 الجزئية والاستغناء
 وإن كانت ملحقها معدومة
 الصدر فالباء افصح
 كانهما لما تقفنت معنى
 الجزء صارت محتاجة
 إلى اسم آخر من وجه
 آخر تقوى شبه الحرفية
 فيها بلبيت والوجه
 الآخر أيضا اعربت
 لأجل الإضافة على ما
 قرروا الاستغناء ولم
 يمتد بهذا التعميم كأنه
 جعل حذفاً من غير
 تعميم كقوف من قبل
 ومن بعد في الوجتين
 جميعا فانهما إذا ضمنت
 المحدثين ببيت وإن لم
 تقفنت امرت وبناؤها
 الإضمار وكذلك هنا
 هذا الكلام وإذا تحققت
 وجه النظر الأولى صرحت
 أن السؤال بالموصولة
 لا يحق حتى يحتاج إلى
 دفعه قوله فما مبتدأ
 وما بعده خبره أو
 بالنكس قال المس وفيها
 إذا وضعت وجهان
 أحدهما أن يكون ذا
 معنى الذي فيكون
 التقدير أي شيء الذي
 صنعت فلا يكون مالا
 مبتدأ لتدبر أن تعمل
 الصلة موصولة أو يعمل
 جزء من الخبر المبتدأ
 ويكون ذا معنى الذي في
 موضع رفع خبرها قوله
 ما كان أي اسم كان قبل
 الظاهر أي أسماء ثم قيل

في التلويح اعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جميع القلة وجميع الكسرة انتهى فدل كلامه
بظاهره على ان التفرقة بينهما اتاحى في جانب الزيادة بمعنى ان جميع القلة يختص بالشرقة فادونها
وجميع الكسرة غير مختص بما فوق الشرقة ثم قال وهذا اوفق الاستحالات وان صرح بخلافه
كثير من الثقات واقول فدل مراد العلامة من ماذكره في التلويح من عدم التفرقة انه مسلك
الاصولين وما ذكره بعض التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلا منافاة بينهما والحق اعلم ثم شرع
المصنف في بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم (المصدر) وهو القلة امام مصدر ميمي
بمعنى الصدور او اسم مكان وفي الاصطلاح (اسم الحدث) وازاحة الاسم الى الحدث
من قبيل اضافة الدال الى المبدول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة
كالضرب الحالى عن قصد النوع والعدد او تضاعفا كالجلسة والجلسة فانهما مركبان من الحدث
ومن النوع والعدد ولما كان المبتدأ من ذكر الحدث ان يختص بما هو صادر عن الفاعل اراد
الشارح ان يبين ان المراد به ما هو اعم فقال (بمعنى اى المصنف بالحدث) اى المذكور
في تعريف المصدر (معنى قائما بغيره) اى جاعله (سواء مصدر) ذلك المعنى (عنه) اى عن ذلك
الغير (كالضرب والمشي) فانها صادرة عن الضارب والمشي (او لم يصدر عنه كالطول
والقصر) فانه اذا قيل طال زيدا وقصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائما به لا بمعنى
انهما صادرا عنه اذ ليس الاوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذ السواد بمعنى
سياهى وليس يحدث بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا في النصاب
وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل للمعين بل المراد به هو الامر المعنوى
سواء كان من مقولة الفعل كالسكر او من مقولة الافعال كالانكار ولما كان المراد بالمصدر
هنا هو المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذى هو مأخذا للاشتقاق مع ان قوله اسم
الحدث شامل له اراد ان يحتز عن المعنى الثانى فقال (الجارى على الفعل) يعنى ان المراد
بالحدث في تعريف المصدر هو الحدث الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطلق ثم الشارح
فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع للاشارة الى ان المراد بجريان
الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيده) اى ذلك الفعل
(او بيان النوع او عدده) اى نوع الفعل او عدده (مثل جلست جلوسا) وهذا التأكيد
(وجلسة) بفتح الجيم لبيان نوع الجلوس (وجلسة) بكسر الجيم لبيان عدد الجلوس
اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمان منها جريان الشيء على ما يقوم ذلك الشيء به
مبتدأ او موصوفا او ذالحا او متبوعا فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على
الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصفة جارية على الموصول والمطوف جارية على
المطوف عليه ومنه قولهم صفحت على من همى له او على غير من همى له ومنها جريان اسم
الفاعل على الفعل بمعنى موازنته اياه في حر كانه وسكناته فيقال اناصر مثلا جار على

ومن حق اسماء الازمان
ان لا يكون لها اعراب
كالمشي والامر وقيل
هى مرفوعة المحل
بالابتداء فهو مبتدأ
وقاعه سد سد الخبر
كما في قولنا اقم زيد
وهذا هو الذى اختاره
المصنف في ايضاح الفصل
وان فاته بيان المبتدأ في
هذا الكتاب ولا يذهب
عليه ان الظاهر خلاف
ما ادعاه ظاهرا الا ترى
الى قوله كان وكان
القائل وقم فيه من قوله
اسماء الازمان ولم يدركه
من قبيل المجرورات ما
اشتمل على علم المضاف
اليه وبيان الاختلاف في
انها ما عظم من الاعراب
ام لا مالا يليل بشأن
فخصصرت قوله وان
قد بيان المبتدأ في هذا
الكتاب كما ترى وقد
ذكر هذا الاختلاف
الفرح وبين القولين فيه
بيان ازيد من بيان
الايضاح قوله وضال
بمعنى الامر المشتق من
التلاق قيل يعنى من
التلاق صفة الامر بتقدير
المشتق وتقدير الكاتب
اعرف ويصح ان يكون
حالا من ضمير معنى الامر
اى كائنا من التلويح ولا
يخفى ان كون الشيء قياسا
لا يقتضى ان يجي من كل
لفظ في كلام العرب بل
يقتضى ان لا يجب التوقف
في اخذها على السماع فله

ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقهر به بعد الاشتقاق منه تأكيذا
له اوبينا نوعه او عدده ولما كان المراد هنا هو المبنى الآخر فصر به وبما يجب ان يعلم
ايضا ان كلامنا هذه الماعى مشهور عندهم في مقامه فلا يلزم القرابة والابهام في التعريف
وانما يلزم لو لم يكن مشهورا في واحد منها كذا في الصام ولما اعتبر في هذا الجريان امران
احدهما ان يشتق منه الفعل والثاني ان يقع بيانا خارج عنه المصدر الذي لم يوجد فيه احد
الامرئين المتعبرين او كلاهما فاشارة الى الشارح بقوله (قتل القادرية والعالية) اى بما يوجد
في آخره الياء المصدرية الالة على معنى المصدر وهذا المقتلان مثال للاسم الذي يوجد فيه
كلا الامرئين المتعبرين لان القادرية واسمائه بما يكون مصدرا بالياء لا يشتق منه الافعال لتكون
اصله اسم فاعل ولا وقع مفعولا مطلقا وقوله (ومثل ويلالة ويحالة) معطوف على قوله قتل
القادرية اى من المصادر التي لم يوجد لها فعل يشتق منه بان يقال وراح او اويل ويول وقوله
(عالم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل من كل
منها فقولته قتل القادرية مبتدأ وقوله (لا يكون مصدرا) خبر ماى قتل هذه الاربعة من
النوعين لا يكون مصدرا في اصطلاح النحويين لانعدام الامرئين في النوع الاول
والانعدام عدم الاشتقاق في الثاني واليه اشار بقوله (وان كان الاخيران) اى ولو كان
مثلا ويلالة ويحالة بالنصب (مفعولا مطلقا) مبنى وان وجد فيهما الامر الثاني من الامرئين
المتعبرين لكن لما يوجد فيهما الامر الاول الذي هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين
لعدم صدق الجريان المتعبر عليهما واعترض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع
لفظ الويل والويع مفعولا مطلقا فلا يختص هذا الجواز بل يجوز بهذين المثالين في
مثل العالية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على
حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا
مطلقا بوجه قوله تعالى ويل للمطففين يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل
وقع في هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله قتائل فقل وجه انه يمكن
ان يحجب عنه بجري المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا
في كلامهم واستعمالهم يعنى التجوز العادى لا التجوز العقلى الشامل للاولين ونحو
العالية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجوز وقوعه مفعولا مطلقا في كلامهم اذ لا يقال علم
عالية ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما انه يحكم عليه باسمه سماعى والاخر
يحكم عليه بانه قاسى شرع المصر في بيان اى نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال
(وهو) (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وقوله (من الثلاث) (المجرد) ظرف مستقر
حال اما من الضمير المرفوع المستكن في الخبر وهو قوله (سماع) قاته لما جاز تأويله
بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كاسترف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من
الضمير المحرور في عليه في الكلام النظم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع

ان تأخذ من كل فعل وان
لم تحسم من العرب فتكون
فعل قياس يقتضى ان
يصح ان تأخذ قوام
من قام وان لم يحسم فلا
يتأذى كونه قياسا عدم
سماع قوام يعنى فعل
انه يصح ان يكون المراد
بكونه قياسا ان بناءه
وكون بناءه على الكسر
قياسا غير متوقفين
على السماع ولا يستتراب
في بعد امر الحالية
وتقدير المشتق احسن
من تقدير الكائن لان
المتبادر في امثال هذا
القام كون من سلة
للاشتقاق مع ما في تقدير
الكائن مثلكم من هيئة
التكوار وقوله ان كون
الشيء قياسا الخ شديد
لافتقار عليه واما قوله
على انه يصح ان يلبس به
لنوعين المراد وظهور
امتناع ما ذكره قال المص
معنى كونه قياسا ان كل
فعل ثلاثى فلك ان يبنى
منه فعال يعنى افضل
كقولك ثلاث يبنى انزال
وضراب يعنى اضرب
وترك يعنى اترك قال
ولوقيل اذ هذه الصيغة
من الثلاث قل امر
لم يكن يبيد لانها
جرت من الفعل على صيغة
واحدة كجريان صيغة
افضل ولكنه لم يقله احد
منهم لما روافض من
صيغ الاسماء والاروا
دخول الكسر فيه مع
تجنب العرب من ادخال

فعل التقدير يكون منه حال كون ذلك المصدر من ثلاثي المجرد وإنما قيده الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثي المزيد فيه في هذا الحكم وإنما فسر قوله سماع بقوله (أي سماعي) للإشارة إلى أن المقصود منه إما بحذف المضاف أي ذو سماع أو المصدر بمعنى المفعول مجازا أي مسموعا وليس المراد تفسيره بالسماع لأنه على حذف الماء النسبة منه لأن الماء النسبة لم يثبت حذفها في كلامهم في أمثاله كذا في المصام (ويرتق عدده) أي عدد المصدر الثلاثي السماعي (إلى اثنين وثلاثين كايين في كتب الصرف يبنى في المراح وغيره على مذهب سيده وضبطه على ما ذكره بعض شراح المراح أن تقول عنه أما ساكن أو متحرك فإن كان ساكنا فاما ان يكون زيادة شيء أو لم يكن فإن لم يكن زيادة شيء فالفاء منه امامتوح نحو قل أو مكسور نحو فسق أو مضوم نحو شغل وإن كان زيادة شيء فذلك الزيادة اما تاء أو ألف أو الف ونون فإن كانت الزيادة تاء فاما ما مفتوح نحو رحة أو مكسور نحو شدة أو مضوم نحو كدرت وإن كانت الفاء فاما ما مفتوح نحو دعوى أو مكسور نحو ذكرى أو مضوم نحو بشرى وإن كانت الزيادة الفا ونونا فالفاء أيضا امامتوح نحو بيان أو مكسور نحو حرمان أو مضوم نحو غفران وفي هذا القسم وزن آخر الحقي به وهو نزوان بفتح النون والزاي وإن كان العين متحركا فاما ما يكون زيادة شيء أو لا فإن كان الثاني فالفاء امامتوح أو مكسور أو مضوم فإن كان مفتوحا فبنيته اما مفتوح نحو طلب أو مكسور نحو خلق ولم يجيء مضوم العين بالاستقراء وإن كان الفاء مكسورا فهو مفتوح العين لا غير نحو صفر وإن كان الفاء مضوما فهو مفتوح العين لا غير نحو هدى إذ أصله هدى وإن كان زيادة شيء أما أن يكون تاء التانيث فقط أولا قبل الأول فالفاء اما مفتوح نحو غيلة أو مكسور نحو سرقه ولم يجيء منه مضوم العين أيضا فإن لم يكن زيادة التاء فاما أن يكون فيه مدة اما الألف أو الواو أو الياء فإن كانت الفاء فاما معها زيادة أخرى أولا فإن لم تكن فالفاء اما مفتوح نحو ذهاب أو مكسور نحو صراف أو مضوم نحو سؤال وإن كانت معها زيادة أخرى فذلك الزيادة اما تاء فقط فهو إما بفتح الفاء نحو زهدة أو مكسور نحو دراية أو مضوم نحو بناية ولم يذكره سيويه لتدبره وإن كانت الزيادة التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير نحو كراهية ولم يذكره أيضا وإن كانت المدة أو الواو فهو أيضا اما معها زيادة أخرى أولا فإن لم تكن فيه زيادة أخرى فالفاء امامتوح أو مفتوح نحو قبول ولم يجيء منه مكسور العين وإن كانت معها زيادة أخرى فذلك الزيادة هي التاء ولم يجيء الا مضوم الفاء كصبوبة وإن كانت المدة الياء فلم يجيء منه الا مفتوح العين نحو وجيف وإن كان فيه ميم زائدة فلا تكون الا مفتوحة فاما مع زيادة شيء آخر أولا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح نحو مدخل أو مكسور نحو مرجع على الشذوذ واما مضوم العين نحو مكرم ومعون وما نادرا وإن كان مع زيادة شيء فذلك الزيادة هي التاء بحكم الاستقراء وعينه اما مفتوح نحو مساعدة أو مكسور نحو محمدا وقوله (ومن

السكر في الاضلال موله واما في الرباعي فاقفوا على أنهم يأت الا نادرا وهو قرطار بمعنى صوت من الصوت ومرطار أي تلاعبوا ابها الصبيان بالهرمة وهي لعبة لهم قال المبرد قرطار حكاية الصوت الزهد ومرطار حكاية صوت الصبيان كقافل قاف قاف قال السجستاني في حكاية الاصوات ان لا تخالف الاول فيها الثاني مثل قاف قاف ولواو ادوا الحكاية قافوا قافوا واهوا وارتضاء الرضى وعند الاخفش فلال اسرا من الرباعي قياس فقي قول الشارح لم يأت الا نادرا ان اسم الفعل بمعنى الاصا لم يؤخذ من الرباعي الا نادرا الا ان فلال يعني الاصا لم يأت الا نادرا لان فلال يعني الاصا لم يأت من الرباعي وإنما الاتي ما ذكر من قرطار ومرطار وليس فلال اوله وفلال مصدرا معرفة لما كان من المبنيات ما يوافق فقال في البيضة وإن لم يكن من اسماء الاضلال ذكره ولم يجعل له باب آخر كما فعل في الاستفهامية والخرطية والموصوفة على ما تقدم وهو على ثلاثة اشرب ما هو مصدر معرفة كقبحار وما هو في معنى الصفة مثل يا

(غيره) حاله من المبتدأ المحذوف بقرينة السياق اى وهو حال كونه من غيره وفى نسخة
 فى غيره ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن فى قياس لكونه مأولا ايضا بمعنى المفعول
 اى مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثانى وعطف قوله قياس سماع لعدم تقدم
 الجور اذ قوله من الثلاثى منصوب بالحمل وهذا لا يجوز عند المصنف خلافا للفرقاء فانه
 لم يشترط قدما للجور فيجوز هذا العطف عنده كذا فى العرب (اى غير الثلاثى المجرى
 يعنى) اى يرد المصنف بذلك التبر (الثلاثى المزيدي به والرابعى المجرى) الرابعى (المزيد
 فيه) (قياس) (اى قياسى كاقول) ولما اكتفى المصنف بإيراد الامثلة فقط بعد قوله
 كاقول اراد انش ان يفصل مراده فقال ان مراد المصنف من القياس انه يجوز ان تقول
 يجوز (كل ما) اى كل مصدر (كان ماضيا) اى ماضى ذلك المصدر (على اقل) اى ما يكون
 على وزن اصل (فصدره) اى فصدر ذلك الفعل يكون (على) وزن (افعل) بكسر الهاءزة
 (وكل ما) اى كذلك قول كل مصدر (كان ماضيا) اى ماضى ذلك المصدر يكون (على)
 وزن (استعمل فصدره) يكون (على) وزن (استعمل) وقس عليه كل ما هو مصدر غير
 الثلاثى (مثل اخرج اخرج واستخرج استخرج) اى قول اخرجا فى مصدر اخرج
 واستخرجا فى مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمت فى علم التصريف)
 اى قول كذلك فى سائر المصادر التى هى مصدر غير الثلاثى من الاوزان التى حفظتها بها
 فى فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع فى بيان كونه عاملا
 فقال (ويعمل) (اى المصدر بالقطع) اى يعمل المصدر فيه من غير احتياان ان يكون العمل له
 اولفعله وانما يفعله ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيبحثان وبين هذا القسم لان فى هذه
 المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثانى ان العمل للفعل فقط
 دونه والثالث انه يجوز ان يكون العمل له اولفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه
 مفعول مطلق تشبيهى اى ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذى يناسب المصدر
 وقوله (المشتقة) اشارة الى تلك المناسبة هى مناسبة الاشتقاق اى فعله الذى يشتق
 ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل
 اى حال كون ذلك الفعل الذى اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو
 اعجبنى ضرب زيد عمر امسى) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذى هو الماضى لكونه
 مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متمديا رفع الفاعل ونصب المفعول الواحد وذلك
 المصدر رفع عمل زيد الذى هو فاعله وقدا ضيف اليه ونصب عمر الذى هو مفعوله وقوله
 (و) عاطفة ووسطا للشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله (غيره) للاشارة الى انه
 معطوف على قوله ماضيا (اى غير الماضى) اى حال كون ذلك الفعل غير الماضى وقوله
 (مستقبلا) تفسير للغير اى مستقبلا (كان) اى ذلك الغير (او حالا) مثال المستقبل والحال
 (نحو اعجبنى كرام عمرو وخالفنا دعا اوالان) يعنى ان قيده بندا يكون مثالا للمستقبل

فساقوا وبأخباره هذا
 ان البان بنان اتفق
 لمشايتها فقال الذى
 هو اسم الفعل من حيث
 العدل ومن حيث الزنة
 اما العدل فلا يمار
 معدول من الفيوز
 او الفجرة وفاسق معدول
 من فاسقة واما الزنة
 فلا تخافها معالى بناء
 فقال والضرب الثالث
 وهو ما وضع علما للاعيان
 مبنى لفة اهل الحجاز
 مشابته ما تقدم فى العدل
 والزنة وهذا الفعل
 وان كان تقديره اذ
 ليس لنا قاعدة وغاية
 عدل منها تحقنا ما وجب
 المصير اليه فلم بانهم
 لا يبنون الا ما نفع من
 الاحراب ولا ما نفع يمكن
 سوى ما قدره فلم المصير
 اليه وهو عرب لفة
 بن قيم اعراب مالا
 تصرف لاما كان آخره
 واه قاهم وبافزون
 الحجازيين فى بناءه الا
 القليل منهم قاهم يسمون
 الاعرابى جميع الباب
 وهذا جملة ما ذكره
 المصنف واختره او ودناه
 تسبلا وتيسيرا قوله
 ومن اراد الاطلاع
 عليه فليراجع اليه ولقد
 سبق منا تحقيق المقام
 فى مباحث غير التصريف
 فله على ذكر منك قوله
 مؤنضافة علما وذكره
 قتلبيه الخليل فان قلت
 الاظهر انه احتراز من
 فطام اذا سمي به مذكر فانه

ليس علماً مؤثراً لك هو
علم مؤثراً لأن الزائد
الثاني لا يخرج بشي
مذكر من التانيث بن أن
الظاهر أنه احتراز عن
ذهاب إذا جعل علم المذكر
ولا يخفى أن بناء فعل ما
مؤثراً للأفعال يقتض
ذهاب إذا جعل ما
لأنه لا يخفى أن بناء
أن قال المراد بكونه علماً
في الأصل وصفة من غير
فعل من غير العلم وحيث
كلام النابح أيضاً أن
مؤثراً ليس للاحتراز
ولا يخفى أن القدم في
ذلك ناش من التردد
في المسئلة وعدم تأنها
فإن الكلام في الإعلام
الشخصية وجميع الفاظها
مؤثرة وإن كان المسمى
بها مذكراً أيضاً
فكيف يصح إيراد ذلك
ولقد صرح المصنف بأن
مؤثراً يقتضيه على أنه يقع
الاكتفاء بقوله أعلم أن
الاصوات الجارية على
لفظ الإنسان قبل بل على
لفظ العرب ولساده
ظاهر قوله والمراد
بالاصوات هنا ما كانت
باقية على ما هي عليها من
غير تأنها على سبيل
الحكاية قبل قال الفاضل
الهندي لأنه اسم لا
صوت وبه يشر قول
الشارح وحي بهذا الاعتبار
ليست باسماء له وجه ثان
ذكره الفاضل وهو أنه

وإن قيده بالأن يكون مثلاً للحال فإن الأكرام هنا مصدر اشتق منه بكرم وهو فعل مشترك
بين المستقبل والحال فإن كان مقيداً بـأين يكون عاملاً بعمل المستقبل وإن كان مقيداً بالأن يكون
عاملاً بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) إشارة إلى الواسطة التي يعمل بها المصدر يعني أن عمله
عمل المصدر كعمل فعله (لناسبة الاستتاق) الثابت (بينما) أي بين المصدر وبين ذلك الفعل
(لإعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات (فهذا) أي فاعله
كون المشابهة واسطة في عمل المصدر (لم يشترط فيه) أي في المصدر (الزمان) أي كونه للزمان
المستقبل والحال بل لعدم ذلك الاشتراط مع الماضي وغيره (كاسم الفاعل والمفعول) أي كما
اشتراط الزمان في اسمي الفاعل والمفعول بأن عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل
والحال فلا يجوز أعمال المقارنين للماضي فانهما يصلان لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى وذلك
لا يتحقق إلا إذا كانا بمعنى الحال والاستقبال أدلوا كانا للماضي كأنا متشابهين للفعل الماضي معنى
للفعل والمضارع لفظاً لا معنى فسقطت قوة التشابه فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (إذا لم
يكن مفعولاً مطلقاً) قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسره الش قول (بني عمل
المصدر) أي يريد المص من هذا التقيد أن عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس بجائز على
إطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بأن لا يكون) ذلك المصدر (مفعولاً مطلقاً أصلاً) أي صرفاً
من غير اعتبار إبداله من الفعل (فانه) أي المصدر (إذا كان مفعولاً مطلقاً) نحو ضربت ضرب
زيد عمر صرفاً (فسيجي حكيمه) فلا بد خلق في العمل القطعي وما يجيب أن يعلم هنا أن المراد
بالمفعول المطلق الذي اشتراط عمل المصدر بعده هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيدياً
أو بيانياً للنوع والعدد وما إذا كان مفعولاً مطلقاً مجازياً فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كافي للعصام
فلا عن الرضى ثم أراد المصنف أن يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم
معموله) (أي معمول المصدر) فسر به الضمير لثلاثتهم إرجاعه إلى الفعل أو غيره (عليه)
أي على المصدر وأعلم يجوز تقديم معموله عليه (لكونه) أي لكون المصدر (بتقدير الفعل
معاً) يعني أن الضرب بتقدير أن يضرب (وشئ ما) أي ومعمول من المفعولات
التي وقت (في حيزان) أي في مكان هون من الأمكنة التي بعدان مصدرية (لا يتقدم عليه)
أي على لفظان المصدرية (فلا يقال) أي فحينئذ لا يجوز أن يقال (اعجبني عمر اضرب زيد)
بأن يتقدم عمرًا على عاملة الذي هو الضرب لأنه حرف مصدرى والحرف المصدرى
موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف المصدرى
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لأن للموصول حق الصدارة أعلم أن
في جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافاً بين جمهور النحاة وبين الرضى
حيث قال أن معمول المصدر إذا وقع ظرفاً يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولأأخذكم بهما
رأفة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعي لأن المانع للتقديم تأويله بأن مع الفعل كما عرفت
وليس التأويل بشئ في حكمه من كل وجه مع أن الطرف كالتمم للعامل للإبسته إليه

في الاغلب فيدخل فيها لا يدخله الاجانب وانه معمول ضيف يكفيه راحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون والمجهور منوا مطلقا ومنهم المصنف وقدره العامل فياذكر من الايتين ونحوهما كذا في الشرح اللب وابار الى المعاصم ثم شرع في بيان مسئلة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولا يضر) وهذا فعل مجهول يتقضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحت والظرف الاتي وابار الشارح بقوله (اي معموله) الى الاول يعني ان نائبه مستتر تحت وراجع الى معموله يعني لا يجوز ان يضر معمول المصدر من الفاعل فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعول فيه لقوله لا يضر اي لا يضر معمول في المصدر وقوله (او يكون) اشار الى التوجيه الثاني يعني اولاً يكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اي نائب فاعل لقوله لا يضر وقوله (لانه لا يضر) دليل لعدم جواز الاضمار يعني انه لو جاز ان يضر الفاعل (فيه) اي في المصدر المفرد (لا يضر في التثنية والمجموع) اي لزم ان يجوز اضمار الفاعل في مثنى المصدر ومجموعه يعني في لفظ ضربات قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضمار في واحد من الفعل والفعل والصفة يجوز الاضمار في مثناة وجمعه لكن الاضمار في مثنى المصدر وجمعه غير جائز لان الاضمار اذا كان جائزا فيها فيلزم اجتماع التثنية والجمعين (في صفة واحدة احدهما (نظرا الى المصدر) الاخر نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة متوقف على مقدمتين احدهما ان نشية المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه وتايتهما ان نشية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير في الفعل بارز وفي الصفة مستتر فاشارة الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان نشية الفعل وجمعه وارجعين في الحقيقة الى الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا في نحو ضربا وضربوا (وكذا) اي كان كالفعل (في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذا ما وقع عليه اسم الفاعل هو ما وقع عليه مفعولة قوله (لا يلزم) جواب لما اى لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اي في المذكورات من الفعل وغيره الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنية والجمعين لانه مقصود ان بالنظر الى الفاعل ما ذكرتم اشار بقوله (بشأن المصدر) اي المقدمة الاولى يعني ان نشية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل (فان له) اي للمصدر (في نفسه) اي في معناه الذي يدل عليه بالمطابقة (نشية وجمعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدين الواقعيين المختلفين اما بالتبوع او بالمدد وقوله (ولاشبهة) اشار الى دفع ما يرد على المصنف بان يلزم عليه ان قيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور في الثاني لان الاضمار بالبارز جائز كما في نحو ضرب زيد فايجاب عنه بان لا ينلم كلام المصنف حال عن هذا القيد فانه لاشبهة (ان الاضمار) اي الذي دل عليه قوله لا يضر مقيد بقوله (فيه) والاضمار المقيد بكونه داخل فيه (يستلزم) يعني وان لم يدل مطلق الاضمار

(على)

لاشذوذ ح بين الضمين
فيقال قال زيد بن
قال زيد فاق فيضمير
الضمان فاما واحدا
وفي الوجه الاول نظر
لان المثنى من الصوت
احضاره بذاته اما الحكم
على المحضر او لطلب
منه ما هو الغرض من
صدوره كما هو في
الافعال وعلى كل تقدير
خصوصا وليس باسم
لا يقال برداه اسم حكما
وفي احكام الاسماء يعتبر
الاسم حقيقة او حكما
لانا نقول الاسوات
مطلقا اسما حكيمة
ولذا عدد شيئا من
الاسم المثنى وكذا
في الثاني لانه لا يلزم من
عدم انضمامه الى الضمين
هذا الاعتبار لا يكون
الاصوات معتبرة مطلقا
بجيت لا يخرج عنها هذا
الاعتبار ولا يكون انضمامه
بغير هذا الاعتبار والحق
اذا اراد بالاصوات وكذا
كل قسم من اقسام المثنى
ما ينحل المراد به نفسه
والمتضمن لما هو الغرض
منه والا لكان بيان
الينيات في الكتب
القصوى قاصرا وتريف
الاصوات يمثل كما
ر باعتبار الكتابة بها
لانه يصدق على الجميع
حكي بصوت او صوت
به لسانه وكله من
عدم التدبر اما نظره
الاول فلان المراد
بالحكم عليه بانه اسم في

على الاخبار بطريق الاستار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظه دل عليه بالتزام (فانه اذا كان) اى الضمير بارزا كاسبق في ضربى زيدا (لم يكن) ذلك البارز (مضرا فيه) فانه لا يدخل تحت الفعل او نحو حتى يصدق عليه انه فانه اذا قلنا قلنا ضربا تقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان تقول ان فاعله ضمير فيه اى مستر فيه وهو ما فيكون التفسير به مضرا فيه مقصودا بالضمير المستر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضرا فيه (بل يكون (مضرا مطلقا) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل في باب الضائر هو البارز وقوله (فلا حاجة) تقريظ لما قبله اى ولما قيد قوله لا يضر بقوله فيه لاحاجة (الى اعتبار قيد الاستار على حدته) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها يعنى ان الحاجة الى اعتبار هذه القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضر (مثل ضربى زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتج الى اعتبار قيد لاخرجه اعلم ان توجه عدم جواز الاستار في المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان في التعليل بحثا ما اولا فلان ان عيب قياسي تبيين المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع في التبيين والجمع القيسيين دون الواحد فكان كالفعل واما ما نيا فانه لا يجرى في التأنيد واما ما نال فانهم ان اراد والاجتماع في اللفظ حقيقة فيأصل اذا كلام في الاستار انه لا بد من علامة في استار ضمير المتى والجمع واما اتحدا في الصفة اكنفى بتبينهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فرفع لزومها واستداليه اسم الفعل والحاصل ان التماثل العارى عن هذه المنوعات ما علل به شارح اللب به انما لا يجوز اضماره في المصدر وجاز في الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقصاؤه للمرفوع عقل لا وضع فلا يحتاج الى امر الحكمى انتهى ثم شرع في ذكر مسألة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال (ولا يلزم ذكر الفاعل) (اى فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام في الفاعل للمصدر الخارجى والقرينة في ان الفاعل وان لم يذكر كصرامة لكن مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا في الفاعل فيكون من قيل قوله تعالى وليس الذكر كالانثى وقوله (لا مظهر او لامضرا تفصيل لذلك او عدمه لازم يعنى انه لا يلزم ذكره حال كونه مظهرا او حال كونه مضرا معا عرفناه لا يضر فيه (نحو اعجنى ضرب) بالتووين زيدا فان الضرب في هذا التال مصدر لم يذكر فاعله لا مظهرا ولا مضرا وان كان له فاعل في الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله لا يلزم يعنى وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل غير مأخوذة في مفهومه) اى في مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة في مفهومه فلا يشوبه تصور مفهومه مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعله (بمخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة

هذه الصورة لا صوت
افادة ان المراد حرفه
هل ماصرحه المص حيث
قال فان وقع شيء مركبا
من هذا الباب فاما قصد
به اللفظ كقولك نخ
صوت الجميع وفان حكاية
صوت القرباب وتقول
فلت غافى ذلك نخ وتقول
نخكى صوت القرباب بنافى
وبنافى البعير بنخ فلا
يكون من هذا الباب
والعيب من القائل كيف
اجترى على الحكم به
صوت ايضا فانه لو كان
كذلك لكان قد ضرب
في قولك قد حرف
وضرب فعل ماضى من
الاصوات وقد تكلم
اثبات مطلبه بما لا يتكلم
به من له ادنى مسكة
واما نظره الثاني فلان
الهندي انما اثنى بالوجه
الثاني حيث قال وليس
المراد به اى بقوله كل
لفظ حكى به صوت
حكاية الصوت في نحو
غافى صوت به القرباب
لانه اسم لا صوت
ولاستواء التبيين من
حيث يقال ايضا صوت
انثى البعير فيصير
التساوي قسما واحدا
لافادة انه لو كان المراد
ذلك المعنى لكان قوله
او صوت به الهام حشا
يجب حذره واما ما زعمه
حقا فقد عرفت بطلانه
مما سبق من كلام المصنف في
ابطال النظم الاول وما
ذكرناه في شرح كلام

في مفهوم كل منها فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما ثم شرع في مسألة اخر للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز اضافته) اي اضافة المصدر (الى فاعل) كما يجوز عدم اضافته بان يكون متونا ملاق فاعله ولما كان عمل المصدر في فاعله قسمين احدهما عمله فيه حال كون المصدر متونا نحو اعجبت ضرب زيد بقوت ضرب وبرفع زيد والاخر عمله فيه حال كونه مضاعفا الى فاعله بغير تنوين ويلارفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين لكن اختلفوا في اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احدا الامرين هو القسم الاول كما قال (مع ان اعماله) اي اعمال المصدر (متونا) اي حال كونه متونا (اولى) منه حال كونه غير متون يعني مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه) اي لان المصدر (حينئذ) اي حين كونه متونا (اقوى مشابة للفاعل) منه حال كونه غير متون ومضاه وقوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابة حين كونه كذلك يعني انما يكون حال كونه غير متون اقوى مشابة لتوقع التنون (نكرة) ومضاهية النكرة للفاعل اقوى من مشابة المعرفة لان الفعل يدل على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لاعي الضرب المعرفة فانه مع التنون مخصوص بكارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة (نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس) وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافة الى المعرفة وهذا ما اختارم الاشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ما صرح به الرضى فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحلله ايضا عند لاكثر انشئ والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل يعني اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل بان يكون معموله صرفا وهذا يقتضي عدم الاضافة ثم قال وجاز جعله تابعا لمحلله ايضا يريد به ان جعل المصدر تابعا لمحلله المعمول الارجح بان يكون مرفوعا لمحل لوجود مانع عن الرفع لفظا وهو كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه كذلك عند كثرة التحاوت عندا كثيرا الاستعمال وقوله عندا لاكثر يقتضي ان الاضافة اولى من عكسه اقول اراد الشارح في الاستشهاد مثلا بنحو قوله تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاه لانه في هذا الآية مضاف باخا في القراءات واقه اعل ولما بين مسئلة اضافته الى الفاعل اراد ان بين مسئلة اضافته الى غير الفاعل من الممولات فقال (وقد يضاف) (اي المصدر) (الى المفعول) اوردهما المسئلة بقوله يكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الظاهر من اراد المفعول بغير التقييد شموله لجميع المفعولات اشار الى عموم قوله (سواء كان) اي ذلك المفعول الذي اضيف اليه المصدر (مفعولا به او) كان (طرفا) كان (مفعولا) (وقوله على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قلة هذا الاضافة كما هو المستفاد من قد كاعرفت وقوله (نحو ضرب الله الجلال) مثال لاضافة الى المفعول به وهو الله وقاعله الجلال بارفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة) مثال لاضافته الى الطرف (و) نحو (ضرب التأديب) مثال لاضافته الى المفعول به ولما فرغ من بيان

الهندى ودهوى التصور متنبية لما عنده من التصور قوله يعني مثلا قبل الاولى ان يجعل ذكر الهائم الخليل حتى يعمل الطيور وغيرها بل يجعل التليل الخليل ليكمل دوائى اخرى فتصويت به من قضاء فصيل او تسكين توجب او تخفيف تحصر فيشمل القسم الاول ايضا يتكلف واحد لا بد منه لغيره دخول هذا القسم واما ما وجهه في الشارع التفاهل ففاضل فهو على ما ترى قدع ما كدور عند ما صاف ولا يعني على اصحاب البصائر ان هذا ما لا سيل اليه ثم يقول الظاهر من كلامه ان الهائم على سبيل الخليل فانه قال بعد تحقيق المقام ومن جعل تخ وبه عما يصوت به الهائم من اسماء الافعال فهو غلطى لانه يحكون يعني الامر فيؤدي الى ان يكون طالبا مما لا يسل امتثال الامر بالحطاب وذلك مما لا يصدر الا من فقة هذا فلا وجه لادراج الطيور وغيرها فيه فالارجح ان يكون ذلك محمولا على القافية بان بعضهم جعل صوت المتوجع والتعجب ونحوهما طعنا وتبعهم الشارح قدس سره ونحو لا تقول بذلك لان المعنى قد اعتبر الوضع في

الاصوات فليست
الالفاظ الدلالة بحسب
الطبع من قبيل الاصوات
عنده قال انما
في هذا النوع من
الاصوات لا وضه على
ان ينطق به مفردا الا
تري انه اذا قلت فاني
حاليا لصوت الغراب
لم ينجح الى التركيب
لان وضه على حكاية
لا يجر وكذلك اذا قلت
نخ وشبه الجعر ونجره
لفظ لم تضد لا الى
اسماعه هذا الصوت
جرى العادة بانته او
غيره عنده فلم ينجح
ماعتبار المعنى الذي وضع
له الجزء آخر بتركيب
مع هذا كلامه فان قلت
على هذا لا يصح ماصر
من ادخال الفاعل ذلك
في الاصوات وقوله وحى
هنا الاعتبار ليست
باسماء لدم كونها دالة
بالوضع وذكر ما في باب
الاسماء الى آخره فلما
نعم فانه يتبع فيه ذلك البعض
وقوع فيما وقع الا وبيد
في تحقيق الوضع في كل
لفظ حكم به صوت
اصوت به اليها ثم لظهور
في موضوع واحد من
الامر في قوله قبل ذلك
لما كانت هذه البداية
مستغنى عنها من بعض
الناس ان قبل مسيئة
المجهول فقال ان قاله
الهندي والظاهر ان من
الظروف قوله اي
الركبات المودعة من

ما كثر اعمال المصدر فيه شرع في بيان ما قل فيه اعماله فقال (واعماله) (اي اعمال المصدر)
وقوله (مكتسبا) للإشارة الى ان قوله (باللام) حال من الضمير الجبرور في اعماله والى ان
الباء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله (اي بلام التعريف) لتلايظ ان المراد بها هي اللام
الجار تا والابتدائية وقوله (قليل) خبر لقوله واعماله يعني ان استعمال المصدر المعرف باللام
عاما لقليل وقوله (لانه) دليل لثقة اعماله في هذا الصورة يعني وانما كان اعماله قليلا حين
التباسه باللام لان المصدر (عند عمله) اي عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو (مقدربان) اي
المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعني ان معنى قولنا لا يجحى ضرب زيد هو ان يضرب زيد حتى
تحقق المشابهة للفعل وهذا التقدير يقتضى ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل
ضعيف العمل واذا كان كذلك (فكم لا يدخل للام التعريف على ان) المصدرية حال كونها
(مع الفعل) يعني ان لا يدخل (اي لام التعريف) على المصدر (المقدربه) اي على المصدر الذي
قدربان مع الفعل ثم انه لما توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللام منه ان لا يجوز اعماله
اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة استدرك عليه بقوله (ولكن
جوز ذلك) اي اعماله مع اللام (على قلة فورا) اي ليحصل الفرق (بين شي) وهو ان مع
الفعل ههنا نحو ان يضرب (وين المقدربه) اي وبين المصدر المصريح نحو الضرب قال
ان يضرب اصل والضرب فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للاصل وهو غير
مرضى عنده ثم قل وجهها ضعيفا في زعمه فقال (قبل لم يأت في القرآن شي من المصادر
المعربة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح) بل قد جاء في الشعر وهو قوله وضيعف التكاية
اعداءه فان التكاية مصدر معرف باللام وقد عمل في اعداءه كدائي الواو في (بل قد جاء) اي
في القرآن (عاملا بجر ف الجرح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء) فان قوله بالسوء متعلق
بالجهر المعروف باللام وهو عامل فيه ثم شرع في النوع الذي يكون العمل للفعل فقط فقال
(فان كان) (اي المصدر مفعولا) (مطلقا) ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتي
من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه مخالف لما ههنا فسر بقوله (صرفا) اي وان كان مفعولا
مطلقا محضاً وهو ان يكون (من غير اعتبار ابداله) اي كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر
كونه بدلا من الفعل لم يكن مفعولا صرفا بل يكون حكمه ماسي ذكر وامان كان صرفا
(فالعمل للفعل) وقوله (من غير تجوز ان يكون) اي العمل (للمصدر) احتراز عما سيجي
من تجوز ان يكون له او للفعل وقوله (اذ لا يجوز) علة لعدم تجوز عمله مع وجود الفعل
يعني وانما لم يجز اعماله مع وجود الفعل لانه لا يجوز (اعمال الضعيف) اي المصدر (مع وجدان
القوى) اي الفعل (سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا يذا او مخذولا غير لازم)
وانما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان مخذولا لازما بان يكون من
المواضع التي يجب حذف فعله فيها كاسبق فان حكمه ماسيحي فان حذف فعله فهو ان احدها
واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والاخر عين واجب الحذف (نحو ضربا زيدا) فان قلة

المفعول المطلق هنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من الموضع التي وجب الحذف فيها ثم شرع في بيان ما يجوز فيه الوجهان فقال (وان كان) وقوله (اي المصدر) تقدير للضمير المستتر في كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقما) اشار الى ان قوله (بدلانه) خبره المنصوب والى ان المراد به ليس البدل الاصطلاحي الذي هو من التوابع الخمسة بل المراد به بمعنى الموضع اعني وقوع ذلك المصدر المعروف هنا ببنى الذي هو المفعول المطلق بدلا اي عوضا منه (اي من الفعل وهو) اي المصدر الذي وقع عوضا من الفعل (ما) اي المصدر الذي (كان حذف فعله لازما نحو سقيا له ورعا له وشكرا له وحدا له) فان كان واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم حذف افعالها اعني سقت ورعيت وشكرت وحدت حذفنا لازما سباعيا وجعلت المصدر المذكورة عوضا عن الافعال المحذوفة (فوجهان) (اي فيجوز فيه) اي في افعال هذا النوع (وجهان) احدهما (عمل الفعل) بان يكون اللام في هذا المثال اعني في سقيا له متعلقا بالفعل المحذوف وان يكون مفعولا له وانما اعطى العمل الى الفعل (للاصالة) وهذا مذهب السيرافي اي لكون الفعل اصلا في العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الآخر (عمل المصدر) يعني سقيا ونحوه بان يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وانما جاز اعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (للياقة) اي لكون المصدر هنا نائبا عن الفعل وعوضا عنه قيامه مقام الفعل للمصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل وهذا مذهب سيبويه حيث جوز تقديم مفعوله عليه واستتار الضمير فيه لجهله كما ظرف العامل (وقيل) اي قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما حمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارع بل العمل للمصدر فقط كما كان في النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو الوجهان في عمله احدهما (عمل المصدر للمصدرية) اي لكونه نائبا عن الفعل كما مر (و) الآخر (عمله للبدلية) اي لكونه مصدرا فقط لا لكونه نائبا عن الفعل (فتي قوله) اي فحينئذ يكون في قول المصنف (فوجهان) قوله فوجهان اي فلنظف وجهان بدل من القول في قوله وقوله (وجهان) اي فوجهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعني فتى قوله احدهما ان براده عمل المصدر وعمل الفعل والآخر عمل المصدر لنيابته ومصدرية اعلم ان الشارع تبع في نقل هذا التوجيه لصاحب الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عملا انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجه كما قال المصنف لان المصنف لما صرح بالبدلية بقوله بدلا منه لم يلائم حل كلامه على ان عمل المصدر للمصدرية ولما وقع في كلام المصنف فصل بين قسمي المصدر اراد الشارع ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) اي المصنف (بين قسمي المصدر اعني) اي اريد بالقسمين (ما) اي المصدر الذي (لم يكن مفعولا مطلقا وما كان) اي والقسم الآخر

النباتات قبل يشمر عبارة هذه بانه حمل اللام بعد فصل كل اسم الخ عليها مالا يصح فلا يصح التبريد لتوقفا على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا الباب المركبات وجعل اسم ترضيا محذوف اي المركب كل اسم لا يلزم حمل التبريد في اخوانه لانه كورات على ما هو ظاهر كلام الحسن وبيان الشارع جعل اللام للجنس فيمثل الجمعية لا يلزم جعله نظائره امموردات فبذه العبارة من المصدر داعية الى حل المذكورات على الاجناس لا على المهورات ولقد سبق في حد التوابع ان كل لا يؤثر به في المحدود فاذا وجد في شيء منها ظهرا لم يتعمم زيد ان فرض يحصل به مثل التاكيد ونحوه فيندفع الاشكال بخلافه ولا سبيل الى ما ذكره القائل من حل المذكورات على الاجناس كما لا يخفى على الناقد البصير قوله قل اسم قيل صرح بجنس المركب واما يبره انه بما هو عام اعتمادا على تمييزه بالقرينة كما هو في اخوانه لان القرينة تخصه بالاسم النبوة لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود هنا ام من الاسم المبني الا ترى ان بطلبك مغرب

هو المصدر الذي كان (ايام) اي مفعولا مطلقا (بالجمل المرفوعة) وهي قوله ولا يتقدم مفعوله وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول وانما فصل بين المستتين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصليتين وان يذكر تلك الجمل بعدهما (ليان) اي لتصد بيان (بعض احكام على المصدر) وهو عدم جواز تقدم مفعوله (لان عمل المصدر في القسم الاول) اي في المصدر الذي لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثاني الذي كان مفعولا مطلقا (فلما اخرجت) اي ولو اخرجت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما (لثوهم تعلقه) اي تعلق ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين على السواء) بان لم يكن في احدهما الظهور اكثر وقال المصام ان مراد الشارح من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤاله في قوله ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على انه من باب اختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المفعول يخص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله ليان بعض احكام الجمل الى هذا اعني عن المشترك بينهما لاجيها والله اعلم ثم شرع في بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله (ما) مع صلة التي هي قوله (اشتق) خبره (اي اسم اشتق) (من فعل) وهو يسكون اليين مع كسر الفاء الفعل التثني كما اشار اليه الشارح بقوله (اي حدث) يعني المصدر فان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحداثا وحداثا وفيه اشارة الى انه ذهب الى مذهب غير السيرافي فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحي الذي هو ضرب ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة وقوله (موضوعا ذلك الاسم) للاشارة الى ان الالام في قوله (لمن) متعلق باشتق بتضمنيه معنى الوضع والى انه حال من الضمير المستتر في اشتق يعني راجع الى الاسم يعني حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لثني وهو من (قام) (اي الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اي لثات) تفسير لمن وقوله (ما) صلة لثات للاشارة الى ان الذات مبينة وقوله (قام بها الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضع لذات مبينة من غير قطع النظر عن الحدث بل هو موضوع بتقديم الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل وبين الفاعل لانه اسم الفاعل حقة عبارة عن لثات مع الفعل واما الفاعل فهو عبارة عن الذات المجردة واعترض عليه الرضي لما اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومقرب من فلان او متبذعه وبحث مع ما فان هذا الاحداث لسبب لا قوم باحد المتنبئين مينا دون الآخر وقال المصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضمير بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب الفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب

وبهذا سقط ما ذكر الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كالمضارب الحدود المقدمة لانه في قسم الاسماء على اجماع قولنا تاكل ما هو من ككتلين مدم صحتها لسانا من الاسم بدو الى التصريح بقوله ككل اسم حتى انه لا يصح وصف المركبات بالمدودة من المبنيات الا ان يراد بالمدود بنفسه او بمجرده ولا ينبغي ان القرينة اذا كانت تخصصة لما هو اهم من الاسم بالاسم المبني فهي تخصصة له ايضا بل هذا اولي بالطريق فكيف يسقط بذلك الوجه الساقط اعترض الرضي على ان ما اراد وفيه بعض منه وتام كلامه هذا لا يطلب في الحد السوم فلا حاجة الى قوله ككل وانما يطلب فيه بيان مبينة التي ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كالمضارب الحدود المقدمة لانه في قسم الاسماء وله ذكره البيان الواحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب ككتلين وليس من هذا الوجه ايضا محتاج اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحويها مفردة وهذا الامراض وليرد به

مشتق من مصدر هو المضاربة ان قام به المضاربة أى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب
 متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص
 الاول فكل منهما مقرب بمعنى انه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله
 لا بقوله باحد المتسبين معناه دون الاخر فلا معنى له اذا احدث لا بد ان يقوم عين ولا معنى لقيام
 بشئ الاعلى الثمين انتهى ما حققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالين ولما كان
 لفظ من مختصا بالمتلا وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق على المصنف ان يعبر بمباراة
 شاملة واشار اليه الشارح بقوله (ولو قال) اى المصنف (لما قام به الفعل) بدل لم (لكن) اى
 لكن هذا القول (اولى) من قوله لمن قامتم اشارة الى وجه اوليته بقوله ولان ما جهل امره اى
 لان الشئ الذى لم يعلم كونه عاقلا او غير عاقل (بذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجبول (بلفظا)
 وقوله (ولعله) شروع فى تأويل كلام المصنف وفى وجه تفسير ما يولى يعنى واما قلت اولى اولى ولم اقل
 انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بالتأويل يعنى المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى التغايب
 المقفلة غير على المقفلة كما فى قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدوث) حال من المستر
 فى اشتق اى ملتبس بذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت (يعنى) اى المصنف
 (بالحدوث) فى قوله بمعنى الحدوث (تجدد وجوده) اى وجوده احدث (له) اى لذات مهبة وقوله
 (وفاهمه) عطف تقدير اى قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق بل (مقيدا باحد الازمنة
 الثلاثة) اما فى الحال فحقبة بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى مختلف ثم شرع فى
 بيان فوائد القيود وبيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف فى شرحه على كافيته وبين بيان غيره
 من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالشرح اما مضاف الى قاعله وهو المصنف
 او الى مفعوله وهو التمرىف كما اشار اليه المصام فى تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف
 او التمرىف (قوله) اى قول من عرف اسم الفاعل بهذا التمرىف (ما اشتق من فعل يدخل
 فيه) اى يدخل بهذا القيد فى تريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغير)
 اى ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للتمرىف وهو اسم المفعول
 (والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منها يشتق من الفعل فكما
 صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتاج الى قيد يخرج
 ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج منه ماعدا الصفة المشبهة) يعنى بما عدا اسم المفعول
 واسم التفضيل (لان الجمع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول
 المصنف ايضا فى شرحه ان قول الممرور (بمعنى الحدوث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد
 (الصفة المشبهة) من تريف اسم الفاعل واما خرجت بهذا القيد (لان وضعا) اى وضع
 الصفة المشبهة (على ان تدل) اى متى على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت)
 اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت
 ثم انه لما كانت عبارة المصنف فى شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين فى اساد خروج

بين وجه كل عامر غير
 صفة وقال انه اتى باسم
 لذلك البيان ولما بلغ
 الكلام الى هذا المقام
 غلب على وجه دافع
 للاعتراض ولوروده
 مبغيا لكلامنا السابق
 على حاله وهو ان المراد
 بالاسم المسمى بمائى العلم
 وهذا فى غاية الحسن
 ونهاية العطف لان
 الحدود هو العلم الحاصل
 من الكنديين الموصوفين
 بانتفاء النسبة بينهما لان
 المحدودون الاسم بهذا
 المعنى قوله ليس بينهما
 نسبة اصلا لى الحال
 ولا قبل التركيب قبل رد
 لبيان الرضى حيث قال
 اى ليس بينهما نسبة قبل
 العلمية ووجه الرد انه
 عدول من مرموم المباداة
 بلا داع لكنه ليس بذلك
 لان الاسم مشتق من
 الوصف والتقدير بانتفاء
 النسبة فى الحال فالخارجة
 الى التقيد بانتفاء النسبة
 قبل التسمية محل على
 المصوم يوجب اعتبار
 ما يحتاج اليه فى التريف
 ثم قوله قبل التركيب
 احسن من قوله قبل
 العلمية لشمله خمسة عشر
 ونقول لم نصب الشارح
 قد سره فى ذلك الوضع
 لان قول المصنف ليس
 بينهما نسبة وصف
 الكائنين المركب منهما
 الاسم اى هو المركب من
 مثل هاتين الكلمتين

اسم التفضيل حيث استندوه الى قوله بمعنى الحدوث واستند المصنف الى قوله لمن قام قال
(والظاهر) اى المستفاد من كلام المصنف ههنا حيث استند خروج غير الصفة الى قوله
لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل في الجميع) اى فيما عدا الصفة المشبهة (الذى)
اى الجميع الذى (حكم عليه) اى على ذلك الجميع (بانه) اى بان مجموع ما عدا الصفة من اسم
المفعول و اسم التفضيل (ليس) اى ليس موضوعا (ان قام به) ثم صرح المصنف بالشارح
حقيقة كلامه فى الاستناد فقال (والحق) اى الاستناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اى
قول المصنف لا قول بعض الشارحين المحالفين له فيما يأتى ثم بين حقيقة قوله (لان المتبادر
من قوله) اى من قول من عرف اسم الفاعل وهو قول له (ما اشتق لمن قام به) والذى
يتبادر منه (ان يكون) اى اسم الفاعل المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اى والمتبادر
منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) قوله (من غير زيادة
وتقصان) بيان لتعام اى بمعنى تمام المعنى كونه من غير زيادة وتقصان وهذا ظاهر فى اسم
الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لثلاث قام به النصرة ولم يترقبه زيادتها على غيره
ولا نقصانها منه فخرج اسم المفعول منه ظاهرا لانه ليس موضوعا لمن قام به بل لما وقع واما
خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل) اى الى تمام معنى الفعل
الذى قام به الفاعل (معنى آخر) اى معنى غير داخل فى تمامه واصله (كزيادة فيه) اى كإضافة
فى اسم التفضيل بى او جمات تلك الزيادة فضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اى لذلك
المعنى المشتق على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لوى فحينئذ لا يصدق
عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اى الى تمامه (بل) يصدق عليه انه
موضوع (لمن قام به الفعل مع الفعل مع الزيادة فيقول لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فحينئذ يكون الحق ان خروج اسم التفضيل
مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله بمعنى الحدوث ثم ذكر الاستناد الغير
الحق بقوله (وخاف اكثر الشارحين المصنف واستندوا اخراج اسم التفضيل الى
قوله بمعنى الحدوث كما استندوا) اى الشارحون المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه)
اى الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين موضع غلطهم بقوله (فلانهم) اى حصول الظن منهم
(ان الاشتقاق) اى المذكور فى ضمن قوله ما اشتق (لمن قام به شامل لاسم التفضيل) اى
مجرد اعمان القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتبينوا) اى ذلك الظن قاسد لانهم لم يتبينوا
لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق تضمن معنى الوضع كإعلات) ان مجرد الاشتقاق من غير
الوضع غير موجود فكل ما هو مشتق فهو بملاحظة الوضع واذا كان كذلك (وليس
اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجرد اعمان الزيادة (بل) هو موضوع له (اى لمن قام به
مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على
ما قرر من استناد المصنف بخروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان محييا بالنسبة

لا غير وهذا انما يكون
رد المركب الذى فيه
نسبة قبل العلية اذ لا
يوجد النسبة بين
الفردات بدون التركيب
ولا يساعد اللفظ فيها
باعتبار الحال فحق
العبارة ما قاله الرضى
وتوهم ان حصة مفر
لا يكون علما وم فان
حصة مفر اسم لمرتبة
من مراتب العدد وعلم
لها اوله ولا يخفى انما يخرج
بهذا القيد نحو حصة
مفر قبل اراد بنحو
حصة مفر حصة مفر
ويتبين مما يتبين
الثاني منه معنى حرف
عطف كان او حرف
جر كالى بيت قالا ولى
ان يقول فى التعليل
لان بين جزئيه قيل
التركيب مثل نسبة
الخطف وهذا اندفع
ما يمكن ان يقال تبين
النسبة على وجه يخرج
نحو حصة مفر ليس
بمتنزه ولا متمسك على
ما يستفاد من كلام
لا مكان تبينه نسبة
غير الخطف لكن يرد
ارما ذكره بقوله
والاحسن ليس الا تبين
النسبة على وجه يخرج
منها هذه النسبة فلم
يكن من الصوابية شى
ثم تبينه بما ذكره المصنف
الهندى حيث قال اى لا
نسبة استناد ولا إضافة
ولا علم ولا افاضة معنى
فخرج نحو تأبط شر
او همدانه والتيم
ويزيد ليس وجه

يخرج نحو خسة عشر
وهذان جملة الاوهام
اما اولاهما على تقدير
ان يكون المراد بنحو
خسة عشر ذلك لا يصح
ان يقال في التليل لان
بين جزئية قبل التركيب
مثل نسبة الطف
لضرورة ان خسر
جزئية يسود على خسة
عشر سلفا جوهره الى
مثل خسة عشر لكن
لا يصح ايضا ان يقال
واما ثانيا فانه لا يمكن
ان يقال في صورة اعادة
خسة عشر بخصوصه
لاصعوبة في تعيين النسبة
على وجه يخرج من هذه
النسبة لا مكان ان يقال
ليس بينهما نسبة غير
الطف لان ذلك لا
يكون شبيها نسبة بل
يقتضي اسرها وتقيدها به
على انه لو امكن ذلك
القول لما اندفع بما قاله
لا مكان ان يقال نسبة
غير مثل الطف واما
ثالثا فلان صعوبة تعيين
النسبة كذلك انما هو
في صورة ان يراد سلب
النسبة التي قبل التركيب
وما ذكره من الوجه
الاحسن هو ان يراد
سلبا بعد التركيب
فكيف يرد عليه ما
اوردته ثم تقول نيب
الشارع قدس سره في
ذلك الرضى فانه قال
خرج من هذا المذهب
المحدود لان التركيب
القدر فيه مرق عطف

الى اسم التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اراد ان يشعرا به مع جوابه فقال
(ويحذفه) من الاخذاش وهو من الحذشة والحذشة في الاصل هو الـ والكسب كان
الصحيح والمراد به هنا ازالة الـ بان يكون حمزة لازالة الـ يعني انه يتوجه على هذا الكلام شئ
يجب الـ الى ازالته ودفعه بادنى شئ وهو انه ان كان المراد من قوله ان قام مجرد تمام المعنى من
غير زيادة ولا نقصان برده على (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى على تقدير
كون خروج اسم التفضيل مبنا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى على هذا التقدير تخرج
صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل لان قيام النصرية في مثل نصار انما هو
مع اعتبار المبالغة فيه قوله (ولا يبعد) اشارة الى ازالة تلك الحذشة بـ لا يبعد (ان يلتزم ذلك)
بـ ان تقول ان خروج صيغة المبالغة من التعريف ليس بمضرا بل بـ خروجا لازما وقوله
(ويبدل عليه) معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول بـ بدل على
خروجها منه (حصر صيغ اسم الفاعل) اى بدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة
من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فبا حصر) اى في الصيغة التي حصر المصنف فيها في
قوله الاتي وهو قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن المزيد على صيغة المضارع وقوله
(وجعل) يسكن العين مصدر وهو بالرفع عطف على قوله حصره بـ وبدل عليه حصره
وجعل (احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل
وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضارب وعلم وحذر مثله فدل مجموع ذلك على
ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة الى ان خروجها خفاء
ما ووجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل
وداخل فيه فان الظاهر ان كلمة من لبيان ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عدها من اسم
الفاعل باعتبار انها ان قام باصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعبير والثاني انه ان استلزم
ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المتى والمجموع من ايضا لانه ذكرهما ايضا بعد فقال
والمتى والمجموع مثله فذلك خفي علينا مراد المصنف ولما التزم الشارح خروجها تكلف
فيا بعده يحمل المتى والمجموع على متى المبالغة ومجموعها كما اشار اليه العصام ثم الشارح
اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر في الترجمة الشريفة بقوله (وفي الترجمة الشريفة ما مضاه)
اى وقع في الترجمة الشريفة كلام مضاه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
كضارب وقاتل وما شـ واكل) قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره بـ وبها ايضا
ان كل (ما استثنى من مصادر الثلاثي) حال كونه مستثنا موضوعا (لن قام بالا على هذه
الصيغة) اى ايسر على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو) اما (صفة مشبهة او افضل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضارب) بـ ان هذا الكلام يدل على خروج
صيغة المبالغة منه ثم شرع في بيان صيغه من الوعين اعني الثلاثي المجرد وغيره فقال
(وصيغته) (اى صيغة اسم الفاعل) والاوى عند العصام ان يقول اى صيغة اسم فاعله

بحوثة مشرأ حرف
جر نحو يث يث بين
جرية نسبة وهي نسبة
الطف وغيره ولا
يدخل في هذا الحد الا
ركب لاجل الطيبة
نحو مدي كرب ويملك
هذا كلامه وكأنه زعم
انه ذك خسة غير
واستعمل كذلك ثم جعل
هنا وهذا يدعي
الطلان بل هو مثل
بليك مارك بل لاجل
الطيبة وليس لفاصل
ان يقول ان نسبة الطف
خاصة قبل التركيب
لضرورة ان النسبة بين
الاصري لا تصح بدون
التركيب ولا تركيب بين
الحق والفسدة قبل ذلك
فلا يخرج خسة غير
بالحكم بزم انتفاء
النسبة قبل الطيبة واماما
ذكره الشارح من
الرجح الاحسن لما
يفتح عليه قاله المص في
الصرح انما قلت ليس
بمناسبة ليخرج عنه
باب المضاف والمضاف
اليه فانه وان كان مركبا
فليس مبيدا وليخرج
عنه باب ما يربط ترافاه
بحكي على امثلة قبل
النسبة به وليس الغرض
هنا الاحصل بناؤه
بالتركيب هذا كلامه
تأمل تنبه قوله وانما
اورد مثالين ليعلم ان
البناء قبل ليعلم مدار
البناء كون الجزئين
محددين حتى نبه على
ان صيغة الفاعل
المشتق من العدد في

اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل علما بخلاف توجيه المصنف في شرحه بان المراد
انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله (من) (مجرد) (الثلاثي) ظرف مستقر حال
من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر واسما للجر المد الى الثلاثي من قبيل جرد قطيعة يعني
من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا في المرب اى صيغة الاسم الذي قال له اسم الفاعل
حال كونه من الثلاثي الجرد المبنى (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف على قوله
من مجرد الثلاثي اى صيغته من غير الثلاثي الجرد ثم فسر ذلك التبريق قوله (تلاثيا) وهو ما
عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسر به هذا الصورت لطابق التفسير بالمفسر لان المفسر
معطوف على قوله من مجرد الثلاثي يعني حال كون ذلك التبريق الثلاثي الجرد تلاثيا (من بدا فيه
اوربا عيا مجردا ادا) اوربا عيا (من بدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر
على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به لتصرع عن المراد ان اسم الفاعل مشتق من المضارع
المعلوم لان المجهول وانما حمل المص هذا القيد لان قوله (بهم) الى آخره مفعن عنه كاللا يخفى
يعني انها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بهم وفسره بقوله (اى
مع ميم) للإشارة الى ان الباء للمصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة الميم ثم بين الشارح
موضع تلك الميم بنو صيغة بقوله (موضوعة في موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف
المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضمومة ولا) ليشمل مضارع الرباعي لان حرف
المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج او مفتوحا كما في الخامس والسادس مثل يفعل
ويستعمل وقوله (و) (مع) كسر ما قبل الآخر) عطف على قوله بهم ولذا وسط الش قوله
مع وقوله (وان لم يكن) وصلية اى يكسر الحرف الذي قبل الحرف الاخير فان وجد في ذلك
الحرف كسر فيها وامنت وان لم يوجد (فيا) اى في الحرف الذي (قبل آخر المضارع كسر)
اى يجعل مكسورا ايضا (كا) في الابواب الثلاثة وهي (في يتفعل ويتفاعل ويتفعل) يعني ما
في اول ما ضيه تام زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع في بيان امثلة من غير الثلاثي الجرد
فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيا) اى في اسم الفاعل الذي
(وضع الميم موضع حرف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحرف اى موضع الحروف
التي هي مضمومة في مضارعه فان حروف المضارعة مضمومة في مضارع الرباعيات اى رباعي كان
(ومستغفر) اى ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيا) اى في اسم
الفاعل الذي (وضعت) اى الميم (موضع حرف المضارعة المفتوحة) فان حرف المضارعة في
يستغفر مفتوحة في المعلوم واعلم ان الش قتن في كذا موضع حيث ذكر حاق الاول وانتهى في الثاني
مع انها في الموضعين مسندة الى الميم فلما في الاول اسندت الى ظاهرها في زائدة كبر والتأنيث
اذا اسند الفعل الى ظاهر التبريق والما في الثاني فاسندت الى ضميرها فوجدت وجوب تأنيثها
وانما فسر المتأنيث بحيث عين الاول في الحروف المضمومة والثاني في المفتوحة لانه لو لم يكن
مراد المصنف في التعليل كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعني ان يذكر مثلا الخامس

المزيدي على الثلاثي وعلى الرباعي ومثالا للرباعي المجرى قوله قال (ولو اقيم) اي ولو اقام المصنف
 (متفاعل) اي مثالا من باب التفاعل (مقام مستقر) اي في مقام كلمة مستقر يعني التي من
 باب الاستفعال وقوله (لكانه) جواب لو اقيم يعني كذلك كانت الفائدة اتم مما ذكره
 لان متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه الهم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون
 (مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فما قبل آخر المضارع
 كالا يخفى الهم الام ان قال ان المراد من الاخر فيما عدا حرف قابل للأعراب يعني آخر
 الحروف التي بنيت واهل علم فلو اقيم كذا كان مثال هذا القسم ايضا (مذكورا) في المتن وانما
 كان اتم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمي الهم مثال) متعلق
 بقوله (يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال) يعني يكون كلام المصنف اتم لانه لو اقيم كذا
 يوجد مثال لكل من قسمي الكسر احدهما الكسر الغير الواقع في آخر المضارع وهو متفاعل
 وانها الكسر الواقع في آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الهم الموضوع
 موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الاخير مكسورا وانها البنية ولم يوجد المفتوح منه والثاني
 الهم الموضوع موضع الحرف المفتوح والثاني ايضا على قسمين احدهما مكسور ما قبل
 الاخر والثاني مفتوح ما قبل الاخر فمحمود مدخل يكون مثالا لقسم الاول ونحو متفاعل
 يكون مثالا لقسمين الاخرين واما المصنف لما اورده نحو مستقر مثالا للاخير غير مذكور
 ثم شرع في بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويسمى) (اي اسم الفاعل) وقوله
 (عمل فعله) بالنصب مفعول مطلق تشبهي يعني يعمل مثل عمل فعله ثم بين الاشاره وجه
 التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اي فعل ذلك الاسم (لازما) اي غير متدد
 الى المفعول الصريح (يكون هو) اي ذلك الاسم (ايضا) اي كفعله (لازما) فلا يعمل
 في المفعول صريح (ويسمى عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل
 لفظا خارجا كقوله (وان كان) اي فعله (متددا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو ايضا)
 اي اسم فاعل الذي هو ضارب (متددا الى مفعول واحد) قولنا ضارب زيد كما تقول
 ضربت زيدا (وان كان) اي فعله (متددا الى اثنين) اي الى مفعولين كاعطى وعلم (كان
 هو) اي اسم فاعله الذي هو معطى واما (ايضا) اي كفعله (كذلك) اي يتددا الى مفعولين
 فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انا معطى زيدا درهما (وكان فعله)
 اي وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتددا الى الطرفين) يعني ظرف الزمان والمكان (والحال
 والمصدر) اي المفعول المطلق والمفعوله والمفعول معه وسائر الفضلات) اي الى سائر
 ما هي فصلة اي غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتددا هو) اي اسم الفاعل (ايها)
 اي المذكورات ولم يكن اسم الفاعل عاملا لانه بل كان عاملا لمشابهة لفعل كان عمله
 بشرطه وعينه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او الاستقبال) ولما كان قوله بشرط
 حال عند الشارح فسر مع الاشارة الى عاملها وصاحبها فقال (او يعمل) وهو اشارت الى

حكمه بل على تفهيم معنى
 الحرف واذ لم يكن شي
 من جزئية هذا نحو
 يتددا فلا بد ان يقال
 لورود مثالين احدهما
 لتفهم الحدود المعرف
 بكل اسم الحرف من الظاهر
 انه خلاف الظاهر بل
 المتبادر من هذا التركيب
 التركيب العددي فلا
 محذور قال المصنف وهو
 على ضربين ضرب
 يتضمم الثاني معنى حرف
 لينتان جمعا كخمسه عشر
 وحادي عشر اما الثاني
 فلتفهمه معنى الحرف
 اما الاول فلكونه
 اشبه صدر الكلمة
 فوجب ان يكون فنيا
 قال وكذلك وهو في
 جيب ويحيى وهو
 جاري يتددا وسهلت
 الجملة بين بين وتفرقا
 عشر بئر وعشر بئر
 وجنح دفع وشبهه
 قوله وجواب ان المراد
 بصيغة الفاعل الخ قبل
 حاصل الجواب ان المراد
 يتضمم الثاني حرفا اهم
 من تفهيم الثاني الى الحال
 اولى الاصل لخادم عشر
 الى الاصل احد عشر الا انه
 غير الاحد الى الحادي
 فمعنى المصنف وان لم يوجه
 في التفسير اليه لكنه
 موجود في التبرع
 والاولى ان معنى المصنف
 موجود في حادي عشر
 مطوف من قبل واحد
 فمعنى الحادي لا على
 الحادي اذا المعنى على

ذات له الواحد والعشرة
في كلام الرضي الذي هو
اصل الجواب الذي
ذكره الشارح بعد
تنجيه واختصاره ما يدل
على ذكرنا حيث قال
مطلب الذي لفظا على
تلك السوداء يعني
الحادي الذي غير اليه
الاحد وهو مطوف
من حيث المضي على
العدد المشتق ذلك
الفاعل منه فهو عدد
مطوف على عدد لا
متعدد ولا عدد على
متعدد لاستحالة كمالها
بما تكن المطوف عليه
في الحقيقة مدلول
المطوف عليه ظاهرا
هذه عبارة ولا يخفى
على الناظر في المقام
اقتضاح القائل بهذا
الكلام الضرورة ان
حادي عشر واحد
من اجزاء احد عشر
فكيف يصور القول
بوجود معنى المطوف فيه
وكونه مرادفا لـ استمر
يعني ذات له الواحد
والعشرة وهل يوجد
شي في كلام الرضي يدل
على ذلك الباطل كلا
قوله والاعراب الثاني
قوله في ساحة والمضي
اجرى الاعراب على
الثاني والا فالعرب
بالاعراب الجاري على
الركب هو مجموع المركب
لا الجزء الثاني وقول
الشارح ان لا يكن قبل
التركيب بـ ياتي فيهم
ليرافق ما هو الاشهر
والاولى والا فقد نخل

حامل الحال وقوله (اسم الفاعل) اشارة الى ذي الحال وقوله (حال كونه) اي حال كون
اسم الفاعل اشارة الى كونه حالا ونظرا مستقرا متعلقا بقوله (مبتدأ بشرط) وقوله (اي
بشي يشترط) تفسير للشرط يعني ان يشترط (عملة) اي عمل اسم الفاعل (هـ) اي ذلك الشيء
وقوله (من معنى) بيان لذلك الشيء وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى اي وذلك المعنى الذي
يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او زمان الاستقبال) فالظاهر ان هذه المفصلة
حقيقة لانها لا يجتمعان ولا يجوز الاشتراط عنهما ولما كان الزمان المضاف غير بيان للحال
والاستقبال المضاف اليهما ولم يجز ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله
(فالاضافتان) اي احديهما اضافة الزمان الى الحال والاخرى اضافة الاستقبال (بيانان)
يعني استنباطيتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافة كل واحد منهما من قبيل اضافة خاتم قصة يعني معنى من
فيكون مضاهاته زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال ثم شرع في بيان وجه الاشتراط فقال
(واما بشرط احدهما) انما جعل وجود احد زمان الحال وزمان الاستقبال شرطاً في عمله
(لان عمله) اي عمل اسم الفاعل ليس بالاصالة كالعمل بل (لشبه المضارع) اي لكون اسم
الفاعل مشابهاً الى الفعل المضارع بالمسبة التامة يعني له ظا ومعنى واستمالة اما لفظا فموازنته
واما معنى فليقول الشبوح والخصوص واما استمالة فلوقوعها صفة للتكرار فاذا كان عمله
لمشابهته للمضارع (فيلزم) حيث (ان لا يخالفه) اي لا يكون اسم الفاعل مخالفا للمضارع
(في الزمان) اي لانه لو كان مخالفا للزمان بان يكون زمانه مضاهيا لقصص المشابهة بينهم
ادرج مثاله في مثال واحد فقال (نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان) هذا مثال لما كان معنى
الحال وقوله (او غدا) اشارة الى مثال ما كان معنى الاستقبال يعني او نحو زيد ضارب غلامه
عمرا غدا فان الضارب في مثالين عمل فله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله
وهو عمرا لاعتباره على المتبداً ولكونه بمعنى احد الزمانين ولما كان المتبادر من كونه
مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارنا له في الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله تعالى
وكليمهم باسط خادجاً عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على وجه لا يخرج منه نحوه
فقال (والمراد بالحال والاستقبال) ليس مختصا بما كان بالحقيقة بل هو (اعظم من ان يكون)
اي احد الزمانين (تحقيقاً) نحو ما مر من زيد ضارب الان (او حكاية كقوله تعالى
وكليمهم) اي كلب الصحاب الكهف (باطط ذوايع بالصيد) اي بصفة النار (فان باسطا ههنا)
اي في تلك الآية حامل في مفعوله الذي هو باسط مع انه بمعنى الماضي بالنسبة الى نزول
الاية لكنه (وان كان مضاهياً) تحقيقاً (لكن المراد به) ليس مثله الماضي بل المراد منه (حكاية
الحال ومضاهها) اي ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان يقدّر المتكلم باسم الفاعل
العامل) وهو هنا لفظ الباطط الذي (يعني الماضي) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم
الذي هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود في ذلك الزمان) اي زمان بسط الذراعين
فيكون زمان المتكلم مقارنا لزمان الباطط وقوله (او يقدّر) شروع في الوجه الثاني لمعنى

الحكاية وهو ان قدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى
 (كانه) اى كان ذلك الزمان الماضى (موجود الان) ثم انه لا ينبغي ان المفهوم من كلام
 المصنف ان شرطية زمان الحال او الاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط
 فى نصب المفعول لا فى الفاعل مضمر او مظهرا ولا فى الطرف كذا فى شرح اللب وحكى
 عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا
 اذا وقع به خبر فى النى والاستفهام ثم قال الاول ان الاشتراط فى ذلك لقوة معنى الفعل فيه
 بسبب الحرفين كالا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول
 لان لم ان يكون هذا ظاهرا كلام النحاة لانهما يكون كذلك انما عطف قوله والهمزة او اما
 على قوله على صاحبه واما اذا كان مقطوعا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتناء
 على قوله صاحبه فتحذف يكون مقابلا لاشتراط اعدامها انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان شرط
 آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتناء) وانما قدر التثنية لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله
 والاعتناء مجرور ومطوف على قوله معنى الحال اى وبمعنى بشرط الاعتناء ثم فسر الاعتناء بقوله
 (اى اعتناء اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه الى اىها للعهد
 الخارجى وان المراد بالاعتناء هو اعتناء اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان
 الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامير وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتناء والمراد
 بالاعتناء عليه وجود العلاقة بينهما واستاناده على كذا فسرته البنى وفسر الشارح لفظ الصحاح
 بقوله (اى على المتصف به) اى على الاسم الذى انصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو)
 اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك
 اهم من ان يكون مبتدأ حالا ومنه لما بدخول التواسخ عليه نحو كان زيدا ضاربا عمرا وان
 زيدا ضارب عمرا وعلمت زيدا ضاربا عمرا (او الموصول) عطف على مبتدأ ثم لا ينبغي انه
 يرد على التثنية ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المصنف من صاحبه غير الموصول
 لا ما يعمه بقرينة ما سأتى من قوله فان دخلت اللام يئوى الجميع لان الموصول فى اسم
 الفاعل لا يتصور بشير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح على الوهم واقول
 ولعل ذكره هنا للاستطراد اوليان ان علة عدم الاشتراط فيها دخلت فيها انتهى لوجود
 الاعتناء فلا توهم واقعا علم (او الموصوف) بان يكون اسم الفاعل مفعلا اصطلاحية لذلك
 الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به (او ذو الحال) بان يكون اسم الفاعل حالا من الاسم
 ويكون ذلك الاسم متصفاه لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط
 اى انما يشترط فى العمل كونه مستمدا على صاحبه لتكون جهة الفعل اقوى من جهة الاسمية
 وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كونه تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل
 (مستندا الى صاحبه) ان الفعل يتخضع شيئا للاستناد اليه لكونه دالا على قائل ما بالالزام
 وان الاسم لا يتخضع شيئا كما قرر فى علم الوضع ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسما

الرضى جوهر اعراب
 الجزء الثانى المبنى بعد
 التركيب كما هو ظاهر
 عبارة المصنف فى هذا
 المقام وفى بحث غير
 المنصرف والاولى ان
 كان قابلا لارباب مكان
 قوله ان لم يكن مبنيا قبل
 التركيب لان كل اسم
 مبنى قبل التركيب عند
 المنس والاصح كذا غير
 ان المراد بقوله اعراب
 التى حاصل بلا تسامح
 به قال فى التصرح العرب
 الثانى من قسم المركبات
 ان لا يتخضع لثانى
 معنى حرف كباب عليك
 فيبنى الاول فى هذا
 الباب لتزله منزلة الجزء
 ويعرب آخر الاسمين
 باعراب المفرد فلا
 ينصرف لثنتين هذا
 هو الفصح بقوله فى
 الاصح اى اعراب الثانى
 مع منع الصرف وبناه
 الاول انما هو الصغ
 القنات قبل تكلف فى
 عبارة المنس تكثيرا
 لغائمه والا فلو اضع ضما
 ليس الا ترجع بناء
 الاول وعراب الثانى
 على غيره ولا ترجيح
 بناء الاول ومنع صرف
 الثانى غيره وتوجيه ما
 ذكره جعل قوله كيبك
 وتحييد اعراب الثانى
 لا تخيلا لحسب وليس
 بذلك فان المنس صرح
 بذلك فى التصرح وقد
 نقلناه بعض كلامه آخرا
 ولا يبعد هذا من باب

الصفات عاملا لمشابهة الفعل كان له جيهتان جهة الاسمى وهو عد الاستناد وجهة الفعلية
وهو اقتضاء الاستناد فلزم في الفعل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمى ثم شرع
في امثلة كل منهما فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتدال على المبتدأ (و نحو) جاء
الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتدال على الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب
ابوه) وهذا مثال الاعتدال على الموصوف (و) نحو (جاء زيد راكبا فرسه) وهذا
مثال الاعتدال ذى الحال ومثال للعامل في الضمير المستتر وفي المفعول فان فرطه بالنسب
مفعوله وفاعله راكبا مستتر تحت راجع الى ذى الحال وقوله (او) (اعتاده) (على
الهمزة) عطف على قوله على صاحبه ولذا وسط الشارح بين الماطف والمطوف لفظ
الاعتدال ولما كان هذا الحكم غير منحصر في الهمزة فسرهما الشارح ووصفها بوصف
(الاستفهامية) و اشار الى عدم انحصارها بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتدال على نحو الهمزة
ثم بين لفظ النحو بقوله (من الفاظ الاستفهام) سواء كان حرفا كهل واسماء نحو من وما نحو
من خاطب الخالة ان وما صنع الكبريات وقوله (او ما) عطف على الهمزة او على صاحبه يبنى
او بشرط الاعتدال على ما فسرهما الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاعتراض على الاسمى
الموصلة والموصوفة ثم قال (ونحوها) من حروف النفي كلا وان) بكسر الهمزة اى النافية
و انما فسر النحو فى الاول بالافعال وفى الثانى بالظروف لان الاستفهامية توجد فى الحرف
وفى الاسم ولو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما الثانى فوجد فى الفعل فكس وفى
الحرف كى كاولا ولم يدخل الفعل فى هذا الحكم بى الحرف و انما حصر المصنف فى ذكر الهمزة
وذكر ما لم يقل او الاستفهام والنفي كما قال غيره للاشارة الى اصاله الهمزة فالاستفهام والى
اصالة ما فى النفي ثم شرع ببيان توجيهه على الاشتراط باحدهما حين النداء او الاول لتعصل
قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام والنفي) وقوله (الفعل) متعلق بقوله (اولى)
وهو خبر ان يبنى ان دخول الاستفهام والنفي على الفعل اولى من دخولهما على الاسم
كايين فى محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل (فزاد بهما) اى بسبب دخول احدهما
على اسم الفاعل (شبه) اى شبه اسم الفاعل (بالفعل) نحو اقامتم زيد و اقامتم الزيدان وما قامتم
زيد وما قامتم الزيدان وزاد بعضهم الاعتدال على النداء نحو يا طالما جلا فان طالما عامل فى جلا
لاعتداله على حرف النداء كما زاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك واعترض
عليه ابنه وابن هشام به انه ليس كالاستفهام والنفي فى التقريب من الفعل لان حرف النداء
مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقال لا يعتمد فى مثله على الموصوف المقدرفنى
يا طالما يا رجلا طالما وهذا اما اختاره ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة
لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعوه هذا يبنى فى التقريب ولو اجاز الاعتدال
على الموصوف المقدرفنا شرط الاعتدال اذ لا بد لكل صفة من صاحب نحوى عليه
ملفوظ او متدر انتهى ملخصا ثم لما كان اسم الفاعل اما زمان الحال او الاستقبال او

التكليف لانه ليس تصحيح
اللفظ بل لبيان المراد
وشرح ما هو كذلك
فى الاصح قوله ولا كل
بعض قيل لا فرق بينه
وبين كل ما يبنى به
والصواب ولا بعض مهم
وكان السهو من الناس
وانت خبير بان لا فرق
بين ولا بعض مهم وبين
ولا كل بعض الا ان
حجاة الشارح قدس
سره انسب بالتبني هنا
وذلك لان البعض المتكرر
يصح اطلاقه على كل
بعض فقول اليه وبذلك
ظهر الفرق بين المراد
بقوله كل ما يبنى به وبين
المراد بكل بعض وبند
وان هذا ليس عين ذلك
قوله ولذلك لم يقل بعض
الكتابات قيل بل انه
ماوجه الاصطلاح فى
الكتابات دون الظروف
وكان القائل نسي ان لا
مشاحة فى الاصطلاح
وان سؤال تعيين
الطريق سافط على ان
الوجه ط وهو شيع
لفظ الظروف دون
الكتابات قوله وانما يتنا
لان كل الخليل لا يخفى ان
بهذا الوجه لا يصير من
شئ من قسمى البنى لان
من مثابه مبنى الاسل
ولا ما وقع فيه مركب
وله انظر ترك عليك
واحدا بعد واحد فلا
تفضل وهذا من لغة
التأمل وعدم التبع
قال المس بعد قوله

الماضي وفتح من بيان حاله في الاول شرع في بيان حاله في الثالث فقال (فان كان) وفسر
 الشارح اسم كان بقوله (اي اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه ضمير مستتر تحت وراجع الى
 اسم الفاعل واوردته وصفا بقوله (المتدنى) للاشارة الى ان الخلاف في هذه المسئلة في وجوب
 اضافته الى المفعول وهو انما وجد في المتدنى (لماضي) ولما كان كونه للماضى على وجهين
 احدهما بالاستقلال والاخر بوجوده في الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله (اي لزمان
 الماضى بالاستقلال) يعني سواء كان المراد بكونه للماضى انه مقارن للزمان الماضى دون الحال
 والاستقبال نحو ما ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضى (في ضمن الاستمرار) بان
 براد استمرار وجوده ووجود الماضى في ضمنه نحو ما ضارب زيد ثم الشئ ضم قوله (واريد
 ذكر مفعوله) قوله فان كان للاشارة الى انه لو لم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة (وجبت
 الاضافة) (اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) (منى) وفسره بقوله (اي اضافة منصوبة)
 للاشارة الى انه مفعول مطلق يحجازي الاضافة وبيان نوع تلك الاضافة وقوله (لغات)
 الخ علقه لم كون تلك الاضافة لفظة مع انها صفة مضافة الى مفعولها يعني انما كانت تلك
 الاضافة منصوبة لالفظية لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى
 مفعولها فاسم الفاعل ههنا ليس بمضاف الى مفعول له لعدم شرط العمل فيه وهو كونه للحال
 او الاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان الضارب في هذا المثال لما كان للمضى
 الماضى لكونه مقبدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على اشتراط في عمله بكونه مقارنا
 للحال والاستقبال (خلافا لكانى) او خوفا خلافا وذلك لخالف لهم هو الكسائى
 (قاه) اى الكسائى (ذهب الى عدم وجوب اضافته) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما
 لا تجب الاضافة عنده (لانه) اى اسم الفاعل (يسمى) اى يعمل في مفعوله (عنده) الكسائى
 بلا شرط (سواء كان معنى الماضى والحال او الاستقبال) وانما اخر الحال ههنا لكونه اذا ت
 الطرفين فزمان الحال وان كان مقدما على الاستقبال في الوجود لكنه مؤخر عنه في الملاحظة
 فروعت ههنا الملاحظة للتفنن (فيجوز) اى واذا لم تجب الاضافة بجوز (ان يكون)
 اى مفعوله (منصوبة) اى لفظا (على المفعولية) ويجوز ان يكون مضافا الى مفعوله (وعلى
 تقدير اضافته) كما هي الجائز عنده ايضا (ليست اضافته) اى تلك الاضافة (اضافة منصوبة)
 كما كانت عند الجمهور (لانها) اى وانما لم تكن تلك الاضافة منصوبة عنده لان تلك الاضافة
 (عنده) اى عند الكسائى (من قيل اضافة الصفة الى مفعولها) وكل اضافة شالها
 كذلك فهي اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن منصوبة (وتعكس الكسائى) اى استشهد
 على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد) حيث كان
 الباسط تاملا في مفعوله وانما صاله مع كونه بمعنى الماضى ولو لم يحز اعماله مع كونه للماضى
 لم يقع المفعول منصوبا في هذه الاية (وقد مر الجواب) من طرف الجمهور (عن) اى عن قوله
 تعالى بالتأويل بالحكاية ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيها اذا وجد ذلك الفاعل مفعول

واما كيت وزيت فاما
 بينا لانها وانما سا
 موقع الجلة والاعراب
 للجملة من حيث كونها
 جملة فاجريتها جبراما
 وهذا البناء يصح ان
 خال انه انما ساد الاصل
 لانه اشبه الجملة التي لا
 اعراب لها لفظي ولا
 قدر يرى من حيث هي
 جملة ويصح ان خال انه
 مما وقع غير مركب لانه
 لما كان حكاية من الجملة
 تسند وزعمه مركبا
 فانه يركب التركيب
 المحققى لامرأب القروات
 واما تركيبة الجمل من حيث
 كونه جملا لفظي
 امرأاب هذا كلامه
 وعليه غيره فلهذا
 تدفع عنك ما سيورده
 القائل من التقاثر
 واحدا بعد واحد ولا
 تفعل قوله لا لو جعل
 كاحد الطرفين لكان
 محكما هذا هو المفعول
 فجايزهم وقد قيل الوجه
 ان يقال نصب ميزكم
 الاستغماية لانه جعل
 ميزكم كالمجربة كالطرفين
 دفعا فتحكم بل جعل
 ميزكم الاستغماية
 مثليا او مثل احداهما
 ليس بكم المجربة ليس
 كالوسط تعيينا ولم يعكس
 لان كم المجربة متقدمة
 على الاستغماية لكون
 الاستغمام فرع المجرب
 ليجعل كالطرفين لان
 الطرف مقدم على
 الوسط وفيه ما به قوله
 لكن يجوز العزى

آخر منصوبا (ان كان له) (اي لاسم الفاعل) اى وان وجد لاسم الفاعل الذى كان
للماضى (معمول آخر) وقوله (غير ما اضيف) صفة كاشفة للمعمول الاخر
اى المراد بذلك المعمول الاخر هو غير المعمول الذى اضيف (اسم الفاعل اليه)
من نحو المفعول الثانى لياب اعطيت واعلمت (فيقول مقدرا) (اي فانتصاب) اى فانتصاب
ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدرا) وقوله (لاباسم الفاعل) للاشارة
الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قلب لان الكسائي قائل بان انتصابه
باسم الفاعل (نحو زيد عمرو درهما امس) (قدرهما) اى فان لفظ درهما في هذا
المثال (منصوب باعطي المقدرا) اى فعل اعطى الذى قدر بمد قوله زيد مدعى عمرو وان يكون
جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ بمقابلة (فانه لما قيل مدعى عمرو قيل) اى سئل بقوله
(ما اعطاه فقيل درهما اى) (فاجيب عنه بانه) (اعطاه درهما) ولما فرغ من مسائل اسم
الفاعل المجرد عن اللام شرع في المسئلة التي هي حين دخول اللام عليه فقال (فان دخلت
اللام) واورد الشراح وصفها بقوله (الموصولة) لتخصيص معنى المراد بدخول اللام
(على اسم الفاعل) هي اللام الموصولة وقال المصنف ان الشئ قيد اللام بالموصولة احترازا
عن لام التصریف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يفتيه عن شرط من شرائط العمل صرح به
الرضي ثم قال ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتقاد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهي ان اسم الفاعل
والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قديقيان باللام ونسبي لامتقوية في غير نحو
علم وعرف ودرى وجهول وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالياء لجواز زيادتها
مع اضالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم كذا في الرضى وقوله (استوى الجميع) جزاء
لقوله فان دخلت ينى اذا كان كذلك استوى (اى) استوى (جميع الازمنة) من الماضى
والحال والاستقبال ولم يشترط في عمله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتياده على شئ
من الصواب (فيقول) اى فحينئذ يجوز ان تقول (مررت بالضارب به زيدا امس)
اى حال كونه مقارنا للماضى (كما تقول) اى كما يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه
زيدا الان او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام
الموصولة عليه ينى انما لم يشترط في العمل مقارنته باحد ازمته الحال والاستقبال فان علة
الاحتياج الى اشتراط احدهما متفتية ههنا لان علة احتياج انما هي لتقريبه من الفعل
ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل
بالحقيقة حينئذ) اى حين كونه صلة لان اسل الضارب الذى ضرب ولما بدل لفظ الذى
الى صورة اللام (مدل عن صيغة الفعل) اى ضرب مثلا (الى صيغة الاسم) الفاعل وهو
ضارب وانما عدل عن هذا الاصل (لكراهتهم) اى لكراهتهم العرب (ادخال اللام) اى الذى
هو من خواص الاسم (عليه) اى على الفعل ثم شرع في بيان احكام صيغة المبالغة فقال

قيل هذا رد لقول الرضى
ولا يدل على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن
لانه دل عليه كلام
الزحمرى في تفسيره
الآية وما يبرده ما ذكره
قيل هذا الكلام انه
يجوز جر ميمزكم
الاستثنائية المبرورة
بجر المجر نحو على كم
جاءكم في بيتكم وبكم رجل
مررت والهو قد
لطائى كم وميمزه جرا
والجر هذا لا يجازى بسبب
اضافة كم الى ميمزه كما
في الخبرية وعند العلماء
هو مجرور بن مقدرة
وبجوز اخبارها قصد
التطابق وبهذا مررت
وجه صحة قوله وكما
الاستثنائية ميمزها
منصوب مفرد من غير
استثناء بكم رجل
مررت لانه داخل في
قوله ويدخل في فيما
وليس من سلامة الفهم
لان الشارح قد سره
لا يبرده او دخل الرضى
ولا يصح له ذلك لان
مجرور الزحمرى في
الكشاف لا يدل القول
بانه يدل على كتاب من
كتب هذا الفن وكذا
مجرور الرضى جر ميمز
الاستثنائية بشرط
انجراد الاستثنائية
بجر المجر وبيان كون
الخبر ح اما بسبب
اضافة كم الى ميمزه او
بتقدير من على اختلاف
القولين لا يرد منه ذلك
لان انجراد الميمز من

المقدرة في صورة الجبرادكم
الاستغناء مية بحرف
الجبر لا يقتضى جواز
الجبراد مية الظاهرة
من غير الجبراد الاستغناء
مية بحرف الجبراد كونه
ولان مناسبة بين هاتين
المشتقتين وبذلك تحققت
بإطلاق قوله وبهذا
عرفت وجه صحة قوله
الحمل على انه لا وجه لذلك
الاستغناء لعدم دخول
حكم الجبراد بحرف
الجبراد حكم الجبراد
منه قوله لوال وكذا
هما الخ لم يمانل
اذل تذكر كلاهما
تذكر لان تأنيث كم كما
شاع في السنة الخاصة
لتأويلها بالكلمة قوله
كم الاستغناء في تأويل
كلمة كم الاستغناء والظ
فيه التذكير قوله فهو
على تأويل كلا هذين
التوهمين كآرى وأويل
بالتأويل فالظاهر كلا
هذين القظين او الا
سين وفيه نظر قوله اى
كل واحد منهما اقبل اشار
الحوجه امر اذا الجبراد
وجوهه ان كلا مفرد
اللفظ وهما وجه لطيف
قدسح لطفه وهو انه
نبه ان كليهما واحد
بالذات والعدد اعتبارى
وذكر كلاهما بكتف
اعتبار العدد لثلاثتهم
تخصيص اعتبار الامراب
بأحد اعتبارى وكلاهما
ان مراد الشارح قدس
مره بذلك التفسير ليس

(وما وضع) اى حكم الاسم الذى وضع (ت) (اى) حال كونه (من اسم الفاعل) ولما كان
في دخول صيغة المبالغة في تعريف الفاعل تخديش بناء على ما في الترجمة الشريفة وجه
الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال (بتغيير) اى وضع بتغيير
(صيغة) اى صيغة اسم الفاعل (الى صيغة اخرى) اى الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغيير
ملاصبا (بحيث يخرج) اى ذلك الاسم الموضوع (عن حداسم الفاعل بتغيير صيغة الاصلية و
ضم المبالغة في معناه وقوله (للمبالغة) متعلق بوضع ولما كان في المبالغة احتمال كونها في الفاعل
كاكثر الذى في باب التفعيل اراد ان يدفع هذا الوهم بتبيد المبالغة بقوله (في الفعل
المشتق منه) يعنى ان تلك الاسماء موضوعات للمبالغة الخاصة في الفعل الذى اشتقت تلك الاسم
من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فمال بتشديد العين وفعل وفعل بكسر الميم
وزادسيوي فيلأوفلا بكسر الميم وسلك المصنف مسلكه فقال (كضراب وضروب
ومضارب) حال كون تلك الثلاثة ملاصبة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة في الفعل
كما اشار اليه (وعليم) (بمعنى كثير العلم) (وحذر) (بمعنى كثير الحذر) وكون هذين
الاخيرين للمبالغة عندسيوي وقوله (مثله) بالرفع خبر للموصول اعنى ما وضع وقوله
(اى مثل اسم الفاعل) تفسير لاضمار الجبراد وقوله (في الفعل) واشترط ما يشترط به عمله
تفسير وبيان لوجه الشبه يعنى ان ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل في كونه عاملا كفعله
وفي اشترط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان ظاهر كلام المصنف مبني
على خروج صيغ المبالغة من حداسم الفاعل كافعله الشارح فيما سبق محل الشارح
عبارة عليه وفسره به الى هنا وادان بنيه ان كلامه قابل ايضا لاحتال ان يكون داخلا
في الحد فقال (هنا) اى حملنا لفظ المثل على المثلية في العمل والاشتراك (على تقدير ان تكون
صيغ المبالغة خارجة عن حداسم الفاعل) ولم تكن منه بمعنى الدخول في افراده يعنى المراد
بذلك الاشتراط هو الاشتراك في الحكم لا الاشتراك في المفهوم (واما) اى واما توجه كلام
المصنف (اذا كانت) اى صيغ المبالغة (داخلة فيه) اى في حداسم الفاعل ومشتركة معه
في المفهوم (معنى هذا العبارة) اى فيكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت اى
وقت يكون اسم الفاعل (للمبالغة) اى ذلك المفرد منه) مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن) اى
مثل المفرد الذى لم يكن (للمبالغة) نحو زيد ضرب ابوه عمرا الان او غدا) يعنى فلان يجوز
ان يقول احس كالا يجوز في ضارب وهذا مثال لوجود الاعتقاد عليه المبتدأ ولو جرد واحد
المعنيين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب ابوه عمر الان او غدا) (واما)
وهذا ما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (وما فيه) اى واسم
الفاعل الذى حل فيه معنى (من معنى المبالغة) (باب) اى قام ذلك المعنى (منابا) اى مقام
المعنى الذى (قامت من المشابهة اللفظية) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المشابهة وهى موازنة
له في الحركات والسكنات وقد قامت ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة بقيت المشابهة

المشوبة والاستمالية ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك التصان لقيامه مقامه اعلم ان في قوله وماتاب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال الكوفيون ان ما كان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لا يعمل مثله لقوات المشابة بتغيير الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله فاجابوا عن قولهم بانه ماتاب المشابة اللفظية بان معنى المبالغة جابر لما قامت من المشابة اللفظية فانشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وماتاب وردده الصمام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية انما تجعل الاسم بعيدا من مشابة الفعل فكيف يكون جابرا وقال في شرح اللب ويمكن ان يدفع بان الاصل في افضل التفضيل الزيادة على التبر فلاحظه التبر هي التي بعده من المشابة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فتقرب لكونه بمنزلة التجدد التبر المتأني للفظية ولما لم يختلف المفعول من اسم الفاعل والمتى والمجموع في هذا الحكم اشارة الى عدم الفرق بينهما فقال (المتى) وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اي المتى (من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة) نحو ضاربان وضربان ولما لم يكن للمتى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام اشارة الى وقره عن المتى بقوله (و) (كذلك) (المجموع) (منهما) اي من اسم الفاعل وما هو للمبالغة و اشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاسما به بقوله (مصححا كان) سواء كان ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضربون (او مكسرا) كضربة (مثله) (اي مثل اسم الفاعل) (وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقبس عليه وقوله (العمل وشروط) اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم نظرق) اشارة الى علة عدم الفرق بيني وانما لم يفرق بين مفردة وبين مشاء وجهه لعدم عروضر (خال) مانع عن عمله (الى صيغة المفردة من حيث ذاتها) اي ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اي بسبب الحاق (علاقي الثانية) (من الالف والنون او من الياء والنون) (والجمع) اي علامة الجمع من الواو والنون او الياء والنون لبقاء صيغة المراد فهما (قول الزيدان ضاربان او الزيدون عمرا الان او غدا) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ الثانية والجمع وقوله (والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما حين استوى الجمع وقال الصمام ان هذه العلة بيني قوله لعدم نظرق انما تنفي لوجه عمل المصحح لانه لا يتغير صيغة مفردة فيه واما في عمل جمع المكسر فلا تنفي لانه لا يتغير صيغة مفردة الان يتبرمه قصدا مراد الباب وقال الرضي ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى (ويجوز حذف النون) وتفسير الش لنون قوله (اي نون المتى والمجموع) اشارة الى قسم تلك المسئلة في نون المتى والمجموع وقوله (مع العمل) متعلق بجوز وظرف له وقوله (في معموله ينصب على المفعولية) تفصيل لكيفية العمل ومورد هاتين ان حذف النون جائز في العوارة التي عمل اسم الفاعل في معموله بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المفعول على المفعولية نحو نحن الضاربون ازيدا زيدو عمرو الضاربين بكرة ويجوز ايضا ذكر النون في هذين المثالين وقوله (بخلاف ما اذا

لثنيه على وجه افراد
الحيز لان الحكم الجاري
على كلمة كل انما يكون
باعتبار ما ضيف اليه
ولا يكون خبره بحسب
الظاهر الا مفردا بل
الباردة لان معناها حسبا
يشغبه الظاهر كل شئ
ببده فعل وليس ذلك
مراد النص بدلالة قوله
فما يبدو ذلك اسماء
استفهام والشرط بذلك
تبين بطلان قوله ومن
وجوه الخ وانما
زعمه خفي الفاعله معنى
فاسد نأى من سوء
فعله قوله ومعه لا
يكون الانحسار به
فمن كلامه الرد على
الشيخ رضى الله عنه ان
المس ارادة تفصيل وما كان
في الاعراب بيني اذا كان
يذكر كل لم يشغل عن
نصبكم ينصب الضمير
لراجع اليه كالي نحوكم
ونيل خبره او ينصب
متعلق ذلك الضمير كالي
نصوكم رجلا ضربت غلامه
كانكم منصوبا معمولا
على حسب اقتضائه فان
التنفي المقول به فكم
منصوب المحل بانه مفعول
به نحوكم رجلا ضربت
ضربتكم غلام ملك
ملك والاولى ان يقول
معمولا على حسب وحسب
التي مما وذلك انك
قولكم يوما فكم
منصوب على الظرف
مع اقتضاء الفصل

كان بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعني بما يقيد المصنف جواز حذف النون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذي كان (مضافا اليه) الى معموله بان يجزمه بالاضافة (فان حذفها) اي حذف النون حيث (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها وقوله (و) (مع) (الترفيف) بالجزم معطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع فيكون من قبيل عطف شرط شيء على شرطه الاخر يعني اشتراط لجواز حذف النون شيئا واحدا كونه طاملا والثاني كونه مع التعريف ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله (تخفيفا) و اشار الشارح بقوله (مفعول له) (الحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله (اي يجوز حذفها) لوجود هذين الشرطين يعني العمل والتعريف (لقصده مجرد التخفيف) وقوله (لطول الصلة) اشارة الى علة ذلك القصده يعني انما قصد التخفيف في هذه الصورة لوقوع الثقل بكون الصلة طويلة (بها) اي بسبب النون اذا كانت مذكورة لان اسم الفاعل اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناسبا لمعمول تكون الصلة مشتملة للفاعل والمفعول والمشتمل لهما يكون اطول مما هو مشتمل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن طاملا انصب لفظا بل كان مضافا الى ذلك المصداق فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافة واذا لم يكن باللام لم يكن صلة فلا يضر تطويله ومثاله (كقراءة من قرأ) اي كقراءة القاري الذي قرأ قوله تعالى (والمقبى الصلوة) في سورة الحج (نصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة المتواترة التي هي بجر الصلوة وباضافتها اليه واعلم ان القاري بهذا هو المطوحي في احد وجهيه وفي الوجه الى قراءة زيادة النون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة النون مخالف للرسم ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التذكير) اي واما حذف النون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى انفقوا المذاب) الا لم اذ قرى لفظ الا لم بالنصب لحذفها) اي لحذفها النون على ذلك التقدير (ضعيف) وقوله (لان اسم الفاعل) اشارة الى علة الضعف يعني انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير لان اسم الفاعل (لم يقع صلة اللام) فحينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه ودراية وقوله (والقراءة) جواب لسؤال المقدّر كأن قال لا يحول لم يكن ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة النصب ليست بمتواترة والقراءة التواترة (عمالا اعتمادا عليه) فلا بد وحينئذ على الشارح ما عترض به بعض المحشين بان قوله القراءة عمالا اعتمادا عليه ليس بما ينبغي لان القراءة اصل في العمل لو رددنا من معدن البلاغة فان مراده في الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة بنصب العذاب في الآية المذكورة لم توجد في التواترات ولما فرغ المصنف من مسائل اسم الفاعل شرع في مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق من فعل) (اي) حدث موضوعا (لمن وقع) اي ذلك الحدث (عليه) (اي لذات ما) يعني انه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعا للذات وقع ذلك الحدث عليه وفي العمام ان قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج نحو مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان

(المضروب)

المضروب به والمصدر والمضروب فيه وغير ذلك من التصويبات فعيته لاحد التصويبات انما هو بحسب الفعل وبحسب المميز فقولك يرمي ياتمين لظرفية وقولك كرجلا لكان انتصابا بكونه مفعولا به قلت كم ضربة لا تنصب بكونه مفعولا مطلقا هذا كلامه ويؤيد ما ذكره الشارح قدس سره قول المص في شرح الامالي من انه منصوب على حسب الفعل السلط عليه مفعول به او مصدرا وظرف كقولك في المفعول كم ضربت وكم رجلا ضربت وتقول في الظرف كم بوضعية وتقول في المصدر كم ضربة ضربت لانه مثل قولك ضربت رجلا ضربت وكثيرا من الضرب ضربة وكثيرا من الضرب ضربة واحترق يوما ضربت وكثيرا من الايام ضربت هذا قوله من ابوك نظير لانما وقع في بعض النسخ كم رجلا انونك وهذا ادنى لان الظاهر في امثال ذلك التثنية قبل بعض تلك القاعدة بكم رجل صلبه فانه يتبين هناك كم ضربة لان النكرة لا تكون مبتدأ للمرفة بالاتفاق فيما هذا

المضروب في هذين المتالين لا يصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه الضرب اولن وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب في المتالين المذكورين المفعول به وانما ذكرت كلمة اللام للطريقة والميل لالا نه نعى وضع لهما لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب في يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو الشخص او يقال ان الاستعمال على خلاف الوضع بتزليل الظرف والسبب منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليها) للاحتراز عن اسم التفضيل الذى صنع للمفعول نحو اشهر واعرف بمعنى المشهور والمرفوع فانهما موضوعا لما وقع عليه الثمرة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحيلولة لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا في بعض الحواشي ولكن اختصاص قيد الحيلولة في تعريف اسم المفعول لاخراج اسم التفضيل وعدم اعتباره في تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه بما تكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (فمضروب) شروع في تطبيق الحد بالافراد يعنى ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) اى لذات من الذاتات معين وقوله ما صفة الذات وقوله (وقع عليها الضرب) صفة بعد صفة لاه لذات المبهمة التى وقع عليها الضرب (واعذار اقامة من) اى الاعتذار من المعرفة لا قامت لفظا من حيث قال لمن وقع (مقاما) اى ولم يقل لما وقع مع انه الظاهر لمصوم ما اى هو الاعتذار الذى (مر فى اسم الفاعل) فلا يلزم تكراره (قوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر) متعلق بالمشتقة لانه بيان لبيان الامور المشتقة يعنى بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اى من هذا التعريف (ماعدا المحدود) اى غير المحدود الذى هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة والمشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو فى التمدى ولما كان اسم التفضيل جهمتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا القيد قوله (مطلقا) وفسر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اى سواء وضع اسم التفضيل (لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (او لتفضيل المفعول) نحو اشهر فكلاهما خارجا بهذا القيد (قانه) اى فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل الموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل الموصوف زيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول) بخلافه فان (موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط) اى من غير اعتبار زيادة تم شرع في بيان صيغته من الثلاثى وغيره فقال (وصيغته) اسم المفعول حال كونه (من الثلاثى المجرد على) (زنة) (مفعول) (كفمضروب) (ومن غيره) (اى غير الثلاثى المجرد) من الثلاثى المزيد فيه او الرباعى المجرد او الرباعى

مثل من اوبك وبمرت وجل افضل منه اوبه وكان اخذ ذلك من قول الرضى ومثال كونه مبتدأ كم وجل جانف واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبر الا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة لكنه قد قيل حماد كره اى الرضى فى مباحث المبتدأ من ان المبتدأ يقع نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع احدها ما التنجيب على مذهب سيويه والثانى المبتدأ الذى هو فاعلا للمضى والثالث المبتدأ الذى خبره ظرف او جار ومجرور والرابع كانت الاستفهام او ما يقع بعد حرف الاستفهام الخامس ما بعد واو الحال السادس بعد اما السابغ الجواب قال وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له قوله فكم منا منصوب المحل اولا قيل مكذا ذكره رضى وهو غير مرضى لان الرفع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهى النائية من الخبر هذا وما فيه اظهر من ان يتحقق قوله اى مثل كم فى تأق الوجود الاربعة الاربعة قبل جعل المطار اليه بكذلك قوله مكلم ما بعده ولك ان تجعل المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام الى عنوان الميمير

المزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) أى على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (بتنح) أى حال كون تلك الصيغة فى اسم المفعول ملازمة بتنح (ما) أى الطرف الذى (قبل الآخر) وأما اختير الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لحقة الفتحة) أى لكونها اخف الحركات (وكثرة المفعول) أى ولكون اسم المفعول أكثر استعمالاً بالنسبة إلى اسم الفاعل لأن للفعل قاعلاً واحداً سواء كان لازماً أو متعدياً إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكسرة (كستخرج) وهذا مثال له حال كونه (بتنح الرأه) ثم شرع فى بيان عمله فقال (وامره) (أى شأنه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبه وقوله كما خبر ومثبه وقوله (فى العمل) متعلق بالامر كذا فى المرب وبيان لوجه الشبه ولما كان عمله فى نائب فاعله غير مشروط بنشأ احتضاجه إلى الشرط فى عمل غير نائب الفاعل فاشترائه الشارح بقوله (أى) فى (عمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله فى العمل فاشترائه الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (أى اشتراط عمله) إلى أن اللام فى الاشتراط للمعند الخارجى وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذى ذكر فى اسم الفاعل وهو أنه يشترط عمله فى المفعول به (أى أحد الزمانين) أى الحال والاستقبال (والاعتماد) أى اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه أو الهمزة) أى أو الاعتماد على الهمزة (أو) على لفظ (ما) (كأمر اسم الفاعل) (أى مثل شأنه وحاله) وقال للصامق تعلقاً عن الرضى أن قوله وامره كأمر اسم الفاعل موافق لكلام المتأخرين كابن على ومن بعدهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال والاستقبال كأمر اسم الفاعل وأما المتقدمون فليس فى كلامهم ما يدل على اشتراط عمل اسم المفعول بأحد الزمانين ثم قال ولو أكتفى بقوله وامره كأمر اسم الفاعل فى العمل لكننى انتهى ثم ذكر الشارح باقى الحال والشأن بقوله (وإذا كان) أى اسم المفعول (مرفق باللام) نحو المضروب (بمعنى الماضى) أى إذا كان بمعنى الماضى (أيضاً) أى كما يصل معنى الحال أو الاستقبال أو كما يصل اسم الفاعل إذا دخلت عليه اللام (فهو) أى اسم المفعول (يرفع ما) أى المفعول الذى (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (ولو كان) أى بدفعه لذلك المفعول بالثبوتية أمان لا يوجد مفعول آخر أو يوجد قان وجد (هناك مفعول آخر) أى غير المفعول الذى جعل نائباً (سبق) أى ذلك المفعول الآخر (على نصبه) أى على نصب الأول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثل به المصنف بقوله (نحو زيد مطى غلامه درهماً) قوله مطى بفتح المعطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الأول وبقي درهمه ووباه على حاله ويؤيد الشارح المثال بقوله (الآن أو غداً) وقد أحمله المصنف لظهوره وأعمل أيضاً بيان ما كان مرفق باللام وقد ذكره الشارح بقوله وإذا كان مرفق باللام ووارد له مثلاً بقوله (أو المطى غلامه درهماً الآن أو غداً أو أمس) ثم شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال (أهف المشبهة)

الوجود الاربعة فى كل اسم استفهام أو شرط أو له الشارح بأن المراد أنه يتأق تلك الوجود فى جميع هذه الاسماء وجعل فيه التأويل فى التنبيه فقال معنى قوله وكذلك أن مثل كم فى بعض تلك الوجود أو جميعاً أسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى أن فى قوله وكذلك أسماء الاستفهام والشرط حرازة لانه لا بد أن يراد جميع أسماء الشرط وباقى أسماء الاستفهام يراد أن كم استغماية قد سر ذكرها ولكن لجره ذلك لا يثبت الحرازة فى التركيب لا لفظاً ولا معنى لاسياً على توجيه الشارح لدس سره كما هو الظ قوله أى ما هو تميز باعتبار بعض الوجود لانه فى سورة الرفع لا يكون تميزاً وما قبله والأظهر أن المراد ما هو تميز بحسب الظاهر مالا وجه له قوله فكان الالى تأخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم ما كان كم ضربت قيل فى هذا التوجيه مع التحمل فى التمييز بحجة على التمييز فى بعض الوجود فرأت حسن التوجيه فالاول أن يقال المراد بالوجه الثلاثة نصب حمة وجرها مع الأفراد وجرها مع الجمعية والمراد

بني الصفة التي ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها ماثية (باسم الفاعل من حيث انها) اي تلك الصفة (تتو) وتجميع ونذكر وتوث كاي بنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر ويؤنث فقول الصفة مبتدا وخبره قوله (ما اشتق) اي اسم اشتق (من فعل لازم) وهذا القول (احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتدين) اي المشتقين من المتدي نحو ضارب ومضروب وايس باحتراز عما اشتقا من اللازم نحو قائم وذاهب ونحو عمر ورده وكذا يخرج عنه اقل التفضيل من المتدي نحو زيد اعلم من عمر وكذا في الواقعة (ان) اي موضوعا لن وفسره بقوله (اي لا) اختصارا يعني ان اصل التعبير في امثاله ان يكون بما فصل عنه المصنف في التعاريف الثلاثة واعتذر عنه واعتذار المذكور ههنا كذلك (قام به) وقال في الواقعة ايضا ان قوله لن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والالة ولم يتعرض له الش العلامة ولما دخل في تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله (على معنى الثبوت) يعني انها موضوعة لما يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم الفاعل والمفعول وهذا (احتراز عن نحو قائم وذاهب) اي عن اسم الفاعل الذي من اللازم واشار اليه بقوله (عاشتق) وهو بيان للحو في نحو قائم يعني المراد بنحو قائم كل اسم اشتق (من فعل لازم لن قام به) يعني الحدوث فانه اي فان ذلك الاسم (اسم فاعل) لكونه بمعنى الحدوث (لا صفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفي الواقعة وكذا يخرج بقوله بمعنى اثبت اقل التفضيل الذي اشتق من اللازم نحو افضل الخ وفي المصنف ان المراد بالثبوت في كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف واشار اليه الشارح ايضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضي فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرى عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذي ادى ان الصفة الماثية كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا انه ذو حسن واكان في بعض الازمنة او في جميع الازمنة ولا دليل في النطق على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يحد فيه في جميع الازمنة كانك حكمت بشيئة فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر وقوعه في جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما قول كان هذا حسنا فقبح الخ اقول فهنا ثلاثة اشياء الاول التجدد وهو المراد بالحدوث باقائي بين المصنف والرضي والثاني التجدد المستمر في جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار التجدد حادث وباعتبار استمراره في جميع الازمنة مستمر بهذا المعنى غير مجر عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضي هو القسبان الاخير ان الله اعلم وقد فصله الشارح قول (واللازم) اي المراد من قوله لن فعل لازم (اعلم من ان يكون لازما ابتداء) اي حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اي

بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل يترك كم حمة ك باجرير وخاله فانه الذي سبق اتفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه آخر باعتبار الميز المحذوف ويكون نحوكم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا الميز وتبيننا لاحتمال المحذوف بان يكون المصدر كما في ضربت او المقدار كما في مالك وهذا من جملة الاوهام لان اراد بالوجوه المتحققة في الغيبيز النصب على الاستفهام والمجر على الخبر والرفع على معنى كم مرة حليت هل هناك كما شرح به الزمخشري في الفصل والس في شرح الايضاح وغيرها وايضا الجرية لا يتصور في هذا المثال فيبطل ما زعمه جدا وكون المراد بقوله وقد يحذف ما افاده مما لا سبيل اليه قطعا قوله والشاوي جمع مشاء هكذا في بعض النسخ والصواب المشاء بدون الياء واما مشاوي في البيت فهو تركيب اضالي

من الباب الذي اختص باللازم (او عند الاشتقاق) اى سواء كان لازما حين الوضع او لم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه مثال المعارض عند الاشتقاق (كرحم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فسد كونه في هذا الباب ليس بلازم يقال رحم زيد عمر اقم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه ارحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يحز اشتقاقها منه مادام باقيا في ذلك الباب فانه لما يصدق لمرئيه حينئذ على بل اشتق الصفة المشبهة التي هي كلمة (رحيم) (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب الذي بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذي (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله ويصدق عليه لمرئيه ويمتاز من الرحم الذي هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر العين (الا) اى غير ان يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله قوله (اى صار الرحم طبيعة) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا الباب يكون مناه كذلك لكون هذا الباب موضوعا للطبائع فان كل فعل يجي من الباب الذي بضم العين في الماضي والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به مثاله (ككرم) اى فعل ماض بضم العين (يعنى صار الكرم طبيعة) اى لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة ملاس (يعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا من فعل لازم (بحسب اصل الواضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين اشتقاقه حتى لا يكون في اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت في الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضارب) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضاربة اى مهزولة ضعيفة فكان في اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطائق) اى ويخرج عنه ايضا لفظ طائق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانهما بحسب اصل الواضع للحدث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجري مجرى الاسم للناقة وان لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثاني للرجل الذي يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق ثم شرع في بيان صيغتها الحية فقال (وصيغتها) (اى صيغة المشبهة) وهذا تفسير لضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للإشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوع ما يكون باللام نحو الحسن وجهه او بالاضافة نحو حسن الوجه او مجردة عنها نحو حسن وجهه بالتثنية وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها مخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله (مخالفة) بكسر اللام خبره وقوله (لصيغتها) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخالفة ولما كان لفظ الفاعل الذي اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاث ولغيره ويحتمل

قالبه فيها كلمة مستقلة اضيف اليها لفظ العشار ولبست من نفس الكلمة قوله لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها وكون الفعل بحيث وقع خبر الاعمته ذلك من عمله فيما قبل المبتدأ الا ترى انك تقول حمرا ويضرب وحمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب قوله ملا حاجة الى ذكر البعض ههنا قبل ينى حذف لان اللام يبنى فساد ههنا فيكون ذكره ذكر المالا حاجة اليه ثم قيل ولك ان تقول حذف ازالة الابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة ومن الظاهر ان لاحذف في المقام وما جوزه من ازالة الابهام اصل لا ينساق اليه اوعام ذوى الابعام ثم انه كان على الشارح قد سره حذف ذلك القول لتبيين كون اللام ههنا كالأخوان والمعمود هو الظروف المبر عنها عند ذكر اقسام البنى ببعض الظروف كما اعترف به نفسه فان يتصور ان يذكر البعض ويقال

بعض الظروف منها
قوله ما لي ظرف فسمه
بذلك تبييناً على ان
المراد بمالا يتجاوز
ما جرى مجراه ببلالة
قوله واجرى مجراه لاغير
ليس غير وزعم بعض
الناس جوازها ما على
مرسها اشارة الى ان من
الظروف في باب الذي
مانع من الاضافة
من كل وجه حتى لم يبق
اثر من الاضافة كافي
ما عوض من المضاف
اليه شيء فانه كانه
لا قطع فيدخل في
الظروف ما جرى
مجراه قوله لشهبا بغير
في كثرة الاستعمال
وهو ترميها بالاضافة
قبل العيب ان قال لان
حسب بمعنى لاغير
اذ لافرق بين ان يقال
جاء زيد لحسب وبين
ان يقال جاء زيد لاغير
والفئة من هذا الوجه
المحجب وليت شمرى
انه لم يجمع حسب
مناسب القبايات في الابهام
لانه لا يام لا يترى
كثير وفيه انه لو كان
ذلك بسبب التقارب
في المعنى او الاتحاد
لكان كثيراً من المبررات
للوافة لماني المبينات

ان يكون بمعنى انه على صيغة وهي لفظ الفاعل فيخص حينئذ بصيغة التاني المجرى اشارة
الشئ بتوسط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وقوله (او الصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم
الفاعل من التاني المجرى) الى الاحتمال الثاني يعني ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هي لفظ
الفاعل وقوله الذي هو ميزان الاعتذار عن ترك غير التاني يعني انما اعتبرت المخالفة مخصوصة
بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذي
هو ميزان وزن اسم الفاعل من التاني المجرى الذي هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرابعي
وقال المصمم انه رد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة
من غير التاني المجرى وعلى وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل انتهى واقول
يحمل ان رد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وقوله (فلا ينبغي
صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا) اي للاتفاق في التوجيه الثاني يعني اذا كان المراد
من الفاعل وزنا مخصوصا بالتاني المجرى يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله
(على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم
الفاعل وقوله (اي كائنه) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حاله من المستقر
في مخالفة حيث قدر المطلق وتناو قوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار
وقوله (بحيث لا يتجاوز) تقدير للمقدار يعني ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار
المسموع لا يتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف) شروع في بيان
الاعراب الجائز في قوله على حسب السماع يعني ان الظرف المستقر (منصوب على انه حال من
المستقر في مخالفة) وهذا هو الاعراب الذي اختاره الشارح لما عرفت من تخصيصه (او صفة)
اي او الظرف المستقر منصوب على انه صفة (لصدر محذوف اي مخالفة كائنه على قدر ما يسم)
وفي المصمم انه رد على قوله كائنه على قدره ان وزن افضل من الالوان نحو احمر ومن العيوب
نحو اودور وامي من التاني قياسي في اسم الفاعل مع انه ما مخالفة لصيغة الفاعل فاجاب
عنه بقوله الان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك في غير التاني سماعية بان لا يكون مجيها
من غير التاني قياسيا مقصورا على مسمع انتهى ولما خص المصنف المخالفة بصيغة
الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجه ذلك التخصيص فقال
(وخص مخالفتها) اي مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة
وقوله (باليان) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور ههنا يعني ان المخالفة تمازاة بينها
لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اي مع ان صيغة الصفة المشبهة
(مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اي كائنه مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ
ان يقول مخالفة لصيغة الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول ولكنه عدل عنه (لزيادة
اختصاص) اي لوجود زيادة الاختصاص (لها) اي لصفة المشبهة باسم الفاعل ولم يجد
ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص الزائد (لكونها) اي لكون الصفة

المشبهة (مشبهة) أى باسم الفاعل فى كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هى منه فهى بمعنى
 ذو مضاف الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كأن اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه
 فضارب بمعنى ذو ضرب لافرق بينهما الامن حيث الحدوث او الاطلاق كاذكرنا كذا
 فى الرضى ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الاخير
 فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها) أى وايضا ان ذلك الاختصاص
 حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو (لشابهتها) أى لشابهة تلك الصفة (ايام) أى اسم
 الفاعل (فيما ذكر) فى الاوصاف التى ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (كحسن)
 مع ما بهد خبر المبتدأ المحذوف أى وتلك الاوزان المسنوعة نحو حسن بفتح الحاء والسين
 (وصب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها اوزان اخر وقد جمعنا بعضهم
 فى بيت «هزه آمد بنظم وزن صفات حسن وضيق وشجاع وجبان» حول وشكس
 وصلب وصبر وسلم بس خلوع وخشن وجنب وعطشان نسا آمد ودر قوم
 بس امام وندس در حيوان ثم شرع فى بيان عملها فقال (وتعمل) أى الصفة المشبهة
 (عمل فعلها) أى كعمل فعلها الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو
 رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال فى المعاصم اعلم انه يزيد عملها فانها تنصب المشبه
 بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا ولا شبه انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة
 لما ساقى من ان انصب على التشبيه انما هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين فهو
 منصوب على التمييزه فبارئه مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على انه حال
 من المستكن فى تعمل أى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار
 الوصف كذا فى المغرب وفسر الشارح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان) أى
 من الازمنة الثلاثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم الاشتراط بئى انها انما
 لم تشترط بالمقارنة لزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث المقتضى
 لزمان لكونه متجددا فانما كانت بمعنى الثبوت (فلا معنى) أى فلا فائدة (لاشترطه) أى
 لا اشتراط الزمان (فيها) أى فى الصفة المشبهة فانها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذى
 هو عبارة عن التجدد وقوله (واما اشتراط الاعتقاد) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف
 الى اشتراط الزمان فقط واما اشتراط الاعتقاد على أى صاحبه (فتبصرها) أى فى الصفة
 المشبهة ايضا (لا) أى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتقاد على الموصول لا يثنى)
 أى لا يحصل ولا يقع (فيها) أى فى الصفة المشبهة كما انه معتبر فى اسم الفاعل وانما لم يحصل
 (لان اللام الداخلة عليها) أى على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) أى تلك اللام
 (بموصولة بالاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فان اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة
 وقد تكون غير موصولة كما اذا كانت بمعنى الثبوت العارض له فى نحو الضامر والحائض
 كما عرفت بتحقيقه واعلم ان قوله بموصولة بالذكى فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست

داخلة تحمها وليس
 كذلك ووجه التشبيه
 فى الابهام بالنسبة
 دون النيات كونه
 ادنى مرتبة منه
 فيه قوله وانما بنيت
 على القسم كالتساوت
 لانها غالب الاضافة
 اليه فيه نظر والصواب
 ما ذكره المصنف من
 ان حيث انما بنيت
 لاحتياجها الى جملة
 ثبين متناهما كاحتياج
 الوصول الى ذلك
 ولذلك لا يضاف الا
 الى جملة لان وضعا
 لكان نسبة فلذلك
 انقزلت الى الجملة
 كافتقار الوصول وما
 جاء مضافا الى غير
 جملة فساد لا يعمل
 عليه ولذلك بقيت
 على بنائها لقوله ولذلك
 أى لكون معنى
 الشرط فيها قيل
 الاولى ان يراد بقوله
 ولذلك ولكون معنى
 الشرط فيها غير قوية
 كما نبه عليه بقوله
 وفيها معنى الشرط
 وهذا فاسدا لان
 الثابت بذلك اختيار
 الفصل وليس فليس
 على ان القول بان
 المصنف بقوله وفيها
 معنى الشرط على
 ضعف معنى الشرط
 الثابت فيه وهم
 محض كسيف وقد
 اعتبر المصنف هنا قيدا

ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة
اقسام ولكل قسم منها حكم متباين للاخر عنه بقوله (وتقسيم مسائلها) ولم يقل وهي
اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها قسمين) وفيه إشارة الى
ان التقسيم هنا هو المصدر بمعنى الفاعل وقاعله محذوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال
اى كونها كما هو المتعارف في تفسير المصدر المبنى للفاعل والمبنى للمفعول يبنى ان الجاعل
جعل كل قسم منهما مذكورا باستقلال وقوله (ويبان) عطفت على قوله وجعلها وانما زاد
هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فحيث لا بد لها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر
الى الاول وقوله ويبان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يبنى ان الجاعل المذكور بمد جعلها
اقساما بين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع في وجه التسمية وانما
يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها
(لانه) اى لان الشارح يسأل عن حكمه اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويبحث
عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله
(ان تكون الصفة) خبر للمبتدأ يبنى ان اقسامها بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب
اعراب معمولها وقوله (متبسة) للإشارة الى ان الباء في قوله (باللام) للملازمة والى انه
ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يبنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين قائما اما ان
تكون متبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون مجردة عن اللام نحو
حسن ثم شرع في تقسيمها الثانى بحسب معمول وانما زاد الشارح قوله (و) (على كل من
التقديرين) ليكون إشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثنائى يبنى ان الصفة المشبهة على
تقدير كونها باللام وعلى تقدير مجردها عنها يكون (معمولها) اى معمول تلك الصفة وزاد
الشارح لفظ (اما) على قوله (مضاف) ليكون مقابلا لقوله (او) (متبسة) باللام او مجرد
عنها) فقوله معمولها عطفت على اسم ان تكون وقوله مضافا عطفت على خبره وقوله (اى
عن اللام والاضافة) تفسير للضمير الجرو والتمنى في عنها والفاء في قوله (فهذه) للفعلية
يبنى فاذا اقسمت الصفة كذلك فهذه (اقسام) (ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما
كونها باللام او مجردة (فى الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا او باللام او بغير الاضافة واللام
ثم شرع في تقسيمها بحسب الاعراب فقال (والمعمول) وفسره بقوله (اى معمول الصفة
المشبهة) للإشارة ان اللام للعهد الخارجى وقوله (فى كل واحد) ظرف مستقر صفة
للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن فى كل واحد (منها) (اى من هذه الاقسام
الستة) وهى الحسن وجهه او الحسن الوجه او الحسن وجهه او حسن وجهه او حسن
الوجه او حسن وجه فالمعمول الذى هو الوجه مثلا ثلثة اقسام (مرفوع) (نازلة)
(ومنصوب) (نازلة) (وجرور) (نازلة اخرى) وزاد الشارح قوله (فكل هذا) ليكون
توطئة لقوله (صارت) اى فبنا على كون المعمول المذكور مربعا بالاعراب الثلثة

يبطل ذلك الوهم بجميع
اجزائه فان قال
معنى الشرط ظاهرا فذلك
اختير بسببها الفعل
وبذلك قيد ظهوره
قوله يتخار فانه لو كان
بمعنى الشرط دائما لا
كان هذا مختارا بل
واجبا وهذا القائل
الفاضل حل عدم الو
جوب على ضعف ذلك
المعنى وقد صرفت حقيقة
الحال فاذا بعد الحق
الافتلال لقوله والمراد
بثروم المبتدئ غلبة
وقوعه بعدها وقيل
لثروم المبتدئ في غير
باب الاضمار على شريطة
التفسير قوله اى حال
صكونها لاستفهام
وشرط كانه جعل
استفهاما حالا منها
مساعدة بتقدير ذاتي
استفهام لان الاستفهام
منهاما والاظهر ان
المس جيله ظرفا يدل
عليه قوله ومن الزمان
فيها والامر كذلك
قوله والمشهور فتح
الهمزة والنون وقد سبه
كسرهما قيل ينادر
من هذا البصادة ان
جيم كسرهما كيمي
قصها وليس كذلك
قال الرضى وحسب
همزة لفة سليم وقال
الاندلسى كسرتونه لفة
هذا واختلف في اسفه
قيل هو ابن زيد فيه

سارت (اقسام مسائلها) اى تحولت وارقت اقسام مسائلها (ثمانية عشر قسما)
 (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث
 الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (فى الاقسام) اى فى الاقسام الستة
 (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع فى بيان
 الواسطة فى كل من الاعراب الجائز فيها فقال (فالرفع) اى الحاصل الجائز (فى المعمول)
 (على الفاعلية) (اى فاعلية للصفة) المشبهة ببنى بناء على كونه ذلك المعمول فاعلا لتلك
 الصفة (والنصب) اى وكون المعمول منصوبا مبنى (على التشبيه) (اى تشبيه) اى مبنى
 على جمل (معمول للصفة) تشبيها (بالمفعول) وقوله (فى) (المعمول) (المعرفة) ظرف
 للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول
 معرفة نحو الحسن الوجه او حسن الوجه وقوله (وعلى التمييز) مطوف على قوله على
 التشبيه وانما زادها بقوله (اى جمل معمول للصفة تميزا) للإشارة الى مغايرة الاعتبارين
 لان نصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى المعمولات معمولى معنى يقال له
 التشبيه فليس فى الجمل واماهنا فلما كان التمييز معمول لا معنى اعتبر فيه الجمل (فى) (المعمول)
 (التكررة) (هنا) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون
 نصبه فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التمييز (عند البصريين) حيث فرقوا بينهما وتبعهم
 المصنف (وقال الكوفون بل هو) اى المعمول المنصوب للصفة المشبهة (على التمييز) اى
 منصوب على التمييز (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين اللتين احدهما كونه معرفة والثانية
 كونه نكرة ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبني
 على عدم جواز التمييز معرفة حيث اضطرروا الى الحكم بالتشبيه ارادوا الشارح ان يبين ان
 البصريين مضطرون الى هذا العدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا
 ولم يضطروا الى حكم معمول غريب (لانهم) اى لان الكوفيين (بجواز كون تعريف المميز)
 اى يحكمون بجواز كون التمييز معرفة ثم ذكر الشارح مذهبا آخر فقال (وقال بعض النحاة
 على التشبيه بالمفعول) اى يحكمون بان النصب (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين (وقال
 الشارح الرضى) اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى
 الاخر والانصب (التفصيل) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث
 فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فصبه على التشبيه وان كان نكرة فصبه على التمييز فقوله
 (والجر) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب اى الجر (فى المعمول)
 اى فى معمول الصفة المشبهة مبنى (على الاضافة) (اى اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك
 المعمول اضافة لتغطية ثم شرع فى تفصيل الاقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتمل ارجاع
 التمييز المجرور الى المسائل وإلى الاقسام اراد ان يفسر بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام)
 للاشارة الى ان ارجاعه الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير

ياه وادغم الياء فى الياء
 وعلية جرى اهل اللغة
 حيث ذكروها فى باب
 النون وقيل اصله اى
 اضيف الى اوان حذف
 منه الياء والمزة وادغم
 الياء فى الياء وقيل اصله
 اى ان حذف المزة
 وزنه الرضى بانه لم
 يحجى الا ان خاليا
 من اللام ولم يحجى
 اى مضافا الى المفرد
 المعرفة وزيف الاول
 بان ابن السكك وان
 قرمان وكان القائل
 اراد انه لم يثبت ايان
 فى لغة من الافات
 بكسرهما مما بل ثبت
 بالكسر فى لغة بني
 سليم وذلك اما فى اوله
 او آخره على اختلاف
 القولين مستدلا على
 ذلك بظاهر كلام
 الرضى لكن كلامه ليس
 بنص فيه لانه لا يمنع
 محجى المزة والنون
 مكسورين مما وقوله
 فليس هو ابن زيد
 فيه ياء وادغم الياء
 فى الياء ناقصا وانما زيد
 فى ابن بشيد والفت
 فوزنه وزن فصل
 وقوله حذف الياء
 والمزة وادغم الياء
 فى الياء غلط والصواب
 حذف المزة مع الياء
 الاخيرة فبقى ايوان
 فادغم الواو فى الياء وقد
 يقال حذف المزة مع

المجروح راجع الى المسائل لانها هي المذكورة في اقبل ورده بان الارجاع الى المسائل يأتي عنه
 السياق ولان التفضيل انما يتشعب في الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل انما يكون بذكر
 احكامها فلم يذكر احكامها لئلا يبعد بل الحق انه راجع الى الاقسام ثمانية عشر قالوا وان لم يكن
 المذكورة مجموعة بلفظ واحد لكنهما المذكورة في ضمن (امثلة جزئية قولنا) فقولنا تفصيلها
 مبتدأ وقوله (حسن وجهه) خبره وقوله (بتنوين الصفة) بيان لذلك التفصيل اي اذا قرأت
 الصفة بالتون انقطع احتيازا فكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله (ورفع)
 بالجر عطف على التنوين اي فتح اذا قرأت معمولها الذي هو (وجهه) برفعه مرفوعا (بالفاعلية)
 اي يكون فاعلا للصفة (او نصبه) اي او قرأت ذلك المعمول بنصبه (على التنبيه بالمفعول) واوردها
 بعل حيث قال على التشبيه وفي الاول بالياء حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية
 معنى مستقل لا قضاء الاعراب بخلاف الثاني فانه امر اعتباري ومختلف فابين النحاة وقوله
 (ومحذف التنوين وجر وجهه) معطوف على قوله بتنوين الصفة يعني واذا قرأت الصفة المذكورة
 بمحذف تنوينها تكون الصفة من قسم المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذي هو وجهه فيكون
 وجهه مجرورا (بالاضافة) اي بسبب اضافة الصفة اليه ثم اورد الش قوله (فهذا التركيب) لربط
 قوله (ثلاثة) حتى يكون خبرا للمبتدأ المحذوف (اي) تركيب حسن وجهه يكون (ثلاثة امثلة)
 حال كونها (من الامثلة المقصود) اي التي قصد (ذكرها) اي ذكر تلك الامثلة وقوله لتوضيح
 الاقسام) متعلق بالمقصود وعلّة القصد المذكور يعني انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة
 باعتبار اختلاف معمول الصفة ولما نصبا وجرا (وكذلك) وهذا شروع في بيان امثلة
 اخرى فقولنا (اي مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه واليه والى ان الكاف بمعنى امثلة وقوله
 (في كونه ثلاثة امثلة) اشارة الى وجه التشبيه يعني تركيب (حسن الوجه) بغير تنوين الصفة
 وبمعرفة المعمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجود المذكورة) اي حال كونه ملايا بالوجود
 المذكورة من رفع معموله ونصبه اذا قرأت بالتنوين ومن جره اذا قرأت بمحذوفها فيحصل
 ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التي هي مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا
 ومنصوبا والصفة التي بالاضافة حين كون معمولها مجرورا (وحسن وجهه) (عطف) اي
 هذا التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) وقوله (اي هو ايضا) تفسير لصورة العطف
 يعني ان تركيب حسن وجهه ايضا حال كونه (بالوجود المذكورة) فقولنا هو مبتدأ وخبره (ثلاثة
 امثلة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون مثالا للصفة المجردة المرفوعة معمولها
 وحين كون معموله منصوبا يكون مثالا للصفة المجردة المنصوبة معمولها وحين كون معموله
 مجرديا يكون مثالا للصفة المضافة المجرورة ومعمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه)
 بترك الواو معطوف ايضا بالعاملة المقدرة كذا في المعرب حال كون هذا التركيب (بإدخال
 اللام على الصفة ورفع اي ورفع (وجهه بالفاعلية) اي بسبب كونه فاعلا (او نصبه)
 اي او بنصبه (بالتشبيه) اي بسبب تشبيهه (بالمفعول) قبل هذين التقديرين يكون مثالا

الواو قوله قال صاحب
 الفصل وقد صرح المس
 في الشرح بذلك قال
 تقول كيف زيد منها
 على حال هو هذا
 كلامه وعلى غيره قوله
 يعني اول المدة قبل اي
 معنى مذون المدة
 وانما يختص باول مدة
 زمان الفصل المتقدم
 عليها بقرينة سبق ذلك
 الفصل فلا يرداه يعني
 ان قول بمعنى اول
 زمان الفصل المتقدم
 ولا يحتاج في دقة الى
 ان اللام للمدح وهو
 من المضاف اليه اي
 مدة ذلك الفصل ولا
 يحسن تفسيره بانه
 المدة باول مدة زمان
 الفصل المتقدم لانه
 ليس مراد المس ولا
 يعني ان يميل التفسير
 كذلك هو الاستعمال
 دون الوضع وذلك
 مراد المس صرح به
 حيث قال اي اول المدة
 التي انتهت فيها الرؤية
 بوجاملة فقولنا ولا
 يحسن تفسيره بانه
 مما لا يثبت اليه قول
 المفرد اي الاسم المفرد
 لا التي والمجموع قبل
 او اريد بالمفرد ما قابل
 التي والمجموع لم يعلم
 انه لا يصح ما رأيت مذكرة
 ايام اذا ثلثة مفرد
 بهذا المعنى بلا شبهة
 فينبغي ان يرد بالمفرد

الواحد كالى قوله نيا
 سأتى وتقول فى الرد
 من المتعدد اى يقع
 بهما الزمان الواحد
 المتبروحدته الغير المقي
 تعدده وانت خير بان
 مراد الشارح قدس
 سره جعله مقابلا لها
 باعتبار المعنى اى المتعدد
 اللازم لاجتماعها فيكون
 المراد به الواحد الذى
 لا يندو منه وان كان
 فى صورة التثنية والجمع
 كادل كل ذلك نخرج
 عبارة قوله نحوما
 رأيت من اليونان الاذان
 صاحبا فيها قيل لما
 دفع بضم من كلام
 الرضى انه لا ينص
 مايلهما بالفرد بل قد
 يكون التثنية بتأويل
 الفرد بامور اهم من
 الفرد حقيقة او حكما
 وقد اخذ هذا التأويل
 من تقيده الجبى مثل
 بقوله اذا لم يكن المقصود
 عدد اولم ينصرف
 الهندى فى الفرد و جعل
 المثال المذكور عالم
 ينشئ اليه المن ثلثة
 وقوله فادام لا يلاحظ
 هذان اليونان احرا
 واحدا لا يحكم عليها
 بأولية المدته حق الا انه
 اعمل بيان وجه ملاحظة
 اليومين احرا واحد
 بل اوهم بانه انه مجرد
 بملاحظته

للصفة المنسبة باللام المرفوع معمولها والتصوب معمولها (او جره بالاضافة) اى او جمر
 معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه فيكون مثالا للصفة المنسبة باللام وبالاضافة
 الجمر ومعمولها فان هذه الاضافة لكونها اضافة لفظية لا يمتنع جمعها مع اللام اذ لا بشرط
 تجر يداعنها كما سبق ثم ان المصنف للمغير الاسلوب حيث اتى فى الاثنية السابقة بذكر الماعطف
 واتى فى الاثنية الالية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجه ذلك التغيير فقال (وا بماغير) اى
 المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك الماعطف) اى بسبب تركه (اشارة) اى
 لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه (شروع فى قسم آخر من الصفة
 المشبهة) اى مفاير للقسم السابق وقوله (لان الاثنية السابقة) علة لكون هذا القسم منها مافرا
 لاول من بابها فى هذه الاثنية مفايرة للاثنية السابقة لان الاثنية السابقة (كانت) اى كانت مثالا
 (للصفة المجردة عن اللام وهذه) اى هذه الاثنية كانت مثالا (للصفة ذات لام) فيكون
 هذا المثال ايضا مثالا لوجوه ثلاثة احدها للصفة المنسبة باللام مع رفع معمولها والثانى
 للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جمر معمولها (الحسن الوجه) حال
 كونه (الوجوه الثلاثة) فى معمولها يبنى الرفع والنصب والجمر مع كون معمول باللام ايضا
 (الحسن وجه) (ايضا) اى كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع معمول ونصبه
 او جمر مع كون معمول مجردا عن اللام ولما لم يطابق تفصيل المصنف للاجمال اراد الشارح
 ان يبين لاختياره وجهها فقال (واما قد) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام) فى اول قسم
 المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان مفهوم الصفة الكائنة باللام
 (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثانى) اى ومفهوم الصفة المجردة عن اللام
 (عدمى) لدلالته على عدم اللام فاهو وجودى مقدم على عدمى طبعيا فاراد المصنف تطبيق
 الاجمال بالترتيب الطبعى وقول (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدامى وانما
 عكس (الترتيب فى تفصيلها) حيث قدم اثنية الصفة المجردة واخر اثنية الصفة باللام (لان
 اقسام الصفة المجردة اشرف من اقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف قسما واحدا
 منها تختلف فيه) هو حسن وجهه كاسأتى (وسائر الاقسام) منها (مصحح) وهو حسن الوجه
 حسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجهه
 (ممتنع) اى كل واحد منهما وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم
 المشتمل على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال فان
 قسمين منها يمتنع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثنان منها) لكلامه ببنى ان اثنين
 (اى من تلك الاقسام) ببنى من اقسام الصفة الكائنة باللام (بثمان) اى يمتنعان بالامتناع
 المادى دون الامتناع الذاتى فان امتناعهما لوجود مخالفة للقياس (احدهما) اى احد
 الوجهين الممتنعين (ان يكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله
 (مضافة) اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

اليومين يصير المراه
واحدا وليس كذلك
فتقول هذان اليومان
لوسط بينوا زمان
المصاحبة الا انه جي
بالتي يبين اتاقي زمان
للمصاحبة وليس كما
يبنى فانه لا يجمع من
كلام الرضى انه لا يخص
ما يليها بالفرد لانه
ممرض يكون الفرد
هنا بمعنى غير التعدد
وقد قال ويجوز كون
الزمان المراد به الاول
ممدود ايضا بشرط
ان لا يكون السدد
مقصودا بل يكون
المراد مجرد الزمان
الخاص نحو ما رأيت
منسمة الجامعة ومنذ
تبر دج ومذروما
لما كنت هذا كلاما وهل
يتنم منه الحاشية
فمن راتبات الهوى
التعدد من الكس
والجموع كلا ولا يرتاب
ذو مسكة في حصول
التي يكملها من كلام
الشرح ومقاله قوله
لحصول التبيين المتى
من كونه معرفة الخ
قبل الاظهر الا وضع
ان يقول يوم ليقين فيه
في قوة يوم الملاقة وليس
بذلك لظهور ان هذا
القيد لذلك القرض
قال المص وانما وليها
المررة ليقين تينها الذي
هو المتى بالذ كر فلا

صفة الممول يبنى ان تكون الصفة الكاتبة باللام مضافة الى معمولها الذي يضاف ذلك
الممول ايضا (الى ضمير الموصوف اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة
(براسطة) اى سواء اضيف براسطة المتعلق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة
المتعلق والماتى المنصف في مثال ذلك القسم المتع في المثال الذي اضيف بغير واسطة حيث
قال (مثل) (الحسن وجه) ضم اليه النش المثال الذي اضيف براسطة ليكون اليان تاما فقال
(والحسن وجه غلامه) وانما امتنع هذا القسم (لعدم افاقة الاضافة) وهى اضافة الحسن
الى وجهه والى وجه غلامه (في) اى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة
لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا يفيد الا التخفيف اما في المضاف فقط او في المضاف اليه
فقط وفيها ما لم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الحق في الصفة المشبهة اما بحذف التووين)
اذا كانت مفردة (او) بحذف (النون) اذا كانت ثنية او جمعا (الحسن وجهه) اى كاجودت
الحق في هذا الترتيب اذا قرئ (بالاضافة) اى اضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت
مضافة وجدت الحق المطلوب في المضاف فقد وجد شرط الاضافة اللفظية وقوله او بحذف
معطوف على قوله او بحذف التووين يبنى الحق في الصفة المشبهة اذا لم توجد في الصفة فلا بد
ان توجد فيها اضيف اليه من الممول (او بحذف ضمير الموصوف من قاعل الصفة) وهو لفظ
وجهه في المثال الاول (او) بحذفه (بما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذي اضيف اليه
الفاعل وهو لفظ الوجه في المثال الذي اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله (واستأره)
بالجر معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه بما اضيف اليه يبنى
بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه اوبان يحذف الضمير الذي
اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا وبان يستأر الضمير ان المتر بوزان
في الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف
وعوض عنه اللام واستأر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان
اصله الحسن وجه غلامه فحذف الضمير الذي اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام
وعوض اللام عن المضاف اليه في الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا في الحسن بان يكون
فاعلا له فيثبت وجه التخفيف المطلوب في هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله
(او بحذفها مما) يبنى ان الحق في الصفة المشبهة تكون بحذف التووين من الصفة
وبحذف الضمير من الممول فوجدت الحق على ذلك التقدير في الجانبين نحو حسن الوجه
بالاضافة بحذف التووين من الصفة وبحذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجه وقوله
(ولا خفة) في معرض ابطال كل شئ من الثلاثة فكأنه قال ان الحق اما في المضاف فقط او في
المضاف اليه فقط او فيهما معا ولا خفة (في) اى مثل الحسن وجهه (او احدهما) اى من
التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافي باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف تمتع بهذا التركيب
بمتع وقوله (وتأنيها) معطوف على قوله احدهما اى وتانى الوجهين المستعين (ان تكون

الصارح قدس سره من
وما ذكره القائل
لحصوله مرتباً يدور
العكس قوله أي الزمان
الذي قصد بيانه حال
كونه ملتصقاً بالمدد جعل
الباء في قوله بالمدد
قصدية وقطعية
من المتي الذي يطلب
صلة الباء لما قاله الرضي
انه لو لم يأول بهذا
لكان الباء في بيانه
المتي بالمدد قلت المراد
بالمدد اسم المدد
بقربة جملة مقصودا
به والكون مقصودا
به شأن اللفظ وانما
شأن المتي سكونه
مقصودا واختار المتي
بالمدد هل المدد
يلتمس المتي والمجهود
والفرد المقيد بالوحدة
محو ما رأيت منذ يوم
وبما قدمه الملم لانها
ليست اعداداً لكنها
تفيد المتي بالمدد من
تعيين الافادة وذلك
لحيط فاش من قلة
التدبر في كلام الرضي
ولنتقه بعبارة حتى
يبين انك انما اجاب
به القائل براجل
من الصلة والساد
قال وجه افه معنى
قوله المتي بالمدد أي
المتي مع المدد والياء
يعني مع والا لكان
الواجب ان يقال المتي
بالمدد لانه قصدت
بقوله وبما قدمه

الصفة) أي الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) أي الى معمولها الذي يجرد (عن
اللام) وهو ايضا بالياء واسطة (مثل) (الحسن وجه) (او) بواسطة متعلقه نحو الحسن
(وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعني الصفة الكائنة باللام الى وجه) أي الى
معمول نكرة (وان) أي ولو (افادت) أي تلك الاضافة (للتخفيف) من جانب المضاف اليه
(بحذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرد والراجع الى الموصول
(واستأره) أي وباستأر ذلك الضمير (في الصفة) كما حذف واستأر في الحسن الوجه
(لكنهم) أي لكن النحاة (لم يجوزوها) أي لم يجوزوا تلك الاضافة كما يجوزوا في الحسن
الوجه (لان اضافة المعرفة) يعني الصفة ذات اللام (الى نكرة وان كانت) أي ولو كانت
اضافة المعرفة الى النكرة (لفظة مفيدة للتخفيف) حيث خفف ما اضيف هو اليه وكان
ذلك التخفيف كافياً في الاضافة للفظية لعدم اقتضائه اكتساب التبريد او التخصيص
(لكنها) أي لكن تلك الاضافة (في الصورة) وهي اضافة المعرفة الى النكرة (تنب) أي
صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المصود من الاضافة) لان المعهود المعروف في الاضافة
اضافة النكرة الى المعرفة لاضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود متبع
فهذه التركيب تتبع ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع في بيان ما هو مختلف
فيه فقال (واختلف في) أي وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز (صورة كانت
الصفة فيها) أي في تلك الصورة (مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) أي الى
معمولها الذي هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) وانما وسط الشارح قوله في صورة
الح بين حرف الجر الذي هو لفظ في بين مجروره الذي هو قوله (مثل) (حسن وجهه)
لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصوراً على شخص هذا التركيب
بل هو شامل لصورته النوعية فلذا اوردته بلفظ المثل ولم يقل في حسن وجهه ثم اراد
الشارح ان يبين وبين الذين اختلفوا فقال (فسيوه وجميع البصريين يجوزونها)
أي يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) جواز كائناً مع قبح ولا يجوزونها مع
حسن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوزونها أي انما يجوزونها مع قبحها
في ضرورة الشعر لافي السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله (والكوفيون) عطف
على فسيوه أي والكوفيون (يجوزونها) أي تلك الصورة (بلا قبح في السعة وجه
الاستقيح) أي وجه حكم الاولين بقبحه (انهم) النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) أي اضافة
الصفة المشبهة أي تلك الصورة من صورها مع وجود الصورتين لا خبرين لها وقوله (اقصد
التخفيف) متعلق بقوله انما ارتكبوا أي انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غير حالتحصل
القصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فقتضى الحال) أي حال القاصدين
(ان يبالغ) أي التخفيف (الى أقصى) أي اعلى (ما يمكن منه) أي تخفيفاً لا تخفيف اعلى منه
وقوله (ويصح) بالنصب على ان يبالغ أي يقتضى تلك الحال ان يقبح (ان يصر على

اهون التخفيفين) اى على اسفله وقوله (اعنى) تفسير لاهون التخفيفين اى اريد باهون
 التخفيفين (حذف التوين) اى من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذى
 اضيفت اليه تلك الصفة (و) قوله (لا يتعرض) بالنصب عطف على قوله ان يتصير اى قبح
 مجموع الامرين وهما الاتصاف على اهورن التخفيفين وعدم التعرض (لا عظمهما) اى لا اعظم
 التخفيفين (مع امكانه) اى مع كون التعرض اوسع كون اعظم التخفيفين ممكنهما لكون
 المعمول وجه (وهو) اى واعظم التخفيف (حذف الضمير) اى الضمير المحرور فى قوله وجه
 اوفى قوله غلامه (مع الاستثناء) اى مع وجود كون التركيب مستغنيا (عنه) اى عن ذلك الضمير
 المحرور وقوله (بما) متعلق بالاستثناء لان وجود الاستثناء يقتضى شيئين احدهما المستغنى عنه
 وهو الضمير ههنا والثانى المعنى يعنى سبب الاستثناء واران يذكره بقوله بما (استكنفى
 الصفة) السبب كونه مستغنيا عن الضمير امكان ان يحمل الضمير مستكنا تحت الصفة حتى يفيد
 ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب البصريين وقوله (والذى اجارها) الخ دليل الكوفيين
 وقوله (بلا قبح) متعلق باجازها وقوله (والذى مبتدأ) وقوله (نظر) خبره يعنى والدعوى الذى دعا
 الى اجازة مثل هذه الاضافة بلا قبح نظره واعتباره (الى حصوله) من التخفيف فى الجملة
 وهو حذف التوين وان كان ذلك التخفيف اهورن فلا يقتضى عدم التعرض الى اعظمه
 لاستقبح هذه الاضافة ثم شرع المصنف فى بيان احكام سائر الاقسام فقال (والبواقى) اى
 الاقسام التى بقيت (من الاقسام الثمانية عشر) وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد
 من البواقى التى من الثمانية عشر هو ما بقيت منها بعد ما خرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة)
 اى بعد ما خرجت الاقسام الثلاثة التى اسماها ممتنان وواحدها مختلف فيه (وهى) اى التى
 بقيت بعد خروج الثلاثة (خمس عشر قميا) واحكام هذه الخمسة عشر ثلثة احسن وحسن
 وقبيح وقوله (والبواقى مبتدأ اول وقوله (ما كان فيه ضمير واحد) مبتدأ ثان وخبره
 ماسيا فى من قوله احسن يعنى ان البواقى على ثلاثة انواع الاول ما كان فيه ضمير واحد
 والثانى ما كان فيه ضميرين والثالث ما لا ضمير فيه وقوله (منها) ظرف مستقر حال
 من الموصول وقوله (اى من تلك البواقى) تفسير للضمير المحرور وانما اى به ليحصل العائد
 من الجملة الصغرى وهى قوله ما كان الى المبتدأ الاول اعنى البواقى ولما كان موضع الضمير
 المذكور موضعين احدهما نفس الصفة والاخر معمولها اراد الشارح ان يفصل ان اى
 قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واى قسم منها يوجد فى المعمول فقال (اما
 فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شأنه ان يوجد فى نفس الصفة دون معمولها
 (وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة اقسام) من الاقسام الخمسة عشر احدها
 (الحسن الوجه) حال كونه (نصب المعمول) فانه فى هذا القسم اى الصفة المعرفة باللام
 ومعمولها ليس فاعل اهل كونه منصوبا فقطضى ان يكون فاعله ضمير امسترا محتمل فيوجد
 فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيها (الحسن الوجه بحره) اى يحجر الوجه فان هذا القسم

لانه قصدت بالعدد
 يرمين قوله او الفعل
 قبل الاولى او الجملة
 ليس ان الزمان المقدر
 مضاف الى الجملة لالى
 مجرد الفعل كما توهمه
 عبارته وليس يستقيم
 لان الفرض انما يخلق
 بالجملة الفعلية فلا يقيد به
 الجملة وحدها لا شعرا كما
 بينها وبين غيرها
 ويجمع الجملة الفعلية
 تطويل بلا طائل
 لظهور ان الفعل بدون
 الفاعل لا منصوبا
 فى الاستعمال ولا
 يكون مضافا لعدم
 حصول معناه المطابق
 بدونه فلا يذهب او هام
 العوام المحرومين من
 سلامة الالهام الى انه
 اريد بالفعل ههنا ما
 ليس بجملة قوله اى
 ما كتب على هذه
 الصورة قبل اراد ان
 يصحح عبارته ان مثله
 وحقيقة قائل الكتابة
 باستعمالها فى لاقم
 منها الى ما كتب على
 هذه ولا يخفى انه بوجه
 ان يقرأ وما كتب على
 هذه الصورة ولا يشك
 قائل ان عبارته الكتاب
 ليست كذلك فالحق
 ما قيل انه اكثر من
 تكرار الكتابة
 بتقيدها بالتشديد
 والتخفيف فانه كثيرا
 ما يشك المصنفون وملك
 محيط به لا منع فى

التي تكون الصفة فيه باللام مضافة الى معمولها فقاعدتها قدر تحت فوجد في هذه الصفة
 ايضا ضميرا واحدا (و) ثالثا (حسن الوجه بنصبه) اي نصب لفظ الوجه وفي هذا القسم ايضا
 ضمير واحد مستكن في الصفة اعني بهذا القسم ما تكون الصفة فيه مجردة عن اللام والاضافة
 ومعمولها منصوبا بالتشبيه (و) رابعا (حسن الوجه بجره) اي بجر لفظ الوجه وهذا
 القسم الذي كانت فيه الصفة مضافة الى معمولها واقامها ايضا مستكن تحت (و) خامسا
 (الحسن وجهه) بنصبه اي كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التمييز (و) سادسا
 (حسن وجهه بنصبه) اي يتون الصفة بنصب معمولها على التمييز مع كون الصفة مجردة
 اللام والاضافة (فيها) سابعا (حسن وجهه بجره) اي بان تكون الصفة مضافة الى معمولها
 مجردة على اللام ففي كل هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستكن في الصفة وقوله (واما
 في المعمول) عطفت على قوله اما في الصفة اي ذلك الضمير الواحد ما يوجد في معمولها ضمير
 بارز اراجعا الى موصوف تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اي مثل الحسن
 وجهه وقوله (برفعه) قيد له فمول في المثالين اي حال كون المعمول مرفوعا بالفاعلية
 (فيها) اي في هذين المثالين الا ان الصفة كانت مجردة عن اللام في الاول وغير مجردة
 عنها في الثاني (وما) اي اللذان يكون الضمير الواحد في المعمول (قسمان) اي هذان
 القسمان من البواق الخمسة عشر (والمجموع) اي المجموع من السبعة من القسمين
 (تسعة) اي ما فيه ضمير واحد تسعة تساموه التسعة (احسن) اي يحكم بها احسن
 الوجود فان شئت فقل مسائل بان يحد مثلا ترتيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه
 ضمير واحد وكل تركيب فيه ضمير واحد حسن فهد التركيب احسن فقس على البواق
 فكبرى هذا القياس مسئلة موضوعها قسم من الاقسام الخمسة عشر وما لها حكم من الاحكام
 الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليل لاحسية القسم الذي فيه ضمير واحد وانما كان ما كان
 فيه ضمير واحد احسن الوجود لان الضمير (فيه) اي هذا القسم كائن (بقدر الحاجة)
 لان الحاجة انما هي للضمير الواحد الراجع الى الموصوف سواء كان فاعلا مسترنا تحت
 الصفة او ضميرا مجرورا ايضا اليه المعمول ففي تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه
 (من غير زيادة) اي من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اي ومن غير نقصان من المحتاج
 اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت في الاقسام التسعة وكل تركيب يكون مساويا
 لما يحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اختلال وكل منهما
 منقطع عن درجة الاحسية في البلاغة ثم شرع فيما يحكم به حسن فقال (وما كان)
 وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعني البواق ما كان التركيب الذي وجد (فيه ضميران)
 (منها) اي من تلك البواق ولما منع هنا ان يوجد الضميران في الصفة مما اوفى المعمول
 ما اشار اليه وهو الواقع بقوله (احدهما) اي الواقع الممكن هنا ان يوجد احدا الضميرين
 (في الصفة) (والضمير) (الآخر في المعمول) لانهما يوجدان معاني الصفة اوفى المعمول فانه منع

عبارة الكتاب من
 هذه القراء وما رجع
 حقا انما يتم في
 صورة ان يكون
 عبارة المس مكددا
 وان مشددة وعطفة
 وليست كذلك ولا
 ارى ان احدي قال
 كذا وانما قيل لم
 يذكر المس ان
 اتفقت اعتمادا على
 تصور ان بالتشديد
 والتخفيف معا ولا
 وبب ان حامل هذا
 القول ما ذكره
 الصالح قدس سره
 من انه اود ما كتبت
 او كانت على هذه
 الصورة على اختلاف
 النسخ قوله يرد عليه
 انه يلزم ان يكون
 المبتدأ في مثل قوله
 مذ يومان نكرة والخبر
 معرفة فيل يمكن
 دفع الفساد الثاني
 يحصل مذ يعني جميع
 مدة زمان ما واثبت
 فيه ويرد عليه ايضا
 انه يلزم تأخير المبتدأ
 لهما كما مررتين لهما
 واثبت مذ يوم الجملة
 ويندفع بما ذكر من
 الجواب ومهيات مهيات
 بعد الطلب بل فاق
 قال المس وهذا وهم
 منه لان المعنى واقفط
 بآية اما المعنى فلاتك
 تخبر من جميع المدة
 بانها يومان وذلك
 خبر محقق واما لفظ
 فلان يوما نكرة
 لا يمنع لهما فلا

(مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (ينصب) قيد للمثاليين أى حال كونه المثاليين ملاسين بنصب الممول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب أى في هذين المثاليين ولما كان الممول ههنا مشتلا للضمير ولم يحل فاعلا للصفة لكونه منصوبا لمفعولية احتاجت الصفة الى فاعل فاستتر فاعلها فيها فيكون المثالان مشتلين على الضميرين احدهما في الصفة والاخر في الممول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وهما) أى وهذا ان المثالان (قسيان) من الاقسام الحقة عشر ومشتلان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو (حسن) وانما كان حسنا لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشابهة على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا اي غير قبيح لانه لو لم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان قبيحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف بنى هو حسن لاشتماله وغيبا حسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة) ثم شرع فيما يحكم عليه بالقيح فقال (وما لا ضمير فيه) أى والقسم الذى لا ضمير فيه (منها) أى من تلك البواقي الحقة عشر (وهو) أى الذى لا ضمير فيه أصلا لا في الصفة ولا في الممول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن الوجه) أى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المرفى باللام (و) ثانيها (حسن الوجه) أى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المرفى باللام (و) ثالثا (حسن وجه) أى الصفة المجردة عن اللام والرافعة لظاهر التكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعا (الحسن وجه) أى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجردة عن اللام وقوله (برفه) قيد للاربعة أى حال كون الممول (فيها) أى في الاشقة الاربية مرفوعا بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة لظاهر لم يجز تقدير الضمير فيها ولما كان الممول مجردا عن الاضافة في كل منها لم يشتمل الضمير في كل منها بلا ضمير فهذا القسم (قيح) لعدم الرابطة) أى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد الشارح ان يذكر طوطة لقوله ومعنى رقت فقال (ولما كان وجودا للضمير غير ظاهر في الصفة) فانه اذا قيل الحسن الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضمير امسترا الابتدأ تامل وقوله (مثل ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر ودخل في المنى أى لم يكن وجود الضمير في الصفة ظاهرا كظهوره (في الممول) فانه اذا قلنا الحسن وجهه فالضمير المجزوف وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) أى احتاج المصنف الا ذكر قاعدة (يظهر بها) أى بسبب الملكية الحاصلة بتلك القاعدة (وجوده وعدمه) أى يظهر الحكم بان الضمير موجود في هذه الصفة واو غير موجود في تلك الصفة (فقال) أى فلذلك قال المصنف (ومتى رقت) أى متى رقت ايم الخطاب وزاد الشارح قوله (ممول الصفة) للاشارة الى ان مفعول رقت محذوف وهو ممول الصفة محذوف لمولوية وقوله (بها) متعلق برقت والباءية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت الممول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت في الاقسام الاربية التى يكون

يستقيم ان يكون مبتدأ
وكون خبره اسم زمان
مقدم على رايه لا يستقيم
ذلك وانما يسيغه ان لو
كان ظرفا لارى لو
قلت جميع المدة يومان
لم يستقيم ان يكون
مبتدأ وما تقدمه خبره
وان كان اسم زمان لما
لم يكن ظرفا لقوله ولدن
يفهم اللام قبل فيها تخاف
لغات لا يحتمل بيان
الكتاب الاسبعة ثانيا
ماضى من بيان الشارح
من لدن بكسر الدال
الاية قال كأنه اكتفى
بماضى الى البيان بتجديد
الدال بالفتح والكسر
مما لم يكتب فى بيان
ادن يفهم الدال ايضا
بالتشديد بان يفهم الدال
بالحركان مماثلا لبقوته
التنبيه على اسالة لدن
بضم الدال ولا يتحقق
ان الا لئيب ذكر لدن
بفتح الدال مع لدن
بضم الدال وجمع لدن
بضم اللام مع لدن
بضمها فتدقات شرح
الشارح الانصب وهذا
كأزى قوله وبتأوها
لوضع بعضها وضع
الحروف وحل البقية
عليه وكلها يعنى عند
شرح بذلك المص
حيث قال وانما بنيت
لا وضع اد ولد
ولد وضع الحروف

المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية (فلا ضمير فيها) (اي) فهذه علامة ظاهرة على انه لا ضمير
 (في الصفة لان معمولها) اي لان معمول الصفة (ح) اي حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعلا لها)
 اي تلك الصفة اذ لا مرفوع غير الفاعل (فلو كان فيها) اي وبعد كون فاعلها ظاهرا لو كان للصفة
 المذكورة (ضمير) مستكن تحته بان يكون فاعلا لها (لان ممتد الفاعل) احدهما الفاعل الظاهر
 والاخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملزوم الذي هو وجود الضمير واذا كان للصفة
 فاعل ظاهر (فهي) (اي تلك الصفة) يعني الصفة التي ترفع المعمول (حينئذ) اي حين رفعها
 لفاعلها الظاهر (كالفعل) اي تكون كالفعل الذي يرفع الفاعل الظاهر (فكمان الفعل)
 اذا رفع الفاعل الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) اي كالايجوز فيه ان يحمل متى ولا يجمع ولا يتبعية
 فاعله الظاهر) اي بسبب كون فاعله الظاهر متى (وجمعه) اي وسبب كون فاعله الظاهر جمعا
 حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان او الرجال ولا يجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا
 الرجال للزوم تعدد الفاعل (كذلك تلك الصفة) اي الصفة التي ترفع الفاعل الظاهر كالفعل
 في هذا الحكم حيث (لا يثنى ولا يجمع بتبعية معمولها) اي بسبب كون معمولها المرفوع ثنية
 (وجمعه) اي وسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسان الوجهان والاحسنون الوجوه
 بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحدن الوجوه قوله (والا) عطف على قوله متى
 رفعت (اي وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة بها) اي بتلك الصفة (بل تنصب)
 بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على التشبيه بالمفعول او على التمييز (او تعجب) بان جعلت
 الصفة مضافة الى معمولها (ففيها) فقوله فيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير
 الموصوف) مبتدأ مؤخر اي حينئذ يوجد في تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون)
 اي ذلك الضمير (فاعلا لها) اي تلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيها (قؤئت)
 وفسره الشارح بقوله (انت) الاشارة الى ان قوله قؤئت صيغة مخاطبة كما كان رفعت كذلك
 وانما خص الشارح بالتفسير به مع ان المناسب ان يضر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت
 مخاطبة بقرينة قوله فان وجودها بقرينة قوية على انه لا يجوز ان يكون قوله رفعت فلا غابا
 مع استاتر ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واما هنا فلا قرينة
 مثلها والله اعلم اي فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز ذلك ان تؤنت (الصفة) ايضا بتأنيث
 الموصوف فتقول هند حنة وجه) يضافها الى معمولها حينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع
 قلتم ان الضمير الراجع الى هند مستتر تحته (او) اي او تقول هند (حنة وجهها) اي نصب
 معمولها على التمييز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف على قوله
 قؤئت (اي) وتثني انت (الصفة اذا كان الموصوف ثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة
 الصفة الى معمولها (او حسنان وجهها) اي الزيدان حسنان وجهها نصب المعمول على التمييز
 ايضا وكذا قوله (وتجتمع) عطف على احدهما اي وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان
 الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنا وجه) اي بالاضافة (او حسنون) اي والزيدون

(حسون)

فاجرى بقية الفئات
 مجراما لا خاتما ما في
 لفظها ومساها وهذا
 احب ما يطل به بناؤما
 ولو لم يحنى الا لدى
 ونحوها من لغاتها لم
 يكن لينها وجه لانها
 مثل هند ولا يختلف
 في اعراب عند هذا
 كلامه وقيل لدن يجمع
 لغاتها بمعنى من عند
 ولدى بمعنى عند على
 ما في الرضى وسكان
 القائل لم يتدبر في كلام
 الرضى لانه صريح في
 كون لدى يجمع لغاتها
 بمعنى عند كددي فانه
 قال ولدى بمعنى لدن
 الا ان لدن ولغاتها
 المذكورة يلزمها معنى
 الابتداء فلذا يلزمها
 من اما ظاهرة وهو
 الاغلب او مقدرة فهي
 بمعنى من عند بخلاف
 لدى فانه لا يلزمه
 معنى الابتداء فلا يلزمها
 من والقائل لما رأى
 قولها معنى من عند
 جزم بان هذا معنى
 لدن من حيث هو
 هو ولم يدركه ابراز
 لمن القدرة والحب
 انه لم ينطق لذلك
 من انه لو كانت من
 داخلة تحت مفهوم لدن
 على رايه لما حكم
 بلزوم من ظاهرة
 او مقدرة قوله لكونه
 مقطوعا من الامانة
 قبل هذا يقتضي

استدراك ذكره بعد
ذكر النيات وذلك
الاقتضاء بمقوله بدليل
امراه مع الضاف اليه
قبل الدليل غير حكم
لجواز ان يكون مابري
منصوبا مفتوحا بانه
لان عوض جاء مفتوحا
وبحيث مكسورا ومفتوحا
يبيده من كونه مقطوعا
عن لاضافة لان نظاره
لا يكون الا مضموبا
وليس محالضت اليه
وذلك لان الضاف
لا يصير مبنيا على الفتح
وايضا معنى عوض في
صورة كونه مبنيا على
الضم هو عوض العائضين
فيكون مبنيا لقطاعه
عن الاضافة بالضرورة
ولرقال الشارح وانما
ثبت لقطعا عن الاضافة
لان المنى عوض
العائضين كما تقول دهر
الداهرين على ما صرح
به الامس لاملل القتل
قال المنى ولولا ذلك
لم يكن كالم بين ابدال الم
يقصد فيها هذا المنى
والقائل وقع في ذلك
من قول الرضى وجاء
في عوض فتح ايضا
وكسرهما ايضا لكن لم
يتبين من ان هذا انما وقع من
كلام الرضى بعد قوله وبنا
عوض على الفهم ان يكونه

حسنون (وجها) ولما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا بمتعديين حكم الصفة
احال مسئلتها على مسئلتها فقال (واسما الفاعل والمفعول) فقوله اسمائية مرفوع
بالاثب على انه مبتدأ اضيف الى ما بعده فحذفت تونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الاثب
واللام التي في الفاعل فحذفت الالف لفظا فصارا عراه تحذيرا وقوله (غير المتعديين)
بالرفع صفة لذلك الاسم (اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول) ولما كان ين اسم الفاعل
وبين اسم المفعول فرق ههنا اراد ان فصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله (واسم
المفعول) الخ وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدي
يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي ما هو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدي الى
مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لا يجوز اشتقاقه من الفعل اللازم بلا كان هو مشتقا
من الفعل المتعدي لامحالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدي ما لا يكون متعديا الى
غير المفعول الواحد يعني ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدي ايضا) اي حكم اسم الفاعل
الغير المتعدي لكن اسم المفعول انما تعدي (الى مفعول) واحد وانما كان التعدي معتبرا في
اسم المفعول (لاشتقاق) اي لاختصار اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد) لانه مشتق من الفعل اللازم الذي لا مفعول له اصلا فانه لم يتصور فيه لما عرفت
(فاذا بنى) اي فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اي من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد (اقم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فيبقى) اي فيبقى اسم المفعول
المذكور (غير متعدي الى مفعول) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعدي والحاصل
ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد (مثل الصفة) اي حكمهما حكم الصفة (المشبهة) (في ذلك) (اي فياذا كرر من
من الاقسام الثمانية عشر) اي في الاحكام التي ذكرت من كون بعضها متنا وبعضها مختلفا
وبعضها جائزا مع فتح وبعضها جائزا مع حسن وكون بعضها احسن من البعض ثم اضله
الشارح بقوله (غير فاعل) اي فيرفع كل (الفاعل) اي ان كان الرفع اسم فاعل (ومفعول
ما لم يسم فاعله) ان كان الرفع اسم مفعول كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (ويصليها)
ويجوز ان ينصب اسم الفاعل واسم المفعول ما يذكر في مقام الفاعل في الاول وفي مقام مالم
يسم فاعله في الثاني على التشبيهة بالمفعول او على التمييزية كما كان في الصفة المشبهة فيكون
فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اي يجوز ان يضافا (اليها) اي ان كان اسم فاعل
الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) في
اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اي قائم ابوكم تقول زيد حسن الوجه (و) في اسم المفعول زيد
(مضروب الاب) اي مضروب ابوكم (رفع) لفظ (الاب) فيها فحينئذ لا ضمير فيكون قيحا
(ونصب) اي وينصب لفظ الاب فيها على التشبيهة بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير
مستتر فيهما (وجوه) اي ويجز لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين

مقطوعا عن الاضافة
كقيل وبسد بديل
امراه مع المضاف
اليه نحو عرض
العائدين اي دمر
الدارين وايضا لم
يدر ان يجي الفتح
والكسر ليه انما هو
في صورة الافراد
وعدم الاضافة وان
سبب البناء على هذه
اللفه ايضا ليس الا
الاضطاع من الاضافة
اذ لا مدخل في علته
البناء المحصور الفتح
او الضم او غيرهما
لانها الاضطاع لا
غير والتصرح بالضم
لتبيين قوله لفي
عليه بينه ان بذاته
المتبعية قيل لغيره
بذاته المتبعية وهذا
انما يتم لو جاء الين
بمعنى القات المتبعية ولا
يساعده اللفه اذ ما
يتناسب هذا المقام
من حيايه ذات الشيء
او نفس الشيء كما في
قولهم جاء زيد نفسه
وجاء زيد نفسه وح
الياء زائدة فيكون
المعنى المعرفة ما وضع
بمعنى نفسه لا لاسم
مضائق به وهو ح
يتناول كل لفظ موضوع
اذ ما من موضوع
لشيء الا وهو رصع
لذلك الشيء بنفسه لكن
شاع فلما بينهم تفسير
قوله بينه في امثال هذا

ايضا في التقديرين الآخرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذ قلنا زيد قائم ابوه واقام
اباه واقام ابيه فالآخران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا
هذا اذا كانا لازمين واملا اذا كانا متعددين فاذكره بقوله (واذا كانا) يعني واما اذا كان اسم
الفاعل والمفعول (متحديين لا يجوز اضافتهما) اي اضافة اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول
المتعدي الى ازيد من مفعول واحد (اليهما) اي الى قاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب
قاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اي ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل للمفعول
الذي هو قاعله ولا نصب اسم المفعول للمفعول الذي هو نائب قاعله وانما لم يجوز اضافتهما
ولا نصبهما على التشبيهة بالمفعول او على التمييزية (للايلزام الالتباس) اي الالتباس الفاعل
في الاول ونائب في الثاني (بالمفعول فاذا قلنا مثلا) في اسم الفاعل المتعدي (زيد ضارب
اباه) في اسم المفعول المتعدي الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اي
المنصوب (في المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان قاعله مستتر تحت (او) هو
(قاعله) اي للضارب لكنه (نصب تشبيهيا) اي جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول) هذا
في اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (في المثال الثاني) اي في قوله زيد معطى اباه (انه) اي ان لفظ
اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اي الذي اقيم مقام الفاعل وانصب
تشبيها) اي ولكنه جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول والمفعول الثاني) او على تقدير جعله
نائب فاعل منصوب بالتشبيهة فمفعوله الثاني (محذوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة
في الحكم المذكور واحمله المصنف اراد الشارح ان يبينه عليه بقوله (وكذلك) اي وكما
كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا
كذلك (قول زيد يسمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه قاعله (ومنصوبا) بالتشبيهة
وقاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة والمفرغ المصنف من مسائل اسمي الفاعل والمفعول
ومن مسائل الصفة المشبهة شرع في مسائل اسم التفضيل وفي تعريفه وموضع عمله فقال (اسم
التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احدا لآخرين على الاخر ومعناه في
الاصطلاح انه (ما اشتق) وقوله (اي اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجلة اشتق
صفته اي اسم جعل مشتقا (من فعل) (اي حدث) وشار هذا الى ان المراد من الفعل
هو الفعل القوي المعبر عنه بالحدث يعني المصدر وقوله (لموصوف) نظير مستقر حال من
ضمير اشتق اي اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لثبات موصوف اي لذات وصف بالفعل
او وصف بالزيادة على غيره كذا في المعاصم وسيجيء ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو
اعلم ومن المفعول نحو اشتهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد ان
ان يفسره على وجهيه يسميها فقال (قام به الفعل) كما كان في اسم التفضيل الذي بمعنى الفاعل
(او وقع عليه) اي الموصوف وقع عليه اي الفعل ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال
(والتعميم) اي جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصده) ولقيس اسم التفضيل

اى لوجود قصد المسمى شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اربا القسمين (ما)
 اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعم (و) القسم الاخر (ما جاء للمفعول) نحو اشتهر و اعراف
 وقال المعصام معترضاً لهذا التعميم ان التبادر من الموصوف بالشيء مقام به الشيء لا ما وقع
 عليه الشيء فالتعميم لىأتى الاعلى تقدير جمل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان
 المراد بالموصوف المذكور في تعريف المنصف ذاتاً موصوفة بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به
 القسمان واما اذا اريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لثلاث بوصف باصل
 الفعل فيكون التبادر منه مقام به لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المنصف بزيادة على
 غيره او معنى الفعل المنصف بالزيادة سواء وصف بما اولا انتهى وقال في الباب ان قياس
 اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعاً للمفعول كاشهر وقال في شرحه وانما كان
 القياس كذلك اذ لو كان لهما اكثر الاشتباه فجموله قياساً في الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا
 المنصف قال في ماسيجي ومع وجود هذا في كلام المنصف لم يناسب التعميم المذكور
 والله اعلم (بزيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية
 او اعتبارية كافي قولهم هذا بشرط الطبيب منه وطباً لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد
 المقارن اليه وهو موصوف بزيادة طبيب باعتبار كونه بشراً على اعتبار كونه طبيباً
 فالمغايرة فيه اعتبارية كذلك في المعصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (في اصل
 ذلك الفعل) للإشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير بزيادة على
 غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد علماً فانه اشتق
 لموصوف بزيادة على غيره لكن في المشتق منه كذا وجه المعصام ثم قال لا فائدة لادراج لفظ
 الاصل ولا يمكن ان يقال ان فائدة الادراج نحو زيد ان تكون للتأكيد والله اعلم ثم شرع
 الشارح في بيان اعراب المتن وفي بيان فوائد القيود فقال (والباء في قوله بزيادة اما ظرف
 لنوع الموصوف فيكون المعنى (اى لذات) مهمة) متصفة بتلك الزيادة) فعل هذا التفسير يجري
 التعميم على ما مر لان الزيادة اعم من ان توجد في جانب مقام به او في جانب ما وقع وقوله
 (او ظرف مستقر) بالرفع عطف على قوله اما ظرف لنوع اى الباء فيه اما ظرف مستقر فيكون
 المعنى (اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة) ولا يخفى ما فيه من المسامحة فان الباء ليس بظرف
 لنوع ولا مستقر بل جار مجرور وقد مر ثم شرع في بيان فوائد القيود فقال (قوله ما اشتق
 من فعل شامل لجميع المشتقات) اى من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء
 الزمان والمكان والالة) وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة) وانما يخرج
 (لان المراد بالموصوف ذات مهمة) متصفة بالزيادة (ولا يهاجم في تلك الاسماء) فان قولنا ما وجد
 مثلاً اشتق لموصوف معين وهو المكان الذي وقع فيه السجدة وقال المعصام انه لا حاجة في
 الاخراج الى محل الموصوف على ذلك لاسماء الزمان والمكان والالة لموضع زمان او مكان او
 آلة موصوف بل زمان او مكان او آلة مضاف يعنى ان المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع

المقام للمعين فلا يبعد
 ان يكون من مواضع
 الادب وان يصرح
 ان ولا يخفى عليك
 ان السائل من قلة
 بسببه وقع في حيس
 وبمس حيث رد اولا
 حكوه معنى بينه
 المعين وادعى ان
 مناه معنى نفسه
 على ما سبق في التأكيد
 والياء زائدة فصرح
 في البيان على هذا فلما
 رأى ان الباطل لا
 يوصل الا الى لان
 التكرات ايضا بأسرها
 موضوعات لاشياء
 نفسها فلا يخرج ح
 التكره من حدا المعرفة
 اعترف بعد الانكار
 يكون معنى بينه
 المعين قوله المألوفة
 للتكميل والمخاطب قيل
 لا اعتداد بعلم التكلم
 في التعريف ولذلك
 يقال حقيقة التعريف
 الاشارة الى ما يعرف
 المخاطب وليس بمستقيم
 لظهور ان الشيء لا
 يكون معرفة ما لم
 يتحقق في علم التكلم
 فحق الاعتماد بعلم
 التكلم فاسد كما نرى
 وليس قولهم حقيقة
 التعريف الاشارة الى ما
 يعرفه المخاطب مبني على
 عدم الاعتماد بل على
 ضرورة محققه بحيث لا

زمان الطلوع والفتح لالة الفتح انتهى وانتم بعض المحشين لجانب الشئ بماصحوا
 ان اسى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان
 اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار
 وقوع الفعل عليه وكل منهما اوصوف فلا بد وان كل من اسى الزمان والمكان لموصوف
 فظهر لك من ذلك ان كلامنا اسماء الزمان والمكان والالة لموصوف فلا بد من العناية باخراج
 انتهى فحيث سقط مقال الصمام من انه لاحاجة في الاخراج الى حل الموصوف على ذلك
 (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (زيادة على غيره يخرج) اى هذا القيد (اسى الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة) فان كلامنا ليس بموضوع لموصوف ملابس بالزيادة على غيره
 فى اصل الفعل بل كل منهما موضوع لموصوف ملابس باصل الفعل كما مر وقال الصمام ان قوله
 يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكتفى فى كون التعريف مانعا لم تعرض
 لخروج صيغة المبالغة ولو حل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا لانه
 خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يبنى زيادة المبالغة على اصل الفعل الا ان يقال
 لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل
 عليه فى اسم التفضيل دونه اذالم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ما عداه
 فانه لا يذكر المفضل عليه للاستثناء عن الذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل
 شرع فى بيان صفته وشرط بناءه وعمله فقال (وهو) وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير
 ارجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يبنى ان هذا الكلام لبيان من حيث
 الصيغة (افعل) اى صيغة وزن افعل حال كونه (للمذكور) ووزن (فعل) بضم الفاء حال كونه
 (للدؤن) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتبته بخروج بعض ما غير من تلك الصيغة
 اشار الشئ الى دفع توهم الخروج غير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن بحسب
 (الاصل) اى اصل الوضع يبنى وان كان متغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى فحين اذا كان المراد
 هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اى فى وزن اسم التفضيل لفظ (خير) ولفظ (شر)
 فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (فى الاصل اخيرا وشرقا فخطفا)
 اى فارد بتخفيف هاتين الكلمتين (بالخفف) اى بحذف الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال
 وقد يستعملان على الاصل) وقال الصمام لا يكتفى بمجرد ذلك لدخول خير وشر مؤننين لانهما
 ليسا فى الاصل اخيرا وشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وقضى المؤنث وتحقيقه
 ان افعل قديكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وقضى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع
 وخير وشر مقير اخيرا وشر لجميع لانهما مقير اخيرا وشر المستعملين بمن انتهى ثم شرع
 فى بيان شرط بناءه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل من حيث بناءه (ان يبنى)
 بصيغة المجهول وقاتب قاعله راجع الى اسم التفضيل (اى) ان يجعل (اسم التفضيل) مبنا
 (من) (حدث) اى من مصدر (تلاقي) وقوله (لاربابي) قيد للتلاقي يبنى ان بناءه مقع ورعى

يحتاج الى التضرع له
 وذكره قوله وقوله
 بينه يخرج به التكررة
 بقى بعد التكررة اى
 كانت علما تكثرت
 بالتأويل وهو مما
 جعله الرضى من غيب
 هذا التعريف فعدل
 عنه الى ما لا يعتدل المقام
 بيانه ولا يبعد ان يقال
 اطلاق التكررة عليه
 تجاوزا لما لا فى حكم
 التكررة وبما مل به ما
 ملتها كذا قيل
 والصواب ان يقال
 ان هذا اللفظ باعتبار
 اصل الوضع لانه
 الضابط والعلم المتكرر
 نحو رب سعاد وريب
 لتبها فما خرج من
 التعريف بما مر
 الاستعمال وبذلك
 يندفع ما اورده الرضى
 ايضا من ان الضمير
 فى ربه وجلا وريب
 وجلا داخل فى المدح
 والمخفى انه مكرر قوله
 وشارب ترينها الى الذكر
 الى ترتيبها بحسب
 المرتبة ليل اتبع فى ذلك
 الهندى وليس بذاك
 فان الهمات منها ما
 يساوى اذ اللام
 والمضاف الى احدهما
 معنى منه يساوى
 المعرف باللام ومنه
 ما يوقه والامر كذله
 وفيه امر وراه ذلك
 وهو انه صرح بميد
 ذلك بان هذا الترتيب

الثلاثي ولا يجوز ان يبنى من الرباعي (مجرد) وقوله (لا مزيد فيه) ايضا قد علم مجرد يعني المراد من اشتراط الثلاثي هو الثلاثي المجرد لا الثلاثي الذي زيد عليه حرف آخر وقوله (ليكن البناء) اي بناء اقل وفعل منه) اي من الثلاثي المجرد يعني انما اشتراط لبنائه ان يكون مبنيًا من الثلاثي المجرد ليحصل امكان بناءه منه (اذا البناء) اي فان بناء اقل للمذكور بناء فعلي للذوات حال كونه (من الرباعي) اي المجرد بنحو درج والثلاثي) اي ومن الثلاثي (المزيدية) اي من نحو اكرم وكذب واستخرج حال كونه (مع لحاظه على تمام حروفه) اي من غير حذف حرف منه (متعذر) اي غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهي اقل وفعل (لانسع) اي لا احتمل (الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا اريد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اي والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعي فصاعد يجب اي يلزم احد الشقيين احدهما حفظه اصل الحروف بتمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثاني ممكن لكن غير جائز فانه لو اسقط حرف او حرفان من الرباعي او من المزيد فيه لتصبح بنيه (يلزم الالتباس) اي الالتباس ما بين من الرباعي مثلا ما بين من غيره وما يلزم الالتباس باختيار الشق الثاني (فانه لا يعلم انه) اي اقل او فعل (مشتق) اي هل هو مشتق (من الرباعي او) هو مشتق من (الثلاثي المجرد او) هو مشتق من الثلاثي (المزيدية) يعني اذا قيل اخرج على وزن اقل من درج اسقاطه لم يعلم انه مشتق من درج او من حرج وكذا لو قيل اخرج على وزن اقل من استخرج اسقاط زوائده لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج فان هذه الحروف الثلاثة) وهي الحاء والراء والجم متلاق اخرج (تحتل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد) بان يكون اسم تفضيل من حرج (او بعض) اي ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعي مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من درج ففي ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من درج (او تكون) اي ويحتمل ايضا ان تكون (من حروف المزيدية) اما من اصوله) يعني احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيدية على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التي ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (او من زوائده) يعني او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او يمتزجا منهما) اي من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحيث يلزم الالتباس المحدث ومنه (فلا يتبين ماهو المشتق) اي الاصل الذي يشتق اسم التفضيل (منه) اي من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلا يتبين المعنى) ايضا يعني فلا يعلم ان اخرج هل هو معنى زيادة خروج او زيادة اخراج او زيادة استخراج وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثي المجرد الذي ليس دالا على (اي من ثلاثي مجرد ليس بلون) اي شرطه ان يكون من الثلاثي المجرد الذي ليس دالا على لون من الالوان كالحمرة والصفرة (ولا عيب) اي ولا دالا على عيب (ظاهري) يعني من عيب ظاهري وسبب قائدة التعيد بالظاهري انما اشتراط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون

الذي ذكره وهو مذهب سيويه فان فيه اختلافات كثيرة وليس في مذهبه التناقض بين ضمير التكلم والمخاطب بحسب الرتبة وايضا الانواع عنده خمسة وهما ستة قوله قال وضع كل في الموضوع له جزئي متضمن قبل كان يعني الاكتفاء بالجزئي لان التخصيص ان الموضوع له جزئي اضافي فر بما يكون كليًا ومما يعني ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققين المتأخرين والقديما لم يعمروا عليه حتى انهم تجلس معي بقوله اني بينه لافادة شيء بينه وقال الواضع وضع المفرد مثلا لمفهوم كلى يستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي ففهمه الكلي مجبور الى الاستعمال واللام في قوله اني بينه ليس صلة الوضع بل فرضه والشايع لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تقريبا لا هو الحق ولم يلتفت الى ما قصد به والامر كذلك الا

لونا ولا عيا ظاهريا (لانه منها) فاللام في لان متعلق بليس وقوله منهما اى من اللون
والسبب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعل) نائب فاعل
لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشأن المحذوف يعنى ان وزن افضل الذى اشتق
من اللون والسبب يكون (لغيره) (اى لغير اسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل (كاجر
واعور) فان الوزن الاول من الحرة التى هى لون من الالوان والثانى من العور الذى هو
عيب من العيوب الظاهرة وكلاهما على وزن افضل لكهما لغير اسم التفضيل (فلواشتق)
اى فحينئذ لواشتق (اسم التفضيل ايضا) اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن
(منهما) اى من الحرة والعور (لالتبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد)
اى بوزن احر (ذو حرة و) بوزن عور (ذو عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمى فاعل
(او) اى المراد بوزن احرانه (زائد الحرة او) بوزن عورانه (زائد العور) ولما كان
المنه من قوله لان منهما افضل لغيره ان بناء افضل للصفة مقدم على بناءه للتفضيل اراد
الشان يقرر معنى يجوز ان يورد على هذا فقال (وهذا التليل) اى جعل عللة امتناع بناءه
من اللون والسبب كون هذا الوزن معنى لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه يضاهم
الالتباس (انما يعنى) اى هذا التليل (اذ اثنين) وظهر (ان افضل للصفة مقدم بناؤه) اى
بناء افضل للصفة (على افضل التفضيل) بان يبين هذا الوزن للصفة (اولا) وهو (اى وكون
بناءه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان ما يدل على ثبوت
مطلق للصفة مقدم بالطبع) اى بتقديم طيبى (على ما يدل على زيادة على الآخر
فى الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد
(والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره
للتفضيل (الطبيع) يعنى لكون الاعتبار الاول الطبيعى مقدما على الاعتبار الثانى
الوضعى ثم اراد ان يمل له بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) ابيان
ان هذا التام المطابق للمثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثى مجرد) وهو لفظ الفضل الذى
من فضل بفضل والشرط الوجودى الذى هو كونه مشتقا من الثلاثى المجرد موجود
وكذا شرطه المسمى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اى الحدث الذى
اشتق منه لفظ افضل (الفضل) وهو ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شأنه كذلك
يصح ان يكون مثالا له فهذا التام يصح ان يكون مثالا له ثم شرع فى بيان اسم التفضيل الذى
اريد منه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثى مجردا يكون من لون او من عيب فقال (فان قصد
غيره) وفسر الشارح الضمير المجرد والمضاف اليه لغيره بقوله (اى غير الثلاثى المجرد) وفسر
لقصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق قصد غير الثلاثى المجرد طريق ان يراد وقوله (ان يدل)
نائب فاعل يراد يعنى ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افضل (على ان لاحد) اى على معنى
وهو ان لاحد (زيادة فيه) اى فى هذا الفصل (على غيره) اى على غير ذلك الاحد ولا شك

ان القائل لم يسب فى
الاعتراض لان ما سبق
من تقرير الشارح
قدس سره صريح فى
اختصاص الجزئ
الموضوع بالتفضيل
بحيث لا يمكن اعتباره
كلية وان اراد ان
ذلك متحقق فى غير
هذا من ذلك القسم فم
كيف وقد صرح
متبرع هذا المعنى
ومضيل بكائه فى
رسالة المعولة لذلك
البحث بكونه متضما
وتفصيل الكلام مما
لا يساعده المقام قوله
من حيث مطلوبته
ومهوديته بلية يادو
منه لسابق كلامه
الوجودية فى ذهن
المتكلم والمخاطب
والتحقيق ما مررت
فلا تنس وكن متذكرين
ويشكل تصوير العلم
الشخصى بانه الذى
تصور الذات بينه
وضعه بازائه بلفظ
انه قائم لم يقع تصوره
على لغيره بنفسه
فلا يمكن وضحه ان
كان الواضع غيره
وان كان اياه فلا
يمكن معرفة وضحه
لغيره حق بترتب
فائدة الوضع للمنى
وهو فهم التخصيص بشكل
وضع الآباء الاعلام
للاشياء فى غيبته
الاشياء قبل رتبهم
بوضع السلم للتخصيص

ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يتبع ان يشتق منه الوزن المخصوص الذي هو افضل لكون المشتق منه غير الثلاثي المجرد او كونه لو نأو عياض ان قصد هذا المعنى بغير افضل (توصل اليه) (اي الى غير الثلاثي المجرد) (بأشد) (اي بلفظ أشد) (ونحوه) اي توصل ايضا بنحو لفظ أشد من لفظ أكثر واسرع يعني اذا متع اشتقاق لفظ افضل من مادته لحديث الذي قصد الزيادة فيه جعل لفظ أشد ونحوه لفظ الوصل هذا المعنى وفي المصامح اللام ان فيما نسر به الشارح من قوله الى غير الثلاثي المجرد لهما دى غير الثلاثي المجرد والمهودى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي بل اخص منه وهو الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب ثم يورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب ألف المرب (مثل هو أشد منه استخراجا) واراد الشارح ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اي هذا مثال (للتثاني المزيدية) وهو الاستخراج يعني انه لو ارد ان يدل لفظ على ان استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق لفظ افضل من استخراج تمتع توصل الى هذا المعنى بآراء لفظ الأشد الدال على زيادة الاستخراج الذي هو مرجع ضمير هو في أشد ومرجع الضمير المستقر في أشد لاستخراج الأشد ومرجع الضمير المجرور في من الاستخراج المفضل عليه وجعل الحديث المطلوب تميزه لفصل المفضل وهو قاع لفظ أشد والمفضل عليه وهو مجرور من قوله (و) أكثر (بأشأ) مطوف على قوله أشد في المثال الاول يعني اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الاخر قيل فيه هو أكثر بياضاته وهذا المثال (مثال للون) وقوله (ومع) عطف على قوله بياضاي وهو أكثر معنى منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قبل الشارح قوله ولا عيب بقوله ظاهري اراد ان يبين وجه الاحتياج الى هذا التقيد فقال (وحيث قيدنا العيب) اي لفظ العيب المعنى الواقع في كلام المنس (بالتظاهري) اي بقولنا الظاهري حيث خرج منه العيب الباطني الذي هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقي في جواز البناء منه (لا يرد) اي لا يرد النقض على كلام المنس (نحو اجهل وابله) وقرر النقض ان قوله بشرط في البقاء ان لا يكون عيبا باطلا لانه جار على نحو اجهل وبلد وحكم المدعى متخلف فلها ما جاز ان يلزم وجود الشرط بلا شرط في جواب عنه تجرر المراد باننا لنسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله فان مراد بالعيب المعنى هو العيب الظاهري كالنور والعنى والرجح وامثال الجهل والبلادة فهو عيب باطني فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدراك على قوله لا يرد يعني ان التقيد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقض المذكور ولكن لا يدفع الايراد الاخر الذي يرد على هذا التقيد فانه (رد) عليه (انه صرح على هذا التقدير) يعني بحجة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احق على معنى التفضيل) اي اذا قصد ههنا الاشتقاق دلالة على زيادة حماقة احد على غيره بان يقال زيد احق من عمرو (فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحق) اي وبين الحق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنكم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعني لو هما

مع انه يتبدل شخصاته من اول عمره الى آخره يوما فيوما طم يتصور معنى علم شخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع له بشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا المخصوص وامانه من المتبادر هو كونه مملوفاً منكتم والمخاطب وما حال عليه من تحفيظ هو ما سبق من عدم الاعتماد بحال منكتم وقد عرفت انه وهم باطل فلا تفتت اليه وخضع عبارة الشارح ما هو المتبادر منها والاشكالات التي او ردها لا يمتد بها اذ ليس للمدعى في الاملام الشخصية لزوم تصور الذات قبل الوضع ماله وعليه على سبيل الكسنة بل وجهه يتبين وبخبره مما عده لا يرد شيء من ذلك كما يرد بآدنى تأمل قوله ما عرف بآدنى تأمل قوله ما عرف بالام الهدي او الجنسية او الاستثنائية قيل فيه ان الام مضمرة في الهدي والجنسية والاشكالية والهجنية والفنية من فروع الجنسية فتسبعا الى

صح اشتقاق الاحق لكن محبة اشتقاق الاحق غير جائز لانهم (حكموا بشذوذ) اى
 بشذوذ اشتقاق الاحق الواقع (في نحو احق من ابن هبة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه
 من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذ فانه اللفظ الجارى على القياس لا يكون شاذاً ولكنهم
 حكموا بشذوذ فيلزم ان لا يصح اشتقاقه ولم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق انثاله ايضا
 وقال في القاموس في القاف وكسلس الاحق والقصير وهبة لقب ذى الودعات زدين
 ثروان فجعله لقباً لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقص (بان المراد) بنى حاصل
 الجواب يمنع الجريان بنجر المراد من لفظ الاحق في نحو احق من هبة بنى لان لم ان العيب
 فيه غير ظاهرى كالجمل فان المراد (بالحق) اى المذكور في ضمن الاحق في نحو احق من
 هبة ليس بالحق الغير الظاهر الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه الحق الذى لا يصح
 البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (في الظاهر) متناقض ويبدو
 فيكون حينئذ عيباً ظاهراً بالا لا يكون على القياس (كاحكى) اى ويؤيد كونه عيباً ظاهراً بما حكي
 عن ابن هبة من تعليق خرزات) اى حكي عنه انه عانى خرزات (وعظام وخبوط على عنقه
 وهوذواحية طويلة فسل) اى من هبة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق
 المذكور (فقال) اى هبة في جوابه (لا عرف) اى تعليق لهذه الاشياء ما عاها لتحصيل عرفاني
 (ها) اى بتلك المطلقات (نفسى ولا اشل) اى ولللا اشل نفسى وقوله (وتقلد) تأييد لكمال
 حماقة الظاهرة بانه تقلد (ذات ليله اخوه) اى اخوه هبة (فقلادة) اى قلادة اخيه هبة (فلما
 اصبح) اى فلما دخل هبة صباحاً ورأى ان قلادة في عنق اخيه (قال) اى اخيه (يا اخي انت
 انا) اى انت هبة لكون القلادة الدلالة عليه فك واذا كان كذلك (فمن انا) لاني لو كنت
 انا لكانت القلادة فيم اعترض الشارح على المجيب بهذا الجواب فقال (ففيه) اى في
 هذا الجواب (شائبة من حق) اى حصة من المجيب من حماقة (ابن هبة) والمراد بالمجيب
 هو الفاضل الهندى (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (مقتضى جواز اشتقاق احق)
 اى لفظ الاحق (من حق) اى من الحق الذى لمن (لا يكون بهذا الظهور) اى كظهوره في
 هبة (قياساً) لكونه حقا غير ظاهرى (وان يكون) اى ومقتضى ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل
 وابلد ان يكون آثار جهله وبلادة) فقوله (طاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون في لمن يكون
 وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر لقوله وان يكون الثانى بنى مقتضى ان يكون هذا الاشتقاق
 لمن يكون فيه اجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل
 القياس لكونهما عيباً ظاهرياً (ولا يقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد
 لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به متلك ايها المجيب في عدم العقل فانه لم يقل احد ولا يقول
 ايضا ان اجهل والبلادة نوعان احدهما انهما في الباطن فيكون الاشتقاق قياساً والاخر
 انهما في الظاهر كالحماقة الظاهرة في هبة فيكون اشتقاقه شاذاً كمنه بل قال كل واحد
 من القلان مثل اشتقاق الجمل واليه قياسى لكونهما عيين غير ظاهرين وقال المصنف

الجنسية والاستغرافية
 قسم لثنى الى نفسه
 وقسمه ركنا الى
 الهبة والجنسية في
 وجه هذا ومدار كلام
 الشارح قدس سره
 ما شاء في اعمال العربية
 والمفسرين من التعبير
 بان اللام فجنس او
 الاستغرافية او الهبة
 وليطاب تحقيق الكلام
 من مقام احق بهذا
 المرام وقوله والشم
 في قوله ليس من
 امير اعصاب في اسفر
 بدل من اللام قيل
 لم سقط ما ذكره
 في قوله ومن خواصه
 دخول السلام انه
 لو قال دخول حرف
 التعريف لكان شاملاً
 لجميع الا انه لم يذكر
 الميم لمدى شهرته لانه
 اذا لم يكن حرف
 تعريف بل بدلا منه
 فلا يشمله حرف
 التعريف وهذا
 الاشكال وارد الا
 ان يقال ليس المراد
 بكونه بدلا من اللام
 انه ليس حرف
 تعريف حتى يتجه
 ذلك وفي نظر قوله
 ولم يذكره النقديون
 هكذا فيها رأينا
 من النسخ فكيف
 يتصور عدم ذكره

وقد شفع الله سبحانه على الفاضل الهندي وذلك لانه كان منه اسرا بديعاً ولا
يرضى بمثله عن مثله مثله وقد اخذ كثيراً من فوائد شرحه هذا من حواشيه واحجب منه انه
ليس ما نقل من الهندي مرضياله كيف وقد كتب فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه
انتهى يعني ان الفاضل الهندي لم يلزم صحة هذا حيث اشار اليه بقوله فيه واذا لم يأتزم
فلا يلبق التشنيع بهذا والله اعلم ثم الشارح اراد ان يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح
الرضي فقال (والشارح الرضى عد احق) اى عد لفظ احق من يشق قياساً على انه
من قبيل ابله) مشتقان من البلادة (حيث قال) اى حيث قال الرضى (ويبنى ان يقال) اى
ينبنى للمصنف ان يقول في بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعني ان يقول
مفيد الميوب الظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (يعني منها) اى يصح ان يبنى منها
(افضل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحق منه) ولما فرغ المصنف من بيان شروط طبائعه
شرع في بيان ما يشق على القياس وما يشق على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله
(اى القياس الواقع في اسم التفضيل) تفسير لم رجع الضمير المحرور والمضاف اليه وقوله
(اشتقاق) اشارة الى خبر المبتدأ يعني ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق
بذلك المحذوف على انه ظرف لقوله وانما فسر الشارح الضمير المحرور بقوله اى القياس الواقع
ولم يهل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس نفس اسم التفضيل
ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افضل اسم تفضيل يعني اذا وقع لفظ افضل
اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقاً للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله
على غيره (للمفعول) اى ايس قياس الواقع فيه ان يكون مشتقاً دالا على وقوع الفعل على
احد ما دعى عليه ونما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اى اسم التفضيل (اكمل منهما)
اى من الفاعل والمفعول (قياساً) اى استماتاً على القياس (مطرذا) اى غير متخلف بان كان
لفظ افضل مشتركين ان يكون للفاعل وبين ان يكون للمفعول (لكثرة الالتباس) اى للزم
كثرة الالتباس فاما اذا قلنا يزيد اعلم من محرور ويتبين لانه هل المراد به زيادة العاليية او زيادة
المعلومة واما اذا علمنا القياس المذكور فلم ان المراد به زيادة العاليية (فاقتصر) اى
ولدف هذا الالتباس اقتصرنا وحصرنا القياس في واحد منهما ثم رجحوا الاختصار
(على الاشراف) اى على ما هو الاشراف منها وهو الفاعل لانه اشراف من المفعول ثم اشار الى
جواز وقوعه على خلاف القياس فقال (وقد جاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقاً
للمفعول حال كونه (على خلاف القياس في مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمحونة
القرائن (نحو اعذر) مشتقاً (لن هو اشد معذورية) لانه هو اشد معذورية (والوم) (لن هو
اشد ملومية) لانه هو اشد لا نية (و) (على هذا القياس) (شغل واشهر) (واعرف) انما
وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات
الثلاث وفسر الكلمتين الاولى اعذر والوم يعني ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على

المقدمون وارجاع
بالتصغير الفاضل فقل
المتى الى المس مع
تصريح الشارح قدس
سره في شرح قوله
ومى الحضرة بان
المصادف ستة على
راى المس قائلاً اى
الفرقة ستة انواع
بالاستقراء واشارة
بترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب
المرتبة فالاول المضمرات
فلا تلتفت الى ما قبل
منه قدس سره
قال ولم يذكره
لرجوعه الى ذى اللام
مع انه المذكور في
التدوين وكانه لم يكن
في متنه ثم قال القائل
ووجه كونه في اصل
بابها الرجل حق
فلا يظهر ما لى الرضى
ومن لم يده من الصوابين
لكنه فرغ الفقرات
لان تعرف لوقوعه
موقع كاف الخطاب
والصواب مندى
ما يختاره الشارح
قدس سره وذلك
لانه على ما ذكره
الرضي يلزم ان يكون
يارجلاً مرة لتحق
هذه اللة في بخلاف
مختاره قدس سره
فانه لما كان الخطاب
لتعريف معين لم يكن
اصله بابها الرجل
ولما ان اصل

تفسير الاولين بان يفسر الاشتغال بقولنا ان هوانا مشغولة والاشهر بقولنا ان هوانا مشغولة والاعرف بقولنا ان هوانا مشغولة وكذا احب اى اكثر محبوبة واخوف اى اكثر مخوفة وغير ذلك مما سمع من العرب فان محب اسم التفضيل للمفعول سماعى كافى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا من اللبس اما انه لم يستعمل الامينا للمفعول نحو حب وسقط فى يده وعنى بكذا على صيغة المجهول واما القرينة نحو اشتغل من ذات التحين كافى التكب للسبوطى وفى شرح المصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل بـ واشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا واشتد حبالة لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يحى له افضل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاة ذى زادة فى العرب للكافية ثم قال بعد ما حكاه فلفظه فانه من الناس والطائف ثم شرع المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (يستعمل) (اى اسم التفضيل) (على احد ثلثة اوجه) وقيد المصام بان استعماله على احد تلك الثلاثة اذا لم يحمل معدولا كافى آخر او لم يحمل اسما كافى الدنيا او اذا لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاني رجل آخر انتهى وانما عمل الشرح ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لا يحتاج الى الاخراج بقيود ولذا لم يذكر المصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه بما له بل على سبيل التنبية والتشجيع للفائدة ولما ذكرت الاوجه الثلاثة فى تركيب المتن واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر فى الثلاثة اراد ان يذكر الوجود للثلاثة قبل ذكر المصنف فقال (وهى) (اى الوجود للثلاثة) (استعماله) (اى استعماله اسم التفضيل) (بالاضافة او من) (وهو اصل استعماله) (او الالام) (اى استعماله باللام ولا كان ما ك هذا الكلام الى تركب قضية شرطية منفصلة بان يقال ان اسم التفضيل اما يستعمل بالاضافة واما يستعمل بمن واما يستعمل باللام وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهى المنفصلة الحقيقية بمعنى مائة الجمع والخلوفا ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلوف فقط اراد الشارح ان يذكر ان هذه المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الافصال الحقيقى) (بمعنى ان هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة فى التحقيق والاستفاء بمعنى انها لا يتقيان بان لم يوجد واحد منهما ولا يجتمعان بان وجد الاستعمالات فى كلمة واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منهما) (تفريع على كونها على سبيل الافصال الحقيقى) (بمعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة فى اسم التفضيل وقوله (لان وضعه) (على لوجوب تحقيق واحد منها ولا متاع خلوه عن واحد منها اى انما لم يجز الخلوف عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الثنى على غيره) (لما عرفت فى امره) فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان يشب احد الشئيين الى الاخر اعنى انساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا (فلا بد فيه) (اى فى اسم التفضيل) (من ذكر التبر الذى هو المفضل عليه يعنى المزيد عليه ويسمى المزيد عليه فى الاصطلاح

(بالمفضل)

يارجل ذلك فالأظهر من ان يتخفى قوله ولا يستلزم صحة الاضافة الى قبل لا يتخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الحسنة ولهذا جعل الهندى الرجوع الامور اربعة وهوانا كان ابتدا فى اللفظ لكنه صار من التكلف فى المعنى وكا من عبارة المتقدمين الذى لم يذكره التدهاء ولم يسبق على كلامهم هذا الا لادوية فلما زادوا وروى هذه العبارة بيده اختل الضمير وامك ترجع ما اختاره الشارح قدس سره قوله واحترز بالخفى لوقال ملوح بوضع واحد بينه لكان اخصر وأوضح وانت خبير بما فيه من السجاجة ثم انما قال فى الا مالى قولنا بوضع واحد رفع توهم من يتوهم ان زيدا اذا وضع على لواحد ثم وضع بعد ذلك على لا خرافة قد تناول ما نسبته فلا يكتفى به بقوله غير متناول ما نسبته لخرج مثل هذا من لانه متناول اشبه بانقره فاذا زيد

بالفضل عليه كما يسمى المزيد بالفضل و لما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا في الظهور بان يكون لزوم ذكره بديهيا في بعض من الثلاثة ونظريا في بعض آخر اذ ان يثبت عليه بقوله (وذكره) اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهر) اى وجوب ذكره فيما نلاحظه لاحتياج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم عمرو زيد اعلم عمرو والمفضل عليه الذى هو عمرو مذكور فيه ما بالبداهة (واما مع اللام) اى واما وجوب كونه مذكورا حال كونه اللام (فهو) اى المفضل عليه (في حكم المذكر ظاهرا) اى في حكم المحقق الذى يذكر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة لكونه في حكم المذكر يشار الى انما يكون عدم ذكر المفضل عليه في صورة كون اسم التفضيل باللام كالذكر في الحكم لان المتشار اليه (باللام) انما يشار (الى المعين) كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذى يشار اليه هو المعين (بمعنى المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين المذكر (قوله) اى قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلب شخص) شروع في تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت اول شخص من الاشخاص بان يكون شخصا ما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه مبهما و اردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو والافضل) بان تستعمله باللام مریدا لتعيين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التطويل وقوله (اى الشخص الذى) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير المذكور اذا اردت بعمرو الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد) عمرو ولا غير الشخص الذى قلنا انه حيث لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما كما اذا قصورت في نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرو قلت بعد تأمل بعمرو والافضل فان الانسان قد يتفكر في مطلوب الغير فاذا لاحظته تصدى الى الجواب عنه نفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كأن الغير حاضر فانه فيكون المهيدين الاثنين حكما كذا قال الحشى محمد العيني ثم قال ان مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعل هذا لا يكون اللام في افضل التفضيل الا للعهد) تقريرا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان المراد بعمرو الافضل هو الشخص المذكور لفظا في قوله شخص افضل من زيد او متصورا كما كان في المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام في اسم التفضيل المستعمل بها الخارجى الا ينم ان يكون المفضل عليه غير مذكور في حال ارادة الزيادة الى لازمة له وقوله (فيجب) تريع على كون التسمي افصلا حقيقيا مستلزما لعدم الخلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك الاستمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتيقنه على ان مراد المصنف بقوله اما مضافا او بمن او معزا باللام انه يجب (ان يستعمل اما) (مضافا) وهو وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد ويؤيده تقدير قوله ان يستعمل اى مضافا الى المفضل عليه ومثال الذى استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس) (اوبن)

يوضع واحد اندفع هذا الافتراض لانه وان تناول ما اشبهه قائما تناول ما وضعه فان لم يدخل اسماء الاجناس لانتفاء خارجة بالجنس الاول بقوله ما وضع لئى يبينه وهو في الحقيقة غير محتاج اليه والافتراض يزيد اذا سمي به باعتبار تمدد وضعه مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضعه واحده وذلك ان الواضع لما وضعه لئى يبينه في جميع تقديراته لم يخصصه لآخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعا فلا حاجة الى قولنا بوضع واحد في التطبيق هذه عبارة قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب قيل يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهات وسيصرح به وقد مررت ان اسم الاشارة امر من الوصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعرف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما صرح به فالاول ان بقوله

اى واستعمل بن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من عمرو) (او مرقا باللام)
 اى واستعمل مرقا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل (نحو زيد افضل) كما عرفت
 ما هو المراد منه فالقائه في قوله (فلا يجوز) تفصيلا وقاعلا لا يجوز لفظ نحو زيد افضل
 فانتزع الشارح من هذا الكلام ان مراده بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومنزج ذلك
 المتزج بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع الاثنين منها) فاعلا لقوله لا يجوز يعنى
 ان الافعال بين الثلاثة تحقيق فانه كالا يجوز خلواس التفضيل عن احدهما لا يجوز ايضا
 الجمع بين الامرين منها بناء على قوله المصنف (نحو زيد افضل من عمرو) يعنى لا يجوز
 هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستمالين وهما كونه باللام وكونه بن (والا) اى
 وان جاز هذا التركيب الجامع لهما (يكون) احدا لخرقين لفوا اما (ذكر اللام) يكون افوا
 ومن مفيد المقصود (او) يكون ذكر (من لفوا) فيكون اللام مفيد المقصود ولما توجه على
 المصنف قرض بوقوع استعمالها معاني قول الاعشى ارادنا شارح دفع هذا القرض بقوله
 (واما قوله) ولست بالاكثر منهم حمى . وانما العزة للكثرة حيث وقع الجمع في لفظ
 الاكثرين اللام وبين من يعنى في قوله منهم (فقبل) اى قاجب عنه بتأويل هذا البيت
 حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس مادة لنقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى في هذا
 البيت يعنى في قوله منهم (ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية
 التى هي من خصائص اسم التفضيل واما استعماله في (بل) كلمة من في هذا البيت (للتبيض)
 وما هي للتبيض ليست بالتفضيلية (اى ليست) يعنى ان معنى البيت ليست باقلعة (من بينهم)
 بالاكثر حمى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل عامرا على علقمة فقال لعلمة
 ولست بالاكثر منهم حمى اى عددا يعنى اتباع عامرا اكثر من اتباعك وانما العزة للتكثير
 وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلوه
 عن احدا الاستمالات الثلاثة بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولازادة للاشارة الى انه
 معطوف على قوله فلا يجوز والمطوف في قول المصنف نحو زيد افضل وفي قول
 الشارح هو قوله (يجوز خلوه) اى خلواس التفضيل (من الكل) اى كل من الاستمالات
 الثلاثة (ايضا) اى كالا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز الخلو (لقوات الغرض) وهو
 بيان زيادة الفضل في احد على غيره وذلك لا يتحقق الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله
 (نحو) (زيد افضل) معطوف على المثال الاول اى كالا يجوز الا مثالا الاول الذى قدر فيه
 جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال الذى خلا فيه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم
 يستعمل باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضلة فضيلة زيد على اى شخص فمع فاق الغرض
 وقوله (ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل اى يستعمل اسم التفضيل
 باحد من الاستمالات الثلاثة في جميع الاوقات الا وقت ان يعلم الحصول الغرض بقوله يعلم
 فعل مجهول وقاب قاعله مستتر راجع الى (المفضل عليه) ولنا قسره التثنية بقوله

اراد التثنية على ترتيب
 اصنافها فيما يكون فيه
 هذا الترتيب ويحتاج
 الى التثنية ولا يخفى
 عليك ان كون اسم
 الاعادة امرى من
 الوصول لا يستلزم
 جريان الامرية فيها
 بين اصناف احدهما
 وان معنى قوله فيما
 يكون فيه هذا الترتيب
 فيما جرى فيه ذلك
 بحسب ذاته كما هو
 المتبادر ومن الظاهر
 ان جريان الترتيب
 في اصناف المضاف
 انما هو بواسطة
 المضاف اليه فلا
 وجه لتصرف القائل
 قوله ثم الغمر مخاطب
 قيل وليس وجه
 كون الغمر مخاطب
 امرى من النداء ظاهرا
 الا ان يجعل لمرئيه
 لكونه في الاصل مرقا
 باللام ولم يصدر
 عن هم القيام لضرورة
 ان المثال في اصناف
 الغمر من حيث هي
 هي فلا سبيل الى
 السؤال بما ليس منها
 ولتكن كان بمن تدبر
 في الكلام فلم يقدم
 على تسويد وجوه
 قرطبة البيض بانثال
 هذا الاوهام قوله
 النكية آحاد الاعياء
 الخليل اعادته الى جواب

ذکر الهندی عن
اشکال الرضی حیث
قال یخرج منه الواحد
والاثنتان لهما وان
وضعا فکلیه لکن
لم یوضعا لکلیه
الاحاد بل لکلیه
الواحد والاثین
وعمل الجواب ان
واحدا وضع لکلیه
الاشیاء منفردة لا
بجمعة ونحن نقول
قد حقق الرضی فی
بحث التریف باللام
ان الجمع المثل باللام
یشمل کل واحد واحده
وکل اثین اثین
وکل جماعة جماعة
فلذا یصح استثناء
ایما شئت عنه فنقول
جانی السلام الا
واحد والاثین واجمعة
فانه یحیی جانی کل
واحد من السلام وکل
اثین وکل جماعة
والمضاف المستغرق
کالمجلی باللام فآخذ
الاشیاء فی معنى کل
واحد منها وکل اثین
منها وکل جماعة منها
فلا اشکال ثم قبل
ولی کون کم سؤالا
من البد المین بحث
کیف ولا ینکر محبة
الجواب عن کم رجلا
عند بقوله الرفاوا
مأت الا ان قال عدا

المفضل علیه ومثال ما علم فیہ المفضل علیه ولم یحتاج الى ذکره (مثل الله اکبر) لانه لا ما کان
المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزیادة على مساواتهم اختلفوا فی التقدير فی مثله
انه على اى استعمال من الثلاثة فلما استمع الاول وهو تقدير اللام تمین الاخران فی الجواز
ولذا قال الشارح (ویمحوز ان یقال فی مثله) اى فیما یمحوز ان یشتمل خالیا عن الوجوه
الثلاثة لکونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف الیه) وقوله (باعتباراته) حال من قوله
ان یقال ینى یمحوز ان یقال كذلك حال کون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على
ان اسم التفضیل فی مثل الله اکبر (مستعمل بالاضافة اى الله اکبر کل شیء) اى کل موجود
سواء ثم حذف المضاف الیه وهو جائز کما فی قبل وبعد قوله (اوانه) معطوف على قوله
ان المحذوف اى یمحوز ان یقال المحذوف فی مثل الله اکبر لفظ (من مع مجرور وماى) الله اکبر
من کل شیء ینى باعتبار انه مستعمل بمن قال المصام انه اورد على قوله الله اکبر کل شیء
فی التقدير الاول انه لا بد من تعویض المضاف الیه ینى انه لا یمحوز التقدير الاول لکون
المحذوف بلا تعویض واجیب بانه لم یعوض لان المضاف غیر منصرف وهو منافق للتونین ثم
اورد على هذا الجواب ان تنوین الودع غیر مناف لغير المتصرف بل المنافق له تنوین
التمکن کما سبق ولوسلم فای مالم یمنع من تعویض الضمة عنه کما فی قبل وبعد من الغایات ثم
قال واعلم انه ربما یحیی بعد اسم التفضیل ما هو فی صورة المفضل علیه بمن وليس بمفضل علیه
لعدم محبة قصد التفضیل وعدم قصد المشاركة مع المفضل علیه فی اصل الفعل تحقیقا
نحو زید افضل من عمرو او تقدير انحوزید اعلم من الحمار ونحو زید اکبر من الشعر فانه لیس
القصد الى تکییر الشعر وزید وتفضیل زید فی الکبر بل افضل التفضیل ینخرج عن معناه
التفضیل الى التجاوز والتباعد الذى یلزمه فان التفضیل بعد المفضل عن المفضل علیه
فکما قال زید متباعد من الشعر یمحوز استعمال اسم التفضیل عاریا عن الوجوه الثلاثة
بجمعه بمعنى اسم الفاعل قیاسا عند المبرد وما باعنه غیره وهو الاصح ومنه قوله تعالى
وهو اهوون علیه اذ لیس شیء اهوون علیه تعالى من شیء وما کان بهذا المعنى فزوم صیفة
افضل اکثر من المطابقة اجراءه بحرى الاغلب الذى هو الاصل اى افضل من اثنی ویمکن
ان ینجاب ان قوله بجمعه بمعنى اسم الفاعل بدله على ان باب المجاز مفتوح فلا یلزم منه
استقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غیر مقیس على
القواعد التى بنیت للامور الحادثة کاقیل فی تریف لفظه الجلالة والله اعلم ثم شرع
فی بیان القواعد بالخصوصة بکل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فناضیف) (اى اسم
التفضیل) ینى ان فی کل من الثلاثة مثله خصوصة اما المسئلة انى اذا استعمل
بالاضافة فانه اذا کان اسم التفضیل مستملا بالاضافة (فله) اى فیجوز ان یکون لذلك
(معین) اى جائز ان یراد واحد منهما (احدهما) اى احد المثنین المجاوزین وقوله
(وهو اکثر) جملة معترضة داخله بین البتداء الذى هو قوله احدهما وین الخبر

الذي هو قوله (ان قصد به) وانشاء تلك الجملة التي كون هذا المعنى أكثر استعلاء من الآخر الذي سيجيء. يعني احد المعنيين ان قصد باسم التفضيل الذي اضيف الى المفضل عليه (الزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجازيا لم يأت شي قامت ارادة الشئ ان يفسر بمجوع الكلام بقوله (اي احدهما) للإشارة الى ان قوله ان قصد خبره وقوله (زيادة موصوفة) للإشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للإشارة الى ان قوله قصد فعل مجهول ومؤول باسم المفعول وقوله (هـ) متعلق بالمقصودة والتضمير المجرور راجع الى اسم التفضيل وانما سطر ليصيح الحيل بين المبتدأ الذي هو احدهما وبين الخبر الذي هو ان قصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد بمعنى المفعول اي المقصودة وهو صفة للمعنى الذي هو الزيادة فصفة الشئ لا يكون محولا قبل حمل موصوفة فلا معنى لان يقال ان احد معنى اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة مقصودة كذا في الحواشي الهندية وقال بعضهم ان الاول ان يفسر بزيادة وصف موصوفة الخ لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المقول زيادة الوصف وذكر المصام وجوها ثلاثة في تصحيح الحمل المذكور احدها جعل محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيهما جعل ان قصد محذوف الجارى احدهما حاصل بان قصدوا ان التاجه جعل محذوف المضاف اي ذوان قصد ثم قال والشارح اشار الى دفعه الى دفع السؤال الوارد على الحمل بقوله احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكأنه جعل ان قصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل نسف انتهى مقال الحنفى المصام وقوله (على من) متعلق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله (اي علاما) للإشارة الى ان من بمعنى ما يشمل غير المتكلم وقوله (اضيف اسم التفضيل للإشارة الى ان نائب الفاعل في اضيف مستتر وراجع الى اسم التفضيل وقوله اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحققه في ضمن بعضهم) إشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد ان يتحقق الفعل في المزيد عليه والباء متعلق بالقصد والتضمير في تحققه راجع الى ما وفي بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراد بني ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار الفاعل تحقق المعنى الذي يوجد في ضمن بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالمعنى الذي وجد ذلك المعنى في ضمنه وهو ما عدا المفضل ولا يخفى ما في تركيب الشارح من الاضطراب في اقادة المعنى المراد وهو ان معنى اسم التفضيل وجد في الطرفين لكن في المفضل زائد على المعنى الذي وجد وتحقق في المفضل ووجه الجنى محمد المعنى كلامه بما ذكرناه ولذا قال المصام الاول في ضمن ما عدا بني الاول للشئ ان يقول في ضمن ما عدا المفضل عليه لا ان يقول في ضمن بعضهم لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعل توجه الشارح

ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعترافا بعدم العلم بما مثل منه وبيان ما يسهل بقدر الاستطاعة وكلا القولين من قلة التدبر اما الاول فاشأ من المفعول من لفظية الكمية ولو كان لا خطأ لا متعرف بفساد المعنى واما الثاني فظهور ان السؤال بكم لا يكون مما ليس بمعين وصحة الجواب بالكثره الغير المينة على سبيل الحقيقة بل هو من باب المجاز كما نه يقول لانسأل من كية ما عندي من الرجال فاهم لكثرتهم لا يمكن تعيينه ولا يمكن وعهم ومنظم قوله قال اشياء هي المصدورات واحدا كل واحد واحد منها اي ذلك هو الحاصل من البارة وقبل جعل الاحاد اجزاء المصدورات فيلغو ذكرها ويكون ان يقول لكية الاشياء فينبى ان حال المراد بالاحاد الواحدات بالاشياء واسم العدد موضوع لكية واحداث الاعياء لا لكيتها هذا

وقصد ما اختاره
 اظهر من ان يبنى
 ثم ان الاحاد يبنى
 ذكره الشارح قدس
 سره لا يكون اجزاء
 المدودات لعدم تركيبها
 منها وغيرها بل هي
 جزئيات لها اذا لم ي
 كل فرد فرد اى كل
 فرد من افراد المدودات
 واصرها الاستثناء مما
 اورده الرضى لكنه
 غير مسلم بظهر الحاجة
 اليه على تقدير القسليم
 فهو فريدة اليبس
 قوله اى اصوله اسماء
 العدد الى يتفرع منها
 باقيا اما بالحق ناه
 التائيت قيل لم يجعل
 المؤنث في الواحد
 والتائيت من الاصول
 وتقدم احسن لانه
 من الفروع الخاصة
 بالحق ناه التائيت او
 والله وكذا لم يجعله
 فيها فوحيها الى العشرة
 منها لانه يتفرع منها
 باسقاط علامة التائيت
 فتلك اصل وثلاث فرع
 وقد اشار المص حيث
 قال واحد الى عشرة
 ضد الواحد والعشرة
 من الاصول لكن
 يجب على الشارح ان
 يقول كمثلث الى عشرة
 ثم قيل وحصر الاصول

لكلام المصنف بان هذا القصد انما يصح بهذا الاعتبار لانه ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما
 عداه وابق على اطلاقه يبنى سواء تحقق في الفرد الذي يوجد في المفضل اى في المفضل عليه
 (يلزم تفضيل الشيء على نفسه) فانه اذا قيل زيد افضل الناس واريد وجود الفضل
 في زيد وافراد الناس على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وادخالهم
 ان فضلك زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر في الناس انه الذي ماعدا زيدا فيكون
 زيد خارجا عنه ثم اراد ان يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال) اى
 استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذي سيجي (لان وضع افضل
 لتفضيل الشيء على غيره) كما عرفت في كمره واذا كان وضعه لذلك (فالاولى) اى المعنى
 الموافق للوضع (ذكر المفضل) وهو الغير الذي اريد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق
 التعريف يكون اولى عالم يوافق وكل ما هو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر ثم اراد تفضيل
 اشترط هذا الاستعمال فقال (فيشترط) (في استعماله) اى في استعمال اسم التفضيل المضاف
 (بهذا المعنى) اى بمعنى ان يقصد به الزيادة على غيره (ان يكون) وهو بتأويل المصدر نائب
 فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستقر بكون قوله (موصوفه) للاشارة الى انه راجع
 الموصوف المذكور في ضمن قوله الزيادة لانه في معنى زيادة موصوفه كما عرفت يبنى ان يكون
 موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم) شرط في هذا الاستعمال ولما كان كون
 الشيء بعضا من شيء اهم من ان يكون داخل فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد ان
 يميز بينهما بان المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (داخلا فيهم
 بحسب مفهوم اللفظ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان
 كان) اى ولو كان الى الموصوف (خارجا عنهم) اى بمن لا يصدق عليه لفظ الناس
 بحسب الارادة لانه لو كان داخلا ايضا (بحسب الارادة) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما
 عرفت وقوله (لان المقصود) بيان لعل الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا
 المعنى كونه بعضا منهم لان مقصود المستعمل (من استعماله بهذا المعنى) حيث قال زيد افضل
 الناس ولم يقل افضل غيره وقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله
 وقوله (تفضيل موصوفه) بالرفع خبر لان معنى مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه
 الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركته) اى على مشاركة ذلك الموصوف
 (في هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لتلك الموصوف ولغيره من الناس (مثل
 زيد افضل الناس) (اى افضل من مشاركته في هذا النوع) اى في نوع النسانية يبنى فضيلة زيد
 زائدة على الفضائل الموجودة في المشاركين له في كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط
 الاستعمال وقوله (فلا يجوز) قريع على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد الشى عدم
 الجواز بقوله (بهذا المعنى) للاشارة الى انه يجوز التركيب الاق اذا قصد به المعنى الثاني
 وقوله (قولك) للاشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوة) مثال مصنوع لانه استبعاد

من كلام البلقاء ولا ان الاشتراك المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالمعكس يعني ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (لخروجه) اشارة وتنبه على ما قلنا من توهم المعكس يعني انما لا يجوز هذا القول لانعدام الشرط الذي يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وهمنا ليس كذلك لان يوسف الذي وصف بالاحسنة خارج (عنهم) (اي عن الاخوة) وقوله (ياضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروج يعني ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اي الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المحرور في اخوته لان حكم الاضافة ان تكون المضاف جانيا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا في الاخوة لزم اضافة النسي الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف وهذا عمل كالا معنى ثم شرع في ثاني المعنيين فقال (والثاني ان قصده) اي باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (اي ثاني معنيه) اشارة الى ان قوله والثاني مبتدأ والى انه معطوف على قوله احد ما يعني على الاحد المضاف الى الضمير المتني الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسر بهذا ولم يفسره بخذف الموصوف اعني بقوله اي المعنى الثاني لتحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذي هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذي هو قول ان قصداً ما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان قصده انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذوان قصده كما عرفت ثم فسر قوله ان قصده بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة الزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة لازيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة او ردها لتصحیح تعلق قوله (بان تكون) يعني معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هوانها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لا على غيره كما قصد في المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة في الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال المعاصم ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهن معنى الاطلاق انه غير مقيدة بهذا القيد يعني كونها زائدة على المضاف فقط فحينئذ لا ينافي هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعني توهم قوله وحده كون القصر اضافيا لا حقيقيا وليس كذلك بل القصر هنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال الا انه يشبه ان يكون مجمع ماسواه يعني ان تصریح الرضى بان المراد جميع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقي لكن المتبادر منه ان قصر عرقى بان يراد بالجميع هو الجميع الذى من شانه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان قول يوسف احسن اخوته وقصده ان زيادة حسنة ليست بمقيدة بكونها على اخوة بل مطلقة على غير اخوة من الحجر والشجر وهذا ليس بما راد بل المراد منه ان حسنة زائدة على غير من الناس سواء كان اخوة او غيره وهذا خلاصة ما اورده المعاصم ثم نشأ من بيان

في اتي عشرة كلمة انما يصح لو جعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد النسي المهم قال الرضى بكسر الهمزة وبضمين العرب فتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضمة وجاه وبضم نسوة وبضمة عشر وجلا وضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التبيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا يقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا والاول واريد والثاني ليس به اذ الكلام فيما بين الاثرى الى قوله لكيفية آحاد الاشياء فاني بعد البضع منها قوله او امتزاجا كصفة عشر قيل الصواب او قضينا وفي ما قبله ولما غير الواحد والواحدة الخ قيل ولتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبيه على المراد بقوله باليظف بلفظ ما

تقدم عطف المقود
 على الزائد عليها صرح
 بصورة العطف فقال
 ثم بالعطف لتبادر
 منه تلك الصورة
 ولهذا لم يصرح في مائة
 والع بصورة العطف
 بن اجمل بل العطف
 في قوله ثم بالعطف
 على ما تقدم على العطف
 المطلق الا ان من
 عطف الاكثر على
 الاقل والعكس هذا
 على طبق ما ذكره
 الشارح متبعة لما
 في الحواشي الهندية
 اعلم ما ذكره الرضي
 من ان عطف الاقل
 على الاكثر جائز
 في الكل والعكس
 اكثر فلا يتم هذه
 النكتة وليس مما
 يلتفت اليه لما فيه من
 الخلل الظاهر له ادق
 بصيرة قوله فنقول مائة
 وواحد او واحد قبل
 قوله او واحدة عطف
 على قوله واحد وقوله
 مائة واثنان او اثنان
 عطف على مائة وواحد
 او واحدة وايك وان
 تميل قوله ومائة عطف
 على واحدة وتميل
 واحدة ومائة عطف
 على مائة وواحد
 لانه مع ان فيه
 تقوية المناسبة بين مائة

المعنى الثاني سؤال وهو انه اذا لم يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فالقاعدة في الاضافة فاراد
 الامر ان يبين قاعدة اضافته الى ما بعده فقال (ويضاف) وهو قبل مجهول وفسر الشارح نائب
 فاعله بقوله (اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى اضيف اليه) وصح هذا
 التفسير لكون الاضافة المذكورة في ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزمة للطرفين
 اعني الضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرهما بالمعنيتهما يعني ان اسم التفضيل
 اذا استعمل في المعنى الثاني يضاف الى ما بعده (للتوضيح) يعني قاعدة الاضافة هو التوضيح
 وفسر الشارح بقوله (اي لتوضيح اسم التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض
 عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اي توضيح
 المقاصد لاسم التفضيل (و) قول (تخصيصه) بالجر عطف على قوله للتوضيح وهذا
 العطف يحتمل ان يكون عطف تقدير حيث قال المصنف زاد قوله وتخصيصه لان
 الاضافة اذا كانت الى النكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجهه الذكر وفيه نظر
 اذا وجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت لتوضيح تشمل التمرين والتخصيص ولا تقابل
 بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتمرين والاضافة
 للتخصيص انتهى واول يمكن ان يعمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والهاء على وقوله
 (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شاملة مستعملة في سائر
 الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع يضم الميم اسم فاعل من
 المصارعة ففائدة اضافته الى مصر اي هي تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله
 (حسن القوم) يعني ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس يضاف الى
 معمول بل اضافة معنوية يعني انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن
 الى القوم ان المضاف ليس بداخل في المضاف اليه بان يكون من اضافة المبين الى المبين
 بل المراد به توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع في اهل مصر ودخول الحسن في القوم
 وقوله (على التفضيل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعني المراد بسائر الصفات الصفات التي
 هي غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تقرير على قوله ويضاف للتوضيح يعني انه
 لما لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه بل قصد به الاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه)
 اي كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط
 ويجوز ان يكون قريبا عليه يعني اذا لم يكن كونه يضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا
 المعنى) اي بالمعنى الثاني (ان تصيغه) اي ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله
 (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اي في الجماعة خبره
 والجملة صفة للجماعة يعني انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذي كان ذلك
 الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف
 الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان يحكم الجواز مستلما على

ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاولى اما داخل فيهم او غير داخل فيهم ولما اختصر المصنف في التثنية بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد الشارح ان يستوفي الانواع فذكر النوع الذي هو ان يضيف الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (بحق قولك نينا عليه السلام افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة قريش والموصوف بالافضية وهو نينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها من قريش فقط بل المراد بالزيادة مطلقة شاملة الى جميع الناس ولذا قال (اي افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتثنية فقال (وان تضيفه) يعني يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل الى جماعة من جنسه اي من جنس الموصوف وقوله (ليس داخل فيهم) صفة للجماعة ايضا يعني الى الجماعة التي ليس الموصوف داخلها فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثال المصنف فقال (كقولك) ((يوسف احسن اخوته)) (فان يوسف) اي مثال المصنف مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذي هو لفظ يوسف (لا يدخل) اي لا يجوز ان يدخل (في جملة اخوة يوسف) لان المضاف اليه غير المضاف لما تبين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمتع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة الى كلام المصنف فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك ثم شرع الشارح في بيان النوع الاخر الجائر الذي امله المصنف ايضا فقال (وان تضيفه) اي فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اي الى غير الجماعة التي اريد تفضيله عليهم (بحق قولك فلان افضل بغداد) فان اعل لم يفسر بمضاف الى الجماعة التي اريد تفضيله عليهم كإفساده بقوله (اي اعل عاصوا) يعني المراد به اعل عاصوا (وهو) اي لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اي بمنزلة من سائر الاعلدين (ببغداد) اي بكونه مضافا اليها (لانها) اي لان بلدة بغداد اما (منشأؤه) بان ولد فيها (او مسكنه) يعني هذه الاضافة افاضت تخصيصا مالا ينافيها افاضت تخصيص الاعلمية باهلها ثم شرع في بيان الفرق الاخر بين النوعين فقال (ويجوز في) (النوع) (الاول) ثم فسر الشارح بقوله (من) نوعي اسم التفضيل المضاف (فان الاول في كلام المصنف يحتل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول وانذا قدر الشارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتبيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف ثم عني بقوله (وهو الذي) اي النوع الذي هو الاول من النوعين هو النوع الذي (يقصده الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما (الافراد) والاخر المطابقة (اي افراد اسم التفضيل) يعني ان المراد بالافراد ان يحمل اسم التفضيل مقردا (وان كان) اي ولو كان (موصوف) اي موصوف اسم التفضيل (مثنى او جموعا) وقوله (وكذا التذكير) يعني يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اي ولو كان (موصوف) اي موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (بحق قولك انا والزيدان)

وواحد اذا المناسب له واحد ومائة بمنه قوله فيما بعد ويجوز ان يفسر المصنف في الكل وبما تقتضيه من الرضوان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يفسر المصنف في الكل طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح وليس كما ينبغي اما اولها فان التثنية على ما في صورة العطف مما لا يحتاج اليه الا لا يستعمل في العطف ما على واحدة خذالاه اسر باظهاره اللفظ ولا يساعده السبب والحق ومن جوز ذلك فليس الكلام معه لانه ممن لا يحصل له النظر في هذا الكتاب واما ثانيا فلان كلام المصنف مقصود على اعادة صورة عطف الاقل على الاكثر واعادة جريان عكس ذلك من الفاعل قدس سره مع قطع النظر عن كثرته بحسب الاستعمال او قلته فيه فلا اعتراض عليه بان الرضوان صرح بكثرة ذلك وهذا لا يستفاد من

لازم بل جازية فهو
الافقة مما لا يليق
بشان المصلين قوله
لا فرغ من بيان حاله
الح قيل بهم ذلك
ان الباب مقود
ليبان حال اسماء
العدد وميزاتها
والظاهر انه مقود
ليبان اسماء العدد
وبيان المميز واجمع
اليان احوال اسماء
العدد كان بيان الفرد
من التعدد راجع الى
بيان احوال اسماء
العدد والرجع الى
تلك المعرفة القطنة
الصافية وهذا هم
ضيق بشهادة القطنة
الصافية فان ميز العدد
لا يكون من العدد
وليس الفرق هنا
أشبات المميز لاسماء
العدد حتى يكون
راجعا الى بيان احوالها
بل المقصود بيان
حال ذلك المميز
اهما وافرادا الى
غير ذلك فيكون
هو بمنا مستقلا منظرًا
على سابق كاد عليه
عبارة الشارح قدس
سره قوله ولا يجوز
إضافة العدد الى جمع
الذكر السلام قبل
قدنه بذلك بل ان
قول المص وكنان
قياسات او متين غير
مستقيم والقياس مائة لا

او الزيدون) وامثلة التذكير (او حندا والهندان والهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق
بالكل يعني بمقتضى قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال
زيد افضل الناس والزبدان افضل الناس وكذا يقال هذا افضل الناس والهندان افضل الناس
ثم شرع في علة هذا الحكم بقوله (وهذا) اى جواز افراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم
لطبيقه بالموصوف ثابت (لانه) اى لعل ان اسم التفضيل الذى يستعمل مضافا (يشابه افضل
من) اى يشابه اسم التفضيل الذى يستعمل بمن (الذى) صفة لاسم من يعنى افضل الذى (ليس
فيه) اى فيها يستعمل بمن (الا افراد والتذكير) كما سيجي حكمه وقوله (فى كون المفضل
عليه مذكورا معه) بيان لوجه الشبه يعنى ان ما هو مستعمل بالاضافة مشابه لما هو مستعمل
بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد
افضل من عمرو وبذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام اعنى قولنا زيد افضل فان
المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله (والمطابقة) بالرفع معطوف على قوله
الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يمتنع فاعلا اعنى المطابق
بكسر الياء ومفعولا اعنى المطابق بفتحها وما به المطابقة اعنى صورتها اشار الشارح بقوله
(اى مطابقة اسم التفضيل) الى فاعله وقوله (افرادا وتذكيرا) وتأيينا الى
صورته وما ذكر المصنف بقوله (لمن هو) اشاره الى مطابقة وانما اورد به باللام مع ان مطابق
متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر ان الفعل ان كان متعدبا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر
يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذلك هذا بمان مطابق اسم التفضيل من هو (اى اسم التفضيل
صفة) (له) والضمير المحرور فى قوله له راجع الى الموصول وهو من يعنى الموصوف نحو
الزيدان افضل الناس والزبدون) اى ونحو الزبدون (افضلهم) اى افضلوا الناس وهذان
المثالان للمطابقة فى التثنية والجمع وقوله (وهذا فضلى النساء والهندان فضليهن والهندات
فضلياتهن) اى فضليات النساء وهذا لامثلة الثلاثة للمطابقة فى التأنيث وانما جاز المطابقة
الموصوف فى صورة الاضافة (لشابهة) اى لحدوث مشابهة المستعمل بالاضافة (ما) اى اسم
التفضيل الذى (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (فى كونه) اى فى كون ما هو المستعمل
بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل
بمن وجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من المشبهين فمن حيث كونه
مشابها للاول يأخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها لثاني يأخذ حكمه
الذى هو المطابقة ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى قوله (واما) (النوع) (الثانى) حال
كونه (من نوع اسم التفضيل المضاف وهو) اى النوع الثانى من النوعين (الذى يقصد به
زيادة مطلقة) وقوله (و) (القسم) (المعرف باللام) عطف على المتبدا وانما قدر الموصوف
فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف
والثانى من اقسام مطلق التفضيل لكن المراد به هنا هو المعرف الذى يكون من الثانى واشار

غيره وتقول الظ
من كلام الشارح قدس
سره ذلك وهذا غلط
وقع فيه من قول الرضى
ان السامع حين احدهما
في صورة جمع المذكر
السالم وهو مؤن وقد
تقدم ان السامع لا
يضاف اليه ظم يبق
الامات يضاف اليها
كما في تلك هودات
لكنهم يحكموا
ان على التمييز المجموع
بالالف والثاء بعد
ما هو في صورة المجموع
بالواو والنون اعم
معتبرين الى تسعين
فانصرفوا على المفرد
مع كونه اخبر هذا
كلامه وهو عجيب
منه فان ما تقدم من
كلامه وما تأخر منه
يؤيد اما التقدم
فلاذ قال ان الجمع
السالم لا يقع بميز
العدد عند سبويه
ان كان الاثنا ملا
يشال ثلثة مسلمين
ولانك مسلمات اذا
لمط من التمييز
الجنس والصفات
قاصرة في هذه الفاظة
اذا كثرت العسوم
فلذا لا تقول في جمع
المكر وسفا ثلثة
ظرافه واما غير الوصف
فان كان علما قبل
وقوه بميزا لان جمع
العلم لا يميز من السلام

الش الى قوله (من) اى من النوع الثانى يبنى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصد به زيادة
مطلقة وحكم المرف الذى يقصد به زيادة مطلقة واحد وهو قوله (فلا بد) اى لا بد
(فيهما) اى في النوع الثانى وفي المرف منه (من المطابقة) وانما اورد الش قوله فيهما
ليبان السامع الحذف من الجملة الحرة الى المبتدأ (اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
وثنية وجما وتذكيرا وتأنينا) وباعت التفسير ما سبقا وقوله (لزام مطابقة) بيان لالة
وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع عدمها يبنى انما وجب تطبيق اسم التفضيل
لموصوف في هذين الاستمالين لكون تطبيق الصفة لموصوفها في الافراد والثنية والجمع
والتذكير والتأنيث اصلا لا يبدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح العدول
عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى لزوم كون اسم التفضيل بمنزلة (بمن انتزاعية لفظا)
كافى المستعمل بمن في نحو زيد افضل من عمرو (او معنى) ككافى المستعمل بالاضافة لى
بمعنى حرف الجر في نحو زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى
يقصد به الزيادة المطلقة والذى هو المرف باللام لانه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر
الافضل عليه بعدهما) اى بعد النوع الثانى والقسم المرف باللام منه واذ لم يذكر المفضل عليه
فلا يتصور وجود من فيما لانه لو كان موجودا اقتضى مجرورا ومالا مجرورا له لا جاره واما
عدم كون المفضل عليه مذكورا في المرف باللام فظاهر واما في النوع الثانى فانه لو لم يقصد به
زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه بل هو شى آخر كما سر (و) (اسم
التفضيل) (الذى) (استعمل) (بمن مفرد مذكر لا غير) (اى لا غير المفرد المذكر
لكراتهم لحرف اداة التنية والجمع والايث الخاصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار
امتزاجه بمن التفضيلية لكونه الفارقة بينه وبين باب اخر فكانت امن تمام (الكلمة) ولما فرغ المص
من بيان مسائل اسم التفضيل ومبادئه واقسامه شرع في بيان شروط عمله فقال (ولا يميل)
اى لا يميل (اسم التفضيل) وقوله (في) (اسم) (مظهر) متعلق بلا يميل وظرف لقوله
وهذا بيان لمعوله الذى فرض عمله ثم نفي وزاد الش قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب
مفعول لا يميل للاشارة الى ان المراد بالنفي نفي عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وانما فسره به
(قربة الاستثناء) يبنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قربة دالة على ان المراد بالنفي ههنا نفي رقه
بالفاعلية وقال الصام وجه كون الاستثناء قربة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية يبنى ان
وجه كون المستثنى مثبنا للعمل على طريق كونه رقا لمفعوله بالفاعلية يبنى انه مقيد به فيقتضى هذا
ان يكون النفي المفهوم من المستثنى منه ايضا مقيدا به ثم قال وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء
اصل العمل على عومه يبنى لا يميل اصلا في مظهر فاعلية والعمل في هذا المظهر لا يتصور الا
بالفاعلية انتهى ولا يخفى ان في عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح قائم قالوا ان المعنى لا يميل
في مظهر الا اذا كان الخ والكلام في مقام النفي والابتناف في عمله في المظهر لا في رقه بالفاعلية مع
انه يوم جواز رقه بغير الفاعلية وانه اعلم ثم اراد بيان وجه تخصيص النفي بالمظهر فقال (وانما

خص (والظاهر انه على صفة المعلوم يعني وانما خص المصنف (المظهر) بالذكور ولم يقل ولا يميل
 في الفاعل (لانه) اى لان اسم التفضيل (يصل في المضمر بلا شرط) وانما كان عمله بلا شرط
 (لان العمل في المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام صلة الحكم
 بضعفه يعني انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر العامل (في اللفظ) لكون المضمر مبنيا
 فاعرابه بحلى واذا كان عمله في المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو بصيغة المجهول (الى قوة العامل)
 اى الى قوة عمله بضم الشروط واعترض عليه المعاصم بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى
 وليس كذلك لان الشارح الرضى قدّمه بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل حى منه وما ذكره
 من التعليل انما يتم في المستركف والمراد بدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر في
 لفظه اثر العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات انتهى يعني ان قوله في المضمر يوم ان ضعف
 عمله في المضمر لكونه مضمر لا لكونه مبنيا فحصل من الحصر في صلة عدم ضعف عمله
 في سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيد افضل حى منه يقتضى ان يكون المراد بالمظهر
 هو متناه القوي يعني الذي ظهر في اللفظ سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا لان اللفظ حى
 في هذا المثال اسم ظاهر بالعمى الاول ثم شرع في بيان وجه تخصيص الثاني بالفاعل فقال
 (وانما خص) اى المصنف (بالفاعل) يعني اراد التكلام بين عمله في الفاعل وعدم عمله فيه
 ولم يتعرض لتغير الفاعل من الممولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به
 سواء كان) اى المفعول به (مظهرا او مضمر) ثم ترقى في اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان
 وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوم ذلك) نائب فاعل وجد يعني ان وجد بعده
 لفظ يوم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فاعل دال) اى تعين وجد ان ذلك اللفظ كذلك
 لا يكون لفظ افضل عاملا في ذلك اللفظ الذي يتوهم كونه مفعولا به بل يكون افضل قرينة
 دالة (على الفعل) المحذوف (النائب) اى ذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو
 اعلم من يصل عن سبيله) فان من يصل يوم كونه مفعولا به لاعلم لكنه ليس كذلك لان
 الذى (اى اعلم من كل واحد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (ولم من يصل) ثم
 شرع في بيان حال عمله في سائر المتعلقات فقال (واما الطرف والحال والتمييز فيعمل) اى
 اسم التفضيل (فيها) اى في هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل في المضمر (بلا شرط)
 وانما لم يشترط العمل بشئ في هذه المذكورات (لان الطرف والحال) اى هذان الانسان
 من الثلاثة (تكفيهما) اى في عملهما (راحت من الفعل) فلا يحتاج الى قوة مشابهة عاملهما
 بالفعل بشرط شئ مثالهما (نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط
 في الطرف الذى هو اليوم وفي الحال التى هى راكبا (والتمييز) وهو بالنصب عطف على
 قوله لا لظرف اى وانما يعمل في التمييز بلا شرط لان التمييز (ينصب ما يخلو) اى ينصب
 العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصب الفعل وما يمتنه ومثال الذى
 ينصب التمييز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زينا) فان عامل التمييز في هذا

والغرض الا هم من
 تميز العدد بيان
 الجنس لا التمييز
 فبزه متكررا للاغلب
 وان حكايا مجرورا
 فلذا ثلثة الزيد
 وثلاث الزيدات وان لم
 يكن علما فان جاء فيه
 مكسر لم يميز بالسالم
 في الاغلب فلا يقال
 ثلث كسرات بل تقول
 ثلث كسر لثة تميز
 العدد بالسالم في غير
 هذا الموضع وقد جاء
 قوله تعالى سبع
 سبلات مع وجود
 سنايل وان لم يأت له
 مكسر يميز بالسالم
 كقوله تعالى ثلث
 هورات ثبت ان
 الاغلب في تمييز الثلثة
 الى الشرة الجمع
 المكسر فى امر
 ثائيبا وتذكيرها
 عليه ووجع السلامة
 هذه عبارة و مراده
 بها افادة كون الجمع
 المكسر اول التمييز
 واسكته بحسب
 الاستعمال من الجمع
 السالم من غير فرق
 بين مذكوره ووثنه
 وهما صرح بعدم
 جواز كون الجمع
 المذكر السالم ميمزا
 مع تعين جمع المؤنث
 السالم لذلك فيكون
 مناقضا لما قبله من
 وجوبه في الجواز
 والفرق بين الجمع

المثل هو لفظ وظل لكونه اسما ماقاما وهو غاء عن معنى الفعل وعن راحته ثم شرع في بيان علة عدم عمله في الفاعل فقال (وانما يعمل) اى اسم التفضيل مع بقائه معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وتوقيفا لا احترازا كما نقنا عن المصام لانه لم تصور وقفه بنظر الفاعلية حتى تكون قاعدة التقييد احترازا عنه (لان هذا العمل) اى عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالاصالة) اى حال كون ذلك العمل بالاصالة لا بالاشابة (انما هو) اى ذلك العمل الذى بالاصالة (عمل الفعل) اى عمل الفعل فقط لا العمل الذى في غيره قوله انما خبر لان وانما كسرت مع انها في مقام الخبر لان كون مادة الاسم والتون اذا وقعت خبرا فلما وجهان احدهما وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والاخر وقوعها عن اسم المبنى فتكسر في الاول وتفتح في الثانى وهذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا الفعل (وهو) اى والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل اى العمل الذى بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل (لانه) اى الشأن (ليس له) اى لاسم التفضيل (فعل بمناء) اى فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل مصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (لم يعمل) متعلق بليس بالفي معنى ليس له فعل كذلك حتى يعمل اى اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اى كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمل فعله لمشايبته بالفعل لانه لم يوجد به معنى الزيادة المانعة عن المشابهة ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهة للفعل بطل كذلك مشابته لاسم الفعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثانى ايضا بقوله (ولانه) اى وانما بطل مشابته باسم الفعل لان اسم التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمه ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (قيما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله (وهو استعماله بمن) جملة مترسعة فينبذ ليكون قوله (لا يشئ) وما بعده خبرا عنه يعنى لما كان اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل في اسم التفضيل لا يشئ (ولا يجتمع ولا يؤتى) وان كان الاحتمال الثانى فقولنا لا يشئ وما بعده حالات منه اى لما وجد اسم التفضيل في الاستعمال الذى هو الاصل فيه غير متنى وغير مجموع وغير مؤتى (بعد مشابته) يعنى لما كان كذلك كانت مشابته بعبدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعبدة (فلا يعمل) اى اسم التفضيل (بمشابته) اى بسبب مشابته لاسم الفاعل (ايضا) اى كالم يعمل بمشابهة للفعل وقوله (الا اذا كان) (اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لا يعمل في الفاعل الظاهرى في وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وقصر الشارح الصفة بقوله (اى وصفاسيما) اى وصفا لا يكون فاعله ما جرى عليه بل يكون ذكر ما جرى عليه سبب متعلقه الذى هو فاعله فيكون الوصف سببا متسوبا الى سببه الذى هو المتعلق وقوله (هو في اللفظ) تمهيد لقوله (لشئ) واشارة الى ان تعلق الصفة بشئ تعلق لفظى والى انه مقابل لما صرحه المحس قوله الا فى وهو قوله وهو فى المعنى يعنى ان اسم التفضيل

السالمين على ما ان تقدم من كلامه لا يفيد اولوية الكسر من السالم كما يعرف بالتأمل الصادق فانه قد اعترف بان السالم كما لا يقع ميذا اذا كان وصفا لا نادرا لا يقع المكسور ايضا لا ترى الى قوله فلا تقول ثلثة طرفه وماثل به من التليل لى سورة العلية لا يختص بالسالم بل به وغيره بالضرورة وما قال من انه اذا لم يكن السالم وصفا ولا علما فلا يميزه عند وجود المكسر هو مع كونه دعوى بلا دليل يزيغ قوله من وجل سبع سنبلات فطبل قوله فثبت ان الاقلب الخ واما التأخر فهو وقوله وقدس لى الشعر ثلث مثنى وخمس مئين على انما ذكره في عدم كون المئات ميذا لا يكون علة كما هو الظاهر فالاولى في التليل ما قاله المص من ان القياس ان يقال ثلث مئات مئين انكمهم كرهوا الجمع حكما تكرر منى التأتيت فماملوه بالحقنة لذلك الا ترى انك اذا قلت

اذا كان صفة لشيء في اللفظ فسر كونه صفة لشيء بقوله (مستندا عليه) أي معنى كونه صفة لشيء كونه مستندا على ذلك الشيء في الانظم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله (بان وقع لفظه) يعني ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشيء (اما ان يكون لفظه أي لفظك الشيء) (او) يكون (خبرا عنه) أي عن ذلك الشيء (او) يكون (حالا) من ذلك الشيء ولما ينطلق اللفظ شرع في بيان لفظه المعنى بقوله (وهو) الواو فيه حالية يعني اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء في اللفظ والحال أنه (في المعنى) (صفة) (لشيء) واعلم ان المعاصم حكى عن الرضى ان الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق شيئا لاسميا وقال الهندي ان بغير المشهور للتنبيه على محته وتحققه ونحن نقول المسبب جعل شيئا ولهذا يقال واجب مسبب الاسباب أي اجعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ كانت شيئا وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم شيئا صحيحا كان جعله اوصفا انتهى مقال المعاصم ملخصا وقال بعضهم المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق اسم السبب دون السبب ولا مناقشة فيه ولله سماءه شيئا لان الكحل في هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما انتهى وحاصل التوجيه الذي ذكره في نكتة المدول عن التعبير بالتعلق او بالسبب ان اطلاق السبب على المتعلق او على السبب اطلاق مجازي وقائده الاشارة الى حكون السبب جمليا بمعنى انه مجهول السبب وانما قدر الشارح قوله صفة للاشارة الى الخبر المحذوف والى ان قوله لمسبب صفة للصفة أي هو في المعنى صفة كائنة لمسبب وقوله (مشرط) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للاشارة الى ان شرط ذلك المسبب ان يكون مشتركا (بين ذلك الشيء) وهو ما يكون اسم التفضيل صفة في اللفظ وجاريا عليه (وبين غيره) أي بين غير ذلك الشيء وسيأتي فوائد القيود وقوله (مفضل) بفتح الضاد المشدودة بالجر صفة لمسبب ونائب فاعله مستتر تحت وهو راجع الى ما فسر الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول) ظرف مستقر على احوال من المستر في مفضل كذا في الحرب واما ضمير الشارح بقوله (اي باعتبار تقيده) ههنا وفي قوله باعتبار غيره فيقتضي ان يكون المراد تعلق البابين بقوله مفضل واعترض عليه الرضى بأنه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متاثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم ثم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال في البلد في الدار فيعدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه كذا قال المعاصم عنه ومنه اختار رضى زاده الحالية قال التفسير ان في ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا والاخر اعتباره مفضلا عليه قاما للاعتبار الاول فهو اعتبار تعبد ذلك

تشاء اسراء فجمعت
ما صار فيها هو
كلام الواحد تانيان
وجمع فتركوا جمه
لذلك بخلاف ثلثة
وحال وبخلاف ثلثة
آلاف هذا ولا يبيد
قاله الهندي ونما
فلما ذلك تكرهتهم
ان يرجوا به التزام
المفرد في احد عشر
الى ثلثة وتسعين
تتقصر الى الجمع
الذي طال هذه في
ثلثة الى عشرة قال
وانما رجعوا الى
المفرد مخزيا عن
اعداد الثلثة الى
الثلثة من كل وجه
قوله فلاته لما صار
منصوبا صار فلة
فأعبر افراده ليكون
الفصلة قليلا قيل
الظاهر قليلة ثم قيل
ولخص هذا الوجه
ان الجمع بمنزلة تلك
مفردات لا محالة
فصاعدا فلو جمع
الفصلة صارت في الكلام
كثرة فافرد لتقليلها
والاول ليس هي
والثاني خلاف الظاهر
فان المتبادر ان حروف
الجمع استكثر من
حروف المفرد ومن
المعلوم ان جمعي التمييز
لتبيين الذات وهو
حاصل بالافراد
فلا وجه لتكثير

السبب (بذلك الشيء الذي اعتبر اولاً) وهو جريان صفة عليه في اللفظ فقوله اعتبر اولاً اشاراً الى ان اولية ههنا اعتبارية لا ذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون الاول اولاً وان اعتبر جانب المعنى يكون الثاني اولاً والمراد بالشيء الذي قيد به السبب هو ما ذكره قوله لشيء فكون اعتبار الاول اولاً كان مبنياً على اعتبار كون الشيء اولاً وقوله (على نفسه) متعلق بقوله مفضل وقوله (اي) على (نفس ذلك السبب) تفسير للضمير المجرور اي ذلك السبب كما كان مفضلاً باعتبار جريانه على الشيء يكون هو ايضاً مفضلاً على نفسه حال كونه (باعتبار غيره) (اي باعتبار قيده) اي قيد ذلك السبب (بغيره اي غير ذلك الاول) وهو التقييد بالشيء (فيكون) اي السبب (باعتبار الاول مفضلاً وباعتبار الثاني مفضلاً عليه) وقوله (منفياً) (خبر بعد خبر لكان) مبني اذا كان صفة كذلك منفياً (او) انه منصوب على انه (حال عن اسمه) اي اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل (او) (منصوب على انه (صفة لمصدر محذوف اي قضيلاً منفياً) فيكون مفعولاً مطلقاً مجازياً لقوله مفضل وقال زيني زاده في معرب الكافية ان كونه مفعولاً مطلقاً انصب لقوله الاتي وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منفياً هو تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا ببنى التفضيل اما بلا واسطة او بالواسطة وعدم الواسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفي الاولين بواسطة اسم التفضيل والله اعلم (مثل ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) (فرجلاً) اي لفظ رجلاً (هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (في اللفظ) لكونه بالنصب صفة لرجلاً وقوله في عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلاً ويجوز ان يكون حالاً من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل وعين زيد) اي وبين غير ما الذي هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر لقوله والكحل اي ذلك الكحل كما كان سبباً ايضاً كان مفضلاً باعتبار عين الرجل مفضل عليه اي هو ايضاً مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتأمل ما فيه من التسامح في قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه في الحقيقة ليس الموصوف بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذي في عينهما ولعل المدلول عن الحقيقة للاشارة الى ان عملة التفاضل الاعتباري هي تباين اثنين والله اعلم ثم شرع الشارح في بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اي اسم التفضيل وقوله (في اللفظ) متعلق بقوله (تأبنا) اي انما جعل كون اسم التفضيل تأبناً في اللفظ (لشيء) وجازياً عليه (و) ايضاً كونه تأبناً (في المعنى لاسبابه) شرطاً في عمله في الفاعل الظاهر (ليحصل له) اي لاسم التفضيل (صاحب) اي موصوف (يستمد) اي اسم التفضيل (عليه) اي على ذلك الصاحب بان يكون خبراً او صفة او حالاً كما سر (ويحصل له) اي وايضاً ليحصل لاسم التفضيل (مظهر يتعلق بذلك الصاحب)

اللفظ بلا حاجة فيما بعد من قبيل الفضلات قوله لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال آلاف رجل قيل هذا الوجه انما يتم لمجوز مات رجل من غير اضافة عدد اليها لكونه جاء مات رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضاًفاً اليها لثبوت واخواته جئت واضيئت الى الفرد ايضاً نحو مائة رجل وليس بشيء لظهور انه لو قيل وجسماء لزم جواز ثلثمائة رجل وقد صرح فيه فيكون خطأ وذلك مراد الشارح قدس سره واما ان مات رجل ثابت فليس بشار لعدم التماثل بين هذا وبين ذلك قوله واذا كان الممدود مؤنثاً الخ قيل تلقوا هذه الضالعة منه بالتبول حتى الرمي الا انه ذكر الرضي سابقاً ماوجب تخصيصه حيث قال وثلاثة واخواتها اذا اضيئت الى مائة وجب حذف تأبنا سواء كان بمائة مائة مذكرة او مؤنثاً نحو ثلثة آلاف رجل

حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لأن بالاعتقاد تحصيل المسبية ويكون وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببيا كان فاعله مضمرا او مستترا واليه اشارة بقوله (حتى يتيسر عمله) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين يقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اى فى المظهر وقوله (كالحقة المشبهة) اشاره الى دفع مايتوهم من ان اشتراط الاعتقاد كافى فى عمله كما كان كافيا فى اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون التعلق متعلقا بالموصوف واشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة فى عدم الكفاية بالمذكورة (لا بمحطاط رتبها) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل فانه) اى لان اسم الفاعل (يسمى فى مظهر) اى فى الظاهر الذى يقع (بعد سواء كان) اى ذلك الظاهر (من متعلقات الموصوف) نحو زيد ضارب غلامه (او لم يكن) اى اولم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له ونسبه الضارب مع انه لم يكن من متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيها كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك فى اسم الفاعل واقتل ان يقول ان الكلام فى عمله فى الفاعل الظاهر وما قاله الشارح فى عمله فى المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس فى عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة فى المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا ومن غيره ما كان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق واقعا علم ثم شرع الشارح فى بيان فائدة قيد المسبب بالاشتراك فقال (وانما اشترط) اى فى السلب (ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجهه ومفضلا عليه من وجهه بعد اتحادهما بالذات) يعنى ان المنهض والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط فى كونه عاملا باعتبار التباين بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتباره مفضلا غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراط (ليخرج عنه) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كل عينه من كل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك فى الحواشى الهندية ثم ذكر الترتيب وجهه ووجه بقوله (فانها مختلفان) اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكر مكررا كانا مختلفين (بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا) اى سواء كان فى عين الرجل او فى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد الملحوظ فى المسئلة الساقطة مستعملان بترتيب مفضلا ومفضلا عليه لانه الملحوظ (المقيد تارة بهذا) اى يكون فى عين الرجل (وتارة بذلك) اى يكون فى عين زيد (فانه) اى فان الكحل الملحوظ للمقيد بالاعتبارين (واحد بالذات مختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين فى هذا المثال فانها مختلفا بالذات فتقول فانها الخ دليل للحجج وقوله (وللايتى) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادهما بالذات لتلايق اى لتحصيل اندماجهما اسم التفضيل (على ما) اى على الاستعمال الذى (هو الاصل فى اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل

او اسراء لان مجرما الماء والا لاف لاما اضيفت اليه الماء والا لاف هذا كلامه وانت خير بانعله الضابطه بحيث لا يمكن تسميتها الى ماكان الذى فيه الماء او الالف لانها ليسا بهذه المثابة كما ترى ولا يرد ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التكثير والتأنيث لانه بيان الماء والالف لعدم اقترانهما بتذكيرا او تأنيثا لان هذا حكم يلحق بانه عيب المميزات قوله هب ان مجز الواحد عنه قيل فيه اشارة الى منع الاختفاء لجواز افادة التأكيد على الواحد والتأنيث اثنين وذلك مما قوله لا التزموا الخ ولا يبعد ما قيل لا التزموا الموافقة بين الميز والعدد فى سائر الاحاد فى الدلالة التامد يفسى ان يشترط فى اثنين ايضا قوله وتقول فى الفرد باعتبار حاله اى سرته قيل لا يخفى ان التعبير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وهو الحال

(التباين بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (ليسهل) دليل لقوله للتأنيق
 يعني أتما اعتراخا راجه مما هو اصل في استعماله ليكون (أخراجه) أى اخراج اسم التفضيل
 (عن المعنى التفضيل بالنفي) سهلا (كاستيضاح فائدة) أى فائدة الاخراج وانما كان اخراجه
 بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيل لكونه تابنا من وجهه دون وجهه لعدم تحققه
 باعتبار اتحاد الذات وان كان متحقيقا باعتبار الاختلاف بالا اعتبار ثم شرع في بيان وجه اشتراط
 العمل المذكور بكونه متفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل متفيا (اذ) أى لان اسم
 التفضيل (عند كونه متفيا يكون بمعنى الفعل ويسمى عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمجيذا
 لكلام المصنف فقال (وانما قلنا انه عند كونه متفيا يكون بمعنى الفعل) ليو جدر بط كلامه
 وهو قوله (لانه) بقوله متفيا يعنى انما قال المصنف متفيا لانه (أى) لان (احسن) في هذا المثال
 أى في المثال الذى اوردده المصنف وهو قوله ما رأيت رجلا أح (بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم
 هذا الحكم بقوله (وكذا) أى كان لفظ احسن الذى من مادة الحسن اذا سلب عليه النفي يكون
 بمعنى حسن كذلك (كل فعل) أى كل ما هو على وزن فعل في المواد (اخر) أى سواء كان مشتقا
 من الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سلب عليه النفي يكون (بمعنى فعل) مثلا اذا
 قلنا ما رأيت رجلا اكرم من زيد واعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لنفي الزيادة فيه وفى بعض
 الحواشي اى يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل ثبت بقيد كونه متفيا لا بجميع الشرط وما هو
 مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط الاول ليتحقق الاتحاد والشرط الاول ليتحقق الثاني
 ليحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد احسن الشارح في بيان
 القيود والشروط انتهى ولما كان توجه النفي على اسم التفضيل محتملا مضمين اراد الشارح ان
 يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه المباداة) أى عبارة قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الخ
 (تمتل مضمين احدها) أى احدا لمضمين المحتملين (ان يكون احسن) أى لفظا احسن وقوله
 (مثلا) للإشارة الى ان احده من الاحتمالين غير منحصر في لفظ احسن بل هو شامل لكل
 ما هو على وزن فعل واقفا في حين النفي فقوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفي) حال منه
 وقوله (بمعنى حسن) نظرف مستقر خبره يعنى ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع بعد النفي
 يكون بمعنى حسن أى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه اذا استولى النفي على اسم
 التفضيل توجه النفي الى قيده) أى الى قيد اسم التفضيل (الذى) أى القيد الذى (هو الزيادة
 فيفيد) أى يفيد هذا التركيب مع استيلاء النفي على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن كحل عين
 رجل زائد على حسن كحل عين زيد) واذا توجه النفي الى القيد الذى هو الزيادة الزائدة على
 اصل الفعل قطع لاعلى مجموع القيد والمقيد (فيقي) فحينئذ يتيق (اصل حسن كحل عين رجل)
 حال كون ذلك الحسن الباقي (مقيسا الى حسن كحل عين زيد) أى الى في عين زيد وقياس الحسن
 الباقي الى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب مجوز بوجين (اما بان يساويه) أى
 يساوى حسن كحل عين الرجل المقيس حسن كحل عين زيد بحيث لم يكن في احدهما

بالمرتبة لانه لو قصد
 باعتبار حاله بمعنى
 انه واحد من تلك
 المدودات من غير
 بيان مرتبة لكان
 واحدا للثلاثة او الاربعة
 وواحدتها ولا يشق
 له لفظ الاول ولا
 الثاني الى غير ذلك
 ومن الظاهر ان مراد
 الشارح قدس سره
 بتفسير الحال بالمرتبة
 المجردة عن اعتبار
 لتصيير افادة حسن
 المقابلة قوله اذ فوه
 صريكات لا يتيسر
 اشتقاق اسم الفاعل
 منه قيل ينتقض بمجاذي
 غير احده عشر
 ونظائره اذ اخذ اسم
 الفاعل من اول جزء
 تلك المركبات وهذا
 ناشى من عدم التدبر
 لان الاشتقاق على
 ما هو المتبر المصطلح
 عليه انما يكون من
 الفعل فيكون الاس
 كما قاله قدس سره
 وان اعبرت الاشتقاق
 بوجه غير ذلك وكلامه
 ايضا سديد لان عدم
 تيسر الاشتقاق باعتبار
 وتيسره باعتبار وليس
 مراد الشارح قدس
 سره نفي ذلك على
 اطلاقه قال المس انه
 تشتق من لفظ العدد

زيادة على الآخر (اوبان يكون) اى اوبان يكون حسن لكل عين الرجل (دونه) اى متحطاعين
 حسن عين زيد (والمساواة) اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساويا للآخر
 وان كان جائزا بحسب ما يفيد التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه (بأبها) اى برادارة
 (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى في عين زيد (فراجع للمنى) يعنى فاذا لم يكن
 ارادة المساواة منساو او ملائما لقربة المقام رجوع معنى هذا التركيب (الى انه حسن في عين كل
 احد) - وى زيد (الكحل) يعنى في بعد النقي اصل حسن الكحل الذى في عين من سوى زيد
 لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منقطع عن الحسن الذى (في عين زيد) واذا كان المنى
 كذلك فينقلب المنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النقي) اى باعتبار اسناده الى من
 سوى زيد (يعنى حسن) اى بالمنى الذى هو اصل الفعل فاذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار
 اسناده الى كل عين زيد يعنى احسن اى مع الزيادة (وثانيتها) اى ثاني المعنيين الذين تحتسملهما
 هذه العبارة هو (ان يحمل احسن قبل تسط النقي عليه غير داعي الزيادة) يعنى ليس المراد من
 قوله رأيت رجلا احسن انا احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المنى الذى جرد
 فيه من الزيادة من قطع النظر عن النقي جائز (عرفا) وان لم يجز لفظه وانما جاز ذلك في العرف لان
 نفي الزيادة لا يلائم المدح) لان المقابله احسن اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا الحق لا يحصل بنفي زيادة
 الحسن عن غيره لان نفي زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساويا وان يكون بدونه والا اعم
 لا بد على الاخص الذى هو الحق وهو اثبات ان يكون بدونه (يعنى) اى فمع نقي (اصل الحسن)
 قيل توجه النقي لاسر من التجريد قبل النقي (وتوجه النقي الى حسن رجل) مقيد بكونه
 (مقياسا الى حسن زيد) يعنى ان النقي يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن
 زيد ولا مثابه فيه وذلك القياس الذى قصدت به (امام المساواة) بان يكون المنى ما رأيت حسن
 رجل حال كونه مساويا لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المنى ما رأيت حسن رجل هو دون
 حسن زيد (والقياس) اى القياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى يكون حسن رجل
 (دونه) اى دون حسن زيد (لا يناسب المقام) لاما اذا قلنا ما رأيت الرجل الذى حسنه
 دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائدا بل يقتضى اما كون حسن الرجل مساويا
 له او احسن منه وهذا مناف لقصد المدح واذا لم يجز الشق الثاني فحين الشق الاول
 وهو نفي قياس المساواة (فرجع للمنى) اى معنى هذا التركيب (الى ما رأيت رجلا احسن
 في عينه الكحل حسنه) اى كحسن الكحل الذى (في عين زيد قاتنى) اى فمع انتفى (المساواة
 (والزيادة) اى اذا انتفى المساواة قاتنناه الزيادة (بالطريق الاولى) ولا كان انتفاء لمساواة
 شاملا لما يكون ناقصا وزائدا اراد ان يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما
 اقتضاء المقام) يعنى ان حمل نفي المساواة على نفي الزيادة لاسر اقتضاء مقام المدح
 ثم شرع في بيان الوجه الاخر الذى يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد ان قصدت بنفي
 المساواة) يعنى في قولك ليس عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز ان قصد بهذا

امام المفرد منه ثلثه
 باعتبار قصوره لانه
 هو الذى صير ما انضم
 اليه على العدد المشتق
 هو من اسمه فنقول
 الثاني المذكر والثانية
 المؤنث الى السائر
 والسائرة لا غير
 اى الابتداء باعتبار
 هذا المنى السائر
 والسائرة لانه انما
 يطلق باعتبار كونه
 مصيرا عدد الى منه
 الواحد الى ذلك
 العدد الذى اشتق
 منه وذلك من قولهم
 تلتهم ووربهم وانما
 يكون ذلك لما كان
 اقل منه بواحد واما
 ما نئدى العشرة
 فليس ثم هل يعنى
 جعلهم احد عشر
 فما فوقه ليعتق منه
 اسم لذلك وثاؤه
 باعتبار حاله من غير
 ان يشرى فيه الى
 انه مصير لكن
 مضاه واحد من
 جملة هذا العدد
 فاذا شك الثاني لثناه
 واحد من اثنين واذا
 كان كذلك اسمك
 فيها زاد على العشرة
 ايضا لذهاب المانع
 فنقول الحادى عشر
 الى غير ذلك ههنا
 كلامه وهو صريح في عدم
 الاشتقاق في صورة

الثاني واختصاصه
 بالاول اى صودة
 التصير قال السبكي
 ان كثيرا من الضامة
 تتكون من الاشتقاق
 فيما جاوز العشرة
 وهذا هو القياس
 قال ومنهم من يجزئه
 ويشتهر من لفظ اليق
 فيقول هذا ثاني
 احد عشر وثالث
 اثنى عشر ويؤنه قال
 البرد هذا لا يجوز
 لان هذا الباب مجرى
 مجرى الفاعل المأخوذ
 من الفعل ونحن لا نقول
 وبعت ثلثة عشر ولا
 اهل احد ا حكا قال
 الرضى انما لم يجر
 الاشتقاق فوق العشرة
 بمعنى المصير وجاز
 بمعنى احد نحو ثالث
 ثلثة عشر لان ما هو
 الاشتقاق فوق العشرة
 بمعنى المصير وجاز
 بمعنى احد نحو ثالث
 ثلثة عشر لان ما هو
 الاشتقاق فوق العشرة
 بمعنى الواحد في صودة
 اسم الفاعل وليس به
 معنى كحائط وكامل
 فلا بأس ان يبنى من
 اول جزئى التركيب
 اذا لم يحتاج فيه الى مصدر
 ولا فعل واما المصير فهو

الثاني (نفي الزيادة ايضا) اى قصده نفي المساواة بينى بلا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفي
 المساواة على هذا التقدير مستلزم لنفي الزيادة فبدل قوله ليس بمساو على نفي المساواة
 بالمطابقة وعلى نفي الزيادة بالانزاع وانما يدل عليه بالانزاع (لان نفي الزائد على شئ) فقوله
 في الزائد خبر مقدم لان وقوعه (بمساو) اسمها وقوله (مع زيادة) حال من المستتر الرجوع
 الى الموصول في مساو به يعنى انه يوجد في الثنى الزائد على الثنى الذى يساوى
 ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة كما
 يدل هذا الكلام على نفي المساواة يدل ايضا على نفي الزيادة في مقام المبالغة لان في العشرة
 شيئين احدهما الثمانية التى هى مساوية للثمانية الاولى والثانيهما الانسان الذى هو زائد على
 الثمانية التى في ضمن العشرة وبهما تكون العشرة عشرة فرفع معنى قولنا الثمانية ليست
 بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التى في ضمن العشرة ولا الانسان الزائد عليها وقوله
 (فيصح) فترجم لقوله لان في الزائد بينى اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان
 يقصده عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد) بينى يصح ان يقصده بمعناه العرف
 نفي المساواة سواء كان المساوى هو المساوى الذى في ضمن الزائد او المساوى الذى ليس
 في ضمنه بينى يصح ان يقصده قولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية
 للثمانية التى وقت جزء للعشرة ولا للانسان الذى هو جزء زائد عليها وقوله (فانثني) فترجم
 لقوله فيصح بينى اذا صح هذا القصد في العرف في قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن
 زيد يجوز ان يثنى (لزيد ايضا) اى كان نفي المساواة وقوله (فيحصل) فترجم للمجموع بينى
 اذا صح هذا المجموع يحصل من جميع ذلك فيما نحن فيه (ان حسن كل عين كل رجل
 دون حسن كل عين زيد) فانه لما انثني الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث
 الذى هو القصبان (وذلك) اى وذلك القصد (كل القندح) فوجه لكل حال ان فيه مبالغة
 من جهة ان حسن عين زيد لا يقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساو له
 في احد لا يكون ذلك المساوى ايضا متاها في كيفية وان كان مساويا في كمية (فان قلت لو كان
 زوال الزيادة التفضيلية بالثني يقتضى جواز عمل اسم التفضيل في المظهر بينى ان يكون عمله
 في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد بآخر) وبهذا السؤال وارد على قوله متفيا بطريق
 التفضيل الحق بى نفي ان قولك الا اذا كان صفة لثني الخ جار بيته على قولنا ما رأيت رجلا
 الخ لان لفظ افضل وقع صفة لرجل حال كونه متفيا وكل ما يصدق عليه ذلك يجوز عمل اسم
 التفضيل فيه في المظهر مع ان حكم المدعى وهو الجواز يختلف في مثل هذا المثال بما كان
 المفضل والمفضل عليه مختلفين بالثبات وقوله (كما جازي المثال المذكور) بينى يقتضى جواز عمله
 في هذا المثال كما قضى في المثال السابق وهذا اشار الى الجريان فاجاب عنه بمنع الجريان بقوله
 (قلنا) بينى لان لم يجر هذا الكلام بيته في هذا المثال الذي الجازي واما مجرى عليه اذا
 لم يكن فرق بينهما وليس كذلك بل (فرق بين المتالين) اى بين قولنا ما رأيت رجلا احسن

اسم فاعل حقيقة واسم
الفاعل لاجله من فعل
ومصدر ولم يثبت
فعل ومصدر ميزان
من العدد الذي فوق
الشمرة قوله ومن ثم
اى ومن اجل اختلاف
الاعتبارين قيل
الاولى ان المراد من
اجل ان الاول بمعنى
حافظ به الفعل وهو
التصير من عدد اقل
الى حصة العدد
المشتق هو منه مجرد
انضمامه اليه اضيف
الى ما هو اقل منه
بحرمة وانصر على
ما جاء الفعل فيه اذا
ما يؤدى معنى فليسا
لا بد من ان يشتق من
فعل وذلك من اثنين
الى عشرة فانه جاء
من تلك التهمة الفعل
على حد ضرب بمعنى
التصير الا فيها لانه
حرف خلق فانه جاء
فيه حد فتح ايضا ولم
يحمى مما دون اثنين
لاستناهه فعلا ومما
فوق الشرة لاستناهه
استغناء بخلاف
الثاني فانه باعتبار حاله
وليس فيه معنى فلي
قوله اسم فاعل صورة
لاسى يسمع اشتباهه
من نفس السد
ويصح اضافته الى
ثلاثة مثله وما هو فيه لانه

في عنه الكحل منه في عين زيد وبين ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل
عليه في التل المذكور وهو المثال الجائز الذي اوردته للس في المتن (تحديد بالذات) وهو
الكحل الذي هو واحد بالذات ومتنايزا باعتبار كاسم (والاصل في اسم التفضيل) يثنى ان
المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل في (ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفين بالذات) اى كما كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع في مادة التقص فان المفضل فيه هو ابوه
والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (بني سورة الاتحاد) وهى سورة المثال الاول
الجائز حيث اتحاد فيه بالذات (ضعف المعنى التفضيل) لوجود خلاف ما هو الاصل فيه
والدول عنه (فاذا زال) يثنى اذا ضعف المعنى التفضيل باستعماله على خلاف الاصل وزال
ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى (بالنق) اى بتسليط النى عليه (زال) اى زال ذلك المعنى
التفضيل الضعيف (بالكلية) اى لم يبق له معنى تفضيل اصلا (ولم يبق له) اى لاسم التفضيل
(قوة ان يعود حكمه) وهو عدم جواز العمل في الظاهر اصلا (بعد الزوال) اى يبدان يكون
ذلك الحكم زائلا للنق (بمخلاف ما رأيت) اى بخلاف مادة التقص وهو قولنا ما رأيت
(رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه) وهو زيد (فيه مختلفان
بالذات) اى مختلفان في هذا المثال فحينئذ كان اسماءه على الاصل فاذا استعمل على الاصل
(فلا ضعف في معناه التفضيل) فاذا اضعف المضم (فله) اى فجاز للمعنى التفضيل (قوة ان
يؤد حكمه بعد الزوال وهو) اى الحكم المذكور (عدم جواز عمله في المظهر) ثم انحاز
لما جوزوا عمل اسم التفضيل في المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة اثبتوا جواز ذلك
بكونه بمعنى حسن ولما كان اقضاء الجواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد ان يشير
الى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضى وجهها قريبا لا وجوب فقال (مع انهم)
فقول مع منصوب على انه معمول فيه ليعمل اى الذى يتعلق به اللام في قوله لانه بمعنى حسن
يعنى ان اسم التفضيل يعمل في هذه الصورة لكونه يضى حسن ولعدم جواز خلافه
وهو رفع احسن لان الرب (لورفعوا) (احسن مثلا بالخبرية) ولم يكن منصوبا بانسية
(و) رفعوا (الكحل بالابتداء) ولم يكن فاعلا لاجل (لرفعوا) اى لازم على من رفعه
كذلك فساد وهو الفصل (بين احسن ومعموله) اى وبين معمول احسن وقوله (اى معمول
فيه) فغير معمول يعنى ان المراد بمعمول احسن هو المعمول الذى عمل فيه (احسن من حيث
انه) اى احسن اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وانما عقده بهذه الحقيقة لفتح اجنية الكحل
في وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبر ما الذى هو احسن فيايبى لان احسن حال كونه خبرا
عامل في المبتدأ الذى هو الكحل على رأى ضعيف وهو ان العامل في المبتدأ هو الخبر فحينئذ
يرد عليه انه لان اسم الفصل المذكور لان الكحل معمول لاجل احسن ايضا وليس باجتنى (وذلك
المعمول) اى المراد بالمعمول الذى عمل فيه احسن من حيث كونه اسم تفضيل لامن حيث كونه
خبرا (قوله منه في عين زيد) اى هذا لفظ الذى وقع مفضلا عليه وتعلق جاره باحسن في هذه

بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد ولا يتجنى عليك ان هذا الذي ذكره وان كان صحيحا في نفسه الا ان الحكم بأولوية عماليته جزءا من قوله الى عدد يساوي عدده قبل اي العدد المتأخرة منه فالإضافة لا تدل على ملازمة ويجب ان يقول بالإضافة الى عدد لان اثنين بينه عدد اخذ منه الثاني لاملل ذلك العدد هكذا قيل وكأنه قدس سره اودع بالمساواة المشاركة في حروف الاصول قوله والاي لم جواز اودة الواحد الاول من طاهر الضرورة لانها في المرتبة السائرة كل منهما باعتبار مبدأ ومتنهي فيبقى ان يقول والا يلزم جواز اودة الواحد الثاني او الثالث مثلا كذا قيل وذلك بط اذلا يشك حاصل في الواحد الاول من المترة لا يكون الواحد العاشر منها فان هذه مرتبة اولى غير مسبوقة بالآخرى وتلك مرتبة طاهرة متأخرة بنسب درجات

المستقلة وقوله (واجبي) شمل في قوله لتصلوا (وهو) اي ذلك الاجنبي (الكحل) وقوله (اذكل مالمس) اشارة الى كونه اجنبيا يعني ان الكحل وان كان معمول لا ايضا لاحسن بناء على هذا الرأي الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم تفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وطامه خبره وكل مالمس (معمولا له من هذه الحقيقة) اي من حيث كونه اسم تفضيل (فهو) اي ذلك المعمول (اجنبي) اي لمعمول ذلك العامل حال كون الاجنبي حاصلة (من هذه الحقيقة) وان لم يكن اجنبيا له من حيثية اخرى وقوله (لا يجوز) بغير واو في النسخ التي رأيناها فيكون حاصلا صفة لاجنبي او ابتداء يعني يكون الكحل ح هو الاجنبي الذي لا يجوز (تحاله) اي وقوعه (منه) اي بين احسن (وبين معمولاته من هذه الحقيقة) اي من حيث كونه اسم تفضيل اعلم انهم اختلفوا في ان العامل في المبتدأ هل هو الخبر بان يكون عاملا ماملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعل الاول يحتاج الى قيد الحقيقة في اثبات اجنبيه الكحل ولذا اقيده الشارح بالحقيقة ناظر الى المذهب الاول وقوله (ولا يخرج) ما عرض له الى آخره ناظر الى المذهب الثاني وهو المذهب المتصور يعني انه ان كان العامل في الكحل حال كونه مبتدأ فهو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عن هذه الاجنبيه) ايضا (ما عرض له) اي للكحل (من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر) هو انما لا يخرج (اذا العامل بالحقيقة) اي حين اذا كان طامه معنى الابتداء هو (معنى الابتداء) فقط (لاسم التفضيل) فيكون الكحل اجنبيا ايضا من حيث كونه معمول للمعنى الابتداء ولما كان لزوم الفصل مبذال كون الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبي وشار اليه بقوله (بخلاف ما) اي ان الاجنبيه المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا في الكحل او كان عاملا لكن من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذعمل) اي احسن (في الكحل بالفاعلية) اي يكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اي الكحل (اجنبي حينئذ) اي حين اذا كان فاعلا لاحسن وانما لم يبق اجنبي (فانه) اي لان الكحل حين كونه فاعلا له (من معمولاته) اي من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لان من حيث انه خبر قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة قلت عن المصنف وهي انه لو قدم لفظ منه (في عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه في عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل) المحذوره منه والمهرب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله منه في عين زيد بالاجنبي الذي هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمول له (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور في هذه الصورة مع انهم حكموا بمدح جواز هذه العبارة فقل عن المصنف الجواب عنه انه لو قدم لزوم عود الضمير يعني الذي هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يعني الكحل لا مالا اخر مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندي مفرضا على المصنف باه لا نسلم الركاة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخر ايجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخر اللفظ لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدور رتبة فلا تركيب فيه ولذا لم يلتفت الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف

فاجاب في دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذى العامل الضعيف على كونه مبتدأ في هذا التركيب الذى يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح لازم الاشارة قبل الذكر فان كون الكحل مبتدأ جائز فيه فلا يتعسف ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن في معناه) اى لكن حصل بهذا التغير من التقديم والتأخير في معنى ذلك التركيب (تعقيد ريك) اى تعقيد مناف للصفحة والتعقيد في نفسه محل للصفحة واذا كان ريكاً يزيد اخلاؤه فان التعقيد ان كان في الظلم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظي وان كان في الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ريك وهذا كذلك اما في الظلم بسبب التقديم والتأخير واما في الانتقال فلان الانتقال من المزمع الى اللازم غير ظاهر ثم قال (وكذا) اى كاردت الشبهة ودرست يلزم ركا كنه لزم الشبهة المذكورة ايضا (لوقيل) اى لو عبر هذا المعنى للمدى هو معنى المباردة المشهورة (بهذا المباردة) وهى قوله (مارأيت رجلاً احسن من الكحل في عينه هو) بان عبر الكحل بالضمير واريد به (اى الكحل في عين زيد) وقوله (لا يخلو) جواب لو اى لو عبر كذلك لا يخلو هذا القول (عن ركا كنه وتعقيد ايضا) اى كما لا يخلو القول الاول عنهما (مع انهما) اى ان المبارتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركا كنه الفتان له مقصود لان المقصود هو الاستدلال بالمباردة المشهورة والهما (ايضا) من قبل المباردة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود (والمباردة المشهورة هى مسألة الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى في المباردة المشهورة وقال المصام هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقتضى منه لانه كيف يجاب به القدر فياذا ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانوا مضطرين في اعماله وحاصل القدر مع الاضطراب انه يمكنهم تقديم لفظة منه فلا توجه له دفعه بانها لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى في الاثبات ايضا كأن يقال رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بان لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتزم اليه واجيب بان الذى يضاف المعنى التفضيلي فيعمل افضل مع الاضطراب بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلي قوياً فانه لا يعمل مع الاضطراب ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير المباردة المشهورة اليه اراد الشارح ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (والماقد) اى المصنف مسألة الكحل اى مسألة يجوز عمل اسم التفضيل في المظهر (لا يين شرائطها) اى شرائطها التى يعمل في المظهر باجتماع تلك الشروط (وما عبر به عنها) اى وبين ايضا عبارته التى يعبر بها عن تلك المسئلة (على وجه) اى على طريق من طرق التعبير (بمطابق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود) اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شيء والى اثبات شيء بل هو عبارة تؤدى المقصود على طريق المساوات (اراد) اى ولما كان كذلك اراد المصنف هنا (ان يبينه عن التفسير عنها) اى عن المسئلة المذكورة (غير منحصرة فيما

قوله المؤن مايب
الح قبل يخرج من
تعريف المؤن المؤنات
الصيغة كمدى وانه
والى وانت وتدخل
في تعريف الذكر
ولو خص التعريف
بالمؤن بالصلاة
وما يقابلها قصر صاجة
بيان الاحكام لانها
تصير مختصة بالمؤنات
بالصلاة مع عدم
اختصاصها وزوم
اطلاق الذكر على
هذه الصيغة وهذا
من قلة الاطلاق
لانتفاءه بل ان الصيغ
الموضوعة للمؤن
لا تدخل في تعريف
المؤن بل هي مذكرات
لا غير وما يرشدك
الى هذا ان الفن
من العلوم الاولى الفظية
فلا يستر فيه اولاً
وبالذات الا جانب
اللفظ فلفظ الموضوع
المؤن لا يكون مجرود
ذلك ومؤننا الا ترى
الى لفظ المؤن فانه
مذكر لاصالة قال
المس وقد زاد بعضهم
الياء في قولهم هذى
امهاته وزعم انها
لنساءت وليس ذلك
بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة
لمؤن او يكون الياء

ذكر بل يمكن ان يبر عنها) اى غير تلك المسئلة (مباداة اخصرته) اى بلا اخلال يحصل
 في المباداة ويقتضى حسنهما (وعلى ترتيب) اى يمكن ان يبر عنهما بترتيب (غير ترتيبه)
 بان يقدم بعض اجزائه على بعض معناه الاداء وقوله (ويقتل) بالنصب مطوف على ان
 يه اى واراد ايضا ان يقتل (بهذا التقريب) اويذكر ما يبر به (الى ما) اى الى شعر (انشده
 سيويه واستشهد به) اى بهذا الشعر اوهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهداً في اثبات
 هذه المسئلة ويطلق اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين سيذكرهما المص
 (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف (ولك) اى وجاز لك (ان تقول) (ما رأيت
 رجلاً) (احسن) في عنه الكحل من غير زيد) اى يحذف لفظة يني الجار والمجرور معاً
 وقوله (واقامة) بيان اسبب جواز الحذف لان لفظة منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه
 لو حذف لزم خلو اسم التفضيل من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه
 بسبب اقامة (من عين زيد مقامه في عين زيد) يني يحذف في من في عين زيد ويحذف الضمير
 المجرور في منه فقيم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر
 منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز
 حذفه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوى للمقصود وقوله (بمقدار
 ضمير منه وكفى) يني ان لا خصرية تحصل بحذف كلين في الجملة احديهما ضمير منه
 والاخر كفاً في من في عين ولا افتتح باب الاختصار اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر
 من الاول فقال (ولورفع) اى دلوا ربداً لا اختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ
 العين من البين) وازيل منه (واكتفى) اى داربداً لا اكتفاء (بمن زيد كان) اى هذا
 التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كانت وهى الضمير
 وكفاً في كما في الاول وكفاً عين وكما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور
 المنى المقصود) اشارة الى جوازه يني ان هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات
 الثلاث لعدم اخلال الحذف بظهور المنى المقصود فان ظهور المنى المقصود لو لم يكن
 باقياً مع الحذف لم يجوز حينئذ حذف شئ منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه
 بقاء المنى يني وانما بقى ذلك لانه على كل تقدير اى على كل من ارتكاب الحذفين
 المذكورين (قالني) اى قالني الظاهر المقصود باق (عوماً) اى على الظهور الذي
 (كان) اى ذلك المنى (عليه) اى على ذلك الظهور الذي كان (قبل هذه التبرير) وانما
 بقى المنى على امله مع ان المفضل عليه في اصل التركيب المشهور هو الكحل الذي
 هو مرجع ضميره وما اقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك الشبهة بقوله (لان
 امله) اى اصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور بل امله من كحل عين زيد
 يني اذا قرر بذكر المفضل المفضل عليه على امله الذي هو تقديرهما بالذات فيرجع
 الاصل على هذا الى قولنا ما رأيت رجلاً احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التبصير

بدلاً من الهاء في
 قوله هذه امانة
 قال م الكلام في
 الذكر والمؤن في
 قسم المتكسر وحذف
 من قسم المنبئات فلا
 وجه لذكرهما وانما
 اوردنا كلامه ذلك
 لتضمنه الرد على
 القائل من وجهين
 قوله او ممدودة
 لضمير قيل لا يني
 ان الالف التي تمد
 هي التي قبل الهمزة
 وعلامة التأنيث
 الهمزة اجساماً وان
 اختلف في انها منقلبة
 عن الالف المقصورة
 او اصلية في قوله
 والالف ممدودة
 نظر الا ان يجعل
 رصف الالف
 بالممدودة وصفاً بحال
 المتعلق اى الالف
 الممدودة ما قبلها وتعرف
 علامة التأنيث بالناء
 والالف مقصورة
 او ممدودة ينتفض
 بمرقات وفي وكساء
 وتثنية المرفوع بما
 هو فتأنيث لا يستلزم
 الدووق في قوله وعلامة
 التأنيث الناء رد على
 الكوفيين حيث جعلوا
 علامته الهاء والناء
 مضرة فيها والكل
 باطل اما الاول
 فلان علامة التأنيث
 في ضميرها مثلاً هي

عنه بالبارة المشهورة جعل الظاهر ضمير واجمال الى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل
 عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمنى) اى المنى الاصل على هذا لتقرر يقتبط
 من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ الكحل وهو شائع فى كلام العرب
 وقوله (قانه) بيان لوجه المدلول عن هذا الاصل فى الباراة المشهورة بنى انما عدل عن هذا
 الاصل الى الباراة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اى لوبقى على هذا الاصل لايحصل انقصود
 الذى هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصل وهو تفضيل الشيء على غير متعارفة ذاتية
 والمقصود بخلافه وهو تفضيل الشيء على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لا يكون) اى اسم
 التفضيل حيثئذ (من قيل تفضيل الشيء على نفسه ان يتعدد الكحل حيثئذ) بنى وانما لا يكون
 كذلك لانه لوبقى اى اصله لتمد لفظ الكحل فلا يكون من التفضيل المذكور ولما فرغ من
 جوازه وبقاء ظهوره بالتبشير بالحذف وقال المصنف ان يفتت المصنف الى الوجه الاخر
 الذى ذكره الشارح بقوله ولورفع بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لم يوجد المانع
 عنه قياسا انتهى شرع فى بيان جوازه بتبشير آخره بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشر
 المذكور فقال (فان قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغيير
 الباراة المشهورة بتقديم ذكر العين (الى كان الكحل فيها) اى فى تلك العين حال كونه
 (مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هى العين التى كانت ظرفا للكحل
 المفضل عليه واحتزبه من العين التى كانت ظرفا للكحل المفضل كما ستعرفه (قلت ما رأيت
 كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله
 ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد) يعنى بتقدير الموصوف لاسم التفضيل
 وبذكر الضمير فى مقام عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اى على
 احسن (استغنى) اى حصل الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد
 قوله احسن بان يقال كعين زيد احسن منه فيها الكحل ثم الشارح اراد ان يشير الى جواز
 كون كعين زيد فى هذا التركيب الذى اورده المصنف صفة للعين ولى جواز كون الكاف
 كافا اسمية بمعنى التلذذ على ما فى شرح الرضى فقال (وتقديره) اى تقدير قوله ما رأيت
 كعين زيد الى آخره (ما رأيت عينا) فقوله عينا بالصب مفعول اول لقوله ما رأيت وقوله
 (مماثلة لعين زيد) اشارة الى كون الكاف بمعنى التلذذ والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا
 وقوله (فى اصل التكميل) اشارة الى وجه التثنية يعنى ان فى واراد على هذا القيد وان المراد به
 نفي اصل التكميل واذا اتفق الاصل اتفق مساواته وزيادة فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج
 الى حذف المعطوف فى الموضعين وستره وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله
 احسن بالصب اما مفعول ثان لقوله ما رأيت ان كان من افعال القلوب يعنى علمت او حال من
 مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصر بخلاف ما قد رضى حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول
 رأيت وقوله احسن فيها الكل بدل الكل من الكل ثم استدلل عليه بان معنى ما رأيت كعين زيد

الالف المددودة
 بالافتاق وانما الاختلاف
 فى هذه الالف المددودة
 فى عند سيبويه فى
 الاصل مقصورة
 زدت قبها الف
 زيادة المد وذلك
 لان الالف لازمة
 صار كلام الفصل
 فجاز زيادة الف المد
 قبله كمال حال وكتاب
 فاجتمع الفان فلو
 حذف احدهما لبقى
 الاسم مقصورا كما
 كان وضاع الفصل
 فقلت ثانيا الى
 حرف تقبيل الحركة
 دون اول لتبقى
 على مدتها وعند غيره
 مددودة على ظاهر
 حاملا ولعل القائل
 وقع فى هذه الورقة
 بما نقله الرضى من
 مذهب سيبويه وذلك
 لعدم تأمله او قصور
 فكره ورويته واما
 الثاني فلان الجول
 علامة كالمو المتبادر
 من جمله سلامة هو
 الزائد المتزل منزلة
 نفسه وتاء حرفات
 سارت بمنزلة الياء
 فى سلبين ولذا لم
 يؤثر فى منع صرفه
 والافسان فى نفي
 وكما ليسا من
 من الزوائد بل هما
 من الاسول لكون
 محكك منهما لام
 الكلمة فلا حاجة

الى ما ذكره من
التقدير المردود اما
الثالث فلان الكوفيين
لا يقولون بان ليست
النساء علامة بل
يقولون بان النساء
التي هي علامة
التأنيث اصلها النساء
فكيفية تضمن العبارة
المرء عليهم قوله فانه
مع الفصل يجب اثباتها
فيل الظاهر ان
وجوب الاثبات مقيد
بما اذا لم يكن قرينة
تدل على التأنيث
فلا يجب في جاءت
اليوم زيد السكرمة
واعلم انه يجب ان
يستثنى من قوله وانه
في ظاهر غير الحقيق
بالجوار علم المذكر
مع النساء نحو طلعة
فانه مؤنث غير حقيق
ولا خيار فيه بل يجب
تذكير الفصل اذ لا
تأنيث لا يثبت علم المذكر
الا في منع الصرف
والجمع بالالف والهاء
ويجب ان يستثنى ايضا
اسم جنس اريد به
مذكر من افراده فانه
يجب ترك النساء فيه
فانه ان السند اليه
مذكر من افراده
وبهذا يتم استدلال
الامام ابي خنيفة رضي الله
عنه بالقرآن على ان نعمة

ما رأيت كمين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلهما
حذف المظوف في الموضعين اعتقادا على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز ان يكون احسن فيها
الكحل صفة لقوله كمين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عيناه على زيد في حسن الكحل
فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها ثم اورد سند القول ولا يجوز بقوله وكيف يكون
مثل الشيء زائدة على ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى قالش اشار الى انه لا مانع من جعل
احسن صفة لقوله كمين زيد ان كان الكلف اسما الا انه لم يرش بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا
فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التاقض الذي ذكره الرضي في السند متدفع اما
بحمل الممانعة بمعنى الممانعة في اصل الكحل لاقى الفضل في حسنه واما بحمل الممانعة بمعنى الممانعة
في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ و اشار الى الثاني بقوله (او تقول) يعني ان دفاع
التاقض الذي ذكره الرضي اما ذكرنا في التقدير الاول او بان تقول (منها) اي معنى قوله ما
رأيت كمين زيد الى آخره (ما رأيت عيناه كمين زيد) لقوله (في كونها احسن) اشارة الى ان وجه
التشبيه ههنا هو الاحسية وهو الفضل المتني والضمير في كونها راجع الى العين وقوله (فيها)
متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن وهو المفضل وقوله
(منه) اشارة الى الفضل عليه وقوله (في غيرها) حال من الكحل ثم اشار الى طريق استخراج
المعنى المقصود وهو نفي الممانعة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اي من نفي الحسن الزائد
(على ابلغ وجه) لكونه على طريق الكناية التي هي ابلغ من الصريح يعني انه يلزم من عدم رؤية
عين متصفة بالاحسية من غير هامة ان تكون عين عدم رؤية عين عمانية لها في الحسن الناقص منها
فيلزم ان للكحل في عين زيد حسنة ليس في غيره فليزم اشتقاق الحسن المساوي ايضا بالبرهان
وقوله (واما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدر بر دعي قوله ولو قدمت ذكر
الدين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذكور تقدير السؤال انه لا ضرورة في اعمال اسم
التفضيل في هذه العبارة فيمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث
لا يلزم الفصل بين احسن ومعموله بالجاني اذ لا معمول للاحسن في هذه العبارة وهو منه فاجاب
عنه بقوله (واما جازت هذه العبارة) (وان لم يكن) اي ولو لم يكن (فيها) اي في هذه الصورة (فصل
ظاهر) اي لزوم فصل بالجاني بين احسن ومعموله في الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا
ههنا في الحكم وقوله (لو درست افضل) قبل لقوله فصل ظاهر يعني ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر
الذي يلزم من كون افضل مرفوعا (لا ابتداء) كالتزم في العبارة المشهورة (لانه) اي لكن يجوز
هذه الصورة شيء آخر وهو انها (فرع الاولى) لانه قد مر ان اصله ما رأيت عيناه احسن فيها
الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استثنى عن ذكره تأنيثا فالضرورة
حينئذ متبررة حكما في هذه الصورة ايضا اعتبارا باصلها وقوله (ولان) الخ جواب آخر بعد
تسليم انقسام الفصل يعني ان الفصل يقتضي اضطراب كون الكحل معمولا
لاحسن موجود في هذه الصورة ايضا لان (من التفضيلية مع مجرورها)

وهو لفظ منه (مقدرة فيها) أى فى هذه الصورة (ايضا) أى كانت ملفوظة فى المباشرة المشهورة (كأذكرنا) أى قولنا وقد يره أى قولنا كان اسله فيلزم حيثنا لفصل بالاجنبى تقديرنا وقال المصام ان لصفت فرق بين التركيب الاخصر وبين تركيب تقديم العين بالاشارة حيث قال فى الاول فلك ان قول وقال فى الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بمطقة على قوله فلك ان قول لان التركيب الاول متعين بتقرير المباشرة المشهورة بخلاف الثانى فانه يحتمل ان يقرر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وقد يره وان يقرر بوجه لا يطابق الاول الاعتبار كما اشار اليه بقوله او تقول الى آخره ثم المص استشهد على التركيب الاخر بقوله (مثل ولارى) ثم اراد الشارح بيان اعراجه بقوله (مثل) أى لفظ مثل ههنا منصوب على انه صفة مصدر محذوف تقديره (اى قلت ما رأيت كمين زبداح قولنا مماثل قول الشاعر ونما ترك) أى المصنف (صدراليت) وهو كسبانى قوله مررت على وادى السباع (ليكون) أى تركه لقصدا ان يكون المصنف (مبتدأ) أى باللفظ الذى (هو مبتدأ المائة) أى به تحصل مائة قوله لقوله الشاعر فان مائة قوله وهو كمين زبداح لقوله كروادى السباع فى ان يكون بالكاف ومقدما على اسم التفضيل وقوله (ترك) عطف على قوله ونما ترك ولا يخفى مما يرتبها بمنارة المفهومين فحينئذ يصح العطف بئى ان المصنف كما ترك صدراليت فى قول الشاعر ترك ايضا (موصوفا حسن فى المثال) فان موصوفا فى المثال هو قوله عينا كما كان فى الشعر قوله واديا فالمائة الكاملة ان يذكر الموصوف فى المثال ايضا لكنه تركه (وان كانت) أى ولو كانت (المائة الكاملة فى ذكره) أى فى ذكر الموصوف فى المثال وقوله (اذ هو) دليل لوجود المائة الكاملة فى ذكره أى المائة المذكورة انما كانت يذكر الموصول لان موصوفا حسن وهو قوله عينا (فى مقابلة قوله) أى قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو) أى والحال ان اللفظ المقابل فى الشعر باللفظ المقابل فى المثال وهو لفظ واديا (مذكور) فى قول الشاعر وللان لم على المصنف ان يذكر فى المثال ايضا ما جابه ولكنه تركه فى المثال ولم يقل ما رأيت عينا كمين زيد (لانه) أى لان المصنف (كان فى مقام بيان الاختصار) وقوله (فى المثال المذكور) مفعول فيه ترك وقوله (اولا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكافى والثانى زمانى بئى ان المصنف لما كان قائما فى مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام الموضعين فرجع ترك الموصوف فى المثال فى الذكر الاول (و) ترك (تمام اليت مع ما) أى مع اللفظ الذى (يليه) فى الشعر ثانيا وتمام اليت الذى تركه هو قوله (مررت على وادى السباع ولارى) كروادى السباع حين يظلم واديا . اقل بهرك انوه ثقية . واخوف الاما وفى الله ساريا . ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال الذى ذكره المصنف فقال (كان اسله) أى كان اصل هذا اليت (لاارى واديا اقل بهرك) فقوله لاارى اشار الى مبتدأ التنى وقوله واديا مفعوله وقوله اقل اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو فى اللفظ جاز على واديا

سليمان عليه السلام كانت اتي وهو من مشكلات النحو ولا وجوب فى شيء من ذلك الباب سوى السند الى الضمير المتصل فان السلامة لازمة لرافعه سواء كانت التأنيث حقيقيا او لا وكلام المصنف على الاغلب بحسب الاستعمال فانه قد حكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استنقأ بالماث الظاهر من علامته وانكار المبرد مما لا يلتصق اليه اذ لا وجه لا يترك ما حكى سيبويه مع تقدمه واسمته فالأغلب ان الاغلب اثبات السلامة مع الفصل يتم كلام الشارح قدس سره وبسط قول القائل الظاهر ان وجوب الاثبات مفيد بسند القربة لان الوجوب فى عبارته باعتبار اقلية الاستعمال الا ان الاستفادة من كلام الرضى كون صورة الفصل من باب الجار مطلقا فانه قال اما الفصل بغير الاستثناء فاللاحاق ايجاد لان السند اليه فى الحقيقة هو الرقع فى الظاهر وايضا الخ فلهذا

وقوله به متعلق بإقل والضمير راجع إلى الوادي وقوله ركب بالرفع فاعله اسم التفضيل وهو بالنسبة إلى الركب الموجودين في الوادي مفضل وبالنسبة إلى قوله (منهم) أي من الركب المذكورين حال كونهم واقعين (في وادي السباع) وهذا الأصل بينه كاصل المثال السابق وقوله (قدم) أشارت إلى بيان المدول عن هذا الأصل يعني أريد الاختصار بأن قدم لفظ (وادي السباع) يعني الذي ذكر حالا بقوله وادي السباع فغير إلى قوله كوادى السباع فصار إلى قوله لا أرى كوادى السباع (واستثنى) أي فلما قدم استثنى (عن ذكره ثانياً) أي بقوله في وادي السباع كاتقدم وجهه في تقديم لفظ كعين زبد في المثال السابق ثم شرع في بيان بعض لفاته فقال (الركب) يعني ضئع الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركب) يعني أنه اسم جمع لأنه جمع (وهو) أي الركب في العرف (خصوصاً راجح الأبل) وأن كان في اللغة عاملاً لراكين على شيء مطلقاً كان الدابة شاملة في اللغة لكل من يذهب على الأرض ثم خصوصاً في العرف بذات القوائم الأربع (والثنية) وهو ضئع التاء وبمدها همزة مكسورة وبمدها همزة ياء مشددة فاصلة تأييد بسكون الهززة وبمدها ياء المكسورة تأتي بمدها ياء مفتوحة مصدر من أتى يؤتى كمدى بمدى تعدية وهو مشتق (من أتى) يعني ضئع الهززة وبالياءين كما هي لغة في أمثاله نحو حي بكلك الأقدام (أو) من (أي) يعني بالأقدام وهو جاز أيضاً وقوله (كالتحية) خبر يعني أن لفظ الثانية حال ثلاثية أي أو أي على وزن التحية التي هي مصدر (من حي) بكلك الأقدام (أو حي) يعني بالأقدام وقرئ بهما في قوله تعالى ويحي من حي عن بينة (وهو) أي معناه في اللغة (المكث والثاني وسارياً) أي وقوله سارياً بالراء وبالياء يعني أنه اسم فاعل مشتق (من السرى وهو) أي معناه في اللغة (السير في الليل) ومعناه قوله تعالى سبجان الذي أسرى ببسده (فقوله لا أرى) يعني المنى بقوله لا أرى فانه متكلم معلوماً (أما) مشتق من رؤية البصر) بأن كان بمعنى أبصرت مدبياً إلى مفعول واحد (أو) هو مشتق (من رؤية القلب) بأن كان من أفعال القلوب بمعنى أعلم متدياً إلى مفعولين (فعل الأول) أن فعل تقدير كونه من رؤية البصر يكون (وأيضاً مفعولاً وكوادى) أي ويكون كوادى (السباع حال منه) أي من المفعول الذي هو الوادي ويكون المنى لا أرى وأدباً حال كونه مماثلة لوادى السباع (قدم عليه) أي على تقرير كونه حالاً يقتضى أن تقول أنه قدم على وادياً لأن هذا التقديم واجب هنا لكون صاحبها نكرة (وعلى الثاني) أي وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون (وأيضاً مفعولاً الأول) يكون (كوادى السباع مفعولاً الثاني) وقال المصنف وهذا احتمال ثالث البلغ بحسب المنى وهو جليل أدى مجهولاً لا أظن ونفى الظن البلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية انتهى وأقول لعل الشارح لم يلتفت إلى هذا الاحتمال لكونه مقتضياً لقراءتارى بضم الهززة وهو غير موافق للرواية فانه لو وجدت الرواية لتب عليه (وعلى التقديرين حين ينظم) أي يكون لفظ حين ينظم (لطرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعني أن المراد من تشبيه الوادي المرئى بوادى السباع تشبيه به وقت

أخضر لطول الكلام و تكون الا تيان بالهامة اذن وعدا بالئى مع تأخير المومود وقوله واعلم ان يجب ان يقتنى الخ باطل لضرورة جواز جاقى طفة وقوله ويجب ان يستثنى ايضا اسم المجلس باطل ايضا لا تاقى الجمهور هل خلافة وقوله وبذا يتم استدلال الامام الخ م لانله وجها آخر ليس المقام مقام بيانه فليطلب في علمه قوله فانه لو كان جمع المذكور السالم لم يجوز تأنيها قيل يجب ان يقتنى عنه بنون فانه لنفهم ان فيه يجعل كالكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالسواو والثون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثيون والعيب من القاتل انه بسدما اعترف بان بنون لتغيران جعل كالكسر كيف امكنه القول بوجوب الاستثناء فان المراد يجمع المذكور السالم ههنا ما كان مفرداً سالماً واما نحن سنون فقدم

ظلامه حتى يكون مؤدياً للخوف لان الخوف انما يقع في وقت الظلام لا في النهار (والواو) اى الواقعة (ولا ارى اما اعتراضه) كذا قال الرضى وتبيه الش (او) اى الواو الواقعة في ولا ارى واو (حالية) وسيجي' ترجيع الحالية (واقل) ببنى قوله اقل بالنصب (صفة وادبا والجارى) اى الباء الجارة الواقعة (فى) قوله (بمطلق اقل والجورور) اى والضمير الجورور (ماندلى وادباور ك) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد (وجهة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة) اى المركب (وثنية) بالنصب على انه (تميز عن نسبة اقل) اى انه تميز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ ثنية (منصوب على المصدرية) اى على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله ايتاناً لكونه بمعنى فعله الذى هو اتوه وقوله ثنية صفة ذلك المصدر فاقامت الصفة مقام ذلك المصدر كفسره بقوله (اى ايتانثية) ببنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك الواوى بنو ايتان وهو الايتان على طريق التاني (واخوف) وهو اسم تفضيل ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا وقع على خلاف القياس كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى المفعول) اى زيادة مخوف (استند) اى استند لفظ اخوف (الى ضمير وادبا) اى الى المستتر الراجع الى الواوى (والمنى) اى المنى الحاصل لليت بالنسبة الى موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة اوادبا ومن كون الركب فاعله ومن تلقى الجارى به اقل (وادبا) ببنى ولا ارى وادبا اقل به ركب منهم) اى من الركبان بواوى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا وادبا مخوفته زائدة من مخوفة وادى السباع ثم شرع في انعام اعراب البيت فقال (وما) ببنى ان كلمة ما الواقعة (فى) جملة (ماوى) الله (مصدرية) اى مفيدة للمعنى المصدرى لما دخلت عليه من الفعل ببنى يكون معنى وفى الله بمدد دخولها وقاية الله (وساربا) اى وله نظاربا لتفسيره بقوله (اى راكبا ساربا) تفسيره لما ودقوله (مفعول وفى) تفسيره لاعرابه ببنى لفظ ساربا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقرينة الركب مفعول قوله وفى (والمستئى) اى المستفاد المصرح بقوله الاما وفى الله (مفرغ) ببنى انه مستئى من عموم الاوقات بقرينة كون المستئى مصدره بما المصدرية لتوقية ولما كان مستئى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفاً كان المستئى مفرغاً (اى وادبا) وهذا تفسيره بعد التصرف بالنسبة الى المستئى ببنى يكون معنى مجموع البيت لا ارى وادبا اقل واخوف فى كل وقت وهذا اشارة الى ان المستئى منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف وقوله (الافى) وقت وقاية الله ساربا) مستئى وقال فى المرب هذا التوجيه ببنى كون المستئى مفرغاً عند الجمهور وقيل ما معنى اسم موصول كقوله تعالى وما بانها فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن فى اخوف وجملة قايته لا عمل لها صلة ما واما الماندلى الموصول محذوف اى وقام الله تعالى وقيل مصدرية غيروقية والمستئى منقطع اى لكن

دخوله تحت جمع المذكور ظاهر الا ترى انه اذا اريد الاحتال بر تكب التأويل بقوله غير المؤنث الحقى قيل يشمل المذكور فالاولى تفسير قوله غير الحقى بموت غير الحقى لا بغير المؤنث الحقى وليس ببنى لان القرينة القاطنة معينة لمراد فلا يسبق وهم احدانى تفر يك المذكور فيه قوله فى كونه جمع المذكور الغير السالم قبل الظاهر غير الناقل وليس بذلك لا ستواء المارين الى الواوى واحتياج كل منهما الى مؤنة المقام بقوله اى آخر مفردة بتقدير الضاف قبل لا يخفى انه يصدق على مسكون ومسلات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكل وهذا من عدم الاطلاع على معنى الثنية وحده وكلام الشارح قدس سره فيه ومراحده اذ لا يخفى على احد ان نحو مسكون ومسلات لا يصدق عليه انه امر لحق آخر مفردة الف او ياه مفتوح ما لبها الخ قوله مع لواحظه قيل

وقاية الله ثبته (تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرة فيها) وقوله (والحال انى لارى) اشارة الى ان الواو فى لارى حالية والى ان جملة لارى مضارع منى حال من فاعل مررت وقوله (مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف فى كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة الى ان الشارح اختار كون جملة ولارى حالية ولا اختار ما قاله الرضى من انه اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله (يكون توقف الركبة) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع الخوف فالقريئة تتكون من المادة وقوله اقل من توقفهم بوادى السباع) اشارة الى ان زيادة الالف وتقصاتها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف وقوله (ويكون ذلك لوادى) اشارة الى انه لما سلب التوقف على الزيادة فى اقل واخوف انتفت الزيادة والمساواة فى معنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى عماده هذا الراى من الاودية الموصوفة بتلك الصفات (فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ركبا سايرا سائرا بالليل فيه عن الالف والخافات) اى موضع الخوف ولما كان ما يبره هذا المعنى طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى اصله وتابيهما جملة وادى السباع كافى عبارة المصنف بعد تفسير هذا الاصل اراد ان يشير الى الباريين المذكورين فقال (ولو عبرت) اى لو اردت ان تعبر منى البيت (بالعبارة الاولى) اى بالعبارة التى هى الاصل (قلت) اى تفسيره بان تقول ان المراد به انه (ولاارى واديا اقل به ركبانوه) اى من الركب الذى (بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى ومسند الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس يمر فى بل الرقبة متغية بالنسبة اليه وضميره راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المرتضى المتيث فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى (ولو عبرت بالعبارة الثانية) اى بالعبارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادى السباع كما هى عبارة المتن (قلت) ولاارى واديا اقل به ركبانوه من وادى السباع) وهذا اللفظ الاخر هو ما به يحصل الفرق بين الباريين حيث عبر فى الاولى بلفظ وادى السباع وعبر عنها بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا وجمله مفعولا او حالا لقوله لارى واستغنى به عن ذكر منه ثانيا جعل المفضل عليه هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع وهذا آخر ما قصدنا من محشيتنا من مباحث الاسم ونهى بناية الله تعالى وبهذه شرعنا فى تحشية القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمي الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان يبينى به هذا ايضا بالناية التى اعطى بها بلفظه وكرمه فاقول ولما اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف) وهو تخفيف السين واما التشديد فغير مستعمل فى كلمة قسم ما ضيا (الكلمة) اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة) حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل

لمح يكون الثبته مجموع المفرد والالف او الياء والنون ظلم يكن مسلما البلد متينة اذ لم يوجد مع تلك الواو لى لخال النون مقدرة لان النون فى حال الانضافة كالتنوين فكما لا تقدر فتتوين منها لا تقدر فنون وهذا الخش مما سبق فيها فان دعوى الثبوت الثبته بلانون مما لا يجترى عليه الادب ولا يشك احدى ان النون الساقط بسبب الاضافة فى حكم المذكور والقياس على التنوين غير صحيح لانه ليس من اجزاء اللفظ وعله سقوطه غير صلة سقوطه على ان ذلك الوهم الفاسد لوورد على ذلك لورد على حد الثبته مطلقا كما لا يذهب على من له دوايه فى ادراك المعانى قوله لانه على تقدير تسليه قيل هذا منع ما اجمعا عليه من كون علامة الثبته الالف او الياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين فى المفرد وما ذكره على تقدير التسليم فى ثابة

الانحصار قوله بعد التقسيم لانها املان تدل على معنى في نفسها الخ ثم قال وقد علم بذلك احد كل واحد منها قوله (ولم يكتب) مطوف على قوله قسم يعني ان الظاهر من قوله وقد علم الخ ان يكتبني بذلك تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب لكنه لم يكتب (بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت التوبة) اى بعد تمام مباحث الاسم وراغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف قوله سلك جواب لما في وما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اى وصدر ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) اى يذكر تعريف الفعل (فقال) اى المصنف رحمه الله (الفعل مادل) وفسره الشارح بقوله (اى كلة) اشارة الى ان ما موصوفة عبارة عن الكلمة وبقوله (دللت) الى ان تذكر دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما والاهو راجع الى الكلمة ولو ظهر المعنى الذى هو عبارة عنه لزم تأنيته (على معنى) متعلق بقوله دل وقوله (كائن) بالجذر للاشارة الى ان قوله (في نفسه) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لمعنى وقوله (اى في نفس مادل) اشارة الى الضمير المجرور في تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجع ان يرجع الى ما يكون المعنى ان المعنى المدلول في نفس الكلمة وقوله (يعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى ما قبله ابراده مذكر لكن يريد بقوله في نفسه اى في نفس الكلمة لكونها ماعبارة عنها ولما كان المالك ان المعنى في نفس الكلمة اراد ان يبينه على تفسير ذلك المال فقال (والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للطريقة وهو دلالة الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المتفهمة منها (من غير حاجة) اى غير محتاجة (الى ضم كلة اخرى اليها) اى تلك الكلمة الدالة كما احتاجت في دلالتها في الحرف كاسيحي وانما لم يحتج الى الضم (لاستقلاله) اى لكون المعنى المذكور مستقلا بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها للمعظوف وكان المعظوف اذا استقر في مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان في مفهومه من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شئ ثم شرع في بيان توجيهه يمكن ههنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى) توجيهها للقرب وموافقة في التذكير كما هو الظاهر في اللفظ (وحيث) اى وحين اذا رجع الضمير الى المعنى (يكون المراد يكون المعنى في نفسه استقلاله) اى كون ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى نفسه) كما هو التوجيه الثانى (وكوه) اى ومرجع كون المعنى (نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعنى يرجع مال التوجيهين (الى امر واحد هو) اى الامر الواحد الذى يرجع اليه (استقلاله) بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى في نفس الكلمة فظاهر اذ لا معنى لكون المعنى في نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر

بالضافة وكيف لا وليس الغرض من الحقائق الالف او الياء والنون الدلالة بل من مجرد الحاق الالف او الياء وانت خبير بان الرد على القول الناطق نسبة الدلالة الى التثنية الدال منها الانسان تصح ولو باعتبار ان دلالة هذه التثنية بواسطة ذلك الاسمين بان ليست الدلالة مقصودة من مجموع التثنية في غاية الضافة ونهاية البشاعة قوله تحت جنس الموضوع له قبل يشكل بمثل اسدين يعنى شعبا عين فافهما لم يشكلا تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة التثنية بالاب وهو ليس موضوعا له للاب فينبى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اهم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى في حكمه ويجعل ما ذكره في القدرين والابوين كاشفا عنه وكان القائل

عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد يكون المبنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فلاه لاسمى لتكون المبنى حاصلا في نفس المبنى الا انه لا يحتاج في حصوله الى شئ آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره حتى يحتاج في حصوله الى شئ آخر حيث لا يحصل بدون حصوله كافي الحرف ثم الشارح لما سارى بين الارباعين ورجع الارباع الى الكلمة ولم يرجع الوجه الذي هو الظاهر بحسب اللفظ فربما يقره وقد كره حيث لا يحتاج فيه الى التصرف اذ ان ينه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعني ان ارجاع الضمير الى المبنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذي يطابق (لما ذكر) المصنف (في وجه الحصر) وهو قوله في صدر الكتاب لانها امان تدل على معنى في نفسها حيث او رد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كالإيجني) تعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجه المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل في التصرفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بها كالحرف اذ اراد ان ينه على ان المراد بالمبنى هنا هو المبنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف قضي بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعني انه يخالف لآخره لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر واثانيها الزمان) ما ضا كان واحدا لا مستقبلا (وثالثها النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل الى نوعين احدهما نسبة الحدث الداخلى الذي هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد بنسبة الضرب الذي هو مدلول ضرب الى زيد واثنيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لا فاذا قلنا كان زيد قائما فندسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخلى في كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجعلها كلامه بتسميم النسبة بان قول سواه كانت النسبة الى فاعل ما هي نسبة الحدث الذي هو مدلول الفعل او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى هنا اشكال نشأ مما قال بعضهم ان التشويق فيها بينهم كما ذكره ما لشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثها ما ذكره هنا واربعا قيدنا لحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل انتهى واجيب عنه بأنه لعل القوم تأملوا بل تفتوا الرابع لاستزاد دلالة العقل على مجموع ما سواه والله اعلم (ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة لملاحظة طريقها) اى طرفي النسبة يعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والاخر

لم يفهم المراد بنفس الموضوع له ولم يتعطل لذلك من قوله قدس سره فيهما فسان تأمل تدرك قوله ولو ارد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قيل هذا كلام الهندى ونبيه الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معناه اكثر من جلسته فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وهذا ظير ضل في الاحتمال المائتة الى اللفظ كما كاذره الهندى ولك ان تقول ان ما ذكر في تعريف الجمع لا يبعد هذا الكلام وذلك انهم يقولون اني بقوله من جنسه اهتماما لبيان مذهب با احتمال ان لا يحتمل التثنية هل مايم الجنسية متعين ان المراد بجملة ما يماثله في الوحدة فقط او اللفظ كذلك وهذا ان التوجهان واحد بحسب المال ولذا امكن قدس سره باحدهما تلا

مستدله وإذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) وإذا لم تستقل بالمفهومية (فالمراد بمعنى نفسه ليس تلك النسبة) فانه لو اريد به تلك النسبة لزم الخلف وايضا يقتضى تعريف الفعل بالحرف والمباطل ارادة المعنى الثالث بقى حجة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثاني ايضا فقال (ولما وصف ذلك المعنى) أى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن باحد الاثمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور انه لا يريد بالمعنى المعنى المطلق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما خرجت النسبة عن كونها مرادا بقيد نفسه لم يبق الا الحث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان (تعين ان يكون المراد به) أى قوله على معنى نفسه (الحدث) ولما انجز الكلام الى ارادة الحدث من المعاني الثلاثة وكان الحدث جزء من مجموع المعاني الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا ان يوجد مجاز في التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموصوعة للمعاني الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل وارادة الجزء ايضا اذا اريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى معناه المطابق مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لان معناه المطابق ليس بمستقبل في نفسه لكونه مركبا من المستقل ومن غير مستقل فالركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به معناه المتضمن يلزم تخلف الفعل عن ما اريد في الاسم والحرف لان تعريفهما ايضا ما دل على معنى فلا يجوز ارادة المتضمن منهما فهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الاتزامى يلزم كون الحرف غير دال على معنى اصلا فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) أى في قوله على معنى (ليس معناه المطابق) أى ليس المراد به المعنى الدال على المعاني الثلاثة (بل المراد بالمعنى) اعم) أى سواء كان مطابقا او تضمنيا لتكون دلالة على المجموع وعلى جزء منه حقيقة ولما اورد عليه ايضا انه اذا كان موضوعا على المعنى اعم عادا المحذور ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص استدراك الشارح بقوله (لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمين) يعنى انه لا يلزم منه المجاز لانه انما يلزم لو كان المراد بالمعنى اعم هو المعنى اعم مطلقا لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه اعم الذى اشترط تحققه في ضمن التضمين وقوله (فخرج بهذا القيد) تقييد لقوله في نفسه يعنى انه لما قيد المعنى في تعريف الفعل بكونه في نفسه يعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه اعم المتحقق في ضمن التضمين خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) أى لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيحى في بحثه لكن كان الاسم داخلا في التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولما قيد المعنى بقوله (مقترن) (وضما) أى اقترنا وضما لاعقليا وسيحى فائدة زيادته (باحد الاثمنة الثلاثة) وقوله (في الفهم عن لفظه الدال عليه) للاثارة الى ان مفهومية احدى الاثمنة متفهم مع اقتران المعنى

يكون قوله من جنسه حسوا ولما اكتفى المعنى في الجمع بقوله على ان مع أكثر منه ولم يزد عليه قيد من جنسه وكان المطلوب من مذهب ان الامر في الجمع كما انه في الثنية فلا يجوز العبور لمعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب كما لا يجوز القرائن لبعضها والظهور على ما صرح به في التصرح وبغيره قالوا لم يصرح هنا به اكتفاء بما سبق في حده الثنية فهل يلزم من طه ذلك ان لا يحتمل مثله المسألة بحسب الجلبية كلا وبذلك تبين حال قوله وبهذا ظهر ضعف احتمال المسألة في القفط ثم الحق ان المتبادر من مثله هو كونه كذلك في القفط والمعنى جيبا فلما لم يرد المسألة المعنية بقى في دلاله على المسألة اللفظية فكان الظاهر ان يقال في القفط يدل قوله في العدد الا انه قال كذلك ليوافق قوله في الجمع ليدل على ان مع أكثر منه وهذا الذى اوقع القائل في هذه الروضة قوله او حكما

الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال على الموضوع للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان
يعني ان مجموع اللفظ بهيته ومادته دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلة بهيته على الزمان
المعين وعبادته على ذلك الحدث المقارن (فهو) اى لفظ مقترن (صفة بمدسة للمعنى)
وهذا تفرع على كونه قيداً مخرجاً يعنى اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون كل
منهما صفة للصفة الاولى للمعنى قوله في نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة الثانية له
قوله مقترن (مخرج به) اى بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان الاسم وان كان دالاً على
معنى موصوف بكونه في نفسه لكونه غير مقترن باحد الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر
فائدة زيادة لفظه وضماحيث غفل المصنف عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه
يعنى انه خرج قولنا (وضما مخرج اسما بالافعال) نحو جهات وتزال (لان جميعها منقولة) يعنى
ان اسما بالافعال ليست دلالتها على احدى الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول لان مجموع تلك
الاسماء من الاسماء المنقولة (اما) منقولة عن المصادر وغيرها اى او منقولة عن غير المصادر
(كاسبق) في بحثها ففى وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست في اصل معناها
الموضوعه بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر قوله (وبدخل) معطوف على متعلق
بقولنا يعنى ان لنا وضما مخرج به اسما بالافعال التى من الاغيار دخل به (فيه) اى في
حد الفعل (الافعال المنساختة عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها)
اى معنى الافعال المنسلخة عنه (به) اى باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت
عنه في الاستعمال وقال المصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به في حد الفعل
لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخت عن الحدث صرح به بعض المحققين
في القواعد الفاصية انتهى يعنى ان كلامنا من الافعال المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع
الزمان فيكونان حينئذ داخلين في حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن
باحد الازمنة فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما في الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة الى
ما تروم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعني الحال والاستقبال توهم خروجه عن حد
الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تصرف الفعل يصدق (على المضارع) لانه يصدق عليه
(انه) اى المضارع (اقترن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كليهما لانه لما دل
على الزمانين لزمته دلالاته على احدهما (لوجود واحد في الاثنين) وهذا اشارة الى ان
وضع المضارع لمضى الحال والاستقبال من لميل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على
كل واحد منهما والجامع لهما هو الانسان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن
باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الوضعين
حال كونه مستقلاً قطع النظر عن الوضع الاخر انه مقترن (واحد) اى او باحده من
الزمانين فانه من حيث كونه موضوعاً للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه
موضوعاً للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشتراك)

بان كان مجهول
الاصل ولم يدل كالواو
ان في معنى بالي قبل
الالف في الاسماء
المرغبة البناء كنى
وعلى زالى واذا
اعلاما عديم الاصل
ويجهول الاصل ما هو
في اسم متكهن لم
يرف اسماً فعمل
الى علماً مجهول
الاصل يحمل نظر
ويبنى ان قول ولم
يدل او اميل وكان
لامالته سبب غير
اغلاب الف من
الياء فان الرضى شرط
في طلب عدم الاصل
ويجهول ياء ان يكون
مما سمح فيه الالة
ولم يكن هناك سبب
للالة غير اغلاب
الالف من الياء ولا
يلزم من تفيد الرضى
فيه كذا في التقييد
هنا بذلك كيف
والرضى موافق في
ترك التقييد وعبادته
هذه فان سمح فيها
الالة ولم يكن
هناك سبب للالة
غير اغلاب الف
من الياء وجب قلبها
ياء وان لم نسمع فالواو
اولى لانه اكثر
وقال بعضهم بل الياء
في النوعين اولى سميت
الالة اولاً ونظرو
مدفوع بان معنى كلام

بني الاشتراك الثاني (من تعدد الوضع) ثم شرع بتعديده في بيان خواصه كما هي عادة
 فقال (ومن خواصه) (اي) بعض (خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول
 قد مختصا بفعل ولا يوجد في غيره من اقسام الكلمة (لانها) اي لان كلمة قد (انما تستعمل)
 بني استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضي) اي لقصده جعل
 الزمان الماضي قريبا (الى الحال) وهذه احد المقاصد الثلاثة (او لتقليل الفعل) اي
 لقصده اخبار قلته وهذا ثانيها (او لتحقيقه) اي او لقصده اخبار تحقق الفعل وثالثها وهذا
 ثالثها (وشي من ذلك) اي وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا في) ضمن (الفعل)
 وما لا يتحقق الا في الفعل يوجد فيه ولا يوجد في غيره فدخل قد خاص بالفعل (و)
 (دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اي لدلالة السين
 (على الاستقبال القريب والثاني) اي ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال
 في كل منهما جزء من الموضوعه والاستقبال لا يوجد الا في الفعل وما لا يوجد ان الا في
 الفعل وقال المعاصم ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق
 التفتازاني في شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان في قوله لدلالتهما على الاستقبال
 الذي لا يوجد الا في الفعل نظر الاء ان اردناه لا يمكن وجوده منوع وان اردناه وجوده
 في غيره يمكن لكن لا بد فسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذي هو دعوى اختصاصهما اذا
 يلزم من عدم الدلالة في غيره عدم وجودهما فيه الا ترى الى قولك ضرب زيد اغدا مرادهم
 قال فالصواب فيه وفي امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضي واما السين وسوف
 لساها سيبويه حرفي التفسير ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم
 التفسير في الحال يقال قصت الحناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيضا من السين وقيل
 ان السين منقوض من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى (و) (دخول)
 (الجوازم) بني ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص دخوله عليه دون الاسم
 (لانها) اي الجوازم (وضعت اما لنفي الفعل كقولنا) قلتما وضعتا لنفي الحدث الذي
 في مدخولهما (او) اي او وضعت تلك الجوازم (المطلبة) اي لطلب الفعل (كلام الامراء)
 وضعت (لنفي عنه) اي عن الفعل (كلام الناحية) وهذا فيما عملت في الفعل الواحد (او)
 وضعت تلك الجوازم (لتعليق الشيء) اي سواء كان ذلك المعلق في ضمن الجملة الفعلية
 او في ضمن الجملة الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا قل ان او اسما كهما
 ومتى (وكل من هذه المعاني) اي من نفي الفعل وطلبه ونفيه عنه وتعليق الشيء به (لا يتصور
 الا في الفعل) وزاد المعاصم في التعليل بان العمل امانة الاختصاص لان الشيء مالم يخص
 الشيء لم يعلم فيه واعترض عليه شارح اللب بانا لانسلم ان اختصاص العمل اعني الجزم
 يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز ان يختص عملها لاقصها الا ترى ان ما ولا يختصان
 بالفعل ولا يملكان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من طرف المعاصم بان مراده من قوله مالم

الشارح قدس سره
 كون الاعلام من
 الاسماء الملية في حكم
 متضمن الاصل
 والفرق كذلك مذهب
 البعض قوله بان كان
 مجهول الاصل او
 هدية وقد ابدل بل
 لابد من قيد آخر
 وهو ان لا يكون
 لاماته سببا سوى
 كون الالف متعلقة
 عن الياء كما هرف
 قلنا اتيان الرضي به
 ليس لتوقف الحكم
 عليه بل لفرض
 الانساح وزيادة
 البيان كما بدل عليه
 ما قل من قوله صحت
 الامة اولا قوله
 كقراء بضم القاف
 وتشديد الراء لجيد
 القراءة او قتلستك
 من قراء اذا حملت
 قبل هذا سبوا في
 القاموس القراء
 ككتان الحسن القراءة
 جمعه قراؤن ولا
 يكسر وسكرمان
 الناصك المتباعد
 كالقاروي والمقري
 جمه قراؤن وقراوى
 قلنا بل كلام الشارح
 قدس سره مبني
 على ما هو المتعارف
 المذكور في الكتب
 من ان القراء بضم
 القاف وتشديد الراء
 جيد القراء وقد يكون

جما فقادى ويجوز ان يكون فراء بضم القاف ايضا مبالغة بمعنى المايد وقع القاف غير مذكور في الصحاح قوله لكنا قد تصفينا كتب الثقات كالفصل والباب والفتح الخ قبل كشيء في الحاشية فبارة الفصل هكذا وما في آخره همزة اما ان يسبقها الف على اربعة اضرب اولاً قاتى سبقها الف اصلية كقراء ومنقلة من حرف اصل كرواء وكساء وذاذة في حكم الاسل كلباء ومنقلة من الف التأنيث كسراء هذه الاخيرة قلب واو الاخير كسرا وان في الباب في البواق ان لا يخلين وقد اجيز القلب ايضا وباردة المفتاح هكذا اما الممدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والالم قلبت سواه كانت اصلية كقراء او منقلة من حرف اصل ككساء او من جاز مجرى الاصل وهو ان يكون للماحق كلباء فلهذا خمس في القلب وعبارة الباب

يخص الشيء لم يعمل فيه ان الملزوم اخص واللازم اعم وكل شيء يعمل فهو مختص بدون العكس يعني وبعض ما خص لم يعمل وما ولا من هذا التليل والفا علم (ولحق تأمل التأنيث) ولما غير المصنف عبارة هنا بذكر اللحق اشارة الشارح الى مراده بقوله (عطف) يعني ان اللحق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على لفظ قد يلزم كون اللحق مدخولا للدخول فلا معنى له (وانما خص به) اى وانما اقتصر على الفعل (لحق) تأمل التأنيث (وامتاز الفعل به عن الاسم) لان تأمل التأنيث (تدل) اى لا تدل الا على تأنيث الفاعل (ولما يمكن هذا التليل كافيا لانفاضة بالصفات ضم اليه قوله (ولا تلحق) اى لا تلحق اثناء المذكورة ايضا (الا بما) اى باللفظ الذي (له فاعل) اى باللفظ الذي لا بد له من فاعل او نائب وذلك هو الفعل لا غير (والصفات) اى الصفات التي لا بد لها من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لا تكون قضا علينا فان تلك الصفات (استفت عنها) اى عن تأمل التأنيث (لما) اى بسبب شيء (لحقها) اى لحق لتلك الصفات (من اثناء المتحركة الدالة على تأنيثها) اى على تأنيث تلك الصفة (و) على (تأنيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان اثناء المتحركة في قائمة مثلا لما دلت على تأنيثها على تأنيث فاعلها استفتت عن ذكره تدل على التأنيث واذا كان كذلك (فلا جرم اخص) اى لحق تلك اثناء (بالفعل) لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال عن تأمل التأنيث) لكونها واردة بالثبوت وقوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى هذا اللفظ حال واحتراز (عن) اثناء (المتحركة لاختصاصها) اى لاختصاص المتحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحق) (نحو) اثناء (فقلت) يعني من خواصه ايضا لحق التأنيث التي شبهت اثناء المضمومة التي في التكلم الماضي ثم فسر مراده فقال (اراد) اى المص (نحو) اى بقوله نحو (اثناء فقلت الضمائر المتصلة بالبارزة والمتحركة المرفوعة) وقوله (قد دخل) تفريع لهذا التميم الحاصل من كلمة نحو يعني فع تدخل (فيه) اى فبما يخص لحق (اثناء فقلت) اى اثناء المفتوحة الدالة على الخطاب والمكسورة الدالة على الخطاب (ايضا) اى كما تدخل اثناء التكلم وقوله (وذلك) شروع في بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل يعني كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما) اى الا بالفعل الذي (له فاعل) فان تلك التأنيث ليست دالة على التأنيث كما كانت اثناء الساكنة فتبين لحقها البيان الفاعل فيجوز يلزم وجودا لفاعل فيها لفتح (والفاعل انما يكون للفعل وفروعه) يعني من الصفات التي هي فروع الفعل في العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة المجهول اى ولما كان رتبة الفروع منحطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اى فروع الفعل (عن) اى عن ذلك الفعل (بنم) اى بسبب منع (احدثوى الضمير) اى البارز والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للثبوت عن ايضا يلزم تساوى الفروع للاصل فلزم منع احد الثبوتين (نحو) اى قصد التحرز (عن لزوم تساوى الفروع مع الاصل) ولما كان هذا التليل مستلزما لمنع احد الثبوتين عن غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز شار

الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على الممكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز) والتمنع
عن المستتر (لان الممكن اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان
الممكن اخف من البارز واخصر منه فترجح الممكن بكونه شاملا (بالتميم اليق واجدر)
من البارز يبنى اخضر البارز بالفعل وعم الممكن الفعل وفروعه ولما فرغ المصنف من
تمريض الفعل ومن بيان خواصه شرع في بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان
مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال (لماضى ماضل) قوله (اى فعل دل) اشارة الى انما
موصوفه وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى
ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة
الى قرينة حمل قوله دل على الدلالة هى الدلالة الوضعية يبنى انما فسرنا الدلالة بهذا
التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق
بدل وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يبنى على الزمان
الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله
قبل زمانك يبنى ما كان مضافا الى مخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى
انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة
قبل فان قبلية ما ذاتية كقبلية الملة على الملول او زمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد
بقوله على زمان قبل زمانك هى قبلية الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية لاني (تكون) وتوجد
(بين اجزاء الزمان) وانما فسر به للاشارة الى دفع ما قبل ان قبل طرف زمان فيزمن ان
يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمان ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان
لاحق الكلام فى ذلك الزمان فيزمن التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله
تكون بين اجزاء الزمان يبنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان قدما بالزمان لكنه
ليس قدما بزمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن عه قال قبلية ذاتية
(لبحسب الزمان) فان لو كان بحسب الزمان لزم المحذور والمذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم
الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا
اشارته الى مسئلة حكيمية وتحققها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية بدليل
انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل في ابتداءه وذلك القبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب
بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو
نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولن يبره واسطها لان التقدم والتأخر
ناشئان من ذاتهما فان ما عاين الزمان هو التجدد داعى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء
طارئة عليها يكون التقدم والتأخر لذاتها ههنا اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون
منشأ من الذات لا التقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان التقدم بالطبع مجتمع فيه التقدم مع التأخر

ويوافق ما فى المتن
هكذا كلامه قدس
سره والطلبه مصب
الصدق كذا فى الصحاح
قوله غير ما وقع فى
شرح الرضى من انه
قد قلب البنية من
اصل ياء وقال الرضى
ولا يقاس عليه خلافا
فكسفى هذا وجه
ذلك ما ذكره المس
حيث قال وانما للطلب
همزة الناقصة واذا
فلاها زائدة لا اصل
لها فى الهمزة لانها
الف فى الاصل وانما
قلبت همزة لتيسر
اجتماعها مع الالف
التي قبلها فلما وقعت
فى الموضع الذى صارت
فيه كالوسط قلبت
حرف لين ابلغا
بزيادةها ومطابقتهما
الاصلية وخصصت
بالواو لانها مثل
الهمزة فى الفعل فكانت
اقرب اليها من الياء
قاله وانما جاز الامر
ان فيما سواهما ودا
له الى التشبيه بكل
واحد منهما كقولك
كساآن وكساوان
فمن جهة كوفها غير
زائدة اشبهت همزة
قراء بفتحة همزة ومن
جهة كونها ليست همزة
فى الاصل اشبهت همزة

وهنا ليس كذلك فان الامس لا يجتمع اليوم كذا في بعض الحواشي وفيه مباحث آخر
والوجه في تركها ما قال المصام ولتحقيقه علم آخر ولقهمه مخاطب آخر ثم شرع في بيان فوائد
قيود التبريد فقال (فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال اى من المضارع وغيره
فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس) (وقوله قبل زمانك
يخرج ماعداه) فان ماعد الماضي امدال على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل
زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم
انتقاص التبريد مناباته يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه
لا يصدق عليه المرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله (والمراد بالوصول) يعنى ما فى قوله
مدل (القول) كاقسره الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالوصول فعلا (فلا ينتقض
منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه
لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاص بالمتع فى قوله لم يضرب فانه مضارع
مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطا
وجزا فانهما ماضيان يعنى يصدق عليهما الحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فانهما يدلان
على المستقبل لا على زمان قبل زمانك فاجاب عنهما قولك (و المراد بالدلالة ما هو محسب
اصل الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هي الدلالة بحسب الوضع فاذا اورد بها
هذا المعنى (فلا ينتقض منه) اى منع الحد (لم يضرب) فانه ليس موضوعا فى اصل الوضع
للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان قبل زمانك بحسب كونه
موضوعا له بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال (وجمع)
اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا للانفراد (بان ضربت) فيما وقع فى حيز
الشرط (ضربت) اى فيما وقع فى حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى عرض لهما بالاستقبال
بسبب وقوعهما فى حيز الشرط والجزاء ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه المتناز
بها عن اخوانه من الافعال لان اخوانه معرفة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى على الفتح)
واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبني فقال (خبر مبتدأ محذوف اى هو مبنى) اى يرجع
الضمير (للماضى) وهو بالنصب مفعول مبنى (مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان
آخره حرفا مفعيحا (او) وهو مبنى على الفتح (قيد نحو حرم) يعنى اذا كان آخره حرف علة
ثم شرع الشارح فى بيان وجه كونه مبني على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك
التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة
للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معقورة عليه وهى الناعلية
والمفعولية والاضافة ولا شئ منها موجود فى الفعل واذا كان الاصل فى البناء ولا مقتضى
لقد دل عنه وهى المشابهة التامة كما فى المضارع انى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام
بين كونه مبني على الحركة وبين كونه مبني على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبني

الثابت قلبي واوا
قيل فاذا كان هذا
مما لا يقاس عليه
لا ينتفع لى بيان
القاعدة هذا القلب
بل يكون من التواتر
اذ الحارجة من
القاعدة قوله وهذه
اهم من ان يكون
هذا الاصل واوا
او ياء دفع لما جاز
ان يتوهم من قول
الشرير وردما الى
الاصل ان يكون
مبنى ما ذكره من
القلب الى الواو ما لم
يكن الاصل فيه ياء
قوله ان لا يحدث
آخر المتن قبل اى
من آخر مفرد المتن
فلا ينشأ قوله وتاء
النشأ لا يقع لى
حشوه فالاول ان
يقول ان لا يحدث
من المتن وهذا كما
ترى قوله المجموع
ما دل اى اسم دل
قيل لا يخفى ان سملين
ليس باسم لانه ليس
بكلمة بل هو كسلى
صرك فالمراد بالاسم
اهم من الاسم حقيقة
او حكما وهذا لئلا
الامتزاج اسما واحدا
وامرأيا باعراب واحد
وفيه ما فيه قوله
بمرفوف مفردة اى
بمرفوف هى مادة

لفردة قبل ومادله
ايضا والقصد هو
الدلالة بحروف
المفرد بمعنى المخلية
لحروف المفرد فيه
لا الاستقلال اذا
المبني ايضا امدخل
في الدلالة والمراد
بحروف مفردة اهم
من حروف مفردة
المحقق كما في رجال
او من حروف مفردة
المقدر في كافي لسوء
فانه بقدره مفرد لم
يوجد في الاستعمال
وهو نساء هل وزن
غلام فان فصلة من
ولا وزن المشووة
جميع للمفرد هل لال
واما ما في الحواشي
الهندية ان المراد
بالاحاد حقيقة كرجال
او اعتبار كسوة
في جمع اصراف فليس
يحيى اذما من جمع
الا وجده به آحاد
حقيقة وانما التفاوت
بين المجموع في تحقق
المفرد وتحديره ثم
لا يخفى ان المراد
بالرد هنا ما ليس
بمثنى ولا مجموع
فالترصيف به دورى
واعتراشه على الهندى
من لغة الانصاف
لا يقال لتليل كلامه
للمقول لانه لا كانت على

على الحركة أى التى غلب الأصل فى المبنى (دون السكون الذى هو الأصل) أى ترك ما هو الأصل
(فى المبنى فلمشابهته) أى لشابهة الماضى (المضارع) أى الذى هو متحرك لكونه معمر (فى
وقوعه) أى وقوع الماضى (موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب) فإن ضرب
هنا موقع فى يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا وجزاء)
بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم بنى أن الماضى مشابه المضارع أيضا فى وقوع
الماضى شرطا وجزاء كأوقع المضارع (قول) أى يجوز أن قول (أن ضربتني ضربتك
فى موضع أن تضربني اضربك) وأما الفتح (أى وأما وجه كونه مبنيا على الفتح بعد اختيار
الحركة على السكون (فلكونه) أى فلنكون الفتح (أخف الحركات) ولما كان كونه مبنيا
على الفتح مشروطا بنى ثلاثين أى بشرط عدى قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك)
(قائه) أى فإن الماضى (مبنى على السكون معه) أى مع الضمير المذكور (نحو ضربت) وهو
الجمع المؤنث الغائب (الضربنا) أى ضمها إلى نفس التكلم مع المنبى بنى طرف الصيغ
الثنائية معلوما وبحجولا وهى ضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت
وضربت وضربت بأن كان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربا وضربت
وضربنا وقوله (كرامة) بالنصب مفعول له لقوله قائه مبنى على السكون بنى أنه الثمانية
على السكون لأنكون السكون أصلا مدولا يمنع منه مانع فزال المانع هنا فنادا الأصل
بل بناؤه على السكون لرجع آخر وهو كرامة (اجتماع أربع حركات متواليات فيها) أى
حاصلة من الألفاظ الذين (هو) أى أحدهما مع الآخر (كالكلمة الواحدة) بنى اجتماع
أربع حركات ليس بكرة إذا كان موضعها كثنين ليس اتصال أحدهما بالآخرى شديدا
بحيث تحمل كالكلمة الواحدة بل هو كره فى الموضع الذى حصل اجتماعها من الكلمتين
النتين كان اتصال أحدهما بالآخرى شديدا بحيث تحمل أحدهما مع الآخرى كالكلمة
الواحدة وأما جعل هنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) يعنى أنه لما كانت تلك
الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله أشد اتصال لكونه
مدولا بالفعل دلالة التزامية كما عرفت (وأما قيد) أى المصنف (الضمير المرفوع المتحرك
احترازا) أى لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا قائه) أى فإن فعل ضربا بنى الفعل الماضى
الذى هو متنى ضرب (أيضا) أى كترده (مبنى على الفتح) لكون الضمير المرفوع غير متحرك
فيه وقوله (و) (مع غيره) (الواو) معطوف على قوله الضمير فأنشأ التارخ إليه بتوسط
لفظ مع غير بنى وبين العاطف بنى أن كون آخر الماضى مبنيا على الفتح مشروط بشرطين
أحدهما أن لا يكون مصاحبا لضمير المذكور والثانى أن لا يكون مصاحبا لواو الجمع
المذكر (قائه) أى لأن الآخر (يضم) أى يجعل مضموما (معه) أى مع كله الواو وقوله
(لجانستها) بيان لوجه ترجيع الضم على الفتح بنى أن آخر الماضى أعما كان مبنيا على الضم
إذا كان مع الواو والجمع لكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعنى أنه يضم لفظا

(كسروا) يعني اذا كان الحرف الاخير محبباً (او تقدير) اي اويضم تقدير ايضاً ان كان مضموماً الى اصله ثم عرض له الالاعلال فصار ما قبله مفتوحاً (كروما) ففتح الميم يعني اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل روموا ورموا وما قبله الواو مبنى على الضم ايضاً لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الحواشي ان هذه العبارة من الشئ موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو والظاهر ان المراد يعني على الضم لقصد مجازتها لحرف العلة لما صرح به في النبل وغيره انتهى ولما فرغ من بيان خواص الماضي وتعرفه شرع في بيان حداث المضارع وخواصه فقال (المضارع مشابهة) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اي فعل) تفسير لما ضمير (اشبه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (بأحد حروف تأنيث) ظرف مستقر منصوب محلاً على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله (اي حال كونه) اي كون ذلك الفعل (مليئاً بأحد حروف اتين) وفيه اشارة الى ان الباء للملايسة ويحتمل ان يكون الظرف لنوا بان يكون الباء متعلقاً بانه والياء حينئذ تكون للسببية كما قدم زني زاده هذا في مراب الكافية وقوله (في واوا له) حال من الحروف واصفة له يعني حال كون تلك الحروف في اوائل المضارع (يعني) اي المصنف بحروف تأيت (الحروف التي جمعها كلمة تأيت) وانما عدل المصنف عن تركيب اتين لان فيه تقريباً بين حرفي التكلم وتقدم بالحرف الخطاب على حرف الفية وهو خلاف الترتيب اذ الغالب متوسط والمحاطب منتهى الكلام بخلاف هذا كذا في بعض الحواشي واعلم ان ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف يخالف لترتيبها في علم النحو فان ترتيبها في الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون المحاطب متوسطاً وفي النحو من المتكلم الى المحاطب فيكون الغائب متوسطاً وايضاً الكلام التي جمعت تلك الحروف ثلاث اتين وتأيت وتأيت في الابتداء في الاول متكلم وحده ثم المحاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلا موافقة لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المحاطب وفي هذا موافقة لترتيب النحو في الجملة ولذا اختارها المصنف وانه اعلم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام في قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المربان ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف في صدو بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتفسير الكلام الى ما ترى ونسب الضمير المجرور بقوله (اي لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشارك) مفعوله يعني تلك المشابهة لتكون الفعل المذكور من الافعال التي تشترك بين المتشين يعني (بين زمانى الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان في استعمال المضارع في زمانين قولين احدهما انه حقيقة فيها يعني انه من لانهاذا المشتركة والثاني انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو انه مشترك (كوقوع الاسم مشتركاً بين المعاني المتعددة كالسين) اي كلفظ العين فانه اسم وقع مشتركاً بين الذهب والشمس وغيرهما

او زمان المجموع واصحابها في التأنيث والرد في الضمير وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق صيغة منتهى الجموع مثل جابيه بمعنى الفرق من الناس اعتبره واحد تقدير كعدل عمر من نحو عباد وعبدود ونساء على وزن فاعل يضم النساء كضلام وعمله هذا كلامه فانظر هل يجزئ اسماً فيها اتان الفاعل وراه ما ذكره الهندى او مفاداً له في كلام وقوله ثم لا ينبغي ان الفرد اه وهم باطل لعدم تولف مرة الجمع على معرفة الفرد التولف على معرفته الجمع قوله فقله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس اه قبل التبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس قوله فهو ثمر مما الفارق بينه وبين واحدة التاء قبل خص فهو ثمر باسم جنس له واحد من لفظه ليمع تحيده بقوله هل الاسم واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس يجمع

(وتخصيصه) وهو (بالحرف عطف على قوله وقوعه) وقوله (اي وتلك المشابهة) الخ
ليان الاهتمام في تفسير خرد المصنف كما قلنا يعني ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة
(انما تكون) اي لا تكون تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه) اي ولكونه
مخصصا (بواحد من زمانى الحال واستقبال) بمد كونه موضوعا لهما ومشتراكا بينهما
بحسب الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة وقوله وتخصيصه لان التخصيص انما
يتعدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله الواحد يعنى ان المراد بالواحد
الذى خصص الفعل به هنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق ايضا بقوله
وتخصيصه واليه سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه
وقوله (قائه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون السين سببا لتخصيص وهو كون
السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف) اي وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول
سوف عليه (قائه) اي فان لفظ سوف (الاستقبال البعيد كالمضارع) في بيان الخواص وقوله
(كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للشبهة بينهما فان شرطها
اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه لماعرف اتصاف المضارع من متن المصنف اكمل الش
بيان اتصاف الاسم ايضا قائه اذا قلنا طلع العين يكون العين مخصصا بالشمس التى هي احدى
معانيه بقرينة ذكر طلع ثم ان المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او
الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف اتين اراد ان يوضح ان بين وجه عدوله فقال
(وانما عارف) اي المصنف (المضارع بمشابهة الاسم) حيث قال ما شبه ليكون التعريف
مطابقا للفظ المضارع (لانه) اي لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اي
لكونه مشابها (اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من
المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول من معنى آخر وهو كونها
مشتقة (من الضرع) وقوله (كأن كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة على
المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه للعشبه فان الشبهين المشابهين شبا بالآخرين اللذين
(ارتفعوا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع المصنف في بيان تعيين كل واحد
من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال (قالهمزة) وقوله (من تلك الحروف) اما
صفة احوال يعنى المراد بها الهمزة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف
ثابتة قالها في قوله قالهمزة تفصيلا والهمزة بالرفع مبتدأ وقوله (للتكلم) ظرف مستقر
خبره وقوله (مفردا) بالنصب على انه حال من التكلم يعنى ان الهمزة مينة لنفس التكلم
حال كونه مفردا (مذكرا) اي سواء (كان) ذلك المفرد التكلم مذكرا (او مؤنثا مثل
اضرب) ولا يخفى ان المصنف غير ترتيب ما ذكره فى الاجال الذى هو لفظ ثابته حيث
قدم فيه النون وقدم هنا الهمزة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو
تقديم الهمزة لان الابتداء فيه من التكلم المفرد ثم التكلم مع الغير كما نشره تعالى ولذا قال

بالاغلاق كما سيذكره
ولا يخفى انه ح يجب
ان يقيد نحو ركب
بجمله واحد من لفظه
فان اسم جمع لا واحد
له من لفظه فان نحو
ايل ونم ليس بجمع
بالاغلاق كما سيذكره
ولا يخفى انه يجب ان
يقيد نحو ركب بجمله
واحد من لفظه قائه
اسم جمع لا واحدا
من لفظه نحو ايل
ونم ليس بجمع
بالاغلاق كما سيذكره
ايضا وك ان ترد
نحو نمر مطلق اسم
الجنس ونحو ركب
مطلق اسم الجمع
وتقييده بقوله على
الاصح لان السلب
الكلى ايضا اختلال
وبعض نحو نمر وركب
جمع عند البعض لكن
ما ذكره من التوجيه
اصح واعذب وك
ان يجعل تقيده نحو
نمر واغلاقه نحو
ركب اشارة الى
التوجيهين ولا يذهب
عليك انه لابد من
تقييد تعريف المجموع
بقولنا على الاصح
ليصح تقييد قوله
نحو نمر وركب ليس
بجمع على الاصح
عليه هذا وقوله

(والتون له) أي التون له (أي المتكلم المفرد) التي سبق مع تسميته المذكور والمؤث لكن لا
 أنه إذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا أو كلهم مؤنثا أو مختلطا بل (إذا كان) أي ذلك المفرد
 (مع غيره) (واحدا كان) أي سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (أو أكثر
 فيكونان جمعا) (مثل نضرب) فإن لفظ نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه
 جمعا فلم يوضع المذكور ومؤنثه والمنة وجمه صيغة مخصوصة لقوة القرينة في التكلم فإن
 السامع أن كان مشاهدا للمتكلم يعلم بالضرورة إفراده وتذكيره بالمعينة وإن كان سامعا
 من وراء الحجاب يحصل له أيضا علم ضروري من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد
 وغيره فلذا اكتفوا بالسينتين كما هو مصرح في كتب الصرف وقوله (وكانهما) لبيان
 وجه ترجيح الهمزة للمفرد والتون للمتكلم يعني أن الظن أن الهمزة في اضرب والتون في
 نضرب (مأخوذاً) أي الهمزة مأخوذة (من) همزة (أنا) التون مأخوذة من نون
 (نحن) (والثاء للمخاطب) (واحدا كان) أي سواء كان ذلك المخاطب واحدا (أو مؤنثا)
 أو جمعا مذكرا (أي سواء كان ذلك المؤنث والجموع مذكرا أي سواء (كان) كل من
 الواحد والمؤنث والجموع مذكرا نحو نضرب ونضربان ونضربون (أو مؤنثا) نحو نضربين
 ونضربان ونضربن وقوله (والمؤنث) عطف على قوله للمخاطب أي الثاء معنية للمؤنث
 أيضا وقوله (الواحد) صفة للمؤنث ولما علم وحدته من صفة ومن ذكره في مقابلة قوله
 (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله (غية) بالنصب حالا وشرط الحال أن تكون
 مبنية للهية أراد أن يضرب الضارع على وجه يجوز وقوعه حالا لاقبال (أي حال كون المؤنث
 والمؤنثين قائمات) وهذا خبره بتأويله مشتقا وقوله (أو ذوى غية) تفسير على وجه
 يحمل عليه نحو نضرب ونضربان (والياء للثائب غيرها) وقوله (أي غير القسمين)
 ضمير لضمير غيرها أي المراد بغيرها غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما) ضمير
 للقسمين يعني المراد بالقسمين أحدهما (واحد المؤنث الثائبة) (الآخر) (ثاء) فتي للياء
 من صيغ الثائب أربع صيغ لأن الثائب ثلاثة والثائبة ثلاث فالجموع ست صيغ ولما تبين
 القسمان من هاتين بقى أربعة أقسام وهي الثائب المفرد وثبتي وجمه وجمع المؤنث الثائبة
 نحو يضرب ويضربان ويضربن (فقوله غيرها) أي غير القسمين المذكورين
 (بالجر على البدلية من الثائب) وإنما جاز كونه بدلا (لأنه) أي لأن لفظ غير (وإن لم يصر
 بالاضافة) أي لم يصر بسبب اضافته إلى الضمير (معرفة لكنه) أي لكن الشأن أنه خرجت
 بها أي بالاضافة (عن النكارة الصرفة) وإذا خرجت كلمة الغير عن النكارة الصرفة
 (فهو) أي لفظ غير (في قوة النكرة الموصوفة) وإنما أورده الشارح هنا وجوز كونه
 بدلا وإنشأ بذلك إلى الرد على من قال أنها صفة الثائب بأنه لا يجوز أن يكون صفة لأن غير
 لا يترقى بالاضافة إلى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم أورد عليه بأنه لا يجوز أن يكون بدلا
 منه أيضا لأن النكرة إذا كانت بدلا من المعرفة قامت واجب مثل بالناسية ناصية كاذبة

يجب أن يقيد نحو
 وكتب أه صيغ الأنا
 الضارح قدس سره
 تركه الضمير اكتفاء
 بما ذكره في نحو
 ثم قال حاله كماله
 إيجابا وسلبا وذلك
 أن تريد نحو نضرب
 وكذا قوله وإن
 تحمل تقيده الخ بما
 لا يفتى إليه وقوله
 ولا يذهب عليك أنه
 لا بد الخ ناش من
 عدم الوصول إلى
 صدام المراد قال في
 الترح مقصودة
 بحروف مفردة يخرج
 منه نحو وهط قائم
 لا مفردة بحروفه
 ونحو وكتب وتمر
 لأنها وإن أطلقت
 على آحاد فليست
 مقصودة بحروف
 مفردة كما قصد
 بنحو دجال بل هي
 في وضعا كوضع
 وهط وتمر وإنما
 أتى أن ثم لفظا
 مراقتا لفظها يطلق
 عليه مفرد قال وإنما
 حكمنا بذلك لدليل
 دل عليه قاما نحو
 تمر فالذي يدل على
 أنه ليس بجمع أنه
 في وضعه ليس
 كوضع صل وانه كما
 أن هذا الصواب يجمع
 فكذلك هذا والذي
 يدل على أنه كذلك صفة

فاجاب عنه بقوله لانه الخ يبنى اما بما يحتاج الى التوصيف اذا كانت التكررة تكرة صرفة
 كما في الناسبة واما اذا كانت تكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او
 بالنصب) اشار الى احتمال اعراب آخر على تقدير نصبه وهو انه (حال) من الغائب ثم رجحه
 فقال (وهو الاولى) اى ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (لما وافقته
 السابق) بيان وجه اختصار الاولوية في كونه حالا يبنى ان كونه اولى لحصول الموافقة والناسبة
 للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لا يكون الاحوال لا يجوز كونه بدلا وفيه اشارة الى تمام
 الرد المذكور ببنى وجه اولوية كونه حالا ليس لضعف كونه بدلا كما توهم بل لوجه آخر ثم
 شرع في مسائل حروف المضارعة فقال (وحروف المضارعة) اى الحرف التى تحصل
 بها المضارعة والمشاركة بينه وبين الاسم (مضمومة في الرباعي) ولما كان التبادر من لفظ
 الرباعي هو الرباعي المجرد اراد الشارح ان يفسره على وجه راد به معناه لعمال فقال (اى فيما)
 اى في المضارع الذى (كان ماضية) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك
 الاربعة مجردة عن الزوائد (كيد حرج واولا) اى اوليست جميع الاربعة اصلية بل كان
 احدها زائدا وذلك في الثلاثى المتردفة (كيد حرج) وكذا جاتل ومنها ابواب الستة اثنى
 الحقت بالرباعي المجرد (ومفتوحة) اى حروف المضارعة مفتوحة (فما سواء) (اى فيما)
 اى في المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى (ماضية) يكون مبنيا (على
 اربعة احرف) بل كان ماضية على خمسة احرف (متل بد حرج) على ستة احرف مثل
 (يستخرج ونحوها) اى نحو يستخرج ويستخرج وهو ما كان ماضية على ثلاثة احرف
 مثل ينصر ويضرب اما وجه كونها مضمومة في الرباعي فلانه لما فتح اول الماضى يبنى ان
 مخالفه المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعي فلان الثلاثى
 لما كان كثيرا الاستعمال استدعت كثرة ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخامس والسادس
 فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقل المستدعية للتخفيف ايضا كذا في بعض الحواشى
 (ولا يرب من الفعل غيره) (اى غير المضارع) وانما لم يرب غير المضارع (لعدم صلة
 الاعراب) وهى المشابهة التامة للاسم (فيه) اى في ذلك النبر ولما توجه على عبارة المتق
 بانه لم يحز ثلثي قوله اذ لم يتصل به بقوله لا يرب اراد الشارح ان يعمد مقدمة يتدفع بها
 ذلك الاتجاه فقال (ولما كان هذا الكلام) الخ واما الاتجاه فهو انما اذا تعلق قوله اذ لم يتصل به
 بقوله لا يرب يكون حاصلا ان غير المضارع من الافعال لا يرب بشرط عدم اتصاله
 التاكيد واما اذا اتصل به يكون مربيا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد ان غيره
 لا يرب اصلا سواء اتصل به التون او لم يتصل فيلزم صرف عبارة الى وجه موافق المراد
 وهو انه يتعلق بملفوظ الكلام كما توهم بل هو متعلق بمفهومة فانه لما كان قوله لا يرب
 من الفعل غيره (في قوة قولنا او انما يرب المضارع) فقوله (صح) جواب لما لى لما كان في هذه
 القوة صح (ان يتعلق به) اى قولنا لا يرب (قوله) (اذ لم يتصل به تون) فانه لما تعلق اعراب

الملائة على القليل
 والكثير ومنها ان
 تصغيره غير ولو كان
 جمعا لكان جمع كثرة
 اذ ليس من ابناء التثنية
 ولو كان جمع كثرة
 لم يصغر على بناءه
 وايضا فان فضلا لم
 يثبت كونه من ابناء
 الجمع ومثل ذلك
 لا يثبت الا بنبه واما
 نحو ركب فلا يستقيم
 ان يدعى به انه كوشع
 عسل لانه مفوم
 منه احد فيلبي
 الوجهان الاخران
 وهو التصغير وكونه
 على بناء فعل هذا
 كلامه فنقول هذا
 الصرف ليس يختص
 باصطلاح من لا يجعل
 النحر والركب جميعين
 كما وهم القائل حتى
 يقيد بمثل ذلك بل
 هو يرب لم يجمع
 على كلا الاصطلاحين
 صادق على نحو غير
 وركب ايضا لان
 القائمين بالجمعية
 يقولون بان كل واحد
 منها دل على احد
 مقصودة بمحروف
 مفردة والداعبون
 الى خلاف ذلك
 يعمون ذلك القصد
 ويقولون بان هذا لى
 كون مفردة مطاوعا
 لفظه انما كان بحسب
 الاخلاق فليس منه
 دخلا في الحد القاصر

غير المضارع انهم منه اثبات اعراب المضارع فان يكون من قيل قولنا ما جاني غير زيد قانه يقتضي انحصار الحقيقة في زيد يعني ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارعون (تأكيد) قيلة كانت اي تلك التون نحو يضربن فتح التون المشددة (او خفيفة) نحو يضربن يسكونها وقال الصمام وفي توجيه الشارح تبعا لصاحب الوافية نظر فان قوله ولا يرب من الفعل غيره في قوة انما يرب المضارع بمعنى ما يرب الالمضارع له دخول انما عليه فيكون اتصال الطرف به قيد الحصر الاعراب في بقيت الشبهة بحالها وانما تدفع الشبهة اذا كان هذا القول قيد الحصر اعرابه في وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تدفع الشبهة ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المنارة وقيد لها اي يرب مغايرة في وقت عدم الاتصال قالة لا يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل باحد التون انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف قانه في صدد بيان حال المضارع لافي صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولان جمع المؤنث) اي وانما يرب المضارع اذا لم يتصل به تون جمع المؤنث نحو يضربن وانما لم يرب بالاصل تنك التونين (لانه اذا اتصل به) اي بالمضارع (احدسها) اي تون التأكيد او تون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبنيًا) وانما يقتضي اتصال احدهما كونه مبنيًا (لان تون التأكيد لشدة اتصاله) اي لكون اتصاله بالفعل اتصالا شديدا تكون التون المذكور (بمثلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعني اذا كان بمثلة جزء الكلمة يتبع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب (قبلها) اي قبل التون او يدخل على التون فان دخل قبلها (لزم دخوله) اي دخول الاعراب (في وسط الكلمة) (ولو دخل) اي الاعراب (عليها) اي على التون (لزم دخوله) اي دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع راما التون وان كانت بمثلة الكلمة لكنها كلمة اخرى في الحقيقة ولما اتسع دخوله على كل تقدير اتسع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ بيان لعدم كونه معربا مع تون جمع المؤنث لان (تون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا) وانما يقتضي ذلك (لشابهتها) اي اشابهة تون جمع المؤنث الداخلة في المضارع (تون جمع المؤنث) الداخلة (في الماضي) يعني في كونها جميع المؤنث ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا قيل) اي المضارع الذي اتصل به تون جمع المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب مختلفة شرع في بيان كيفية فقال (واعرابه) اي اعراب المضارع انواع ثلاثة احدها (رفع) وثانيها (نصب) (بشارك) اي يشارك المضارع (الاسم فيهما) اي في كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اي وتالت الانواع جزم (مختص) اي يكون الجزم مختصا (به) اي بالمضارع (كالحرف) اي كما كان الجرم مختصا (بالاسم) حيث قال في صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول الجوازم وقال الصمام ان قوله واعرابه رفع لا يعني الرفع الذي هو علم الفاعلية بل

(بمعنى)

بعد انعام الترفيع قال فهو جرم وركب وليس يجمع على الاسم فليس على ما هو المختار عنده ولو كان هذا مستقدا من ظاهر الترفيع لما احتج الى هذا التنبيه ولما مع قوله على الاسم وبالجملة انه لا ريب في اشتراك هذا المذهبين الترفيعين فلا يصح القول بتجزؤ جعل على الاسم من اجزاء الترفيع فضلا عن زومه قوله بامل قيل في القاموس هو جمع جمل وبقر جمع وكأنه اود بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم في الموضين على المذهبين والثاني هو الانسب بحال صاحب القاموس قوله فالجمع الصحيح المذكور الخ الاظهر ان لوله قال ذكر بتقدير مضاف اي فيصح المذكور الصحيح يرشدك اليه قوله فالصحيح لذكر حيث اقبل فالصحيح مذكر هكذا قيل قوله وشرطه اي شرطه اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع فلا يلزم لتعريف الضمير اي انتشاره في قوله فذكر علمه بقتل لانه في تاويله مذكور

التسخن التي وجدها الش وليس بموجود قيا وجد صاحب الوافية وزني زاده (والسكون)
 اى بالسكون (في حال الجزم) ثم قالى الصام لم يقيد بقوله لفظا كقيد اخيه لان السكون
 لا يكون اللفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمه قدبرا وكذلك
 النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون قدبرا اذا حرك الجزم ولاساكتين
 نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجه بان هذا ناش عن عدم الفرق
 بين القنطى والتقديرى قاله فى قوله لم يضرب القوم ليس باكن تقديرى بل فى الاصل ثم
 حرك المادى ولم يتر القوم التقديرى فى السكون كما اعتبر فى الحركات الثلاث تأمل
 ومثال كونه مفعلا بالضمه (مثل يضرب) (و) مثال كونه مفعلا بالفتحة (لن يضرب) مثال
 كونه مفعلا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع
 اتصل وقال الصام ان المصنف اكنفى مثال المرفوع وتركه الاخرين قائما على الشارح ولعل
 وجهه انه ارد ان يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لانه اذا كان يمثل لاعرابه حتى
 يكون التمثيل قاصرا او التبادر من كلام الش انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب قائمه بما الحقه
 انتهى ملخصا (و) المضارع (المضرب) فقوله اتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ما ساقى
 من قوله بالتون وموصوفه محذوف وهو المضارع كقده الش والالف واللام موصول
 عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق والضمير الجبرور راجع الى الالف
 واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اى الضمير البارز المرفوع) تفسيره وقوله (وذلك فى
 حصة مواضع) جملة معترضة اوردها الش فى تبيين عدد مواضع ذلك التصل يعنى المضارع
 الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بالتون) وقوله (حالة الرفع)
 ظرف للنسبة اى كونه بالتون فى حالة كونه مفعولا (وحذفها) وقوله (اى بحذف التون)
 للإشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالتون والى ان الضمير الجبرور راجع
 الى كلمة التون وقوله (حالى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم
 ناقص حيث اعطى حذف التون الى حاله وقوله (قان النصب فيه) إشارة الى التنبه على
 ان حذف التون اعراب فى حاله والى تبيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم
 اصل فيه والنصب (تابع للجزم كان) اى كانت ان (النصب فى الاسماء تابع للجر) يعنى
 انما اعراب بحذف التون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة فى المفرد فكما تسقط الحركة
 فى المفرد حال الجزم فكذلك التون وانما تسقط التون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة
 الجر فى الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم وانما وجه
 اعراب المذكرات بالحروف فمثلها صورته المتى والمجموع فى الاسماء كذلك فى بعض
 الحواشى تم شرح فى بيان امثلة فقال (مثل يضربان) وهو تسمية الغائب حيث رفع
 بالتون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك تسمية الغائبة والمخاطبة والمخاطبة
 (ويضربون) مثال الجمع الغائب (و) كذلك تضربون (وتضربين) مثال المفرد المخاطبة.

فد جمع المذكر من
 اشترط التذكير
 وانت خير بان جعل
 ضمير شرطه الى اسم
 اريد جمعه انما هو
 بالجاء المخبر فانه لو لم
 يحذف كذلك لكان
 الحكم لتوا والتحليل
 بما افاده قوله لتلايل
 نثر الضمير الخ ليس
 بذلك ولقد افصح من
 ذلك الهندى حيث
 قال اى شرط ما جمع
 بالواو والياء والتون
 اوبيان شرط الكلام
 او شرط هذا النوع
 من المجموع ان كان
 اى الاسم الذى اريد
 جمعه او المذكر على
 هذا مدار افادة
 فهو مذكر علم يقتل
 هذا كلامه وبه
 الاطلاق على كلام
 الهندى يظهر حسن
 تصرف الشارح قدس
 سره وانما ذكره
 القائل من ان جمع
 المذكر الشامل للسين
 الخ فتح ما فيه بأياه
 انضو سني وارضين
 وانما هاد اخل فى الحد
 بعد ذلك الشرط
 ايضا ولا انه غفل
 من قول المس فيما
 بعد وقد شد نصو
 سني قوله واراد
 بالذكر ما يكون
 مجردا من النساء
 ملفوظة او مقدرة
 إشارة الى دفع

وهذا كله في حالة الرفع واماحالة الجزم فهو قوله (ولم يضربوا) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يني لم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربوا ولم تضربوا وكذلك النصب ولما فرغ من بيان اعراب المضارع الصحيح شرع في بيان اعراب الممثل منه فقال (و) (المضارع) (الممثل) (الاخر) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من حروف اللمة ولما كان بين كونه متلا بالالف وبين كونه متلا باخويه فرق اشاران هذا الحكم مختص بما يستل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيبي حكمه يني انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمه تقدير) (في حال الرفع) وانما كان تقديرا لالفاظا (لان الضمه) يني لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمه (على الواو والياء قبلة) عند اهل الصرف محذوف انت الضمه المذكورة (تقول) فيها وقع فيه الواو (بدعو) فيها وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان سرفوعين بالضمه التقديره (والفتحة) يني ان اعراب ذلك الممثل بالفتحة (لفظا) (في حال النصب) وانما كان لفظا (لفتحة الفتحة) اى لعدم كون الفتحة قبلة (عليهما نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن بدعو) من اليائى نحو (ان يرمى) (والحذف) تفسيره قوله (اى محذوف الواو والياء) للإشارة الى انه بالجر عطف على قوله بالضمه والى ان الالف واللام في اوله عوض عن المضاف اليه وقوله (في حال الجزم) لبيان للحالة التى يكون اعرابه محذوف الاخر فيها وانما كان اعرابه محذوف الحرفين في حال الجزم (لان الجزم لما لم يجد حركة) في آخره (اسقط الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف اللمة مناسب للحركة في كونهما قبلين للسقوط كذا في المعاصم قالا عن الرضى وفى بعض الحواشى ان لعل وجه المناسبة كون حروف اللمة بمنزلة الحركتين يني فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل (نحو) اى مثال الجزم ومن الواوى (لم يضرو) من اليائى (لم يرم) وقوله (و) (المضارع) (الممثل) (الاخر) شروع في حكم الممثل بغير ما يني ان المضارع الذى يستل في آخره (بالالف) يكون اعرابه (بالضمه) والفتحة تقدير) وانما لم يكن لفظا بالفتحة كما كان اخواه (لان الالف لا قبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) في حالة رفعه (يرمى) في حالة نصبه (لن يرمى) (والحذف) (اى محذوف الالف في حال الجزم) كما كان في الاولين (تقول لم يرمى) ولما فرغ من بيان ما محله من ذات الاعراب شرع في بيان المواضع التى محله فيه نونا من انواعه فقال (ورتفع) وقوله (المضارع) تفسيره للضمير المستتر في يرتفع وهو فعله وقوله (اذا تجرد عن التاسب والجازم) ظرف مكان او زمان لقوله يرتفع يني انه قبل الرفع يجمعين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن التاسب والجازم يني جنسهما (نحو) اى مثال المجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع اختلاف بين النحاة في العامل لمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الاخر هو وقوعه موقع الاسم حمل الفاعل كلامه المصنف على الاول بقرينة ما يبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يني انه مرفوع محقق سواء كان المني الذى يعمل (فيه هذا التجرد

ماورده الرضى من انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فيسرد من التاء ليعرج نحو طلة ويدخل نحو سلى وورقه على وجلين ومن التاء ما فيه من ارتكاب التخصيص بلاخص من قوله لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا ينجح من الجبة بالواو والنون مما يجب حذفه قوله الضرط الاول كونه مذكرا يقتل قبل جعل التذكير والعقل شرط واحد مع انها شرطان متباعة لما ذكره الهندى ان مناط الفائدة ان الوصف دون قوله مذكر لانه مستثنى عن تكون الكلام في جمع المذكر ولما حررت ما يني ولا ينجح ان المراد هنا ايضا بالذكر يجب ان يكون ما يني بالذكر ساغقا والا لكان الكلام مقلتا مع انه لو اكنى من التذكير هنا بالتجريد من التاء لزم صحة جمع جمراه مثلا بالواو والنون واستناده قوله ولا يكون بته التانيث ولم يبق في كلام القائل قى برد على الهندى بل لم يورد عليه شيئا وقوله ولا ينجح ان المراد الخ

كما هو التبادر (من عبارة أي من عبارة المصنف) وذلك أي كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) أي أكثرهم اذالكافي منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع في ذلك الرضى حيث قال هو التبادر الا انه اورد التبادر مكان لفظ الایاء. وعبارة الرضى هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للایاء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والایاء ان المصنف ذكر في ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذي هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرفع حين التجرد ولم يقل اذالم يدخله الناسب والجازم فيبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذا في بعض الحواشي ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) بنى ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل بحتمه لاختيار واحد منهما لكن التبادر هو الاول والحاصل ان يقوم في قوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجوازم لكن ذكر التجرد لایمین اختيار المذهب الاول بل يوصى اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الارتفاع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينسب بان الخ وفي بيان المجرور وينسب بان الخ ولو كان مراده ان يجعل العامل في المرفوع التجرد لقال ويرفع بالتجرد ولم يقل ههنا كذلك بل قال ويرفع اذا تجرد عن الناسب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثاني وهو كون العامل (في وقوعه) أي وقوع المضارع (موقع الاسم كافي زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب في موقع الاسم (أي ضارب او مررت برجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب ايضا (او رأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل وانما كانت عبارته محتملة لهذا المذهب فوجه دلالة عبارته اعني قوله ويرفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل في وجه دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناسب والجازم يتبع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناسب ولا جازم ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم يضرب وكذلك النواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله وترفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من الموضع فلا يتميز المرفوع عند المبتدئ بسهولة والمقصود الاصل في هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لایبان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاخر المعاصم ثم التزم الشرح هذا المذهب حيث تعرض الى تفصيله وتحقيقه فقال (واعار رفع بوقوعه) أي المضارع (موقع الاسم لانه) أي المضارع (اذن) على تقدير وقوعه كذلك (دكون كالاسم) لاشتراكه معه في هذا الارتفاع واذا كان كالاسم (فاعلى) أي اعلى حيث دل للمضارع (اسبق اعراب الاسم) أي اعرابه الذي هو اسبق من النصب والجراهما بواسطة العوامل اللفظية (واقواء) أي لكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة الاسند اليه من الفاعل والمبتدأ

غير وارد ليس المراد بالذكر هنا مجردا لتجرد من الاء كيف ولم يصرح الشارح بذلك ولا يلزم من كلامه هذا لان ما لم يقله وادار بالذكر ما يكون عبارة عن المذكر كايته المقام ثم قول لاسيل الى كون مدار قول الشارح كلام الهندى لانه مبنى على ان يكون اسم كان المذكر بل الوجه في معناه واحدا وقوعه بقتل صفة تقدير قوله أي مذكوره غير مستوفى صفة الصفة الخ قيل اشارة الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر مجرد الاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لساكنهما بالاسم في ان التاميم في الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس القطف او الاشتراك بينهما كالمجرور والافان والجل والساقه والانسان والفرس كما ذكره الرضى فالاول ح ان يبين عدم جمع مثل اخر وسكران بالواو والنون بانها كالايساء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع اصل التفضيل

اذما السدنان في الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (الرفع وذلك) اى وكون العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين) وهو المذهب الذى اختاره المصنف في كثير من الاحكام (واورد عليه) اى اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع في المضارع كونه واقفا في موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرفع في مواضع) يبنى انه كافع مرفوعا في المواضع التى يقع فيها موضع الاسم كذلك يقع مرفوعا في المواضع التى لا يقع فيها موقع الاسم كافي الصلة (اى ومنها وقوعه مرفوعا في الصلة (نحو الذى يضرب ونحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد دخول حروف التفسير التى هي من خواصه في نحو سيقوم (وسوف يقوم وفي خبر كاد) يبنى ومنها وقوعه مرفوعا في خبر كاد وهو ايضا من خواص (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل في كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل من ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والبراد المذكور مبنى على تقدير تجرده (ولم نحو يقوم) اى ومنها وقوعه في موضع يتبع وقوع الاسم فيه ولا يجوز في موضع يقوم (الزيدان) ان يبرعنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المتى (واجب) عن هذا البراد من جانب البصريين (عن نحو الذى يضرب) اى عن الواقع في الصلة (وقوم الزيدان) اى وعن المفرد المستدلى الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها بالانسان عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لأنك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يبنى انه انما لم يقع اذ لم يجز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر لمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز قول كذلك بحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان) بان يكون قائمان مستدلى المستتر تحت ويكون خبرا مقديما للزيدان مبتدأ مؤخر (وكيفضا وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) في هذين الموضعين في الجملة وهذا يكتفى في وظيفة المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى الاعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما مضارعين (مع تقدير ما) اى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير قائم (غير الاعراب مع تقديره) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فلا) فانهما حين كونهما فليين يرتفعان بالمضارعة وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالجرية ولا يضرب تلك المنارة (وعن نحو سيقوم) اى واجب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده) يبنى انه لم يجز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ اى والحال ان السين (صار كاحدا جزا الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر يبنى ان قيل ان عدم قياس السين مفردا مسلم لكن سوف بخلافه قائم وحده فاجاب

بالواو والنون بانه لجر نقصان عمله حيث لم يسد في المظهر وفيه مالا يذهب على الفطن التثنية قوله للفرق بينه وبين فصلان وفصلان قيل نعم من جواز جمع امثال نسمان والواو والنون ولم يرض به الرضى وقال من قال به قاس من غير مساعدة السماع فلنا الاسم هكذا ولا يستفاد من كلام الرضى عدم الارضاء فان عبادته هذه واجاز سيويه ندمان قوله التاء وكذا اسفلون لقولهم سفينة قال سيويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاعراب في فصلان الصفة اذ لا تحذف التاء لندمائه وسفينة كاتبة من قبل الشذوذ فلاولى اذ لا يحسمان بهذا الجمع خلا على الاعراب الامم وما ذكره الشافعي من انه قال من قاله قاس من غير مساعدة السماع فريه قوله الضبط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور متبعا بباء التثنية قبل يبنى عنه اشتراك التكسير وعدم المساءة فان العلامة يستوى فيه الذكر والمؤن وكان القائل لم يطلع على كلام

عن ابن سواف وانجاز قيامه وحده في الحقيقة لكنه (في حكم السين) الذي هو بمناه
في الحكم بانه لا يقوم وحده يعني انه لا يقوم حكما كما كان السين لا يقوم حقيقة (وعن نحو
كاد زيد يقوم ان الاصل فيه) اي في خبر كاد (الاسم وانما عدل عن الاصل) الى الفاعل
هو غير الاصل (لما) اي للوجود الذي (يجي) اي ذكره (في باب افعال المقابلة ان شاء الله
تعالى) (ويُنصب) (اي المضارع) يعني قبل المضارع النصب (بان) وقوله (ملفوظة)
بالنصب حال من كذا ان وانما يقيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التي يجوز فيها
تقدير ان كاسمجي لا تكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثاني مقدرة
واشار الشارح بالقيد الى ان المراد هنا هو القسم الاول (ولن) اي وينصب ايضا بكلمة
لن واختلفوا في اصلها (قال القرامطية لا) اي التام فية قرينة كونها في الاستقبال (ابدا لا
الالف نونا) وردبانه لا مناسبة بين الالف والنون لان قال النون الحقيقه قلب في الوقف
الفاو كذا التنوين كذا في حاشية المعاصم (وقال الحلبي اصله لا ان) اي انها مركبة
من النافية والمصدرية (فقصركايش) يعني انه حذف الف من لا والهمزة من ان واوصلت
اللام المفتوحة بالنون يعني ابقى حرف من اوله وحرف من آخره كاقصر (في اي شيء)
يعني في استفهام ما هي الشيء فاقبى من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن النافية السين فصار
ايش وقبل فيه انه ضغيف بانه لو كان كذلك لزم ان يتبع تقديم معمول الفعل الذي دخلت
فيه عليه لان ما في حيزان لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيويه
تقديم معمول عليه عن بعض العرب في قولهم عمر ان اضرب ويمكن ان يقول مذهب
الحليل واجب عن هذا الردبانه لا يلزم من ان يكون الشيء مركبا من شيء وغيره كون حكمه
تلكم جزءه لان الحروف تتغير احكامها وما بينها عند التركيب اذ هو وضع متناقص الا يرى
ان لفظة لو اذا ركت مع لا يبطال معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التخصيص نحو لو لا
اخرتني كذا في بعض الحواشي (وقال سيويه انه) اي لفظ لن (حرف برأيه) يعني ليس
مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحدث المعاصم مذهب آخر قوله اقول لن مركب
من لا والنون الحقيقه التي معها ان تلحق الفل الا انها لحقه في التلصيح بانه لا كيداني
بل التأ كيد الفعل المتني حتى يفيد اللفظ في التأ كيد فلن عمل يكون آخر الفعل على هيئة
يكون مع النون ولنا خص لن من بين حروف النفي بتأ كيداني اتها واه اعلم (واذن)
وهو ثالث التواصب (قبل اصله اذن فحذف) يعني ان مركب من اذا الظرفية التي قلنا هي ومن
ان المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذن) يعني بكسر الهمزة وبالالف وبسند الالف وهي
(الظرفية قنن عوضا عن المضاف اليه) كاتون اذ حين حذف المضاف اليه في مثله يومئذ
وحينئذ والمعنى في نحو اذن اكرمك لن قال انا آتيك اكرمك وقت آتيك (وكي) وهي رابعا
اي ينصب بكى ولما فرغ من التواصب الملفوظة شر في بيان جواز تقدير بعضها في مواضع
مخصوصة فقال (وبان) واما الجارح هنا لدفع توهم التكرار وقيد بقوله (مقدرة) لدفع

المس قاته قال وكان
يستثنى من قولنا
ولا يشاء التأنيث
لانا قد قلنا شرط
ان يكون مذكرا
وعلاوة مؤنث وانما
ذكره لقطع وهم
من يتوهم ان المراد
بالنكر كبر هو التذكير
من جهة المعنى قوله
وان لم يكن له مذكر
الخ قيل لا وجه لتقدير
كلام المثنى بما قبله
بل المراد انه لم يكن
لفرد مذكر اصلا
لان ما يكون له مذكر
لم يجمع بالواو والنون
فدفع حكمه من قوله
قان يكون مذكوره
جمع بالواو والنون
هذا والاولى دليل
وجوب حذف ذاك
القياسا على اداء السابق
والقياس قوله قان
لا يكون مجرد دليل
الاخصر قان يكون
بالهاء وهو كما ترى
قوله تغير بانه واحده
من حيث نفسه واموره
الداخله فيه كاهو
التي ابادر قيل فيه
ان التثنية في التثنية
غير محمول على ما هو
المتبادر واللام يتناول
نحو ذلك اذ التثنية
الاعتباري خارج
عن المتبادر الا ان
قال لا خروج المتبادر
الافروءة والضرورة
واعية بالنظر الى التثنية
الا اعتباري دون التثنية

توهم الصنية لانه لما قيد بالمقدرة بق المعطوف عليه ملقوطة والملقوطة غير المقدرة يعنى
انه كما ينصب بان حال كونها ملقوطة ينصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل
اذا وقع المضارع (بعد حتى) نحو سرت حتى ادخلها) يعنى سرت الى ان ادخلها البلدة
(و) (بعد) اى وكذا اذا وقع بعد (لام كي) يعنى بعد اللام التى يعنى كي (نحو سرت
لا دخلها) اى سرت كي ادخل البلدة (و) (بعد) (لا ما للوجود) اى بعد اللام التى اكد بها
التى السابق (وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان التنى) اى بحرف من الحروف التافية
(نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم) وانما قدران بعد المذكور (لان هذه الثلاثة
جوار) اى حروف جارة والجزم من خواص الاسم (فيتبع دخولها) اى الحروف الثلاثة
(على الفعل) بحال (الابعمله) اى يتصرف فى ذلك الفعل بان يحمله مصدرا بتقديران
اى بسبب تقديران (المصدرية) حتى يكون الجار داخلا فى الاسم (و) (بعد) (الفاء)
اى وكذلك ينصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرني فاكركم) (و) (بعد)
(الواو) اى الواو العاطفة (لآ تأكل السمك وتشرب اللبن) (و) (بعد) (الواو) (نحو
لا تزمنك او تعطني حتى) وانما كان منصوبا بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا
(ماطقتان واقتان بعد الانشاء) يعنى ان الفاء والواو لما دخلتا ماطقتين على المضارع
الذى هو الخبر وكانتا واقعيتين بعد الانشاء كانتا المصطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع)
اى واحال انه قد امتنع (عطفت الخبر على الانشاء) اى بغير تأويل احدهما بما يوافق
الاخر (لجعل) اى ولدفع ذلك الامتناع وقربه الى الامكان والجواز قصد ان يجعل
المضارع (مفردا يكون من عطفت المفرد) اى الذى يفهم من المضارع (على المفرد المفهوم)
اى على المفرد الذى يفهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز
(فيكون المعنى فى زرني فاكركم) انه (ليكون زيادة منك لى فاكركم منى اياك) يعنى طلب
المتكلم ان توجد الزيادة من المخاطب وان يوجد عقبا اكرام منه للمخاطب (وفى لا
تأكل) اى فيكون المعنى فى لا تأكل (السمك وتشرب اللبن) انه (لا يكون منك اكل السمك
وشرب اللبن) يعنى ان المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب
اللبن واما افوهى ههنا اما يعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لا تزمنك الى ان
تعطينى حتى او بمعنى الا ان فيكون المضارع مستقيا بمعنى لا تزمنك فى جميع الاوقات الا
وقت ان تعطينى فكل التقديرين يكون حكمه حكم المفرد وما فرغ المصنف من تعداد التواصب
اجمالا شرع فى تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال (فان) فتح المزمرة
وسكون التون يعنى (التى ينصب بها المضارع) (مثل اريد ان تحسن الى) (مثال النصب)
اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها (بالفتحة) (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم)
(مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا (بنحذف التون) اى تون الجمع اعلم
ان قوله وان تصوموا من القرآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى ولله تركه

باعتبار الاسر الاثنى
فروى التبادر فى
الاول دون الثاني
فى التغير نحو انما
ايضا باعتبار الامور
اللاحقة من زيادة
الالفين وسكون
القائه الا ان يقال
لا يترك فى انما
التغير باعتبار اللاحق
لكن فيه التيسير
باعتبار الامور الداخلة
حيث عرض لقائه
السكون ومهورة
حرفا ثانيا بعد ان كان
اولا والنصل بين
الراء والسين به
ان سكان متصلا به
والفرق بين التكمير
والنصب باختصاص
التكمير بالتغير باعتبار
الامور الداخلة وهو
المستبعد فى قوله
والاوجه ان يقال
المراد التغير بغير
الحاق الواو والياء
والنون والا لف
والياء ثم نقول
لحاجة الى التكاليف
فى اخراج جمع المؤنث
السالم لان الجمع
السالم تغير مفرد
يغير آخره لا يتغير
صفة لان ما يطرأ
الآخر لا يغير الصيغة
قوله ما تاتيه بناؤه
اى صيته وان تغير
يغير آخره والاعراض
على ما هو التبادر
نحو ذلك وسكنا
ما يلج به كلاما من
سوء الفهم لظهور انه

ليكون من قبيل الاقتباس سيانة للعالين عن ترك حرمة كلام الله بالمرس بلا طهارة
او بالتأويل بالرأى لما فيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب يحذف نون التثنية مثل ان يصلح
بينهما وتركه المصنف وامهله الشارح لظهوره ثم اراد ان يبين اشارة الفرق بين المصدرية
وبين المخففة من المشددة بقوله (و) (كلمتان) (التي تقع بمد العلم) وقوله (اذ لم يكن
بمعنى الظن) قبله لم يعنى ان المراد بالعلم هنا هو العلم الذي لا يكون الظن اى اذا كان العلم
مستعملا فى معناه الاصلى وهو الاعتقاد الجازم الذى يكون بمعنى التحقق واليقين لا اذا
كان مستعملا فى معنى الظن الذى هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه كما سيبيح حكمه
وقال المصنف وهذا بشر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين ولو
سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم
او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيد بفهم
بحجه بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى فقال وان اتى
بمد العلم النعم المألوف بالظن وان اولى به يصح وقوع المصدرية فيجوز علمتان ان يخرج زيد
بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ
ليس بشئ اذ كون المراد منه العلم وما فى معناه كمر وظاهر وتحقيق وغير ذلك لا ينال
مخافة التقييد اذ يكفى فى محته محبب بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى على ان المراد لا ينال
المراد منه العلم وما فى معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه من انتهى قوله وقوله
والتي مبتدأ وقوله (هى) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف
لقوله (المخففة) وهو خبر لامبتدأ الثانى والجملة خبر الاول يعنى ان كلمة ان التي وقعت بعد لفظ
مشتق من العلم هى المخففة (من) (ان) (المتقنة) وهى التي من الحروف المشبهة بالفعل
لا انها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعة (للتحقيق) اى لتحقيق نسبة
خبرها الى اسمها واذا كانت لتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون خبرا
عن التحقيق (بخلاف الناسبة) اى هذا بخلاف المصدرية الناسبة للمضارع (فانها) اى
لان المصدرية الناسبة ليست لتحقيق والتيقن بل هى موضوعة (للقراء والطبع)
وهما الان على ان ما بعدها غير معلوم التحقيق والمعلم يدل على ان ما بعدها معلوم التحقق
واذا كان كذلك (فلان ناسبة) اى لاتناسب المصدرية معنى العلم ثم انما افاد المصنف ان ما
وقعت بعد العلم هى المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام باطلال تقيضه بالاستشهاد فقال
(وليست) وقوله اى ان الواقعة بمد العلم تفسير لضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله
(هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناسبة) تفسير للمشار اليه اى انها مخففة لانها
لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لا احتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما
يلازم دخول السين او سوف او قد او حرف التثنية عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع
المذكور فلا يناسب كونها مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة وبالله اشارة

المراد دعوى كون
التياد من المطلق
الغير المستند الى البناء
ما هو بحسب الذات
ولا نظر فى هذه
المرتبة الى ماصدق
عليه ذلك المعنى ثم
انا بعد ذلك لما
وجدتم يمدون انك
جمعا باعتبار امر
فيه يحصل المذاكرة
المفردة كما سبق فسميا
ذلك الى قسمين حقيقى
واعتبارى فكلام
الشارح قدس سره
عملا يلقى عليه التبار
كما لا يخفى على اولى
النهي وذو الاشارة
وقوله بلى الى قوله
والاوجه ناش من
عدم التسامع فان
المعتبر فى الحد تغير
بناء الواحد من حيث
نفسه ولا ريب ان
ما هو بحسب نفس
الواحد واجزائه
الاصلية لا يشمل
ما هو بحسب الامور
اللاحقة لان اللاحق
غير الداخلى على ان
الدوال بنحو انما
عمالا حاصله فان
الكلام مسوق لمرقه
لا غير وقوله والاوجه
الخ مع بصورة فى
الافادة يفتقر على
تسلف قوله جمع
الفة قد استدلوا على
اختصاص امثلة التكسير
الاربعة بالفة يفتقر
استعمالها فى غير الثلاثة
الى العثرة واختيارها

بأنتم بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و)
 (ان) (التي تقع بعد الظن فيها الوجهان) يعني كونها مصدرية وتخففة وانما يصح فيها
 الوجهان (لان الظن باعتبار دلالة) يعني ان الظن يلائم التيقن من وجه وعدم التيقن من
 وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالة (على غلبة الوقوع) اي كون جانب
 الوقوع غالباً على عدمه وليس المراد ببلية الوقوع كثرته كاهو المتبادر كذلك يحجمه المصام
 (بلائم ان التخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون تخففة من المثقفة تفضل حينئذ
 في ضمير الشأن وتكون الجملة المضارعية بعدها خبراً غالباً في قوله باعتبار دلالة متعلق
 بقوله يلائم هنا وكذا في قوله (واعتبار عدم التيقن بلائم ان المصدرية) يعني ان الظن لما لم
 يدل على الاعتقاد الجازم الذي لا يحتمل التيقن بل يدل على الاعتقاد الراجح الذي يحتمل
 المرجوح بالاحتمال العقلي دل على عدم التيقن فيلائم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو ان
 المصدرية واذا وجد في الظن استداد الاعتبارين (وبصح وقوع كليهما) اي من التخففة
 والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما (فيجبر في ان) اي في كلمة ان (التي) وقمت (بده)
 اي بعد الظن (الوجهان) اي كونها تخففة ومصدرية (ولن) وهي ثالثة النواصب وهو
 مبتدأ وقوله (مثل ان ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد تحسن يعني ان
 كلمة ان مثل ما وقع في ان ابرح (ومعناها) (اي معنى) كلمة (ان) (في المستقبل) اي في الفعل
 الذي وجد في الزمان المستقبل وقوله (فيما مؤكدا لا مؤبدا) يحتمل ان يكون منه وما على
 المصدرية وان يكون على الحالية يعني ان معناها الذي وضعت تلك الكلمة له هو في الفعل
 فيما مؤكدا لا انما مجرداً عن التأكيدي كافي لا يؤم ولا نفياء مؤبدا كقوله بضمهم وردوا الشارح
 بقوله (والا) اي وان كان المراد بالتقي نفياء مؤبدا (يلزم) التناقض الثاني لكلام الله تعالى بل
 لكلام المقلد لانه ان كان مؤبدا يلزم (ان يكون) اي ان يوجد (في قوله تعالى) حكاية عن
 بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اي لن ازال في الارض اي ارض مصر
 (حتى يأتوني) اي الى ان يأتوني (اي) وهو يعقوب عليه السلام يعني فاذا اذن لي في البراح
 عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح في البراح في المستقبل مؤبدا بان يكون
 مراده لن ابرح ابدال كان المستقبل شاملاً لوقت اذنيه وعدم اذنيه فيلزم حينئذ يوجد
 (تناقض) في كلامه وهو التأبيد وعدمه (لان ان) على ما زعمه (تقتضي التأبيد) لانه فرض
 عليه وقد ربه على محبة قول من قال به وهذا يدل على التأبيد (وحتى) اي واثبات لفظ حتى
 يقتضي عدم التأبيد لان حتى (تقتضي الانتهاء) والانتها متناقض للتأبيد ومنه ظهرت فائدة
 اختيار المصنف في التخييل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهي ثالثة النواصب وهي مبتدأ
 وخبره وقوله مثل اذن تدخل الجنة كاسياً في وقوله (التي يتنصب بها المضارع) صفة
 احترازية يعني ان لها حالين احدهما كونها ناصبة للمضارع والاخرى كونها غير ناصبة له
 والمذكورة هنا هي التي يتنصب بها المضارع وانما ترك الشارح هذا القيد في لن لانها لم

فيه على سائر الجوع
 ان وجدت واعلم انه
 اذا لم يأت لاسم
 البناء جمع القلة
 كارجل في الرجل
 والاسم الكثرة
 كرجل في الرجل فهو
 مشترك بين القلة
 والكثرة قوله يعني
 بالحدث معنى قائما
 بغيره فيلبيس المعنى
 لقائم بغيره مطلقاً
 حدثاً اذ السواد
 يعني جياهي ايس
 حدثاً بل يعني سياه
 بودن فهو المعنى القائم
 بغيره ان اراد ان
 هذا لا يدخل فيه
 مطلقاً كيف لمحو
 ترب وجدل ما فعله
 فاعل فعل مذكور
 حدث ايضاً كاصح
 به في الاحمال وايضاً
 قد صرحوا بان كل
 معنى يوجد في شيء
 فهو حدث قائم به
 ون اراد انه ليس
 يراد في هذا المقام
 لانه لا يكون مصدره
 فـلـم لان قيد الجاري
 على الفعل لاخراج
 امثال ذلك كما صرح به
 في الصرح لكن سوي
 كلامه ليس كالمبني
 قوله وان كان الاخير
 ان مقول مطلقاً قيل ان
 اراد جواز وقوعهما
 فلا اختصاص له بمسائل

توجد الاناسبة ولهذا لم يذكر فيها الشرط التي ذكرت في الثلاثة الباقية وقوله (اذا لم
يتمدد ما بعد ما على ما قبلها) اذ ظرف للانتصاب المفهوم يعني انتصابها وقت عدم ذلك
الاعتاد او ظرف مستقر خير للمبتدأ المحذوف تكون الجملة معترضة وقوله (اي لم يكن
ما بعدها) تفسير للاعتاد يعني ان المراد بالاعتاد المتقيد وان لا يكون ما بعدها ان من الفعل
المضارع (معمولا) اي للعامل الذي وقع (قبلها) اي قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا
ويكون ما بعدها خبرا له كاستمر ف وانما اشترط في نصبها عدم ذلك الاعتاد (فانه) اي لانه
(اذا) اعتمد ما بعد ما على ما قبلها لا ينصب اي لا يكون المضارع الواقع بعدها منصوبا بها
وانما لا ينصب (لانها) اي لان كلمة اذن (لضعفها) اي لكونها عاملة ضعيفة (لا قدر) اي
كلمة اذن (ان تسمى) اي ان تكون مؤثرة (فيها) اي في المضارع الذي (اعتمد على ما) اي
على العامل الذي (قبلها) اي قبل كلمة اذن فانه اذا وجد عامل صالح لا يكون عاملا له يلزم
تنازع العاملين احدهما اذن والاخر ما قبلها فرجع الاول للعمل لقوته ولضعف الثاني
واذا كان المضارع معمولا للعامل الذي قبلها (فصار كأنه) اي صار المضارع مشابها لما كان
سابقا على كلمة اذن (سبقها حكما) اي سبقا حكما بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق
لا يكون عاملا للسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا (وكان) (عطف على لم يتمدد) ولما كان الظاهر
حين كونه معطوفا على لم يتمدد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يتمدد والحال انه ليس كذلك اراد
ان يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اي ينصب بها المضارع اذا لم يتمدد ما بعد ما على
ما قبلها واذا كان) (الفعل) (المذكور) وهو الفعل المضارع الذي ذكر (بعدها) اي بعد
اذن (مستقبلا) وقوله (لكونها جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع
خاصا بالاستقبال يعني انما يشترط في النصب كونه مستقبلا لكون كلمة اذن واقعة للجواب
والجزاء (وما) اي والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اي لا يمكن وقوعها في زمان
من الازمنة الثلاثة (الا في الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل
المقابل للمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكون ان في الزمان الا في الذي هو المستقبل (فان
فقد) اي عدم (احدا الشرطين من عدم الاعتاد وكون المضارع مستقبلا بان يكون ممتدا
على ما قبله (نحو ما اذن احسن اليك) او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك اذن
انك كاذب او كلاما) اي او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل وهو (كقولك
لمن يحدثك نا اذن انك كاذب) فان المضارع في المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو ما يمكن
معمولا لمنى الابتداء او المبتدأ قاعدهم الشرط الاول وان وجد الشرط الثاني وهو كونه
مستقبلا وفي المثال الثاني وان لم يكن معمولا لما قبله لكس كان بمعنى الحال فان قوله اذن انك
لما وقع حين التحديث يدل على معنى اني انك في الحال التحديث ولا يدل على معنى اني لم
انك في الحال بل انك فيما يأتي وفي المثال الثالث وجد الاعتاد مع كونه بمعنى الحال وقوله
(وجب الرفع) جواب ان فقد يعني اذا انعدم احدا الشرطين وانعدم كلاهما وجب

يجري في الاولين ايضا
اذلا شئت في القول
الطلق وان لراد
وجوب وقوعها
فيرده قوله تعالى
فمطلقين قلنا المراد
هو الاول وجزان
الجواز في الاولين
لظهور انه لا يكون
شيء منهما اسم ماض
فاعل فعل مذكور
جمله وبما ذكره
قدس سره ظهر
التفرق بين المصدرين
فتنبه لقوله فيلزم
اجتماع التثنيين قبل
اعتراض عليه الرضى
بانه يلزم له الفاعل
المتى والمضارع كما
يضم في اسم الفعل
والظرف فلا يلزم
اجتماع التثنيين
والجنتين واجاب عنه
التهندي بان القول
بالاستقار في اسم الفعل
والظرف مجاز يعني
الاستقار في الذي
يتوكل منه ويرومان
عنه يعني الفعل
والصدر غير قائم
مقام غيره والظاهر
الاخضر ان يقال
لما كان يحدث فاعله
فلو اضطر له لا ينسب
بالحذوف وليس
بشي لان المحذوف
ايضا الفاعل ليس
المحذوف خبر المضمر
حتى يلزم الالتباس
المحذوف قوله ويجوز
اضافته الى الفاعل قبل

وهو اقوى المصادر
في السبل لا التنبؤ
كما ظن به الرضى واذ
اضيف المصدر الى
معمول الاربع جعله
تابع ذلك المعمول
تأبى له ايضا عند
الاكثر وانت خير
بان اكثر النسخة من
التأخر بن صرحوا
بكون القوى اقسام
المصدر في العمل المتولد
ثم خالفهم الرضى
زعم انه ان القوى
ما اضيف الى الفاعل
لكون الفاعل اذن
كالجزء من المصدر كما
يكون في الفعل يكون
عنه ذلك اشد شيئا
بالفعل لكن لا رأى
الشارح قدس سره
شك كلامه وان
ما ذكرهم اقوى
وهو ان عمله متولد
اولى ثلثة احوال
مشابهة لفعل كونه
نكرة ح كالصن
ورأى ان كلام المصنف
ايضا ظاهر فيه فانه
يعلم من قوله ويجوز
اضافته الى الفاعل
ذلك بل يثبت اليه بل
تبع المنصور ونعم ما
ضل قوله وقيل
عمل المصدر مصدرية
وعمله ببدلية قيل
ان عمله ببدلية لا
المصدرية فهذا التوجيه
ليس بوجيه ولا ينجح

رفع المضارع الذي وقع بعدها وفي المعاصم ان قيل في السبل الشرط الثاني بقوله لكونها
جوابا لجزءه وما لا يمكن ان لا الاستقبال بحثا لانا لان لم وجوب كونهما مستقبليين
لان جواب كلام القائل لا يكون الا بمذكوره ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز
ان يكون فيما مضى نحو قوله في جواب من قال اسلمت صار جزاء اذن عصم مالك ودمك
ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تسلم في الحال الذي هو جار للماضى الذي
هو مبنى الاسل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال
اذا كان مدخولا لمضارعا كما يفهم من كلام الرضى فحصل كلامه ان اذن التي يتصعب بها
المضارع اذا لم يمتد وكان المضارع مستقبلا لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون
اذن التي يتصعب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على
الاعلى وبما في المضارع لا يمكن ان لا الاستقبال اذ لا مدخل للجزء في الحال فاشترط
بوجوب ما كان على الاعلى واعد اعلم (مثل) (قوله لمن قال اسلمت) وانما قدره الشارح
ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا في الجواب السابق عليه وقوله (مثل مثال)
بيان لوجه اختيار المصنف في التمثيل مادة دخول الجنة يعني ان المصنف اختار مثالا
(لا يحتمل الا الاستقبال) اى لا يحتمل المضارع الذي اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل
تدخل البلد وتعمم دمع ونحوهما لا يحتمل الحال ثم شرع في بيان الاعراب فقال (قوله)
اى قول المصنف (اذن) حيث راد به اللفظ والكلمة (مبتدأ وقوله اذ لم يمد طرف) اى
لغو (للاستنباط للمعروف معها) اى مع كلمة اذن (كما اشرنا اليه) وهو قوله التي يتصعب بها
المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله (تمثيل اذن) اشارة الى دفع
ما يشوم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته في اخواتها وذكر مثال خبرا من غير فصل
حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة
بل وسط بينهما وبين مثاله بيان للشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل
المصنف لكلمة اذن (بهذا المثال) ليس بمدلول عن الطرق السوابق هو (على طريقة
تميلات اخواتها) وهى ان ولن (الان) اى لكن الثانى (لما كان انصباب المضارع بها)
اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشار) اى اراد ان يشير (اليها) اى الى الشرطين (فيا
بين) اى معترضة فبا بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذ وقت) (اى
اذن) (بعد الواو والف) يعنى الماطقتين (فالوجهان) قوله (جايزان) للاشارة الى
ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية ثم فسر الوجهين بقوله
(النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام في الوجهان للمهدو والمراد
بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله بناء معنونه ليعجزا يعنى ان جواز النصب لبناء على
ضعف اعتمادا بعد ما على ما قبلها (المعلق) اى بسبب وجود المعلق وقوله (لاستقلال
المعلق) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون المعلق سببا لضعف لكون المعلق دالا

على الاستقلال وإنما يكون المظوف مستقلا (لأنه) أي يكون المظوف (جلة) والجملة
من حيث هي جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب بنى
أما جواز كونه مرفوعا (باعتبار الاعتقاد) أي بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة
لكونها مستندة على ماقبلها (بالعطف) أي بسبب العطف من وجه (وان نصف)
أي ولو كانت جهة الاعتقاد ضعيفة من الاستقلال (وكي) وهي رابعة النواصب
وقوله (التي ينصب بها المضارع) للإشارة إلى أن عملها أيضا ليس على إطلاقه
كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كي ادخل الجنة) بالرفع خبره
وقوله (ومضاهما السببية) جملة مترتبة بين المظوفين ولما كان السببية نسبة
تقتضي سببا ومسيبا فسميها بقوله (أي سببية ماقبلها) وهو مضمون الفعل الذي
ذكر قبل كلمة كي (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذي دخلت فيه (كسبية الاسلام)
أي في هذا المثال وهو قوله اسلمت الذي ذكر قبل كي (لدخول الجنة في المثال المذكور)
(وحتى) (التي ينصب بها المضارع) بمدها بتقدير (ان) فقله حتى مبتدأ وخبره ماسأني
من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (أي المضارع) (مستقبلا) ظرف لفعل الانتصاب
المحظوظ كما سبق يعني كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا (بالنظر إلى ماقبله)
وقوله (وان كان) وصلية يعني ولو كان ذلك المضارع (بالنظر إلى زمان التكلم ماضيا
او حالا ومستقبلا) (بمعنى كي) (أي حال كون حتى بمعنى كي) وقوله (السببية مستقر
صفه لكي يعني كلمة كي الكائنة للسببية) (أو إلى) أي او كان حتى بمعنى إلى الكائنة (لانتها
الغاية) وإنما قيد كي بكونها السببية وقيد إلى بكونها لانتها الغاية للاحتراز عن كي المصدرية
وإلى التي بمعنى مع فلا يراد بمقال المعاصم أنه لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية سببا وقد علم معنى كي
قبل ذلك لكن تقييد إلى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن إلى بمعنى مع انتهى وأورد على الثاني
أن إلى حال كونها بمعنى مع لانتها الغاية أيضا وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) خبر
للمبتدأ الذي هو حتى يعني حتى التي ينصب بها المضارع مثل ما وقت في هذا المثال وفيما يجيء
من المثالين (مثال) أي وهذا مثال (لحكي بمعنى كي ولا استقبال) أي ومثال أيضا لوقوع (المضارع)
ههنا مستقبلا (بالنظر إلى ماقبله) وهو وقوع الاسلام الذي هو مضمون اسلمت (و) مثال
لكونه مستقبلا (بالنظر إلى زمان التكلم أيضا) أي كما كان مستقبلا بالنظر إلى ماقبله يعني أن مضمون
قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه سببا وقد
وجدت محجة الانتصاب بهذا التقديم مع أنه مستقبل أيضا بالنظر إلى زمان التكلم لوقوع التكلم
في الدنيا ووقوع الجنة في العقبى وقوله (وكنت سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقدير
على أنه مظوف على المثال السابق (مثال) أي هذا مثال (لحكي) حال كونها (بمعنى كي) اذا
أردت به اخبار كون دخول البلد سببا لسرك لكونه عرضا ومقدمًا على السير في الدفن
(أو) بمعنى (إلى) اذا أردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك في الخارج (والاستقبال

(المضارع)

ان هذا الملح غير
مسموع إذ لكل
مسلك مالك ولكل
وجه هو موليها
قوله وإنما فصل بين
نسي المصدر أي ما لم
يكون منعولا مطلقا
أوما كان أباه ليل
بني هذه الأحكام
مشتركة بين نسي
المصدر فينبغي أن
تؤخر عنها فأجاب
بأنه ذكرهما عقيب
القسم الأول مع
الاشتراك بينهما على
أنها من هذا اختصاص
بالقسم الأول وفيه
إن امتناع تقديم
المسؤول يخص بالقسم
الأول وهذه فرية
بلا صرية إذ لا يستلزم
من كلام الشارح
لقد سره اشتراكها
في هذه الأقسام
بإسرها بل كلامه
صريح في خلافه
الآخرى إلى قوله
ليان يعني أحكام
عمل المصدر وكذا
قوله لأن عمل المصدر
في القسم الأول صريح
في اختصاص النظر
بجهة العمل بحيث
لا يتجاوز أصرا تقدم
المسؤول وتأخره
قوله موشوما ذلك
الاسم لمن قام آه
قبل نية على أن الاسم
الجارية صلة قوله
اشتق بنفسه معنى
الوضع فكأن جملة
لتعليق أي لاجل إقادة
من قام به الفعل ليستثنى

عن التضمين ولا يخفى
ما فيه قوله اى لذات
ما قام بها الفعل هنا
يكفى ويبنى عن قوله
اى الفعل وقد اشار
الى ان المراد بمن اعم
من العقلاء و اشار الى
وجه صحة المشار اليه
بقوله لكان اولي
وقوله اعم فصد
التضمين ويبنى ان
يتم ان المراد بمن قام
به الفعل الذات مع
الفعل وقيامه به اذ
اسم الفاعل في جميع
الاجزاء من قام به الفعل
وهو المتبادر من عبارة
من قام به الفعل وقد
اقتصر الرضى بانه
اخرج هذا الفيد
من التعريف مثل
زيد مضارب عمر
او اقرب من لان
ومنه ومنه وجمع
منه فان هذه الاحداث
نسب بين الفاعل
والفعل لا يقوم باحد
هما بدون الآخر
ويمكن دفعه بان معنى
المضارب ايسر النصف
بالضربين بل النصف
يفهر متناقض يقتض
يصدر عنه ضرب
يشتمل على ضرب
الاول وهذا معنى
ما قيل من ان باب
القاعة لحادث مشترك
بين اثنين فالضارب
مشترك من مصدر هو
الضارب لمن قام به المضاربة

المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (النظر الى ما قبله) فقط كما هو الشرط
(واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا كونه بالنظر (الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا خبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (واحالا) اذا خبرت به
حال الدخول بعض اقتضاه السير (او مستقبلا) اذا خبرت قبل الدخول وحال السير (واسير
حتى تقيب الشمس) (مثال) اى هذا مثال (لحقى) حال كونها (معنى الى) فقط فانه لا يحتمل
ان تكون غيبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا للمقابلة اذا كان ما قبله محصلا وسببا
لوجوده كما كان الدخول في المثال السابق حاصل بالسير بخلاف هذا امثال لان غيبة
الشمس ليست بمحالة من السير (ولاستقبال) اى ومثال ايضا لكون (ما بعد ما) اى ما بعد
كلمة حتى وهو المضارع الذى هو تقيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان النبوة تقع بعد السير ثم
اراد المصنف ان مرع على تقدير المضارع يكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذا لم ترداها
المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت (الحال) وفسره الشارح
بقوله (بني زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى يعنى الزمان
لا الحال الذى هو من المعمولات (وتحقيقا) وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله
تحقيقا يميز من الحال فانه لو كان حال من الحال لفسره بقوله محققا فسر طريق التحقيق بقوله
(بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بينه وبين سبب مثاله) وفى تخصيص هذا المثال بقوله
تحقيقا ضبط لجواز ان يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى (او حكاية)
(اى بطريق الحكاية عن غيره) وقوله ان اردت شرط وجزاؤه ما بهجى فى قوله كانت حرف
ابتداء ولما كان كلام المصنف حاليا يعنى بيان التحقيق فى تصوير طريق الحكاية اراد الشارح
ان يخبره فقال (كاقول) يعنى ان مثال ما اردته الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت
سرت امس حتى ادخل البلد) يا براد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد
فى الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (فى هذا الموضوع) اى فيما فيه
قربة دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعد ما فى الماضى وقوله (حكاية الحال
الماضية) خبره ببنى ان لفظ ادخل باعتبار مضى مضمونه ماضى فبارته اللاحقة له ان يقول
حتى دخلت ولكن للماعد عنها فقال حتى ادخل كانت عبارة دالة على اعتبار تناسب
للفظ وهو انه (كأنك كنت فى زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى
بجيت لك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيئت) بفتح دالها وسكون الهمزة على صيغة
الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئت
الساقطة فى تسمير (وتحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان التكلم)
حال كرمك (على ما) اى على هيئة (كنت هيئت) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك
(وكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (سرفوعا)
فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد

هو زمان الحال تحقيقا لمباراة التي تؤدي هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكي ذلك الزمان في زمان التكلم وقرضه موجودا فيه فكذلك حيث تلك المباراة تحكيها (فاعتبه) بينه (على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) اي حكيت ما وقع بينه عن غير تبديل شيء منه واعترض الصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاطهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح في هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفا لمباراة الرفع وقوله (ففي زمان الحكاية) كالمعنى لما كان قبله يعني انما تعيين الرفع في زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) في زمان الحكاية كما كان مرفوعا في زمان الوقوع (اذ) اي لانه (لا يمكن حينئذ) اي حين كان مراده حكاية الحال (تقديران) اي المصدرية (لانها) اي لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبت يكون منصوبا بان فينبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهي منافية لارادة الحال الماضية (كانت) جزأ لقوله فان اردت فقوله (اي حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر في كانت راجع الى حتى وتأويل الكلمة وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لا جارة) اي لم تكن جارة حتى تكون بمن الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضي تأويل المضارع بالمفرد ثم انه التبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضي وجود المبتدأ بعدها اراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اي كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول وقاب فاعه قوله (كلام مستأنف) اي يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لان بقدر) اي ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفصل) اي المضارع الذي وقع بعده اي المبتدأ (خبره) اي خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلة على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كأنهم بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عند هذه الارادة امتنع تقدير المصدرية (فيرفع) (اي ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم الناسب والجازم) (وبسبب السببية (اي كون ما قبلها) اي ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كي فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المنوي) وهو سببية احدها للآخر (وان فات) اي ولو فات (الاتصال اللفظي) وهو متعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق المقتضى للاتصال اللفظي ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المنوي ليكون جارا للمافات حتى لا يتخالف لوضعها وضعت لاقادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى لا يرجونه) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اي هذا مثال

اي ضرب متعلق بضروب مصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب متناه القرب من شخص هو ايضا منتصف قرب من الشخص الاول فكل منهما متقرب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم بإحدى التلبيين مينا دون الاخر فلا مثله اذ الحدث لا بد وان يقوم بمعنى ولا معنى لقيام بمعنى لا هل التبيين ثم لا يبين السببية الى احد هما مينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منصوبا اليه على التبيين لقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانساب واماما اجاب بالهندي من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور في التعريف اهم من الاعتباري والحقيق فليس بجو لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل جميع ذلك مما قيل ولا يخفى ان سؤال الكفاية والافضاء من جباد التصرف لكنه لا حاصل لقوله و اشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله

(لما) اى المضارع (اويد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (محققا)
 وإنما كان مثاله (فاته) اى لأن التكم (تصدبه) اى قوله لا يرجوه (ان) الرجا في زمان
 التكم) حيث رفع المضارع بالتون ولو اراد به الاستقبال لقال حتى لا يرجوه بمحذوف التون
 ويجب فيه ان قصد كون المرض سببا لثبوت الرجا وقال الصمام ان هذا المثال كان كالامثالا
 اريد به الحال تحقيقا محتمل ايضا ان يكون مثالا لا اريد به الحال حكائية انتهى لكن الشارح
 خصه بالتمثيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد حكاية ماسبق من قوله كنت سرت
 امر حتى ادخل البلدة (ومن ثمة) فالجار متعلق بمسألتى من قوله امتنع وجاز على سبيل
 التنازع وقوله (اى ومن اجل هذين الامرين) اشارت الى ان من هنا اجلية والى انه ثمة
 اشارة الى الامرين وقوله (اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء الامرين) بنى
 ان احدها كونها حرف ابتداء (و) الاخر (وجوب سببية ما قبلها لما بعد) وهذا ان
 الامر ان موجودان في هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما امتنع الرفع ولذا (امتنع)
 (نظرا الى الامر الاول) وهو كون حتى للإبتداء ولما لم يصح كونها للإبتداء امتنع (الرفع)
 (اى رفع ما بعد حتى) (فى) (فوك) (كان سبرى حتى ادخلها) وقوله (فى) (وقت)
 حصول (كان) (الناقصة) (فى هذا القول) قيد لامتناع الرفع بنى انما امتنع الرفع فى هذا
 المثال اذا جعلت كان فى كان سبرى ناقصة (بان يجعل) كلة (كان فى ناقصة) لاقامة) كما يجعل
 فى المثال الجائز الذى سبأى فاته حينئذ اقتضى اسما وخبرا فيكون سبرى اسما له وحتى ادخلها
 خبره اى يكون معناه كان سبرى منتبها الى دخول البلدة (انما امتنع الرفع على هذا التقدير
 لانها) اى لان حتى (لو كانت حرف ابتداء) بنى انه لو فرض كونها حرف ابتداء لزم فساد
 المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (اقطع ما بعدها) اى لزم اقطاع ما بعدها وهو
 المضارع (عما قبلها) وهو كان لكن اقطاع ما بعدها عما قبلها غير صحيح ههنا فانه لو صح
 الاقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان (فبقى) اى فحينئذ تبقى (الناقصة) التى
 لاتم الا بغير منصوب (بلا خبر) اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها
 تعلق منوى فلا قدر لها حامل فلا يكون ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف
 ما اذا كانت جارة فانها تطلق الجار والمجرور فلا بد ان قدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه
 ما قبل ان الخبر فى صورة التصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدّر فلك ان قدره
 قرينة محبة حتى ادخلها بالرفع على قدره كذا فى بعد الحواشى جوابا لما اعترضه
 الصمام واذا بقيت بلا خبر (فيقصد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر) وانما
 خص البنى الامتناع فى هذا المثال بالنظر الى الامر الاول فان الامر الثانى وهو كون ما قبلها
 سببا لما بعدها متحقق ههنا لا يجوز ان يكون السبب سببا لدخول فى البلدة (و) (امتنع)
 الرفع نظرا الى الامر الثانى) وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها ولما لم يصح تقدير السببية
 امتنع الرفع (فى فوك) (اسرت حتى تدخلها) اى هزمتها لاستفهام وانما امتنع السببية

لكان اولى وقوله
 ولله قصد التليب
 لان هذين القولين
 اعتراض وجواب
 وليس كما زعمهم ان كان
 يجب على الشارح قدس
 سره احد الامرين
 اما ترك التفسير كذلك
 او ترك السؤال ودفعه
 بهذا الطريق وقوله
 ويتبين ان يعلم آهالا
 وجهه لان وضعه
 ليس الا من قام به
 الفعل والذات المجرد
 من قيام الفعل به
 لا يكون من قام به
 الفعل فتبين بهذين
 الامرين من باب المحشو
 الواجب حذره وما
 ذكره فى دفع ما
 اوردته الرضى لا يفيد
 شيئا بل هو اعتراف
 بعدم القيام بواحد
 معين واعتراضه على
 الرضى من سوء الفهم
 لانه لا يقول بان
 النسب بين الناضل
 والمنقول لا تقوم
 بمعين كيف وكلامه
 صريح فى انها لا تقوم
 باحدهما على التبيين
 وهذا لا يستدعى
 ذلك لانهما متعينان
 للاسناد اليهما فيكون
 القيام بالمعين ولقد
 اعتدى حيث قال نعم
 لا يتبين النسبة الى
 النسبة الى احدهما
 شيئا لكنه نزل بعد
 ذلك بل الجواب ما
 ذكره الهندى
 واعتراض القائل عليه
 بان اطلاق المضارب

في هذا المثال (لانه حيثئذ) اى حين اذا كان حتى حرف ابتداء (يكون ما بعدها) اى ما بعد حتى وهو قوله تدخلها (خبراً مستأثراً مقطوعاً بوقوعه) يعنى لكونه كلاماً مستأثراً يكون اخباراً عن الدخول الذى قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبباً ما بعدها وهو مشكوك فيه) يعنى لو فرض حيثئذ ان ما قبلها سبباً ما بعدها لم يجعل المشكوك فيه سبباً للمقطوع به وانما كان ما قبلها مشكوكاً فيه (لوجود حرف الاستفهام) وهو الهزمة التى فى اسرت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع المسبب) وهو دخول اليد (مع الشك فى وقوع السبب) وهو المسير (وهو) اى الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى السبب (بحال) قوله (وجاز) عطاف على قوله امتنع اى ومن ثمة جاز رفع المضارع الذى بعده (فى) (وقت حصوله) (الثامة) وقاعل جاز قوله (كان سببى حتى ادخلها) اى بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاماً مستأثراً لانه لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها التعلق الفعلي (فان معناه) اى معنى كان سببى (بتقديرى) ومعنى حتى ادخلها (فانما ادخل الان) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولا فساد فيه) من المفاسد التى تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقاً لما قبلها (د) (جاز) (ايهم سار حتى بدخلها) اى وجاز الرفع ايضا فى التركيب الذى يصدر بكلمة اى الدلالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز اى جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتهاء المحذوف الثانى فيه وهو كون المشكوك سبباً للمحقق (لان السير فى هذا المقام محقق) لانه لما قال ايهم سار فكأنه قال ان السير من اى فاعل صدره يكون سبباً لدخول اليد (والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكأنه قال السير المحقق الحصول الذى هو سبب الدخول المحقق سائرته اى هو (فقوله) اى قول المصنف (ايهم عطف) اى معطوف (بتقدير جاز على جاز) اى على قوله جاز (فى الثامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لا على كان سببى) اى لا يجوز ان يكون معطوفاً على قوله كان سببى (حتى ادخلها) بان يكون من قبل عطف مثال على مثال وانما لم يحذف (لعدم صلاحية تقيده) يعنى لعدم صلاحية هذا التركيب لان يكون مقيداً (بقوله فى الثامة كالمطوف) اى كما كان المطوف (عليه) حاله فان المطوف عليه لفظ كان موجود فيصلى على التقييد واما فى المطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحاً لتقييد بالثامة وغيرها (وفى بعض النسخ) اى نسخ النسخ الكافية (هكذا) اى وقع هذا وهو قوله (وجاز فى كان سببى حتى ادخلها فى الثامة) اى بتأخير قوله فى الثامة (اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصوله) (الثامة قبل هذا) اى على بعض النسخ (قوله ايهم سار عطف) اى يجوز ان يكون قوله ايهم سار معطوفاً (على) تركيب (كان سببى ولا فساد فيه) اى فى كونه معطوفاً على فاعل جاز لان التقيد اذا تأخر عن المطوف عليه لا يسرى فى المطوف بخلاف ما اذا تقدم على المطوف عليه فانه يسرى فيه ذكر العلامة المتفقنا فى شرح الكشاف ولهذا عطف فى النسخة

مثلاً ليس باعتبار قيام الفريقين بالفاعل من فلة التدبر قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع الخ قبل فيه بحيث لانه لا يخرج منه اسم الفاعل المشتق من باب المثالية نحو طابوك فطابك طولاً مائلاً طائلاً اى ذوقاً بالطول فهو ان قام به الحدث مع زيادة الا ان قال انه مشتق من الطول معنى التلبية فيه ولو تجاوز الا ان لم يشر عليه فى كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل فلة والرضى مرجعاً لمحقق تعريف اسم التفضيل بان طائلاً زيادة فى المشتق هو منه حتى جعل التريف مقنونا به ومن الظاهر ان هذه الزيادة ليست فى المشتق بل فى المشتق منه وحصولها فيه بمحصولها فيه وليس هذا من باب التجوز بل هو حقيقة فيه فلا تلتفت الى قوله الا ان يقال الخ قوله وجعل احكام صيغ البالغة مثل احكام اسم الفاعل قبل فيه اسر ان احدها انه جعل احكام التنى والحيوم ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول فاعل به لم يجعل المعنى والحيوم من اسم الفاعل ولا يتبعها انه قال وما وضع

الاولى بتقدير الفعل (ولامكى) وهو مبتدأ وقوله (التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان) اشارة الى ان ان تصاب المضارع الذي بعد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله (مثل اسلمت) لا دخل الخجة خبر ماى اللام الجارة التي تكون بمعنى كذا وينصب المضارع الواقع بعدها بتقدير ان مثاله مثل لا دخل في اسلمت لا دخل الخجة (واما بتقدير ان بعدها ماى بعد تلك اللام (لانا) اى تلك اللام (جاء) واستمع دخول الجارة على الفعل لكونه الجرح من خواص الاسم (ولام الجحود) (التي ينصب بها المضارع) وزاد الشى قوله (هى) للاشارة الى ان قوله (لام تأكيد) خبر للمبتدأ المحذوف لا لقوله لام الجحود فان خبره مثل وما كان الله وقوله (لانى) بيان ان المؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضى مؤكدا بالفتح وقوله (بعد المنى) ظرف لتأكيد وقوله (لكان) اى لفظ كان متعلق بالنى اى بعد النى الذى قصده نى كان يعنى ما كان مشتقا من الكون وقيل ان فيه مجازا لان معناه على تقدير متعلق قوله لكان بقوله بعد النى هى لام التأكيد بعد النى لفظ كان وهو غير صحيح لان النى لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى اوجب انه صحيح بتقدير المضاف اى بعد حرف النى الموضوع لدخول كان هو المعنى او بعد النى لمعنى كان فيحذف يستقيم المعنى انتهى ولما كان المراد بمعنى كان هو المعنى الماضى المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منهم ما من لفظ كان وتارة اخرى منهم ما من لفظ آخر ايراد الشان به عليه قوله (لفظا) اشارة الى الاول يعنى ان المثال الذى اوردته المص مثالا لا منهم من لفظ كان وهو قوله (مثل وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثانى ومثاله (نحو لم يكن يفعل) فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما كان بمعنى كان (وهى) اى لام الجحود (ايضا) اى كلام كى (جاءت لهذا) اى ولكوننا جارة (تقدر بعدها) اى بعد تلك اللام (ان) اى كذا ان تمامه لا ما كان لفظا لجلالة في قوله وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبره واشترط في الحذف اتحاده مع الاسم وخفى الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار الفعل) اى الواقع بعد لام الجحود سواء كان في المثال المذكور في المتن او فيا اوردته الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فانه يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم ولم يكن زيد فعله (فكيف) اى فيحذف كيف (يصح الحذف) اى حمل التعذيب والفعل على الاسم (قيل) اى اوجب عنه (على حذف المضاف) يعنى وان لم يجز حله بالحمل المتواطى بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما (من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ما كان صفة تعذيبهم او من الخبر) اى من جانب الخبر (اى ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر) مسطوف على قوله او على حذف المضاف يعنى ان توجيه العبارة وتصحيحها طريقين احدهما طريق المجاز الحذف والاخر طريق المجاز في الكلمة فتقوله على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل) اشارة الى الثانى (اى ما كان الله تعذيبهم) وقال الصمام مورا على الشارح بان الاولى في التقديم في جانب الاسم ان تقدير وما كان فعل الله تعذيبهم واجاب عنه بعضهم

منه بالمبالغة صرح
بادراج لفظه ان
صيح المبالغة من
افراد اسم الفاعل
وتبه الشارح للاص
الثانى فكذلك في
تطبيقه على ما ذكره
هنا بما خرج مخرج
النسب كما ترى
اما الاول فلا
الحكم بكون التثنية
والجمع مشتركة في هذه
الاحكام يحتاج اليه
فاما قد يباير ان
الفرق الاخرى ان لها
اسم وراه ذلك وهو
جواز حذف النون
بمخلاف ما وضع لمبالغة
نحو او كان داخلا
في اسم الفاعل لما
احتج الى افراده
بالتذكور الحكم
عليه بانه مثل الفاعل
واما الثانى فلا
قول المص ما وضع منه
لا يكون عامدا عليه
فانه لو كان صيح
المبالغة من افراد
اسم الفاعل لاقبل
كذلك لما كان منه
على انه لو كانت
صفة المبالغة من
افراد فزم انتفاء
التسريف باسم
التفصيل فان القائل
صرح بعدم خروجه
بالمدح لانه قد يكون
لتنويع ايضا ولا يكون
خارجا عما ذكره الشارح
قدس سره لتعلق الز
بادة في الجانبين قوله حل

بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه نقي التعذيب لانه اذا لم يكن صفة
 الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا فعل التعذيب اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل
 المعاصم اوردته نظرا الى ان التعذيب من صفات الفعل وهذا الجيب الماود للشارح نظر
 الى جانب المبالغة في التثني ولكل وجهة (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين و اشار
 الشارح بقوله (التي يتصب المضارع بعدها بتقدير ان) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها
 من الفات وقوله (تقدير ان بعدها لانصب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق
 بقوله مشروط وهو خبر للمبتدأ وان الحذف في قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ اى
 تقدير ان بعدها لفاء لانصب المضارع (مشروط) (بشرطين احدهما السببية) (اى) قصد
 (سببية ما قبلها لما بعدها) يعنى احدا الشرطين كون ما قبله الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون
 المضارع وقال المعاصم ان قوله بتقدير ان حيث جعل خبر الفاء جملة عذوة المبتدأ لاضرورة
 داعية اليه ومع ذلك لا وجه لفاء في قوله بتقدير ان الاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين
 وانما اشترط في كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان عدول عن الرفع) اى الذى هو
 الاصل في المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتصميم) اى ليكون النصب
 نصا على السببية اى على ان المقصود هو السببية (حيث بدل تغير اللفظ) وهو جعل المضارع
 منصوبا (على تغيير المعنى) وهو قصد السببية يعنى ان تغيير المعنى يحتاج الى تغيير اللفظ حتى
 يدل على قصد ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ما قبله يعنى اذا قصد
 السببية يحتاج الى تغيير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (للاحتياج الى الدلالة) اى دلالة الملفوظ
 (عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثاني) اى الشرط الثاني للانصب بالفاء (ان
 يكون قبلها) (اى قبل الفاء) فنقوله قبلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه في قول المنصف
 قوله امر او نهى الخ وفي قول الشارح قوله (احدا الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء
 احدا الاشياء (ليعد) اى ليكون المضارع بعدا (بتقديم الانشاء) اى بسبب تقديم الانشاء (او ما
 في مقامه) اى او بسبب تقديم شئ هو بمعنى الانشاء (من التثني) وهو بيان وقوله (المتدعى صفة
 التثني وبيان لوجه كون التثني بمعنى الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والتثني (جوابا) وقوله (عن
 توهم كون ما بعدها) متعلق بقوله ليعيد يعنى ليعيد المضارع بسبب تقدم الانشاء وما يعمده عليه
 عن توهم كون ما بعدها اى ما بعدها الفاء جملة مسطوفة على الجملة السابقة) وهى الانشائية وما
 بمضاهى يعنى بان الفاء للعطف فيقدّر ان يعطف المفرد على المفرد المتصل من الانشاء المتقدم
 فلا بد من اشتراط ذلك حتى يتقطع احتمال العطف بالكيفية وهو عطف الجملة الاخبارية على
 الجملة الانشائية واما اذا كان المضارع في حكم المفرد بتقدير ان المصدرية يكون من قبيل عطف
 المفرد فيزول المحذور وقوله (امر) بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة يعنى ان يوجد
 قبل الفاء امر (نحو زرني فاكركم) بالنصب (اى ليكن منك زيارة فاكركم) يعنى ان
 مضمون قوله فاكركم هو الاكرام مسطوف على مضمون قوله زرني وهو الزيارة (اوله)

ذنة فاعل قيل قال
 المصروية سمى لكثرة
 الثلاث فلم يقل اسم
 الفعل ولا المستعمل
 فجعل اسم الفاعل
 بمعنى اسمه مزيد
 اختصاص بهذه الهيئة
 ونية نظر لانه وان
 كان وجها مقبولا
 لكن لنا شاهد على
 ان قصدهم ليس
 الى ذلك بل قصدهم
 باسم الفاعل الى الاسم
 موضوع لذات من
 قام به الفعل وليس
 الفعل والمستعمل
 وفيهما بهذا المعنى
 والشاهد انهم سموا
 اخوات اسم الفاعل
 بالاسم المضاف الى
 الدلول لالى الوزن
 كاسم الالة واسم
 المكان واسم التفضيل
 وقيل كون اسم الفاعل
 من الثلاث المجرد
 على ذنة الفاعل هو
 القياس وقد بأتى على
 وزن المفعول كقوله
 ضال وكان وعد ما تيا
 وقال الرضى والاولى
 ان الماتى فى الآية يعنى
 المفعول من أتيت
 الاسم فلتنه ضو
 بنزلة قوله فى الآية
 الاخرى وكان وعد
 مفعولا ونحن نقول
 محتمل ان يكون المراد
 وكان اهل وعد ما تيا
 بوجهه فجعل اهل
 الوعد فى كونهم ما تيا

لوقد بمنزلة الورد
المتنع المارقة من
نفسه فاعند السائق
الى الورد قبل بيان
الصيغة من وظائف
التصريف وقم في النحو
استطردا اقول بيان
الصيغة كالتمريف
تصور وتبين لموضع
الاحكام النحوية هذا
وما عارض به على المس
قال كلام الرضى فانه
احل به نقل كلامه
وهو ذاك وبهسي
لكثرة الثلاثي لمجملوا
اصل الباب له فيه
نظرا لانه ليس القصد
بقولهم اسم الفاعل
اسم الصيغة الانية
على وزن اسم الفاعل
بل المراد اسم ماض
النهي ولم يأت الفعل
والفعل بمعنى الذي
فصل الفى حتى يقال
اسم الفعل والانصاف
ان هذا وارد على
المس ولو قال اطلقوا
اسم الفاعل على من
لم يزل الفعل كالسكر
والشدرج والجاهل
والضاصر لان اغلب
فيما يجهل هذه الصيغة
ان فعل فلا كافاتهم
واقصاعه والفرج
والشفرج لكان
شيئا واما ما تاتي في
معنى الكريمة فبأبواب
البلاغة القرآنية وما
ذكره في وجه البحث
عن الصيغة كجاري بل

اي او يوجد قبلها نهي (نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يمكن منك شتم فاضربني) وقوله
(ويندرج فيها) الخ رفع اشكال وهو انه ما بال المصنف ترك (الدعاء) فارد دفعه بانه
يندرج في الامر والتهي (نحو اللهم اغفر لي فافوز) وهذا دعاء بصور فالامر (ولا تاذن اخذني
فاهلك) وهذا بصور التهي وكذا يرد عليه خروج التحصيل والترجي فيندفع بما سيأتي
من ادراج الشارح لهما في عملهما (واستفهام) اي او يكون قبلها استفهام (نحو هل عندكم
ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني) (او نفي) اي او يكون قبلها نفي (نحو ما
تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدثت ويندرج فيه) اي في النفي (التحضيض) اي
تخريص المخاطب الى فعل وسياقي في بحث الحروف (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفار
(لولا انزل عليه) اي على الرسول عليه السلام (ملك فيكون) بالنصب اي فيكون ذلك الملك
المنزل (منه) اي مع الرسول (نذرا) وانما كان المناسب ادراج التحضيض في النفي (لاستزاه)
اي لكون التحضيض مستلزما (نفي فعل) وهو نفي الانزال ونفي كون الملك نذرا مع الرسول
يعني لم يوجد واحد منهما فاذا دل التحضيض على النفي بالانزاه (فيندرج) اي مناسب ان يندرج
(في النفي) (او تمن) اي يكون قبلها تمن (نحو ليت لي مالا فاقفه اي ليت لي ثوب مالا فاقفاني
ويدخل فيه) اي في النفي (ما) اي النفي الذي (وقع على صيغة الترجي) وهو لم (نحو) قوله
تعالى حكاية عن فرعون (لعل ابلغ الاسباب) وقوله تعالى (اسباب السموات) بدل من الاسباب
وقوله (فاطلع بالنصب على قراءة حفص) وهو بالحاء المهملة وبالفاء وبالصاد المهملة اسم
لاحد راوي حاصم الكوفي (او عرض) اي او يكون قبلها همزة عرض (نحو لا تنزل
فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خيرا مني) ثم اراد اجبال الكل بقوله (فني)
جملة هذه المواضع فقوله في مطلق بالنسبة التي بين المبتدأ الذي هو قوله (معنى السبية)
وبين الخبر الذي هو قوله (مقصود) وقوله (والفاء نذرا عليها) جملة معطوفة على جملة
معنى السبية مقصود يعني ان السبية مقصودة يعني ان في هذه المواضع التي وقعت الفاء بعدها
والفاء حرف دال على السبية (وما) اي المضارع الذي وقع (بعدا لفاء في تأويل مصدر
معطوف) اي بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اي فهم ذلك المصدر الاخر (بما) اي من
الفعل الذي وقع (قبل الفاء) اي بما ذكر من الانشائيات وملحقاتها (وما نحو) اي قول
الشاعر (سارك منزلي لبي تيمم والحق بالحجاز فاسترحمها) يعني ينصب المضارع الذي هو
استرحم وهو متكلم من يسترحم من الاستراحة والمعنى سارك المنزل الذي كان لبي تيمم واسير
ملحقا بالحجاز لاكون مسترحما وقد وقع في هذا البيت المضارع الذي بعده الفاء منصوبا
حال كونه (بدون التقديم احد الاشياء المستفهمول على ضرور فالشعر) اي هذا القول محمول
على ضرورة الشعر وقال الصام جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيهه المعطوف بقولنا سيقع
من ترك منزلي والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو ان
يحمل سارك والحق من معنى الامر اي لا ترك والحق فاسترحمها انتهى (والواو) (التي)

كلمة الواو التي يتصحب بعدها المضارع بتقدير ان (مشرط) وجعل الش
ههنا قوله الواو مبتدأ بلا تقدير كما في الفاء واستحسنه الصمام (شرطين) (احدهما) اى
احدا الشرطين (الجمعية) ولما كان على المعنى ان يقول كونها للجمع وقد عدل عن فقال الجمعية
بإناء المصدرية اشار الى الش بقوله (اى مصاحبة ما قبلها) يعنى ان المراد بالجمعية امر نسبي
وهو كون ما قبل الواو مصاحبا (لما) اى لمضمون المضارع الذى (بعدها) وليس المراد
منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى
(فالواو للجمع) يعنى يلزم ان يكون اشتراط الواو بها حشوا لان الواو للجمع (دائما) سواء
كان داخلا على المضارع او على غيره اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ما قبلها وما
بعدها مجتمعما في زمان واحد او ارااد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط
كونه للجمع بالمعنى الثانى اعنى اجتماعهما في زمان واحد لا بالمعنى الاعم وكأنا قد قال ان انصافه
بعد الواو مشروط بكون الواو مستملا بالمعنى الثانى فحينئذ لا حشوة وانما اشترط هذا
لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها تعلم الجمعية اى مصاحبة
ما قبلها لما بعدها يعنى اجتماعهما في زمان وانما دلل النصب على هذا الاختصاص لان تغيير
اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو
مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
كذا في بعض الحواشي (و) (ثانيها) اى وثانى الشرطين (ان يكون قبلها) وفسره الشارح
بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير الجبرود راجع الى الواو والى ان قبلها اسم
لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب به ويؤيده اننا وجدنا في بعض نسخ الشروح
هكذا اى ما قبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا يؤيده تغييره بقوله (اى ما يماثل الواقع)
يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع
(قبل الفاء) وقوله (في كونه) اشارة الى وجه الممانعة وهو كونه (احدا الاشياء الستة
المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرها (وامتثلها) اى امتثلة ما وقع بعد الواو (امثلة
الفاء بينها) لكن (بإبدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زنى واكرمك اى ليجمع الزيادة
ولا كرام) وهذا مثال ما وقع قبلها امر (ولانما كل السمك وتشرب اللبن اى لا يجمع
منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليها لاستفهام هل عندك
ماء واشربه والتقى نحو ماتنا قينا ونحمدنا والتقى نحو ليستلى مالا واقفه والعرض نحو
الانزول وتعبب خبا (واو) (التي يتصحب المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله واى كلتها
مبتدأ وقوله (شرط) ظرف مستقر خبره اى كونها ناسبة للمضارع الذى بعدها بشرط
وجود (معنى الى ان او) وجود (معنى) (الان) ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط
كون كلمة اوداة على معنى الجار او الاستثناء مع ان ان دلالتها عليها دلالة تضمنية ارااد ان بين
ما هو المراد منها بقوله (اى بشرط ان تكون) لفظا او ملامسا (معنى الى او الا لا تخلف على ان

البحث منها اما من
قبل البادى او لتضم
الصناعة بما ليس
منها قوله بشرط معنى
الحال او الاستقبال
قال الرضى وظاهر
كلام الصائغ انه يشترط
معنى الحال او الاستقبال
ايضا اذا وقع بعد
حرف النفي او
الاستفهام والا ولى
ان لا يشترط ذلك
لقوة معنى الفعل فيه
بسبب الحرفين كما
لا يشترط ذلك فيه
اذا دخل اللام هذا
كلامه اقول انما قال
ظاهر كلام الصائغ
لان اللفظ عطف
قوله او الهزة
او ما على صاحبه
ويحتمل ان يحصل
عطف على معنى الحال
اى بشرط معنى الحال
او الاستقبال والاحتماء
على صاحبه او بشرط
الهزة او ما كذا
فيل وليه ما فيه قوله
فان دخلت اللام
الموصولة قيد اللام
بالموصولة احتراز
عن لام التثنية فانه
اذا دخل على اسم
الفاعل لا ينتبه عن
شرط من شرائط
العمل ولا يخفى
ان قوله فان دخلت
اللام استثنائية للمعنى
من قوله بشرط معنى
الحال او الاستقبال
والاحتماء على
صاحبه فان اللام
الموصولة داخل في

المقدرة) اى المصدرية الواقعة (بمدها) اى بمدى معنى الجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان) ان اى صاد داخل فى مفهوم (اى) فى مفهوم (او) (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد بانها بمعنى الى او الامع ان (بالمزمع تقديران بمدها) اى بمدى (تكرار) يعنى ان يكون لفظ ان مكررا احدهما مذكر فى ضمن او والاخره اذ قد فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة فى المضارع فقط (نحو لا تزنيك او تعطى حتى اى الا ان تعطى حتى او الا ان تعطى حتى) وانما قدرنا فى قوله معنى الى ان يقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زنى زاده فى معرب الكافية من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى فى التركيب لا لكونهما معنى او كافى الامتحان انتهى وفى بمدى الحواشى وانما يلزم تقدير ان لانها اما بمعنى الى او الا والاول حرف جر لا يدخل الاعلى الاسم ولا يدخل على الفعل فوجب اخبارا ان يصح دخولها على الفعل والثانى كذا استشهد به لانتساب المضارع فيلزم تقدير ان انتهى ولما وقع بين الجمهور وبين سيبويه اختلاف فى تقدير اوفى انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلام المذهبين فقال (فسبويه بقدرها) اى بقدر (الا) اى بمعنى الى وقوله (بتقدير مضاف) اى بتقدير اسم اخيف الى مضارع مصدر بان (اى لا تزنيك) يعنى معنى قولنا لا تزنيك او تعطى حتى هو لا تزنيك فى كل وقت (الا وقت ان تعطى حتى وغيره) اى وغير سيبويه من النحاة (عندرها) اى بقدر ذلك التبركة او (الى) اى بمعنى الى (تأويل مصدر مجرور باى التى بمعنى الى اى لا تزنيك) اى معنى قولنا لا تزنيك او تعطى حتى عند سيبويه هو لا تزنيك (الى اعطائك حتى) فقوله (والعاطفة) مجرور ومطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بمد حتى يعنى ان المضارع ينسب بان المقدرة بمد حتى وبعد الحروف العاطفة ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد بها ههنا معنى ما ذكره لقاعدة المقررة وهى اذا ذكر المام بعض الخاص راد به ما وراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان يبين عليه بقوله (اى الحروف العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا (سواء كانت تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو (والا) اى او لم تكن من المذكورة (كنتم) فاتهم بذكرها قبل (واذا كانت) اى العاطفة (منها) اى من غير المذكورة (فن غير اشترط ما ذكر) فى كل منها (من الشروط) فان قلت ثم مثلا لما كانت من غير المذكورة لم يشترطها الشروط السابقة (لصحة تقدير ان بمدها) اى بمد غير المذكورة (اى ينسب) اى فيجوز ان ينسب (المضارع) الذى بمدها (بها) اى بتلك العاطفة (بتقديران) وقوله (اذا كان المطوف) طرف للمقدرة الملحوظة بواسطة المطف يعنى ان قلت ان قدر بمد العاطفة اذا كان المطوف (عليها) صرحا نحو اعجبنى ضحك زيد او تشتم) بالنسب اى وان تشتم (او تشتم) اى فان تشتم (او تشتم) اى فلفظ تشتم (ليست من الحروف العاطفة المذكورة) وقد يراد بان بمد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط

المصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يمكن الاعتقاد على صاحب فاستثنى منه اللام لانه يمكن الاعتماد عليه وبما لابد من معرفته فى هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسها وقد يؤيد باللام ويسمى لام التقوية فى غير نحو علم وحرف ودرى وجل وفى اسم الفاعل من هذه الالفاظ يكون التقوى بالياء لجواز زيادتها مع الفاعل ايضا يقال علمت بان زيدا قائم ولا يعزى الفعل باللام الا اذا تقدم مفعوله فيقال زيد شربت هكذا قيل محسنا من الرضى وهو كذلك الا ان التامل غرد بالتبعية على الاستثناء وبطلانه اظهر من ان يخفى قوله وما فيه من معنى المسانعة نائب متاب ما قامة من الشبهة الفظية قبل فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بمدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة الفظية ومن المعلوم ان ليس المقاد كونه جابرا لنقصان المشابهة الفعلية

المذكورة) اى بالشروط التى ذكرت (فيهما) اى فى الواو والفاء وقال المصنف ان الشارح قيد الاسم بالصرح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فنقسم فانه حينئذ لا تقدر ان الجواز عطفه على مدلول ان ونصب بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر لانه يشكل بايعبني المكاستاذ وتلم فانه يجب فيه تقدير ان فى الاولى ان لا يقيد الاسم بالصرح ويمع كون المعطوف اعجبني ان يضرب زيد فنقسم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن المعطف انتهى والحاصل ان التثنية بالصرح ليس بتقدير يجب ذكره ثم شرع فى بيان اعراب قوله والماءة فقال (قوله) والماءة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المددوات الناصبة بتقدير ان اعنى اى اريد باول المددوات (قوله) حتى اذا كان مستقبلا لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا بنصب المضارع بتقدير ان واذا كان مستقبلا ظرف له (او على آخرها) اى او انه معطوف على آخر المددوات (وهو) اى آخرها (او بشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره وبالجملة ان قوله اذا كان ليس بداخل فى المقصود فانه ليس بخبر حتى بخلاف قوله بشرط معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى فى اعرابه (هو) اى قوله والماءة (مجرور معطوف) اى على انه معطوف (على حتى فى قوله) اى الواقعة فى قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى مجرور والمحل لكونه مضافا اليه لمد فكيف كون المعنى ان المضارع يتعصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الماءة ثم اراد ان بين اعراب المرضى عنده من اعراب فقال (وظاهر) وهو خبر مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يعنى ظاهرا ان هذا اى كونه مجرورا (وان كان) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى من كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكنه) اى لكن هذا الاعراب (اقرب) للمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالمعكس (لانه) اى الشأن وهو اسم ان وخبرها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق يلزم وقوله (ان جمل) قيد لقوله يلزم وقوله (الماءة) نائب فاعل لجمل وقوله (اعم بما ذكرنا) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما كان كونه مجرورا قرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا على اول المددوات وعلى آخرها ما ان يراد بلفظ الماءة الحروف الماءة اعم بما ذكرنا من الواو والفاء واو كذا فى قولنا سواء كانت الخ او يراد به ما عدا ما ذكرنا فان اراد به الاول (يلزم ان يذكر فى التفصيل ما) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (فى الاجمال) فان الاجمال هو قوله الماءة ان اراد به المعنى اعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة فيها او لا يلزم ان يذكر الحروف الثلاثة فى التفصيل بلا دخولها فى لفظ الماءة لانه لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص لجواز ان توجد الماءة الغير الشاملة لها (وان خست) اى وان خست الماءة (ه) اى بما ذكر من الحروف الثلاثة (يلزم تخصيص الحكم) وهو كون المضارع منصوبا (ليس) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس الحكم المذكور (فى الواقع)

(مخصوصا)

كيف وهذا مالا
سبيل اليه بل كونه
جاء النقصان المتناه
بالفاعل بسبب انتفاء
هذا الوزن فيه قال
المصنف واما علمت هذه
الصيغة وان كانت
ماز كثرته من الزنة
لان فيها معنى المبالغة
ما يقوم مقام ذلك
الشبه اللفظى وينوب
منايه فذلك حملت
مع انها خلف من اسم
الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال ولذلك
لم يصل لفاضى قوله
لعدم تطرق خلل
الى صيغة المفردة الخ
هذه الالة لا تشل
المعكس قالوا
التفصيل كافتله ارضى
حيث قال اما الثانى
وجما السلامة
فظاهرة بقاء صيغة
الواحد التى بها كان
اسم الفاعل يشابه
الفعل واما جمع
المعكس فلكونه
فرد الواحد قوله
مع العمل فى مفعوله
ينصبه على المفعولية
يعنى اطلاق العمل
فيه مستقيم ولا بد
من تثنيه بالنصب
على المفعولية اذ لا
يجد مع جملة رفع
الفاعل لان حذف
النون لاستعانة
الصلة بذكر المفعول
وقا ان اطلاق العمل
محل قوله مع التثنية
محل اذ الاعم الموصولة
لا تثنيه اسم
الفاعل فمرضا ولا

مخصوصا به) اى بما ذكر (للمسبق من جريانه) اى جريان الحكم (فى ثم ايضا) اى كجمله
 فيها ذكر (ويرد عليه) اى فعين تخصيص الحكم بما ذكر يرد على ذلك المخصوص (انه كان
 المناسب حينئذ) اى حين اذ اريد به التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة
 العاطفة (مرتين مرة فى الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (ومرة فى التفصيل)
 بان يقول وبان مقدرة بمدى العاطفة والفناء العاطفة او العاطفة (كاسترا ما ذكر) وقال
 المصنف ويمكن ان يحجب عنه بان العاطفة فى تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض
 فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فمداد الالام المخصوصات بان شرط لتضييق وفصل عقبتها
 شرائطها ثم اتى بالمعد بذكر تناسب المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى
 التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان يمدى بالشرط المشترك بين الكل
 بخلاف العاطفة المقدر ان يمدى بشرط مخصوص كالفصل فى حتى واخواتها وهو من قوله
 والعاطفة الى هذا الحروف التى ذكرت بهذه السبابة حين بيان الشرط المشترك بين الكل
 فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى يتنصب المضارع فيها بان المقدرة شرع
 فى بيان ما يجوز فيه اظهارها وما يجب فقال (يجوز اظهار ان مع لام كى) اى كما يجوز
 تقديرها (نحو جئت لان تكرمى) وقوله (ومع ما لحق) معطوف عن مع لام كى فى كلام
 المصنف ويسى هذا عطفا تلقينيا وهو عطف قول احد الفاتلين على قول الفاتل الاخر
 وانما سمي تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا المصنف كقوله تعالى قال ومن ذريتى
 يبنى انه كما يجوز اظهار ان مع لام كى يجوز ايضا اظهارها مع ما لحق (بها) اى بلام كى
 (من اللام الزائدة نحو اردت لان قوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة)
 (نحو اعجبني قيامك وان تذهب) فان قوله ان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان)
 هذا الثلاثة على لقوله ويجوز اظهار ان يبنى انما جاز اظهارها فى ما وقع مع لام كى ومع الحروف
 العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح ومثال اللام الداخلة على
 الاسم الصريح حال كونها بمعنى كى (نحو جئت لالكرام) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو
 (اعجبني ضرب زيد وغضبه) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك)
 فانه بمعنى اردت ضربك وقوله (فجاز) فريم لقوله تدخل يبنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة
 ان تدخل على الاسم الصريح وهى مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها)
 اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (قلب الفعل الى اسم صريح وهو) اى الحرف
 الذى يقلب الفعل الى الاسم الصريح (ان الصدورية) ثم لما خص جواز اظهارها مع هذه
 الثلاثة دون ما عداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يبنى وجه عدم
 جواز اظهار لام الجحود (قلما) اى ثابت لان لام الجحود لا (تدخل على الاسم الصريح
 ولم تكن متبادرة) (لا يظهر بعدها) اى بدلا لام الجحود (ان) اى لفظ ان لم يحجز ان يقول ما كان
 لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يبنى انها ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان)

يختلف النول مع لام
 التعريف هكذا قيل
 وليس بذلك لظهوره
 قاله الرضى اراد بالتعريف
 دخول اللام وبالسلب
 النص كقوله الحافظوا
 حدود الشريعة
 لا يأتينهم من وراءهم
 تخلف والقول بان
 اللام الموصولة ليست
 لام التعريف مما
 لا يثبت لانه لا يستقر
 فى صحة اطلاق حرف
 التعريف على مطلق
 اللام قوله اسم المفعول
 فى تقدير المفعول على
 الحذف والاصال
 اذا المفعول هو الحدث
 وما وقع عليه الحدث
 مفعوله وبما ذكره
 المحس فى اسم الفاعل
 ان اضافة الاسم الى
 الهيئة التى هى الكلمة
 فى باب اسم الفاعل
 فلا حاجة الى الحذف
 والاصال وكأنه
 الذى جاز على
 ما قال هكذا قيل
 ولا يخفى ان الفاعل
 لم يرد قول المحس وسببه
 من الثلاث على مفعول
 وهى ايضا لكثرة
 الثلاث فى كلامهم
 فصار كانه الاصل
 قوله لان وقع عليه
 قيل بشكل بخروج
 مفروب فى قولنا يوم
 الجمعة مفروب فيه
 والتأديب مفروبه

الانفعال الاستعمال
على خلاف الوضع
بشأن الظروف
التي تنزله الفصول
وذلك من جهة الادغام
فالوجه والتأديب
في هذين المثالين ليسا
بمفروطين بل المفروطين
من وقع عليه ذلك
لاجل التأديب قوله
وصيغتها مختلفة لصيغة
اسم الفاعل او لصيغة
الفاعل الذي هو
ميران اسم الفاعل
قيل ويرد على التوجيه
الاول مع حذف شطر
الاسم ان صيغة الصفة
المشبهة من غير الثلاثي
المجرد على وزن اسم
الفاعل صرح به ابن
مالك في التسهيل وانه
يحيى على وزن اسم
فاعل للبالغة الا ان لا
يحصل صيغة البالغة
اسم فاعل وانما خبير
بان هذا السؤال انما
نشأ من غلة الوقوف
والاطلاع فان ابن
مالك لا يقرم بان
الصفة المشبهة من
غير الثلاثي الجرد
لا يحيى الا على وزن
اسم الفاعل بل صرح
بانه قد وقع وبذلك
الاختلاف يحصل
المخالفة لصيغة اسم
الفاعل فان المراد
ذلك فون انما لا يحيى
على وزن اسم الفاعل
قطعا قال المس في

الاجل فيها اي في حتى ان تشمل بمعنى كي اي وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره
(وهي) اي حتى حال كونها ملازمة (بهذا المعنى) اي بمعنى كي (لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها) اي حمل على حتى التي بمعنى كي (حتى التي بمعنى الي) وانما حمل عليها
(لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اي من معنى الي (في حتى) اي في كلمة حتى
(التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو) يعني واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه
المواطف الثلاثة (قلنا) اي ثابت لان المواطف الثلاثة (لما اقتضت) اي لما اوجبت
(نصب ما) اي المضارع الواقع (بمدها) اي بعد المواطف الثلاثة المذكورة (للتصيص)
اي لفرض ان يكون نصبا (على معنى السببية) اي كافي الفاء (والجمعية) كافي الواو (والانتهاء)
اي كافي الواو (صارت) اي تلك الثلاثة (كموامل النصب) حتى عدتها بعضهم من النواصب
لعدم التخلف في النصب (فلم يظهر الناصب بمدها) حتى لا يجتمع العاملان الناصبان
احدهما ان المقدرة والاخر احدهما الحروف التي توجهت عاملة ولا فرغ من بيان ما يجوز
اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (يجب) (اي اظهار ان) (مع لا)
(الداخله) اي حال كونها مع كلمة لا التي دخلت (على المضارع المنصوب بها) اي بان فقوله
مع لا يجوز ان يكون ظرفا ليجب او حالا من المسكن في يجب وكذا قوله (في) متعلق بيجب
بتقدير المضاف اي يجب الاظهار في (صورة دخول) (اللام) حال كون تلك اللام
ملازمة (بمعنى كي) وقوله (عليها) كافي نسخة الجامي متعلق بالدخول المقدر (اي على ان)
وانما يجب اظهارها (لاستكراء اللامين المتوالين) احدها (لام كي) والاخر (لام لا) نحو
قوله تعالى للابن اهل الكتاب ولما كان لاظهار ان مواضع اخر غير هذه المواضع اراد ان
ان فيه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضر) اي وقمت مضمرة (في غير المواضع المذكورة
كثيرا) اي وقوما كثيرا لكنها لا تضر حال كونها عاملة وناصبه بل تضر حال كونها (من
غير عمل لضعفها) اي لضعف ان المضرة في العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التي تكون
عاملة مع اظهارها شرط اقتضت النصب (نحو قوله لم تسمع بالمعدي خير من ان تراه) فان
قوله لم تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأنيده بالاسم لا يجوز
فحينئذ تقدر ان حتى يكون مأولا بالمفرد فيكون معناه سماعك بالمعدي خير من رؤيتك اياه
ولكن لم تنصب تلك المضرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (او مع العمل) عطف على قوله
من غير عمل يعني اظهارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (مع الشذوذ كقوله لا يهذأ
اللاثمي احضر الوخي) فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول
اللاثمي والوخي هو محل الخصومة يعني اياها الذي يكون لانما لحضورى موضع الخصومة
وكونه على الشذوذ (في رواية النصب) اي نصب احضر واما في رواية الرفع فليس بشاذ
فانه يكون حينئذ كاليت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعني ان اظهارها سواء
بعمل او بغير عمل (ليس) قياس كافي تلك المواضع اي كما كان قياسا في المواضع السابقة

(ولذلك) اى ولكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف هذه
المواضع الاخيرة ولما فرغ المصنف من بيان التواصب شرع في بيان الجواز فقال (ونجزم)
(اى) يكون (المضارع) مجزوما (لم يولد ولا لام الامر ولا) (الاستمعة) (ق) (معنى)
(التمنى) وقال المصام اضاف اللام لأنها قابله للاضافة ولم يصف لالانها علم لنفسها فلا
تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى التمنى صفة لا تحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور
تقدير الظرف بالكرة فالواقف للمشهور ان يكون التقدير ولا مستمعة فى التمنى بحمل فى التمنى
حالا لان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فاقصده ارجع لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية
جانب اللفظ انتهى وفى بعض الحواشى وانما قال المصنف ولا فى التمنى ولم يقل لا التمنى
بالاضافة فتننا فى العبارة لا لعدم الجواز كقوله به المصام فاقبل وحل كلامه على ما حل عليه
المصام لو رد على قوله فيما يمد ولا التمنى بانه غير جائز فالاولى ان يحمله على التثنية وانه اعلم
(احتراز) اى تقييد لقوله فى التمنى للاحتراز (عما) اى عن التمنى (استعمل فى معنى التمنى)
نحو لا ينصرف فانها استعملت فى معنى التنى وهو اخبار التنى صدور النصرف بخلاف التمنى فانه
لطلب ترك الفعل كاسيحي وكذا وقع الاحتراز عن التمنى لم تستعمل فى معنى التمنى والتنى
نحو لا قسم (وهذا الكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة تجزى فعلا واحدا وانما تركه
المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه قال قياسي وكلما المجازاة تدخل على
الفعلين علم منه ان غير هذا الكم لا تدخل على الفعلين وقال المصام يلزم ان يقيده قوله تجزى
فعلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزوما بالمصنف فتقول لا تنصرف وتقول انتهى
(وكل المجازاة) بالجزم معطوف على ما قبله بقوله (اى ونجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير
لا هرا به وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير لفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة
اصله مجازاة قلبت الياء الفاء وتكتب فاؤه قصيرة لا طوية لكونها مصدرا لاجما وقوله (التنى
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف
المجازاة واسما المجازاة يبنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى
المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحروف والاسم (والجزوم بها) اى تلك الكلم (فعلان)
كاسيحي يبنى قديكون فعلان كذا فى المصام (وهى) (اى كالمجازاة) (ان ومما واذا
وحينما) ولما كان بين المذكرات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار الى بقوله
(فاذو حيث يجزى من المضارع) اذا كانا (مع ما وما يدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا
يجزى زمان (واين متى) (وما يجزى من المضارع مطلقا سواء كانا) مقارنين (مع ما اولا) اى
اوليا بمقارنين لها (وما من واى) بالتون (وانى) وهذا الكلمات انجزام المضارع
بها قياسى (واما) (انجزام المضارع) (مع كيفما واذا) اى مجزى من ما (فتشاذ) وقوله (لم يجزى)
فى كلامهم وجه الاطراد صفة كاشفة لقوله شاذ ثم شرع فى وجه عدم الاطراد قيدهما فقال
(امام كيفما) اى وجه كون الجزم شاذنا مع كيفما (فلا من منه) اى معنى كيفما (عوم

الفرع وصيتهما
مخالفة لصيغة اسم
الفاعل على حسب
السمع لانهم لم يجزوا
تحتها على قياس ينطبق
باسم تالى اسم الفاعل
والمعول بل اوباهما
مختلفة الصيغ مع
اتفاق صيغة الفعل
فى كثير منها ولم
يأت شئ منها على
قياس الا لوان
والخلى فانها انت على
الفعل كاسود وابيض
وادمج واشمل
والقول بان فيه
حذف شطرى الاسم
ليس حتى قوله اى
كاشفة على قدره قبل
يرد عليه انه فى الا
لوان واليوب الظاهرة
قياسية على وزن
الفعل وان فى الثلاثي
المزبد فيه والرباعى
على وزن اسم الفاعل
الا ان شاله بمحمل
ان يكون مع ذلك
فى غير الثلاثى سماعة
بان لا يكون مجيها
من غير الثلاثى قياسا
بل يكون تصورا
على ما سمع وقد عرفت
ما سمعت من الاستثناء
ان الحكم مبنيا على
التناب وقد سبق
ايضا ما بينك من الحكم
فما اوردناه تأييد قوله
ويصل محل فعلها
مطلقا اى من غير
اشتراط زمان قبل
لا يخفى اختلال عبارة
التنى الا ان حاله على

(الاحوال) وهو يتألف التعليل اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيفما قرأاً قرأ) اى بالجزم
 فيهما (كان معناه على اى حال وكيفية قرأاً انت انا ايضا اقرأ عليها) اى على تلك
 الحال (ومن التذرع استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكميات واما) اى واما وجه
 كون الجزم شاذاً (مع اذا قلنا كلمات الشرط) اى بما عدا ان قلنا هي الاصل في الشرط
 ودلالاته عليه بالمطابقة بخلاف ما عداها من كلمات الشرط فان معناها في الاصل ظرف او
 استفهام او غيرها ومحض هذه المعاني لا تصفى الجزم وكلمات الشرط (انما يجزم) اى تلك
 الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التى هي موضوعه للابهام)
 لا التحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها قلنا (موضوعه للاس
 المقطوع به) (وبان مقدرة) اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله لم اى ويجزم
 المضارع بان مقدرة وسببى بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه
 الاجال شرع في بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعاني والاحوال فقال
 (فلم) اى كلمة لم موضوعه (لقب المضارع ماضياً ونفيه) (اى فى المضارع) المراد من
 المعنى القلوب هو الزمان اى قلب زمان المضارع الى زمان الماضي ومن المعنى المنفى الحدث
 اى تنفى المضارع الذى يدارن بزمانه المقلب الى زمان الماضي هذا على تقدير ارجاع
 الضمير في نفيه الى المضارع كما فسره الشارح ثم اشار الى الاحتمال الاخر الذى يجوز
 بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولا يبعد) اى الجعل الذى يذكره بقوله (لوجعل
 الضمير) اى الضمير المنصوب في نفيه (عائداً الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى
 بالمرجع الاقرب (ماضياً) فعينه يكون المراد انها تنفى الحدث الماضي في التوجه الاول
 بالنظر الى المقلب والثاني بالنظر الى المقلب اليه (ولما) اى كلمة لما (مثلاً) (اى مثل)
 كلمة (لم فى هذا القلب والثنى) اى فى كون كل منهما لقب المضارع ماضياً ونفيه وهذا ما به
 الاشتراك واما به الامتياز فهو قوله (وتختص) (اى) تمايز (لما) من (لم بالاسترقاق)
 والباء هنا داخلة على المقصور لان الاسترقاق مقصور على لما لاننا مقصورة على
 الاسترقاق فيكون من قبيل واختص بواو وقوله (اى استرقاق ازمة الماضي من وقت
 الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاسترقاق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به اكون
 الازمنة مستترقة بالثنى من وقت كونه منقياً الى وقت التكلم بكلمة لما واما اختصت
 بالاسترقاق لازدياد معناها بزيادة ما كقولنا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (قوله ندم
 فلان ولم ينفعه الندم) اى عيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم
 بها اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولا ينفعه الندم افاد استمرار ذلك) اى انتفاء
 الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فى هذا جاز ان يقول فى آدم عليه السلام انه
 ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولم ينفعه الندم ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم آدم
 ولم ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه قائل (وجواز حذف الفعل) وقوله الشارح (اى و

الها لا تنك من
 الاعتماد وليس بشئ
 لظهور المراد قال
 فى النحر من مطلقاً
 من غير شرط الزمان
 لانها بمعنى الثبوت
 فلا وجه لاشتراط
 الزمان واما الاعتماد
 فذلك مأخوذ من اصل
 وضعها وحملها بدم
 الهزة وما قد علم
 فى باب البتة وانما
 ذكر مع اسم الفاعل
 على سبيل التنبية
 والايضاح والاعلام
 بانتفاء عمله فى مثل
 قائم الزيد ان قوله
 وعلى كل من التقديرين
 معمولها اما مضاف
 او متلبيس باللام قيل
 او هذه مائة لا جماع
 الكلام والاضافة الى
 زيد حسن الضارب
 الفلام بخلاف اخويه
 قائمها للاتصال
 الحقيقى ويعنى ان يراد
 بمعمولها ممرامها
 الظاهر لا يدخل
 زيد الحسن فيما هو
 بسدده فيلزم كذب
 قوله متى وقت بها
 فلا ضمير فيها وبنى
 ان يراد بالضاف
 المضاف الى الضمير
 بلا واسطة او بواسطة
 يدخل زيد الحسن
 وجه فلامه بالاضافة
 فى الجرد من الاضافة
 فلا يخرج من الدتخ
 وزيد الحسن وجب

ونه خلعه بالرفع
في التبع وبه مالا
يخفى على المتأمل التبع
قوله وحسن وجه
عطف على حسن
الوجه الخ قل منه
قدس سره القول
بال مسودة الحجة
لا تعلم الا الوجهين
فانه لا بد في مسودة
النصب من ثبات
الالف وقيل هذا
انما يقع لو كان مراد
المس بالاشارة الثالثة
ما تحمله مسودة الخط
انما لو كان مراده
الاحتمالات الثلاثة
لمعول الصفة من حيث
الاعراب فلا وليس
مراد الشارح قدس
سره تحفظه المس
وح حتى يقال كذلك
قوله انسان منها
ممتنع قيل اي
بالافتقار كما مر به
الرضى قرينة واختلاف
في حسن وجه وبه
بحث لان اشتع
الحسن وجهه ممثل
بعدم افادة الاضافة
التخفيف وهو عند
الفرهاء شبه التخفيف
باعتبار تقدم الاضافة
على اللام كافي قولنا
الضارب زيد وليس
الامر كما مره فتدبر
قوله قدما ان يكون
الصفة باللام مضافة
الى معولها المضاف
الى ضمير الموصوف
قيل هذا يصدق
على قولنا زيد ان
المستأجر وجههما مع

تختص ايضا) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز الجرم معطوف على قوله بالاستتراق
اي كالتخصيص لما وتماز من لم يكونها للاستتراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المتني
بها) ان يلما وهذا الحذف ليس بجائز في لم لكن جواز الحذف ليس بمعلق بل (ان دل عليه
دليل) اي قرينة على المحذوف (نحو شارفت) اي قاربت (المدينة ولما اي لما ادخلها
وتختص) اي لا (ايضا) اي كالتخصيص بما ذكره المصنف من الوجهين وتماز من لم (بعدم
دخول ادوات الشرط عليها) اي على لما (فلاقول) اي فلا يجوز ان قول (ان لما يضرب
ومن لما يضرب كقول) اي كما يجوز ان قول (ان يضرب ومن لم يضرب) ثم ان
وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهر اراد ان يذكر له وجهها
غايبا فقال (وكان ذلك) بشديد التوهم يعني ان ان وجه ذلك الاختصاص وهو الاحتراز
عن الفصل فاصل قوي بين العامل ومعوله فان ذلك الفصل حاصل في لما (لكونها) اي
لتكون كلمة (فاصلة قوية) فصل (بين العامل) الذي هو ادوات الشرط (و) بين (معوله)
الذي هو الفعل المجزوم بخلاف لم قلها وان كانت فاصلة في الجملة لكنها لغة حروفها
بالنسبة الى ما ليست قوية في الفصل كقوله قلما في وقال المصنف ان فيه عتين لان (ان في ان لم
اضرب) يعني مثلا ليس مطلقا فاضرب ولا فعل اضرب معول له فانه ليس بمجوز ومباداة
الشرط بل هو مجزوم بل فاعلم فيهما انما هو اثران لا اثران فاقتران في مجموع لم اضرب انتهى
واجيب عنه بان الالف لم ان الفعل المتني ليس بمعول لاداة الشرط لان معول ان ومدخوله في
لم اضرب هو الفعل المتني لم لا تركيب لم اضرب فالمعذولة تطلق على الفعل لاعلى
الحرف ولا على الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اي لا (ايضا) كالتخصيص بالذكورات
(استعمالها) اي باستعمال كلمة (غالبا) اي في غالب الاستعمال (في المتوقع) اي في الامر
الذي ينتظر وقوعه (اي يعني بها) اي يلما (فعل) الى حدث (مترقب متوقع قول لمن يتوقع
ويتنظر (ركوب الامير اي تستعمل فيه لما وقول (لما ركب الامير) ولاقول لم يركب
وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى قاعدة قوله غالبا يعني الاختصاص الاستعمال الغالب
لالمطلق الاستعمال قلنا قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (وفي غير المتوقع
ايضا نحو ندم فلان ولما بضم الندم) لانه لا يتوقع ندمه ولنا ان قول ان ذلك
الاستعمال القليل في قوله ولما يتنفع الندم انما هو لندم جواز استعماله فيه فان المادة مادة
الاستتراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات
التي ذكرها الشارح نظرية لما يترض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين
(ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هي) لتكون فاصلا بين كون
قوله (الامر) خبرا للمبتدأ وبين كونه صفة فكأنه اشاره الى ان اللام خبر لصفة كما هو
شان ضمير الفصل وقوله (المطلوب) بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب
والضمير راجع الى الفاعل واللام لتكون بمعنى التي وانما كان المطلوب مذكرا لتكون

حال الامر بنبر الالم (وكم الجازاة) اى الكلمات يقال لها كم الجازاة سواء كانت حرفا او اسما وقوله (الذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاجال والتفصيل من الكلمات المخصوصة المدودة واعاودها مظهر قائله قال وهى بنى الضمير لتوهم رجوعه الى النهى لقربه وهو مبتدأ وقوله (تدخل) خبر ماى كم الجازات التى ذكرت من قبل اعاد دخول (على الفلين لسية) اى لقصد لسية (الفعل) (الاول ومسية) (الفعل) (الثانى) ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجملى وكان المراد به هذا الاعم ولم تصاد عبارة المص فى كائنه لقاعدة المراد اراد ان ضمير مراده فقال (اى لجمل الاول سيبا والثانى مسية) وقوله (وفى شرح المصنف) للاشارة الى قرينة التفسير بنى اعاخر ناهى هذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكم الجازاة اما تدخل على شيئين) بنى فملين (لجمل الاول سيبا والثانى) وهذا قرينة على ان مراده السبية هو المعنى الاعم بنى سواء كان سيباله فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم ولما استدل الجمل الى تلك الكلم اشار الى ان اساده الياحاز فقال (ولاشك) اى من البديهي (ان كم الجازاة لا يحمل التى سيبا لشيئ) واذا تبين عدم جواز اساده اليا (المراد بجملها) اى بجمل الكلم المذكورة (لشئ سيبا) بنى فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سبية شئ لشيئ) وقوله (بل ملزومية شئ لشيئ) اشارة الى ما حققه الرضى بان المراد بما جمل الاول ملزوم والثانى لثلا يرد نحو وما بكم من نعمة فن ان شئ انصل بكم من نعمة فن ان شئ وقوله (وجمل) عطف على اعترى بنى ان المتكلم اعتبر السبية بين الفعلين وجمل (كم الجازاة دالة عليها) اى على تلك السبية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سيبا حقيقيا لثانى لا خارجا ولا ذهائليا بنى ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بنى مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المتعبرة (ان يوردها) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المتعبرة اراد ان الفعلين (فى صورة السبب والمسبب بل المزوم) اى بل فى صورة الملزوم (واللازم) كما هو تحقيق الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كنوكان تشتمل اكرمك قالتم) اى فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سيبا حقيقيا لالاكرام) وقوله (والالاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس بنى وايس الاكرام ايضا سيبا حقيقيا لاذنها) اذ الشتم فى الحقيقة مسبب للاهانة فى الذهن (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم الذى والاكرام (اظهار) اى لقصد الاظهار (للكرام الاخلاق بنى انه) اى يزيد المتكلم بهذا الجمل لقاعدة ان تصير نفسه (هنا) اى من المكارم (مكنان) اى منزلة (يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عدالتا لسبب الاكرام عنده) اى عند المتكلم المذكور (ويسمان) (اى هذان الفلان) الذى ان اعتبر لسية بينهما (اولهما) (شرطا) وانما سى الاول شرطا (لانه) اولان الفعل الاول (شرطه لتحقيق الثانى) فقولاه اولهما اشارة الى ان الضمير البارز هو نائب فاعل يسمى يكون تنية وكان مقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لا يمتز الترتب فاقضى التوزيع والتفصيل بنى ان الفعلين الذين

حيث صاروا له اجني
ولابد الذكوب ينه
وبين لاوا تلقى
وولوا تقدر الضمير
الضمير لم يميز
فهذا الذي ضمنه واذا
كان فيه ضمير الدلم
سكن كالأول في الحسن
ولا كان في القبح
لانه اندفع الوجه
الذي استحق لاجله
وهو عدم الضمير
وانما حصل ضمير
زائد غير محتاج اليه
فهو الذي يبداه من
الوجه الاول في
الاحسن وهو مع
ذلك حسن قوله وما
لا ضمير فيه الخ قبل
فيه انه لم ينجح ثم
الرجل زيد فما الفرق
بينه وبين زيد الحسن
الوجه برفع الوجه
ومما ينافي الاختال
على التعريف العمدي
الثاني من الضمير
في الربط الا ان يقال
لا يمكن الربط في ثم
الرجل بالضمير فاستثنى
في البعد بالرفع
فيختلف بالحسن
الوجه لكن مع ذلك
يشي الديقوات التبع
في الحسن الوجه والحسن
وجه وذلك من محباب
الأوامر فانما نحن
فيه لا يصح بدون
تقدير الضمير كما هو
الظاهر وباب نعم
الوجه زيد لانهم
فيه ذلك التقدير لانه
للتذكور ظاهرا كقول
لا لوى الموت يسي

يسمى احدهما شرطا والاخر جزاء اولهما يسمى شرطا (و) (ثانيهما) يسمى (جزاء)
 قوله (من حيث انه) اشارة الى وجه التسمية يعني ان تسمية الثاني جزاء ناشئ من اجل
 كون الثاني (يتبع على الاول ابتداء) اي مثل ابتداء (الجزاء على الفعل) يعني انه من قبيل
 تسمية المشبه باسم المشبه بقوله (فان كانا) شروع في تفصيل الفعليين الذين وقع شرطا وجزاء
 وفي بيان حكم كل من انواعهما (اي الشرط والجزاء) يعني ان كان الفعل الذي وقع شرطا
 والفعل الذي وقع جزاء (مضارعين) (محو ان تزدري اذرك) (او الاول) اي ان كان الفعل
 الاول الذي وقع شرط (فقط) اي دون الثاني بقوله الاول بالرفع معطوف على الضمير
 البارز المرفوع الذي هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالتفصيل لوجود الفصل وخبره
 محذوف قدره الشارح بقوله (مضارعا نحو ان تزدري قد اذرك) وهذا من قبيل عطف
 الشئين بحرف واحد على معمول واحد وقوله (فالجزم) مبتدأ وخبره محذوف وهو
 قوله (واجب) والجملة جزائية يعني ان كان الفعلان مضارعين او الاول مضارعا والجزم واجب
 (في المضارع) اي الواقع شرطا وجزاءا وشرطا فقط (لدخول الجازم عليه) اي على ذلك
 المضارع الواقع (وهو) اي ذلك الجازم الناحل عليه اما (ان) اي الحرف الذي هو اصل
 في الشرط (واما) اي والكلمات التي (يتضمنها) اي يتضمن معنى كذا (مع صلاحية المحل)
 لكون المضارع مرعا قابلا للجزا اي مع كون الفعل الواقع صالحا لقبوله لفظا وتقديرا وهو
 المضارع بخلاف الماضي فانه ليس صالحا لقبوله لفظا وتقديرا بل صالح لقبوله محللنا للاصل
 (وان كان الثاني) وهو معطوف على قوله ان كانا وخبره محذوف حيث اشار اليه الش بقوله
 (مضارعا) (والاول ماضيا) (فالوجهان) (اي فقيه) اي فيجوز في الثاني الواقع (الوجهان)
 احدهما (الجزم لتعلقه بالجازم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اي ذلك الجازم الذي
 يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزاء له (اداة الشرط) (من كذا ان وغيرها) (و) ثاني الوجهين
 (الرفع لضعف التعلق) اي بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك الضعف (لحلوله للماضى)
 اي لكون الماضى الذي وقع موضع الشرط حائلا بينه وبين الجازم (والفصل) اي ولو وقع
 الفصل بينهما وبين ماله الذي هو الجازم (بغير المعمول) اي بغير المعمول الذي ليس صالحا
 لقبول العمل لفظا او تقديرا وهو الماضى فانه ليس بمعمول لتلك الجازم بخلاف الفصل
 في الصورة الاولى اعني التي وقع في محل الشرط مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا
 مضرا اعني الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتاني زيد آت) يعني بالجزم
 (او) ان اتاني زيد (آت) يعني بالرفع والمافرق من المسائل التي تتعلق بوجوب الجزم وجواز
 شرع في المسائل التي تتعلق بوجوب ادخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال (واذا كان الجزاء
 ماضيا) فقوله (بغير قد) ظرف مستقر صفة لقوله ماضيا اي ماضيا كائنا بلا بيان كذا قد ولا
 يجوز ان يكون حال منه لكونه نكرة وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الطرف اي
 ماضيا كائنا بغير قد حال كون ذلك الماضي ماضيا لفظا وايضا اشار اليه بقوله (فصل للماضى) اي

الموت شئ في معنى
 يستعني فان الرجل
 عبادة عن نفس
 زيد وهما في الحقيقة
 شئ واحد كما صرح
 المحققون في محله
 وليس اللام فيه ثانيا
 مناب الضمير ولقد
 سقط بذلك قوله
 لكن مع ذلك الخ
 قوله لان معمول الخ
 فاعل لها فلو كان
 فيها ضمير يلزم تعد
 الفاعل قبل فيه عت
 لانه يجوز ان يكون
 للمعمول بدلا لا فاعلا
 فينبى ان يقال يلزم
 تعدد الفاعل على
 التماس البدل بالفاعل
 وليس ما عتقت اليه
 لانها كالفعل رافعة
 بمده بالانفاق فلا
 يحظر بالبال صورة
 الا بدال قوله لفيها
 ضمير الموصوف قبل
 القياس يقتضي فيه
 تفصيلا وهو انه ان
 كان الجر للاضافة الى
 الفاعل لا يكون فيها
 ضمير وان كان للاضافة
 الى التمييز اولشبه
 بالمفعول يكون فيها
 ضمير الا انه خولف
 القياس لان الاضافة
 الى المرفوع الذي هو
 عين الصفة قبيحة
 كاشافة الشئ الى نفسه
 فيجبل المرفوع حين
 الاضافة منصوبا
 باعتبار الضمير على الصفة
 وجعله كالمفعول الذي
 هو في الثواب اجنبى
 فلم يحسن الجر اعتبار

قوله لفظاً تفصيل للماضى ومثال ما وقع لفظاً (نحو ان خرجت) بضم التاء او فتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماخر لفظي (او معنى) اى او كان ماضياً معنوياً (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماضى فى المعنى لكونه جعداً مطلقاً وان كان مضارعاً لفظاً (ويحتمل ان يكون) اى قوله لفظي او معنى (تفصيلاً لتقدياً لم يترن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (بقد ووا كان) اى لفظ (قد مطلقاً كقوله تعالى وان يسرق فقد سرق اخ له من قبله او منوباً مقدراً) كقوله تعالى وان كان قبضه قد من قبل فصدقه اى قد صدقت والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يحجز الفاء) اى لم يحجز ادخال الفاء (الى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يحجز (لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (القلب) اى تأثير الحرف الجزاء فى قلب (مضاه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق تأثيره افظاً اما فى ان ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزاء لم يلان اقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لاعلى اخرج حتى يكون سابقاً فى الطلب ويصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير اداة الشرط فيه (فاستوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة) الدالة على كونه جواباً او معنى الفاء (كقولك) فى الماضى المفلوظ ان اكرمتى اكرمتك وفى الماضى المعنوى (ان اكرمتى لم اكرمتك وانما قل بغير قد ليدخرج منه الماضى الحقيقى الذى لا يستقيم ان يكون لشرط تأثير فيه) حاصل بان (كقولك) ان اكرمتى اليوم فقد اكرمتك امسى) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأثير الشرط فيه واذا لم يتحقق التأثير لم يكن حكمه حكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بمفلوظ او مقدراً (وان كان) (اى الجزاء) (مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا) (احتراز) اى قوله بلا احتراز (عما) اى من المضارع (اذا كان) اى ذلك المضارع (منفياً) وانما وجب الاحتراز عنه (فانه) اى فان المضارع المتنى لم (يشذج فيسبق) اى فبا يكون حكمه عدم جواز الادخال فيه (ليكونه) اى لكون المتنى لم (ماضياً معنياً) وقوله (او بلن) مملوف على قوله اذا كان منفياً بلنى كما يكون قوله او منفياً بلا احتراز عن المتنى لم كذلك هو احتراز عن المتنى بلن (حيث) لانه (محب فيه) اى فى المتنى بلن (الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه كان الجزاء كذلك (فالوجهان) احدهما (الانبان بالفاء) ثانياً الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء فقوله (لان) اذا لشرط لم تؤثر اى لم تكن مؤثرة (فى تغيير مضاه) اى معنى ما ذكر من المضارع التثبت او المتنى بلا (كنا تأثر) اى كما كانت مؤثرة (فى الماضى) واذا لم تكن مؤثرة (فوقى) اى فع يجوز ان يؤتى (بالفاء) واما جواز تركها فنقوله (وآثرت) وهو مملوف على قوله لم تؤثر يبنى ان اداة الشرط لما كانت لها حصة التأثير من وجه وهو تأثيرها (فى تغيير المتنى حيث خلصت) والظواهر انه بتشديد اللام من التلخيص يبنى جعلت تلك الاداة المضارع الذى

الضمير الى الصفة
كحين نصب فيقال
فى التركيب الزيد ان
المسن وجهها بالرفع
الزيدان الحسنان
وجهها بالجر وانت
مستثنى من مثل
ذلك التفصيل بما
هناك من الاجمال
المفيد وهو ان الفاعل
لا جراً بالاضافة او
نصب على التشبيه
بالنوع خرج من
حقيقة كونه فاعلاً
فلا جرم يكون فيها
ضمير يكون فاعلاً
لها قوله فتؤتى انت
الصفة قبل جعل
تؤتى على صيغة
المخاطب والمفعول
معدوماً ولا دأى
البه بل الانصب
بالسابق جعله صيغة
مجهول مستندة الى
ضمير الصفة وانت
خبر بان الدأى الى
ذلك قوله وبنى
رفت بها وكان
الفاعل لفعل منه
فأجترى على القول
بأذا الانصب بالسابق
جعله صيغة مجهول
قوله الموصوف قام
به الفصل او وقع
عليه قول سلة الوصف
اما محذوف اى
موصوفة بالمثل او
الزيادة لا تخفى ان
التياد من الموصوف
بالنصب مقام به التنى
مالا وقع عليه
التنى فالتنيم لا يتأتى
الا على تقدير جعل

دخلته خالصا وخالسا (لغى الاستقبال) لانها كانا صالحين للحال والاستقبال لان لاصالحة
 لهما على الصحيح ولما وقفنا في جزئ الشرط اختصا بمعنى الاستقبال (فترك الغاء) اى فحينئذ
 جاز ان يترك الغاء (لوجود التأثير) فيه اى لكون تأثير اداة الشرط موجودا (من وجه
 وهو تأثيرها على المعنى (وان لم يكن) اى ولم يكن التأثير على المعنى (قويا) اى كتنأثيرها فى اللفظ
 مثال الترك (مخو قوله تعالى وان يكن منكم التفلين) ومثال الاين مخو قوله تعالى
 (ومن عاد فينتقم الله منه) فان يطلو فى المثال الاول وينتقم فى المثال الثانى مضارعان مبتنان
 وقما جزء فترك الغاء فى الاول وذكرت فى الثانى وقال المعاصم يبنى ان قيد المضارع
 المبتن بغير الجزم وبلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الغاء لعدم تأثير حرف
 الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وينبنى ايضا ان قيد بغير الدعاء والتنى فانهما
 مستقبلا نحقا قبل دخول ان فلا تأثير لهما فيما معنى وكذا الاستهتام على ما سيجي اتى
 (والا) (اى وان لم يكن الجزا الماضى والمضارع المذكورين) اى لم يكن ماضيا ولا مضارعا
 او كان ماضيا قيدا ومضارعا ماضيا بلام او بلى (قالناه) (لازمة) اى ذلك الجزاء (لان الجزاء
 حينئذ) اى حين اذا كان ماعداهما (اماماض بقدر لفظا كقول ان اكرمتى اليوم فقد
 اكرمتك امس او تقدرا كما تقول ان اكرمتى اليوم فاكركمك امس) حال كون الثانى
 (بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه بقدر لفظا وقد قدرا (لالتأثير) اى
 لا يوجد جنس التأثير (لحرف الشرط فى الماضى) اى فى لفظه فظاهر واماقى معناه فلاما كان
 مقارا جذا متع ان راد به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا
 كذلك (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الغاء) وقوله (واماجلة)
 معطوف على قوله اماماض يبنى الجزاء اذا لم يكن مثل ما ذكر فهو اماجلة (اسمية) نحو
 ان تكرمنى فانت تكرم (اوامر) نحو ان تكرمنى فليكرمك زيد (اوئى) نحو ان تكرمنى
 فلا يشتمك احدا (او دعاء) نحو ان تكرمنى فاكركم الله (او استهتام) نحو ان لم يضر بك زيدا
 فضره (او مضارع منى بما نحو ان لم يضر بك فاضضره (او) (لم) تضربه (او) (لمن)
 تضربه (الى غير ذلك كالتنى والعرض فى جميع هذا ملو امض لتأثير لحرف الشرط فى الجزاء
 فاحتاج اى الجزاء الى الغاء) اما عدم التأثير فى الاسمية فظاهر واماقى الامر والتنى والدعاء
 والتنى والعرض والتنى بلى فلان زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط
 واماقى الاستهتام فلاما يبقى على حاله لا يصلح لتصيير الى الاستقبال كالجمله الاسمية واما
 التنى بما فلانها تنى الحال صريح فيه ويكون المراد بالتنى بما الحال مع كونه جوابا للشرط
 وقوله (وبحجى اذا) استتافيه وقوله (الى للمفاجأة) تفسير لاذا وصفة احترازية لها
 وقوله (مع الجمله الاسمية) ظرف ليجي وقوله (الى وقت جزاء) بقدر الجمله للاحتراز
 عما وقت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة المقام وكذا قوله
 (موضع الغاء) ظرف ليجي يبنى انه يجوز ان يستعمل اذا تنى للمفاجأة فى موضع الغاء

صلة الموصوف الزيادة
 والاول ان يقال
 النصف بزيادة على
 غيره اذ معنى افضل
 النصف بالزيادة
 سواء وصف بها او لا
 والمراد بشيئه غير
 ما سواء كان المارة
 حقيقة او متبوية كما
 فى قولهم هذا برأ
 اطيب منا وطيبا
 ولا يخفى عليك انه
 لا سبيل الى الشئ الاول
 لان التعيم لا يأتى
 على هذه الصورة انك
 اذا اوقت فلا على
 ذات معك ان تقول
 وصلت فلانا بقتل
 كذا فهو الموصوف
 به لاصالة لان قوله
 بزيادة بآياه والمحكم
 بادوية ما زعمه اولى
 مما لا يصدر عن
 اصحاب المعرفة والتبني
 قوله فى اصل ذلك
 الفعل يبنى ان الجار
 والمجرور موصوف
 والتقدير بزيادة على
 غيره فيه والاحتياج
 الى التقدير ليخرج
 زائد عن التعريف فانه
 المشتق للموصوف
 بزيادة على غيره لكن
 لا فى المشتق منه ولا
 قاندة لادراج لفظ
 الاسل والمراد بالزيادة
 فى اصل ذلك الفعل
 اهم من ان يكون له
 ذلك الفعل اولم يكن
 لكن يكون الزيادة على

تقدير ثبوته كافي زيد
 افقه من الجار حكدا
 قبل وهو سد غير
 ان كلام الفاعل
 قدس سره لا يستوجب
 تقدير فيه في اللفظ
 لمحول التي بدونه
 بل ظاهر في خلافه
 وان الترخص لفظ
 الاصل والقول بأنه
 لا قاعدة لادراجه
 ليس كما ينبغي قوله
 اوصوف يخرج
 يخرج اسماء الزمان
 والمكان والا لكان
 المراد بالوصوف
 الخ قبل لاجابة في
 الاخراج الى محل
 الموصوف على ذلك
 لان اسماء الزمان
 والمكان والا لكان
 يوضع زمان او مكان
 او آلة موصوف بل
 زمان او مكان او آلة
 مضاف وقوله يخرج
 اسماء الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة لا
 يكفي في كون التعريف
 مانسا مالم يتعرض
 بخروج صيغة المبالغة
 ونحو كلامه على
 مذهب من جعل اسم
 الفاعل شاملا لمفعول
 خروجه لانه الموصوف
 بالزيادة الا ان يقال
 لم يوضع الموصوف
 بالزيادة على الغير
 ولم يمتز اضافته
 زيادته الى الغير ولذا
 وجب ذكره المفضل
 عليه في اسم التفضيل
 دونه اذا لم يكن

الجزائية اذا كان الجزاء جملة اسمية وانما لم يقل ويكتفى باذامع الجملة الاسمية مع انها خصر
 ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لا يجتمعان كذا في حاشية المصام وانما استعملت موضعها (لان
 معناها) اي معنى اذا (قريب من معنى الفاء) وانما كان قريبا من (لأنها) اي لان اذا المفاجأة
 (نبي) اي قنيد وتخير (عن حدود امر بعد امر) فانما قيل خرجت فاذا السبع يكون مفهومه
 انه حدث حضور سبع بعد خروجي واذا كان المفهوم منها ذلك (ففيها) اي فيحصل فاذا
 (معنى الفاء التعقيب) لان غاية التعقب ان يحدث امر عقيب امرها مشتركان في تلك
 الافادة (ولكن الفاء اكثر) اي اكثر استعمالا في هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية
 الجملة الجزائية) في قولها موضع الفاء (لاختصاصها) اي لتكون اذا المفاجأة مختصة
 (بها) اي بالجملة الاسمية ومقصورة عليها وانما اختصت بها (لان اذا الشرطية) اي التي
 كان مضاهيا الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اي مقصورة (بالفعلية) ولما
 وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في موضع الجزاء فرق بينهما
 باختصاص احديهما بالفعلية وباختصاص الاخرى بالاسمية ولما اختصت الشرطية بالفعلية
 (فاختصت هذه) اي التي للمفاجأة (بالاسمية فرقا) اي لقصد الفرق (بينهما) اي بين
 الشرطية والمفاجأة (كقوله تعالى) يعني مثال ما وقت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية
 قوله تعالى (و ان تصبهم سيئة بما قدمت ايدهم اذا هم منتطون) اي فهم منتطون فان قوله
 هم منتطون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون الفاء حتى تربطها بالشرط فكان اصله
 منتطون الفاء فجاء في التزيل اذا موضع الفاء ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيها يكون
 الجازم مقدرا فقال (وان) ولما جاز فيها اعرب بان احدها كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره
 وكون بعد الامر ظرفا لافعال المقدرة والثاني ما اختار ما للشارح وهو ان كلفا مبتدأ وفسرها
 الشارح بقوله (التي تجزم بها المضارع) وقوله (حال قولها) للإشارة الى ان قوله (مقدرة)
 بالنصب حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر وقوله (انما كانت مقدرة) للإشارة
 الى ان قوله (بعد الامر) خبر لا مقدور وهو كانت وقال المصام لاجابة الى هذا التقدير بل
 التوجه العاري من التكلف هو الاعراب الاول ومثال ما كانت مقدرة بعد الامر (نحو
 زوني اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدور (اي ان تزوني اكرمك) (و) (بعد النهي)
 (نحو لا تفعل الشر يمكن خبرك اي ان لم تفعل يمكن خبرك) (والاستفهام) اي وبعد
 الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) (والنهي) اي وبعد
 النهي (نحو لست لي مالا افقه لان المعنى ان يكن لي مال افقه) (والعرض) اي وبعد
 العرض (نحو لا تنزل نصب خبرا اي ان تنزل نصب خبرا) (وانما قيده بقوله (اذا) (كان
 المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الحتمية سالح لان يكون مسييا لما تقدم) لان قصد السببية
 متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسييا لم يجز قصد السببية وقال
 المصام لاجابة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق

السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى (و) وقوله اذا قصد السببية (نظير للانحزام
المفهوم اى انما ينجز المضارع وقت قصد السببية (اى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له)
اى للمضارع الذى ينجز بان يكون مسببا له (فحينئذ) اى حين اقصا ان يكون المضارع الذى
اريد انجز مسببا لما تقدم (قد ان) اى التى للشرط (مع مضارع) اى مع المضارع الذى
(يؤخذ) اى ذلك المضارع (ما تقدم) اى من مادة ما تقدم من الاسرار وانتهى ومن متعلقات
مدخول الاستفهام والتمنى والعرض وغير هاتين الايتين خذنا المقدر فى ذنى اكرمك له نظرتنى
وفى لاقتل الشران لاقتل وهكذا قوله (ويجمل) عطف على قوله قد راى فحينئذ قد ان
مع مضارع ويجمل (المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (يجز وماها) اى بان المقدرة
وجزا للشرط المقدرة فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون السببية قرينة
للشرط فانه لو لم قصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون اما صفة او حالا او متصفا
(وانما اختص تقدير ان بما بعد) اى وانما كان تقدير ان مقصورا على المضارع الذى وقع بعد
(هذه الاشياء لانها) اما لان الاشياء الخمسة المذكورة (تدل على الطلب) اى طلب الفعل
او طلب الترك فى الامر وانتهى وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى التمنى والمرض
(والطلب غالبا) اى فى الاغلب (يتلقى) اى الطلب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الصادر
من العاقل يتلقى بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتلقى بمطلوب (يرتبط به) اى على ذلك
المطلوب (فائدة) لانه يتلقى بمطلوب مطلقا عنى سواء ترتب عليه فائدة ام لا وقوله (يكون)
صفة لفائدة يعنى يرتب عليه الفائدة التى يكون (ذلك المطلوب سببها) اى تلك الفائدة
(وهى) اى الفائدة (مسببة له) اى لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتلقى
بمطلوب يكون هو مقصود ذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اى اذا كان مضمون
المضارع الذى وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان يعنى اذا كان المضارع
الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة المجهول عطف
على قوله كان يعنى ومع ذلك انما قصد (سببية الفعل المطاوب بتلك الاشياء) اى تلك الاشياء
(قدر) جواب اذا يعنى اذا كان الامر ان احدها كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد
السببية لزم ان قدر (ان مع ذلك الفعل) يعنى مع فعل الشرط (ويجمل) عطف على قدر اى
وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط ويجمل (المضارع) المذكور (الواقع بعدها) اى المذكور الذى
وقع فى اللفظ بعد الاشياء الخمسة (جزا) اى يجمل جزا للشرط المقدرة قوله (فيجزم) عطف
على يجمل بسبب الجمل المذكور يكون المضارع الذى ذكر بعدها مجزوما (بها) اى بان
المقدرة (نحو اسلم تدخل الجنة) بكسر اللام فى تدخل لكونه مجزوما على حد ما يكن
الدين وهذا المثال يصح ان يكون مثالا للممثل المذكور (فان المطلوب باسلم) اى بالامر الذى
يدل على طلب الفعل وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى
الاسلام (مطلوب فائدة دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سبب لها) اى تلك الفائدة

المراد الزيادة المطلقة
اى التفضيل على جميع
ما عداه فانه لا يذكر
التفضل عليه للاستثناء
من ذلك سكر فانهم
وقوله لا حاجة فى
الاخراج الى حمل
الموصوف على ذلك
باطل لان سراد الدارج
قدس سره بيان لينة
الخروج بالموصوف
وعدم كون هذه
الاسماء موضوعة
لوصوف وما ذكره
صحيح المجازة ليس بشئ
لظهور غرضها بذلك
التقدير حيث لم يقصد
فيها الزيادة على
الغير قوله وهو اى
اسم التفضيل من
حيث صيغة قيل
قدر تمييزا ليعلم حل
افضل على اسم
التفضيل والاول
حذف المضاف ويجمل
وهو بتقدير وضيفته
لانه الجادة وحلك
محيط بكون ما اختاره
قدس سره اولى
بحسب اللفظ والمعنى
قوله وفى هؤنث
قيل لوجه للاقتصار
على ضم المؤنث لتتم
كلام المتن لانه
فحينئذ وجميع ايضا
وليس بذلك فان ما
ذكر ما هو هؤنث
انما كان لاسرين
احدما دفع قوم
اشتركا افضل بين المذكور
والمؤنث والا خرا للترك

الى سبيل الاستطراد
ولا وجه لبيان القضية
والجمع في هذا الموضع
قوله فيدخل فيه
غيره وشئ لكونهما
في الاصل اخيرا واشتر
ذلك لا يكتفي بمجرد
قوله لدخول غير
وشئ وغيره لانها
في الاصل اخيرا واشتر
بل خوري وشري
على مقضى قوله وفعل
لشئ وتحققه ان
افضل قد يكون لجميع
الامور وقد يكون
لقد كره فعله لشئ
والثنية والثنية والجمع
لجميع وغيره وشئ
مفيرا اخيرا واشتر
لجميع لانها مفيرا
اخيرا واشتر المصنفين
بين والعيب من القائل
انه ادعى اولاً ثبوت
القول باصالة خوري
وشري ثم وجع
وحقق انشاء ذلك
على انه لو كان في
اصحها هذان ايضا
لا استحق التساؤل
قدس سره بتركها
المؤاخاة كما لا يخفى
قوله ليس بلون ولا
عيب قيل يعني ان
يقول ولا حيلة لانه
لا يشتق من البليغ
يعني كون الحاجبين
غير متصلين الخ
للتفضيل بل لفسفة
وليس بشئ قوله
فيه شائبة من حق
ان حقيقة قيل له
تكرر من الشارح

(وقصد اداء تلك السببية) اى قصد بهذا التركيب اقامة كون الاسلام سبيلا لدخول الجنة وكون
دخول الجنة هو المطلوب الاصل (قصد) اى فذلك القصد قدر (ان مع الفعل) اى اخذ من العلم
وجعل تدخل الجنة جزاء له (اى ذلك المقدور) فقيل ان كسب تدخل الجنة وهذا مثال لما وقع بعد
الامر (لا) (نحو) (لا تكفر بدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهي (اى ان لا تكفر بدخل
الجنة) وانما قدر الشرط بان تكفر ولم يقدّر بان تكفر (لان النهي قرينة للفعل المنفي) وهو لا تكفر
(ولا المتي) اى لانه قرينة لفعل المتي حتى يقدّر بالمتي (و) (لهذا) (امتنع) فقوله امتنع
عطف على ما قبلها بحسب المعنى وكأه قيل جاز التركيبان الاول والآخر وامتنع تركب (لا تكفر بدخل
النار) فانه امتنع (عند الجمهور) (خلافا للكسائي) (قاه) اى الشان (لا يمتنع ذلك) اى مثل هذا
التركيب بما يكون المقدور متبعا مع وقوعه بعد النهي (عنده) اى عند الكسائي قاه يجوز ههنا ان
يقدّر ان تكفر تدخل النار بموثة القرائن قوله (فامتناعه) اى فامتناع مثل هذا التركيب انما
يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلا لاجمهورى بنى اسم انما حكما بامتناعه
لكون التقدير عندهم (على ما عرفت) اى من قولنا في تقدير الدليل وهو قوله لان النهي قرينة
الفعل المنفي لا المتي وقوله (ان لا تكفر) (تدخل النار) خبر ان بنى انما المحصر التقدير
عندهم فيما وقع بعد النهي بالنى كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر
الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو في التركيب
الجامع هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه) اى الكسائي
(يقول مناه) اى معنى هذا التركيب (بحسب العرف) يعنى بانضمام عرف الشريعة (ان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذا ما هو اضع قرينة الشرط المتي) وان كان النهي قرينة الشرط المنفي
(والعرف قرينة قوية) اى لانه اضع قرينة النهي يعنى ان في مثل هذا التركيب تناقض مذكور
القرينة بين احديهما قرينة النهي فقطضاما لامتناعه والاخرى قرينة العرف فقطضاما للجواز فاعتبر
الجمهور الى الاولى والكسائي الى الثانية (هذا) اى هذا الحكم الذى هو انجاز المضارع حاصل
(اذا قصدت السببية) اى المذكورة فيما قبل (واما اذا لم قصد) اى السببية (لم يجز الجزم)
اى في المضارع الواقع بذلك الاشياء الحاضرة (قطعا) اى عدم جواز مقطوع عند الكل (بل
يجب) حيثئذ ان يرفع اى ذلك المضارع الواقع (امام الصفة) اى ان راقعه اما لكونه
صفة (ان كان) اى ذلك المضارع (صالحا للوصفة) بان يوجد متماقا يكون ذلك المضارع
صالحا للوصفة (كقوله تعالى وهب من لدك وليا يرتقه فمين) اى في قراءة من (قرأ)
اى قرأ لفظ يرتى (صرفوا ماى وليا وارثا منى) فان يرتى وقع بعد الامر وهو فليكن لكنه
يجوز ان يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون التقدير ان تهب لى يرتى فعينئذ يكون مجزوما
ومجوزا ايضا لان قصد به السببية فعينئذ يكون يرتى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان
يهبه وليا وارثا والقراءة ثالثة ان قراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالاحال
كذلك) اى او يجب ان يرفع الاحال (كقوله تعالى وهبهم) اى فآثر الكافرين (في طينانهم

يضمون) أى يخبرون بأن يسمون مضارع واقع بعد الأمر الذى هو قدرهم لكنه ما لم يقصد أن يكون التركيب بالصبغة لم يجز إجماعه بل يجب أن يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف التوابع أن تكن الجملة منصوبة المحل على أن يكون حالاً من مفهوم ذرهم (أى عشرين) أى أن تركب متعبرين فى طاعتهم (أو بالاستئناف) أى ويجب الرفع حيث أن يكون مستأنفاً (كقول الشاعر وقال راند هم أرسوا نزاولها - فكل حقا سارى مجرى بمقداره) فإن نزاولها مضارع واقع بعد امر وهو أرسوا لكنه ما لم يقصد الصيغة لم يجز الجزم بل وجب أن يكون مرفوعاً بأن يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت أن الراند هم من يتقدم لطلب الماء والكلام وأرسوا أمر من الأرساء وهو أرساء السفينة أى حبسها ونزاولها من النزاول وهو المعالجة والمحاوله ومميز نزاولها راجع إلى الحرب أى قال راند القوم وهو مقدمهم أقيموا قتال فإن موت كل من يجرى بمقداره أى قدره الذى قدره الله لا الجبن بحبه ولا الاندما برده وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب فالأمر بأرساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاوله ولما فرغ المص من مسائل الفعل المضارع أتوا به شرعاً فى مسائل الأمر فقال (الأمر) قال الشارح (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) أى وفى بعض النسخ (مثال الأمر) أى زيادة لفظ المثال كما هو فى شرح المصنف ثم أراد أن يوجه النسخة الثانية فقال (وكان المراد به) أى اظن أن مراد المصنف بقوله مثال الأمر (صيغة الأمر فاتهم) أى فإن النجاة (يطلقون أمثلة الماضى وأمثلة المضارع ويريدون) أى بالأمثلة (صنفهما) أى صنف الماضى وصنف المضارع وقال المصنف أقوى الشاهد على إرادة الصيغة أنهم يقولون لهذا الأمر بالصيغة فقله مثال الأمر بمنزلة قولهم الأمر بالصيغة انتهى وفى شرح القلب الأمر بالصيغة مقابل للأمر باللام أفرد به بالذكرة لكونه قسماً من الفعل برأسه مفاراً للمضارع لفظاً ومعنى وحكماً بخلاف انتهى والأمر باللام قائمها مع الحرف ليسا بضمين من الفعل كالتى وبدونها كالمضارع لفظاً وحكماً انتهى ثم قل توجيها آخر فقال (وفى بعض الشرح) والظاهر شروح الكافية فى بيان النكتة لزيادة لفظ المثال (أما قال) أى مصنف (مثال الأمر) ولم يقل الأمر لأن الأمر أى لأن لفظ الأمر (كاشهر) أى استعمال ذلك اللفظ (فى هذا النوع من الأفعال) كذلك (أشهر) أى استعماله (فى المعنى المصدر أيضاً) يعنى من أمر يأمر امرأ (قاراد) أى المصنف (النص على المقصود) أى ما يكون لصاً على أن المراد به فى هذا المقام هو هذا النوع من الأفعال (وهو) أى لفظ الأمر (فى اصطلاح التحوين والاصولين مخصوص بالأمر بالصيغة كاذكره المصنف فى شرحه) والحاصل أن عبارتهم فيه مختلفة فيصعبهم قال صيغة الأمر وبعضهم قال الأمر بالصيغة وقال المصنف أن ما قال فى بعض الشروح من أنه إنما قال مثال الأمر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على أنه لا يندفع به لأنه يجوز مع ذلك أن يكون الأمر بمعنى المصدر صيغة الأمر كما قال لام الأمر والوجه أن يقال الأمر فى السة الصريقين يشمل الأمر باللام وهو اصطلاح المشترقيين المحصلين فحقاً أن يحمل الأمر عليه فزاد

ابن حنيفة وأظنه سهواً منه الهندي
هبنة من غير ذكر
ابن وقال فى القاموس
فى النافى المتيقن كلس
اللاحق وهبنة لقب
ذى الودعات يزيد
بن ثروان بجله أقباء
لا كنية وقال فى العين
الودعة ويحرك جه
ودعات حرز بيش
يخرج من البحر بيضاء
شفها كنى التواة
تلقى لدفع العين
وذات الودع يحرك
الادوات وسبغة نوح
صلوات الله عليه
وسلامه والكعبة
شرها لله تعالى وقدس
لأنه كان يلقى الودع
فى ستورها وذو
الودعات هبنة يزيد
بن ثروان يضرب
لحقه المثل والصحاح
واقفه وزاد أنه أحد
بنى قيس بن نضلة
وكان يضرب به المثل
فى الحق وقال الشاعر
عش يجدوك هبنة
القيس أو مثل شينة
بن الوليد وقد شنع
الشارح تشبهاً بلفظ
الهندي وذلك كان
منه امرأ بديها ولا
يرض بمثله من مثله
لثله وقد أخذ كثيراً
من فوائد شرحه هذا
من حواشيه وأجيب
منه أنه ليس ما نقله من
الهندي مرضياً كيف

وقد كتب في اشارة
الى القدر فيه كما هو
دأبه وما ذكره من
زيادة ابن حق لان
الزعمري وغيره
من التفات جملوا
المثل الحق من حقيقة
من غير ابن واما
ما في به في الامراض
على الشارح قدس
سره حيث شنع
على الهندي كذلك
فليس بذلك لان
هذا ليس اذراه به
بإراذه فونهما وضما
من رتبته باظهار
سقطانه بل تبيها
على المرام حسبا فظهر
له من الرد والقبول
والنقض والبرام كيف
وروي قدره قدس
سره اعلى من ان
يرود محذور ويحوم
حوله فان هذا
شأن القاصر ليس
الاسوة واما قوله
ولست بالاكثر منه
حتى الخ قيل والا
قرب ان يقال الام
الغضبية لحد فلا
مانع لاجتماع لام
المجلس مع من ومع
ذلك قليل حريا عن
صورة اجتماع مالا
يجوز اجتماعها وهذا
القول باطل لانهم
لم يأوا بن الا لبيان
المفضل عليه والام
يبعد ذلك فلم يكن
لجميع بينهما معنى
ايضا فان معنى
التعريف باللام جملة

المثال ليكون في قوة التفسير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للكتبة
الاخرى فلاتنافي بين تعدد التكات وقوله (صيغة) بالرفع خبر للمبتدأ اى الامر وامثال
الامر صيغة (يطلب بها) اى بتلك الصيغة (الفعل) (شامل) اى قوله يطلق بها الفعل
جنس شامل (لكل امر فاعيا كان) نحو لينصر (او مخاطبا) نحو انصر (او متكلم)
نحو لا انصر لتنصر (معلوما) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر
(او مجهولا) نحو لينصر لتنصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم (من
الفاعل) (احتراز) اى هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احترزه (عن المجهول مطلقا
اى فاعيا ومخاطبا ومتكلما فانه) اى وانما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به
الفعل عن المفعول لاعتنا الفاعل) (المخاطب) (احتراز) اى هذا فصل آخر يحترزه (عن
الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما في الاول من الفاعل الغائب وفي الثاني من الغائب المتكلم
والباء في قوله (يحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق
والثاني مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثاني متعلق به باعتبار الطلب
بالصفة من قيل اكلت من ثمره من قاحه فلا محذور (احتراز) اى وهذا القول يحترز
به (عن مثل قوله تعالى وبذلك فلتنرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه
انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة
وانما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب فانه فيمن قرأ على صيغة الغائب يخرج بقوله من
الفاعل المخاطب (وعن مثل) اى قوله يحذف احتراز ايضا عن مثل (مه) بمعنى اسكت
(وروي) بمعنى امهل فانها وان صدق عليها انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب
لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من
الاعراب والبناء فقال (وحكم آخره) (اى آخر الامر) هذا تحصيل للضمير المحرور والمراد
بالحكم هو الاثر الحاصل في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير لفظ الحكم بمعنى وانما
قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس بمجزوم (عند
البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوما (لانتفاء) اى
لانتفاء السبب الذي (يشق اعرابه وهو) اى السبب المتقضى للاعراب هو (حرف
المضارعة لان مشابهته) اى مشابهة المضارع (بالاسم المتقضية) اى المشابهة التي تقضى
(للاعراب انما هي) اى تلك المشابهة حاصلة (بسيه) اى بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى
السبب انتفى السبب ايضا وقوله (وفي) حكم (الصورة) معطوف على قوله في الحقيقة يعني
انه في الحقيقة معنى وفي حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اى مثل حكم
المضارع المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان المحل انما يصح
بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ الى ان موسوفا المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله
في اسكان الصحيح اشارة الى وجه مشابهة الاثر في المنى لاثار المجزوم يعني ان اثر

الامر المبنى على الوقف كالمضارع المجزوم فيكون آخره ساكنا عند كون الآخر صحيحا
 (وسقوط) اي وفي سقوط (نون الاعراب) وهي نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة
 (وحرف الة) اي وفي سقوط حرف الة اذا كان آخره حرف علة وانما كان
 حكمة كذلك (لانه) اي الامر بالصيغة (لما شابه) اي ذلك الامر (ما) اي امر الغائب
 الذي (فيه اللام) اي لام الامر حال كون ذلك الامر الذي باللام (من المجزوم) اي من
 المضارع المجزوم (معنى) اي من جهة المعنى فيكونهما للطلب (اعطى له) جواب لما اي
 لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبنى (حكيمه) اي حكم امر الغائب المجزوم
 (تقول اضرب) بسكون الباء (اضربا اضربوا) يسقط النون فيهما وكذلك في اضربي
 واضربا (واخش) اي وتقول ايضا خش يسقط الالف في آخره (واغزو ارم) يسقط
 الواو والياء فيهما (كما تقول) اي في المجزوم (لم يضرب لم يضربا لم يضربوا) ولم يخش
 ولم يفر ولم يرم هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اي
 الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة) فاتهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم
 اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب في محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا
 واني عجز وما بملك اللام المقدرة وقال في شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين
 على السكون في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا في البناء وحرك عند لحوق
 ضمير الفاعل الساكن بحركة مجازية واما حذف الآخر في الممثل للتحفيف فيما كثر
 استعماله وهو السبب في تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم ثم قال ان بعضهم
 استحسنا ما قبل ان اصل افعل لافعل بالاتفاق اذا الطلب مفهوم من اللام لكونها منوطة
 مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوم ومنية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف
 في الفرع وانما يبعد ذوال الجازم لما راسى واقول خذما صفا والله اعلم وما فرغ
 المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر شرع في بيان حكم اوله فقال (فان كان) الفاء
 تفصيلية يعني ان في حكم اوله تفصيلا لانه اما ان تقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك
 او حرف ساكن ولما كان المصنف متحرجا لثقل الثاني فقط كان على بيانه ان يكون اسم
 كان قوله الاتي ساكن واراد الشارح ان يذكر الشق الاول ما زجا قول المصنف بان يجعل
 اسم كان في قوله ان كان (بعده) اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه قوله (حرف متحرك
 اي ان كان بعد حرف المضارعة الذي اريد بحذفه او بعد حذفه بالفعل حرف متحرك
 (اسكن) اي حكمه انه اسكن (آخره) فقط (وجعل ما بقى) من جوهره (امر اقول في تعد)
 بعد حذف التاء (عد) لان العين التي وقعت بعد التاء متحركة (وفي تضارب) اي وقول
 في تضارب من المضاربة بعد حذف تائه (ضارب) ثم اراد ان يستدل من طرف المصنف لترك
 بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعني ما كان بعده متحرك (الظهور)
 لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الاخر ثم اوصل الشارح بقوله (وان)

للمعهود الفضل على
 من عهد تفضيله عليه
 ومعنى من تفضيله على
 من ذكر بعدهما دون ما
 سواء فيصير باعتبار
 العهد لا باعتبار
 المعهود ذلك متناقض
 وايضا فان من تشر
 باحتياجه وتقصاه
 وللام تشمر باستنائه
 وكاله فلو جمع بينهما
 لكان كالجمل بين
 الثقيين ثم ان القتال
 سمي لام العهد بلام
 المجلس بناء على ما
 زعمه من ان لام
 العهد متفرع على
 المجلس وهذا كما
 ترى ولم يلتفت الناح
 قدس سره الى
 سائر الوجوه التي
 ذكرها من زيادة
 اللام وتعلق من
 محذوف اي لت
 بالكثر اكثر منهم
 والمحذوف بدل استثناء
 بالاحسن قوله ويجوز
 ان يقال في مثله
 ان المحذوف هو
 المضاف اليه اي
 اكبر كل شيء اورد
 عليه انه لا بد من
 توبيخ المضاف اليه
 واجيب بانه لم لان
 المضاف غير منصرف
 منافي للتويز ويتنقض
 بالتوبيخ في جوارحه
 من جهة توبخ المروض
 على انه لا مانع من جهة
 توبخ المروض على انه لا

كان بعده حرف) لقوله (ساكن) الى قوله فان كان بعده والواو في قوله (وليس) حالة
 وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله (رباعي) خبره والجملة منصوبة المحل على انها حال من
 قوله ساكن يعني ان كان بعده حرف المضارعة او حذف حرف ساكن حال كون ذلك المضارع
 غير رباعي زيدت همزة الوصل اعلم ان الرابط للحال الى ذوى الحال في هذه الجملة هو
 الواو فقط فانه ليس في الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله ساكن كذا في المغرب
 وفيه ايضا لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذى الحال نكرة محضة تكون مقترنا بالواو
 لان الحال اذا اقترن بالواو كما في جاني رجل والشمس طالعة لم يحز تقديم الحال على ذى
 الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو المطلق كما صرح به عصام الدين
 في الحاشية انتهى ولما كان قوله رباعي شاملا للرباعي المزيد على التثنية والمجرد يروم
 شموله ههنا وليس كولاك فان الرباعي المجرد من القسم الذى وقع بعده متحرك فاذا اوضح الشارح
 ان يفسر الرباعي ههنا افتقال (والمراد بالرباعي) الى ما في (ههنا) اى في علم النحو (ما) اى
 رباعي (يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لا من المجرد هذا
 تخصيص للرباعي من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفعيل والمفاعلة
 وقوله (وانما هو باب الافعال لا غير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعي هو باب الافعال
 لا غير كذا خصه لرضي وتبينه الشارح وقال العصام وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي
 لا يخص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه جاعل وفعل الا ان يتكلف
 ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذى بعده حرف مضارعة ساكن وكذا
 قوله ههنا يعنى في مضارع رباعي بعد حذف حرف مضارعة ساكن انتهى وقوله (زدت)
 جواب ان يعنى ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزداد (همزة وصل) (على ما)
 اى على جوهر اللفظ الذى (يقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما
 زيدت تلك الهمزة (ليتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى التقاطع بالساكن) لتبذو الابتداء
 بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب حال
 من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة انما هو
 عند كون ما بعده (اى بعد الساكن) (ضممة) يعنى من الباب الذى يكون عين فعل مضارعه
 مضمومة وانما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دفعاً) اى لقصد الدفع (اللائباس) اى الواقع
 (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع المعلوم المتكلم على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح)
 اى على تقدير كونها غير مضمومة قائما حينئذ امام مفتوحة او مكسورة فان كانت مفتوحة
 يلزم ذلك اللئباس (فانه اذا قيل فى اقل) بضم الهمزة (اقل فتح التاء) وفتح الهمزة
 (التبسيب) بالواحد المتكلم المجهول اعلم ان نسخة الجاهل ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقل
 اقل فتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله فتح التاء الى آخره سهو من قلم النسخ لان
 الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتبين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء

مانع من البناء على
 الضم كما في قبل
 هكذا قيل وفيه
 ما فيه قوله احدهما
 وهو الاصح ان
 يقصد به الزيادة
 لتشكيل حل القصد
 على المعنى الذى هو
 التثنية واجب بوجه
 احدهما جعل احدهما
 محذوف المضاف اى
 قصد احدهما وتامها
 جعل ان يقصد محذوف
 الجار اى احدهما
 حاصل بان قصد
 وتامها جعل محذوف
 المضاف اى ذوان
 يقصد والشارح الى
 دفعه بقوله اى امدوما
 زيادة موسوعة
 المقصودة به الخ
 وكأنه جعل ان يقصد
 مصدرا مضافا الى
 الزيادة بحسب المال
 وجهه يعنى المقول
 وجعل الاضافة بيانية
 ولا يخفى انه يتكلف
 بل تصف كذا قيل
 وتخصيص ما اختاره
 الشارح قدس سره
 بالنسبة الى التكلف
 مما لا وجه له والوجه
 البري عن ان يقال
 ليس المراد باللفظ
 المعنى بل الناية على
 ما هو المتعارف فلا
 اشكال فى حل القصد
 عليه قوله باعتبار
 تحققة فى ضمن بعضهم
 قيل الاولى فى ضمن
 ما عدا المفضل لئلا
 يتوهم انه يصح قصد
 التفضيل باعتبار اى

وكسر هاء على انه لا يطلب احدا به لم يفتح التاء اولم يكسر حتى يكون لياه فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقل ففتح الهمزة التيسر بواحد المتكلم المعروف في حالة الوقف واذا قيل بكسرة الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو تقبل انتهى فعمل هذا يكون قوله (وبالماضي المجهول من الرباعي والمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقل بكسر التاء) سهوا ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى ما يريد في الظاهر وقوله ونحزنا عن الخروج من الكسر قال الضمة يعني انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فايد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة وقوله (ومكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضومة (فيا سواه) وقوله (اى سوى ساكن) تفسير للضمير المجزور يعني انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونهما مكسورة في صورة ساكن سوى ساكن (بمده ضمة) واما قلنا في صورة ساكن لان الهمزة لا تزداد في نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيا سوى ساكن بمده ضمة بل فيا سوى امر من المضارع بمده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذى من مضارع بمده حذف حرف المضارعة فيهما ساكن بمده ضمة او كلمة ما عابرة عن الوقت اى بى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عابرة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بمده) اشارت الى شمول الحكم المذكور الى صور يعني ان كسر الهمزة فاذا كان بغير الصورة انتهى لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل لما كان بمده (كسرة او فتحة فانه) يلزم الالتباس في كل صورة منها فانه (لوضم) اى الهمزة (في مثل اضرب) يعني فبا وقع بعد الساكن كسرة (لا لتيسر) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح) اى الهمزة على تقدير كسرة ما وقع بعد الساكن ايضا (لا لتيسر بالامر منه) اى من الاضراب (ولو ضم) اى الهمزة (فى علم) يعني فبا وقع بعد الساكن فتحة لا لتيسر بالمضارع المجهول (للتكلم ولو فتح) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لا لتيسر بالماضى الرباعي) (نحو اقل) (مثال لما) اى للامر الذى (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بمده كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بمده فتحة) وهذا كله اذا لم يكون رباعيا (وان كان رباعيا) اى من باب الافعال (فتحة) قوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشارت الى انها خبر للبتداء المحذوف والجملة الاسمية جزءا للشرط يعني ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة ماضى) اى داخلة في حرف و فاء الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة او استتافية يعني انها هى الهمزة التى كانت في اصل الكلمة وهى همزة اقل وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة قالان (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع المانع الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين في التكلم

بعض كان فلنا بل الامر بالتكسر لان التبادر من ما حدا الفضل ما ليس ممن اضيف اليه فيفسد المعنى بخلاف عبارة الخارج قدس سره قوله لان وضه لتفضيل المعنى على غيره الخ قيل لا يخفى ان هذا الوجه لا يخدووجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضلة عليه كمال القسم التالى من الاضافة وهذا من قليل ما لا يهتبه اذ لا يلزم للاضافة وليس الكلام الا في صورة الاضافة الا ترى الى قوله فاذا اضيف ومن الين ان ما ذكره الخارج قدس سره وجه وجبه متكمل باداة اولوية هذا القسم من ذلك القسم ووجه كونه اكثر قوله مطلقة غير مفيدة بان يكون على المضاف اليه وحده قيل يوم ان الاطلاق منها الاطلاق من المضاف اليه وليس كذلك بل منها الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواء صرح به الرضى الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواء الجميع حقيقة او مرعا ما يقاد مرعا قصد تفضيله عليه وليس مما

الواحد) وهو اكرم وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعني ان تلك
 الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تراد لا ابتداء الكلمة لا لاقاد بمعنى زائد على
 الاصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تراد لاقاد بمعنى زائد على المعنى الذى افاده
 الثلاثى المجرد من الممتدى وغيره من معانى باب الاضمار وقوله (مقطوعة) بالرفع خبر بعد
 خبر اوصفة للمفتوحة وقوله (لذلك يسهل) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هي بينها
 علة كونها مفتوحة وهي كونها اصلية فان كل همزة هي اصل في الكلمة لا زائدة لاجل
 شئ فهي همزة قطع ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بيانها
 فقال (فعل ما لم يسم فاعله) يبنى الفعل المجهول وقوله (اي فعل المفعول الذى) اشارة الى
 ان ما في قوله ما لم يسم موصولة وعبرة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان
 لم يسم بمعنى لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل
 الذى ذكر لم يسم في المرفوعات وقوله مفعول ما لم يسم فاعله وقوله واضافة الفاعل شروع
 في نصيب اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذى هو عبارة عن المفعول
 كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اي الى الضمير الذى يرجع اليه (لادنى
 ملايسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملابسة فعله
 ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله (او على حذف مضاف) مطوف على قوله لادنى ملايسة
 يعني هذا الاضافة انما تصبح اما محتملا على كونها لادنى ملايسة او على حذف مضاف اي
 بين الفاعل والضمير في قوله فاعله (اي فاعله فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى ان
 اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى الملايسة وهي مناسبة وقوعه عليه
 وهذا التوجه انما يحتاج اليه اذا كان الموصوف عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة
 عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين وانه اشار بقوله (ولا يبعد
 ان يراد بها موصول الفعل الذى لم يذكر فاعله) فحيث يمكن ان يكون المراد من المضاف هو الفعل
 العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل الفعل الذى لم يذكر فاعله (ويكون
 اضافة الفعل) اي العام الشامل له وغيره (اليه) اي الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانها)
 نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي الاضافة لامية من قيل اضافة العام
 الى الخاص كيوم الاحد كذا في العرب لزي زاده فقوله ما لم يسم فاعله مرفوع على انه
 مبتدأ وقوله (هو) ضمير فصل ان كان موصولة وقوله (ما حذف) خبر لقوله فعل
 او يكون هو ضميرا مرفوعا منفصلا مبتدأ قانيا وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول
 هذا على النسخة التي فيها الواو في هو كما هي النسخة التي اختارها صاحب المرب واما على
 النسخة التي وجدناها في بعض النسخ الملق وهي هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حيث
 قوله فعل ما لم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ماسبق في او نحوه وحلة هو ما حذف تكون
 جملة اخرى فاما لى ان فعل ما لم يسم فاعله هو فعل حذف (فاعله) اي فاعل ذلك الفعل

يلفت اليه لان هذا
 الكلام برى من مثل
 ذلك الابهام ولوسلم
 فلا اعتبار له بتصريح
 الشارح بتأنيده المراد
 بالفضل عليه سلمهما
 الجميع قوله وبضاف
 لتوضيح اسم التفضيل
 وتخصيصه قبل زاده
 قوله وتخصيصه لان
 الاضافة اذا كانت الى
 النكرة فتخصيص وفيه
 انه لاجابة الى ذكره
 لان الاضافة لتوضيح
 يحصل التعريف
 والتخصيص ولا تأويل
 والاضافة لتوضيح
 وانما التأويل بين
 الاضافة لتعريف
 التخصيص وقوله نحو
 فوقك نينا صلى الله
 عليه وسلم القول ونحو
 محمد الفضل البصر
 حيث يراد انه افضل
 جميع المخلوقات ومن
 جنس البشر وليس
 الا كما ذكره القائل
 بل مطلق التخصيص
 على التوضيح من قيل
 عطف التفسير كما
 يرشدك اليه شرح
 المس واثبات الزمخشري
 بالتخصيص دون
 التوضيح وانما عدل
 من عبارة التلاويهم
 اختصاص الاضافة
 بالنكرات فان الاسم
 ليس كذلك بدليل

ولم يذكر ظاهره ولا مضمر البارز ولا مستكنوا وضوح الشارح قوله (واقم المقول مقامه) الى قول المصنف لكونه مراداً بهم اعتذر عن المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقم المقول (هنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل معناه المراد فى كل من الوضعين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف اوبذكر ذلك القيد (انما سبق) فى تعريف نائب الماعل حيث كل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه وقال العصام ذلك ان قول لم يذكره اعتماداً على اشتها رانه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المقول مقامه انتهى ثم شرع فى تفصيله من حيث التفسير فقال (فان كان) وقوله (الفعل الذى) تفسير لضمير المستتر فى كان يعنى ان ذلك الفعل اما ماضى او مضارع فان كان الفعل التى (اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما نفس حذف واقم بقوله اريد حذف واقامة لانه من قيل واذا قرأت القرآن يعنى بذكر الفعل ويراد سبه (ماضياً) وجواب ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء فى الحقيقة هو التفسير وكان الضم سبباً لقدمه الشارح بقوله (غير صيغة) دفعا للبس اى لبس المجهول بالمعروف و اشار بقوله (ان) (ضم اوله) الى ان علة التفسير هى دفع اللبس والضم سببه لاقام السبب مقامه وقوله (وكسر ما قبل آخره) عطف على ضم اى غير بان يحمل الحرف الاول من مضموما والحرف الذى يقع قبل آخره مكسوراً (مثل ضرب) بضم الصاد وكسر الراء (ودرج) بضم الدال وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر الهمزة ذكر الشارح وجه اختيار التفسير فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصورة يحصل المقصود فقال (واختبره هذا النوع) بقوله (من التفسير) بيان لجنس النوع يعنى ان للتفسير الذى اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع وهو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر معناه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم ما قبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى غريب وهو استناد النقل الى المفعول والاصل استناد الفعل الى الفاعل (فاختبره) اى الدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاشفة للغريب لان وزن الغريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداولة عند اللغاة وانما كان هذا الوزن غريباً غير موجود (لخروج من الضمة) اى لوجود الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (وزن فعل) جواب عن سؤال وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم البين ايضا غريب ولم يختاروا الاول عليه فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريباً) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو انه (يدل على غرابة المعنى ايضا) اى كابدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اقل) اى من عكسه واذا كان اقل من الاول (فلا ضرورة فى اختياره) اى فى اختياره اقل على التثقل (بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باختفاء) اى بالتثقل الذى

يوسف احسن اخوة
وليت شمرى ماوجه
التثقل بمحمد افضل
البشر قوله ولا
يسمى اسم التفضيل
فى اسم مظهر الرفع
بالفعالية وتقديره
بقريشة الاستثناء
قبل وجه حكوى
الاستثناء قريشة ان
العمل فى المستثنى بالرفع
على الفاعلية وفيه
بحث لانه يبع
الاستثناء قبل وجه
كون الاستثناء قريشة
ان العمل فى المستثنى
بالرفع على الفاعلية
وفيه بحث لانه يبع
الاستثناء مع بقاء
الدال على محموله
يعنى لا يسل اصلا
فى مظهر الا فى مظهر
كذا ظاهراً ان السلب
فى هذا المظهر لا
يتصور الا بالفاعلية
وليس بذلك لأن المعنى
ولا يسل فى مظهر
فى جميع الاوقات
الا فى وقت حكنا
فتبين ما قاله الشارح
قدس سره وزود
اختصاص المظهر
المذكور بالفاعل لانه
يصل فى الطرف
والحال والتميز بلا
شرط شىء كالى شىء
كالى الترخى لقوله
وانما خص المظهر لانه
يسل فى المعنى والرضى
فيه بالاستمر فلا
يجوز عند زيد افضل

هو اخف بالنسبة الى الاقل قوله (ويضم) بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما
 في لم يمد لانه معطوف على ضم يني على الجزاء يعني ان كان الفعل المجهول ما ضاخم اوله وكسر
 ما قبل آخره ويضم (الثالث) اى الحرف الذى وقع ثالثا (مع حمزة الوصل) اى انما يضم
 الثالث اذا وقع ذلك الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) يضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف
 الثالث وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخر (واقترن) يضم الهمزة والثاء التى هى الثالث
 وبكسر الدال (واستخرج) يضم الهمزة والثاء التى هى الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف
 الثالث مع حمزة الوصل (ثلاثا يكتسب فى الدرج بالاسم) الذى (من ذلك الباب) يني لواقصر
 على ضمة الهمزة وهى حمزة الوصل تحذف الوصل لاكتسب حينئذ بضمة الاس من ذلك الباب
 فى الوقف بخلاف غير ذلك الدرج وغير حال الوقت فانه متبزه بحركة الهمزة وحركة الاخر
 وقوله (و) (يضم) (الثانى الثاء) اعنى قوله والثانى معطوف على قوله الثالث واليه
 اشار الشارح بزيادة ضم ان المجهول الذى ضم اوله وكسر ما قبل آخره امام صدر بالهمزة
 او بالهاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع الثاء يضم الحرف الثانى (مثل تعلم)
 يضم الثاء والحرف الثانى الذى هو العين وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخر (ونحو هل)
 يضم الثاء والجم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واوا فى المجهول لانضم ما قبلها
 (وتدحرج) يضم الثاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع الثاء (ثلاثا
 يكتسب) اى ذلك الماضى الواقع مع الثاء اذا كان مجهولا (بضمة مضارع علمت وجاهلت
 ودحرجت) يني انهم لو اقصرروا فى التمييز على ضم الثاء وقلوا فى مجهول تلم اعنى ضح
 انما تلم يضم الثاء وفتح العين لاكتسب مجهول المضارع من علم يلم فانه اذا كان مع الثاء ضم
 ثاؤه فى مجهوله يكون يضم الثاء وفتح العين ولم يلم انه هل هو مجهول تلم الماضى او مجهول
 تلم المضارع وكذا فى جاهل يجاهل اذا قيل تجاهل لم يلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضى او
 مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل فى مجهول ما ضى تدحرج يضم الثاء وفتح الدال لم يعرف
 انه هل هو مجهول تدحرج الماضى او مجهول المضارع من دحرج وانما غير العبارة
 هنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضى للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف فى جميع
 صور الماضى المجهول وحدث ضم الثالث والثانى فى بعض الاحيان واشار الشارح ايضا
 بآراء علمت وجاهلت ودحرجت بالثاء الى كونها ايضا فى الماضى وقوله (خوف اللبس)
 بالنسب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله (هذاعلة لقوله ويضم الثالث والثانى) ونسبه
 الشارح كما عرفت ولما كان فى الماضى المجهول من ناقص لقات اراد ان يذكر ما هو الاقص
 منها وهو غير ذلك فقال (ومثل العين) وهى مبتدأ الاول وخبره جملة لا تصح فيه قيل
 وبيع ولما كان مثل العين شاملا له مثل العين وحده ومع اللام اراد ان يفسره على وفق المراد
 فقال (اى ما يكون عنه فقط مثلا لا يرد عليه مثل طوى وروى من اللقيط) يني المراد
 منه ما يكون عنه مثلا لا ما يكون عنه ولا منه متلين فان الحكم الا فى خاص بالاول ولو

هى منه وما ذكره
 من التليل انما يني
 فى المستر كبت والمراد
 بعدم ظهور اثر التليل
 فى المضمر لانه لا يظهر
 وجود المذمر حتى
 يعرف اثر العمل فيه
 محلا لانه لا يظهر
 فى افعلة اثر العمل
 والالجاز عمله فى
 سائر البنات والعجب
 من القائل حيث لم
 يحط ببيانه ما هو
 اقرب الى الوقوع
 ولم يقل ان الشارح
 قدس سره اراد
 بالمذمر المستر وترك
 التقييد به اعتمادا على
 ظهور كونه صادا
 عما ذكره فى التليل
 فانه انما يني فى المستر
 الى آخر ما ذكره
 قوله وانما خص بالفاعل
 لانه لا يكتسب المفعول
 به سواء كان مظهرا
 او مضمرا قبل وما
 قدماه ظهرك انه
 يقينى ان اراد بالظهور
 الملقوط مظهرا كان
 او مضمرا بارزا وظهره
 قوله رافعه الظاهر
 فى تعريف المبتدأ
 فانه يراد بالظاهر
 فيه الملقوط ظاهرا
 كان او مضمرا بارزا
 فلا حاجة الى التخصيص
 بالفاعل لانه يعم
 الحكم بانه لا يسل فى
 ملقوط الرض بالفاعلية

لم يكن كذلك رد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول
روى هو روى بضم الواو وكسر الواو ورد عليهما اتها من مثل العين مع انها لا تبنى منها
صيغة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لا يمتل عينه) بان قلب واو واها وان تكسر فاءها
لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يمل عين اللينف (لثلا يفضى) اى للاب يكون
اعلال العين موصلا (الى اجتناع اعلايين في روى ويطوى) اى في مضارعهما المجهول
فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى
الطاء ثم قلب الواو ياء لزم ان يوجد في مضارعه اعلان احدها قلب الياء التى هى لام
الفتل الفا والثاني تقل حركة الواو التى هى عين الفتل الى ما قبلها ثم قبلها الفبا بخلاف
مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه ليس فيه اعلان بل فيه اعلان واحد فقط لكونه صحيحا
(قيل الاصوب) اى او رد صاحب الوافية على عبارة المصن بان الاصوب فيها (ان يقال مثل
العين المثقلة عنه الفاء) بنى زيادته قوله المثقلة عنه الفاضى يخرج عن الحكم المذكور والمتل
الذى لم يقلب عنه الفاء (لثلا رد عليه) بنى لانه لو كان شاملا للذى لم يقلب عنه برده
(مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما
انهما متلا العين مع انه لا يجوز ان يقال فيها غير وصيد ولو قيده بهذا القيد لم رد عليه
فان عينهما لا تنقلب الفاء (وانما خص مثل العين) اى اما من بين المشتلات (بالذكر) اى
بذكره مع حكمه دون سائر المشتلات (لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كاذكر
ونتيجة ذكر مثل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا) اراد به ان المصنف
انما ذكر مثل العين دون مثل الفاء ومثل اللام لوقوع زيادة الغموض والختلاف ولوقوع
زيادة الاختلاف في اللفظة دون سائر المشتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى
ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال في رى ولا دخل
في دعى واما زيادة الاختلاف فلاختلاف اللفظ فيه على ثلاث لفظات كاسيحي ولا اختلاف
في غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بتيته ومناسبة احكام مثل العين في المبني
للمفعول كاسيحي وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال المصنف ان في كلام الشارح
اختلاف اقصوابه ان يقول وانما خص مثل العين بالذكر لزيد غموض واختلاف في الماضى
كاذكر وبتيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى بنى بهذا الاختلاف ان ما
ذكر ايس المبنى للفاعل منه بل الماضى المبني للمفعول فقل هذا كان حق العبارة ان يقول
في الماضى بدل قول في المبني للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدأ وقوله (فيه)
ان لم يكن في المتن كافى نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل العائد من هذه
الجملة الى المبتدأ الاول بنى الافصح في ماضى مثل العين ان يقال في الواو (قيل و) في
الباقى (بيع) بنى بكسر الاول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (اصلهما) بنى اصل
قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثانى (بيع) بضم الباء وكسر الياء نقلت

والنصب بكونه مفعولا
به الا اذا كان لشي
الخ فلا يمل الرفع
بالفاعلية والنصب
بكونه مفعولا به ولم
يقبل لا يمل في المفعول
به لانه يمل فيه
بحرف التقوى فيقال
انا اضرب منك لريد
وقد عرفت كيفية
ما قدمه وانه من اى
قبيل وقوله لانه يصح
الحكم بانه لا يمل
الخ باطل لانه ايضا
قد خصص بهذين
لعدم اختصاص الـ
سما وقوله فانه
يمل الرفع بالفاعلية
والنصب بكونه مفعولا
به باطل ايضا لانما قدم
عمله لا يمل
النصب بكونه مفعولا
به مطلقا قوله وانما
لم يمل الرفع بالفاعلية
الخ قيل ما ذكره من
الدليل لا يخص بنى
عمل الرفع بالفاعلية
بل يجرى في نقل عمل
النصب بكونه مفعولا
به فلا وجه لتخصيص
الدهوى وقوله لانه
لما كان الخ الاولى
ترك اعادة اللام لانه
مع السابق وجه واحد
لنفي عمل الرفع وليس
وجها مستقلا كما يجده
اعادة اللام وذلك
من الاوهام لان
الكلام في رفع الفاعل

الكسرة من العين) يني كسرة الواو في الأول وكسرة الياء في الثاني (الى ما قبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو الفاف في الأول والياء في الثاني (بعد حذف حركته) اى حذف حركة ما قبلها من الفاف والياء لاستقلال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحذف نصار الثاني (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فاستهوى الاعلال فيه ولم يفته في الأول (و) صار الأول (قول) بكسر الفاف وسكون الواو (فابدل واو قول ياء لكونها) اى لسكون الواو (واكتسار ما قبلها فصار) بعد ذلك القلب (قول) ثم شرع في بيان اللفظة الثانية فقال (وجاء الاشياء) ويحتمل ان تكون هذه الجملة سرفوعة المحل على انها مسطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومطلق العين حاملا لاشياء فيه ويحتمل ان تكون استتافية او اعتراضية كذا في العرب ولما كان المقابل للافصح ايتين اعني الاشياء ومحض الواو توهم قرينة المتخيلة ان كلا منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللفتين فقال (وهو فصيح) يني الاشياء فصيح بخلاف الواو الخالصة فانها على ضعف كما يشير اليه قوله (نحو قيل وبيع) يوهم ان فصاحة الاشياء محصورة فيهما دون ما سمي ثم اختلفوا في حقيقة هذا الاشياء باقوال ثلاثة وأشار اليه بقوله (وفي شرح الرضى حقيقة هذا الاشياء ان تنحو) اى ان تميل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى جانب الضمة (تميل) اى وبمد امانة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة بعدها) اى بعد الضمة (نحو الواو قليلا) اى ميلا قليلا لا الى حد تكون واو خالصة (اذى) يني انما املت الياء نحو الواو لان الياء (ناية الحركة ما قبلها) يني ان كان ما قبلها فتحة قلب الفاء وان كان كسرة استرحت في حالها وان كان ضمة اضطرب حالها (هنا) اى ما قرره الرضى من معنى الاشياء بانه عبارة عن مجموع المبين اعني الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشياء في هذا الموضع) اى في نحو قيل وبيع وكذا في شئ وحى وخيل ونحوها مما وردت به الرواية في القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشياء ههنا) في هذا الموضع (كالاشياء حالة الوقت اعنى) به (ضم الشفتين فقط كسر الفاء خالصا) يني من غير امانة في الفاء ولا في الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) اى قول هذا البعض (خلافا للشهور عند الفريقين) يني النحاة والقراء انه لا رواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم) الاشياء هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كما في القول الثاني (عندهم) اى النحاة والقراء بل لم يقل به احدهم نامة لقراءة (والفرس من الاشياء الابدان) اى الاعلام (ان الاصل الضم في واو هذه الحروف) يني الحروف التي تقع في فاء الكلمة من ماضى مثل العين (و) (جاء) (الواو) قوله والواو بالرفع معطوف على الاشياء ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء بين الماطف والمعطوف يني وجاء الواو (ايضا) اى كجاء الاشياء ولكن (على ضعف) اى لا على لغة فصيحة كاشياء (قيل) اى فاذا اريد ان قرأ على هذا اللفظ قيل فيها (قول ووجع بالاسكان) اى يسكن الواو (بلا تفل)

وعده فلابوجه لتفريكه
المقول به على انه اذا
ثبت عدم وانيته ثبت
عدم ناسيته لمقول
به بطريق الزوم ولا
يجوز ترك الام لان
كل واحد منها وجه
مستقل وليس الامر
كما زعم الفاعل كيف
والاول ما ذهب اليه
المس والآخر ما ذكره
الا قدمون قال في
الشرح وانما لم يرفع
التأخر لتقصاه مما
تقدم من حيث كان
في اصله لا يني ولا يجمع
ولا يثبت وجه الصفة
انما كان بذلك لضعف
من شبه الفصل قال
هذا قول الصوريين
وغيره ان قال انما
عمل ما تقدم عمل الفصل
لان له فصل بمناء
واما هذا فليس له
فصل بمناء في الزيادة
فلم تمس لتلك وانما
عمل عند حصول
هذه الشروط لكونه
فيها بمنى حسن ولتعدد
الرفع على الابتداء
لتصوره من غيره
قوله الا اذا كان
اسم التفضيل صفة
اى وصفا سببيا هو
في اللفظ لشيء قيل
الا ولى ان قال اذا
كان اسم التفضيل صفة
سببية لشيء او وصفا
سببيا ولا معنى لتقدير

اي من غير نقل حركة قاء الفعل الى الكسرة وهذا اي محض الاسكان ظاهر في الاول اعني في الواوي واما في الثاني فيحتاج الى تصرف واليه اشار بقوله (وجعل الياء والواو السكونا) اي لسكون الياء (والانضمام) اي ولا انضمام (ما قبلها) ثم شرع المنصف في بيان ما يقس على ما سبق في هذا الحكم فقال (ومثله) (اي مثل باب الماضي المجهول من مثل العين من الثلاث المجردة) فتقوله ومثله مبتدأ وخبر باب اختير ولكن الشئ من جهة بقوله (باب) (الماضي المجهول من مثل العين من باب الاقتال والافتعال نحو) (اختير) وهو الماضي المجهول من باب الافتعال (واقيد) وهو الماضي المجهول من باب الافتعال وقوله (اي ثلاث التلات فيه) اشارت الى وجه المسألة وقوله (اذ خير وقيد) بيان لوجه المسألة يعني ان مثل العين الواقع في مجهول الماضي من هذين اليايين يحى (فهما) لففت اثلاث لان ماضيهما من الثلاث المجردة منه (مثل قبل وبيع بلا تفاوت) اي بلا تفاوت بين خبر بكسر الحاء وقيد بكسر القاف وبين قبل وبيع (دون استخبر) اي دون استخبر يعني بضم الهمزة والتاء وبكسر الحاء بمجهول استخار (واقيم) اي ودون اقيم يعني بضم الهمزة وبكسر القاف بمجهول اقام قاه لا يحى اللغات الثلاث فها (اذ) اي لانه (اي ليس استخبر واقيم) (مثل قبل وبيع) وانما لم يكونا مثلهما (لسكون ما قبل) اي لكون الحرف الذي وقع قبل (حرف الطة فيهما) وهو الحاء في الاول والقاف في الثاني كانا سكتين (في الاصل) اي قبل الاعلال فيهما (اذا سلمما استخبر) يعني بضم الهمزة وسكون السين وضم التاء وسكون الحاء وكسر الياء (واقوم) يعني بضم الهمزة وسكون القاف وكسر الواو واليه اشار بقوله (بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما) اي في استخبر واقوم (اذا سكن ما قبلهما) اي كافي حالهما قبل الاعلال (ان ينقل حركتهما) يعني حركة الياء في الاول وحركة الواو في الثاني (اليه) اي الى ما قبلهما من الحاء والقاف (وقلب) اي وبسبب النقل المذكور قياسا كنين مكسورا ما قبلهما فحينئذ قلب (العين) اي عين فعل الواوي (يا اذا كانت) اي عين فعله (واو) اي في اقوم (فيقال) حينئذ (استخبر) اي بضم التاء وكسر الحاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لفه واحدة) اي حان كون اللفه فيها لفة واحدة بسكون الياء فقط ولا يحى (الاشياء والواو فيهما لعدم كون ما قبلهما مضموما في الاصل كما كان في اختير واقيد ولما فرغ من بيان الماضي المجهول شرع في بيان حكم مضارعه فقال (وان كان) وقوله (اي الفعل الذي اريد حذف فاعله و) اريد (اقامة المفعول مقامه) اشاره الى مرجع الضمير المستتر في كان وقوله (مضارعا) خبر كان وقوله (ضم) فعل بمجهول جزاء الشرط اي ان كان ذلك المجهول المتل مضارعا فحكه ان يضم (اوله) (وهو) اي ذلك الاول (حرف المضارعة) واما افسر الاول بحرف المضارعة ثلاثيهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج) وانما فسر الشئ اسم كان يقول اي الفعل الذي اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذ التقى ارادة لم يصح تلقى الجزاء بالشرط لا محادها لان فعل عالم يسم فاعله هو ماضى اوله

الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط دفع اقل القاطع الظاهر قياسا مستمرا بلا ضف يعني لا شترط اصل عمله حتى لا يمسك بدون هذه الشروط لان يونس حكى من ناس من العرب دفعه لقنائل بلا اعتبار تلك الشروط نحو صرود برجل خير منه مما ولا يحى ان الحكم بالاولية ما زعمه اولي مما صدر من ارباب الفصيل وليس صراط الرضي ذلك لانه قال بلغ الاسم الط في الاصراف الاشهر الا بمرط قنين ان هذا اشراط الاصل لكن على ما هو الاصراف الاشهر قوله مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره قيل على ما حل قول المص يخرج عنه ما رأيت زيدا احسن في منه الكحل اليوم منه في هنيه اس فينبى ان يطلق السبب ولا يضر غيره في قوله باعتبار غيره بنير الاول بل يضر في غير تحيد السابق بالاول وليس مما يلتفت اليه قوله والمساواة بآياه مقام المدح قبل هذا البيان يخص مثلا يكون التي منه المدح

الحرف الخارج فاعتبر الارادة لتحصل المغايرة بينهما كذا قيل وقوله (وتفتح) مسطوف على قوله ضم يعني ان المضارع المجهول يحصل بمجموع امرين احدهما ان يضم اول حروفه وتأتيهما ان يفتح (ما قبل آخره) اي الحرف الذي وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ما قبل الاخر في المجهول (لحقة الفتح) اي بين الحركات (وقل المضارع بالزيادة) اي بسبب زيادة حرف المضارعة في طرف اوله (ومثل العين) وهو مبتدأ وقيد للشارح بقوله (التي للمفعول) ليتحرز به عن المبني للفاعل لان الحكم الذي افاده قوله (تقلب) (العين) (ايهنا) محض بالابتنى للمفعول يعني ان عين فعل ذلك المضارع قلب الفاعل (يا كانت) اي سواء كانت تلك العين ياء (او واو نحو يقال) اصله يقول (ويباع) واصله يسع (ويحتاج) واصله يخير بضم الياء وتفتح التاء (ويتقاد) واصله يتقيد بضم الياء وتفتح القاف (ويستخار) واصله يستخير (ويعام) واصله يقوم واما تعقل العين الفاعل هذا المذكورات (لتحر كها) اي ليكون العين متحركة في كل منها اما (حقيقة) كافي يتقاد اذ اصله يتقيد فالياء متحركة (او حكما) اي بعد النقل كافي فانه كان في الاصل متحركا (واختار ما قبلها) اي ولكون الحرف الذي وقع قبل تلك العين مفتوحا في كل منها حقيقة لا غير ولما فرغ من من قسم الفعل بحسب العبيقة شرع في تقسيمه بحسب توقف فهمه على الاخر وعدم توقفه فقال (المتعدي وغير المتعدي) اي تحتها فبايأتي او لمسا ذكره مجتمعا فكانه قال الفعل مطلقا اما متعديا او غير متعدي فاصل كلا منهما فقال (فالتعدي) وقيد الشارح بقوله (من الفعل) لتخصيص المحدود بالمتعدي الذي هو قسم من الفعل لان المتعدي اعم من الفعل وغيره فلهذا قربنا التعريف فان المتعدي المطلق الشامل للفعل وغيره من الصفات والمصادر لا يمكن تمييزه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن لشيء الفعل وماسوى المصدر مما يشبهه فقول المصدر المتعدي ما يشق منه الفعل المتعدي فالتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشق هو منه عليه وكأنه لذلك قال المتعدي من الفعل (ما يتوقف) اي فعل يتوقف (فهمه) اي لفعل مضمونه (على متعلق) بفتح اللام ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره وكان المراد هنا هو الثاني فسر بقوله (اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به) اي بذلك الامر الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يعني لا يكتفي في مجرد التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهمه) اي فهم الفعل (عليه) اي على ذلك الامر ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله (فان كل فعل) اي انما يشمل المتعلق للفاعل لان كل فعل (لا بد له من فاعل وفهمه) اي والحال ان فهم الفعل (موقوف على فهمه) اي على فهم ذلك الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور) كقام (و) بطريق (القيام) بطريق (الاستناد) يقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقام به ومستدليه ولا يقال في الاصطلاح (اي في اصطلاح النحاة انه) اي الفعل

ومل اسم التفضيل المذكور ولا يخص مقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع ثناء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن الفضل في الذي وعلى هذا فمرت ان المنعقد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراذه في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجمع وان كان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان وانت غير ياته على تقدير جريان هذه الصورة في غير المدح بوجود الضابط فيه ايضا لا يخبر على بيان الفاعل قدس سره كما لا يخفى على من رأى قوله وهذه العبارة تحتل مئين قوله وتأتيها ان يجعل احسن قيل تسلط على عليه مجردا من الزيادة مرعا قيل لا ياتي ذلك مع وجود من التفضيلة اذ لا يتوقف له كرها وكان القائل قوله مرعا على ان ذلك السؤال لا يتجه من اسله لزوم افضل التفضيل باحد الثلثة لانه غير منافاة لذلك على ما سبق بينهما قوله ولوقدم قوله منه في حين زيد على التكميل قيل

(متعلق به) أي بالفاعل وأعماله قال في اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) أي لفظ التعلق يخصم بأنه (نسبة الفعل إلى غير الفاعل) لأنه مطلق النسبة يعني سواء لب الفاعل أو غيره وبقرينة هذه الاصطلاح فسر التعلق بفير الفاعل وقوله (فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم شيء غير الفاعل فهو المتعدي) تعمد تطبيق قوله (كضرب) إلى المثل وأشار إلى ان قوله كضرب خبر لمبتدأ المحذوف ثم أشار إلى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه) يعني ان كون ضرب مثالا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذي هو مضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (ولا يمكن تعقله) أي تعقل الضرب (الابتداء تعقله) كاليان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول وبين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعني ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان التعقل بدون وعدم امكانه فالمتعدي كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعني المفعول له (وهية الفاعل أو المفعول) يعني الحال (فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور يمكن) (وغير المتعدي بخلافه) (أي بخلاف المتعدي يعني) أي يريد بقوله بخلافه انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدي (فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهذه الفاعل لكن فهمه) أي تعقل القعود (مع الفعلة عن هذه المتعلقات جائز) أي يمكن ثم شرع في بيان الاسباب التي يكون غير المتعدي متعديا بها فقال (وغير المتعدي يصير) أي يتقلب وتحول (متعديا) باسباب (ابالاهزمة) أي يتقلبه إلى باب الافعال (نحو اذ هبت زيد او تضعيف العين) أي يتقلبه إلى باب التفضيل (نحو فرحت زيدا او بالالف المفاعلة) أي يتقلبه إلى المفاعلة (نحو ماشيت او بسين الاستفعل نحو استخرجت او بحرف الجر) أي بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع تمام الفعل في تحريده (نحو ذهبت فزيد) اعلم ان الصرفين لم يذكر والالف المفاعلة وسين الاستفعل من اسباب التعدية ولعلهم لم يذكر وهما ككتفاء بذكر غيرهما والافارق بينهما وبين التضعيف والهزمة كذا في بعض الحواشي والمتعدي يصير ايضا لازما بسون الافعال نحو اقطع وبناء التفضيل نحو تدرج ثم شرع في اقسام المتعدي بحسب التعدى إلى واحد أو إلى زائد فقال (والتعدي) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لثلاثتهم رجوعه إلى غير المتعدي في اول النظر وان لم يحجز عقلا يعني ان المتعدي (يكون) (متعديا) إلى (المفعول) (واحد كضرب) (وهذا) أي التعدي إلى الواحد (في الكلام كثير) بالنسبة إلى التعدي إلى الاثنين والثلاثة (والاثنين) ولما كان هذا القسم نوعين كما اشار إليه المصنف بالثلاثين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بجزء التالين فقال (ثانيها) يعني ان التعدي إلى اثنين اما متعدي إلى المفعولين الذين ثانيهما (غير الاول) (كاعطى و) اما متعدي (إلى اثنين ثانيهما عين الاول) لا يعني ان مفهوم

اشارة إلى شبهة غلت من المعنى بأنه فليقدم منه على الكل حتى لا يلزم الفصل بين الدال والموصول ولم يلتفت إلى جواب نقل منه وهو انه لو قدم لزعم عود الغير إلى ما لم يذكره لانه رده الهندي بأنه لا فساد وفي رجوع الضمير إلى ما لم يذكره لفظا وهو مذکور وثبة كما هو في هذا المثال لان الكليل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم وثبة واجاب بأنه يلزم تقدير كيك فرجع الضمير مع ضففه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره النص راجعا إلى ما ذكره يعني يلزم رجوع الضمير إلى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تضيد ويمكن ان يجعل جوابه محمولا ما ذكره النص قوله مع انها ليس من قبيل الديارة المعهورة الواردة الخ قيل هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقتضى منه المحجب لانه كيف يحجب به التذرع فيما ذكره من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضمير في السمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل التذرع منع الاضطراب بأنه كان يمكنهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه لفظه بأنه لوقوم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا

احدهما عين مفهوم الاول بمعنى انه عين الاول (فياضه قاعليه) يعني ان الثاني يصدق على
ما صدق عليه الاول (نحو علم) فيقال لنوع الاول باب اعطيت ولثاني باب علمت (والى)
(مفاعيل) (ثلاثة) اى ونوع منه متعدد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) حال كون ارى بمعنى
اعلم) بمعنى معنى رؤية البصير فلا معنى رؤية البصر (وما) اى علم وارى (اصلا فى هذا القسم)
اى فى القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانه متعديين الى الثلاثة (قائما) اى فان
هذين الفعلين (كاقبل ادخال الهززة) اى حين كانا ثلاثيين كانا (متعديين الى مفعولين فلما
ادخلت عليهما الهززة) اى فلما قلنا الى باب الافعال (زاده مفعول آخر قاله) اى للمفعول
الآخر الزائد (المفعول الاول) قالنا اذا قلنا علم زيد عمر افاضلنا ثم قلنا علم زيد بكر عمر افاضلا
فالزائد ههنا هو بكر ولما كان المقصود ان يفرق بين الافعال المتعدية الى الثلاثة بما هو اصل
فيها و بما هو ليس كذلك من ج كلام المصنف بعلامه و اشار الى ما هو اصل منها فاراد ان يشير
الى ما ليس باصل منها فقال (واما الافعال الاخرى) (و) (هى) اى جملها (اسبا ونبا وخبر وما خبر
وحدث) (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا فى التعدية الى الثلاثة مفاعيل بل تعديتها)
اى تعدية الخمسة (انها) اى الى الثلاثة (انما هى) اى تلك التعدية (بواسطة اشتغالها) اى اشتغال
الخمس (على معنى الاعلام) معنى انهم الحقت فى بعض استعمالها باعمال متعدية ولم يلحق سيبويه
من هذه الخمسة الانبا ولم يفرغ من بيان انواع التعدى شرع فى بيان احوال المفاعيل بنسبة
بعض منها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى ثلاثة
مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشارت الى القريب وهو مبتدأ وقوله (مفعولها الاول)
مبتدأ ثان وقوله (كقمول) (باب) (اعطيت) خبر لثاني والجملة خبر الاول وقوله (فى)
جواز الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه معنى ان حكم المفعول الاول له حكم المفعولين لباب
اعطيت بحيث يجوز ان يقتصر على ذلك الاول ويحذف الاخير ان (كقوله) اعلمت زيدا
فانه اقتصر فيه على ذكر المفعول الاول فقط وحذف الاخير ان وقوله (والاستثناء) بالجزم
عطى على قوله الاقتصار ببنى وفى جواز الاستثناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف
ويكتفى بذكر الاخيرين (كقوله) اعلمت عمرا منطلقا قائم و ذكر المفعول الثالث ولم
يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضمير لثنى واحدا فكما
لا يجوز ان يقال اعطيت درهما لا يجوز ايضا ان يقال اعلمت عمرا افاضلا كذا فى المصانم شرع
فى بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثاني) وهو مطوف على قوله الاول ببنى مفعولها
الثاني (وانا) (ثالث) ومن فى قوله (من مفعولها) بيانية لاتبعية ولما لم يقل من مفاعيلها
(كقوله) اعلمت (فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر) ببنى انه اذا ذكر احدهما وجب
ذكره الاخر فلا يجوز ان يقتصر على احدهما فكما لا يجوز ان يجوز ان يقال علمت زيدا بدون
ذكر المفعول الثاني وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا عمرا
بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثاني وقوله (وفى جواز تركهما معا)

الوجه يجرى فى اثبات
ايضا كان يقال رجلا
احسن فى منه الكحل
منه فى عين زيد فاعجب
الهندي بانه لم يسمع نحو
كالتابع منه فلا يلتفت
اليه واسبب بانه فى النفي
ينضمب المنفى التفضيل
ليعمل الفعل مع الاضطراب
مختلف ما اذا كان معنى
التفضيل قويا فانه لا يصل
مع الاضطراب ايضا ولا يصل
بمعنى عليك ان منشأ
هذا التصحى بما يورث
الفصاحة لان حاصل
لان حاصل الوجه ليس
اضطرار العرب ولا
يتصور القبح بالنسبة
اليهم لانهم اهل اللسان
ولاننا الا للجسك
يستصالحهم باى وجه كان
يلهم لما عملوه فى هذه
الصورة دون غير حاصل
ما هو الاصر فكيف
الهاء مسك بيان ذلك
كاهو دأبهم فوجهوه
بوجه وجه عليه ذلك
فدفع بوجهين لزوم
التشديد ولزوم الخفاة
لما هو الوازد منهم وهذا
مما لا يشك فيه فاعلم قوله
ولو وضع لفظ الذين الخ
قبل لم يلتفت اليه المصنف
على عدم تحققة فى كلام
العرب وان لا مانع منه
قاسا وفيه قوله وعلى
كل تقدير فاعلم على ما
كان عليه قبل هذا التبرير
لان اصله من كل حين
زيد اقبل ودع على تقدير

بالجر معطوف على قوله في وجوب يعني ان حكمها حكم مفعولي علمت بما اذا كرو في جواز تركها مما فاته كاجاز ان قال علمت بدون ذكر المفعولين مما يجوز ايضا ان قال علمت زيدا بذكر الاول فقط وبترك الاخرين ما هو هذا ما فهم بيته من قوله والاستثناء عنه وقال المصنف لوجه التخصيص بيان المنصف بل مما شام ان في خصائص آخر باب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستثناء والتثنية قول اعلمت زيدا العمر وقائم او هل عمر وقائم او ما عمر وقائم وايضا يكون المفعول الثاني مع الفاعلين ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدة انتهى ولقد در شارح الباب حيث لم يخص بل قال ونحوها ثم شرع في بيان افعال القلوب وفي احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعني الافعال التي تصدر من القلب لا من الاعضاء الظاهرة (تسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعني كانتهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك واما افعال اليقين ولما كانت تسميها بافعال الشك عمل توهم انا انا الى دمه بقوله (وكأنهم) يعني اعلن انهم اى التحاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيف اليه الافعال ارادوه بالشك بمعنى الظن يعني رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الاخر خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الاخر على ما في القاموس لا بمعنى الشك الذى هو خلاف الظن (والافلاشي) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين فلا يجوز تسميها بافعال الشك لانه لاشي (من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افعال القلوب مبتدأ وقد در الشارح قوله (وحى) للإشارة الى ان قوله (ظننت) وما عطف عليه خبر للمبتدأ واما قدوة كذا الوقوع البعدين المبتدأ والخبر (وحسبت وخلت) بكسر الحاء (وهذه الثلاثة للظن) (وزعمت) (وحى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) اى بمعنى اليقين (وعلمت ورايت ووجدت) (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله (تدخل) (اى هذه الافعال) اما خبر بعد خبر واستأنفة اى تدخل هذه الافعال (على الجملة الاسمية) يعني على اسمين اولهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجعل ما هو المبتدأ مفعولا اول وما هو الخبر مفعولا ثانيا وقوله (ليان) متعلق بتدخل وعلة به يعني ان هذه الافعال انما تدخل على تلك الجملة لتكون مبنية للكيفية التى (هى) (اى تلك الجملة من حيث الاحبار بها) اى بتلك الجملة وقوله (ناشئة) بالرفع خبره وقوله (عنه) متعلق به والضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول وإشارة الى انه عبارة عن معنى الافعال الداخلة يعني ان الاخبار عن الجملة منشأ ما عن الظن او العلم لانه لا يعلم او يظن اولانم يخبر عنه بالجملة كما اذا قلت علمت زيدا قائما فتقولك علمت لبيان ان ما اى لبيان معنى وهو ان ما اى المعنى الذى (نشأت هذا الجملة عنه) اى هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى بتلك الجملة (واخبرت بها) اى بتلك الجملة (عن قيام زيد) اى هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبر ان يعني لبيان ان هذا المعنى الموصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيدا قائما فتقولك وظننت لبيان ان

ذكره الرضى وتنبه الهندى متمسكين بان التثنية تفضيل الكمال لا تفضيل الكمال على العين ووجه الرد ان حمل اسم التفضيل على ما اذا كان المفضل والمفضل عليه متباينين بالاعتبارين وح يتسايران بالذات واما ان التثنية تفضيل الكمال على الكمال فلا يوجب تقدير من كل من زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور من جار السبب لظهور المعنى مع ذلك الحذف ونحوه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظيره وكلام العرب وهو حذف المجرور واهاء الجار وحذف كلمة في واهاء مدخوله على الجرو توقف العمل على تأثير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم لم يكن كون كذلك بحسب المال والصورة بان يكون سرج المعنى الى ذلك ولا يكون في الظاهر منفصل ومنفصل عليه متبايران بالذات بل لا يوجب المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الاتي بالكمال المفضل عليه ايضا من ذكر الكمال المفضل وليس يوارد لان الشارح قدس سره لا يقول مثل هذا التقدير وكول الكلام على الحذف والاضافة كذلك

منشأ الاخبار بهذه الجملة هو التثنية وكذلك بواقى الافعال) اى من الزعم والوجدان و
الرؤية وغيرها هذا اما اختاره الشارح حيث راجع ضمير عنه الى الموصول وجمله عبارة
عن مضمون الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك الجملة ناشئا عنه وقال المصمم
الاظهر ان المراد لبيان ما هى اى الجملة المذكورة عنه اى عبارة عنه يبنى بحمل الموصول
عبارة عن مضمون الجملة وارجاع ضمير حى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو
عبارة عن مضمون الجملة ثم قال وهذا الكلام سواء كان معنى ما ذكره الشارح او بمعنى
ما ذكرناه يقتضى ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمترلة ان الداخلة
على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يتقدم مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكون عليها
مع انها خلاف ما عليها الاستعمال فلا وجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هى الافعال عبارة
عنه والمقصود من ذلك التثنية على انها ليست من توابيع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان
معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فاقوم انتهى
ما قاله المصمم اقول (قتصب) معطوف على قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال)
عقبه (الجزئين) (اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمستداليه على انهما) اى نصبها لهما
بناء على انهما اى الجزئين (مفعولان لهما) اى لتلك الافعال ثم شرع فى بيان خصائص تلك
الافعال فقال (ومن خصائصها) (هى) اى الخصائص (جمع خصيصه وهى) اى
الخصيصه (ما) اى معنى وكيفية (يخص بالثنى) ولا يوجد فى غيره (وهذا تفسير اللفظ
الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير ببنى ان المعنى الذى
لا يوجد فى غير تلك الافعال كثير وبمعناها (انه اذا ذكر احدها) اى احد مفعولها
(ذكر الاخر) وقوله (فلا يتصرف) بيان اللازم ببنى انه اذا وجب عند ذكر احدها
ذكر الاخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار (على احده مفعولها) وان جاز ان لا يذكر ما
يقوله تعالى ويوم قول نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتموهما اياهم وقال المصمم ان
مراده ان هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى
ان لا يصلح علمت ضربى زيد اقامت او علمت كل رجل وضيمته فاحد المفعولين غير مذكور
فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت ضربى واقما
والثانى بمعنى علمت كل رجل وضيمته حاضرا بل يجب فى المثالين ان يتصرف على ذكر
احدهما لكون الخبر فيها محذوفا وجوبا كما جرى فى هذا ان الحكم بوجود ذكر احدهما عند
ذكر الاخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب منابه انتهى
ولعله اراد بقوله ما ينوب منابه القرينة الدالة على كفاى فى شرح الثلب (وسبب ذلك) ببنى
سبب وجوب ذكر احدهما عند ذكر الاخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين ليهذه
الافعال (فى الاصل مبتدأ وخبر او حذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل
ان المفعولين ما) اى سببه ان المفعولين (بمترلة اسم واحد لان مضمونها ما هو

الاضرى الى قوله ولورفع
لفظ السين من بين
واكتفى بمن زيد كان
انصر مع ظهور المعنى
الذى بل يبنى انه لا فرق
بين هذا التركيب وبين
ما تقدم بحسب المعنى
ويؤيد كلامى شارحا
اقوله فك ان قول
ببنى ان لك فيما بعد
الرفع عبارة انصر
من تلك والمعنى على
ما كان كيف ولو كان
مبنيا بالحذف والتقدير
مع هذه صورة اخرى
لان التقدير كالمعطوف
وقوله توقف العمل على
تقار المفضل والمفضل
عليه بالاعتبار دون
الحقيقة لا يلائمه قوله
بل يبنى كذلك بحسب
المال والصورة كما لا
يذهب على الناقذ ذى
البصيرة قوله وتقديره
ما رأيت فيها مماثلة لى
زيد فى اسفل التخليل
احسن فيها التكميل من
عين زيد قبل الظ من
عبارة المعنى ان بين
التركيبين الاخضرين
فرقا بل لا يتبين لى ما
وأيت رجلا احسن فى
عينه التكميل من عين
زيد هذا التركيب بل
جاز ان يقال ما رأيت
رجلا احسن فى عينه
التكميل من عين زيد هذا
التركيب بل جاز ان يقال
ما رأيت وسبلا احسن فى
عينه التكميل منه لى عين

المفعول به في الحقيقة) وهو مصدر الثاني المضاف إليه الاول اذ معنى علمت اخلاذاً يداعلمت
 زبدة اخيك (فلوحذف احدهما) اى فحينئذ لوحذف احداً المفعولين عند ذكر الآخر
 (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة) في العدم المعنى عند
 حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما بقرينة يبنى انه مع عدم جواز
 هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر الآخر (مع القرينة على لغة) اى نادر
 في الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسن
 الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم) (على قراءة) يبنى حذف المفعول الاول
 بناء على قراءة من قرأ (ولا يحسن بالياء المنطوقه من تحت بنقطتين اى بالبحسين هؤلاء)
 يبنى الذين يخلون وهو اشارة الى فاعله وقوله (يخلفهم) هو المفعول الاول الذى حذف
 وقوله (هو خير لهم) مفعوله الثاني الذى ذكر (فحذف يخلفهم الذى هو المفعول الاول)
 بقرينة لفظية وهى يخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطأ لم يكن مأمراً فيه فانه
 حينئذ لا يقتضى فاعلاً ظاهراً لاستناره في الفعل وهوانت فحينئذ يكون الذين يخلون
 مفعول اول وهو خير لهم مفعولاً ثانياً فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثاني فكما
 في قول الشاعر = لا تخلفنا على غرائك انا = طاماً قدوشى بنا الاعداء = وقوله لا تخلفنا
 من خال يخالف معنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثاني محذوف
 (اى لا تخلفنا جازعين على غرائك الملك بنا حذف جازعين الذى هو المفعول الثاني) ونقل
 عصام الدين عن الحاشية اى لا تخلفنا جازعين على غرائك الملك بنا قدوشى بنا نقل ذلك
 الوشاة يبنى لا تخلفنا اى جازعون اى خافون لا غرائك اى لا بئائك الملك ولا نملك حائنا اليه
 لانه قدوشى بنا ونخلفنا اليه قبل ذلك الوشاة والنامون عند الملك فلا يضرنا (بمخلاف)
 اى هذا الحكم كائن بمخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اى في هذا الباب
 (الاقتصار على احدهما) اى على احداً المفعولين (مطلقاً) اى سواء قدر ذلك المحذوف
 اوله بقدر يبنى كان نسبياً (قال) اى يجوز ان يقال (فلا يعطى الدانير) يبنى بذكر المفعول
 الثاني الذى هو المسمى فقط فيجوز هذا الذكر (من غير ذكر مطلقه) يبنى المفعول
 الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثاني وقوله (اربطى الفقراء)
 مثال لحذف الثاني وذكر الاول وهو المسمى له فيجوز هنا (من غير ذكر المسمى) وهو
 الدانير والدرهم (وقد يخذفان معا) اى المفعولان معا (كقولك فلان يعطى ويكسو)
 بمجرد استداد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المقتلين (اذ يستفاد من مثله فائدة
 بدون المفعولين) يبنى احذف المفعولين عما كان من باب اعطيت بقيد فائدة ناشئة من ذلك
 الحذف ولا يوجد تلك الفائدة في ذكرها او في ذكر احدهما (بمخلاف مفعولى باب علمت)
 فانه لا يستفاد من حذف مفعولى تلك الفائدة (فانك لا تخذفهما) اى المفعولين (نسبياً)
 فلا تقول علمت وظننت يبنى لا يجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى في ذكر الفعلين

زيد بخلاف ماذا قد
 ذكر لعين فانه يبين ان
 يقال ما رأيت كعين زيد
 احسن فيها الكحل ولا
 يصح ان يقال ما رأيت
 كعين زيد احسن فيها
 الكحل منه في عين زيد
 لانه لم يذكر في الاستعمالات
 في هذا التركيب الفضل
 عليه وما يتعلق به حيث
 قال فان قدمت ذكر
 العين قلت ولم يقل قلت
 ان تقول كما قال سابقا
 ولك ان يجعل معنى قوله
 فان قدمت الخ انك ان
 قدمت ذكر العين وجب
 ان تنصب احسن وليس
 لك ان ترده بناء على انه
 لا يصل بالاجنبى وليس
 معنى حسن مع اعتماد
 الفضل والمفضل عليه
 اذا ايد كرهناك مفضل
 عليه هو عين المفضل
 لانه وانما بذكر لك
 مقدر لجها اعمال احسن
 متخفان نظرا الى الكلام
 وعلمك محيط بان ذلك
 من قبيل الاوامر قال
 المسمى اى اذك عيادة
 فانه وهى ان تقدم المفضل
 عليه في التثنية قبل افضل
 فيستثنى مما بعد المرفوع
 وجاءت هذه المستثنى وان
 لم يكن فيها فصل ظاهر
 لو رقت لانها فرعها
 ولان الفصل فيها مفعول
 ايضا لم تقدم برفع احسن
 وهذه المستثنى الثالثة مثل
 ما انشد سيبويه مررت

على وادى السباع ولا
 ارى كوادى السباع حين
 بظلم وادى اقل به ركب
 اتوه نادية واخوف الا
 مارق فسادى لانه قدم
 ذكر الفضل عليه قبل
 اصل فكان مثل قولهم
 ساريت كمين زيد اسن
 فيها لكحل فكذلك قوله
 ولارى كوادى السباع
 اقل به ركب اتوه فاقل
 به صفة للمعول لوى وركب
 فاعل مرتفع فاقل ارتفاع
 الكحل باحسن ولو
 عبرت بالعبارة الاولى
 لقلت ولارى وادى اقل
 به ركب اتوه بوادى
 السبع ولو عبرت بالعبارة
 الثانية لقلت ولارى
 وادى اقل به ركب اتوه
 منه بوادى السبع ولو
 عبرت بالعبارة الثانية
 لقلت ولارى وادى اقل
 به ركب اتوه منه
 بوادى السباع هذا
 بطوله من كلامه جسا به
 وليتين المرام قوله لانه
 لو كان فى مقام بيان
 الاختصار قبل والا حسن
 ان يقال فيه بذكر المثال
 والتمثيل والشعر على جواز
 حذف الموصوف وذكره
 ويطلعه ظاهر مما سبق
 قوله اعلم ان الفصل
 مشتملا على ثلاثة معان
 قيل هذا هو المشهور
 فيما بين النحويين والحقيق
 انه مشتمل على اربعة معان
 وايضا تنبيه المحدث
 والنسبة بالزمان وهو
 ايضا معنى حرفي غير
 مستقل عليك نقول
 ذاك ليس امر وراه

المذكورين بلا تقدير مفعول (اذمن المعلوم) يبنى وان لم توجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم
 (ان الانسان لا يخلو عن علم وظن) اعلم ان هذا التفریق بين البابين مما لا يخلو عن تأمل وقال
 شارح اللب واما حذف المفعولين مما فسر ترك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقدير اكان
 نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمر ادروها فاعطى او نسيا كقوله تعالى قل هل يستوى الذين
 يملكون والذين لا يعلمون وفلان يعطى وينع تم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف
 بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف لسياقى مفعولى باب علمت لعدم الفائدة اذمن المعلوم ان
 الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا لا يخفى على الجواز عند ارادة الخبر عن مضونه الحقيقى
 الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الآية السابقة مثلا للتزليل منزلة اللازم فارادى العلم فى الآية
 بمعنى المعرفة فتقول اللفظة مشتركة وقديقى العلم يضرب من التجوز انتهى وهذا التفریق اذا
 حذفنا قيا بغير قرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين
 (غلا باس بخذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل سمعه صادقا) ويحله على المكذب (ومنها)
 (اى ومن خصائص افعال القلوب) (جواز الالقاء) والالقاء بالعين المعجمة مصدر التلقى يلقى
 اى جله ادوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) لنفا وادنى اما لنفا فظاهر وامامى فليكون
 كل من المفعولين راجع الى اصلهما فى الغاء بخلاف التعليل كاسمى ولعل الشارح اهل
 هذين القيدان اعتمادا على ما يذكروه فى تفسير التعليل كاسمى ولما كان المراد بالالقاء ههنا
 ابطال بعارض لا الالقاء مطلقا وكان هذا العارض الصحيح له التوسط والآخر قيد المصنف
 بقوله (اذا توسطت) اى جواز الالقاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعولها نحو زيد
 ظننت قائم) (او تأخرت) اى تلك الافعال (عنهما) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت)
 وقوله (وانما يجوز الالقاء على التقديرين) (بالاشارة الى ان قوله (لاستقلال الجزئين) متعلق
 بالجواز وعلة وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدء وخبر او مفعولين لها) وقال
 المصمم الظاهر الراودون او (كلما) تميز عن سبق الاستقلال الى الجزئين او حال من
 الاستقلال وانما قيد الشارح بقوله (تاما) ليمحى قوله لاستقلال على جواز الالقاء فلو لم يكن
 تاما لم يجز الالقاء فام ما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدء وخبرا كذا قبل وقال عصام
 الدين لا تظهر فائدة فى وصف الجزئين ببنى بالصلاحيه لهما وكذا الفائدة فى قيد الكلام بام
 وكلاميه غير مفيدة فى التقدير الاول لا كلام على تقدير مفعوليهما ايضا لان يحمل الكلام
 اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالقاء) قيد لقوله
 كلاما تاما ببنى تماميه محترقة على تقدير ابطال عملها وقوله (وجعلهما) بالجر عطف
 تفسير للالقاء اى ذلك الالقاء بان يحملهما (ببدء وخبر ام صنف عملها) فذلك الضعف
 (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد قد الالقاء عند التقديم)
 اى عند صكون الفعل باقيا فى عمله الاصل (ايضا) اى كما جاز عند التوسط
 والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال

القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوز) لانها قويت
 بالتقدم ولان عامل النصب لفظي فمع تقدمها يظلم العامل المتعوى ثم شرع في بيان احوال
 هذا الافعال حين كون عملها لنوا قتل (وهذا الافعال) اى افعال القلوب التى يجوز
 الفاؤها واما عملها تكون (على تقدير العائتها) اى ابطالها (معنى الطرف فتعنى زيد قائم ظننت)
 يعنى على حالها التى الغيت بسبب التأخر (زيد قائم فظنى) يعنى بكون زيد مرفوعا على انه
 مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة استثنائية وقوله فى ظنى ظرف للنسبة (وفى قوله جواز
 الاناء) اى وحصلت فى قول المص جواز الاناء حيث قال ومنها جواز الاناء ولم يقل
 ومنها الاناء حصلت منه (اشارت الى جواز افعالها ايضا) اى كاحصلت الاشارة الى جواز
 الابطال (على تقدير التوسط والتأخر) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفى
 بعض الشروح) اراد بشرح الوافية اى وقع فيها اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال
 اولى على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير التأخر
 (وفى بعضها) اى وفى بعض آخر من الشروح (انها) اى الاناء والاعمال (متساويان يعنى)
 على تقدير التوسط (والالقاء اولى على تقدير التأخر) وانما كان متساويين لان هذه الافعال
 متقدمة من وجه متأخرة من وجه فهى مستوية على الجزاء ان كان ابتداء مستول على
 الجزء الاول ثم ذكر الشارح وقوع الالقاء فى صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد
 يقع الالقاء) اى فى هذه الافعال (اذا توسطت) اى تلك الافعال (بين الفعل) اى بين فعل
 من افعال الجوارح (مرفوعة) اى وبين مرفوعة (نحو ضرب احسب زيد) حيث توسط
 احسب بين ضرب وبين مرفوعة ويكون معناه ضرب زيد فى حسابى وظنى (وبين اسم
 الفاعل) اى وقع الالقاء ايضا اذا توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اى وبين معموله (نحو
 لست بمكرم احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين مفعوله الذى هو زيد ومعناه
 ايضا انى لست بمكرم زيدا فى حسابى (وبين معمولى ان) يعنى ان اسمها وخبرها (نحو ان زيدا
 احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعنى انه
 يقع الالقاء ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه
 من الفعل (نحو سوف احسب قوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت عليه
 وهو قوم (وبين المعطوف) اى ويقع ايضا توسط تلك الافعال بين المعطوف (والمعطوف
 عليه نحو جاء فى زيدا احسب وعمرو) حيث توسطت ههنا بين زيد وعمرو فقامت جاني زيد فى
 حسابى وظنى وعمرو يعنى ان يحى زيد محقق وجبى وعمرو معطوفون (ولا شك ان الالقاء)
 اى الاناء تلك الافعال (فى هذه الصور واجب) بين فى صورة توسطها بين الفعل وقاعله وبين
 اسم الفاعل ومعموله وبين معمولى ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف
 عليه فانه يتمتع الاعمال ههنا لانه لم يوجد فى تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فلماذا) اى
 فليكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لابين الاجئين (قيد) اى المصنف

هذا التلخيص لاشغالها عليه
 فلا وجه لمدارها بقوله
 ولا شك ان النسبة الى
 فاعل ما معنى حرف قيل
 اخذت فى ان معنى الفعل
 النسبة الى فاعل اولى
 فاعل معنى ولا شك انها
 على الثانى معنى حرف
 لا يفهم مالم ينضم الى
 الفعل ذكر الفاعل وعلى
 الاول معنى يشغل يشغل
 فاعل ما اجبالا وهو
 منهم بذكر الفعل من
 غير ذكره فيكون معنى
 مستغلا ونظيره لفظ
 الابتداء فان معناه
 يشغل يشغل متعلق اجبالا
 منهم من غيره وهذا
 محقق انه يمكن حمل
 المعنى فى تعريف الفعل
 على المعنى المطابق على
 تقدير كون معناه النسبة
 الى فاعل ما وفى نظر
 لا يخفى قوله او لتقليل
 الفعل فان قلت المراد
 بالفعل الحدث اذ لا معنى
 لتقليل الفعل الاصطلاحي
 وتحقيقه فلا يصح قوله
 وعنى من ذلك لا يخفى
 الا انى الفعل قلت كانه
 اراد الفعل الاصطلاحي
 واراد بقوله لتقليل
 الفعل مدلول الا ان
 الظاهر ان قول وشى
 من ذلك لا يخفى الا
 فيه بالضمير هكذا
 قيل وليس يستقيم
 لان مدارول الفعل
 الاصطلاحي لدى
 الاطلاق هو المجرع
 المركب من الثلاثة بل

الفعل الاول بمعنى الحدث
والثاني بمعناه الاصطلاحي
فلا يصح الفعير ثم كان
الاحسن ان يقال لانه
موضوع لتعقيق الفعل
مع التقرب والتوقع
في الماضي اوسع القليل
في المضارع كما قاله الرضي
لكنه قد سره والحق
الهندي بناء على ظهور
المراد قوله لدلالة الاول
على الاستقبال القريب
قبل مع التأكيد فلما
ليس جزم معناه الموضوع
له كيف وقد صحاه
سيبويه حرف التنفيس
وكذا سوف الا انه
اكثر تنفيسا من السين
ومناه تأخير الفعل الى
الزمان المستقبل وعدم
التضييق في الحال يقال
نستحق الحقاق اي
نستحق قوله لانه
وضعت الخ قيل ولان
الشيء ما لم يخص بالشيء
لم يصل اليه وليس
بشيء قوله ولحقو نحو
تأخضت قبل الاخر ان
قول ولحقو نحو تاء
فقلت وضعت ويستفي
عن قوله ولحقو تاء
الشأنيت ساكنة ثم
قيل والاولى ان
يشتر نحو تاء فقلت
بالضهير البارز الرفع
مطلقا ولا ينبغي بالتحركة
لاختصاص البارز
الرفع التصل مطلقا
بالفعل كجاء عليه بيان
الشارح والاول من
قيل مالا يبينه والثاني

(جواز هـ) اي جواز الالقاء (المعنى) اي لفظا لجواز الذي يحبر (عن جواز الاعمال ايضا) اي
كما هو مني عن جواز الالقاء حيث قيد (قوله اذا توسطت) يعني به توسط تلك الافعال (بين
مفعولها او تأخرت يعني) به ايضا تأخرها (عنها) اي عن المفعولين لها وبالجملة ان قيدا توسط
والتأخر بالمفعولين يكون احتراز عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غيرها من الاجنبيات
فحصل الاحتراز عن الالقاء الواجب كافي تلك الصور وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة
التقدم فانه لا يجوز ابطال السمل فيه بل يجب اعماله عندا لجهور ولما كان للالقاء متبنا
احدها الالقاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما نشره نال به وهو الالقاء والجائز والثاني
الالقاء المطلق اعني سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره
الشارح من الالقاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال (واما
خص) اي امتاز (هذا الالقاء الخامس بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان مطلقه ايضا) اي كسفيه
(من خصائصها) وقوله (لشيوه) متعلق بخص يعني ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد
شائعا (وكثرة وقوعه) اي كثرة وقوع المقيد في الكلام (ومنها) (اي من خصائص افعال
القلوب (انها) اي افعال القلوب (تعلق) يعني يحكم عليها بانها تعلق يعني يمرض لها
ما يقال له التطبيق في اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها) يعني المراد من تعليقها (وجوب
ابطال عملها لفظا) لم تؤخر في نصب الجزئين (دون معنى) بان اقبيا على ماها عليه من معنى
المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المتر في اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره
المصنف بقوله (قبل) (معنى) (الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشمل التفسيرين
يعني سواء كان بلا واسطة مضاف (كاجمعي مثاله او بواسطة كما اذا كان) اي اذا وقع ذلك الفعل
(قبل المضاف) اي قبل اسم اشبه (الى ما) اي الى تلفظ (فيه) اي في ذلك اللفظ (معنى) (الاستفهام
نحو علمت غلاما من انت) فقوله علمت متعلق مع ان يتبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من
واسطة وهو الغلام المضاف الى من وقال المصنف فيه بحث يعني لا حاجة الى هذا التعميم لان
علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا في هذا المثال الذي اوردنا لشارح لان المضاف الى
ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يميزان معه امتزا جانا بحيث يرى الاستفهام
في المضاف وحروف الجر ويصير متبنا قبلهما ولذا جاز قد يجمع على كل تضمن الاستفهام انتهى
(و) (قيل) (البنى) (الداخل) يعني ويرض التطبيق ايضا بسبب وقوعها قبل التي التي
يدخل (على معمولها) اي معمول تلك الافعال (و) (قيل) (اللام) اي وبسبب وقوعها قبل
اللام (اي لا) ابتداء الداخلة على معمولها (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) (مثال للتطبيق
اي هذا مثال للتطبيق الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على حمزة فالاستفهام بطل بسبب
ذلك عمله في زيد عمر ولكنهما في المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اي المص (مثال اخره)
اي اخوى الاستفهام من التي واللام (القائمية) اي بسبب سهولة تحجر مجملها بالمقايمة (فقال
التي علمت ما زبد في الدار) فان علمت فيه مطلق بسبب دخوله على حرف التي الذي دخل على

على نظر لاختصاص
البارز المرفوع المتصل
بالحركة فقله بالتحركة
لم يكن للاعتراض بل
ليبين هذا ان قلنا ان
الف ضرا واو وكلاوا
في هاوا فليست ضيرا
في دلالة على ان المتكلم
فيها اتصلت هي به ضم
الجاء لا الواو وان قلنا
بختلاف ذلك كما هو
الراجح فنقول لم يلتصق
اليها مجرد توترها في
ثنية الاسم وجهه وان لم
يكون فيه بضمير الرفع
البارز وحل فملت على
وجه به الساكن ايضا
وان صح بحسب المعنى
لكنه بعيد من جهة
اللفظ قوله قبلية ذاتية
تكون بين اجزاء الزمان
فيل التقدم بين اجزاء
الزمان ذاتي وهو
التقدم الذي لا يمتنع
فيه التقدم مع التأخر
وهو بالذات بين اجزاء
الزمان وبالعرض بين
الامور الواقعة فيها
والتقدم بالذات انما
يكون بين الصلة
الثامة والمحلل وبمقتضى
علم آخر ويقوم مخاطب
آخر ولزوم ان يكون
الزمان زمانا متبدا
لو كان متصفا بالثبات
التقدم بحسب الزمان
لكن متصفا ان قبل
لازم الظرفية فهو متعلق
بحدث وقع صفة الزمان
فيكون المتى مادل على

معمولية (ومثال الالام علمت لزيد متعلق) فان علمت متعلق بسبب دخول لام الابتداء على
معمولية ثم اراد ان يبين وجه اختصاص التعلق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما اتفاق) اي انما
عرض التعلق لها بسبب وقوعها (قبل هذه الثلاثة) يعني الاستفهام والتثنية واللام (لان هذه
الثلاثة) اي لان خصائص هذه الثلاثة هي انها (تقع في صدر الجملة وضما) فلا يجوز تخالفها مع
موضوعه لانه فاذا كان كذلك (فانقضت) اي هذه الثلاثة (بقا صورة الجملة) اي بمرفوعيتها من
الابتداء والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اي تغيير
الجملة (بمنصب جزئها) على المعمولية لها لكونها عاملة لفظية فيحتمل ارض المتضمنين وامتنع
جميعهما (فوجب التوفيق) بينهما (باعتبار احدهما) اي احدا المتضمنين (انظروا الاخر) اي
وباعتبار الاخر (معنى فن حيث اللفظ روعي الاستفهام والتثنية ولا يلاما ابتداء) بان اقيمت الجملة
على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال) بان جعل
الجزء آن مفعول لها في ثم شرع في بيان المعنى العرفي للتعلق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى
وبين الاصطلاح فقال (والمتعلق ما خوذ قولهم امرأة معلقة) اي يني انهم يقولون كذا بمعنى
انها معلقة (ودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقود (تكون) اي تلك المرأة (كاشي المتعلق) اي
كاشي الذي يتوقف وقوعه على شيء آخر وتلك المرأة (لما مع الزوج لفقدانه) اي اعدم
حضوره عندها (في يجوز له الخروج من بيتها لئلا يبيتها) اي (لا يزوج لتجوزها) اي
لاعتقاد تلك المرأة (وجوده) اي وجود زوجها المدميق شيئا بموته وبطابقه (فلا تقدر) اي فاع
لا تكون قدرته (على الزوج) اي زوج آخر (فالقول المتعلق) وفي نسخة فان الفعل المتعلق يعني
فالفعل الذي عاق (منعوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالفعل الذي ليس له مفعول حاضرا
(عامل) اي (وهو عامل) اي وهو عامل (معنى وتقديرا) لا مكان عمله في الجملة (لان معنى علمت
لزيد قائم) هو انه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) اي
المعنى (كذلك) وهو متعلق بالمقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) اي عند كونه ناصبا للجزئين
في حال كونه غير متعلق فان معنى علمت زيدا انما علمت قيام زيد وهذا به مضمون معنى المعلق
(ومن ثمة) اي ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ما هو متعلق وبين مضمون غير المتعلق (جاز
عطف الجملة منصوبة جزئها) اي بالمعمولية لمدام المانع (على الجملة التعليلية) اي على الجملة التي
وقع فيها التعلق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكر افعالا) على قوله لزيد
قائم مع ان المعطوف ينصب الجزئين وان المعطوف عليه يرفع الجزئين حيث عطف جز الثاني
على جز في الاول ولو لم يكن الجز اوله خلق مفعولية معنى لما جاز هذا العطف ثم بين ما بين الالاف
والتعاقب من الفرق فقال (والفرق بين الانشاء والتعلق) مع كونهما مشتركين في معنى
الابطال (من وجهين احدهما) اي احدا الوجهين اللذين هما مابه الاختيار هو (ان الانشاء
جائز لا) انه (واجب والتعلق) بخلافه (واجب والثاني) من الوجهين (ان الانشاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعلق) بخلافه (ابطال العمل في اللفظ لاني

المعنى وقال المصنف فيه بحث لانه لو كان الالفاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الالفاء استدراكا يعني لكون الجواز دخلا في مفهومه والاصح ما تقدم من ان الالفاء واجب في الصور المفصلة يعني فانه يقضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لغو ثم قال وتاوية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالفاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين خصيصي الالفاء والتعليق في هذا الباب بان الالفاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجود قدبر اسمي اقول فكان المحض اراد ان يوجه مراد الشارح من قوله بان الالفاء جائز يعني ان الالفاء مختص وعماز من التليق بالجواز وان وجد الوجوب في بعض افراده كفي الصور المفصلة وان قيد بالجواز في كلام المصنف قيد بخواصه التي يمتاز بها من التليق والله اعلم (ومنها) (اي ومن) خصائص افعال القلوب) وقوله منها مبتدأ او خبر مقدم وقوله (انه يجوز ان يكون فاعلها) في تأويل المراد خبره او مبتدأ يعني ومن خصائصها جواز كون فاعلها (اي فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين) (لشيء واحد) (واغلقنا) اي قيدنا قوله بضميرين بقولا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اي احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعها بعل دون آخر نحو اياك ظلمت) يعني فتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارة عن عن شيء واحد وهو الخطاب لجاز هذان مع ان الفعل ليس من افعال القلوب (مثل علمتي متطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلا بعبارة ثان عن التكلم (وعلمتكم) بفتح التاء (متطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارة عن الخطاب (ولا يجوز ذلك) اي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد (في سائر الافعال فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال (ضربتني وشمتني) يعني بضم التاء فيهما (بل يقال) اي بل اذا اريد ان يدبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسي وشمت نفسي وذلك) يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسي حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اي الاصل في الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معطوف على المستر المرفوع في ان يكون وذلك جائزهما للوجود والفصل يعني لان الاصل في الفاعل ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (متأثرا واصل المؤثر ان يتاثر بالتاثر) وانه كان التاثر اسلافه لتاثيرا كثر افراد المؤثر والتاثير وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن لكون كثر افرادها كذلك بحكم الاستقراء حكما على بان الاصل فيهما التاثر ولا يتحقق الاتحادى اي اتحاد المؤثر الانادرا وان كان كذلك (فان اتحاد) اي فيجتهدان اتحاد المؤثر والتاثير (معنى) بان كانا متكلمين او مخاطبين (كره) على صيغة المجهول اي استكره (اتاهما لفظا) اعتبارا للاصل الذي هو التاثير في الجملة (فقد عطف على كره اي وبسبب استكرام الاله في الضميرين مع اتحادهما معنى) اي في صورة كونهما متحدين (تتايرهما لفظا بان يحمل احد الضميرين

زمان واقع في زمان
متقدم على زمانك فيلزم
ان يكون لزمان زمان
ولا يندفع الشبهة الا
بتعديل لفظه قبل بلطف
متقدم بان يقال مادل على
زمان متقدم على زمانك
وقول يمين الله وحسن
توبيخه قال الحكماء
التقدم على خمسة اوجه
الاول بالبيئة كتقدم
المشي على الضوء
وحركة الاسح على الحاتم
ثان العقل يتحكم بانه
يمرك الاصبع بيمرك
الحاتم ولا عكس الثاني
التقدم بالذات كتقدم
الواحد الاثنين وهو
المشي بالتقدم الطبيقي فانه
لا يمتل ذات الاثنين
وهو ذلك هذا الواحد
وذلك الواحد ولا يتم
له ذات الا بذاتها
فهذا التقدم مخصوص
بجزء الشيء مقبسا الى
كله دون سائر حله
الثالثة وذلك على
رواية صاحب المواقف
والشهور في الكتب ان
الحجاج اليه ان كفى لي
في وجود المحتاج كان
متقدما عليه بالبيئة كالؤثر
المستجيب بصراطه للتاثر
ورفعه موافقه وان لم
يكف كان متقدما عليه
بذات والطبيخ الثالث
لقدّم بالزمان كتقدم
موسى على السلام فانه ليس
لذات موسى ولا شيء من
عوزته الا زمان فناء

معبر بالاسم الظاهر التي عن التباير (قدر الامكان فن ثمة) اى ولاجل قصد التباير (قالوا)
 اى عبروا في الصووة التي اتحد فيها معنى بقولهم (ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني)
 وانما عدلوا عن تفسير المفعول بالضمير الى تغييره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتني (فان الفاعل
 والمفعول في ليسا بمتبايرين) اى في قولنا ضربتني (قدر الامكان) يعني في اللفظ (لا تفاهما)
 اى لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه اعتبر تبايرهما
 لفظا بقدر الامكان هذا حلف (بخلاف ضربت نفسي) يعني انه يوجد فيه التباير بقدر
 الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى
 تحولت الى الحال التي شابهت (كأنها) اى بحالها اى النفس (غيره) اى غير المتكلم
 مع انها عين في الحقيقة وانما صارت كذلك (لغلبة مقابلة المضاف للمضاف اليه فصار) اى
 فحينئذ حصل المقصود الذي هو اعتبار التباير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل
 والمفعول في متبايرين بقدر الامكان) هذا في غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان
 المفعول به) اى فلا يحدد فيها اعتبار تبايرها بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى في افعال
 القلوب (ليس) اى المفعول به (المصوب الاول) اى الذي وقع منصوبا اولاً (في الحقيقة)
 حتى يجري فيه ما يجري في غيرها من الافعال من اصابة تباير الفاعل والمفعول به (بل) اى
 المفعول به في الحقيقة (مضمون الجملة) فان المفعول به في قولنا علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط
 بل هو مجموع قيام زيد لكان قولنا علمت قائما بمنزلة علمت قائم وهو بمنه قولنا ضربت
 نفسي (لجاء) اى حينئذ جاز (اتفاهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول في كونهما ضميرين
 (لفظا لهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وانما جرى) اى
 ومن بعض الافعال التي اجريت (بجرى افعال القلوب في جواز كون الفاعل والمفعول به
 ضميرين اشئ واحد هو فعل) فقد تى وعدم تى بضم التاء فيها وانما جري بجرىها (لانها)
 اى لان هذين الفعلين (تقبضا وجد تى) بضم التاء (فحصلا) اى وكونهما قبضه حملا
 (عليه) اى على وجد تى (حمل القبض على التقبض وكذلك) اى وكما جرى هذان الفعلان
 بجرى افعال القلوب (اجرى) بجرها ايضا (رأى البصرية) اى من حيث جاز فيها رأيتني
 بمعنى ابصرتني (والخلمية) اى رأى الخلمية اى مارأى في النوم حيث جاز فيها رأيتني
 في النوم (على رأى القلية) اى حملا على رأى القلية اشئ بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونهما
 محمولين على رأى القلية جوز (فيهما) اى في رأى البصرية والخلمية (ماجوز فيه)
 اى في رأى القلية وقوله (من كون) بيان لما يعني ان ما جوز في رأى القلية هو كون
 (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية والخلمية (ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول
 الشاعر) ولقد اراني الرماح درية هم عن يميني تارة وامامى (ه) هذا شاعدا لموقع في رأى
 البصرية وقوله الدرية يهزم ولا يهزم الحلقة التي يتلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن
 عن يميني اى من جانب يميني فمن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين لعدم

الاموسى وجد في زمان
 ثم اتفق ذلك الزمان
 وجام زمان وجده ميسى
 ومنابره للاولين بينة
 الرابع التقدم بالشرف
 كتحكم ابي بكر على مر
 رضى الله عنهما الخامس
 التقدم بالرتبة بان يكون
 اقرب الى مبدأ معين
 والقرب اما على كل
 الاجناس او وضعى كما
 في صفوف المسجد وقيل
 التكمون فهنا نوع
 آخر من التقدم كالاجزاء
 الزمان بعضها على بعض
 فانه ليس بالعلية ولا
 بالذات لعدم الاقتران
 واستحالة قيام اجزاء
 الزمان مع ان التقدم
 والتأخر في هذين
 النوعين من التقدم
 يجوز اجتماعا بل يجب
 ولا بالخلف والرتبة
 وهو ظاهر فان اليوم
 والاسم مثلا متشابهان
 في الفضيلة وليس بين
 اجزاء الزمان ترتيب
 عقل ولا وضع بل
 قول امتناع لاجتماع
 كاف في هذه الاربعة
 ولا بالزمان والا لزم
 التسلسل في الازمنة فان
 يكون كل زمان في زمان
 آخر وايجب منه بان ذلك
 هو التقدم بالزمان وانه
 لا يرضى الازمان فاذا
 المطلق من غير مكان ذلك
 قدما بالرضى كما ان
 القسمة تعرض حكمه ولا
 وبالذات فاذا عرفت

لغيره كان بواسطة لكم
وذلك لا يوجب لكم كما
آخر فاذا تمهد هذا
عرفت ان الشارح قدس
سره لم يصب في دفع
السؤال واما القائل وان
اتفق اصابت في القول بان
التقدم بين اجزائه زمان
زمانى الا انه اخطأ في
التقدم الذاتي فان ما زعمه
ذاتيا هو التقدم بالية
اختفا وايضا قد اضعف
اشد الافتضاح حيث قال
لزوم ان يكون لزمان
زمان انما يندفع الخفا
لا فرقى في ورود السؤال
واندفاعه بين التقدم وكلة
قبل ولا يشمور ان يكون
منفقا السؤال ذلك الا
لتباس وقد اعطت
بحقيقة الحال خيرا قوله
بأحد حروف اثنين في
اوائله قيل الظاهر في
اوله وكان القائل
غفل عن سر الجملة
وهو تصداد الواع
المضارع قوله كوقوع
الاسم مشتركين المسمى
المتعدد كالمعين قبل لا
يعنى ان المسمى ايضا يكون
مشتركا فيكون مضارعا
للاسم الا انه ليس كل
مسمى مشتركا بخلاف
المضارع فان اشتراكه
الذي بسبب زيادة احد
حروف يأتي دائما
فلذا قد شبهته
بأحد حروف تأتي
ولو جعل مشابهته بأحد
حروف تأتي لوقوعه
مشتركا بمثل مثل قاته

بان اليسار كالمعين واما الظاهر فان القارص لم يمكن من اخذ معنى البيت والله لقد رأيت
نفسى مرارا كثيرة للرماع بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فتأتى من الجوانب كلها
ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خيرا) مثال لراى الحلبية
يعنى انى ارانى في المنام ولما كان بعض افعال القلوب متعدية الى مفعول واحد على خلاف ما هو
الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه فقال (ولبعضها) (اي بعض افعال القلوب) وهذا تفسير
لضمير الجرور وقوله (ماعد احسبت وخلت وزعمت) تمييز لذلك البعض وهو اما بدل
من بعضها او خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله ولبعضها
خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع صفة بعد صفة للمعنى
يعنى ان ذلك المعنى غايته احوال لكنه ليس بيبعد بل قريب (من معانيها الاول) بضم الهمزة
جمع الاولى (ومعنى) اى تلك المعاني القريبة (امال العلم اولظن) يعنى انها انسان فعينها يكون
المراد من المعاني على ما وقع في بعض النسخ ما فوق الواحد كذا في حاشية الصمام وقوله
(بحيث) قبله لقريب يعنى ان قربها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) في اول الوهلة (انه)
اى ذلك الفعل [بهذا المعنى ايضا تمتد الى مفعولين] كما كان في معناه الاول ثم بعد النظر
الدقيق يتبين انه ليس معناه الاول وانه هذا المعنى غير متدلى مفعولين (واما ما قد ناذلك)
اى انا قيدها المعنى الاخير بقولنا انه قريب بهذه الحيلة (للايضاح) اى لا يرد على قول
المصنف بانه (لا وجه للتخصيص ببعض) اى بماعدا هذه الثلاثة (لان لكل واحد منها)
اى من افعال القلوب (معنى آخر) فان خلقت جاء بمعنى صرت داخل وحسبت) اى جاء
(بمعنى صرت احسب وزعمت) جاء (بمعنى كففت) اى كنت كفيلا ومنه قوله تعالى
وانا به زعيم ووجه الدفع ان هذه المعاني ليست بقرينة من معانيها الاول ولا يتوهم منها انه
متدلى المفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن وقوله (بتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى
يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك المعنى الاخر) متعديا (الى) (مفعول)
(واحد) (الاشئين) اى كما هو التوهم من قرينه ثم فصله بقوله (فطنت) اى والفعل
الذي هو طنت يكون (بمعنى اتمت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فطنت) اى يقال
ظننت (زيدا) بمعنى اتمت اى اخذته مكاتوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب
منه (ومنه) اى ومن هذا القليل (قوله تعالى) وما هو على الشيب بظنيته) اى على قراءة
من قرأ بالظاء فظن بمعنى المفعول (اى بهمهم) فتح الهاء يعنى ان عمدا عليه السلام ليس
بهمهم في خبره عن الغيب بان يتوهم ان يخبر كخبر الكاهن الذى يخبر عن الغيب حتى يكون متهما
(وعلمت) اى فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان (معنى عرفت) (قول علمت
زيدا) بمعنى عرفت شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بمسمى
شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين (ورأيت
بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة) اى بالحاسة البصرية

(ومنه) أي من هذا القليل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) أي ما الذي تبصرون في كون قوله تعالى فانظر من هذا القليل انظر فانه ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شيء ولا من رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو مبني لرأى الذي هو الاعتقاد والمشاهدة كذا في كتب وجوه القراءة (ووجدت بمعنى اصبت) (قوله) وجدت الغالة أي اصبتها وعلمتها بالحاجة ثم الشارح اراد ان يبين ان تفسيره مطابق لاراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال (ولما كان مراده) أي مراده المصنف بقوله ولم يضا معنى آخر (ان اها معاني اخر قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرناه به لان مراده منه ان اها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض) جواب لما أي لم يتعرض المصنف (للم) أي لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشقة لمليا) فانه بعيد معنى من معنى العلم (ولو وجدت) أي ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت أي لماني الثلاثة احدها وجدت (جدة) ثانيها (ووجدت موجدة) ثالثها (وجدت وجدا أي استفتيت) بشي معنى الاول استفتيت (و) معنى الثاني (غضبت) معنى الثالث (خزنت) وأعلم يتعرض لها (لثانيها) أي لان تلك المعاني (ليست بمعنى العلم والظن) الذين هامن معاني القرية يعني ان عدم تعرضه دليل على ان مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة) (انما هي) أي تلك الافعال (ناقصة لانها) أي لكون تلك الافعال (لا تتم بمرفوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها وليست (كالافعال الناقصة) فانها تتم بمرفوعها لانه لا مادة لفعل على الحدث الخاص القائم بالمرفوع وقال المصنف وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح الناقصة مع نقصان مدلولها عن غير هابا زمان ثم قال وذلك ان قول سيبويه النقصان عددها بالنقصان الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه انتهى وقال في الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والتأني كونه بعض افرادها جزئية بعضها فردين بالفعل القديم يعني بالفعل الذي سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله (ما وضع) خبره (أي افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام في قوله (لتقرير الفاعل) مشتاق بوضع اما صفة فيكون بيانا للموضوع له واما التعليل كما فسفه الشارح وقوله (على صفة) مشتاق لتقرير والمراد بالفاعل هو اسم الافعال الناقصة الذي اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل هو اصطلاح بعضهم ومنهم المعنى والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فحينئذ لا فرق بينهما وبين الافعال التامة فاما اذا قلنا قام زيد وقتلنا ايضا كان زيدا قائما فبني الكلام ان القيام ثابت لزيد في الزمان الماضي فاراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال (أي الممدة فيما وضعت له هذا الافعال هو تقرير الفاعل على صفة) يعني ان الصفة وتقرير الفاعل عليهما معتبر في الافعال كما هي لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احدهما معتبر عمدة فالعمدة في الناقصة هو التقرير وحده وفي التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولاشك ان هذا الصفة) جواب عما ورد عليه وهو ان كان ما في ما وضع

مشارك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف كان اشبه مشابهة وانت خبير بان القول باعتبار الماضي خط صريح وكما سبق رحمه الله ان بين الانشائات الماضية قد يستعمل في معان مختلفة وهي موضوعة لها ولم يدور ان هذه حيثية اخرى وقوله ولو جعل مشابهة الى آخره ايضا من قصور فهم كما هو الظاهر قوله أي الضمك المفرد قيل يجب ترك فيه المفرد لان التكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم بضرب او بنضرب وانما وصف في اضرب بالمرء بمعنى انه ليس منه غيره كما يدل عليه وصفه في ضرب بكونه مع الغير فلا يجمع الافراد مع كونه مع الغير والاسم كقيل قوله ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرف المضارع مع ان يتلقى به الجمل دفع لا ينع على عبارة التي له فبني ان عدم اعراب غيره مفيد بوث عدم اتصال نون التأكيد او نون جمع مؤنث هو باطل لانه لا يرب غير مطلقا وانما لا يفيد انه لا يرب اذا اتصل به نون التأكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال ما بالبيان انه انما يرب اذا لم يصل به نون تأكيد ونون جمع مؤنث وان

عبارة عن الفعل والفعل لا يتخلو عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزائه فيكون ذكر
 الفاعل والصفة مستدركا فاجاب عن بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقدير الذي هو المدة
 في الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو المدة (نسبة اى عبارة
 عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام وبين زيد (فكل من طرفها) اى من طرفي
 النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فيها
 التفسير لم راده خرج (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانه) اى لان
 الافعال التامة (موضوعه اصفة) اى الحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل (عليها)
 اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير معدة فيها) اى فى المعنى الذى (وضعت) اى
 تلك الافعال الناقصة (له) اى لتلك المعنى على السوية بلا ترتيب جيب احدها (لالتقرير وحده)
 اى المدة ليس التقدير وحده كافي الافعال الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) اى
 النسبة التى بين الفاعل والصفة (معدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لانها) حيث لم
 يقل فى التفسير ان التقرير هو تمام وضعت له بل قال هو المدة فيها وضعت له لانه لو جعلناه
 كذلك لكان حل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بتمام بمجرد التقرير
 (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
 فى الكلام) اى فى كل من تلك الافعال (والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها) فان صار
 للانتقال وكان الدوام وما برح للاستمرار كما يجيب وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشار الى
 تصحيح الحد فى معنى الافعال الناقصة وجعلها بمجرد التقرير بدعى خروج ما زادها على
 التقرير عن معناها لكونها قيد دلها اى انه لو جعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم
 يجعل زائدا وخارجا كما جعلنا (فيقال صار ملام موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه
 الانتقال) اى طريق الانتقال الفاعل (اليه) اى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان
 الماضى) وفى بصير فى الزمان المستقبل (وكذا) فى (كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة
 وقوله (فلا شك) جواب لو يبنى لو جعل كذلك لاختل الحد لانه شك (ان كل جزئى)
 من (تمام الموضوع له بالنسبة الى ماد موضوع له والصفة) اى وان الصفة (خارجة عنادى
 عن تمام ما وضع له) (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى
 على الحدث والنسبة الى قاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجه الشارح على تقدير
 جعل اللام فى التقدير للفاعل صلة لوضع وقال الصام ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام
 الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخل فى الافعال التامة تكلف
 وتحكم انتهى ثم اراد ان يرجه على تقدير جعل اللام لتسبيل فقال (ولا يجدر ان يجعل اللام
 فى قوله لتقرير الفاعل لقدر لاصلة الوضع) كافي السابق وقوله (ولاشك) اشارة الى ان
 هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لا شك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
 هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفات خارجة عن الغرض ايضا بخلاف الافعال التامة

قوله ولا يرب من الفعل
 غيره فى قوة واغايير
 المضارع بمعنى ما يرب
 الا المضارع فيكون
 اتصال الطرف به قيد
 المحرر الا مراب فيه
 فيكون التية محالها
 لا المحرر ~~وهذا~~ اى
 اتصال حتى يتدفع الشبهة
 فالحق ان قوله اذا لم
 يتصل يتعلق بمعنى المقابلة
 وقيد لها اى لا يرب
 مقابلة فى وقت عدم
 الاتصال فان قيل تقدم
 الغير بحيث يشمل المضارع
 المتصل به احدى الطرفين
 ومن المعلوم ان مرجع
 الكلام الشارح الى
 ما قاله الهندى من انه
 ظرف لفهوم ماسبق
 من الكلام فانه اذا قال
 لا يرب غير المضارع
 فهم منه ان المضارع
 مررب واعرابه ملحق
 بهذا القيد وما اذكره
 القائل من الاعتراض
 عليه وما ذكره حقا
 فى المقام فسادا
 من البيان وقوله واعرابه
 رفع لايبنى علم القاطبة
 بل بمعنى ضم لوتون
 انتضاهما العامل لايبنى
 ما به يتوهم المعنى المتضمن
 للاعراب بل بمعنى ما
 اوجب كون آخر الكلمة
 على هيئة مخصوصة فان
 اعراب الفعل ليس معنى
 وقوله ونصب بمعنى نصب
 او حذف نون او جيبها
 العامل وقوله وجزم بمعنى
 سكوت او حذف نون
 او حرفا متضاهما العامل
 هكذا قيل وفيه نظر قوله

فان الفرض من وضهما) اى من وضع التامة (مجموعهما) اى مجموع التقرير والصفة
 (لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حداث الافعال
 الناقصة هذا ما وجه الشارح للحد على التقديرين فى الامتحان شرح اللب انه لا يجوز ان
 تكون اللام صلة لوضع والا فلا يشمل صير بالشديد بمعنى جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما
 كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب متلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله
 تكلف الشراح فى الجواب فبعضهم يبنى الفاعل الهندى خص الصفة بالخبر اى بمحدث خبر
 الفعل الناقص وبعضهم يبنى الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يبنى صاحب
 المتوسط والسيد عبدالله خصاها بقر مدلول مصدره وشئ منها لا يهضم من اللفظ فالتقدير
 بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه يمنع كونه جامعا لخروج ليس حينئذ لانه ليس لتقرير
 الفاعل على الصفة بل على نقيضها ولواريد بالمصدر الموجود فى الاستعمال دخل نحو تعالى
 بل اسما للافعال كلها وقد عرفت فساد جعل بمعبارة عن الفعل ثم رد ما قاله الجامعي بقوله
 وبعضهم قال معنى الحد ان الصفة فيها وضعت هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير
 بخلاف الفعل التام فان الصلة فيه عمدة ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير
 عمدة وهذا التوجيه بعدم عدم تمثله فى ليس وكونه تحكما يحل التقرير عمدة بخلاف
 الزمان لا قربيته يمتد بها عليه فلا يلتفت اليه فى الحدود ولو بدل الفاعل بالبندأ او بالاسم
 وفسر بالبندأ بمد دخول الفاعل عليه لما كان اقرب اشئ ملخصا ورده الصمام ايضا حين
 قال جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى التقرير الافادة لان الفرض من وضع اللفظ الافادة
 المعنى لافسمة ثم قال والوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان فائدة التأكيذ والافعال
 الناقصة موضوعات اخرى تقرير الفاعل على صفة وتأكيذ الصفة بالصفة قائم موضوعات
 بالنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة
 المدولة بها فتأكد النسبة المدولة لجعل بدخولها عليها ولا ريبه فى ان الفرض الافادة
 الزمان ايضا غاية ان الصفة الافادة التقرير بمعنى التأكيذ هذا على تقدير كون اللام لصفة
 واما على تقدير جعلها للفرض فقال فيما ايضا اعمى هذا التقدير ايضا لا بد من حمل قوله
 ما وضع لتقرير الفاعل على ان الصفة تقرير الفاعل انتهى ما فى حاشية الصمام وانما
 حكينا ما قاله الفاضل فى هذا المقام لكونه من مشكلات ذوى الانيام فخصها ما والاوجه فيه
 (نظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا) (وحي)
 (اى الافعال الناقصة) (كان وصار واصبح وامسى واضى وظل وبات واخر)
 بمد الهجزة (وعادو غدوا وراح ومازال وما اظن وما قاتى) (بالهمزة) يبنى بمد التاء
 المكسورة (وقيل بالياء) يبنى المفتوحة بمد التاء (وما برح وما دام وليس) وهذا مذهب
 الجمهور (ولم يذكر سيويه منها) اى من المذكورات (سوى كان وصار وما دام وليس
 ثم قال) اى سيويه (وما كان نحوهن) يبنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات

متصل به نحو يضرب
 وما يضرب الا هو قائم
 وان لم يجر من الضمير
 البارز لكنه جرد
 من الضمير البارز
 للتصل قبل والاخيه انه
 لا حاجة الى قوله متصل
 به فان معنى التبريد من
 الضمير ان يتصل به بدل
 عليه قوله والمتصل به
 ذلك وليس مما يلتفت
 اليه قوله لفتية ميل لا
 حاجة الى ذكر هذه
 التبريد لانه ليس ضمير
 بارز مرفوع متصل الا
 لفتية والجمع والمخاطب
 ولقد اجاب من ذلك
 المس حيث قال يبين
 لتفصيل انواع الافعال
 باختيار الارب لان
 لفظه مختلف فى انواعها كما
 اختلف فى انواع الاسماء
 فيسمى نحو يبينه فى الاسماء
 وبين اللفظ والتقدير
 فى كل واحد منها لسهولة
 امره فكل جمع مجرد من
 ضمير بارز مرفوع رفعا
 بالفتحة ونصبه بالفتحة
 وجزمه بالسكون كقولك
 هو يضرب ولن يضرب
 ولم يضرب ولا يكون هذا
 الضمير البارز الرضوع
 المتصل فى مقام الاقضية
 والجمع والمخاطب المؤنث
 وانما ذكر يبيننا لماله هذا
 كلامه قوله والمؤنث قبل
 فيه ان الضمير البارز فى
 الصحيح المرب لا يكون
 بجمع المؤنث لانقض
 فالجطلق فى هذا
 المقام ينصرف الى

بل ذكر بعضها وأشار الى عدم الانحصار بقوله وما كان اى الافعال التى كانت نحوهن
اى مثل كان وصار ومادام وليس وقوله (من الفعل) بيان لنحو وقوله (مما لا يستنى)
بيان للفعل اى من الافعال التى لا تستنى (عن الجبر) يعنى لا يتم بمر فوعه كلاما (والظاهر)
اى الرجوع من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة)
وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة) وقال
العصام تتضمن ملاحظة بمعنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة مناه وعماله بهذه
الملاحظة ولا يراؤه فى مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والتضمن حال فيقال فى
تفسير تتم التسعة بهذا عشرة تتم بهذا صائرة عشرة وانها عكس هذا يعنى بان يجعل
الاصول حالا والتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح فى التفسير الطريق الثانى حيث
جعل الاصل الذى هو تتم حالا وجعل التضمن اصلا فقال (اى تسعة عشرة تامة)
قالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تتم لانه صفة العشرة كما توهم وكذا اختار
فى قوله (وكل زيد عالما اى صار زيدا عالما كاملا) حيث اخذ من كل لفظ الكامل وجعله
حالا واقام مقام كل لفظ صار وجعل زيدا اسماء عالما خبره (وقد جاء) (جاء فى قولهم)
فى نسخة فى قولك وجاء فعل ماضى وقوله (ما جاءت حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل
جاء وجهة وقد جاء معطوفة على ما قبلها فكانه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة
وقد جاءت ما جاءت حاجتك (ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان
الضمير المؤنث المستتر تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها)
اى خبر تلك الكلمة الناقصة ثم وجه الشرح هذه العبارة بنوحيات وقد اشار الشارح
اليها بقوله (اما بان يكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما)
اى لفظة ما فى ما جاءت (نافية وجاءت) بمعنى كانت وفيها (اى وفى تلك الكلمة) (ضميرها)
تقدم اى راجع لما تقدم (من الفارقة) بالفتح المعجمة من الضرورية (ونحوها) اى ونحو
الفارقة من حالة تدل على الفظة (اى لم تكن) يعنى قضاء على هذا التقدير انه لم تكن
(هذه) اى الفارقة (على قدر ما تحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (او استهامة)
معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون ما فى جاءت استهامة (والضمير) اى المستر
(فى ما جاءت) (بـودالها) اى الى ما (وأنما انت) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون
مرجه مذكرا (باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز
تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله (كما فى من كانت امك) فان من كانت استهامة
مر فوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستر راجع الى من وخبرها
امك والجملة خبر المبتدأ وانت ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو اللام وكذا هنا التركيب
وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى حينئذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون
بالجملة خبرا لمبتدأ (ومننا اية حاجة صارت حاجتك) وفيه وجوه اخذ ذكرها زنى

المذكر وقدك مع قوله
فيما بعد والتصل به ذلك
بالنون وحذفها ذلولا
المضار اليه بذلك عاملا
لتصغير جمع المؤنث لا
تنقض الحكم بجمع
المؤنث وفيه ما فيه قوله
والسكون فى حال الجزم
قيل لم يفده بقوله انظرا
كما قيد اخويه الالفاظ
بجملات الحركة وهناك
نظرا لان الرفع قد يكون
بالضمة قدريا وكذلك
النصب اذا وافق على
المضارع والجزم قد
يكون بالسكون قدريا
اذا حرك بالجزوم
لما كتبت نحو لم يفرب
القوم ولقد سبق ان
ذلك يبين لتفصيل
انواع الافعال باعتبار
الامراب لان لفظه
يختلف فى انواعها لان
الامراب لا يتصور فى
ذلك الالفاظ حتى يفهم
النظر قوله والمضارع
التصل به قيل لا يخفى ان
الظاهر من سياق كلام
المس ان قوله والتصل
معطوف على الجرد
وهو مع ما قبله متصل
الصحيح لكن الصحيح
عطف على الصحيح الجرد
لا على مجرد الجرد فيه
الشارح عليه قوله
والمضارع للتصل به قيل
ولو مثل المس بقولنا
يدعوه وان يدعوه وان
يدل يفربون وتضربان
لكان واضحا وليس
بذلك قوله والمضارع
المستل الاخر قيل
المتل عندهم ما قبل
الصحيح وهو ما كان

زاده هي ان تكون ما الاستهامة منصوبة المحل خير مدم لجأت وحاجتك مرفوعة فاعله
ثم ان الاحتمال في حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلي بل هو مني على الرواية قال
في مفتي اليبس وروي رفع حاجتك فاجلة فليقة وتبصها فاجلة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار
فعل الاول ما خيرا وواو حاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما و انت حلا على
منى ما و حاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج قالوا لا بن عباس رضى الله
تعالى عنها حين جاء اليهم رسولاً من امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه (و) (جاء ايضاً)
(قدمت) (واقعة في قولهم) (دفع شفرة) (اي حدد سكينه) (حتى قدمت اي صارت الشفرة)
وفيه اشار الى ان الضمير المسكن في قدمت راجع الى الشفرة ففتح الشين وهي السكن العظيم
وقوله (كانها) حرف تشبيه وهي مع اسمها الذي هو ضمير المؤنث وخبرها الذي هو قوله
(حربة) خبر لتوله قدمت وقوله (اي ربح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدد سكينه حتى
صارت تلك السكن مشبهة بالربح القصير ولما انفهم من كلام المص كون قدمت وجاء مستعلاً
نافصاً هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشار الى
المذهبين فقال (قال الاندلسي لا يتجاوز وقد) عن (الموضع الذي استعملها العرب فيه)
اي في ذلك الموضع (خلافاً للفرأ) فانه قال يتجاوزها الموضع الذي استعملها العرب فيه
قال المص الا الى امر اذ جاء في مثل جاء البرقيذين قال الرضى واجاز المصنف وقيل هو حال
قال الرضى وليس بشئ لانه لا يراد ان البرجاء في حال كونه قفري ولا معنى له ثم قال المصنف
يعني في بعض تصانيفه واما قد فلا يطرء وان قلنا بالطرء فاما يطرء في الموضع الذي استعمل فيه
اولا يعني قول الاخرابي فلا قال قدمت كما خال قدمت كما سلطان لكونه مثل قدمت كلها حربة
كذا في بعض الحواشي والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسي وصاحب اللب اختار قول
الفرأ (و) قوله (دخل) اذا وقع بغير واو كما في اكثر النسخ يكون خبراً بدخراً وهي
تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المسترقوله (وما كان نحوهن) الى عموم
هذا الحكم يعني الافعال الناقصة وكذا الافعال التي كانت مثلهن في كونها نواسخ المبتدأ
والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيدھا الشارح بقوله
(المركية من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل اقم زيد وما قمت زيد قائماً جلتان اسميتان
لكنهما ليستا بمركبتين من المبتدأ والخبر بل هما مركبتان من المبتدأ والتاعل وقوله (لا عطاء
الخبر) متعلق بتدخل ومفعوله ولنا فسر بقوله (اي لاجل اعطائها) اي اعطائها تلك
الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضائق اليه وهو قوله (الخبر) مفعول الاول
وقوله (حكم مضاعفاً) بالنصف مفعوله الثاني وقوله (اي معنى هذه الافعال) اشارة الى
ان الضمير المحرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (يعني اثره المرتب عليه) اشارة
الى ان المراد بالحكم الاثر الذي ترتب على ذلك المعنى يعني ان تلك الافعال اعتمدت على تلك
الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو ان تعلى تلك الافعال خبر تلك الجملة اثره الذي ترتب

آخره صرف ملة لكن
التبادر من كلام الشارح
ان المثل تام اريد به
الخاص ولعل التبادر ان
ليس المراد زيادة الاخر
التنبيه على كون مثل
الوسط وغيره من انصاف
المثل المستعمل بل ايقبه
ليجرد البيان قوله هذا
الخير قبل لم يقدوا
الخير في المضارع
وقدوه في المبتدأ حيث
قالوا هو الخير للاسناد
اهم من الاسناد اليه كما
قسم المسند من المبتدأ
لا يحتاج الى التنبيه
في المبتدأ دون المضارع
لا يفيد منهاء بدون
التركيب مع الغير في جند
منه ما يجرد عن العامل
وليس بمجرع بخلاف
المضارع فانه لا يستعمل
بدون التركيب فلا يجرد
المجرى منه غير مرفوع
وذلك يجب فان الخبر
فيما سبق تام وهذا خاص
فكيف يكون ثم مقيداً
وفيه مطلقاً على ان ما في
بني البيان نادى يامل
صوت على لزوم اعتبار
التنبيه في جانب المضارع
دون المبتدأ وليت
شعري لم لم يتغلغل
لصواب من قول الشارح
تدس سره هذا الخبر
ولم تغفل عن قوله من
النائب والمجاز لم كما
هو المتبادر من عبارته
قبل التبادر من
بيانه لاسماء المضارع
انه لم يعمد الرابع

له التجرد كيف وقد قال
في بيان المنسوب منه
وينصب بان الى آخره
وفي بيان التجرد وبغير
علم الخ لم يقل هنا
ويرتفع بالتجرد من
النائب والجازم تبادر
منه انه لم يجعل النام
التجرد وانما قال ويرفع
اذ التجرد لان تحقق
العامل انما يكون وقت
التجرد لانه اذا تحقق
النائب او الجازم يتبع
وقوع الاسم موقفا لان
الاسم لا يدخل عليه
نائب الفعل ولا جازمه
ففي التجرد لا يصح ان
يقال لم ضارب وانما لم
يقول ويرتفع موقفا موقعا
الاسم لان وقوعه موقعا
الاسم حتى في كونه من
كثير من الموضع فلا
يغيزه المرفوع عند
المبتدئ بسهولة والى
الاصل في هذا المقام
تغير الاقسام الثلاثة بعضها
من بعض لبيان العامل
وليس مما يفتى اليه
لان من له ادنى بصيرة
يفهم من قوله ويرفع
اذا تجرد جواز كون
العامل فيه التجرد وهذا
هو الملقى للتبادر ولو
قال ويرتفع بالتجرد لما
صح التنبؤ الى التبادر
لان كون العامل التجرد
يكون مقطوعا به قال
الرضي في قوله ويرفع
اذا تجرد عن النائب
والجازم وهذا وان لم

على مناه (مثل صار زيد غيا فني صار) وهو الفصل الداخل هنا مناه (الانتقال
وحكم مناه اي اثر المرتبة عليه) اي اثر الانتقال الذي ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر)
وهو المعنى (مبتلالية) اي من المعنى الذي كان متصفا به الى المعنى الذي هو اثر معنى
الانتقال (فلمادخل) اي ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعني) تلك الجملة (زيد غي) واقاد
حكم ان ذلك الفعل (مناه الذي هو الانتقال اعطى) جواب لما بيني ولمادخل واقاد اعطى
ذلك الفعل وهو قاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله (الذي هو غي)
تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثاني وقوله (وهو كون المعنى
منتقلا اليه) تفسير للاثر وكان الشئ اشار به الى ان اضافة الحكم الى المعنى في قوله
حكم مناه اضافة بمعنى اللام فتناه كل من الحكم ومناه معنى على حدة وقيل اضافة
بيانية ومناه لاعطاء الخبر حكما هو مناه والفاء في قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع
معلوف على تدخل من قيل عطف السبب على السبب يعني انه بسبب دخول هذه الافعال على
الجملة الاسمية ترفع (هذه الافعال الجزئية) (الاول) (لكونه) اي لاجل كون الجزاء الاول
(فاعلا) (ونصب) (الجزء) (الثاني) (لشبهه) اي لكون الجزاء الثاني مشابها (بالمفعول به
في توقف الفعل عليه) يعني كان الفعل المتدري موقوف في تحقق مناه على المفعول به كذلك
هذه الافعال موقوفة على الخبر في كونه كلاما تاما (مثل كان زيد قائما) والفاء في قوله
(فكان) تفصيلية يعني ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هي
ثبوت خبرها لفاعليها ماضيا والثاني بمعنى صار والثالث ما فيه ضمير البيان فشرع في بيان القسم
الاول فقال ان كنه كان (تكون ناقصة) فقد در المشرح كنه (كاشنة) للاشارة الى ان قوله
(ثبوت) ظرف مستقر منصوب محل على انه مفعول له ناقصة يعني انها تكون الناقصة التي
هي لبيان ثبوت (خبرها) اي خبر كنه كان وقوله (لاسما) متعلق بالثبوت وقوله (ثبوت)
للاشارة الى ان قوله (ماضيا) مفعول مطلق لثبوت وفسره بقوله (اي كاشن في الزمان
الماضي) للاشارة الى ان المراد بوجوب الثبوت بالماضي كونه في الزمان الماضي ولقد اقل
المصام الاولى جمل ماضيا مفعول فيه ووجه تنكيره لبيان انه زمان معين من الماضي
وقوله (دائما) بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم يعني ان يكون ثابتا في الزمان الماضي اما
ان يكون ماضيا دائما يعني بالعدم انه (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان
زيد قاضلا) وبمثال قوله تعالى وكان الله عليا حكيما وقوله (او منقطعا) عطف على قوله
دائما يعني وامان ان يكون منقطعا (نحو كان زيد غيا فقير) يعني اعطى غناه بعدم ثبوته
في الزمان الماضي ولا يعني ان القسم الاول يختص بالواجب تعالى لان عدم السابق
والانقطاع اللاحق محال في حقه عز وجل واماما سواء فكله مسيق بالعدم ولا جق
الانقطاع اذ كل شئ هالك الاوجه والله اعلم ثم شرع في القسم الثاني فقال (وبمعنى صار)
(عطف) يعني ان قوله بمعنى معلوف على قوله ثبوت خبرها (اي كان) يعني كنه تكون

ناقصة كاشنة بمعنى صار) يعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر للاسم
 واذا كان كذلك (فهو) ان هذا المطلق (من قيل عطف احد القسمين على الاخر) يعنى من
 قيل عطف احد القسمين على القسم الاخر (لا) آمن قيل عطف القسم (على ما) اى على
 القسم الذى (هو) اى المطلق (قسم منه) اى من المطلق عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا
 على احد القسمين الذين هما قسيان لكونها الثبوت اعنى قوله اذ انما او متعلما (كقول الشاعر
 وبنياه قنروا على كآسها قطا الحزن قد كانت فراخا يوشها) والباء فى بنياه بمعنى فى والتبهاء
 فتح المتأنة القوية وسكون الباء التحتية بالمد المازة والقفر فتح القاف وسكون الفاء المكان
 الحالى والمطى جمع مطية وهى المركب والتطامع قطاعة وهى طائر سريع الطيران والحزن فتح
 الياء المهملة وسكون الزاى ما غلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى صارت يعنى بمعنى الانتقال
 من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر والبسوس جمع بسوس والمعنى كنت بمفازة تجبر فيها
 السالك والحال ان المطا فى سر عتيرها كآسها قطا الحزن اى كآسها الطائر الذى يبض فى المكان
 المرتفع قد كانت يوشها فراخا فتسرع اليها وقوله (اى صارت فراخا يوشها) اشارة الى ان اسم
 صارت هو قوله يوشها وقوله فراخا بالصب خبره بقدم على اسمه وقوله (فان يوشها) اشارة
 الى القرينة كونها بمعنى صارت فانه لو كانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا فى وقت كونها فراخا
 وليس كذلك فان يوشها (لم تكن فراخا) ولا يجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخ لا تبث
 على البيض (بل) اى بل المعنى الجازم ان (صارت فراخا) اى انتقلت من البيضة الى الفراخ
 فلم تبق البيضة بعد كونها فراخا ثم شرع فى القسم الثالث فقال (ويكون) وقوله (فيها) خبر
 ليكون وقوله (ضمير الشأن) اسمه (هذا) اى قوله يكون (ايضا) كقوله بمعنى صار (عطف على
 قوله لثبوت) خبرها (اى كان تكون ناقصة) (و) يكون فيها ضمير الشأن اسمها والجملة الواقعة
 اى وكانت الجملة التى وقعت (بعدها) اى بعد كذا كان (خبر مفسر الضمير) وقال المصام وانما
 ذكر الشارح قوله هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابلته لانه مختلف
 فيه فبعد بعضهم انها تامة والجملة ضمير لضمير الشأن وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده ثم قال
 والاظهر انه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار مضاهاتها الثانى بيان لها باعتبار
 عدم ظهور عمائها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها
 كونها تامة وزائدة فى جميع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها انتهى (كقول الشاعر اذ اذمت كان
 الناس صفان شامتة و آخر من الذى كنت اصنع) والقرينة كون قوله صفان مأخوذا
 بالنافى فانه لو لم يكن فيه ضمير الشأن لكان بالياء لكونه خبر الكان ولكنت لما كان بالانف اقتضى
 ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصفان بالرفع خبره والجملة
 مفسرة للضمير وقوله شامتة بالرفع خبر للمحذوف من الشابتة وهو الفرح بمصيبة المدو
 ومن اسم فاعل من اتى عليه بالخبر والمعنى اذ اذمت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن
 وبني بذكر الذى كنت اصنعه فى حياى والمافرح من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع

بصرح بان العامل فى الرفع هو الخبر ومن العوامل كما هو مذهب الفراء ايعاء اليه قال ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه موقعه موقع الاسم وقال المص فى الشرح هذا اقرب الى المتعلم من قولهم يربغ اذا وقع موقع الاسم لانه ترد اعراضات مشككة ويحتاج الى الجواب فيها وهذا وذلك ظاهر فى اختياره مذهب الفراء وسر تيب لما قيل من انه لو كان العامل عنده هذا لقال ويرتفع بالجرود وهذه انه لم يقل ويرتفع موقعه موقع الاسم بل قال ويرتفع اذا وقع موقع الاسم على ان التعبير كذلك وجعل الجرد مجرورا بالحرف مما يراه السليقة فان هذا ليس مثل قولهم وينصب بان وينجز بل كما يعرف بالتأمل الصادق قوله ابدال الالف نونا قبل فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الحنفية تقلب فى الوقف الفا وكذا التنوين وهذا كما ترى قوله وقال الخليل اصله لا ان يرد ان لا ان تقرب فى تقدير لا ضربك وهو ليس

في كونها تامة فقال (وتكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة مقابل
 لكونها ناقصة (اي كان) يعني كنهه (تكون تامة) وقوله (تم بالرفع) صفة كاشفة
 يعني ان معنى كونها تامة انها تتم بمرغوعها (من غير حاجة الى المنصوب) اي الى خبر
 منصوب يعين مادة الفعل المذكور وقوله (بمعنى ثبت) صفة لقائمة اي ملازمة بمعنى ثبت
 (ووقع) فان مصدر كان هو الـكون وهو مراد لفني الثبوت والوقوع واذا اتفهم هذا
 المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت
 عليه (كقولهم كانت الكاشنة) اي ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم (المقدر كان)
 اي ما قدر في الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى: كن فيكون) اي اظهر واوجد وقال
 الصمام ان قوله كن في موقع الايجاب بمعنى ثبت فشاء اذا قلنا اوجد فيوجد وفي موقع
 جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كى كذا بل يحتمل ان تكون في الجميع ناقصة وتكون
 بمعنى الايجاب وايضا بمعنى كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) وانما
 وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه مطوف على قوله تامة يعني ان كان كما
 تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهي) اي الزائدة (التي وجودها وعدمها) سواء وقوله
 (لا يخل) صفة كاشفة لها يعني ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها وعدمها
 لا يخل (بالمعنى الاصلي) اي المعنى الذي استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعني ان اصل
 المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصانها بل هو باق على الحالين (كقوله تعالى) حكاية
 عن قول قوم عيسى عليه السلام (كذب تكلم من كان في المهد صيا) اي كيف تكلم من
 هو في المهد حال كونه صيا (وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله صيا حال لا انه خبر منصوب
 (فكان زائدة) اي هنا (لتحسين اللفظ) لا لافادة معنى زائد وقوله (اذ ليس المعنى
 على المعنى) دليل على كونها زائدة يعني انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذي وجد
 في الزمان الماضي ولودل على هذا المعنى لكان المراد انه كان في الزمان الماضي في المهد
 لا في حال التكلم وليس كذلك فانه في المهد حال التكلم وليس المراد انه كان في الزمان الماضي
 في المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اي المصنف (هذين القسمين) اي كونها تامة
 وزائدة (مع كونها) اي مع كون لفظة كان في القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم
 الاستدراك في ايراد المصنف هذين القسمين يعني ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة
 فكونها تامة وزائدة ليس بمقصود بل يذكرها المصنف قاجاب بقوله وانما ذكرهما (استيفاء
 لجميع) حالاتها (استعمالها) اي ليكون الله كمرستوف بحيث لا يبقى حال واستعمال لم يذكر
 ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفي الصمام ان كونها زائدة مختص بلفظ كان اي
 بلفظ ما ضيه بخلاف ما سبق يعني من كونها تامة وغيرها فانها شاملة لجميع تصاريها من
 مضارع وامره واسم فاعله والمفروق من بيان معنى كان واقسامها شرع في بيان معاني سائر
 اخواتها فقال (وصار) يعني ان كلمة صار تكون (للاستقلال) اي لبيان ان مرفوعها استقلال

بكله بخلاف ان تضرب
 اقول ان مركب من لا
 والنون الحقة التي
 حقا ان يلقى الفعل
 الا انه الحقي بلا تصرع
 بانه لتأكيد النون لا
 لتأكيد الفعل الذي حتى
 يزيد اللفظي التأكيد
 فاعمل عمل العصب يكون
 آخر الفعل على هيئة
 يكون مع النون ولذا
 خص بين حرف
 التي لتأكيد النون كذا
 قيل وهذا من مجاز
 الاعماء فان الراء كذلك
 والقول بان لا تضرب
 في تقدير لاخبرك وهو
 ليس بكلام عال يقول
 اولوا الاعماء قال الشاعر
 برحى المرأ الا ان يلاق
 ويهرى دون اقره
 الخطوب اي لن يلاق ثم
 لورد بانه مفرد اذ لا
 معنى للمعدية في ان كان
 كانت في ان ولاه جاء
 تقدير موصول معموله
 عليه حكم سبويه من
 العرب ههنا ان يضرب
 لكنه منقطع ايضا لانه
 لانه ان اشتد الكلمة
 بالتركيب من متضاها
 معنى وعمل اذ هو وضع
 مستأنف وما تقدم به
 من ان اسله لاس النون
 الحقة وحدها باطل
 اذ لا تركيب كذلك
 في كلام العرب قوله
 بعد حتى نحو سرت
 الخ قيل ما ذكره
 الشارح في تفصيل

الى منصوبها ثم فصل ذلك الانتقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) بنى
انتقل من صفة الجهل الى العلم (او من حقيقة الى حقيقة نحو صار العطين خزا) اى انتقل من
حقيقة الطينة الى حقيقة الجزية (وتكون) اى وكلما صار كانت تكون ناقصة تكون ايضا
(تامة بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل
(او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (وينتدى) جئت) بالى نحو صار
زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان (او بن بكر الى عمرو) اى
انتقل هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقاته بقوله (ويلحق صار مثل آل) بعد
الهمزة (ورجع واستحصل وتحول) وارتد قال الله تعالى قد تبدى بصرى) اى صار بصيرا بنى انه
انتقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل بنى ان يعقوب عليه
السلام كان بصيرا ثم ابيضت عيناه بالخرن على يوسف فلما اتى عليه فصر جمع بصره
الاول بزوال الابيضاض ولذا عبر بارتد للإشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله
اعلم بالصواب (وقال الشاعر) ان المداوة تسجل مودة وقال فيالك من لمسى بضم تحولن
ابوساه) قوله تسجل اى تسير المداوة مودتاى ينتقل منها اليها وقوله من لمسى بضم تحولن
الى التمسمة وكذا الأوس بضم الباء جمعا لأوس من قوله لم يوم يؤس ويوم لم كذا فى الصحاح
وقوله فيالك استفاته من اجل تحول التمسى بالضم وهى التمسمة وضمر تحولن اليه لارادة
المتعددة بالمقدور كذا فى الصام وكان المعنى انه قال ان المداوة التى بينى وبينك تنتقل الى
المودة فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان المداوة كانت أمة والمودة
كانت بؤسا وحقه واذا كان الامر كما قلت تحولت الدم التى هى المداوة النقم التى هى المودة
والله اعلم ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال (واصبح واسمى واضى)
(تكون) (لافتران مضمون الجملة باوقاتها) وقوله (المدلول عليها) بالجر صفة الاوقات
بنى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان افتران ثبوت منصوباتها لمرواها بالازمنة
التي دلت تلك الافعال على تلك الازمنة (بموادها) وهى الصباح والمساء والضحى (لا) انها
لافترانها بالاوقات التى دلت عليها (تصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة
فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة او لا يعنى الزمان هو مدلول الفعل (مثل) اصبح زيد
فانما واسمى زيد مسرورا واضى زيد حزينا كمثل الاول) وهو اصبح (يدل على افتران
مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى القيام الذى دل عليه القائم الثابت
زيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا القياس التالان
الاخبران) بنى بما اسمى واضى فبنى اسمى زيد مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت
المساء معنى اضى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحى (و) (تكون) اى تلك الافعال
(بمعنى صار) (نحو اصبح واسمى واضى زيد غنيا اى صار) بنى معناه صار زيد غنيا
واشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها

الحروف التى بعده
بهذا ان ضرورى ان
قبل آتاه فان المسمى
سيفصلها فصل ما ذكره
مقام فصل المسمى وفيه
قوله اذا لم يكن بمعنى
الظن والشهور انه لا
يستعمل الا فى اليقين
ولو سلم فافراد ليس
لفظ العلم حتى يصح تعديه
بهذا بل ما يدل على
اليقين سواء كان لفظ
العلم الرؤية او الوجدان
او الظن الى غير ذلك
ومن المعلوم ان استعماله
فى معنى الظن شاذ ذابغ
ولا يكون مثل الظن
والوجدان بمعنى اليقين
جزما وايضا لا يثبت
ما قبل فى ان المراد
الوقوع بعد لفظ العلم
والظن كما يشبه الامثلة
قوله لكنها جوابا وجزا
وما لا يمكن الا فى
الاستقبال قبل به بحث
لان جواب كلام القائل
لا يكون الا بعد كلامه
ولا يجب ان يكون
مستقبلا وكذا الجزاء
يجوز ان يكون فيها
معنى نحو ط لوك
فى جواب من قال
استل صار جزاؤك ان
معم مالك ودمك
قالوا به ان يقال اذن
لنصفها لاخذ ان تصل
فى الحال الذى هو جار
لفاضى الذى هو مبنى
لاصل ولا يخفى ان الفاعل
قد سره تبع الى ذلك
صاحب الوافية قال

(انه صار في الصباح او المساء والضحى على هذه الصفة) يعني ان مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك في الاول بل المراد منها حيثئذ انها لا تدل على هذه الاوقات اصلا ولا لم يحصل الفرق بين الاعتبارين (و) (تكون) اي تلك الافعال الثلاثة كانتكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون (تامة) كاشنة (بمعنى الدخول في هذه الاوقات قول اسبح زيدا اذا دخل في الصباح) الفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة مع الدلالة على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة على دخول الخبر في هذه الاوقات قادرا قلت اصبح زيد ملا كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناه ان فعلها داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقل (وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما) فاذا قلت (ظل زيد سائر الغداة ثبت له) اي يزيد (ذلك) اي السبر (في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائر الغداة ثبت له ذلك في جميع ليله) (و بمعنى صار) اي ويكون هذان الفعلان ملايين بمعنى صار (نحو ظل زيد غدا وبات عمرو فقير الى صار) زيد غدا وبات عمرو فقير اي بى بلا دلة على هذين الوقتين ايضا (وقد يحكى هذان الفعلان) اي ظل وبات (تامين ايضا) يعني كاجاءت الافعال الثلاثة اولاول (نحو ظلت بمكان كذا وبات ميتا طيبا اي دخلت في النهار ودخات الليل بحيث طيب (لكن لما كان بحيثما) اي يحى الفلين اعنى ظل وبات حال كونهما (تامين في غاية التامة جملة) جواب لما اي لما كانا كذلك جعل المصنف حيثما تامين (في حكم العدم ولذلك) اي ولكونه في حكم العدم ثقلة (لم يذكرها) اي لم يذكرها في (تامين) كما ذكر في الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر حيثما للمعنيين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابعة) مع كونهما مشتركين في المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخر من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (وآخ) بعد الهزنة (وعاد وغدور اح فهدا الافعال اربعة ناقصة اذا كانت بمعنى ما) يعني لهذه الاربعة معنيين احدهما معنى صار واذا كانت بمعنى تامة تكون ناقصة وتانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اي هي تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (في مثل قولك آخ او عاد وزيد من سفر ماى رجع وغدا) اي كذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا اذا مضى في وقت الغداة (معنى) راح اذا مضى في وقت الرواح (و) اي وقت الرواح (ما بعد الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مضى تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لئلكه تركه ينى ان المصنف اسقط (ذكر هذه الافعال الاربعة) يعني آخ وعاد وغدا وراح (من الين) اي من بين الافعال الناقصة (في مقام التفصيل) اي مقام تفصيل كل واحد منها في وجوه المختصة بها (مع ذكرها في مقام الاجاب) مع انه يسقط سائر ما ذكره في الاجال فالظاهر ان يذكرها ايضا (وكأن

كذلك وقع بان جواب
الغنى وجزاء لا يكون
الا بعد ان يضى فلا يمكن
الاقبال للاستقبال لانتفاء
البديهة ذلك والتعقبي
ما قاله الرضى من ان اذن
اذا واية المضارع احتمل
ان يكون للشرط في
المستقبل كالزاد ان يكون
لحال فلا يتضمن معنى
الجزاء كما قول ابن جديت
جديت اذن اظنك كاذبا
تامة لا معنى للجزاء معنا
اذا اضرطوا الجزاء اما
في المستقبل او في الماضي
ولا يدخل الجزاء في
الحال لما احتمل اذن انى
يليه المضارع معنى الجزاء
فالمضارع معنى الاستقبال
وان احق معنى مطلق
ازمان فالمضارع معنى
الحال وقصد التنبيه
على معنى الجزاء في اذن
نسب المضارع الى المقدرة
لانها تخص المضارع
للاستقبال فبصل اذن
على ما هو الغالب فيه اعنى
كونه للجزاء لاستحالة
حول المضارع اذ ذلك
على الحالية التامة من
الجزاء وذلك بسبب
النسب الحاصل بان انى
على علم الاستقبال وقال
الهندى اذن انما عمل
لشأنه انى الاستقبال
فاذا كانت النسبة
فان السمل واما ما
ذكره القائل
من الوجه فليس بوجه
حكما هو الظاهر

الوجه) بشديد النون يعني ان الوجه (في ذلك) اى فى اسقاطها (انها) اى الاموال
 الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هى (من الملحقات ولذا) اى والشاهد على
 كونها من الملحقات انه (لم يذكرها صاحب الفصل) وفى عدم ذكرها دلالة عليه (وقال
 صاحب اللباب) اى وصرح صاحب اللباب بقوله (والحق بها آس وعاد وغدا وراح)
 وفى هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المص (عن الين اشارة) اى لفصل الاشارة (الى
 عدم الاعتداد) اى الى عدم اعتبار النواة (بها) اى بتلك الاربعة وانما لم يمتروها (لانها
 من الملحقات) ثم شرع فى نوع آخر منها وهو ما فى اوله لفظ ما فقال (وما زال) ولما احتمل
 لفظ زال اشتراكا اشار الى تعين ما هو المراد هنا فقال (من زال يزال) يعنى مما كان
 مضارعه يزال (لا) اى مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فانه) اى لان ما كان
 مضارعه يزول نامة لا ناقصة وفى الصحاح زال الذى من مكاه يزول زوالا فلان فعل
 كذا انتهى (ومابرج) بفتح الراء (بمعناه من برج اى زال) اى يعنى ما زال يقال مابرج زيد
 يفعل كذا اى ما زال (ومنه) اى من هذا القبيل (البارحة لليلة الماضية) وهى اقرب ليلة
 ماضية يقال لها لزوالها (ماضى) (ايضا بمعناه) وفى الصحاح وماضى اى ما زال
 ومابرج ويحذف الجحدو وقوله تعالى فلتا تذكر يوسف اى ما تظن ما زال فى ذكره
 (وما اهلك) وفى الصحاح ما اهلك فلان قائما اى ما زال قائما وانما لم يقل بمعناه
 كما قال فى الاولين لان الزوال هنا مدلوله اللزوم لمدم الافلاك ولذا اشار الى معناه
 الاصل الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ما اضمحل) وقوله (لاستمر اخبرها) ظرف
 مستقر خبر للمبتدأ المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المتغيرات موضوعة لافادة معنى لسي
 وهو كون خبرها اى خبر تلك الافعال مستمرا (لفاعلها) اى لفاعل تلك الافعال ولما قال
 المص ههنا الفاعلها ولم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بعضهم الى بيان فائدة هذا التعبير
 وقوله النش قوله (قيل سى اسمها فاعلا) اى عبر المص عن الاسم بالفاعل (تنبيها) اى قصد
 للتنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ايستمر) بضم على حدة من المرفوعات (لان اسمها
 فى الحقيقة فاعل حيزها واذا قلنا كان زيد قائما فاعل القيام لا فاعل كان فكأنه قال ان الحلاق
 الاسم عليه اصطلاح لانه قسم بنفسه من المرفوعات ولذا لم يبد المص المرفوعات وقوله
 (كان اخبرها قسم) خبر ليس يعنى ليس اسمها مثل خبرها فى كونه ممدودا لان خبرها قسم
 (على حدة) اى برأسه من غير تنبيه لآخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام
 لآتم الفائدة بدونه بخلاف غير من المنصوبات فانه تم الفائدة بدونه والحاصل ان سراد هذا
 القائل ان اسماء الافعال الناقصة داخلة فى تعريف الفاعل فانه يصدق عليه انه ما استداليه
 الفعل الخ فكل ما هو يصدق عليه هذا يجوز ان يطلق عليه الفاعل ولذا لم يعد المصنف
 فى المرفوعات اسم كان واخواتها واما الخبر فلكونه محالاً للمفعول من حيث انه ركن والمفعول
 ليس بركن عده من المنصوبات حيث قال خبر كان واخواتها واقه اعلم وانما اورد الشارح

قوله وان كان بالنظر
 الى زمان التكلم الاول
 سواء كان او ترك
 المستقل كذا قيل قوله
 بمعنى كى لسيبة قيل لا
 فائدة لتقدير كى قوله
 لسيبة سبى وقد علم
 معنى كى قيل ذلك لكن
 قيل الى يعنى انتهاء
 النواة للاحترار من
 الى يعنى مع ثم اورد
 القائل سؤال وجوابا
 قائلا فان قلت حتى
 ايضا يعنى انتهاء الفاية
 فلم قال يعنى الى ولم
 قيل اذا كان بمسما
 اوسمى كى لسيبة اراد
 به انه لا يشترط الى حتى
 هذه ان يكون مجروره
 آخر جزء مما قبله او
 متصلا باخر جزء منه
 وبه فى السؤال غير
 صحيح لان حتى ليس
 معناها انتهاء الفاية
 وحده بل هى مشتركة
 بين وبين السببية لانها
 تستعمل بهذا المعنى
 قالوا قال المص ويكون
 يعنى كى غالبا كقولك
 اسلك حتى ادخل
 الجنة وقد يكون يعنى
 الى فذلك اسير حتى
 تغيب الشمس لوله
 فيضلل ان يكون ماضيا
 او حالاً واستقبالا ليل لا
 يحتمل الاستقبال وذلك
 وهم باطل اذ لا مانع
 من التكلم بذلك الكلام
 قبل الدخول الى البلد
 قوله كما تقول كنت
 سرت امس قبل ذكر

هذه التكنة بطريق الحكاية ولم يلزمه وأما بصيغة الفريض لآيائه في غير عمله لأن عمله في قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وقال المصنف ولا يخفى أن هذه التنية ليس في مرتبة
لاختصاص الإطلاق ببعض الأفعال ثم قال ونحن نقول نب في هذا الكلام يجمع الخبر مع
الفاعل بمعنى حيث قال لاستمرار خبره فاعلموا بخلاف قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
فانه لم يخل فيه لتقرير الفاعل على خبر فليلازم هذا التنية هناك بخلاف هذا المقام فانه لا يجمع
بينهما احتياج إلى التنية على أن الاصطلاح على التسمية بالفاعل بمجامع الاصطلاح على التسمية
بالخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلموا باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما
كلا يسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى لمخاض وقوله (مذ) مبنى على السكون ظرف من
الظروف البنية إما بمعنى أول المدّة وهو مبتدأ عند المصنف أو خبر مقدم عند الزاج وما بعد
خبر مبتدأ وقوله (قبله) من قبل قبل كالمعلم ما من من القول وفاعله مستكن راجع الفاعل
الضمير الراجع إلى الخبر منصوب محل مفعول كما فسر بقوله (أي قبل فاعله خبرها) وعند
أكثر الكوفيين مذهب منصوب محل مفعول فيه لاستمرار وجلة قبله مجرورة محل مضاف
اليها المذوق في شرح التسهيل لأن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا في شرح باب الألباب للسيد
عبد الله كذا في المرب فثمناه على الأول أن أول مدّة استمرار زمان قبل فاعله خبرها أي
صار صالحا لقبوله وعلى مذهب الكوفيين أن الاستمرار حاصل في زمان صار الفاعل صالحا
لقبوله الخبر (أي من وقت) وهذا تفسير لمذهبنا أن المراد بقول مذهبنا الخبر مستمر لفاعل
وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذي (يمكن أن قبله) أي أن قبل الفاعل ذلك الخبر
(عادة) أي في العادة لا في المقتل (فمن مازال زيد أميرا استمراره) أي المفهومة من الخبر
الذي هو أميرا (من زمان قابلية وصلاحيته للإمارة) فقوله وصلاحيته عطف تفسير للقابلية
وأشارت إلى أن المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا به بالفعل وهو وقت البلوغ الذي
يمكن قيام الإمارة في ذلك الوقت لا من حالة الصباغة فانه لو كان زيد أميرا حين ولادته يصدق
عليه أنه منصف بالإمارة لكنه لا يقدر على التصرف بأن يأمر أو ينهى وليس المراد من أنه
مستمر من وقت قلدها وهذا بيان لفائدة قوله مذهبنا ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور
ثم شرع في بيان وجه دلالة تلك الأفعال على الاستمرار فقال (أما دلالتها) أي وجه دلالة
تلك الأفعال (على الاستمرار فلأن التي مأخوذة أي فلكون التي مأخوذة في معنى هذه
الأفعال) وهو ظاهر (فأذا دخلت أدوات التي عليها) أي على تلك الأفعال (كانت معانيها)
أي معاني تلك الأفعال (في التي) لأن معاني كل مناداة على التي وهو الزوال والانفصال
فأذا دخلت عليه حرف التي يكون في التي معنى في الزوال والانفصال (وفي التي) أي
القاعدة العقلية أن في (استمرار الثبوت) وذلك أن استمرار الوجود لا يقتصر إلى سبب
مختلف استمرار الوجود وقوله (واعتبار الصلاحية) شروع في بيان لفائدة قوله مذهبنا
بني كأنه قيل إن الاستمرار مدلول تلك الأفعال وهذا ظاهر وأما دلالتها على الصلاحية

أما مع ماضي قبل
الضارح لا يجهل الضارح
حكاية حال ولا يتوقف
كون الضارح حكاية حال
على ذكر اسم مع الماضي
قبل لجهل هذا المثال
لحكاية الحال دون واحد
من الأمثلة المذكورة
القابلة لذلك في كلام المصنف
يحكم وذلك من سوء
الفهم إذ ليس واحد
يهدى توقف كون
الضارح لحكاية الحال
على ذكر اسم بل ذكره
أما هو لتعظيم بعض
الناس أن ذلك من باب
الحكاية وأما أنه لا يجهل
الضارح حكاية وأما أنه
لا يجهل الضارح حكاية
حالها لا يصد عن
أصحاب الفكر الرؤية لأن
السبب المتصل بالدخول
إذا كان واقعا في
الأمس كيف يتصور
خلاف ذلك وقد صرح
المصنف بالقرع بل قال
الشارح قدس سره حيث
قال ومثال الحكاية فوق
وقد سرت حتى فدخل
مضى سرت حتى أدخل
البلد أس إذا قصدت
الإخبار عن تلك الحال
الواقعة لتقرض الحكاية
قوله كأنك كنت في زمان
الدخول حيثما هذه
العبارة الخ قيل جعل
حكاية الحال بمعنى حكاية
لفظ الدال على الحال
وهو خلاف عبارة المصنف
والأظهر أن المراد زمان

الحال الحكم من حيث انه
حالي بان يبرزه في نظر
السامع في معرض الحال
وذلك و اراد بحسب
الظاهر لان الفرض
حكاية الحال دون حكاية
البارة فلا ارتباط في ان
اللازم من تصور الحكاية
ان يقال بان يحكيه حالا
ماضي بحيث كانت تتكلم
في تلك وتعمل تلك الخلق
موجودة وقت التكلم
قوله لانها علم الاستقبال
قبل ان يعلم الاستقبال
خفية او بالنظر الى ما
قبله وهو لا يتاني الحال
الا ان يقال يتاني افادة
الحال فلا يصح ذكره في
مقام افادة وذلك من
قبيل الاحام لان ان
متضمن في الاستقبال
بدل عليه دلالة قطعية
ولذا منها خلاف فكيف
يتصور الاتيان به قوله
مثل عرض فلان حتى لا
يرجوه الا ان قيل يحتمل
لنثال الحال تحقفا او
حكاية ولهذا استثنى
المصنف في فحمله مثلا
لحال تحقفا بخلاف
حال التحقيق وليس
كذلك المصنف في ذلك
بالفريق كاستثنا الاشارة
الذكرورة في انفق آتى
مثال الحكاية في الدرج
كما لا يخفى على من نظر
فيه وكيف يتصور
تسمي هذا المثال مع
ظهور قصد انفي
الربا في زمان التكلم

قلبت بدلولها ولا اعتبرها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلا) اى بمعونة
المادة والحاصل ان الفرق بين الداليتين هو ان الاولى وضعية اى داخلية والثانية عقلية
اى خارجية وقال المصنف وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف
عملا لمقتضى ما انتهى اليه ان المصنف لما قيد بقوله مذنبه اقضى عدم التفريق بين
الداليتين باعتبار القيد مع المقيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق الواقع لا تفسير
لكلام المصنف بمعنى انه في الواقع كذا (ولزمها) (اى هذه الافعال الاربعة) تفسير
للتصميم المنسوب وقوله (اذا اراد بها استمرار النبوت) اشارة الى ان ذلك القزوم ليس
بلازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها افعا لا ناقصة (التي) وهو
بالرفع فاعل يلزمها ثم اشار الى تسمي التي بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات التي
(عليها) اى على تلك الافعال (لفظا وهو) اى وكونه لفظا (ظاهرا) كما كانت الافعال
على صودة ما ذكرت في المتن (او تقديره) كقوله تعالى حكاية لكلام اخوة يوسف لا يهيم
بمقرب عليه السلام (د تالله فتؤ تذكر يوسف اى لا تقو) ولا تزال وانما لم يأت في قوله
لأنه تدخل ادوات التي عليها (اى على تلك الافعال) لم يلزم في التي المستلزم للاستمرار
المقصود منها (ومادام) وهو مبتدأ اى كفة مادام وقوله (لتوقيت امر) ظرف مستقر
خبره وقوله (اى تقيده) تفسير للتوقيت بمعنى المراد بالتوقيت تعين امر اى امر خارج
عن الفعل مذكر ما قبلها (بمدة نبوت خبرها) اى مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلها)
متعلق بالنبوت بمعنى كفة مادام لا افادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر ثابتا لفاعل
(بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له) اى ذلك الامر (وذلك) اى افادة ذلك المراد
ودلالته على الوقت حاصل به (لان لفظا ما) في مادام (مصدرية فهي) اى كفة ما (مع
ما بعد هاء في تأويل المصدر) بمعنى ان ما المصدرية موصولة حرفية وما بعدها من الفصل صلته
والموصول مع الصلة في تأويل المصدر (وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
قوله) اى قبل لفظ ما (فلا بد هناك من حصول كلام) اى لزوم هناك حصول كلام مركب
من المجموع بحيث (يقتضى تأنيده الى هذا اشار بقوله) اى مقيدا لما ارادة المتكلم وقال
عصام الدين رحمه الله ان قوله وتقدر الزمان الخ يشيدان تقدير الزمان لكونه من المصادر
وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كفة ما في مادام لا لكونه مصدر اى مادام صار علما
في تقدير الزمان حتى يتبع ذكر الزمان معه وليس الامر به نعم المتأنيق شئ من المصادر انتهى
وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج (اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة نبوت خبرها
لفاعلها) (احتاج) اى احتاج لفظ مادام (الى) (وجود) (كلام) (مستقل بالافادة
وقوله (لانه) متعلق باحتاج اى انما احتاج اليه لان لفظا مادام (يجتهد) اى حين كونه كما ذكر
(مع اسمه وخبره) (طرف) اى ذلك الامر (والطرف قضية) اى ليس بمدة في الكلام
وقوله (غير مستقل بالافادة) صفة كاشفة لفظة او خبر بعد خبر (نحو اجلس مادام زيد جالسا)

ف قوله اجلس هو الامر الذي اريد كمينه وقوله مادام ظرف مدة دوام جلوس
 زيد والقائه في قوله (فادام) تفرية (يشفع بلادام) وفي هذا الكلام ظرفا لظاهرة فان المراد
 بمادام الاول منه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيع وهو جعل الشيء زوجا لآخر
 وقوله مادام المراد لفظا وهو نائب قاعل يشفع والجملة صلة ما في مادام الاول وهو ظرف لقوله
 لا يفيد وقوله (ياجلس) متعلق لم يشفع وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام) مستقل
 عطوف على لم يشفع عطوف بيان وقوله (لا يفيد) هو الامر الذي اريد توقيته يعني ان قولنا في
 المثال المذكور وهو مادام زيد جالسا لا يفيد (قاعدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ
 جلس وترقيقه وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين مادام وبين سائر
 المائيات من الافعال فان سائر الافعال التي تصدر (بحرف التني) ليس كذلك وقوله (فاتها)
 اشارة الى محل الفرق وهو ان سائر الافعال (مع افعالها واخبارها كلام مستقل بالاقادة)
 واذا كان مستقلا فلا حاجة الى وجود كلام اي آخر منها (ورامها) اي وراء تلك الافعال
 (وليس) مبتدأ وفي الصحاح اي ليس كناية وهو قول ماض واصلا ليس بكسر الياء
 فسكنت استقلا ولم قلب الفاء لانها لا تصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال والدليل
 على انها فعل قولهم لست ولستوا لستمة وقولهم خربت وخسرت بما خسرتم اسمى وقوله (لنفي)
 مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالنصب انه مفعول فيه لني (اي في زمان
 الحال) يعني ان لفظ ليس الذي هو محدود من الافعال الناقصة كائن لنفي مضمون الجملة التي
 فيها صر فوعه ومنصوبه في زمان الحال يعني هو المتبادر منه سواء كان مشتقا في الماضي والمستقبل
 اولاً (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو متني في الحال (اي الان وهذا)
 اي كمين وضمة ونخبصة في زمان الحال (هو مذهب الجمهور) اي غير سيبويه واختاره
 المصنف (وقيل) وقوله (حي لنفي مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) مطوف
 على قوله حالا والى ان محل الخلاف هو تعلق ما قبله وقوله (ولذلك) الخ اشارة الى دليل
 ذلك القائل يعني ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (بيد قارة بزمان
 الحال كما قول ليس زيد قائما الان وارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله) فان الخلق
 المتني ماض عن وقت التكلم وليس بممتد الى وقت الاخبار (قارة بزمان المستقبل نحو قوله
 تعالى والايوم يا نهم ليس مصر وقائهم) فان في الصرف في يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة
 الى وقت النزول (وهذا) اي هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع في بيان مسئلة متقدمة
 الى انواع تلك الافعال وهي جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال (ويجوز
 تقديم اخبارها) (اي اخبار الافعال الناقصة) وانما افسر الضمير بالاشارة الى شمول هذه
 المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بالتقديم
 وقوله (اذ ليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعني ان جواز تقديمها لعدم المانع لتقديم المذكور
 لانه ليس في هذه المسئلة (الاقديم المنسوب على المرفوع فيها) اي في الممولات التي عاملها

كافله الشارح قدس
 سره قوله امتنع نظر
 الى الامر الاول قيل فيه
 نظرا لامتنع نظرا الى
 الامرين لان كان سبوي
 لا يصلح سببا للدخول
 لان السبب وقوع السبب
 وكان سبوي محتمل
 ان يكون في تقديمه كائن
 سبوي متنيا الى غير ذلك
 فاما لم يتحقق خبر كان
 لا يصلح السببية فيجمل
 مانع الرفع مجرد انتفاء
 الشرط الاول لانتفاء
 شرط صحة التأمل وكان
 القائل من انتفاء شرط
 صحة التأمل لم يدع صراح
 الشارح قدس سره
 ولم يصل الى المعنى
 الصحيح وذلك ان اعتبار
 الشرط الثاني وكون
 الاول سببا الثاني اولاً
 انما يكون بعد حصول
 المعنى وضمة واما اذا
 فسد المعنى في شيء فلا
 يصل امتناع ذلك الشيء
 لانتفاء مناهه وكلام
 المعنى مرجع في ذلك فانه
 قابل لبيان ملة امتناع
 ذلك التركيب انك اذا
 جعلت الفعل حالا وجب
 الحكم به على سبيل
 الاستقلال وقطعت
 الجملة عما قبلها والكلام
 في كان الناقصة فيبقى
 بغير خبر فيفسد معناها
 قال وامتاع سرحت حق
 تدخلها بالرفع لانها اذا
 جعلت الفعل فعل حال
 وجب ان يكون ما قبلها

سبباً لا بعد ما يكون
 حاكماً يوقع السبب
 شاكلاً ونوع السبب
 لاكت استغنت عنه قوله
 فيق الناقصة بلا خبريل
 لا يخفى ان الخبر في صورة
 النصب ليس حق ادخلها
 بل الفعل المام المقدر
 متعلقا بفتك ان تقدمه
 بقرينة توقف صحة حق
 ادخلها بالرفع على تقديره
 ويكنى في ابطال ذلك ما
 تقدمه عن المس فانه
 شاهد صدق بان حذف
 الخبر من باب كان حاكماً
 كان او خاصاً ممنوع قوله
 قوله ايهم مطف بتقدير
 جازيل لا يخفى بعده في
 نفسه وانظر الى سابقه
 لان قوله اسرت حتى
 تدخلها عطف من غير
 تقدير لانه دواء اليه
 ما ذكر وانما انه اذ عطف
 على من وسبقه قيد يشترك
 المعطوف عليه في ذلك
 القيد لا محالة واما اذ
 عطف على ما خلفه قيد
 فالحركة محتملة وانه
 خير بوجود تقدير
 الفعل والخبر مثل وكذا
 ايهم ثلاثا بلهم المحذور
 الذي ذكره قدس سره
 وما ذكره القائل
 من جهة البدع مع
 ما يليها بين السقوط
 قوله اى ما كان صفة الله
 فتدبره قبل الاول
 ما كان فعل الله فتدبره
 وفيه نظر ظاهر قوله
 والفاء التي ينصب

(فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز في ما بين سائر معمولات الفعل ولما احتمل الجواز هنا الى
 نمطين احدهما الامكان الخاص والاخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى
 قيد وان اريد الثاني يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد يجوز التقديم في الضرورة عن
 جاي وجوبه عدمه) اي ان اريد به استواء الطرفين على ما هو مقتضى الامكان الخاص
 (يفني ان قيد) اي الجواز (بمثل قولنا ما لم يمرض ما يقتضي) يعني انه يجوز تقديمها ما لم يمرض
 شيء يقتضي (تقديمها) اي تقديم اخبارها (عليها) اي على اسمائها وانما يفني ان يفيد به يخرج
 ما اذا عارض ما يقتضي القدم والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لا جائزا
 فيطل ارادة ذلك الامكان اعنى استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك المقتضى يجب تقديمها
 ويمنع تأخيرها على الاصل (بحكم كان مالك) فان كل ما خبر كان فيجب تقديمها على نفسها
 فصلا عن اسمها لا يقتضيها الصدور حينئذ لم يجوز تأخيرها وقرأها على الاصل وقال المصام
 الظاهر ان هذا بمنزلة عما هو في اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل
 في تقديم الخبر على نفس الفعل ثم هذا يتجلى على قوله قسم يجوز ان انتهى وقوله (او تأخيرها عن)
 بالنصب معطوف على تقديمها يعني اولم يمرض ما يقتضي تأخيرها (نحو صار عدوى
 صديق) فانه لا انتهى اعراب الجزئين واشتت القرينة ايضا وجب تقديم سببها على اسبابها
 فوجب التأخير واستيع التقديم (وان اريد به) اي بالجواز (في الضرورة عن جانب عدم
 فقط) يعني لاس جانب الوجود عن هو مقتضى الامكان العام المعابر للامتناع لا بمعنى
 الامكان الخاص المقابل للوجوب (يفني ان قيد) اي الجواز (بمثل قولنا اذ لم يمنع مانع)
 يعني لا يحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة المذكورة باضمان صور الجواز بالمعنى المذكور
 لكن يفني ان قيد بما لم يمنع (من التقديم) مانع (وحينئذ) اي حين اريد بالجواز في
 الضرورة عن جانب عدم باعتبار القيد المذكور اعنى ما لم يمنع مانع (يجوز ان يكون
 واجبا كاثبات المذكور) يعني بحكم كان مالك وامثاله ويجوز ان يكون جائزا كما اذا لم
 يمرض هذا المقتضى وقال المصام يمكن ان يختار الشق الاول ويراد به يجوز تقديم اخبارها
 على اسمائها يعني انها لا تمتنع عن التقديم والموانع العارضة علم حكمها فلا حاجة الى
 التعرض لها هنا انتهى قلت وهذا لم يذكر صاحب اللب هذا الامثلة وقال في شرحه انه لم
 يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهور اذ لو نظر الى الاصل فقد سر جواز تقديم
 الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذلك شبه انتهى
 ما وجه صاحب الامتحان والمافرغ المصنف من تقديم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع
 في بيان قسمها بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهي) وفسر
 الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اي الافعال الناقصة) وترك ما هو الانسب وهو
 رجوعه الى الاخبار لان قوله وهو ان كان الى راح يقتضي ان يصرف الارجاع اليها
 كذا في المصام يعني انه لو رجع الضمير الى الاخبار لم يجوز حينئذ ارجاع ضمير هو الى

القسم لان القسم خلاف القسم لان القسم ان كان خبرا لم يحز ان قال ان قسمنا الخبر هو كان
 اخواتها لان كان ليس قسمنا من الاخبار بل هو قسم من الافعال وقوله (في تقديمها) متعلق بالخبر
 وهو قوله على ثلاثة اقسام (اي) في تقديم اخبارها وفي اشارة الى منشأ هذا القسم يعني انها
 منقسمة عليهم بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اي على تلك الافعال) وقوله (واقعة) اشارة
 الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للمبتدأ وقوله (قسم) بالجريد بل بعض من ثلاثة اقسام
 محذوف الماذا وما لرفع اما لكونه خبرا عن المبتدأ المحذوف اي الاول قسم واما لكونه مبتدأ
 بتقدير الصفة اي كائن منها فنحن نذكر يكون قوله (محجوز) خبرا له كما كان التقدير الاول
 صفة له يعني ان قسمنا من الثلاثة محجوز (تقديم اخبارها) اي اخبار تلك الافعال (عليها)
 اي على تلك الافعال (وهو) اي ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان) ظرف مستقر
 خبره اي من لفظ كان منها (الى راجع) (وهو) اي هذا القسم (احد عشر فعلا) يعني بها
 كان وصاروا صيغ واسمى واضع وظل بات وآثر وعاد وغدا وراح وقوله (لكونها)
 بيان لملحة الجواز يعني انما يجوز تقديمها في المذكورات لكون المذكورات (افعالا وجواز
 تقديم المنوب على المرفوع في الاحوال) يعني ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم
 المنسوب على المرفوع مما يزيد ايمى (لقتها) اي لكون الافعال قوية في العمل لاسانها وقوله
 (وقسم) بالجواز وبالرفع عطف على القسم الاول اي وقسم من الثلاثة (لا يجوز) تقديم اخبارها
 (عليها) اي يمنع (وهو) (اي هذا القسم) (ما) اي فعل (قوله) اي وقع في اول ذلك الفعل
 وهو ظرف مستقر صفة او صلة لما هو قوله ما قاعل الظرف والمراد به كنهه واليه اشارة بقوله
 (كلمة) (ما) وانما سمره الكلمة ولم يقل لفظ وثلاثين في بمالزائد فانها واقعة في اول تلك
 الافعال ولو قال لفظ ما كان شاملا لها لكون اللفظ شاملا للمهمات وكذا لو قال حرف ما لم يكن
 شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للتافية والتصيير الشامل لهما هو الكلمة واثار اليه
 بقوله (تافية كانت او مصدرية) يعني ان كلمة ما الواقعة في اولها سواء كانت تافية كما في نحو
 ما زال او مصدرية كما في مادام تمنع جواز تقديم اخبارها عليها (اما) يعني اما منها
 (اذا كانت) اي تلك الكلمة (تافية فلا تمنع تقديمها) اي تقديم المفعول الذي يقع (في حيز
 التاني) اي في محل بعده يعني لقاعدة القررة وهي ان تقديم مفعول ما يقع في حيز التاني يمنع وانما
 يمنع ذلك (لانه) اي لكون حرف التاني (مقتضى التصدير) اي يجب ان يصدر في الكلام ولو
 قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما في الاضامع الفصل بينهما وبين مدخوله فيجوز يلزم
 تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما) منها (اذا كانت) اي تلك الكلمة (مصدرية فلا تمنع
 تقديم مفعول المصدر على نفس المصدر) ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا
 ابن كيسان اراد المص ان يذكر ذلك الخلاف وقد راسخ قوله (ويختلف هذا الحكم) ليكون
 اشارة الى ان قوله (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله ومراد التاني بقوله (ثابتا) الاشارة
 الى ان اللام في قوله (لان كيسان) متعلق بثابتا التقدير لانه متعلق بالخلاف فانه لو كان

المضارع بعدها بتقدير
 ان فتقدير ان قيل جعل
 خبر الفاء جملة مذكورة
 المبتدأ ولا ضرور
 داعية اليه ومع ذلك
 لا راجع لفناء في قوله
 فتقدير ان والاول
 ان تقدير الكلام والفاء
 تامة بشرطين ونفي
 الضرورة في موقعه واما
 في التام من قوله فتقدير
 ان فليس بمستقيم اذ لا
 يحصل بدونه الا ارتباط
 واما زعمه اولى فافق
 لان الفاء تنصبها لانكون
 تامة قال المص والفاء
 تنصب الفعل باضمار ان
 لانها او نسبت بينهما
 نسبت في غير هذا
 الوضع لما لم تنصب
 دل على ان الناصب
 غيرها ولا ناصب بقدر
 سوى ما تقدم ان على
 الاولى والثانية تفهم
 ان بعدها متلئس
 بشرطين او مفروط
 بها بقوله من التي
 المستندى جوابا بل
 وصف التي بما يكشف
 من كونها في معنى الانشاء
 وقد سبق منه موافقا
 لما اشهر ان النصب
 بالفاء يوجب تقدير ان
 لصير مفردا فيجمع
 عطفا على المفرد المستند
 من الجملة الانشائية لان
 الفاء عاطفة ولا يمكن
 العطف على جملة انشائية
 للاختلاف خبرا وانشأ
 وهذا يدل على ان الفاء

متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وان كيسان مخالفا له وليس كذلك بل الامر بالعكس
فتقتل كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب) اى من جانب
ابن كيسان (لان جانب الجمهور كما مضى) اى كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين (باب
المناقلة) وهو تسمية الخلاف بمعنى المخالفة ولم يسم بالاختلاف كما فى القسم الا ترى فان باب
المناقلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا فى اصل الفعل وقوله (لتقدمهم)
اشارة الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه بالعكس يبنى انما كان المخالف هو
لكون الجمهور متقدما عليه ومتفهما على ذلك الحكم (فكانه) يبنى فصار ذلك الخلاف
مشابها بالحكم (لاخلافه منهم) اى من واحد من الجمهور (وذلك الخلاف) اى الذى ذكره
المصنف والذى وقع (منه) اى انما صار من ابن كيسان وقوله (فى غير مادام) اما متعلق
وطرف لقوله ثابتا لابن كيسان واخبر المحذوف يبنى هذا الخلاف الثابت فى غير مادام
يبنى فى الافعال التى فى اولها ما النافية لاغيا وقع فى اولها ما المصدية فان ابن كيسان مع
الجمهور فيها فى عدم جواز التقديم وانما فرق ابن كيسان وجوز التقديم فى ما النافية ولم يجوز
فى المصدية (لان اداة التثنية لادخالت على الفعل الذى منتهى التثنية) يبنى زال واليك
وافصل كما عرفت (افادت) اى تلك الاداة (لثبوت) لما سر من لى اننى اثبت فتكون
تلك الافعال اما لا سبوتية لاننى قبلها يكون معنى ما زال واخواته معنى ثبت واستمر (فصار
بمثلة كان اى صار ذلك المجموع من اداة التثنية والفعل التثنية بمثلة فعل ثبوتى وانما
كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما فى حيز التثنية) اى فلا يجزى هذا الدليل عليها
حتى يلزم التقديم المتعقبا وانما يلزم تقديم ما فى حيز التثنية عليه وهو جائز جدا لان تلك
الافعال وان كانت فى ظاهرها منفية بحسب اللفظ لكنها ليست بنفية (بحسب المعنى)
بخلاف غير هاتين ليست كذلك فيجوز عليها الدليل السابق والحاصل ان دليل الجمهور
انهم اطلقوا على تلك الافعال افلا منفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انما اطلق عليها
افلا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) وهو ايضا بالجواز بالرفع معطوف على ما قبله اى
قسم من الثلاثة وقوله (مختلف) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجرف صفة قسم واما بالرفع
صفة واخبر وقاب فاعله (فيه) اى فى هذا القسم وقوله (ظهر فى الخلاف) تفسير
لقوله مختلف يبنى ان قوله مختلف يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كاسبق
بل انه ناسخ (من الجمهور) وخلاف بينهم يبنى الخلف والمخالف له هو دائر فى ما بينهم
كما قال (من بعضهم مر بعض) اى بعضهم مخالف للآخر منهم فى الجواز وعدمه وقوله (فان
الاتصال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الاتصال فلا دلالة على
المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم وكأنه اجاب عنه بان الاتصال وان لم
يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا (بمعنى التفاعل المتعقضى لمشاركة
امر من فى اصل الفعل صريحا) يبنى كاد لفظ مخالف لكونه من باب المخالفة على المشاركة

هنا مبني من المطف
يتقدم الانشائي السندى
فيجواب قال الجواب لا
يطغى فينبغي تناف
ولا ينجى انما دل كلامه
عليه من انه اذا لم يقصد
السببية لى وزنى فتركه
لا يصح التنبؤ به عليه
انه يشكل مع الرفع توجب
المطف الا ان حال ح
يكون من وضع الفعل
موضع المصدر وكالى تسم
بالمعنى غير من ان تراها
ولا يقول الشارح بان
الفاعل لا يكون ملطفا
ولا يلزم هذا من كلامه
كيف قد صرح قدس
سره فلما يد بان فى
هذا الواضع معنى
السببية مقصور والغاء
يدل عليها وما يد الغاء
فى تأويل المصدر معطوف
على مصدر اخر مقدم
مما قبل الغاء وكالى الدائل
فانظر ههنا ومن اورد
تفصيل الكلام فليطالع
شرح المصنوع اى
يشترط ان يكون معنى
الى الخ قبل هذا بيده
والا دلى ان برادته
ينصب بيدهما يتقدير
ان يشترط ان يكون
فى التركيب معنى الى
ان يقتصر الى لفظ اللفظ
الدال على معنى الى ان
وانت خير مما فيه
من السامية وسوء
التكرار ومراد الشارح
قدس سره دفع ما
او رده السندى
من ان مقدرة

صريح بالدلالة الرضعية يدل لفظا اختلف عام ايضا بالدلالة العقلية لان الاختلاف لم يوجد الا
بين اثنين فصاعدا ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو) اى القسم المختلف فيه
كلمة (الف) والانسب والاولى ان يقول فعل ليس ثم فصل الشارح لاختلاف المذكور وعين
المخالفين منهم فقال (فالمبرور والكوفون وابن السراج والجرجاني) ثابتون (على انه) اى تقديم
خبر ليس على فضا (لا يجوز مراعاة) اى لقصد الرعاية (للتنى) الواقع في ليس (اذ يتبع) يعنى
انما راعوا التنى لانه يتبع (تقديم معمول التنف عليه) اى على ذلك العامل الدال على التنى وكأنهم
قالوا ان هذا مطلق يعنى سواء كان فى مستفادا من الخارج الاول (والبصريون وسويوه
والسيرافى والفارس) ثابتون (على انه) اى التقديم (محجوز بنا على انه) اى لفظ ليس (فدل و)
قوله (جواز) بالجر عطفت على مدخول على اى بناء على انه فعل وبناء على جواز (قديم
ممول الفصل عليه) اى على الفعل العامل (وبين الطائفتين) اى الداخلتين في جملة الجمهور
(في حكم هذا القسم) وهو ما يمكن في اوله مامع كونه للتنى (مما رضى ومجادلة وهذا) اى بهذا
البيان الصادق منى (ان دفع ما) اى اعتراض (قيل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان
يجعل ما) اى القسم الثانى الذى (في اوله ما) التافى من القسم المختلف فيه) وانما كان الواجب
ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيها) اى في القسم اليس في اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع
الخلاف منه في القسم الثانى وفي التفریق بينها الخطب لا فائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد
بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين
منازعين دل عليه بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب لا من جانب الجمهور كما يقتضيه
باب الفاعلة لقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف كخالفه الاجماع وعدم ضعف جانب
في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما قرر كذا في المصام ثم قال ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس
عن الافعال النفية احدهما ان المراد بالخلاف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لا ما اختلف فيه
التحاة فعمل المص اختلاف التحاة في ليس من قبل اختلاف اهل اللغات ورفع الاختلاف
بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف في اللغة وتاميه ما لم يشين المخالفون عند المصنف
في ليس بخلاف النافية انتهى ما قاله المصام ولما فرغ من بيان الافعال النافسة الغير المقاربة
شرع في بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع في تعريفها
بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال النافسة فقال (ما وضع) (اى فعل وضع) وقال
المصام اشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف لفعل المقاربة اذا تعريف
للماهية بدون الافراد فتقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر
لها فدل الى فعل المقاربة اى ما وضع انتهى فكأنه اشار الى يمكن ان يورد على تفسير
الشارح للموصول بالمفرد بانه يلزم منه حمل المفرد على الجمع فادراك الحشى دفعه بانه اراد
اشارة الى هو اللاتى في باب التعريف وهو الافراد وما مضرة الجملة فدفعه بافتراق
الجلتين كما اتهم من تقريره واللام في قوله (لذوالغير) متعلق بوضع (اى للدلالة)

بعد ما لاداحة في مناما
قوله اذا كان المظوف
عليه اسما صريحا قبل
قيد الاسم بالصريح ليعبر
نحو المحيى ان تضرب
زيدا قد شتم فانه قد ران
لمجواز عطفه على
مدخول ان ونصبه
بكلمة الدالساغة وفيه
نظر لانه يشكل بالمعنى
انك انسان وتعلم فانه يجب
به تقدير ان فالاولان
لا يقيد الاسم بالصريح
ويصح كون المظوف
عليه في المعنى ان تضرب
فشتم اسما للمظوف
عليه هو الفعل والتأويل
بالاسم متأخر من
المظوف وليس بى
فان وجوب نصبها
اى به من الكاليم بل الظ
فيه الرغ ليس الاصل
تقدير التفسير ليس هو
من قبيل الفعل الاول
بالاسم فجاء اندراجها في
الاسم الصريح قوله
ويرد عليه انه كان
المناسب ذكر ما
صرحنا به بان لالطفة
في تقدير ان مل نحو
احدهما امتياز بعض
من بعض في الصراط
والثاني اشتراط الجميع
فيه لعدا ولا الخصومات
بصرف التضييق وفصل
مقبيها شرطا لهما تمام
المدد بذكر الشراكات
في الضرورة واحدة
لعدم احتياجها الى
التفصيل وفيه قوله وكان

وأنما فسرهم للإشارة إلى أن اللام ليس بصلة لوضع بل هي لام الغرض كما أشار إليه في قوله لتقرر الفاعل بقوله ولا يبعد فارجع إليه وقوله (على قرب حصوله للفاعل) إشارة إلى معنى الرنو وإلى أنه مضاف إلى فاعله وهو الخبر وإلى أن المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فأنقلنا مثلاً عسى زيد أن يخرج فلفظ عسى موضوع بمعنى أن الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله (رجاء) إشارة إلى أنه على ثلاثة أنواع لأنه ماله دلالة رجاء وحصول أو أخذ (منصوب) أي لفظ رجاء منصوب (على الصدية) أي على أنه مصدر أي مفعول مطلق مجازي (بمقدّر مضاف أي ذو رجاء) ثم أشار إلى تفصيله بقوله (بأن يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيه إشارة إلى أن الزجاء فعل المتكلم (وطمعه) بالخبر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر) بالنصب مفعول للطمع يعني أن المتكلم طمع في حصول الخبر (له) أي للفاعل وقوله (لألزمه) يجوز أن يكون حالاً من فاعل طمعه يعني حال كون المتكلم غير جازم (به) أي بالحصول فمضى في قولك عسى زيد أن يخرج (يدل) أي فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (لزيد) وهو فاعل عسى (بسبب أنك ترجو ذلك) أي الحصول (وطمعه فيه لأنك جازم به) ثم أشار إلى النوع الثاني منها بقوله (أو) قد حرفت أن لفظة أو لتقسيم الحدود يعني أن نوعاً منها (وضعك) أو الخبر وقرب ثبوته للفاعل (وفي إشارة إلى أن قوله (حصولاً) عطف على قوله رجاء وأنما قال قرب ثبوته ولم يقل قرب حصوله لتفنيق فانه لما علم الحصول بتصریح المصنف غير العبارة إلى الثبوت فإن الثبوت والحصول مترادفان (أي ذو حصول بأن يكون اختيار المتكلم) بكسر الهمزة مصدر أخبر (بذلك الدنو لأشرف الخبر) أي لكمال قربه فإن الأشراف إشارة إلى النزول من أعلى وهو أسرع حصولاً من الصعود فإذا شرع الحجر في الهبوط يجزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريباً إلى الحصول بهيئة الأشراف أخبر المتكلم بأنه مشرف (على حصوله) أي مضمون الخبر (للفاعل فكاد في قولك كاد زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله) بخلاف النوع الأول فإنه في الطع يمدو ليس فيه جزم (أو) (وضعك) أو الخبر ولرب حصوله للفاعل (لأخذنا فيه) (أي ذو أخذ) وقوله (وشرع في الخبر) بالخبر عطف تفسير للأخذ يعني أنه بمعنى الشرع فإن أخذاً ذاعدي بقي يكون بمعنى شرع فيه وإليه أشار بقوله (بأن يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشرع الفاعل في الخبر) والباب بسبب متعلق بالجزم أيضاً لكننا بمعنى الصدية يعني أن الجزم بالشرع بسبب كون الفاعل (بالتصدي) ومعترضاً (لما مضى إليه) أي للأسباب التي تكون مقضية وموصلة إلى الشرع (تطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل) أي ذلك الفعل (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشرعه) أي بشرع الفاعل (فيما) أي في السبب الذي (مضى) أي بوصل (إليه) أي إلى خروجه ثم شرع في بيان تعيين الألفاظ الموضوعات لكل من المعاني الثلاثة فقال (فالاول) (أي ما)

ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله قيل فيه بحث لأن في أن لم اضرب ليس عاملاً في المعمول لأنه مدخول لم ومعموله وأنما مدخول أن لم اضرب وإن خبره بأن ذلك كلام الرضى وعبارته هذه وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والخبر أو شبهه ومعموله وهذا البحث من قوة الإطلاع لاختصاصهم على أن والاخوات لا يصل في غير الفعل قوله ولأنه قيل لا يصح إضافة العلم وكأنه تكبرها أو جعل النهي سرلوحاً صفة لكلمة لا بمعنى التاهية ولا يخفى ما في دعوى العلمية من الغرابة قوله لنسبة الفعل الأول قيل الصدية بمعنى كون الشيء سبباً لا بمعنى سببه سبباً فالأولى أن يفسر الكلام بإفادة سببية الأول وسببية الثاني فكان المعنى إرادته بحمله سبباً في نظر المتكلم وذلك ليس إلا بإفادة سببية الأول وكان الشارح أيضاً أراد هذا المعنى لأنه يهدى من النتيجة ولا يذهب عليك أن سر هذا الشرح هو الاقتداء بالمراد والافتقار إليه وقد بين قدس سره وجه ذلك الصنيع وما إفادة الثالث

سقيم لان الجمل يحتاج
الى التأويل يحتاج الالة
ايضا بل فان يفيد القول
يكون الالة ذال ذلك
الجمل له من حيث انه
يفي على الاول ابتداء
الجزء على الفعل قبل اى
قد يبنى كذلك وذلك
اذا كان الاول سبباً وما
اذا كان لزوماً من غير
سببية طبع الامر كذلك
والاطير ان المراد منه
يسمى الفعلان مع ما تاتي
بهما شرطاً وجزاء
لان الشرط هو الجلة
الاول والجزاء الجلة
الثانية ومن البين ان
وجه التسمية وكونه
مقتباً على الاول ابتداء
الجزء على الفعل انما
يظهر في صورة كون
الاول ملزوماً للثاني وما
زعمه اظهر عمالاً حاصل
له قوله وان كان مضارعاً
مقتباً قبل يبنى ان يفيد
بشرط الجزوم بلام الامر
نحو ان تكلم زيداً
عليك مكر لانه لم يره الفاعل
لعدم تأخير حرف الشرط
فيه معنى لكونه مستقبلاً
بلام الامر وبغير الداء
والثاني فانها مستقبلان
تحقيقاً قبل دخول ان
فلا تأويله فيما معنى
وكذا الاستعانة على ما
سبق ومن المعلوم
ان لزوم الفاء عند
احد هذه الامور
منسكوز على امتناع
ترك الفاء في هذه

بمعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخرج رجاء) عسى اى لفظه وهنا عند الجمهور (قال
سيدويه عسى) يعنى ان لفظ عسى بحسب كون انصاف الفاعل بالخرج نوعان الاول (طمع و)
الثاني (اشتاق فالطمع) مستعمل (في المحبوب) اى في انصاف الذى يحبه المتكلم
(والاشفاق) مستعمل (في المكروه) اى في انصاف الذى يخاف المتكلم من وقوعه مثال
الاشفاق (نحو عسيت ان اموت) لان انصاف المتكلم اى الذى اخبر بدوا الخرج لفاعله هو
الموت وهو امر مكروه لا متكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله تعالى والذين هم من
عداب ربهم مشفقون اى خافون وقال المصام وعلى هذا يخرج عن تعريف افعال المقاربة
عسى الاشفاق فيبنى ان يقول رجاء واشفاقاً لا تقول عسى الاشفاقية موضوعاً لدنو الخبر
رجاء لا تقول قيدا للحيثية مراد وكيف وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون
باعتباره منها انتهى يعنى ان دعوى ان خروج الاشفاقية مبنى على عدم اعتبار قيدا للحيثية
واذا اعتبر فلا خروج مع ان ترك التقييد مضر للزوم خروج الافعال من تعريف المقاربة
والله اعلم (و) اى لفظ عسى (غير متصرف) (حيث لا يجرى) الخ فليس معنى غير
المتصرف يعنى المراد بغير المتصرف انه لا يجرى (منه) اى من عسى (مضارع ومجہول) اى
وماض مجهول (وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة) من اسم الفاعل والمفعول وانما
يتصرف في بعض صيغ الماضي المعلوم صيغتان للثائب وهما عسى زيد وعست هند وثلاث
للمخاطب وثلاث للمخاطبة يقال عسبت عسيماً عسبت عسيماً عسيت عسيقاً وواحدة
للمتكلم يقال عسيت (وانما لم يتصرف في عسى) مع انه فعل (لضعف انشاء الطمع والرجاء
كامل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف) وان كانت من معاني الافعال في بعض
الاحيان كالامر والنهي (والحروف) اى ومعلوم ان الحروف (لا يتصرف فيها) وكذا
الافعال التي بمناساتها لا تتصرف تصرف الافعال الغير الانشائية ولما استعمل لفظ عسى
بحسب تقدم اسمه على خبره وتأخير عنه او رد المصنف مثالب مشيراهم الى الاول فقال
(قول) (على احد استماليه) (عسى زيد ان يخرج) وهذا هو الاستعمال الاول
(وهو) اى الاستعمال الاول (ان يكون) اى يوجد (بعده) اى بعد عسى (اسم) وهو
زيد ههنا (ثم) يوجد (فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية) وانما صدر المضارع بان
(قوية) اى لقصد القوة (لمعنى الترجى الذى هو توقع) اى انتظار (وجود الفعل)
وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المنسوب الى زيد ههنا (في الاستقبال) اى في زمان
الاستقبال ولما كان المضارع الجرد محتملاً للحال والاستقبال اكده بان اى الى محضته
بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان يخرج في عمل التسبب بالخبرية) اى عسى زيد الخروج) اى
قرب انصافه بالخروج حال كون استقامة مناه وصحة الحل (بتقدير مضاف) وذلك
التقدير (اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج) فان الخروج انما يجوز حله
بحيث يشبه على حال زيد على نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج (او) ذلك

التقدير (في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما قدر كذا (لوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها (وعلى هذا اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف في احاد الطرفين (عسى ناقصة) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة ثم قل التوجيه الاخير الذى يقضى ان يكون عسى من الافعال الثامة فقال (وقيل المضارع) اى الذى وقع بعده عسى حال كونه (مع ان) اى المصدورية (مشبه بالفعول وليس بخبر) كما كان في التوجيه الاول وانما لم يحمله خبرا (لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد ههنا بالمواطأة فلا يقال ان زيد ههنا يخرج (وتقدر المضاف اى التصحيح المحل) تكلف وذلك اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصل) بنى المعنى الذى هو اصل في عسى هو قوله (قارب زيد ان يخرج اى الخروج) فليرى عسى في هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد بالخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم قل الى انشاء الطمع) فسار عسى زيد ان يخرج منقولا من باصل منشاء الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى لم يبق كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) اى ولو لم يبق (على المفعولية) اى عن كونه حاملا لمعنى المفعولية (صورة الانشاء فهو) اى ذلك المضارع (مشبه بالفعول الذى كان في صورة الخبر فانصب) اى واذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا لت نصب (لشبهه بالفعول) اى في الصورة (وعلى هذا عسى تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب مشبهة بالفعول (وقال الكوفيون ان) اى المصدورية (بدل) اى مع فله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية كما في التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما في التوجيه الثانى بل هو (في محل الرفع) اى مرفوع محلا حال كونه (بدلا عما قبله) هو زيد (بدل الاشتمال) وانما كان بدل الاشتمال (لان فيه اجالا) وهو ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده كل لفظين اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثاني يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول وقوله (وفي ايهام التثنية) بيان الفائدة البديل وهى ان في ذكر التثنية شيئا (ثم تفسيره) اى ثم فسره ويكشف (وقع عظيم) اى اتعظ عظيم (لذلك التثنية في النفس) بخلاف ما يذكره فضيلا في الاول مرة لحصوله بعد الاستتار (وقال الشارح الرضوي والذي ارى) من الوجوه الثلاثة (ابن هذا) اى توجيه الكوفيين (وجه قريب) لكونه سالما من تقرير المضاف ومن اعتبار قصبه بالتشبيهة وجملة بدلا طريق شائع ورد ابن هشام في معنى اليبس قول الكوفيين بانه جيتذ يكون بدلا لازما متوقفا على فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل واجيب عن رده الدمايين في شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البديل لازما في بعض الصور مع مجيئ مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا او البديل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع في بيان

الصور انما كان بالمانع والمانع مستترة عن القواعد وان لم يستثنى ويهدف ما قبل من ان في اطلاقه نظرا حيث ينتج ترك الفاء في الخارج مصدرا ليس او سوف قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأخر اداة الشرط فيه معنى قبل الاول اصلا لئلا يتوهم انه يجرم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه وليس بذلك قوله وان التي يجرم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة الخ قيل هيادة مشرة بانه جعل مقدرة في قول المس وان مقدرة بدلا من منصوبة على الحالية من صلة فاعله ان جعل قوله بعد الاسم منصوبا بمقدرة ومقدرة خبرا لانما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قلنا انما اختار ذلك لزيادة فائدة لا محصل بدوه على ان الظاهر من كلام المس في الصرح ان قوله مقدرة منصوب بالثنية التى ذكره الشارح لندس سره فانه قال في تفسير قوله وان مقدرة الخ اى يجرم ان مقدرة بعد هذه الاشياء اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء

الحقة سالما الخ قبل
لا حاجة في تقدير انالى
اشتراط الصلاحية بل
يكفى قصد السببية فان
تحقق السببية كان الكلام
صادقا والا كان كاذبا
اراداه تكتفى ولاخاء
فيكون هذا القول مما
لا يمتنع قوله ولما يمتنع
المرحوم انما قال مثال
الاصح الخ قبل الاسم
المعرف بالصيغة لا يمتنع
ان يكون بمعنى المصدر
في زيادة المثال في نوعهم
بيده انه لا يندفع لانه
يجوز مع ذلك ان يكون
الاسم بمعنى المصدر اى
صفة الاسم كقال لام
الاسم والوجه ان مثال
الاسم السنة الصرفين
يعمل الاسم باللام وهو
الاصطلاح الشهور فيها
بين المحصلين فضاف لها
عمل الاسم عليه فزاد
المثال ليكون في قوة
التعمير عنه بالاسم بالصيغة
هذا ولكل وجهه قوله
صفة يطلب بها الفعل
شامل الخ في قوله يطلب
بها اخراج النعمى والا
ستفهام والاسم باللام
لان المطلب فيها باللام
والاستفهام ولا في النعمى
للاصيغة فالمحكم ان قوله
يطلب بها الفعل شامل
لشكل اسماء التثنية ولا يخفى
ان المراد صيغة فعل
لان الكلام في الفعل
فلم يدخل اسماء
الافعال في التعريف

الاستعمال الثاني بقوله (و) (قول) على الاستعمال الآخر (عسى ان يخرج زيد)
(بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو في
تاويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع
(كان منصوبا في الاستعمال الاول) وهو ان يخرج (فاستثنى) اى ان كان لفظ عسى في هذا
الاستعمال مستثنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر لفظ الخروج المنسوب الى زيد وهو
حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو ان يخرج (على المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد
لكونه فاعل له (كاستثنى) اى نظيره الاستثناء المحاصل المعبر (في عدلت) اى في باب عدلت
(ان زيد قائم) بان يكون ان مع اسمه وخبره فعولا اول فان المقعولة الاول هناك مشتمل
على زيد الذي هو مقعولة الاول وعلى قائم الذي هو مقعولة الثاني فكان علمت مستثنيا
(عن المقعولة الاخر) الذي هو مقعولة الثاني (قائم) اى لاستثناءه عن الاخر اقيم مضمون
ان زيد قائم (مقامها) اى مقام المقعولين كما هو التقدير الراجح في باب علمت فان بعضهم
يقدر فيه المقعولة الثاني كالثبوت والحصول كما عرفت (فهي) اى كلمة عسى (في هذا الاستعمال
ناقصة) كما كانت في الاستعمال الاول بتقدير المضاف قائم في هذا الاستعمال لما قدر ان
ان يخرج مع فاعله اسم لها وانما استثنى عن الخبرية وانهم هو مقام الخبر اقضى هذا اتوجه
كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصاد (على المرفوع من
غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنسوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهي)
اى فعينئذ كلمة عسى (تامة لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا) ثم قال (وههنا) اى في
صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير احتمالين المذكورين (وهو ان
يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخرا (بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير) اى مستتر
(يعود الى زيد) اى المؤخر الذي هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذي هو مضمير
في البلاغة فان زيدا وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة لكونه اسما لها (وان يخرج)
اى ويكون ان يخرج (في محل النصب بانه غير عسى) قوله (واخر) معطوف على قوله
احتمال آخر يعنى وههنا احتمال آخر ايضا (وهو ان يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب
من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد) فان عسى اقضى اسما مرفوعا ويخرج
اقضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما تنازعا فيه (فان اعمل الاول كان اسم زيد عسى و)
كان (ان يخرج خبرا له مقدا عليه) فعينئذ قدر فاعل يخرج مستكنا واجما الى زيد
المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان اعمل الثاني) بان يكون زيد فاعل يخرج ففى عسى مجردا
عن الاسم فعينئذ (كان اسم عسى ما) اى الضمير الذي (استكن فيه) اى في عسى (من ضمير
زيد) يعنى حال كونه ضميرا واجما الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد)
بمجموعه (فهي) اى كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة
في الاحتمال السابق اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسى ان يخرج زيدا ان

بقتية الفاعل وجمعه ومما وقع ان يخرجيا لمرجه وايضا لو كان كذلك كان ينبغي ان يجوز
عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة الى تأويله بالفرد وان التوجيه الثاني تنوقف
معته على ثبوت عسيان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج زيدان فلاسيا
على مذهب البصريين من اختيار افعال الثاني فانه اذا كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل
عسى لازم ان يكون عسيما الثانية كذا في العصام ثم شرع في بيان الاستعمال الاول فقال
(وقد يحذف ان) (عن الفعل) وقوله (المضارع) بالجر صفة كاشفة للعمل وقوله (و
الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثاني فانه لا يجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسى
يخرج زيد وقوله (تشبها بالباد) مفعوله يحذف يعني ان الحذف لقصد تشبيه كلمة عسى
بكلمة كاذب لا يحتاج الى تقدير شيء وقوله (فكما ان كاذب يخرج لم يذكر فيه ان) فاعلى
للتشبيه يعني كما حذفت ان في المضارع الواقع بعد كاذب لم تذكر فيه (كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر ان (كقوله عسى اللهم الذي
امسيت فيه ويكون وراءه فرج قريب كان الاصل) اي الاستعمال الاصل في ان يقال عسى
اللهم الذي (ان يكون وراءه محذوف ان) وانما جاز حذف ان في الاستعمال الاول (دون الاستعمال
الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقوله كاذب يخرج) وقال العصام هذا
واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره او يكون
اسم عسى ضمير زيد كاجوزه فالشبهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول . اعلم ان في
عسى صورتين احدهما عسى ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والآخرى عسى
ان يخرج زيد بمكة فهي في الصورة الاولى اما نامة واما ناقصة فان كانت نامة فزيد فاعلها وان
يخرج في محل النصب على انه مشابه بالمفعول او في محل الرفع على انه بدل اشتمال من
زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج في تأويل المفرد خبرها
بتقدير المضاف باحد الطرفين وفي الصورة الثانية فهي ايضا اما نامة واما ناقصة فان كانت نامة
فان يخرج في تأويل المفرد مرفوع على انه فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج
وان كانت ناقصة فان يخرج في تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج
ولا خبر لها حينئذ لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحت
وراجع الى زيد او انها من باب التازع فان كان زيد اسم عسى ففاعل ان يخرج مستتر تحت
وان كان فاعل يخرج قاسم عسى مستتر تحت فخذ هذا (والثاني) اي النوع الثاني
من افعال المقاربة (اي ما وضع) يعني ان النوع الثاني هو ما وضع (لدنوا الخبر دون حصول)
(كاذ) اي كلمة كاذ (قول كاذب يدعي) (فتخبر) اي قصدك من هذا الكلام ان تخبره
(عن دنوا الخبر) اي مضمونه هو الخبيث هنا لعلك باشراكه اي بسبب طلوع الخبر تلك (على
الحصول للفاعل) وقوله (في الحال) متعلق بتخبر يعني حصول الخبر زيد في الاستقبال طلع
عليك باماراته القوية وتخبر في الحال انه قريب من ان يحصل (فقاعله) اي اسم كاذ (اسم

حتى يسمع انه خرج قوله
بحذف حرف المضارعة
وقوله صيغة يطلب بها
الفعل شامل بتعريفه
جعلها بمنزلة الجنس
والفرد بعد ما ضلوا
والاظهر ان صيغة
بمنزلة الجنس ويطالب بها
يخرج الماضي والمضارع
القائب والتكلم قوله
الفعل يخرج اليه وقوله
من الفاعل احتراز عن
حرف ما فيه وكذا قول
المخاطب احتراز عن
القائب والتكلم وقوله
بحذف حرف المضارعة
احتراز من مثل قوله
قللي فلفظ حوا ومن
مثل صه فقدمت ما فيه
والحق في ان تحت التعريف
والتعريف قد تم بدونه
بل شروع في كيفية
اشتقاق الاسماء بالتقدير
هو بحذف حرف
المضارعة او بحذف
مضارع والمحق ما فاده
الشارح قدس سره
لان القول يكون الاسم
باللام فيرمط به الفعل
يصيغته بل باللام مما لا
يتقو به الفاعل ودعوى
كون المراد بالصيغة ما
يختص بالفعل مما
لا يساعده لفظ والمحق
اما الاول فظاهر لانها
منكرة و ابا الثاني
فلو قوصا في التعريف
موقع الجنس ولم يجعل
الشارح قدس سره
جنس التعريف بمخرج
قوله صيغة يطلب بها

محض كاهو الأصل) أى فى المعامل وهو ان يكون اسما محضاً لا أولاه كاهو الجائز ايضا
 (وخبره) أى خبر لفظ كاد (فعل مضارع ليدل) أى ذلك المضارع (على قرب حصول الخبر)
 وقوله (من الحال) متعلق بقرب أى ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون
 الخبر الحاصل فى الاستقبال قريباً من الحال التى هى زمان التكلم (باعتبار احد معنيه
 من غير ان) أى معنى المضارع المجرد ذاته اذا كان مجرداً من حرف الاستقبال يدل على احد
 زمانين فقوله من غير ان مناط الفائدة لتركها فى باب كاد وقوله (للدلالة) متعلق بمفهوم
 الكلام ببنى انما اختبر المضارع مجرداً من ان لانه لو كان مصدراً بان كما كان فى خبر عسى
 لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المتأني للحال) ولا يحمل حيث تدل على الحال فضلاً عن
 ان يكون قريباً من حيث لا يحصل المقصود ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول
 هذا ما اختاره الشارح من الوجود المذكورة فى ترك ان فى باب كاد واعترض عليه فى شرح
 اللب بانه يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كذا ان المصدرية تدل
 على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمال فى او شك مع كونه من القسم
 الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجه عند ان المصدرية على الرجاء
 وهو مناف لزم المقصود والله اعلم (وميدخل ان) (على خبر كاد تشبهاً به بسى) أى يرد
 بالتشبيه (كأنه) أى الشأن (يحدث ان عن خبر عسى تشبهاً به بكاد) كذلك يدخل هو على خبر
 كاد ايضا بناء على هذه المشابهة لاعتنى آخر فان عسى لما شبه بكاد معنى المقاربة المشتركة
 لزم ان يشابه كادله ايضا لاسترا كهما فى هذا المعنى (كقولهم) وقال بعض المحشين ان الصواب
 ان يقال كقولهم لانه قول الشاعر لا قول العرب (د فكذا من طول البلى ان يصحها) واسم
 كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى بكسر الباء مصدر على بلى كرمى وضى ويصح مضارع
 مصحح الشيء مصوحاً بمعنى ذهب واقطع والالبليس للتشبيه بل للاشباع والاطلاق وهو جبر
 كاد وقد دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار ان يذهب ويتقطع من طول البلى (فلما كان
 كل واحد منهما) أى من كاد وعسى (مشابهاً للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر
 من وجه) (واذا دخل التثنية على كاد فهو) (أى كاد) (كالافعال) وفسره الشارح بقوله
 (أى كاد فى الافعال) بفتحها كى فى الافعال وقوله (فى افادة ادوات التثنية فى مضمونها)
 بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى الافعال ببنى انه كما افادت اداة التثنية الداخلة على باقى
 الافعال ان مضمون ذلك الفعل متنى كذلك كاد اذا دخل عليه التثنية افادت التثنية المقاربة التى
 هى مضمونه وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم ببنى كونه
 كباقى الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا كان او مستقبلا) اشارة الى تحقق
 المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى والمستقبل بخلاف القول
 الغير الاصح فتحى كاد زيد ان يخرج انه ما قرب زيد ان يخرج ومعنى لا يكاد زيد يخرج
 انه لا يقرب ثم شرع فى بيان غير الاصح من القولين فقال (وقيل فيه) (أى فى كاد)

الفعل بل لا يجمع فيه
 يطلب بها التعليل الى
 البيان بخلاف ما يبدى
 من القبول سكنت منه
 دون غيره ولما نبه
 القائل لما دى اليه عمله
 الشائع من الفساد وهو
 لزوم استدراك بعض
 القبول ادعى انه ليس
 من تمام التعريف فبعد
 بمراحل من التعريف
 وافادة الشارح قدس
 سره حجاباً لارادة القائل
 فانه قال هذا حد لما
 يسميه المحبون والا
 صولون صيغة الاصر
 ولا ينون بصيغة ما يدل
 على الطلب مطلقاً وانما
 ارادوا مواطن صبغة
 وخصوصه بهذا القرب
 انشدته فيه وهو كل ما
 يطلب به الفعل من الافعال
 المصاطب يحذف حرف
 المضارعة فيخرج الفعل
 زبد كذا لانه ليس لفعل
 المصاطب ويخرج للفعل
 كذا لانه ليس يحذف
 حرف المضارعة وان
 كان قولهم لنفعل كذا
 ليلالته رتبة القراءه
 الشاذة فى قوله تعالى
 فبذلك للتفرحوا بالثناء
 هذه صابرة قوله وفى
 الصورة حكم المجزوم
 قبل الاولى حكمه
 حكم المجزوم وليس
 ببنى لان التقدير وفى
 الصورة حكم اخره
 حكم المجزوم وذلك
 ظاهر قوله فى اسكان
 الصصح الخ قبل
 لاخفاء فى اسكان

ليس كما ترا الفعل بد (يكون) (اى غيه) (للانبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان
فيه قولين احدهما انه للانبات (ماضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه لتنفى مطلقا في القول
الاصح فتنى قولنا كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن ان يخرج
وعلى اقول الثاني انه لم يقرب بل خرج (اما في الماضي) يعنى اما كونه للانبات في الماضي
(فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون) اى وما كاد اهل البقرة من قوم موسى عليه السلام
يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موصوفة بما وصفه الله تعالى لهم فناء على القول الاصح
انه لم يقربوا الى فعل الذبح فضلا عن ان يذبحوها وقالوا الخائف انه ليس المراد به هذا المعنى
(فانه المراد انبات الفعل لانتيه) اى انبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل
هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان تنفى المقاربة اعم من انبات الفعل ومن نفيه الى تعيين معنى
الانبات (بدليل) قول قبله (قد يذبحوها) فانه لو كان المراد به تنفى الفعل لزم التناقض بين انبات
ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه بقوله وما كادوا يفعلون (واما) اى واما
كونه للانبات (في المضارع) فتحطه الشعراء اى فعلهم الشعراء (قول ذى الرمة) وهو
الشاعر المشهور على الخطا وهو قوله (د الى غير الهجر المحمين لم يكنك د ريس الهوى
من حبة يبرح) يعنى ان بعض الفصحاء خطأ اذا الرمة فى قوله هذا فقوله ريس الهوى
بالرفع اسم لم يكنك والريس يقال لبقية النسي وقوله من حبة اما حال من الرئيس
يعنى حال كونه باقيا من حبة او متعلق بقوله يبرح ونية بتشديد الباء اسم امرأة وقوله
يبرح يعنى يزول وهو خبر لم يكنك والمعنى لم يقرب بقية الحبة حال كونها باقية من حبة
تزول يعنى لم يقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لما ظاهرا العشق الذى هو
مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المتنى مفيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقت
التخطة من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطة حيث قال (فاه يدل على زوال ريس
الهوى وتسلية) اى ذو الرمة (تخططهم) اى تخطه الفصحاء (وتغيره) اى وتغير ذى
الرمة بعد ظهور خطاه (قوله لم يكنك بقوله لم اجد) حيث قال لم اجد ريس الهوى من
حب مية يبرح ليوافق الكلام بمراده (فلو كان تنفى كاد للانبات لما حطوه ولما غيره
لخططهم) بل يقول لهم حيث انه لا خطأ فى كلامي فان المستمد من له لم يكنك تنفى القرب
من الزوال وهو يقتضى البعد منه لانهما ولكن لما علم انه كما قالوا سلم بخططهم واعترف
بخطاه ومحمه بالتغير (واجيب عن الاول) بدع التناقض الواردة عليه بقوله (بان قوله
وما كادوا يفعلون يدل على استفاء الذبح واستفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى قد يذبحوها
قربة) حيث اورد بصيغة الماضي الدال على حدوث الذبح (يدل على ثبوت الذبح) بعد استفاءه
لاعلى ان الذبح استمر في جميع الازمة (و) على (استفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت
السابق (ولا تناقض بين استفاء النسي فى وقت وثبوت) اى وبين ثبوت ذلك (فى وقت
آخر واما عن الثاني) اى واجيب عن الثاني بان التخطة من بعض الفصحاء وتسلم

الصحيح وسقوط حرف
الدلة حكم الا حروما
سقوط الون فليس حكم
الا غرلا الون فليس
آخر الاسم الا ان يقال
لشدة الامتزاز بين
الصغير البارز والفعل
والنون نزلت منزلة
كقوة واحدة فذل النون
منزلة الاخر ولعلك
مستغن من التنبيه على
ما فيه فوله فان كان
بعده اى بعد حرف
المضارعة قبل يعنى المعنى
بعد كون آخر فى حكم
المجزوم ان كان الخ
ولهذا اكتفى ببيان
زيادة الهمة ولم يبين
عمل الاخر بقوله اسكن
آخر مما لا حاجة اليه
ومع ذلك قاصر اذ ليس
لما آخره نون او
حرف هاء سكان الاخر
بل حذله فيبقى ان يقول
اسكن آخره وحذف
وليس يستقيم لان المعنى
قال عارضا لعله فان كاد
بعده ساكن يعنى التثنية
اذا حذفت حرف
المضارعة ودعى
القصور ملة لان آخر
الاسم ساكن . طلقا
قوله فام شام لكل
من غير منسية فوله
والمراد بالهاى ههنا
قبل اولى على المعنى وما
فى علم الصرف هو
ما كاد الحروف الاصول
فيه اربعة وفى قوله من

المزيدية نظر لان الرباعي
لا ينصرف بالزيد فيه وقوله
وانما ومن باب الاصال
ايضالا لئلا ينشأ عنه فاعل
وقيل الا ان يتكلف
ويقال ان ضمير هو
يمود الي الرباعي الذي
بعد حرف هـ مزارعه
ساكن وكذا قوله ههنا
بمعنى مضارع رباعي
بعد حرف هـ مزارعه
ساكن وكذا قوله ههنا
بمعنى مضارع رباعي
بعد حرف هـ مزارعه
ساكن والمجبى من
القائل انه عند النقي
المراد الظاهر الذي
ينادي عليه المقام باطل
صوت من قبيل التكلف
واسند ملائيدوا اليه
الا ههنا مع قطع النظر
مخايفه من الفساد الى
ظاهر اللفظ فكس
ما هو ذلك لماهه منكس
كذلك قوله وهما
للانباس قيل يني
ضم الهزة وجعلت
كالمين وهما للانباس
المضارع على تقدير فتح
الهزة فقوله فانه اذا
الهزة فقوله فانه اذا
قيل لاقول الخسومين
فلما ناسخ لان الكلام
في ابطال فتح الهزة
وكسرهما لينين الهزة
فلا معنى للكلام في ابطال
فتح التاء وكسرهما على
انه لا يطالب احدهما لم
يفتح الالم بكسر حتى
يكون لبيانه فاعده
والصواب انه اذا قيل

ذى الرمة تلك التخطئة وتغيير كلامه بناء على تخطئة خطأ فلتخطئة بعض الفصحاء بخطئ
ذى الرمة) اى الفصحح الذى حل كلامه على الخطأ (وذالرمة) ايضا اى كان عطفه في الخطأ
في التخطئة كذا وذالرمة ايضا في تسليمه تخطئة) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبة)
وهو على وزن طلبه من الاسماء للغريبة (انه) اى عتبة (قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه
ابن شبرمة) وهو الخطئ له (فتغيره) اى ذو الرمة كلامه لتسليم تخطئة (فقال عتبة) اى مخاطبا
لذى الرمة (حدثت ابنى) وهو ابو عتبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأه وسلم ذو الرمة
كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابنى (اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه) اى ذى الرمة
(واخطأ ذو الرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (واما هو) اى هذا الكلام المشتل
على لم يكده (كقوله لم يكده براها) اى كلام الله المشتل عليه بينه فان كان المراد به اثبات
الفعل قائما مقر بخطائى وغيره الى لم اجد وان كان فيه فكلامى على الصواب (واما هو)
بمعنى المراد بالفعل الواقع حبرا لكاد حال كونه متفيا مضارعا امامه واتى فانه في معنى
لم يرها فان المراد بذلك الآية تمثيل حال الكفار بمن كان في ظلمات عظيمة وبلغت في المظلمة
مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا خرج اى ذلك التظريده اى اعضاء التى هو اقرب مرثية
لم يكده براها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا عن رؤية ما هو ابعد منها فحينئذ يكون معناها انه
(لم يرها) وهو معنى ولو كان المراد به الرؤية فهو ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروى
القول الثالث وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل ان (يكون) (اى النقي
الداخل على كاد) نحو وما كادوا يفعلون (ولم يلق شقته) نحو يكده ويكاد (فى الماضى) يني
ان كان فى الماضى يكون (للاثبات) اى لاثبات مضمون الخبر لفاعله كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وهذا موافق (وفى المستقبل) يني وان كان فى المستقبل يكون ذلك (كالانفال) (اى
كأثر الانفال فى إعادة النقي) اى الداخل عليه (نقى مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا
موافق للقول الاول وقوله (تمسكا) ان كان مصدر الله مجهول بمعنى التمسك فتح السين يكون
مفعولا له لقل وان كان مصدرا للمعلوم يكون مفعولا له لقالوا المقدر للالزم لقل يني
لتمسكهم (فى الدعوى الاولى) يني فى كونه لثقي فى الماضى (قوله تعالى وما كادوا يفعلون)
(وقد عرفت وجه التمسك) وهوان المراد اثبات الفعل اى الفتح لافيه بدليل فذبجوها
(والجواب) اى عرفت الجواب (عنه) اى هذا لم تمسك وهوان الفتح يلم من قوله فذبجوها
لامن النقي الداخل على كاد وقال الصمام لا يخفى على احد ان كادوا يفعلون لثقي القرب
وكان وجه قول من قال انه فى الماضى للاثبات انه اعاني يني به فى الماضى اذا استقبل انتفاء
القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد فعل الا اذا كان فعله بعد ان كان يبيد اعم الفعل
بؤيده انه قال واثباته نقي اذا لامعنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نقي الفعل حينئذ وجه التمسك
به تام والجواب عنه ضيف انتهى (و) (فى الدعوى الثانية) وهى قوله انه فى المضارع
كأثر الانفال وتمسكوا بها (قوله ذى الرمة فاذا غير الهجر المحين لم يكده رسيس الهوى

من حبيبية يبرح) (حين اراد) بنى هذا التمسك حاصل حين اراد اى ذوالرمة (بالتنى
 الداخل على يكاد انتفاء قرب ريس الهوى عن البراح اى الزوال فالتنى الداخل على
 يكاد كالتنى الداخل على سائر الافعال) فانه لو كان للانبات لزوم انبات زوال بقايا الحبة وهو
 مناف لما اراده ثم اراد ان يرف قول القائل بالمذهب الثلاث حيث تمسك فى الدعوى الاول
 بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة ومخطمم عليه فيه فقال
 (وهذا) اى تمسك بهذين الاسمين (مسلم) يعنى لو قلت انه فى الماضى للانبات لقوله تعالى
 وما كادوا يفعلون وفى المضارع كاسرا الالهام لوقوع الخطأ فى قول ذى الرمة لاجل
 استزاده الانبات الثانى لوضعه (لكن لا يثبت مدعاء) اى مدعى ذلك الفارق بين الماضى
 والمضارع (بمعجز ذلك) اى بمعجزه التمسك بالتقوين (مالم يثبت) اى مالم يقع الانبات منه
 (دعواه الاولى) وهى ان كونه للانبات فى الماضى ثابت مسلم لان كونه كاد للانبات لما كادوا
 يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبحوها ودلائلها على ذلك ايضا مسلمة (وقد
 عرفت وجه القدرح فى تمسكه عليها) اى فى تمسك القائل الثانى على دعواه حيث اوجب
 عن التمسك الاول بما اوجب ولم يكن كونه للانبات بناء على استدلاله بقوله فذبحوها مسلمة بل
 كان فى حيز المنع وما دايكون فى حيز المنع لم يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين
 لم يثبتوا دعواها ولذا قال المص انه كاسر الافعال مطلقا فى الاصح ثم شرع فى بيان النوع
 الثالث من افعال المقابلة فقال (وانثالث) (وهو ما وضع لدوا الخبر وقرب شبهه) اى ثبوت
 مصحون الخبر (للفاعل) وهذا هو الامر المشترك فى انواع الثلاثة وقوله (دناخذ وشرع
 فى الخبر) بالنصب مفعول مطلق وشاربه الى ما به الامتياز فيما بين هذا النوع وبين الاولين
 يعنى ان هذا النوع هو كنه (طفق) حال كونه (يعنى اخذ) اى شرع (فى الفعل) قال طفق
 يطق (بكسر العين فى الماضى وقته فى المضارع (كلم يلم) ومصدر يحجى (ططقا) على
 وزن نصرأ (وطنوقا) على وزن دخول (وقد جاء) فى بعض اللغة (ططق يطق) بفتح العين
 فى الماضى وكسرهما فى المضارع (كضرب يضرب) (وكرب) (بفتح الراء) حال كونه (يعنى
 قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للفروب) (وجمل) (يعنى طفق) (واخذ) (يعنى
 شرع) (وهى) (اى هذه الافعال اربعة فى الاستعمال) (مثل كاد) وشار الى وجه
 التشبيه بقوله (فى كون خبرها) اى خبر تلك الاربعة (المضارع) بغير ان تقولون طفق زيد
 او اخذ او كرب فعل او جمل) زيد (يقول) عالم ادا قوله تقول فى المضارع الاول مناه يعنى
 انك تقول كذا فى مثاله وفى الموضع الثانى لفظه لانه جزء من المثال ولما وجد فى التزيل مثال
 الفعل الاول اورد به قوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرعا (مخضفان) (و
 اوشك) حال كونه (يعنى اسرع عطف على) قوله (ططق) (وهى) (اى) كلمة (اوشك)
 (مثل عسى وكاد فى الاستعمال) يعنى (فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهه) يعنى على
 وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو اوشك زيد ان يحجى) وهذا

فى التل اقل بفتح الهزنة
 التيس بواحد التكم
 المروى فى حال الوقت
 واذا جلى اقل بكسر
 الهزنة ثم المخرج من
 الكسرة الى الفتح وهو
 قبل وهذا القول احق
 مرج بفتح المص
 والرضى وغيرهما ومع
 قطع النظر عن التصريح
 هو متعين بحيث لا يسل
 الى خلاه قوله فيما سوى
 ساكن بعده ضمة ايس
 كسر الهزنة فيما سوى
 ساكن بعده ضمة بل
 لما سوى اسر من مضارع
 به ساكن منه بعد
 حرف المضارعة ضمة
 فقصير سوادا وجع الى
 صبة الاسر الذى من
 مضارع به حرف
 المضارعة فيه ساكن
 به ضمة وكذا ما هاء
 من الوقت اى وقت
 سوى وقت يكون به
 الساكن ضمة هكذا
 قبل وفيه ما يله ناله
 لما يكون به حرف
 المضارعة ضمة قبل
 والصواب مثال لما يكون
 به ساكن به حرف
 المضارعة ضمة وليس
 يعنى لان التعبير كذلك
 اما كذا لى هذا التعبير
 من المعينة بسبب اعادة
 لفظ واحد مع ظهور
 المراد فان لوجه لا يذهب
 الى خلاه قوله او على
 حذف مضاف اى فاعل
 فله يرد عليه ما قبل ان

هو الاستعمال الاول (واوشك ان يحى زيد) وهذا هو الاستعمال الثاني (وقارة يستعمل استعمال كاديدون ان) وابتاع تقدم الخبر على الاسم (مخاوشك زيد يحيى) ثم شرع في بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) أى فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه النسخة التى اى ايراد الفصل مفردا لاغا فيها لان الاصل فى التعريف هو الجنس والاصل فى الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخرين حيث وقفنا على خلاف الاصل فتحتاج الى بيان نكتة مقتضية لمدلوله فآراد اليت ان يشترطها فقال (وفى بعض النسخ) القليلة (افعال التعجب) يعنى بالجمع (وفى اكثر النسخ ففلا التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول قوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنية قاله وان لم تنسب فى الرسم لكنها تنسب بالمفرد فى اللفظ بخلاف الالف لالتقاء الساكنين ثم صرح بسكتة كل من الثلاثة فقال (فاقراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة الافراد لانه الاصل كما عرفت لان ان يقال انه ذكر استطراد (وجمعه) ووجوب ايراده بالجمع كما وقع فى بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اى افراد الصيغتين (وثنية) اى و ايراده بالتثنية كما وقع فى اكثر النسخ (بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير) اى الاخرين (فالترريف) فيكون التعريف (للعنصر المفهوم) يعنى لما لا يمكن لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صرح بمحال كنه مذكور (فى ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذا كان كذلك (فهو ما وضع اى فعل وضع) يعنى ما اعتبر فى النسختين الاخرين للمفرد والمذكور فى ضمن التثنية والجمع كان المال هو ما وضع يعنى الى المفرد فلا يضر المدول عن الاصل فى التعريف اعلم ان الشارح اراد به هذا التوجيه ان يترى الجواب المذكور فى الحواشى الهندية بان قال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع مجمل المضاف جنسا كذا اوجب عنه فى تلك الحواشى لكن فيه نظر لانه لا محالة اضافة التثنية على اضافة الجمع فى جواز كونها للجنس لزم ان تكون قاعدة الجمع للجنس على نسق واحد وليس كذلك فاليهم صرحوا على انه ليس بمنسوق وان صرحوا على بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه ثم الشارح اراد ان يشترط نفسه الوصول قوله فعل الى اندفاع التنقيض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل فى التعجب وليس فعل تعجب قوله (لان الكلام) هذه الاشارة الى باب مصحح التنقيض يعنى انما فسرنا الوصول بقولنا اى فعل وخصصناه بقرينة كون الكلام (قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلا ينقض الحد) اى حد فعل التعجب مضافا (بمثل قدره) فارادوا التعجب من حسن صنيعه على انه يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) بمثل (واهالة) فانه صودت بلفظه عند التعجب خارج عن التعريف مجمل الوصول عبارة عن الفعل (لكن يتنقض نحو قاله الله من شاعرو) بنحو (لا شل عشره) فانه يصدق على قوله قاله وعلى قوله ولا شل انهما فلان وضعا للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر قوله

اضافة الفصل الى المفعول ايضا لادنى ملازمة فتقدير الفعل لمزدق الكلام التقدير او علم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملازمة ولم يثبت له الا ان يدعى سداد المعنى في اضافة الفعل الى المفعول باعتبار تعلقه بخلاف اضافة الفاعل قوله ولا يمدان يراد بالوصول الفعل الذى لم يذكر فاعله قبل الاول الامر الذى لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشاذية وفيه ان المذكور هو الفعل وهو المضاف الى الموصول فكيف يصح الاتيان بالاسم العام فى صورة كون الاضافة بيانية قوله ويقسم الثالث الى قوله حوف القيس قبل الامصر ان يقول فان كان ما شيا كسر ما قبل آخره ضم كل متحرك قبله حوف القيس ويستثنى من قوله ويقسم الثالث معزة الوصل والثاني مع التاء وليس بذلك لعدم صحة كون حوف القيس مفعلة فمضمر كمتحرك قوله اى ما يكون مینه فقط لمتلايل ويمكن ان قال اراد ما يتل مینه وحين القيف لا يتل وهذا اصوب لانه يتدفعه

من شاعر من الجارة على ما هو المسموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية
تدخل على الماراف لطلب التمين غالبا ولا تدخل على النكرة كذا في بعض الجوانبي
وقوله ولاشل الشلل اليس في اليد واذا بها يقال شلت ممر وقا ومجھولا والمراد بالشر
الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي وقوله (قاة فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض
يعني ان التعريف ينتقض شتا بهذين الاخيرين لانه يصدق على قاته ولاشل ان كل واحد
منهما فعل وضع (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل انه لا ينتقض لانا لان لم
انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لا يدفع النقص
لانه ليس (لحذف الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الان يقال) اشارة
الى جواب النقص والى ضعفه يعني انه لا يندفع الابان قال (هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل) امثال هذه الافعال مما وقع للدعاء مع التعجب (استعمات كذلك) اي للتعجب
(بمدالوضع) اي للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال او يقال
في الجواب بخير المراد يعني انه لا ينتقض لان المراد بالوضع المذكور في تعريف التعجب
انه (ما وضع لانشاء التعجب محض) يعني احص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لا يستعمل
في غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لا يصدق الاعلى فعل التعجب (وما ذكر من مواد
النقص) وان استعملت في التعجب احيانا (فكثيرا ما يستعمل في الدعاء) وما يستعمل في الدعاء
ليس بمخصص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لا يصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال
المصام ويمكن ان يحاجب يعني لدفع النقص بنحو قاته ولاشل بان المراد ما وضع لانشاء
التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وهذا لا يجري في قاته وشل لان التعجب فيما نأشئ من
حسن صنعه لا من لفظ قاته وشل انتهى ملخصا ثم شرع في بيان صفة وحصر هاتين عدد
فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اي لفعل التعجب)
والاخر قوله (او لما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبنى على انه راجع للمحدود والثاني
مبنى على انه راجع للحد وكلاهما جائزان في امثاله قاته اذا قيل الانسان الحيوان الناطق
وهو ضاحك مجوزان يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق قاته عينه
ورجع المصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف التنى ينافي للحكم
عليه لا للحكم على التعريف فقوله وله خير مقدم وقوله (حيثان) مبتدأ مؤخر ثم اشار الى
ما به الاشتراك في الصيغتين والى ما به الامتياز فيهما فقال (احدهما ما صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب) (ما قبله) (اخره ما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب) (اقل به) فالفعل
المتضمن فتح الميم هو ما به الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران
احدهما بصيغة الماضي والاخر بصيغة الامر ولما توهم من قوله حيثان على تقدير
الارجاعين ان مقتضاه وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لا يجب وجوده
في ضمن هاتين الصيغتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط

الاصوب قوله وانما خص
مثل العين بالذكر ازيد
غموض واختلاف في
البنى لفاصل منه كما ذكر
ونبتجته ذكر مثل
العين في البنى للمعقول
وان لم يكن فيه ما ذكرنا
هذا كلامه وقد قيل
الاصوب ان يقال وانما
خص مثل العين بالذكر
لزيد غموض واختلاف
في الماضي لا ذكره بنية
ذكر مضارعه وان لم يكن
فيه ما ذكر وبه كافي
قوله التمدى وغير
التمدى قبل هذا فريد
ان تقسمي الفعل لا قسمين
فان للتمدى اهم من الفعل
وشبهه وكذا غير التمدى
الا ان التمدى مطلق
لا يمكن تعريفه بما يشوب
فهمه على متعلق فان
المصدر لا يشوب فهمه
على شيء فضلا عن المعقول
ولذا جاز حذف قاته
والسر في ذلك ان النسبة
الى السائل والناظر
بالمعقول به جز ان من معنى
الفعل وما سوى المصدر
بما يشوب فتقول المصدر
التمدى ما يشوب منه
الفعل التمدى فالتمدى
المطلق ما يشوب فهمه
على متعلق او يشوب فهم
ما يشوب هو منه عليه
وكا* به ذلك قال التمدى
من الفعل وفيه قوله فان
الطلق نسبة الفعل الى
غير الفاعل قيل قد دل

ما رواه سماعه البارء
ان المتعلق اسم فاعل هو
الفعل فالمفعول هو المتعلق
اسم مفعول بالخلف
والايصال لما وقع في
التعريف اسم مفعول الا
ان المتعلق من الجائز
فكما ان الفعل يتعلق
بالمفعول فالمفعول ايضا
متعلق به فوضع بيان
متعلق الفعل من المتعلق
الذي هو المفعول والتعريف
في هذا المقام من مجاب
الاوهام والارباب في ان
المتعلق هو اسم فاعل
هو الفعل والمتعلق باسم
مفعول هو المفعول به
والذكر في التعريف
مبنى المفعول ليس الا قال
في الفصح ان المتعلق
انقسم الى قسمين قسم
لا يتعلق به غير من قام به
وقسم يتعلق بنفسه لما
تعلق لنفسه هو المتعدي
وما يتعلق من غير متعلق
يسمى غير متعد قال ثم
المتعدي قد يتعلق بواحد
ليسبى متعد الى واحد
وقد يشتمل على اثنين ليسبى
متعدا الى اثنين فانظر
هل ترى في كلامه سبيلا
الى كون المتعلق المذكور
في التعريف مبيلا لفاعل
كلامه قوله وفيه ان الفاعل
قبل قدح ان المفعول
الذي يبين الحال هيئة
اخر من الفضول به
فلارجح لترك هيئة
المفعول في هذا المقام
فان اللازم كالتعدي

ان نكون في هذين التركيبين) يعني ان دعوى الحصر انما تنافي اشتراط وجود ذلك العمل
في ضمن هاتين الصيغتين ثم شرع في بيان حكم الصيغتين بالخواص من سائر الافعال فقال
(وما) (اي فعلا التعجب) يعني هاتان الصيغتان اللتان تضمنتا فعل التعجب (غير
متصرفين) وفسر بقوله (فلا يتصرفان) يعني المراد يكونهما غير متصرفين انهما لا يتصرفان
(الى مضارع) معلوما كان او مجهولا (ومجهول) اي ولا الى ما مضى مجهول (وتأنيث)
اي ولا الى مؤنث بل هو ما مضى معلوم غائب مذكر في الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد
مذكر في الثانية ابدا (وفي بعض النسخ وهي) يعني بدل وما فحينئذ كان راجعا الى
مؤنث والتقدير (اي افعال التعجب غير متصرفه) والمناسب ان يقول وفي بعض النسخ
وهي غير متصرفه بدل قوله وما غير متصرفين فلعله اكتفى بذكره في التقدير وهذه
النسخة موافقة للنسخة اوردت بالجمع كالسابق (متلا ما احسن زيدا واحسن زيدا)
وهذه المسئلة هي الحاصلة الواحدة له ثم شرع في بيان خاصة اخرى له فقال (ولا يبينان)
(اي فعلا التعجب) يعني ان فعل التعجب الموجودين في ضمن الصيغتين لا يجوز
بناءؤهما من مادة (الا) اي يجوز ان يبنيا حينئذ بما بيني (اي من المادة التي يجوز
ان يبنى (منه الفعل التفضيل) (لمشابهتهما) اي لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (له)
اي لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما
يعني انهما مشابهاه له من حيثية (ان كلاهما) اي من فعل التعجب وافعل التفضيل
يقعان (للمبالغة والتأكيذ) اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيذ فلما فيه من الزيادة
في الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضي المزيد عليه فثبوت الزيادة موجب لاثبات
اصل الفعل بالضرورة فثبت تأكيذ وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التعجب
للمبالغة والتأكيذ فلانه لا يشترط من التثنية الا اذا زاد على غيره في العفة وتجاوز حد
اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة تأكيذ اصل الفعل وتقريره كذا في
بعض الخواص يعني ان التعجب وهو ادراك امر غريب حصل من جهل سبب الفعل الواقع
من الفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع لثبوت ذلك الامر الغريب فانه ثبت اصل
الفعل باثبات لازمه الذي هو الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لا يبينان) الى
كلام المصنف يعني انهما لا يبينان ايضا (الا لفاعل) يعني يقعان على صيغة المعلوم
ولا يقعان على صيغة المجهول المبني للمفعول (كافعل التفضيل) اي كما وقع افعل التفضيل
كذلك (وقد شذ) اي حكم بشذوذ ما وقع مع مجهولا قوله (ما شئ الطام) بصيغة المجهول
يعني يشجب لن الطام غير متبني وقوله (وما امكن الكذب) بصيغة المجهول ايضا اي
لم يصير الكذب المذكور مبنيا لثباته كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكوم بشذوذه
ولما حكم امتناع بناء فعل التعجب بما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يشير الى طريق
بناءه في ذلك فقال (ويتوصل في) (الفعل) (المتعجب) لقوله يتوصل فعل مجهول من التوصل

وهو طلب الوصلة الى شي يتكلف وقوله في المتع نائب قاعه ووسط الش قوله الفعل يظهر
 موصوف المتع ولما كان المتع صيغة الفعل لكنه غير معد اليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك
 المتعلق بقوله (بناء صبقى المتعجب منه) اي من ذلك الفعل وقوله (من رباعي) بيان للفعل الذي
 يتبع بناء المتعجب منه وهو ما يتبع منه بناء الفعل التفضيل فانه يتبع بناؤه من فعل رباعي
 فصاعدا (او ثلاثي من يديه او ثلاثي مجر دما ليه لون او عيب) بل يجب بناؤه من ثلاثي مجر غير
 لون وعيب فاذا ارد ان يبنى من الرباعي فصاعدا ومن ثلاثي فيه لون او عيب يتوصل (بمثل
 ما اشد استخراجا واشدد باستخراجا) فاما ما ارد بناؤه من استخرج يستخرج امتع
 بناؤه فانه فعل يتبع منه البناء لكونه غير ثلاثي فيجوز تبو صلب الى المطلوب بانشد واسترع
 ونحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقوله (اي يتوصل بنائها من فعل لا يتبع بناؤها
 منه) وهو انشدها فانه مشتق من شديتد وهو ثلاثي غير لون وعيب (وجعل المتعجب
 اي وجعل الفعل الذي يتبع منه وهو استخراجا (مفعولا) في الصيغة الاولى (او مجرورا
 بالباء) في الصيغة الثانية ثم اشار الى خاصة اخرى لهما فقال (ولا ينصرف لهما) (اي
 في صيغة المتعجب) يعني ومن خواصه انه لا يجوز ان ينصرف في صيغة المتعجب (بتقديم
 اي تقديم جاز في اعداد صيغة المتعجب) من الافعال مثل التقديم الجاز في سائر الافعال
 (كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل) فانه مما يجوز في سائر الافعال مع انه متعجب
 هنا (وتأخير) (اي تأخير جاز في اعدادها) يعني ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير
 يجوز فيما عدا فعل المتعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اي عن الجار والمجرور
 ثم اشار الى قاعدة تقيد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اي
 فسرناهما بالتقيد (بما قيدنا) وهو الجاز منهما (لكون عدم التصرف بهما) اي بالتقديم
 والتأخير (من خواص صيغة المتعجب) وانما حملناهما على الوصف الخاص بهما بقربة
 المقام (فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما) لبيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم
 جواز تقديم المفاعل فانهما مشتركان في امتناعه وقوله (فلا قال) تفريع لقوله ولا ينصرف
 يعني انه لا يجوز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال اي فيجوز تدللا يجوز ان يقال (ما زيدا
 احسن) بتقديم المفعول (ولا زيدا احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك في سائر الافعال وانما
 لم يجز فيهما (لانهما) اي لان هاتين الصيغتين (بمدا قبل) اي بمد قبل الاولى من الماضي
 والتالية من الامر (الى المتعجب) اي لانشاء (جريا) اي كان هذان اللفظان جاريين (مجري
 الامثال) واذ جريا مجري الامثال في الاخراج عن موضوعها الاصل الى غيره وانما قال
 مجري الامثال ولم يقل انهما من قبل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبل الامثال
 حقيقة وليسا كذلك لان التل هو القول السائر الممثل مضربه بمجوده (فلا يتغيران
 كالانتير الامثال) لانهما شبه المضرب بالمورد صاد المضرب كأنه المورد فلا يتغير ذلك
 اللفظ من تذكيره وتأنيته وافرادته وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة

تعلق بهيمة الفاعل
 والقول وذلك من
 البطان قوله كفعول
 علت في وجوبه ذكر
 احدهما عند الاخراج قبل
 لوجه تخصيص بيان
 المس بل حملها في
 خصائص آخر الباب
 علت ايضا فانه يجوز
 تدقيق علت قبل الام
 والاستغناء بالثاني قول
 علت زيد المور قائم
 او عمرو قائم او عمرو
 قائم وايضا يجوز كون
 المفعول الثاني مع المفاعل
 ضميرين يعني واحد
 فقول زيد المفاعل قائم
 وليس مستقيم فانه في
 صورة جريان هذه
 الاحكام فيه اساس
 لها بالبيان ولا يجوز
 المقام عما ذكره الذراع
 قدس سره على ما صرح
 به الرضى وقال المص
 شارحا لوله والثاني
 والثالث كفعول علت
 اعني انك اذا ذكرت
 احدهما فلا بد من ذكر
 الاخر فان تركتهما كما
 صاع لانها الى المص
 مفعولا علت وانما وجب
 عند احدهما ذكر الاخر
 لانها الى المص كالبناء
 والمجر فكما انه لا بد من
 المبتدأ كذلك هذا بخلاف
 مفعول اعطيت لانها
 لا تربط بينهما فلم يلزم
 من ذكر احدهما ذكر
 الاخر فكان الاول

واحدة كانا (امثال تكون على طرقة واحدة عندنا - حالها في المورد والمورد لا اعتراض
على تميز المصنف بلزوم زيادة قوله وتاماً غير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) اى على المصنف
(عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير والعكس) يعنى ان عدم التصرف
بالأخر يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التصرف باحدهما الآخر (لان تقديم الشيء
اى على لقبه (يستلزم تأخير غيره وكذا تأخير -) اى تأخير الشيء عن الغير (يستلزم تقديم
غيره) عليه لان به التقديم والتأخير تقابل التضاد (فلو اكنى واحدهما كفى) وما وجه
ذكر كلمة زائدة (واجب بان ذكر الآخر انما هو لتأكيده) اى لتأكيده كيد معنى معهم بمقابلته
ضمناً (للتأسيس) اى لانه ذكر لا فائدة معنى جديد غير مفهوم بمقابلته حتى يلزم مذكرة من
لزوم الاكثار فلو رد السؤال قوله وتاماً غير منشأه على السائل بانه لتأسيس وهذا جواب منع
لتنقض وتقديم السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم الاستدراك وكل ما هو كذلك
فهو باطل فاجاب عنه الاول بانجى الصغرى سنده كونه لتأكيده اى بالان لم يلزم الاستدراك
وانما يلزم لو كان ذكره لتأسيس وليس كذلك بل هو لتأكيده وقوله (على ان كل واحد منهما)
شروع في جواب آخر بالعلوة يعنى مع اننا لو سلمنا كونه لتأسيس لا يضر ولا يستلزم منه
الاستدراك المضر لان كل واحد من التقديم والتأخير (وان لم ينفصل) اى ولو لم ينفصل
احدهما (عن الآخر بالحوال) لكنه (اى امكن احدهما) (ينفصل عنه) اى عن الآخر
(بالقصد) اى يكون مقصوداً استحکام اذ يكون قصد التكمال الى تقديم الممول فلا يكون
تأخير مقصوداً وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديم مقصوداً (فكان) اى اظن
ان المصنف (اعتبر القصد) وبني كلامه على انفصال احدهما عن الآخر فيه فذكر كلاهما
على حدة لعدم اجبا عنهما في القصد وقال المصنف لا يخفى على الظن ان شيئاً من الجوابين ليس
بالمسكن والماء البادى لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم لفظ
احسن يعنى في ما احسن زيد على ما ينبنى الاستهامة ولا يؤخر عما بعدهما لانه في فعل التعجب
عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كنه ما فنظن انتهى ولا يخفى
ان هذا التوجيه جار في الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد
تقديم شيء وتأخيرها بالنسبة الى شيء آخر كتقديم زيد على ما وجب تأخير عنه بحيث يقدم على
فعل الفعل فقط كما قال زيد اما احسن او ما زيد احسن وكنتقديم احسن على الكل او تأخير
عنه كما قال احسن ما زيد او ما زيد احسن وان يكون المراد تقديم الممول على عامله - واد
تقدم على كنه ما واد ذكره بما لا يخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لا يعنى عن ذكر التأخير
ولابالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار في الصيغة الثانية والمقصود منه قوله
كلتا الصغرتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كنه ما وتأخيرها لخصوصية له بصنقى
التعجب فانه يجوز مطلقاً والكلام فيها له خصوصية اقول والوجه ما له الشارح من
الجوابين وانه اعلم ثم شرع في بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال (ولا) فسرنا الشارح

منها كالممول الاول
وانك في علمك ان
منها كالظن ما في علمك
هذا كلاماً قوله ولا لهم
ارداداً بالشك الخ ليل
هذا من غلط الفقه
باسطلاح المزيين والى
في الفقه بالشك خلاف
اليقين وهذا وارد
ان يقال اسرار الشارح
ففسر سره ان الشك
اذا كان بمقابل اليقين
فلا شك انه يبر الشك
المصطلح ولا يثبت منها
بهذا المعنى فلم يخصه
بالظن ولم يفرق بين
لانه اذا سقط الشك
فسقط الوهم اولى به
قوله لبيان ما في علمك
الجملة من حيث الاخبار
بما انشئت من قبل الاطهار
ان المراد لبيان ما في
اى الجملة المذكورة من
اى عبارته فان علمك
ليان ان زيداً قائم فلا
عبارة من ملوكه بين
مكنا وهكذا
الكلام سواء كان يعنى
ما ذكره الشارح او
يعنى ما ذكرناه فتعنى
ان يكون هذه الاضال
ليان كيفية الجملة
الاسمية ومثله ان الجملة
على الجملة لبيان كيفية
الجملة الاسمية ومثله ان
الداغة على الجملة لبيان
ان امر محقق فلا يثبت
مع قواعدها فافهم فافهم
ولا يصح السكرت عليها
مع انه خلاف ما عليه

الاستعمال فالوجه ان
قال معنى الكلام لبيان
ما هي الالفاظ منه
عبارة عنه والمضى من
ذلك التنبيه على انها
ليست من انواع الجملة
الاسمية بل من كورليات
معانيها وهي مناط
بالفائدة لا بالجملة المدخولة
وليست كاشر دواخل
الجل وذلك من دليل
الاورام الباطلة لضرورة
ان المراد الاداة الشارح
قدس سره قال المسمى
لان النسبة قد تكون
عن علم وقد تكون من
ظن فاذا قصد بيان انها
عن علم قلت قلت ونحوه
واذا قصدت بيان انها
من ظن قلت ظنت ونحوه
فيبين ان النسبة
من علم فتعصب الجزئين
لانها متعلقان لمواد قال
الشارح الرضى اى التبيين
الاعتقاد الذى هو
هناى تلك الجملة الاسمية
صادرة من ذلك
الاعتقاد قال قوله هو
عنه على حذف المضاف
اى حكمها عنه حكم
التكلم من المبتدأ بمضون
الخبر صادر عنه ففى
قوله قلت زيدا قائما
حكمتك بالقيام الذى
هو مضمون الخبر على
المبتدأ الذى هو زيد
صادر من علم وقد
ظننت زيدا قائما من ظن
فالشارح قدس سره
لما رأى اعتبار الجملة فى
الكلام اعم من الحكم

بقوله (تصرف فيها باقاع) للاشارة الى ان قولى (مصل) مجرور معطوف على قوله بتقديم
او على قوله وتأخير بمحذف مضاف وهو الاقاع لان الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم
التصرف انما هو اقاعه وقوله بتصرف للاشارة الى ان الباء فى باقاع متعلق بما يتماق به
المعطوف عليه ولا زائدة يعنى انه كما يجوز ان تصرف فى فعل التمتع بتقديم وتأخير كذلك
لا يجوز فيه ان تصرف باقاع كلمة تفضل (بين الماعل) اى الذى هو فعل التمتع (و) بين
(المعول) اى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى وبزيد فى الصيغة الثانية (نحو ما احسن فى الدر
زيدا واكرم اليوم يزيد) حيث فصل فى الاول بقوله فى الدار وفى الثانية بقوله اليوم
فلا يجوز هذا فى التركيبين (لاجرانها) اى لكون هذين المثالين جارين (مجرى الامثال
كاسبق) من ان التفسير كما تمتع فى الامثال امتع ايضا لاجرى مجراها وهذا مذهب الجمهور
حيث لم يجزوا ذلك التصرف مطلقا اى سواء كان بالظرف او بغيره (واجاز المازنى
الفصل بالظرف) (للمسمع من المعبر قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق) حيث وقع الفصل
بين ما احسن وبين مموله الذى هو ان يصدق بقولهم بالرجل ولو لم يكن جائزا للمسمع هذا
التركيب منهم ولما كان قوله بالرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خضا لجواز الظرف عنده
وفى هذا الاستدلال رد على ما استدل صاحب الوافية بان تجوز المازنى للاسراع فى الظرف
ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (واجاز الاكثرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع الفصل بين وما بين احسن بكلمة كان (ومناه) اى
معنى التمتع الذى فصل بين ما و احسن بكلمة كان (ان كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لما
دل عليه كلمة كان (الا انه) اى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل
زال ذلك الحسن الان (بل كان داما قبله) اى قبل زمان التكلم ثم شرع فى بيان اعصاب
الصيغتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التمتع فقوله (وما) اى لفظ ما فى احسن
(ابتداء) (اى مبتدأ) وانما فسر الابتداء بالمبتدأ فان مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ
بقرينة عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه اذا كان المراد به
المبتدأ وانما غير المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء بناء (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء
(عنى اسم المفعول) اى الذى هو المبتداء كما فسره (او ذوا ابتداء بتقدير المضاف) وهذا
اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما التصرف فى
نفس الكلمة كالتفسير الاول فيكون مجازا لغويا والاخر باقاعا ابتداء على مصدرية
وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو اتمام المصدر
على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كفى المرب وهذا على اكثر النسخ
(وفى بعض النسخ وما ابتدائية) اى بالياء النسبية (ومناه ظاهر) يعنى غير محتاج الى
ان يصار الى المجاز باحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر بمد خبر حال كونها (معنى
شئ) وانما حمل ما على النكارة (لان النكارة تناسب التمتع لانه) اى لان التمتع

يكون مباحا) اى فى الفعل الذى (حقيقىه) وقوله (عندسيويه) متعلق بالنسبة بين
المتبدا والخبر يعنى ان كون مانكرة انما هو عندسيويه (وما بعدها) (اى ما بعدها) يعنى
الفعل الذى بعد لفظها (الخبر) اى خبر ذلك المتبدا وهو احسن وهنا فتكون الهمزة
فى احسن للتبدي وقوله (من باب شر اهر ذالمط) اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدا مع
كونها منكرة فانه لا يجوز ان يكون المتبدا نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة
مخصصة من قبل هذا التركيب الجائز عند الكل وقال المصنف وهذا من جعل المعنى
شرع عظيم اهر ذالمط لشر حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل
معنى قوله شر اهر ذالمط لا خير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبله لانه يكون المعنى
ما احسن زيدا شئ فيلزم انشاء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيويه بوجه
آخر وهو قوله ولا يبعد ان قال ما مبتدا نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو
مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحيث كما يخفى على النطق وقال
الرضى مذهب سيويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
مانكرة غير مضافة تادر نحو قمعا هى وفى بعض المحواشي انه لم يسمع مثله فى مبتدا
فعلى هذا يكون من باب شر اهر ذالمط بغير مجرد كون المتبدا نكرة وما بعده خبرا انتهى
ما فى بعض المحواشي فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح
من قوله من قبل شر اهر الخ لا يرد عليه ما حكي عن المصنف من عدم جواز ما يقابل الى
المعنى الثانى وقوله (وموصولة) عطف على قوله ابتدا وهذا شروع فى مذهب آخر غير
مختار للمصنف (اى ما) فى ما احسن (موصولة) (عند الاخفش) فتكون جملة احسن صلة
وهو مع صلة يكون مبتدا (والخبر) اى وخبر ذلك المتبدا (محذوف) (اى الذى احسن
زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول (اى جملة ما احسن) اشارة الى الهمزة فى احسن
للاصرورة وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر المحذوف ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره
المصنف فقال (وقال الفراء) اى لفظ ما فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدا بمعنى اى
شئ (وما بعدها) اى الفعل الذى يمد كلة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى
خبر ما الاستفهامية (قال الشارح الرضى) وهو اى توجيه الفراء (قوى من حيث المعنى)
وانما يكون قويا (لانه) اى التكلم (كان جملا) اى جاعلا (سبب حسنة) اى حسن زيد
(فاستفهم) اى فاطلب فهم السبب فأسأل (عنه) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيها يحمل
سببه ثم اكده بقوله (وقد يستفاد) يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع
الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادر ايك ما يوم الدين) وقال
المصنف وانما لم يأتى الى المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب
من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجمع هذا التوجيه انتهى ثم شرع فى بيان
المذاهب فى توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تمهيد مقدمة فقال (وما احسن يزيد

عند المصنف هل كذلك
ويم ما قبل والقول بان
علت لبيان ان زيد قائم
عبارة من معلوم بين
مكتفا ومكتفا فليظن
فان زيد قائم لا يكون
عبارة الا عن الحكم
عليه بالقيام واما زعمه
اوجه قصاده مذهب سيبى
وايضا فديلم بالسايق
انما حله على ذلك سوء
الضم قوله فتنصب
الجرم على انها مفعول
لها قبل اللفظ مفعولا
وكانه اراد ان كلاهما
مفعول لها ولا يخفى بشاعة
ذلك التوجيه ثم قول
عبارة اكثر النسخ
مكتفا على انها مفعولان
لها ومعنى لفظة القائل
الا ياء الى ان كايها
مفعولها يعنى انها لما
لم يجر ذكر احدهما
بدون الاخر صار
كائهما جعلا مفعول
واحد وله ولا نقول علت
وظننت لدم الفاشدة قيل
هذا لا يوجب عدم جواز
حذف المفعولين لسيالهم
وقوف افاضتها على ذكر
المفعول لان هناك جهات
اقتادة اخرى كان قول فلان
يقن كثيرا ويظن قليلا
اى يقن الظن عنه كثيرا
وضع اليقين قليلا ويقول
لا يظن زيد الا بالبراهين
ولا يظن الا بالامارات
وتقول ما ظننت اليوم او
ما علمت اليوم وليس

عن سلامة النعمان
 الكلام فيما يكون أتيابه
 على وجه يتعلق بغيره
 قوله فلان يظن كثيرا
 ويظن قليلا وكذا لا يظن
 زيدا لا بالبراهين ولا
 يظن إلا بالأمارة وما
 ظنفت اليوم وغيرها
 ليس من هذا القبيل
 فتدبر قوله لاستقلال
 الجزم وكذا لا فائدة
 في تقدير الكلام بالنام
 وكلايته غير مفيدة
 بالتقدير الأول لا كلام
 هل تقدير مفعوليتها أيضا
 إلا أن يحمل الكلام
 أحسن من الجملة على
 خلاف ظاهر كلام
 المس والكل باطل
 لأن الواو الواصلة هنا
 غير جائزة بهادة قوله
 وخبرها في قامة الوصف
 والتقدير مما لا يثبت وقوله
 وكلايته غير مفيد الخ
 فاقى من التمهول من
 الاستقلال فانه على
 تقدير ترادف الجملة
 والكلام لا يحصل
 الاستقلال في صورة
 النصب كما هو الظاهر
 قال المس في التمرج
 ومنها أنه لا يجوز فيها
 الالتئام إذا توسطت
 أو تأخرت لذلك إذا
 توسطت أو تأخرت
 لأنه إذا التئمت استقل
 الجزم أن كلاما قوله بلا
 واسطة كما يحكي مثاله
 وبواسطة لم يوصل من
 أنت قبل فيه بصح لأن
 علمت واقع قبل الاستثناء

فاعلم) بنى حيثه امر من باب الافعال في جميع الصغ فاشار الى ان كونه امرا ليس امرا
 حقيقيا بل (صورة امر ومعناه الماضي من افعل) كما في الصفة الاولى (بمعنى صار ذا فعل)
 بنى معناه ماض وهزمة للصيرورة (كالماء صار ذا لحم) وهذا عمل الاتفاق وما ذكره
 المس بقوله (وبه) عمل الاختلاف يعني ان كون احسن على صورة الامر وكونه بمعنى
 الماضي متفق عليه لكن في توجيه الجور و اقوال احدها انه (اي مجروره) (فاعل) لهذا
 الفعل (عند سيبويه) فقال (والباء زائدة) (كأن كني بالله (لازمة) اي لا يجوز
 حذفها بقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة بنى انه لا يجوز حذفها
 في وقت الوقت كون الجور والذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اي ان المصدرية الموصولة
 (مع صلتها) فحينئذ تكون مع صلتها مفعولا (مخو احسن ان تقول اي بان تقول) وانما
 جاز حذفها بناء (على ما) اي على الاصل الذي (هو التباس) بنى جواز حذف حرف
 الجر من ان وان كاعرفت وقوله (فلا ضمير) اشارة الى ما توهم ان هذا التوجيه غل
 لقاعدة فان افعل لما كان امرا في الصورة اقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه ضمير
 مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره واذا كان الجور فاعلا يلزم التعدد وهو
 غير جائز فدفعه بانه لا ضمير تحته مسترا (عند سيبويه) (في الفعل) (لان الفاعل واحد
 ليس الا) اي ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع في بيان مذهب آخر في لفظ به (اي
 مجروره) يعني ان عمل الجور والباء في به منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن) لا
 كما قال سيبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا احسن على ان يكون
 هزمة افعل للصيرورة) (والباء للتمدية) بنى ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون
 الجور ومفعولا لاحسن يحتمل في الباء توجيهان احدهما انه للتمدية وليست زائدة وهذا
 اذا كان هزمة احسن للصيرورة قائما اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فحينئذ
 يكون الباء للتمدية (اي لجلل اللازم متديا قائما لثني صيره فاحسن) وقوله (او) شروع
 في بيان التوجيه الثاني في الباء يعني او (الباء زائدة) وهذا بناء (على ان يكون احسن متديا
 بنفسه) على ان (يكون هزمة احسن للتمدية كاخراج) فحينئذ يستغنى الفعل عن حرف
 الجر الذي افاد تمديته (فيه) (اي في الفعل) اي واذا كان الجور مفعولا باحد
 التوجيهين فيوجد البتة في الفعل الذي هو احسن بصيغة الامر (ضمير) اي مستكن تحته
 ومستتر وجوبا (هو) اي ذلك الضمير (فاعل) اي فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على
 مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة ما هو واجب الاستتار (اي احسن انت يزيد) ان
 كانت الباء للتمدية (او زيدا) ان كانت زائدة (اي اجملة حسنا) ولا يخفى ملائمة هذا
 التفسير للتوجيهين (بمعنى صفه) اي صف زيدا (به) اي بالحسن ثم قل الشارح مذهبا
 اخر في التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد) لانه
 مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يحمل زيدا) متفق امر يعني كان التكلم المتعجب

بأمر كل من هو شاه الخطاب مجمل زيد (حنا) أي بالحكم بحسنه (وأما بجمله كذلك) يعني أن مراده بهذا التسميع أعني بجمل زيد حنا (بأن يصفه) أي بطريق أن يصفه (بالحسن) وأما قسرا الجمل بالوصف فإن الأمر بجمله حنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن الموجود (فكأنه قيل وصفه بالحسن كيف شئت) فإن فيه من جهات الحسن كل ما يمكن في شخص (واحد وفي توجيه القراء من المبالغة ما لا يخفى) وقال الصمام ويمكن أن تكون الباء سببية يعني أحكم بوجود الحسن بسبب زيد فإن الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ماخصا (أفعال المدح والذم) (وقسرا الشارح بقوله (يعني الأفعال المشهورة عند النحاة بهذا القلب) (للاشارة إلى أنه ليس المراد به مفهوم التركيب الإضافي يعني بأن يراد به مطلق الفعل الذي يدل على المدح والذم بل المراد به الأفعال المشهورة بين النحاة بهذا القلب فإنه لو كان المراد به مطلقا لكانت الخدمتة بمنزلة مدحته وذمته وغيرها من الأفعال التي لم توضع للإنشاء والظاهر أن يقال فعل المدح والذم في اصطلاح التحوين (ما وضع) الخ كما أن المراد من قوله فعل التعجب هذا كذا في بعض الحواشي وقسرا الشارح بقوله (أي فعل وضع) (للاشارة إلى أن ما موصوفة وعبارة عن الفعل لكونه جنسياه واختار كونها موصوفة للثمة التكررة في الخبرية وإن كانت الموصولة ملائمة لمقام التعريف وقوله (للإنشاء مدح أو ذم) مشلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذمته) يعني من الفعل الذي يدل عليهما لكن لما قال لإنشاء مدح لم تكن أمثال هذين الفعلين معدودة (منها) أي من أفعال المدح والذم المصطلحة (لأنه) أي لأن كل واحد من مدحته وذمته (لم يوضع للإنشاء) لأنهما موضوعان لأخبار المدح والذم الواقعين في الزمان الماضي لأن إنشاءهما بهذين اللفظين ثم شرع في بيان أفرادها فقال (فنها) أي من تلك الأفعال فعل (نم وبش) يعني أن نم من المدح وبش من الذم لأنهما معان من نوع واحد (وهما) أي نم وبش (في الأصل فلان) يعني مطابقا لنسبة الفعل الماضي قائما في الأصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعني أن أصل لم نم فتح التون وكسر العين وأصل بش بش فتح الباء وكسر الهمزة ثم شرع في بيان تصرفيهما فقال (وقد اطردي لنة يعني نم في) كل (فعل إذا كان قائمه مفتوحا) كان (عين حلقيا) أي احدا من حروف الحلق (أربع لئات) فقله أربع فاعل اطردي يعني أنه مطرد في كل فعل شاه كذلك لأنه مختص بهما (أحديها) أي إحدى اللغات الأربع (فعل فتح الفاء وكسر العين وهي) أي وهذه اللغة (الأصل) كبش وصق (والثانية) أي واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهي لغة في نم أيضا كما قال في الصحاح وإن شئت قلت نم فتح التون واسكان العين (والثالثة) أي اللغة الثالثة (اسكان الدين مع كسر الفاء) كأنها مشهورة في هذين الفعلين (والرابعة) أي اللغة الرابعة (كسر الفاء) أي مع كسر العين (اتباعا لعين والاكثر في هذين الفعلين) يعني

بلا واسطة لأن المضاف إلى مائه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه جزاء منه متزايا تاما بحيث يصرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير متبعا قبلها ولذا جاز تقديمها على كلمة فضت الاستفهام وليس جئ لان معنى كلام الشارح قدس سره الظاهر وأما أورده أعلاه ذكره في توجيه تأخير الاستفهام من الجواز فلا يصح الافتراض به ثم في هذا المثال نظر والظاهر هو ذلك فلام من عندك قوله والفرق بين الالفاء والتطيق من وجهين أحدهما أن الالفاء والتطيق من وجهين جاز لا واجب والتطيق واجب قبله بحيث لانه لو كان الالفاء جازا لأوجب لكاذبي قوله ومنها جواز الالفاء استمدراكا ولما صرح ما تقدم من أن الالفاء واجب في الصورة المفصلة وغاية ما يمكن أن يقال أنه لم يرد الفرق بين مفهوم الالفاء والتطيق بل أراد الفرق بين حقيقتي الالفاء والتطيق في هذا الباب بأن الالفاء جاز وقد قيده بالجواز والتطيق واجب وقد لم يقيد به بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يبيد

في لم وبش (عندى تيم إذا قصد بهما المدح) أى إنشاء المدح (والتم كسر الفاء
 واسكان العين قال سيديو وكان عامة العرب) أى الكثير منهم (انقوا على انة بنى تيم)
 ثم شرع فى بيان خواصهما فقال (وشرطهما) (أى شرط تم وبش) (ان يكون الفاعل)
 أى فاعل كل منهما مشروطا باحد شروط ثلاثة احدها ان يكون (معرفا باللام) أى
 باللام التى هى موصوفة (للمهد الذهى) يعنى لحصة غير معينة من الجنس كما فسر بقوله
 (وهى) أى تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) أى قبل ذكر المخصوص (وبصيرمينا
 بذكر المخصوص بعده) أى بعد ذلك المروف (ويكون فى الكلام) ويحصل من ذكر ابتداء
 غير معين ومن تيمناه تأنيا (تفصيل بعد الاجمال ليكون) أى لتفصيل ان يكون ذكر التيم
 الواحد مرتين (او وقع فى النفس نحو لم الرجل زيد) فكان المدح وذكر مرتين احدهما مابها
 بالرجل وتايها مينا وهو ذكره يزيد وقوله (او) (يكون) (مضافا الى المرف) بيان
 للشرط الثانى يعنى او يكون الفاعل مضافا الى المرف (ها) (أى باللام) التى للعهد الذهى
 وهذا ايضا (اما بقى واسطة نحو تم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو تم فرس غلام
 الرجل) وهذا امثال ما يكون بواسطة واحدة (او تم وجه فرس غلام الرجل) وهذا امثال
 ما يكون بواسطة اثنين (وهل جرا) وقوله (او) (يكون) (مضرا ميمزا بكرة منصوبة) وصف
 التكرة المميزة لجرد التوضيح اذا تميز اما منصوب او مجرور وهذا لا يحتمل الجرا الا ان يراد
 الاحتراز عن المجرور بمن كافى قاله الله من شاعر ذلك ان تريبه المنصوبة لا محلا فاحتزبه
 عن نحو ما فى قصدا على ليحسن التقابل بين التكرة وبين ما فحينئذ التفصيل للتوضيح فافهم
 وانما تى بالتمصل رد المذهب الى على وسيديو كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة
 بعد صفة يعنى ان تلك التكرة مشروطة بكونها مفردة أى غير مضافة وقوله (او مضافة الى
 تكرة) مطووف على قوله مفردة يعنى او مشروطة بكونها مضافة الى تكرة مثلها وقوله
 (او معرفة) بالجر عطف على قوله الى تكرة يعنى انها امام مضافة الى تكرة او مضافة الى معرفة
 حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية) لا لتكنسب التعريف منها (نحو ام رجلا) هذا امثال
 للمضمر المميز بالمفرد (او ضارب رجل) يعنى او نحو تم ضارب رجل وهذا امثال للمضاف الى
 التكرة (او زيد) بالجر عطف على قوله الى تكرة يعنى او نحو تم ضارب زيدا اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى
 معرفة (او مضافة لفظية) حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى مفعوله المفعول (او حسن
 الوجه) أى او تم اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى المرف باللام حال كونه صفة مشبهة
 مضافة الى فاعله وقوله (انت) اشارت الى مخصص الامثلة المذكورة وقوله (او) (مميزا)
 عطف على قوله ميمزا بكرة يعنى ان هذا الفاعل المضمر ان يكون ميمزا بكرة او ميمزا
 (بها) أى باللفظ الذى (يعنى شئ) أى يعنى التكرة حال كونه منصوب المحل على
 التميز (مثل قصماهى) (أى لم شئنا) ففاعل نعم ضمير تحتة وقوله ما يميزه وقوله (هى)
 مخصوصة (وكون امثال هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور واختاره المصنف

لوجوب وليس جا
 يلتفت الى لفظه وان
 ليس المراد فاعله كون
 الجواز بمعنى الانشاء
 الموضوع موله وكون
 الوجوب كذلك
 بالنسبة الى التعلق
 كيف وهذا لا يتصور
 جدا بل المراد بيان
 الفرق بين الانشاء
 والتعلق المتعين فى
 هذا الباب وهذا هو
 المقصود من كلام الشارح
 قدس سره لا غير قال
 المص والمراد بالتعلق
 ان يتبع احماها العوض
 فهو ما يختلف الانشاء
 فان المراد ان يجوز
 ترك احماها واحماها
 لعرض قوله ولبعض
 افعال القلوب ما عدا
 حسب ان قيل لا يصح
 الاستثناء من بعض
 افعال القلوب لا متصلا
 ولا متصلا بغيره
 على البدل ثم ان لا فائدة
 فى هذا البيان لكمال
 ظهوره مع بيان
 المنى وذلك كما ترى
 قوله أى المدة فيما
 وضعت هذه الافعال
 هو تقدير الفاعل
 قبل العلم ان مدلول
 كان نسبة الصفة الى
 فاعله الزمان والنسبة
 هى ثبوت الصفة للفاعل
 وفرق بينهما وبين التقدير
 الذى هو صفة المتكلم
 ان سكان مضدرا
 مبيا ففاعل كصما
 هو الظاهر وبين
 التقرير الذى هو صفة

ثم اشار الى مذهب الخالف بقوله (وقال القراء ابو علي هي موصولة) اى ماقى قعما
 (بمعنى الذى) يبنى انهما معرفة (فاعل لثم) اى كى فى تم الرجل واذا كانت كذلك تكون
 موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله (فيكون الصلة باجمعا) اى يعر فيها لى قعما
 محذوفة) وانما حذف (لان هي مخصوصة) بالمدح (اى تم الذى فعله هي اى الصدقات
 وقال سيويه والكافى ما معرفة تامة بمعنى التى فبنى قعما هي تم التى هي) حيث لا يحتاج
 الى صلة (فا) اى فحينئذ لفظما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهي) اى لظة هي
 (مخصوصة) ثم شرع فى مسائل المحصور فقال (وبمدحك) (الفاعل) اى فى الاقسام
 الثلاثة من قاعها اذا وجد بشرطه يحصل بمد ذلك الفاعل (المحصور) وهو مبتدأ
 مؤخر وخبره قوله بمد ذلك يبنى اى يذكر المحصور مفصلا بمد ذكر الفاعل مجلا وذلك
 هو المعنى (بالمدح والذم) يبنى ما اريد مدحه او ذمه مفصلا معينا ثم اراد ان يشير الى
 ان البعدي ليست بواجبة بقوله (وبمدح) اى كون المحصور المذكور مذكورا بعد الفاعل
 (انما هي) اى البعدي (بحسب الغالب لانه قد يتقدم المحصور فيقال زيد تم الرجل صرح
 به فى الفتح) ثم شرع فى بيان اعراب المحصور وهو على وجهين احدهما قاله (وهو)
 (اى المحصور) (مبتدأ وما قبله) (اى الجملة الواقعة قبله قالبا) وهي الجملة الفعلية المركبة
 من لم وقاعله (خبره) اى على انها جملة صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للبتدأ والمبتدأ مع
 خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم يمتحج هذه الجملة الواقعة خبرا) دفع لما توهم من ان الجملة اذا
 وقعت خبرا تحتاج الى عاقل الى المبتدأ فدفع به ان الواقعة خبر الاعتاج (الى ضمير المبتدأ القيام
 لام التمرير الهدي مقامه) وقوله (او خبر مبتدأ محذوف) اشاره الى تانى الوجهين وهو
 ان المحصور مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اى ذلك المحذوف (هو) اى
 لفظ هو راجع الى الفاعل (مثل تم الرجل زيد) (فزيد فى هذا المثال ما مبتدأ وجملة اسم
 الرجل مقدم ما عليه خبره وما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السوال) يبنى انها جملة اسمية
 احتشائية جواب لسوال سائل (فانه لما قيل تم الرجل) اشار الى منشأ السوال (فكأنه) اى
 التكلم (سئل من هو) اى المدح (فقيل) اى فاجيب انه (زيد) اى هو زيد (فعلى الوجه الاول
 تم الرجل زيد جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية (وعلى
 الوجه الثانى جملتان) احدهما اى فعلية انشائية وتانيهما اسمية اخبارية ثم شرع فى بيان شرط
 المحصور ومساألة فقال (وشرطه) (اى شرط المحصور يبنى شرط صحة وقوعه
 مخصوصا) (مطابقة للفاعل) (والمجاز ان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة
 الى المفعول ومن قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول قوله (اى مطابقة الفاعل) اى
 مطابقة المحصور الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف و اشار الى الثانى قوله
 (او مطابقة الفاعل لانه) حيث اشار بتقدير الضمير المتصوب المتفصل الى كونه مضافا الى الفاعل
 والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه التقدير ان لكونه

الفاعل ان كان مبنيا
 بالمفعول فاراد ذنبوت
 الصفة ففاعل مساحة
 لا يبنى بضم التمرير
 وذلك وهم محض لانها
 كلها اشتركت فى ان
 وضعا على ان ينسب
 الى الفاعل باختيار صفة
 له فلذلك لم يكن يدمن
 الخبر لثبوت الفاعل
 على صفة وليست هذه
 النسبة بمعنى ثبوت الصفة
 حتى يكون ارادتها
 بالتمرير من قبيل المساحة
 بل هي بمعنى الجمل السند
 الى من يسند اليه التمرير
 كاللا يبنى على التماثل
 الخبر قوله وكل من الصفة
 والتمرير عمدة قيل لو
 كان مجرد الدخول فى
 الموضوع له مستلزما
 لكونه عمدة لما وضع له
 لكان الزمان اضافة
 الى هذه الافعال ولو كان
 موجب كونه عمدة
 اصرا آخر لا بد من بيانه
 حتى ننكح عليه على ان
 كون كل من الصفة
 والتمرير ممددة التامة
 يمنع خروجا بقوله ما
 وضعت لتمرير الفاعل
 بهذا المعنى الا ان قال
 المراد ما يكون العمدة
 فياوضح له تقرر الفاعل
 على صفة فقط فيجبه
 ان السارة الاستاءه
 واتخير بان الوجيب
 لكونه عمدة والتصد
 الى ما به نماز الافعال
 تامة من الافعال

للمشاركة بين الاثنين وقوله (في الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهي في الجنس بان يكون
 الخصوص من جنس الفاعل (حقيقة) او حكما (اوتأويلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعي
 الفاعل من كونه مميزا بكرة او بما في نم رجل زيد ونسأله فان الاول مطابق للجنس حقيقة
 حيث كان زيد من اصناف الرجال والثاني مطابق فيه تأويلا بان ما يؤول بالشئ الذي
 يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون اشارة الى ما سبقت من التأويل بحذف
 المضاف او غيره في الآية التي ستذكر (وفي الافراد) اي انه لا بد ان يطابق الفاعل
 في الافراد (والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه
 مشروطا به يعني انما اشترط ذلك ليكون الخصوص (عبارة على الفاعل في المعنى) وان كان
 منفصلا عنه في اللفظ فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل لئلا يفسد
 المعنيين اي الذكر من بين اجمال وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل
 في الجنس والافراد (ونعم الرجلان الزيدان) هذا مثال للمطابق في الثنية (ونعم الرجال
 الزيدون) هذا مثال للمطابق في الجمع (وبئست المرأة هند) هذا مثال للمطابق في التأنيث
 (وبئست المرأة ان الهندان وبئست النساء الهندات) مثال للذم للمطابق في الثنية والجمع وقوله
 (ويجوز ان يقال) اشارة الى ان هذا الفعل كما جاز مطابقته لفاعله في التذكير والتأنيث يجوز
 ان لا يطابقه فيجوز ان يقال (نعم المرأة هند وبئست المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانهما) اي
 نعم وبئس (لما كانا غير متصرفين اشبهما بالحروف) اي كانا مشاهين للحروف في عدم جواز
 التصرف واذا كانا مشاهين لهما (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اي الحاق علامة التأنيث
 في التأنيث الحقيقي بهذين الفعلين كما وجب في سائر الافعال (و) قوله تعالى (وبئس مثل
 القوم الذين كذبوا) و اشار الشارح بقوله (جواب سؤال مقدور الى وجه ايراد المصنف
 يعني ان هذا الايراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدور بالنقص بايراد مادة لم توجد
 فيها المطابقة وهي هذه الآية الكريمة (حيث وقع والخصوص) فيها (اعني الذين كذبوا) اجماع
 افراد الفاعل وهو مثل القوم) فاراد ان يحجب عن بيان تلك الآية الكريمة (و) كذا (شبه)
 (عما) اي من المواضع التي لا يطابق للفاعل في تلك المواضع (الخصوص) انما رويها النقص
 اذ لم يكن متأولا لكنه (متأول) بتأويلين احدهما بتقدير المضاف في طرف الخصوص
 بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعني بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فيكون المثل
 المقدرا المضاف مطابقا للفاعل وتأتيها بحذف المحذوف كما قاده بقوله (او يجمّل) لفظ
 (الذين كذبوا) صفة للقوم (لكون معناه جمعا) وحذف الخصوص اي بئس مثل القول المكذوبين
 مثلهم) ثم شرع في ما يجوز للمخصوص فقال (وقد يحذف الخصوص) وقيد بقوله (اذا
 علم بالقرينة) ليكون اشارة الى انه لا يجوز حذفه اذ لم يعلم (مثل) قوله تعالى في قصة
 ايوب عليه السلام ان اوجدناه صابرا (نعم العبد) ونخصوه بحذف (اي ايوب بقرينة
 ان ذلك في قصته) (و) قوله تعالى (نعم الماهدون) (اي نحن) يعني ان المدح هو ذاته

الناقصة والزمان ليس
 كذلك لظهور كونه
 مشتركا بين المصنف ومن
 المعلوم ان المدح كوفي
 التصارف بينه المصنف
 من غير حاجة الى ذكر
 ادائه فالمرام ما في به
 في صورة الاستثناء
 وابرار المعنى الظاهر
 الموافق للمراد في صورة
 الاستثناء من دأبه
 القديم قوله ولوجبل
 الموضوع له الخ قيل
 اشارة الى تصحيح الحد
 بالتصرف في معاني
 الافعال الناقصة وجعلها
 مجرد التقرير بدو هي
 خروج ما زاد على
 التقرير من معناه او كونه
 قيودا ولا يعني انه مع
 ذلك ايضا لا يكون تمام
 الموضوع له التقرير
 بل التقرير والتقييد ان
 جعل الزمان خارجا
 عن هذه الافعال داخل
 في الافعال التامة تكلف
 ونسب وذلك من
 سوء الفهم لان تصحيح
 الحد لا يتوقف على ذلك
 الوجه حتى يكون هذا
 اشارة اليه بل هو وجه
 آخر مفيد لما افاده الوجه
 السابق بطريق آخر ولا
 ارباب في ان الصفة
 ليست جزء الموضوع له
 وانه بجميع اجزائه
 داخل في التقرير على
 هذا التوجيه فقوله
 وجعلها مجرد التقدير
 الى آخر المنقول
 مما لا يخفى بطلانه

تعالى بقرينة ما قبله وهو قوله تعالى والسما بينهما ايدوا والموسون والارض فرشاهاقم
 الماهدون فان الباني للاسماء والعارض للارض وما هدها هو الله تعالى وايراده بالجمع للتعظيم
 (وساء) حال كونه من افعال التمجيد (مثل يمشي) (في اعادة القدم) اى فى المدلول (والشرائط)
 اى فى الشرائط الثلاثة المذكورة فى المعامل (والاحكام) اى وفى احكامها من جواز حذف
 الخصوص بالقرينة (ومنها) (اى من افعال المدح والتمجيد) (لفظ) (حجب) (حجبا) واصل المق
 ومنها حجبا لكن لما توهم انه مجموع هذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جملة تلك الافعال هو
 حجب فقط كما اشار اليه بقوله (وهو اى حجبا مركب من حجب الشيء) فتح الحاء (او من حجب
 بضمها (اذا صار) اى ذلك الشيء (يعبوا) هذا جزء المركب قوله (ومن ذا) اشارة الى
 الجزء الاخر قال المصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حجب لعتين حجب فتح الفاعلى الحاء كما
 هو القياس وحجب بضم الحاء ينقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذا ضل حجب بضم الباء على
 وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حباسم بمعنى الحبيب وذافاعله
 اى هو حبيب الخ ولهذا قال المص (وفاعله) (اى فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسئلة
 خاصة به فقال (ولا يتغير) (اى حجبا) (بني اصل فعله) (وفاعله) (اى وفاعله) (او ذا) اى ولا
 لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى ولا تطلع منهم نارا ولا كفورا بنى لا آ نارا ولا كفورا كما يشرح
 اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بالاستتيريعى ان كلامه لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه
 وفعله بقوله فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص متنى او جمعا ومؤنثا خريما اى
 لكون تلك الكلمة المركبة جارية مجرى الامثال التى لا تتغير كاسبق تحقيقه (فيقال حجبا
 الزيدان) حين كون المخصوص ثنية (وحجبا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا وحجبا
 هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستدعاء من الحكم المذكور فى قوله وشرط المخصوص مطابقة
 المعامل ثم شرع ويان بعض ما هو مشترك به ومختلف فيه فقال (وبعد) (اى بعد حجبا)
 (المخصوص) كالى اخواته (واعرابه) (اى اعراب المخصوص حجبا) (كاعراب
 مخصوص نم ا) (على الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدأ ومابقيه خبره وعلى
 كونه خبرا للمبتدأ المحدوف وهذا هو الحكم المشترك بينهما وبين اخواته وقوله (ويجوز
 ان يقع) شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يجوز فى حجبا فقط ان يقع (قبل
 المخصوص) وقسره بقوله (اى مخصوص حجبا) لتلايتهم الاشتراك (وبعد)
 (اى بعد مخصوصه) (تميزا وحال) حال كون كل منهما (على وفق مخصوصه) اى موافقا له
 (فى الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حجبا رجلا زيد (وهذا مثال)
 لما يقع فيه التميز قبل المخصوص مفردا (وحجبا زيد رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده
 وكذا قولنا حجبا رجلين الزيدان او حجبا رجلا الزيدون (وحجبا راكبا زيد) وهذا
 مثال لما وقع حالا قبل المخصوص (و) كذا (حجبا زيدا راكبا) والاولى اى اراد ايضا التلا
 يتوهم عدم جواز بناء على توهم كون المخصوص ذا الحال كما استعرفه لكنه اكتفى بالتثنية

على ذوى المعول قوله
 ولا يبيد ان يجعل الام
 فى قوله لتقرر الفاعل
 للفرض لاسلة الوضع
 ولا شك الخ قبل جعل
 التقرير بمعنى النسبة
 فصاح الى تقدير اعادة
 لان الفرض من وضع
 اللفظ اعادة المعنى لافعه
 ولا وجه عندى ان
 المراد بالتقرير ما اشهر
 فى بيان قاعدة التأكيد
 والافصال التافضة
 موضوعات لفرض
 تقرير الفاعل على
 صفة وتأكيد اضافته
 باصفة فانها موضوعات
 للنسبة وكيفية اياها من
 الزمان وغيره والترم
 دخولها على الجملة
 الالامية الدالة على النسبة
 المدلوله لها فنيا كمد
 النسبة المدولة للقبل
 بدخولها عليها ولا ريب
 فى ان الفرض اعادة الزمان
 ايضا فأتى الى السدة
 اعادة التقرير قبل تقدم
 حمل الام للفرض ايضا
 لا بد من حمل قوله ما
 وضع لتقرير الفاعل على
 ان السدة تقرير الفاعل
 وليس لاسرافه لان
 التقرير على جميع المتبادر
 بمعنى الجمل والتثنية كما
 صرح به الرضى وغيره
 فان اراد بالنسبة ذلك
 الذى يكونه بمعنى النسبة
 مسلم لكن دعوى
 الاحتياج الى التقرير
 بطلان وان اراد به غير

بقوله (وحبذا وجلين اورا كين) اى اوحبذرا كين (الزبدان وحبذا الزبدان وجلين اورا كين وحبذا امرأة هندو حبذا هندامرأو العامل في التمييز والحال ما) اى الصالح للعامة الواقع (في) ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذو الحال هوذا) يعنى الفاعل (لازبد) اى وليس ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يحجز ان يكون زيد واسمائه ذا الحال لان (زيدا مخصوصا والمخصوص لا يحجز الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر في ضمن راكبا (من تمامه) اى من تمام المدح ولوجمل حال من المخصوص يلزم ان لا يكون المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فالراكب حال) نتيجة لاقباس الذى اثبت بابطال قبضه يعنى ان لم يحجز ان يكون حالا من المخصوص يتبين ان يكون حالا (من الفاعل لان المخصوص) وقال المصام والاولى ان يقول من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم وجلا هو نعم ثم قال والظاهر ان العامل في التمييز من الذات المذكورة هو الاسم المهم كفى وطل زيدا فالعامل في كلمة ذا كالضمير البهيم في ربه رجلا اشهى وقال في امتحان ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد والد اوقه دره فارسا وانما قدم التمييز على الحال لكونه رجلا لكونه انسب للمدح والقدم لما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الان في احكام الحرف فقال (الحرف) اى حقيقته وحده (مادال على معنى في غيره) وقوله (اى كلمة) تفسير لما واثارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت على معنى) اشار الى ان ذكر الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة الى ان قوله (في غيره) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (منقول بالنسبة اليه) اى الى التير صفة بمد صفة تفسير لكون المعنى في غيره يعنى ان المراد بكونه في غيره ان تنقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير لمعنى ذلك التعلق يعنى ان المراد بالتعلق بالنسبة الى الغير انه لا يكون مستقلا (بالمفهومية) وقوله (بحيث يصلح لان يحكم عليه اوبه) متعلق بالبنى يعنى ان المراد بدم استقلاله انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ او فعلا او لان يحكم به بان يكون مستندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لا بد له) اى للحرف (في ذلك) اى في الدلالة (من انضمام اسر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله (من ثمة) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجله والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى في غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى في غيره (احتاج) اى لم الحرف (في جزئيه) اى في كونه جزءا (للكلام ركنا كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركنا له بان يكون عمدة (او غيره) بان يكون فضلة (الى اسم) متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعلق مضاه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لا يتصل الا بالاسم الذى هو البصرة (او فعل) (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقيق الخاص لا يتصل

ذلك فم وما زعمه اوبه مما لوجه الان يرح الى المعنى المراد المشار اليه وح لا يكون معنى غيرا راد المسمى وحقه الصراح وكلام الشارح ههنا لا يأتى اعتبار الزمان جزءا للموضوع بل سكنت عنه لما سبق بيانه من وجوب غلو تعرض له ههنا لكان بيانه حشو واجب الازالة لقوله الفاعل ولا ريب ان لكل ما يبيح الاعتراض فمن سوء الفهم والافهم من قيل ما لا حاجة اليه قوله ثبو تاما قيل الاولى جبل ماضيا مفعولا فيه اى في زمان ماضى وتذكيره لبيان انه ليس ازمان ميتين من الماضى وكاى الفاعل غفل عن قوله اى كاشا في الزمان الماضى قوله هذا ايضا عطف على قوله ثبوت الخ قيل واتخاذ كره مع كونها غير خارجة مما هو يعنى صار ومقابلة لانه يختلف فيه فلهذا يشبه انها ثامة والجملة ضمير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق ففنده والاعظم انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معانها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلفت في كونها ناقصة

او تامة ولذا جمع معها
كوتها تامة وزائدة
بجامع عدم ظهور العمل
في جملة ما فيها
مالا يخفى قال المس
ويكون بمعنى مسار
ويكون فيها ضمير
الشان وهذا الى فيها
ضمير الشان من الناقصة
في التحقيق الا انه يشترط
ان يكون مرفوعا
ضمير الحديث فلا يكون
ضمير الاجلة ولا يكون
فيها ضمير قائم على
البتدأ لما افتردت
بله الصفات جعلت
قها برأسه تقر بها
البتدئ قوله وكقوله
تعالى كن فيكون قيل
الافران قوله تعالى كن
في موقع اليجاد بمعنى
اثبت وفي موقع جعل
شيء وصوفاً يعني
كن كذا بل يحتمل ان
يكون في الجميع ناقصة
ويكون في مقام اليجاد
ايضاً بمعنى كن موجوداً
ويأباه سائر النظم الجليل
قوله يسى فاعل قيل قد
فات هذا القائل هذا
التيه في محله وهو قوله
ما وضح لتقرر الفاعل
على صفة ولا يخفى ان
هذا التبيه ليس في
سريته لاختصاص
الاطلاق ببعض الافعال
ومحتمل نقول به في هذا
الكلام بجمع المبرع
الفاعل على ان الاصطلاح
على التسمية بالفاعل

الافضل ضرب ثم شرع في بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ما وضع)
خبره يعني ان حروف الجر خمسة (للاقتضاء فعل) وقوله (اي ايساله) تفسير
الاقتضاء اي المراد بالاقتضاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير
الاقتضاء بالايسال يعني انه يصح ان يفسر الاقتضاء بالايسال فان معنى (الاقتضاء الوصول)
اي جعل الشيء واسال الى الاخر وقوله (ولما عدى) جواب لسؤل مقدور يعني انه على هذا
لا يجوز تفسير الاقتضاء بالايسال فانه لما كان معنى الاقتضاء الوصول لزم ان يفسر بالوصول
اجاب بان الاقتضاء لما كان متدياً (بالياء) يعني بقوله يفعل (صار مناه الايسال) اي انتقل
معناه من الوصول الى الايسال وقوله (او مناه) عطف على قوله يفعل يعني ان ذلك
الاقتضاء اما الاقتضاء بالفعل او اقتضاء بمناء (اي معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى
الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحي من الحدث او الزمان او النسبة احتاج الى تفسيره
حتى انكشف المراد فقال (وهو كل شيء) يعني المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقاً
او غير مشتق (استنبط اي استخرج منه) اي من الشيء (معنى الفعل) اي الحديث (كاسمى
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك
(وغير ذلك) (الى ما يليه) اي ايسال معنى الفعل الى اسم بل ذلك الاسم ذلك الحرف يعني يذكر
بعده متصلاً (سواء كان) اي ذلك الاسم الذى يلى ذلك الحرف (اسما صريحاً مثل مررت يزيد
واما مر يزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وذاقت عليهم الارض بما رحبت واي رحبها)
يعني بسماها فاباه بما اوصل المعنى الذى هو حصول ذاقته الى الرحب الذى هو حاصل
بعده تأويل ما رحبت (وسميت هذه الحروف) يعني كما سميت هذه الحروف بمحروف الجر سميت
(حروف الاضافة اي لانها) اي لكونها (تضيف الفعل او معناه الى ما يليه) سميت
(حروف الجر لانها) اي لكون تلك الحروف (تخرج معاني الى ما يليه اولان اثرها فيها
بليه الجر) اي او سميت بها لكون الاثر الحاصل بها في الاسم الذى يليه هو الجر من انواع
الاعراب فالاول بناء على كون الجر بمعناه اللغوي والثاني بناء على المعنى الاصطلاحي وهو
التأثر في الاسم بالجر ثم اراد بهذا التعريف ان يبين عددها اجابنا بما اختص بكل واحد منها من
الحواص والمساائل فقال (وهي) (اي حروف الجر) (من) ابتداء بما لانها للابتداء
وعقبها بما لى فقال (والى) لكونها للانتهاء (وحق) لكونها للفاية (وفى) ولما كانت هذه
الحروف على نوعين احدهما ما لم يحدسها ومعناه والاخر ما افترق اسمه عن معناه اراد الشارح
ان ينبه عليه بقوله (ذكر هذه الحروف) اي ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على
سبيل الحكاية) اي على طريق حكاية الفاعل من الحركة والسكون بان كانت
اعاربها تقديرية يعني مرفوعة تقدر على انها خبر لمبتدأ (لانه) اي الشان (ليس لها)
اي لهذه الحروف (اسماء خاصة) اي كما كانت للحروف الالية فان الحروف الالية
لها اسماء خاصة (يدير بها) اي بتلك الاسماء (عنها) اي عن سميتها (وبالاء واللام)

بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احد الحروف السابقة (ذكرهما) اى ذكر المص هذين
الحرفين (باسمها) فان مسيلتهما الياء واللام المكسورتان (لوجودهما) اى كون اسميهما
موجودين (وكذلك ذكر الواو) اى سواء كانت لقسم او بمعنى رب (والهاء) اى للقسم
(والكاف) اى ذكر الثلاثة (اسماؤها حيث) اى لان اسمائها (وجدت بخلاف ما بقى) اى
الحروف التى بقيت (منها) اى من الحروف (ورب وواوها) (اى الواو التى تقدر
بعدها رب) اى تقدر رب بعد تلك الواو ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية
في ان الجار هل هو رب او واوها حيث قال البصريون ان العمل لرب قال الكوفيون
انه الواو وكان اللائق على حال المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح
اليه بقوله (وفى عدها) اى فى عده واورب (من حروف الجر) يان ذكرها على حدة (تسامع)
بناء على جيل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع و والقسم معها كما
جمع باه مع الباءات فرقا بين المدود ومساعدة وبين المدود وحقيقة وقال الصمام والظاهر انه
اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع و او القسم للتصريح بانها جارة عند ولذا لم يذكر الغاء
وبل مع ان رب مضر بعدها ايضا ولا يضم بدون هذه الاحرف الثلاثة فى الشر ايضا
الاشاذات (وواو القسم وتأوه) اى تأم القسم وبأوه (وعن وعلى والكاف ومذ
ومذوخلا وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم
وبعضها بين الحروف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (فى العشرة الاول) وهى من
والى وحى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتأوه (لا تكون) اى تلك العشرة
(الاحرف) والحسنة التى تليها) اى تلى تلك العشرة وهى عن وعلى والكاف ومذ ومذ
(تكون حرفا واسما) اى تستعمل فى بعض المواضع حرفا وفى بعض آخرها اسما (والثلاثة
الباقى) وهى خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وملا) والغاء (فن) للتفصيل وهو
مبتدأ اى ان لفظ من مبتدأ وقوله (للابتداء) وخبره فسر الشارح بقوله (اى لا ابتداء
الغاية) الاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء
الاخير للمضافة وكان الابتداء عبارة على الجزء الاول لها مع عدم اتصال بينهما اراد ان
يشير الى ان المراد به المجازة فقال (والمراد بالغاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا
لاسم الجزء اشارت الى علاقة المجازة اى ان من قيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على
الكل) اى على المجموع وقوله (اذلا معنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى
الحقيقى يعنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حل على معناه الحقيقى لم يحصل
منه المعنى المراد لان الابتداء فى الحقيقة متصل بالجزء الذى يلى الابتداء لاجزاء الذى هو
الغاية فيحذف لامعنى لقولنا (لا ابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا) اى اطلاقا
كثيرا (يطلقون الغاية ويريدون بها) اى بالغاية (الغرض والمقصود) اى من الفعل واذا
كان كذلك (قالوا ردها) اى بالغاية (الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى

بجامع الاصطلاح على
النسبة بالفاعل بجامع
الاصطلاح بالخبر وليس
المخبر على الاصطلاح من
يسمى الاسم فيه فاعلا
سمى باسم المفعول
بل الاسم يسمى فاعلا
واسما كما انه يسمى المخبر
مفعولا وخبرا وليس
الاسم كذلك لان الفاعل
المذكور فى الحد غير
متعين لان يكون اسما
لرب كان الاثرى انه لو
لم يصح اطلاق الفاعل
على سائر كان وتسميته
به بحسب الاصطلاح
لكان الحد مما لا يشق
عليه التبار وقوله ولا
يخلى ان هذا التنبية
الغى مما لا يثبت ظهور
ان هذا الاطلاق يتم
باب كان كذا وان اسمه
لم يكن مبروتا عنه فى
المرفوعات واما ما تردد
به فسقطه ففى من
البان قوله واعتبار
الصلاحية والقبالية
مطلوب مثلا قبل حمله
خارج عن الوضع مع انه
ظاهر عبارة المص بمالا
مقتضى له وكأنه لم يتدبر
فيما قاله ينظرن للماراده
وهو ان دخول الاسطرار
فى الموضوع له معلوم من
جهة قاعدة دخول النقيض
على النقيض واما دخول
اعتبار القول فيه فمعلوم
لما بهادة عقلا قال المص
يعنى ان معناها ان هذا
الخبر هذا فاعلا على

لان الفعل الذي يبرهن عنه بالباءية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصود) بالرفع عطف
تفسير للعرض يعني ان المراد بفرض الفاعل هو ما قصد و اشارح الشارح بقوله قيل الى
ضنف هذا القول لان فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض كما قاله
الصمام ثم قال والا حسن ان المراد بالباءية اى ان من الابتداء له نهاية لا لابتداء
ليس له نهاية كالمأمور الابدية واما تفسير الباءية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله
في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التزلية ثم اشار الى نوعي الابتداء
بقوله (وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة) يعني شرعت في سيره لابتداء
ونهاية فابتداءه من حيث المكان هو البصرة (او من الزمان) يعني الابتداء اما من الزمان
(نحو صمت من يوم الجمعة) يعني ابتداء زمان مبسوم يوم الجمعة (وعلمته من الابتدائية)
يعني القرينة على كونها لابتداء (محبة اراد الى اواما) اى او اراد ثم (فبدا فادتها) اى
فأداة الى وهي افادة الانتهاء وقوله (في مقابلتها) متعلق بالاراد اى اراد ذلك في مقابلة
من فقال محبة اراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة) مثال اراد ما يفيد فادتها (نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله
التجى الى) اى الى الله فعينه فبدا ان ابتداء التجاى وفرادى من الشيطان وانتهاه
الى ربى (والتبيين) بالجر عطف على الابتداء اى ويحى من للتبيين ايضا) وهذا تفسير
للعطف وقوله (اى لظهار والمقصود من امر مبهم) تفسير للتبيين بانه بمعنى الاظهار يعنى
اظهار ما قصد من ذكر امر مبهم (وعلمته) اى قرينة كونه للتبيين (محبة وضع الموصول
في موضعه مثل قوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الاوثان) فالك لو قلت) يعنى اذا اولت قوله
تعالى من الاوثان وقلت ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى) يعنى
يكون المعنى مستتباً وقول (والتبيين) بالجر عطف على ما قبله كما افاده بقوله (اى
وقد يحى من التبيين وعلمته) اى علامة كونه لتبيين (محبة وضع بعض) اى
وضع لفظ بعض (مكاف) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدرهم اى بعض الدرهم)
(وزائدة) بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه اى لا وقوله للابتداء وان كان مجزوا
لفظا لكنه (سرفوع) محلا (بالجرية) وقوله (وزيادتها لا تكون) اى لا توجد (الا) اشار الى
ان قوله (في غير) متعلق بالزيادة التي تضمنها قوله زائدة والى انها منحصرة في غير (الكلام)
(الموجب) اى لا توجد في كلام مثبت بل هى منحصرة في كلام منفي (نحو ما جاني من احد
وهل جاءك من احد) اورد بالتالين للاشارة الى ان المراد بالتالى اعم من ان يكون منيا
بالصراحة نحو ما جاني او منيا بالذالة نحو هل جاءك فان الاستفهام لا لتكاد وهو يعنى
التي وهذا الانحصار انما هو لجمهور من البصريين وقوله (خلافا لمكوفين والاخفش)
(فانهم) لم يحكموا بالصر في غير الموجب بل (محوزون زيادتها) اى زيادة من (في الموجب
بقضاء مستدين بقوله) يعنى دليلهم على جواز الزيادة في الموجب هو قول العرب (وقد كان

سئل الاستراود مذ كان
قابله في المتاد لا ولا
يضم من قول القائل
ما زال زيد اسيرا انه
كان كذلك في اول
وجوده قوله وتقدر
الزمان قبل المصاد
كثير قيل جعل تقدير
الطرف متفرع تقديره
في المصاد وذلك متدوحة
منه لان ما دام صار
علاقى تقدير الزمان منه
حتى يمنع ذكر الزمان
معه وليس الا بهذه
النسبة الى ثم من
المصاد وفيه كلام قوله
ويجوز تقديم اخبارها
على اسمائها ليل كان
الاهم ان يقول واصبه
كاسر خبر المبتدأ لا
يشكل عليه ما اوردوه
البنارح ايضا رات خبر
بانه لا يسيل الى الصورة
بين الاصرين واسرا لا
يراد هل قال المراد هو
الاخبر اعنى معنى الامكان
العام والمجاها الى التفسير
ممنوعة لما سبق من ان
منع الموانع معتنى من
بيان الاحكام وان لم
يستثنى وما يلى من ان
المراد هو الشق يعنى
الامكان الخاص والمعنى
انها لا تمنع من هذا
التقديم
النارضة لظاهر حكمها
فلا حاجة الى العرض
ههنا من تصويرو الاطلاع
لان الفيد لا يكون
اذا لم يمنع مانع

ولا يتبع كون المعنى أنها
لا تتحقق من هذا التقديم
لان السؤال بثبوت
الوجوب قوله نحوكم
كان ماله اورد على
هذا المثال انه يجرى على
هو فيه اذ الكلام في
تقديم الخبر على مجرد
الاسم وهذا المثال داخل
في تقديم الخبر على نفس
القول نعم هذا وجه على
قوله قسم يجوز قوله
بهذا النفع مابل كان
وجه الدفع ان المراد
بالخلاف عدم اجتماع
المخالفين وتأخر المخالف
والمراد بالاخلاف
كون المخالفين معاشرين
منافسين دل عليه قوله
بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانب
لان جانب الجمهور كما
يقتضيه باب المعاملة
لعدمهم وحاصل الكلام
ضنف جانب المخالف
في الخلاف فانه كخالف
الاجماع وعدم ضنف
جانبه في الاختلاف
لان ليس فيه خلاف ما
تقرر ويمكن وجهان
اخران لتبني ليس من
الافعال النفية احدهما
ان المراد بالمختلف
فيه الثبات لا ما يختلف
فيه النقص فبطل المص
اختلاف الثبات ووقع
الاختلاف بينهم بخلاف
مخالفة ابن تليسان
فانه لفظا في ليس
وثانيها انه لم يتبين
المخالفون هذا المص في

من مطره) فان من قوله من مطر زائدة مع الها وقت في موجب (فاجاب) اى واداد
المصنف ان محييه من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن استدلال الكوفيين (قوله)
(وقد كان من مطر وشبهه) وقوله (بما تروهم) بيان للشبه بغير المراد بما يشبه هذا الكلام
هو كلام يتوهم (منه زيادة من في الكلام الموجب) التام وقوله وقد كان مراد به لفظ
وهو مبتدأ وقوله وشبهه عطف عليه وقوله (متأول) خبر والجملة استئنافية وقوله
(يكونها) متعلق بقوله متأول بغير اذا وقع من كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون
هذا التوهم فاسدا لاننى وقت في امثاله ليست بزيادة لانها اما متأول بالها (للتبعض او)
متأول بانها (للتبيين اى قد كان بعض مطر اوتى من مطر او هو) بغير هذا وامثاله (وارد
على الحكاية) قالوا يدكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل كذا في المصام
(كان قاتلا قل هل كان من مطر) اى بالاستهزام (فاجاب) اى القائل عنه بقوله (بانه
قد كان من مطر) فقوله من مظن يكون حكاية عن كلام السائل (والى) اى كلة الى موضوع
(الانتهاء) اى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف ما هو المراد من الغاية واذا كان
كذلك (ففى) اى كلة الى (بهذا المعنى) اى حلق كونها ملازمة بمعنى الانتهاء (مقابلة)
بكسر الباء (ان) اى لكلمة من التى لا ابتداء يعنى مقابلة لها فى الجملة لان من الما لا ابتداء من
الزمان او لا ابتداء من المكان والى قد تكون للانتهاء فى غيرها كذا فى المصام (سواء كان) اى
سواء وجد واستعمل (فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان) اى واستعمل فى الزمان
(نحو) قوله تعالى (اتموا الصيام الى الليل او غيرها) اى واستعمل فى غير المكان والزمان (نحو
قضى اليك) فان الانتهاء فيه ليس فى الزمان ولا فى المكان بل هو الانتهاء المطلق فان قلب
المخاطب منه الى اى ينتهى اليه قلب انكم (اعتبار الشوق والميل) وقوله (وبمعنى مع)
مطوف على قوله لانتهاء بغير ان كلة الى قد تكون بمعنى مع حال كون ذلك المعنى (قابلا)
اى فى زمان قليل او استعما لا قبلا (كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم) اى
لأننا كلوا اموال الناس (مع اموالكم) اى مخلوطة بها وقال فى شرح اللب والحق انها بمعنى
الانتهاء بتضمين الضم انتهى بغير ولا تأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفى الصراح
وقد يحكى بمعنى مع كقوله الذود الى الذود ابل وقال الله تعالى وتأكلوا اموالهم الى اموالكم
وقال الله تعالى من انصارى الى الله وقال الله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم انتهى وكل من
الذكورات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا للمعنى الانتهاء (وحتى) اى كلة حتى (كذلك)
وقوله (اى مثلا الى) تفسير للمشار الى وقوله (فى كونها) اى فى كون كلة حتى (لانتهاء
الغاية) تفسير لوجه الشبه (وبمعنى مع) يعنى حتى حتى بمعنى مع (كثيرا) وهذا
كالاستثناء من قوله كذلك يعنى ان حتى مثل الى فى جميع ما ذكر لكن بينهما فرق بوجهين
احدهما كونها بمعنى مع كثيرا بخلاف الى وتاثيرهما ان يدخل الظاهر والضمير بخلاف
حتى كما سيجي واليه اشارة الشارح بقوله (ولم يكتب) اى المصنف (فى كونها) اى فى كون

ليس بخلاف الإغفال
النفية ولا وجه لذلك
القولين ضرورة كون
التقسيم إلى ما اتفق عليه
الجمهور وما اختلفوا
فيه والخلاف بين الجمهور
إنما وقع فيما كان فضلا
موضوعا على التقييد
فنظر إليه من جهة
معناه قال بالامتناع ومن
نظر إليه من جهة أنه فعل
كسائر الأفعال قال
بالجواز والمصدر بما
التابه ليس من هذا
القبيل فلا يصح جعلها
من ذلك القسم المختلف
فيه قال المصنف
مختلف فيه وهو ليس
فن رأى القضية فيه
جواز التقديم ومن
رأى معنى التقييد منه
التقديم قال والصحيح
الأول لما ثبت في مثل
قوله تعالى الأيام أنهم
ليس معروفا عنهم وإذا
تقدم مسئول العامل
جاء تقديم العامل أيضا
قوله صلى الله عليه وسلم واشتاق
قبل فيخرج من أعريف
القاربة هي الاشتقاق
فيبقى أن يقول وجاء
واشتاق لا تقول صلى
الاشتقاق موضوعا لدنو
المجرد وجاء لا تقول
قيد الحقيقة مراد وكيف
لا واشتاق القاربة قد
يكون لبسها معنى لا
يكون باعتبارها معنا
وليما به قوله بتقدير
مضاف أما في جانب

كذلك (بمعنى مع تشبها بالي كما اكتفى في كونها لاشياء الغاية) وقوله للفتاوت الواقع
بينهما متعلق بقوله لم يكتب أي لم يكتب لوقوع الفتاوت بين إلى وحتى حال كونها
بمعنى مع (بالغة والكثرة) فاته في إلى قليل وفي حتى كثير وأشار إلى الفرق الآخر بقوله
(وتخصر) (أي حتى) (بالظاهر) (أي بالاسم الظاهر) وفسره لثنيته على أن الظاهر
هنا ما يقابل الضمير واليا ههنا داخل على المقصور عليه لأن حتى مقصورة على الظاهر
ولا توجد داخله في الضمير وأما الاسم الظاهر فليس مقصور لها بل يوجد في إلى أيضا
وقوله (فلا يقال) فربح عليه أي فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز أن يقال (حاشا)
حال كونها داخله في الضمير (قال) أي كما يجوز أن يقال (إليه) وقوله (لأنها) إشارة
إلى وجه عدم جواز دخولها في الضمير مع اشتراك إلى وحتى في معناه يعني وإنما لم يجز
دخولها في الضمير لأن حتى (لو دخلت على المضمر لالتبس) أي لزم أن يلتبس (الضمير
المجروح بالنصب) أي بالضمير المنصوب (لجواز وقوعها) أي وقوع المجروح والنصب
(بمعناها) أي بمدح حتى بل المرفوع أيضا كما إذا استعمل للأستاء والمقطب وهذا عند الجمهور
(حاشا فالمراد) (فانه يجوز دخوله) أي دخول حرف حتى (على المضمر) كالي
(مستدلًا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل التدرج) وهو قوله فلا والله لا يبقى
أناس في حتى يابن أبي زياد (والجمهور يحكون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا) فانه
لا تقص لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا (وفي) موضوع (لظرفية) ولما كانت الظرفية
أمر الدليين الظرف والمظروف وكان ثلثا الكلمة متعلقا ومدخول أراد أن يبين تعيين
الظرفين فقال (أي لظرفية مدخوله) يعني أن المراد بكونها لظرفية كون مدخولها
ظرفا (لشيء) وهو المتعلق سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بأن يكون زمانا أو مكانا
يدخل فيه المظروف (محو الماء في الكوز أو) لم يكن ظرفي حقيقة بأن لم يكن زمانا أو مكانا
وكان (مجازا نحو النجاة في الصدق) لأن الصدق في الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى
يكون حقيقة بل هو مجاز أما بطريق الاستمارة بأن يجعل المصدق كالمظرف في الاشتمال
لكونه سببا للنجاة ومشتتلا له أو مجازا عقليا لأن النجاة في الحقيقة من فعل الله تعالى
وهو من عنده عز وجل فاستدل إلى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على قليل)
أي كلمة في محجى وتستعمل بمعنى على الاستمالة (كقوله تعالى) حكاية عن فرعون
حيث أوعده السحرة فأمرهم موسى وقال (ولا صلبتكم في جذوع النخل) أي على جذوع
النخل) فان جذوع النخل لم تصلح أن تكون ظرفا حقيقيا للمصوب فهذه قرينة صارفة
على أنه ليس بمشتمل في ما وضع له بل هو مشتمل بمعنى الاستمالة وفي شرح اللب أن المحققين
قالوا أنها لظرفية إضافية ههنا لا مجازا فكأن المصوب في جذوع النخل يمكن المظروف
في الظرف انتهى (والياء للإلتصاق) ولما كان الإلتصاق أيضا عبارة عن جعل الشيء ملصقا
بشيء أراد أن يبين ما هو ملحق فقال (أي لا فادخله في أمر) أي متعلق إلى مجرور والياء

الاسم قبل زبطه ما جاء
في كلامهم من قولهم
صيت صائفا وبرج
تأويل الخبر باسم الفاعل
ومن الظاهر انسداد
باب تأويل ان ينقل
بالفاعل وكيف يكون
هذا منزها لذلك مع
ثبوت دليل من جعل
الذكر هو بدل الاسم
هذا الباب خيرا والله
يعتذر فيما ليس كذلك
بقتدر الضاف قاله الرضى
التأويل على ان
يرفع الاسم وينصب الخبر
ككان والمنقول بان يرفع
اسم منصوب اهل ياء
خبره استدلالا بالمثل
التأويل من قولهم انما عسى
الغدير بوسا وقوله لا
تطلى ان صيت صائفا
قاله وقاله ونقل سيويه
منع كون ادخل خبره
لان الحديث لا يكون
خبرا عن لجنة وقوله
اجوسا وصائفا لمضيق
عسى معنى كان فاجرى
في الاستعمال مجراه
قاله رعدو التأويل
ان يرفعوا مضافا الى
الاسم اولى الخبر وقوله
قاله صاع من ان وان
ينى على المعولية في
صورة الانشاء قبل
لاولى ان يجعل منصوبا
على المعولية باختيار
الاصل ويرده ايضا
نحو صيت صائفا
وهذا وهم باطل
اذ لا معنى لجملة منصوبا

هذه) اى كونها كذلك (كبرى في سرور يزيد فان الباء فيه قيد لصوق سرور بزيد اى
بمكان قرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد (والاستقامة) بالجر عطف على الاصل
(اى استقامة الفاعل) اى طلب فاعل الفعل المتعلق لها اللون (في صدور الفعل عنه) اى
عن الفاعل (بمحروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة في صدور الكتابة على القلم
(والمصاحبة) (نحو اشتريت الفرس بصرجه اى مع سرجه فضاء مصاحبة السرج
واشراكه) اى وجهه شركا (مع الفرس في الاشتراء) يعنى جعلت السرج شركا للفرس
في الاشتراء ولما كان بين كونها للالصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق
حيث اجتماع في مادة واقترافا في مادة اشار الى مادة الافتراق بقوله (ولا يلزم ان يكون
السرج حال اشتراء الفرس) اى في وقت صدور اشتراء الفرس (لمصاحبه) بل يجوز
ان يكون في مكان آخر ويجوز ان يكون ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه
ان الباء فيه للمصاحبة بدون اللصاق وان كان الثانى يصدق عليه للمصاحبة والاصاق
معاً (فالاصاق يستلزم المصاحبة) فان كل ما هو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير
عكس) يعنى ان المصاحبة لا تستلزم الصاق (والمقابلة) (اى لاقادة وقوع محروره
في مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك) اى بمقابلة ذلك (والتعدي) (اى جعل الفعل اللازم
متعديا متضمنا) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصيير بادخال الباء) (اى بسبب
ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالياء (فان معنى ذهب
زيد) في حال كونه للآزم (صدور الذهاب عنه) اى عن الفاعل (ومعنى ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدره وفيه فلان احدها الصبرورة حيث
استدل المتكلم وهو المتعدي وثانيها الذهاب وفاعله في الحقيقة هو المحرور (والتعدي
بهذا المعنى) يعنى حمل اللازم متعديا (مخصصة بالياء) وما وقع في عبارة الصردين ان تعدي
اللازم بحرف الجر الى الكل اى الى الثلاثي المجرد وغيره فخصوص بالياء وايضا موقوف
على السماع وقيل في الاستسكان ولكنها مقوية بفهوم الجار وعمله (واما التعدي بمعنى
ايصال معنى العمل الى معوله بواسطة حرف الجر فالحروف الحارة كلها فيها سواء
لاختصاصها بالمحرور وفدون حرف) (والظرفية) (نحو جلست بالمسجد) اى للمسجد
وقوله (وزائدة) بالرفع عطف على محل قوله للالصاق يعنى ان الباء زائدة (في الخبر) متعلق
بزائدة وقوله (في الاستفهام) متعلق ايضا فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثاني باعتبار
ظرف زمان يعنى في وقوعه واختلافه في الخبر حالة استفهام (هل) يعنى ان الاستفهام مقيد بهل
لا يغير هامن اداه الاستفهام وأشار بقوله (لا مطلقا) وفصله بقوله (نحو هل زيد قائم فلا
يقال) يعنى انما احتس وقوعها بالاستفهام بهل لم يميز ان يقال (ازيد قائم) فانه واقع في
الاستفهام بالهمزة وقوله (والنفي) بالجر عطف على قوله في الاستفهام وقوله (بليس)
قيد بالانفصال يعنى انها تكون زائدة ايضا في الخبر الذى وقع في النفي بليس (نحو ليس زيد

براك وبما (اى التنى بكلمة ما التى بمعنى ليس) نحو ما زيد براكب) ولما كان وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثانى سماعا كما ذكره المصنف اراد ان يهد بقوله (نهى) يعنى فالكلمة التى هى معنى الباء (تراءى فى الخبر فى هذه الصور) يعنى فى الاستفهام بهل وفى التنى بليس وبما (قلنا) اى زيادة قياس وقوله (وفى غيره) عطف على قوله فى الاستفهام (اى) فى (غير الخبر الواقع فى الاستفهام والتنى) (سماعا) ولما وقع سماعا عم يعنى انه (سواء لم يكن خبرا) (نحو حبسك زيد) حيث دخلت فيه فى المبتدأ (وكفى بالله شهيدا) حيث دخلت فى الماعل (والتى بيده) حيث دخلت فى نائب الماعل وتفسير الكل قوله (اى حبسك زيد وكفى بالله شهيدا) والتى بيده (يعنى الواقع بها عا سواه) (كان خبرا) ولكن لا فى الاستفهام والتنى نحو حبسك زيد (حيث دخلت فيه فى الخبر) (واللام) بالرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص) ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها ولما كان الاختصاص على نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية (نحو المال زيد) يعنى مختصا بزيد لكونه ماله (وبلا ملكية نحو الجبل للفرس) فانه مختص للفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر وقوله (والتعليل) بالخبر عطف على الاختصاص يعنى انها التعليل (اى لبيان علته) (اما) ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لاحظ اولافى ذهنه التأديب ثم شرع فى الضرب (او خارجا نحو خرجت للحافك) فان الحافكة وقت فى الخارج ثم شرع فى الخروج وقوله (وبمعنى عن) عطف على قوله للاختصاص يعنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اى مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشئ اى قلت عنه) (وزائدة) اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردف لكم اى ردقكم) (وبمعنى الواو) اى اللام بمعنى الواو اذا كان (فى القسم) وانما لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان الباء اصل تيهما على انه او او القسم لا كانه (التعجب) اى لا عادة التعجب (نحو لله لاؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان من اده بالاثبات هو التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور لمطام فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز ان يقال (لله لقد مر طائر الزباب) بل قال والله فان طائر الزباب من الامور الخفية قوله (ورب) امان يقصده الحكاية اولافان قصد به الحكاية فهو مرفوع قديرا على انه مبتدأ وان لم يقصده الحكاية فاما بتأويل اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع ممنون لكونه منصرا فان كان الثانى فهو مرفوع غير ممنون غير منصرف للمعية والتأيت كذا فى المغرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتمل كونه لتقليل للاختيار والانشاء فسر بقوله (اى لانشاء التقليل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله (لها صدر الكلام) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالزام (كان كم) اى كما ثبت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى

على المفعول به باعتباره
الاصل ولا يردده نحو
عصيت صامتا لامعتد
غير من اجل التنازع
فيه خبرا اما هذا على
تضمن معنى كان او
محذوف سنة ان اكون
قوله والذي ارى هذا
وجه قريب قيل رده
نحو عصيت صامتا وكان
القائل قائل من قول
الرضى بسماقه الشاويح
قدس سره واما عصيت
صامتا وصى الخبر
واسا فان على تشبيها
معنى كان وقال بعضهم
التقدير وصى الغورى ان
يكون هبوا وصيت
ان اكون صامتا وجاز
حذف ان مع الفعل مع
كونها حرفا مصدرا
لنوة الدلالة وذلك
لكنة وقوع ان بعد
موضوع حيث هو
كذلك المصدر واجاه
معمولا كما ذكرنا من
مذهب سيبويه فى القول
سه هذا بطوله من
كلامه قوله وفى يخرج
ضمير يعود الى زيد بل
يتوقف صحة هذا
التوجيه على ثبوت
معنى ان يخرج الى زيدان
ويزبه ايضا انه لو كان
كذلك ليقضى ان يجوز
مع يجوز يخرج زيد
بحذف ان ولله غفل
عن ان التثنية على
مذهب الكوفيين
مكنها وعلى مذهب

العصرين صبا ان يخرج
الزبدان كاصرخ لرضي
وقدومه ولزوم هذا
الجواب ثم سئل ان كان
لا يتم الجواب قوله
واخر وهو ان يجعل
ذلك من باب التنازع
فيل يتوقف صحة هذا
التوجيه على ان ثبت
في الاستعمال صبا
ان يخرج الزبد ان وليس
بذلك قوله لعدم
مشابهته قوله صبي
ان يخرج زيد بقوله
يخرج قبل هذا واضح
على تقدير ان يكون
زيد فاعل يخرج ولما
لو كان اسم صبي وان
يخرج خبره وان يكون
اسم صبي ضمير زيد
كما جوزه في المشابهة
مضمضة كما كانت
في الاستعمال الاول
وذلك ثم قوله تقدير
من دون الخبر لما
باعتراؤه على المصنوع
فاعمل في الحال قبل
لا يظهر ذلك في قوله
قال وما كادوا يغفلون
وقوله لم يكدر سوس
الهرمي من حيث مينة
يربح وهذا ضرب
فان الكلام في كاد المجرى
من الشيء وما اذا دخل
التي عليه فهو كسائر
الافعال على ما صرح به
في الكتاب قوله ولقد
عرفت وجه الفيل في
والجواب عنه الخ قبل
لا يخفى على احد ان ما
كادوا يغفلون ان في الغرب
فكان وجه قول من قال

لكلمة كم (صدر الكلام لكونها) اى لكون كلمة كم (لانشاء التكنير) وقوله (مختصة) خبر
بمدير اخر للمحذوف يبنى ان كلمة رب مختصة (بتكررة) فلا تدخل على المعرفة لعدم
احتياجها) يبنى انما اختصت رب بالتكررة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة) وقال المصام
يرد على هذا التوجيه انه لا فرق في بين رب وسائر حروف الجر حتى تمنع عن المعرفة لعدم
حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضى وهو انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها اما
للكثرة فتباينه واما لا واحد للمعين فلا يجزى في التقليل لانه انما يجزى فيها مظة الكثرة
ثم قال وذلك ان قول ان مجرور رب في معنى التغير عنها بنى من كثر ب لانه التقليل كان كم
للتكنير ففيها شابهة العدد المطالب لتمييز وهذا وجه وجوه وان خلا عنه بيانهم انتهى وقوله
(موصوفة) بالجرصة نكرة اى موصوفة اما بمفرد او بمجمله وانما اشترط بالوصفية
(ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب) وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا
وصف الشيء صارا خصا واقل مما) اى من الشيء الذى لم يوصف فان قولنا رجل عالم
اخص من مطلق رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونه
موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح) ناظر الى
كونها موصوفة يبنى انهم اختلفوا على انها مختصة بتكررة لكنهم اختلفوا في اشتراط كونها
موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز ان تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا
المذهب الاصح هو (مذهب ابى على ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير
الاصح وهو انه (لا يجب ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة
(والمختار عندنا الصواب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل اصلا)
اى هو الاصل في كلمة رب لكنه اصل بمدل عنه كثير او قوله (ثم تستعمل في معنى التكنير)
اشارة الى انها تستعمل في خلاف الاصل اكثر مما هو في الاصل كافي مقام المدح والذم فيكون
المقام قرينة على استعمالها في التكنير وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة
وفي التقليل) اى وتستعمل في التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالجواز المحتاج الى
القرينة) وانما قال كالحقيقة والجارز ولم يقل حقيقة وعجز الدم الاطلاع على معناها الحقيقي
ولكن الاستعمال الاول مشاهة بالحقيقة في عدم الاحتياج الى القرينة والثاني مشاهة بالجارز
في الاحتياج اليها (وقيلها) (اى فعل رب يبنى) اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى)
اى الفعل الذى (تعلق به رب) وقوله (فعلها مبتدأ) (فعل) (مض) خبره وانما كان باضيا
(لانه) اى ان كلمة رب (للتقليل المحقق) يبنى انها حالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق
والمعلومية (للافي الماضى) فان المعلومة تتحقق بعدمضيها ولا يتصور ذلك في المستقبل فانه ليس
بمعلوم فضلا عن كثرته وقلة (محذوف وجعل كرم اتيه) فان كثرة الملاقة وتقليلها انما
تتحقق بدوقع الملاقة وهذا مثال للماضى لفظا وقوله (او رب رجل كريم لم افارقه) مثال
للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا الاول للمثبت والثاني للنفي وقوله (محذوف) بالرفع صفة

ماض (أي ذلك الفعل الماضي) محذوف (غالبا) (أي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن) ولو ذكر ومع وجود القرائن المحققة القليلة لزم الاطباب ومثال المحذوف محذوب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (أي لقيته) (وقد تدخل) (أي رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمر) وقوله (مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (المرجع له) يعني ان المراد بالمضمر المبهم انه ليس له مرجع وقوله (عجز) بفتح الياء صفة بعد صفة للمضمر يعني على المضمر المبهم الذي يميز ذلك المبهم (بتكره تصغرية) بالجر صفة تكرة وقوله (على التخيير) متعلق بالتصغرية (والضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد) خبره يعني ان ذلك المضمر المبهم مفرد دائم (وان كان) أي ولو كان (المميز متى اوجمعا) وقوله (مذكر) خبر بعد خبر او صفة مفرد (وان كان) أي ولو كان (المميز مؤنثا محذوبه رجلا او رجلين او رجلا) وهذا مثال لكونه مفردا على كل تقدير وقوله (او امرأة) أي محذوبه امرأة (او امرأتين او نساء) مثال لكونه مذكرا على تقدير تأنيث المميز وكونها داخلة على ذلك المضمر المبهم متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لميزه محتلف فيه فاذا كره المصنف بقوله مفرد مذكر يعني انه غير مطابق لمذهب البصريين (خلافا للكوفيين) وهذه الخالفة (في مطابقة التخيير) والمطابقة مضاف الى مفذوله وقاعله محذوف أي في كون المبهم مطابقا لميزه وقوله (في الافراد) بيان لما به المطابقة وهو كونه مطابقا في الافراد (والتنبيه والجمل والتذكير والتأنيث فانهم) أي الكوفيين (يقولون ربهما رجلين وربهم رجلا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء) (وتلحقها) وقوله (أي رب) تقييد للضمير المنسوب المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع صفة ما وقوله (المائة) صفة كاشفة للكافة يعني تاحق كلمة ما التي تكفي وتنع رب (عن العمل) أي عن عمل الجرح كالتحق بان وكان وقوله (قد تدخل) معطوف على قوله تلحقها والضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعني ان رب (بمدحوق ما) يجوز دخولها (على الجمل) (محذوف قوله تعالى ربما يود الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يود الذين والمراد بدخولها على الجملة هو انها تدخل على الجملة اذا قصدوا تحليل النسبة المفهومة من الجملة محذوبا قام زيد وربما يذوق ما يعني ان قل نسبة التيام الى زيد ولا يقال وربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واد قوله تعالى ربما يود الذين كفروا والكاوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد وتحققه فهو اذن بمنزلة الوجود الحاصل فيود بمنزلة وويؤي كدما قلنا قوله تعالى «فسوف يملكون اذا الاعلال في اعنائهم» أي باذنه ولما مضى وجمع يتوون سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الوجود لنسبة من الرب كذا في الافية (وقد تكون ما) أي لفظها (زائدة قد تدخل) فيجئ عند تدخل كلمة رب (على الاسم) أي المفرد (وتعجز) أي تعمل الجرح في ذلك الاسم فان ما لكونها زائدة لم يمنع عملها (محذوب ما ضربه بالجر يعني رب ضربه حاصلة (سيف صقل) أي محلول لقيتها وقوله (دواوها) مبتدأ (أي او رب) وقوله (في حكمها) خبر في كلام الشارع

انه في الماضي اللاتيات
انما تانيش به القرب في
الماضي اذا استغنى انشاء
القرب الوجود ولا يقال
ما كاد زيد يدخل الا اذا
كان فعله بعد ان كان
مبهدا من الفعل ريثوبه
وانه قال وانما تانيش
لاستحق الا ان اثبات
القرب يستلزم في الفعل
نحو وجه الفلك به قام
والجواب عنه ضيعه
وذلك ضيف قال من
ابن يعلم ان القرب انما
ينفي اذا استغنى الوجود
حتى يكون الفلك به
قويا ولم يلزم من كون
اثبات القرب مستلزما
لنفي العمل كون نفي
القرب مستلزما لفعل
كلا بل نفي القرب من
الفعل يابغى انشاء ذلك
الفعل من نفي العمل
نفسه فان ما قرب من
الضرب اكده من ما
ضربت وما ذكره
الشارح قد مر من
السؤال والجواب وما
ذكره المس وبعده الرضى
قال المس وليس ما
احتجوا به يعني فان معنى
قوله تعالى وما كادوا
يفعلون انهم ما كادوا ان
يفعلوا فعل التبع والذي
يقروا ما سبق من تسنيم
في قوله انخذلنا عزرا
وادع لنا ربك بين لنا
سأله ادع لنا ربك بين
لنا ما ادع لنا ربك
بين لنا ما ان القرب تبايع

هنا وهذا التثنية دأب
من لا يعمل ولا يخاف أن
يغل ويغفلهم بهذا
يتأني في مقارنتهم الفعل
قوله لا ينجي من ذلك
دأبه إلى الفعل ولو لا
مادل على التبع من
قوله فندجوها وشبه لم
يغم من نفي الفعل إلا
نفي المقارنة هذا كلامه
قوله بمجرد ذلك ما لم
يثبت دعواه الأولى قيل
فيه إن ما سبق يدل على
أنه جعل قوله دليل يكون
في الماضي للأنبياء
وفي المستقبل كالافعال
دعويين وجعل الحكم
لفرا صرنا وقد فلا
في الفسك الأولى فلا
قائمة لهذا الكلام إلا
اطالة وفي قوله لا يثبت
مدعا بمجرد ذلك ما لم
يثبت مؤاخذه يبرئها
الفطن وليس مما لا يثبت
إليه فإن هذا الكلام
لأقادة أن بطلان هذا
المذهب إنما كان بطلان
بعض حايجه وركان ما
أثبت من المؤاخذه هو
أنه المشار إليه بذلك أما
المدعي نفسه أو جرحه
لكه بين السقوط لما لا
المشار إليه هي الإساءة
فيا وكونه مسلما فإن قلت
بل أرادنا نقل أن مدعا
عن دعواه فيه ما به
قلنا فكذلك أيضا لأن
المدعي هو المركب
المشتمل على سكران
دعويته قوله وهي

أما خبره في كلام المص فهو قوله (تدخل) يعني أن الواو بحرف جوا أيضا ككلمة رب
وحكمها حكمها في اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لأنها في حكمها
في كل ما يجوز لرب فلا يروج ما وجه المصام بوجهه حيث قال وكان الشارح بتقدير في
حكمها إلى أن الأولى للمصنف أن يقول وواوها في حكمها ولا يختص مشاركتها في الدخول
على نكرة موصوفة وكأن المصنف لم يقل وواوها في حكمها للابتنام لحوق ما الكافة بالواو
ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة فثبها على التفاوت بينهما في مجرد
اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو
فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل «بلدة ليس بها أنيس» إلا الباعية والواو
الميس) (قوله «بلدة تجلبج بالواو والبلدة كل جزء من الأرض غامرة أو غامرة والأنيس المؤنس
وكل ما يؤنس به من الإنسان والحيوان والأنوس به والمنور ظني والميس بالكسر الإبل
البيضاء تحالط بياضها شقرة وجهه ليس بها أنيس صفة بلدة وقوله إلا الباعية بالرفع على أنه
اسم أنيس يعني لقيت بلدة كثيرة ليس بها ما يؤنس به إلا الطيئ والابتنام ثم لهم ما اختلفوا
في حقيقة هذه الواو فتدجوها بالبصريين غير سبويه أنها جارة كاختاره المصنف أراد
الشارح أن يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو لله طلف عند سبويه وليست
بجارة) كما قال به الجمهور ثم أشار إلى ضعفه بقوله (فإن لم تكن) يعني إذا كان أمرا كما قال به
سبويه قيل عليه أن تلك الواو وإن لم تقع (في أول الكلام فنكونها للعطف ظاهر وإن كانت
في أوله) أي وإن وقعت في أول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدادة (فيقدّر) أي تحذف
تقدّر (للمعطوف عليه وعند الكوفيين أنها) حال أي كلمة الواو (حرف عطف) أي في الأصل
(ثم صارت قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) أي لا بتقدير رب بأن يكون الصل لها
وأما تكون جارة (لصبروتها) أي لا تنقل تلك الواو من أصلها إلى كونها (بمعنى رب)
وإذا كان الأمر كذلك (فلا يدرون له) أي لتلك الواو (معطوف عليه) لأنه كان أصلا متروكا
وأما لا يدرون (لأن ذلك) أي لأن التقدير (تسقف) (وواو القسم) أي الواو الجارة
للموضوعه القسم (أنما تكون) فتفتح الهمزة لقووعها خبري يعني أنما تقع (عند حذف الفعل)
(أي فعل القسم) أي الذي يتعلق به الواو يعني فلا مستفان من القسم كما قسمت وأقسم (فلا يقال)
أي فحيث لا يجوز أن يقال (أقسمت والله وذلك) أي الزام حذف فعلها (لأنه استعملها
أي لكون الواو مستعملة بالاستعمال الكثير (في القسم فهي) أي الواو (أكثر استعمالا
من أصلها يعني) أي أريد بأصلها (الباء) فقوله عند حذف الفعل خبري يكون وقوله (غير
السؤال) خبر بعد خبر (يعني لا يستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقال)
أي فلا يجوز أن يقال (والله أخبرني كما يقال) أي كما يجوز أن يقال في الباء (والله أخبرني)
فإن الباء تستعمل في السؤال أيضا وأما اختصت الواو بغير السؤال (حطالوا) أي لجمل
الواو من حطة (عن درجة الباء) أي التي هي أصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث

لقوله انما تكون يعني ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة (بالظاهر) (بني الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخلة عليه لاعلى المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخوه من الباء والتاء والواو بهذا الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشار الى فرق آخر بالانظر الى التاء يعني ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانه تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (الاسم الظاهر اسم الله او غيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) ترجيح على كونها مختصة بالظاهر يعني لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز ان يقال (ولا قلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اي وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اي كوجه اختصاصها لغير السؤال (لحظرتي) اي رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اي الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (تخصيصه) اي بسبب اختصاص الواو (باحدا القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرع باحدا القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) اي وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لصانته) اي لصالته الاسم الظاهر في القسم (والتاء) اي وانما القسم (مثلا) (اي مثل الواو) وقوله (في اشتراطها) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو جهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل) (والثاني اشتراطه) (كونها لغير السؤال) وهذا ان الشرطان في التاء يتباين بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع وخبره مدخولها بالنصب حال من المضاف اليه في قوله مثلها وهذا شروع في بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منها كما عرفت وقوله (حطالرتيها) مفعول به يعني ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبتيها اي رتبة التاء (عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها) يعني ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان في الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرع ببعضها (وخص منه) اي رجوع في تعيين البعض (ما) اي اسم ظاهر (هو اصل في باب القسم وهو) اي الاصل في (اسم الله) اي لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والبايعان هما) (اي من الواو والتاء) (في الجمع) (اي في جميع ما ذكر) هذا تقدير للجميع وقوله (من حذف الفعل) بيان لما ذكر اي المراد بما ذكر هو كون فعلها محذوفا (و) من (كونهما لغير السؤال) كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر) والمضمر (مطلقا) اي سواء كان من اسم الله او لا كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقا (او على اسم الله خاصة) اي ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط في التاء وقوله (فهى) تفصيل للعموم يعني المراد يكون الباء اعم منهما انها اي الباء (كأن تكون) اي توجد (عند حذف الفعل تكون) اي توجد (عند ذكره الفعل) مثال المحذوف (نحو بالله) مثال المذكور نحو (قسم بالله وكذا) اي وايضا ان الباء (تكون

مثل هي وكذا في الاستعمال قبل يه عليه انه يومه ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله يدون ان وهذا تناقض ولا يخفى ان بيان الشارح قدس سره قاطع لفرق هذا الابهام وقوله وجه بالنظر الى كثرة افراده قيل يعني بمنزلة ذكرنا لكل في العرفات لتبني على حال الطرد ولن قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة الكل ويكون التفتيح فيه بيانه ما ذكره كمثل كان اقرب وكلا الوجهين كما تراء فان الكل من وجوب العرفات بل مفسدها فكذلك ما قدم مقامها بل اراد التناويع قدس سره ان الاتيان بصيغة الجمع لتفصيل على كثرة الافراد وليس المعرف ذلك بل الجنس المفهوم في ضمن هذا الجمع قوله وانما قيد التقديم والتأخير قبل الاطلاق غير من التفصيل لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديمات الجائزة في غيرها وانتمت وانما ذكر من الباعث فلا يتبع لان منع فعل التنجيب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان منه مانع آخر وليس به فانه قدس سره يريد بيان اختصاصه وعدم حصول هذا المطلب

غير السؤال) اى كما توجد حين كون جوابه خبرا (تكون للسؤال) اى توجد حين كونه
جوابه طلبا (ايضا) مثال الخبر (نحو بالله لافنان و) مثال الطلب نحو (بالله اجلس و) كما
اى وايضا ان الباء كما (تدخل على المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل) ايضا (على
المضمّن) اى على الاسم المضمّن مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافنان و) مثال
دخولها على المضمّن نحو (بك لافنان) وغير الباءة فى قوله (وفى الدخول) للاشارة الى انه
مقابل للاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على جواز
دخولها يجوز ايضا دخولها (على المظهر لا يختص) اى يبحث لا يختص (باسم الله خاصة)
كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من اسماء الله (نحو بالرحمن لافنان)
والياء فى هذه الامور كلها ملاهيه (مختلفهما) اى بخلاف الواو وائاء (فانهما) اى الواو
والتاء (مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت) وقوله (فالمراد) قرع على تفسير الشارح
قوله فى الجميع بما ذكره اذ فسر لفظ يعنى الجميع بما ذكرنا بكون المراد (بالجميع جميع ما ذكر
من الامور المختصة بالاختصاص) اى لان المراد بقوله انها اعم منها فى الجميع انها اعم منها
فى اختصاصات المذكورة فى كل منهما يعنى انها مختصة ايضا بما ذكرنا كونهم وهذا اشارة
الى ما ذكر فى الحواشى الهندية من السؤال والجواب وقرر السؤال ان قوله فى الجميع يتناول
الاختصاص المذكور ايضا فى اعمية الباء منهما فى الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد
مع الاختصاص بالظاهر وبدونه لازوم المتأفة وهوانها مختصة وغير مختصة وقرر الجواب
ان المراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة فلا يرد عليه (انه لا يصح ان يقال) ان الباء توجد
مع الاختصاص وبدونه لمكان التناقض يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المتأفة بين قوله اعم وبين
قوله فى الجميع فان الاول يقتضى عدم الاختصاص والثانى يقتضى الاختصاص ثم شرع فى بيان
مسائل جواب القسم فقال (وبنائى) (اى بحجاب) يعنى المراد بتناقض القسم جواب القسم يعنى
انه بحجاب (القسم) وقيد بقوله (الذى لغير السؤال) لتحصل الاحتراز عن القسم يعنى
للسؤال والطلب كما سنبينه على وجهه وقوله (باللام) متعلق بيباق يعنى اى جوابه يورد
باللام (وان وحرف التاني) (اى) يعنى سواء كان حرف التاني كذا (ما) (او) كذا (لا) ثم نبه على
مواضع وقوع كل من الثلاث فقال (فاللام) انما تقع (فى الموجبة) او فى الجملة التى اراد بحجاب
نيتها (اسمية كانت) اى تلك الجملة الموجبة (نحو والله لزيد قائم او فعلة نحو والله لافنان كذا
وان) اى كذا ان تقع فى الجواب (فبهاى فى الاسمية) خاصة لا متاع دخولها فى الفعلية (نحو
والله ان زيدا قائم وما ولا) اى وقع كل منهما (اى التنية) اى فى الجملة التنية (اسمية كانت) اى
تلك الجملة التنية (او فعلية نحو والله ما زيد قائم) مثال للاسمية التنية (ولا يقوم) اى ونحو والله
لا يقوم (زيد) نال لفعلية التنية (وقد يحذف حرف التاني) فى الجملة الفعلية (لوجود القرينة
كقوله تعالى والله تقتنون ذكر يوسف اى لا تقتنى) يعنى بالله لا زال ان تذكر يوسف (واما قسم
السؤال) اى الطلب (فلا يتناقض) اى فلا يحجب (الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل

بدون ما ذكره ظاهر بحيث
لا يتناقض فيه الا كباكر قوله
واجب الخفى ان شيئا
من الجواب بين ليس
بالممكن والماء البارد
لا يحصل من هذه الموارد
والاحسن ان يقال ان
المراد انه لا يقدم احسن
على ما لا يؤخر مما بعدها
لمنع فعل التعجب من هذا
التصرف وان كان هناك
مانع اخر من تقدم احسن
على كلمة ما لا يتخفى على
الفعل ان ابدل الاجوبة ما
ارتكب اليه الفاعل على انه
لا يبدل كونه قاتلا كيد
كيف وقد نطق بجملة قوله
عز سلطانه لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدون
قوله بهذا القيد قبل اراد
بالقيد البتة لا الصل
المختص كما هو المتبادر
فى إطلاق الصوى
والاظهر ان المراد بالفاعل
المدح والذم افعال وضمت
لاقتضاه مدح او ذم كما هو
فى نظاره ولا داعى الى
ارادة المظهر بهذا القيد
فى هذا المقام خاصة وان
خير بان الداعى الى ذلك
شعور المرف لدى
الاطلاق وعدم
اعتبار المهد غير ما
قصد بالتعريف بما فيه
المدح والذم ولقد اشار
المس الى ما ذكره الشارح
قدس سره حيث قال
افعال المدح والذم
الذى يتوابعها ما وضع
الخ قوله لقيام لام
تعريف المهد قبل اى

العهد الذهني ليلا ماسبق
ولا يخفى انه اذا كان زيد
مبتدأ يبعد ان يكون اللام
لعهد الذهني لانه صارة
عن زيد كذا لا يظهر على
هذا التقدير كون الضمير
في ثم رجلا زيد متبهما بل
الظاهر انه راجع الى زيد
ورجلا فيمن من النسبة
الا اهم حكموا بانه
ضمير مهم فزوم مع
تجزئة صار بمنزلة ثم
زيد ايس الضمير بل
الضمير افراده فالعائد
في ثم رجلا الرجل وصار
الخبر مرتبطا بالمبتدأ
بهذا الاعتبار ولولا ان
التخصص قد تقدم على
الجملة لكان الانسب جملة
عطف بيان وهذا هو
المرجح لكونه مبتدأ
لانه لا يحسن تقديم التفسير
على الابهام وما اوردته
على كون اللام العهد
الذهني واورد لان
التعريف باللام الذهني
لا يكون بتعريف واحد
معوود وانما هو لتعريف
المعوود في ذهنه وذلك
مبهم ومن ثم توهم
كثير من التوفيق انه
لقسم فبني ان يحمل
العهد على كلام الشارح
قدس سره على العهد
الخارجي وح لا يلزم
المحذور واما ان
المناسب لا سبقوا
الحل على العهد
فلا يلائم اليه لان
هذا مقام وما سبق

قام زيد) فالاول مثال للطلب في ضمن الامر صرحا والثاني مثال للطلب في ضمن الاستفهام
(و) قد يحذف جوابه (اي جواب القسم) اذا اعترض اي وقت اعترض القسم (اي توسط
القسم يعني كونه معترضا) اذا توسط القسم بين اجزائه الجملة التي تدل اي تلك الجملة
(على جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدما عليه وبعضها مؤخر (او مقدمه) (اي
القسم) يعني يحذف ايضا اذا تقدم على القسم (ما اي الجملة التي تدل عليه) (اي على
جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه مثال المتوسط نحو زيد والله قائم فان
القسم في هذا المثال توسط بين المبتدأ والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة
تقدم على القسم وانما حذف جوابه في الصورتين (لاستثنائه) اي لكون القسم مستغنيا
(عن الجواب في هاتين الصورتين) وانما كان مستغنيا (لوجود ما يدل عليه) اي على
الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استغنى بني وانما قلنا ان الجواب محذوف والمذكور
دال عليه ولم يحذف المذكور جوابا له لان الجملة التي ذكرت ليست جوابا بحسب اللفظ والمعنى
قاتنا (وان كانت) اي ولو كانت (جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه) اي الشان (بحسب اللفظ
لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب فزوم وقوع القسم في الصورتين في غير صدر الكلام
وووقوعه في غير صدر الكلام تتمتع في القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليعتبر السامع
من اول الامر على المقصود (ولهذا) اي ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (لا يجب)
اي لا يقع (لها) اي فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام وان وحرف النفي
(وعن) موضوع (للمجاورة) وقوله (اي لمجاورة تنفي) اشارة الى ان المجاوزة من الامور
النسبية المقضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوزه عنه وقوله (وبعدت) اشارة الى معنى
المجاوزه وهو كون الشيء بعيدا (عن شئ آخر وذلك) اي ويستعمل هذا بصور ثلاث
(اما بزواله) اي بان يكون الشيء الاول زائلا (عن الشيء الثاني) وهو المجرور بمن
(ووصوله الى الثالث) وهو المجرور بالي (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد)
فان السهم زال عن الشيء الثاني الذي هو القوس ووصل الى الشيء الثالث الذي هو
الصيد (او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهي كونه واصلا الى الثالث (وحده)
يعني لا بزواله عن الثاني (نحو اخذت عن العلم) يعني ان العلم تجاوز عنه اي عن الثاني
ووصل الى لكن لم يزل عن الثاني (او بالزوال وحده) وهي الصورة الثالثة يعني زال عنه
سواء وصل اولا (نحو ادبت عنه الدين) يعني زال عنه الدين (وعلى) اي لفظ على
موضوع (للاستسلام) (اي لاستسلام شئ على شئ) يعني لاقادة كون الشيء غالبا على
شئ اما حقيقة (نحو زيد على السطح) او مجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد
يكونان) (اي عن وعلى) اي قد لا يكونان حرفين بل يكونان (اسمين) وبقوله قد يكونان
اشارة الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (يتم ذلك) (بدخول من)
يعني انما تتبين اسميتهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص الاسم (نحو

من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليهما من فوقه (والكاف) اي مسماه وهو الكاف
 المفتوحه موضوع (للتشبيه) اي التشبيه شي بشي في صفة (نحو زيد كالاسد) اي زيد شبه
 بالاسد في الشجاعة (وزائدة) اي الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثل شي اذا التقدير)
 اي وانما حكم بالها زائدة في الآية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شي) لان المقصود
 نفي ان يكون شي مثله لاني ان يكون شي مثل مثله دليل سياق الكلام وهو قوله تعالى
 فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه) لان في الآية وجهين آخرين
 على ان الكاف ليست زائدة فهما احدهما ان المراد نفي الشيء بنفي لازمه لان في اللازم
 يستلزم نفي المزموم كما يقال ليس لآخ زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس بوجود لان اخ زيد مزموم
 والاخر لازمه لانه لا بد لآخ زيد من اخ هو زيد فنفي هذا المزموم والمراد نفي اللازم اي ليس
 لزيد اخ ادلوا كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفي ان الله تعالى مثل مثل والمراد
 نفي مثله تعالى ادلوا كان له مثل لكان فاعلامته واتاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم
 قد قالوا من ذلك لا يخل في البخل عن المثل والعرض فيه عن ذاته فسلخوا طريق الكناية
 قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يمانه على اخص اوصافه وبسد مسده فقد نفوه عنه
 كذا في بعض الحواشي وقال الصمام ان الذين حكموا بزيادة في الآية المذكورة حكموا
 بها بوجهين احدهما الحكم بزيادة الكاف كما عرفت والثاني بزيادة مثل لزيادة الكاف
 (وقد تكون) (اي الكاف) (اسما) حال كونه (بمعنى المثل) فتمين اسميتها بدخول عن
 عليها وتعين حرفيتها لوقوعها صلة ويحتملها في نحو زيد كالاسد (نحو) يصحكن عن كابر
 المنهم (فسره قوله (اي عن اسنان) وهو اشارة الى الموصوف المحذوف وقوله (مثل
 البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد وهو حب الصمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم
 فانه اسم فاعل من الانهمام وهو الذوب وقوله (اللطافة) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع
 الاول قوله ثلاث يعني كساج جم قوله فاج بالكسر جمع لجة وهي بحر الوحش وقوله
 جم بضم الجيم جمع جماع وهي اتي لاقرنها والنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدأ خبره
 يصحكن عن اسنان مثل البرد الذائب في الرقة والطفافة (وتخص) (اي الكاف) يعني يمتاز
 الكاف من بين سائر الحروف الجارية (بالظاهر) (اي بالاسم الظاهر) فسر به ليكون
 اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير يعني من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر
 دون الضمير وهذا (عند الجمهور) واختاره المصنف (فلا يقال) اي فحينئذ لا يجوز ان يقال
 (ك) وقوله (استثناء) مقوله يعني انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على
 الضمير لكونه مستثناة (عنه) اي عن استعمال الكاف حال كونه في الضمير (بمثل ونحوه)
 اي بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه بنى اذا زيد بيان تشبيه شي بشي معبر بالضمير يورد نحو
 مثله وشبهه فلا يحتاج الى التمييز عنه بـ (ك) وقد تدخل في السعة اي قد يدخل الكاف
 (على المرفوع) اي على الضمير المرفوع (نحو ما انا كانت) حاصلة انه اياها الجمهور ودخولها

آخر ولقد مرها هو
 مختار الص منها وهو
 الحق من انا مستثنى من
 العائد المبدأ لا ذكر
 ظاهر كقول لا اري
 الموت يسبق الموت شي
 لا معنى يسبقه شي
 وقوله من قال انما استثنى
 من العائد لما في الفاعل
 من معنى الموصوف غلط
 اذ لم يقصد التكم مدح
 الجنس وانما قصد مدح
 ما يطابق هذا الفاعل
 او مضافه الفاعل اياه
 قبل معنى الفاعل بحيث
 ان يكون فاعلا وان
 يكون مفعولا وطني
 ان التبيين بالفاعل
 يشتمل لفاعل كما اذا
 التيسر فاعل العمل
 بالمفعول يعني المتقدم
 لفاعل وذلك من قيل
 بعض الظن لظهور
 بطلان دعوى التعين
 وعدم صحة الفاس على
 ما كان عليه قوله حقيقة
 او تأويل لا قيل لا يخص
 التعميم الطائفة في
 الجنس بل يجرى في
 الطائفة في غيره ايضا
 فالانطباق فيه ومن
 البين ان التأويل انما
 يخص بالجنس لانه كثيرا
 لا يحصل الطائفة فيها
 فيه بحسب الحقيقة
 فيحتاج الى التأويل
 لادراج فيه بخلاف
 التثنية والجمع وغيرهما
 فان الاسم فيها مل حسب
 الظاهر قوله والفاعل
 في التمييز او الحال ما في

في السعة على المرفوع دون غير (خلافا لغيره فإنه) أي المبرد (اجاز ذلك) أي دخوله
 على الضمير (مطلقا) أي على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) أي لانه ينظر نظر (الى
 ما جاء في بعض اشعارهم) (ومذومذ) بقوله مذميتدا ومذعطف عليه وقوله (الزمان) ظرف
 مستقر جبر عما يعني كاشا للزمان وقيد بالشارح بقوله (الماضي او الحاضر) للإشارة الى
 التخصيص من وجه واحد وتخصيص من وجه اما التخصيص فكونه اعم من الماضي والحاضر واما
 التخصيص فلمد شموله للمستقبل وقوله (فهما) (للابتداء) بدل اشتغال من قوله للزمان
 يعني انهما اما بمعنى من الابتداءية او بمعنى في الظرفية فقوله للابتداء بيان للاول وقوله
 والظرفية بيان للثاني يعني انهما بمعنى من (في) (الزمان) (الماضي) وفسره بقوله (يعني) انهما
 للابتداء (اذا) اريد به الزمان الماضي وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعني الحاصل منه
 ان اريد به الزمان الماضي (ان مبدأ زمان الفعل) أي الذي تعلق به (المبتدأ والمثنى) أي سواء
 كان ذلك الفعل مبتدأ او مثنى (هو) أي مبدأ صدور الفعل او الكف عنه (ذلك الزمان
 الماضي الذي اريد بهما) أي بمذومذ (لا) ليس المراد بهما (جميعا) أي جميع ذلك الزمان
 كما هو المراد حين استعمالهما في الحاضر (كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا
 وهذا مثال للفعل المثبت (او ما رأيت فلانا منذ سنة كذا) وهو مثال للسني (بشرط) يعني حال
 كون هذا القول مشروطا بالإرادة من السنة المذكورة في المثالين (ان تكون هذه السنة
 ماضية) لاحضارة كائيد بقوله (لا تكون) أي انت (فيها) فإنه ان كان المراد بالسنة المذكورة
 السنة التي يصدر هذا الكلام فيها يكون ما لا ياتي الزمان الحاضر فحينئذ يكون للظرفية وإذا
 قلت كذا بشرط هذه الإرادة تكون مذكورة للابتداء (فان مضاه حينئذ) أي حين اذا اريد به كذا
 (ان مبدأ) زمان (مسافرتي) كافي المثال الاول (او عدم درختي) كافي المثال الثاني (كان)
 أي ذلك المبتدأ (هذه السنة وامتد) أي نبوت النفس او فية (الى) هذا (الان) أي الى
 زمان التكلم وقوله (والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (الابتداء أي وما) مذومذ
 كاشا (للظرفية المحضة) يعني بمعنى وهذا ضمير لتصحيح معنى المطلق وقوله (من غير
 اعتبار) أي مقيد من غير اعتبار (معنى الابتداء) لتحصيل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا
 للظرفية المحضة وقوله (في) (الزمان) (الحاضر) معطوف على قوله في الماضي وهذا من
 قيل زيد في الدار والحجرة عمرو وتفسير الحاضر بقوله (أي الذي اعتبره حاضرا) إشارة
 الى ان كون الزمان ماضيا او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) أي
 لومضى بعضه للإشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بملك الارادة وقوله (يعني) شروع
 في تفسير الحاصل من المجموع أي يريدا لمجموع (ان) (اذا اريد بهما) أي بمذومذ (الزمان الذي
 اعتبره حاضرا فالمراد) أي فيكون المراد بهما (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
 الحاضر) أي المذكور وبهذا (نحو ما رأيت منذ شهر او مذومذ) أي ما رأيت في هذا الشهر
 وفي هذا اليوم (أي جميع زمان) ابتداء (انشاء) وثيقا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر

حيذا من الفعلية قبل
 الاول من الفعل لان
 العامل هو حسب وهو
 فعل هذا القياس العامل
 في التمييز من الذات
 المذكورة انهم كما في
 وطول زينا للعامل كلمة
 ذا والضمير اليهم كآربه
 رجلا وليس يستقيم
 كآربه لما وجد فيه الفعل
 تبين للعاملية والمهم
 اما يجوز كونه حاملا
 اذ لم يوجد الكلام في
 ما يصلح للعاملية غيره
 واتخذ قطع الرضي وغير
 من العلماء بان العامل
 فيهما حيواما انه كان
 الاول من الفعل فبا
 لا ياتي بالقبول لانه
 مع قطع النظر عما
 هذا التمييز من الجملة
 يوهم استغلال الفعل
 فيه واخراده وليس
 كذلك كيف وقد ذهب
 ابن السراج الى ان تركب
 حسب مع اذا ازال فعلية
 حسب لان الاسم تعري
 وقال آخرون بل لا
 كيب ازال اسبه اذ لان
 الفعل هو المقدم فالتبئة
 له فصار الفاعل كيمش
 حروف الفعل وبذلك
 يظهر حسن تمييز الفاعل
 لدس سره قوله قالوا
 كب حال من الفاعل
 لاهن المخصوص مكدا
 فيما رأيت من النسج
 وقيل على ان يكون
 العبارة فان الراكب
 فيه مصادرة لان
 الدمى ان ذا ذو

عندنا أي ما كان التكمم والمخاطب فيه وقوله (لأنها) إشارة إلى تحقيق معنى الظرفية المحضة
 يعني أن الظرفية المحضة في التالين إنما تحقق إذا كان الزمان المذكور أن (لم يقضي بمد ولم يمتد
 زمان الفعل إلى ما وراءها فكيف يصح اعتبارها مبتدأ كزمان الفعل) فانهما لو كانا كذلك لم يصح
 أن يكونا مثالين للظرفية المحضة (فالتالان المذكور أن كلاهما) أي الظاهر انهما مثالان
 (للظرفية) لكن هل يمكن أن يجعل الأول مثالاً للاول والثاني للثاني فحكم صاحب الوافية على
 الاستماع حيث قال ولا يحتمل أن يكون المراد بـ التال الأول في الكتاب ابتداء الفاعلية وبـ التال الثاني
 الظرفية لأن العرب لا تريد ما إذا دخل على اللفظ الدال على زمان أنت فيه إلا الظرفية انتهى
 إليه إشارته بقوله (ويكن أن يجعل الأول مثالاً لابتداء كيتوهم بحسب الظاهر) يعني أن
 حمله المصنف على ترك التال للاول لا يليق بل الظاهر حمله على أنه أوورد المثالين للمقصد من
 كاهو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يأتي (بتقدير مضاف أي ما رأيت مذكور
 شهرنا) بأن يجعل الابتداء من الدخول يعني لكون التبر عبارة عن زمان متدله اول وآخر
 يصلح أن يكون دخوله ابتداء لزمان فيكون المراد منه الزمان الماضي (وحاشا وخلا وعدا)
 يعني هذا الثلاثة (للاستثناء) (أي للاستثناء) أي الجبر والذلي (بعدها) أي بدلتك الحروف
 (عما) أي من المذكور الذي (قبلها) أي قبل تلك الحروف الثلاثة (فأذا جرت) يعني أن
 كونها حرفاً وجارية منوط على اعتبارك ذلك إذا جرت (بها) أي بتلك الحروف (مابعدا)
 أي الأسماء التي ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) أي تلك الثلاثة (حروفا جارة) وهذا
 الاستعداد ذكرت هنا نحو جاء في القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد وإذا لمصبت بها) أي
 وإذا لمصبت أنت الأسماء التي بعدها (تكون) أي تلك الثلاثة (الانفصال) (الحروف المشبهة
 بالفعل) فقوله الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء مفتوحة بالفعل متعاقبة بالمشبهة وقال المصام
 كان الأنسب تقديمها على الحروف الجارة لأن عملها التعصب والتصب مقدم على الجبر لكنه روي
 أصالة حروف الجبر في الصل وفريضة هذه الحروف الخ (وجه شبهها) أي وجه مشابهة هذه
 الحروف بالفعل (أما النظم) يعني أنها مشابهة لفظاً ومعنى وأما مشابهاً في اللفظ (فلا تقسامها)
 أي لقبول هذه الحروف في التقسيم (كالفعل) أي مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (إلى الثلاثي
 والرباعي والخماسي) يعني كالموجود في الفعل قسم ثنائي لم يوجد أيضاً في تلك الحروف قسم ثنائي
 بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فانه يوجد ما بين على حرف واحد
 وعلى اثنين (ولبناها) يعني مشابهاً لفظاً وجودة بوجه آخر وهو أن كل واحدة منها
 مبنية (على الفتح مثله) أي مثل ما كان الفعل كذلك (وأما منى) يعني وأما مشابهاً في المعنى
 أو من جهة المعنى (فلا معانيها) أي لكون معاني تلك الحروف (معاني الأفعال مثل أكدت)
 يعني في أن وان (وشبهت) يعني في كأن (واستدركت) يعني في لكن (وتعقبت) يعني
 في ليت (وترجيت) يعني في لعل المراد بكونها كالأفعال الماضية ليس أنها بمعنى الأفعال
 الماضية بأن يكون أن مثلاً بمعنى أكدت في الزمان الماضي بل المراد به أنه الانشاء التأكيد

الحال لا زيد وهو مبتدأ
 أن الزا كحال عن
 الفاعل لأن المخصوص
 فالصحيح قال راك حال
 من الفاعل لا من
 المخصوص كأي بعض
 النسخ ولا يكون هذا
 من باب الأصادة كما هو
 الظاهر لكن يكون ما
 لا معنى له ولله من
 خصائص نسخة القائل
 قوله وفي هذا من
 حروف الجر تناسخ قيل
 ولذا لم يجمع وأما القسم
 معها كما جمع يؤم مع
 الياءات فرفاين المعداد
 مساعفة والمعداد حقيقة
 والأظهر أنه اختار
 مذهب الكوفيين ولم
 يجمعها مع وأما القسم
 فتصريح بأنها جارة عنده
 ولذا لم يذكر الفاء ويل
 مع الوب يغير بعدها
 أيضاً ولا يغير بدون
 هذه الأحرف الثلاثة في
 الشعر أيضاً إلا شاذاً
 وتخصيص جعلها جارة
 بالكوفيين بأباهما لولب
 كلامه في الشرح فانه قال
 أنها الواو التي يبدأ بها
 في أول الكلام بمعنى رب
 كقوله وبلدة قلعة
 أوادها وبلدة ليس بها
 أنيس هل معنى ورب
 بلدة قد وقيل أن
 الحذف بها مقدرة
 وتقديره ورب بلدة
 وأن الواو وأو
 المطلب لا يكون في أول
 الكلام واجباً بانه

والتشبه والترجي والتثني في الحال فالتميز عن معانيها بالأفعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والشائع استعمال الماضي في الانشاء كصنع العقود نحو اشترت وبنت كذا في المصلم وقال في شرح اللب انها مشابهة في معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبه انتهى (وكان المناسب ان يبرعها بالا حروف المشبهة على صيغة جمع القلة) يعني لما كان الحروف جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يبرع عن تلك الحرف بالا حروف المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون تلك الحروف قليلة لكونها (ستة لكونهم) استدراك على ارتكاب النحاة للتميز الغير المناسب يعني انهم (لما عروا عن الحروف الجاردة) الحروف (العاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من المشرة (لم يستحسنوا) اي لم يجملوا (تغيير الاسلوب) مستحسنا بان يبرع في بعضها بصيغة القلة وفي بعضها بالكثرة (مع شيوخ استعمال كل من صحتي جمع القلة والكثرة) يعني انه يجوز ان تستعمل احدهما (في الاخرى) استعمالا شائعا وهذا ترق من التوجيه الاول يعني انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجا اليه لو لم يجبر استعمال احدهما في الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها) ترق آخر يعني مع قطع النظر عن الوجه الاول والثاني ان هذا الاستعمال في موقعه لكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذ لوحظت مع فروعها الخاصة بخذف نواتها) فتكون ان بالكر صفتين بالتشديد والتخفيف وكذا ان بالفتح فتكون اربعة وكذا كان ولكن صفتين فتكون اربعة (و) كذا باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه على (تباين) اي اذا لوحظت كذا كان عدد تلك الحروف بالغنا (مبلغ جمع الكسرة) وهو ما فوق المشرة وقال في شرح اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من المشرة فالتاخير رعاية تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لانتاق فباعدا المشبهة ثم قال والاقراب ان قال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافاض ومانابه الفعل وحمل عمله الفرعي ونحوها ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجالانم تعرف الخارجية تفصيلا بالتعداد فيناسب صيغة الكثرة في الابتداء انتهى فخذ ما فادع ما كدر وقوله (وهي) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف عليها بقوله (وان وكان ولكن وليت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخرها) اي جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد (لكونهما) اي لكون هذين الحرفين مخالفين للاربية الاول قائمها موضوعان (للانشاء بخلاف الاربية السابقة) فان الاربية السابقة موضوعا للاخبار (لها) (اي لهذه الحروف) اي الستة المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة الاسمية مستأنفة وقوله لها خبر بعد خبر وصدر الكلام بفاعل الظرف المستقر رفعة لكونه معتدا على المبدأ بالواسطة وقيد الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع ما توهم من اللام من معنى الجواز ان تلك الحروف واقعة

تستعمل بتقدير جملة اخرى مقدرة وضعف ايضا بان اخبار حرف الجر مصلا على خلاف التماس هذا كلامه والدارج قدس سره ينبع في ذلك ظاهر كلام الرضي فانه استدل بحمل الواو جارة الى الكوفيين فهد كلامه من قبل الساحة لان دعوى تبعية المص الكوفيين صردودة ولا يجوزها الا الغافل عما هو شانه واداه قوله كثيرا اما يطلقون الغاية الخ قبل به انه يلزم ان ينقص من الابدان بالافعال الا اختاروا في الق لها فرض ولا يصح على القدر من اول النهار الى آخره الا حسن ان اراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء نهاية ولا يستعمل في الابتداء لا نهاية كالامور الابدانية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فوجب ان يكون استعماله الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحرفية والتنزيلية وليس من فهم المقام لان من الابتداء لا يفهم الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى مروروا المجيز لاستعمالها في الزمان ايضا انما هو بعض الكوفية استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة قال

في صدر الكلام وقوما وجوبا لجوازيها وإنما وجبت الصدارة لها (يعلم) أي لإفادة أن يعلم (من أول الأمر) أي أن يكون هذا الكلام دخل عليه حرف من هذه الحروف (أي قسم من أقسام الكلام) يعني أنه كلام أريد تحقيقه أو تشبيهه (اذ كل منها) أي لأن كل حرف من هذه الحروف (يدل على قسمته) أي من الكلام (كالكلام المؤكد) أي مثل الكلام الذي أريد أن كيد مضمونه فيقال فيه أن زيدا قائم (والمشتل) أي ومثل الكلام الذي اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كأن زيدا اسد (والاستدراك) أي اشتمل على الاستدراك (والنفي والترجي) وقوله (سوى أن) استثناء من الحروف المذكورة يعني أن كلا من تلك الحروف يجب صدارتها إلا أن (المفتوحة) وقال في المرب أن سوى اسم من أدوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديرًا مفعول فيه للظرف المستقر أعني إما تم حكى عن الرضى وجه كونه للظرف بقوله وإنما انصب سوى لانه في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانًا سوى أي مستويًا ثم حذف الموصول وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استتمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدل تقول أنت مكان عمر و أي بدله لأن البدل سادس البدل منه وكان مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لأنك إذا قلت جاءني القوم بدل زيد فأد أن زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية أيضًا لطلق معنى الاستثناء فسوى في الأصل مثل مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم معنى الاستثناء (فهى) أي أن المفتوحة كاشئة (بمكسها) (أي بمكس باقيها) وهذا التفسير للإشارة إلى أن محجة قوله بمكسها موقوفة (على حذف المضاف) وإنما حمل على حذف المضاف إذا ضمير في بمكسها يرجع إلى جميع هذه الحروف كما أن ضمير لها يرجع إليه ولو لم يقدّر المضاف لزم أن يكس التثنية بنفسه فإن يكون المعنى حيث أن الحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها يكس الحروف الستة فإنه على تقدير أرجاع الضمير إلى الجملة الواحدة ثبت للمفتوحة حكمًا متافضًا أعني وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو أخرج المفتوحة عن الضمير الثاني لاختلف الموازنة بين الضميرين لأن الأولى حيث قد يكون راجعًا إلى كلها والثاني إلى بعضها ولقد صدق المصنف بينهما ارتكب هذا الخلف حتى يكون الضميران راجعين إلى كلها في الموضعين واعترض بعضهم عليه بأنه لا حاجة إلى هذا التقدير يعني إلى تقدير المضاف لتصحيح أرجاع الضميرين وقوله (بأن تقتضى) أراد به تفسير بمكسها يعني أن المراد يكون المفتوحة بكس الباقي وإنما يقتضى (عدم الصدارة) وإنما فسره به لأن العكس هنا لما كان مقابلًا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة فيقتضى أن يكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لأنها تمتع فيها الصدارة فأحتاج إلى تفسير فيد المراد هو أن المراد بها اقتضاء عدم الصدارة لجوازيها وإنما تقتضى عدم الصدارة (لأنها) أي لأن المفتوحة (مع اسمها

الرضى أتا لا درى
الابتن من سنى الابتداء
فى من أن يكون الفعل
المتدى بن الابتدائية
شيتا مبتدا كالسر والمضى
ونحوه ويكون الجرد
بن الضى الذى منه ابتداء
ذلك الفعل نحو سرت من
البصرة أو يكون الفعل
المتدى بها أصلا كفى
المتد نحو تراءت من
ظلال إلى ظلال فى فى
الآيتين بمعنى فى وذلك
لأن من فى الظرف
كثيرا ما يقع بمعنى فى
وبذلك ثبت سقوط ما
ذكره القائل أولا
وأخرا وأما قوله
والاحسن فهو مع
كونه خلاف الظاهر
صحيح لأنها قد يجرى
فى بعض المواضع مستبعد
فيها الانتهاء لعدم قصد
إليه وتوفر الدرس
فمبتدا منه كقولهم
أهوى بأقمن الشيطان
الرجم على ما ذكره المصنف
قوله فالأصاق يستلزم
المصاحبة لئلا فيه بحيث
الجواز أن يكون اشتراء
الفرس فى مكان قريب
من السرج ولا يصاحب
السرج الفرس فى الاشتراء
ولا يذهب على أحد
أنه لما كان سنى سرت
يزيد التصق مرورى
بالمكان الذى يلاجه
ظهر أنه لابد وأن
يكون مقارنا له
ومصاحبا معه بخلاف

بمخرجه فانه لا يصحود
فيه مثل ذلك المعنى بل
يضع مع كون الفرس
في مكان والرجل في
مكان آخر بعيد منه
ليتحقق المصاحبة بدون
الاصطاق بالانكسار فوله
مختصة بتكرار لعدم
احتياجها الى المعرفة
قبل لافرق بين وب
وسائر حروف الجر
حتى تمنع من المعرفة
لعدم حاجتها ولا يمنع
غيرها فالوجه ما بينه
الرضى انه لا يتحقق
التفصيل في المعرفة لانها
اما فكثرة فتناهي واما
فواحد الامين لا يجزى
فيه التفصيل لانه انما
يجزى فيما فيه مظنة
الكثرة ولك ان تقول
ان مجرد ووب في معنى
الغير هنا لانه لالتفصيل
كان كقولك كتبت فيه
شائبة العدد الطالب
للتبني وهذا وجه
وجه وان خلا عنه
ببأنهم هذا ولا يخفى
عليك ان القول باستواء
وب مع سائر حروف
الجر بين البطلان وليس
حاجة كراهة الشارح الاما
صرح به المصنف حيث قال
ولا يدخل الال لانه
لان الترخيص يحصل بذلك
فالحرف وقع التصريف
شائبا واما وجه التماثل
وجها وجها فليس مما
يلحق بان يتكلم عليه
فوله فلا قدرون له
مسبوفا عليه لان ذلك
بصرف قبل وجوب
ارتكابه لانه ويل يعمل
ذلك ويخرج من كونه

وخبرها في تأويل المفرد) واذ كانت كذلك (فلا بد لها) اي فيلزم للمفتوحة (من التعلق
بشيء آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون كلاما لا يضم شيء آخر اليه كاسبق (حتى يتم
كلاما) اي حتى يكون الكلام المشتمل على الجملة المفتوحة كلاما تاما يضم شيء آخر فان
المفتوحة مع اسمها وخبرها ان كان مبتدأ يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدأ
وهكذا (وجيئة) اي حين اذا كانت محتاجة الى شيء (لوقت) اي المفتوحة (في الصدر)
كاوقع باقي اخواتها (اشتبهت) اي التيسر (بان المكسورة في صورة الكسابة) وان لم تلتبس
بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتلها واعترض في شرح اللب على
الشارح بان المقدمات التي ذكرت في دليل عدم الصدارة مستدركة فان المقصود منها ان
العلة لزوم الالتباس ولو قال انما تكون المفتوحة بمكسها لوقوع الالتباس لزم المقصود
والاولى ان يذكر في التوجيه انها بمكس الباقي لانها لا تقع في الصدارة اصل انتهى ما خصا
واقول ان التعليل بانها لا تقع في الصدر يوهم المصادرة على المطلوب كالا يخفى وقوله (وانما
حلنا) شروع في وجه فهمه انكسار قوله بان يقتضى بني انما حلنا قول المصنف (العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة) كاهو الظاهر بقرينة المقالة (لان مجرد
الاستثناء) يعني قوله سوى ان (يكفي في ذلك) اي في افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعني ان
المفهم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حلنا على هذه
اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة عام من الوجوب
واجبوا والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلها لم يكتب المصنف بالاستثناء وقال فهي بمكسها
وكذا في بعض الحواشي واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر في المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد
فهي بمكسها فهو مستدرك (وتلحقها) (اي هذه الحروف) اي الحروف الستة من غير
استثناء شيء منها (ما) (الكافة) اي كلمة مالتى هي الكافة لا غيرها من الموصول ونحوه
(قلتي) بصيغة المجهول (اي تنزل هذه الحروف) فسر به الاشارة الى ان المراد بتلتي
لازمه وهو النزول اي تجعل الحروف بسبب لحوقها لتوايلهم ان تكون منزولة وقوله
(عن العمل) متعلق باعتبار هذا المعنى اللازم وانما يلزم النزول بسبب لحوقها (لمكان
ما الكافة) اي لوقوعها وقوله (على الاصح) متعلق بتلتي يعني كونها ملغاة بها على الاصح
(اي على الاصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومن قوله تعالى انما الله الواحد وقوله [وقد
لعمل] اشارة الى المفهوم الخالف من قوله على الاصح يعني انها قد تكون عاملة مع وجود
مالكنه (على غير الاصح) كاوقع في بعض اثناءهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول
النابغة حيث قال والاليتا هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه قد هـ حيث سمع منه لفظ
هذا الحمام بالنصب وقال المصنف ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل في ليت فقط الا ان
يراد بان استماعه في البعض يشتر بمساعدته في الجميع (وتدخل) (هذه الحروف) حينئذ
(اي حين اذ تلحقها ما الكافة) (على الافعال) (لان ما الكافة اخبرتها) اي لما

جعلت هذا الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذ بطل وجوب عملها
 فلا يلزم ان يكون مدخولها اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها
 والفاء فى (فان) للتفصيل يعنى انه شرع فى بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهوان
 (المكسورة) (للتفصيل معنى الجملة) وقوله (ولا يخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير يعنى
 المراد بانها لا تجمل الجملة التى دخلت على علم امفيرة بانها لا يخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم
 اوضحه بقوله (فان قلت ان زيد قائم افدت) به اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى
 (افدت) اى ذلك المعنى بعينه (قولك زيد قائم) يعنى قبل دخولها عليها امكنه (مع زيادة
 التأكد) (وان) (المفتوحة) (مع جعلها) وهو ظرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى
 كلمة ان كانت فى حكم المفرد مع جعلها وقصر الجملة بقوله (على مع اسمها وخبرها اسمها جملة)
 للإشارة الى ان المراد بالجملة فى قوله معنى الجملة حقيقة بالجملة وهى متضمن الاشياء الثلاثة
 اعنى السند والمستند واليه والاستاد التام بخلاف ما ذكرنا فانها ليست بجملة حقيقة بل مجازا
 بملaque الكون واليه اشار بقوله (باعتبار ما كانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس
 باعتبار كونها جملة فى حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك
 الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليها) اى على الاسم والخبر ولذا
 اوردها المصنف باسم الظاهر حيث لم يقلدها بل قال مع جعلها بقوله وان مبتدأ وقوله
 (فى حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها فى حكم المفرد انها لا تشتمل على اسناد تام يصح
 السكون عليه بل يقتضى جزء آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم
 اعنى عدم التمييز فى المكسور والفتحة قوله (ومن ثم) (اى ومن اجل الفرق
 المذكور) اى التنبه وعدمه (وجوب الكسر) اى كسر همزة مادة لالف والتون (موضع
 الجمل) (اى فى موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (جملة) اى قدام الجملة (و) (وجوب) زاده
 الشىء للإشارة الى ان قوله (الفتح) معطوف على فاعل وجوب (فى موضع المفرد) (اى فى وقت
 يقتضى المفرد) وفسر الشىء الاضافة فى الموضعين بهذا الإشارة الى ان اضافة من قبل اضافة
 السبب الى السبب لان الموضع سبب قوى لا يراد بالجملة والمفرد ثم اراد تفصيله بقوله (فكسرت)
 على صيغة المجعول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع الى مادة لالف والتون فاشار
 الى بقوله (ان) (ابتداء) وتفسيره بقوله (اى فى ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء
 منصوب على انه مفعول فيه لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى فى وقت
 ابتداء فيصح حذف فى او بلا تقدير عندنا بى على فان المصدر عنده يتزل منزلة الظرف كما
 فى العرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان فى اول كلام او فى
 (نحو ان زيد قائم) اوفى وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل
 قولك انه فاضل كلام مستأنف وقع على الاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام
 التكلم المستأنف (و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا

نمسا وهذا وهم باطل
 جدا لان التكلم عليه
 بالنسبة هو قدر
 المطوف عليه وهو لا
 يكون الا فى صورة كون
 الواو مصدر الكلام ولا يقع
 شىء من الفاء ويل كذا
 فلا يكون فيه ذلك
 الا تركاب فضلا عن
 وجوبه وتفصيل الكلام
 على ما ذكره الرضى انه
 يحذف حرف الجر قياسا
 مع قاء حملها اذا كان
 الجار وب بشر ملين
 ووقعه فى الشر وكون
 بعد الواو والفاء او بل
 اما الفاء ويل فلا خلاف
 عندهم ان الجر ليس
 بها بل برب المفتوحة
 بعد هالان بل حرف
 عطف بها على ما يليها
 والفاء جواب الشرط
 واما الواو فله طين ايضا
 عند سيويه وليست
 مجارة فان لم يكن فى اول
 القصيدة والجزء فكونها
 قعاطف ظاهرة وان كانت
 فى اولها كنوله قائم
 الامام حارثى المحدث
 فانه قد مر مطوقة كانه
 قال وب هول اذنت عليه
 وقائم الامام حارثى
 الكوفيين انها كانت
 كانت حرف معطف
 صادرة قائمة مقام راب مجارة
 بنفسها الصيرور بها على
 رب فلا قدرون فى نحو
 وقائم مطوقة فاعلم لا
 ذلك لتفسير قوله وذلك
 لكثرة استعمالها فى التسم
 فيها كثر استعمالا بين

وقمت (بعد القول) اى بعد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بعد (ما يشق منه)
من قال ويقول وقل وانما كسرت ههنا (لان مقول القول لا يكون الالحة نحو قال زيدان
عراقم (و) (كسرت ايضا) (بعد) (الاسم) (الموصول) وانما كسرت بعده
(لان صلة الموصول لا تكون الالحة نحو جاني الذي ان اياه قائم) (ونفتحت) معطوف على
قوله كسرت يعنى انما لما وجب الفتح في موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) بفتح
الهمزة (حال كونها) اى حال كون كلمة (مع جلتها) وانما اورد ما لتاخر ليكون اشارة
الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر في فتحت (نحو بطني ان زيدا قائم) يعنى بطني
قيام زيد وانما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا وانما وجب التأويل ههنا
(لوجوب كون الفاعل مفردا لكونه من اقسام الاسم الذى هو من) نوع الكلمة الدالة
على المعنى المفرد (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جلتها) (مفتوحة) (نحو كرهت
ان زيدا اشاعر) اى كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لما سر (و) فتحت ايضا
(حال كونها مع جلتها) (مبتدأة) (نحو عندى انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندى
(لوجوب كون المبتدأ مفردا) (و) (حال كونها مع جلتها) (مضافا اليها) اى فتحت
ايضا اذا اضيف شئ اليها مع جلتها (نحو اعجبني اشتها انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا) قال المصام ان الشارح نبه بقوله حال كونها مع جلتها فاعلة
على ان في كلام المصنف مسامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأة
ولا مضافا اليها لانها حرف بل هى مع جلتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد
المص كونها احد هذه الاشياء فى المعنى قالها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل
كاسر ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيامك فالمبتدأ فى التحقيق هو الثبوت الذى هو
مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول ما لم يسم فاعله مدرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد
بالمفعول غير مفعول اقول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لانه لا يبتداء نحو علمت ان
زيد القائم فانه يجب كسر هاءه انها مفعول والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث قالها
اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور
بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المص كاسر من لمرغه
للمضاف اليه انتهى فتيهات ذكرها المصام رحمة الله عليه (وقالوا) وانما غير العبارة
للإشارة الى انهم اختلفوا في توجيه ان الواقعة بمدلولها مع اتقاقهم على فتحها فزعم المبرد
والكسافى ان الواقعة بمدلولها فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم
قروا (لولا انك) اى الواقعة بمدلولها (بفتح الهمزة بمد لولا الامتناع) اى التى
وضعت لافادة امتناع الشئ لوجود غيره وانما فتحوها (لانه) (اى ما يبعد
لولا الامتناع) (مبتدأ) يعنى هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب) اى
قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التعليل بمثل تقديرى يعنى تقديره

اصلها يعنى حذف فعل
القديم لظهور الواو فى
القديم بخلاف الباء لان
الواو اكثر استعمالا
وفيه نظر لان الباء يستعمل
فى السؤال وغيره ومع
الظاهر والضمير فوجه
الظهور ان الباء ماضى
كثيره شامية غير القسم
بخلاف الواو مكذاتيل
وليس يعنى لظهور ان
مراد الشارح قدس سره
انه لما كثر استعمال الباء
الجارية فى غير القسم بخلاف
الواو ظهر كثره فيه
بخلاف الواو لحيث انهم
يجز فيه فيكون ماله ما
اختاره القائل وان لم
يتقن له وعلم ان التعليل
كذلك قد قدمه لمرضى فانه
قال ومن ثم وطأ حذف
جواب القسم معا وذلك
أكثر استعمالها فى القسم
فى اى اكثر استعمالا من
اصلها اى الباء وبه
الشارح قدس سره
والوجه عندى ما ذكره
المص من انهم جعلوها
عوضا من الباء والفعل
مما ومن ثم واجب لا
استدل على جواز
الطعن على ما بين قوله
تعالى والليل اذا نطقى
والنهار اذا تجمل بان واو
القسم جرت مجرى الباء
والفعل سافع افعالها
باعتبار ان كانت كانهما
جامل واحد قوله فلا
يرد انه لا يصح ان يقال
الباء تو جمع الاختصاص

لكن برده ان لو قال الياء
 اهم من الواو لكني
 وليس بذلك كالمعنى
 قوله ويتلقى النجاس
 قيل قد نلت كذا اى
 التي اليك فجعل الشارح
 قوله ويتلقى انفس على
 انه باق الى انفس الجواب
 بالتلام الخ فجعل القسم
 ملق اليه جوابه يجوز
 فصار ماله ويجاب القسم
 والاطهر ان المعنى انه
 باقى القسم الى الخطيب
 مع اللام في جوابه اوان
 او حرف التثنية وانت
 خبر بان الجواب واحد
 سده الامور فلا بد وان
 يكون يتلقى بمعنى يجاب
 ولا وجه لما ان به القائل
 من التكلف الا ان يشاء
 قال الرضى معنى قول
 المعنى ويتلقى القسم
 باللام يجاب به قال قتادة
 بكذا واستنبه به اى
 اجابه به هذا كلامه
 ويصعب به كتب اللغة
 قوله الحروف المشبهة
 بالنمل قيل كان الانسب
 تقديمها على الحروف
 الجارية على طبق تقديم
 الرفع والنصب على
 الجبرود الا انه دأب
 اصالة حروف الجر في
 عملها ورمية هذه
 الحروف وفيه قرينة كما
 وقع في بعض اشعارهم
 قيل في يشر بان لجام
 يصعد الجميع وهو متخمس
 بليت وليس بما يلتفت
 اليه قوله اى في ابتداء
 الكلام قيل مجمل
 ابتداء الكلام ول
 الكلام سره كان وسط

(كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدأ الواقع بعد الواو واجب الحذف
 كانه عليه الصمام (وكذلك) اى كما انها اذا وقعت بعد الواو الامتناعية تكون مفتوحة
 كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد الواو التحضيضية) وانما تكون متلها (لانها) اى لان
 كنهان (مع اسمها وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعض التحضيضية (معمول للمعل)
 الواجب) اى معمول للفعل الذى يجب (دخول الواو التحضيضية عليه) اى على ذلك
 الفعل (نحو الواو انى مصادك) اسم فاعل من المائدة (زعمت) وهذا اشارة الى تفسير الفعل
 المحذوف (اى اوزعمت انى مصادك) اى كن معادلا ومثالا فيكون خبرك (ولو لا
 انك ضربت اى لو لا صدر الضرب منك) وقوله (و) (كذا قالوا) (لوانك) معطوف
 على قوله ولو لا انك يعنى ان النجاسة كافرؤا مادة الف والنون اذا وقعت بعد الواو انفتح
 الهزمة كذلك قرؤها اذا وقعت بعد الواو (ضغ الهزمة) (لانه) (اى ما بعد الواو) (فاعل)
 (لفعل محذوف الفاعل) اى وقد صرحت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا (ما يجب ان يكون
 مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لوانك قائم اى وقع قيامك) ولما فرغ من بيان الموضوعين الذين
 يجب فيهما احدا لآخرين شرع في بيان ما يجوز فيه الامران فقال (فان جاز) (في موضع)
 (التقديران) اى (تقدير المفرد وتقدر الجملة) (جازا لاسران) اى احدا لآخرين (اى
 الفتح) حين يقدّر مفردا (و) (الاخر) (الكسر) حين يقدّر جملة وقوله (فان) متعلق بجاز
 (الفتح) اى جواز الفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان يكون
 في تأويل المفرد مبتدأ (و) (الكسر) اى جواز الكسر (على تقدير جعلها) اى جعل تلك
 المادة (معها) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمنى فاني اكرمه) وقوله (بما
 وقع) بيان للمثل يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذا وقعت (بعد المائدة الجزئية) فان كان
 المراد من يكرمنى فانما اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة فيكون المبتدأ مع
 خبره القى هو الجملة الفعلية الجملة الجزائية فعلية او اسمية فيجوز فيه التقديران (وان كان
 المراد من يكرمنى فجزاؤه فاني اكرمه) يعنى بان يجعل مدخول ان في تأويل المفرد خبرا او يقدّر له
 مبتدأ (او اكرامى ثابت له) يعنى بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اى لان
 تلك المادة (وقعت في موضع المفرد لانها مبتدأ) حيث يتعين فيجب فيه الافراد (او خبر
 مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجع لكونه اصلا فيه وقوله (و)
 منه (مثل قول الشاعر) شرع في بيان موضع آخر يجوز فيه الامران وواسطه بين العاطف
 وبين قوله (و) (اذا انه عبادنا) والهاز به) ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل
 والى انه مثال آخر وبيان لموضع آخر والى انه استشهد بقول فصيح وقوله (وما وقعت)
 بيان للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعنى المراد بمثل هذا الشعر انها اذا وقعت (بعد اذا
 المداخلة فيجوز فيها) اى في تلك المادة (الكسر) بناء (على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
 بعد اذا المداخلة والفتح) اى ويجوز الفتح بناء (على انها) اى كلمة ان (معها) اى مع

اسمها خبرها (بمبدأ محذوف الخبر أى ذاعبوديت) بنى تقديره في هذا البيت ذاعبوديت
(لفقوا الهازم نائبة) بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر فيجوز الفتح (وعام اليت
دو كنت ارى زيدا كما قيل سيده اذا نه عبد القفا والهازم) قوله ارى على صفة المجهول
يعنى يضم الهزء (بمعنى الخن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثاني) ومفعوله الاول مستتر تحت
جمل نائبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى جعلت ظانا (وكما قيل) اى وهذه
الجملة (مترصة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث بنى ان ظنى كان موافقا لما شتر
بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان كان سيدا لقوم
يكون خادمهم وكونه خادما لعضائه مناف للسيادة (ومعنى كونه عبد القفا والهازم
انه لم يخدم قوامه) اى رأسه (والهازمه اى هزته) ايا كل ليعظم قنائه والهازمه والهازمه
عظماء فائتان في اللعين تحت الاذنين جمعهما (اى قال الهازم ولم يقل الهازم فائتان
(بارادة) اى بسبب كون الشاعر مریدا بالجمع (ما فوق الواحد او بارادتها مع حوالها)
اى من الاعضاء التابعة لهما (تقليدا) ثم لما كان الحكم مجوازا التقدير غير مختص بما ذكره
اذا دان يشير الى شموله فقال (وشبهه) وهو (الجرجع عطف على) تركيب (اذا نه عبد القفا
الح اى عبد القفا ومثل شبهه) اى في جواز التقدير بن فيه (وما وجد ذلك) اى زيادة وشبهه
(في كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة فراد ان بين الشارح بعضها فقال (ففي جملة
اشباهه قوام اول ما قول انى احمد الله) حيث جازى في قوله انى التقدير ان جازيه انقرا امان
بالتعجب وبالكسر (فان جعلت ما) في قوله ما اقول (موصولة) يعنى اول القول الذى (او
موصولة) يعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مفعولانى عين الكسر لان اول المقولات
انى احمد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادى (لا) اى لا يكون الحاصل ح (المعنى
المصدرى) يعنى حمدى الله (فان المعنى المصدرى اعنى) بالمعنى المصدرى الذى ليس بمفرد
(الحمد) اى لفظ الحمد هو قول لخاص) بنى انه حمد ابتداء الى التكلم وتعلق بالله اياه مفرد
(وليس من جنس المقولات وان جعلت ما) اى في قوله ما اقول (مصدرة) كان حاصل المعنى اول
اقوالى) فيجوز (عين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة
مع جعلتها) بنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو من جنس المقول) كما كان الجمل الاول
ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى عدم تغير المكسورة وتغير المفتوحة بحكمهم مجواز
المعطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى لاجل ان) كلمة (ان)
المكسورة لا تغير معنى الجملة التى دخلت هي عليها (كان اسمها المنصوب في محل الرفع)
وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جازا المعطف بالرفع لان اسمها كان
في محل الرفع وكل ما هو في محل الرفع جازا المعطف عليه بالرفع وقوله (لانها) علة لتغير
معنى انما كان اسمها في محل الرفع لاجل اى لكون ان المكسورة فاعلة على تلك الجملة
(في حكم الدم) فان جملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها (اذ فاعلتها التاكيد فقط)

كلام التكلم او اوله
وعليه حله الشارح
الرفي وجه بوجه عليه
اهلا مقابلة بين
كونه بعد القول وبعد
الموصول بل ما تحت
كون انى ابتداء التكلام
وقد نه عليه في شرح
كلام التى حيث قال
وكذا يكسر بعد القول
ويحتل ابتداء كلام
التكلم المقابل لوسط
كلامه وحل على كونه بعد
القول والموصول لانه
وسطا لكلام التكلم ولا
يرد عليه الا عدم استفاه
مواضع الكسر لان
سما كونه في اول جملة
وقطع خبرا او حالا
او جواب قسم والراد
بالقول ما يمكن به لا
القول يعنى الاعتقاد
فانه في حكم الفعل
والظن وذلك من جملة
الادغام اذ لا سبيل
الى تخصيص اول الكلام
بقوله ما يتبع به التكلم
فانه لا لزوم ان لا يكسر
ان في قوله كرم زيدا
انه فاعل وهذا يخلل
بالايق وما اورده من
انه يلزم النقاء المقابلة بينه
وبين كونه بعد القول
وبعد الموصول من سوء
الفهم لا لجملة الصدوة
بالقول قابل التى ليست
ببذبة الصفة وكذا المو
سول بان الوقوم بعده
شان قابل خلاف ذلك
قوله سأل كرمها مع
جملتها فاعلة قبل نه على
ان في كلامه مساعدة
لان ان ليس فاعلا ولا
مفعولا ولا مبتدأ ولا

أي تأكيد مضمونها فقط لانها تغير مضمونها وجعلها في حكم المفرد كما كان في المفتوحة
ولما ثبت كون اسمها في محل الرفع (جازا المطف على محل اسم) (ان) (المكسورة) وقوله
(من جهة انه في محل الرفع) للاشارة الى ان جواز المطف يرتب على كون اسمها في محل الرفع
لا على عدم تغيرها بالجملة بل ما يترتب عليه كون اسمها في محل الرفع كما عرفت وان اعمل المص
منه حيث جعل لذلك متعلقا بمجاز في اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة
للتعميم المتفهم من قوله (لفظا وحكما) قوله (بالرفع) متعلق بقوله المطف وقوله (بان
يكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكيمة يعني انما تكون مفتوحة في الصورة ومكسورة
في الحكم بطريق ان تكون التي وقعت بالفتح (في حكم المكسورة) في جواز المطف المذكور
(كأذا وقعت) اي مادة الالف والواو (بعلا لعل) وما يشتمل من مثال المكسورة لفظا (مثل
ان زيد اقام وعمر و) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت ان زيد اقام و
عمر و) حيث جاز عطف عمر وفي التالين بالرفع على اسم ان باعتبار محله الذي هو ابتداء وقال
المصام ان الحاة مختلفة وفي هذا المطف تحمل بعضهم المطفوف عليه اسم ان وبعضها مجموع
الاسم وكله ان ورجع المصنف الاول ونسبه الرضي واوضحه انتهى وقوله (فان في هذا المثال)
بيان لكون المفتوحة في حكم المكسورة اعلم من اللفظية والحكيمة لان كل ما في المثال الثاني
(وان كانت) اي لو كانت (مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون) اي لانها
تكون (مع ما) اي مع المفعول الذي (علمت) اي تلك المفتوحة صورة والمكسورة حكما
(فيه بتأويل الجملة) لانه نائب عن المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (يصح ان
يرفع المطفوف على اسم حلا على محله) واعترض عليه بانه لا يكون مع ما علمت بتأويل
الجملة لان مفعول علمت في تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها انما
مفعوليه كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السير في المطف على محل اسم ان المفتوحة كذا
في المصام وقوله (دون) (ان) (المفتوحة) اما ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من
المكسورة اي حال كون المكسورة متجاوزا وظرف لجاز يعني جاز المطف بالرفع المكسورة
لا في المفتوحة وبزيدة تفسير الش قوله (قام) يجوز المطف على محل اسمها اي اسم ان
المذكورة (بالرفع) متعلق بلم يجوز وانما يجوز هذا المطف في المفتوحة (فالها) اي لان المفتوحة
(لما غيرت) اي المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (يصح فرض عدمها) اي لا يصح
حينئذ ان يفرض عدم المفتوحة حتى يكون فرض عدمها مبدء مرفوعا ويبقى ذلك الرفع
ملحوظا كما في المكسورة فان المكسورة للما تغير معنى الجملة صح الا يفرض عدمها ومحة
فرض عدمها تقتضي بقاء فرض الرفع وفي المصام ان في تخصيص جواز المطف بالرفع
في المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا المطف في المفتوحة مطلقا وما في سائر التوابع
من اسوي البديل فيجوز فيه الرفع عند الجرعى والزجاج والفراس وسكت غيرهم عنها وسكت
الكل عن البديل ايضا قال المصام والقياس ان يجوز في كل التوابع انتهى ملخصا وقوله

مضافا اليه بل مع جعلها
احد هذه الاشياء ويحتمل
وان يكون مراد المص
كونها احد هذه الاشياء
في المعنى فاما معنى الثبوت
ومعنى هندی انك قائم
هندی ثبوت قيامك
قائما في الحقيقة هو
الثبوت الذي هو مذكور
ان ومكذا البواقي
ومفعول المالمس فاعله
مندرج في الفاعل على
اصطلاح غير المص
ومندرج في المفعول على
اصطلاحه والمراد
بالمفعول غير مفعول القول
ومفعول باب علم اذا
دخل في خبره لام ابتداء
نحو علمت ان زيد قائم فانه
مجبب كسر هاء انما مفعوله
والقياس ان يستثنى من
المضاف اليه ما يضاف اليه
حيث لا حاجة مع ذكر
المضاف اليه الى ذكر
الجزء وجرى المرفوع
مجبب من انك قائم لانه
داخل في المضاف اليه عند
المص كما عرفت في تعريفه
فمضاف اليه فلم يفتح ذكر
الجزء وجرى المرفوع
يشعره كلام الرضي وفيه
ان الواقع قاعلا وفعولا
او مضافا اليه انما هو
المجموع من ان مع اسمها
وخبرها فلا يصح دعوى
كونها احدا من هذه
الامور بتأويلها معنى
الثبوت وفي بقية كلامه
ايضا مجال مقال قوله
وقالوا لولا انك الخ
قيل خص ذكره

(ويشترط) متعلق بمائل ان المكسورة يمين ان جواز المطف بالرفع على اسم ان المكسورة مشروط بشئ وقوله (في المطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشار اليه يمين بشرط فيه (مضرا الخبر) (اي ذكر خبرها) اي الشرط ان يذكّر خبر تلك المكسورة التي عطف على اسمها بالرفع (قبل المطفوف) اي قبل ان يعطف عليه شئ وقوله (لفظا) تمييز من ذات مقدرة بين المضاف والمضاف اليه في قوله معنى الخبر كما في قوله لا يجنب حسنه الا يمين معنى الخبر سواء كان ما ضيما مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيد اقام وعمر و) (او تقدير) اي ا ولم يكن مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا وعمر و) اقام خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنه لمكان ثنية ح وان كان مذكورا بعد المطفوف لفظا لكنه في التقدير مقدم عليه (اي ان زيدا اقام وعمر و) اقام وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط معنى الخبر (لانه) اي لان الخبر (ولم يعمض قبله لالفاظ ولا تقدير لالزام اجتماع عاملين على اعراب واحد) فان العامل في نصب لفظ زيد هو كنهه ان والعامل في عمله الذي هو الرفع هو العامل المعنوي ولما كان خبر المطفوف والمطفوف عليه واحدا مرغوا لزام يعمل في رفعه عاملان احدهما العامل اللفظي والاخر العامل المعنوي (مثل ان زيدا) يمين مثال عدم معنى الخبر ان زيدا (وعمر و) ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان اي لا شك في ان ذاهبان (خبر عن كل من المطفوف) اي الذي هو عمر والمرفوع (والمطفوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد بصيغة الثنية (فمن حيث انه) اي من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اي كنهه ان وقوله من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه) حال من العامل او متعلق بـ يكون وقوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يمين انه من هذا الحلية يكون العامل في رفعه لفظ (ومن حيث انه) اي ذاهبان (خبر عن المطفوف) وهو عمر والمرفوع (على اسم) اي على زيد المنصوب (يكون العامل في رفعه) اي رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني) اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اي اجتماع عاملين في لفظ واحد (باطل) وخولف هذا الاشتراط (خلافا للكوفيين) (قامم لا يشترطون في محبة هذا المطفوف معنى الخبر فان) اي لفظه (عندهم لا تامل الا في الاسم والخبر) اي واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لا بان (كما كان) اي كما كان الخبر مرغوا بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اي ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اي حينئذ (اجتماع عاملين على اعراب واحد) وقوله (ولان) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا الحكم بين كون اسم ان معربا ومبني يعني لا فائدة موجودة (لكونه) (اي لكون اسم ان) (مبني) في جواز المطف بالرفع على محل اسم ان قيل معنى الخبر عند الجمهور يمين ان الجمهور لما قالوا ان جواز المطف بالرفع على اسم ان مشروط بمعنى الخبر لفظا او تقدير ا وفرع عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمر و ذاهبان المحذوف في ذكره فتخالف الكوفيون اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخر بين جمهور البصريين وبين المبرد والكناني

لولا ولو بالتامر على ردا على المخالف فان المبرد والكناني زمانا بعد لولا فاعمل وزم الكوفيين انما بعد حرف العطف مبتدأ وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا اجواب سؤال مقدور وهو انه يجب بدلولي جملة اسمية فيجب كسر لانها مع غاية ضعف السؤال لانه صرف ساغا ان خبر مبتدأ بدلولي محذوف لعلها وان التبع لاوجب القليلة لا يساعده قوله ولو انك ولانه فاعل لانه لا سؤال بدله والظاهر انه لا اثر في هذا الكلام ولادمل احد لانه لا يبعد الانفاضا كما بدلولي ولا يخالف في ذلك بل هو كما ذكره الرضي على ما يدل عليه صريح كلامه ان حيث قال لودنا السام بدلولي من الواو اسما وغيرها انا هو موضع مبتدأ ولا قدر جملة مستر فكسر لانه لو كان كسر لكان يجب عند حد ان قول لولا زيدا لا كسرتك وهو غير جائز واذا ثبت ان خبر المبتدأ لا بد من حذفه فاذا وقعت قائما تقع في موضع المبتدأ خاصة فذلك وحسب التبع واما لو انك انطلقت لانطلقت وشبهه ففتح

فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على السطف لفظا وتقديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا او معربا واذا لم يعض الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم مبنيا او معربا فوافقهم المبرد والكسائي في الحكم بالجواز عند وجود الشرط سواء كان اسم معربا او مبنيا وفي عدم الجواز اذا كان معربا وخالفنا في الثاني اذا كان مبنيا فاشترط بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل في الصورتين ثم فرع عليه قوله (فلا يجوز عندهم) يعني لا يجوز عند الجمهور (انك وزيد ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضي الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلا فائدة في بناءه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجواز وعدمه وقوله (كانه لا يجوز ان زيد او عمر وذاهبان) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز وقوله (فان المحذور المذكور) اشارة الى دليل الجمهور يعني انما يفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذي ذكره وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد (مشترك بينهما) اي بين كونه معربا مبنيا (خلافا لمبرد والكسائي) فانهما يجوزان) وقوله (في مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل الخلاف يعني انهما يجوزان (العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوز ان فيه (فانه) اي الثاني (لما يظهر عمل ان في اسمه بواسطة) اي لما لم يكن اسمها معربا لم يكن اعراجه الذي هو اثر ظاهر اسبب واسطة (بنائه) اي بنائها بالاسم يعني لكونه مبنيا (فكأنها) اي فصارت كانه مشابهة لتي (لم اصل في) اي في اسمه في الصورة وان كانت عاملة فيه مؤثرة في عمله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكان الجمهور لم يفرقوا في المحذوريين التأثير في اللفظ والتأثير في المحل وفرق بينهما (ولكن) اي كنه لکن التي من الحروف الستة (في جواز العطف على محل اسمه) اي اسم لكن (كذلك) (اي مثل ان) يعني ان هذه المسئلة وهي جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه) اي لان حرف لكن (لا تغير معنى الجملة عما) اي عن الحال التي (كانت) اي تلك الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معناه) اي معنى لكن (الاستدراك) وهو وقع نوهم قوله من السابق (وهو) اي الاستدراك (لا ينافي المعنى الاصلي) اي لا يكون منافيا للمعنى الذي كان في الجملة قبل دخوله (كانه) اي كما ثبت انه (لا ينافي) اي المعنى الاصلي الذي كان قبل الدخول (التأكيدي) يعني في ان المكسورة (فيجوز) اي اذا لم يغير الجملة وبقي معناه الاصلي في لكن كافي في ان يجوز (اعتبار محل اسمه) اي الذي هو الابتداء الخ فانه قبل دخوله ما كان مبتدأ مرفوعا فبقيت رائحته بمد دخوله ما (وعطف شئ عليه) اي على اسمها (بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمر اخرج وبكر حيث عطف بكر بالرفع على اسم الذي هو عمر) وكان رفعه تابعا لرفع عمله الذي بقي (ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها) اي اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها) اي فيما عداها من الحروف (فلا يغير محل اسمها) اما في ان ظاهرا واما في

ايضالا لان وما حملت في قائل لفضل التقدير بدلو اي لو ثبت انك منطلق لا نطقك فذلك واجب النفع هذا كلامه وبذلك تبين وجه الانبان بلوانك ايضا وانه مما يساعد ذلك واما القول بانه قد علم صاحب الخ فوهم ظ وقوله وان النفع لا يوجب العطف من سوء النفع فان السؤال ليس بايجاب الاسمية الكسر قوله لو انك قام هذا سهو من الناس والصواب قلت قوله لانها امامتدا او خبر قيل انصر الرضى على الاول والثاني من رؤسائه الفراع وكان الرضى لم يثبت اليه لاستغناؤه الخ فقبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحيث لانها وجبوا تقديم الخبر للابتنيس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه بوجوب الاتيان بالناخير وبالجملة قوله اذا كراى ثابت له وهم تقديم الخبر ومؤخره وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ثم اتى القائل يسؤال وجواب ما فان قلت خبرا مبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يمدد المس من مواقع المفرد كما هو المبتدأ والفعل قلت الخبر ليجز

كأن لأن كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها وأما ليت ولعل فلائها كثيرا لها
من الاخبار الى الانشاء والله اعلم ثم ذكر فرما آخر على عدم تغير المكسورة للجملة التي
دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال (و) (ايضا) قوله ايضا اشارة الى ان قوله (لذلك)
مطوف على قوله وذلك جازة (اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
اي ولاجل ان المفتوحة (تغيره) يني لاجل مجموع الاسرين (دخلت اللام) اي جاز
دخول اللام (التي) هي لتأكيدها معنى الجملة (مع المكسورة) اي مع ان المكسورة (التي
هي) اي تلك المكسورة (ايضا) اي كاللام (لذلك التأكيده) اي لتأكيدها الذي استغنى
من اللام وهو تأكيده معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يحز تأكيدها باللام
لان التأكيده فرع وجود المؤكد (دونها) (اي دون المفتوحة) وهو ظرف مستقر حال من
المكسورة اي دون المفتوحة وهو اي حال كون المكسورة في هذا الحكم يني جواز دخول
اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يحز دخولها على خبر المفتوحة (لكونها) اي كون المفتوحة
مع اسمها وخبرها (يني المفرد فلا يجمع معها) اي لكون المفتوحة كالمفرد لا يجوز
ان يجمع مع المفتوحة (ما) اي اللام التي (هو التأكيده معنى الجملة) اذ لا يؤكد فلان تأكيده
وقوله (على الخبر) (متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على
خبرها) يني خبر المكسورة (نحو ان زيد القائم) (او) ووسط الشئ قوله (دخلت) ليكون
اشارته الى ان قوله (على الاسم) مطوف على قوله على الخبر (اي على اسمها) يني على اسم
المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على اسم فرق وهو ان دخولها
على الخبر اذا لم يفسد ودخولها على الاسم (اذا فسد) على صيغة المجهول ونائب فاعله
راجع الى مصدره يني دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل (ينه) (اي بين الاسم)
(وبينها) (اي بين ان) وذلك الفصل لا يكون الا بطرف هو خبر ان (نحو ان في الدائر زيد)
ومنه قوله تعالى (ان في ذلك لآية) واماها او طرف لتعلق الخبر نحو ان في الدائر زيد اقاما
ولا يدخل على الخبر الماضي التصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف التي ولا على
حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المقتضية عن الخبر فلا يقال ان
كل رجل لوضيعة وقد يتكرر اللام في الخبر المتعلق نحو ان زيد انك لراغب ويدخل على
انفسها اذا قلت همزة حاء كناية فيقال لهنك قائم كذا قوله لخصام عن الرضى (او)
وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) مطوف
اما على قريبه الذي هو قوله على الاسم او على معيده الذي هو قوله على الخبر يني ايضا يجوز
دخول اللام على الاسم الذي وقع (فيها) (اي بين اسمها وخبرها) وليس باسم وخبر
بل متعلق بالخبر (نحو ان زيد الطعامك اكل) قاسمها زيدا وخبرها اكل وليس في قام بل
اللام في الطعامك الذي هو مفعول اكل (وانما خص دخله اللام) اي وانما اقتصر جواز
دخول اللام (بهذا الصور) يني دخولها على الخبر في صورة تأخره عن الاسم ودخولها على

لا يصح جملة لكن الملاح
خير المبتدأ الى مقام
تعديل وجوب التبع
قاصر وانت خبر بان
ما ضم من زوائد
الشارح قدس سره
قد صرح بما ليس حيث
قال ان اوردت قانا
اكرمه وجب الكسر
لانها ولست في موضع
الجملة وان اوردت من
يكره في خبره اني
اكرمه وجب التبع
لانها وقمت في موضع
المرد لانه خبر المبتدأ
هذه عبارة وما
اوردته على الاول
فأش من عدم الفرق
بين الذكر والغير
ومن القول مما
اذا كان احد وكفى
الجملة لا يكون ان
الفاصلة عليه المفتوحة
وبذلك تبين بطلان
قوله يوم الخ لانه
لا يفتق الا لئلا يفي
سواء قدر الخبر مؤخر
او مقدم على انه لا يام
فيه بل هو مرجح في
تقدير الخبر مؤخر
سكذا مثل الرضى
ونسبة القصور من
انقض القصور لان
القام لا يحصل
التقدير لكون الخبر
فيه محمولا على
المذكور في المثال قوله
وشبهه انقض اشباهه
واجدها بالتحقيق

الاسم في صورة تقديم الحبر عليه للاحتراز عن توالي حرق التاء كيد (لان قبا عداها يلزم توالي حرق التاء كيد والابتداء اعني) اى بحرق التاء كيد (ان المكسورة واللام) يعنى ان هذه لان الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى سواء في التاء كيد والتحقيق وكلاما حرق ابتداء (وهم كروا ذلك) اى النحاة كروا الاجتماع ان مع اللام متوالين (واختاروا تقديم ان) يعنى انهما كانتا متساويتى الاقدام في افادة التاء كيد فايها مقدم يلزم التجميع بلا مرجع لكنهما اختارا وتقديم ان (دون اللام ترجيحاً للام) اى الذى هو ان (على ما ليس بما عمل) وهو اللام لان العامل اخرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفاً اذا لحرف ضعيف العمل (و) (دخول اللام) (في لكن) (على اسمها وخبرها او على ما بينهما) اى بين اسمها وخبرها كدخولها في ان وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله (ضعيف) خبراً لمبتدأ المحذوف الذى دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفاً (لانهما وان لم يتغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (لا توافق اللام) اى لا تكون موافقة و مساوية مع (مثل ان) اى لموافقة ان (في مضاه الذى هو التاء كيد) وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر: ودلكنى من حب المبيدة الضمير فائد الى ليل والمبيد من عمدة المشق اذا اقبله وقول: هو من ان كسر قلبه بالودة واجيب عنه بان اصله ولكن اتى فقلت حركة الهزة الى التون وحذفت التون الاولى كراهة اجتماع التونات ثم ادغمت التون في التون كذا في بعض النسخ وروح ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة في بيان المسائل المتصلة بتخفيفها فقال (وتخفف) (ان) (المكسورة) وترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شائع كثير كتشديد ها وانما تخفف (لثقل التشديد) وقوله (وكثرة الاستعمال) بالجرح عطف على قوله لثقل من قبل عطف الملة عن المملول يعنى انما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها في الكلام (فيلزمها) عطف على تخفف بانفاة للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعنى اذا تخفف يلزم (بعد التخفيف) (اللام) في خبرها اما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز (و) (حيث) اى حين اذا كانت مخففة (يجوز الفاؤها) اى ولا يلزم الفاؤها كزوم اللام (اى ابطال عملها) انضمام بقا معناها (وهو الغائب) يعنى كما يجوز الفاؤها يجوز اعمالها لكن الانفاة غالب استعمالها وانما كان الانفاة غالباً على الاعمال (لنوات بعض وجوه مشابهتها) اى مشابهتها الحاصلة بالفعل) وانما قال بعض وجود لانه لم يفت جميع وجوه مشابهتها لبقاء معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الاخر) يعنى مثال المشابهة الفاتحة كون آخرها ساكناً (وكونها) اى وكونها (على ثلاثة احرف) قائم لما خففت و بقيت على حرفين فانت المشابهة التى هى كونها على ثلاثة احرف كالفعل وقوله (كاجوز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يجوز يعنى انه كاجوز الفاؤها كاجوز اعمالها وبيان لجواز عمل الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل) يعنى الاعمال مبنى

لكثرة استعماله ونفاه
اصله لا جرم قال الله
تعالى لا جرم انهم النار
بالفتح فلا رد فكلام
السابق عند الخليل
وزائدة كما لا افس
عند الرضى لان في
جرم معنى القسم وجرم
فصل ماض عند
سيبويه الخليل وفسره
سيبويه بمعنى حق
ومصدر بمعنى القطع
كالرشد عند الفراء
وروى به من العرب
لا جرم هل وزن
الرشد فنى لا جرم
انهم النار لا قطع
من انهم النار فهو
كلايد بمعنى لا قطع الا
انه صار بمعنى القسم
فتاكيد الذى فيه حق
يجاب بما يجاب به القسم
فيقال لا جرم لا تنك
ولا جرم انك قائم
بالكسر فالفتح بعده
نظراً الى الاصل والاكسر
نظراً الى ارض القسمية
وعكى الكوفيين فيه
تغيرات استقام الميم
وزيادة د بعد لا في
الحاليين وزائدة ان
وذا قبل جرم
وتبديل همزة ان
بالبين فما يخص به
لا من ذا جرم
ان زيدا قائم وفيه
ان ذلك لا يبنى
ان يد من جملة
اشياء ذلك فلامن

على حالها التي هي الاصل فيها (ولهذا) اي ولكون الاعمال اصلا فيها (لم يذكره) اي لم يذكر المصنف الاعمال (محررا) بان يقول يجوز التأوها واعمالها بل ذكره ضمن لانه الطرف الاخر للجواز وقوله (واللام) شروع في وجه قوله فيلزمها اللام يعني ان دخول اللام في خبرها (على كلا التقديرين) يعني الالف والاعمال (لازمها) اي (المكسورة) (امافي الالف) اي امازمتها في تقدير الالف (فللفرق) اي فتحصيل الفرق (بين المخففة) اي بين كون ان حال كونها مكسورة الهمزة وساكنة التون فانها بعد التخفيف انتقلت الى تلك الصورة فصورة ان التي بمعنى التي كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجمعت اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (الثانية) مثل ان زيد قائم وان زيد قائم (في الاول) اي ما زيد قائم لعدم اللام في خبرها وفي هذا مخففة لدخولها في خبرها وهذا الالتباس حاصل في الحقيقة على هذا التقدير لان زيد مرفوع في الصورتين (واما) لزومها (في الاعمال) مع انه لا الالتباس فيه بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا في المخففة ومرفوعا في الثانية (فلطرد الباب) اي وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق بين الفاعل واعماله او قوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعني لزما لدفع على تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فدفع الالتباس لان الالتباس قد يقع ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي) حتى يكون قريبة على كونها مخففة عند السبب وثانية عند الرفع وعدم ظهور الاعراب الانفي اما (لكون اعرابا تقديريا) كما قول ان موسى قائم وان موسى قائم (اولكونه) اي واما لكون الاسم (مبينا) كما قول ان هو القائم وان هو قائم ومنه قوله تعالى وان هو الاوحى برحى فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى وان كان من قبل لبي ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اي لزوم اللام في المخففة على الاطلاق يعني سواء ظهر الاعراب او لم يظهر (خلاف مذهب سيدييه وسائر النحاة) فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الالتباس بالثانية وقال الرضي فعل قوله يلزم اذا كان الاسم مبينا وامرعا مقصورا وذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتجج الى التوجيه باطراد الباب وقوله (وبجوز) قريع آخر للتخفيف يعني انها اذا خففت يجوز (دخولها) (اي دخول) ان (المخففة) (على فعل من افعال المبتدأ) (اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدأ لا بد من ملازمة لان المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ هي كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذي دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا كان زيد قائما جاز ايضا ان كان قائما لا زيد وقوله لا غير بالنظر الى غيرها من الافعال يعني ان

اقصا واحدا بالتعرض
له لان القالب يبدء الفتح
كما صرح جوابه والقول
بان لا رد لما سبق عند
الخليل لخطب والصحيح
مؤكدة والرضي ليس
اول من قال بكونها
زائدة بل هو قول
غير الخليل والرضي
ليس ممن يقطع به
بل ممن يجوز كلا
الاحتمالين وبرحم
قول الخليل كما هو
الظاهر من كلامه
والفقول من القراء
محتاج الى البيان والقول
الفقيه من مذهب القراء
لا يجرم كلمة كانت في
الاصل بمعنى لا بد ولا
جمالة لانه يروي عن
العرب لا يجرم والفعل
والفعل يشر كان في
المصادر كما لشد
والرشد والبطل والبطل
والجرم القطع اي لا
يقطع من هذا كما ان
لا بد بمعنى لا قطع من
هذا كما ان لا بد بمعنى لا
يقطع فكثرت وجرت
على ذلك حتى صار
بمعنى القسم فلما كيد
الذي فيها وما حكاه
الكوثيون من العرب
وجوه لا يجرم ولا
ذا جرم ولا من ذا
جرم قوله جز العطف
على اسم ان قبل
الظاهر لجاز ليرتبط
بما قبله وكاه حفظ

المكسورة والخففة لا تدخل الاعلى ذاك الافعال ولا تدخل على غيرها من الافعال وانما زاد الشارح قوله ولا غيره وقسره مراد المصنف بقرينة المقابلة اعنى قوله خلافا للكوفيين فى التسميع يعنى ان البصريين خصصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيين عمموا لتلك الافعال ولغيرها - ومثال افعال المبتدأ والخبر (مثل كان وظن واخواتها) وفى هذا اشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال التامة مثل كان وكذا مثل عسى وكاد والاخر من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما جاز دخولها على تلك الافعال دون سائرهما (لان الاصل) اى فى ان (دخولها) اى دخول ان حال كونها مشددة (عليها) اى على المبتدأ والخبر قائما فى قولنا ان زيدا قائم داخلة على المبتدأ والخبر (فادانات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب كونها مخففة وبالفاء عملها بسبب انعدام المشابهة (اشترط ان لا يفتد دخولها) اى جعل عدم فوت دخولها عليها بالكلية شرط لانه وان فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لمصورتها (على ما) الى على الفعل الذى يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع دخولها عليها حال كونها عاملة ومؤثرة فيما لكن لم يمتنع دخولها على ما هو مؤثر فيها وهو تلك الافعال مثال ما دخلت على كان (كقوله تعالى وان كانت لك كبيرة) ومثال ما دخلت على ظن كقوله تعالى (وان ظنك ان الكاذبين) (خلافا للكوفيين فى التسميع) يعنى ان البصريين انكروا التسميع والكوفيين اقبلوه وقوله (اى فى تسميع الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو تسميع الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير لقوله فى تسميع الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التسميع عدم تخصيص دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لا فى اصل الدخول) اشارة الى قاعدة قوله فى التسميع اذ الاختلاف بينهما فى ذلك التسميع لا فى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل) والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل اصلا وليس المراد من محل الخلاف ذلك (قانه) اى لا يجوز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين القرينين (فالكوفيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى تجوز دخولها) اى دخول الخففة المكسورة (على غير دواخلها) اى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متسكين) اشارة الى بيان تمسك الكوفيين فى جواز التسميع اى انهم خالفوه فيه حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر وبالله بك ان قلت لاسلماء وجبت عليك عقوبة التمسدة) يعنى اقم باقة اقدى هو ربك انك قلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلما عمدا وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة والخففة فى هذا القول على اصل قلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (وهو شاذ) اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (وتخفف المفتوحة) يعنى انما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشارة بقوله (كالكدورة) وقوله (قصل) اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الناقضا واعمالها بخلاف المفتوحة زيدا وعمرو قائمان

كتابة الف والواو والهمزة من الربط وقد جاز كما فعله الهندى ولعل الواو والهاء سقط من قلمك سح واما جمل كان من حروف المشبهة بالفعل فتح ما قبله من الزكاة بآه قوله من جهة انه فى محل الرفع قوله حيث يكون مع ما حملت فيه الخ قيل رد ذلك بان مسوول حلت فى تأويل المرد فكيف يوجب كون المفتوحة ما يبطئ بها تأييدا من مسووليه كونه فى تأويل الجنة والجواب النعم قوله ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبليا فى جواز الخ قال الشيخ الرضى الكنائى من باقى الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير مربوب لفظا جاز العطف على محله لان كونه فى واحد خيرا لا يحسن متنابرا لاجراب تنابرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خيرا عن اسمين غير عظامي الارباب قائم ليس بتلك المثابة من الاستعداد وليس بناء عدم الجواز فى ان زيدا وعمرو قائمان

فاتها (عند التحفيف) عمل (على سبيل الوجوب) (في ضمير شان مقدر) فلا يجوز
 التأوها كالمكسورة ولما وجبوا في المفتوحة العمل بعد التحفيف ولم يوجبوه في المكسورة
 اراد ان بين سبب الفرق بقوله (والسبب) يعني ان السبب (في تقديره) اى في تقدير ضمير
 الشأن حتى لا يتخلل عن العمل ولم يقدروه في المكسورة ولم يبالوا بتخللها عنه فاما الفرق
 بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضايا للعمل من المكسورة وذلك لاقضاء
 (ان مشابهة المفتوحة بالعمل اكثر من مشابهة المكسورة) اى بالعمل (كاسبق) اى سبق
 ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالعمل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول
 حروفها مبني على التفتح كما فعل حتى اى فى بعض المواضع لم يفرق من الفعل فى مثل قوفك
 ان زيد فان قرئ زيداً بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض وزيد
 فاعله من ان ين انما والمكسورة ليست بهذه المثابة فى المشابهة وهذا دليل لكن يؤيده
 الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع فى دليل آخر على احباب عمل المفتوحة
 وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها فى سعة الكلام وقع كقوله تعالى ه وان كلاما
 لبوفينهم) اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها
 (بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى
 فى سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف)
 وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح الاضعف على الاقوى (غير
 جائز فقد روا) اى فذلك المحذور قد روا (ضمير الشأن حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما
 للمفتوحة بعد تخفيفها) لظهور ترجيحها على الاضعف اذ ارجع اعمالها فى سعة الكلام حين
 وجد مع ولا ملفوظا فارجع الاقوى عليها بانها سواء وجد او لم يوجد وسواء عمل او لم يعمل
 فمصولها موجود البتة وهو ضمير الشأن المقدر وقوله (والجمل) بالرفع مسطوف على اسم يكون
 اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قدروا ضمير الشأن حتى يكون ذلك
 المقدر اسما والجمل (المفسرة) بكسر السين (لضمير الشأن خبرها) اى للمفتوحة (فكون
 عاملة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك جعل عملها (فى المبتدأ والخبر كما كانت)
 اى تلك المفتوحة عاملة (فى الأصل فهى) اى المفتوحة حيث (لا تزال عاملة بخلاف
 المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عاملة) كما فى تلك الآية (وقد لا تكون)
 كما فى حال الانهاء (والعمل) اى عمل المكسورة فى السعة (فى) الاسم (الظاهر
 وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى
 المقدر يثابرو العمل فى الظاهر) فترجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة التى
 ليست بشك القوة اذ دوام العمل فى كل وقت يرجح على العمل (فى وقت دون وقت فلا
 يلزم) اى فيجوز لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع فى بيان فرق آخر بين
 المكسورة والمفتوحة فقال (قد دخل) (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة بما يجوز دخولها بعد

عنده على انه يلزم
 اجتماع عاملين هل
 معمول واحد فى اثر
 واحد لا العامل فيه
 انعمه ما كان قبل
 دخولها وما ذكره
 المص مسندا الى
 المبرد والكسائي لا
 يوافق كتب النحو
 هذا ولا يذهب
 عليك ان عبارة
 المص توجب خلاف
 الذى حيث قال
 خلاف السجود
 والكسائي فى مثل
 انك وزيد ذاهبا
 لانه يشر بالهما
 لا يفتاحان فى انشاء
 اثر البناء مطلقا
 بل فى قسم من البناء
 بان يكون الذى هو
 المشر قالوا ضع
 ترك فى ليهترف
 الخلاف والاشكال
 سلامها الى الحكم
 هكذا قيل ولا يفتنى
 ان ما استند الى الرضى
 من القول بان
 ما ذكره المص
 مسندا الى المبرد
 والكسائي لا يوافق
 كتب النحويين
 صريح قال الرضى
 صرح بان ما استند
 المص الى الفراء
 مذهب الفراء حيث
 قال الظاهر ان هذا
 المذهب
 والاطلاق مذهب
 الكسائي كما هو مذکور
 فى كتب النحو وقوله

التخفيف على الفعلية التي فعلها من دواخل المتبدا والخبر والمتفوحة ليست كذلك فان
المتفوحة الخفيفة لما علمت في ضمير الشأن المقدرو كانت الجملة التي بعدها تفسير لذلك الضمير
فبناء على هذا جازد قولها (على الجملة) (الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشأن) (مطلقا)
(سوا كانت) أي تلك الجملة (اسمية) نحو شهد ان لا اله الا الله (واقعية وداخلا) أي على تقدير
كونها مقبلة سواء كان (ضمائها) من الفعل الذي (على المتبدا والخبر او غير داخل) على المتبدا
والخبر (وشذا عملها) (أي اعمال المتفوحة الخفيفة) (في غيره) (أي في غير ضمير الشأن
ولكن قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها) أي اعمال المتفوحة (في الضمير في السعة) أي في سعة
الكلام (نحو قولهم ظن انك) يسكون التون خفيفة (قائم واحسب انه) يسكون التون خفيفة
ايضا (فذهب وهذه) وهو اشارة الى اعمالها في الضمير وانت باعتبار الخبر وهو قوله (رواية
شاذة) (أي خارجة عن القياس) (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد التون فيها (واما
في الضرورة) يعني اما اعمال المتفوحة الخفيفة في غير ضمير الشأن (جاء) أي كلام اللغاة
(في المعصم فقط قال الشاعر فلو انك) تخفيف التون (في يوم الرخاء سألني: فراقك لم يخل
وانت صديق) لرخص بالقصر مصدر رضى البال أي واسع الحال وفي الصحاح يقال رضى البال
أي واسع الحال بين الرخاء والصدى يتوى فيه المذكر والمؤنث تشبيها به فصيل بمعنى
المفعول يصف الشاعر نفسه بالجدود موافقة الحبيب ويقول لو انك يا محبوبتي في الرخاء والسعة
الذي لا يوجب الرقة سألني ان افارقك اجيبك لكرهتي لرذولك وحرصا على رضاك ثم
شرع في بيان القوام التي تلزمها المتفوحة فقال (ويلزمها) (أي المتفوحة الخفيفة) وهذا تفسير
للضمير التصوب وقوله (حال كونها مقرونة) بالاشارة الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول
يلزم وقوله (أي الفعل المتصرف) تفسير للفعل الذي قارنه وانما قال حال كونها مقرونة ولم يقل
حال كونها داخلة لان تلك الخفيفة ليست بداخلة في الفعل بل هي داخلة في ضمير الشأن المقدرا
عرفت ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه يصرف الى الكامل
الذي هو المتصرف أي الذي له مصدر وقرينة لزوم ما ساقى من الحروف لها التحصيل الفرق
بينها وبين المصدرية لا اشتراكها في الدخول في الفعل والذي يحتاج الى الفرق هو الفعل الذي
له مصدر وهو الفعل المتصرف (بمخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس للانسان
الاماسية) وقوله تعالى (وان عسى ان يكون قدامك اجلهم) (فان لفظ ان في التاني
خفف قطعا ولا يحتمل المصدرية فانه لا مصدر ليس وعسى حتى يحتمل لها ولا حاجة الى
الفرق فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بالرفع (فاعل يلزمها) يعني يلزم السين
وما ذكره بعد اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (و علم ان سيكون منكم
مرضي) فالخفيفة في هذه الآية دخلت على الضمير المقدر وجلة ان سيكون مفسرة له
وعلامه كونها خفيفة في دخول السين في ذلك الفعل فانه لو كان التركيب علم ان يكون الغير
السين لم يفرق بين كونها خفيفة وبين كونها مصدرية فانه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون

ان عبارة المصدر
خلاف القى الخ كما
تري ثم اما كانت
الثابت عند المس
الخلاف في مطلق المعنى
كان الانسب الاكتفاء
بقوله خلافا لمجرد
والكسافي قوله فلا
يلزم المندور المذكور
يعني به ما سبق من
لزم اجتماع عاملين
على امراب واحد
وفيه نظر اما اولا
فلان ههنا امتناع
ذلك ان حامل الامر
عندهم كالوثر الحق
والامر الواحد الذي
لا يتجزأ لا يصدر عن
مؤثرين مستقلين
في التاثير كما هو
المذكور في علم
الاصول لانه يستحق
بكل واحد منهما
من الآخر فيلزم
من احتياجه اليها
ما استقتناؤه عنها
مما وذلك قائم
سواء ظهر الامر
او لم يظهر واما
قائما فلان العامل عند
الكسافي في خبر ان
ما كان عاملا في خبر
المتبدا لان ان
واخوانها انفسل عند
الكوفيين في الخبر
فالمعامل في خبر
ان اسمها لان
المتبدا والخبر قرانان
عنده فلا يلزم

احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لا مصدر
 سيكون (اوسوف) اى اويلزمها سوف (كقول الشاعر واعلم فلم المرء ينفعه ان سوف
 يأتى كل ما قد راء) فان ان الحنفية كانت مقرنة بياضى وهو قبل له مصدر وهو الايتان ولما
 دخلت سوف علم انها مخففة وليست بمصدرية بل هى داخلة على ضمير الشأن وحجة سوف
 يأتى مفسرة وان مع صلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (او قد) اى اويلزمها
 معه لنظرة قد (نحو) قوله تعالى (وليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم) ولزوم هذا لامور الثلاثة
 يضى السين وسوف وقد للفرق بين الحنفية وبين ان المصدرية المناسبة وليكون اى هذه الامور
 (كالموض من النون المحذوفة) (او حرف التاني) اى اويلزم منه حرف التاني (نحو قوله تعالى
 داملا يرون ان لا يرجع اليهم) قولان لان الا فى هذا لاية مركبة من ان ولا ولما قرئ يرجع
 فى القراءة المواتر تبارف علم انها ليست بمصدرية ناسبة قائما لو كانت مصدرية لقرئ بالتصحب
 ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف التاني فرق علة اللزوم قال (وليس لزوم حرف
 التاني الا ليكون يضى) ان لزوم حرف التاني ليس لما يلزم به امور الثلاثة لاسبغة لان لزومها
 لوجهين احدهما للفرق والاخر للموض ولزوم حرف التاني ليس كذلك بل هو لا يكون لازما
 الا ليكون (كالموض من النون المحذوفة وانما يخص له) فانه لا يحصل بمجرد اى بمجرد
 وجود حرف التاني (الفرق بين الحنفية والمصدرية) اى حرف التاني (يجمع كل مع منها)
 اى مع كل من الحنفية والمصدرية كما فى قوله تعالى لا يكون وقوله ان لا تبداء وانما له
 (فالفرق اى طين الاشتراك يحصل للفرق بينهما) معنى ولفظا (اما اى التارق) (من حيث
 المعنى فلا يخاف عني) اى ان اريد (هـ) اى بحرف التاني (الاستقبال) اى التاني فى الاستقبال
 (فهى) اى مادة الالف والنون (الحنفية والالف) اى وان لم يضى به الاستقبال (فهى المصدرية
 واما الفارق) (من حيث اللفظ فلا نه ان كان الفعل التاني منصوبا فهى المصدرية والالف) اى وان لم
 يكن منصوبا لم يرفو كما فى قوله تعالى لا يرجع (فهى الحنفية) (وكان) اى من هذه الحروف
 التى عدت من الحروف المشبهة موضوعة للتشبيه ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من
 الحرفين فى الحرية والانسانية اشار اليه بقوله (اى لانشاء) اى التثنية يضى ان التشبيه حاصل به
 ولما اختلف النحاة فى انها هل هى حرف برأسه او مركبة من الحرفين يضى بقوله (هى) اى وكلة
 كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذهب (حلا) اى لانه محمولة (على اخواتها) فان
 اخواتها من لمل وليت وغيرها حروف برأسها بالاتفاق وهى كذلك وقوله (ولان الاصل
 معطوف على قوله حلا يضى استدلال صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما
 ما ذكره الثاني ان الاصل فى الحروف (عدم التركيب ومذهب الحليل) يضى ان المذهب الغير
 الصحيح هو ما ذهب اليه الحليل وهو (انها) اى كلة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة
 واصلا كان بكسر الهزة وانما عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التى بعدها باقية
 على ما هى عليه ولا يتم بغير دخولها (واصل كأن زيد الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا

صودر اثر هن
 مؤثرين ومذهب
 الغراءى ذلك مذهب
 الكسائي كما صرح
 به الرضى وغيره
 فلا يلزم ايضا
 توارد المتعين على
 اثر واحد سواء
 ظهر الاعراب او لم
 يظهر وانما السمة
 فى ذلك ما سبق
 من اختلاف النظر
 فى يكون التاني
 الواحد خبرا لاسمين
 قوله ولان كثرها
 من الاسماء لا يظهر
 فيه الخ قبل هذا
 لا يضى من اعتبار
 طرد الباب كما هو
 ظاهر العبارة فلا
 يحسن مقابلة بطرد
 الباب وليس لى
 لان طرد الباب
 مأخوذة بالنظر الى
 صورت الاعمال مطلقة
 بخلاف ذلك الوجه
 الناطق بكون قصد
 الى الاهتمام والاحتياط
 قائم وان تعين طرد
 الباب لكنه بالنظر
 الى بطن مواء
 الاعمال قوله اى
 من الافعال التى من
 دواخل المبتدأ والخبر
 لا فيه قيل ادوج
 لا فيه بقرينة قوله
 خلافا فكريتين
 فى التبيين فضلا
 اعترض به الرضى
 حيث قال قوله ليس

اخبار لانتفاء لانه اخبره ان زيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (يعلم النشاء
 التقديس من اول الامر) كما هو شأن الانشائية (وفتحت الهمزة) اى هزتان (لان الكاف
 فى الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلمة
 والجارة تكون مستقلة فى كونها حرفا (والجارة انما تدخل على المفرد) اى الاصل انه
 اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون فتقع الهمزة فيها فان الجارة تدخل على
 مفرد حقيقة وعلى ما هو مفرد حكميا فاحتاج الى تسمي الجارة والمفردة بالجملة انما هى المفتوحة
 (فراوعا) اى اعتبروا (الصورة) اى فى صورتها على قدر الامكان (وفتحوا الهمزة
 وان كان المعنى) اى ولو كان المعنى الذى اريد بها (على الكسر) (وتخفف) (اى
 كأن) كما تخفف اخواتها من الزونيات (قلن) (عن العمل) (على) (الاستعمال)
 (الانصح) (لخروجها) يبنى وجه انما بالفتل كونها خارجة (عن المشابهة لغوات
 فتحة الاخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر د ونحمر مشرق
 اللون . كأن ندياه حقان) (والواو فى ونحمر واو رب ونحمر ج و رها والحر بمنى الصدر
 ومشرق اللون بالجر صفة يبنى رب صدر مشرق اللون لقبه) وكان مخففة وندياه تنية
 ندى وهو مضاف الى الضمير الرابع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم
 الياء لملقائها لمعلت فتضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تسلمها (وان حملتها) اى ان حملت
 كأن (قلت كأن نديبه) بالياء لانه فتضى ان تكون التنية منصوبة (لكنه) اى لكن
 القراءة بالياء (يسمل على الاستعمال الغير الاصح) فيكون اعمالها على الغير الاصح
 (لما عرفت) وهو لغوات المشابهة ولما كانت كأن فى صورة المفتوحة وقد عرفت حال المخففة
 المفتوحة بانها لاتصل فى الظاهر ايدا بمد تخفيفها مع انها لاتنكف عن العمل فاضطرررالى
 ان يجعلوها عاملة فى ضمير الشأن المقدر لثلاثت عن العمل فراوعت تلك القاعدة فى كأن
 كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تسلمها لفظا) كما فى ان المفتوحة حين تخفيفها (فبها)
 اى فحينئذ فتضى ان يوجد فى كأن المخففة (ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان) (المفتوحة
) (المخففة يجوز ان يكون) اى كأن المخففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج الى
 هذا التقدير (لمدى الداعى اليه) اى الى تقديره فى كأن (كما كان) احتيج اليه (فى ان)
 المفتوحة (المخففة) فان الداعى فى المفتوحة الى التقدير عدم اضا كما عن العمل فى جميع
 اللغات وكان ليست كذلك فانها ما ناه عن العمل فى الاصح قال المصام وهذا هو الموافق
 لبارة المتفق منها حيث قال المصنف ههنا وتخفف فتعمل فى ضمير شان مقدر ولم يقل هنا
 كذلك بل قال وتخفف فتبنى على الاصح وايضا موافق لبارة فى بحث ضمير الشأن حيث
 قال وحذفه منصوبا بضعف الاعماء اذا خفت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشأن فى ان
 المفتوحة دون غيرها (ولكن) اختلفوا فى تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى
 عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها للوجعين السابقين (وقال الكوفيون هى مركبة

ويجوز دخولها على
 فصل من الفصل
 المتبدا ليس بوجه
 والاولى ان يقول
 واذا دخلت على
 فصل من الفصل
 المتبدا لكن عدم
 دخولها على جميع
 الفعل اوجب كونها
 من نواسخ الابتداء
 لا تقول قوله لا غير
 وان افاد وجوب
 دخولها على فعل
 من الفصل المتبدا
 لكن اوجب دخولها
 على الاسم وهو
 فاسه لا تا تقول
 المراد لا غير من
 الافعال اذ جواز
 دخولها على الاسم
 علم من بيان جواز
 الانشاء والامثال
 قائم لا يكون الا
 اذا دخل على الاسم
 وانما قال من دواخل
 الابتداء والخبر ولم
 يكف بقوله من
 دواخل الابتدا لئلا
 يشوم اختصاص
 دخوله بمثل ان
 كان زيد قائما دون
 ان كان قائما زيد
 وما وجدنا فى
 لحن الرضى ذلك
 الامتناع وانما كلامه
 هذا فاذا دخلت
 المخففة على الفصل
 ثم عند البصرية
 سكوت من نواسخ
 الابتدا حتى لا يخرج
 عن اصلها بالكلية

من (لا) أي النافية (و) من (المكسورة) المشددة (المصدرة) أي التي صدرت (بالكاف الزائدة)
 واسله لأن قنلت كسرة الهزمة إلى الكاف وحذفت الهزمة (فصار لكن بكسر
 الكاف وتشديد اللون) (مكلمة) يعني تكون مركبة لأن كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه
 فان (لا) النافية (فبدان ما بعدها) أي ان حكم ما بعدها من الجملة (ليس كما) أي حكمها (ما قبلها بل
 هو) أي ما بعدها (مخالفة) أي لما قبلها (فتباو اثباتا وكذا ان تحقق مضمون ما بعدها) أي ان
 الجزء الثاني الذي هو كذا ان فبد معنى آخر وهو تحقق مضمون ما بعدها والتحقق يوافق المقام
 لانه مقام تأكيد وتحقق لان السابق اومهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعقد خلافا وتردد
 فيه واعتراض الفراء على قولهم قنلت كسرة الهزمة لثقل الحركة كما في التمر كذا في العصام
 فقوله لكن مبتدأ وخبره قوله (الاستدراك) وقسم الهندى بأنه طلب بدرك السامع بدفع
 ماعسى ان توهمه فجعل البين للطلب لكن هذا التفسير لا يوافق ما في الصحاح حيث قال
 فلا استدراك ماقت وتداركه بمعنى كون لكن للاستدراك ماقت التكلم باهم كلامه ما ليس بواقع
 بآراء دفع الكلام لتوهم وقسمه الشارح بما يوافق لهذا فقال (ومنى الاستدراك دفع توهم
 يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاد زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاد لا بينهما من الالة
 فرفعت) انت ذلك الوهم بقوله لكن عمرا لم يجزى (ولما فرغ من بيان معناه شرع في بيان
 موضع استعماله فقال (توسط) (أي لكن) يعني انه يدخل (بين كلامين متباينين)
 (فتباو اثباتا) يعني ان كان الكلام الذي قبلها نفيًا يكون ما بعدها اثباتًا وبالعكس (معنى)
 وقسمه بقوله (أي تباين معنويًا) للإشارة إلى انه مقبول مطلق بيان لنوع التباين وهو
 التباين المعنوي يعني لا يشترط في التباين بينهما ان يكونا متباينين تباينًا لفظيًا بل يكفي في
 التباين المعنوي سواء وجد مع التباين في اللفظ اولا واليه اشار بقوله (والضروري) أي
 الذي يفيد التباين بينهما بالضرورة (هو) التباين (المعنوي ولهذا انقصر) أي المصنف
 (عليه) ولم يكتب بالاطلاق الذي يفيد التباين الكامل وهو التباين اللفظي (والاعطى)
 أي والتباين اللفظي (فان يكون) لثني صريح بما أي قد يوجد (نحو جاد زيد لكن عمرا لم يجزى)
 فان جاد في متاير لقوله لم يجزى لفظًا ومعنى (وقد لا يكون) أي وقد لا يوجد التباين اللفظي
 (نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان في الاثبات لكن يابعد قوله
 حاضر متاير لما يفيد قوله غائب فكأنه قال زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر (وتخفف)
 (أي لكن) (قتلى) (عن العمل لخروجها) أي لخروج كل لكن بسبب التخفيف (عن
 المشابهة) رأى عن المشابهة بالفصل التي هي سبب اصلها وانما تأتي عن العمل ولم يجز اعمالها
 في المقدار اعتبار اصلها لانها لما خففت وخرجت عن المشابهة (فانتهت الماطقة لفظًا
 ومعنى) أي ولما خرجت عنها انتهت شيئًا آخر غير عامل وهو لكن الماطقة قائما ما حصل فيها
 المشابهة قلها (فاجريت) أي لكن (بجرها) أي جري لكن الماطقة اما مشابها لفظًا فظاهر
 واما معنى بمعنى الاستدراك (بخلاف ان وان المخفقتين) يعني المكسورة والمخففة والمفتوحة

والكوفيون يسمون
 جواز دخولها على
 الاتصال قياسا
 واطن الرضى اصل
 كسما من يترض
 بجل هذا الاقراض
 وقوله وانما قال
 من ودخل المبتدأ
 والجهد الخ مما لا
 يلتفت اليه قوله
 وسدر مشرق اللون
 كان ثديان حقان
 انتزق بمعنى اضاء
 والتدنى بفتح التاء
 وبكسر خاص المرأة
 او عام ومؤنث
 والحقه بالضم ولاء
 من غشيب والجمع
 حق كما في القاموس
 والظاهر حقان
 وتبرأ أي انه مثل
 غصيان ولا يصح
 ان يكون ثنية
 حق جمعا اذ جمع
 مكسر سوى ما على
 سبعة مثني الجمع
 يصح ثنية بتأويل
 فرقتين لانه لا
 يناسب معنى اذلا
 وجه لجمع الحقه
 في نفسه الذي
 اذليس حسن الذي
 في كونها عطية
 غاية العظم هكذا
 بل وليس بذلك
 ليقوع مثل ذلك في
 كلامهم بحيث لا يدعى
 ظهور خلافا ثم ادنى
 يعني السخ قد وقع
 ونحو موقع صدر
 وفيه وامل ان الرضى
 قال واذا خفت

لحقيقة (قانه) أي لان الثان (ليس لهما) أي لا مسكورة المحقة والمتوحدة المحقة (ما اجرينا عليه) يعني ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعدا التخفيف فانها بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة أخرى بحرف غير عامل مثلهما هذا في النسخ الكثيرة من غير قيد (وق بعض النسخ) بقيد قوله (على الاكثر) يعني قلتي على الاكثر (وكان) أي اظن انه (اشارت الى ما جاءه عن بونس والاخش من انه يجوز اعمالها) أي اعمال لكن بعد التخفيف (قياسا على اخوانها المحقة) وهي ان وان وكان وقوله (وقال الشارح الرضى) اشارت الى ضعفه والى ترجيح النسخة يعني ان الشارح الرضى ضعف اعمالها بناء على ما جاء منها فقال (ولا اعرف له) أي للاعمال بعد التخفيف (شاهدا) أي كلاما نقولوا عن البناء (وجوز معها) أي مع لكن (متشدة) أي هذا الجواز شامل لهما سواء كانت متشدة (ومخففة) (الواو) مثل قوله تعالى له ولكن اكثرهم لا يشكرون وقوله تعالى ولكن كانوا انفسهم (وهي) أي تلك الواو التي دخلت على لكن (امالة ملف الجلة على الجلة) بأن يسطب قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جلة مسطوطة على ما قبلها (واما اعتراضه وجعل الشارح الرضى الاخير) أي كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى وان كان كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهار بان الاعتراض يتعلق باقبله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالنأ كيد وغيره والاستدراك من جملة الاغراض فيكون البقي الاعتراض (وايت) أي هذا الحرف الذي هو من الحروف الستة موضوع (للتني) (أي لانشائه قد دخل) ففريق لكونها موضوع لانشاء التني يعني انها اذا كانت موضوع له يجوز دخولها (على الممكن) أي على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعد الحصول حقيقة نحو ليت البخل يجوز لتحصل المقابل بينهما وبين لعل حيث كان الممكن في جواز دخول التني مشروطا بكونه غير مرجو وفي جواز دخول التني مرجوا (نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل) أي وعلى الامر المستحيل (نحو ليت الشاب يموت يوما) فان عود الشباب مستحيل عادة ولما كان بين المحققين وبين القراء خلاف تركيب وقع فيه الجز أن هذا ان بعد ليت منصوبين في ان الجزء الثاني هل هو منصوب ليت او محذوف ذكره المصنف بقوله (واجاز القراء ليت زيدا قائما) (نصب المعمولين) وبالمعامولان ليت (بناء على ان ليت التني فكأنه قيل اني زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجلة وكان التني راجعا الى الاستناد ولم يصح دلالة تركيب زيدا قائما على معنى اني زيدا افسره الشارح بقوله (أي انتهاء كائنا على صفة القيام) يعني معنى اني الذي دل عليه ليت متعلق بالكون الذي هو المقيد بمعنى الاستدالة داخل على القيام الذي دل عليه قائما (فالجز أن) أي ذهب القراء الى ان هذين الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ليت) ثم حكى مذهب الكسائي في مثل هذا التركيب فقال (واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان أي) يعني تقديره (ليت زيدا كان قائما ومنسكهما) أي ما تمسك به القراء والكسائي في اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر وباليات الام العبا

كان فالافصح القاؤما
وقد جاء كان ورديد به
رشاء حليو قال وسدر
مشرق الصر كان تنبيه
حقان ويحكون في كلام
الشارح قدس سره ونقله
نظر وكأنه اعتمد في
ذلك على رواية الهندي
فانه قال قلتي من العمل
نحو وسدر مشرق كان
تدباه حقان قوله
واقظي قد يكون نحو
جاني زيد لكن همرا
لمعنى قبل هذا المثال
مما يثبت الرضى واحكمه
القراء حيث وقع فيه
وان ذلك لا يوافق
على الناس ولكن اكثر
الناس لا يشكرون
فنا فاقمالي اللاموس
لصحة حيث قال ولكن
ومخفف حرف يثبت به
التي للاستدراك والتضيق
مما لا يثبت بها ويثبت
ان يعلم ان الكلامين
التضامين لا يجب
يتضادا تضادا حقيقيا
بل يكفى تناهما
في الجلة ككافي
الاية المذكورة فان
عدم التكرار لا ينافي
الافضل بل لا ينافي
اذا الاثنان يشكروا
هذا ولا يخفى
ما في الكلام مع
صاحب الفاوس
اذ ذكر وصف لغز
لا ينافي ثبوت وصف
آخر له قوله فالجز أن

رواجما) فالجزء الاول لفظ ايام والثاني لفظ رواجما وكلاهما وقعا منصوبين في قوله
 (قالقراء يقول منه اني ايام الصبا وراجما والكسائي يقول اى ليت) ايام الصبا كانت
 رواجما والمحذوفون ومنهم المصنف (على ان رواجما منصوب على احوال من الضمير المستكن
 في خبرها المحذوف) اى خبر ليت (اى ليت ايام الصبا) فقوله يام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق
 بخبره وهو قوله (اى كاشة لحوال كونها رواجما) اى هو حال من الضمير المستكن في كاشة
 واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائي وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع
 التى حذف فيها كان وجوبا لكن عند الكسائي من المواقع التى وجب فيها حذف كان
 وعند المحققين من المواقع التى حذف فيها عامل الحال وجوبا كذا في المصام (ولم
 للترجي) (اى لانشاء ولا يدخل) اى اعمل (على المستحيل) وكذا على الممكن الغير الموجود
 ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجوا او لا وليس المراد به المعلق
 احتاج الى بيان معنى الترجي فقال (ومناه) اى معنى الترجي (توقع امر مرجو) اى انتظار
 للامر الذى يرجى وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى او انتظار للامر الذى يخف من
 وقوعه مثال الامر الذى يرجى (كقوله تعالى لعلكم تفلحون) و مثال الامر المخوف كقوله
 تعالى (ولعل الساعة قريب) والغالب) اى غالب الاستمال فيه (هو الاول) اى دخوله على
 امر مرجو ولما كان في استعماله لعل لفتان احدهما ان ما بعده منصوب وانه حرف ناصب
 ومن الحروف المشبهة وهى الالف المقبولة المستعملة وثانيهما ان ما بعده مجرور وانه حرف
 وهى الالف الشاذة اشار اليه بقوله (وشذ الجربها) (اى بكلمة لعل كجاء) اى الجربها (في الالف)
 البقية) اى الالف المنسوبة الى عقيل وهو يوضف الدين المهمة وقبح الفاق بالتصغير اسم قبيلة
 (وانشد السيراني في ذلك) اى انشد شعرا يتضمن استعمال لعل جاريا وهو قوله (وداع
 دعا يان محبب الى الندى - فلم يستجبه عند ذلك محبب - فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
 دعوة - لعل ابي المغوار منك قريب) فقوله وداع يحتمل ان يكون مرفوعا تقدير اعل انه
 مبتدأ وان يكون مجرورا بوابدب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثاني والندى
 جتح التون النسبة وابي المغوار لما وقع بالياء على ان لعل مستعملة هنا بالجرارة والمغوار بكسر
 الميم فلم يستجبه محبب عند ذلك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت للندى
 ادع ودعوا فخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت الندى اما الاول لاني ارجو ان يكون ابو
 المغوار قريبا منك فيسمع صوتك ويحييك (واجيب عنه) اى اجيب عن انشاد السيراني (بانه)
 لا نسلم ان يكون انشاده دال على استعماله لجرارة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعماله لاني في
 ابي المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشاد والانشاد قراءة شعر فيجوز ان تكون قراءته
 بالياء حكاية عن منشه لا لالزامه تلك الالف (كذا قال المصنف في شرحه يعني) اى يريد
 (انه) اى افطن ابي المغوار (وقع مجرورا في موضع آخر فالتشاعر حكاه على ما كان عليه واكان)
 اى ويحتمل ان يكون (اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء) ويكون لفظ اى منصوبا على

منصوبان على المقولية
 قيل لا وجه على هذا
 التخصيص ايازة ليت
 زيدا قائما بالفراء لان
 ايازته متفق عليها
 لكن توجه مختلف
 فنه فتد القراء منصوبان
 بمعنى ليت وعند الكسائي
 نصب الثاني بكان
 المقدرة وعند المحققين
 بالطابة فالوجه ان
 الفراء يمسك ليت
 تشبيها بثبت ثم هذا
 من مواقع وجوب
 حذف كان عند
 الكسائي ومواقع
 حذف عامل الحال
 ومواقع عند المحققين
 وليس الامر كازمه
 لان التخصيص بالفراء
 هو جواز نصبها الجزئين
 لكونها بمعنى اتم لان
 الفراء اجاز التركيب
 وكون الاسمين منصوبين
 باى عامل كان خاصة
 كيف وهذا مما لا يخطر
 بالبال ولا يساعده
 سرق المثال قوله
 او كان اشهر ذلك
 الرجل بابي المغوار
 فيجب ان يحكى في
 الاحوال التثنية بالياء
 قيل ومنه ما وقع في
 كتابه على رضى الله
 عنه كقوله على ابي ابو
 طالب قوله والافلا
 حابة الى التأويل بعد
 ما جزم بوجود الجربها
 وحكم بشذوذه قبل
 الجزم بوجود الجرب بعد
 هذا التأويل والحاجة الى

انه اسم لعل وقرب خبره لكنه استعمل لفظ ابى فى عمل التصب بناء على شهرته بذلك
 (فيحب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء) فلم لا يجوز ان يكون مصوبا لكنه ترجع نصبه
 لترجيح استعمال اللفظ الاشرقه اذ اشهر لفظ بحال يستعمل عليها فى الاحوال الثلاث كما
 قال كتب على ابن ابى طالب بالواو مع ان المقضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه لابن وقوله
 (ولعل مراد المصنف) الخ جواب عما ورد على تأويل المصنف فى شرح الكافية بانه بعد حكمه
 بالشذوذ لا حاجة الى هذا التأويل فاجاب عنه انى اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره
 من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبل) هذه (اللفظة الشاذة) بل هو مستعمل
 على اللفظة المقبولة وبنى المتوارثون منصوب بليل لكن لما وقع قول شاعر آخر بمجروا حكمه هذا
 الشاعر ريبه (والا) اى ولم يكن مراد المصنف هذا (فلا حاجة) اى فورد عليه بانه لا حاجة
 (الى التأويل بعد ما جزم) اى بعد ما حكم المصنف نفسه حزملا بوجود الجر بها اى بوجود
 لفظة تقع كما قبل جارية فيها (وحكم) اى بعد ما حكم (بشذوذه) فحينئذ يحتمل قول الشاعر على
 تلك اللفظة الشاذة فلم يحجج الى تطبيقه على اللفظة القوية ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع فى
 مباحث الحروف العاطفة فقال (الحروف العاطفة) فالحروف مبتدأ والعاطفة صفتها وقوله
 الواو مع ما عطف عليه خبره ولما لم يعرف المصنف بشرى خاص علم انه احال على معناها
 اللغوى فاشار الشارح اليه بقوله (الطيف فى اللفظة الامالة) اى جعل الشيء مائلا الى شئ آخر
 يبنى ان مضاهى اللفظة الامالة مطلقا وفى عرف النحاة امالة المعطوف الى المعطوف عليه كذا
 فى الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه) اى
 اما فى الحكم والاعراب كما فى عطف المفرد على المفرد او فى الحصول كما فى عطف الجملة على الجملة
 كذا فى بعض الجوانب وفى النصاب يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها تميل العامل
 الى المعطوف ولنا (سميت عاطفة وحى) اى تلك الحروف (الواو والفاء) ثم وحتى واواما
 (بكسر الهمزة) احتراز عن اماضتها فانه ليس بها عطف (وام ولا ولا ولكن) يسكون النون
 هذا ما عدا عن الجمهور (وعد بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة اى (المفسرة) بكسر السين
 (منها) اى من الحروف العاطفة وهو الساكن وصاحب المستوفى وابو الباس المبرذوالى ذهب
 الكوفون واما الجمهور فلا يبدونها منها لانها لو كانت عاطفة لما وقع ما يبدوها مفسرا للضمير
 المجرور ومن غير اعادة تالجارو والمرفوع المتصل من غير تأكيد بالمفصل (وعند الاكثرين) اى
 واما عند اكثر النحاة فليست تلك الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان ما يبدوها) اى
 لفظ الذى يقع بعده كذا اى (عطف بيان لا) اى اللفظ الذى يقع (قبلها) اى كلمة اى وعندهم
 البعض تكون الحروف العاطفة احدى عشر حرفا وبعضهم ثوبا كما قال (كاذب) اى ان المخالف
 للجمهور ومذهبنا احدى المذهب التى ذكرناه والاخر المذهب الذى يذكر بقوله (بعض آخر
 الى ان يزل الذى يبدوها مفردا) سواء وقت مبدا لا يحيا (نحو جاني زيد بل عمرو) او وقت بعد
 الثانى (و) هو نحو قوله (ما جاني زيد بل عمرو وليست) اى ليست كلمة بل التى تنصف بتلك الصفة

التأويل لئلا يغال بجر
 لعل للاشكال فيه مع
 انه لا يندلج الا هذا
 البيت الواقع من عطف
 وفيه ما فيه واللفظ الخ
 عنه قوله ان الحكم
 يشذوذ الجر بها نظر
 الى الظاهر لا يقتضى
 الجزم بوجود هذا الجر
 الا ترى ان سداد قوله
 وجرها كالى هذا البيت
 شاذ وقد يقال لاجربل
 ورد على سبيل الحكاية
 قوله كاذب بعض آخر
 الى ان الخ قيل ما هو
 المثبت فى الكتب ان
 بعض النحاة ذهب اليه
 اما انهم بعض آخر لم
 تتر عليه ويقولون فى
 كتب النحاة ان
 النحاة ذهبوا الى ان
 اى من حروف العطف
 وذهب بعضهم الى ان بل
 ليست منها وهذا مخرج
 فيها ذكره الشارح
 الا ترى انه لو لا كذا
 لقليل بعض النحاة ذهب
 الى هذين الاسمين
 قوله وليس المراد
 اجتماع المعطوف
 والمعطوف عليه فى
 الفعل قبل الاولى
 فيه فى الحكم ليشمل
 زيد وعمرو الساتان
 وهذا ليس جنى قوله
 قوله جاني زيد
 وعمرو او عمرو او
 ثم عمرو اى حصل
 الفصل من كليهما

(منها) اى من الحروف المألوفة (لان ما بعدها) اى لان ما بعد اى بدون كلمة بلو (غير فصيح واما) اى على المفرد (بدل غلط عما قبلها وبدل الغلط بدونها) اى بدون كلمة بلو (غير فصيح واما) اى واما بدل الغلط (منها) مع كلمة بلو (فصيح مطرود) اى مستعمل استعمال لال الحارديا كلامهم (لانا) اى كلمة بلو مثل هذا (موضوعة لتدوير مثل هذا الغلط) وحاصله ان المراد بآرادها تصحيح تركيب بدل الغلط لان المراد بها المصطف ويمكن ان يحجب ان تصحيح المذكور بالمصطف لابل مجردة فتكون عاطفة ايضاً ثم شرع في تفصيل كل منها في معانيها المتحصصة فقال (فالاربعة الاولى) بضم الهمزة وفتح الواو جمع الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو والفاء وهم وحتى يبنى هذا الاربعة موضوعة (لجميع) والمراد من الجمع (اكثر من ان يكون) جملاً (مطلقاً) اى من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع في الواو (او مع ترتيب) كما في الثلاثة الباقية وسواء كان الترتيب ايضاً مطلقاً او مع الملاحظة او مع ملاحظة الجزئية كما ستعرف وانما فسر الجمع بكذا ليكون شاملاً للاربعة وقوله (و مراد النحاة بالجمع) بيان لتصحيح التفسير يبنى انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (هنا) من قولهم هذا الاربعة ما يقابل احداً من يبنى (ان لا يكون) ذلك الحروف (لأحد الشينين او الاشياء كما كانت) كلمة (او واما) يبنى بقرينة المقابلة وقوله (وليس المراد) مصطوف على قوله مراد النحاة وبيان لتصحيح اطلاق الجمع في الاربعة على الاشتراك وذلك لانه لا يحصل الا بان قول ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المصطوف والمصطوف عليه في الفعل) بان يكون (زمان) واحد (او) في (مكان) واحداً فلو كان المراد هذا الاجتماع لم يحز ان يقال ان الفاء وهم للجمع فانه في تركيب جاني زيد فمرو لا يجوز ان يقال ان زيداً وعمران اجتماعاً في الجملة في زمان واحد فانه ينافي التقييد والامهال (فقوله جاني زيد وعمران) جاني زيد (فمرو) جاني زيد (ثم عمرو وحى عمرو) قوله فقوله مبتدأ وقوله (اى حصل الفعل من كليهما) خبره يبنى في قولك جاني زيد الخ سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او يتم ان النجبة حصلت من زيد وعمران سواء كان في زمان واحد او في زمانين او في مكان واحد او في مكانين يبنى المراد بالجمع هذا (لا) ان المراد بهذا القول ان حصل (من احدهما) اى من زيد مثلاً (دون الآخر) اى من عمرو كما كان في المصطف بالواو ونحوه فانه لو ارد هذا المعنى لم يصح ان يقال انه للجمع ثم ميز المصنف بين ما هو من الاربعة للمطلق وبين ما هو لتقليد فقال (فالواو) اى من الاربعة التي للجمع المقابل احداً من يبنى موضوعة (لجميع) وقوله (مطلقاً) حاد من الجمع لان الواو لان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى في ان يكون وصفاً للواو (لا ترتيب فيها) (فقوله لا ترتيب فيها) اى هذا الجملة (بيان لاطلاقها) اطلاقاً الجزئية ولذا ترك المصطف بينهما فانه من مقام الفصل (اى لا ترتيب فيها) اى في كلمة الواو اذا عطف بها (بين المصطوف والمصطوف عليه) وقوله (يعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها) بيان لاطلاقها يبنى ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجوداً وعلماً) اى لا يفهم

مبتدأ لا خبره لان قوله اى حصل تفسير جاني زيد آدوه بمنزلة عطف البيان لا الخبر واذا وقع في لقل كلام الرضى غير تام فانه قال فتقولك جاني زيد وعمران فمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاني زيد وعمران اى حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر له بخلاف الخ ففعل الشين ووطن ما قبل قوله بخلاف الخ فاما فاقصر عليه كذا قيل ولعل اى من الناسخ او طينان القلم والصواب يعنى قوله والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير ملاحظة قيل فان قلت معنى الترتيب انساب المعنى الى المصطوف عليه قيل المصطوف سلا فالترتيب يحصل على معنى الجمع فلا حاجة الى حصل قوله فالترتيب على معنى الجميع مع الترتيب مع انه يبعد عن العبارة قلت الترتيب فانه يكون بترتيب نسبة التكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع وأشار الى خلل عبارة المعنى بقوله بغير ملاحظة وانه فعل انه فات منه قيد لا بد منه لا تقول يفهم من مقابلة مع قوله

منها وجود الترتيب في الواقع ولا عدمه ففي قوله جاني زيد وعمر ولا يفهم منه ان الترتيب
 الواقع مطابق للترتيب الذي كرى او غير مطابق له انتهى عقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها
 في جميع موادها استعمالا مجازيا ضرورة انه لا تنفك في الصور الخارجة عن التقيد
 دون الاطلاق كذا في بعض الحواشي (والفاء) موضوع (للترتيب) وفسره الشارح بقوله
 (اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للإشارة الى ان تقيد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه
 لار الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون في الذكر
 فمضى كونه للجمع مع الترتيب انه يجمع المعلوم والمعلوم عليه مع كون الثاني يعقب
 الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة في الوجود نحو جاني زيد فعمرو واوفي الذكر اللفظي
 لافي الوجود الزماني فيكون وقوع المعلوم بعد المعلوم عليه انما هو بحسب اللفظ الان
 المتعين مرعيان في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا في عطف المفصل
 على المجمع فان موضع ذكر التفصيل يبدد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ه فقد سألوا موسى
 اكبر من ذلك فقالوا ارانا الله جهرة ، وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ه ادخلوا ابواب جهنم
 خالدين فيها بئس مثوى المتكبرين ، وقوله تعالى ه واورثنا الارض يتبوا من الجنة حيث نشاء
 فتم اجر العالمين ، لان ذكر ذم النسي اودحه يصح بعد ذكره واعتبار حقيقة نحو قوله
 تعالى ه ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا المعلقة مضغة فخلقنا المضغة عظما ه فان التعقيب هو كون
 الثاني يعقب الاول من غير مهلة في هذه الموقوفات بالفاء بالنسبة الى ما قبلها حقيقة للعلم بتراسي
 ما بين ازمة الاطوار المذكورة على ما ورد في الحديث ولكن لما لم تخلل بين الطورين آخر
 اجنبى عن التطور اعتبر ذلك تعقبا وعد الثاني كانه وقع عقب الاول من غير تراخ هذا
 ما قالوا فظهر منه ان الجمع حاصل في الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر
 حصول مضونها في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضونها نفس
 الامر كذا في بعض الحواشي (وتم مثلها) (اي مثل الفاء في مطلق الترتيب) اي
 لامقيدة الذي هو الترتيب بغير مهلة لان تم وان كانت مشتركة مع الفاء في كونها
 للجمع الترتيب الا انها اى لكن كلمة تم (مقرونة) (بمهلة) وقال المصانم الفاء وتم قد
 يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعلوم امرا متندا وكان استنهاؤه متراخا عن المعلوم
 عليه وابندؤه غيبه بلامهلة تلك ان تعطف بالفاء نظر الى اتصال ابتدائه بالمعروف عليه
 وان تعطف بتم نظر الى بعد استنهاؤه وتراخيه عنه انتهى (وحتى مثلها) (اي مثل تم
 في الترتيب بمهلة غير ان الهملة في حتى اقل منها في تم) واذا كان كذلك (نهي) اي كلمة حتى
 (متوسطة بين الفاء الى الهملة نهي) اي اسلا (وبين تم الفيدة والهملة) وهذا فرق بين تم وحتى
 وقوله (ومعطوفا) اشارة الى فرق آخر (اي المعلوم بحتى) وفي اشارة الى ان اضافة
 المعلوم يضم حتى لادنى ملاسة لان المعلوم ليس بمعطوف بحتى لى حتى آلة للعطف
 يعنى ان حتى وان وان كانت مثلها فبما ذكر لكن المتبرقى العطف بها ان المعلوم بها (بحسب ما

ومنها جملة لا نقول
 فذلك من مقابلة
 الخاص بالعام وليس
 كذلك فان التبادر
 قدس سره لم يرد
 الايبان المنى ولا
 يتوقف هو على زيادة
 قد فيه لان التبادر
 من الترتيب هو الاصل
 ولذا قيده في معنى
 ثم بذلك اعدم حصوله
 بدونه على انه لا ترتيب
 في انضمام الوصل
 الذى في الفاء من هذا
 القيد المذكور وهنا
 فلو ان به فيه ايضا
 لكان كلامه مشغلا
 على ما لا حاجة اليه
 وقول القائل فذلك
 من مقابلة الخاص
 والعام من باب الاوامر
 الظهور المقام للاختواء
 على تسايل المتباينين
 قوله والفرق بين تم
 وحتى بعد اشتراكهما
 في الترتيب مع الهملة
 من وجهين قيل بل
 من ثلثة اوجه ثالثها
 ما تقدم من ان الهملة في
 حتى اقل من تم وكان
 الفائق لم يتصور معنى
 قوله بعد اشتراكهما
 في الترتيب مع الهملة
 والا لا يقول بمنزلة
 ذلك قوله هكذا
 في بعض النروج
 ذكر الرضى في بحث
 حتى الحارة انه لا يجوز
 في الساطفة يكون
 المعلوم غير الجز الاخير

اقتضاء وضما) اى وضع - حتى وهو كونها موضوعة لانها (جزء) (قوى اوضيف من حيث انه قوى اوضيف) قديم ما يكون مصححا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بالجزء لنفسه هذا الذى وقوله (اى متبوع مطوفها) اشارت الى ان الضمير المذكور راجع الى المطوف وانما اشترطت بهذا (ليفيد) (اى اللفظ بها) اى بحتى (قوة) (فى المطوف) (اوضفا) (فيه) اى فى المطوف وقوله (اى ليدل عليها) تفسير لقوله ليفيد يبنى ان المراد باقادة المطف لقوة الضمف دلالة عليهما لان القوة او الضمف حاصلان فيه قبل اللفظ بل اللفظ دل عليه لانه اعاده وقوله (حتى يميز الجزء) (اشارة الى ان المفيد لقوة المطوف اوضفا وانما هو المطف بحتى لا بغيره من الواطف لان حتى يميز الجزء . (بالقوة) والضف عن الكل فصار كانه غيره) اى بسبب تميز حتى بين الجزء والكل صار اى ذلك الجزء . مشابها بما هو غير الكل وان لم يكن غيره . وفى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز مشابها للكل كان صالحا (لان يحمل غاية) (وقوله) (وانها) عطف تفسير لغاية يبنى صالحا لان يحمل ذلك المطوف انها . (لفعل المتعلق بالكل ودل انها لفعل اليه) اى الى ذلك جزء المطوف (على شموله جميع اجزاء الكل) المتاخر لذلك الجزء المميز الخارج عنه بالمطف فى القوة او الضف مثال الجزء الذى (نحو مات الثانى - حتى الانباء) (مثال الضمف نحو) (قدم الحجاج حتى المشاة) فان الانباء فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه بدخول الجزء فى الكل لكن لما ريد انها لفعل الذى تعلق واستند الى الكل الذى هو الناس اذ كل جزء منه فى القوة الى الجزء الذى هو الانباء ميزته واستخرج بالمطف بمادل على انها . فكانهم كانوا غير احاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من احاد الحجاج اضمف الماشى منهم وقوله (والفرق) شروع فى بيان الفرق (بين ثم وحتى بعد واترا كهما) اى مع كونهما مشتركين (فى الترتيب) اى فى كونهما لا ترتيب (مع المهلة) فلم ياسبق ان الفرق بينهما (من وجهين احدهما اشترط كون المطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى كونه جزء . (فى ثم) فان المطوف فى ثم لا يشترط كونه جزء فيزم حينئذ ان يكون المطوف عليه صالحا للجزء فلا يقال جادى زيد حتى عمرو (وثانيهما) اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المتبوعة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جادى زيد ثم عمرو) فان عمرا جاد بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى حتى) ان المهلة المتبوعة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الانباء) لان غير الانباء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان جادة غيرهم وموتهم متساوون قوله (ويتعلق) بالصب عطف على ان يتعلق يبنى ان المناسب ان يتعلق الموت (بعد المتعلق بهم) اى بغير الانباء من الناس وقوله (بالانباء) متعلق بمتعلق (وان كان) اى ولو كان موت الانباء بحسب الخارج فى شأنا سائر الناس) فلا يجوز ان يقال فيه مات الناس ثم الانباء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى كما كان

من الملاق له وكذا لم يتذكره الشارح فى هذا المقام ففسك بعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر الخ ودا على الموصافى الهندية على نظر لاه نظر وان كان لا يصح على تحقيق الرضى تشبيهه للجزء حكما بقوله تحت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول الداطمة على اللاق للجزء اذ ليس اللاق فى حكم الجزء لكن لا خال فى جعل الجزء اهم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغنا عنه لانه قال الرضى فى بحث حتى الجارة انما بعد العاطفة يجب ان يكون حرا بما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا والجزء بالاختلاط نحو ضربت السادات حتى ميدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفه على الليل باعتبار انه ملاقى الجزء الاخير كما منعه الرضى ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خالطه بالليل فى النوم كما اجزاء الهندى فلا منافاة بين ان الرضى وتصح الهندى ثم ما ذكره وجها لدم دخول حتى على الملاق تكاف مستثنى عنه

المناسب ان يكون كذا في المثال كان (المناسب) في قوله المعطوف او ضعفه فلا بد من ان يكون معطوفهما قوة او ضعفا لكون ايضا (في التمعن) بل قال في المثال الثاني (تقدم قدوم ركبان الحاج) اي كان المناسب ان يكون كل ركب منهم مقدما (على رجا لهم) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع راجل يعني ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك بان تقدم الركبان بعد المشاة او تقدم بعض المشاة على بعض الركبان (ومع هذا) المثال اي والحال انه مع وجود عكس (يصح ان يقال تقدم الحاجب حتى المشاة) يعني فلا يضر وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم قاته لا يجوز ان يقال في هذه الصورة تقدم الحاجب ثم المشاة لانه لا اعتبر فيها الماهية بحسب الخارج لزمان يصح ايضا فيها وقوع في الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون الماهية في حتى اقل منها في ثم كاسبق من الشارح ولم يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل ولما كان الانتهاء في كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف جزء من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذي هو من مستملات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان ينفه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الماهية كذلك الانتهاء بالاقوى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعني ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد استناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عليه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل في ما قبله بل مجاورا لجزئه الاخير (كقولك تمت البارحة حتى الصباح) اي كنت نائما في الماهية الماضية الى هذا اليوم حتى انتهى نومي الى الصباح فان الصباح غير داخل في اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهي اليها الجزء الاخير من الليل (قانه) اي فان هذا الانتهاء الواقع في هذا التركيب (يفيد شمول اليوم لجميع اجزاء الليلة) مع ان حتى في هذا التركيب جارة وليست باطافة (ولذلك) اي ولا قادة الجارة هذا العموم (استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا) اي جازا استعمالها فيما يكون المنتهى جزء مما قبله وفيما لا يكون جزء بل كان ملحقا للجزء الاخير (الانه) اي لكن الفرق بين الجارة وبين العاطفة انه (لم يأت في العاطفة ما) اي لم يأت المنتهى الذي (يلحق بجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزء من متبوعه (فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها) في الجارة (تكون العاطفة محمولة عدهم على الجارة واذا كانت) اي العاطفة (محمولة عليها) اي على الجارة (لم يستعملوها) اي العاطفة (في معنيها جميعا ليقى للاصل) اي للجارة التي هي الاصل فيه (على الفرع) اي على العاطفة التي هي الفرع (منزلة) اي شرف وفضيلة وهذا بيان لفرعهم فيما بينهم وهذا يقتضي ان استعمال الجارة في كل من المعنيين وعدم استعمالها في البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون الطرفين مبهمين وقوله (انما استعملوها بيان لوجه الترجيح في تعيين البعض للترك يعني انما استعملوا حتى

لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى ليقيد بملطف الجزء على الشكل المنتهى المتابعة قوة او ضعفه بحيث صار منابرا لساير الاجزاء طاربا من الشكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الشكل لا يفيد القوة والضعف هذا بطوله مما قيل وهو مشتمل على الخط الصريح قانه حكم اولي بانه لا يصح دخول العاطفة على السلاق للجزء اذ ليس الملاقي حكم الجزء وقال ثانيا بانه لا خلل في جعل الجزء احر من الحقيقي او المحسوس وجعل الصباح احر من الملاقي حكم الجزء من المباشرة وهذا تناقض ظاهر واعلم انما ذكره الشارح قدس سره في هذا المقام هو المختار المتبر بين المتعنيين الموافق لمرام المص رحمه الله قال وقد شرط في حق ان يكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه لان الفرض كونه غاية لذلك ومتنبى لقصد بانه مخالفة الاول فيما اوجب الماهية من قوة او ضعف وكلام الرضى مرجح في انه حتى في ذلك

الجاءت الى اصلها وخصموها بالاستعمال في المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك في الماطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذى هو كون المتبى جزءا فاستعملوا الماطفة التي هي الفرع (في الظاهر معنيها وهو كون مدخولها جزءا) اى من متبوعه وانما كان هذا المعنى اظهر من المتبى الملاقى (اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل) لان الانباء والمثابة المذكورين في المثالين لدخولهما في عموم ما قبلهما يكون اسناد الموت او القدوم اليها اعرف بخلاف الصباح فان المباحرة لما كان طرفا للنوم لم يكن وجود النوم في الصباح الذى هو الخارج عنها اعرف بما يكون جزءا منه وقوله (واكثر في الوجود) عطف تفسير لقوله اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين) والمراد بالمتجاورين الملاقى والجزء الاخير (هكذا) اى ذكر التوجيه كقائه (في بعض الشروح ومن هنا) اى ومن هذا التوجيه (ظهور وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه) اى ظهر قوله ومعطوفها جزءا من متبوعه (وعدم الحاجة) وظهر ايضا عدم الاحتياج (الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما يشمل) الحقيقى الذى هو المستعمل في الماطفة ويشتمل (للمجاور) الذى هو الجزء المجازى (ايضا كواقف في بعض الحواشي) وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول (ولما فرغ من بيان الحروف التي تكون للجمع شرع في بيان ما لا يمكن للجمع فقال (واو واماوا) (كل من هذه الحروف الثلاثة) (لاحد الامرين) (اى الى الدلالة على احد الامرين والاوامور) وانما قصره بقوله للدلالة لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان او مثلا في قولنا جاءني زيد او عمر وليست بموضوعة لزيد او لعمر ويل موضوعة لتدل على ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله او الامور للاشارة الى ان المراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا لكنه اكتفى باقوله اكتفى في قوله الكلام مالمضمين كثنين وفي قوله واذا تنازع الفعلان وقوله (حال كون ذلك الاحد) للاشارة الى ان قوله (مبهما) حال من احد وقصر الشارح المبهم بقوله (اى غير معين) وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفيا محتاجا الى تفسير بل لا يوضح ان المراد بالاجام ليس هو ما كان مبهما في الخارج بل المراد منه ما يكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعاني الاخر مثل الشك والاجام وغيرها فانما تعرض في الكلام فحينئذ لا يتجه ما قيل ان هذا التفسير انما يصح في او اذا كان للشك واما اذا كان للتفصيل كما في التفسيرات والالهام فهو للمعنيين وقوله (ولايتوهم) رد على ما توهم (ان او في مثل قوله تعالى «واقطع منهم آثما او كفورا») يعنى اذا وقع في حيز النفي ليس لاحد الامرين بل (لكل من الامرين) حتى يحصل في نفيه نفي كل منهما كما هو المراد منه لانني احدهما لانه ليس بمردافا جاب بان هذا التوهم (لانها) اى كلمة او في مثل هذه الآية (مستعملة لاحد الامرين) ايضا كافي ثابت وباقية (على ما) اى على

المثال اعني تحت الباحة حتى الصباح لا يكون خاطئة ولا غلبا ان تأتى بما ذكره قصد لزيادة البيان قال ويشترك الجارة والماطفة في انه لا بد قبلها من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في الماطفة حتى يكون مسطوقا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة ولما قد الجارة فيموز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز قدره نحو تمت حتى الصباح اى تمت القلة حتى الصباح ويتفرقان ايضا بان ما بعد الماطفة يجب ان يكون جزأ مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد او الجزء بالاختلاف نحو ضربت السادات حتى عبيدهم او جزء لادل عليه ما قبلها كما في قوله الى العيصية كي ينفذ رحمة والراد حتى نله القامع عند من قال منه مظف على العيصية اى الى جميع مامنه ويجب ايضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها كالقرب في ضربت القوم حتى زيد الامانة وانع على زيد ايضا واما الجارة فلا يكون على مجوز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها كمت الباحة حتى الصباح

المعنى الذى (هو الاصل فيها) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم التنى الذى هو المراد منه (ستفاد من وقوع الاحاد المبهمة فى سياق التنى) يعنى ان كلامنا من الاتم والكفور واقع فى سياق التنى فيلزم نفى الامرين بناء على ما هو المقرر من ان النكرة اذا وقعت فى سياق التنى قيد العموم (لا) ان العموم مستفاد (من كتمان) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ احدا وما يؤدى معناه فى الاتبات فغناه للواحد واذا استعمل فى غير الموجب فغناه للعموم فى الغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط فاحفظه بسمعك ولما كان بين ام المتصلة وبين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره اراد ان يبين خواص كل منهما فقال (وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للاشارة الى دفع ما قيل من ان فى عبارة المصنف خلافا لى عبارة تقتضى ان تكون ام المتصلة لازمة لهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما كانت كتمام لازمة لها كانت الهمزة ملازمة به بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملازمة لهمزة فالجواب ان المراد باللازم ليس اللازم المنطوق بل يعنى انها غير مستعملة بدونها (ياها) (اى يذكر بعدها بلافاصلة) (احد المستويين) يعنى انها تذكر فى تركيب فيه مستويان احدهما بلام ام المتصلة (و) (المستوى) (الآخر) (بل) (الهمزة) فقوله والآخر بالرفع عطوف على احدها الهمزة (اى همزة الاستفهام) عطوف على الضمير المنصوب المتصل فى بليها وقد اشار الىه بذكر بل وهذا جائز لانه من عطف الشئين بحرف واحد على مضمولى عامل واحد وقوله (بمديوث احدها) ظرف اقوله بليها وقوله (اى احدها المستويين عند التكلم) للاشارة الى ان التكلم يجب ان يكون طالما ثبت احدها لاعلى الثمين وجاهلا فى الثمين فتستعمل ام المتصلة لهمزة الاستفهام فى السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلى احدهما تلك المتصلة والاخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود واحد المتساويين بلاشك بخلاف كلمة اقامتها لاشك فى التحقق وقوله (لطلب الثمين) متعلق بقوله بليها اى انما بليها كذلك لقصد طلب تعيين ذلك الاحاد الذى وقع بلاشك لادفع الشك وقوله (من الطالب) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان الثمين الملم يوجد للتكلم وجب احاطته الى الطالب (ومن ثم) (اى من اجل) ما ذكرنا من الشرط وهو ان ام المتصلة بليها احد المستويين والاخر الهمزة بمديوث احدها الطلب الثمين) (المجوز) (تركيب) (ارأيت زيد ام عمرا) (فان المستويين في زيد وعمرو واحدهما) اى احدها المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولى كقوله (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لميل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فمل وهو رأيت (هنا اى الحكم بمدجواز مثل هذا التركيب (ما) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلا (والقول) يعنى ان ما اختاره المصنف لما قل (عن سيبويه) لان المتقول عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الا حسن الافصح بل هو جائز (حسن

(فصيح)

وصمت رمضان حتى
الظفر كما يكون جزأ
ايضا منه نحو اكلت
السكدة حتى رأسها
بالجزء واليدى مع
جماعة اوجب كون
ما بعدها ايضا جزء
ما قبلها كما فى الناطقة
فلم يجز وانما البارحة
حتى الصباح جرا
كالم يجز فليها وهو
مردود بقوله تعالى
سلام على حق مطاع
الغدير هذا كلامه وقد
علم به ان نومه عدم
النافذة بين نى الرضى
وتصحيح الهندى من
حجاب الاوهام وعلى
تقدير التسم لا يرد
بشئ على الفاعل
قدس سره لانهم
يقطع بفساده الى
عدم الحاجة اليه
وعليك بحيط بان ما
ذكره قدس سره احد
تحقيقا من كلام الرضى
لاشتماله على وجه
ذلك الاختصاص
المتضمن لاقادة القوة
والصف وسره قالا
عراض بانه تكلف
سنتفى عنه بما ذكر
من الزام والقول
بان التكلم ببعض
الغرض من عدم
تذكر ان الرضى جرى
على ذلك معنى على عدم
الاطلاع على مراتب

فصيح (و) تركيب (ازيدارأيت ام عمرو) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلى الهزمة
 (احسن وافصح) من التركيب الاول (وحيث) اى وحين كون المفعول عن سبويه هذا
 (يكون تركيب رأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحاً وان لم يكون احسن وافصح) فحيث
 ثبت خلل فى كلام المصنف حيث كان مخالفاً لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفى الترجمة
 الشريفة) اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعدم الجواز بناء على نسخة من نسخ
 الكافية بأنه وقع (انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروء على المصنف وعليه خطه هكذا
 يلها احاد المستويين والآخر الهزمة على الاصح ومن ثم ضعف رأيت زيدا ام عمرو) وهذه
 ما وجد من النسخ الصحيحة المنصومة وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان فى النسخة التى وجدت
 هكذا خلافاً لان حاصل اشتراط الولي للاصح والحكم بضم هذا التركيب لا يبطله
 لكن (ان) هذا (الحكم بضمه) اى التركيب (لتنزله) اى قصد الاخبار (عن) تنزله من
 (مرتبة الاصح الى) منزلة (التصحيح غير مناسب لان ما كان حسناً فصيحاً لا يعد ضمياً
 يعنى ان مدار تخليص المصنف اذا وجدت نسخة بأنه لم يكن فصيحاً (وبالجملة) اى سواء
 كان الواقع من المصنف قوله لم يحز او قوله ضعف (فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب
 والحق ما نقل عن سبويه) وقوله (و) (ايضاً) (من ثم) (شروع فى تفرير آخر وقوله
 (اى من اجل ما ذكره) ليعان ان المشار اليه فاسبق هو المشار اليه هنا (كان جواباً)
 (اى جواب ام المتصلة) (بالتين) (اى) جواباً بمبها (بتين احد الامرين) بأن اجاب
 بأنه زيد او عمرو (لان السؤال عنه) اى عن التين (دون ثم) يعنى لم يحز ان محاب بنم (اولاً)
 (لانها) اى لا نأتم ولا حراً تصديق لكنهما (لا يفيد ان التين) بل يفيد ان اقرار اصل
 الفعل اوفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو وقاب عنه بنم او
 لا يفيد معنى انه جاء او لم يجى ولا يفيد ان الجاني هو زيد او عمرو (بخلاف او واما مع
 الهزمة) وهذا شروع فى بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهزمة وبين غيرها من حروف
 التريد وهى او واما فاتها ايضا تستعملان مع الهزمة (كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو)
 قلت (اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها) اى الجواب عنهما (بلا وتم لان
 المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لا على التين جاءك اولاً) واذا قلت فى
 فى جوابه نم يكون معناه ان احدهما جاء لا على التين واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما
 لم يجى يعنى انها لم يجى قوله (وقد محاب) عننا لم يشلق بمجواب ام المتصلة ان الجواب عن
 السؤال بالهزمة دام المتصلة لا يصح بنم بل اما بتين احدهما كما صرح المصنف او (بنى
 كليهما) بان قال لم يجى زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما)
 يعنى قد يكون المستهتم مخطأ فى دعواه ثبوت احداً من حيث اورد به الهزمة دام بالتين
 على ان المتكلم اعتقد ان احدهما جاء لكن طلب من المخاطب تعيين ذلك الاحد فيقال له
 على الرد لما توهم من وقوع احداً من زيد كره بعد ذلك ما يرد الى الصواب بنى كلا

الكلام قوله او غير
 معين عند المتكلم
 قيل هذا فى او
 لك واما التفصيل
 كما فى التفسيرات او
 للايهام فهو المعين
 عند المتكلم الا ان
 يقال انه اراد بيان
 المعنى المشترك بين
 التثنية ومعنى التفصيل
 والامام لا يجرى فى
 او وهذا ادفع انها
 فى لا تطيع ضم
 آما او كفوا بـ
 الامرين لا لو سلم
 فالكلام فى المعنى
 المشترك بين التثنية
 وهذا غير جارى
 او واما ما اجاب به
 انه فلا يدفع الاشياء
 لانه وان كان فيه
 لاحد الامرين بهما
 والعموم لزوم من
 دخول الذى على
 احد الامرين بهما
 لكنه ليس لاحد
 الامرين بهما عند
 المتكلم وليس كذا
 لاجتماعه الى ارضع
 او الى الامس لاحد
 الامرين بهما والصين
 فى التفصيل والايهام
 انما كان محسب
 الاراضى المرى فيها
 اسل الموضع فلا يرد
 ما اورد على الخارج
 قدس سره واما
 ما ذكره من البيان
 الدافع فى ضم فلا
 حاصله قوله لازمة
 لهزمة الاستفهام
 اى غير مستعدة
 بدونها قيل لومه فى

الاسمين بان قال لم يحى كلامها واعتقاده وقوع احدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث ان ذا الين من الصحابة سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على راس الركبتين في احدى الصلوات الرباعية اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فاجاب عنه عليه الصلوة والسلام بقوله كل ذلك لم يكن وقال العصام ان مراد الشارح بآتيان هذا الكلام بمحتل ان يكون اعتراضا على المصنف بانه لا ينحصر الجواب في التمين وان يكون تنبيها على ان مراده بالحصر الحصر الاضافي يعني انه يصح التمين بنحو اول الفحيتن لا ينافي هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفا في جواب التمين اولى بما ذهب اليه الشارح فان الجواب بنى كليهما ليس باجابه بل بمحطة للتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والا اجابة انعام المسئول بالامثال لقوله تعالى «واما السائل فلا تنهر» والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب في الجواب بالتمين انتهى ملخصا ثم اراد الشارح ان يترش على المصنف بوقوع التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعمه منه فقال (فالشارح اية) في قول المصنف ومن ثم (في الموضوعين اى في قوله ومن ثم لم يحى وفي قوله من ثم كان) (امر واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكرر كما هو شأن امثاله (لكنه لا كان مستملا على شرطين لصحة وقوع) ام (التصلة) يعني باحد الشرطين ولى احدهما الهزمة وبالاخر طلب التمين (فرع اى المصنف (عليه) اى على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اى من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يحى فرقا على الاول بانحصر الجواب في الثاني وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجملهما) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ (اشارة) بالنصب مفعوله يعني ذكر المصنف كلمة ثم مكررة لقصد الاشارة (في كل موضع) اى من الموضوعين (الى شرط آخر لا يخلو) اى هذا الجمل بناء على هذا القصد (عن ساجه) وهو بالجمل بمعنى القبح بنى لا يخلو عن قبح (ولو) اقتصر على قوله هذا اشارة الى المبارقة تاتى قيد المرام بلا قبح وهى الاقتصار على قوله (ومن ثم لم يحى) وقوله (في اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اى ولو اقتصر على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتمين على قوله لم يحى وتعلق) اى ولو جمل (كل حكم) متعلقا (بشرط على طريق التلث والتثنية) لكان اخصر واحسن كالايجنى) ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان ام المنقطعة فقال (و) (ام) (المنقطعة) وهو مبتدأ وخبره قوله (كل) يعني ان كلمة ام التي قال لها ام المنقطعة متشابهة بالخرتين وهما بل والهزمة لوجود الاضراب والشك في معناها من جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اى في كونها للاضراب (عن الاول) (و) (مثل) (الهزمة) (الشك في الثاني) اى ومن جهة كونها للشك في الثاني مثل هزمتا الاستفهام وما كان في النقطه الذي وقع بعدها وجهان ولم يترش المصنف لتفصيلها بل اكتفى بآراده امثال واحد يصلح لوجه الاول اراد الشارح ان يفصلها بطريق من كلام المصنف فقال (والواقع قبلها) اى الاسم الذي وقع قبل ام

اللفظ بمعنى لم يشارفه فاللازم معنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو اللازم الجزائي وهذا من باب النقطه ان لم يثبت في الزان جواز الملاقاة اللازم على المفارق وانما هو قسم من القرض قسم المفارق قوله لان ما كان حسنا ضميا لا يند ضميا قبل لا كلام في عدم عدمه ضميا مطلقا امالي عدمه ضميا بالاضافة الى الاقصر فطر وليس يضى قوله وقد يجاب بنى كلامها قيل اما اعتراض على المصنف بانه لا ينحصر الجواب في التمين اولى بما ذهب اليه الشارح فان الجواب بنى كليهما ليس باجابه بل بمحطة للتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والا اجابة انعام المسئول بالامثال لقوله تعالى «واما السائل فلا تنهر» والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب في الجواب بالتمين انتهى ملخصا ثم اراد الشارح ان يترش على المصنف بوقوع التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعمه منه فقال (فالشارح اية) في قول المصنف ومن ثم (في الموضوعين اى في قوله ومن ثم لم يحى وفي قوله من ثم كان) (امر واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكرر كما هو شأن امثاله (لكنه لا كان مستملا على شرطين لصحة وقوع) ام (التصلة) يعني باحد الشرطين ولى احدهما الهزمة وبالاخر طلب التمين (فرع اى المصنف (عليه) اى على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اى من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يحى فرقا على الاول بانحصر الجواب في الثاني وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجملهما) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ (اشارة) بالنصب مفعوله يعني ذكر المصنف كلمة ثم مكررة لقصد الاشارة (في كل موضع) اى من الموضوعين (الى شرط آخر لا يخلو) اى هذا الجمل بناء على هذا القصد (عن ساجه) وهو بالجمل بمعنى القبح بنى لا يخلو عن قبح (ولو) اقتصر على قوله هذا اشارة الى المبارقة تاتى قيد المرام بلا قبح وهى الاقتصار على قوله (ومن ثم لم يحى) وقوله (في اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اى ولو اقتصر على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتمين على قوله لم يحى وتعلق) اى ولو جمل (كل حكم) متعلقا (بشرط على طريق التلث والتثنية) لكان اخصر واحسن كالايجنى) ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان ام المنقطعة فقال (و) (ام) (المنقطعة) وهو مبتدأ وخبره قوله (كل) يعني ان كلمة ام التي قال لها ام المنقطعة متشابهة بالخرتين وهما بل والهزمة لوجود الاضراب والشك في معناها من جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اى في كونها للاضراب (عن الاول) (و) (مثل) (الهزمة) (الشك في الثاني) اى ومن جهة كونها للشك في الثاني مثل هزمتا الاستفهام وما كان في النقطه الذي وقع بعدها وجهان ولم يترش المصنف لتفصيلها بل اكتفى بآراده امثال واحد يصلح لوجه الاول اراد الشارح ان يفصلها بطريق من كلام المصنف فقال (والواقع قبلها) اى الاسم الذي وقع قبل ام

المنقطعة (اما خبر) يعني ليس بإنشاء (مثل) (قولك) (انها لا بل ام شاء) (اي) ان القطعية التي اراها لا بل) يعني اذا رأيت شجا وجزمت بانها قطعية لا بل (وهي) اي وهذا الجملة (جملة خبرية فلما علمت) اي بصدان جزمت (انها ليست لا بل) فظهر خطأ ذلك في الحكم والجزم (اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بانها شيء معين قائم لوجزمت بالثاني استعملت فيه بل لكنك لما لم تحصل لك علم في الثاني ولم تقع رجحان على شيء حصل الشك (في انها) اي القطعية المرسية (شاءوش) آخر فاستفهمت) اي طلبت من المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اي بل ام شاء) فيكون معناها سر كما من معنى بل والهمز تاعلم ان استعمال ام المنقطعة في هذا المعنى هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام اخير اذ لا معنى للاستفهام في هذا الكلام لانه حكاية عن فرعون بأنه قال ام اخير ولا شك انه جزم بكون خيرا في زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان ما بعدها مستملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور فان وجود هل الاستفهامية يقتضي تجريد ام الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم انها لا بل ام شاء بأنه من عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز بالإجماع واجاب الفاضل المندى بأنه استفهام مستأنف ورد بأنه يلزم ان لا تكون ام المنقطعة من حروف العطف بل تكون حرف استفاف والكلام عن تقدير عداهما من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك امي غير شام ام شاء ورد بأنه يلزم منه ان تول المنقطعة الى التصلة واجيب بنع الزوم لان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فقتل على معنى ام التصلة او بدونه فلا تشمل كأن يقتصر على امي شاء وعلى اي تقدير يحصل الفرق بينهما بان ام التصلة مختصة بالاول والمنقطعة تشمل فيه وفي غيره وقال المعاصم بعد قتل هذا الكلام ونحن قول يجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل امي شاء الى قولك اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه كذا حققه عصام الدين ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني فقال (واما استفهام) يعني ان الواقع بعدها اما استفهام (كما تقول ازيد عندك عمرو اي بل ام عمرو حين قصد) اي انت (الاضراب عن الاستفهام الاول) وهو قوله ازيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول ثم شرع في خواص اما العاطفة التي هي لاحد الاسرين ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اي كلما ما بكسر الهمز وقوله (قبل المظوف عليه) ظرف للخبر وهو (لازمة) وقوله (مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اي غير مستعملة الامها) تفسير لزوم وقوله (يعني اذا عطف شيء) تفسير للمجموع اي يربط بالزوم انما اذا عطف اي اذا اريد عطف شيء (على آخرها ما يلزم ان يصدر المظوف عليه اولا) اي قبل المظوف (باما) اي بكلمة اما (ثم عطف عليه المظوف) اي الشيء الثاني الذي اريد عطفها على الاول (بان نحو جاءني اما زيد

او تمت لي هذا التردد
قلة التأمل في كلام
الشارح قدس سره
وما قال به من القول
بان الالفة انما
السؤال الخ مخالف
لا عليه الاستعمال
فان رد السائل ونقطة
من وجه يحصل
الانكسار والاستكان
جواب في العرف قوله
ومن الثاني ان الواو
الفاضة على اما الثانية
لطفها على اما الاول
قبل هذا من مخترعات
الشارح اخذه من قول
الاندلسي حيث قال
المسافة سكتا هما
والواو لطف احدهما
على الاخرى ليصلها
كحرف واحد يظف به
ما بعد الثانية في ما بعد
الا ول يفتح على
الشارح انه لا يمكن
اما الاول لطف
كيف يفتح عطف
الثانية عليها يعرف
الجمع التليد فحركة
المظوف مع المظوف
عليه في حكم التركيب
والشهور ان الواو
زائدة لا كيدوزم
الانكسار بين العاطفة
حتى قيل التزاما فيها
دون تكن لزوما
مضافة غير العاطفة
بخلاف لكن ولا يرد
ذلك على الشارح
قدس سره لانه
لا يلزم من يحكون
المظوف في حكم

واما عمرو) وانما يلزم تقديم اما في الموقوف عليه (يلزم) اى لتعبدان يلزم (من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك) وقوله (جائزة) بالرفع خبره يد خبر اى كلة اما قبل الموقوف ليست بلازمة (مع او) (يعنى) اى يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر الموقوف عليه بما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب) ذلك كما في العطف بما بل يجوز في العطف باو (نحو جاءنى زيد او عمرو) اى بلا تصدير اما وهذا عند الجمهور وتبعهم المصنف (وهذه بعض النجاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا) اى وان كانت من الحروف العاطفة لزم الحذف فان العاطفة (لم تقع) اى يجوز ان تقع (قبل الموقوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى دليلهم الاخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة لم يجوز دخول العاطفة الاخر عليها وليس كذلك قاله (تدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي) اى اما (ايضا) اى كالواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد عاطفين مما ويكون احدهما لفو او الجواب عن الاول) اى عن دليلهم الاول وهو منافاة التقدم للعطف (ان اما الساقطة على الموقوف عليه ليست للعطف) يعنى انه لا يلزم من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للعطف وايس كذلك (بل هي) (تثنية على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني) اى والجواب عن الدليل الثاني وهو لزوم ايراد العاطفين باه لا يلزم ما يرد العاطفين مما وانما يلزم لو كان كلاهما عاطفين شئ واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها) اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها عن ما بعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (قائدة اخرى) اى قائدة مستقلة (فلا) تكون (لفو) آ وقال المصنف هذا الجواب من مختار الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاها والواو لاحدها على الاخرى ليجملها كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وتجه على الشارح انه لو لم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة الموقوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن لزموها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفي بعض الحواشي اننا لانسلم كونه من مختار الشارح الفاضل كيف وقد قال المصنف في شرح المفصل ان الواو في ما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينهما وبين اما المتقدمة ولا تكون اما متصفا لغرض الجمع بينهما وبين وما المتقدمة ثم قال المصنف في ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مختار الشارح بل الشارح ناقل وقوله وتجه على الشارح ليس في محله والمجرب منه انه بعد اعترافه اخذه من كلام الاندلسي كيف يجوز ان يقول انه من مختار الشارح واظن ان قوله وتجه على الشارح سهو من قلم التاسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول وتجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لا الى الناقل والله اعلم (ولا ويل ولكن) (هذه الحروف الثلاثة) (لا احدها) اى موضوعا لاحد الامرين كالخروف

الموقوف عليه كون اما الاولى عاطفة ايضا بل اللازم هو التوافق في الغرض المسوق له ذلك وهو حاصل بدون هذا الاعتبار قوله حرف التثنية قبل الظاهر هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التثنية فالأولى ان يحمل من قبيل حروف زيادة وذلك من قبيل الواو لان الموضوع لتثنية يكون معناه التثنية فهي من جملة حروف المعاني ولقد سبق التثنية على سائر حروف المعاني لانها لا تكون الا في صدر الكلام سوى هاء المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهو في صدر الكلام نحو قوله تعالى حالتهم اولاء والاصل انهم هاء اولاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل وغير المقسم نحو هاتفة ذاتلبن هاتلبر وابيه ذاتما وقرق الصالحين اما والاولى اما متعقب الكلام الذي

يتلوه قول اما الذي
 فاقبل بيني انا فاقبل
 هل المقتضى دون
 الجواز واما لا تحرف
 فتشبه الكلام فتنبيه
 قول الا ان زيدا
 خارج ومنه علم ان
 اعمى يستعمل لمجرد
 التنبيه وحسب ان
 يجعل انما يسهلها
 مكسورة مكثا قبل
 ويظهر قوله بلزوما
 القسم قبل استعمال
 الزوم على خلاف
 ما هو جازمه والا لكان
 يقول ولزم القسم
 وتقول اى وافقه
 واى الله يحذف حرف
 القسم ونصبه اى اذا
 كان قبله كلمة هاء التنبيه
 نحو اى ما الله اى لا اله
 مجرد لاصير لناية
 حاسب الجازى اى
 اى ثلاثة اوجه هذا
 واما الساكنين
 واتيانا ساكننا مع
 التثنية الساكنين على
 فيه حده لان المدة
 والمسلم على كلتين
 اجراءهما مجرى كلمة
 واحدة كاضل فى ما افقه
 وهذا ايضا من
 خصائص لغة الله هذا
 وفيه انما ذكره
 من ان الله يستعمل
 الزوم على خلاف
 طاعته نظر الى قوله
 لىام التثنية لازمة
 لهزمة الاستفهام من
 قبيل ما لا يبين قوله
 ومنى سكوتها زائفة
 ان اصل الذى بدوتها

الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدها مباحا وهذا المحرف لاحدها (معينا)
 اى لنسبة الحكم الى احدمن الامرين وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) يدل من الامرين
 على التبيين اى على وجه التبيين بخلاف او ونحوها فاقبل على وجه الابهام ثم فصل الشكلا
 منها فقال (كلمة لا) يعنى كون كلمة لا من الثلاثة موضوعا لنسبة المذكور هو انها (لتنى
 الحكم اثبات للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متفق بينى (فالحكم هنا) اى الحكم اثبات
 متعين (للمعطوف عليه) للمعطوف نحو جاني زيد لا عمرو فحكم المحيى فيه اى فى هذا (لزيد)
 اى نبوته معين لزيد (لا لعمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعنى
 انها تستعمل على وجهين احدهما بعد اثبات والاخر بعد انى فان كانت (بعدا لاثبات) تكون
 (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاني زيد بل عمرو اى بل جاني
 عمرو فحكم المحيى فيه) اى فى هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (ودون المعطوف عليه)
 اى دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اى فى ما عطف
 عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان قابلا بل احكم من التنى والاثبات فحينئذ يكون
 (فى حكم المسكوت عنه) اى كان شيئا اذا لم يذكر لا يحكم عليه بشئ فكذا هذا المذكور
 لا يحكم عليه بشئ وقوله (فكانه) تفرغ لكونه فى حكم المسكوت عنه يعنى انه شبه بشئ
 (لم يحكم عليه بشئ لا بالحيى) لانصرافه عنه الى المعطوف (لا بعدا) لانه ثبت الحكم له
 قبل العطف (والاخبار التى وقع منه) بكسرة الهزمة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى
 اخبار التكميل عن محيى زيد لم يكن (يعتريق القصد) بل القصد اخباره بمحيى عمرو (ولهذا)
 اى ولكن الاخبار عن محيى زيد غير مقصود (سرف عنه الحكم) اى عن زيد (بكلمة
 بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم المحيية اليها لقال جاني زيد وعمرو ولو كان فيه
 عن الاول لقال لم يحى زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم للاول بالوجهين ثم شرع فى بيان
 الاستعمال الثانى لها فقال (واما كلمة بل بعد التنى) صدرها بالتفصيل لوقوع الاختلاف
 فى حكمها يعنى انها اذا وقعت بعد التنى (نحو ما جاني زيد بل عمرو فقه خلاف) اى فى كون
 الاول فى حكم المسكوت عنه كافى لاثبات وفى كونه محكما عليه بالتنى (فذهب بعضهم الى
 ان كلمة بل لصرف حكم التنى عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها تصرف حكم عدم
 المحيية فى هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود فيه عن عمرو فتنى قوله (نحو ما جاني
 زيد بل عمرو اى بل ما جاني عمرو والمعطوف عليه) يكون (فى حكم المسكوت عنه) كافى لاثبات
 يعنى لا يحكم عليه بتنى والاثبات (وبعضهم ذهب الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد التنى
 (تثبت الحكم التنى) اى لاثبات الحكم الذى يتنى (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعنى انها
 للحكم باثبات مانق قبلها للمعطوف (والمعطوف) اى فحينئذ يكون المعطوف (عليه فى حكم
 المسكوت عنه) والحكم متنى عنه فتنى ما جاني زيد بل عمرو (وهو انه) بل جاني عمرو زيد اما
 اى فحينئذ يجوز فى زيد المعطوف عليه جازؤه (فى حكم المسكوت عنه) او المحيى او لم يبق على

السكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بان الحجة (منقبة عنه) (ولكن لازمة) تخفيف النون
وسكونها (للتني) (اي غير مستعملة بدونه) اي بدون التني وقد مر ما فيه ولما تبديل حكم كلمة
لكن من حيث وقوعها لعطف المفرد او لعطف الجملة اشار اليه بقوله (فان كانت) يعني انها اما
لعطف المفرد او لعطف الجملة فان كانت (لعطف المفرد على المفرد فهي) اي كلمة لكن
(قبيضة لا) فان لا لما كانت لتني ما ثبت في الاول (تكون) لكن (بالجواب) اي لاثبات (ما انتني
عن الاول فتكون) اي فحينئذ تكون كلمة لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة
للتني يعني ان لزوم كلمة لكن بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها في هذا
الاستعمال لازمة (لتنى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو) فان الحكم
بالقيام منقبة عن زيد وذلك لازمه فانه لو لم يرد تنى الحكم عن الاول لقال ما قام زيد ولا عمرو
وعطفه بالواو (وان كانت) اي كلمة لكن (لعطف الجملة على الجملة) اي موضوعه وفي بعض النسخ
في عطف الجملة اي مستعملة فيه (فهي) اي فحينئذ كلمة لكن (نظيرة بل يحجبها بعد التني والاثبات
يعني في جواز وقوعها بعد التني مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد التني) اي فان وقعت بعد
التني تكون (لا ثبات ما بعدها وبعد الاثبات) اي وان وقعت بعد لا ثبات تكون (لتنى ما بعدها
نحو جاني زيد لكن عمرو لم يجبي) فان قوله عمرو لم يجبي جملة عطف على جملة جاني زيد فلما
وقعت فيه بعد الاثبات كانت لتني ما بعدها مثال لوقوعها بعد الاثبات وقوله (وما جاني
زيد لكن عمرو وقد جاء) مثال لوقوعها بعد التني (فعل كل تقدير من التقديرين غير مستعملة
بدون التني) وقد عرفت ان المراد بالازم هو هذا المعنى (حروف التثنية الا واماوها) يعني
كلمة الابطحيف للام وكلمة اما تخفيف الميم ايضا وقاله المصنف لظاهر ان هذه الحروف ليست
حروف معان بل اصوات وضمت لغرض التنية والاليق ان يحمل من قيل حروف الزيادة
انتهى واما قاله المصنف والاليق لا احتمال ان قال ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة
بلزوم الصدارة لهما والله اعلم ولما كتني المصنف باسقاطها الى التنية في انها تقتضي الصدارة اراد
الشارح ان بينها فقال (يصدرها) اي باحد الحروف الثلاثة (الجل كلها) اي سواء كانت
اسمية او فعلية وقوله (حتى لا ينفل الخطاب عن شيء مما ياتي التكميل اليه) يعني انها وضمت
لتنية الخطاب قبل الشروع في الجملة ليشغلن لما يقال له ويلقى اليه فلا ينفل عنه اذ قد عرفت
بعض ما ذكر على تقدير النفقة (لهذا) اي ولكون الفرض منها هذا التنية (سميت حروف
التنية نحو الازيد قائم) (واما زيد قائم) (وهذا زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاولين
فقال (وتدخلها) اي كلمة هامن الثلاث (خاصة من المفردات) يعني الا الاولين مختصان
بالدخول على الجملة بخلافها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بدخلة
في جميع المفردات بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا ينفل الخطاب
عن الاشارة التي لا يتبين معانيها) اي معاني تلك الاسماء (الايها) اي الابقهم
(نحو هذا وهما وهذان وهذان وهؤلاء) وقال الاشارة حتى تبين معناه الجزئي

لا ينفل قبل يربوب
ذلك اليان كون
ان ولا م الابداء
من حروف الزيادة
ولذلك لم يكف
به الرضى وقال مع
انها لم تعد المعاني التي
وضعا الواضع لها
فكانها لم تعد شيئا
بخلاف ان ولا م
الابداء والافاظ
التي اكيد اسماء كانت
اولا فانها باقية على
ما وضعت له هذا
ويعلم منه ان المعنى
الذي يفيد الحروف
الزوائد من موادش
الاستعمال والتخير
بان الرضى لم يقل
كذلك وانما عبارته
هذه قيل انما سميت
زائدة لاثبات لا يتغير
بها اصل المعنى بل
يزيد بسببها الاتاكيد
المعنى الثابت وتقويت
فكانها لم تعد شيئا
لما لم تنابر فاقنينا
للاشارة السائدة
الخاصة قبلها ويزعم
ان يدور على هذا
ان ولا م الابداء
والفاظ التاكيد
اسماء كانت اولاً
زوائد ولم يقولوا
بها فاقنينا اخذ اعتراض
الرضى بعد ان حرف
الكلم عن موضعها
واورد على الشارح
قدس سره وقد
عرفت انما ذكره
ما ذكره في وجه

العصام ان الصادرة فيها لازمة الافيها، المتصلة باسم الاشارة فاتها قطع حيث يقع اسم الاشارة
 فيقال زيد هذا وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينهما وبين اسم
 الاشارة واما اذا فصل بينهما ففى صدر الكلام نحو قوله تعالى هاتم اولاء والاصل
 اتم هؤلاء، وقل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الضم برفع المرفوع المتفصل كسابق وغير
 القسم نحو هاتم فالتلموا ونحو هاتم المر الله فاقسم وقرق الصحاح بين اما والافعاله اما
 بتحقيق للكلام الذى يتلوه يقول اما ان زيدا عاقل يعنى انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والا
 يفتح بها الكلام للتبني يقول الان زيدا قائم يقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم
 ان اعلم يستعمل لجر والتبني وحيث يناسب ان يحمل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله
 فتأمل الى ان فيها قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اى الحروف التى تستعمل فى النداء
 خمسة (يا عمو) اى احدها كلمة يا عمو اى حروف النداء (استمعا) اى من جهة الاستعمال
 وانما كانت اسمها (الان) اى لان كلمة (استعمل) لنداء ما القرب والبيد) وكذلك المتوسط قال
 العصام اعلم ان يكونها اعم بحسب موارد الاستعمال اعم ايضا يجوز كونها محذوفة ومذكورة
 ولا يخفى من حروف النداء سواها وايضا لا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذلك الاسم المستثنى
 وياها وبها والندوب لا ينادى الا بها (واو ايا) اى هذه الكلمة موضوعة (البيد)
 اى لنداء البيد ومختصة به (واى) (فتح الهمزة وسكون اياء) (والهمزة) اى وكذا الهمزة
 المفتوحة موضوعة (للقرب) ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط اراد ان يشار
 ان يا أول كلامه بحيث لا يرد عليه التقص فقال (وكأنه) اى اظن ان المر (اراد بالقرب
 ما عدا البيد فيدخل) اى فعين اراد به معنى انه ليس ببعيد يدخل (فيه) اى فى القرب
 (المتوسط ايضا) وانما ادخله فى القرب (فان القرب يقسم الى قريب متصف باصل القرب
 من غير زيادة وله) اى وضعت له اى لهذا القريب (كلمة اى الى اقرب متصف بزيادة القرب
 وله) اى وضعت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى مسمى الهمزة الذى هو
 (بمخلاف البيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فالقرب بالمعنى المقابل للاقرب)
 لا بالمعنى المقابل للبيد (هو المتوسط بين كال البيد وكال القرب) (حروف الايجاب)
 اى الحروف التى يجاب بها شئ (هى) (نعم ولى واى) وقوله (يكسر الهمزة وسكون اياء)
 قيد للاخبر للاحتراز عن اى التى بفتح الهمزة فاتها حرف نداء او تفسير (واجل)
 بفتح الهمزة والجيم (وجير) بفتح الجيم وسكون اياء (وان) (يكسر الهمزة وقبح
 النون المشددة) وقوله (ومن بيان معانى تلك الحروف) متعلق بقوله (فتبين) اى يظهر (وجه
 تسميتها بحروف الايجاب) اى من بيان معانى كل من الحروف فيما ساقى وذلك ان معانى
 جميعها ايجاب وانبات الا انها تفرق فان بعضها لا يجاب ما سبق من الكلام فبها
 كان او اثباتا استهما كان او خبرا وبعضها لا يجاب الا فقط وبعضها لا يجاب الخبر
 فقط ثم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكها فى الكون للايجاب فقال (فتح مفعولة

التسمية بفتح وجه
 تحقق فى غيره ايضا
 يستلزم كونه مسمى
 لان المراد بيان صحة
 الاطلاق والمراجع
 هو الارادة ولذا لم
 ينفذ التنازع اليه
 قد مر مره ولم يتعرض
 لاراده ودفعه واعلم
 ان هذه الحروف انما
 سببت زوائد لانها
 وقد تفتت زائدة لالانها
 لا تقع الا زائدة بل
 وقومها غير زائدة
 وصحت ايضا حروف
 الصلة لانه يتوصل
 بها الى زوائد الفصاحة
 او الى القامة وزن او
 سجع او غير ذلك قوله
 وان يفتح الهمزة
 وسكون النون تزداد
 مع لما كثيرا قبل
 بضم الكثرة من
 تنقيح المكسورة بقلة
 زائدتها مع لا وكثرتها
 فى مشابهة زائدة ان
 المكسورة لا لزيادة
 بين او والقسم حتى
 نرم قلنا ذلك ان
 تمام الكثرة من تنقيح
 زائدتها مع الكاف
 بالقلة ومما وفيه ثم
 ان الوجه ظاهر فان
 اصل لما صرح بالقلة
 فى بعض المواضع تبين
 ان ما لم يقبه بها

لما سبقها (أى محققة لمضمونها) يعنى المراد بكونها مقررة انها محققة وقوله لما سبقها انه لمضمون ماسبقها (استفهاما كان) أى ماسبق (او خبرا فمضى) أى فكملة تم (فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم هم زيد بمعنى لم يتم زيد) يعنى ان الفرق بين تم ولم ولى هو ان الاول لتحقق ماسبق فان كان قويا فى التحقيق التى وان كان اثباتا فمضى لتحقيق الاتبات (ولى) يعنى بخلاف كلمة لى (فى جواب الم هم زيد) يعنى يظهر الفرق بينهما فى جواب التى فانه اذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يتم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه بلى يكون (بمعنى قام زيد) يعنى على خلاف لما قلت ثم اراد ان يؤيد هذا بقوله (فمضى) والفاء فى قوله فمضى تعليلية يعنى ان كلمة لى بعد التى لا يحاجب التى لان معنى (لى فى جواب الست بربكم انت ربنا) وقوله (ولو قيل) اشارة الى ما اثبات باطل يقتضيه يعنى كون كلمة لى لا يحاجب التى فقط ثابت لان المعنى الصحيح فى تلك الاية هو انت ربنا فحينئذ لو قيل (فى موضع لى ههنا لم يكن كقرا فان مضاهج) انت (لست ربنا) لكونتم محققة لمضمون ماسبق قويا او اثباتا ومضمون ماسبق ههنا معنى له خول ليس وهذا هو المختار عند اللغاة لما تقرر فى علم المعانى من ان مضمون التى الداخلة عليه همزة الانكار معنى وقال بعضهم ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى اليس الله بكاف عبده انه هو كاف واليه اشار بقوله (وقيل يجوز استعمال لم ههنا) أى فى جواب قوله تعالى الست بربكم (يجملها) أى بناء على جعل كلمة تم (تصديقا للاثبات المستفاد من انكار التى) يعنى ان همزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقضى ان يكون مضمونها اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى اليس الله بكاف هو انه كاف وكذلك يكون مضمون الست بربكم هو انا ربكم فكملة تم تكون مقررة لمعنى انا ربكم والمعنى الست بربكم (وقد اظهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا) يعنى يكون بمعنى انك على الف درهم (ويقوم) أى لفظ تم (مقام لى) فى هذا الكلام (لتقرر الاثبات) أى لتقرر الاثبات الذى حصل من الانكار والتى (بعد التى) (ولى) مختصة بايجاب التى) يعنى انها غير مستعملة فى تقرير التى كفى كلمتم والباء فى بايجاب التى داخلة على المقصور والمعنى ان لى بمثابة عن نعم بكونها لا يحاجب التى وقوله (يعنى) تفسير لقوله بايجاب التى يعنى ان المراد بكونها لا يحاجب التى انها (تنقض التى المتقدم) وتقدمه (وتجب له ايجابا سواء كان ذلك التى مجردا عن الاستفهام نحو لى فى جواب من قال ما قام زيد) يعنى اذا خبر احد بنى قيام زيد قوله ما قام زيد وقلت فى جوابه لى كان مضاه (أى قدم) ليكون رداعليه وكأنه قال انك اخطأت فى هذا الاخبار (او مقرونا) أى او كان التى مقرونا (به) أى بالاستفهام (فمضى) أى كلمة لى (اذن) أى فى وقوعها بعد التى المقارن بالاستفهام تكون (تنقض التى الذى بعد ذلك الاستفهام) كما هو المختار لانها لتقرر الاثبات المفهوم من نفى التى كما هو غير المختار (كقوله تعالى الست بربكم قالوا لى) أى قالوا (أى لى انت ربنا وقضاء) أى لفظ لى (على سبيل التذود لتصديق ايجاب كقول فى جواب اقام زيد لى اقام زيد)

ليس بهذه المثابة بل هو متصف بالكثرة قوله لى بثر لا حور سرى وما نشر قبل الحور البكة على وزن العرفة هكذا ذكر الجوهري فتوهم الشارح ان البكة جمع ماله كالعلة جمع طالب فوقع لى ما وقع وانه لعجاب فتعال الحور جمع سائر قال الجوهري البكة والهلاك لى الفاموس الحور بالغم الهلاك وجمع اجور ولى شرح الايات اخره بأدلة حتى اذا الصبح حشر الجار والجور ولى متعلق بشعر وسقى البيت ذك الرجل العاشق سرى لى بثر المهاك وما علم انه سار فيما حتى اذا اضاه الصبح والحقى الكاشف من الشبه علم ذلك لكن لا يتفه ذلك هذا والمراد بالانكشاف الانصراف والانتقال اهل ان ما الكافة من السمل تنقض ان تمحل من المروف الزوائد وسعدا ما فى حيثما واذا ما لكن بمحلها من المروف الزائدة لان لها اثر فى الكلام وهو

كسب ما خلفه من العمل
وتصحيح دخوله على
القول في الكلام وكسب
حيثما واذ من الاضافة
وتصحيح سكوتها
جازمين قال الرضى
والعجب انهم لا يرون
تأثير الحروف تأثيرا
منبويا كما لنا كيد
في اليا وروغ الاحتمال
في الزيادة بعد الماطفة
على التثنية وفى من
الاستغناء برون
تأثيرها لفظيا كانتها
مانعا من زيادتها هذا
كلامه ونحن نقول
اذا لم يكن قبرا
عين صيغة فلا نرو
ار برناب والصبح
مسفر اذا يثنى ان
الحرف الزائد مانع
حذف لا ينفذ اصل
الذى اسند توقف
لونه عليه وامسا الكافة
ليست كذلك اذ
انما زيد قائم برفع زيد
لا ينفذ ان المقصور
نا كيد الحكم على
زيد لولا كلمة مابل
وبما يقدر لان اسم
يحكم عليه يزيد
قائما وفى حيثما ضرب
يعجز تقرب لا يفهم
سعى الكلام بدون
ما هو مبنية الاول
لثاني اذ لا يفهم حيث
بدون ما لك السببية

(واى) بكسر الهمزة وسكون اليا اى كفة التى هى من حروف الايجاب (ايات بعد
الاستفهام) يعنى انها متضمنة بكونها للايات التى وقع بعدها استفهام ولما كان مراده بان كونها
كذلك غالى لازمى اشار اليه بقوله (لا شك فى غلبة استعمالها) وقوله (مسبوقه) حال
اى لا شك انها فى استعمالها التالي حال كونها مسبوقه (بالاستفهام) يعنى انها تقع بعد
الاستفهام (وذ كر بعضهم انها بمعنى تصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل لا يكون الاستعمال
الاخبر مخالفا للكلام المصنف (وذ كر ابن مالك ان اى بمعنى نعم) يعنى انها مقرر قبل سابق (وهنا
مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى ان يذكرها مع ان يقول نعم واى مقرر ثان لمسبقهما
ولما ذكره المصنف هنا قوله انها ايات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لتأويل يوافق ما ذكره
ابن مالك (وبلزمها) اى من خواص كفاى انه يلزمها (القسم) غير المص البارة حيث
لم يقل مثل ما سبق فى لكن وغيره للتفنن فان ما ل قوله واى لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم
هو ما فسر بقوله (اى لا تستعمل) اى كفة اى (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا
يقال قسمت اى وربى) يعنى لا يجوز تصريح بذكر متعلقه كما يجوز تصريحه بما القسم وهذه
خاصة اخرى وقوله (ولا يكون المقسم به الا الرب والله والمعرى) خاصة اخرى (قول اى
وربى واى والله المعرى) وزاد المصام خاصة اخرى لها وهى انها يجوز استعمالها بحذف
حرف القسم ونصب المقسم به فتقول اى الله الا اذا كان قبله كلمة هالتفنيه نحو اى هالله فانه
يجوز ولا غير ليا به مانع الجار وفى اى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها الساكنين واياتها
ساكنة منع النفاذ الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كئين اجزى لهما مجرى كفة
واحدة كما فعل فى الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظ الله تعالى (واجل وجبر) (بالكسر
والفتح) اى بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل النفاذ الساكنين كاسم والفتح للتخفيف
كأين وكيف كذا فى بعض الحواشى (وان) بكسر الهمزة وتشديد التاء يعنى ان هذه الثلاثة
(تصديق المخبر) بكسر الباء اى تصديق المتكلم الذى اخبر عن شئ (وفى بعض النسخ
تصديق للمخبر كقولك اجل او جبر وان للمخبر قد انك زيدا ولم يأتك) فراك بالجو اباحد
الثلاثة فى الاول تصديق له او رد مثالين للاشارة الى انها تصديق المخبر موجب او نافية (اى
قد اى) وفى الثانى تصديق له نافية (اى ولم يأت وجاء ان) اى دون اجل وجبر (تصديق الدعاء
ايضا) اى كجاء تصديق الخبر (نحو قول ابن الزبير لمن قال له لمن الله فاقه حملتى اليك) وقال ابن
الزبير له (ان وراكبها اى لمن الله تلك الناقة وراكبها جاء) اى ان خاصة (بعد الاستفهام) ايضا
اى كجاء بعد الخبر والدعاء (فوقول الشاعر وليت شمرى هل للمحب شفاء من جوى حين ان
للقاء) الجوى قال فى القاموس الجوى هو الحزن الباطن والحرقه وشدة الوجد وداء فى الصدر
وكلفها فى المقام حسن والمعنى اى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للشاق من داء الذى حصل
من حين واجاب قوله ان اللقاء (اى نعم اللقاء شفاء للمحب فحيثما) اى مجزى ان (فى هذين
الموضعين) اى فى الدعاء والاستفهام (خلافا لما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر) (حروف

الزيادة) فإضافة الحروف من قبل إضافة الموصوف الى صفات الحروف الزائدة ويؤيد
ما قلنا قوله (وأنما سميت هذه الحروف زوائد) يعني أنها سميت به (لأنها قد تقع زائدة) فلا
ينافي وقوع بعضها للمعنى وقائدة (لأنها) أي لأن المراد بهذه التسمية أنها تلك الحروف (لا تقع
الزائدة) فإنه ينافي وقوع بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة) حين تقع زائدة (إن اصل
المعنى بدونها) أي بدون تلك الحروف (لا يتخلل) بل يبقى على المعنى الذي يفيد اللفظ
خاليا عن تلك الحروف (لأنها) أي ليس معنى كونها زائدة أنها (لإفادة لها أصلا) بل بآتيانها
تحصل قائدة زائدة ليست له عند خلوها عنها وإنما كان المعنى كذلك (فإن لها) أي تلك الحروف
(فوائد) في كلام العرب (أما منوية) أي أما أن يجعل لها قائدة منوية (وأما) فأائدة (لفظية فالمعنوية
تأكيد المعنى كما في من الاستراقية والباء في خبر ما وليس) أي في قولنا ما من أحد يجي وقولنا
ليس زيد قائم (وأما القائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه) أي كون الكلام (زيادتها) أي
بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) أي من الكلام الذي ليس فيه تلك الزيادة (أو) القائدة
اللفظية (كون الكلمة) أي التي زيدت فيها (أو الكلام) أو كون مجموع الكلام (بسببها) أي
بسبب تلك الزائدة (منها) أي مستمدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر والحسن السجع أو غير
ذلك) من محسنات الشعر (ولا يجوز خلوها أي كون تلك الزائدة خالية (من الفائدتين
معا) أو) أي وإن فرض أنها ليست في زيادتها قائدة من الفائدتين (لمعدت) أي لزمان
تكون زيادتها (عنا ولا يجوز ذلك) أي المبتدأ أو الزيادة من غير قائدة في كلام النحاة
ولاسيما في كلام الباري سبحانه (ومالي) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز أن يخلو عن قائدة
ما فقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (إن) بكسر الهمزة (وإن) بفتحها حال
كونهما (مخففتين) (وما ولا ومن الباء واللام) أي هذه الحروف السبعة (فإن)
(بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المتشوخة وقوله (تراد)
للاشارة إلى أن قوله (مع ما) متعلق به على أنه خبر للمبتدأ يعني كأن تراد مع ما (النافية)
وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية وبين زيادتها مع المصدرية حيث قال
فيه وقلت وقوله (لأن كيد النفي) بيان لقائدة منوية حصلت من زيادتها (نحو ما إن
رأيت زيدا) فإن النفي مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (أي مارأيت زيدا) وفي هذا التفسير
إشارة إلى التأكيدي للاستفاد منه (وقلت) (أي زيادة إن) وفيه إشارة إلى أن فاعل قلت
ضمير مستتر تحتها راجع إلى الزيادة المنفية من ترادى قلت زيادتها (مع ما المصدرية)
(نحو ما انتظرني ما إن جلس القاضي أي مدة جلوسه) (و) (قلت زيادتها أيضا) أي
كأقلت في المصدرية (مع) (لا) (نحو ما إن قام زيدت) (فإن) (نحو ما إن) (نحو ما بين
مدخوله وهو قائم) (وإن) (فتح الهمزة وسكون النون) أي كلفها وهو مبتدأ وقوله
(تراد) خبره وقوله (مع ما) متعلق بتراد وقوله (كثيرا) للاشارة إلى المقابلة أيضا (نحو
فلما إن جاء البشير) (و) (تراد) (بين لو والقسم) أي وبين القسم (المتقدم عليه) أي على

كلمة ما في هذه
الكلمات بغيره حروف
الباقى التي لو حدثت
لا غفلت دلالة اللفظ
وما أورده على الشارح
قدس سره ظاهر
الورود وأما ما عترض
به على الرضى فأنش
من انتفاء عين محجمة
وذلك أنه لو لم يثبت بما
في أنما زيد قائم لقليل
أن زيدا قائم فاصل
المعنى وهو نبوت
القيام زيد لا يتوقف
على ما الكائن ما فيها
بل هو ثابت بذاتها
أيضا ولا مدخل لأن
أيضا في أصل المعنى
والتيب من القائل
أنه تالف نفسه لهذا
الموضع أنه قال أولا
إن ما الكائن تسحق
أن يجعل من الحروف
الزوائد وكذا ما في
حيث وإذا ما لكن
لم يجعلها عنيا لأن
لها اثر في الكلام
ثم قال إن الحروف
الزائدة ما يكون
بحيث لو حذف لما
اختلف أصل المعنى
وهذه ليست كذلك
فإن المعنى يتخلل
بمدا وهذا تناقض
كأرى بل الجواب
عما أورده الرضى
أن هذه لا ينحصر
تأثيرها باللفظ من قال

لو نحو والله ان لو قام زيد قت (وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحوه) كان ظلية
 تعطواي ناضرا السلم) فان كلمة ان زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذي هو ظلية وهذا
 (على تقدير رواية ظلية بالجر) والمصراع الاول قوله : ويوما توافينا بوجه مقسم كان
 ظلية تعطواي ناضرا السلم ، فقوله توافينا من الموافقة وهو الايتان والمجازاة الحسن وقوله
 مقسم يضم الميم وقبح القاف وتشديد السين المهملة اي الحسن من القسام وهو الحسن وقوله
 تعطواي من العطا وهو التناول برفع الرأس واليد اي تناول وعدى بالي لكونه متضمنا للمعنى
 المبين والجملة صفة ظلية والناضر بالاضاءة المعجمة من نضر وجه اذا حسن وارادها الحاضرة
 والطراوة والدم فتحتين جمع سلمة وهي شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يوم تاتينا ظلية
 تمديدتها الى غصن ناضر من هذا الشجرة وانما شبهها بها في هذه الحالة لانهما تكون
 احسن (وما) اي كلمة (متراد) (مع اذا) الشرطية (نحو اذا ما نخرج اخبرج بمعنى اذا نخرج
 اخبرج) (و) (مع) (متى) اي تراد ايضا مع متى (نحو متى ما ذهب اذهب) (و)
 (مع) (اي) (نحو ايا ما تدعو افله الاسما الحسنى) (و) (مع) (ان) (نحو انما تجلس
 اجلس) (و) (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو اما ترين من البشر احدا) وقوله (حال
 كون تلك المذكورات مع ما) للإشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع ما ذكر من
 مدخولات ان (اي) حال كون اذا ومتى واي واين وان (ادوات الشرط) اعلم ان قوله
 مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان
 الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات كما صرح بذلك في الرضى وغير
 وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر عطف على ما قبله يعنى ان كلمة متراد
 كثيرا مع بعض حروف الجر (نحو) قوله تعالى (فبارحوا من امة لت لهم) (اي فبرحة
 و) قوله تعالى (وما خشيائهم اغرقوا) (اي من اجل خطيئتهم) (و) قوله تعالى (وما
 قليل) (اي عن قليل) فكلما مافي هذه الآيات زيد بين الجار ومجروره ولم يبلغ محل كل
 منها قرينة كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديق كان
 عمرا اخي) مثال لما دخلت بين الكاف ومجرورها الذي هو جملة ان (وقلت) (زيادتها)
 (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اي من غير جرم (و) نحو قوله تعالى (وما
 الاجلين قضيت) (اي اي الاجلين اديت ومنه قوله تعالى (مثل ما انكم تنطقون) (اي مثل
 لفظكم) (وقيل ما) اي كلمة ما (فان) (اي في هذا لامثلة (كلها مكررة) اي تامة بمعنى شئ
 (ومجرور) اي المجرور الذي يقدر مجرورا (بمعناها) وهو جرم والاجلين (بدلها)
 والمعنى في الاول من غير شئ جرم وفي الثاني اي شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم
 حمل الآية على الاستعمال القليل فاقهم (ولا) (اي كلمة لاتراد) (مع الواو) (الماطنة)
 (بمعناتى) يعنى انها تراد مع اذا عطفت شئ على مدخول ففى سواء كان ذلك التنى
 (لفظا) ما فى زيد ولا عمرا ومتى نحو قوله تعالى (غير المنضوب عليهم ولا الضالين) (

لم يرجع جانب اللفظ
 على جانب المعنى بل لها
 تأثير الى المعنى ايضا
 وتأثيرها القليل زائد
 على ذلك فلم يبد
 ذلك من الروايات
 والاحسن ان موضوع
 الفظ فأتيت
 له حكم بحسب اللفظ
 وتأثير فيه لم يجعل
 من الروايات وما ثبتت
 له ذلك منه منها
 قوله اي يشمل مقدر
 فى معنى القول او
 اشار الى توجيه
 ظلية المعنى لفظ
 بان المعنى طرف
 اعتبارى يشترك
 اداة الظرف ثم
 اعتبار اللفظ طرفا
 للمعنى هو النشاع
 حتى قال الهندى انه
 على القلب جعل القلب
 قسم الظرفية الاعتبارية
 حيث قال الظرفية
 اعتبارية او على القلب
 وفيه نظرية اللفظ
 بمعنى ايضا اعتبارية
 كما قيل قوله قوله
 ان ابيد الله قصير
 قصير في ايه قيل
 اشارة الى وجه قوله
 لغيره لاضطرار الاكثر
 الا ان يقول مقدرا
 من ان قوله لا الاكثر
 لانه قد يضر بمعولا
 مذكورا والى ود
 من تمسك بالآية في انه
 يضر بمدول القول
 الصريح زعمانه
 ان قوله ان ابيد
 الله قصير لا امرى
 لممكن قال الرضى

فان عمروا في المثال الاول معطوف على زيد داخل في حيز النفي اللفظي وهو ما والضاين
 في النظم معطوف على المفضوب الذي هو مدخول غير وليس بنفي لفظا بل معنى (و)
 (تراد) اى تراد لا ايضا (بد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطاها لا يلبس وقت
 عصيانه باستكاف السجود لادم (د مامتك) اى اى شئ منك بابليس (ان لا تسجد
 اذا مرت بك اى ان تسجد) فان لا الداخلة بين ان وبين منصوبه زائد اذ المعنى المطلوب
 الجائز على تقدير كون المراد بمامتك المعنى الحقيقي هو مامتك ان تسجد لانا ما امتنع عن
 السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان المعنى مامتك عن عدم السجود
 وامتناع عدم السجود وهو السجود فيلزم ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حمل
 قوله مامتك على الامتناع واما اذا حمل على معنى ما حلك فلا تكون لازمة فيكون معناه اى
 شئ حلك على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائره في القرآن كما وقع في غير
 هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثانى نظر الى ان الحكم بنى الزيادة اولى من الحكم
 بالزيادة كما هو شأن الكلام المتيقن وذ كر بعضهم نكتة خاصة في وجه زيادة لا بان فيها اشارة الى
 انه لا مانع من السجود الا لزم على عدم السجود كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اسم)
 وان كثرت قبل القسم الذى جوابه نفي للايدان بان جوابه نفي نحو لا والله لا اقل كذا في المصام
 (نحو قوله تعالى ولا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد) فان منهاها اقسام (والسر
 في زيادتها) اى زيادة كلمة لا في هاتين الايتين قبل اقسام (التنبيه على جلا المقضية) يعنى
 تراد لا قبل اقسام للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلي (بحيث يستغنى القسم عن فيزى لذلك)
 اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (في صورة نفي القسم) فكأنه سبحانه وتعالى يقول انه
 لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشذت) اى (زيادتها) (مع المضاف) (كقوله) اى كقول
 الشاعر (دق بئر لاحور سرى وما شمر) (فاضك حتى اذا الصبح جش) اى فى بئر
 حور والطور الهلكة جمع حائر اى هالك) مأخوذ (من حار اى هلك) والباء فى افاكه
 متعلق بلاشمر ومعنى البيت ذلك الرجل العائق سرى فى بئر الهلاك وما علم ان سار فيها
 بسبب افكه وكذبه الى اراء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين
 المضاف الذى هو بئر وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكرها)
 (مستحالة) ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه الحروف تكون زائدة
 ايضا فى نحو قوله وما جاني من احد وكفى بالله زردف لكم (حرفا للتفسير) اى اللفظ
 الذى وضع للتفسير حرفا واحدا (اى) بفتح الهمزة وسكون الباء (فهى) اى كلمة اى
 (تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو جاني زيد اى ابو عبدالله) فانه تفسير لزيد
 (والجملة) اى سواء كان من الجملة (كقوله قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضنون
 جملة قطع رزقه (وان) اى وثانى الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون النون (وهى)
 (اى) كلمة (ان) غير شاملة كى بل هى (محمصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (فى معنى القول)

تقدير امرئى به امرئى
 بقوله اذا لا مورد لا يكون
 نفس ان اعبدا لله بل
 قوله لهم والتفسير
 فقول قوله صريح
 مقدر لكن قال ان
 صريح القول المقدر
 كالقفل المأول بالقول
 فى عدم الظهور قال
 الرضى روح وبني ان
 يعلم ان ما بعد ان
 المقسرة ليس من صلة
 ما قبلها بل هى الكلام
 بدونه ولا يحتاج اليه
 الا من جهة التفسير
 فهم المقدر قوله
 تعالى واخر دعوانهم
 ان الحمد لله رب العالمين
 ليست ان ب مفسرة
 لان قوله الحمد لله
 وب الصالحين خبر
 المبتدأ المقدم هذا ولا
 يذهب عليك ان قوله
 ذلك لا يتصور ان
 يكون اشارة الى وجه
 الاتيان بقوله الى الاكثر
 قال كلامه صريح لى
 جملة ناظرا الى قوله
 فلا يقع بعد صريح
 القول وتكون المعنى ان
 اسم الكريمة هكذا
 الا يتطير بياك من
 كون ان تفسير الافاقه
 عذالة لا عليه الجمهور
 واثبات كما توه من
 الوقوع بعد صريح
 القول غيره وانما اشارة
 اليه بقوله وتفسير
 بها المقول به الظاهر
 آه وما نقله عن الرضى
 مفروجه بآيته هذه

وقوله ماثل لهم الا
ما امرت به ان
اعيدوا فقله ان
اعيدوا فقله ان
الضمير في به وفي
امر من القول
ليس مقرا بما في
قوله ما امرت به
مفعول الصريح وقد
جوز بعضهم ذلك
ستدلا على ذلك
ولا استدلالا بالاحتلال
قوله فاعيدوا ام
تصرفا الى التصرف
فبها آه قبل جعل
تصرفا في غير نسبة
ام الى فاعيدوا ام
تصرف وجعل اضافته
التصرف الى الضمير
لاذلة لا نسبة لا
ففي به لتصرف فيه
ولا ان يجعل التصرف
فعل المفعول الى المفعول
تصرف الى ام من
تدخل في مواقع لا يدخل
فما هل وكما يدخل
يتصرف في الكلام
بنقله من الخبر الى
الانشاء فاذا كان
استعمالها اكثر كان
تصرفها ام ويضي
ان يراد بالام
الامر من وجه لان
لعل تصرفات ليست
لامعة قال الرضي
ويخص كل بالحكم
دون الميزة وهي
كونها لا تغير في
الاثبات نحو قوله
تعالى هل نوب
الكفار ام الميثوب
اقادتها قائدة كافي

كافسها الشارع بقوله (اي فعل مقرر في معنى القول فمر المظروف في الظرف) فيه اشارة
الى ان في اعني في قوله في معنى القول مجاز لان الفعل الذي بمعنى القول ليس داخل في بل دالا
عليه فشبّه معنى القول بالظرف ولتقتل الفعل المفسر بالمظروف في التقرير فربما كان هذا الفعل
(غير منفك عنه) اي معنى القول كالا يفتك الظرف عن المظروف فاطلق ما وضع المشبه به
على المشبه فان هذا المجاز شائع فاتهم تارة يجعلون اللفظ مطر وقا والمضى طرفا وتارة بالعكس
كافي اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما في معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول
لكونه ظرفا وحكم المظروف لا يشمل الظرف فرع عليه (فلا تقع بصريح القول) فلا يقال
قال زيد ان جاء عمرو بل يقال زيد جاء عمرو (ولا) تقع ايضا (بعدما) اي بعد الفعل الذي
(ليس في معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف ثم اشار الى
خاصة اخرى لها بقوله (فهي) اي كفة ان (لا تفسر في الاكثر) اي في اكثر الاستعمال (الا)
تفسر (مفعولا) مقدار اللفظ غير صريح القول) يعني انها لا تفسر المفعول اللفظي بل تفسر
مفعولا مقدرا غير مذكور للفظ الذي هو ليس بصريح القول بل يكون تفسير المفعول
فعل (مؤد مفعول) اي معنى القول (نحو قوله تعالى و نادينا نارا ابراهيم) نقوله ان ابراهيم
تفسير للمفعول نادينا المقدر (اي لمفعوله المقدر وهو كفة بلفظ في قوله (اي نادينا بلفظ)
وهذا هو المفعول المقدر نادينا الذي هو ليس بصريح قول وقوله (هو قول) تفسير لذلك
اللفظ المقدر يعني ان اللفظ الذي نادينا به هو قولنا (يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان
انت اي كتبت اليه شيئا هو انت فان) اي كفة ان في قولك ان انت (حرف دال على ان انت
تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعني الذي هو لفظ شيئا ولما كان قوله انها لا تفسر في الاكثر
الامفعول لا مقدرا اقتضى ان يكون في الاقل تفسر مفعولا مذكورا فاشبهه بقوله (وقوله تعالى
وما قلت لهم الا ما امرتني به ان عبدوا الله فقله ان عبدوا الله) يعني ان هذا مثال لوقوعها
تفسيرا للمفعول المذكور فان قوله ان عبدوا الله (تفسير للضمير فيه) وهذا اشارة الى
جواز وقوعها تفسيريا للمذكور وقوله (وفي امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال
انها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعني انه لا يجوز وقوعها تفسيريا لصريح القول
وابه في هذه الاية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس تفسير الما) اي اللفظ ما (في قوله
تعالى و ما امرتني به) اولان ما (مفعول الصريح القول) وهذا لا يجوز (وقد تفسر بها)
اي بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اي الظاهر الصريح (كقوله تعالى و اوحنا الى مك
ما يوحى ان اذقيه) (ان قوله ان اذقيه تفسير لما يوحى) اي لهذا اللفظ (الذي هو المفعول
الظاهر) الصريح (لا وحننا) وقال الرضي ويبنى ان يدل ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة
ما قبلها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير لا من جهة المقدر فقله تعالى
و و آخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين
خبر المبتدأ المقدم وهذا يعني ان يجعل من حروف التفسير العاطفي قوله تعالى و الزانية والزاني

فاجلدوا^١ الآية على مذهب سيبويه انتهى ما افاده الرضى (حروف المصدر) اى حروف
المصدرى (ماوان) (المتوحة المحففة) احتراز عما سيجئ من المشددة وهو قوله (وان)
(المتوحة المشددة) (قالا ولان) (اى ماوان المتوحة المحففة) (الفعلية) (اى للجملة
الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى بدخلان على الجملة الفعلية) تفسير للام
يعنى المراد بكونها للفعلية انها ما بدخلان عليها وقوله (فيجعلانها) بيان لقائده دخولهما عليها
يعنى انها انما دخلا عليها لافادة جعل تلك الجملة (في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت) يعنى ان ما فى بما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التي
هى رحبت وجعلتها في تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اى برحبا يضم الراء
وهو) اى معنى الرحب (السمه) اى وضاعت عليهم الارض بسعتها اى مع سعتها (ونحو
قولك اعجبت ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها في تأويل المصدر حتى
جوزت كونها فاعلا لا اعجبتى (اى) اعجبتى (خروجك) ثم انما كان في اختصاص ما بالفعلية
خلاف بين سيبويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المنصف ذهب الى مذهب سيبويه
فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية) على ما ذكره المصنف (انما هو) اى ذلك الاختصاص
(عند سيبويه وجوز غيره) اى غير سيبويه (بمدحها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعدما
المصدرية (وقال الشارح الرضى وهو) اى تجوز وقوع الاسمية بعدما وعدم اختصاصها
بالفعلية هو (الحق) لا مذهب البسيويه من عدم التجوز (وان كان) اى ولو كان وقوعها
بمدحها (قبلا) وهذا اشارة الى دليل سيبويه يعنى انه رجح عدم التجوز لقلة وقوعها لكن
غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبار الوقفا (كاقوع في نهج البلاغة) قوله (دعوا
في الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما دخلت في هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التي
هى الدنيا باقية (وان) (المتوحة المشددة) (للاسمية) (اى للجملة الاسمية خاصة)
ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منمت المتوحة المشددة من الصل (بما) اى بسبب
الحاق ما بالكاتب (اي يجوز) اى يجوز حيث تدفعه الاسمية والفعلية ومعنى كونها اى كون
المشددة المتوحة انها (للاسمية) هو انها تعمل في جزئها وتجعلها في تأويل المفرد وهذا
تفسير وتفسير لان مدخول المشددة جملة اسمية داخل على مشتق قبل التأويل واما اذا
تم دخل على المشتق فامضى دخولها عليها فارادى ما فقال اى معنى كونها داخل على الاسمية
ليس معناه انها جعلت الجملة في تأويل المصدر بل معناه انها لم تعمل في جزء الجملة اعنى الخبر
جازان تجعل الخبر فقط في تأويل المفرد (الذى هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا
(نحو اعجبت انك قائم اى قيامك او ما فى معناه) اى تجعلها في تأويل المفرد الذى ليس بمصدر
صريح بل هو فى معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبت ان زيد اخوك اى اخوة زيد)
قالا اخوة وان لم تكن مصدر الاخوك الذى هو الخبر لكنهما في معنى المصدر له لكونه فى معنى
اعجبت ان زيد ابراهيمك او مو اهلك (فان تصذر) اى تصذر مصدر خبرها او ما هو فى معناه

حتى جاز ان يسمى
بعدها الا قصد
الاجتناب كقوله تعالى
هل جزاء الاحسان
الا الاحسان وان
يدخل الياء المؤكدة
ففى خبر المبتدأ الذى
بعدها نحو هل زيد
يشاء ولا يخفى ملك
ان مراد الشارح
قدس سره بذلك
التفسير ابراز الامة
والكشف من معناه
ولا يحتاج الى ذلك
التقدير وجعل الاضافة
من باب ادنى الملاية
بل يصح كلامه في استناد
التصرف الى الهمنة
كأمو الظاهر من
قوله فلا تصرف
تصرفها ثم ان جعل
الامم يعنى الامم
من وجه ضرب جدا
قال الامم عند
الاطلاق لا يرا به
غير الاطلاق وايضا
اعتبار هذا العموم
نادر في تلك الامم
وايضا كلام المصنف
صريح في العموم
الاطلق حيث قال
اعنى انها تشمل فيما
لا تشمل فيه مثل
ان زيد اضربت ولا تقول
هل زيد اضربت وتقول
تقترب زيدا وهو
اخوك مكن الضربة
وهو على هذه الصفة
فلا تشمل ما لا شات
ما دخلت على وجه
الانكار دون مل لايت
من استعمالها لايات

دخلت عليه على وجه
لى قولك ازيد عندك
ام عمرو دون حمل
وتدخل الهزة على
حرف المطف كقول
تعالى اثم اذا ما وقع
دون حل ولم يذكر
موضعا ثبت فيه
استعمال حل دون
الهزة بل اقتصر على
هذا القدر وكلام
الرضي ايضا صرح
في العموم المطلق وما
نقله عنه مستدلا به على
دعواه لا ينتمى لان
الكلام في النسبة بينهما
بحسب الواضع
والاستعمال فيها دون
الاحكام الثابتة لهما
واما النسبة بحسب ذلك
فعموم من وجه لا غير
لان لكل منهما اسكنا
مخصص بها وقد
يحييان في بعضهم كما
يفصل في الطولات ولم
يذكر الرضى جواب
دخول لاء على الخبر
بدون الهزة
بل اقتصر على الاولين
قائلا ويخص حمل
بحكمين وقد نقله
القائل عنه قوله وما كان
حصوله مقدارا للماضى
كان متجها لى فيه
ان التقدير لا ينافى
الوجود بل يتم
الوجود والمعلوم
وذلك من قبيل الاوامر
لان المقدور هناك
بمعنى به الحقيق فلا
يتصور تحوله للوجود
قوله فيلزم لاجل

بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اى حين التضرر (لكون نحو ما عجبني ان هذا زيدا كونه
زيدا) لان كل خبر جامده نسبة الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت
هذا كائن ومنها واحد (حروف التحضيض) اى الحث والتحريض على شئ هي
اربعة (هلا والا) (مشددتين) بتشديد اللام فيهما (ولو لا ولو ما) فهذا لا يربط بالتحضيض
(لها) اى للاربعة (صدرا الكلام) (لذاتها على احد انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك
الحروف على احد نوع مبهم من انواع الكلام تقتضى تعيين ذلك النوع (تصدر) اى للاحتياج
الى البيان يحمل تلك الحروف في صدرا الكلام (لتدل من اول الامر) اولين قبل شروع
التكلم في الكلام لتدل (على ان الكلام) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام
الذى يبنى الاهتمام والاعتناء به لامن الكلام الذى هي فيه (ويلزمها الفعل) اى الفعل
لازم تلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفي بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك
الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد بالزوم عدم الامتناع فلا اشكال في كون الفعل لازما
او ماز وما قوله (لفظا) حال من الفعل اى حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا
وهلا تضرب زيدا) (او قد يرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا يزيد تضربه) يعنى ان زيدا
لما وقع بعد هلا وجدت قرينة نصب فصار منصوبا بفعل مضارع ما بعده كما عرفت في باب
الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضى وبين
دخولها على المستقبل فقال (فماها) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التوبيخ
واللوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد التكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك
الضرب والندامة عليه فكأنه قال كن نادما على تركك (ومناها في المضارع) يعنى اذا دخلت
عليه (الحض) اى الحدث والتحريق (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض اى
مناه الطلب (له) اى للفعل واذا كان مناه للطلب حين دخولها على المضارع (فهي) اى
تكون تلك الحروف (في المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال في قوله هلا تضرب زيدا اضرب
زيدا (ولا يكون التحضيض في الماضى الذى قد فات) فانه لا فائدة في الحث عليه والطلب له
(الا انه) اى انك تلك الحروف تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه اى المخاطب
(ترك الماضى شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى التحضيض على فعل) اى
على فعل يمكن وقوعه في المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف التوقع)
(والتقريب) (قد) (سى) اى لفظ قد (بها) اى بحرف التوقع كما اكتفى بالمصنف
وبحرف التقريب كما زاد ما بالشارح (لحيث) اى لحيث لفظ قد (لها) اى لتوقع والتقريب
(فان هنا في الحروف اذا دخل على الماضى والمضارع فلا بد فيه) اى في هذا الحرف (من معنى
التحقيق) (انه) هذا اشارت الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيها
وانما يصنفها المصنف الى اختصاص التوقع بها ولقد عرفت ان قال انها ليست للتوقع
في الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد

(ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيمنون به فيقال قدحرف تحقيق نظرا الى اصل في معانيها وهى اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (الماضى) المبتدأ المتصرف كاشة (التقريب) اى تقرب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبه (مع التوقع) اى الانتظار من مخاطب قبل اخار ولذا فسر الشارح معنى تقربها الماضى من الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقفا على مخاطب) حال كونه (واقعا عن قرب) اى واقعا في الزمان التقرب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصول مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل للاول بقوله (كاقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قدرك) مقول القول (اى قد حصل عن قرب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله وانشأ الى الثانى بقوله (ومنه) اى من كون قدفى الماضى للتقرب من الحال مع التوقع رهو خبر مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت الصلوة) مقول القول اى اشرفت على القيام وشرع في مقدمتها تحقيقا والفاء في قوله (ففيها) الفاء للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعاني ففى كلمة قد (اذن ثلاثة معان مجتمعة) احدها (التحقيق و) الثانى (التوقع و) الثالث (التقريب) هذا فى الماضى وسيأتى لها معنى رابع فى المضارع وهو التقليل وانما هذه المعانى اذا كانت قدحرفا اذا كانت اسما فى معنى حسب قول قديده درهم اى حسب وقديدينار اى حسب قوله (وقديكون) اشار الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الحليل اى قد تكون كلمة قد مصيبة (مع التحقيق التقريب) فقط (من غير توقع) فلا يجتمع المعانى الثلاثة ومثل لذلك بقوله (كاقول قدرك بزيد) اى تحقق ركوبه فى الماضى التقرب من الحال والجاء فى قوله (لم يتوقع ركوبه) متعلق بقول (وهى) اى كلمة قد حال كونه واقعة (في) الفعل (المضارع) الحلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناسب وجازم حرف تنفيس) مثل مجود فى قولك قد يوجد البخيل ثم ان فى توبيط الشارح كلمة بين العاطف والمطوف فى قول المصنف وفى المضارع اشارة الى ان قوله (للتقليل) خبر للمبتدأ المقدر المطوف على المبتدأ المصرح ومعنى كونها فى المضارع للتقليل هو ان يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذ المراد به خول قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل فى معانيها كاقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى ينضاف) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق فى الاغلب) احترازه عن غير الاغلب وهو استعمال الخبر الدقيق كايده وقوله (للتقليل) بالرفع نائب فاعل ينضاف وحيث يجتمع المعاني كافى (نحو) قولهم (ان الكذب) المبالغ فى الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا محققا وقوله (وقد تستعمل) اى كلمة قد (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو قوله) تعالى (وقد نرى قلب وجهك) فى السجدة قوله قد بفتح المعوقين منكم هادى

انتظار انتفاء ما علق به ايضا قبل هذا اذا استلزم انتفاء المزمع انتفاء اللازم او يكون سبيله وكلاهما ممنوعان ومنشاء القول من معنى التطبيق او وجود ما علق به فى التركيب قوله وكون انتفاء الاكرام سبب للانتفاء الجوى فى زعم المتكلم قيل فيه بحث اراد بالبحث ما سبق منه من منع السببية وفساده ظاهر قوله موضع منطلق اى لى موضع يلى ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجهاته بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع منطلق فوجهه بان الموضوع موضع منطلق نظر الى اصالة افراد الخبر ويمكن ترجيحه بان جعل الخبر ماضيا لنحو دلالة لو على ما ضوئه وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لوفان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت بموضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير

هذا التحقيق فقط وقيل انها الآية الاولى للتحقيق مع الكثير - ثم اشار ايراد ان يتم الكلام عليها فقال (ومجوز) اى لا يتبع (الفصل فيها) اى كلمة قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء في قوله (بالقسم) اى العيمين متعلقة بالفصل وذلك (بحر) قولك (قد والله احسنت) قولك (قد لمصرى) فتح اللام الموطئة للتقسيم والعين المهملة اى الجاني وبغنى (بتسامها) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها اقول تكميلا للفائدة ومجوز ايضا حذف قبلها انشيبا لها بما في التوقع لانهم قد يحذفون الفعل مع ما لجعلهم ما عو ضاعن الفعل لان لما كانت في الاصل لم يتم زيد عليها ما فصارت لما وذلك نحو وقول الشاعر اذف الترحل غير ان ركبتا - لما تزل برحلتنا وكان قد - اى وكان قد زالت - (حرقا الاستفهام) اى اطلب الفهم وهما (الهزة وهل) فقط واما قولهم ال فملت بمعنى هل فملت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة قلعة في حل قلب الهاء حمزة و (لها) اى للهزة وهل (صدر الكلام) بحيث (لا يتقدمها في حيزها) لوجوب تقديمها عليه (لذلك ايتها على احد انواع الكلام) وهو الانشاء اذما الانشاء الاستفهام (كاسر) في الكلام على كم الاستفهامية (وتدخلان) اى تدخل كل من الهزة وهل (على) الجملة (الفعلية) (اقام زيد وكذلك) اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا (قول) اى عند دخول الهزة (في) جانب الجملة (الاسمية) ازيد قائم (و) عند دخولها (في) جانب الجملة (الفعلية) (اقام زيد وكذلك) اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولا لا تدخل الهزة عليها حال كونك (قول) عنه دخولها (فيها) اى الجملتين (هل زيد قائم) في جانب الاسمية (وهل قام زيد) في جانب الفعلية وقوله (الان ان الهزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المص وكذلك هل ليس على عمومه بدليل قوله بعد الهزة اعم تصرفا فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا وكان الوجه ذكره في قوله قول ازيدا ضريت كما يشتر اليه قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما وفلا) تعمم في الاسمية بالنسبة الى الهزة (بخلاف هل قائم لا تدخل على) جملة (اسمية خبر حافل) وذلك (نحو هل زيد قائم) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الا على) حال (شدود) اى الاستعمال المغير الفصيح كما صرح في المنتجات (وذلك لان اصلها) اى اصل هل في الاستعمال (ان تكون بمعنى قد) التحقيقية فهي قد جاءت على الفرع الذي هو معنى الاستفهام (كجاءت على الاصل) الذي هو معنى قد في قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قلنا فيكم لا لا يقال قد زيد قائم لا يقال هل زيد قائم - قال الرضى فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لا يتناع ان يقال قد زيد قائم قلنا انما جاز حلالها على اختها وهي ازيد قائم وانما لم يحمل على اختها في مثل هل زيد قائم لان هذا الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها اولى من حملها على اختها انتهى (فلما كان اسما) اى اصل هل (قدوى) اى قد (من لوازم الافعال)

امر مطلق وهاول
ما جاء في كلامه من
امثاله واعلم ان جواب
لو اما ماضى منى
بلم او لم ماضى دخل
عليه لام مفتوحة
ويحذف اللام قليلا
الا اذا وقعت الجملة
الشرطية صلة او
طالب شرطها بذيوله
قائه بكسر حذف
الكلام ح ولا يكون
جملة اسمية خلافا
لما عرفت
قيل روى بعض ما لا يده
كلام قوله واذا تقدم
القسم اول الكلام
اى الى اول زمان
الكلام بالكلام فيصع
تركي آدفع لامعراض
الهندي انه لا يصح
تركه في لمد كونه
زمان ولا مكانا فيها
وجه الدفع ان اول
طرف زمان اضيف
الى الكلام معنى اول
زمان التكلم بالكلام
ولا يصح ما قيل ان
التبادر قبل اول
الكلام مكانا فالدهاب
الى الزمان تكلف
سواء اذا كان معه
ما يوجب التسام
والهندي صحفه
بتضمن التقدم معنى
الدخول اذا تقدم
القسم وخال اول الكلام
ويعنى قول اول الكلام

وخصمه بها (فان) جواب لما (رأت فعلا في حيزها) اى وجدته في مكانها
 (تذكرت عهدا بالحق) جواب الشرط والمهود جمع عهد والحق كالى ما يحكى من
 الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء (وخت) وهو اما التحقيف من الخو بمعنى الميل
 او بالتشديد من الخين بمعنى النوق (الى الانفس المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعاقته)
 التزمته وختمته الى نفسها (وان لم تره في حيزها) اى لم تجده في مكانها (نسلت عنه)
 تكلفت السلوان عنه حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق
 مع الممشوق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصل التزم والترك ولما كان قول
 المصنف قياسا سبق وكذلك هل موها المصنف اى رفع ذلك الابهام فقال (والهمزة
 التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هي الاصل في الاستفهام وهل فرعا
 فيه والفرع لا يتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال (والهمزة
 اعم تصرفا) اى من جهة التصرف فهو يتميز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله
 (اى التصرف فيها) يعنى الهمزة وقوله (باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها) قيد
 للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه
 يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كاسبق آتفا بقوله التصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من
 التصرف في هل) خبره (قول) هنا شروع في بيان المواضع التى تستعمل فيها الهمزة
 دون هل وعدمها هنا رتبة احدها ما ذكره بقوله (قول (ازيدا ضربت) ملاسبا
 (بادخال الهمزة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت في حيزها
 لما سبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الحيز فيها اسما او فعلا (بخلاف هل زيد
 ضربت) بادخاله على الاسم مع وجود الفعل في حيزها فانه لا يجوز (لما عرفت) من انها
 لا تدخل على اسمية خبرها فعل الاشد وذا للغة المتقدمة (و) الثانى ما ذكره بقوله
 (قول) منكرا (الضرب زيدو) الحال (هو او خوك) (باستعمال الهمزة لانبات ما) اى
 الفعل الذى (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجهه لا انكار) هذا المثال من
 قيل الانكار التوخي وهو ان يكون ما بعد الهمزة واقعا وما كان ينبغي ان يقع واقعه
 معلوم نحو ه اتبدون ماتحتون والله خلقكم وما تعملون وقد يحكى للانكار الابطالى
 وهو ان يكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذب نحو ه افا صفاكم بكم بالبين ومن حيث
 كون الانكار قسميه مختصا بالهمزة قيل هنا هل الشارح المثال على مجيئه للانكار مطلقا
 بان يقول باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه لكان اشمل واقيد (دون هل تضرب زيدو)
 الى آخره حيث لا يجوز (لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذا معنى
 للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود في الانكار التوخي ومعلوم الاستفهام في
 الانكار الابطالى بخلاف الرضاء المضموم من التليل بقوله (لان اصله ارضى بضررك زيدو
 وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفي واقتراء بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه

مكان تنزيلا لا حق
 والمكان التنزيل كالميم
 لعدم ظهور ركونه مكانا
 كما ان المكان الميم
 غير ظاهر فينتصب
 بتقديم فى بلائنه قوله
 واحتزبه من توسط
 القسم بتقديم غير
 الشرط قبل وانما قال
 كذلك لان الاحتراز
 من توسطه بتقديم
 الشرط بقوله من
 الشرط وفيه بحث لان
 الاحتراز من جميع
 صور التوسط حصل
 بقوله اول الكلام لا
 محالة قوله على الشرط
 فلا بد من ذكره وهذا
 من باب الاوهام اذ لا
 سبيل الى كون قوله
 على الشرط قيدا
 احترازا لانه جزء
 المسئلة لا يفهم ما ع
 ذلك من كلام
 الشارح قدس سره
 حتى يقال انه اراد
 ذلك ثم يرد عليه بمثل
 هذا الرد وتوضيح
 المقام على وجه يتكشف
 الحق ويحصل دجى
 الباطل ان الامر لوقال
 فى افادة هذا المسئلة
 واذا تقدم القسم على
 الشرط كان متناصبا
 لقوله وان توسط
 بتقديم غيره لدخوله
 فيه فإزى متناضاه هذا
 الحكم ذلك الحكم فاقى
 بول الكلام ليخرج ذلك

(وهل ضعيف في الاستفهام) هذان من جهة التعليل (فلا يخفف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعا
 فيه (بخلاف الهمزة) حيث يخفف فعلها (فإنها قوية) في الاستفهام لكونها الأصل (في) كما
 تقدم (و) الثالث ما ذكره قوله (قول) مستفهما عن احدا لاسمين (ازيد عندك ام عمرو)
 ملايا (يحمل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذ هي مختصة بها (فان) الحال والثاني (لما قصد
 الاستفهام عن احدا لاسمين) وهو اما حصول زيدا وحصول زيد عمرو (وقد المستفهم عنه)
 جواب لما اذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة الثاني هي الأصل في باب الاستفهام والاقوي فيه)
 لكونها موضوعا له (انصب واليق) من استعمال هل عندا العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال
 بما هو الانصب عندا العقل فلا يراد به لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على
 عدلانسية تأمل (وقوع هل مع ام المتقطعة) لا المتصلة المختصة بالهمزة (لان المستفهم عنه
 في صورة ام المتقطعة لم يعمد) بل هو امر واحد (لأنها) اي ام المتقطعة واقعة (للاضراب
 عن السؤال الاول) الداخلة عليه هل (واستأنف - قال آخرهم) المتقطعة (المقدرة) : ل
 و (الهمزة) كما مر في الحروف الماطفة (فان قولك هل زيد عندك عمرو) لا يندفع اذ هو (في
 تقدير بل عندك عمرو) حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه الى السؤال عن عمرو
 (و) الرابع ما ذكره بقوله (قول) اي تاليا قوله تعالى (انهم اذا ما وقع) آمنتم به (و) قوله تعالى
 (انهم كان) على بينة من ربه (و) قوله تعالى (او من كان) متناقضين (بإدخال الهمزة على ثم
 والفاء والواو) الكائن كل منها (من الحروف الماطفة) وذلك رعاية لتمام التصدير لمرافقها
 في الاستفهام فالعطف لكونه رابطا لمدخله بما قبله لودخل على الهمزة لكان لها تعلق بما
 قبلها وذلك لا يقتضي كمال التصدير وهذا عند الجمهور خلافا للزعماء فان الهمزة عنده
 داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف فيقدر في مثل افلا تنقلون اجنتم فلا تنقلون
 وفي نحو اولايملون اجهلوا ولا يملون وقد قال الرضي الحق ماقاله الجمهور اذ لو كان
 المعطوف على مقدار لما زو قوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح المعطف عليه مع انه
 لم يجز في الاستفهام الامتناع على كلام مقدم انتهى ثم ان قول المصنف (دون هل) اي بخلاف
 (اي) متعلق بقوله قول زيد اضربت الى آخره فيكون قيد في الكل يعني انك لا تقول هل في
 هذه المواضع قول النش (لكنها فرع الهمزة) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اي لا تقول
 هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها (فلا تنصرف تصرفها) اذا فرغ لا تنصرف تصرف
 الأصل ومن ذلك ان الهمزة قد تخفف وهي مرادة عند القرينة كقول الشاعر وهو الله لا
 ادري وان كنت داريا بيسع رعتا الجرام ثمانية يعني ايسع فحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل
 (حروف الشرط) الشرط في اللغة الزام الشيء والتزامه وقد نقل في الاصطلاح الى تعليق
 حصول مضمون جملة بمحصول مضمون جملة اخرى فهي من اضافة الدال الى المدلول اي
 الحروف الدالة على التعليق وهي ثلاثة (ان) بكسر الهمزة وسكون التاء (ولو اما)
 فتعني الهمزة والميم المشددة (لها) اي لكل منها (صدور الكلام) فيجب تقديمها على ما دخلت

عنه ونحوه المحكم
 بما هو المراد قوله
 اي لزوم القسم قبل
 جعل ضمير زمة القسم
 مع بعده دون الشرط
 مع قرينه لان الكلام
 في القسم لكن وكان
 الجواب لقسم دون
 الزمة وكان الجواب
 له يدل على ان
 ان جعل ضمير زمة
 لغیر القسم فلم يغير
 القسم في قوله وكان
 الجواب لقسم بعبارة
 يشوهم هود الفغير
 الى ما عدا اليه ضمير
 زمة ولا ينبغي عليك
 هذا الدليل اوهن
 من بيت السكوت
 قوله لانه يلزم ان
 يكون مجزوما وغير
 مجزوم وهو محال
 قيل فيه انه اذا
 كان الشرط ماضيا
 لا يجب جزم الجزاء
 فكيف يلزم كونه
 مجزوما وغير مجزوم
 وجوابه ان يشكك
 ممنوع لانه اذا كان
 هذا مستنديا لصفة
 الجزم وذلك لانتهاه
 حسن ذلك التنبيه
 وانما كان الجواب
 لقسم لانهم لما قسموه
 وتعد ان يكون

عليه (لما) من انما يدل على نوع الكلام (فان للاستقبال) اى لحصول مادخلت عليه في الاستقبال (وان دخل على الماضي) يعنى انها تحمل الفعل الذى دخلت عليه يعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعاً نحو ان تضرب اضرب (ولو عكسه) اى عكس ان وقديته الشارح بقوله (يعنى) اى يقصد المصنف بالعكس ان لو (لما) على المستقل) اى انها تحمل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضي سواء دخلت على الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب تضرب اضرب قال الشارح (وفي بعض النسخ) اى نسخ المثلث ماضيه (فان للاستقبال وللغضى) اى بدون ذكر المبالتين (ومعناه ان للاستقبال معناه دخلت على المضارع او الماضي) يعنى ان المألفه الموجودة في النسخة الاولى مراده وان لم يصرح بها في الثانية وليس معناه ان معتمداً للمستقبل فلا تدخل على الماضي وان لو معتمداً بالماضي فلا تدخل على المستقبل كما قد يتبادر من وقوله (نحو ان تكرر منى اكرمتك) مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (اكرمتى اكرمتك) مثال لدخولها على الماضي واذا كان كذلك (فمعنى المثال الثاني بعينه) وهو الذى المعنى (معنى المثال الاول) وهو الذى للاستقبال لان قائل الاول (يعنى) اى يقصده (ان وقع منك اكرمتى في الاستقبال وقع منى ايضا اكرمتك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثاني بل يفرق بينهما وكذلك لو المعنى على ايها دخلت اى سواء دخلت على المستقبل او الماضي (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضي (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ماقبله فيهما (معنى واحد) بل يفرق (اى لو وقع منك ضربى في الماضي فقد وقع منى ضربك ايضا فيه) وهذا يكون معنى العبارة في النسختين واحداً وقوله (وقد تشمل كان في المستقبل) اشارة الى ان لو نحوى مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضي وذلك (نحو قوله تعالى ولامه مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم) فان المعنى والله اعلم ان لا تسبحكم وتسبحكم وقال الرضى وقد تكون بمعنى ان التائب كقوله تعالى ودوالو تكفرون وكقوله ودقوالو ذهبن قيدهنون وكقوله يود الجرم لو شئدى ولا يجوز ان تكون ههنا للامتاع لانه لا جواب لها انتهى ولما انتهى الشىء الكلام على استعماله من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو) تستعمل (لانتفاء) الثانى لانتفاء الاول (كما اذا قلت لوسألت اعطيتك حيث امتنع الاعطاء لمتاع السؤال فأتى الامر ان وكان انتفاء الثانى وهو اعطاء لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى مدلولها اللازم لمناها المطابق (فانها موضوعه) اى مطابقة (لتطبيق حصول امر فى الماضي) اذ هي حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها به صرح الفنازاني في المطول وشرح المفتاح والباء في قوله (لحصول امر آخر) متعلق بقوله لتعلق وهو معنى على اوسية وقوله (مقدريه) بالجر صفة امر والصغير راجع الى الماضي

لها مما لفظا وجب ان يجعل لاحدما وتقديم القسم يدل على الغاية به فكان جملة له وهو جواب القسم انظروا ومعنى وجواب الشرط معنى لانظروا لان الجين عليه وهو مشروط للاثبات او فيه كاذ كرمالمسلى شرح ذلك مراد الشارح قدس سره حيث قال والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط وما قبل فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا يحدد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب مشروط فان جواب القسم معنى في مجموع الشرط والجزاء من عدم التدبر بقوله فيكون باعتبار التقديم والجزاء انفسا على ترتيب القبل لان تقديم الغير مقدم على جواز انشاء القسم في تدبر وقوله اما والله ان تأتى آتت قدّم الغير مقدم على انشاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط والجزاء اعتبار الشرط فيكون انفس باعتبار التقديم على غير ترتيب القبل وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر فانه قدّم النسيب كما انه مقدم

على جواز الالف المقدم
على معنى الاول مقدم
على جواز اعتبار
الترتيب على المعنى الثاني
فيكون الترتيب على
ترتيب الالف باعتبار
التقديم وحوازا اعتبار
الترتيب على المعنى الثاني
او يد الالف الذي
باعتبار مثالي اتاؤه
آه وانتي اتاؤه آه فهو
على الحقيقة باعتبار
التقديم على غير ترتيب
الالف وعلى المعنى
الاولى على غير ترتيب
الالف باعتبار الالف
القسم وباعتباره وعلى
المعنى الثاني على ترتيبه
باعتبار الترتيب واما
فكلامه مما يشبه منه
الناظر او يحجب نظره
عن الاطاحة بمقصده
الفاصل وقد بانى نغمة
لا يجه عليه شيء وكلامه
اصلا بمنى من اصل
كتابه لكونه مجازا
من مدته ثم الاولى
والانطباق يسبق
الكلام جعل ضمير
لذي يترى الى القسم لانه
في مقابلة وجوب
اعتبار القسم على
تقدير تقدمه اول
الكلام هذا وفيه
ان الشارح قدس
سره يرد بالتقديم
تقديم الذكر كيف
وهذا بما يراه صريح
كلامه بل التقديم
المذكور في الترتيب

اي مقدر ومفروض وجوده في الماضي وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود
والمعدوم فاصطلاح المطلقين (وما) اي الامر الذي (كان حصول) وجوده وثبوته (مقدرا)
مفروضاً في الماضي كان متيقفاً في (اي الماضي) قطعاً اي جزماً واذا كان كذلك (فيلزم) لاجل
انتفاء انتفاء ما) اي الامر الذي (علاقته) اي عليه (اي انتفاء) اي انتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى
التعليق فان معناه ان حصوله المطلق وهو الجواب منوط بحصول المطلق عليه وهو الشرط
ومتوقف عليه لا على غيره (فاذا قلت مثلاً لو جتنى لا كرمك) مثال لبيان التعليق (فقد علفت
حصول الاكرام) وهو المعلق (في الماضي) متعلق بقوله حصوله والباقي قوله (بحصول) بمعنى
على فتكون متعلقة بعلة او سببية اي بسبب حصول (بمعنى) مقدر) وهو المعلق عليه (فيه)
اي الماضي والفاصل قوله (فيلزم) سببية اي فيسبب هذا التعليق التام بارتباط المعلق بالمعلق
عليه يلزم (انتفاءهما) اي المعلق عليه حال كونها (مما) اذ المعلق عليه وهو حصول
الحجى المقدر في الماضي متوقف وانتفاءه انتفى المعلق وهو حصول الاكرام في الماضي (و)
يلزم ايضا (كون انتفاء الاكرام مسبباً لانتفاء الحجى) يعني ان انتفاء الحجى سبب لانتفاء الاكرام
وهو سبب ونشأ عنه (في زعم التسليم) متعلق بقوله مسبباً وانما يقيد به اشارة الى انه لا يلزم
كون الثاني مسبباً في نفس الامر كفي قول ابي الاء المردى ولو طارذوا حافر قبلها لعارت
ولكنه لم يطرء والحاصل ان معنى المطابق هو التماثل في الخصوص وان انتفاء الامر من
وسيلة امتناع الثاني لامتناع الاول هو المدلول الاتزامي وانه لا كان كلا الانتفاخين معلوما
للمخاطب ويمكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصوداً بنفسه اذا الفائدة فيه بل
لاجل افادة السببية قالوا ان لو امتناع الثاني لامتناع الاول فاقاموا ما هو المقصود من المعنى
المطابق مقامه ووضعوا موضعاً تنبيهاً على ذلك فاحفظه ولذلك قال الشارح (واستعمال لو
بهذه المعنى) اي التزامي المتقدم ذكره (هو الكثير التعارف) بين الجهات (قد تستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول) اي من غير قصد كونه معلقاً عليه وفي هذا اشارة الى انه معنى مجازي
لان اللزوم لا يثبت له دليل على ذلك فله استعمال في المشار اليها بقوله (مع انتفاء
اللازم) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء (ليستد به) اي باللازم والمقارن لانتفاء اللازم
(على انتفاء اللازم) ولذا لا يحتاج الى استثناء التالى (ولا يجوز استثناء مقدمه) ذلك (كقوله
تعالى ولو كان فيهما) اي في السموات والارض (آلهة الا لا اله الا الله) مثل هذه الآية
الكرمية استظهار للمقام (فان لو ههنا) اي في الآية (مدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة
المتفاد من الجمع) (و) يدل ايضا على ان الفساد اللازم (متوقف) وفي هذا اشارة الى ان لو قائماً
مقام استثناء التالى (فيعلم من ذلك) اي من انتفاء الفساد الذي هو اللام (انتفاء التعدد) الذي هو
اللزوم ثم ان الشارح رحمه الله قد اورد ههنا اعتراضاً فقال (ومن هذا استعمال) الذي هو
قصد لزوم التالى للاول مع انتفاء اللازم (وهو المصنف ان لو) تستعمل (لانتفاء الاول) كمدد
الآلهة في الآية (لانتفاء الثاني) كالفساد (وخطأ عكسه المشهور) وهو انها لانتفاء الثاني لانتفاء

الاول (ولم يدور) عطف على توهم اى لم يدور المستفاد استعمال التعليق غير استعمال التزوم
 (وان ما ذكره) اى من التزوم (معنى قصدا له) اى قصدا للبلاء (في مقام الاستدلال بانتفاء
 اللازم المعلوم) كالفساد (على انتفاء الملزوم المجهول) كالتعدد (و) لم يدور ايضا (ان المعنى
 المشهور) وهو معنى التعليق اعناهو (بيان سببية احدا لانتفائين المعلومين الاخر) كسبية
 انتفاء الجوى لانتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بحسب الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان
 كذلك (فلا تصور هنا) اى فى بيان السببية (استدلال) لمعومة لانتفائين وقوله (فانك
 اذا قلت لو جئنى لا كرمتك) تمليل لثنى تصور الاستدلال (لم قصد) جواب اذا اى لم يكن
 مقصودك فى صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء الجوى من انتفاء الاكرام) كما قصد
 فى صورة التزوم اعلاهما انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (ككيف) استفهام تعجى اى كيف قصد
 هذا الامر المعجيب (و) الحال (كلا لانتفائين معلوم) اى المخاطب ثم ان الشارح اضرب
 عن ذلك فقال (بل قصدت اعلامه) اى المخاطب (بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء الجوى)
 اى سبب عنه لا غير وحيث لا استدلال قد بره ولم افرغ من التكلم عن هذا الاستعمال
 الثانى للواستأنف الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولها) خير مقدم (استعمال) مبتدأ
 مؤخر (فانك) صفته (وهو ان قصد) مبنى للمجهول (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف
 الى (استمرار ثنى) مبنى هو قصد الفاعل اظهار الدوام لثنى من الاشياء (فيربط) مبنى
 للمجهول (ذلك لثنى) نائب فاعله اى فسبب هذا القصدير بطل الفاعل ذلك لثنى الذى
 اراد بيان استمرار (بابعدا لثنيضين عنه) اى ذلك لثنى ليدل على ربطه باقرب التقيضين
 منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين التقيضين وذلك
 (كيقولك لو اهاضى لا كرمته) حيث ربط الاكرام بالاهانة وعلقه عليها وهى ابعد
 التقيضين منه (ليان استمرار وجود الاكرام) تمليل لربط الاكرام بالاهانة فى المثال المذكور
 (قانه) الحال والثانى (اذا استلزم الاهانة) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهى ابعد
 التقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة فى جواب اذا وكيف استفهام انكارى اى فلا يصح انه
 (لا يستلزم الاكرام) بل يكون استلزامه بطريق الاولوية اذ هو اقرب التقيضين
 منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال (وتلزما) (اى ان ولو) مبنى
 يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا بالنسبة الى الشرط واما الجزء فقديكون جملة اسمية
 او مضارعة مجز ومالم او ماضياى اوله لامتنوحة وقوله (لفظا) الخ لتعميم اى سواء كان
 الفعل لفظا (كامر فى الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرامك وان اكرمتى اكرمتك ولو ضربت
 ضربت ولو تضربت اضربت (او قدرا) عطف على لفظا وذلك (نحو قوله تعالى وان احد
 من المشركين استجاركم) قوله تعالى وقل (لو اتمتم عملكم) الاولى مثال لان والثانية
 لو وقد فسر الشارح لتقدير فى الاولى بقوله (اى وان استجاركم احد) وفى الثانية (ولو
 عملكن انتم) هكذا فى النسخ والصواب اسقاط اتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحذروا تم)

كان تقديم الضم
 مقلوبا بجواز اعتبار
 القسم على المعنى
 الاول وتقديم غيره
 بالفاء القسم وعلى
 المعنى بسبب ذلك
 كان المثال الاول
 باعتبار التقديم والفاء
 القسم تفسرا على
 ترتيب الفب ولا يكون
 كذلك على المعنى الثانى
 بل يكون باعتبار
 التقديم كما كان على
 المعنى الاول وباعتبار
 عدم الفاء لشره فى
 ترتيب علاوجه لما
 قيل عليه الا انه ينبغي
 ان يعلم ان كلام
 الشارح قدس سره
 ليس كما ظن به هو
 هكذا يكون الشر
 باعتبار التقديم على
 ترتيب لف وباعتبار
 الضم على ترتيب
 الفب وباعتبار الضم
 على غير ترتيبه كما
 يرشدك اليه التأمل
 الصادق فيما ذكره
 فى المثال الثانى لا مثال
 ضل هذا يترتب
 القائل ايضا بعدم
 الفساد كما اشار اليه
 بقوله وقد بلى
 نسخة الخ لان ذلك
 دل بجمع ما ذكره
 سيما قوله فيكون
 التفسير على ترتيب
 الفب باعتبار التقديم
 وجواز اعتبار الضم
 كليهما على عدم

اى فى الايتين (مر فوعان بانهما فاعلان لفعالين محذوفين) اى ليسا فاعلين لما بعدهما على
 فاعلان لفعالين محذوفين مفسرين بالفتح (ضمرهما الظاهر) اى بالفعل الظاهر بعد كل منهما
 ولما كان فى قاعدة اتم نوع خفاء بسبب الانفصال ورجا توهم انه ليس فاعل لحذف الفاعل
 مع الفعل وانما هو تأكيدهما فاعل اراد الماشرح بيان ذلك دائما لتوهم فقال (اما احدهما الظاهر)
 اى فكونه فاعلا ظاهرا (واما اتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا) قاله السياكوتى الصواب
 اسقاط مسترا لكونه لغوا وليس سهوا الا على قول الاخفش والممازى قاته ما قالوا او احرف
 والفاعل مستتر انتهى (لما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لما لى صار ذلك
 الضمير المتصل (منفصلا بارزا) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لغوا وقوله (وليس تأكيدها)
 لفاعل الفعل المحذوف دفع لتوهم اى ليس اتم فى الآية تأكيدها الضمير المتصل على ان يكون
 التقدير لو تملكون اتم تملكون على ما ذهب اليه البعض قليلا لتصرف (لان حذف الفعل
 والفاعل) اى معا ابد من حذف الفعل وحده) فيما لا نعلم انه ابد من جعل منفصلا وبعده
 المطابقة بين المفسر والمفسر والاقول باعادة الفاعل فى المنسح لا متاع وجود الفعل بدون
 الفاعل فتأمل (ومن ثم) اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها) يعنى من حيث ان ولوى لزم
 دخولهما على الفعل لفظا وتقدرا (قيل) اى قال الزحويون (بعد) كلمة (لو) المحذوف
 فعلها) الداخلة عليه (انك بالفتح) اى فتح الهمزة (لا بالكسر) اى كسرهما (لانه) (اى ان)
 الذى هو حرف تأكيدهما لكونه (مع معدويه) الاسم والخبر فى هذا المثال (فاعل) (للفعل
 المقدر ببدل) المحذوف فعلها لفظا (والصالح للفاعلية) اى الذى يصاح لان يكون فاعلا
 من ان المفتوحة وان المكسورة تانما (هو ان المفتوحة لا) ان (المكسورة) قول اعجبي انك
 قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قيل) عطف على قيل المتقدم اى ومن حيث
 انهم اذا حذفوا الفعل ببدل فسر وه بقل ولم يفسروه ههنا التزموا ان يكون خبرا فعلا
 ليكون كاللوح عن الفعل المفسر فقالوا بالواك (انطلقت بالفعل) (اى بصيغة الفعل) المتصل
 ببناء الخطاب ولحقوا بالواك منطلق بصيغة الاسم بل وضوا انطلقت (موضع متعلق)
 وتفسير الشارح بقوله (اى فى موضع يلى ان يقع فيه منطلق) للاشارة الى انه منصوب
 بترفع الخافض وقوله (لا الاصل فى خبر ان هو الافراد) تمثيل لبقا وقوع منطلق خبرا اذ
 هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل عن الاصل الاثني بالمقام وقيل انطلقت (ليكون)
 (الفعل المذكور) الموضوع فى (موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق (كالعوض)
 (من الفعل المحذوف) يعنى مدخول الوفاء وقوله (يقال) لاسيما فى سبب ذلك
 يقال (لوانك انطلقت) الفعل (ولا يقال لوانك متعلق) بالاسم على الاصل ولما توهم الشارح
 ان ههنا سؤال وهو ان يقال المنصف كالعوض ولم يقل عوضا هل لذلك من نكتة
 اجاب عنه بقوله (واما قال كالعوض) اى ولم يقل عوضا (لان الفعل المقدر) من حيث هو
 (لا بدله من) فعل (مفسر) كما مر مثاله فى قوله تعالى قل لو اتم تملكون (وان) اى وكما ان

اطلاع على المعنى
 بالفتح والنسب فكيف
 يكون من يميز
 بين الصحيح والقيم
 من النسخ ثم انه
 قصد الشنيع على
 الشارح قدس سره
 بانه اجاز لتبدي
 بالاصطلاح واراد به
 المولى الحقى عبيد
 القدور ولا يخفى
 ان هذا انك معتم
 ن هذا الرجل قد
 صرح فى عدة مواضع
 من حواشيه بانه
 كان ينبغي ان يكون
 كذا بناء على ما
 تحرر فى زعمه ولو
 كان الامر كما قال
 القائل ما ضل هو
 مثل ذلك قوله او
 مقدرة كلفظة فى
 صدور الكلام قبل
 مقدرة كلفظة مطلقا
 المقدر فى المصدر
 كلفظة فيه والمقدر
 فى وسطه كلفظه
 فيه تلاوجه انفسه
 البيان بانقدر اول
 السلام وليس بذلك
 اذ لا يتكرر احد
 كرون التقدير كلفظ
 مطلقا الا ان المراد
 هنا ذلك فانسب
 التبييد كذلك فانه
 اذا تقدم همزة
 الاستفهام على كلمة
 الشرط مثلا سواء
 كانت تلك الكلمة
 اسما جاز ما كن وما
 او حرفا مكان ولو
 بالجزء تلك الكلمة

التي دخلت عليها لوفى قولهم لو انك انطلقت (لكنها دالة على معنى التحقيق والثبوت)
 وضما (مدل على معنى) لفظ (ثبت) الذي هو الفعل (المقدر ههنا) اى فى هذا المثال
 فقوله ان فى محل رفع بالابتداء كان حجة تدل على محل رفع ايضا على الخبرية والقافية قوله (فهو)
 فصيحة اى اذ اعرفت ما تقدم فهو اى لفظان الدال على الثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل
 المحذوف المقدر اعني ثبت (من حيث المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع) فيه (خبرا)
 اى فى ان معنى فى خبره وهو انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو
 ثبت (من حيث اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت
 (عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل المقدر) الذى
 عرّفه (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا) اى الاثبات بالفعل فى خبر
 ان دون الاسم انما يلزم (اذا كان الخبر) اسما (مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل)
 كانطلقت (من مصدره) كالانطلق مثلا وهذا على ما شتهر من ان الاشتقاق من المصادر
 (وان كان) الخبر اسما (جامدا) كالحجر فى قولك لوانه حجر لكان جامدا بحيث (لا يمكن
 اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه (بجاز) اى لم يتبع حينئذ وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا
 حيث لم يكن الاثبات بالفعل (لتندره) (اى تنذر وقوع الفعل موضع الخبر) ضرورة
 عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات وقوله (كقوله تعالى ولوان ما فى الارض
 من شجر تاقلناه) تمثيل للجامد (ان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الاثبات فيه بالفعل حتى
 (يقوم فعله فى موضعه) كوضع انطلقت موضع مطلق ولما نهي المصنف من الكلام على
 ما يتعلق بوضع الفعل على ما يتعلق بان فهم من سياق كلامه فقال (واذا قدم القسم)
 بتجنّب اى التيميم (اول الكلام) بالنصب على الظرفية كاهو المختار واما تفسير الشارح له
 بقوله (اى فى اول زمان التكلم بالكلام) الخ فبنى على ما ذهب اليه من انه ظرف زمان بخلاف
 لفظ زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى
 ما فيه ثم افرع على ذلك قوله (فيصح تركي) وعمله قوله (لكونه) اى اول (طرف زمان)
 وقد ذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتعين التقديم معنى الدخول اى وتقديره فى جاز
 فى المهب من المكان بعد الدخول وفيه ان ثابت بالاستعمال تقديره فى مصدره دخلت فاما قايما
 تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن عن المصرح انما يجنبه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا
 قاطل (واحتزبه) اى اول (عن توسط القسم) اى اوردوه للاحتراز عن توسطه الحاصل
 (بتقدم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كاسيأتى فى قول المصنف انا واثقان
 تأخى آثمك وقوله (على الشرط) من جهة كلام المصنف ولما كان قد يتوهم تعلقه بما قبله
 من الشرط قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا لتوهم وقوله (لزمه الماضى) جواب اذا
 وفسره الشارح بقوله (اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) بمجمل الضمير
 للقسم مع بعده لانتظار رعاية الجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضي يحتاج الى اعتبار تكلف

ولا بد من القسم
 فتقديره على المصرح
 به خصوص اورد
 الكلام قوله فانه لو
 كان جزء الشرط
 يلزم الاثبات بالفاء
 قبل فى لزوم الاثبات
 بالفاء نظر بل اللازم
 لما الفاء واذا لا
 يوسع فى قوله الاثبات
 بالفاء وليس يسمى
 لاثبات الكلام على
 الظاهر التام فى قوله
 فى خبره اى فى خبر
 فاما قبل هذا هو
 الوجه دون الآخر
 لانه لا يوسع التام
 بجزء مالى خبر اى
 مطلقا مالم يكن فى
 خبر الفاء فان مالى
 خبر اى مالى معمول
 الشرط لانه الذهب
 الآخر وفى قوله
 جزء مالى خبره
 مطلقا اطلاق على
 الا يجوز فى ما قبله
 منطلق اما منطلق
 قريب وفى اى يوم
 الجملة فالى منطلق
 اما ان فانا منطلق
 بالجملة ولا يخفى ان
 الشارح قدس سره لم
 يجوز الوجه الثانى الا
 باعتبار ان وضع الفاء
 موضعا فلا يرد ما
 اوردوه لانه لا يجاوز
 فى الموم عن ذلك
 واما انسيب الى ان
 من الاخلال فهم
 ناش من اقول مما
 تضمنه المقام فتعويل
 الكلام الى الشرع
 فليراجع اليه قوله فلا
 مطلقا لا يبعد ما قبل

لزوم لكل الجزء (لفظا او معنى) تعميم في الماضي (ليكون) اى الشرط الماضي ميبا (على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط) اى لا تؤثر فيه ولا تغيره (فيطبق اى الشرط الجواب) في العموم لفظا فيما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب) لصيرورة جوابا للقسمة يعنى انه لا يبطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه صار جوابا للقسمة طلب ان لا يعمل في الشرط ايضا ليطابقا ولا يتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف (وكان الجواب للقسمة) عطف على قوله لزمه الماضي وانما كان للقسمة لتقوية بالتصديق وضمف الشرط بالتوسط واما يجوز ان يستبرأ الشرط لقربه وضمف القسم في نفسه لانه كزائد في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت واما قال الشارح (قط) لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله (لفظا) تمييزاى كان الجواب للقسمة من جهة اللفظ (لا للقسمة والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع التقبيين وهو باطل فقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوماى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة عجيبة وغير مجزوماى دائما لانه انما يقال للاطلاق العام قاندا فع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزء فكيف يلزم قوله مجزوما لان لا يشكلف ويقال اراد محبة كونه مجزوما وغير مجزوما وجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تمييز ايضا اى وامام من جهة المعنى (فهو جواب) اهمما جميعا (للقسم لكون المعين عليه) اى لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اى كما كان الجواب للقسم كان للشرط (لكونه) اى الجواب (مشرطا بالشرط) اى مرتبطا ومتعلقا به وحيث يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك (مثل وان كان آتيا) بتقديم القسم على الشرط وهو (مثال الماضي لفظا) اذ لفظ آتيت ماضى (او لم تأتى) عطف على آتيت وهو (مثال الماضي معنى) لان تأتى وان كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار اصله لانه لما دخلت عليه لم قلبت معناه لماضى فصار ماضيا معنى (لا كرمك) هذا هو الجواب وهو جواب القسم لفظا ومعنى لانه روى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصديق وكان هو المحلوف عليه وجواب الشرط معنى فقط لانه مشروط له ومتعلق به كاعرفت وقوله (وان توسط) (اى القسم) يحجزه قوله اذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى فى خلاله وانشاءه والياء فى قوله (بتقديم الشرط) سببية اى بسبب تقديم الشرط (عليه) اى القسم كاسيأتى فى قوله ان آتيت والله لا يتنك (او) بسبب تقديم (غيره) (اى تقديم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لاعلى التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخيرها لا يستلزم التوسط وسيأتى مثله فى قوله ان الله ان آتى آنك وقوله (جاز) جواب ان اى صح فيه امران احدهما (ان يستبرأ) القسم فبراعى فى الجواب مقتضا من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد

جعل ملولا مطلقا وقدرد عملا بمعنى مسؤولية وتقديره ظرفاى زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف قوله واه تقديره على تقدير الرفع مجعما يذكر زيد الخ قبل رد هذا المذهب الثانى بانه لو كان محسول الحدود مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير قبل رافع اى ومما يذكر على صيغة الجهمول مع انه لا يجوز الا على تأويل مرفوع هو تقدير المائدة اى منطلق فيه ولجز نصب زيدى ازيد فنطلق بتقدير ناسب مع انه لا يجوز الشارح اختيار تقدير تكون وجعل هذا للارادة ردا لتقدير الذكر ولا يخفى انه برود على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيدى اما زيد فنطلق بان يكون المقصود لجاز الرفع فى ام يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور فى محالين يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك بالدوال سديد قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الانها ذكرت الخ قبل هذا لا بد من ذكرها مستغنى عنه فلو وجه ان يقال المتبادر من قوله ملقى الوجوب

إذا كان مضارعا مبتدأ (ولم يلق الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول التثنية فيه
 (و) الثاني (ان) (يلقى) (القسم ويعتبر الشرط) قد عرفت معناها ما قبلها فلا نطول بالاعادة
 ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بتأنيث الفاعل في قوله جازان يعتبر ولم يلق وقد حمله
 الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضا على الشرط بانه على ذلك بقوله
 (ويحتمل) اى على بعد (ان يكون المبنى جازان يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول
 ثوبن التأكيد في الجواب اذا كان مضارعا مبتدأ (ولم يلق القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز ايضا
 (ان يلقى الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان تأتى آتاك)
 بصيغة المضارع المثبت المحزوم بخلاف اليا شرطاً وجواباً (فلى) اى فبناء على (المبنى الاول)
 وهو اول الاحتمالين (هنا) اى المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كقوله (ا) وجواز
 الغناء القسم) بالجزم عطف على تقديم اى حيث اعتبر الشرط فعجزم الجواب (فيكون) اى
 فيحتمل يكون (و) باعتبار التقديم) اى تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغناء
 القسم (كلام) اى كل منهما (شرا) على غير ترتيب اللب) اعلم ان اللب والنشر عبارة عن
 ذكر متعدد على سبيل الالجال ثم ذكر ما لكل من احاده على سبيل التفصيل من غير تعيين
 اعتمادا على ان السامع يرد الى محله وهو ما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثاني للثاني
 او على غير ترتيبه وهو ضربان مكسوس الترتيب ومختلط الترتيب ثم ان ههنا الفين لف تقديم
 الشرط وتقدم غيره ولو جواز الاعتبار وجواز الالفاء وهذا اعلم ما في عبارة الشارح
 من الخالفة حيث قال نشر على ترتيب اللب وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب اللب لانه
 اذا اعتبر مجموعهما فلما واحد او مجموع المتأخرين نشره فلا شبهة في كونه نشر الكثرة نشر على
 غير ترتيب اللب وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفاعله حدة فلا يكون شي من المتأخرين نشر
 لو احدهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللب او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول
 اثر من تقديم الشرط المذكور وفي اللب الاول ولا في المثال الثاني اثر من انما القسم المذكور
 في الالب الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللب وبعض اللب الثاني اللهم الا ان يقال ان
 اللقبين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالفاء وتقدم غير الشرط
 معهما وان المتأخرين من صنعة الاحكام وهو حذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة
 الاول ولا شك حيث قد اشتغال كل من المتأخرين على الامور الثلاثة فيكون اللب والنشر
 على حقيقته هذا ثم ان قوله (وعلى المعنى الثاني) عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى
 وبناء على المعنى الثاني وهو تاني الاحتمالين (هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو
 انا كما مر (وجواز اعتبار الشرط) بالجزم عطف على تقديم اى حيث روى جانبه وجزم
 الجواب (فيكون) اى فيحتمل يكون (النشر باعتبار التقديم) يعنى تقديم غير الشرط (على
 غير ترتيب اللب) انظر ما للفرق بين ما هنا وما تقدم حيث حالفه وجه جعله على ترتيب اللب
 وقد عرفت ما في (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللب وقول المصنف

فاسئلي منه الظاهر
 المتحقق وليس مراد
 الشارح نفس سره
 الا بان الوجه الاتيان
 به انما وهذا حاصل
 بما ذكره بلا سرية
 واما ما في به الثالث
 من وجه الذكر فليس
 ببيد الا انه ليس
 اوجه ما ذكره نفس
 سره لانه اذا كان
 حكمها معلوما فيها
 سبق لم يجمع الى
 ذكرها واستثنائها
 فسؤال الاستثناء
 قائم بحاله قوله اى
 جمع المذكور والمؤنث
 في مثل قلنا لزيدان
 الخ قبل الضم حين
 الاستناد الى لفظ لا
 مطلقا كاعادة عبارة
 المعنى ولو جعل
 مرتبطا بقوله قال
 كان ظاهرا غير
 حقيقى فغير لصار
 حقيقا لكن باكثر مما
 يبنى ان يقضه لانه
 مفيد يكون للفاعل
 ولو جعل مرتبط
 بقوله قال كان ظاهرا
 غير حقيقى غير اصدار
 حقيقا لكن باكثر مما
 يبنى ان يقضه لانه
 مفيد يكون للفاعل
 ظاهرا غير حقيقى
 وعمل المعنى وهنا
 كما ترى قوله اى
 ادخلت ثوبا قيل
 المطلق التثنية ليس
 على ما يبنى لانه ادخال
 الثوب الذى يمس
 ثوبا قال في الصالح قال

(وان ايتى والله لا يتك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم ولما
 توهم الشارح ان ههنا سؤالاً وهو ان يقال لم يخالف المحقق فيه الاول حيث اورده الشرط
 في ذلك المثال بصفة المضارع واورده هنا بصفة الماضي فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله
 (وانما اورد في هذا المثال الشرط بصفة الماضي) حال كونه جارياً (على خلاف المثال
 الاول) اورد فيه الشرط بصفة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط
 انضى) اى الى انه اشترط كون الشرط مانحياً (في الشرط في صورة اعتبار القسم على
 تقدير توسطه) اى توسط القسم كافي هذا المثال (لاشترطه) اى مثل اشتراط كونه مانحياً
 (على تقدير التقديم) فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين الى القسم
 (هذا مثال لتقديم الشرط) وهو ان ايتى حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال
 لجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال لا يتك وبعدم الجزم (فهو) اى
 هذا الشر (باعتبارهما جميعاً) اى اعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب
 الف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين في الف (وعلى المعنى الثاني)
 وهو اعتبار الشرط والغاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولا اعتبار جواز
 (الغاء) اى الغاء القسم (فالشر) اى الامثلة (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يراده
 تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب الف) اى الممثل (وباعتبار الثاني) اى الذى
 هو ما يراده تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب الف فانه في
 الف قدم اعتبار القسم (ففى كل من المثالين) وهما تا والله ان ايتى وان ايتى والله (نفع
 من حيث المعنى الثاني) اى بالنظر الى المعنى الثاني الذى هو تقديم الشرط والغاء القسم
 (اختلاف بين اعتباريه) فان في المثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل
 تقديم غير الشرط وفي المثال الثانى يوجد تقديم الشرط ولم يوجد الغاء القسم بل وجد اعتبار
 (بخلاف المعنى الاول) اى الذى هو ما يراده تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول
 يكون مثالا لتقديم غير الشرط والغاء القسم والمثال الثانى يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار
 القسم واذا لم يوجد اختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اى من جملة على
 المعنى الثانى لوجود الاختلاف فى الثانى (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول (وان كان
 رعاية) اى ولو وجد في هذا الحمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب الف يقتضى)
 اى لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثال الثانى) اى الذى فيه تقديم الشرط (على الاول)
 اى على المثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط (لكنه) اى لكن المصنف (اراد اتصال
 المثال بالممثل له بقدر الامكان) فان غير الشرط ذكر في الممثل مؤخرًا والاتصال يحصل
 بتقديم مثال الثانى والشرط ذكر مقدمًا فاما غير مثال الاول لا يقتضى تأخير الثانى على تقدير
 تقديم (الفين) احدهما تقديم الشرط والغاء القسم والثانى تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على
 نشرهما) الذين احدهما المثال الاول والثانى والثانى للاول (من حيث مثالهما) قيد للشر

توت الاسم تنوينا
 والتنوين لا يكون الا
 فى الاسماء وهذا مما
 لا يبينه لان الفرض
 افادة التنوين فلا
 يصح فيه التقييد
 والنزل بان اصل
 التنوين ادخال النون
 المحمى بالتنوين كما
 لا يخفى على صاحب
 الفطرة السليمة قوله
 ففى ما به ينون
 الذى قبل لا يقال
 زيد مضروب انه
 ما به ضرب زيد
 فليس التنوين ما به
 ينون الذى اى
 ادخال النون على
 الذى بل هو النون
 الداخل وهذا ايضا
 كذلك بل هو
 الفتح منه لان
 النون ليست النون
 بل الاسم والمضروب
 هو زيد فكيف
 قياس هذا عليه
 بل هو مثل ان
 يقال لما يمكن زيد
 مضروباً ما به
 ضرب زيد سواء
 بسواء قوله نون
 ساكنة اى بذاتها
 قيل ان اراد بالسكن
 بذاتها ما يكون
 ساكناً اذا لم يكن
 موجب التعريب فكل
 نون آخر المضروب
 محسن وماش كذلك
 وان اراد معنى آخر
 فليبين حتى تشكلم عليه

ولما فرغ من ذكر القسم الملفوظ شرع في حكم القسم المقدّر بقول (وتقدير القسم كاللفظ) (أي لثاقط به) وهذا تفسير لقوله كاللفظ لانه بمعنى التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (او مقدره كلفوظه في صدر الكلام) أي والمثل أن تقدير القسم في صدر الكلام كذكره في وقوله (فلازم في الشرط) فترفع عليه يعني أنه لما كان تقديره كلفوظه في الشرط (الذي يبدو المعنى وكان) أي ولزم أيضا أن يكون (الجواب للقسم) (نحو) (قوله تعالى) (دلتن اخرجوا الايخرجون) (أي والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا (ماض ولا يخرجون) أي الجواب (جواب القسم) فانه لو كان جزاء الشرط لكان (أي ورد قوله لا يخرجون في النظم) (الجزم يحذف التو ان في) أي من وروده بالتون مرفوعا (أي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى) (وان اطعمتموهم انكم لمشركون) (أي والله ان اطعمتموهم انكم لمشركون فالشرط) أي قوله اطعمتموهم (ماض) وقوله (انكم لمشركون جواب القسم) فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان (أي آياته) (الفاء) فكان يرد فأنكم (لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع في بيان امافعال (واما للتفصيل) (أي تفصيل ما اجله المتكلم في الذكر) يعني انه موضوع له والتفصيل يقتضي مجالا وهذا التفسير اشارت الى بيان المجمل الصالح له وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجله في الذكر والثاني ما اجله في الذهن والاول (نحو قولك جاهد في اخوتك) هذا مجمل اجل المتكلم في لفظ الاخوة جميع اخوة الخاطب ثم فصل ما صدر منه في حقهم فقال (اما زيد فاكرمه واما عمرو فاهنته واما بشر فاعزته) (أي واهل المتكلم هذا المجمل (في الذهن) قوله (ويكون معلوما له مخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى اجماله في الذهن هو وجود القرينة وقال الرضي وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعده الفاء صرا وانيا وما قبلها منصوبا اذا فسر به فلا يقال زيد اضربت ولا زيد اضربت بتقدير اما فاقوع في توجيه اوائل الكتب في قوله لهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فحينئذ عدم التقدير بما لا ينبغي انتهى ما نقله العصام عنه (وقد جات) أي كلمة (فلاستثاف من غير ان يتقدمها) اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب وقال في شرح البلب ان اما الواقعة في اوائل الكتب مندرج فيها اجله المتكلم في الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستثاف تصحيح للوضع (ومنى كانت لتفصيل المجمل) المذكور او المقدّر (وجب تكرارها) (وتظهر منه ان ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستثاف على ما قررنا لشارح لا يجب تكرارها) (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور) يعني اذا ذكر ضد شيء يكون قرينة على ان ضدها الاخر من مذكور تقدير (لذالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى «فاما الذين في قلوبهم زيغ فيقيمون ما تشابه فان ما عايناهما المذكورة هنا غير مذكور لكنه مقدّر أي واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيقيمون المحكمات ويردون اليها المتشابهات) ولما حكم في اما بانها للشرط ولم يحكم في حين واذا بانها للشرط

ولا ينبغي عليك ان المراد كما هو اللفظ المتبادر ما لبادر يكون ان ساكننا بحسب اصل الوضع وكان وضعه عليه ولا اوتى باب ان التوقات في امثال المحسن والصالح ليست بهذه الحجة قوله فلا يضرها الحركة العارضة قبل اللفظ لا يضره لربوع التجميع الى تعريف التنوين وكأنه اراد يتك القمير عبارة التبريد وذلك من قبيل الالهام الضرورة رجوعه الى النون الموصوفة بالسكون والمعنى فالحركة العارضة لا تخرجها عن ان تكون ساكنة فلا بد من تأنيث قوله وهي عامة نون الخ قبل مكثا ذكره الرضي وتبيته لشارح وظهر من ان المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحروف يمنع ذلك التعمول وليس يعني قوله لان المراد من متابعها الاخر الخ قبل فيه بحيث المتبادر منه لحرفه به من غير تحليل حروف فالوجه ادراج الحركة فتنبه على انه يسقط في الوقت

اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما فنهما فقال (والحكم بان كلاً ما للشرط) يعني ان وجه الحكم عليهما بانها للشرط وعدها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امرين احدهما (لزوم الفاء في جوابها و) الاخر (سبية الاول لثاني) ولم يحكم يكون اذا وجب للشرط مع انه يقال زيد حين لقيت فانا اكرمه واذا لقيت فانا اكرمه وله شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جملا حين الايمان بالفاء خرفين جاريتين مجرى الشرط وانما جاز افعال المستقبل في الطرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقلة حتى كان هذه الافعال المستقلة وقعت في الازمنة الماضية فصارت لازمة له ما كل ذلك قصد المبالغة كذا في المعاصم ثم ذكر ههنا خاصة اخرى لا ما دون الاولين فقال (والتم حذف فعلها) اي يجب حذف فعل اما وذلك الفعل (الذي هو الشرط) (وعوض بينهما) (اي بين) كذا (اما) (وبين فاشا) اي وبين فاء اما (الواقعة في جزائها) فاشاعة الفاء الى ضمير اما لا في ملازمة لان الفاء في الحقيقة للجزاء فقله عوض فعل المجهول وقوله (جزء) نائب فاعله يعني جعل (بحال جزئها) (اي حين فاعلها او حينها) عوضا عن الفعل المحذوف ولما ورد على التفسير الثاني بانه لم يجر ان يرجع ضمير جزئها الى اما قال (لان جزئ الفاء ايضا حينها) اي حين كذا ما ثم اشار الى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء كان ذلك الجزء امتداداً نحو اما زيد فتطلق) حيث قدم زيد الذي هو المبتدأ الواقع في جزئ الفاء وعوض بين اما والفاء (او) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعدها) نحو اما يوم الجمعة فزيد متطابق فان يوم الجمعة حصوله لتطلق الواقع بعدها وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار بقوله (اي تمويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعني ان ذلك التمييز تمويض مطلق غير مقيد بحال (تمجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تمجوزه) يعني لم يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع في جزئ الفاء من المفعول الذي جاز تقديمه على الفاء او بانه لم يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جائزا للتقديم اولا (وهذا) اي ما اختاره المصنف من الاطلاق (مذهب سيبويه فجعل سيبويه لا ما خاصة جواز التقديم لما تمتع تقديمه مطلقا) (وقيل) (الفاصل المبرد) (هو) (اي ما وقع بينهما وبين فاعلها) (مفعول) (الشرط) (المحذوف) لا نه مفعول لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) اشار تعالى انه مفعول مطلق وقوله (اي مفعولة مطلقا) اشار تعالى ان العمل مصدرا للمجهول لا مصدرا للمعلوم فان مصدرا للمعلوم يعني العاملية ومصدرا للمجهول يعني المصولة وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعني ان الراد بقوله مطلقا ان معمولية ذلك المفعول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة بحال تمجوز التقديم وعدمه) كذا ذهب سيبويه الى ما ذهب كذلك (مثل اما يوم الجمعة فزيد متطابق) (فان تقديره على المذهب الاول) هو كون يوم الجمعة معمولا لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شيء) فزيد متطابق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يمكن من شيء واقم امام مقام مهما ووسط اي جعل (يوم

باسقاط الحركة ولا ينبغي ان يلتفت اليه قوله ولا يقتض الترفيع بالتون في نون واول اطلق قيل قد مررت ما لي الاتعاض ووده بما ذكره يجب اخراج تبع حركة الاخر نون التأكيد ايضا وكذا نون ما به ما سبق من اذا اراد بالتون ما هي كلمة لذكرها في قسم الحروف وملك محيط بحاله وما ذكره من الاحباب ثم قوله استكت السكوت الآن قيل لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا لكان طلبا لما ينتج استله اذا ما لم يفرغ الآخر عن امره ولا يقدم المتعاطب لا يمكنه الاقدام به فتوهم اي استكت السكوت الآن ساحة متناه استكت مكوئا متصلا بالان وليس مما لا يحتاج الى التثنية عليه قره وعوض من الالف عند الشيء الخ قيل لا وجه احصيل المدة الاشباع ثم ابداله بالتونين بل الاظهر ان الحاق التونين من محبستها

بالجمعة الذي هو معمول على حيز الفاء مقدم كورا (بين اما وقتها) وانما جعل ذلك (للا
 يلزم توالي عرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كآري واما) اى التقدير
 على مذهب الثاني فتقديره مهما يكون من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل
 الشرط) الذي هو يمكن لانه معمول لما بعد الفاء كما كان في الاول (فلما حذف فعل الشرط)
 اى الذى هو مهما يكن وبقي ظرفه (صار) اى التركيب (اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا
 القائل) اى المبرد (لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا) يعنى ذهب الى ان ما بعد الفاء
 لا يجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اما ولا ثم شرع في نقل المذهب الثالث الذى هو
 التفصيل بين ما باز تقديمه وبين ما لم يحز فقال (وقيل) (القائل المازنى) حيث ذهب الى
 انه (ان كان) (ما يتوسط بين اما وقتها) (جائزا التقديم) (على الفاء مع قطع النظر عن
 الفاء) اى مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كالمثال المذكور) وهو قوله اما يوم الجمعة
 فزيد منطلق (فن) (قبل القسم) (الاول) (وهو) اى المواد بالقسم الاول (ان يكون
 المتوسط جزء الجزاء وقدم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطابقا (والا) (اى وان لم يكن
 جائزا لتقديم مع قطع النظر عن الفاء) اى ليست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها) اى الى
 الفاء (مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيها قبلها) فانه
 لما وقع افظان في هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم واذا كان كذلك (فن) اى
 فيكون من (قبل القسم) (الثاني) (وهو) اى القسم الثاني (ان يكون المتوسط معمول
 الشرط المحذوف) كما هو مذهب المبر ومطابقا الذى قبله المنصف (وهذا القائل ميز بين ان
 لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون) اى بين ان يوجد مانع (فجعل) اى جعل
 هذا القائل هذا التمييز (لاما) اى اعطى لها خاصة (قوة رفع حكم الامتناع عن
 الاول) يعنى ان لا ما خاصة وهو نسخ ما يقتضى الفاء من امتناع تقديم ما في حيزها
 في غير ما وقعت مع اما (دون الثاني) اى ليست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضى
 مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما) معمول (امصوبا) واما اذا كان
 مرفوعا نحو اما زيد فنطلق تقديره اى يكون تقدير الكلام على مذهب الاول مهما
 يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما (وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اى قدم
 على الفاء وجعل متوسعا (بين اما والفاء لما ذكره فصار) بعدا لجعل المذكور (اما زيد
 فنطلق) اى فهو منطلق (فارقا قاع زيد) على هذا التقدير مرفوعا (لا ابتداء كما كان اولا) اى
 قبل التقديم كذلك (وعلى مذهب الثاني) وهو كون المرفوع جزء من الشرط فتقديره
 (مهما يكن زيد فنطلق اى فهو منطلق) وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله فنطلق
 خبر للابتداء المحذوف وهو معه جملة اسمية جزائية وزيد فاعل الشرط الذى هو
 يكون (اقم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط) اى قوله يكن فبقى فاعله المذكور (فصار
 اما زيد فنطلق فزيد) اى المذكور بعد ما مرفوع على انه (فاعل الفعل المحذوف) اى

بالاشباع ثم ابداه
 بالتثوين بل الاظهر
 الزام الحال التثوين معنى
 من تحصيلها بالاشباع
 وكاه من الدول من
 مسابق كلام الشارح
 وعن كونه الموضع
 تولى التأكيد قوله
 واما التثوينات الاخر
 ففي اعتبار الوضع
 في بعضها ايضا تأمل
 بين ذلك بان الظاهر
 ان التثوين الدوش
 لغرض التثوين وتثوين
 القابلة وجعل التثوين
 دال على حذف المضاف
 ودالا على الجمية
 كالتون بيد في قول
 المص ومي فتسكن
 والتكسر والموض
 والاقالة والتثمن ايضا
 مساحه حيث ابرز
 الموض والقابلة ولتتم
 في معرض الموضوع له
 وفيه ما فيه قوله الاى
 حذف همزة قها
 لا تحذف حيثما كانت
 ثلثا تلتبس بين
 في مثل هذه هند
 ابنة قاصم او رد
 عليه انه لا التباس
 لان تاء بنت مطولة
 بخلاف تاء بنت فالوجه
 ان يقال لم تحذف
 التاء لانه لا تخفيف
 يكفيه وجود بنت
 فاذا استعمل ابنة لم
 محوזה حذف الالف

لانه مرفوع بالاستاء ولما كان في هذا المقام مذهب آخر في توجيه المرفوع والمنصوب
 المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يرده فقال (واما تقديره) وهو مبتدأ وخبره
 قوله هو وجه غير ظاهر يعني ان تقدير البعض في المثال المذكور على تقدير الرفع اى
 على تقدير كون المذكور فيما بعد مرفوعا نحو اما زيد فتنطق حيث وجهه (بمهما يذكر
 زيد فهو منطوق بصيغة الفعل الغائب المجهول) وهو لفظ يذكر المحذوف (على ان يكون
 زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف يعني ثابته (وتقديره) اى وكذا تقدير هذا
 البعض (على تقدير النصب) اى فيما وقع ما بعد اما منصوبا وجهه (بمهما يذكر يوم
 الجمعة بصيغة الفعل المحاطب المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه
 مفعول به للفعل المحذوف فوجهه) اى فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فانه لو كان
 معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير
 فعل رافع اى بمهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تأويل مرجوح هو
 تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد في ما زيدا فتطلق بتقدير نصب مع انه
 لا يجوز وقوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم نفيه لكونه غير ظاهر فله ضرر
 لا يماشى آخر مضر وهو انه (يوم جواز اما زيد فتطلق بالنصب بتقدير تذكر على
 صيغة المعلوم المحاطب و) يومه ايضا (جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم)
 الجمعة (بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازها) اى مع ان نصب
 زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز (بالاخلاق) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثال واحد
 وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال
 (وانما مثل المصنف) اى اختار المثال (بما) اى من قبيل ما (يكون الواسطة بين
 اما وانها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها) (حرف الردع كلا) بفتح
 الكاف وتشديد اللام (الردع هو الزجر والمنع كما تقول اشخص وفلان يفضك فيقول)
 اى ذلك الشخص جوابك (وكلا ردعك) اى زاجرالك ومانعا من مثل هذا الكلام
 (اى ليس الامر كما تقول) وفي المصام ان هذا مثال لرد الخبر ونفى خبره يعني لانه رد
 لنفس الخبر فانه يجوز البعض منه وقد يكون بيانا لكون الذى اتى به المتكلم منكرا
 في نفسه كقوله تعالى وانا اتخذوا من دون الله آلهة ليكفروا لهم عزاء كلا (وقديحى) بعد
 الطلب لئلا يجاب الطالب كقولك لمن قال لك (افضل كذا) ونحيب كقولك (وكلا)
 اى لا يجاب) يعني لا يبنى ان يجاب (الى ذلك) اى ما امرت به (وقد جاء) (اى) وقد ورد
 لفظ (كلا) على غير معنى الردع بل ورد (بمعنى حقا) يعني ثبت ما يقال ثبوتا (والمقصود
 منه) اى من هذا اللفظ (بتحقيق مضمون الجملة) فحينئذ يجوز ان يجاب القسم (كقوله
 تعالى وكلا ان الانسان ليطغى) اى حق وثبت طغيان الانسان ويجوز ان يجاب ايضا بنحو
 قوله تعالى وكلا بل يحبون الماجة (واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم نى) يعني

تخفيف لانه لو كان
 طالب لتخفيف لاحتل
 بنتا ولا يخفى ما فيه قوله
 والف الجمع اى الالاب
 الفاضل قبل الاولى
 الا كفاء بالفسر
 ومن الظاهر ما
 قول الشارح من رعاية
 حسن التقابل قوله
 فلا يقال زيد ما يشق من
 لا قليلا قبل ويجيبها
 مع النفى بما نظر انما
 دخلت النفي بالملحابة
 النفي قبل يجيبها في النفي
 بالانصاف قياس عند
 ابن جنى بخلاف المنفصلة
 وان جاء قبل لا نحو لا
 في الدارين بقرين زيد
 والمراد بالنفي ما يشمل
 الحمد حتى قال مسيو به
 يدخل بعد لم تشيها لهما
 بالنفي في الجزم وذلك
 وهم بط لا اعتبار هم
 الذي على الملاقاة ولقد
 اعترف القائل بذلك
 حيث قال واراود
 بالنفي ما يشمل الى
 آخر كلامه فناقص
 نفسه قال الرضى
 ودخلها مع ما الى
 في الصراط اكثر
 منها مع غيره لان
 الصراط يشبه النفي
 في الجزم ووجه الثبوت
 قوله ان اشترط فيه
 التقاء الساكنين على
 حده ان تكون الساكنان

على الالف (لكون لفظه) اى لفظ كلا حال كونه اسما (كلفظ) اى مثل لفظ (كلا)
الذى هو حرف) فينهما مناسبة لفظية (ومناسبة معناه) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى
حقا (لمناه) اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للدفع (وتلك المناسبة المعنوية ثابتة (لانك
تردد) اى تزجر وتنع (الحاطب عما يقوله تحقيقا لصدقه) يعنى كأن الله تعالى فى قوله
و كلا ان الانسان ليطغى لما ثبت طغيان الانسان زجر عن الايات بضده الذى هو عدم
طغيانه هذا خلاف ما اختار المصنف فان الظاهر من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء
على انه وان جاز ان يكون الثانى اسما على ما تصرف الشارح فيه (لكن النجاة حكموا
بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا) اى للمعنى الذى (فهموا من ان المقصود به) اى
بلفظ كلا بمعنى حقا (تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان) فى قوله ان زيد قائم فحينئذ
شابهت بان (فلم يخرج) اى بهذا السبب لم يخرج النجاة (ذلك) اى لفظ كلا اذا كان
بمعنى حقا (عن الحرفية) (تاما تأييد الساكنة) و اشار بقوله (لا المتحركة) الى قاعدة
القييد بالساكنة بانه احتراز عن تاما تأييد المتحركة (لانها) اى لان المتحركة (مختصة
بالاسم) وفى بعض الحواشى ان كون المتحركة مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ رب وثبت
فيه انا تأييد مع انها قد دخلنا على رب ورب وتم وحرفا اللهم الا ان يقال ان قوله
ومختصة بالاسم بانه يخل بعدم الدرء فان دخوله على الحرف نادرا قال العصام ولو لم يقيد
المصنف لم يصح اى يصح كلامه بقوله (تلحق) (الفعل) (الماضى) فكان العصام
اشار الى ان ما علة الشارح بقوله لانها مختصة فى حيز التامع والدليل الصحيح على قيده
به لانه خصص تلك الياء بلحقها بالفعل الماضى والمالحق به يعنى الساكنة لا المتحركة وانما
تلك التاء بالماضى (لتكون) اى قصد ان تكون تلك التاء (من اول الامر) اى قبل
ظهور المسند اليه (علامة) واللام فى قوله (لتأنيث المسند اليه) متعلق بقوله تلحق
بالنظر الى عبارة المصنف وقوله علامة بالنظر الى عبارة الشارح (فاعلا كان) يعنى ان
المسند اليه الذى قصد تأنيث فعله اعم من ان يكون فعلا بان اسند اليه الفعل على جهة
قيامه به (او) يكون (فمفعول ما لم يسم فاعله) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه
عليه (وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاما لاسم لان اصل الاسم) اى الاصل
فى الاسم (الاعراب واصل الفعل) اى ولان الاصل فيه (البناء فيه) اى فايريدان بنيه
(من اول الامر يسكون هذه) اى يسكون التاء للاحقة بالفعل (على بناء ما خلفته) اى على
ان ما خلفت به تلك التاء بمعنى (وبحركة) اى وايريدان بنيه بحركة (تلك) التاء اى للاحقة
بالاسم (على اعراب ما وليته) اى على ما وليت لها التاء من الاسم معرب وانما جاز التنية به
(لانها) اى للاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف ان خير مما تلحقه) تم شرع
فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به فسيكون محير او قد يكون واجبا فقال (فان كان) اى
المسند اليه اسما (ظاهر غير) (مؤنث) حقيقى فانه ان كان اسما ضمير ارجع الى مؤنث

(حقيقا)

فى كلمة واحدة وح
لا بد من بيان جهة
عدم حذف الالف
فى ضربان وضربان
كما سيجى فى كلام
الشارح قدس سره
والحق انه لا تردد
فى اشتراط ان يكون
الساكنان فى كلمة
واحدة والمشدودة
فى التنية والجمع
المؤنث نزلة النصلة
ممكنة قبل قوله
بقوله الاستثناء منه
قبل ذلك ان يقول
ما قبلها مفتوح فربما
ايضا لان الالف
ليس حاجزا حصينا
فكأنها واقعة بعد
النصلة بلا فاصلة
وبجمل ان يراد بقوله
وقوله فى التنية
والجمع المؤنث ضربان
واحد يتام بيان ذلك
ثبت الالف فى
تأسيه ما بالنون
المشددة لم لا يكون
الحق الاستثناء وانت
خبر بان هذين
الاحتياين مع كان
يبداهما ياهاهما كلام
الصلى فى التمرح
لقطة بالاستثناء
قوله و غرضه من
هذا الكلام بيان
الانمال المنة الاخر
قبل ممكنة فانه
الشارحون كلام
لكن غرضه لا يشتر
عليه بل من غرضه

حقيقا كان او غير حقيق وجب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيق واماءذ اسند الى ظاهر غير حقيق (فخبر) (اي فانت محير بين الحاق تاء التائيت وبين عدمه) اي وبين عدم الحاقه (او فهو اي الحاق تاء التائيت) وعدم الحاقه (مخبره على الحذف والايصال) يعني ان التفسير الاول نائب الفاعل لقوله غير تحت مستر عبارة عن الحاطب فاعله قوله فيه فحذف الجار واستر الجار و تحتها كان في قولهم مال مستر عبارة عن الحاطب (و) لا وارد صاحب لتوسط على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اي مسئلة التخيير في التائيت (قد تقدمت) اي في بحث المؤنث فذكر مستثنى عنه فالحاق الشارح بانه وان تقدمت في بحث المؤنث (الا انها) اي لكن هذه المسئلة قد ذكر فيها تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وهما) اي و ذكرت هنا (من حيث انها من احكام تاء التائيت) وقال المعاصم بهذا ليندفع كون ذكره مستثنى عنه قاله جمان قال المبادر من قوله بلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيق (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) (اي جبي المذكر والمؤنث في مثل قاما زيدان وقاما الزيدون وقن النساء فضعيف) (لعدم احتياجهما) اي لعدم احتياج المذكرات (الى هذه العلامات) مثل احتياج السند اليه الى علامة التائيت لان تائيته قد يكون معنويا ولم يكن في لفظه علامة كونه مؤنثا كنهن (او سماعيا) شمس ولو لم يوجد في لفظه علامة ايضا لم يوجد علامة ماسلا ولم يعرف انه مؤنث او مذكر (وعلاوة التثنية) اي بخلاف علامة التثنية (والجمع) فان العلامة فيها (غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت) اي ومع نها لو الحقت (على ضعفها) اي مع ضعفها (فليست بضائر) اي لم تكن تلك الواحق ضائر (للايلزام الاضمار) يعني انها لو كانت ضائر يلزم الاضمار (قبل الذكر من غير فائدة بل هي) اي بل علامة التثنية والجمعين الواقعة خروفا في بها) اي الحقت بما الحقت (للدلالة من اول الامر) اي قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه تثنية وجمعا فذكر (او مؤنثا) كنهن التائيت) او كما الحقت تاء التائيت لتلك الفائدة (وفي شرح الرضي هذا) اي ما ذكر التوجيه (ما قاله النحاة) وباليه ذهب المصنف (ولا منع) يعني ان في الحقيقة لا وجه مانع (من جعل ههنا حروف ضائر وابدال الظاهر منها) اي ولا مانع من جعل الظاهر الذي يدها بلامنها اي وان كان لزوم الضائر قبل الذكر مانعاه بناء على جعلها ضميرا فاعلا وجعل الاسم الظاهر الذي يدها فاعلا ايضا لكن يجوز ان يجعل تلك الحروف ضائر مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التي ذكرت يدها بلامن ذلك الضمير (والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر) اي فائدة مرت (في بدل الكل من الكل) وقوله (او يكون) عطف على مدخول من قوله من جعلها يعني لا منع ايضا ان تكون (الجملة خبر مبتدأ المؤخر) وهو الاسم الظاهر المذكور بعدها (والفرض) اي يجوز ان يكون النرض من اضمار الفاعل وذكره بعدها ظاهرا ان يكون الخبر مهما) اي الابهام اولوا التصريح تائيا وهو غرض صحيح عند العلماء (التوين)

الفرق بين التثنية وصيغة الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز النقاء الساكنين في التثنية دولهما بان النقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدغم والمدغم من كلمة واحدة ويكون الشدة متصلا بالمدغم متصلا بالمدغم او كالنصل لا انفصلا والنون الشدة مع الضمير البارز سواء الف التثنية كالنصل واراد بالنصل نحو بانه عجاب والف يجمي فانه يتبع من افعال ياء يجمي فافسكه الرضي ان تشبيها بالضمير المتصل مطلقا لا يصلح لان واراد الجمع وياء الحاطبة ايضا ضمير ان متصلا بل يلحق ان يشبه بالف التثنية لا يشبه اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يفهم به بيان الشارح فيما بعده هذا وذلك مع بعده في القامرد كلام المص حيث قاله اريد ان التوين في غير التثنية والجمع المؤنث مع ضمير البارز كالنصل اي الكلمة المنفصلة فليست ان يعني آخر الفصل من

وكان المراد بالتون ههنا مصفا اصطلاحى وكان له معنى لغوى اراد ان بين معناه
 اللغوى الذى نقل منه فقال (فى الاصل) يعنى التون فى الاصل اى فى اصل اللفظ قبل النقل
 (مصدر تون) يعنى يقال تونت زيدا مثلا (اى ادخلته تونا) فكان التون على هذا
 فعل المتكلم فالتكلم تون بكسر الواو وزيد تون بفتح الواو والتون آلة لذلك
 الفعل يعنى مابه يتون (قسى مابه) يعنى ثم نقل هذا اللفظ من المصدر الى مابه يتون
 (الشيء) فوضع له وضاعر فاقسى مابه يتون الشيء (اغنى التون تنونيا) وانما نقل من
 معنى المصدر (اشعارا) اى لقصدا لاعلام (بمحدثه) اى يحدث ذلك التون (وعروضه)
 عطف تفسير للحديث وانما افاد هذا الاشعار (لانى المصدر) اى ليعنى يقع فى المصدر (من)
 معنى (الحديث) ولهذا اى ولكون الحديث والعروض مستقرا فى المصدر (سعى سيبويه
 المصدر حدة وحى) اى التون انت باعتبار الخبر (فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح اهل
 العربية (تون ساكنة) (اى بذاتها) يعنى ان سكونها اصل فيها ولازم لذاتها واذا كان كذلك
 (فلا تنفصرا) اى لا تنصرف لكونها ساكنة (الحركة العارضة) بسبب آخر وهو اجتماع
 الساكنين (مثل عاذا الاولى وحى) اى التون اذا بقيت معرفة بهذا القدر من التعريف
 (شامة تون من و) تون (لذنو) تون (لم يكن وامثالها) من التونات الساكنة التى لا يطلق
 عليها التون فصار التعريف شاملا للاغيار (فاخرجه) اى اراد المعروف ان يخرج ماذكر
 (بقوله) (تتبع حركة الاخر) (اى آخر الكلمة) وانما خرجت المذكورات بهذا القيد
 (فان هذه التونات) المذكورة (واخر تلك الكلمات لا تاتى) (تتابع حركات واخرها)
 فان التون الساكنة من من متلاهم تون ساكنة وآخر كلمة من (وانما قال تتبع حركة الاخر
 ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها) اى لحوق تون التون (ه)
 اى بالآخر (من غير تخلل شيء) بينه اى بين الاخر وبينها اى وبين التون الساكنة
 (وهنا) اى ولو قال تتبع الاخر لم يوجد الحق بتلك الصفة لانها لاحقة بالاخر مع حصول
 التخلل بينهما وهو (الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتون) فان شمة زيد المرفوع مثلا
 متخللة بين الدال التى هى آخر الكلمة وبين التون الساكنة فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة
 فلا حاجة الى ذكر الحركة يعنى ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الاخر لحصل
 المراد (قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر) يعنى لانسان انه غير المراد لان المراد من
 الاخر ليس هو الاخر مطلقا بل المراد منه قرينة التبادر هو الحرف الاخير الذى
 قام به الحركة (ولم يقل) يعنى انما قال حركة الاخر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التون
 من خواص الاسم (يشمل) اى التعريف (تون التزم فى الفعل) (لأننا كيدا الفعل)
 يعنى ان التون الساكنة الواقعة فى الاخر انما سميت تنونيا اذا كانت داخلية عليه
 لأننا كيدا الفعل (فخرج ه) اى بهذا القيد (تون التا كيدا الحقيقة لانها ساكنة يصدق
 عليها التعريف واما الحقيقة فليكونها غير ساكنة لم تدخل التعريف حتى تحتاج الى الاخراج

خيمة وكسرة او يكون
 كما هو حكم الكتبتين
 المتصلتين اذا اجتمعا
 والقرن بين الاله
 المنة عند المال دون
 بها هذه عبارة
 وقال فى قوله فان
 لم يكن فكان متصل
 اريد انه ان لم يكن
 حسيما بارد حركات
 التون مع الفعل
 فكان متصل يعنى بجزء
 من الفعل كقولك
 لفتح طين واخبرني
 واخبرني فقه الحدود
 فتردد الحدود فى الامر
 لانه لا يلقى لى التون
 ويجب رده لان حذف
 للأصواب والأصواب
 فوجب جعل هذه
 التون فى حكم الجزء
 كالف الثانية والرضى
 لم يقل بان المس
 اواد ه غير الف
 الثانية او ما هو ام
 متعاقب يكون تفسير
 المتصل بالف الثانية
 يدفع اعتراضه بل
 صرح بان مراد المس
 بالمتصل الف الثانية
 لكن اعتراض عليه
 بان المتصل ليس
 هو الا لف فقط
 بل الواو والياء فى
 ارضوا وارضى
 متصلا أيضا وان
 لا تتبع اللام معها
 حكما تنجما مع
 الالف فليس قوله
 اذن كالتصل على

اطلاقه يصحح وليس
 بمنه فانه اذا ثبت
 هذا الحكم في شيء
 من افراد المصطلح
 واشتمل ذلك فيه
 مع التشبيه به بلا
 ارباب قوله اما مع
 ضمير بارز فلا ينحصر
 في القسمين لانه
 قد يكون غالبا من
 الضمير نحو ليعبرن
 زيد ولا يخفى سقوط
 هذا الوهم لما ان
 الغرض بيان حاله مع
 الضمير فانه يحتاج
 اليه على انه لم يثبت
 بيانه قوله والخفة
 اما مفتوح ما قبلها
 قلب القليل فانه
 الكتابة في الاخر على
 الوقف وفي الاول
 على الابتداء كما تقرر
 في محله يوجب الال
 يكتب الخفيفة التي
 لم يفتح ما قبلها
 فكما تبين على خلاف
 القياس وفيه ان
 الوقف الذي نحن
 فيه مداره على قصد
 الحكم فاذا لم يفتح
 صحت التون وكتابة
 ثبت في اللفظ لا
 يكون على خلاف
 القياس بل يكون
 واردا عليه متبعا
 لهذا ما يبرر من
 ازالة الاوهام وتأييد
 الحق بتحقيق المقام مع
 قلة البضاعة وقصور
 الباع في الصنعة وانا

ولا ينقض التعريف بالتون في نحو ارجل انطلق) فانه يوهم ان قوله تون ساكنة تتبع
 حركة الآخر لتأكيد الفعل بعينه يصدق على التون الساكنة في قوله انطلق فانها تون ساكنة
 تتبع حركة اللام في رجل فاجاب عنه بانه لا يراد النقص به (فان المراد بيعها حر كنه الآخر)
 ليس مجرد وجودها بهما بل (تطلقها) اي بتبعية التون (لها) اي لحركة الآخر (في الوجود
 لفعل العارض للمعروض وليس تون انطلق فاما لحركة لا لال رجل بهذا المعنى ثم شرع
 بعد تعريف التون في بيان انواعه فقال (وهو) (اي التون) ذكره باعتبار لفظ التون
 وان جار تأنيته باعتبار انه تون ساكنة (لتسكن) (وهو) اي التون الذي يكون للتسكن
 (ما) اي تونين بدل على امكانية الكلمة يعني على تبيين الكلمة واحكامها ولما كان المراد
 من الكلمة ههنا الاسم فسر بقوله (اي كون الاسم لم يثبت الفعل) اي كواسيته حقيقا
 ثابتا قويا بحيث لم يجد فيه مشابهة للفعل اصلا حتى تصنف اسميته (بالوجهين) اي بالعتين
 (المعتبرين في منع الصرف) او بما يقوم مقام العتين في منع الصرف (وجيند) وحين
 اذا فسر التمكن بهذا (لا يتصور معناه) اي معنى التمكن (في غير المنصرف) يعني فلا يمكن وجود
 هذا التون فيه فاذا دخل التون في غير المنصرف يجب ان يحمل على غير التمكن (والتكبر)
 اي وهو التكبر (وهو) اي تونين التكبر (الفارق) اي التون الذي يفرق (بين المعرفة
 والكرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة فلو جدد في المعرفة غير تونين التكبر كستون زيد
 فانه تونين تمكن (فهو) اي هذا التونين (الدال على ان مدخوله) اي من الاسم (غير معين
 نحو) خرج الصادق الهمة وبكر الها المتونة فانه اسم فعل استعمل بوجهين فان استعمل
 بالتونين يكون معناه غير معين (اي اسكت سكوتا في وقت ما) يعني ان سكوتك مطلوب في اي
 سكوت كان وفي اي وقت كان فلا اطلب منك سكوتا في وقت معين (واما) اذا استعمل
 لفظ (صه بغير التون) بكسر الهاء غير متون (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعني
 اطلب منك سكوتا خاصا في هذا الآن فلا تباين في سكوتك في غير هذا الان وقتل العصام
 عن الرضى بان فيه مذاهب قيل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيوه وصه وقال
 في الصحاح تونين صه للفرق بين الوصل والوقف فند الوصل ينون وقيل للفرق بين
 المعرفة والكرة فتقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتون وهو الفارق بين الوصل والوقف
 انتهى (واما التونين في نحو احمدا وبراheim) يعني قبل الحكم يمنع صرفهما واذا استعملتا غير
 علم (فليس) ذلك (للتكبر بل هو لتسكن) قال الشارح الرضى وانا لا ارى ضمانا ان يكون
 تونين واحدا لتسكن والتكبر صا فقول التونين في رجل) كما زيد عدم انصرافه في هذا التكبر ايضا
 (فاذا جعلت) اي جعلت لفظ رجل (علما محض لتسكن) يكون لخص التمكن (والموض)
 اي هو للموض (وهو) اي ما هو للموض (ما) اي تونين (لحق) اي ذلك التونين (الاسم عوضا)
 اي لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لما جعلها على آخر الكلمة) اي وانما صحت ان يكون
 عوضا عنه لكون التونين مذكور عقب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقبها

ارجر منك تصلي
تشر عليه من الخلل
والفساد بعد ان تنظر
فيه بغير الرضى وتجنب
طريق السداد والحق
الصداد والرشاد ومنه
المبدأ والى العاد والقد
فاض اختتامه وقضى
به خاتمه بعد عصر
يوم الجمعة الحادى عشر
من ذى القعدة الحرام
ل سنة خمس وثلاثين
والف من هجرة
خير الامام عليه
اكل الصلوة وافضل
السلام وعلى آله واصحابه
ماتوا ب النور والظلام
وتعاقب الليل والايام
تمت

٢٢٢

٢٢

٢

(كروثة) او مثل التثوين في مثل يومئذ وكذا في حيثئذ وليتثنى (اي يوم اذا كان كذا قال يوم
مضاف اذ) (اي الذى هو طرف بمعنى وقت) (واذا كانت مضافة الى الجملة الى كانت) (اي
وقمت (بعدها) (اي بعد كلة اذ فلما حذفت الجملة للتخفيف) (وهي كان كذا (الحق بها) (اي
باخر كلمة) (التثوين عوضا) (اي لتصدان يكون عوضا (عن الجملة) (اي التى حذفت وانما
عوض عنها مع انه جازا بها المضاف على حاله كافي النيات) (للتاسي الكلمة تافضة وكذلك
حيثئذ وساعتئذ وطامئذ) (مثل) (وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت) (اي
كذا قولك مررت) (بكل قائماى وكل واحد او مثال ذلك) (والمقابلة) (اي التثوين المقابلة
(وهو) (اي التثوين الذى للمقابلة (ما) (اي تثوين (قابل تون الجمع المذكر السالم)
وهو تون مسلمون (كسلمات) (اي مثاله كالتثوين في نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم
الذى جمع بالالف والياء (فان الالف والياء) (اي فى مثل مسلمات (علامة الجمع كان
الواو علامة) (اي كما كانت واو مسلمون علامة الجمع (في جمع المذكر السالم ولم يوجد في)
اي فى مثل لفظ مسلمات (ما) (اي علامة (قابل التثوين في ذلك) (اي فى مسلمون (فزيد
التثوين في آخره) (اي فى آخر مسلمات (ليقابلة) (اي ليكون ذلك التثوين مقابلا للتثوين هذا
ما اختاره الجمهور من ان التثوين فى مثل مسلمات للمقابلة خلافا للبعض وهو قوله (وتوهم
بعضهم انه) (اي ذلك التثوين (للتسكين) (للمقابلة) (وهو) (اي هذا التوهم (خطا لانه اذا سميت
بمسلمات مثلا امرأتين ثبت فيها التثوين) مع انها تكون غير منصرفة ولا يوجد في غير المنصرف
(ولو كانت) (اي تلك التثوين (للتسكين) (زال) (كزالت في مثل ابراهيم احمد فان لفظ مسلمات
غير منصرفة (فقطين) (اي لوجودهتين) (البلبية والثأيت وظاهر) (يعنى ومن الين) (انه)
اي التثوين فى مثل مسلمات (ليس تثوين التكثير لوجوده) (اي لكونه موجودا (فيها)
اي فى اللفظ الذى (كان علما كمرقات) (فانه علم للجيل المشهور ووجوب تثوين التكثير
فى العلم مناف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله مكررة ولا تثوين الموضع
اي وليس التثوين فى نحو مسلمات تثوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) (اي لما عرفت من
ان تثوين الموضع فيها حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه
(ولا تثوين التثزم) (اي وليس ملحق مسلمات تثوين التثزم (لوجوده) (اي لان تثوين التثزم
مشروط بكونه فى آخر الايات والمصابيح وتثوين نحو مسلمات بربما وجد (في غير اواخر
الايات والمصابيح) (يعنى انه يوجد فى الاوائل والواسط (قعين ان يكون للمقابلة) (اذالم
يبقى قسم آخر (لها) (اي لان المقابلة (معنى مناسب لحمل التثوين) (اي التثوين الموجود
فى مسلمات (عليه) (اي على ذلك المعنى الثمين الذى هو المقابلة (والتثزم) (وفي الصحاح
التثزم صحتين الصوت وقد وثق من يلب طرب وترنم اذا دود دصوته والتثزم مثله وترنم الطائر
فى هديره وترنم القوس عند الاباض انتهى يعنى ان التثوين قد يلحق لجر والتثزم (وهو)
اي اللاحق للتثزم) (ما) (اي تثوين (لحق اواخر الايات والمصابيح لتحسين الانشاد) (وانما

اختبر التتوين لهذا المقصد (لأنه) أي لان التتوين (حرف يسيل بك) أي باستمانته (ترد يد الصوت) أي الذي هو سبب التحسين المطلوب (في الحثيوم) فانه الذي هو محل النشاء (وذلك لترديد من اسباب حسن النشاء) قسئ تنوين التزم لذلك لان التزم حسن النشاء وقال المصام ومن لم يتبه لما ذكر قال سبي به لان فيه ترك التزم (وانما اعتبروا ملحق او اخر الايات والمصاريع وان كان ملحقها بالحروف والكلمات الواقعة في انشاء) أي في انشاء الايات والمصاريع (جائزا بل واقما كانا هاهنا من احباب النشاء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الاواخر (لان محل التقى به) أي بالتتوين (انما هو الاخر) وانما انحصر في الاخر (للايتميل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع في انشائها يلزم الخلل في سلك النظم (تخلله) أي بسبب تخلل التتوين (بين كلمات الايات والمصاريع ولا يخل) بالنصب عطف على قوله لا يخلل يعني وقوعه في الانشاء كما يقتضي اخلال سلك النظم يقتضي ايضا الخلل بفهم المعاني الذي هو المقصود (وهو) يعني التزم (اما ملحق القافية المطلقة وهي) أي القافية المطلقة (ما) أي قافية (كان روها) الروى الحرف الذي تقي عليه القصيدة فيقال قصيدة لامية وقصيدة رائية (متحركا مشعبا باشباع حركته) أي حركة ذلك المتحرك وقوله (لواحد) وقع في بعض النسخ واحدا وعلى هذا يحتمل ان يكون مفعولا قانيا لاشباع متضمن معنى الجمل يعني يجعل حركته مشعبا واحدا (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) أي الزائدة (حروف الاطلاق الاطلاق) أي لوجود اطلاق (الصوت) التي يترك الحسن (امتدادها) لكون الثلاثة حروف مد (ولحوق التتوين) وهو بالرفع مبتدأ يعني ان حاصل ما ذكرنا ليس فيه تنوين مع ان الكلام فيه قاجاب ان لحوق التتوين الساكنة (بهذه القافية) انما يكون بابدال حروف الاطلاق به) أي بالنون (كافي قول الشاعر

« اقل اللوم عاذل والعتابين * وقولي ان اصبحت لقد اصابن »

فروى هذا البيت الباء) لان آخر المصراع الاول العتاب و آخر البيت اصاب (وحصل باشباع فتحها) ان فتح الباء في اللفظين (الالف) فيكون العتابوا واصابا (وعوض) أي تم عوض (عن هذا الالف) الذي هو الاطلاق (عند التي تنوين التزم) فقله اقل امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء أي يا عاذلة بمعنى لائمة تم رخم فحذفنا التاء من آخره فيق عاذل بفتح اللام والمعنى اقل لومك وعتابك على ما فعله وتأمل فيه فان كنت مصيبا يعني (واما) أي تنوين التزم اما ملحق القافية المقيدة وهي) أي القافية المقيدة (ما) أي قافية (كان روها حرفا ساكنة صحيحا كان) أي ذلك الحرف الساكن (او غير صحيح سميت هذه) أي تلك القافية (مقيدة لتقييد الصوت بها) أي في تلك القافية (وامتاع امتداده) أي ولا امتاع الامتداد به (واما امتع الامتداد) لأنه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (ليتسر) متعلق بخصيل يعني لا يتيسر امتداد

الصوت) لعدم حصول حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر
 وقائم الاعماق حاوى المخترق • مشبه الاعلام لماع الحقق •
 فان روى القافية في هذا البيت القاف الباسكة) يعني قاف المخترق في آخر المصراع وقاف
 الحقيق في آخر البيت (ولا يمكن مدا الصوت بها) اي في المد كورة في الاخر لكونها قافا سكة
 غير حرف مد (فحركة) اي القاف في الكلمتين (عند التثنية بالفتح) اي في لفظ المخترق
 (او الكسر) اي او الكسر في لفظ الحقيق لكونه مجرورا بالاضافة فصار الاول المخترق
 والثاني الحقيق (والحق بها التون فقول المخترق والحقق) فقوله وقائم الاعماق مجرور
 بواو رب وجوابه محذوف اي قطعته او سلكته والقائم المكان المظلم المنع من القيام وهو
 الغبار والاعماق جمع محقق بفتح العين وهو ما بعد من اطراف المغازة والحادى من خوى
 البيت اذا كان خاليا والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر ايضا الحقل الذي تخترقه
 الريح ونمر فيه بسهولة يعني مهب الريح بحيث لا شئ فيه يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم
 وهو ما يهتدى به في الطريق والناع مبالغة اللامع واداد الحقيق السراب الخافى اي المضطرب
 من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم الجوانب في المغازة اي بعيدا اطراف خالى
 الطريق عن الاستخبار مشبه الاعلام اي ملتبس غير متميز لماع السراب قطعت (ويسمى هذا
 القسم من التون العالي) اي التون العالي (لان الفلوهو التجاوز عن الحد وقد تجاوز)
 فوجد هذا المعنى في هذا التون لانه قد تجاوز (البيت يلحق هذا التون عن حد الوزن)
 فيكون هذا من قيل تسمية السبب باسم السبب (ولهذا) اي ولكون التون متجاوزا عن
 حد الوزن (يسقط) اي ويزن البيت الذي لحقه ذلك التون (عن التقطيع وليس القسم الاول)
 اي اللاحق بالقافية المطلقة (اسم يختص به) اي يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تون الترم ليس
 موضوعا بازاء معنى من المعاني) كما كانت سائر التونيات (بل هو موضوع لغرض الترم
 لان معناه الترم كان حروفا تهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني)
 واذا كان كذلك (ففي عدة تون من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة للمعبر
 فيها الوضع تساهل وتوسع واما التونيات الاخر في اعتبار الوضع في بعضها ايضا) اي
 كافي تون الترم (تأمل) كتون الموضع والمقابلة فان تون الموضع لغرض جبر القاص
 وتون المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تون التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية
 بحيث لا تشبه الفصل الذي هو معنى الاصل وبخلاف تون التكبر فانه يدل على ان مدخوله
 غير معين (ومحذوف) هنا بيان لسمة التون من حيث حذفه وذكره (اي التون وجوبا)
 يعني انه محذوف حذف واجب لا يجوز ذكره (من العلم) وقوله (حال كونه) اشارة الى ان
 قوله (موصوفاين) حال من العلم وايضا قوله (حال كون الابن) اشارة الى قوله (مضافا
 الى علم آخر) حال من الابن يعني اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر محذوف
 التون وجوبا من العلم الاول الموصوف بمحجوب زبد بن عمرو) فلان زيدا موصوف

بان مضاف الى عمرو (وذاك) اى كونه محذوفا ثابت (لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
 موصوف به) اى بالابن (والاخر مضاف اليه) اى للابن واذا كثرت استعماله بهذا الكيفية
 (فطلب التخفيف) اى فكان للتخفيف (لفظا) مطلوبا (محذف التوين من موصوفه وخطا)
 اى كان تخفيفه مطلوبا ايضا من جهة الخط (محذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان
 لانه كتابة عن العلم ويعلم منه) اى من هذه القيود (انه اذا كان) اى لفظا ابن (صفة) اى نعمتا
 (غير العلم او كان) نعمتا العلم لكنه لم يكن مضافا الى العلم بل كان (مضافا الى غير العلم نحو جاءنى
 رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه فى هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن
 عالم) يعنى ونحو جاءنى زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافا الى غير العلم فان
 الابن فيه مضاف الى لفظ عام وهو ليس بعلم (لم يحذف التوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل
 فى الاول ومن لفظ زيد فى الثانى (والف ابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط اقلية الاستعمال
 ويعلم من قوله موصوفا لانه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خيرا (نحو زيد ابن عمرو)
 انما يكون هذا ما لا يبنى (على ان يكون ابن عمرو خيرا عن زيد) وحكم الابنة حكم الابن (فيقال
 هذه هند ابنة عمرو) (فى جميع ما ذكرناه) اى من حذف التوين من اللفظ (الا فى حذف همزتها)
 اى همزة قايمة (فانه) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حيث ما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى
 وانما لم تحذف حيث ما كانت كما حذفت فى ابن (لثلاث يتبس بيت فى مثل هذه هند ابنة عاصم) يعنى
 بالالتباس انما اذا حذفت همزة قايمة لا يتبس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم وقال العاصم ان
 فى الاستدلال على استثناء همزة قايمة بدفع الالتباس نظر الالة لا الالتباس ههنا لان تاء بنت اذا
 طوت لم يتبس رسم خطاينة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان خال لم يحذف الالف للتخفيف لان لو
 كان طالب التخفيف لاستعماله بها انتهى (تونا لتأ كيد) (فبان) وفيه اشارة الى ان قوله نون
 التأ كيد مبتدأ وقوله (خفيفة ساكنة) خبره وقوله مشددة عطوف عليه وانما كانت التوين
 الخفيفة ساكنة (لانها) اى لان الخفيفة (مبينة والاصل فى البناء السكون) ولنا لم يكن مبينة على
 الحركة وقوله (ومشددة مفتوحة) بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبينة
 على الفتح دون الضمة والكسرة (ثقلها) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وخفة الفتح) اى
 ولكون الفتح اخف من الحركة كتنين الباقيتين بنيت عليها لتكون خفقا معادلة لثقلها وقوله
 (مع غير الالف) كالاستئمان من قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف
 وقوله (اى غير الف التنية) اشارة الى ان المراد من الالف المستثنى اعم من الف التنية (نحو
 اضربان والف الجمع) وقوله (اى الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث و) بين (التوين المشددة)
 تفسير لالف الجمع يعنى المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين التوين فاصفا لالف الى
 الجمع لادنى ملازمة لان الالف لا تكون علامة لجمع فى الفعل (نحو اضربان فانها) اى
 اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر معها) اى مع الالفين المذكورين وانما تكسر حين
 المقارنة بهما (لشبهها) اى لانهما تكون (فيهما) مشابهة (بنون التنية) ثم شرع فى بيان

الحواص لهما مشتركتين فقال (نخص) (اي نون التأكيد) مع قسميه مطلقا (بالفعل
المستقل) والباء هنا داخلة على المقصور عليه يعني نون التأكيد مقصور على الفعل
المستقل الموصوف بالصفات الآتية ولا يلحق بغيره وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله
(في) (ضمن) (الامر) ظرف مستقر صفة للمستقبل (نحو اضرب بالتحفيف واضرب
بالتشديد) وقوله اضربين يحتمل ان يكون مثالا لمفرد الغائب ثلاثا ومفرد المخاطبة ولجمع
المذكر الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون مثالا للاول وبكره التاني وبضمها الثالث وفي
ايراد التاني اشارة الى ان هذا الصيغة محل لدخول التوين (والتي) اي ونخص بالمستقبل
الكائن في ضمن التي (نحو لا تضربين) بفتح الباء وكسر ها وضمتها كاسبق (والاستفهام)
اي والمستقبل الكائن في ضمن الاستفهام (نحو هل تضربين) (والثني) (نحو ليت تضربين)
(والمرض) (نحو الانزلين بنا قصب خيرا) (واقسم) اي والمستقبل الكائن في جواب
القسم (نحو والله لنفلن) وقوله (بالتحفيف والتشديد) اشارة الى ان التون قابل للتشثيل
بالقسمين (في جميع هذه الامثلة - وانما اختص هذا التون) اي نون التأكيد مطلقا بهذه
المذكورات (اي بالفعل المستقبل المذكور في ضمن المذكورات (للدلالة) اي التي تدل
(على الطلب) فان الامر والتي لطلب الفعل والاستفهام لطلب الفهم والتي لطلب ما يحتاج
والمرض لطلب النزول والقسم لطلب الحمل على الفعل (دون الماضي والحال لانه) اي لان
نون التأكيد (لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا) (وقلت) (اي نون التأكيد) يعني لحوقها (في التي)
(فلا يقال زيد ما يقوم) وقوله (الا قليلا) استثناء مفرغ يعني لا يقع في التي استمالة
الاستمالة قليلا وانما قلت فيه (لحلوها) اي لحلو التي (عن معنا الطلب وانما جاز
قليلا تشبيها له) اي للتي (بالتي) (ولزمت) (اي نون التأكيد) (في مثبت
القسم) (اي في جوابه المثبت) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى القسم من
بييل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الحواب مقدر فيه اي مثبت جواب القسم وانما
لزمت التون (لان القسم محل التأكيد فكرر هو ان يؤكدا بالفعل بامر مفصل عنه وهو)
اي الامر المفصل (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدا يعني انهم لما اكدا
الفعل بالقسم الذي هو امر مفصل عنه كر هو ان نحصر التأكيد به من غير ان يؤكده)
اي الفعل (ع) اي بشئ من مؤكده (اي بذلك الفعل) (وهو) اي المؤكدا المتصل
(التون بمصلاحيته) اي بشرط ان يكون الفعل صالحا (له) اي لقبول التون وذلك
بان يكون مشتاوه اشارة الى وجه تخصيص التزوم بالمثبت وفي قوله (لزمت) اشارة الى ان
زيادة نون التأكيد فيها عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وقال العصا ان قوله لزمت
التون في الجواب المثبت منقوص بقوله تعالى «ولئن تم اوقلتهم لالى الله تحشرون» يعني
فان تحشرون جواب مثبت بغير التون ثم قال ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرف او جار
مقدم عليه فادنا لقض مثبت لكن يتعلق به الجار المقدم (وكثرت) (اي نون التأكيد)

(في مثل ما تفعلان) قوله (أي الشرط المؤكد) تفسير للمثل يعني أن المراد بمثل ما تفعلان كل شرطاً كـ (حرفه) أي حرف ذلك الشرط (بما) أي بلفظ ما سوا مكان التأكيده لازماً كافي حيثما وادماً وأجراً كافي أن ما وادماً كثر في مثل هذا (قائلاً) كـ (الحرف) أي حرف الشرط بالحاق لفظ حابه (قصداً) تأكيده الفعل أيضاً (أي كذا) كـ (حرفه) (لأنه يتقص المقصود من غيره) أي لئلا يكون المقصود الأصلي الذي هو الفعل ناقصاً من غير المقصود الذي هو الحرف ولما فرغ من بيان مسأله من حيث تلفظه ولحوقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع قبل التون فقال (وما قبلها) (أي ما قبل تون التأكيده خفيفة كانت أو ثقيلة) (مع ضمير المذكرين) (وهو) أي ضمير المذكرين (الواو) يعني إذا وقع كل من التونين مع الواو الذي هو ضمير جمع لذكر السالم فالحرف الذي قبلها (مضموم) وإنما ضم (ليدل) أي ذلك الضم (على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين أن اشترط في التاء الساكنين على حده) يعني أن التقاء الساكنين إنما يكون وجهاً لحذف الواو على مذهب من قال أن يكون التقاء الساكنين على حده أي على محله مشروط بشرط وهو (أن يكون الساكنان) أي اللذان التقيا (في كلمة واحدة) فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والتون على حده لانهما في كلمتين (فإن التون المشددة كلمة أخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو ليدفعه وقوله (أو لقل الواو) معطوف على قوله لالتقاء الساكنين يعني ليدل ذلك الضم على الواو التي حذف لثقله (بعد الضمة وقبل المشددة) وهذا يكون وجهاً لحذفه (أن لم يشترط في التقاء الساكنين) أي في كونه على حده (ما ذكر) أي كونه في كلمة واحدة وقوله (و) (مع ضمير) (المخاطبة) عطف على قوله مع ضمير المذكرين يعني أن التون إذا كانت مع ضمير المخاطبة (وهو الياء) فالحرف الذي يقع قبلها (مكسور) وهذا أيضاً (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة) أي على الياء التي حذف (ما) لالتقاء الساكنين أو لثقل الياء بعد الكسيرة وقبل التون المشددة (و) (ما قبلها) (فبإعاده ذلك) (المذكور) أو في ما عدا الذي ذكر (من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو) أي ما عدا (الواحد المذكور غائباً كان) أي ذلك الواحد المذكور (أو مخاطبة) نحو ليضربن واضربن (والمؤنث الغائبة) نحو تضربن وما قبل كل منها (مفتوح) وإنما فتحت (طلباً) أي قصد الطلب (للتخفيف وظاهر) يعني ومن الين (أن ما عدا ذلك المذكور يشمل التنية وجمع المؤنث وحكهما) أي مع كون حكم التون في التنية وجمع المؤنث (غير ما ذكر) من التون المشددة مكسورة فيهما وإن الخفيفة لا تدخلهما وإذا كان حكمهما غير ما ذكر (فقوله) (وقول في التنية وجمع المؤنث اضربان واضربان) أن يكون هذا القول (بمنزلة الاستثناء) أي عن حكم ما ذكر (فتقول في التنية) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعني أنك تقول في التنية (اضربان بآيات الألف) أي بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين في الكلمتين وإنما غير

الحكم هنا (ثلاثية) أي ثلاث يكون شيها بحذف الفه (بواحد واضربان) أي
وقول (في جمع المؤنث) اضربان (زيادتا لالف بعد نون الجمع وقبل نون التأنيد ثلاثا
يجمع ثلاث نونات متواليات) أحدها نون جمع المؤنث والاخران نون التأنيد المشددة
فأما نونان في التلظظ فمذكور الفرق بين المشددة وبين الحقيقة فقال (ولا تدخلها) (أي
الثنية وجمع المؤنث) هذا تفسير لضمير الثنية يعني لا تدخل الثنية وجمع المؤنث (النون)
(الحقيقة) هذا عند الجمهور وقوله (لزوم التقاء الساكنين) إشارة إلى دليل الحكم
بأنها لا تدخلها يعني لا يجوز دخولها لأنه لو دخلت عليهما لزم التقاء الساكنين
(على غير حده) فإن الساكن الأول وإن كان حرف مد لكن الثاني ليس بمدغم وقد
عرفت أن إقامه الساكنين على حالهما أمّا جاز إذا كان على خده وهو كون الأول حر
مد والثاني مدغما وهو أمّا وجد في المشددة لافي الخففة (خلافا ليويس) يعني خوف
الجمهور خلافاً لبنا يونس من التحوين (قاه) أي يونس (يحذف التقاء الساكنين) وإن
كان (على غير حده ويحمله) أي يحمل التقاء الساكنين على غير حده (مفترا) أي مسوفاً
وجازاً وقوله مفترا يسكون الفين المعجمة والتقاء من الغفر وهو العفوأي يحمله بمعفوا
عنه في دخوله الحقيقة (كا) كان معفو (في الوقف) فإن التقاء الساكنين اجيز في الوقت
فإن قولك تستين إذا وقف عليه أسكن النون مع أن الياء ساكنة أيضاً فيجمع الساكنان
أحدهما الياء والثاني النون مع أن الثاني ليس بمدغم وإذا وقفت على نحو نصر أيضاً في
اجتماع الساكنين مع أن الأول ليس بحرف مد والثاني ليس بمدغم وقوله (وهو) (ليس)
رداً لقول يونس يعني ليس بمجوزة قياساً للوقف (بمضى عندنا لا كثيرين) ولما كان في النون
مماثلان أحدهما ماملة المفصل والثانية ماملة المتصل قال (وما) (أي النون الثقيلة
والخفيفة) (في غيرها) (أي في غير الثنية وجمع المؤنث) (مع ضمير البارز) (أي وادجمع
المذكر وما لمخاطبة) (كالمفصل) (أي كالكلمة المنفصلة) يعني حكمها حكمها (يعني)
تفسير لكونهما كالمنفصلة أي يريد المصنف بانه (يجب أن يعامل آخر الفعل مع التوئين
مماثلة) أي مماثلة الآخر (مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء) تارة (أو تحريكها
ضواكراً) تارة أخرى كاسيحي (وغرضه) أي غرض المصنف (من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الآخر) أي بيان حكم الافعال التي كان آخرها حرف علة (عندالحاق التوئين)
أي عندإرادة الحاق النون من التوئين (بها) أي بتلك الافعال المعتلة (ومعنى كلامه) يعني معنى
كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (أن التوئين حكمهما مع الثنية وجمع المؤنث ماذكر)
وهو قوله وقول في الثنية وجمع المؤنث يعني أن حكمها مع الثنية وجمع المؤنث عدم
دخول الحقيقة بهما وإقامه الالف مع المشددة (ومع غيرها) يعني وأما حكمهما مع غير
الثنية وجمع المؤنث فهو (على ضربين) أهما (أما مع ضمير بارز) أولاً (وهو) أي الفعل
الذم فيه ضمير بارز (شيتان) أحدهما (جمع المذكر) أي واوه (نحو اغز واوارموا واخشوا)

آخر (الواحدة المؤنثة) اى بالماخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى واما) يعنى اسمها المامع
 ضمير مستتر وهو اى وهذا الفعل (الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش) فان ضميرها
 انت وهو مستتر تحتها (فالنون) اى واذا عرفت هذا الاقسام فنون التأكيـد (مع ضمير
 البارز كالكلمة المنفصلة يعنى فكما حذفت الواو والياء اذا التقيا بالساكن الذى في ابتداء
 الكلمة الثانية تحذف منها كذلك (تقول) نحو (اغزن) بضم الزاى (وارمن) بضم
 الميم (يا قوم) بحذف الواو) منها (كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة في اغزو والكفار وارموا
 الفرض) فان الواو حذفت في اللفظين لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اى كاغزن و
 ارمن حال كونهما بضم الزاى والميم نحو اغزن وارمن بالمرأة يعنى بكسر الزاى في الاول
 والميم في الثاني حال كونهما مع بالماخاطبة بحذف الياء كما حذفت اى الياء (في اغزى الجيش
 وارمى الفرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوح والمكسورة واما اذا كان ما قبلها
 مفتوحا فتحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح) اى تضم انت الواو التى فتح
 ما قبلها) ولم يحذف الواو فيه (نحو اخشون كما ضممتها) اى كما ضمنت الواو المفتوح ما قبلها
 اذا وقت (مع) الكلمة المنفصلة نحو اخشوا الرجل) قوله (وبكسر) معطوف على قوله
 وتضم يعنى وتكسر ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول
 اخشين) اى فى المخاطبة (كاخشى الرجل) يعنى كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة المنفصلة
 فى نحو اخشى الرجل (وان لم يكن) اى وان لم يكن النون (اى) مع (الضمير البارز وهو
 اى عدم كونه مع البارز واقع) (فى الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش) (فكالتصل)
 (اى فالنون كالكلمة المنفصلة) اى فحال النون فيه حال الكلمة المنفصلة (وبنى بها) اى بما
 كان كالنقلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين بردا للامات) اى المحذوفة قبل
 لحوق النون (وقد جمع) اى فتح كل واحدة من الواو والياء (كما قلت اغزو وارمى واخشيا)
 اى هذا كما قلت بردا للامات وفتحها اذا اتصلت الف التثنية الى فى متصلة بالفعل ولا يجوز
 انصافها عنه (ومن ثمة) (اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالتصل ومع الضمير البارز
 كالتفصل) (قل هل ترين) اى فتعبر الراء وبكسر الياء لا يحدفها (فى هل ترى كما يقال هل ترى ان
 اذا كان بالف التثنية) (هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامها بالفتح كما ضمت مع المتصل)
 (و) (هل) (تترون) اى وقل ايضا هل ترون (فى مثل ترون باسقاط نون الجمع) لاجل
 نون التأكيـد (والحال نون التأكيـد وكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا المثال ما فيه
 ضمير بارز بضم لاجل النون) (و) (هل) (ترين) اى وقل هل ترى يعنى بكسر الراء والياء
 (فى) (مثل) (هل ترى باسقاط نون الواحدة وثبات الياء وكسرها) اصله ترين يعنى فى مخاطبة
 ترى والاو مخاطب ترى وقوله (كما قال) متعلق بالثالثين الاخيرين يعنى حركت الياء
 فى ترى وترين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالنقلة وكما حركت الياء فى المنفصلة
 فى قولك (لم ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال ما فيه ضمير بارز بكسر لاجل النون)

(واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز ان يقدر ويقال هل ترين في هل ترى
 (لاعلى ترين) فانه اذا عطف على الاول تكون الكلمة مفردا مخاطبا وهو المطلوب واما اذا
 عطف على الثاني يكون مثالا للجمع المذكر المخاطب (اي ومن ثم اغزون بردالواو
 المحذوفة) اي التي حذف اللوقف (كإيراد) اي الواو مع ضمير التثنية في اغزوا) (واغزون) اي
 ومن ثم قول اغزن في اغز واجذوف الواو المضموم ما قبلها كاقيل) اي محذوفها (اغزوا القوم)
 فانها كالتفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول (واغزن) (في اغزى بحذف الياء المكسورة
 ما قبلها كاقيل اغزى القوم وهذه الامثلة) التي اوردها المصنف (وقفت) اي مرتبة (على
 ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف) يعني لم تورد امثلة النونين في غير هاجع الضمير
 البارز مما وكذا لم تورد امثلتها ما غير الضمير البارز مما جريا على ترتيب تصريفها الواقع
 في كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكور ثم بالجمع المذكور ثم بالواحد المؤنث (بعضها)
 اي حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالتفصيل) وهو هل ترين وهل ترون
 (وبعضها) اي حيث ذكر بعضها (لما هو مع غير الضمير البارز كالتلخيص) وهو هل ترين
 واغزن (كاشترئاليه) (و) (النون) (المخففة تحذف الساكن) هكذا الفظ الساكن وقع
 مفردا في بعض النسخ فيكون المراد (اي لا لتقاء الساكن الذي بعدها) يعني هذه النسخة تحمله
 على انه اراد بالساكن الواقع بعد النون المخففة لا الساكن الذي هو النون (وفي بعض النسخ
 الساكنين اي لا لتقاء الساكنين) اي وقع فيه والمخففة تحذف الساكنين فتح يربدا حادسا كسين
 النون المخففة والآخر ما وقع في اول الكلمة التي تليها كقول الشاعر لا نعين الفقير عليك انه
 تركع يوما والدمر قدر فمه اي لا تهنين) يعني اسله لا تهنين بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء
 وفتح النون بعدها بالنون المخففة (حذفت النون المخففة لا لتقاء) اي لا لتقاء تلك النون
 (اللام الساكنة التي بعدها واجيب فتحة ما قبلها) وهي فتحة النون (لتدل) اي تلك الفتحة
 (عليها) اي على النون المخففة المحذوفة وانما يعمل على هذا (والا) اي وان لم يعمل على هذا
 (لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير) يعني بالنون المكسورة بعد الياء المكسورة يعني الواجب
 ان تكون النون متحركة بالكسرة كما في امثالها من قوله لم يكن الذين (ولم يحركوها) يعني وانما
 حذفت النون ولم يحركوها بالكسرة (كإحراك النون) يعني اذا وقع النون قبل الساكن
 يحركون ذلك النون بالكسرة ولا يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق (فرقا) اي لتحصيل
 الفرق (بينهما) اي بين النون المخففة والنون (وانما لم يعكس) يعني وانما اختاروا الجذف
 في النون لا التحريك في النون ولم يسكوا الامر (خطا) اي لقصد الحد (لمرتبة ما يدخل الفعل
 ما يدخل الاسم لكون الاسم أصلا والفعل فرعا) فقله في البيت لا تهن بمعنى لا تحقر والمعنى لا تحقر
 لفظة في تلك الجري مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لا تحقر الفقير عسى ان تركع
 وتذل يوما والزمان رفعة واعز فاستغنى هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم (و)
 (تحذف ايضا المخففة) (في) (حال) (الوقوف) (على ما الحقت) اي على حرف الحقت تلك

التون (هـ) أي بذلك الحرف (تخفيفاً) أي لطالب التخفيف ((أذا ضم)) أي هذا إذا ضم ((أو كسر
 ما قبلها)) أي ما قبل التون الحقيقية (كما تحذف التوين لذلك) أي التخفيف (فقد) أي فحينئذ
 يرد (ما) أي لا م الفعل الذي (حذف) أي كان محذوفاً (لأجل المحقة كما) أي حال هذا
 كحال ما (إذا لحقت المحقة بأغزوا) أي بجواغزوا (وأغزى وقلت) أي ووردت أن بلغق
 بهما المحقة وحذفت الواو والياء لاجله وقلت (اغزن) بضم الزاي (وأغزن) بكسر ها
 (بحذف الواو) في الأول (والياء) في الثاني (فاذا وقفت عليهما) أي على اغزن
 وأغزن (وجب أن ترد المحذوف وقلت اغزوا وأغزى بخلاف التوين فانه) أي
 التوين (لا يرد ما) أي الحرف الذي (حذف لاجله لأن التوين لازم في الوصل والمحقة
 ليست بلازمة) يعني إذا حذف التون أعيد إلى الفعل الموقوف عليه ما لا يردعه في الوصل
 بسببها من الواو والياء بناء على أنهم قدروا التون المحذوفة للوقف معدومة من أصلها
 لعدم لزومها للفعل بخلاف التوين فانه لازم إذا لم يكن مانع فكأنه ثابت عند عروض الحذف
 وإذا حصل الفرق بينهما يلزم ما للتوين ويعدم لزوم التون (فجعل) أي لاجل هذا جعل
 (للازم مزية) أي أريد أن يعطى للازم فضيلة زائدة وهي (بأقامته على ما ليس بال لازم) (و)
 (المحقة) (الفتوح ما قبلها قلب الفاء) (كقولك في أضربن أضرباً) ومنه قوله تعالى
 وليكونا من الصاعرين وقوله تعالى لتسفيهاً لتاسية (نثيبها لها) أي لتصدئثيه المحقة
 (بالتوين) فان التوين إذا افتتح ما قبلها قلب الفاء وإذا انضم أو انكسر تحذف نحو
 أصبت خيراً) هذا مثال لما فتح (وأصابت خيراً وأختمت بحجراً) ولما ختم الشارح آخر أمثاله
 بالحذف فاقول لا تصدى إلى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل ساعة أسودنا خيراً ولا تلحق بنا من
 تبعه شرورنا) أشار به إلى أن الشرور تنابع وقوله (ضيراً) بفتح الضاد وسكون الياء
 لفظة في الضرور ثم تصدى إلى المناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه من مسئة تون التأكيد
 وأشار بها إلى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال (واجعل نوات قافضنا) وفيه تلميح إلى أن الإجمال
 السنة التي تصد من الإنسان مؤكدة بأمانة الوساوس يعني اجعل مصدر عنان القافض
 المؤكدة (خفيفة كانت) أي تلك المؤكدة يعني الصائر (أو قيلة) يعني الكبار (في مواقف
 الندامة منقلباً) وقوله بالغب يحتمل أن يكون بفتح الهزة وسكون اللام وإن يراجه
 الالف من الحروف وبإضافة إلى (آداب عيوديك) إشارة إلى أن القيام عنده به عود ومثل
 الالف وفيه استشارة مصرحة حيث شبه قيامه بالالف والقرينة أضافته إلى الآداب وأشار
 بقوله (على نهج الاستقامة) إلى ترشيح الاستقامة يعني بدل سبيلنا إلى الحسنة حيث وعدته
 بقولك فالتكيد يدل الله سبحانه حسنات ويحتمل أن يكون بكسر الهزة من التألف والمعنى
 اللهم وقنا إلى التوبة بتر المكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات (وصل على من
 كلمة شفاعته في عموار قام الضلالات) يعني به المعاصي غير الشرك فإن الشرك لا تنفع في حقه
 شفاعته الشافعين فقوله كلمة مبتدأ وخبره قوله (كافية) والجملة صلة من قوله (وعن مصرية)

معطوف على قوله في نحو يعني كفة شفاعته عن مضرة (شاعة اسقام الجهالات شافيه) ولا يخفى ما في قوله كفة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل على الكلمة وعلى اسمى كتابين للمصنف (وعلى آله واصحابه * وعلى من تبعهم من زمرة احبابه * قد استراح من كد) وهو فصح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم والانهاض (* هو الشروع يعني قد تم حزن الشروع وقوله (لنقل) متعلق بالكمد يعني كنت بعد اتمام التسويد محزوناً على عدم نقل (هذا الشرح) من التسويد الى التبييض ففسر الله الى اتمام التبييض ايضا فالعنى ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض) وقوله (البعد) فاعل استراح يعني نال الراحة البعد (الفقر عبد الرحمن بن محمد الجامي) وهو الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامي وقد ولد قدس الله سره بحاج من قصبات خراسان اشتغل اولا بالعلم وكان من افاضل عصره ثم حجب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغري ومحج مع خواجه عبيد الله السمرقندي وتوفي بهرارة سنة ثمان وتسعين وثمانمائة وقيل لما توجهت الطائفة الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه جسده من قبره ودقنه في ولاية اخرى ثم فثقوا قبره ولم يجدوه واخر قواما فيه من الاحشاب وقاربع وفاة ودمن دخله كان آمناً (وقفه الله سبحانه ووظائف عبوديته للاعراض * عن مطالبة الاعراض والاغراض * ضحوة السبت الهادي عشر من رمضان المتظم في سلك شهر ربيع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية عليه افضل التحية) هذا آخر ما قصدت من انعام حاشية محرم اكل الله تقاضا بحرمة البيت الحرام * وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح غفر الله له ولوالديه واكرمه بالتوفيق الى العمل الصالح في اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبي صلى الله عليه وسلم من شهر ربيع وتسعين وثلثين بعد المائتين بعد الاف اصلح الله من ساع غلطات كتابه وافاض انوار عنايته على من اصاح سقطات حرر وقاته وارجو من الله الذي اعرب السنة الانسان * وبخيه بيتا في جوفه وعلمه البيان * ورفع درجات الذين اتوا العلم بما يخصهم بعنايته * ونصبه خليفة في الارض بمناصب علمه ودراياته * وخفض دركات الجهلة بمخفوضات افعاله واحصى ماصد عن الانسان من الفاظه واقواله * ان يخلص من قبض النفس الجامي * وان يحرم على النار برحمته الجامي * برحة حبيبه الذي لا يرضى * واحد من امته في النار حيث قال ولسوف يعطيك ربك فترضى